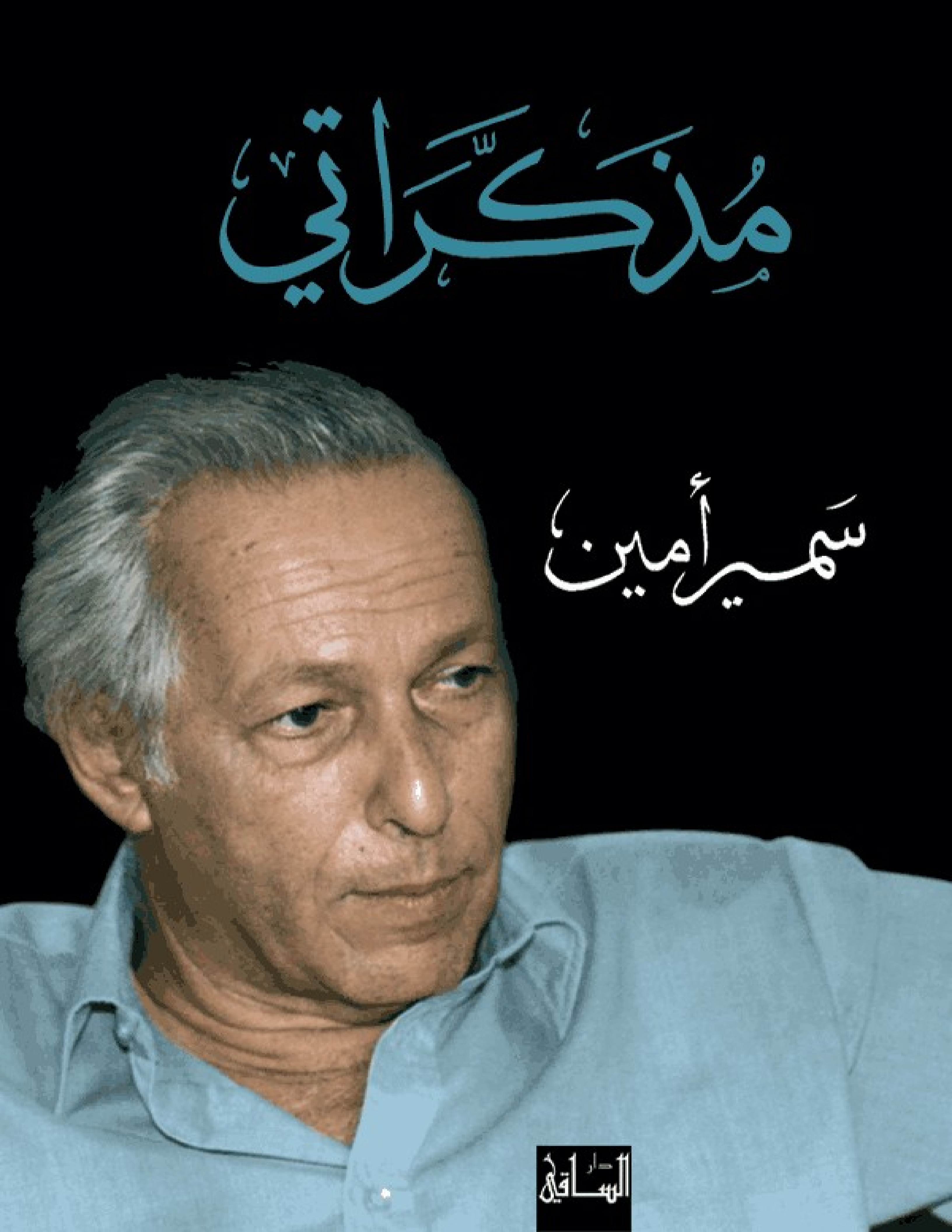
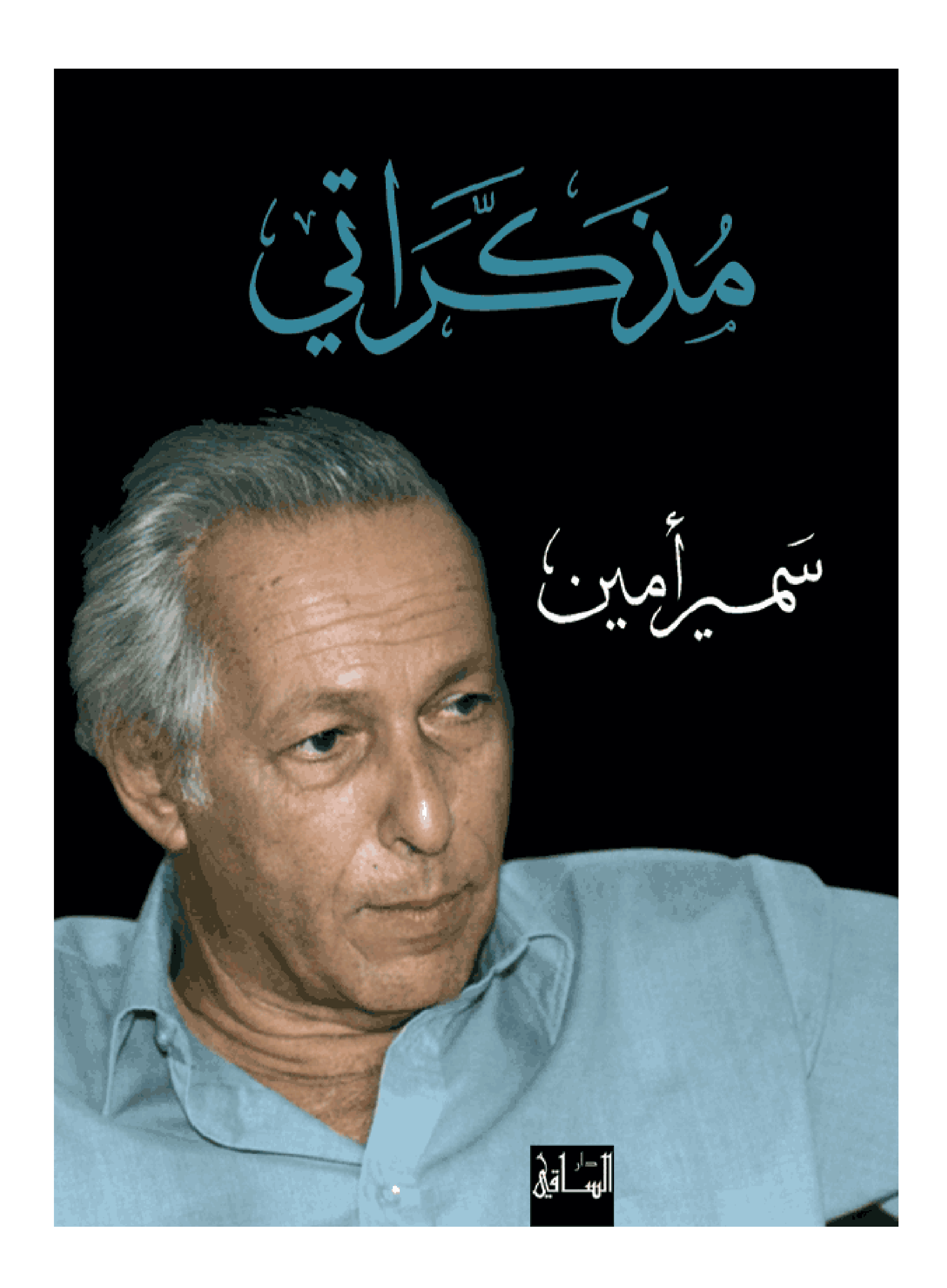

مذكراتي
سمير أمين
دار الساقي


مذكراتي
سمير أمين
دار الساقي

سمير أمين

مذكراتي

ماض لحراسة المستقبل

ترجمة: سعد طويل



الطبعة الورقية الأولى، 2006
الطبعة الإلكترونية، 2011

ISBN-978-614-425-044-0

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت. ص.ب.: 5342/113 . الرمز البريدي: 6114 - 2033
هاتف: 866442 1 961، فاكس: 866443 1 961

e-mail: **info@daralsaqi.com**

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com

الفصل الأول: الطفولة

1. الأسلاف والأبوان

لا شك في أن للأسلاف أثراً كبيراً على الإنسان، لا بفضل دمائهم، الأمر الذي لا أعتقد به بالمرة، وإنما بفضل ثقافتهم وما يحملونه من أيديولوجية، وبقدر ما تنتقل الثقافة والأيديولوجية هاتان عبر الأجيال التي تفصلنا عنهم.

وهذا هو الحال، في اعتقادي، مع عائلتي والديَّ، اللذين كانا يذكّرانني كثيراً بأن التربية التي منحاها لي كانت ضمن إرثهما العائلي، وكانا يدافعان عنها باقتناع. ولا يعني هذا أنهما كانا تقليديين، بل بالعكس، فقد كانا من أصحاب الأفكار الطليعية، مثل أسلافهما، وكانا يشاركانهم في منظومة القيم. ولا شك في أن هذه التربية هي المسؤولة، جزئياً على الأقل، عن تكوين شخصيتي، وليست الوراثة عن طريق الجينات، كما يقال.

وتنتمي عائلة والدي إلى ما يسمى عادة بالأرستقراطية القبطية، وهي تسمية مضللة إلى حد ما، حيث إن الأمر لا يعدو كونها عائلات حديثة العهد تصل بالكاد إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكنها أسست مكانتها الاجتماعية على تعليم جيد وعلمي، الأمر النادر نسبياً في مصر في ذلك العصر. وقد جمعت بعض هذه العائلات، بفضل ذلك، ثروات كبيرة، وصارت من كبار الملاك العقاريين (وهو شكل التعبير عن الثروة في ذلك العصر). وكانت هذه العائلات تتزاوج في ما بينها، وتحمل الأسماء المتكررة نفسها مثل عائلات وهبة (عائلة جدتي للأب كما ذكرتني قريبتي عايدة وهبة وهي متزوجة من عائلة صادق)، وواصف وغالي، وغيرها. ولكن البعض الآخر منها اكتفى بالبقاء «كمثقفين» من دون الاهتمام بجمع الثروات، وكان يعيش حياة البرجوازية الصغيرة.

ومن بين هؤلاء الأخيرين، كان والدي يحدثني بفخر عن اثنين من الأسلاف هما إبراهيم وميخائيل عبد السيد. وقد برز اسم ميخائيل في الستينيات من القرن التاسع عشر كصحافي ومحرر لامع في عهد الخديوي إسماعيل. ولكن والدي كان يكنّ إعزازاً خاصاً للجد إبراهيم الذي كانت له اتجاهات «جمهورية» قوية، وهو أمر نادر في مصر في ذلك العهد.

وكان جدي للأب، أمين، مهندساً بالسكة الحديد، وكان جديراً (وفي استطاعته) بأن يصبح المدير العام (وهو ما يساوي رتبة الوزير)، ولكنه لم يصل أبداً لذلك بسبب معارضة الإنكليز. والسبب؟ في غاية البساطة والطرافة (كما قصه عليَّ والدي بعد وفاة جدي عام 1937، وكنت في السادسة من

العمر). وأتذكر جيداً هذا الجد، بهيئته ورقته نحوي ونحو شقيقتي، وكان لا يتحدث معي إلا بالعربية مع أنه كان يتقن الفرنسية ويتحدث بها مع والدتي وعائلتها. والسبب أنه كان يفرض على الإنكليز بمصلحة السكة الحديد ألا يتعاملوا معه إلا بالعربية مدعياً أنه لا يعرف الإنكليزية، مع أنه كان يتقنها كالفرنسية. فكان يفرض على الإنكليز أن يقدموا طلباتهم إليه مكتوبة بعد ترجمتها إلى العربية. وفي إحدى المرات طلب منه الجيش البريطاني نقل «حوالى س من أطنان المهمات»، فرد عليهم بالعربية قائلاً: «لا أعرف معنى كلمة حوالى، والمطلوب هو تحديد وزن المهمات المطلوب نقلها بدقة حتى يمكن تحديد تكاليف النقل التي ستتقاضاها الحكومة المصرية»، ما أثار ثائرة الإنكليز. ولكنه بعد مغادرة مبنى محطة مصر التي كان يديرها، كان يتجه إلى مقهى البوسفور أو التريانون أو غيرهما من المقاهي القريبة، ليشرب كأساً من الزبيب، ويلعب الطاولة مع أصدقائه من اليونانيين أو الأرمن متحدثاً معهم بالإنكليزية أو الفرنسية!

ولم أعرف جدتي لأبي، وكانت من عائلة وهبة، فقد توفيت في شبابها في العشرينيات من القرن الماضي، وكان والدي حينذاك طالباً في جامعة ستراسبورغ. وكانت جدتي قد ورثت مساحة شاسعة من أراضي منطقة رمل الإسكندرية قبل تعميرها، كان الخديوي إسماعيل قد أنعم بها على أحد الأخوين عبد السيد، أو عليهما معاً في مقابل بعض الخدمات (كان ميخائيل من روّاد النشر في تلك الفترة، وكان إبراهيم من كبار الكتاب). وقد بيعت هذه الأرض الشاسعة ليُشترى بثمنها منزلٌ للعائلة في شبرا، وهو ما يثبت قدراً كبيراً من سوء التقدير التجاري (الأمر الذي يبدو من الصفات المميزة للعائلة!). ولو كان هذا المنزل قائماً حتى الآن، فإنه سيكون بلا شك «خرابة» لا يمكن سكناها. وقد أظهر والداي القدر نفسه من الجهل بالشؤون الاقتصادية عندما عرض عليهما عدد من الأجانب (يونانيين، وشواماً، وإسرائيليين) في عام 1942، مع اقتراب قوات رومل من الإسكندرية، مساحات من الأرض الزراعية في المنطقة التي يقع فيها حي الدقي الآن، نظير مبالغ تافهة، ولكنهما رفضا بحجة أنهما لن يتحولا إلى ملاّك زراعيين!

وكان والدي وفدياً، بسبب وطنيته (فقد كان يكره البريطانيين)، وديموقراطيته وكراهيته للنظام الملكي (قال لي إن الملكية التي كانت مجيدة في عهد محمد علي وإسماعيل، قد تعفنت بعد خيانة توفيق)، وبسبب تأييده علمانية الوفد (وكانت أمراً متميزاً في ذلك الوقت). وتمسكه بالقيم الديموقراطية والعلمانية هو الذي يفسر تحفظه بالنسبة لجمال عبد الناصر. وقد شاءت الصدفة أن والديَّ كانا في زيارة لي ولشقيقتي في باريس عند قيام الثورة في تموز/يوليو 1952، وعندما قرأ والدي في صحيفة «الأهرام» التي كان يشتريها من بولفار سان ميشيل، عما حدث، فرح بطريقة لا

يمكن أن أنساها. ولكن عندما حاولت بعد تأميم قناة السويس عام 1956 (وقد فرح لذلك التأميم بالشدة نفسها)، أن أشرح له لماذا أيدنا، نحن الشيوعيين، عبد الناصر، قال مشككاً: «أنتم تسيرون في الطريق الخطأ. هؤلاء العسكريون محدودو النظرة، وهم في الأساس فاشيون ومسلمون متعصبون لا أكثر». كذلك قال: «كيف يمكن لكم (الشيوعيين) بعد ما رأيتموه من هذا النظام من 1952، وحتى 1954، وعانيتم من قسوته، ألا تقدروا محدودية أفقه اليوم؟».

وكان ما يثير شكوك والدي بهذا الشأن الخطاب الناصري بأسلوب «الوطنية» على طريقة «مصر الفتاة» وأحمد حسين، فقد كان هذا الحزب قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، يجاهر بميوله الفاشية، وتأييده للنازية (من باب العداء للإنكليز). وفي مدرسة الليسيه حيث كنت أدرس، كان الطلبة المصريون المسيَّسون، ينقسمون إلى المؤيدين للشيوعية، أو للحزب الوطني (مصر الفتاة أو الوطني الجديد). وكنت منضماً للجماعة الأولى، وكان والدي سعيداً بذلك، وكان يحذرني قائلاً: «إياك أن تنخدع بأحمد حسين وجماعته، إنهم جَهَلة لا يدركون أن النازيين أسوأ بكثير من البريطانيين».

وُلدت جدتي لأمي - زيلي ديمولان - بعد كوميونة باريس بقليل (عام 1874)، في شاتو بورسيين (بالآردِن)، وهي من حفدة درويه الذي ألقى القبض على لويس السادس عشر في فارين بالآرجون. ولا أعرف التسلسل العائلي بدقة، ولكنني أعتقد أنه جرى عن طريق أسرة لابوريه (وهو اسم والدة جدتي) التي تزوجت من أسرة ديمولان. ويبدو أن أسماء درويه، ولابوريه، وديمولان، شائعة في منطقة الآرجون آردن وهم دائمو التزاوج فيما بينهم. وكانت جدتي تفخر كثيراً بهذا الجد، على الرغم من أنه صار فيما بعد محافظاً للإقليم في عهد الامبراطورية. وعند عودة الملكية اعتبر مشاركاً في قتل الملك، واضطر للاختباء وتغيير مكان إقامته الأصلي، بل قيل إنه غيَّر اسمه من درويه إلى لابوريه أو ديمولان. وكان اسم زيلي شائعاً في أواخر القرن التاسع عشر، ولكن جدتي قالت لي إنها سُمِّيت على اسم المناضلة في الكوميونة زيلي كاميلينو.

كان جدي لأمي، واسمه ألبير بورينجر، من الألزاس. وقد اختار والداه بعد عام 1870، وقبل ولادته (عام 1875)، الانتقال إلى فرنسا حيث أقاما في مقاطعة شمبانيا (في سويبس). وعلى الرغم من أنهما كانا يتحدثان الفرنسية بصعوبة (فقد كانا يتحدَّران من عائلة من الحرفيين كعائلة جدتي)، فقد تركا الألزاس لأنهما كما قال لي جدي: «لم نكن نريد أن نُعامَل كهؤلاء العجول الألمان (بنص تعبيره) الخانعين الذين يقبلون كل ما يعن لأمزجة سادتهم الأرستقراط». أي أنه كان اختياراً سياسياً ديموقراطياً.

وقد صار جداي مدرسين كما هي الحال مع الكثيرين من أبناء الحرفيين.

وقد أُرسل جدي للخطوط الأمامية للقتال في الحرب العالمية الأولى لأنه كان اشتراكياً ومن الماسونيين الأحرار، فقد عُدّل وضعه العسكري لهذا السبب السياسي، رغم أن وضعه الأصلي كان يقضي بتوجيهه لقوات تكلف بمهمات أقل خطورة بسبب سنه. وقد أصيب بجراح خطيرة في الشهور الأولى من الحرب، ولكنه حصل على عدة أوسمة وميداليات بسبب شجاعته، وحمايته للقوات التي تعمل تحت قيادته. وقد توفي في سن صغيرة نسبياً (عام 1940) نتيجة للجروح التي كانت كثيرة التقيُّح.

وتميزت التربية التي حصلتُ عليها منه ـ سأعود إليها فيما يلي ـ بمعاداة الاستعمار والاشتراكية، ومعاداة الفاشية.

كانت جدتي (التي كان والدي يسميها فولتير بسبب شعرها الأبيض «المنكوش»، وبسبب أفكارها) منضمة للديغوليين منذ حزيران/يونيو 1940، وكانت تعيش مع والديَّ في مصر. وكان الفرنسيون المقيمون في مصر في غالبيتهم من أنصار حكومة فيشي بحيث كانت جدتي الديغولية الوحيدة في بورسعيد، ولم تجد أحداً لتسجل لديه هويتها تلك، فاضطرت للاستعانة بضابط بريطاني أرسل طلب تسجيلها ضمن مناصري فرنسا الحرة إلى لندن. وفيما بعد، وابتداءً من عام 1942، غير الفرنسيون في مصر مواقفهم وصاروا ديغوليين.

تعرفتُ إلى البعض من أفراد عائلتَي جديَّ لوالدتي، فقد كان كل منهما الأخ الأكبر لستة إخوة، وكان البعض منهم على قيد الحياة عند وصولي لفرنسا عام 1947. وكان الأخ الأصغر لجدتي، واسمه بول، قد هاجر إلى روسيا حيث عمل في صناعة الشمبانيا في القِرم. وقد عاد لفرنسا قبل عام 1914 بقليل، وكانت زوجته فرنسية عاشت طفولتها وجزءاً من عمرها في روسيا، وتتحدث الروسية بطلاقة كالفرنسية، واكتسبت الكثير من عادات الروس. وقد سرها أن علمت بأني شيوعي، أي صديق للروس، وأصرت على تعليمي الروسية حيث تعلمت القليل منها عندما كنت أزورهم في ريمس أثناء العطلات الدراسية. وكانت الشقيقة الصغرى لجدي، واسمها إميلي، تدير مستشفى الولادة في ريمس، وكانت شقيقتي تقيم لديها أثناء دراستها في مدينة ريمس.

كانت لوالديَّ نظرة اجتماعية للمشاكل، ولا أقول اشتراكية، وإن كانت النظرتان تعودان في التحليل الأخير للأسس نفسها. وكانت الفئات المتميزة التي كنت أنتمي إليها لا تكاد تشعر ببؤس الطبقات الشعبية، وتعتبر ذلك أمراً «طبيعياً». ولم تكن التربية التي حصلتُ عليها في عائلتي من هذا النوع. وبالعكس، فقد كان والداي يقولان دائماً إن هذا البؤس المحيط بنا، ليس فقط غير طبيعي وغير مقبول، بل هو دليل على وجود عيب في المجتمع. وقد وعيت هذا الدرس مبكراً، وأذكر أنه

عند نزولي من سيارة العائلة في أحد الأحياء الشعبية في بورسعيد، وكان والداي الطبيبان يزوران هذا الحي كثيراً، أن رأيت طفلاً يبحث في القمامة عن شيء يأكله، فسألت والدتي عن سبب قيامه بهذا العمل، فأجابتني (وكان عمري لا يتجاوز السادسة) قائلة: «لأن المجتمع سيئ ويفرض ذلك على الفقراء». فأجبتها قائلاً: «سأغير هذا المجتمع»، فكانت إجابتها: «هذا واجب». وعندما قصصت هذه القصة على صديقي أندريه فرانك بعد ذلك بأربعين عاماً، سأل والدتي: «منذ متى صار سمير شيوعياً؟»، أجابته: «كما ترى منذ سن السادسة».

وانعكس هذا الإحساس الاجتماعي الذي تجاوز الوفدية عند والدي على قيامه بأعمال الصحة العامة في بورسعيد، فقد قضى عملياً على الملاريا في المدينة بأساليب أصفها بلا تردد «بالماوية». فقد نظم قيام طلبة المدارس في عصر يوم الخميس (أي قبل يوم الإجازة وهو الجمعة)، بالمرور على أماكن توالد البعوض الناقل للملاريا (مثل البرك والحدائق)، وإلقاء كمية من «السبرتو» (كحول الحريق) على سطحها لقتل البعوض. كان هذا العمل يجري تحت إشراف بعض الممرضين والمتطوعين، ويشرف عليهم جميعاً عبد الغفور، الممرض المخلص لوالدي، ووالدتي من بعده. وكان الطلبة يحصلون على بعض الصور الجميلة مكافأة لهم على الاشتراك في هذه اللعبة المفيدة. وكانت نتائج هذه المكافحة التي تكاد لا تكلف شيئاً، رائعة، حيث اختفت الملاريا من المدينة. وعندما سأل وزير الصحة عن كيفية تحقيق هذه المعجزة، وعرف من والدي بأسلوب المكافحة، تقرر منحه ميدالية مكافأة على ذلك. وقد عثرت على الميدالية بعد وفاة والدي ملقاة في أحد الأدراج، ومعها بداية خطاب كان ينوي إرساله إلى الوزير (وكان زميلاً له)، ثم عدل عن إرساله لعدم فائدة ذلك.

كان هذا الشعور الاجتماعي نفسه وراء تعاطف العائلة المبكر مع الاتحاد السوفييتي منذ 1941، وهو تعاطف شارك فيه الجميع باعتبار أن الشيوعية هي الحل النهائي للمشاكل الاجتماعية. وأدى هذا التعاطف فيما بعد، وعندما استأجرت القنصلية السوفييتية في بورسعيد الطابق الأول في منزلنا، حيث كنا نسكن في الطابق الثاني، إلى قيام صداقة كبيرة مع عدد من الموظفين السوفييت.

قرر جدي لوالدتي العودة إلى الألزاس عام 1919 بعد انتهاء الحرب مباشرة، وهناك التقى والداي كطالبي طب في جامعة ستراسبورغ، في العشرينيات من القرن العشرين. كان هذا هو اللقاء السعيد بين سلالة اليعقوبية الفرنسية، والديمقراطية الوطنية المصرية، وهي في رأيي أفضل تقاليد البلدين. ولا شك أني أدين لهما بالكثير.

وجاءت والدتي إلى مصر في عام 1927، للالتحاق بوالدي الذي كان يعمل مفتشاً للصحة في قفط (بمديرية قنا)، والمسؤول الحكومي عن جميع الشؤون الصحية بالمركز. وكان اختيار المكان

مصادفة غريبة لأن عائلة والدي نشأت في قفط بالذات. ولم تكن والدتي تتصور أن تبقى بلا عمل، ولذلك كانت تتبع والدي للعناية بالمرضى، وما أكثرهم. كانت حياتها تحفل بالكثير من الذكريات التي كانت تستحق التسجيل كشهادة للتاريخ، وقد حاولت إحدى الصديقات التي كانت تعمل بالتلفزيون المصري، أن تقوم بتسجيلها، ولكن المحاولة لم تتم. وفيما بعد بلغت والدتي من الكبر ما جعل المحاولة غير مجدية.

وفي ذلك الحين كان والدي يمر على القرى لأداء مهامه الطبية، راكباً حصاناً، وتتبعه والدتي راكبة حماراً أطلقوا عليه اسم أوديه (كانت والدتي تسمى أوديت) لأنه كان عنيداً مثل والدتي! وكانا يعبران النيل للوصول إلى قرية البلاص فوق طوف مصنوع من النخيل المثبت فوق أزيار من الخزف، ويقف فوقه الفلاحون وبهائمهم. كان الطب أيامها يتضمن كل ما يخطر على البال: مثل علاج المرضى وخاصة الأطفال الذين يجمعهم العمد في ما يسمى عيادة، وأعمال مكافحة الأوبئة، والإشراف على الصحة العامة (مياه الشرب، والأسواق، والمدارس)، وتعليم المسؤولين المحليين بهدف تحسين الحالة الصحية، والعمليات الجراحية البسيطة، وتشريح جثث القتلى في جرائم الثأر المنتشرة بالصعيد والذين يتربص لهم الأعداء بين أعواد قصب السكر... إلخ. وكانت والدتي تشارك والدي في جميع هذه المهمات الجسيمة. وكان أصدقاؤهما في الأغلب من رجال الآثار مصريين وأجانب (خاصة من الفرنسيين والإنكليز)، الذين يقومون بالتنقيب عن الآثار في هذه المديرية الغنية بآثارها. وكما هو معروف، فأغاثا كريستي كانت متزوجة من أحد هؤلاء الأثريين (ولكن والديَّ لم يتعرفا إليها فقد غادرت البلاد قبل وصولهما). وكان والداي يحبان كثيراً قضاء إجازاتهما في أسوان في فندق كتاراكت القديم، وكانت السياحة في تلك الأيام مقتصرة على كبار الأغنياء مثل ملك البلجيك. وفي القاهرة كان والداي ينزلان في فندق شبرد القديم قرب ميدا الأوبرا الذي احترق عام 1952. وكانت فنادق ذلك الزمن تتمتع بدرجة من الرفاهية غير المعروفة اليوم، ولكن والدي كان يعرف كيف يتعامل مع الناس، ويضمن حجز أماكنه فيها.

كان اختيار والديَّ لأماكن العمل وما يصاحبها من فرص مهنية غير عادي في مصر في تلك الأيام. وكان وزير الصحة، وهو زميل وصديق لوالدي يستقبلهما في القاهرة. لم يكن يخفي دهشته من قبول والدتي مصاحبة والدي في هذه الأماكن النائية المحرومة من جميع وسائل الراحة. كان يقول لها: «سيدتي! إن الزوجات المصريات لا يقبلن مصاحبة أزواجهن لهذه الأماكن، بل يبقين في القاهرة مع الأولاد، ويذهب الزوج وحده إلى مكان عمله». وترد والدتي قائلة: «هذا غير مقبول لي. فضلاً عن ذلك، فأنا أحب الصعيد، وأتعلم فيه الكثير، وأمارس مهنتي طوال الوقت، وأحب هؤلاء

الفلاحين ذوي القيم والصفات الأصيلة. إني أشعر بينهم بأني مصرية بلا مشاكل، أما وسائل الراحة والحر الشديد، فالإنسان يتعود عليها».

وعندما سعى والدي فيما بعد للاستقرار في مدينة بورسعيد حتى تتمكن والدتي من تحقيق هدفها المهني، وهو أن يصبح لديها عدد كاف من الزبائن الأغنياء، بما يمكنها من علاج الأغلبية الباقية مجاناً، قال له الوزير (ولعله كان الوزير نفسه، أو ربما كان وزيراً آخر ولكنه زميل على أي حال): «فريد! فكر كثيراً في الأمر، إنك ببقائك هناك ستفقد فرص الترقي الكثيرة، فهي مرتبطة بتغيير مكان العمل عند كل ترقية». وأجابه والدي بأنه قد فكر كثيراً في الأمر، وأنه لا يريد التضحية بمستقبل زوجته (وهو موقف نادر الحدوث في مصر بل في غيرها)، أما بالنسبة له شخصياً، فهو سيحقق في بورسعيد ما كان سيحققه بالترقي في سلك الوزارة، بل ربما أكثر (وكان يقدّر حدود ذلك). وما حدث بعد ذلك أثبت أنه حقق ما كان يرجوه لنفسه.

ذكريات الطفولة

مررت في طفولتي الأولى بحالة في غاية الصعوبة، فقد وُلدت قبل اكتمال الحمل، وكنت مصاباً بالصفراء بسبب متاعب في الكبد. كنت لا أستطيع أن أتناول أي طعام عن طريق الفم إذ كنت أتقيأ أي شيء حتى الماء. وبقيت على قيد الحياة بفضل حقني بكميات كبيرة من المصل والمواد المغذية، واستمرت تلك الحال طوال السنة الأولى من عمري. ولو لم تكن والدتي طبيبة، ومارست كل أنواع الرعاية الطبية ممزوجة بحب الأم، لما بقيت على قيد الحياة. وقد اقترح بعض زملاء والديَّ وقف هذه العناية غير الطبيعية وتركي للموت بافتراض أنني سأعاني في الأغلب من تخلف عقلي. وقال أحدهم إنني سأعاني من مخ مائي عندما راى رأسي الكبير فوق جسم في غاية الضآلة، وكان تعليق جدي أن الطبيب هو صاحب المخ الفارغ!

وحدث في مكان ما بدلتا نهر النيل، بين الزقازيق وأبي كبير وأبي حماد، وكان عمري اثني عشر شهراً، وكنت جالساً في حجر أمي في سيارتنا «الفورد» المكشوفة، وقد نزل والدي لقضاء بعض المهام المتعلقة بعمله كمفتش للصحة، حدثٌ لا أذكره طبعاً، ولكنني أعرف جيداً «الفورد» التي بقيت معنا طويلاً بعدها. فقد اقتربت فلاحة من والدتي وسألتها عن سبب هزالي الشديد (وكنت جلداً على عظم بالفعل)، فشرحت لها والدتي السبب. فدعت الفلاحة والديَّ لمنزلها حيث أعطتهما مزيجاً من الأعشاب كعلاج لحالتي. واعتبر الوالدان أن لا ضرر من تناولي هذه الأعشاب، وبالفعل بعد بضعة

أيام من تناولها بدأت أتقبل الماء، ثم اللبن، ثم الحساء، وهكذا نجوت. وبعدها استُخلص من هذه الأعشاب دواء مصري بناء على اقتراح من والدي. ومنذ ذلك الوقت صارت صحتي جيدة، وإن كنت اتبعت الحرص الشديد في عاداتي الغذائية حتى وقت متأخر من سن المراهقة. فقد قيل لي إنه كي يتعافى كبدي نهائياً فلا بد من اتباع نظام غذائي في غاية الدقة، والامتناع عن تناول الكاتوه أو القشدة أو الشوكولاتة. وفد اقتنعت بذلك وقررت ألا أسمح لنفسي بالوقوع في الإغراء على الإطلاق. وكان أصدقاء العائلة كثيراً ما يُعجَبون بإرادتي القوية عندما يلاحظون رفضي تناول أي قطعة من الكاتوه عندما أكون في صحبة الأطفال الآخرين!

كان والداي يعملان في قفط في صعيد مصر، ثم انتقلا إلى أبي كبير في الدلتا حيث ولدت شقيقتي الكبرى ليلى، وكانا يذهبان إلى بورسعيد لقضاء الإجازات حيث أعجبتهما المدينة. وقد قررا الانتقال إليها، وجرى ذلك وقد تجاوزت العام الأول من عمري بقليل. وقد قرر جداي لوالدتي الانتقال إليها بدورهما، وكانا مدرسين، بمجرد تقاعدهما، ليبقيا قرب والدتي، التي كانت ابنتهما الوحيدة. وقد انشغلت والدتي بعيادتها التي افتتحتها بمجرد الانتقال إلى بورسعيد، كما كان والدي مفتش الصحة لمنطقة القنال، ولذلك كان جداي هما اللذان يقومان بالجزء الأكبر من رعايتنا أنا وشقيقتي الكبرى بسبب انشغال الوالدين. ولذلك تبقى ذكرى هذين الجدين اللذين أحببتهما من كل قلبي مستمرة ومؤثرة حتى اليوم.

وكانت جدتي تدعو إلى الإعجاب لصفاتها الروحية والنفسية، ورباطة جأشها في أصعب الأوقات، كما كانت ذكية في تقديراتها وأحكامها. وقد تجلت هذه الصفات خلال الحرب العالمية الأولى، فقد قادت طابوراً من اللاجئين، قبل دخول العدو مدينة ريمس بقليل، وسارت بهم بكل شجاعة بين خطوط الألمان والفرنسيين، حتى وصلت بهم إلى موقع معركة المارن، من دون أن تفقد اتجاه «الشمال» (بالمعنى الحرفي فقد استعانت بخريطة من خرائط قيادة الجبش، وبوصلة). وقد توفيت جدتي عام 1973، قبل بلوغ عمر المئة عام بأشهر قليلة، وكانت جالسة تحل الكلمات المتقاطعة حيث توفيت للتو. وهي لم تفقد صفاءها الذهني حتى وفاتها، وكانت حتى سن التسعين تهتم بالطعام الجيد. وفي أحد الأيام، وكنت عائداً من السفر قرب منتصف الليل، سألتني: «إلى أين أنت ذاهب؟»، قلت إلى «الكوبول». قالت : «انتظر، سأرتدي ملابسي، وآتي معك، فأنت تعرف أني أحب تناول القواقع البحرية مع كأس من النبيذ الأبيض». لقد كانت سيدة ممتازة بحق، وقد علمتني منذ صغري حب قراءة أساطير لافونتين التي كانت تؤمن بمغزاها التعليمي. كانت جدتي لا تسمح لنا بعمل الواجبات المنزلية، فقد كانت تؤمن بأن التعليم في المدرسة كافٍ، وأن بقية الوقت يجب أن يُقضى

في التسلية واكتساب المهارات والتدريب بطرائق تختلف عن تلك المتبعة في المدارس. ولذلك كانت جدتي تقضي معنا وقتاً طويلاً في النقاش، وتدفعنا إلى حب القراءة، الأمر الذي اكتسبته في وقت مبكر، وصرت ألتهم الكتب حتى اليوم.

كانت جدتي ذات ذوق راقٍ وكثيرة الاهتمام بملابسها. كانت تصنع أثوابها ومعاطفها وقبعاتها على أرقى مستوى، بما يتناسب مع جمالها الفائق. وأذكر حتى الآن قبعة كبيرة محلاة ببومة غير عادية، كان جدي يضحك منها كثيراً. أما جدي فقد كان لا يهتم بملابسه البتة، وقيل إنه ذات مرة مسح الأتربة من على السبورة في الفصل بطرف جاكتته. أما والداي فقد كانا يظهران دائماً بالملابس اللائقة بالبرجوازية المصرية على أرقى المستويات.

كان منزلنا مؤثثاً بالرياش الفاخرة من أثاث وسجاجيد وتحف، كانت جدتي تكتشفها في محلات ديالداس الهندي في شارع فاروق، وهو الشارع التجاري الرئيسي في بورسعيد. لقد كانت جدتي كثيرة التدقيق في المنزل، فكانت تقوم بإزالة الأتربة من الأثاث بنفسها باستخدام ممسحة من الريش، وكان جدي يتندَّر على هذا التدقيق. ولكن النتيجة هي النظام الكامل بالمنزل، من دون كسر أي شيء.

ولعب جدي دوراً كبيراً في تربيتي الأولى، مع أنه توفي وعمري بالكاد تسع سنوات. كان رجلاً اجتماعياً وسياسياً، يقضي الكثير من وقته في المقاهي يراقب الناس ويتحدث معهم. وكان مقهاه المفضل مقهى بلدياً صغيراً يمتلكه يوناني، كما كانت العادة في مصر آنذاك، ويقع على طرف الحي التجاري، ويغشاه الكثير من عامة الناس، حيث كان يتناقش معهم طويلاً. وكانوا عادة من العاملين بشركة القنال من مصريين ويونانيين، وكانت مناقشاتهم عادة سياسية، حيث كان يتخذ المواقف المعادية للفاشية والاستعمار، والمدافعة عن الاشتراكية.

كان جدي يحضر في الساعة الرابعة لأخذي من المدرسة، ويعطيني ساندوتش البسطرمة بالشطة كالذي يأكله. وطبعاً من باب تقليد الكبار، تعلمت أن أحبه كثيراً، وحتى اليوم، أحب البسطرمة كثيراً. وكان جدي يوصيني كل يوم ألا أخبر والدتي بذلك حتى لا تمنعني من تناوله، وفي هذه الحالة لن أتذوقه بعد اليوم، وقد احتفظت بالسر، ولم أبلغ والدتي بذلك إلا بعدها بما يقرب من الثلاثين عاماً.

وفي أيام الخميس والأحد، كان جدي يأخذني للتمشي طويلاً، بطول أرصفة الميناء، أو عبر المعدية إلى بور فؤاد، وحدائق هذه المدينة (حيث نجمع أحياناً نبات عيش الغراب بعد الأيام الممطرة). وأحياناً كانت المسيرة تطول حتى الملاحات وكوبري الرسوة والجميل. كنا نتحدث بلا انقطاع، وكان يتقصَّد هذه الطريقة كي يعلمني الأشياء (مثل كيفية تحرك السفن)، وكذلك السياسة.

وبين السنوات 1935 و1937، كانت السفن الإيطالية تمر عبر القنال حاملة الجنود الذاهبين لغزو إثيوبيا، وكان الجنود يصطفون على ظهر السفن يؤدون التحية الفاشية، ويهتفون. وكان جدي ينظر إليهم ويرد عليهم برفع قبضة اليد، ويدعوني إلى أن أفعل مثله (كأن نُدير لهم ظهرينا علامة على عدم الاحترام، أو أن نصدر صوتاً قبيحاً). هكذا يجب أن يكون الرد على «الفاشست» كما كان يقول، وكان هذا مصدر تسلية لطفل بالكاد عمره خمس أو ست سنوات. ولكنه كان يحذرني قائلاً: «لا تفعل هذا إلا مع الفاشست الذين أقول لك عنهم، أما مع الآخرين فإياك أن تفعل ذلك». فسألته طبعاً عمن هم الفاشست، وكانت هذه فرصة جدي لبدء دروسي الأولى في السياسة.

لست ممن يعتقدون أن ذكريات الطفولة سعيدة دائماً. بالتأكيد إن ذكريات الأطفال المولودين في ظروف البؤس ليست سعيدة، لكنني من أولئك المحظوظين الذين يحتفظون بذكريات سعيدة من طفولتهم. لهذا أتأثر كثيراً بالأماكن المرتبطة بطفولتي، مثل حديقة الكازينو المسماة حديقة الأطفال في وسط مدينة بورسعيد، وبلاج بورسعيد بالكبائن المرفوعة على الأعمدة، حيث كنا نتناول مع الأصدقاء (وخاصة أصدقاء والدي من القاهرة الذين يأتون للمصيف)، «أم الخلول» و«البكلويز»، والمش والفسيخ، وغيرها من المأكولات الخاصة ببورسعيد. كما كنا كثيراً ما نرتاد بلاج الأطفال في بور فؤاد حيث كنت وشقيقتي نقضي نهار الصيف بأكمله في البحر الذي كثيراً ما تسبح فيه الدرافيل وهي حيوانات غير مؤذية بالمرة رغم ضخامتها وبالتالي تجعلنا نشعر بالمتعة، وبلاج الجميل قرب قلعة نابليون (وهي مبنى متهدم ولكنه يعود لعهد محمد علي وليس نابليون) حيث كنا نقضي اليوم بكامله في النزهة أيام الآحاد. وبالطبع كانت هذه الأماكن تبدو في ذاكرة الطفل كمبانٍ ضخمة على غير الحقيقة، فغابة الأشجار في الكازينو التي كنا نختبئ بين أشجارها لا تزيد عن بضعة أشجار... وكان هناك مبنيان جميلان بالفعل هما مبنى الكازينو على طراز عام 1900، بشرفاته الكبيرة المغلقة بالزجاج، ومبنى فندق ومطعم «الإيسترن إكستشينج» (بيت الحديد)، وهو مبنى من الصلب بناه أحد تلامذة إيفيل. وكنا نذهب إليه كثيراً مع والدينا حيث تتناول شقيقتي «الغلاس» وأتناول أنا «الغرانيتا».

كانت لدينا في صغرنا خادمة جميلة اسمها فاطمة، وكانت تعطف علينا كوالدة، وكنا نعاملها باحترام كما علمنا والدانا (وهو أمر لم يكن مألوفاً في تلك الأيام). كانت تُغرق شقيقتي بالحلوى والغلاس والشوكولاتة، (وكانت تصنع كنافة جميلة). أما أنا، وبسبب ظروفي الصحية، فكانت تأتيني بخبز السميط وحلوى الفستق السورية. ولكن والدي، كثير الاهتمام بالصحة، كان يحاول أن يثني شقيقتي عن الإكثار من تناول الغلاس بأن يدعي أن اللون البني يأتي من الفضلات الآدمية! أما أنا

فقد ادعيت أن الشوكولاتة المحشوة ولونها الأصفر مصنوعة من دهن الصراصير! مع ذلك كانت شقيقتي تكثر من أكل هذه الحلوى ما لم يكن هناك من يثير قرفها بهذه القصص.

وقد رأيت فاطمة مرة أخرى في عام 1952، وكانت قد تزوجت رغماً عن إرادتها من رجل عجوز، توفي تاركاً لها عدة أطفال، تعيش معهم في بؤس. كانت تزور منزلنا بانتظام. وكانت ابنتها الكبرى، واسمها ترك، تبلغ حوالى الستة عشر عاماً في ذلك الوقت، وهي جميلة الوجه والقوام لكنها أمية. وعندما سألتها عما تنوي أن تفعله عندما تكبر، أجابت بجرأة، ومن دون خجل، أنها تنوي أن تصبح غنية، وأنها تعرف كيف تحقق ذلك، فالقاهرة مليئة بالرجال الأغنياء، وأنها تعرف كيف تستخدمهم. ولا أعرف إن كانت قد حققت أهدافها.

تذكّرني هذه القصة بأخرى مماثلة، فقد كنت مدعواً لحفل في القصر الجمهوري بأبيدجان، حيث رأيت سيدة جميلة يطلق على أمثالها في السنغال «دريانكا» (نوع من المومس التقليدية) وكانت أنيقة وتلبس الرداء التقليدي الموشَّى، وتتحلى بالكثير من الذهب. فعرفت وضعها، وسألتها إن كانت من السنغال فأجابت بالإيجاب، فسألتها إن كانت سعيدة بإقامتها في أبيدجان، فقالت: «جداً». فسألت عن السبب، فقالت: «لأني أحب الرجال الأغنياء والأغبياء، وهنا الكثير منهم». ثم ما لبثت أن دارت بنظرها بين الحاضرين. وكانت هذه بداية محادثة بالتأكيد أكثر تسلية من الحديث مع بقية المدعوين.

كان والدي يتبع أسلوباً تقليدياً مسلياً عند التوجه لشاطئ البحر، وهو الأسلوب اللائق بأحد البكوات المصريين. كان يتأمل البحر طويلاً قبل أن ينتقل من لباس المدينة التقليدي، حيث البدلة الكاملة وربطة العنق والطربوش، إلى لباس التوجه للبحر بالبدلة وقبعة من الخوص، وصندل بدلاً من الحذاء، وبدون ربطة عنق. ثم ينتقل للباس البحر الأسود الكامل وفوقه البرنس والشبشب، قبل أن يتوجه لاختبار الماء بالتدريج. وفيما بين كل من تلك المراحل يتناول فنجاناً من القهوة التركية وهو جالس تحت الشمسية. وكانت والدتي تضحك كثيراً من هذه الطقوس، وتنزل هي فوراً للبحر مع شقيقتي (السمكة كما كانوا يقولون)، ومعي (بعد أن تغلبت بقوة الإرادة على الخوف من البحر). وبعد تناول غذاء خفيف (ما قد يصل إلى عشرة أطباق من الكباب والكفتة والحمام المشوي من محلات جيانولا، بعد أطباق المزة المصاحبة للبيرة أو الزبيب)، كان يتوجه لزيارة جيرانه، الذين اتبعوا الطقوس نفسها، حيث يتناقشون طويلاً في الشؤون المالية والاجتماعية، والسياسة بالطبع.

كذلك كانت هناك طقوس يوم الأحد، حيث يتوجه والدي عند الظهيرة، لمقهى «رويال» في وسط المدينة، ويصحبنا أنا وشقيقتي معه. فيتناول هو البيرة أو الزبيب مع المزات، وتتناول شقيقتي قطعة من الكاتوه أو الغلاس، أما أنا فيمكنني التقاط بعض أنواع المزة مع كوب عصير الليمون (لا كاتوه

لي). وكانت هذه الفرصة لوالدي للانتقال إلى طاولة بعض الأصدقاء، أو العكس، لمناقشة الشؤون العامة والسياسية. وكانت هذه الفرصة لي لتتبع الحديث باللغة العربية السليمة (من دون الحق في المشاركة)، وبعدها كان والدي يلخص لي بالعربية ما قيل من معلومات قد تهمني.

كان والدي يصحبني معه كذلك في العربة ذات الخيل (وكانت وسيلته المفضلة للانتقال)، إما للمرور على المصالح الحكومية حيث يعرفه الجميع، وإما لزيارة بعض أصدقائه في المصيف أو المارين بالمدينة، وهم عادة من كبار الموظفين ابتداءً من محافظ القنال، أو زميله الوزير، أو وكيل الوزارة، أو القضاة، وكذلك بعض زملائه من الأطباء أو الكتاب (وكان أبي صديقاً ليوسف إدريس)، أو السياسيين الوفديين (ومن بينهم مكرم عبيد)، أو من الأصدقاء (من عائلة حمزة أو سمير جبرة وغيرهما).

وفي المنزل، كان الجميع يقدرون الطعام الجيد وخاصة جديَّ ووالدي (ووالدتي بدرجة أقل)، وينتهزون الفرص للاستمتاع بالطعام. فكنا نحتفل بجميع الأعياد المصرية الإسلامية منها والمسيحية، وكذلك الأعياد الفرنسية، وهكذا كنا نحتفل بعيد الميلاد مرتين (25 كانون الأول/ ديسمبر و7 كانون الثاني/يناير)، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، وعيد 14 تموز/يوليو إلخ. وكذلك كنا نحتفل بأعياد ميلاد جميع أفراد العائلة. وفي جميع هذه المناسبات، كان جدي، لحين وفاته، هو الذي يقوم بتحضير اللحوم بكل عناية، وكانت جدتي تحضر الأطباق المتتالية من السمان المشوي، وفخذ الضأن المشوي، والبتلو المطبوخ باللبن (الذي كانت تحبه حتى وفاتها)، والأرانب بالمسطردة، وورق العنب بالكوارع، والحمام بالفريك، والفتة، وجميع أنواع المحشيات، وغير ذلك كثير من أحسن منتجات المطبخين المصري والفرنسي. وكان يضاف إلى كل ذلك النبيذ الجيد المستورد بالصناديق حتى بداية الحرب، ومعه الشمبانيا ونبيذ البورجوني.

وكنا كثيراً ما نسافر خارج بورسعيد، بعد أن استبدلنا سيارة شفروليه زرقاء بالفورد القديمة. فتخرج العائلة بكاملها لرحلة بطول القنال لزيارة الإسماعيلية أو السويس (لتناول لحم القرش في كازينو بور توفيق، وهي حجة كغيرها)، أو للقاهرة لزيارة عمتيّ (هيلين ومنيرة)، أو لقضاء بعض المهمات الإدارية، أو لزيارة بعض الأصدقاء في الزقازيق أو قربها، (وخاصة لمقابلة يوسف إدريس على ما أذكر). وهي ذكريات جميلة، أو أقل جمالاً (فالأطفال لا يحبون دائماً السيارة) تضيع أحياناً في عواصف الخماسين.

ومدينة بورسعيد كانت في تلك الفترة مدينة متميزة، فكان بطول طريق السلطان حسين الموازي لرصيف الميناء مجموعة من المنازل ذات الستة طوابق، وذات شرفات كبيرة على الطراز

الكولونيالي لأواخر القرن التاسع عشر. وكان الكازينو من طراز المرحلة الجميلة (الفرنسية)، يقف عند مدخل القنال حيث يمكن استعراض طابور السفن العابرة للقنال. وكذلك مبنى فندق الإيسترن إكستشينج الذي كان يستحق المحافظة عليه كمبنى تاريخي لولا أن قنابل الإنكليز والفرنسيين دمرته هو والكازينو عام 1956. ويبقى مبنى شركة القنال قائماً وهو مبنى جميل على الطراز الكولونيالي الشرقي، وبالقرب منه مبنى الأميرالية البريطانية الذي هُدم في تصرف يُؤسف له وإن كان مفهوماً كمحاولة للقضاء على بقايا الوجود البريطاني في مصر. كما أُسقط تمثال دي لسبس الذي كان يقف عند طرف رصيف القنال الممتد في البحر. وكان جدي يأخذني للتمشي على هذا الرصيف لاستنشاق هواء البحر المنعش خاصة في أيام العواصف، وللتفرج على إنزال حمولة مراكب الصيد. وقد أدى الإطماء الدائم للبحر إلى إضافة مساحات كبيرة من الأرض لبلاج بورسعيد، وأصبحت هذه الأراضي محلاً لمضاربات كثيرة، كما صار الرصيف البحري ملاصقاً للبلاج. أما الفنار الذي كان يقع على الساحل فقد صار في وسط المدينة. وكانت هناك نافورة يتوسطها تمثال صغير للملكة فكتوريا غاية في القبح في طريق السلطان حسين، ولكنه أُزيل مع أنه كان يقف في وسط حديقة صغيرة غير لافت للأنظار، ولكنه دليل على فساد ذوق الإنكليز في عصر الإمبراطورية! وفي داخل مدينة البرجوازية (حي الإفرنج)، كانت توجد ثلاثة أحياء بنيت في السنوات 1899/1920/1930، حسب مراحل توسع المدينة. وقد دُمرت هذه الأحياء، أولاً بالقنابل أثناء عدوان 1956، التي كانت تتابع ضرب الحي الشعبي (المناخ) بضرب الهاربين بالرشاشات من الطائرات حتى بحيرة المنزلة، ثم أجهزت المضاربات العقارية للبرجوازية الكمبرادورية الجديدة على بقية حي الإفرنج بعد عام 1973. وقد شجعت أسطورة «المدينة الحرة» التي روجها السادات بزعم أنها ستجتذب الثروات، على هدم أحياء بكاملها (من بينها طريق السلطان حسين الذي أعيدت تسميته)، لتحل محلها مكعبات من الخرسانة المرتفعة تتفق مع أذواق الأغنياء الجدد للعصر الحالي. أما الكازينو فحل مكانه سوق كبير من البلاستيك سابق التجهيز!

والمدينة لم تكن جميلة بفضل مبانيها ومعمارها فقط، ولكنها كانت حية، فقد كانت مكان وقفة إجبارية على الطريق إلى الهند والصين للبواخر الكبرى التابعة لشركة P&O البريطانية، والميساجيري ماريتيم الفرنسية، والشركة الهولندية للملاحة قبل أن تحل الطائرات محلها. لقد كان يمر بها يومياً الآلاف من «المسافرين» الذين تغص بهم شوارعها ومتاجرها المملوءة بالتحف الجميلة من الهند والصين. وكان أسطول من مئات المراكب الصغيرة، يحمل البمبوطية لبيع الاحتياجات البسيطة لركاب البواخر، وهم يستطيعون التفاهم بجميع اللغات. وساعدت الحركة

المستمرة للبحارة من جميع الجنسيات على خلق ثقافة بورسعيدية مفتوحة خلاقة عرفت كيف تجمع في المطبخ المحلي بين الكاري الهندي والقواقع البورسعيدية.

وإلى جانب ذلك، كان هناك الاستغلال البشع للعمال، وأسوؤه استغلال عمال الفحم، فقد كانت السفن في ذلك الوقت تستخدم الفحم كوقود. وكانت تتزود بالفحم في بورسعيد، ولم تكن توجد أيّ آلات أو أوناش لنقل الفحم، فكان الرجال يحملون أكياس الفحم ويسيرون على السقالات المائلة حتى سطح السفينة، ثم ينزلون جرياً لأخذ الكيس التالي. وهؤلاء العمال هم من الفلاحين المعدمين الذين يعملون بقوة رغم هزالهم الواضح لما بقي من أعمارهم. ويستغل هؤلاء العمال الذين يعملون لشركات التوريدات البحرية، مقاولون جشعون كوّنوا بذلك الكثير من ثروات البورسعيديين، إلى جانب مكاسب تجارة الحشيش، للبعض منهم، الذي تجلبه المراكب الصغيرة لحسابهم من شركاء لهم تقف مراكبهم في عرض البحر، ويتعرض بحارة هذه المراكب الصغيرة لمخاطر هذه العمليات. كانت هناك مافيا دولية تشغل البواخر لحسابها تعمل معها طبقة كمبرادورية مصرية وأجنبية (مالطية، وإيطالية، ويونانية، وفرنسية)، والجميع يعمل لحساب رأس المال الكبير في ذلك العصر والمتمثل في كبرى الشركات البحرية. أما بالنسبة لي، فقد كانت صورة هؤلاء البؤساء، وهم يغنون أثناء عملهم في هذه الظروف القريبة من العبودية، ويسقطون على الرصيف من الإرهاق والتعب (هذا إذا لم يسقطوا في الماء)، هي الصورة الحية للرأسمالية في شكلها الصريح، وهي صورة لا يمكن أن أنساها، والتي أقنعتني منذ صغري بكراهية هذا النظام.

جعل التاريخ الخاص لمدينة بورسعيد، المدينة الأكثر تقدماً في مصر في ذلك العصر. وعندما قرأت بعد سنين كثيرة الصفحات المثيرة التي كتبها لوسيين بودار في كتابه «السيد القنصل»، يحكي فيها تاريخ مدينة شنغهاي، لاحظت التشابه بين تاريخها وتاريخ بورسعيد. فهذه المدينة أُنشأت من العدم. فعلى جزء من مستنقعات بحيرة المنزلة، قرب ما سيصير مدخل القنال، صُنعت جزيرة صناعية بمجرد ردمها بالرمال حتى ظهرت اليابسة. ومن دون استخدام أي آلات بالتأكيد، وإنما بسواعد عشرات الآلاف من الرجال والجواريف وأكياس الخيش، على الطريقة الفرعونية. وجاء هؤلاء الرجال من جميع أنحاء مصر، وأغلبهم «متطوعون» اختارهم العمدة ومأمورو المراكز من بين من اعتبروهم أشقياء، وإن كان البعض منهم قد رأى في ذلك طريقاً للهروب من عنف التقاليد العائلية في القرية. ماتت غالبيتهم في العمل الشاق، ولكن من بقي على قيد الحياة هم الذين بنوا بورسعيد التي تضم طليعة عمال الميناء والقنال، والبحارة الذين نجدهم على البواخر من جميع الجنسيات في موانئ البحر المتوسط والمحيط الهندي، وتجار الحشيش. وقد تحول المحظوظون

منهم، والأقل تمسكاً بالقيم، إلى كمبرادور ميسرين بل حتى أغنياء، وصاروا «أعيان» هذه المدينة المختلفين تماماً عن أرستقراطية الريف المصري. وهكذا كانت المدينة لوقت طويل وفدية مئة بالمئة عند الانتخابات، وكانت تضم نوايا نقابية وشيوعية يُسمع صوتها، ولكن كل هذا صار في عداد الماضي. فحرب 1956 ثم 1967، وانعزال المدينة حتى 1973، وما أدى إليه ذلك من هجرة جماعية، ثم الانفتاح، وعودة الكثير ممن هاجروا بعد أن جمعوا القليل أو الكثير من المال من السعودية وغيرها من بلدان البترول، وأوهام المدينة الحرة، كل ذلك قلب الأوضاع. فقد صارت الغلبة لأصحاب المتاجر الذين يبيعون كل شيء «من دون جمارك». وصار المصدر الرئيسي للأرباح هو جحافل المصريين القادمين من القاهرة وغيرها من المدن لشراء احتياجاتهم، والمرور بها عبر الجمارك بأقل تكلفة ممكنة، ورجال الجمارك والجيش والشرطة المرتشين الذين تمر بين أيديهم شاحنات كاملة محملة بالبضائع. وفي هذا الجو الجديد، تجد الأصولية الرجعية والتجارية للإسلام السياسي المستورد من الخليج تربة خصبة.

الحرب والليسيه

كانت السنوات 1940-1946 هي سنوات الحرب، وهي سنوات مراهقتي (سن 9 إلى 15)، وأنا طالب بمدرسة الليسيه التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية ببورسعيد.

كانت الحرب شديدة القرب منا بعد أن وصل الألمان إلى جزيرة كريت عام 1941. كما تعرضت مصر كلها للخطر أمام تقدم قوات رومل، وإن كنا نعرف أن المعارك الرئيسية للحرب كانت تدور على الجبهة الشرقية حيث كان الجيش السوفييتي يواجه وحده الجزء الأكبر من القوات النازية. وكنا نؤيد السوفييت بقوة وثقة من دون تردد، لأن النازية لا بد أن تُهزم في نهاية المطاف، ولأن السوفييت أثبتوا قوة نظامهم ـ ولكن يشوبنا القلق رغم ذلك. وقد صرت منذ ذلك الوقت مناصراً للشيوعية، وعلقت صورة ستالين في غرفتي.

ثم حدث هجوم رومل في عام 1942، عندما وصل إلى أبواب الإسكندرية، وأصيب البعض بالذعر وخاصة من المالطيين واليهود الذين هربوا حتى جنوب أفريقيا. أما الآخرون من البرجوازية الصغيرة، والدوائر الرجعية التي تحيط بالقصر، فقد استعدوا للقاء الألمان «المحررين». وكان والدي يحتقر هؤلاء الأخيرين الذين كان يعتبرهم مغفلين ومجرمين. فقد كانوا يناصرون البريطانيين ويخضعون لهم بالأمس عندما كان ذلك خطأً، واليوم عندما صار البريطانيون ـ لأول مرة ـ في

الجانب الحسن، صاروا من «الوطنيين». وقد أيد والدي الوفد عند قبوله العودة للوزارة بعد تدخل الدبابات البريطانية، ولم يكن من السهل دائماً تفسير هذا الموقف. كما أنه من المعروف أن الكثير من الضباط الذين انضموا لتنظيم الضباط الأحرار لعام 1952، كانوا في صف الملك. مع ذلك فقد ساورنا نوع من القلق، وفكرنا، إذا دخل الألمان، أن نلجأ إلى إحدى قرى الوجه البحري. واستعداداً لهذا الاحتمال، قمنا بزيارةٍ إلى أحد أصدقاء والدي غير التقليديين، والذي لم أعرف له اسماً غير «الشيخ علي»، وهو من الفلاحين الأغنياء الذي استقبلنا بالإكرام المعتاد (الديك الرومي والأوز... إلخ). وكان لأبي عدد من الأصدقاء غير العاديين، في نظري كمراهق، انتهى المطاف بأحدهم واسمه جمعة، في السجن بتهمة تزييف أوراق البنكنوت. وكان والدي يعطف على جمعة هذا، قائلاً: «المسكين لقد اضطر لذلك بسبب الفقر، وهذه الأوراق المتقنة التزييف لن تضر اقتصاد مصر». خاصة وأنَّ جمعة هذا كان قد وزَّع بعض النقود المزيفة على بعض المحتاجين. ولم نضطر للالتجاء للشيخ علي، فقد انتصر الحلفاء في معركة العلمين بعد بضعة أسابيع.

كانت بورسعيد مدينة حامية عسكرية، يملؤها الجنود البريطانيون، وأكثر منهم جنود المستعمرات، من جنوب أفريقيا (من السود) وهنود، ويونانيين (الأكثر يسارية بين جنود الحلفاء)، وبولنديين من جيش الجنرال أندرز الرجعي، وفرنسيين أحرار، أثبتوا شجاعتهم في بير حكيم. وقد صرت صديقاً فيما بعد، لأحد هؤلاء الأخيرين واسمه مارسيل فور، الذي اشترك في تحرير فرنسا، ثم قابلته في مالي عام 1961، حيث كان يخدم النظام المعادي للإمبريالية للتجمع الديمقراطي الأفريقي. وارتبطت كثافة الوجود العسكري، كما هو الحال في جميع مدن الحاميات حيث يقضي الجنود أوقات راحتهم، بالكثير من الحوادث الصاخبة التي كانت تحدث في البارات المليئة بالفتيات التي كثرت في المدينة. وكان يُطلق على هؤلاء الفتيات اسم «الجونلة» حيث يرتدين الجوبات القصيرة غير الشائعة في ذلك الوقت. وكانت هؤلاء الفتيات يملأن الكباريهات مثل «سيسيل» الذي شاهدت فيه مع إيزابل بعد ذلك بوقت طويل، ظهور الراقصة المتميزة تحية كاريوكا.

يذكرني تعبير «الجونلة» بما قاله لي سعد زهران، أحد القادة القدماء للحزب الشيوعي المصري، وكانت ملاحظة دقيقة وصحيحة: «أوجدت أموال البريطانيين أيام الحرب «الجونلة» وأوجدت أموال السعوديين اليوم «الحجاب»».

في منزلنا، كانت المائدة جاهزة دوماً لاستقبال جنود فرنسا الحرة، فقد كانت جدتي، وهي تتذكر أيام الحرب 1914-1918، تعتبر أنه من الطبيعي أن نقدم الطعام الجيد لهؤلاء الرجال المعرضين لخطر الموت، في فترات إجازاتهم القصيرة.

وكان جيراننا في ذلك الوقت، وهم عائلة زارب من مالطا، قد حولوا فيلّتهم الكبيرة إلى بنسيون للعائلات. فكانوا يؤجرون غرفاً لبعض الضباط المقيمين بالمدينة، وكذلك لبعض المدنيين الذين يحضرون في مهمات مؤقتة، ومن بين هؤلاء بعض مدرسي الليسيه. وكنا نقابل الكثيرين من هؤلاء النزلاء، وتجري مناقشات سياسية معهم كثيراً ما تكون صاخبة.

كانت الحرب تفرض نفسها بالغارات الجوية التي كانت تحدث كل ليلة تقريباً في بعض المراحل (1941-1942). وكانت صفارات الإنذار تُسمع، وإطفاء الأنوار، وطلقات المدافع المضادة للطائرات المنتشرة حولنا وعلى امتداد البلاج. كان المدنيون ينزلون إلى أقبية منازلهم، التي كانت تنهار فوق رؤوسهم إذا أصابتها القنابل. لذلك أقنعت جدتي جيراننا من عائلة زارب بإنشاء مخبأ في حديقة منزلهم، قائلة إننا سنموت فوراً إذا سقطت القنبلة فوق المخبأ مباشرة، وهو احتمال بعيد، ولا نصاب على الإطلاق إذا سقطت القنبلة على بعد ثلاثة أمتار. وكان «الجنرال فولتير» ـ كما كان والدي يسميها ـ على حق.

كان ينزل إلى المخبأ معنا ـ عائلة زارب ونزلائهم وعائلتنا ـ عدد من السيدات العجائز الإيطاليات الفقيرات من الجيران (وأذكر من بينهن حائكة ثياب والدتي)، وكن متدينات جداً وخائفات، لذلك يصلين بصوت مرتفع طوال وقت الغارة. وكان هذا يضايق جدتي التي لم تكن تفقد هدوءها أبداً، فتقضي الوقت في الحديث معنا نحن الصغار، وتقص بعض القصص، أو تتناول كأساً في صحة القنبلة الفاشلة مع ضابط اسكتلندي متقدم التفكير لا يتخلى أبداً عن زجاجة الويسكي، أو كانت تقرأ أحياناً قصصاً لبلزاك أو قصصاً بوليسية. وفي أحد الأيام قالت للسيدات المتدينات المرعوبات: «من الأفضل لكنّ الاختباء في الكنيسة المجاورة فهي بالتأكيد مكان مقدس وستحميها صلواتكن الحارة». وقوبل هذا الكلام بضحكات بقية رواد المخبأ غير المتدينين، وهدأت الأمور لبعض الوقت، وقال والدي «أحسنت يا «فولتير»!».

صارت المهمة الأولى لوالدي هي حماية المدينة من تفشي الأوبئة. ولم تكن المضادات الحيوية قد اكتُشفت في ذلك الوقت، وكان الخطر كبيراً في الجيوش، وفي الأحياء الفقيرة. فأظهر والدي كفاءة كبيرة حيث جمع جميع أطباء المدينة وفرض دكتاتوريته عليهم، وبهذه الطريقة منع تفشي وباء صدري كبير. فقد تشكك في عدد من تصريحات الدفن التي أصدرها أحد الزملاء لعدد من أفراد عائلة واحدة توفوا الواحد تلو الآخر خلال بضعة أيام. فقام والدي بإخلاء حي بأكمله (بالقرب من سوق المدينة) من السكان بالقوة، وفرض طوقاً صحياً على الحي، وبذلك أوقف انتشار الوباء،

وتوقف عدد الضحايا على ما يقرب المئة فقط. وكم شعرنا بالرعب عندما أصيب والدي بالحمى بعد ذلك بأيام واضطر لملازمة الفراش، ولكن تبين لحسن الحظ، أنها كانت حمى الباراتيفود فقط!

ترتب على هذا أن صار والدي محبوباً جداً في بورسعيد، ولهذا سارت المدينة بأكملها في جنازته عندما توفي عام 1960، وأرسل الرئيس عبد الناصر (أو مكتبه) برقية تعزية.

قرب نهاية الحرب، في الأعوام 1943-1944، ازدادت سخونة الجدل السياسي، وبدأت المعسكرات لما بعد الحرب تتضح بالتدريج: فمن جهة، من يريدون إعادة الأوضاع الإمبريالية والاستعمارية كما كانت قبل الحرب، ومن جهة أخرى أولئك الذين يريدون أن تؤدي هزيمة الفاشية إلى تغيير المجتمع، بل انتصار الاشتراكية.

بدأت الأحداث بعصيان بحارة المدمرة أفيروف اليونانيين الذين طالبوا بالاشتراك في تحرير بلادهم، في حين كان الإنكليز يريدون إبعادهم لأنهم كانوا يخشون أن ينضموا لمقاومة «إيام» الشيوعية التي كان تشرشل مصمماً على سحقها. وهنا قامت مجموعات من النقابيين والتقدميين المصريين بتوفير مخابئ آمنة للبحارة المتمردين (والذين حُكم عليهم بأحكام قاسية لأنهم طلبوا الاشتراك في القتال!) الهاربين. ومن الناحية الأخرى، قامت قوات الشرطة، والتي كانت حتى وقت قريب تؤيد النازية وتدعي معاداة الإنكليز، بالتعاون مع الإنكليز في البحث عن الهاربين.

كان الفرنسيون، وأغلبيتهم الساحقة تعمل في شركة القنال، من الرجعيين، ومن اتباع الملك ورجال الدين، وكانت جدتي كما قلت الديغولية الوحيدة. كانوا كذلك من المتغطرسين، وكنا لا نتزاور معهم قطُّ. ولكن كان من بينهم بعض الاستثناءات التي تستحق الذكر، مثل الدكتور ريفيه (شقيق عالم الأنثربولوجيا المعروف)، وكذلك أسرة ديوزيه. الأب من بريتانيا، يقود قاطرة بحرية صغيرة تخرج إلى عرض البحر لتعود بالبواخر إلى الميناء. كان صديقاً وزميلاً لجدي. وكانت ابنتاه أليس وإيفون وتكبراني وشقيقتي بقليل، صديقتين مخلصتين لوالدتي وشقيقتي. وكانت والدتي الطبيبة الماهرة قد اكتسبت ثقة زبائنها من شركة القنال، وتتقاضى منهم أتعاباً مرتفعة تسمح لها بتقديم الخدمات المجانية لزبائنها الفقراء، وما أكثرهم في بورسعيد.

كان المالطيون ـ عائلة زارب في حالتنا ـ مناصرين للإنكليز بشكل تلقائي لا أكثر، أي أنهم كانوا محافظين متعصبين واستعماريين، ورغم ذلك كانوا جيراناً طيبين، وكان أبناؤهم رفاقنا في اللعب. كانت السيدة زارب الأم من هيير في بروفانس، تمتدح لنا جزيرة بوركيروليس التي قضت طفولتها بها بشكل حماسي، وقد تأكدت من صدقها عند زيارتي لتلك الجزيرة من مجموعة جزر الليفانت. وقد جاءت إلى بورسعيد في صغرها وتزوجت السيد زارب المالطي الطيب. وتزوج ابنهم الأكبر،

واسمه أنطوان من فتاة يونانية تدعى كاترين، كان والدها يونانياً فقيراً جاء من إحدى الجزر اليونانية بسروال ممزق، كما كان والدي يقول. وبدأ ببيع الخبز في الطريق، ثم افتتح مخبزاً صغيراً، لم يلبث أن نماه بجده واجتهاده، ولكن أبناءه، بدلاً من الفخر باجتهاد والدهم، كانوا يخفون أصل ثروتهم. كان والدي يقول إنهم يشبهون الإنكليز السكارى التافهين الذين يفتخرون بأسلافهم المنحلين حتى الجيل الرابع، وهم لا يحسنون عمل أي شيء، حتى ولا تبديد ثرواتهم بشكل يجلب لهم السرور. وكان لهم ابن ثانٍ يُدعى روبير، كان يدرس الطب في جرينوبل بفرنسا عندما قامت الحرب عام 1940، وشارك في المقاومة، ونجا من الموت في معتقل ماتهاوزن، وعاد ليمارس الطب في جرينوبل. أما الابن الأصغر، واسمه ريمون، وكان يكبرني بقليل، فقد صار طاهياً في أحد فنادق لندن الفخمة، حيث استضافني بكرمه الشديد بعد أعوام طويلة. كان يتمتع بروح دعابة قوية، ويسخر من زبائن فندقه الأغنياء المتحذلقين، الذين لا يعرفون الفرق بين سمك موسى وسمك الرنجة كما قال.

عند نهاية الحرب، كان الشباب المصري قد انحاز بشدة لمواقف راديكالية، معادية للإمبريالية والإشتراكية، وكانت هذه الظاهرة تظهر بوضوح في المدارس والجامعات. وقد صارت جامعة القاهرة مركزاً للحركة الشعبية الواسعة في عام 1946. شارك الطلبة الثوريون في تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التي سمحت بقيام منظمة تضم الإنتلجنتسيا وطلائع الحركة العمالية والشعبية. وقد نضجت هذه الحركة خلال سنوات الحرب، التي جرى خلالها تسييس الشباب على نطاق واسع. وكانت مدارس الليسيه من الأماكن التي حدث فيها هذا التسييس، بفضل مستوى التعليم الممتاز بها، وطبيعته التقدمية المؤكدة، والتي سأعود لذكرها لاحقاً. وأذكر من بين زملائي في المدرسة الابتدائية، ثم بعد ذلك في ليسيه القاهرة، محمد سيد أحمد الذي صار من المثقفين المتميزين في صفوف الحركة الشيوعية والصحافة المصرية. وكان مدير البريد في بورسعيد من أصدقاء والدي ـ وكان يتحفني بطوابع البريد المختومة في يوم صدورها (حيث كنت أجمع طوابع البريد أيامها). وكان له ابن يُدعى حسن، كنت وإياه من «زعماء» جماعة «الشيوعيين الصغار» في الليسيه. وكنا نتصارع بالفعل في فناء المدرسة مع «الرجعيين» الذين لا يعترفون بأن الشيوعية والاتحاد السوفييتي هما اللذان سينقذانا من الاستعمار والإقطاع. وقد قُتل حسن أثناء قتال الشوارع في بورسعيد في عام 1956.

ومن بين أصدقائي الأجانب، كان اليوناني آدريان كوركونديلاس، وهو طبيب في أثينا، وليوبومير فويفوديتش، الذي قابلناه بالصدفة، أنا وإيزابيل، في جزيرة الليفانت حيث تزوج من إحدى بناتها (ويا لصغر العالم!).

كان مجتمع الكبار الذي نختلط به، أقل تأثراً بهذا التطور الراديكالي. فقد كان والدي، وهو كائن اجتماعي لأبعد حد، يتزاور مع عدد كبير من العائلات التي له فيها أصدقاء، وكنت أصاحبه في بعض هذه الزيارات. وكان من بين هذه العائلات عائلة حمزة التي كانت تضم عدداً كبيراً من الإخوة، وقد ضغط أبي كثيراً على أكبر هؤلاء ليسمح لبناته بالاستمرار في التعليم. وبفضل ضغطه استكملت عواطف، إحدى بناته، تعليمها في الليسيه حتى البكالوريا، ثم أكملت تعلم الطب في فرنسا. كانت تكبرني بعدة سنوات، فكانت في فصول الكبار في الليسيه (في التعليم المختلط وهو شيء نادر في مصر حينذاك)، حين كنت أنا في فصول الصغار. وقد بقيت عواطف صديقة حميمة لوالديَّ، ولوالدتي بعد وفاة والدي، وكذلك لإيزابل ولي حتى وفاتها منذ عهد قريب. وكان زوجها صلاح، الذي توفي صغيراً، يتمتع بروح دعابة اجتماعية عالية، مثل الكثير من شاربي الخمر، حيث كان منهم، وكانت والدتي وجدتي لا تشعران بالملل في السهرات الطويلة التي يقضيانها في صحبتهم.

هكذا أفلتت عواطف من مصير شقيقتها مَلكة، التي تزوجت وهي صغيرة من أحد أبناء عائلة سودان، وهم من الأغنياء الجدد في بورسعيد (الذين كونوا ثروتهم بسرعة من أعمال تموين السفن). وكان الأب سودان يحترم التقاليد لدرجة أنه لا يعرف رائحة الكحول ـ وبقية القصة تثبت ذلك. أما أبناؤه الذين يكبروننا بعشرة أو عشرين عاماً فكانوا يعرفون هذه الرائحة جيداً، وكانوا يقضون سهراتهم عند جيانولا، أو في الكباريهات، ويعودون للمنزل في حالة مزرية. وفي إحدى الليالي عاد أحد الأبناء وهو يكاد يموت من السكر، فدُعيت والدتي على عجل «لعلاجه». وخوفاً من والده ادعى أنه تناول نوعاً من السمك تسبب في تلك الحالة، فسأل والده: «ما نوع السمك الذي يحدث مثل هذه الحالة؟» فأجابت والدتي: «سمك بولاناكي» (وهو اسم الكونياك الذي كان يصنعه أحد اليونانيين في مصر). ويبدو أن الأب مات وهو يعتقد أن هناك نوع من السمك الضار يحمل هذا الاسم.

تزوجت مَلكة واحداً من هؤلاء الأبناء، وكانت تقضي نهارها جالسة على الأريكة. كنت أزورها أحياناً (ربما كان عمري 8 سنوات)، وأجلس إلى جانبها على تلك الأريكة التي تشغل هي تسعة أعشارها. كنت أستغرق في المقارنة بين محيط وسطي الذي لا يصل إلى محيط فخذها، وهي جالسة تلتهم أطباق الحلوى الشرقية، أو ثمار البلح أو الموز أو غيرها. وقد فهمت فيما بعد، أن المسكينة كانت تعلن عدم رضاها عن زواجها الجبري بهذه «البوليميا»، التي أدت في النهاية إلى وفاتها المبكرة.

ومن بين من صاروا من أصدقائي فيما بعد، الشاب وديع غطاس، الذي كان من أوائل الشباب المصري المؤهل الذي عُين (بمساعدة من والدي) في شركة القنال. وبعد التأميم عام 1956، كان

وديع من الذين ساهموا في حسن سير العمل في الشركة المؤممة على الرغم من أعمال التخريب التي قام بها الفرنسيون قبل انسحابهم. وكان وديع يقيم أيامها في بنسيون عائلة زارب.

كان مدير مدرسة الليسيه من مارسيليا ويُدعى فِكتور مارتان. كان يتميز عن الفرنسيين في بورسعيد (من موظفي شركة القنال) بتمسكه الشديد بالمشاعر الجمهورية العلمانية. وقد صار شقيقه الأصغر فرنان ـ وكان مدرساً بالليسيه ـ فيما بعد، العمدة الاشتراكي لفيترول (قبل أن ينتزع أنصار لي بين الفاشيون هذه الضاحية من الاشتراكيين فيما بعد). كانت زوجته، مدام مارتان إحدى مدرساتي، وأذكر لها شدتها الصارمة، وعدالتها الدقيقة. لم أكن من الطلبة الذين يسهل التعامل معهم. فقد كنت مشاغباً، وكثير اللعب، وأحصل على درجات متدنية، وسرت على هذا المنوال حتى الفصل الثاني (الفصل الأول في الليسيه هو الأعلى) في الليسيه. وكنت ممن يدبرون الغوغاء والجَلَبة ما يجعل من المستحيل السير في الدروس التي لا تعجبنا (أو لا تعجبني) مثل حصة «الأدب». فكنا ندعو حامل البيانولا الجوال للوقوف تحت النافذة التي تفتح دائماً بسبب الحر، فيكرر اللحن الممل نفسه لمدة ساعة كاملة، وقد حفظت هذا اللحن بالتأكيد.

ودفعت علمانية الأب مارتان (وكنا نسميه كذلك) المتشددة أغلب أبناء موظفي القنال المتعصبين بعيداً عن الليسيه، فقد كانوا يفضلون إرسالهم لمدرسة الفرير، التي كنا نسخر منها عن حق. فقد كان مستوى التعليم فيها أقل وكانت نتائجها في امتحانات البكالوريا دائماً أقل من نتائج الليسيه. لذلك كان نصف طلبة الليسيه تقريباً من المصريين، من أبناء الأرستقراطية والمثقفين، والقليل من أبناء البرجوازية الصغيرة، والباقي من «الأجانب» ـ من أبناء الشرق الأدنى (ومنهم الكثير من اليهود) ومن أبناء التجار وأصحاب المهن الحرة. كنا نتفاهم بسهولة، وكان لي أصدقاء من جميع الأوساط كما هو الحال لحسن الحظ حتى اليوم. ومن بين هؤلاء، شاب فرنسي كان والده من بريتانيا ويعمل في شركة القنال (استثناء في الليسيه)، واسمه إيفون نويل، وقد صار أميرالاً في البحرية (وكان دائماً مهووساً بالسفن، وكنا نزور معاً سفن نقل البضائع، والسفن التجارية، وأحياناً السفن الحربية ـ إذا نجح والده أو والدي في انتزاع تصريح بذلك ـ ونفحصها من القمة حتى القاع). ولكن الطلبة المصريين فقط هم الذين كانوا مسيسين، لذلك كانت قراءاتنا سابقة لمستوانا. وكان هنري كورييل قد افتتح مكتبة في ميدان مصطفى كامل بالقاهرة حيث كانت توجد الكتب التي كنا نبحث عنها: وهي «كلاسيكيات الماركسية». فكانت كتب مثل «18 برومير»، و«الحرب الأهلية في فرنسا»، و«البيان الشيوعي»، و«تاريخ الحزب الشيوعي البلشفي» هي قراءاتنا المفضلة منذ المراهقة، وكنا نستفيد

منها لفهم دروس التاريخ التي تُدرس لنا. كان الأكثر جرأة (وكنت منهم) يحاولون قراءة رأس المال، حتى وإن لم نفهم منه الكثير.

وضحت في كتابي «سيرة ذاتية فكرية» أني اتجهت إلى الشيوعية كاحتجاج على مهانة الظلم الاجتماعي، وأن البعد الوطني المعادي للإمبريالية لم يكمل هذا التوجه إلا فيما بعد. وهو مسار مختلف عن مسار أغلب رفاقي المصريين في الليسيه الذين اتخذوا الطريق العكسي، ولكن في نهاية المطاف، توصلنا إلى الاقتناع بالتطابق بين السيطرة الإمبريالية وبين الظلم الاجتماعي.

على أيِّ حال، كان البعض من مدرسينا لا يعترضون على قراءاتنا، بل يشجعوننا عليها. وقد قلت من قبل إن الليسيه كانت مدرسة ممتازة، حيث كانت دروس التاريخ والجغرافيا (وهي من المواد التي كنت أحبها) تقدم بطريقة تقدمية. فدروس التاريخ المصري، وهي بالتأكيد أحسن من تلك المقدمة في المدارس المصرية، كانت تؤدي إلى الاستنتاج بأن بلداً مثل مصر لا يمكن أن يتقبل وضعه كبلد تابع وشبه مستعمرة، وأنه لا يمكن أن يخضع لهذا الوضع إلا لأنه تعرض «للخيانة من الداخل». فهمنا أن الخيانة جاءت من الإقطاعيين والكومبرادور والمَلَكية. أما تاريخ فرنسا فركز على الثورة، وبدا لي من الواضح أن هذه الثورة لم تكن نهاية التاريخ، وإنما بدايته، وأنها تدعو لاستكماله بالتوسع (من فرنسا إلى بقية العالم)، وبتعميقه (بتجاوز حدود البرجوازية إلى الديمقراطية الاشتراكية التي نادى بها اليسار اليعقوبي، وبابيف في وقت مبكر).

أعتقد أن هذا التميز للدراسة في مدارس الليسيه في مصر يعود بالأساس لوضع الثقافة الفرنسية في هذا البلد، الذي يحتله الإنكليز، وحصل على الاستقلال الشكلي عام 1922، ولكنه ما زال تحت نير المحتل. وفرنسا رغم أنها دولة إمبريالية مثل بريطانيا، فقد أبعدها منافسوها الإنكليز عن مصر. لذلك لم يكن هدف البعثة التعليمية العلمانية هو تخريج موظفين لخدمة النظام القائم، كما هو هدف التعليم المصري والبريطاني، بل كانت تنظر بعين الانتقاد لأنظمة التعليم هذه، بقدر من التحفظ. ولكن تعليم العربية فيها لم يكن بالمستوى المناسب، لا بسبب أي تخريب من جانب البعثة العلمانية بافتراض أن لها تحيزات إمبريالية. فقد كان مدرسو اللغة العربية من اختيار الحكومة المصرية، وكانوا دائماً من الأزهريين الذين يعتمدون طريقة الحفظ عن ظهر قلب التي لا تلائم طلبة من نوع طلبة الليسيه.

تكشف قراءة ذكريات إدوارد سعيد الهوة التي كانت تفصل بين مدارس الليسيه والمدارس الإنكليزية. فالدراسة في كلية فكتوريا كما يصفها إدوارد سعيد، كانت فظيعة بمدى رجعيتها، ومناصرتها للإمبريالية، حتى العنصرية. وقد عانى منها سعيد لدرجة الإحساس بعدم الانتماء، أو أنه

في غير مكانه المناسب كما عنون كتابه. لقد كان هدف الكليات الإنكليزية انتزاع الطلبة من الجذور، أو خلق خدام، وذلك بعكس ما هدفت إليه مدارس الليسيه، التي أعطت، في أحسن الحالات، انتماءاً ثقافياً مزدوجاً وغنياً. ولا يدهشني أن الكثير من الشيوعيين المصريين كانوا من خريجي الليسيه، ولا أحد من خريجي الكليات الإنكليزية. ونوعية هذا التعليم هي التي جعلت مني ـ ابتداءً من الفصل الثالث أو الثاني ـ طالباً جيداً، بل جيداً جداً.

وكانت اهتماماتي متنوعة، فقد كنت أحب دروس الرياضة والطبيعة مثل دروس التاريخ. وكانت مدرستي ـ الآنسة تاليبه ـ تشجعني على ذلك بإعطائي محاضرات وتمرينات تسبق مستواي الدراسي، وكانت تناقش معي «الواجبات» بشكل متفهم. وكان مدرس الرياضة ـ وهو يهودي من الشرق الأدنى نسيت اسمه لسوء الحظ ـ وهو رجل صغير سمين ولكنه «حبوب» يفعل الشيء. وكنت أحب الاثنين كثيراً، وأشعر بأنهما يعاملانني كمساوٍ لهما. ولم يكونا يعطياني درجات إلا في نهاية الفصل: 20 من 20! وقد سُرّا كثيراً بحصولي على درجات متقدمة في امتحان البكالوريا ـ وكنت الأول في دفعتنا ـ وكتبت الآنسة تاليبه خطاباً لوالديّ، عثرت عليه فيما بعد، تقترح فيه متابعتي لدراسة الطبيعة النظرية لما أتميز به من «روح الدقة العلمية والتشدد».

وعلى ذلك فقد التحقت بليسيه هنري الرابع في باريس عام 1947، في قسم الرياضيات الأولية (والذي تخرجت منه حاصلاً على أعلى الدرجات في أكاديمية باريس، وربما الأول وإن كنت لست متأكداً من ذلك)، ثم انتقلت لقسم الرياضيات العليا. وبالطبع لم تكن الليسيه والسياسة تمثلان جميع اهتماماتي كمراهق.

قد كانت لشقيقتي شخصية تختلف عني كثيراً، فقد كانت ذكية وطيبة، ولكنها كسولة للغاية. كانت توصف حينها بالسمينة الصغيرة (وإن كانت صارت نحيلة للغاية فيما بعد). لم تكن تصاحبني وجدي في جولاتنا الطويلة لأنها كانت تعلن أنها قد «تعبت» بعد المئة متر الأولى. لذلك كانت لها صديقاتها، ميزو ابنة عائلة زارب، وليلى غندر، وليلى سمير. وكانت الليلات الثلاث، كما كن يُسَمين، يكوِّن في وقت من الأوقات «ثلاثياً» من المراهقات الجميلات، لا يفترقن أبداً. لأنها كانت طالبة متوسطة، ظن أبواي للحظة، أن مدرسة الراهبات قد تكون أنسب لها، ولكنها لم تتحمل جو المدرسة حيث «الوشوشة» هي القاعدة، وعادت لليسيه مرة أخرى. كانت تسبقني بسنة وأنهت تعليمها الثانوي، ثم سافرت مثلي عام 1947 لاستكمال تعليمها في فرنسا، وقد اختارت الصيدلة. ولم تكن شقيقتي مُسيَّسة مثلي، وكان هذا يفرق بيننا قليلاً، فلم يكن لنا الكثير من الأصدقاء المشتركين، ولكننا كنا نقضي النهار بأكمله على البلاج معاً كمراهقين. فيما بعد، فقد اتخذت شقيقتي، رغم عدم

تسييسها، ردود أفعال مناسبة كما كنت أتوقع، فبعد طلاقها، وانتقالها إلى لاسيوتا (مدينة قرب مارسيليا)، كانت تعطي أصواتها للشيوعيين، قائلة: «هم وحدهم الذين يعنون شيئاً ما». تدهورت صحة شقيقتي بمرور الأعوام، فبعد أن كانت قوية في صغرها، أصيبت أخيراً بالربو الذي ربما كان السبب وراء وفاتها المبكرة في سن الخامسة والخمسين. وتمتعت شقيقتي بطفولة سعيدة، في أبوكبير، حيث كانت تحب كثيراً الجاموسة، ولا تمل من ركوبها، كما حكت والدتي. وأنا أيضاً أحب الجاموس، ولكن هذا الحب جاء متأخراً مع حب الحيوانات بصفة عامة.

كان من أحب أصدقاء طفولتي الكلب «جوكي» الذي كان يمكن لوالدي أو جدتي انتزاع عظمة من فمه، ولكنني لم أكن أملك هذه القدرة، لكننا كنا نتدحرج معاً على الرمال من دون أي مشاكل. وقد شعرت بالحزن الشديد عندما قتلته شاحنة عسكرية ضخمة.

كانت إحدى أشكال اللهو المفضلة لدينا هي الذهاب إلى السينما، وكانت هناك عدة دور سينما في بورسعيد، وهي كورسال، وأمبير، وإلدورادو، وريالتو، وفيها شاهدنا المجموعة الكاملة لأفلام لوريل وهاردي، والإخوة ماركس، وشارلي شابلن. ولا زلت أذكر أفلام الأزمنة الحديثة، وذهب كلوندايك، والدكتاتور العظيم حتى الآن، وكانت سخرية بنزبنو نابوليني من الفاشست الأوغاد تذكرني بما قاله لي جدي عنهم. بعد ذلك جاءت الأفلام البوليسية لأغاثا كريستي، ثم الأفلام الموسيقية الخفيفة الأمريكية للأربعينيات، والتي كانت جدتي تضحك منها كثيراً بسبب هؤلاء النسوة اللاتي «يجأرن» بالصوت. وهو الجأر الذي كنا نحرص شقيقتي وأنا على الاستماع إليه من الفونوغراف الذي كنا نأخذه معنا إلى البلاج أيام الأحاد. ولم تكن هذه الموسيقى تعجب والدي فكان يجلس بعيداً عنا، أما موسيقاه المفضلة التي كان يستمع إليها بانتظام من الراديو في المنزل، فكانت أغاني أم كلثوم، وكانت صغيرة أيامها، أو اسطوانات الموسيقيين في روض الفرج، حيث تنتشر الكازينوهات على شاطئ النيل، وحيث كان يقضي الساعات (على حد قوله) في الاستماع لهذه الموسيقى المصرية الكلاسيكية التي اختفت الآن ـ وقد أخذ والدتي للاستماع إليها.

وكنا نعيش في منزلنا البرجوازي، في سعة رغم ظروف الحرب، فمدينة الحامية بورسعيد لم يكن ينقصها شيء. وكانت ولائم الغذاء والعشاء مستمرة، حيث تمارس جدتي قدراتها كطباخة ماهرة. وكانت هناك مجموعتان من المدعوين لهذه الولائم: أولهما أعيان بورسعيد المصريين، ووالدي يعرفهم جميعاً، ثم ضباط جيوش الحلفاء، وكان البعض منهم يثيرون الاهتمام السياسي بالتأكيد. وكان يساعد جدتي صف من الطهاة الماهرين، منسي أول من أذكره منهم فبل وفاة جدي، وكان شخصاً غريب الأطوار، يشرب الكثير من الكونياك (ويدخن الحشيش)، ويسير مستخدماً العصا

ولابساً الطربوش (وهي هيئة غير معتادة للخدم في مصر)، ويحضر دائماً في موعد متأخر لأنه كان يتابع الخادمات في الطريق، ويصفهن مشيراً بيديه عن انحناء مؤخراتهن! وقد هاجر منسي عام 1945 إلى نابولي حيث تزوج من إيطالية، وافتتح معها مطعماً بورسعيدي الطراز هناك. ثم جاء بعده هايلي، وهو إثيوبي من أصل فلاحي ولكن هيئته أنيقة ومتعالية. وكان يفتخر بأنه حارب في جيش النجاشي دفاعاً عن الوطن، وقد قاوم الإيطاليين ثم هرب إلى مصر، ثم غادرها عام 1941 ليلتحق بجيش تحرير إثيوبيا. بعده جاء شرف، وهو طباخ ماهر، سافر بعدها للسعودية حيث كون ثروة. وقد كان منتمياً للإخوان المسلمين، ويؤدي الصلاة، من دون مغالاة، وكان يحب الكلب جوكي (ويقول: ابن الكلب دا لطيف ومؤدب). وعندما بدأ اعتقال الإخوان المسلمين عام 1948، ساعد والداي شرف على التخلص من الأسلحة التي كانت بحوزته (بندقية صيد قديمة ومسدسين)، بإلقائها في بحيرة المنزلة، ثم توجه والدي لقائد البوليس السياسي (الذي كان يعرفه طبعاً) قائلاً: «يمكنك الآن تفتيش منزله فهو خالٍ من الأسلحة»! بعده جاء عوض، وهو نوبي لم أعرفه إلا بشكل متقطع لأنني سافرت إلى فرنسا، وكان فناناً وعضواً في جماعة من الموسيقيين تكونت في عهد عبد الناصر، تحت توجيه سوفييتي.

وأهم هؤلاء كان عبد الغفور، الممرض لدى والدي، في بادئ الأمر، وهو الذي كان مسؤولاً عن حملات الطلبة لمقاومة البعوض التي ذكرتها من قبل. ومن هنا أطلقت عليه جدتي لقب مفتش البعوض، وكان يرتاح لهذه التسمية. وقد بقي لدينا حارساً لمنزلنا الجميل الذي تُرك بعد سفر والدتي إلى باريس بعد الحادث الذي وقع لها (كسر عظم الفخذ) عام 1980، حتى بيع في عام 1992، وقام المشتري بهدمه وبناء عمارة قبيحة مكانه، كجزء من عملية تخريب بورسعيد. وبعد وفاة والدي، تولت والدتي علاج زبائنه من عمال المصانع، ومن أهمهم عاملات مصنع بروك بوند لتعبئة الشاي، واستمر عبد الغفور في مساعدتها. كان هو الذي يورد لها السجائر التي تدخن منها ثلاث علب يومياً، وتستنشق دخانها الفتيات المسكينات إلى جانب العرق في ظروف عملهن السيئة، ومع ذلك عاشت والدتي حتى سن الرابعة والتسعين من دون أن تعاني من متاعب في القلب أو الرئتين!

كان والداي طبيبين جيدين، فوالدتي كانت تدرس الطب في جامعة ستراسبورغ في العشرينيات من القرن الماضي عندما كان عدد الطبيبات يعد على أصابع اليد الواحدة. وكانت ذكرياتها عن الطب في صعيد مصر في الثلاثينيات، أو في المصانع في الستينيات، لو كتبتها، تصلح أن تكون وثيقة مهمة في تاريخ الشعب المصري. أمَّا والدي فقد كان معروفاً حتى من أيام الدراسة، أن لديه قدرة على تشخيص المرض لا تخيب أبداً، ومع ذلك فقد اختار العمل في الحكومة لأنه كان مقتنعاً

بأن المشكلة في مصر لم تكن معالجة المرضى بقدر ما هي منع المرض من الحدوث. فضلاً عن ذلك، فقد تنازل عن فرص الترقية في الحكومة، مقابل البقاء في مدينة بورسعيد، ليسمح لوالدتي بممارسة مهنتها وعدم التنقل بين مدينة وأخرى. وبعد انتهاء الحرب بفترة وجيزة استقال من العمل الحكومي ليتفرغ لأعمال الطب الاجتماعي في المصانع حيث كان يبذل الجهد ليفرض على أصحاب العمل، وعلى الدولة التي جاءت بعدهم، أن يحافظوا على صحة العمال.

لم تتميز عائلتا أمين أو بيرلِنغر بالحماس الديني، ولم تُعمد شقيقتي ولا أنا إلا بعد أن كبرنا (8 أو 9 سنوات)، وذلك بعد أن لاحظ الوالدان أنه في مصر يستحسن أن يُدرج كل شخص في المكان المناسب من التقسيمات «الطائفية» الموجودة، وأنا شخصياً لا أحترم الخطاب المبني على الهوية هذا. كان جداي ذوي تفكير حر بأسلوب عصر التنوير، وفيما أعرف لم تدخل جدتي الكنيسة يوماً ما، وكانت تقول: «لا إله ولا سيد»، ولكنها كانت تحتفظ بتمثال صغير للمسيح من النحاس موضوعاً بجوار سريرها، وكان جندي بريتاني قد أعطاه لها قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة أثناء الحرب العالمية الأولى، ولم تتخلَّ عنه حتى وفاتها. ولم تكن والدتي تذهب للكنيسة، ولكنها كانت تحب المسيح كثيراً، وتعتبره أول الشيوعيين. كان والدي لا يهتم كثيراً بالدين، ولكنه كان يحرص على زيارة الكنيسة في الأعياد القبطية الكبيرة محافظاً على المظاهر الخارجية لانتمائه الطائفي، وعلى ذلك كان يزور الكنيسة القبطية في بورسعيد مرتين في العام، فيرحب به المطران ويجلسه في الصف الأول. كان يأخذني معه من آن لآخر، وكنت أشعر بالملل، وإن كانت الطقوس والألحان الكنسية كانت تثير اهتمامي. وكان المطران يناوله خبز التقدمة والخمر دون أن يسأله إن كان صائماً، وهو لم يكن يصوم بالطبع، فكان يتناوله مغمغماً بضع كلمات بالقبطية دون أن يفهم معناها، لا هو ولا أنا. وفي تلك المرحلة، وكان عمري 10-11عاماً، مررت بمرحلة قصيرة من التصوف أو الإيمان بالغيبيات ولكنها لم تستمر طويلاً. أما شقيقتي فكانت تعتقد بالخرافات أكثر من أن تكون مؤمنة.

كان والدي وجدي يحبان بعضهما كثيراً، ولكن عند وفاة والدي، لم يقبل القسان الغبيان المشرفان على مدافن الكاثوليك والأرثوذكس أن يدفنا جنباً لجنب، فاضطرت والدتي لشراء قطعة أرض تقع بين المدفنين لوضعهما معاً. أما رماد جدتي وشقيقتي ووالدتي فموضوع في ثلاث قوارير متجاورة في الكولومباريوم في مقبرة بير لاشيز بباريس.

الفصل الثاني: طالب في باريس

كنت طالباً في باريس خلال السنوات 1947 إلى 1957، أي من سن 16 إلى 26، وهي السنوات الحاسمة في تكويني الثقافي والسياسي بالطبع. وقد حاولت في كتابي «سيرة ذاتية فكرية» أن أصف الطريقة التي عِشتها في تلك الفترة، كيف فهمتها حينئذ، وكيف أعيد قراءتها اليوم، بعد مرور الوقت. كما حاولت في ذلك الكتاب أن أتابع مراحل تطور تفكيري النظري فيما يتعلق بالرأسمالية والاشتراكية. فكتاب «سيرة ذاتية فكرية» يغطي مرحلة تكويني في باريس، وكذلك حياتي المهنية والسياسية اللاحقة، ولذلك لن أكرر ما جاء بالكتاب هنا، وسأكتفي بالجوانب الأكثر شخصية من ذكرياتي.

الجمهورية الفرنسية الرابعة

كانت السنوات 1947 - 1975 هي سنوات الجمهورية الرابعة، أي أنني عشت ما أسميه أزمتها الدائمة. فقد فشل مشروع الجمهورية الشعبية القائمة على تحالف الأحزاب المشاركة في المقاومة (الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي، وحزب الحركة الجمهورية الشعبية) بسبب رفض مشروع دستور 1946، ثم اعتماد دستور 1947 الذي نظم أوضاع الجمهورية الرابعة حتى نهايتها الفعلية عام 1958. وكانت حركة الجمهورية الشعبية قد اتخذت مبكراً القرار بتفكيك الجبهة المعادية للفاشية للمقاومة، في حين بقي الاشتراكيون مترددين لبعض الوقت. ولم يقرر الاشتراكيون فصم العلاقة مع الشيوعيين إلا في يناير من عام 1948 عندما انضموا للمعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة والذي بادر بالحرب الباردة. هكذا جاءت خطة مارشال التي اقترحتها الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 1948، وقبلتها الحكومة الفرنسية مباشرة لتعلن نهاية فترة ما بعد الحرب، وكان التوقيع على معاهدة حلف الأطلنطي في يوليو/تمّوز 1949، الاستمرار الطبيعي لذلك.

لم يؤدِ هذا لتقوية الجمهورية الرابعة، بل إن المرء ليتساءل كيف استمرت قائمة لمدة عشر سنوات. فقد كان ثلث الفرنسيين من الناخبين الشيوعيين متمسكين بمشروع الديمقراطية الذي لمحوه في 1945 - 1946. وكان ثلث آخر قريب من تجمع الشعب الفرنسي الديغولي، يعارض النظام البرلماني على طريقة الجمهورية الثالثة الذي تبنته الجمهورية الرابعة. لذلك كان من المتعين أن تكون حكومات الجمهورية الرابعة هشة لاعتمادها على الوسط الذي لا يستند إلا إلى ثلث عدد

الناخبين، ويتأرجح ما بين يسار الوسط (الاشتراكين والراديكالين)، أو يمين الوسط (حركة الجمهورية الشعبية). أصيبت حكومات الجمهورية الرابعة بالشلل أمام معارضة الشيوعيين والديغوليين، فلم تكن لديها القوة ولا الشجاعة لتبعد نفسها عن ميراث الجمهورية الثالثة. ومنذ 1945، كان النظام الديغولي، رغم اشتراك الشيوعيين في الحكومة، قد عبر عن اتجاهاته بمذبحة سطيف، وضرب دمشق بالقنابل، وضرب هايفونغ الذي بدأ الحرب القذرة في فيتنام. وهكذا غرقت الجمهورية الرابعة في أعمال القمع، والحروب الاستعمارية بلا نهاية. فبعد القمع الوحشي لتمرد مدغشقر (1947)، وحرب فيتنام الأولى (حتى هزيمة ديين بيين فو في مايو 1954)، وحرب الجزائر (التي بدأت بتمرد أول نوفمبر/تشرين الثاني من السنة ذاتها)، قدمت بصعوبة الحد الأدنى من التنازلات في 1956، لحركات تونس والمغرب، ثم الانزلاق إلى حرب السويس، ومع ذلك القيام بتحرك سلطوي متخاذل بمنح المستعمرات في أفريقيا الاستوائية شبه استقلال ذاتي في فبراير/شباط 1957.

أدى هذا الضعف الجوهري بفرنسا إلى اتباع الخطة الأمريكية لأوروبا بشكل تدريجي، والتخلي عن الضغط بوزنها الحقيقي الذي كان من الممكن أن تؤثر به في الشؤون الأوروبية والعالمية.

وابتداءً من يونيو/حزيران 1948، انضمت فرنسا إلى المعسكر الأمريكي في الحرب الباردة عن طريق الاتفاق الثلاثي بشأن ألمانيا. وكما كان منتظراً، فقد طالبت الولايات المتحدة بإعادة تسليح ألمانيا (من عام 1950)، الأمر الذي لم يندهش له إلا أولئك الذين تعمدوا تجاهل منطق اختيارهم. وحاولت فرنسا في أكتوبر 1950، أن تعارض ذلك التسلح باقتراح إدماج ألمانيا في جماعة الدفاع الأوروبية، وهو مشروع استمر يجرجر أذياله حتى وفاته في آب/أغسطس 1954، في حين شاركت ألمانيا رسمياً في حلف الأطلنطي في أكتوبر/تشرين الأول من العام ذاته. وقد نجحت المعارضة المزدوجة، من جانب الشيوعيين والديغوليين، لمشروع جماعة الدفاع الأوروبية في القضاء على ذلك المشروع، ولكنها لم تنجح في التقدم ببديل للخطة الأمريكية، لأن القوى الاجتماعية التي يمثلانها، وأيديولوجية كل منهما، كانت بعيدة عن الالتقاء.

ومن الشائع اليوم القول بأن الجمهورية الرابعة قد بدأت البناء الاقتصادي الأوروبي بتبنيها في ديسمبر/كانون الأول 1951، لمشروع شومان لجماعة الصلب والفحم، ثم توقيعها على معاهدة روما في 1957. وهذا يتناسى أن هذا الشكل من الاندماج الأوروبي لم يكن الأوروبيون ولا الأمريكيّون ينظرون إليه على أنه بديل للأطلنطية تحت سيادة واشنطن، وإنما بوصفه المكمل الطبيعي لها، طبقاً لمتطلبات الحرب الباردة.

أدى الضعف المتزايد للمعارضة الشيوعية، وانخفاض أصواتها الانتخابية ـ حتى وإن كان بطيئاً ـ بالإضافة للطبيعة المتخاذلة لحكومة الوسط، إلى الانزلاق نحو اليمين بظهور جماعة «المستقلين» التي تضم بيناي وأمثاله من البارزين قبل الحرب، الذين كانوا قد تواروا لبعض الوقت بعد التحرير. وهكذا تكوَّن سَلَف الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية. ومن تنازل لآخر، بدا أن التقاليد العلمانية ذاتها بدأت تضعف عندما أُقر مبدأ إعانة المدارس الحرة. ووصلت الحلول الوسط بين هذا اليمين الكلاسيكي، واليمين الديغولي بالضرورة إلى إنهاء الجمهورية الرابعة. ولم تكن الأزمة الجزائرية في منتصف يونيو 1958، إلا القاعدة التي بنيت عليها الجمهورية الخامسة. فبعد عزل الشيوعيين، صارت هزيمة الاشتراكيين والراديكاليين أمراً مفروغاً منه.

هذه الصورة القاتمة التي رسمتها للجمهورية الرابعة، لا تبرز الجوانب الحسنة لها، ألا وهي إعادة بناء الاقتصاد وتحديثه، والذي سارت في طريقه بعدها الجمهورية الخامسة. وهذا لا يعني ضمناً أنني أعتبر أن الجمهورية الخامسة تمثل خطوة إلى الأمام، بل بالعكس فإن دستورها الرئاسي يعتبر في رأيي تراجعاً خطيراً عن مبادئ الديمقراطية. ومن المؤكد أن الكتلة اليمينية التي تكونت حول الجنرال ديغول قد تعرضت ـ لحسن الحظ ـ «لخيانة» رئيسها. فقد كانت هذه الكتلة تتوقع أن يتابع النظام الجديد الحرب في الجزائر، والسير طبقاً للرؤية الاستعمارية في أفريقيا الاستوائية. مع ذلك فقد قاد الاختيار الأوروبي للجمهورية الخامسة، بدلاً من الاختيار الإمبريالي للجمهوريتين الثالثة والرابعة ـ في الشكل الذي تصورته، وبمضمونه الاجتماعي ـ أوروبا في طريق كان لا بد من أي يؤدي إلى المأزق الحالي للنيولبرالية، وإلى إعادة الهيمنة الأمريكية التي كانت الديغولية تأمل في الحد منها. ولكن مناقشة تناقضات اليمين الفرنسي وحدوده تخرج عن نطاق هذا الفصل من ذكرياتي.

لكن هذه الصورة القاتمة للجمهورية الرابعة هي التي كانت سائدة لدينا عندما كنت طالباً في باريس. وعندما أتحدث عن «نحن»، فإني أعني شباب الشيوعيين الثوريين، وأعضاء المقاومة السابقين، فقد كانت رؤيتنا الاستراتيجية تقف عند الرؤية الديمقراطية الشعبية لعام 1945 ـ 1946 فقد كنا نعتقد أنها لم تُهزم نهائياً بعد. وكنا نعتقد أنه من الممكن وقف الانزلاق نحو اليمين عن طريق النضال على ثلاث جبهات: الجبهة الاجتماعية، والجبهة المعادية للاستعمار، والجبهة المعادية لحلف الأطلنطي والحرب الباردة. ولكن النضال لم يلبث أن ضعف على هذه الجبهات جميعها.

وانتهت الإضرابات الكبرى لنوفمبر ـ ديسمبر 1947 بحدوث الانقسام في صفوف الحركة النقابية بقيام «القوة العمالية» (النقابة التابعة للاشتراكيين)، ومن بعدها لم يعد من الممكن قيام حركات

اجتماعية بحجم حركات عام 1947. وواكب هذا الانقسام حدوث تحسن ملحوظ في الظروف المادية للطبقات الشعبية، فقد اختفت بطاقات الخبز ابتداءً من يناير 1949، وبدأت التأميمات، والإصلاحات الكبرى للأعوام 1945-46، والضمان الاجتماعي، تؤتي ثمارها.

وعلى الجبهة المعادية للاستعمار، لم تضعف التعبئة ضد حرب فيتنام أبداً، وبمنعها إرسال قوة الجيش، ساعدت على التعجيل بانتصار الفيتناميين. والفيتناميون يعرفون ذلك ويذكرونه في أحاديثهم. ولكن موقف الطبقات الشعبية، بل وقيادة الحزب الشيوعي الفرنسي، من حرب الجزائ،ر كان مختلفاً تماماً. فقد تبنى موقف المماطلة، على أقل تقدير، كما يتبين من تأييد حكومة جي موليه في عام 1956 (بأمل التوصل إلى يسار متحد في مواجهة تدهور الجمهورية الرابعة، وهو الأمل الذي لم يتحقق)، والذي لم يخرج عن منطق متابعة الحرب (بإرسال القوات العسكرية)، وزاد الطين بلة بمغامرة حرب السويس (أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/تشرين الثاني 1956) والانضمام غير المشروط للمشروع الصهيوني. أما الذين عادوا للوقوف ضد هذا التراجع نحو المواقف الاستعمارية، وهم بعض الشباب «اليساري» وبعض القدامى مثل جان بول سارتر، فقد أعلنوا موقفهم هذا عام 1968، وهو موقف اجتماعي يختلف كثيراً، سواء من ناحية مناضليه، أو موضوعاته الأيديولوجية، والتي ترتبت على التغيرات الاجتماعية العميقة في المجتمع الفرنسي. ولكننا نخرج هنا عن نطاق المرحلة التي نتحدث عنها (1947 - 57).

مرت التعبئة ضد الهيمنة الأمريكية وحربها الباردة بنفس التحولات، فقد بلغت عنفها الأقصى أثناء الحرب الكورية (1952-53). فالمظاهرة الكبرى يوم 28 مايو/أيار 1953، ضد زيارة الجنرال ريدجواي، والتي قمعتها الشرطة بقسوة لا مثيل لها، وانتهت باعتقال جاك ديكلو، لم تتكرر ثانية. ويجب القول إن السياسة السوفييتية ساهمت هي الأخرى في هذا الضعف، ففترات الهدوء في الحرب الباردة التي حققتها الدبلوماسية السوفييتية (وهذا فضل يُذكر لها) صاحبها مع الأسف، خطاب انتهازي لا فائدة منه، أضعف مقدار فهم الطبيعة الحقيقية للإمبريالية الأمريكية ومشروعها. وعلى مستوى آخر، حققت الستالينية التخريب المنتظر منها، فالهبات العمالية في برلين (ابتداءً من عام 1951)، وفي بوزنان (ببولندا)، وخاصة التمرد في المجر في صيف 1956، قد هوجمت بالخطاب المتحيز الجامد من دون توجيه أي نقد للستالينية. حتى المؤتمر العشرين ذاته، و«تقرير خروشتشوف» الشهير لم يلقِ الأضواء الكافية على الأوضاع. كذلك استُبعدت الانتقادات الصينية المبطنة من الرفاق الصينيين في 1957، من دون فحصها. ومن المفهوم في ظل هذه الأوضاع أن تفقد الجبهة المعادية للولايات المتحدة، وللحرب الباردة معناها، إذ تحولت إلى مجرد حركة من أجل

السلام في أضعف صورها. ولم يعد من الممكن فهم طبيعة العدو الرئيسي ـ الهيمنة الأمريكية ـ ولا خصمها الملتبس وهو السوفييتية. وكما هو معروف، فالتمرد في المجر في 1956، قد وضع نهاية للتعبئة ضد الحرب الباردة. أما تطور الأوضاع من 1957، وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1989 ـ 91، فتخرج عن إطار هذه المقدمة لسنواتي كطالب في فرنسا.

يبدو مجرى التاريخ بعد تحققه كما لو كان أمراً محتوماً، ويبدو أن أولئك الذين شاركوا في مسار تطوره كانوا واقعيين، فقد أثبت التاريخ صحة رؤيتهم، أما الآخرون فهم ممن يسعون نحو اليوطوبيا أو المثال الأعلى. وقد كنت ، وما زلت، من هذه المجموعة الثانية. وأعتقد ـ بأكثر مما كنت عليه في شبابي ـ بأنه كان من الممكن أن يتبع التاريخ مساراً آخر، وأن هناك دائماً عدد من البدائل ذات الفرص المتساوية في التحقق (ولكن ليست جميعها، فهناك يوطوبيات خيالية بالمعنى البسيط للكلمة). والنضال من أجل الأحسن من هذه البدائل ـ من وجهة النظر الإنسانية والاشتراكية ـ أي من أجل «اليوطوبيات الخلاقة»، يجب أن يكون اختيار أولئك الذين يريدون تغيير العالم وليس مجرد التأقلم معه. وكما كتبت من قبل، فإن التاريخ يبقى دائماً غير محدد سلفاً، وهذا لحسن الحظ، كما يُثبِت خطأ جميع التوقعات في المدى الطويل. ومسؤولية جميع ـ أولئك الذين، بسبب الجبن أو الخوف أو أي سبب آخر غير مُعلن، يسيرون في ركاب الاتجاه الذي يبدو سائداً ـ خطيرة جداً، فهم باختيارهم هذا يزيدون من فرص نجاح الحركات التي يدعون أنهم يحاربونها. وهذا كان اختيار المسؤولين في موسكو وفي قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي. ففي فرنسا، لم يكن اختيار الديمقراطية الشعبية أمراً خارجاً عن المعقول، فالثورة الدائمة التي تميز هذا البلد منذ عام 1789، تسمح بتصور بداية عملية انتقال تتجاوز الديمقراطية البرجوازية على طريق ما أسميه اليوم مرحلة الانتقال الطويل. وهذا الاختيار لو كان قد تحقق، لما جعل من فرنسا بلداً مثل بولونيا مثلاً، خاضعاً لأوامر موسكو. بالعكس، كان بوسعها أن تساهم في تغيير توازنات القوى على المستوى الأوروبي، وربما ساعد ذلك القوم في الشرق، أي بلاد «الاشتراكية القائمة بالفعل» (والتي كانت بعيدة عن الاشتراكية في حقيقة الأمر)، على الخروج من مأزقها في اتجاه اليسار، بدلاً من السقوط في اتجاه اليمين كما حدث بعد أربعين عاماً. وكانت فرنسا الثورية ستجد نفسها مرة أخرى على رأس الحركة، بدلاً من أن تقف، كما هو حالها اليوم، في ذيل أوروبا نيولبرالية وأطلنطية، بلا مستقبل. وقد يقول «الواقعيون» إن ذلك كان مستحيلاً لأن الضعف الأصيل للرأسمالية الفرنسية في مواجهة رأسمالية الأنغلو ساكسون والألمان، لم تكن تسمح إلا باختيار محاولة «اللحاق» بالآخرين. وتبدو الحجة قوية لأنها تنطبق على ما جرى بالفعل، ولكنها قابلة للدحض. فالثورات العظمى التي تغير التطور العالمي في

المدى الطويل ـ وهي الثورات الفرنسية والروسية والصينية ـ لم تحدث في البلدان الأكثر تقدماً رأسمالياً. وفي مواجهة هذه النظرة الخطية للتاريخ ـ الخاطئة على المدى الطويل ـ أتقدم بالنظرة التي تنادي بالتقدم على طريق التطور غير المتساوي.

ليسيه هنري الرابع: 1947-1949

بعد أن حصلت على المرحلة الأولى من البكالوريا، وحصلت شقيقتي على مرحلتها الثانية، سافرنا ومعنا والدتي وجدتي إلى فرنسا في أغسطس/آب 1947. وكان والدي الذي يعرف الجميع، ويهوى ترتيب الأمور بطريقته، قد رتب لسفرنا على ظهر ناقلة بترول.

غادرنا السفينة في جنوا، بعد انتظار ليلة بكاملها على مرأى من الميناء، حيث استغرقت هذه الليلة في إنزال البضائع المهربة على السفينة من سجائر وموز، وغيرها كثير (وبكميات!)، لكثير من المراكب الصغيرة التي خرجت لملاقاتها. بالطبع لم نسأل القبطان، الذي وقف أمام الجميع يعد رزم النقود، عن سبب «التأخير» في دخول الميناء. ومن جنوا ركبنا القطار لباريس، عن طريق باردونيكيا ومودانو، وهي رحلة طويلة في ذلك الزمان، يتخللها تغيير القطار على الحدود، مع مراجعة وثائق السفر.

كانت هذه الرحلة تعني بالنسبة لي اكتشاف عالم جغرافي وإنساني جديد كل الجدة. ففي سني طفولتي ومراهقتي لم أكن قد سافرت قطّ، بمعنى أنني لم أغادر مصر، وبالتحديد مثلث بورسعيد ـ السويس ـ القاهرة. ولم أجب الكثير من أنحاء مصر إلا بعد ذلك بكثير، حيث زرت الصعيد، وواحات الصحراء الغربية، والبحر الأحمر، وسيناء، واستمتعت بجمال الصعيد الفريد، الذي ينتمي إليه نصف أسلافي. فلم أكن أعرف حينئذٍ سوى مناظر القنال، وبحيرة المنزلة ذات الجمال الخاص، والتي ما زالت تثير فيَّ أحاسيس جميلة من ذكريات الطفولة. فالرحلات الطويلة مع الكلب جوكي ـ وراء الطيور المهاجرة التي تسكن الشجيرات المنتشرة بين مستنقعات البحيرة، وكوبري الجميل، لا تبرح مخيلتي قط. وقد كان من حظي مع إيزابل، بعد ذلك بسنوات، أن نرى هناك «الشعاع الأخضر» الذي كانت متابعته في إحدى روايات جول فيرن تشعرني برعشة الحمى.

لكن جمال الرحلة في أعالي البحار، مع المرور بطول سواحل جزيرة كريت، وعبور مضيق مسينا بالأضواء المتلألئة على جانبيه، ورؤية بركان سترومبولي وهو يطلق حممه، كانت شيئاً جديداً لم أتخيله من قبل. وبالمثل كانت جبال الألب اكتشافاً باهراً هي وأشجار الخوخ في إيطاليا.

وبالنظر من نوافذ القطار، أدهشني منظر الطبيعة الخالية من الناس، فقد كنت معتاداً على مرأى الطرق في الوجه البحري حيث تتتابع القرى، وتمتلئ الحقول بعشرات الفلاحين.

انتظمت في ليسيه هنري الرابع في القسم الداخلي، في قسم الرياضة الأولية عام 1947-48، حيث كانت نتائجي ممتازة، ثم في قسم الرياضة العليا عام 1948-49، حيث كانت نتائجي جيدة، استعداداً للالتحاق بقسم الرياضة الخاصة في العام التالي.

لم تكن الحياة في الليسيه مملة أو كئيبة كما يقال كثيراً، ولذلك عدة أسباب. فقد كنت مناضلاً نشطاً وعضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي، في مقره في شارع لينيه. وكنا نصل إليه مروراً بشارع «لا مونتاني سانت جنفييف» وكان حياً فقيراً، ثم شارع «موفتار»، كان يختلف كثيراً عن حاله اليوم. الذي كان «توليس» المشرف العام على الليسيه يسمح لنا دائماً بالخروج ليلاً أو نهاراً لأداء المهام الحزبية التي كان يقدر أهميتها. وفي قسم الحي الخامس، كان كبار السن والشباب يختلطون معاً بمن فيهم العمال وربات المنازل والمثقفين، ويتناقشون في جميع الأمور من دون تحيزات (كان العمال وكبار العلماء يتقدمون بآرائهم من دون تردد، ويستمعون لمعارضيهم)، وبذلك يجري التدريب في أفضل إطار ممكن. وفي هذا الإطار، أتيحت لي الفرصة، مع غيري من الشباب، للتعرف إلى رينيه موبلان الذي علمنا تذوق الفلسفة الجادة، ومارسيل برينان، وغيره من كبار العلماء. لم يكن علماء من مستوى لانجفان وجوليو كوري يترددون في الحضور للاستماع للعمال والشباب يعبرون عن آرائهم. وكنا نعبئ الصفوف بطبيعة الحال أيام الآحاد لتوزيع صحيفة الأومانتيه في سوق موفتار، وكذلك للاشتراك في جميع المظاهرات، وخاصة في الإضرابات الكبرى في نوفمبر/تشرين الثاني ديسمبر/كانون الأول 1947. وقد عُطلت الدراسة في الليسيه في ذلك الوقت، بما سمح لنا طلبة القسم الداخلي بالاشتراك في النضال طوال الوقت، قبل بدء الإجازات.

وكانت ظروف الحياة صعبة (واستمر نظام بطاقات الخبز حتى يناير/كانون الثاني 1949)، والطعام سيئاً، وعنابر النوم قليلة التدفئة، ولكن هذا جميعه لم يكن بالشيء المهم.

وكانت أغلبية طلبة الليسيه النهاريين والداخليين ذوي اتجاهات يمينية، فالتعليم الثانوي في ذلك الوقت كان نخبوياً، ولم تكن الديمقراطية في ضم الطلبة إليه إلا في بدايتها. وكان الطلبة من أبناء البرجوازية غير المسيّسين، لذلك لم يكن هناك دافع للصداقة الحميمة معهم. لذلك لا أذكر كأصدقاء إلا بعض الاستثناءات من الطلبة اليساريين منهم: جاك كورمون وهو ابن مستعمر فرنسي في أوبانجي شاري؛ وبول (صار شاؤول) فريدلاندر وهو لاجئ يهودي من تشيكيا، حاولنا إقناعه بعدم الهجرة لإسرائيل، وقد صار من منظرِّي الصهيونية هناك؛ ولازار روزنستروخ، الذي بقي صديقاً

مخلصاً لسنوات طويلة، وقد التقت به إيزابل في اتحاد المستأجرين؛ وجي بيار الرياضياتي اللبناني والمغني الشهير بعد ذلك؛ والإيراني فازجين أوهانسيان المناضل في حزب توده، والذي اغتاله بوليس الشاه في السجن؛ والسوري قسطنطين قدسي.

رفضت مجموعتنا من الطلبة الشيوعيين وكنا أقلية، الخضوع لطقوس «البيزوتاج» (أعمال إذلال الطلبة الجدد في المدارس الكبرى بحجة إدخالهم في «الفورمة»). لذلك أنذرنا المسؤول عن هذه العملية في قسم الرياضة الخاصة بأنه عند أقل محاولة للتصدي لنا من زبانيته فسنقوم معاً بتكسير عظامه وإدخاله المستشفى. وتحت هذا التهديد، لم يجرؤ هذا الرئيس على الاقتراب من أي منا واكتفى زبانيته بالتعدي على غالبية الطلبة من الرجعيين البلهاء الذين قبلوا الخضوع لهذه التقاليد الكريهة.

لست من كتاب الأدب، لذلك لن أحاول المغامرة بوصف باريس (فستكون مغامرة بائسة ولا شك) في تلك الفترة. باريس مدينة جميلة، وقد كانت دائماً وستبقى كذلك. أشعر فيها دائماً بالراحة كأنني في بيتي، وهو نفس شعوري في القاهرة أو داكار. كانت باريس بعد الحرب، ولا زالت تحتفظ بالفقر الموروث عن القرن التاسع عشر (العشوائيات)، وكانت المباني والنُصُب التذكارية التي لم تكن قد نُظفت بعد بأوامر مالرو، لونها رمادي قذر، عدد السيارات قليلاً بدرجة أنه كان من الممكن عبور الشارع بعيداً عن الأماكن المخصصة للمشاة! ولكن المدينة كانت أخاذة بالألباب رغم ذلك، وسرعان ما تعرفت على جميع الأحياء حتى آخر ركن فيها. وكان لباريس ما بعد الحرب جوها الخاص، الذي وصفه الكثيرون، بمن في ذلك الشباب من عشاق الجاز وغيرهم، ولكنني لم ألحظ الكثير من ذلك، فلكلٍ، في باريس، العالم الذي يعيشه.

كيف كنا نمرح؟ لم تكن الليسيه سجناً ولكنها كانت نوعاً من فندق منخفض المستوى، ذي مطعم أقل في مستواه، ولكن من الممكن الخروج منه بشرط متابعة الدروس. كان المشرفون على الطلبة، الذين كان من الممكن أن يكونوا في مدرسة أخرى، مثل سائقي العبيد، الذين ينفذون اللوائح المدرسية الموضوعة ربما في عهد نابليون، حرفياً، ليسوا كذلك في ليسيه هنري الرابع. فقد كانوا من الطلبة الذين يكبروننا بخمس سنوات على الأكثر، والذين يستعينون بالقروش القليلة التي يحصلون عليها لإكمال دراستهم، كما يستفيدون من هدوء قاعات المذاكرة، وعنابر النوم، فلم يكونوا يضايقوننا. فعندما كنا نعتبر أننا قد أكملنا مذاكرتنا (وكنت سريعاً في ذلك)، كنا نغادر قاعات المذاكرة، ولم يحاول أحد إرغامنا على البقاء وتضييع الوقت في الحديث أو إحداث الضجة. فكنا نخرج عندئذٍ من الليسيه، وكنا نقول إننا قد قفزنا فوق السور، ولكن الحقيقة أننا كنا نخرج ببساطة،

من الباب. وكان المشرف المسائي، درءاً لمسؤوليته ولمسؤولية المدرسة، يسجل قائمة بأسماء المتغيبين ويسلمها للبواب، وهذا كان بدوره يطلب منا ألا نوقظه من النوم، فيترك الباب مفتوحاً، ونكتفي نحن بكتابة ورقة تقول: «سمير أمين عاد الساعة كذا» (ويمكننا التبكير في الساعة المسجلة كما يحلو لنا). وفي الصباح، يقوم البواب بوضع علامة أمام أسماء من عادوا، وهذا كل ما في الأمر! مع ذلك، فالقليل من الطلبة كانوا يستفيدون من هذه الطريقة، فالغالبية العظمى منهم قد تربوا على المحافظة الدقيقة على النظام التقليدي، ولم يقدروا أن ذلك ممكن، بل ربما إنهم كانوا يخافون من المدينة، أو من استخدام حريتهم. لم تكن الأقلية التي أنتمي إليها، وأغلبها من المناضلين أو من الطلبة الجيدين، تتمتع «بحرية بلا حدود»، ولكنها تتمتع بحرية التصرف. كان توليس يتمسك بذلك، وكان لا يخفي رأيه في الاستخدام العاقل للنظام، بمعنى عدم التنكيل بالطلبة، فالحرية هي أفضل مدرسة. ولذلك فما دام المدرسون راضون عنا فلا مجال لتوجيه اللوم لنا. وعلى حد علمي، لم تحدث بالمدرسة أي حوادث مزعجة، وعلى أي حال لم تكن المخدرات منتشرة بين الشباب في ذلك الوقت.

وأذكر جيداً بعض «الغزوات» التي كان يقوم بها فريق صغير من جاك كورمون (وكانت شقيقته تأتي معه أحياناً)، وجي بيار، وأنا، على بعض العلب الليلية في الحي، مثل «لا روز روج» حيث كنا نذهب للاستماع لموسيقى الجاز أو لأغنيات جولييت جريكو. ومن الصدف (التي تدل على صِغر العالم)، أن إيزابل - التي لم أكن قد تعرفت عليها بعد - كانت تعرف جولييت جيداً فقد كانتا معاً في ليسيه برجراك أثناء فترة الاحتلال. وتذكر إيزابل أن والدة جولييت وأختها حضرتا للسؤال عنها بعد خروجهما من معتقل داخاو، فاكتشفتا أنها قد ذهبت إلى باريس. وكان بيار مغنياً جيداً، وكان يأخذنا إلى مقاهي الحي الخامس، حيث يلعب الجيتار بمهارة. وقد أنهى تعليمه وصار مهندساً، ولكنه ترك الهندسة إلى الغناء حيث اكتسب شهرة كبيرة. وعندما تقابلنا بعد ذلك بأكثر من عشرين عاماً تعانقنا بحرارة بحكم الصداقة القديمة.

وكان يجلس أمام باب الليسيه متشرد، كان من قبل متخصصاً في الرياضيات، يستطيع حل أعقد تمارين الرياضيات في بضع دقائق مقابل زجاجة من النبيذ الرخيص، وكل ما على الطالب أن يعيد كتابة الحل منمقاً! وكان مدير المدرسة يحذرنا من إساءة استخدام هذه الطريقة التي تضر بحسن تعلمنا، وبصحة هذا المسكين!

رغم نضجي النسبي على المستوى الثقافي والسياسي، فقد كنت مراهقاً بالفعل، وكنت أسعد بقضاء جميع الإجازات كبيرها وصغيرها مع العائلة في ريمس. فعند الخالة ميلوت، ومع شقيقتي، كنا نتناول طعاماً أفضل بالتأكيد من طعام الليسيه، نستريح ونجد فرصة للقراءة. وكنت أقضي بعض

إجازات أعياد الميلاد أو الفِصح مع شقيقتي في لندن (وكانت لا زالت مدينة يلفها الحزن)، أو في النمسا حيث استمتعت بالانزلاق على الجليد. أما في الإجازات الطويلة فقد كانت والدتي وجدتي تحضران لقضاء شهرين أو ثلاثة معنا، وكانت إجازات ممتعة نقضيها في الأماكن التي تفضلها والدتي، وخاصة في بريتاني، والفوج، والألزاس، والهضبة الوسطى وجبال الألب. وكانت والدتي قد أصيبت أثناء دراسة الطب بالتهاب غشاء الرئة، وكان مرضاً خطيراً في ذلك الوقت، وأمضت فترة نقاهة طويلة في ميجيف. وكانت تحب ذلك المكان كثيراً، ومنه ننتقل بالسيارة إلى الكثير من البقاع الجميلة في فرنسا، وسويسرا، وإيطاليا.

أما في باريس، فلم أكن أخرج كثيراً إلا للمهام النضالية، فيما عدا بعض أيام الآحاد لمشاهدة السينما والعشاء في أحد المطاعم اليونانية الصغيرة (مثل لا جريس، والأكروبول) في الحي اللاتيني، أو المطعم الفيتنامي «لو دينه»، الذي أغشاه كثيراً، ولعلي اليوم من أقدم الزبائن ممن يعتبرون من الأصدقاء.

ترددت بعض الشيء بالنسبة لاختياراتي «المهنية»، فقد كنت أحب الرياضيات والفيزياء، وأتابع دراستهما بسهولة، ولكنني رأيت أن المهن التي تؤهلني لها هذه الدراسة (وأنا ممن يحبون إتقان عملهم)، لن تترك وقتاً كافياً لاهتماماتي الاجتماعية والسياسية. لذا فكرت في متابعة دراسة العلوم السياسية والاقتصادية، قررت، دون استشارة أحد، أن أسجل للالتحاق في أكتوبر/تشرين الأول 1949، بكلية الحقوق (وكانت دراسة الاقتصاد تبدأ بعد الحصول على ليسانس الحقوق). وفي السنة التحضيرية للعلوم السياسية، كان مجموعي المتقدم في شهادة البكالوريا يسمح لي بالدخول من دون الاختبار الخاص بذلك. كان رد فعل أساتذتي حاداً عندما قررت ترك ليسيه هنري الرابع، وأرسلوا خطاباً لوالدي بأنني أصلح لأن أكون عالم فيزياء جيد، وأنني سأضيع هذا المستقبل من أجل تفاهات هذه العلوم الاجتماعية التي لا تساوي شيئاً. لكنني تمسكت بموقفي، ووافق والداي على اختياري، ولست نادماً على هذا الاختيار.

الرحلات إلى الشرق: 1948-1949

نظم الاتحاد العالمي للشبيبة الديمقراطية، في صيف 1948، معسكراً للشباب في يوغسلافيا مخصصاً لإنشاء طريق السيارات بلغراد-زغرب، ولكن قطع العلاقات بين موسكو وتيتو أدى لإلغاء المعسكر، ونقل المرشحين للمعسكر (وكنت من بينهم) لمعسكر في تشيكوسلوفاكيا. لذلك عبرنا

منطقتي الاحتلال الفرنسية والأمريكية من ألمانيا حتى وصلنا الحدود التشيكية، ومن هناك انتقلنا بالقطار والشاحنات إلى فيزوفيس في مقاطعة زلين في مورافيا. واشتغلنا في إنشاء خط سكة حديد، وكانت المناظر جميلة، والمعسكر لطيفاً، وارتبطت هناك بعدد من الأصدقاء، فرنسيين وتشيك، ما زلت أعتز بصداقتهم للآن.

من الطبيعي أن الكثير من المناقشات السياسية جرت في المعسكر، وخاصة بالنسبة للتيتوية، وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه بالرغم من قبولنا بشكل أتوماتيكي لوجهة نظر الكومنفورم، إلا أن «خيانة تيتو» لم تكن بالشيء الواضح كما كانوا يزعمون. كانت أغلبيتنا ترى أن الأمر لا يعدو كونه «أخطاء» في تحديد الخط السياسي، أما الاتهامات الخيالية ـ التي كانت مجرد إيماءات وقتها ـ بأن الخيانة تمتد لفترة المقاومة اليوغسلافية للنازي، فكانت تسبب صدمة لنا. وبالنسبة لي، وقد تابعت تلك الصفحة المجيدة من تاريخ شعب يوغسلافيا، الذي تابعنا تفاصيل مقاومته في مصر، كانت تصلنا تباعاً، كان الأمر صعب الاستيعاب. لم نكن قد سمعنا بالمحاكمات الستالينية لعام 1937، ولذلك كان من السهل أن نقبل من دون تحفظ قصة الستالينية كما وردت في كتاب تاريخ الحزب الشيوعي (البلشفي). وعلى أي حال، فقد بدت التروتسكية لنا من أبناء العالم الثالث طريقاً مسدوداً، فانتظار الثورة لتقوم في البلدان الرأسمالية المتقدمة كان بلا معنى من وجهة نظرنا. وكانت موجة المحاكمات في بلدان الديمقراطيات الشعبية قد بدأت بالكاد، وكان شبه المنطق الخطير الذي يسوي بين «الخطأ» و»الخيانة» قد بدأ يسود. فالماركسية اللينينية الجامدة كانت تنادي بأنه لا يوجد سوى خط واحد صحيح، وأن الحزب (وقيادته بالدقة) هو الذي يكتشف هذا الطريق، وكانت فكرة التعددية تبدو لنا غريبة بل ممقوتة. بالطبع لم يكن من الخطأ ألا نتعامل مع جميع الأيديولوجيات الأساسية على قدم المساواة، وبالتالي كنا نقبل النقد الكلاسيكي للماركسية (وليس الماركسية اللينينية فقط)، للأيديولوجية البرجوازية ولفهمها المنقوص للديمقراطية. ولكن هذا الرفض للتعددية امتد ليشمل النقاش في داخل «المعسكر الاشتراكي»، وكانت هذه كارثة بكل المقاييس، فلم تعد الاشتراكية هي الناتج ـ الذي يصعب معرفته مقدماً ـ للنضال الشعبي بكل تعقيداته، وللتقارب التدريجي لأنهار قد تختلف منابعها. لقد صارت الاشتراكية نموذجاً معروفاً مقدماً بكل تفاصيله، وهو نموذج الاتحاد السوفييتي بالطبع.

كان رفض التعددية يعني تفسيراً ميكانيكياً وحتمياً للماركسية، وهو ما أرفضه منذ بعض الوقت (وأعبر عنه بما تحت الحتمية، ورفض ما فوق الحتمية وفقاً لمنطق ألتوسير)، لكنني كنت أقبله في تلك الحقبة مثلنا جميعاً. والأمر الأخطر هو أن رفض التعددية كان يغطي انتهازية الطبقة الحاكمة

السوفييتية، ويعطيها الفرصة لتغطية جميع مناوراتها بمظاهر الشرعية «النظرية». وكان من الضروري مرور عدة سنوات قبل فهم الطبيعة الحقيقية للنظام السوفييتي (الذي أصفه «بالرأسمالية من دون رأسماليين»).

ومع التسليم بما سبق، يمكن القول إن المرحلة الستالينية لم تكن، من وجهة نظرنا، بالطويلة، فلنقل من 1948 وحتى 1956. ولا يعني هذا أن المؤتمر العشرين كان الذي فتح الأعين، فهو لم يفعل كما قلت من قبل. ولكن السبب الجزئي كان النقد الماوي الذي بدأ يظهر مع القفزة الكبيرة للأمام عام 1957، ولكن جزئياً مع النظرة الخاصة للكثيرين منا ـ شيوعيي آسيا وأفريقيا. وقد شرحت وجهة نظري بهذا الشأن في كتاب «سيرة ذاتية فكرية» ولا داعي للتوسع فيه.

لكن المرحلة الستالينية جرى التعبير عنها في كل تصرفاتي السياسية ـ بما فيها الموقف من التيتوية (وسأعود فيما يلي لقصة ريستو شِلشيفيتش) ـ خلال سنوات دراستي في باريس.

وفي فيزوفيسي قابلت جاك فيرجيس في ظروف طريفة، فقد كنا نتناول الطعام في إناء من المعدن، وكان علينا أن نغسله قبل موعد الطعام. وقد اكتشفنا كلانا، من دون اتفاق، طريقة سهلة لغسل الإناء، وذلك بربطه بخيط في شجرة، وتركه لتيار الماء المتدفق في النهر، وهكذا تعارفنا عند تقابلنا لأخذ الإناء النظيف. وكان جاك، مثل أخيه التوأم بول، قد انضم لحركة فرنسا الحرة، وشارك في المقاومة، واكتسب هالة من التقدير الذي يستحقه لذكائه، وشجاعته، وروحه النضالية، أي جميع مميزات الشخصية القوية. هكذا صرنا ـ إيزابل وأنا ـ من أصدقائه الحميمين، وبقينا كذلك، وخاصة في مرحلة الثورة الجزائرية، حينما كان يدافع عن جبهة التحرير الجزائرية. ولكن تغيره فيما بعد، أدى لابتعادنا حيث تحول للدفاع عن القضايا غير المقبولة التي عرف بها.

كان والده ريمون فيرجيس، العضو الشيوعي الذي يمثل جزيرة ريونيون في مجلس الأمة، يسكن شقة صغيرة في شارع شيرش ميدي، ويشاركه فيها ابنه بول ولورانس، زوجة بول، كانت موظفة بالحزب الشيوعي. كنا نتزاور مع العائلة كلها ومع أصدقائها الذين صاروا أصدقاء مشتركين، وخاصة عائلة رينو العاملين وابنتهما مارثا المدرسة التي تزوجت فيزيائياً من لوكسمبورغ اسمه كيفر، ويقيمان في أورساي. ونحتفظ بذكريات حارة عن السهرات الجميلة، وظهيرة الأحد، والمناقشات السياسية الطويلة حول جميع الأمور. هكذا صرنا من الأصدقاء الحميمين لجاك اللامع، وصديقته كوليت كارين. وكنا نذهب في رحلات معهما لدوتينيي في بلجيكا لزيارة والدي كوليت، ونزورهما كثيراً في شارع الأرتيست (في الحي الرابع عشر)، حيث ولد ابنهما جاكو، وزيارات متكررة لمطعم «ريكان شاجران» الذي تديره كارين... الخ. وعندما انفصل الاثنان بعد عودتهما من

براغ بعد ترك الاتحاد الدولي للطلبة، أصيب ابنهما جاكو بحالة التخبط التي تصيب المراهقين كثيراً حيث فقد الوالدان أي تأثير على ابنهما. وكنت أنا الذي وجده تحت أحد كباري باريس يلعب على الجيتار، أخذته معي إلى داكار، حيث أقنعته إيزابل بالعودة للدراسة.

بعد انتهاء الأسابيع الأربعة لمعسكر الشباب، لم يكن في نيَّتي العودة فوراً لباريس، فقررت أنا ولازار قضاء بعض الوقت في براغ، وهي مدينة خلابة تذكرت جمالها في زيارة أخيرة. وبمساعدة بعض الأصدقاء من التشيك من المعسكر، استطعنا الاختباء في المدينة الجامعية، وهو ما يثبت أن النظام لم يكن بالدقة التي اشتهر بها.

في براغ واصلت النقاش مع ستانيا دوبكوفا، الصديقة التي خبأتني في منزل الطلبة الجامعيين في شارع أوبليتالوفا. وكانت ستانيا تيتوية صريحة وحججها قوية، فهي تقول بأن الحزب الشيوعي اليوغسلافي قد اكتسب ثقة الشعب بقيادته البطولية للمقاومة ضد الفاشست، وأنه لهذا السبب، لديه وجهة نظره الخاصة التي من حقه التعبير عنها، والتي اعتبرها الكومنفورم من دون أساس «وطنية». أما بقية أحزاب أوروبا الشرقية ـ الضعيفة أصلاً ـ فقد انضم إليها الكثير من العناصر الانتهازية التي لم تناضل ضد الفاشية. فمن الطبيعي، في رأيها، أن تعتبر أنه من الضروري أن تقبل بكل ما تقوله موسكو من دون مناقشة. حاولت إقناعها بأن «الاستراتيجية» التي ينادي بها تيتو خاطئة بدليل أن أحزاباً مستقلة مثل الحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي، وليس أحزاب أوروبا الشرقية، قد أيدت وجهة نظر الكومنفورم. ولكنه كان حوار الطرشان، لم يرد بخاطري أبداً «الوشاية» بستانيا، مما يثبت أن الستالينية كانت لها حدود لم يعبرها الكثيرون أبداً. ولم أرَ ستانيا بعد ذلك، ولا أعرف ما صارت إليه.

في النهاية جرى اكتشافنا، فكان لا بد من البحث عن وسيلة أخرى لاستكمال رحلتنا. أما لازار فقد كان قد تعب وعاد لباريس. أما أنا وجاك فيرجيس فقررنا التوجه للسويد للعمل حيث كان هناك نقص في القوى العاملة بعد طرد الألمان منها، وهم يستحقون ذلك. وفي بلاد السويد لمسنا كل فظائع النازية من جديد، واليوم يقال إنهم ضحايا! ولعله من الممكن أن يعودوا لما كان يسمى بمحمية بوهيميا مورافيا! أما عملي هناك، فكان عبارة عن تقليب التبن، أو ترتيب حبات البطاطس حسب الحجم، ولكن القروش التي كسبتها مكنتني من متابعة رحلتي مرحلة رابعة. فأخذت القطار حتى الكاربات، وقررت عبور الجبل على الأقدام حتى زاكوبان في بولونيا، وهو ما فعلته. هناك وجدت نفسي في محطة استجمام كانت مشهورة قبل الحرب،ووجدت خليطاً من «الأرستقراطيين» السابقين الذين يريدون إنفاق ما بقي معهم من نقود قبل مصادرتها، والكادرات الثورية (التي لم تصِر

بيروقراطية بعد) في إجازات قصيرة، والطرفان يعبّان الكثير من الفودكا والنبيذ معاً. ومن زاكوبان توجهت إلى كراكوف حيث استقبلتني صديقة من المعسكر اسمها أكفيلينا جافليك (وأذكر الاسم جيداً)، شابة شيوعية خرجت من معتقل أوشفيتز وصارت مناضلة جيدة لا تخشى من توجيه الانتقاد. وفي كراكوف، اتصل بي منظمو مؤتمر الشباب الذي كان سينعقد في فروكلاف، والذي كنت سأشارك فيه من دون دور مرموق! وأذكر بصورة باهتة الخطب الرنانة، ووجوه بيكاسو، وجوليو كوري، وكبار رجال السوفييت.

وعند عودتي لباريس في أواخر سبتمبر/أيلول أو أوائل أكتوبر/تشرين الأول، وجدت والدتي وقد استبد بها القلق فقد كانت تعرف أين ذهبت، ولكنها لم تكن لديها معلومات عن موعد عودتي. كان لدينا قريب اسمه منصور فهمي يعمل ملحقاً بالسفارة المصرية بباريس، وقد جمع ثروة، رغم أصوله المتوسطة، بفضل المزايا التي يحصل عليها موظفو السلك الدبلوماسي، وكان في غاية اللطف. وقد دعا والدتي وجدتي وشقيقتي لنزهة بالسيارة في ضواحي باريس، وهو أمر صعب في تلك الأيام، ولاحظ قلق والدتي،فسأل عن مكان وجودي، فأسرعت جدتي التي رأت أنه من غير المناسب الإفصاح عن رحلتي بالقول: «إنه يقضي بعض الوقت في معسكر بالفوج، ولا نعرف موعد عودته». وقد ضحكنا كثيراً من ذلك فيما بعد. أما منصور فهمي فقد أدرك أين كنت، ولكنه كصديق مخلص لم يذكر ذلك لأحد.

وفي الصيف التالي عام 1949، قررت الاشتراك في مهرجان الشباب في بودابست، مع وفد من طلبة المستعمرات، كان جاك فيرجيس قد نظمه. فكنت المصري الوحيد ضمن فريق يضم عدداً من السوريين، والعراقيين، والإيرانيين، والشيوعيين المنظمين، ومعنا جمهرة من الفيتناميين، وبعض المغاربة، وأبناء مدغشقر، وغيرهم من الأفارقة. وسافر البعض عن طريق النمسا حيث لاقوا متاعب كثيرة من الأمريكيين الذين ضاعفوا من نقط المراجعة والاستفزازات. أما أنا فقد اخترت السفر من ساوثهامبتون على ظهر السفينة البولونية باتوري إلى ميناء جدانسك، ومن هناك بالقطار التابع للمهرجان إلى بودابست. أما في العودة فقد اخترت طريق فيينا حيث أمكن بمساعدة السوفييت الانتقال من منطقة احتلالهم إلى مناطق احتلال الغربيين، ومنها السفر بالقطار إلى باريس من دون مشاكل.

وكان الجو في بودابست مرحاً للغاية، وشاهدنا عروضاً فنية رائعة من جميع الأنواع، ولكن لا شيء أكثر من ذلك. فقد كان الجو السياسي قد تغير كثيراً خلال عام واحد، ولم تعد هناك مناقشات

حرة كما في فيزوفيسي، بل مجرد خطب تقابل بالتصفيق. ولم أجد بعدها دافعاً قوياً لزيارة بلدان شرق أوروبا، رغم أني كنت ما زلت متمسكاً بالمواقف الستالينية.

وقد شعرت إيزابل عند مشاركتها في مهرجان برلين عام 1951، بنفس الشعور تقريباً، فعبرت لرفيقة فرنسية كانت معها على ظهر السفينة باتوري في الطريق إلى جدانسك بشكوكها في ذكاء شعارات المهرجان، ووصفت إيزابل ردود البعض على شكوكها بأنه «رد فعل بافلوفي». مما يثبت أن الستالينية لم يكن لها الجلد السميك الذي نعتقده.

لم أعد لهذه البلدان إلا عندما أتيحت لي الفرصة لزيارة يوغسلافيا في عام 1961 مع إيزابل (وكنت أقيم وقتها في مالي). وهي بلاد جميلة خفيفة الظل زرتها خلال الثمانينيات، عندما شاركت في اللقاء الكبير للشيوعيين والاشتراكيين من جميع الأنواع الذي نُظِّم في مدينة سافتات في فندق جميل اسمه «كرواتيا». لاحظت وقتها التدهور الكبير في البلاد الذي أدى لانهيارها المأساوي فيما بعد. ولم أزر الاتحاد السوفييتي سوى مرتين: الأولى في عام 1965 (موسكو ولنينغراد)، والثانية عام 1990(آسيا الوسطى). وسأعود لهذه الزيارات التي تخرج عن نطاق سنوات الدراسة في باريس، فيما بعد.

قيام النظام العالمي الجديد: 1945-1957

بعد مرور الزمن، يتبين أن السنوات العشر التالية لانتهاء الحرب، كانت الفترة التي وُضعت فيها أسس النظام العالمي الذي استمر خلال الستينيات ليدخل في أزمة خلال السبعينيات والثمانينيات. وقد وصفت في كتابي «سيرة ذاتية فكرية» (صص 23-34) قراءتي لهذه الفترة من الزمن كما عشتها في وقتها، وكما أراها اليوم بعد مرور الزمن. وتعود أهمية إطار الرؤية إلى أنه كان المحدد لاختياراتي الخاصة، لذلك أرجو من القارئ الرجوع لتلك الرؤية، التي سأكتفي هنا بتحديد محاورها الرئيسية، من دون إهمال ذكر التحولات التي حدثت في المناطق التي كانت على صلة مباشرة بالحركات التي كنت مرتبطاً بها مباشرة.

لقد حققت الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا واليابان نجاحاً سريعاً وكاملاً بفضل الانضمام غير المشروط لجميع برجوازيات هذه البلدان، ولأحزاب الاشتراكية الديمقراطية لها. وركزت استراتيجية الهيمنة هذه منذ البداية على تكوين كتلة عسكرية معادية للسوفييت، وكانت الخطوات

لفرض هيمنة الولايات المتحدة هي مشروع مارشال (1947)، ثم حلف الأطلنطي. (1949)، ثم معاهدة سان فرانسيسكو (1951).

في مواجهة هذه الاستراتيجية، بقي الاتحاد السوفييتي حتى منتصف الخمسينيات معزولاً وفي وضع الدفاع، واضطر للدخول في سباق التسلح ليضع حداً لاحتكار الولايات المتحدة في هذا المجال. وكان الاتحاد السوفيتي قد نجح في يالطا في الحصول على حق إقامة منطقة حماية في أوروبا الشرقية، ولكن إقامة أنظمة موالية في تلك البلدان واجهت مقاومة لم يتم التغلب عليها أبداً في واقع الأمر.

لم يبدأ الاتحاد السوفييتي في اتباع استراتيجية جديدة تنهي عزلته التي عاش فيها بإقامة تحالف مع بلدان العالم الثالث التي ظهرت بعد مؤتمر باندونغ (1955)، إلا بعد وفاة ستالين، وخاصة بعد المؤتمر العشرين. ومع أن النظام السوفييتي أعلن اللحاق في المجال العسكري (بإطلاق سبوتنيك عام 1957)، إلا أنه بقي هشاً، كما يدل تمرد بودابست عام 1956.

كانت العقبة الحقيقية أمام تحقيق استراتيجية الهيمنة الأمريكية هي حركة التحرر الوطني لآسيا وأفريقيا، التي صممت منذ 1945 على استعادة استقلال البلدان غير الأوروبية الخاضعة للاستعمار. ولم تنجح الإمبريالية حتى اليوم في إيجاد الحل الوسط الاجتماعي والسياسي الذي يسمح لها بتثبيت أساليب ممارسة السلطة في بلدان التخوم للعالم الرأسمالي، لمصلحتها. وأفسر هذا الفشل بأن مثل هذا الحل الوسط هو أمر مستحيل التحقيق موضوعياً، وأن الاستقطاب الذي ينتجه التوسع الرأسمالي في هذه التخوم يخلق أوضاعاً موضوعية ذات طبيعة ثورية كامنة، وفي جميع الأحوال غير مستقرة بل متفجرة.

وفي خلال الخمسة عشر عاماً التالية للحرب العالمية، حدث تغيُّر راديكالي في هيكل النظام السياسي العالمي. فلأول مرة في التاريخ الحديث، امتد نظام الدول المستقلة ليشمل الكوكب بكامله. وفرض هذا التغير النضال من أجل التحرر الوطني الذي عبأ جميع شعوب آسيا وأفريقيا. ولم يحدث أي تنازل من الإمبريالية في اتجاه هذا التغيير إلا تحت ضغط الصراع من أجل انتزاعه. إن تكوين النظام الدولي القائم الآن لا يعود لعوامل داخلية في النظام الرأسمالي تتطلبه، أو تخطط له، وإنما هو بالعكس، نتيجة لصراعات تندرج ضمن منطق يتعارض مع التوسع الرأسمالي العالمي، وإن كانت الرأسمالية العالمية قد نجحت في التأقلم - على الأقل في المدى القصير - مع هذا التغير. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن القوة المهيمنة في نظام ما بعد الحرب - الولايات المتحدة - لقدرتها على التأقلم بأكثر من بقية القوى الاستعمارية السائرة في طريق الاضمحلال، بدت في بعض الأحيان، وكأنها

تحبذ هذا التطور. وهنا ألاحظ أنه إذا كان هذا التأييد الظاهري يحتوي قدراً من الحقيقة في حالة التنازلات المقدمة لحركات التحرر الوطني الضعيفة، والتي تقبل، لهذا السبب، الحلول الوسط الاستعمارية الجديدة، فإن الولايات المتحدة، بالعكس، تبوأت قيادة الحلف الإمبريالي لمحاربة الحركات الراديكالية، سواء أكانت تحت قيادة أحزاب شيوعية (الصين وفيتنام وكوبا... الخ)، أو تحت قيادات وطنية متشددة ومستندة إلى حركات شعبية متجذرة (الناصرية، والحركات الاشتراكية العربية والأفريقية).

وفي هذا الإطار، فإن مرحلة المد الكبير للتحرر الوطني (1945-1975) التي سبقت مرحلة التراجع، حققت مكاسب كبيرة لا يمكن الطعن فيها لمجموع بلدان آسيا وأفريقيا، كما حققت تضامناً مع حركات التقدم في أمريكا اللاتينية.

وتحقق تقدّماً أكبر في الصين حيث اختلط النضال من أجل التحرر الوطني مع النضال من أجل الاشتراكية. وعندما قرأت كتاب «الديمقراطية الجديدة» لماو تسي تونغ عند صدوره عام 1952، اقتنعت بوجهة النظر الأساسية بأن العصر لم يعد عصر الثورات البرجوازية، التي صارت مستحيلة لانضمام البرجوازيات المحلية للمشروع الإمبريالي التوسعي، بل عصر الثورة الاشتراكية. فهذه الثورة، على تخوم النظام الرأسمالي، ستتطور وفقاً لاستراتيجية مستمرة على مراحل. فثورة التحرر الديمقراطية ضد الإمبريالية، بقيادة البرولتاريا وحزبها الشيوعي، وفي تحالف وثيق مع الفلاحين، ستحيد البرجوازية، وتعزل العدو المكوَّن من كتلة الإقطاع/الكومبرادور، وبذلك تخلق الشروط التي تسمح بانتقال سريع لمرحلة بناء الاشتراكية.

وعندما طُبقت هذه الاستراتيجية في فيتنام وكوريا الديمقراطية ووُجهت بالعدوان العسكري الإمبريالي. فقد أثبتت حرب فيتنام الأولى (1945-54)، وحربها الثانية (حتى 1975)، وحرب كوريا (1950-53)، الإرادة الجماعية للإمبرياليين للوقوف في وجه هذه الحركة.

وهكذا فتقدير مدى نجاح حركة التحرر الوطني يقاس بقربها من تحقيق هذه المكاسب الجوهرية، وكان من الواضح لنا أن أي حركة تحرر لم تصل لهذه الأهداف، فإنها لم تصل لمداها. وكنا نعتقد أن الظروف الموضوعية لتحقيق هذه الأهداف قائمة بالنسبة لجميع بلدان آسيا وأفريقيا بدءاً من مصر.

كنت، كجميع شباب مصر في تلك الحقبة، متحمساً للراديكالية التي بلغتها الحركة الشعبية المعادية للإمبريالية التي تُوجت بمظاهرة 21 فبراير/شباط 1946، وبنجاح الحركة الشيوعية التي رغم حداثتها، قد كسبت تأييد كل مصري لديه شعور بالوطنية وبالعدالة الاجتماعية. فقد كانت القوة

الوحيدة التي تجرأت على معارضة الملكية المكروهة من الفئات المسيَّسة من الطبقات الشعبية والبرجوازية الصغيرة الراديكالية. لذلك بدت مؤهلة لقيادة جبهة موحدة على غرار التجربة الصينية أو الفيتنامية. ولم يمنع الكبت المتواصل، فمصر لم تتمتع بأي قدر من الديمقراطية الحقيقية طوال تاريخها الحديث، فالخوف من الشيوعية كان يرعب الطبقات المستغلة والسادة الإمبرياليين... «الراية الحمراء» من الخفقان فوق وادي النيل، كما كان يقال حينئذ. كان هذا صحيحاً، فلو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في تلك الفترة لكان الشيوعيون قد كسبوا الجماهير الغفيرة، بل ربما الانتخابات. ولكن لا البرجوازية، ولا القوى الغربية، كانت مستعدة للمخاطرة بهذا الاحتمال.

وأعطى قيام إسرائيل، وحرب فلسطين الأولى (1948) للقوى الرجعية المحلية فرصة لالتقاط الأنفاس، ولكن هزيمة 1948 في حد ذاتها، كانت تعني الانهيار الأكيد للملكية وهي الركن الأساسي للسيطرة الإمبريالية والرجعية. ومنذ 1950، وانتصار الوفد في الانتخابات، الذي اضطر لإلغاء معاهدة 1936 غير العادلة، وقيام حركة مقاومة شعبية في منطقة القنال، كانت تعني إمكانية قيام ثورة ضد الإقطاع والكومبرادور. وأدى حريق القاهرة (يناير/شباط 1952) وطرد حكومة الوفد، وتعذر حكم البلاد بعد ذلك، إلى قيام انقلاب الضباط الأحرار (يوليو/تمّوز 1952)، الذي أعطى الأمل في إحراز بعض التقدم الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، سحب البساط من تحت أقدام القوى التقدمية التي يمكن أن تحقق المستقبل المنشود.

وبعد أن قدمت الناصرية جميع التنازلات المطلوبة للحصول على تأييد الغرب الذي كانت تأمل فيه، وصلت إلى فهم أنها لا يمكن أن تتوقع أي عون من الولايات المتحدة، التي كان هدفها، منذ الإعلان الثلاثي في عام 1950 (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، هو السيطرة المباشرة على المنطقة بكاملها اعتماداً على أنظمة تابعة، واستناداً إلى امتدادها العسكري - إسرائيل وتركيا - وأن تفرض على العرب الانضواء تحت معاهدات عسكرية تعتبر امتداداً للحماية البريطانية والفرنسية المنتهية. وعندما رفض عبد الناصر حلف بغداد المقترح (1954) صار هدفاً للهجوم لإزاحته. وكانت هذه هي اللحظة التي تبلورت فيها جبهة باندونغ (1955)، والتي كسر فيها الاتحاد السوفييتي طوق العزلة بعرض مساعدته على حركات التحرر الوطني في العالم الثالث التي تناضل ضد الإمبرياليين. وأدى وصول الأسلحة التشيكية لمصر إلى القرار بضرب عبد الناصر (أكتوبر/تشرين الأول 1956) الذي اتخذته فرنسا رداً على تأييد مصر لجبهة التحرير الجزائرية، وبريطانيا رداً على قرار تأميم قنال السويس (يوليو/تموز 1956). وأدى فشل هذه المغامرة الاستعمارية الأخيرة التي اشترك فيها المحافظون البريطانيون مع الاشتراكيين الفرنسيين، الذين فاتهم أنهم لا يستطيعون

التحرك إلا وفقاً للخطط الأمريكية، وحسب تعليماتها، إلى فتح فصل جديد للتحرر الوطني في مصر، في ظل ظروف تختلف تماماً عن العقد السابق. وبدا أن البرجوازية أمسكت بزمام حركة التحرر الوطني والتحكم فيها على العكس من النظريات الأساسية السائدة منذ 1945.

كان المشرق العربي يستعد لمنازلة الاستقرار الهش السائد منذ فترة ما بين الحربين، فقد لاحظنا نشأة حزب البعث الذي لعب دوراً مصيرياً في المنطقة ابتداءاً من أواخر الخمسينيات. كما راقبنا المنافسة بين الحركة الشيوعية وحزب البعث الذي كنا نشك في صدق مواقفه المعادية للاستعمار، وتقلقنا توجهاته الفاشية الطابع. وبعد التمرد في سطيف عام 1945، وفي تونس عام 1952، كان من الواضح أن أيام الاستعمار في المغرب قد صارت معدودة، ولكن من الذي عليه أن يقود حركة التحرر؟ هل ستستطيع الملكية المغربية، والبرجوازية التونسية، اللتان سلمتهما فرنسا السلطة في عام 1956 (كنتيجة مباشرة لقيام الثورة الجزائرية في أول نوفمبر/تشرين الثاني 1954)، أن تفرضا نظام الحكم الاستعماري الجديد؟ وهل ستستطيع الحركة الشعبية القوية التي مثلتها جبهة التحرر الوطني الجزائرية، التغلب على معاداة قادتها للشيوعية؟ وهو الموقف الذي ساعد عليه، مع الأسف، الموقف الذيلي للشيوعيين المغاربة المرتبطين بالحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان موقفه ملتبساً على أحسن الفروض.

وفي إيران، كان موقف حزب توده يملؤنا بالحماس، على الرغم من التراجع السوفييتي في عام 1945، عندما تخلى عن جمهوريتي أذربيجان وكردستان، ذوات الاستقلال الذاتي. فما راهن عليه الشاه من شوفينية بهذه المناسبة، كان قصير العمر، ففيما بين 1951 و1955، سبق مصدق الآخرين كثيراً بتأميمه للبترول في بداية معارك المستقبل. وسمح فشل حركة مصدق للشاه بالاستمرار في دكتاتوريته الدموية لربع قرن آخر. ولذلك، فمنذ 1954، شاركت إيران، تركيا، والولايات المتحدة في محاولة فرض سلسلة الأحلاف الأمريكية على المنطقة بأكملها.

وكانت صراعات التحرير في آسيا وأفريقيا تحتل واجهة المسرح العالمي منذ عام 1945، وكنا مقتنعين بذلك. وفضلاً عن ذلك فقد كنا نرى أنه نظراً لانعزال الاتحاد السوفييتي والصين واتخاذهما مواقف دفاعية، لا تسمح إلا بالتأييد الأدبي، فقد كان علينا أن نعتمد على قوانا الذاتية.

وباتخاذ الصين وفيتنام مقياساً لنجاح حركات التحرر الوطني، تصورنا أن حروب التحرير الجارية منذ عام 1945 في جنوب شرقي آسيا، لها ذات الإمكانيات. فلمَّا أخذت السلطات المحلية الرجعية، أو الوطنية المعتدلة تنتصر بالتدريج ابتداءً من الخمسينيات، تصورنا أن ذلك لا يعدو أن

يكون أمراً مؤقتاً. ولم يخطر في بالنا أنه في المرحلة الجديدة، مرحلة باندونغ، شكل الصراع بين الإمبريالية وأمم العالم الثالث سيختلف عما كان عليه في المرحلة السابقة.

حتى قرب نهاية الخمسينيات، كنت مقتنعاً بالنظرة «الماركسية اللينينية» السائدة بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بطبيعة الاشتراكية وبنائها الفعلي في الاتحاد السوفييتي. ولم أقدر أن نظرية الاستقطاب الرأسمالي التي كنت قد بدأت في صياغتها، تفرض إعادة النظر في طبيعة التحدي الحقيقي الذي يفرضه توسع الرأسمالية القائمة بالفعل، بتعبيرات تختلف عن تلك المتضمنة في التعارض بين ثورة برجوازية أو ثورة اشتراكية في تخوم النظام، وهي التعبيرات التي استخدمتها الماركسية اللينينية، أو حتى الماركسية الكلاسيكية.

ومع ذلك، فالبعض منا لم تكن تخدعهم الصورة الوردية التي تقدمها الدعاية السوفييتية عن كمال الاتحاد السوفييتي. فقد زار البعض البلدان «الاشتراكية» ولاحظوا غياب الديمقراطية، أو قرأوا ما يكفي لمعرفة مقدار الكبت العنيف. وهناك حقيقتان لا تؤخذان في الاعتبار بما فيه الكفاية، ولكنهما كانتا في نظرنا، أكثر أهمية من «عيوب» الاتحاد السوفييتي.

أول هذه الحقائق هي أن العداء والكراهية من السلطات الغربية تجاه الاتحاد السوفييتي (ولنذكر المكارثية، أو حتى رؤية «إمبراطورية الشر» لريغان أو بوش بعد ثلاثين عاماً) جعلتنا نظن أن نظام هذه البلاد يمثل خطراً حقيقياً على الرأسمالية. ليس لأنه كان يتخذ مواقف عدوانية، بل بالعكس، فقد رأينا أنه كان دائماً في موقف الدفاع، ولم أكن أظن أن سياسياً غربياً في كامل قواه العقلية يمكن أن يعتقد أن ستالين كان ينوي فعلاً اجتياح أوروبا الغربية. ولم يكن تضامننا مع الاتحاد السوفييتي يحتاج إلى اقتناع كامل بالطبيعة الكاملة للنظام. لقد اعتدنا أن نرى، وبحق، أنه منذ عام 1492 لم تتدخل القوى الغربية في أي مكان من العالم دفاعاً عن قضية عادلة، وأن تدخلاتها كانت دائماً، وبلا استثناء، ضارة بشعوبنا. لذلك كان من المفهوم لدينا، وبشكل شبه تلقائي، أن الرأسمالية الإمبريالية لا يمكن أن تقبل أن بلداً ما يمكن أن يرفض الخضوع لأوامرها، وأن هذا هو سبب عداء الغرب للاتحاد السوفييتي.

الحقيقة الثانية هي أننا كنا نتخذ موقفاً أكثر انتقاداً للديمقراطية البرجوازية من الكثير من التقدميين الغربيين. فقد كنا نرى كيف أنهم يرفضون بإصرار تطبيق هذه الديمقراطية على شعوبنا، ولا يطالبون بتطبيقها إلا إذا كان في ذلك مصلحة تكتيكية لهم. لم يتغير شيء على هذا المستوى، إلا أن هذه الحجة - على المستوى السيكولوجي - غير صحيحة، لأنه بالتأكيد، فإن الاشتراكية، أو حتى أي تقدم شعبي في اتجاهها، يجب بالضرورة أن يكون أكثر ديمقراطية من أي ديمقراطية برجوازية.

وقد كنا ندفع الأمور أكثر من اللازم في الاتجاه الآخر. ومع ذلك، فعندما يتعلق الأمر ببلادنا، كنا أكثر تشدداً في مهاجمة نقص الديمقراطية في الأنظمة الوطنية الشعبوية. وكنا عل حق في هذا، ولكن كان من الواجب أن نرى أن الحجة تنطبق في حالة الاتحاد السوفييتي كذلك.

أما بشأن «الأزمة العامة للنظام الرأسمالي»، باستخدام التعبير السوفييتي لتلك الفترة، فقد كنا متفائلين جداً. كنا نعتبر أن الظروف الموضوعية في جميع بلدان العالم الثالث كانت مماثلة لأوضاع الصين، لذلك، فإن تجذر حركات التحرر الوطني، ومتابعتها حتى الثورة الاشتراكية كانت على جدول الأعمال. ولكن بروز مبادرة برجوازية وطنية جديدة ابتداءً من باندونغ تثبت، بناءً على ما حدث في الواقع، أن تحليلنا كان تبسيطياً أكثر من اللازم. ومع ذلك، لم نكن نعتقد أن الثورة الاشتراكية كانت على الأبواب إلا في تخوم النظام.

الانتقال من 22 شارع سان سولبيس إلى 7 شارع دي كارم

هكذا قُيدت في أكتوبر 1949، ضمن طلبة كلية الحقوق، وفي الوقت نفسه في السنة التحضيرية للعلوم السياسية. وكنت قد قررت منذ البداية الحصول على الدكتوراة في الاقتصاد، ولذلك فقد كان اهتمامي بدراسة الحقوق متوسطاً، وقررت التركيز على العلوم السياسية، التي تسمح لي بدراسة المواد التي تهمني بدرجة أكبر. وبناءً عليه، اخترت، بعد انتهاء السنة التحضيرية، قسم العلاقات الخارجية.

كانت الجامعة الفرنسية حينذاك تختلف كثيراً عن تلك التي عملت بها أستاذاً بعد عام 1968. فهي لم تكن فقط «تقليدية» في الشكل فيما يتعلق بالملابس، وإنما كذلك البرامج التي لا تنفذ إلا نادراً. وكانت ما زالت نخبوية بمعايير القرن التاسع عشر، فالثورة التي عممت بالتدريج التعليم الثانوي - مثل تعميم التعليم الابتدائي في نهاية القرن التاسع عشر - لم تبدأ إلا بعد عام 1946، وبالتالي لم تحقق إلا ابتداءً من الستينيات - عندما انتهت دراستي - قفزة كبيرة في الأعداد، وكذلك انفتاحاً أكبر في مجتمع تغير بشكل كبير.

ولم نكن في كلية الحقوق نحضر الدروس، على الأقل بالنسبة لي، فلا أذكر أني وضعت قدمي في أي قاعة للدرس حتى حصولي على الليسانس. فكنت أنتظر حتى أبريل/مايو لشراء المذكرات وأستذكرها في المقهى بسرعة، والنتيجة لم تكن ممتازة بدليل أنني اضطررت لإعادة السنة الأولى،

وحصلت على الليسانس في يونيو/حزيران 1953. وبالنسبة للعلوم السياسية، فقد انتهيت منها وحصلت على الدبلوم في يونيو/حزيران 1952.

أما في العلوم السياسية فقد كنت أتصرف بشكل مختلف، فبعض المقررات كانت مثيرة للاهتمام، وخاصة محاضرات جان بابي (عن الماركسية) وغيرها. ثم إن حضور الفصول العملية كان إجبارياً، وهي منظمة بشكل جيد لأن المشرف عليها كان ميشيل ديبوفيه، وهو مساعد أستاذ، وشيوعي من رجال المقاومة السابقين الذين نجوا من معسكرات الموت، وقد صرنا أصدقاء شخصيين.

كانت كلية العلوم السياسية مزدهرة تماماً، وهي في الأصل مدرسة خاصة نخبوية ورجعية، لكنها أُممت عام 1945. وكان دورها - على الأقل بالنسبة لقسمي الإدارة والمالية -هو التحضير للالتحاق بالمدرسة الوطنية للإدارة (ENA) وهي الأخرى من نتاج تحرير فرنسا. معنى هذا، أن جيلنا قد تزامل مع عدد هائل ممن «يديرون» فرنسا اليوم، فهذه «المدرسة» يتخرج منها، كما هو معلوم، الوزراء، ووكلاء الوزارة، وحكام الأقاليم، ومديري العموم، من اليمين أو اليسار (أي من الاشتراكيين، فالشيوعيين يستبعدون بشكل آلي، وقد تخصصوا في الكادرات السياسية). ولا يسعني ذكر بعض هذه الأسماء التي وصل بعضها لأعلى المراتب في الجمهورية! وقد زاملتهم جميعاً، البعض كأصدقاء، أو متعاطفين كما يقال، والبعض كمجرد معارف، أو خصوم سياسيين. وكنا دائماً نتبادل الحديث، والمناقشات الجدية أحياناً، والصاخبة جدّاً.

كان تأثير الحزب الشيوعي كبيراً، في كلية العلوم السياسية، لدرجة أنه كانت له فيها خليتان، تجتمعان في مبنى متهالك هُدم الآن وحلت محله عمارة حديثة. وكان مقر الحزب يقع في الدور السادس أو السابع من المبنى، وكنا نصعد عن طريق سلم متآكل (لم يكن به مصعداً طبعاً). كانت الغرف الضيقة دائماً مزدحمة، ودورات المياه بالطرقة ورائحتها تزكم الأنوف، ولم يكن من النادر أن ترى الفئران تعبر الطرقة. وقد قابلت إيزابل عندما كانت تناضل ضمن اتحاد المستأجرين، المئات من مثل هذه المباني، وهي من ميراث الرأسمالية العادية «اللبرالية» أي المتوحشة التي سادت حتى قيام الحرب. بدأ هذا النوع من المساكن في الاختفاء من مدن أوروبا الغربية بفضل السياسة الاجتماعية لتقنين السوق التي اتبعتها الدولة الاجتماعية الديمقراطية، والتي قبلتها البرجوازية خوفاً من الشيوعية. ولكن لم تختف هذه المساكن أبداً من المدن الأمريكية برغم ثروة الولايات المتحدة، وقد بدأت في العودة لبريطانيا، وقد تصبح من الظواهر المألوفة في أوروبا إذا ما

استمرت السياسات «النيولبرالية«. فهذا هو القانون العادي للسوق، كما يقال، أي للسيادة غير المقننة لرأس المال.

كانت الاجتماعات كثيرة، مرة في الأسبوع أو أكثر إذا لزم، حسب احتياجات التحرك، وكانت المناقشات جادة، وقائمة على الحجة، فالشيوعيون لم يكوِّنوا القطيع الذي يوافق على ما يقال له كما يدعي البعض اليوم، ولكننا كنا في النهاية، نتقبل المنطق الدوجماطيقي. قضية شلشيفيتش أكبر توضيح لذلك، وهو يوغسلافي ولد في مصر، وكان شيوعياً باقتناع، وقد اتخذ موقفاً ضد تيتو مع الكومنترن. مع ذلك فقد اتهم بأنه عميل متخفي لتيتو، فقد كان من الضروري إيجاد مثل هذا العميل! وحضر من يتهمه، وكان سكرتير اتحاد باريس، اجتماع الخلية بنفسه ليضمن صدور قرار الفصل، ولم يكن لديه أي حجة، أو أي دليل سوى بعض الحجج التافهة، مثل: إنه يدخن سجائر «بالتو» وليس «جولواز» الشعبية! وقال إنه يريد شراء موتوسيكل! إنه يعيش مع فتاة بلغارية، فيا للعار! ولم أفهم لماذا. وعلى الرغم من ذلك، فقد صوّت أعز أصدقائه، فرج موسى، الذي كان يعرفه منذ صباه في القاهرة، مثل البقية، على فصله. ودفع ريستو ثمن هذا الفصل غالياً، فبعد طرده من فرنسا (هذه المرة بسبب عضويته في الحزب الشيوعي!)، توجه لألمانيا الشرقية، على أمل أن تظهر الحقيقة في آخر المطاف، ولكنه طُرد منها إلى تشيكوسلوفاكيا حيث اعتقل هناك، وقضى عدة أعوام في السجون قبل إطلاق سراحه. (ومن بينها محاولته العودة لمصر حيث اعتقل مرة أخرى لأنه شيوعي، ثم طُرد من البلاد!)

كنا نقضي الكثير من الوقت في صالة كلية العلوم السياسية، حيث كنا نتناقش في كل شيء، أو نطلب التوقيع على الالتماسات، أو ندعو للاشتراك في المظاهرات. وقد احتفظنا، إيزابل وأنا، بصداقة أولئك الذين صادقناهم هناك، حتى وإن تباعدنا جغرافياً. وأذكر من هؤلاء فرج موسى، وفانولي (الذي صار المدير العام لإدارة الإحصاء)، وبارتيليمي (الموظف الكبير في وزارة المالية)، وجميعهم أصدقاء أعزاء. وكذلك إليان موسيه، وأندريه لا كارير، وفيفيان لي مارك، وهذه الأخيرة صارت محامية، ولكن حياتها انتهت بمأساة، فقد تدهورت حالتها بسبب السكر الشديد، ثم قتلها صديقها، وكان سكيراً مثلها، في عشوائيات نانتير.

تقابلنا، إيزابل وأنا، في كلية العلوم السياسية عام 1950، وقد شعرنا فوراً بالتجاذب المتبادل، ولم نلبث أن قررنا العيش معاً. وتشير إيزابل دائماً إلى أنها كانت أقل ستالينية (أو غير ستالينية) من الآخرين بمن فيهم أنا. وهذه حقيقة، فهي ذات طبيعة فوضوية (لا آلهة، وهي تستخدم صيغة الجمع، ولا سادة)، تكمِّل طبيعتي، فأنا نصف فوضوي. ولعلي ورثت هذا النصف من جدتي، والباقي من

المصريين، والألزاس، الذين لا يشتركون في تقاليد جاسكوني (بلاد والد إيزابل)، وشامبانيا (بلاد جدتي).

كنت خلال سنتي الدراسية في الرياضيات العليا، أقضي الكثير من الوقت في مساكن طلبة ريونيون في 22 شارع سان سولبيس، حيث كان يقيم جاك فيرجيس، وكان قد أنشأ، بعد عودته من فيزوفيسي، اتحاداً للطلبة المعادين للاستعمار أطلق عليه اتحاد هو شي مِنه. كنت عضواً في هذا الاتحاد، وكنا نكوِّن النواة الشيوعية التي تعمل داخله على دفع الاتحادات الوطنية الكبيرة للطلبة إلى تجاوز الوطنية التلقائية. ومن بين الاتحادات الأكثر نشاطاً بعد الفيتناميين بالطبع (تحت قيادة فو ثي كوانغ، الذي عاد لهانوي، ودو داي فوك، وآخرين)، كان طلبة ريونيون، والأنتيل (جوستين، وفاردان)، ومدغشقر، والأفريقيين الذين أسسوا فيما بعد اتحاد الطلبة الأفارقة في فرنسا (الشهير عبدو موموني، ومالك سانجاريت وهما من بين أقدم أصدقائي في هذا الجزء من العالم)، والمصريين، والسوريين، وطلبة شمال أفريقيا الذين كنا نقابلهم في مقر اتحادهم في 115 بولفار سان ميشيل.

هكذا فقد سكنت في شارع سان سولبيس من يونيو/حزيران 1949، وكانت العمارة - التي صارت بعد 1955 فندقاً ذا مستوى أربع نجوم اسمه فندق مجلس الشيوخ - منزلاً مشبوهاً يرتاده أعضاء مجلس الشيوخ والقساوسة الكاثوليك، وكان يوجد بالطابق الأرضي بوتيك به باب غير ظاهر يوصل إلى سلم المنزل من دون أن يلاحظ ذلك أحد. وقد «أُمم» المنزل بعد 1945، وخصص لطلبة ريونيون، وقام جاك فيرجيس «بانقلاب» فطرد الرجعيين الأغنياء وخُصص غرفهم لطلبة من مستعمرات أخرى - فيتناميين، وأفريقيين كنت من بينهم - على أساس مبدأ الدولية. قُطعت المساعدات الغذائية - المقدمة من المجلس العام لريونيون، وهيئات مساعدة الطلبة في باريس، لم نعد ندفع إيجاراً وإنما مجرد التكاليف العامة للكهرباء والمياه والتدفئة (وكانت سيئة). أي أنه كان فندقاً بعيداً عن توفير «الراحة» ولكن ما أهمية ذلك. في المقابل صار مكاناً لعقد الاجتماعات، ومقراً لصحيفة «الطلبة ضد الاستعمار» (1949 -1953)، وهي صحيفة متطرفة جداً، ويتعرض لهجمات متكررة من البوليس مع جميع أنواع الاستفزاز والطرد من فرنسا من دون مناقشة، وببساطة (ولم يكن البوليس مكلفاً بإبداء الأسباب)، كما حدث للمصري فرج موسى الذي اضطر لإكمال دراسته في جنيف. وكانت بوابة الفندق، ولم يكن يُطلق عليهم اسم حراس الأم سيمون وهي سيدة بدينة بدرجة غير معقولة، ولديها توصية من الحزب الشيوعي، تلبس السواد دائماً، وتجلس خلف البنك لمراقبة الحضور والانصراف. كانت سيدة طيبة ولكنها غير ذات كفاءة، ونظافتها ليست فوق

مستوى الشبهات. أما زوجها الأب لولو، وهو مريب لحدٍّ ما، يقضي وقته في الشراب في حانة حقيرة على ركن الشارع (وقد حل محلها بوتيك راقٍ)، والتي يغشاها المخبرون. عندما انضمت إيزابل لي في المعيشة، صار من حقنا الحصول على غرفة أكبر، وكانت الأولى صغيرة جداً تطل على أسطح باريس، واعتبرناها قصراً، فقد كانت تطلعاتنا متواضعة أيامها.

في صحيفة «الطلبة ضد الاستعمار» وكنت من بين محرريها، تعرفت على مهنة الطباعة. كانت الحروف من الرصاص تصف باليد، وكان عليَّ مراجعة رصّ الحروف، وتصحيح البروفات، وقد أعجبني هذا العمل كثيراً، وتعلمت كمطبعي أصيل أن أقرأ بالمقلوب، وأستبدل الحروف. وكان عمال المطبعة التي نتعامل معها، فوضويين ومثقفين، وفي غاية اللطف.

كنا إيزابل وأنا، نتناول الطعام في مطاعم الجامعة، ولم يكن طعامها جيداً، وأحياناً في المطاعم اليونانية أو الصينية، أو الفيتنامية، في الحي اللاتيني، عندما تسمح الحالة المالية بذلك. وفي أحد هذه المطاعم، في شارع سوميرار، كان الرفيق لونغ (ولا أعرف أخباره منذ زمن)، يضع أمامنا ثلاثة أضعاف الكمية بنفس الثمن، ويقول إنه سيتقاضى الفرق من الزبائن الأغنياء! كما كنا نتوجه أحياناً إلى «زقاق ليون»، خلف محطة ليون، وهو زقاق سيئ، اختفى مؤخراً، حيث تتوالى المطاعم الصينية في الواجهة، التي تخصص قاعاتها الداخلية لتدخين الأفيون، وكنا نتناول فيها الحساء الصيني اللذيذ بثمن رخيص. تعوَّدت في تلك المرحلة، وهي عادة احتفظت بها لليوم، على الكتابة في المقاهي، حيث التدفئة أفضل منها في غرفتنا. فقد كنت لا أستطيع العمل في الهدوء القاتل لقاعات المطالعة في الجامعة، وأفضل عليها الطنين الثابت للمقهى. وهكذا صار مقهى «لي ريليه دي لوديون» ملحقاً لغرفتنا في منزل الطلبة.

كان فرج يقيم معنا في منزل الطلبة، وقد اقتنى قطيطة صغيرة ضالة، وكان يطعمها معه، بالسردين والشوكولاتة. ولما طُرد من البلاد، ترك لنا القطة، فوضعناها عند أخت إيزابل في الضاحية حيث كانت تستمتع بوجود حديقة للمنزل. طوال حياتها كانت هذه القطة اللطيفة تصاب بحالة من الترقُّب العنيف عندما تسمع أحداً ما يفض غلاف قطعة شوكولاتة، فقد كانت تذكِّرها بأيام الطفولة هي الأخرى!

كانت الأيام النشطة التي نقضيها في منزل الطلبة (رقم 22 شارع سان سولبيس) تغنينا عن الحاجة لترك المدينة، فيما عدا بعض الإجازات الرخيصة من آنٍ لآخر، والتي تسبب من التعب ما يزيد عن الاسترخاء، مثل قضاء بضعة أيام في معسكر بوني سير مارن قرب باريس، أو عند كاين على شاطئ المانش. وكانت تنظم في المنزل حفلات راقصة مرحة، صاخبة أحياناً بسبب التجاوز

في الشراب، وكانت الضجة تزداد بفضل يانصيب صغير، تسمح مكاسبه بدعم ميزانية الجماعة والصحيفة. كانت الاحتفالات بالرابع عشر من يوليو/تموز أكثر مرحاً وشعبية مما غدت بعد انتشار السيارات حيث صار الناس يتركون المدينة كلما تيسر لهم ذلك. وأذكر أحد تلك الأيام عندما كان شارع «جريجوار دي تور» الصغير غاصاً بالمشاة، أخذ أحد أغنياء السوق السوداء بسيارته الأمريكية المكشوفة، والسيجار يتدلى من فمه، وإلى جانبه شقراء رخيصة، يحاول شق طريقه بين المارة. وهو بذلك يمثل الصورة الكاريكاتورية الكاملة لهذا النوع من الناس. وكان فرج يسير بهدوء على الرصيف، فلما رأى المنظر، رفع يده ووجه صفعة قوية للسائق المتباهي أسقطت السيجار من فمه! نزل الرجل وهو يغلي من الغضب، ليضرب المعتدي، ولكنه غير رأيه عندما لاحظ البنية القوية لغريمه واكتفى بتوجيه سيل من الشتائم الحامية، التي لم يعِرها فرج أي اهتمام. تساءل المارة، الذين لم يكونوا قد رأوا الحادث من بدايته، عن الموضوع، وكان رد فرج الهادئ: إنه لا شيء، فلا بد إنه معتوه يصخب بلا معنى، ويكفي ملاحظة كيف يستعرض ثروته! هكذا أثبت فرج أن احتفاظ المرء برباطة الجأش يؤدي دائماً للنجاح.

وكان من بين أصدقائي في منزل الطلبة، عبده موموني، عالم الطبيعة النيجيري الذي أنشأ فيما بعد، معملاً لأبحاث الطاقة الشمسية في نيامي اشتهر كثيراً. وكان عبده قد تعرض لاضطهاد لأسباب سياسية (في ليسيه سان لوي كما أعتقد)، واستقبلناه بالترحاب في منزل الطلبة كما ينبغي. وعلى الرغم من أنه كان متخصصاً في الدراسات الشمسية، فقد كان يعيش «في القمر» كما يقال، ففي أحد الأيام وكان الثلج يتساقط، وجدته إيزابل جالساً على الرصيف المقابل للمنزل يتطلع إلى الثلج المتساقط، فسألته عما يفعل، فأجاب: «أتطلع إلى القمر». وبعد ذلك بسنوات، قابلته إيزابل في دار سينما في باماكو عام 1961، فتصور أنه لا بد أنها قد انفصلت عني، وسألها عما تفعل هناك، ومع من تعيش، فأجابته مع سمير بالطبع، ولكنه كان لا زال يعيش «في القمر». وفي أحد الأيام نزل من المنزل لشراء سجائر، فقابل بالصدفة صديقاً كان يستعد للسفر إلى سيجو (على بعد ثلاثمائة كيلومتر)، وتذكر ساعتها أنه وضع أجهزة مراقبة في مدينة سيجو، فما كان منه إلا أن توجه مع صديقه لتلك المدينة، من دون أي استعداد. وبعد يومين أتت زوجته القلقة لسؤالنا إن كنَّا قد رأينا زوجها المختفي أو نعرف أين ذهب. توجسنا شراً، فقبلها بقليل كان بكري جيبو زعيم المعارضة في النيجر اللاجئ إلى باماكو قد تعرض لمحاولة اغتيال دبرها زبانية الحكام في نيامي. وأبلغنا الشرطة التي عثرت عليه في سيجو، واعترف بأنه نسي أن يتحدث بالهاتف نظراً لانشغاله في أجهزته!

كانت حياة النضال تشغلنا كثيراً، وهي تنقسم لثلاثة مجالات متساوية الأهمية في نظري. فأولاً كنا نناضل في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي، وبالتالي كنا منغمسين في الحياة السياسية الفرنسية. وهو أمر طبيعي من وجهة نظري، فأنا لا أفهم أن يقيم الشخص في بلد ما دون الاهتمام بشؤونه، وأنا دولي التفكير بشكل مطلق. وبصفتنا طلبة، كنا ننشط في صفوف «الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين»، ونناضل ضد الفاشست الذين يقودهم «لي بين»، ونشارك في مظاهرات صاخبة حيث يتدخل البوليس لحماية الفاشست كما هو منتظر. وتذكر إيزابل أنه في إحدى المرات، حوصر «لي بين» (من دون أن يُمس)، فتقدمت سرية من البوليس بقيادة قوميسير الحي الخامس الذي اصطحبه في سيارته، وخرج آمناً لشرب كأس من النبيذ معه. أما الطلبة الشيوعيين، فقد تعرضوا للضرب والاعتقال، رغم أن البادئ بالاعتداء كانوا الطلبة الفاشست كالمعتاد.

كانت حياة النضال في فرنسا ذات أبعاد ثقافية، يمكن التعرض لمناقشتها رغم جديتها. وكانت تشمل النقاش المتعمق للسياسة، والتاريخ، والنقد الأدبي، والفني بلا انقطاع، فلا يمر أسبوع من دون مناقشة مهمة. كنا نناضل كذلك في صفوف منظمات شباب المستعمرات، وكان هذا من وجهة نظري، بدرجة الأهمية ذاتها بل أهم. وكان منزل الطلبة في رقم 22، الإطار المثالي لهذا النضال في إطار دولي معادٍ للإمبريالية، يجمع بين الشباب من آسيا، وأفريقيا، وجزر الكاريبي.

في بادئ الأمر، كنا نتجاوب مع الأحداث المهمة من نضال التحرر الوطني لشعوبنا. مثل قضية النواب المدغشقريين (راسيتا) والحكم عليهم، والتمرد في الدار البيضاء في ديسمبر/كانون الأول 1952، وخلع السلطان بن يوسف في أغسطس/آب 1953، وتقلبات حرب فيتنام (مثل فضيحة تهريب العملة في 1953)، وبعدها حرب الجزائر الجديدة وزيارة جي موليه لمدينة الجزائر في يناير/كانون الثاني 1956 والمقابلة المهينة له هناك، وخطف الطائرة المغربية التي تحمل بن بيلا في سبتمبر/أيلول 1956، والمشاكل في تونس وعودة بورقيبة في يونيو/حزيران 1955، وتنازلات 1957 التي فتحت الطريق للحكم الذاتي للمستعمرات الأفريقية.

وقد فرحنا كثيراً، إيزابل وأنا، لانتصار الفيتناميين في ديين بيين فو (1954)، حيث انتهت هذه الحرب الحقيرة بانتصار من يستحقون ذلك. ولم نخفِ فرحنا هذا أبداً بوصفنا من أنصار الدولية الحقيقية الذين يكرهون الإمبريالية مهما كان القائم بها، وهو الموقف ذاته الذي يجب أن يشعر به الألماني تجاه هزيمة هتلر. فقد شعرت بنفس درجة الفرح عندما طُرد الأمريكيون من سايجون في مايو/أيار 1975، كما ضحكنا كثيراً من منظر الجنرالات الأمريكان في التلفزيون وهم يتكالبون على التعلق بطائرات الهليكوبتر، وهم يحملون الأعمال الفنية التي سرقوها تحت إبطهم، فمنظر

الجيوش الإمبريالية لا يحمل أبداً معاني المجد. وعندما زرنا فيتنام مؤخراً، أتيحت لنا الفرصة لمناقشة قصة ديين بيين فو، وقراءة ما كتبه بيجار عند زيارته للموقع مرة أخرى. وكانت هذه فرصة لتبادل المكاتبات بين إيزابل وبيجار الذي يبدو أنه كان ضحية للنظام أكثر مما كان يبدو.

بالنسبة لي شخصياً، كانت أحداث الشرق الأوسط ومصر ذات أهمية خاصة، ومنها: حرب فلسطين عام 1948، وانقلاب المخابرات المركزية الأمريكية ضد مصدق في إيران (1953)، وإلغاء مصر لمعاهدة 1936، وبدء حرب العصابات في القنال (1951)، وحريق القاهرة (يناير/ كانون الثاني 1952)، وانقلاب جمال عبد الناصر (يوليو/تموز 1952)، وما تبعه من 1954 إلى 1956، من القبض على الشيوعيين، ثم تأميم قناة السويس، وحرب أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني 1956، وسأعود لهذه الأحداث فيما بعد.

وعلى مستوى أهم، كان مؤتمر باندونغ (1955)، والخلاف الصيني السوفييتي (الذي بدأ عام 1957)، الحدثين الأكثر أهمية، ومثليَ التغير الأعمق في التاريخ المعاصر.

بالطبع لم نكن نكتفي بمتابعة الأحداث والاستجابة لها وإنما كنا نعتبر أن مسؤوليتنا ـ بقدر قدرتنا ـ تقتضي منا التفكير المنظم الذي يسمح لنا بالارتباط باستراتيجيات التحرر الوطني وبناء الاشتراكية. وهو واجب مزدوج، فمن ناحية، التأمل النظري للمشاكل الأساسية للتوسع الرأسمالي، وكان هذا الموضوع الذي اخترته لرسالة الدكتوراة «التراكم على الصعيد العالمي»، والذي بقي طوال حياتي وحتى اليوم، الهاجس النظري الأساسي لي؛ ومن الناحية الأخرى، التفكير السياسي المباشر بشأن العلاقة بين التحرر الوطني وبناء الاشتراكية، أي بشأن المصير المباشر لبلداننا في العالم الثالث.

وقد لعبت لجنة التنسيق بين الطلبة المعادين للاستعمار التي كنت أناضل في صفوفها، والتي كان جاك فيرجيس سكرتيرها العام، دوراً مهماً خلال السنوات 1948/1954، بل وبعد ذلك حيث كان لها تأثير كبير في تجذير الشباب الذين صاروا فيما بعد من رجال السياسة (كان عدد النساء قليلاً في ذلك الوقت) المرموقين في بلدانهم. وكان تحقيق هذه المهمة يحتاج للكثير من الثبات الاستراتيجي، مع الكثير من المهارة التكتيكية. فكان لا بد من البقاء قرب «الجماهير الوطنية» حتى لا ترفضنا، وفي الوقت نفسه، دفعها لتجاوز وطنيتها التلقائية المعادية للإمبريالية لتكتسب «وعياً طبقياً اشتراكياً». وكان لا بد من الحوار الدائم مع قادة حركات التحرر الوطني مهما كانوا، و»كشف» بعضهم أحياناً، عندما يتهادنون مع الإمبرياليين الفرنسيين أو الأمريكان، وأحياناً أخرى، مساعدتهم هم أنفسهم على التقدم. وكان جاك فيرجيس يستخدم في سبيل ذلك جميع قدراته من أجل قضية تستحق عناء توجيه جميع القدرات والتصميم لها.

لم تكن قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي تفهم دائماً الظلال الدقيقة لاستراتيجيتنا وتكتيكاتنا التي كنا نتمسك بها من ناحية المبدأ، وكنا نتهم أحياناً بأننا منحرفون وطنيون من «البرجوازية الصغيرة»، أو «انتهازيون» - من اليمين أو اليسار حسب الأحوال. وكانوا يواجهوننا بالخطب الدوجماطيقية الجامدة المعروفة.

يبدو أساس الموضوع سهلاً مع مرور الزمن، فالخط السياسي بُنيَ على أساس تقرير جدانوف الشهير لعام 1948، والذي قسم العالم إلى معسكرين هما معسكر الاشتراكية (والسلام)، ومعسكر الرأسمالية (والحرب). وهو تحليل يبدو صحيحاً فيما يتعلق بمواجهة الحرب الباردة التي بدأتها الولايات المتحدة، ولكنه تبسيطي على عدة مستويات. فاختيار الحرب والسلام كالمحور الرئيسي لتحرك الجماهير أعطى الأولوية للدفاع عن الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية المحاطة والمهددة، وبذلك قلص معسكر الاشتراكية بشكل خطير إلى الدول الاشتراكية (أو المسماة كذلك)، وأخضع الاستراتيجيات الثورية في الأماكن الأخرى لأولويات هذا الدفاع. وهذا هو ما عابته الماوية فيما بعد على الاتحاد السوفييتي. ومن ناحية أخرى، فهذه الازدواجية البسيطة لجدانوف لم تترك المجال لفهم أن هناك تناقضاً أساسياً آخر يعبر «معسكر الرأسمالية» وهو التناقض بين الشعوب المستعمرة في آسيا وأفريقيا وبين العواصم الإمبريالية وحاميها الأمريكي. ولكن نضال لجنة الطلبة المعادين للاستعمار كان يرتكز على حسم هذا التناقض. فهل كان من الضروري، إخضاع نضال شعوبنا للتحرر من الاستعمار، لضرورات الحرب الباردة؟ إن تبسيط جدانوف أسقطنا في فخ الأمريكان، فهم مثل السوفيتيين كانوا يقسمون العالم إلى معسكرين يسمونهما: «الشيوعية» (أو الشيطان) و«العالم الحر»، كما لو كانت الشعوب المستعبدة حرة!

من جهة أخرى، فمبدأ جدانوف يمكن تفسيره بطريقة تشجع بشكل غير مباشر، الشوفينية الإمبريالية الفرنسية على القول بأن الشعوب التي تستعمرها فرنسا عليها ألا تحارب من أجل تحررها، وإنما أن تناضل مع الحزب الشيوعي الفرنسي من أجل انتقال فرنسا إلى المعسكر الاشتراكي (آخذة توابعها معها). ومن المثير أن نلاحظ أن الكثيرين من أشد الدوجماطيقيين، ممن كانوا يخاصموننا، مثل أني بيس، قد تحولوا بعد ذلك إلى المتغنين بمعاداة الشيوعية. وقد كانوا يجرّوننا أمام «لجان التحقيق» يرأسها في كثير من الأحيان إمَّعات مثل ريمون جيو سكرتير إقليم السين في الحزب الشيوعي الفرنسي. وقد ساءت الأمور لحد رفعها لموريس توريز شخصياً، وللتاريخ أذكر أن توريز قد حسم الأمر لصالحنا. وقد كان توريز من رجال السياسة الفرنسيين العظماء، وأعتقد أنه رأى أن الكثيرين من هؤلاء الشباب سيلعبون يوماً ما دوراً في بلدانهم، وأنه من

الأفضل أن يكونوا من أصدقاء الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن ورائه أصدقاء لفرنسا، أو فرنسا معينة على الأقل.

ويجب ألا نتعجب من انتقال الأكثر عنفاً من بين الدوجماطيقيين، وهم عادة الأكثر خضوعاً وليسوا الأكثر اقتناعاً، إلى الجانب الآخر من الخط الفاصل بهذه الدرجة من السهولة، فهذا يكاد أن يكوِّن القانون العام للتصرف البشري. وبعدها بسنوات كثيرة، في سبتمبر 1991، وفي ندوة في بودابست، ظهر أوليغ بوجومولوف الشهير، وقد كان يرأس الأكاديمية السوفييتية، ويقود حركات الرقابة الأيديولوجية في الحزب الشيوعي السوفييتي، وكان لا يتراخى في «فضح» المنحرفين (مثلي، ضمن آخرين، حيث أدان نظريتي «البرجوازية الصغيرة» التي تركز على الاستقطاب العالمي الذي تسببه الرأسمالية!)، الذين كان يلسعهم بضرباته بالنصوص المنتزعة من سياقها. وهكذا بعد شهرين بالكاد على فقدان الحزب لدوره المسيطر على الاتحاد السوفييتي، يعلن بوجومولوف بكل وضوح «معاداته للشيوعية». ضحكت بصوت عالٍ، وأخذت الكلمة قائلاً ما معناه: «يبدو إن السيد بوجومولوف (كلمة السيد ألغيت بعد الثورة وحلت محلها كلمة الرفيق، ولكنها أعيدت في روسيا الحالية)، إذا كان هو من أعرفه وليس شخصاً آخر يحمل نفس الاسم، قد تحول لمعاداة الشيوعية منذ بضعة أسابيع فقط، ولكن لا تتعجبوا فأنا أعرفه منذ ثلاثين عاماً، ومنذ ذلك الوقت كنت أعتبره عدواً للشيوعية!».

فكرتي هذه عن تلك المرحلة هي الموضوع المركزي لكتابي «سيرة ذاتية فكرية». وهذه الفكرة الغنية بالفعل - من دون ادعاء التواضع - لا تقف عند المجال النظري، بل كانت تقتضي جدلاً لا يتوقف مع المسؤولين عن تلك الحركات، وهي التي قادتني للاختلاط بالكثيرين ممن صاروا القادة في أفريقيا الجديدة المستقلة، من المثقفين اللامعين من آسيا وأفريقيا، ودفعتني للإدلاء بنصيبي في الجدل بين الشيوعيين المصريين (بشكل مباشر في الجدل بين حدتو والحزب الشيوعي المصري، وبشكل غير مباشر بالاشتراك في تحرير مجلة الشرق الأوسط من 1949 إلى 1953). والأصدقاء الذين تعرفت بهم في هذا الإطار - ومن أبرزهم إسماعيل صبري وبولي، وريمون أجيون، وإيف بينو، وماكسيم رودِنسون - صاروا، وما زالوا، من أقرب المقربين.

كان ريمون أجيون أيامها يمتلك موارد مالية لا بأس بها، ورثها عن عائلته، وقد أنفق هذه الثروة بالتدريج في دعم القضايا التقدمية الحميدة. لكنَّ مزاياه لم تكن تقتصر على هذا الكرم السياسي، فقد تميز دائماً بالدقة والألمعية في كل ما كان يقوم به. وكان أجيون يستقبلنا في شقته الفخمة ذات الدورين في نيي، حيث نتناقش في مواد مجلة الشرق الأوسط بالتفصيل، وإليه يعود الفضل في تميز

هذه المجلة. وكذلك كان إدوار هِلمان (إيف بِنو) يشاركه في الكرم والتواضع، حيث يقدم خدماته بلا مقابل، وفي الشجاعة السياسية (وكان من رجال المقاومة بالطبع)، والذكاء. أما ماكسيم رودنسون فهو من ألطف من عرفتهم وما زال، وهو من المدققين ذوي الأمانة الأدبية التي يرجو الإنسان أن تنتشر بين المثقفين سواء أكانوا من الملتزمين أم لا.

وكان إسماعيل، إلى جانب ما يتميز به من شجاعة وروح وثابة، من الرفاق القلائل في ذلك الوقت، الذين يعتقدون أن التناقض بين الإمبريالية والشعوب التي تسيطر عليها، يفتح المجال لاستراتيجية لا تنحصر في الازدواجية الجدانوفية. وإليه يرجع الفضل باقتراح تأييد «الحياد» - في مجلة الشرق الوسط - البازغ، وذلك قبل باندونغ (1955) بخمس سنوات، وعندها أصبح هذا الحياد محور الصراعات في هذه المرحلة من التاريخ المعاصر التي أطلقت عليها مرحلة باندونج (1955-1975). طور هذا التفكير، مع فؤاد مرسي، في إطار محاولة تأسيس الحزب الشيوعي المصري مستقلاً عن حدتو. وكان لا بد أن نلتقي، وقد أظهرت بولي (زوجة إسماعيل)، التي عرفناها، إيزابل وأنا، منذ تلك الفترة، ليس فقط قدراتها الأدبية، وإنما شجاعتها وعنادها - أثناء فترة سجن إسماعيل - وهو الأمر الذي لم يكن بالمفاجئ لنا. وأضيف أن كتابتي لهذه الذكريات يعود إليها بالكثير. فبعد قراءتي لذكرياتها - التي رسمت صورة رائعة للمجتمع المصري - جاءتني فكرة كتابة هذه الذكريات، لعلي أضيف شيئاً ذا أهمية.

وبالطبع لم يتوقف التاريخ بانتهاء حياتي الدراسية! فأنا ممن يعتقدون بالتعلم المتواصل. ويمكن للقارئ المهتم أن يطلع، في «سيرة ذاتية فكرية»، على فكري المتعلق بما أسميته «تحقيق وانهيار مشروع باندونغ 1955-1975» (صص 99-128). وقد دفعني هذا التفكير إلى موقف مبكر نسبياً لانتقاد السوفييت ابتداءً من 1960 (انظر بهذا الشأن الفصل المخصص لهذا الموضوع في «السيرة»)، أي قبل السقوط النهائي بثلاثين عاماً. وهذا الموقف أدى لتعقد علاقاتي مع التيارات المسيطرة في الشيوعية لثلاثة عقود.

والآن عودة لبعض الجوانب الشخصية، فبعد حصولي على دبلوم العلوم السياسية وليسانس المحاماة، بدأت التفكير في رسالتي بشأن الاقتصاد. فالتحقت بمعهد الاقتصاد السياسي في سبتمبر/أيلول 1953، وحصلت على دبلومه في يونيو/حزيران 1954. وفي الوقت ذاته، ولتنشيط معلوماتي في الرياضيات، التحقت في سبتمبر/أيلول 1953 كذلك بمعهد الإحصاء في جامعة باريس، وحصلت على شهادته الأولية في يونيو/حزيران 1954، وشهادته العليا في 1955، ودبلوم الإحصاء الرياضي في يونيو 1956. وفي معهد الإحصاء، كان الموضوع الرئيسي هو حساب

الاحتمالات والرياضيات الخاصة بذلك الحساب، وكانت المعلوماتية مجرد مجال للبحث في تلك الفترة، والحواسيب من أجهزة المعامل. وكان العمل أيامها يعتمد على الآلات الميكانيكية حيث تسجل البيانات على كروت مثقوبة، وهي الأسلاف القديمة للحواسيب. وفي الوقت ذاته كانت رسالتي تتقدم باضطراد تحت إشراف الأستاذين فرانسوا بيرو، وموريس بييه، وكانت توشك على الانتهاء عندما قامت حرب السويس، واضطرتني نشاطاتي النضالية لتأجيل تقديمها إلى يونيو 1957.

وكما قلت في «سيرة ذاتية فكرية»، كانت خطتي تقضي بقراءة جميع الكلاسيكيات الأساسية، كما كانت تشمل الانفتاح على ما يتجاوز مجال الاقتصاد حتى السياسي منه، واكتساب المعارف التاريخية بكل أبعادها. وكان هذا يتفق مع اهتماماتي الدائمة التي تقضي بفهم المجتمع الذي لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط. ولكن يقضي كذلك بألا أضيع الوقت في قراءات غير ذات أهمية بالنسبة لأهدافي، وخاصة الاقتصاد التقليدي، الذي تُفرض دراسته في هذه الأيام ربما بأكثر من أيامي، وهي دراسة أكاد أصفها بالمؤدية للغباء.

وقد قرأت الكثير مثل الكثيرين من أمثالي من الطلاب المجدِّين. قرأت ماركس بالطبع، ولكني قرأت كذلك ريكاردو، وسميث، وبوم بافيرك، وفالراس، وكينز، وغيرهم. ولم نكن لنقبل دراسة الاقتصاد في مراجع مثل صامويلسون كما هو الحال هذه الأيام. كانت هذه الطريقة في التعلم بعمق تفرض علينا التعمق في دراسة النقد الماركسي للفكر البرجوازي، وإعطاء الاهتمام للنقد الداخلي لمنطق الفكر الاقتصادي السائد، واكتشاف طبيعته الأيديولوجية الحقيقية، وانشغاله بإسباغ الشرعية على الرأسمالية عن طريق صياغة القوانين اللاتاريخية لآليات تضمن استمرار «الانسجام العام».

كانت النتيجة الطبيعية لذلك هي كتابة رسالة تثير الاهتمام، ولم تكن بالطبع ممتازة من وجهة نظر الاقتصاديين الأكاديميين التقليديين. ولكنني أجرؤ على القول، مع طرح التواضع الكاذب جانباً، أنها كانت تسبق بعشرة إلى عشرين سنة الفكر الاقتصادي السائد في دوائر اليسار بعد ذلك: ألا وهي فكرة الاستقطاب الرأسمالي، بغض النظر عن التسميات التي أُطلقت عليها «كالتبعية»، أو «الاقتصاد العالمي»، أو غيرهما. وقد لاحظ فرنسوا بيرو، وموريس بييه ذلك، وكافآني بمنح الرسالة جائزة الكلية، إلى جانب توجيه خطاب لي ينسبان فيه تميز هذه «الرسالة المتميزة، التي لا نرى أمثالها كثيراً»، إلى «ثقافتي الواسعة». وهو مديح أقدره كثيراً.

بعد العودة من رحلة إلى مصر في أكتوبر/تشرين الأول 1953، تركنا إيزابل وأنا، مسكننا في منزل الطلبة في رقم 22 شارع سان سولبيس، والذي كان سيعاد إلى ملاكه الأصليين. وفي ذلك

الوقت كانت إدارة طلبة الريونيون قد انتقلت إلى شخص كريه، اسمه شان كون، كان وجهه القبيح، ذو الإشارات السمجة، والألفاظ الجارحة، والكرش الضخم، تذكِّر بملامح رجال المافيا الصينيين. ولا غرابة أن شان كون قد صار من محترفي السياسة اليمينيين في الريونيون.

وفي ذلك العام، 1953، طلب الحزب الشيوعي الفرنسي من الأجانب النشطين في التنظيمات الموجودة في بلدانهم، وأغلبها سرية (وكان هذا ينطبق على حالتي)، ألا يجددوا بطاقة العضوية في الحزب.

وبعد أن قضينا بعض الوقت طرف والدي إيزابل في بافيون سو بوا، تمكننا من الحصول على غرفة بإيجار شهري في فندق روما برقم 7 شارع دي كارم، وكانت هذه فرصة نادرة في ظل مشاكل الإسكان السائدة في باريس أيامها.

ومن ناحيتها، فقد أنهت إيزابل دراسة العلوم السياسية، وبدأت حياتها العملية بأن عُينت في وظيفة محررة في وزارة المالية، حيث ألحقت بوحدة المحاربين القدماء في ذلك المبنى الذي يرجع للقرن الثامن عشر والمجاور للمبنى الجديد لوزارة المالية، والذي لم يكن قد بُني بعد. وكانت هذه الاسطبلات الملكية السابقة في حالة مزرية، إذ لم تجدد إلا بعد ذلك (وصارت رائعة). وكلفت إيزابل (الموضوعة تحت المتابعة لأنها شيوعية!) بمراجعة ملفات المحاربين القدامى للتأكد من أن التحسن في حالة جراحهم السابقة، يسمح للوزارة بتخفيض المعاشات الممنوحة لهم. ويا للكرم الحاتمي من الدولة! وفي أثناء تلك الفترة، حكم على إيزابل بالغرامة، مع صديقتها جاكلين ميبييل ـ التي صارت فيما بعد، سينمائية في كوبا ـ لأنها وزعت منشورات تدعو للتظاهر ضد بعض التدخلات الاستعمارية الفرنسية في تونس (وكان ذلك ممكناً في تلك الأيام بحجة أو بأخرى، لم يكن القضاة يعجزون عن اكتشافها في ثنايا غابة القوانين المتشابكة). وبعد معاقبتها لاشتراكها في إضراب، نُقلت مُستبعدة، إلى كهف في آخر شارع فوجيرار، لتعمل في تطبيق أغلفة الخطابات القديمة التي كانت تقلب لإعادة استخدامها، مع بعض العجائز ممن يرتدون أغطية أكمام لامعة، في وسط منظر يذكر المرء بالصور التي رسمها بلزاك، ولا يمكن تخيلها من دون رؤيتها فعلاً!

من بعدها، في عام 1954، على ما أعتقد، اختار لازار روزنستروك إيزابل للعمل في اتحاد المستأجرين، وهي منظمة جماهيرية كانت تعمل على حماية المهددين بالطرد من مساكنهم. كانت تلك فترة الأزمة الحادة للإسكان، حيث كان خطر الموت من البرد يهدد من يفقدون المأوى، كما تثبت الحملة التي قادها الأب بيير في عام 1954. وكان اتحاد المستأجرين يعبئ الجيران والمناضلين لمنع عمليات الطرد، وهو عمل يتمشى جيداً مع طبيعة إيزابل التي تتقن عملية إثارة

حماس الجماهير، والوقوف بصلابة ضد رجال الشرطة. ولكن كان علينا أن نفكر في ضرورة سفرنا القريب إلى مصر، ولذلك الغرض، كان انخراطها في مهنة التدريس، سيؤهلها للعمل في مصر.

نحتفظ،إيزابل وأنا، بذكريات جميلة للإجازات الصغيرة التي كنا نستمتع بها من وقت لآخر، بأقل التكاليف، مثل أسبوع في الربيع في سان جان كاب فيرا بتوصية من إسماعيل وبولي. وكذلك ما يقرب من الشهر في ديابليريه في سويسرا، مع فرج وأحد أصدقائه المصريين (ولا أذكر اسمه الآن)، حيث استأجرنا شاليه لأربعة أفراد. ولم يكن في نية إيزابل، كمدافعة عن حقوق المرأة، أن تقوم بخدمة ثلاثة رجال، فقررنا أن يقوم كل من الأفراد الأربعة بأعمال المنزل بالدور يوميّاً بالدور، وسحبنا القرعة لترتيب الأدوار. وفي الليلة السابقة لدور صديق فرج، شعر فجأة بالتعب، وسافر! وأكملنا الإجازة ثلاثتنا، لحين تصادق فرج مع فتاة إيطالية جميلة تعمل في مقهى القرية، فانضمت لجماعتنا. وكنا نقضي يوماً من كل اثنين في السير طويلاً في دروب الجبل من الصباح وحتى الغروب. ثم الإجازة في كورسيكا، تلك البلاد الجميلة لوالدة إيزابل، والتي قطعناها طولاً وعرضاً. وكنا نتغذى في الفندق الصغير على شاطئ ألجاجولا بالكامل تقريباً على الاستاكوزا، فقد كانت صاحبة الفندق تفضل أن تستقل المركب وتعود بحصيلة ما جُمع في الليلة الماضية، على أن تتوجه للقرية لشراء المأكولات. بعد ذلك اشتريت بمعاونة رضا، وكان خبيراً في إصلاح الأشياء وفي الميكانيكا، سيارة قديمة قطعنا بها الساحل الإيطالي لبحر الأدرياتيك، ثم الإقامة لبعض الوقت في كاتوليكا مع فرج. ثم عدنا، إيزابل وأنا، في هذه السيارة العجيبة، عبر جبال الدولوميت، وجريسون، مع المبيت ليلة في مكان منقطع حيث الفندق الصغير الذي لم يزره نزيل منذ أمد طويل، والذي يذكرنا «بالأوبرج الأحمر». كان صاحب الفندق الذي تركته زوجته، تعمل معه خادمة نصف بلهاء، والغرف مزينة بجميع أنواع الأدوات الزراعية القديمة، والأرضية التي تطقطق تحت أقدام صاحب الفندق الذي أبلغنا في الصباح أنه لا ينام جيداً، ويذرع الغرفة جيئة وذهاباً! اضطرت إيزابل لوضع طاولة لإغلاق باب غرفة النوم الذي لا يُغلق،، والجدول تحت الشباك مباشرة، حيث يمكن ولا شك إلقاء قطع الجثث الممزقة... الخ. وفي الصباح كادت السيارة أن تمتنع عن العمل، فقد أرهقت بالأمس في صعود الطريق الوعر. وأخيراً في ربيع 1957، وقد انتهيت من الرسالة، توجهنا لإسبانيا التي سمحنا لأنفسنا بزيارتها لأول مرة، وأخذنا القطار حتى غرناطة وأشبيلية. وفي العودة، حادث خطير كان من الممكن أن يصل للأسوأ، ففي طابور قطع تذاكر العودة، لاحظنا الفوضى، والبقشيش الذي يدفع لتسيير الأمور، فاحتججنا، وإذا بالحرس المدني يأخذنا لقسم الشرطة ويتهمنا

«بإهانة النظام»، وانتهى الأمر بدفع غرامة أخذت كل ما معنا من نقود. ومع العودة لفرنسا، أكملت إيزابل الرحلة لباريس، في حين توقفت أنا في كاركاسون، وليس معي ولا مليم، لأذهب لإيكس لأتسلم الرسالة التي كانت تُنسخ هناك.

الوسط السياسي لأبناء المستعمرات في فرنسا

خلال نضالي كطالب، تعرفت ، وخالطت، دوائر واسعة من الوسط السياسي الأفريقي. فكان هناك أولاً الشباب - في حينه - أي بصفة أساسية الطلبة الأفريقيين، الذين أنشأوا، في عام 1950، اتحاد الطلبة الأفارقة في فرنسا ، والذين تعرفت على الجيل الأول منهم بالكامل تقريباً. ولا يوجد مرجع يستحق الذكر يتحدث عن هذا الجيل بعمق، وبتقليب بعض الوثائق التي أوردها شارل دياني في كتابه بعنوان اتحاد الطلبة الأفارقة في فرنسا ، أجد أني قد قضيت الساعات الطوال في النقاش مع أغلب هؤلاء المناضلين. فمثلاً، من السنغال: بابكر نيانج، وشيخ أنتا ديوب، وممادو ديا - الطبيب الذي يحمل نفس اسم رئيس الوزراء - وبايدي لي، وأوجو كان ديالو، ومختار أمبو - مدير عام اليونسكو مستقبلاً - وأساني سيك، وأمادي دينغ. ومن الكونغو: جوزيف فان دِن ريزن، وهنري لوبيز، ومن الكاميرون: أوسِندي أفانا، وتشابتشيت، ووُنجل مَساجا، ومن توغو: داهومي، فرانكان، وتيفويدجري، وبيهانزين، ومن فولتا العليا: كابوريه. ولأن الكثيرين منهم كانوا طلبة في الأقاليم ولم يكونوا يحضرون لباريس إلا بشكل متقطع، فإن هذه القائمة تنقصها الكثير من الأسماء. هذا الجيل الأول هو الذي ضم الكادرات الرئيسية، بحكم الضرورة، التي تكونت منها الحكومات، أو أحزاب المعارضة الراديكالية بدرجة أو بأخرى، في الدول المستقلة بعد عام 1960، وقد قابلتهم جميعاً بالتقريب بعد ذلك، في هذه الوظائف. وقد ارتبطت بعلاقات صداقة حقيقية مع البعض منهم، وخاصة ماليك سانجاريه من ساحل العاج، الذي كان أصغر المشاركين في المؤتمر التأسيسي للتجمع الديمقراطي الأفريقي، في باماكو عام 1946 (وهو يعمل جراحاً في أبيدجان)، وعبده موموني عالم الفيزياء النيجيري. ونظراً لانتهاء دراستي في 1957، لم تسنح لي الفرصة للتعرف على الجيل الثاني، الذين وفدوا بأعداد أكبر بكثير ابتداءً من 1955-56، عشية صدور القانون الإطاري الذي أعطى استقلالاً شبه ذاتي للمستعمرات الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء. وقد ارتفع معدل تكوين الكوادر الأفريقية، بسبب هذا القانون، ومن هنا كان من المنتظر أن تتغير الدرجة النضالية، بل أن

تتغير طبيعتها: فقد حل توقع الوجود داخل النظام محل النضال ضده. وهكذا ظهر بالتدريج جنين الطبقة الجديدة القادمة، وهي طبقة الشباب المهتمين قبل كل شيء بالاستفادة من «ريع دبلوماتهم».

لا تقلّ في الأهمية مقابلاتي مع «السياسيين» من أفريقيا الجديدة، من زعماء الأحزاب، والنقابيين، وأعضاء البرلمان الفرنسي، أو مجلس الاتحاد الفرنسي. وكانت باريس هي مقر الإقامة الطويلة (لأعضاء البرلمان)، أو الزيارات المتكررة. وكنت أقابلهم كثيراً كعضو في وفد، وكنا نتناقش معهم كثيراً. من هؤلاء، جابرييل داربوسييه، وسنغور، وهوفويه، وأويزين كوليبالي، وهاماني ديوري، وأبيثي، ومامادو كونات، وفيليكس تشيكايا، وسيكو توريه، وبكَري جيبو، ودودو جييه، وجيزيل رابيساهالا، وغيرهم ممن تغيب عني أسماؤهم. ولم أقابل أبداً روبن أم نيوبيه (ولا أذكر إن كان زار باريس)، وإن كان تشاباتشيت، وماساجا، وأوسندي أفانا (الذي أعدمه زبانية أهيدجو)، وموميه (الذي اغتالته المخابرات الفرنسية) ـ أصغر أعضاء حزب اتحاد شعب الكاميرون UPC ، الكاميروني ـ قد أغرقوني في حمام الجدل الداخلي لذلك الحزب الأكثر راديكالية من الآخرين، منذ بدء التمرد، عام 1955.

فما هي ذكرياتي عن المناقشات مع قادة الحركات السياسية في أفريقيا؟ إن شهادتي مخلصة ولها قيمتها، ولكنني لست متأكداً من أن تفسيري لها اليوم ينطبق على ما استنتجته منها في وقتها. وفضلاً عن ذلك، فمع أن ذاكرتي جيدة بصفة عامة، فإنني أتذكر جيداً بعض هذه اللقاءات، في حين يضيع البعض الآخر في الضباب.

كانت فرص اللقاء الأولى تتعلق بالاحتجاج على الإجراءات القمعية المتخذة بحق الطلاب المناضلين، فكنا نتوجه كوفد لمقابلة أعضاء البرلمان، والقادة، وشهادة للتاريخ أقول أنهم كانوا يؤيدوننا دائماً. بالطبع لم نكن نقابل العناصر الفاسدة التي دفعتها السلطات الاستعمارية عن طريق تزوير الانتخابات. ولكن جميع الآخرين، سواء منهم أعضاء التجمع الديمقراطي الأفريقي الراديكاليين، أو حتى المعتدلين، أو من غير أعضاء التجمع، مثل سنجور، كانوا يدينون أشكال القمع. ولكن تدخلاتهم لم يكن لها، في تلك المرحلة، الوزن الكافي في مواجهة حكومات، كانوا يشاركون فيها أحياناً، أو يؤيدونها، يهمها باستمرار حماية إداراتها مهما كانت درجة تطرفها. وأذكر منظر سنجور الغاضب وهو يقول: «نعم إنهم يكررون دائماً أن الأمر يتعلق بشيوعيين، وما ضرر ذلك؟ إنهم شباب، ومن الطبيعي أن يكونوا شيوعيين».

كما كنا نتوجه لمناقشة هؤلاء القادة في المشاكل الساخنة على جدول أعمال الجمعية الوطنية، أو مجلس الاتحاد الفرنسي، مثل أحداث ديمبوكرو، أو أعمال القمع الدموية في ساحل العاج (1950)،

أو إلغاء نظام العمل الإجباري وعدم قانونية تطبيقه، أو قضية البرلمانيين من مدغشقر، راسيتا ورافواهانجي. وكان ما نهتم به هو التعبير عن وجهة نظر «الطلاب المعادين للاستعمار»، ودعم التصريحات الإيجابية والتقدمية للقادة وتشجيعها، وانتقاد تلك التصريحات التي نعتبرها غير كافية. وقد قدم إيف بينو في كتابه «النواب الأفارقة في قصر البوربون» من 1914 وحتى 1958، تحليلاً دقيقاً جداً لهذه المناقشات، ومواقف الأعضاء المختلفين منها.

ولعل الشيء الأكثر أهمية، هو أننا كنا أحياناً نناقش القضايا الاستراتيجية الأساسية. ما الهدف؟ وماذا يجب أن يكون الهدف الاستراتيجي للنضال ضد الاستعمار؟ الاستقلال، حتى لو بدا بعيداً، أو الاستيعاب (بمعنى الاندماج في الدولة الفرنسية)، أو بناء «اتحاد فرنسي حقيقي»، أي بناء دولة متعددة القوميات، فدرالية أو كونفدرالية بشكل أو بآخر؟ ويمكن أن نقرر اليوم أن الخيار التقدمي الوحيد كان بالضرورة، الاستقلال، ولكن الأمور كانت تبدو وقتها أكثر تعقيداً خاصة خلال السنوات 1946 - 1950.

كان الهدف الاستراتيجي الواضح للحركات السياسية الأكثر راديكالية - اتحاد شعب الكاميرون وخاصة بعد تمرد عام 1955، وما تلاه من قمع دموي استمر طويلاً حتى بعد الاستقلال في عام 1960 - هو الاستقلال، والأحسن أنه كان مرتبطاً بالثورة الاشتراكية. فقد اقتدوا بالنموذج الفيتنامي، الذي حاولت الحركات في المستعمرات البرتغالية السير على طريقه. ولكن هذا الحزب كان فريداً من نوعه بين المستعمرات الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء.

كذلك كان الهدف الاستراتيجي للحركات في مدغشقر، التي كانت تعتز بهويتها القومية طوال فترة الاستعمار، هو الاستقلال. وإذا كانت قد قبلت فكرة الاتحاد الفرنسي، فإن ذلك كان تنازلاً محتملاً - لا ينتقص من الاستقلال الذاتي الكامل الذي تتمسك به - في إطار اتحاد كونفدرالي ضعيف، على مثال ما كان هوشي مينه قد اقترحه على باريس في 1945-46.

أما بالنسبة لبقية بلدان غرب ووسط أفريقيا، فلم تكن الأمور بهذا الحجم. أولاً، لأنهم كانوا يناضلون من أجل الاستيعاب، بمعنى تطبيق القوانين الفرنسية على جميع الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار. وكمثال غير معروف ولكن مثير للدهشة، موضوع الكتب المدرسية، فقد طالب المدرسون الأفارقة بإلغاء الكتب المدرسية «الخاصة» بالمستعمرات - أي بالضرورة منخفضة المستوى - واستخدام الكتب المقررة لفرنسا. وهكذا استخدم كتاب التاريخ الفرنسي المعروف ليذكر الطلاب الأفارقة بتاريخ أجدادهم من «الغاليين»! ولو كان هذا النضال قد حقق هدفه في هذا المجال، فماذا كانت ستكون النتيجة؟

لقد ناضلت الأحزاب الشيوعية لجزر الكاريبي، وريونيون، من أجل هذا الهدف، ونجحت في تحقيقه بالفعل، والنتيجة هي ما نراه الآن: فقد خلق الاستيعاب حالة من التبعية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة تجعل من الصعب تصور انعكاس الاتجاه، أو أن تكتسب جزر الكاريبي أو ريونيون، الاستقلال يوماً ما. والمفارقة الغريبة هي أنه إذا كانت جزر الكاريبي والريونيون قد ارتبطت بفرنسا بشكل لا يسمح بالانفصال، فقد تم ذلك بفضل الجهود الناجحة للشيوعيين. أما اليمين، الذي كان يدافع بالأمس عن العبودية، وبعدها عن بقاء الأوضاع الاستعمارية، فقد كان يرفض المساواة القانونية. وبافتراض غياب الشيوعية، لكان الأمر وصل في النهاية، هنا كما في جزر الكاريبي البريطانية، إلى المطالبة بالاستقلال.

فهل كان من الممكن تحقيق نفس الدرجة من الاستيعاب، بفرض الرغبة في ذلك ومتابعة المطالبة بها، في أفريقيا؟ تحتاج الإجابة على هذا السؤال إلى تنحية «القضية الوطنية» جانباً. فالاستيعاب الكامل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لا يعني بالضرورة إلغاء التميز الثقافي، ولا التنوع القومي. وسكان جزر الكاريبي وريونيون يمثلون في رأي البعض قومية مختلفة عن فرنسا، في حين يرفض آخرون ذلك، ولكن لن يختلف أحد على أن الأفريقيين لم يكونوا، ولا يمكن أن يصيروا، فرنسيين. وعندما أؤكد أن الاستيعاب، على طريقة جزر الكاريبي، لم يكن ممكناً على المستوى الأفريقي، فإن ذلك ليس على أسس قومية ثقافية، وإنما على أسس اقتصادية، على الأقل، في إطار نظام رأسمالي بالأساس. فهل كان ذلك ممكناً في إطار نظام آخر؟ لنذكر أن ذلك كان الهدف الاستراتيجي للحزب الشيوعي الفرنسي، على الأقل في عام 1946: وهو بناء اتحاد فرنسي «حقيقي»، بفهم أنه شعبي ومركزي على مستوى التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، ومتنوع على مستوى الأمم المكون منها. أي بعبارة أخرى، دولة اشتراكية متعددة القوميات، مثل الاتحاد السوفيتي في نهاية المطاف. ولا أعرف إن كان ذلك ممكناً فعلاً، ولكن التاريخ لم يحقق ذلك بطبيعة الحال، وكان ذلك سيفرض على الشعب الفرنسي تضحيات اقتصادية ليمكن مستعمراته السابقة من اللحاق به. فهذا في النهاية ما قام به الشعب الروسي في الاتحاد السوفييتي، فقد كان الشعب الروسي يموِّل شعوب وسط آسيا، وبلدان القوقاز (ولهذا السبب فالمقارنة بين الإمبراطورية السوفييتية، والإمبراطوريات الاستعمارية بلا معنى كما قلت من قبل). ولكن التاريخ قد أثبت هشاشة هذا البناء، الذي يبدو أن الروس أنفسهم لم يعودوا يرغبون فيه.

عندما كنا نتناقش مع القادة الأفريقيين حول الآفاق الاستراتيجية، كان الأمر يصل إلى إثارة هذه الأسئلة، حتى إن كان ذلك يجري أحياناً بطريقة ملتبسة، وبغير وضوح. وما أذكره جيداً في هذا

الشأن، هو أن أغلب الزعماء الأفريقيين، وببساطة، لم يكونوا قد فكروا في هذه الآفاق. ويستثنى من ذلك زعماء مدغشقر والكاميرون، الذين اختاروا الاستقلال، مثلهم مثل الفيتناميين والكمبوديين، واللاوسيين، والمغاربة. فأغلب الزعماء الأفريقيين الذين كانوا يناضلون من أجل الاستيعاب (أي المساواة في القوانين... الخ)، لم تكن لديهم رؤية استراتيجية، فقد كانوا يتقنون التكتيك ليس إلا. وأذكر أن حديثنا مع هوفويه حول هذا الموضوع (وكنا نطلب منه المساعدة المالية لنضالنا، وقد وفرها فعلاً) دفعه إلى التثاؤب، فلم يكن يفهم المدى الذي يمكن أن يصل إليه الأمر. ونفس الوضع مع الكثير من الآخرين من بينهم سيكو توريه. ولكن كان هناك من فكروا في الأمر، مثل آربوسييه وسنجور، وقد توصلا كلاهما رغم تعارضهما على المستوى السياسي، إلى نفس الاستنتاج، ألا وهو أن الهدف الاستراتيجي يجب أن يكون دولة متعددة القوميات تضم فرنسا ومستعمراتها السابقة. ولكن الأول كان يعتقد بتحقيق ذلك عن طريق ثورة اشتراكية، في حين كان الثاني يعتقد بإمكان تحقق ذلك عن طريق التطور التدريجي. ومن الغريب أنه، على الأقل على هذا المستوى، كان سنجور أقرب إلى الحزب الشيوعي مما كان يبدو.

وعلى أي حال، فقد حسم التاريخ هذه القضية بإلغاء هذا الخيار، والسبب الأول هو بالطبع، أن اليمين الفرنسي لم يكن يريد إلا الإبقاء على المستعمرات، وبذلك أُفرغ الاتحاد الفرنسي من أي مضمون آخر. وقد أدرك الحزب الشيوعي الفرنسي ذلك، وتخلى بالتدريج عن فكرة الجمهورية الشعبية متعددة القوميات، أما الحزب الاشتراكي الخائف، فقد انضم في الواقع إلى المواقف الاستعمارية التقليدية. ومن هنا نفهم كيف اتخذ الشباب الأفريقي المبادرة في إعلان الهدف الاستراتيجي وهو الاستقلال، وكان تكوين حزب الاستقلال الأفريقي هو ثمرة هذا النضج، وإن كانت قد تأخرت، حيث لم ينشأ إلا في عام 1957. وفي هذا التاريخ كانت إرهاصات تحقق هذا الهدف قد بدأت في الظهور عن طريق القانون الإطاري. وبالتأكيد لعبت بعض الأحداث الخارجية دوراً في استعجال هذا النضج، ومنها ثورة الماو ماو في كينيا، ولكن هذا البلد المتحدث بالإنكليزية، والبعيد نسبياً، كان أثره ضعيفاً على الطلبة في باريس. ثم اندلعت ثورة الجزائر في نوفمبر/تشرين الثاني 1954 (وكانت الجزائر تعتبر فرنسية شاءت أم أبت، ومن هنا المفاجأة)، وبالأخص ثورة اتحاد شعب الكاميرون، في أفريقيا «الفرنسية» جنوب الصحراء. وهذا لا يقلل من المغزى التاريخي لمبادرة مؤسسي حزب الاستقلال الأفريقي، ومن بينهم صديقي عبده موموني، الذي كنت أناقش معه كثيراً هذه الموضوعات. وعلى الفور، أدان السياسيون الأفريقيون هذه المبادرة، التي لم تكن تتمشى مع أحكام القانون الإطاري. كان هذا خطأً في التقدير من جانبهم، فقد تحقق الاستقلال، بأسرع مما

كان منتظراً، ليس فقط بالنسبة للبلدان التي صوتت بلا على استفتاء عام 1958 (غينيا)، ولكن حتى لتلك التي صوتت بنعم! وهكذا ظهر هؤلاء السياسيون في أعين الأجيال الجديدة، «كرجال الماضي».

كان لا بد أن يؤدي النقاش اللاحق إلى تكذيب ما قلته فيما سبق، فقد صارت الزنوجة التي دافع عنها سنجور مجرد ستار لتغطية تراجعه أمام فرنسا الاستعمارية. ولعبت المقولة: «العقل يوناني، أما الإلهام فزنجي»، دوراً حاسماً في إدانة موقفه، فهذا تفسير خاطئ، جزئياً على الأقل، لأن أيديولوجية الزنوجة، التي نشأت في الثلاثينيات، على أيد مثقفي جزر الكاريبي، ربما أكثر من الأفريقيين السود، كانت رداً على تحدٍّ آخر مختلف تماماً، لا علاقة له بالخيارات السياسية التي نحن بصددها، فقد كانت رداً على العنصرية، لا أكثر.

وهكذا، حقق نضال نواة الطلاب المعادين للاستعمار نجاحاً لا شك فيه بين الأوساط الأفريقية. وحاولنا كذلك مد ارتباطاتنا بحركات البلدان الأفريقية الأخرى، وسافرت إلى لندن عام 1952 لمقابلة أعضاء اتحاد طلاب غرب أفريقيا، وغيرهم من أفريقيا الشرقية، والجنوبية. وكان من المعروف أن ساحل الذهب (غانا الآن) هي المستعمرة الأكثر تقدماً في أفريقيا، حيث بدأت تقدمها الاقتصادي قبل ساحل العاج بخمسين عاماً، والتي كررت ذات النموذج بتحقيق «معجزتها»، ثم لم تلبث بدورها أن تدهورت في طريق التنمية الاستعمارية المسدود. وكنا نعرف الرد الذي صاغه نكروما على هذا التحدي، وهو الدعوة للجامعة الأفريقية، قبل نضج الرد الصحيح على هذا التحدي وهو الإقليمية بخمسين عاماً. كنا نعتقد أن هذا الرد هو الوحيد الصحيح في المدى البعيد، ولكننا كنا نجذِّف ضد التيار، فقد كان الاتجاه إلى الانكفاء على «أقاليم الدول المستقبلية» الذي تؤدي إليه البلقنة في ظل القانون الإطاري، هو الغالب، خاصة بين الأجيال الجديدة من الطلاب المتعجلين للانخراط في الحركة لتحقيق بعض المكاسب الفورية. كذلك كنا نعطي اهتماماً خاصاً للسودان، البلد الذي يربط بين عالمي العرب والسود، حيث كنا نتوقع حصوله على الاستقلال بعد سقوط الملكية في مصر (وقد حصل عليه فعلاً في 1956، قبل بقية البلدان الأفريقية)، حيث لم تعد بريطانيا قادرة على تأخيره أكثر من ذلك. كذلك كنا مقتنعين بأن النضال المسلح للماو ماو في كينيا، سيفتتح مرحلة جديدة من حركة التحرر الوطني. وشغلت هذه الموضوعات الثلاثة ساعات المناقشة الطويلة في لندن، وفي هذه المناسبة تعرفت على بابو، الذي قاد بعدها ببضع سنوات الثورة في بلده زنزيبار. وقد صرنا فوراً صديقين، وبقينا كذلك، حيث اجتمعنا معاً في تحرير مجلة «ريفولِسيون» (الثورة)،

ثم في دار السلام. وكان المحور الرئيسي للمناقشة كتاب ماو تسي تونغ «الديمقراطية الجديدة»، ومناسبة هذه الاستراتيجية لتحرير أفريقيا، وبناء الاشتراكية فيها.

كان تحرك الطلاب المعادين للاستعمار في مجال شمال أفريقيا أكثر صعوبة، حيث كنا نواجه أحزاباً وطنية كبيرة، معادية للشيوعية بدرجة كبيرة. وهذه الأحزاب هي حزب الاستقلال المغربي، والدستوري التونسي، وحتى الحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج، رغم أن حزبه كان يجند بين صفوف البرولتاريا المهاجرة لفرنسا، وأسس «نجمة شمال أفريقيا» قبل الحرب. وقد سيطرت هذه الأحزاب على الجو، وأيدتها الغالبية الساحقة من الطلاب في المقر رقم 115 في بولفار سان ميشيل. ولم يكن الشيوعيون أقلية هنا فقط، وإنما كانوا معزولين كذلك، وهي عزلة كانت تدعمها أحياناً السياسة الخاطئة للحزب الشيوعي الفرنسي، مثل النظرية السخيفة عن «الأمة الجزائرية» التي بسبيلها للتكوين من العرب والبربر والمستوطنين الفرنسيين، وهي النظرية التي صاغها موريس توريز عام 1936، وكانت ما تزال سارية. وكان المغربي الهادي مسواك الذي حاول كثيراً كسر هذه العزلة، من المشاركين بنشاط في مناقشاتنا حول هذه الموضوعات. لكنه كان من الصعب تحويل مشروعات كسر هذه العزلة إلى خطوات عملية، على الأقل لأن زعماء هذه الأحزاب لم يكونوا يزورون فرنسا كثيراً (إلا عندما تُفرض عليهم الإقامة فيها). ولم نتمكن من التدخل في الصراعات الداخلية الكامنة في هذه الأحزاب الوطنية، والتي كانت تحضِّر لتأسيس USFP ، في المغرب، واتباع بن يوسف (ثم بن صلاح) في تونس، والتمرد على قيادة الحركة الوطنية الجزائرية، وإعلان جبهة التحرير الجزائرية، ثم حرب تحرير الجزائر. فقد كنا نتابع هذه الحركات من الخارج، وليس أكثر، وكانت النتيجة أن الكثير من الشيوعيين انضموا بعد ذلك لهذه التيارات الأكثر راديكالية، من دون أن يحصلوا فيها على مراكز مؤثرة فعلاً.

أما أوساط الهند الصينية فكانت مستقلة تماماً، وخاصة الفيتنامية، التي كانت بالضرورة منقسمة إلى قسمين واضحين: أولئك الذين يؤيدون حرب التحرير في فيتنام، والفاسدين الذين يعملون لحساب باوداي. وسافر الكثير من الفئة الأولى لبلادهم للمشاركة في الحرب، ولم نكن نقابل الآخرين بطبيعة الحال. أما موقف الكمبوديين فكان مختلفاً بعض الشيء، فكمبوديا ولاوس لم تكونا مشتركتين في حرب التحرير إلا بشكل هامشي، وكان الشك التقليدي من جانب الكمبوديين نحو الأخ الأكبر الفيتنامي بادياً لكل ذي عينين. وقد كنت أعرف خيو سامفان الذي كان يدرس الاقتصاد مثلي. ولم أقابل سالوث سار (بول بوت فيما بعد)، إلا مرة أو مرتين، مقابلة عابرة (وقد عاد لبلاده مبكراً). وقد

تحدث بعض الصحفيين غير المدققين عن «علاقاتي» مع سامفان، وأنني كنت «الموجِّه» له، وهي كذبة غبية، فنحن من عمر واحد بالضبط ولا يُعقل أن أكون قائداً فكرياً له.

أما طلاب جزر الكاريبي فكانوا يسيرون وحدهم للأسباب التي ذكرتها - وهي المعركة من أجل الاستيعاب - لكنهم كانوا يحظون بتقدير كبير يعود لمثقفيهم البارزين، وكان الكثير منهم شعراء. وكنا نستمع كثيراً لديبستر من هايتي، وسيزير، وداماس، كما كنا نتناقش معهم بحرية، وكانت لقاءات مبهجة كثيراً.

سأعود فيما بعد في هذه الذكريات، لأوساط الشرق الأوسطيين، مثل السوريين والعراقيين والمصريين. وكان السوريون والعراقيون، وهم كثيرون في باريس، منظمين جيداً ضمن أعضاء أحزابهم الشيوعية الخاصة، ولهم الغَلَبة، في حين كان البعثيون غير ذوي وزن. وتعود اتصالاتي بالأحزاب الشيوعية العربية في هذه المنطقة، وكذلك اتصالي بحزب توده الإيراني لهذه المرحلة، وسأعود لها عند حديثي عن تاريخ الشيوعية المصرية والعربية.

نحو العودة لمصر

كما قلت من قبل، كان والدي ووالدتي وجدتي، قد أتوا لزيارتنا في فرنسا عام 1952، وقد وصلوا في أوائل يوليو/تموز، وعرف والدي بنبأ انقلاب 23 يوليو/تموز من صحيفة الأهرام، وفرح له كثيراً. وقضينا جميعاً بمن في ذلك شقيقتي وإيزابل، إجازة قصيرة في بورم لي ميموزا. وقد لاحظ صاحب الفندق أن الشبه بيني وبين إيزابل أكبر من الشبه بيني وبين شقيقتي، لذلك ذهل عندما رآني وإيزابل نتوجه للنوم في الغرفة ذاتها، فما كان من جدتي إلا أن قالت له بكل جدية : «ألا تعلم أنَّ الفراعنة كانوا يتزوجون أخواتهم؟».

عاد والداي لمصر في شهر أغسطس، وفي سبتمبر/أيلول 1952، سافرنا، إيزابل وأنا، لقضاء إجازة ببورسعيد، ثم كررنا ذلك في السنة التالية، من يوليو/تموّز لأغسطس/آب. اضطرت إيزابل للسفر بعدي، وكانت السفينة التي تسافر عليها تحمل حجاجاً للأراضي المقدسة، ومن المقرر أن تمر بالإسكندرية حيث أنتظرها. ولكن تعطلت الباخرة في عرض البحر، فغيرت برنامجها وتوقفت في بورسعيد بدلاً من الإسكندرية. كنا في ذلك الوقت نركب البواخر، وكانت أول مرة أركب الطائرة في عام 1960، عندما سافرت لمالي. وكنت أستخدم بواخر كاسل لاين التي تخدم موانئ شرق أفريقيا، مثل ممباسا وديربان، أو بواخر P&O التي تسافر للهند وأستراليا. أو كنا أحياناً نركب البواخر

اليونانية أو الإيطالية التي تخدم موانئ البحر المتوسط، والتي كانت تتوقف عدة مرات، وبعضها لمدة طويلة (يومان)، مما سمح لنا بزيارة بيروت ومنها لبعلبك، مع الغذاء في زحلة، ثم طرابلس. كما زرنا، إيزابل وأنا، أثينا وقبرص (من ليماسول لنيقوسيا عبر الجبال)، ونابولي. وكانت من ذكريات الشباب الجميلة، وتصل هذه الخطوط لمارسيليا أو جنوا.

كانت أثينا في أوائل الخمسينيات، تبدو حزينة تماماً، بعد أن أطبق القمع الوحشي على جميع الشيوعيين، ومن شارك معهم في الحرب ثم «الحرب الأهلية» في السنوات 1945-48، حيث استعاد الملكيون، والفاشست، والبريطانيون، والأمريكان، حكم البلاد. وكان أفراد الشعب ينظرون لنا كسياح بازدراء، ويبصقون على الأرض، ويغمغمون ببعض الشتائم، في حين يستعرض رجال الحكم الدكتاتوري السمان غناهم وفرحتهم على شرفات المقاهي. وكنا قد قابلنا بالصدفة على السفينة، تاجر الفراء بمصر سيستوفاريس، ونزلنا معه في ميناء بيريه حيث كانت أسرته في انتظاره، وقد نبهنا إلى أن السياح غير مرحب بهم! فيا للديمقراطية التي يقدمها الغرب لمحاربة فظائع الشيوعية! بالطبع زرنا الأكروبول، وهو مبنى رائع بلا شك، ولكن ما لفت نظري عند زياراتي التالية بعد أن زرت معابد الوجه القبلي، هو أن واجهة الأكروبول عندما تنظر إليها من أسفل، تبدو قريبة جداً من المعابد المصرية، ولكن أصغر منها. وهي ملاحظة تجاهلها الكثير من المؤرخين بسبب التحيز الأوروبي الذي يفصل بين اليونان كسلف للحضارة الأوروبية، وبين الشرق، مع أنها تنتمي إليه في الواقع، وقد تحدثت عنها في كتابي «سيرة ذاتية فكرية». لم أزر اليونان إلا بعد انتصار الديمقراطية في 1981، عندما دعاني لزيارتها زعيم الباسوك، ورئيس الوزراء جورج باباندريو، الذي كان قد ترجم كتابي «التراكم» لليونانية، عندما كان لاجئاً في كندا.

أوقعتني تلك الزيارة القصيرة للبنان في حب ذلك البلد، ليس فقط من أجل ميدان الكانون في بيروت (وللأسف فقد دمرت هذه الأماكن الأثرية في بيروت، خلال الحرب الأهلية، ليحل محلها تلك المباني التي برع المضاربون العقاريون في إقامتها)، ولا من أجل مناظرها الجبلية، والماء المترقرق في الجداول في زحلة، حيث تناولنا المزات اللذيذة، ولا من أجل بعلبك، وإنما من أجل شعبها المرح، والمنفتح، والراقي، الذي يشعرك بأن رقيِّه هذا يعود إلى ممارسته للديمقراطية بشكل قلَّما انوجد في أي من بلدان المنطقة. هذه الميزة هي التي جعلت من هذا البلد الصغير، مركزاً للإنتاج الثقافي، أكبر بكثير من حجمه بالنسبة للعالم العربي المترامي الذي ينتمي إليه. لم أعد للبنان إلا في خضم الحرب الأهلية وبعدها، وقد ازداد حبي له، وقدرت بدرجة أكبر مميزاته الحقيقية.

في بورسعيد، كان الجو متوتراً بشكل كبير، وكانت القوات البريطانية ما زالت تحتل البلاد، ولن تنسحب من منطقة القنال قبل عام 1956، طبقاً لاتفاقية الجلاء عام 1954. وكانت هذه القوات تعيش في حالة الترقب الدائم منذ أعمال الفدائيين في عام 1951.

وخلال صيف 1953، زار جمال عبد الناصر بورسعيد، وكانت الزيارة شبه سريَّة، فلم تكن هناك مظاهرات شعبية تلقائية، كما لم تكن هناك الاستقبالات الرسمية الجوفاء المعتادة، فالوضع لم يكن يسمح بذلك. وهكذا استقبله عدد قليل من الأتباع، ومر بالشوارع، واقفاً على سيارة نقل تابعة للجيش، عاري الصدر (وهو أمر غير معتاد في مصر، ولكنها الحقيقة)، وعلى رأسه إكليل من الغار، ومعه بضعة أفراد يصرخون بهتاف غير واضح. مرَّ أمام منزلنا في طريق الشاطئ بالصدفة، فسألتني إيزابل: «من يكون هذا الرجل الطويل الأسمر، ذو الأنف الكبير والصدر العاري؟» أجبت وأنا لا أكاد أصدق عينيَّ: «إنه عبد الناصر». «من هو؟» «إنه الزعيم الحقيقي للضباط الأحرار، فرئيس الجمهورية نجيب مجرّد رئيس صوري». «وما أصله؟»، «لقد عاشر الشيوعيين، ثم الإخوان المسلمين، ثم حزب أحمد حسين».

خلال صيف 1953 و1954، كنت أتوجه كل مساء تقريباً للنادي الوفدي، الذي لم يكن قد أغلق بعد (وقد أغلق في أواخر 1954)، وهو المكان الوحيد الذي يمكن أن يتحدث فيه الإنسان، مع الحذر التام، فالآذان مرهفة في ذلك المكان. كان يعج برجال السياسة والمناضلين (من الوفد والنقابيين)، ويبدأ الجميع بتأكيد «تأييدهم المطلق «لحركة يوليو المباركة» (وكان ذلك اسمها الرسمي)، ثم يبدون من الملاحظات ما يمثل قدراً من التحفظات يلغي بالكامل تأييدهم المعلن.

كان المفروض أن الحركة المباركة ستخلصنا من الإنكليز (وهذا كان الهدف المعلن للمفاوضات الجارية)، بشرط ألا تنتهي بمعاهدة يدعى الأمريكان للمشاركة فيها، وبذلك نقبل ببقاء الإنكليز، هم والمهيمنين عليهم! وعندما وُقعت المعاهدة في أواخر 1954، كانت قريبة جداً مما كنا نخشاه، وهاجمها الحزب الشيوعي المصري (بوصفها «جلاء مزيف») بحق. وإذا كانت الأمور قد سارت في طريق آخر، فإن ذلك يرجع إلى أن عبد الناصر، بعد أن قابل تشو إن لاي، ونهرو، وسوكارنو في باندونغ في 1955، قد بدأ يفهم الاستراتيجية العالمية للإمبريالية، الأمر الذي وصل به إلى تأميم قنال السويس في 1956. وقبل ذلك، حققت «الحركة المباركة» خروج الإنكليز من السودان، وكان الخوف هو أن يسلموا الأمور لعملائهم من عائلة المهدي، وهو ما حدث فعلاً في عام 1956، وإن كان هذا لا يلغي أن الاستقلال سمح للشعب السوداني بتغيير الأوضاع. الأمر الذي فعلوه، وما زالوا يحاولون. وكان هناك قدر من الشوفينية المصرية يتمثل في شعار وحدة وادي النيل، وكان رد

الشيوعيين هو: «وحدة كفاح الشعبين الشقيقين ضد العدو المشترك»، وهو شعار كان يساء فهمه أحياناً. وفي أروقة النادي الوفدي، كان التأييد للديمقراطية الانتخابية متعددة الأحزاب هو القاعدة، الخوف من امتداد الأوضاع «المؤقتة» (أي دكتاتورية الضباط الأحرار) إلى الأبد. وكان الإخوان المسلمون، وأتباع أحمد حسين، والحزب الوطني لفتحي رضوان يزورون النادي الوفدي، بهدف إعلان التأييد المطلق للحركة، وعلى أمل أن توصل الآذان المتلصصة هذا التأييد للمسؤولين. وكذلك لتأكيد إيمان الضباط الأحرار وتعاطفهم مع المواقف الأيديولوجية للإخوان. وكان رجال الحزب الوطني يؤكدون أن الضباط كانوا يؤيدون من وقفوا ضد حركة 4 فبراير/شباط 1942، عندما فرض الإنكليز وزارة الوفد. وتناسوا أن هؤلاء جميعاً كانوا من أنصار الملك، وأنهم كانوا يتعاملون مع النازي.

وكانت هذه الأقوال تكشف بعض الحقائق، لكنها تثير القلق. وفي هذه الفترة كانت لي مناقشات سياسية مطولة مع والدي، أشرت إليها من قبل في هذه الذكريات. كان يرى الأمور بوضوح: فالضباط في رأيه، وطنيون ببساطة، لكنهم جهلة، ومعادون للديمقراطية. كان وديع، وهو على صلة بالضباط (فقد كان صديقاً حميماً لأحد الضباط، ويعرف ما يحدث في اجتماعاتهم) يعرف دخائلهم، ويتناقش كثيراً معي ومع والدي، مما أكد هذا الحكم. ولم يكن والدي متأكداً مما إذا كان من الممكن تعليمهم على يد من، وكيف؟ أو إذا كان الإخوان المسلمون، ورجال أحمد حسين هم الذين سينجحون في ذلك. لكنه كان مسروراً لأنهم أزاحوا الملكية، وتجرأوا على تحقيق الإصلاح الزراعي.

حاول الضباط الأحرار أن يؤسسوا في بورسعيد كما في غيرها، نواة لحزب سياسي، يكون خاصاً بهم في المستقبل، فكونوا «لجنة التحرير». لكن لم يشترك فيها أي سياسي أو مناضل يُعتد به، فلم تضم اللجنة سوى شخصيات مغمورة، أو بعض محترفي السياسة من اليمين الملكي السابق، أو من الإخوان المسلمين، أو أتباع أحمد حسين. وقد كان هذا محل تندر من مرتادي النادي الوفدي، ولم يكن مما يوحي بالثقة.

وفي أثناء هذه الإجازات القصيرة بمصر، كنت أتصل برفاقي في الحزب الشيوعي المصري، فزرت إسماعيل وبولي في منزلهما بالزمالك، ثم زرتهما في المرة التالية بالإسكندرية، حيث كان إسماعيل يعمل في جامعتها، وهناك قابلت لأول مرة إنجي وزوجها حمدي. كانت إنجي مصورة قديرة، ولم نفقد اتصالنا بعد ذلك، فقد قابلتها وهي مختفية في شبرا في عام 1959، وسأعود لهذه الظروف فيما بعد. وقد صارت صديقة حميمة لإيزابل، وقمنا معها ومع فوزي منصور وزوجته، بجولات واسعة في ريف مصر، وواحاتها، التي كانت إنجي تحبها كثيراً وترسمها بقوة وأصالة.

في الوقت ذاته، كنت أقوم بما يطلب مني القيام به في باريس، وهو الاتصال مع الحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي، والمعلمين اللذين يعتبران للشيوعيين المصريين. وكان يدور صراع عنيف في أوساط الشيوعيين المصريين، وخاصة الحزب الشيوعي المصري (راية الشعب)، وحدتو. وقد كتبت بضعة سطور في «سيرة ذاتية فكرية» تبين وجهة نظري في هذا الصراع، كما تبلورت فيما بعد. فخلف الصدامات الشخصية، والعبارات الدوغماطيقية الرنانة، كان يختفي خلاف ضمني عميق حول إرهاصات ما أطلق عليه السوفييت فيما بعد «الطريق غير الرأسمالي». وآمل أن أعود يوماً ما لتفاصيل هذا التاريخ الذي لا أريد أن أتعامل معه هنا بتعجل. خلال السنوات القليلة الماضية، تكونت في القاهرة، لجنة من «القدامى» من جميع المنظمات التي كانت تنتمي للشيوعية، حيث نحاول بأمانة، جمع كل ما تيسر من وثائق: سواء أكانت صحفاً أم منشورات سرية، إلى جانب عدد كبير من «الشهادات» ذات الأهمية الكبيرة. ولم نرَ فائدة من إحياء مجادلات الماضي، لكن هذا لا يمنع، بل يساعد، على القيام بتحليل بعقلٍ بارد، بعد مرور الزمن، للنظريات والاستراتيجيات الصريحة والضمنية لكل فريق.

وشُغل النصف الثاني من عام 1956 بالكامل في أحداث تأميم شركة قنال السويس (يوليو/تموز 1956)، والعدوان الثلاثي (فرنسا وبريطانيا وإسرائيل) في أكتوبر/تشرين الأول 1956. وكنا، إيزابل وأنا، قد توجهنا لقضاء الإجازة في مصر، في يونيو/حزيران 1956، وكان المفروض أن تُناقش رسالة الدكتوراة الخاصة بي عند ابتداء الدراسة. وهكذا، عرفنا بتأميم قنال السويس ونحن في بورسعيد، في قلب منطقة القنال، حيث استمعنا لخطاب جمال عبد الناصر، الذي كان قد أعلن عن أهميته. وكانت الفرحة الشخصية، إلى جانب الفرحة الشعبية التلقائية عارمة. ولكن كان عليَّ أن أعود للاستعداد لمناقشة الرسالة، ولذلك سافرنا في سبتمبر/أيلول على واحدة من أواخر السفن التي عبرت القنال قبل العدوان الثلاثي. وبعد الوصول لباريس، ركزت جميع جهودي مع عدد من الطلاب المصريين هناك، ومن بينهم خرج ورضا بسطولي وزوجته نادرة الذين صاروا من الأصدقاء الحميمين، «للضغط» على السفارة المترددة (وكان البعض يتوقع سقوط النظام، ولم يكونوا يريدون إساءة العلاقات مع السلطات الملكية عند عودتها)، لتوصيل المعلومات الحقيقية للرأي العام الفرنسي (الصحف والمنظمات).

بالطبع كنت أشعر بالقلق من الناحية الشخصية، فقد كان والداي في بورسعيد، في الأماكن الأمامية المعرَّضة للخطر من المدفعية البحرية، ثم نزول قوات المظلات، وكذلك معارك الشوارع قرب

المنزل. وقد أصيب بعض الأثاث الجميل بطلقات الرصاص بالفعل (وكانت تذكرني بالماضي من آنٍ لآخر)، فالخطر كان حقيقياً.

أدَّى هذا لتأخير رسالتي بما يقرب من العام، وعندما عدت لمصر في آب/أغسطس 1957، وجدت بلداً مختلفاً تماماً عن ذلك الذي عرفته، ليسفي طفولتي فحسب، وإنما الذي تركته منذ أقل من عامٍ واحد. لقد سمحت هزيمة تحالف المعتدين لمصر بقفزة هائلة للأمام، فقد أممت رأس المال الأجنبي السائد حتى ذلك الوقت، في حين تركت الجاليات الأجنبية البلاد بشكل جماعي. كذلك كان على الشيوعية المصرية أن تواجه موقفاً جديداً بشكل أساسي في كثير من النواحي.

بعد إجازة رسالة الدكتوراة، قررنا، إيزابل وأنا، أن نتزوج رسمياً، على الأقل لتتمكن إيزابل من الحصول على تأشيرة السفر لمصر، حيث كانت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا مقطوعة. كان زواجٌ في غاية البساطة، في دار عمودية الحي الخامس، أخرته مماحكات البوليس (فقد كان على الفرنسية وقتها، أن تحصل على موافقة البوليس للزواج من أجنبي!)، وكان لازار ورضا الشاهدين على الزواج. وكنت قد اشتريت سيارة فورد قديمة سوداء لأخذها معي لمصر، لكنها رفضت بعناد التحرك لنقلنا من بافيون سو بوا لدار العمودية، وفي النهاية قام أحد جيران حماي بتوصيلنا بسيارته نصف النقل. وكان نائب العمدة المكلف بإجراءات الزواج قد فقد صبره لتأخرنا عن الموعد. وبعد إتمام الزواج، قمنا، ومعنا رضا ونادرة، بجولة جميلة في جنوب غرب فرنسا قبل أن نصل لمرسيليا، حيث ركبت الباخرة، على أن تلحق بي إيزابل بعد بضعة شهور. وهكذا قلبنا صفحة حياتنا الطلابية.

الفصل الثالث: القاهرة: 1957-1960

هكذا عدت للقاهرة في أيلول/سبتمبر 1957، ولحقت بي إيزابل بعد شهرين، وفي أكتوبر توجهت للقاهرة لمقابلة شخصية مع الإدارة التي كنت سأعمل بها. نجحت المقابلة، وتقرر تسلمي العمل في يناير 1958، فعدت لبورسعيد لبعض الراحة، وهناك أصبت بمرض غريب تشبه أعراضه مرض النقرس: أصابع القدم متورمة وحمراء، والألم شديد لدرجة المنع من المشي. لم يستطع الأطباء، والداي وزملاؤهما، تشخيص المرض، فهل كان السبب الإفراط في الأكل أثناء الرحلة الأخيرة في فرنسا؟ صحيح، كان هناك إفراط، فقد التقت إيزابل في دوردوني بقريبة وصديقة كانت زميلتها في الدراسة، ولديها مطعم في لالِند، وسمينة للغاية، وأفرطنا في الأكل لديها. وكان رضا ونادرة - لا يجاريهما أحد في التلذذ بالطعام - يدفعاننا للاتهام الفواغرا، وأطباق البط والأوز. مع ذلك، فهل يكفي هذا للإصابة بالنقرس؟ لم تتضح الحقيقة في ذلك الوقت، ولكن لحسن الحظ، شفيت بعد شهر تقريباً. بعد ذلك بست سنوات، أصبت في باماكو بنفس الأعراض، من دون إفراط سابق في الأكل. وانجلت الحقيقة على يد طبيب يوغسلافي يدعى أبراموفِتش، كان جاراً وصديقاً في كولوبا، طبيب أمراض نفسية ذا روح استطلاع علمية. هل زرت إثيوبيا مؤخراً؟ نعم. إذاً، السبب هو مرض نادر تحمله مياه النيل الذي يمر بالبلدين معاً، وحيث لا يشرب الناس إلا مياه النهر، واسمه «شيجا». ووصف علاجاً ناجعاً اختفت بعده الأعراض خلال ثمانية أيام.

المؤسسة الاقتصادية

كان عام 1957، عام التغيرات الكبرى في مصر، وذلك في أعقاب هزيمة العدوان الثلاثي عليها وُضعت رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية والبلجيكية تحت الحراسة، وكانت مسيطرة على القطاعات الصناعية الحديثة من الاقتصاد. وكانت هناك نظريتان بشأن كيفية التصرف حيالها بين مجموعات الضباط الأحرار: الأولى تقول «بتمصيرها» أي تحويل ملكيتها، مع دفع قيمتها الحقيقية أو من دون ذلك، لرأس المال المصري الكبير، والذي كان في واقع الأمر، شريكاً لرأس المال الأجنبي لا منافساً له (ومجموعة بنك مصر بصفة خاصة)، أو تأميمها لخلق قطاع عام يسمح حجمه الكبير ببدء التخطيط لتنمية نشطة. وفي النهاية انحاز عبد الناصر للخيار الثاني، فأُممت هذه

الشركات فيما عدا بعض الاستثناءات للخيار الأول، مع الربط الهامشي، في بعض المجالات بين القطاع الخاص المصري وقطاع الدولة.

فكيف إذاً ستجري إدارة هذه الشركات، وكيف يُخطط لتنميتها؟ كُلف إسماعيل عبد الله بعمل دراسة لهذا الموضوع، وقد كان معروفاً لقادة البلاد بوصفه اقتصادياً ماركسياً بل بالأكثر كشيوعي، فقد أُلقي به في السجن في عام 1954، ولم يخرج منه إلا في 1956 (وتفصيلات ذلك موجودة في ذكريات بولي). وكان معروفاً كذلك، بذكائه وحِسِّه الوطني.

ما اقترحه إسماعيل هو الحل الأفضل من وجهة نظري، فقد كان الخوف من أن يعهد بإدارة هذه الشركات المؤممة لبعض المحاسيب ـ من الضباط بشكل خاص ـ ممن يتبعون شكلياً الوزارات المختلفة، من دون أن يكونوا مسؤولين أمامها، وهكذا يضاف تفتيت الرقابة إلى انعدام الكفاءة في الإدارة. وقد اقترح إسماعيل إنشاء هيئة حكومية مستقلة على نمط مؤسسة «إيري» الإيطالية، تكون بمثابة شركة قابضة تابعة للدولة، تختار إدارات الشركات، وترسم السياسات العامة للإدارة والتنمية. وأنشئت هذه الهيئة في عام 1957، وأطلق عليها «المؤسسة الاقتصادية»، وكان من الطبيعي أن يكون رئيسها من الضباط القريبين من عبد الناصر. وكان من حسن الحظ أن اختير لرئاستها ضابط الطيران حسن إبراهيم، الذي كان مهتماً بالنواحي الاحتفالية أكثر من اهتمامه بمتابعة العمل. أما الإدارة الفعلية، فعُهد بها للمدير العام، صدقي سليمان، وهو مهندس بالمهنة، ويتميز بحسن التنظيم والجَلَد في العمل. وقد أثبت جدارته فيما بعد، عندما عُيِّن وزيراً للسد العالي، فقاد هذا العمل ذي الأبعاد الفرعونية، بدقة، وبعيداً عن الفساد. ولكن صدقي سليمان كانت لقدراته حدود، فقد كان تكنوقراطياً بحق، ومعارفه الاقتصادية لا تتعدى الجوانب العملية، ولا يملك رؤية سياسية. فقد كان شعبوياً ذا حسٍّ وطني حقيقي، ليس أكثر.

عُيِّن إسماعيل، الذي وضع التخطيط للمشروع، مديراً بالمؤسسة ومسؤولاً عن التخطيط الاقتصادي لها. كشيوعي، لم يكن ممكناً وضعه في مركز أعلى. لكن كان هذا في حد ذاته أمراً طيباً، فبما له من شخصية قوية، وقدرة على الإقناع، تمكن خلال عام 1958، الذي قضاه في المؤسسة، من التأثير على أغلب القرارات الرئيسية. وبحث إسماعيل عن فريق يساعده في أداء مهامه، لذلك فكر فيّ منذ البداية، رتب لمقابلتي مع صدقي سليمان لتعييني بالمؤسسة.

لم تكن المؤسسة بالهيئة البيروقراطية الضخمة، فقد كان من الضروري تجنب ذلك العيب الشائع في مصر، لذلك اكتفت بالدور الأعلى بعمارة بنك الإسكندرية (بنك باركليز السابق) في شارع قصر

النيل في وسط المدينة. وكانت المسافة بينها وبين بيتي في باب اللوق قريبة، يمكن قطعها سيراً على الأقدام، لكنني حرصت على استخدام سيارتي الفورد السوداء الكبيرة والقديمة.

كانت المجموعة الصغيرة التي تحتل المكتب التابع لإسماعيل تضم خمسة أفراد، من بينهم، إلى جانبي، صبحي الأتربي (الذي وصل إلى درجة وكيل وزارة)، ويسري علي مصطفى، الذي حصل على الدكتوراة في الاقتصاد في الوقت الذي حصلت فيه عليها، والذي صار وزيراً للاقتصاد في وزارة عاطف صدقي (وقد زرته في مكتبه الفخم في شارع عدلي في أعوام الثمانينيات).

وكنا مكلفين معاً بمهمتين، فكان علينا تحضير «نشرة أسبوعية»، تلعب دوراً تعليمياً بالنسبة للكادرات المصريين، عن طريق تحليل المشاكل التي تقابلها الشركات، ومشاكل الإدارة لهذه الشركات، والتطوير المرجو لها، وعرض القرارات ومناقشتها، وهي خبرة جديدة بالنسبة للكثيرين منهم. وكان علينا كذلك، إجراء دراسة عميقة للمشاكل الاقتصادية للقطاعات التي تنتمي إليها شركاتنا. وكنت أنا أركِّز بصفة خاصة، على هذا النوع الأخير من المهام، في حين كان صبحي يقوم بالعبء الأكبر في تحرير النشرة.

هكذا تابعت في المؤسسة، بصفتي عضواً في إدارة البحوث، الكثير من الملفات المتعلقة بجميع القطاعات الكبرى من الاقتصاد المصري الحديث ـ القطن والنسيج، والصناعات الغذائية، ومواد البناء، والكيماويات، والمناجم، والصلب والصناعات الميكانيكية، والبنوك والتأمين، والنقل... الخ ـ ومتابعة تاريخ كل منها، وتحليل مشاكلها، واستشراف المستقبل لها. وقد تركت هذا الكم من الملفات لمن أراد متابعة تاريخ البلاد، والتجربة الناصرية التي مرَّت بها. كذلك درست ملف السدّ العالي، ويمكنني أن اشهد هنا، أن الكثير من المشاكل التي ظهرت بعد دخوله في مجال التشغيل، وتجهيز الحقول الجديدة في الصحراء (ولكن لم تحصل على خدمات الصرف المناسبة لنقص الإمكانيات)، كانت معروفة بدقة لمجموعة الفنيين المصريين الذين حققوا هذا المشروع الضخم، الذي لولاه لما نجحت مصر، بسكانها الستين مليوناً، في مواجهة مشكلة الجفاف التي أصابت القارة الأفريقية بعد ذلك بسنوات. ويتجاهل الخطاب الذي روَّج له الأمريكيون، الذين أغاظهم أن رفض البنك الدولي لتمويل المشروع (كان البنك قد وافق على المشروع، ولكنه حاول أن يفرض شروطاً سياسية مقابل تحقيقه، مثل رفض صفقة السلاح التشيكي!) لم يثمر (تكلف بناء السد بمساعدة السوفييت أقل بكثير من المشروع السابق للبنك)، فالماء هو الأساس الذي من دونه تستحيل الحياة في مصر. ومع الأسف، يكرر بعض المدافعين عن البيئة في عصرنا هذا، الخطاب الأمريكي من دون تمحيص.

طبقاً لمسؤولياتي، كنت أتابع عن قرب مناقشات وقرارات مجالس إدارة الشركات، وتعلمت من ذلك الكثير. فقد رأيت بشكل ملموس كيف تتكون «الطبقة الجديدة»، وكيف تسيطر المصالح الخاصة للكثير من هؤلاء السادة (ولم يكن بينهم إلا القليل من السيدات)، على القرارات، وكيف يجري تهميش ممثلي العمال في مجالس الإدارة (وهو تجديد للناصرية جميل من ناحية المبدأ)، أو خداعهم، أو شراءهم.

وطوال عام 1958، أدار إسماعيل جميع هذه الأعمال بمهارة فائقة، كانت ضرورية. فقد كانت البيروقراطية المصرية، ذات التاريخ الفرعوني، تخترقها جميع أنواع التناقضات، والصراعات. بعضها شريف، يعبر عن رؤى سياسية مختلفة، وبعضها لا يعبر إلا عن مصالح فردية وعائلية. وبصفة عامة كانت هناك أربعة مراكز تتصارع على توجيه التنمية في البلاد، بدلاً من المشاركة فيها، وهي: المؤسسة، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية التي يتبعها البنك المركزي، والبنك الصناعي.

ولم يكن ممكناً في المؤسسة، أن نكتفي بالإدارة اليومية للقطاع العام، بل أن نخطط لتنميته. كان هذا بالضبط الدور المنوط بوزارة التخطيط الجديدة، ولكنها لم تقم به. فقد كان الفنيون بها، والكثير منهم، كأفراد، مثل محاوري نزيه ضيف، ذوي مستوى رفيع، لكنهم وضعوا أنفسهم على طريق «نمذجة» النمو. ولست ممن يرفضون من الناحية النظرية، استخدام النماذج، فهي ضرورية لاختبار تماسك السياسات القطاعية، والجزئية، ولكن النموذج يأتي بعد تحديد المحتوى الاجتماعي والسياسي، لا قبله. والتكنوقراط يظنون أحياناً أنه من الممكن لهم الهروب من المسؤولية السياسية عن طريق الوهم بأن النموذج يمكن أن يسمح باختيارات تتجاوز في ترشيدها الضرورات السياسية، والاجتماعية. وقد اتفق مع وجهة نظري شارل برو الذي كان يعمل في إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الفكري للتخطيط في فرنسا الذي يقوده كلود جريزون، وحاولنا معاً، إقناع ضيف، لكن بلا جدوى. وعلى ذلك لم نأبه بالخطة، لكنها كانت مرجعاً لا فائدة منه.

كانت تنمية القطاع العام، الذي تديره المؤسسة، في حاجة لموارد مالية، وهنا واجهنا ازدواج الرؤية بين وزارة المالية، والبنك الصناعي. كانت لوزارة المالية، وهي هيئة عمرها من عمر مصر، عادات يستحيل تغييرها. فالخزانة كانت تمول بانتظام نظام الري، ومنذ القرن التاسع عشر، السكك الحديدية، ثم بعد أزمة الثلاثينيات التي هددت بالإفلاس الكثير من كبار الملاك العقاريين، والبنك العقاري الذي حل محل البنوك التي استدانوا منها، وأخيراً منذ الحرب، بنك الائتمان الزراعي (الذي يعطي سلف تمويل المحصول لصغار الزراع)، وعدداً من الصناديق المختلفة التي

أنشئت خصيصاً لمعالجة بعض الأضرار الناتجة عن التضخم، والمنفصلة الواحد عن الآخر. وفي جميع هذه المجالات، يستحيل إبعاد الخزانة عن أساليبها المعتادة التي تؤديها إدارات منفصلة لا تواصل بينها، وعملها يتضمن الكثير من تبديد الموارد. وفضلاً عن ذلك فالخزانة لم تفكر أبداً في تمويل الصناعة، التي لم تطلب منها ذلك من قبل، مكتفية بضمان ربحيتها بفضل الحماية الجمركية، وضمان الصفقات الحكومية، التي تدعم الوضع الاحتكاري للشركات.

أما البنك المركزي، الذي كان يقوم بدوره البنك الأهلي الذي أُمم قبلها بقليل، فكان، بالطبع، محافظاً للغاية، وكان مكلفاً بالمحافظة على ثبات العملة (وهو أمر حسن، وكان يؤديه جيداً)، ولكنه لا يتجاوز ذلك.

هكذا دَرَسْت هذه الكومة المرتبكة للمالية المصرية، وهو عمل مثير ساعدني فيما بعد على سرعة الإلمام بالحسابات التي لا تقل إرباكاً لمالية مالي، وغانا (على أيام رولنغز)، والكونغو (على أيام نومازالاي)، ومدغشقر (على أيام راتسيراكا). وقد اكتشفت أن هناك حساباً ضخماً من الموارد غير المستغلة (وهو الأوقاف العامة) جرى تأميمه مؤخراً (وكانت الأوقاف الخاصة قد ألغيت بعد قيام الجمهورية). فلماذا لا تُستغل تلك الأموال في توسيع الصناعة؟ مع ذلك فشلت محاولتنا (وقد دافع إسماعيل عن هذا الملف)، لسببٍ بسيط، وهو أن الجيش هو الذي كان يستغل تلك الصناديق، ليس فقط من أجل شراء السلاح، وإنما لبناء مساكن للضباط.

فلم يتبقَّ أمامنا سوى البنك الصناعي، الذي أنشأه النظام، والذي تشرف عليه وزارة الصناعة المنشأة حديثاً (المستقلة عن المالية). وكان صديقنا العزيز عبد الرزّاق حسن، وهو شيوعي هو الآخر، والمسؤول الاقتصادي الأول في البنك، نتناقش وإيّاه حول هذا المشروع أو ذاك، فنتفق ـ ليس دائماً وهو أمر طبيعي ـ ثم لا نصل لتنفيذ اقتراحاتنا. ففي وزارة الصناعة، صاحبة القرار الأخير، تحدد «الشلل» (ومن يعرفون العادات الألفية للإدارة المصرية، يعرفون جيداً معنى الكلمة) ـ من الضباط وغيرهم، الفاسدين بدرجات متفاوتة، وغير الأكفاء، أو المتصلبين لسبب أو لآخر ـ الجو العام. لقد كانوا هم الذين «يخططون» في نهاية المطاف، في جو من الفوضى العامة، وعلى عكس أبسط مبادئ التخطيط السليم.

إني هذا التاريخ أحكي بشيء من التفصيل هذا التاريخ لأني لاحظت أن الكتب التي تتحدث عن تلك المرحلة لا تقدم هذه التفاصيل، فهي تتحدث بخطاب عام، ومجرَّد عن التخطيط في المرحلة الناصرية، كما لو كان ذلك يعني التنفيذ العملي المعقول للتصريحات العامة، والنصوص المنشورة. مما يعني أن «فشلها» كان يعود لمبادئها النظرية.

وكان عام 1958 صعباً، و1959 أشد صعوبة. فكما سأوضح فيما يلي، كان شهر العسل بين الشيوعيين والنظام، الذي بدأ بعد تأميم قنال السويس، قصيراً. فالنظام لم يتقبل انتقادات الشيوعيين للنظرة البيروقراطية، المعادية للديمقراطية، للوحدة مع سوريا. وفي أول يناير 1959، قُبض على المئات من الشيوعيين، ومن بينهم إسماعيل، وإن كنت قد أفلتُّ من هذه القائمة الأولى. وهكذا صرنا بلا مدير، وبقي المكان شاغراً على الأقل طوال 1959. فقدت الرغبة في بذل الجهد، ولكنني قررت ألا أتوقف عن العمل، فتابعت بنفس الإصرار دراساتي لأعرف بشكل أفضل الواقع الاقتصادي المصري. وكان كتابي «مصر الناصرية» الذي صدر عام 1963، تحت اسم حسن رياض (وهو اسمي السري)، يعتمد على الكثير من المواد التي جمعتها حينذاك. وقد أصدرت فيه حكماً قاسياً على الناصرية، وسأعود لذلك فيما بعد.

في الوقت ذاته، وضعت قدمي في سلك التدريس، فقد طلب مني معهد الدراسات العليا للجامعة العربية أن أعطي برنامجاً دراسياً متخصصاً في الاقتصاد. فاستخدمت المواد التي جمعتها لوضع محتوى الدراسة عن «التدفقات المالية». وهكذا احتوى الكتاب الذي نشره معهد الجامعة العربية، والذي كتبته بناءً على البرنامج الدراسي، على أول «خريطة للعمليات المالية» رسمت في مصر. وكانت التقنية المستخدمة في الكتاب جديدة، وقد تعلمتها من شارل برو أثناء مهمته في مصر، وكانت تسبق الكثيرين، بل إن البنك الدولي لم يكن على علم في تلك الفترة بهذا البعد للتحليل الاقتصادي الكلي! ومع ذلك فلم تكن لهذه الآلية أي فائدة في مصر، مع أسلوب «التخطيط» الذي شرحته فيما سبق، بالطبع.

كان هذا البرنامج الدراسي صعباً، وجديداً، ولم يكن لدى الطلاب (من حملة الدكتوراة)، أي مراجع له بالعربية، والقليل منها بالإنكليزية، وأكثر قليلاً بالفرنسية، ضمن مطبوعات إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية. وعلى أي حال كان الطلبة يجدون صعوبة في قراءة الإنكليزية، ولا يعرفون الفرنسية، فما العمل؟ كنت أملي عليهم المحاضرات، وطبعت بعض المذكرات المنسوخة آلياً، ومنها حررت الكتاب. وعند الامتحان وضعت سؤالين، أحدهما «عادي»، ليُكتشف من استطاعوا فهم الموضوع بدرجة أو بأخرى، والثاني، «سؤال من جسم البرنامج» (عملياً عنوان أحد أقسام البرنامج) ليساعد من بذلوا جهداً. لكنهم لم يستطيعوا الإلمام بالموضوع. كان أحد الطلبة من خريجي الأزهر،واختار سؤال البرنامج، وكتب النص الحرفي للقسم المختار، مع ترك بعض الأماكن الفارغة (مع وضع بعض النقاط، أو كتابة «هنا تنقص بعض الكلمات، أو بعض السطور..»!)، وبدلاً من إعطائه صفراً أعطيته واحدا من عشرين. وجاءني الطالب واتهمني بأني قد

ظلمته، وأنه كان يستحق 73,16 من عشرين (لا أذكر الرقم بدقة ولكنه كان بهذا القدر من التدقيق). فسألته كيف وصل لهذه الدرجة من الدقة في تقديره، فأنا لم أصل أبداً لهذه الدرجة من الدقة، فأجاب ببساطة: لقد كتبت 83,65% من الكلمات الصحيحة وبالترتيب الصحيح! كان من المستحيل إقناعه بأن ذلك بالضبط، كان الدليل على أنه لم يحاول أبداً فهم الموضوع. ولا أعرف ما حدث لهذا الشخص، ولكنني لن أندهش إذا وجدته من بين المدافعين عن «الخصوصية»، و«الأصالة» التي يتحدث عنها الإسلاميون اليوم. لم يتغير الأزهر منذ ذلك التاريخ، ولكن هناك من ينظرون له بجدية (الشيء الذي كان يثير سخرية المصريين من جيل والدي). وهو يُخرج «الدكاترة» من جميع الألوان بهذه العقلية، ويؤلفون كتباً تدل على الغباء الكامل، لكنها تؤخذ على محمل الجد (أو يُدّعى بذلك)، و«تناقش» في منتديات، أو في جامعات أخرى، حيث يصغي الحاضرون، ويعلقون باحترام. هذه هي «الخصوصية» التي يتحدثون عنها! ولعلها كانت كفيلة بوقوف شعر رأس العقلانيين في القرن الثاني عشر!

الحياة اليومية

لن أحاول أن أصف القاهرة كما لم أحاول وصف باريس، فأنا أحب هذه المدينة العظيمة الدافئة، وهي المدينة الوحيدة في العالم التي يجد فيها المرء أحياءً بكاملها (وليس مجرد آثار) تنتمي لكلٍّ من القرون المتعاقبة منذ عهد الرومان. ولا يوجد في روما ما يشبه تلك الأزقة في مصر القديمة التي تعود جدران منازلها لألفي عام بالضبط. فالمصريون لا يهدمون أبداً، بل ينتظرون حتى يسقط البناء من ذاته. وهذا يحدث كثيراً للمباني الحديثة، ولكنه لا يحدث للمباني العتيقة إلا نادراً! والمصريون يحتفظون بالأشياء، وبسبب الفقر، يكومون فوق أسطح منازلهم جميع الأشياء القديمة، فمن يدري، قد تنفع في يومٍ ما.

كان عدد سكان القاهرة يومها أربعة ملايين فقط، ويبلغ عدد سكان القاهرة الكبرى اليوم 15 مليوناً. كانت هناك أحياء ما زالت جميلة ونظيفة، تضم قصوراً باذخة، وشوارع عريضة تحفها الأشجار المورقة. وكان وسط المدينة، الذي بناه الخديويون في القرن التاسع عشر على الذوق الباريسي، وهو ذوقهم وذوق الأرستقراطية المصرية، يضم عمارات متناسقة في اللون الرمادي، والطراز، والارتفاع. بعكس الذوق المقلد لطراز البحر المتوسط بالفيللات غير المتجانسة، والعمارات ذات الثلاثين طابقاً الموزعة أينما قضت المضاربات على أراضي البناء، وحولها

المنازل الصغيرة المتهالكة. ولكن رغم التدهور الذي فرضته الطبقة الجديدة، تبقى المدينة جذابة، بفضل شعبها الساخر الودود. أعرف أركان المدينة ودخائلها، على الأقل التي كانت موجودة أيامها، فالمدينة قد اتسعت كثيراً. وبين المدينة وضواحيها، إلى الجنوب، المعادي، وإلى الغرب، شارع الأهرام (الذي يعبر فعلاً عن اسمه)، كانت تمتد الحقول الخضراء حيث ترعى الجاموس. أما في اتجاه الشمال الشرقي، أو مصر الجديدة، كانت تمتد الصحراء، ولا يوجد هناك اليوم إلا أحياء مبنية، أو مشغولة بشكل عشوائي. ولكن الكثافة السكانية قد ارتفعت كثيراً، فقد تضاعفت المساحة مرتين أو ثلاثة، في حين تضاعف عدد السكان أربع مرات. أما أحياء البرجوازية الصغيرة القديمة (الحسين)، أو التي أنشأت في بداية القرن (شبرا والعباسية)، والعمالية (بولاق)، فتتدهور بشكل مستمر. وهناك مساحات ضخمة (إمبابة) تمتلئ بالمساكن العشوائية الحديثة.

بحثنا عن شقة في وسط المدينة، فنحن، إيزابل وأنا، من سكان المدن لا الضواحي. ووجدناها في باب اللوق في عمارة أنور وجدي، الممثل الشهير الذي استثمر أمواله، مثل بقية الأغنياء، في العقارات، وكانت في شارع مظلوم أمام وزارة الأوقاف. كانت عمارة جميلة في وقتها، ولكنها لا تصان جيداً كما هو الحال في مصر، والنتيجة أنها تدهورت جداً اليوم. كانت الشقة متوسطة، تضم ثلاث غرف، فهي صغيرة بمقاييس القاهرة، وكبيرة بمقاييس باريس. من حسن حظنا أن جارنا في ذات الدور كان المحلل النفسي مصطفى صفوان، وزوجته نعمت، وأطفالهما. وكان مصطفى معتاداً ألا يسكن في المدينة التي يعمل بها، فقد كان يعمل بالإسكندرية. وعندما جاء إلى فرنسا، سكن في ستراسبورغ ليعمل في باريس، ثم نقل مسكنه إلى باريس، وذهب ليعمل في ستراسبورغ (ولعل هذا يستحق التحليل النفسي!) وكنا نقضي الكثير من الأمسيات المسلية عندنا أو عندهم.

كان مرتبي الشهري 35 جنيهاً (حوالى 350 فرنك)، الأمر الذي يدفع للابتسام، ولكنه لم يكن قليلاً بالنسبة لمصر في تلك الحقبة، فقد كان مستوى المعيشة متناسباً مع تلك الأجور. فإيجار الشقة كان 4 جنيهات، وثمن الإفطار في المطعم الشعبي النظيف أسفل العمارة (فول خاص بالبسطرمة وزيت الزيتون والبصل) قرشاً ونصف (15 سنتيماً)، وهو إفطار جيد. ومع ذلك، لم يكن المرتب كبيراً.

وكانت إيزابل تعمل، كمدرسة في الليسيه الفرنكو-مصري في المعادي، وكانت مدارس الليسيه القديمة قد أممت بعد 1956، وتحولت إلى ليسيه فرنكو مصري. لذلك كانت إيزابل تعمل بمقتضى عقد محلي، وتتقاضى الأجر المصري، حيث لم تكن العلاقات قد أعيدت مع فرنسا، وكذلك البعثة العلمانية. وكانت إيزابل تركب الأتوبيس المزدحم في الصباح الباكر، وتعود بعد الظهر. ومن حسن الحظ، فقد قامت صداقة حميمة بينها وبين زميلة مدرسة معها تقيم في المعادي، وهي زينب عزت،

وكانت تتناول الغذاء معها، ومع صديقات أخريات في المدرسة، أوديت بوليتي، وأندريه غالي، المديرة، فكان الجو في المدرسة جيداً، ولكن العمل كان مرهقاً، والانتقال بصفة خاصة، كان متعباً، وتحملتهما إيزابل بشجاعة.

ورغم القلق الذي يحيط بحياة المناضلين السرِّيين، كنا نعيش حياة سعيدة ونتقابل كثيراً مع مجموعة من الأصدقاء، التي بقيت في الذاكرة عندما تفرقنا، أو عندما استمرت. وضمت المجموعة: أمينة رشيد، ومحمد وزينب عزت، ومحمد الشواربي وزوجته جاكلين مقار، وإسماعيل وبولي وإنجي، وجيراننا آل صفوان. أما رضا ونادرة فكانا باقيين في فرنسا.

أما شقيقتي التي كانت قد تزوجت من ألماني يعمل في معهد جيتة، فكانت تعيش في القاهرة، في شقة في عمارة جديدة بالزمالك، ولكنها كانت تعيش في عالم يختلف عن عالمنا.

قمنا ببعض الرحلات، لكنها غير كافية بالمقارنة بما تعودنا عليه، وذلك باستخدام الفورد السوداء. وفي إحدى المرات، سرنا على ساحل البحر الأحمر حتى آبار البترول، وأصر المهندس المجنون الذي استقبلنا على الاقتراب من الشعلة الدائمة حتى كادت جلودنا أن تحترق، فقفزت إيزابل من السيارة حتى يوقف ألاعيبه. كما سافرنا مرة أو اثنتان للإسكندرية للتمتع بالمطر الذي بالكاد لا يسقط على القاهرة. ولكننا كنا نسافر كثيراً لبورسعيد، لزيارة والدايّ، وكنا نطيل الرحلة بالمرور على بلبيس والتل الكبير. وفي بورسعيد كنا نقابل بعض الأصدقاء القدامى مثل عواطف وزوجها صلاح، والجدد مثل القنصل السوفييتي تشيكوف الذي كان يسكن في الدور الأرضي لمنزلنا. كان شخصاً محبباً، وبغض النظر عن المجتمع السوفييتي، لعله كان شيوعياً حقيقياً. لا أعرف ما حل به، أو إن كان على قيد الحياة، ولكني أعتقد أنه ما زال متمسكاً بعقيدته. كان تشيكوف كجميع الروس، يشرب كثيراً، فكان يصعد لمنزلنا، ومعه زجاجات الفودكا والكافيار وتبدأ الأحاديث المسلية تصحبها أكواب الفودكا المتسارعة. وكانت جدتي التي كانت تسليها تلك الجلسات كثيراً، تلقي بالفودكا بهدوء في أصيص الزهور إلى جانب كرسيها في الفراندا، ولا شك أن ذلك كان يضر بالزهور كثيراً. كانت تجري بعض الأحاديث الجادة أحياناً، فكنت أشرح له رأيي في الأوضاع في مصر ـ من دون إفشاء أسرار، وأنا لا أمتلك منها شيئاً بطبيعة الحال ـ مع تحليلها، فكان ينصت باهتمام، ولكنه لا يجيب على الإطلاق.

كان 1959 عام الاعتقالات المتتالية، وكان فوزي منصور مسؤول المجموعة الحزبية التي أنتمي إليها، وتعود صداقتي معه لتلك الأيام الصعبة التي كانت تمتحن معادن الأفراد. وغني عن البيان أن فوزي كان، وما زال، نموذج الاستقامة والشجاعة. وكانت إنجي قد اختفت في العمل السري،

وتختبئ في شبرا، وغيرت من هيئتها بشكل كامل، كنا نجتمع عندها، لكن أبلغ عنها أحد من كانوا يجتمعون معنا، وأستطيع القول إن شكله لم يكن يعجبني، ويمكنني الادعاء بأن لدي قدر من الفراسة. وكنت مع فوزي نتبع قاعدة السرية، فكل موعد يتبعه موعد آخر «احتياطي»، فالموعد الأول يتواجد أحدنا في مكان معين في ساعة محددة بدقة ولا يقبل أي إخلال بالموعد. فإذا شعر أحدنا بأنه مراقب، أو شك في ذلك (وهناك تقنيات للتأكد من ذلك)، لا يتوجه للموعد الأول، وإنما يذهب للموعد «الاحتياطي». وفي نوفمبر/تشرين الثاني تخلف فوزي عن موعدين متتاليين، والاستنتاج أنه قبض عليه على الأرجح، وكان ذلك صحيحاً. وكان قد تقرر قبل ذلك بقليل أنه في حالة القبض عليه، فعلي أن أسعى لمغادرة مصر، وبناءً عليه اتخذت القرار بترك مصر بالاتفاق مع الحزب.

من حسن الحظ، أن شارل برو، كان في مصر في مهمة، فتحدثت معه عن المخاطر التي نتعرض لها. أرسل لي دعوة للتدريب في إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية موقعة من المدير كلود جريسون، ولكن كان يلزم الحصول على تأشيرة خروج. وتشاء الظروف أن ضابط الشرطة المكلف بهذه المهام، واسمه طه ربيع، كانت له ابنة أنقذتها والدتي من الموت، وكان يشعر أن عليه رد الجميل. فوضع أمر الاعتقال في درج مكتبه وأغلقه بالمفتاح، وقال لي إن لديه عملاً طوال النهار، وإنه سيعود لمكتبه في المساء لفحص البريد، وفهمت المعنى المقصود. وبعد نصف ساعة كانت الفورد تتحرك، وبعد ساعتين كنت في بورسعيد، وبعد ساعة كان والدي قد اتفق مع قبطان سفينة بضائع تستعد للإقلاع على أن يأخذني معه. جرت هذه العملية الأسرع من الطائرة، في أوائل يناير/كانون الثاني 1960. أما إيزابل فبقيت في القاهرة حتى نهاية عقد العمل في نهاية السنة الدراسية، ولحقت بي في يوليو/حزيران، وقد قضت جزءاً من هذه المدة عند صديقتها زينب في المعادي. وفي بورسعيد رأيت على وجه والدي المشحون بالقلق، آثار الآلام التي عاناها طوال هذا العام المخيف. ولم أره بعد ذلك، فقد توفي فجأة في عام 1960، على أثر إصابته بذبحة صدرية.

الشيوعية المصرية

عندما توجهت لباريس في عام 1947، لم أكن أعرف شيئاً عن المنظمات الشيوعية المصرية، أو تاريخها. ولم أتعرف عليها إلا من بعض أعضاء حدتو الذين طردوا من مصر، وانتقلوا إلى فرنسا منذ 1947 أو 1948، وخاصة يوسف حزان وشقيقته ميمي، وأندريه بيريسي، وآخرين. ولم ألبث أن سمعت وجهة نظر أخرى تنتقد حدتو من إسماعيل، ومصطفى صفوان، وريمون أجيون، الذين

قابلتهم في دورية «الشرق الأوسط» التي تحدثت عنها أعلاه. وبالتدريج مِلت إلى وجهة النظر التي تنتقد حدتو، وعندما تقرر إنشاء حزب جديد، هو الحزب الشيوعي المصري، الذي عرف باسم صحيفته وهي «راية الشعب»، قررت الانضمام لهذا الحزب. انضممت للحزب رسمياً في عام 1952، وكما قلت من قبل، كنت أقوم ببعض المهام لهذا الحزب في باريس خلال الفترة من 1952، وحتى 1957. فكنت أتلقى تقارير الحزب التي تحلل الأوضاع، وأقوم بترجمتها للفرنسية تمهيداً لنقاها للحزب الشيوعي الفرنسي، وعن طريق ريمون أجيون عادة، للحزب الشيوعي الإيطالي. وعند مرور فؤاد مرسي بباريس (ولا أذكر التاريخ بالضبط)، ترك لي رزمة من مطبوعات الحزب الشيوعي المصري، وحدتو، وطلب مني إعداد تقرير يقارن بين آراء التنظيمين بما يتماشى مع وجهة نظر الحزب. وقد قمت بهذه المهمة بأسلوب جدلي رصين أعجب فؤاد، وهكذا تبنت قيادة الحزب هذا التقرير. سلمت جميع هذه الوثائق (مجلات ومنشورات الحزب الشيوعي المصري، وحدتو) إلى لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية، كما أرسلت نسخة منها لمعهد التاريخ الاجتماعي بأمستردام، الذي يقوم بجمع كل ما يتعلق بتاريخ الحركات العمالية والاشتراكية في العالم أجمع.

تعرفت بعد ذلك، على الكثير من قدامى المناضلين في الحركة الشيوعية المصرية، والكثير ممن بقي منهم على قيد الحياة، موجودون حالياً في حزب التجمع (حزب اليسار المصري الذي يرأسه حالياً رفعت السعيد، ورئيسه الشرفي خالد محيي الدين). وقد نُشرت كتب كثيرة عن تاريخ الحزب الشيوعي، منها كتب رفعت السعيد (وهو من أعضاء حدتو)، ذكريات عدد من الأعضاء القدامى مثل شريف حتاتة، وديدار فوزي، وغيرهما، وكذلك مقابلات وتسجيلات لذكريات. وفي رأيي أن هذا التاريخ لم يكتب بعد. وذلك ليس لمجرد أن أغلب هذه الشهادات متحيزة، بشكل صارخ في بعض الحالات، للأصول التي ينتمي إليها أصحابها، وهو أمر مفهوم بالطبع، بل ومقبول، ولكن لأن أصحابها لم يهتموا بإعادة قراءة هذا التاريخ بروح انتقادية (وبالتالي بروح النقد الذاتي)، وفي ضوء مرور الزمن القيام بتحليل موضوعي غير متحيز للرؤى والاستراتيجيات الصريحة أو الضمنية، للمجتمع المصري، بل والاتحاد السوفييتي. ويلفت نظري أنه لا يوجد تقريباً في هذه الشهادات شيء يخص الاتحاد السوفييتي، فهو يبقى الفردوس البعيد للاشتراكية، ولا يهتم أحد بمشاكله. وينطبق هذا بشكل أكبر على الصين، والماوية التي تكاد تكون مجهولة. وقد لاحظت أن «الخطاب ذو الخمس وعشرين نقطة» الذي وجهه الحزب الشيوعي الصيني للحزب الشيوعي السوفييتي (1963)، وكذلك الجدل الذي صاحب صياغة الاستراتيجية الماوية «لنظرية العوالم الثلاثة»، والتي

اختُصِرت، على الطريقة الصينية المعتادة، في المقولة: «الدول تطلب الاستقلال، والأمم تطلب التحرر، والشعوب تريد الثورة»، التي تنادي بالتعبير عن قضايا السلطة، والثقافة، وصراع الطبقات، بشكل جديد يختلف عن أسس الثورة الثقافية («البرجوازية ليست خارج الحزب، بل هي داخله»)، تبقى جميعاً مجهولة للشيوعيين المصريين والعرب، أو معروفة بشكل عمومي، وعن طريق التشويه، إن لم يكن التزوير، الذي تفننت فيه الدعاية السوفييتية.

لا أنوي هنا أن أجتزئ أو أفسد كتابة هذا التاريخ، الذي آمل أن يحظى بجهد جاد لكتابته (وأفضل أن يقوم عليه فريق من المؤرخين الأكفاء)، ولا أن أتابع المجادلات الماضية، رغم أن البعض من القدامى لا يتصورون التوقف عن ذلك. وأكتفي هنا بالقول إن هذا التاريخ في مجموعه، كان مجيداً، وأن من شاركوا فيه كانت أغلبيتهم الساحقة من أفضل أبناء مصر، والأكثر إحساساً بمأساتها، والأكثر شجاعة في النضال لمواجهة هذه المآسي. وهذا لا يستبعد أن البعض منهم أخطأوا هنا أو هناك، أو أنهم جميعاً قد أخطأوا، بمعنى أن الحركة في مجموعها ارتكبت أخطاءً. أو على الأقل، أن الآراء تأخذ في حسبانها اليوم، ما حدث من تطورات تاريخية.

لذلك سأكتفي هنا بذكر القضايا الرئيسية التي واجهت الحركة الشيوعية (القضية الفلسطينية، وقضية الوحدة العربية، وقضية علاقتها بالمشروع الناصري)، لأوضح وجهة نظري اليوم بشأن موقفها من هذه القضايا، وخاصة القصور في هذه المواقف.

لقد كانت القضية الفلسطينية مصدر انشغال رئيسي ودائم لنا. وقد أثار موقف الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1947 بقبول تقسيم فلسطين، الذي أيدته جميع الأحزاب الشيوعية في حينه بما فيها الأحزاب الشيوعية العربية، محلاً للكثير من المناقشات والصراعات. كذلك أثارت، فيما بعد، الكثير من النقد الذاتي، المخلص بلا شك، لكنني لا أجد له ما يكفي من المبررات، أو حتى الحجج. لقد أدانت الدولية الثالثة، والحركات الشيوعية المصرية والعربية، بحق الصهيونية، التي رأت فيها باستمرار، ليس مجرد كونها حركة قومية عنصرية، وإنما أنها تخلق مستعمرة في فلسطين وتنكر حق الوجود نفسه لسكان البلاد «الأصليين» من الفلسطينيين. ومن حق الحركة الشيوعية المصرية اليوم، أن تفخر بأنها منذ الأربعينيات من القرن الماضي، دعمت التيار المعادي للصهيونية لدى اليهود التقدميين في مصر. بناءً عليه، لا أرى محلاً للنقد الذاتي في هذا المجال، حتى إذا أخذنا في الاعتبار الجهود المحمومة للدعاية الصهيونية للخلط بين معاداة الصهيونية، ومعاداة السامية.

أما موضوع تقسيم فلسطين فيحتاج، في المقابل، إلى نظرة أكثر تدقيقاً. وفي هذا المجال، علينا ألا ننسى (الأمر الذي يتناساه الكثيرون في الجدل الدائر حول الموضوع) أن الاتحاد السوفييتي والقوى

الديمقراطية العربية، والفلسطينية، والمصرية، قد أيدت في أول الأمر، قيام دولة فلسطينية مستقلة علمانية موحدة تضم جميع سكان البلاد، بمن فيهم اليهود الذين هاجروا حديثاً للبلاد. وكان ذلك تنازلاً كبيراً في حد ذاته. أما الصهيونية فكانت ترفض دائماً هذا الحل، وبمساندة دولة الانتداب التي سمحت لها بالتسلح، وتكوين «دولة داخل الدولة» في حين كانت تنزع سلاح حركة التحرر الوطني الفلسطينية، خلقت جواً من الإرهاب والعنف داخل البلاد، دفع لجنة التحقيق التي أرسلتها الأمم المتحدة لتقصي الأوضاع في يونيو/حزيران 1947، لاقتراح تقسيم فلسطين (وكانت الوكالة اليهودية قد صرحت في 4 أغسطس/آب 1946: «باستعدادها لمناقشة اقتراح بإقامة دولة يهودية قابلة للحياة على جزء مناسب من فلسطين»). وكان هذا التقسيم قد صار أمراً واقعاً لمصلحة المشروع الصهيوني التوسعي. ويمكن المجادلة بأنه في ظل هذه الظروف، كان قبول التقسيم، من الناحية التكتيكية، أفضل الحلول السيئة، للحد من الضرر (وكان جروميكو قد اقترح: «إقامة دولة عربية يهودية موحدة في فلسطين، فإذا تعذر ذلك، تقسيم البلاد إلى دولتين»). وألاحظ أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أقر التقسيم قد ساندته جميع البلدان الغربية، وكذلك بلدان العالم الاشتراكي، ورفضته جميع البلدان الأفريقية والآسيوية الأعضاء في المنظمة في ذلك الوقت. ولعل بعض الاعتبارات التكتيكية العامة هي التي جعلت الاتحاد السوفييتي ينضم إلى خطة التقسيم. فقد كان في حينه يعاني من عزلة كبيرة في المجال الدولي، ويحاول جاهداً كسر الاحتكار الذري للولايات المتحدة. ولعل انضمام الشيوعيين المصريين لهذا التكتيك، يستحق المناقشة، ولكن يبدو لي أن «النقد الذاتي» فيما بعد، قد قلل من تقدير تعقد الظروف في عام 1947/48، وأنه بالغ في تشدده.

لقد كان للحركة الشيوعية المصرية في مجموعها، مواقف سليمة فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية، فهي لم تقبل أبداً بنظرية الأمم العربية المختلفة، والاعتراف «بالدول» كالهدف النهائي لمشروع التحرر. لكنها لم تُغفل أبداً الخصوصية الإقليمية الموروثة عن تاريخ يسبق بكثير التقسيم الإمبريالي للعالم العربي، ولم تتبنَّ أبداً النظريات المثالية للقوميين من أنصار الجامعة العربية بهذا الشأن. في حين كانت الحركات الوطنية للبرجوازية المصرية (ممثلة أساساً في الوفد)، والسودانية (ممثلة بالاتحاديين)، تتجاهل الخصوصية السودانية. كانت الحركة الشيوعية المصرية والسودانية تحددان استراتيجتيهما في الكفاح المشترك للشعبين الشقيقين ضد العدو المشترك الخارجي والداخلي. وفيما بعد، عندما كونت مصر وسوريا الجمهورية العربية المتحدة (1958)، ولاحت فرصة تقدم هذه الوحدة بعد قلب النظام الملكي العراقي، لم تتوانَ الحركة الشيوعية المصرية عن توجيه الانتقاد لأساليب النظام الناصري المعادية للديمقراطية، التي تتجاهل الواقع الخصوصي لكل

من البلدان المعنية. وقد أثبت التاريخ صحة موقفنا، فقد كانت هذه الأساليب مسؤولة لحدٍّ بعيد عن فشل هذا المشروع. أما الاختلافات التي وقعت بين بعض المنظمات الشيوعية بهذا الشأن، فتبدو لي كمجرد اختلافات في الظلال: فالبعض (حدتو) كان يخفِّف من نقده لجمال عبد الناصر، في حين كان الآخرون (الحزب الشيوعي المصري) يؤيدون بوضوح موقف عبد الكريم قاسم، الرئيس العراقي وقتها. ويبدو الموقفان، لي اليوم، أضعف مما يجب، وإن كانا يدخلان في إطار الخط السياسي الصحيح.

وكان من الواضح لنا جميعاً، أن تعدد التنظيمات الشيوعية طوال الفترة من تاريخ إحيائها (في 1942)، وحتى الحل الذاتي للحزبين في 1965، أمر غير مقبول. وكان الجدل العنيف بين هذه المنظمات يرجع إلى الخلافات الشخصية بأكثر مما يعود للدراسة الجادة للاختلافات في التحليل والاستراتيجية. وأتساءل اليوم، ما إذا كان الجري وراء الوحدة (أو بديلها وهو أن تفرض إحدى المنظمات نفسها في الواقع)، كان نتيجة لسيادة فكرة «الحزب» الوحيد، والحائز بالضرورة على «الخط الصحيح». ولعل سيادة موقف بتقبل الديمقراطية في الحركة، سواء أكانت داخل الحزب الواحد (إذا كان كذلك بالفعل)، أو داخل «الأحزاب»، كان سيخلق مناخاً أكثر مواتاة للنقاش، من دون استبعاد قيام جبهة مشتركة في الكثير من المجالات.

مع ذلك، فتعدد المنظمات كان يخفي تقديراً مختلفاً للاستراتيجية العامة للثورة الحالة في تاريخنا. فكان البعض يعطي الأولوية للتحرر الوطني ـ وأنا أستخدم هنا تعبيرات قد تبدو متطرفة، ولكنني أرجو ألا تؤخذ في إطار الجدل ـ بالقول إن مصر، طبقاً لتحليلهم، تحتاج إلى الثورة البرجوازية الوطنية الديمقراطية. في حين ركز الآخرون على الإمكانية، القريبة والضرورية من وجهة نظرهم، للانتقال من هذه المرحلة إلى بناء الاشتراكية. ولا أظن أنه من الممكن تحديد اسم أي من المنظمات المختلفة تعود لأي من هذين الخطين الفكريين، وقد مرت جميعها بهما، حتى وإن كانت الدوغماطيقية الأيديولوجية السائدة في تلك المرحلة تمنع من رسم الخطوط الواضحة لها. وكانت جميع المنظمات تستخدم أسلوب «الاقتباسات»، من مواقف الاتحاد السوفييتي، أو قراءة «الديمقراطية الجديدة» لماو (1952)، الخ. وأدى التباس الجدل، إلى جانب المشاكل «الشخصية»، إلى هشاشة الوحدة وقصرها (عام واحد، 1958)، وإن كنا فرحنا جميعاً لتحقيقها أيامها.

وأدى انقلاب الضباط الأحرار في يوليو 1952، ثم تبلور الناصرية على مراحل في 1955، و1961، إلى أن صار اختيار الاستراتيجية المستقبلية، قضية ملحة لا يمكن تجنبها. فهل نؤيد النظام الجديد، أم ننتقده، أم نعارضه؟ وهنا أيضاً لا أرى أن العودة للوراء، وإعادة قراءة مواقف هذا

الطرف أو ذاك، سواء بالتأييد أو الإدانة. (الأمر الذي تزخر به الأدبيات التقدمية المصرية اليوم)، تمثل أساس المشكلة. فمثلاً الحجة التي يقول بها بعض رفاق حدتو، بأنه بسبب نشاط بعض رفاقهم في التنظيم السري للضباط الأحرار، فإن حزبهم كانت لديه فرصة أفضل لتقدير الطبعة التقدمية ـ بشكل صحيح كما يقولون ـ للناصرية منذ قيامها، لا يبدو لي أنه يضع القضية في منظورها الصحيح.

فيما يخصني، فمنذ 1960، أقول بأن المشروع الناصري مشروع برجوازي وطني في جوهره، من البداية وحتى النهاية، وأنه لم يتجاوز أبداً هذه الحدود. ولا تتناقض طبيعته الشعبوية مع هذا المحتوى، فقد كانت الأسلوب الوحيد الممكن لتنفيذ هذا المشروع البرجوازي الوطني، آخذاً في الاعتبار ضعف البرجوازية المصرية «اللبرالية» وطابعها التاريخي الكومبرادوري من جهة، والخوف من تخطي الطبقات الشعبية، التي كان من الضروري الاعتماد على دعمها، لحدود هذا المشروع (ومن هنا الإصرار على معاداة الديمقراطية من جانب الناصرية) من الجهة الأخرى. بناءً عليه، لم يكن أسلوب إدارة الدولة بأي شكل من الأشكال «مرحلة على طريق الاشتراكية»، وإنما الأسلوب الفعال الوحيد لإدارتها. ومن سوء الحظ، إنَّ التحالف الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي مع حركات التحرر الوطني في العالم الثالث بعد باندونج (1955) من جانب، وطبيعة «نظام الدولة» السوفييتي من الجانب الآخر، قد ساعدا على الخلط بين «نظام الدولة» والاشتراكية.

وأعتقد أن التاريخ يثبت اليوم وجهة نظري، فالناصريَّة حلت محلها الساداتيَّة، كما حلّ يلتسين محل بريجنيف، من دون أن نستطيع أن نصف هذه التحولات القاسية بأنها «ثورة مضادة»، بل إني أرى فيها مجرد إسراع بالاتجاهات الداخلية الخاصة بكل من النظامين. فالطبقة (البرجوازية) الجديدة التي تنشأ داخل نظام الدولة، وبفضله، تحتاج إلى «تطبيع» أوضاعها. مع ذلك، فقد قلت وكتبت، أن ذلك لم يكن تطوراً حتمياً، فقد كان من الممكن حدوث تطور آخر، نحو اليسار أ في كل من الحالتين، ولكن حدوث ذلك كان يتوقف على نضج القوى الاشتراكية في كل من المجتمعين (وغيرهما). لذلك أشعر بالارتياح اليوم عندما أصف المشروع البرجوازي الوطني بأنه يوطوبيا خيالية.

وفي ضوء هذا التحليل، أعيد قراءة مواقف الحركة الشيوعية المصرية بطريقة تختلف عن تلك المتبعة عادة. فأنا أعتقد أن موقف التأييد، حتى وإن كان انتقادياً، أو مشكوكاً فيه تحت ضغط معاداة الشيوعية من جانب السلطة، خاطئ من الأساس، أنه كان نابعاً من فكرة أن «مرحلة برجوازية وطنية» كانت ضرورية، وإيجابية، وستنفتح على تجاوزها نحو الاشتراكية. وأنا أرى أن الرأسمالية

القائمة بالفعل، بوصفها نظاماً عالمياً مستقطباً يُسبغ على أي مشروع برجوازي طابعاً كومبرادورياً بالضرورة، وأن رفض هذا الرأي معناه بالدقة تقبل الوهم باليوطوبيا البرجوازية الوطنية. وأعبر عن أطروحتي هذه اليوم بوضوح أكبر مما كان لدي منذ ثلاثين عاماً، ولكن كان لدي أكثر من مجرد إلهام بصحتها في ذلك الوقت.

وبناءً عليه، فقراءتي اليوم لمواقف الحزب الشيوعي المصري (الراية) الذي كنت أؤيده تماماً منذ 1950-51، تختلف عن الانتقادات القاسية التي وُجهت إليها بأنها قد وقعت في خطأ أساسي في تقييم طبيعة المشروع الناصري. وهذه الانتقادات التي كان من بينها النقد الذاتي للحزب الشيوعي المصري ذاته ابتداءً من 1956، تتكرر اليوم باستمرار، وتبدو لي وحيدة الرؤية، وتقوم على أساس وجهة نظر استراتيجية أثبت التاريخ فشلها. وأترك جانباً القضايا الثانوية المتعلقة باختيار الألفاظ (مثل نظام «فاشي»)، أو التآمر مع الإمبريالية... الخ. فهل كان من الخطأ اعتبار هذا المشروع، مشروعاً برجوازياً محكوماً عليه بالفشل؟

بصراحة، أعتقد أن الشيوعية المصرية لم تستوعب أبداً تحليل ماو كما ورد في كتاب «الديمقراطية الجديدة. فحدتو لم تقترب من هذا التحليل في أي لحظة من تاريخها، أما الحزب الشيوعي المصري (الراية)، فرغم أنه سار في هذا الطريق لفترة ما قبل 1956، إلا أنه تخلى عنه نهائياً بعد ذلك التاريخ. والدليل على ذلك التباين الواضح بين تقريرين متتاليين للحزب، فتقرير عام 1955، كان شديد الانتقاد للمشروع البرجوازي الناصري (الذي لم يرَ فيه مرحلة ممكنة نحو الديمقراطية الجديدة، بما يعني الابتعاد عن وهم البرجوازية الوطنية)، وتقرير عام 1957، الذي لم يكتفِ بتأييد أطروحة الطبيعة «التقدمية» لوطنية البرجوازية (وبالتالي تأييدها تكتيكياً بهدف تعميق التناقض بينها وبين الإمبريالية)، وإنما تجاوز ذلك إلى تحليلها كمرحلة (جرى وصفها بعد قليل بأنها «طريق غير رأسمالي») في التقدم نحو الاشتراكية. واليوم، يمكن توجيه النقد «للديمقراطية الجديدة» بدورها، وكذلك لقيود الماوية التي نتجت عنها، في ضوء التطورات اللاحقة في الصين ذاتها. لكن ذلك الانتقاد يجب إلاّ يؤدي لما هو أسوأ، ألا وهو الوهم البرجوازي الوطني الذي أثبت عُقمه التطور الكارثي للاتحاد السوفييتي، ولبلدان العالم الثالث.

وهكذا «فالموقف اليساري»، في أوائل الخمسينيات، تبنَّى مشروع الثورة الاشتراكية المستمرة على مراحل، بدلاً من الثورة البرجوازية الوطنية. وأقرر اليوم أن هذه الأطروحة ونقيضتها، تقومان على أساس تحليل مشترك بينهما يقلل من أثر الاستقطاب الكامن والأصيل في التوسع الرأسمالي. وأقرِّر اليوم أن الماركسية قد تجمدت لأنها لم تستوعب هذا البعد. فالاختيار بين الثورة البرجوازية

(وهو موقف الاشتراكية الديمقراطية، والوطنية الراديكالية في العالم الثالث) أو الثورة الاشتراكية (وهو موقف اللينينية-الماوية)، يتجنب السؤال الحقيقي، وهو : ما هي طبيعة الثورة المطلوبة اليوم، في الوقت الذي يجعل فيه الاستقطاب كلاً من الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية، مستحيلة؟ ورغم أن هذه الصياغة لتحليلي حديثة، إلا أن جذورها تعود إلى تلك الفترة، أي إلى سنوات الخمسينيات.

وكنت ممن وجَّهوا انتقادات قاسية للناصرية، كما يدل على ذلك كتابي «مصر الناصرية»، ومع مرور الزمن، صرت أكثر راديكالية في انتقادي لها. فالنظام الناصري لم يكن يعاني من نقص في الديمقراطية، وأسلوبه الشعبوي لم يكن شكلاً بدائياً وناقصاً من الانفتاح الديمقراطي، بل كان في الواقع يرفض تماماً فكرة الديمقراطية. وأنادي بأن وراء هذا الرفض، كانت تقف المصالح الطبقية للبرجوازية. ولهذا السبب عينه، يتحمل هذا النظام ببساطة، تبعة ما تلاه من انفتاح، ومن صعود الإسلام السياسي.

تستحق مقولة محمد سيد أحمد بأن «عبد الناصر قد أمم السياسة»، عناء التفكير، فهي ليست مجرد عبارة ذكية. لقد منع عبد الناصر أي جدل فكري، كما حطم القطبين اللَّذين احتلا واجهة السياسة منذ العشرينيات من القرن الماضي، وهما: القطب اللبرالي البرجوازي الحداثي، وإن كان ديمقراطياً بدرجة محدودة، وذا اتجاهات علمانية بالكاد (وإن كانت هذه القيود سببها ضعف البرجوازية المصرية)، والقطب الشيوعي الذي كان يربط بين التحديث وبين التحرر الوطني والاجتماعي. وقد حطمهما بشكل منتظم، ليس فقط عن طريق القمع البوليسي الأكثر قسوة في التاريخ الحديث للبلاد، وإنما عن طريق إغلاق جميع منافذ النقاش بين الأفكار. وبهذه الطريقة خلق فراغاً ثقافياً خطيراً، وفتح بذلك الباب واسعاً لعودة التقليدية الإسلامية التي كانت في طريق الانحسار منذ قرن ونصف القرن، أي منذ أيام محمد علي. بل إنه ساعد حتى على إحيائها من جديد بسياسته التي ظن أنها ناجحة تكتيكياً على المدى القصير، ولكنَّها خطيرة على المدى الأبعد.

منذ قرن من الزمان، كان الفكر التقليدي السابق على الرأسمالية في طريقه للأفول، فقد كان الأزهر، وهو مركز هذا الفكر يبدو باهتاً بالمقارنة بالجامعات الحديثة، وكان من الممكن تركه يسير في طريق الموت البطيء. وبدلاً من ذلك، بدأ عبد الناصر في عملية «تحديث» الأزهر، ظناً منه ـ شأنه شأن جميع الدكتاتورين ـ أنه يستطيع التحكم فيه على الدوام، بل والاستفادة منه. وشجعه على ذلك تقديم البعض لبعض التفسيرات الانتهازية الاشتراكية للإسلام، وهي تفسيرات يمكن عكسها بكل بساطة كما هو معلوم. وكان التوجه التقدمي الصحيح، يقضي بترك الدين وتفسيراته للمجال الديني

البحث، وإبعاد الجدل السياسي عن هذا المجال بالمرة. كان مثل هذا الموقف سينتج، في رأيي، ثماره في داخل المجال الديني نفسه، بترك التفسيرات الدينية المختلفة (تقدمية ورجعية) تتفاعل بحرية في داخل مجالها الخاص. فكيف جرى «تحديث» الأزهر؟ لقد ذكرتني إيزابل بأنها عندما أخذتها لزيارة الأزهر في الخمسينيات، دهشت لما رأته القرن الثاني عشر ما زال يعيش للآن، فقد رأت الطلبة الجالسين على الحصير، وهم يحفظون النصوص التي قدمها لهم أساتذتهم. بدلاً من هذه الأوضاع، قدم التحديث للأزهر مبانٍ ضخمة، وقاعات للمحاضرات، ومساكن للطلبة ومطاعم، في تقليد لهيئات التعليم الحديث، ولكن من دون أي تغيير في طبيعة التعليم أو روحه. وهكذا حصل التقليديون على منبر، وعلى شرعية لم تكن لهم من قبل. والنتيجة مع الأسف، نراها بجلاء، فإلى جانب عشرات الآلاف من الطلبة من النوعية التي وصفتها من قبل، لدينا الآن الآلاف من «الدكاترة» من ذات النوعية الفكرية. وتحضرني في هذا المجال قصة لم أكن لأصدقها لولا أن صديقاً أميناً أكد لي أنه سمعها بأذنه. فقد ألقى أحد «الدكاترة» (لا أعرف تخصصه) من جامعة الأزهر «الحديثة» في أسيوط محاضرة عامة عن «الجن»، أكد فيها أنه يمكن للرجل أن يمارس اتصالاً جنسياً مع «جنية» أثناء نومه، وأن مثل هذا الاتصال حدث له، بدليل ما لاحظه من آثار على ملاءات السرير عندما استيقظ من النوم! وقد سأله أحد الحضور الساخرين ما إذا حدث العكس بين «جنّي» وإحدى النساء، فأجاب بأن ذلك مستحيل فهو لم يرد في الشريعة، فضلاً عن أنه «عيب»، وأنه على أي حال، لم تقل إحدى النساء أبداً أنها حملت من «جني»! ويبدو أن هذا «الأستاذ» من المعتدلين الذين قد يدينون «رسمياً» أعمال «الإرهاب»، ولكن تعاليمه ستنتج العشرات من المتهوسين الدينيين. ونحن نقرأ في بعض المجلات الأمريكية الجادة، ولدى بعض المنادين بما بعد الحداثة من الفرنسيين، أنه بما أن الحقيقة نسبية، فإن مثل هذه الآراء (مثل الإيمان بوجود الجن)، لها نفس قيمة آراء أخرى (مثل نظرية الكم في الفيزياء). وهذا يضع الأمور في نصابها، وخاصة يضمن مصلحة الأقوياء، فللبعض تخصص «الجن»، وللبعض تخصص في الفيزياء النووية، والكل راضٍ عن تخصصه!

وينسحب القول نفسه على إصلاح القضاء الذي ألغى المحاكم الشرعية، ونقل قضاء الأحوال الشخصية إلى المحاكم المدنية، مع الاستمرار في تطبيق أحكام الشريعة في هذه القضايا. وبدلاً من الوضع الذي كان في السابق يحفظ التشريع في مجموعه، باستثناء الأحوال الشخصية، في إطار القانون المدني، فتح الأبواب أمام الظلاميين الذين يعملون على توسيع نطاق تطبيق أحكام الشريعة على بقية مجالات القضاء. وهنا كذلك، كان الموقف التقدمي لتحقيق التطور المطلوب، يقضي بوضع قانون مدني حديث للأحوال الشخصية، وإعطاء الحق للمواطن للاختيار بين تطبيق قوانين

الشريعة في المحاكم التقليدية، أو القانون الحديث أمام المحاكم المدنية. ومن المؤكد أن اختيار المواطنين كان سيتجه بالتدريج نحو القانون المدني. وفي المقابل، فإن ضم المحاكم الشرعية للمحاكم المدنية، ساهم في تدمير الطبيعة المدنية لهذه الأخيرة، وبالتالي في الدولة المصرية. لقد ساهمت الناصرية في تقوية التداخل بين الدولة والدين، بدلاً من إضعافه، وهكذا عاد القضاء المصري بفضل هذا «الإصلاح» إلى ظلامية العصر العثماني.

فعلى المستوى الثقافي، كانت الناصرية رجعية بدرجة عميقة، ومن الصحيح أن هذه الرجعية كان مسيطراً عليها في حياة عبد الناصر، ولكن الدودة كانت تأكل الثمرة من الداخل. وبمجرد أن اختار خليفته السادات سلاح الإسلام لتمرير الانفتاح، والكومبرادورية، والاستسلام أمام الإمبريالية، والصهيونية، حتى استطاعت القوى الظلامية، التي كانت قد تغلغلت في اثنتين من مؤسسات الدولة وهما التعليم والقضاء، أن تحقق السيطرة شبه الكاملة. ولا أعلم كم من الوقت يلزم مصر، في أحسن الظروف، للخروج من هذا المستنقع. أما محاولة تبرير هذه الخطوات الكبيرة إلى الوراء بحجة «الخصوصية» التي يدَّعون أنها «قوة مقاومة ثقافية ضد الإمبريالية الغربية»، فتكاد أن تكون نكتة وإن كانت مأساوية. فالظلامية لا يمكن إلا أن تخدم استراتيجيات الإمبريالية، وهي لم تكن أبداً، ولا يمكن أن تكون قوة لمواجهة تحدي هذه الأخيرة.

كان تأييد نظرية المرحلة البرجوازية الوطنية، والنظرية السوفييتية عن «الطريق غير الرأسمالي» شائعاً في صفوف الشيوعية العربية. وبالتأكيد فإن الوحدة بين الشيوعيين السوريين والعراقيين، المنظمين في حزبين يقلدان النموذج السوفييتي بشكل يصل إلى حد السخرية (مثل عبادة الفرد متمثلة في شخص خالد بكداش مثلاً)، كانت تجعلهم يبدون أرقى بكثير من الشيوعيين المصريين الموزعين بين منظمات متنافسة، ويدفعهم للتعالي على المصريين. ومن الممكن أن الشيوعيين العراقيين كانوا أكثر ارتباطاً بالجماهير الشعبية من الرفاق المصريين، وحتى السوريين، ولكن لا هؤلاء ولا أولئك كانوا قادرين على الوقوف كبديل عن البعثية، وهي صيغة أيديولوجية قريبة من الناصرية، والراديكالية القومية الشعبوية البرجوازية، التي ازدهرت في الكثير من بلدان العالم الثالث في تلك الحقبة. وأكد ذلك التشابه بين هذين النموذجين من العائلة نفسها، الاندماج بين البعثية المدنية، والعسكريين القوميين، والانقلابات التي حملت هؤلاء الأخيرين إلى السلطة. وكما حدث في مصر، انتهى الشيوعيون في سوريا والعراق بالانضمام لهذه الأنظمة، لتكوّن الجناح اليساري لها، حتى وإن كان يتخذ مواقف انتقادية، ليس البديل لها.

أدى تدهور اليوطوبيا البرجوازية الوطنية ثم انهيارها، إلى سقوط مصداقية الاختيار التاريخي للشيوعية العربية معها. فالقليل من الرفاق في هذه الحركات كانوا يتصورون انهيار النظام السوفييتي، والقليل منهم أخذوا في الاعتبار تحذيرات ماو من أن الطريق المتبع هو «طريق رأسمالي» وأنه سيؤدي بالضرورة، في الاتحاد السوفييتي وكذلك في الصين، إلى تحريك الشهية البرجوازية للطبقة الجديدة. لذلك لم تكن الحركة الشيوعية في مجموعها مستعدة لمواجهة تحديات عالم تحول بهذا السقوط المزدوج للنموذج السوفييتي، والنموذج الذي انبثق عن حركات التحرر الوطني لمرحلة باندونغ. ولا يبدو لي أنه حدث تقدماً كبيراً على هذا المستوى، كما يتضح من الجدل المصري الأخير بشأن مستقبل الاشتراكية، وأثره على برنامج التجمع. وهكذا تبقى الحركة تحت تأثير الحنين للماضي، والحنين للنموذج السوفييتي، والحنين للحقبة الناصرية. ولا يمكن، على هذا الأساس، تجاوز الحدود القديمة للماركسية التاريخية في هذا الجزء من العالم، أو في غيره. كذلك لا يمكن الاستسلام، وهذا بديهي من وجهة نظري، أمام التطور المزدوج في اتجاه كومبرادورية المجتمع الفعلية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنقل المعركة إلى عالم الأسطورة، و«الخصوصية الثقافية».

الفصل الرابع: باماكو: 1960-1963

مرحلة انتقالية: باريسية يناير - سبتمبر 1960

كان شارل برو قد قدم لي منحة تدريب في إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، التابعة لوزارة المالية، وكان يديرها كلود جريسون الغني عن التعريف لكل من يتابع التاريخ الاقتصادي المعاصر. كان جريسون المحرك لفكر اقتصادي ثوري حقيقة، أعطى فرنسا، لبعض الوقت، دوراً طليعياً اندثر بالطبع بعد الانصياع لتفاهات النيولبرالية. فقد فكر في نظام متماسك لتقنين السوق، قادر على خدمة المشروع المجتمعي للإدارة الاجتماعية الديمقراطية الجديدة لخدمة الحل الوسط التاريخي بين رأس المال والعمال. وقد تصور مجموع الأدوات الاقتصادية الكلية اللازمة لذلك، وحرك إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية لكي تقوم بتطوير التقنيات المرتبطة بها. وكان هذا يتجاوز أسلوب الإدارة الكينزية البدائية للمالية العامة. وبالمقارنة بالفكرتين الأخريين الوحيدتين للتخطيط التأشيري في النظم الرأسمالية المتطورة، وهما النموذج النرويجي من وضع فريش، والنموذج الهولندي من وضع تِنبيرجين، فإن نموذج إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية تتفوَّق عليهما كثيراً. فقد كانت تعبر بوضوح أكثر عن مغزى الاختيارات السياسية والاجتماعية، وتصوغها في تعبيرات سياسية اقتصادية دقيقة في جميع المجالات: تقنين الأجور والأسعار، والائتمان والنقود، والتعاملات الأجنبية، والحوافز للتحديث التكنولوجي، وأسواق المال. ولم يكن الأمر عبارة عن تفكير تكنوقراطي للدولة كما يدعي اليوم من يهاجمون فكرة التخطيط والتقنين بأي ثمن، بل كان يتعلق بالتعبير العلمي الفعال عن رؤية اجتماعية لإدارة الاقتصاد وتنميته، وكانت أكثر تفصيلية بكثير من الاقتصاد الاشتراكي على الطريقة الألمانية.

كانت هذه أحسن المدارس، وفضلاً عن ذلك فقد كان غريسون وزملاؤه يتحلون بالروح اللبرالية الحقيقيّة، ولم تكن الإدارة تفرض على أحد واجباً بعينه. كان هذا الأسلوب يشجع المبادرات الخلاقة، فكان الموضوع يُناقش، ويجري الاتفاق على العمل بطريقة معينة، ويتحدد فريق للعمل بحرية، ويضع الفريق برنامجاً للعمل. وعلى العكس من التصورات العامة لهواة «التنظيم»، فإن غياب النظام الهرمي بشكله التقليدي لم يدفع أحداً للكسل، وإنما للعمل الجاد الذي يُقبل عليه جميع المشاركين لأهميته الثقافية. وكان شارل برو، ودينيزيه، وبِنار، وناتاف، وهنري دوران، أساتذتي وزملائي طوال هذه الشهور الستة من التدريب المكثف.

كونت مجموعة ثنائية مع الرياضياتي ناتاف، وقد تصورنا معاً أنه من الممكن تفسير الأسعار النسبية للمنتجات بين القطاعات المختلفة للاقتصاد، وبالتالي، القدرة على التأثير عليها بسياسات فعَّالة، من خلال النسبة بين التمويل الذاتي، والتمويل الخارجي لكل من قطاعات الاقتصاد. كانت فكرتنا الأساسية بسيطة: فنحن نعيش في نظام رأسمالي، حيث يهتم مالكو رأس المال باستمرار تحكمهم فيه. لكن تركيب هذه الملكية، وتوزعها بدرجة أو أخرى، وملكية الاحتكارات الكبرى وعلاقتها بالأسواق المالية، تحدد نسب التمويل الذاتي المختلفة بين قطاع وآخر، وهي التي تحدد أهداف استراتيجيات وقرارات الشركات والمشروعات. أما معطيات المنافسة، أي العرض، فهي التي تحدد الأسعار النسبية. وهكذا كانت فكرتنا على النقيض من الخطاب غير الواقعي للنيولبرالية الذي يقرر بأن «السوق» هو الذي يحدد تلقائياً «الأسعار الحقيقية». وفي مواجهة هذا الخطاب غير الواقعي ـ ففكرة «الأسعار الحقيقية» لا معنى لها ـ، ـ قدمنا، ناتاف وأنا، تحليلاً واقعياً للسوق في أحد أبعاده الأساسية، حتى قبل أن يسود الخطاب النيولبرالي.

وكان لا بد من صياغة هذه الفكرة على شكل نموذج يمكننا التحقق من إمكانياته. وكانت المحاسبة القومية، وجداول العمليات المالية، والتحقيقات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد المختلفة وغيرها من الإحصائيات، هي التي تتحكم في النموذج المقترح. وكان عليَّ أولاً أن أقترح صيغة للنموذج، ثم كان يجب بعد ذلك وضع هذه الصيغة على شكل رياضياتي قابل للاختبار. وهذا يجري بالتأكد من تماسك نظام المعادلات الرياضية المعبرة عن التوافقات الفعالة الرئيسية التي اخترناها، من دون تشدد (حتى لا يكون النظام مستحيل التحقق)، ولا تساهل (حتى لا يكون غير محدد، أي لانهائي الحلول)، وكان علينا الاتفاق على هذه الصياغة نقطة بنقطة. وأخيراً كان علينا استخدام النظام في التطبيق، ويُلاحظ أن الحاسوب أيامها كان آلة ضخمة بدائية، فكان على الرياضياتي الحقيقي وهو ناتاف، أن يقوم بهذا الدور.

استمتعنا كثيراً بتطبيق هذا النموذج، وحصلنا على نتائج مثيرة للاهتمام، فقد كشف النموذج عن أشياء مهمة، وفسر كيف ولماذا يختلف هيكل الأسعار النسبية الفرنسية عن الهيكل الظاهري لأسعار السوق العالمية. سمح باقتراح سياسات للتحديث السريع للتقريب بين النظام الفرنسي ومثيله الرأسمالي المعولم، كما سمح بدعم فعالية السياسات الاجتماعية القطاعية المقترحة، عن طريق «فك الارتباط» المخطط بين النظامين الفرنسي والعالمي. وهكذا دخل «النموذج ذو الأسعار المتغيرة»، ضمن مجموعة الأدوات الاقتصادية الكلية غير التقليدية. وغني عن البيان أن خبراء البنك الدولي ما كانوا ليصلوا لمثل هذه النتائج، نظراً لما يفرضه تحيزهم المسبق الغبي لفكرة أن السوق ينظم نفسه

بطبيعته. وحتى يومنا هذا لا يعرف البنك الدولي ماهية الأسعار النسبية، فهو يعتبرها مجرد معطيات أولية لا يستطيع أن يوجه أي تساؤل بشأنها.

وعليَّ أن أقول إنني أدين بالكثير لإدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، وأستطيع أن أقرر بأنني قد حصلت على التكوين المهني الأساسي في المؤسسة الاقتصادية بالقاهرة، وإدارة الدراسات الاقتصادية والمالية في باريس. وبعدها شعرت أنه في إمكاني الاعتماد على الذات، أي استكمال التكوين الدائم، بجهودي الخاصة، أثناء مواجهة المشاكل الجديدة، مثل تلك التي كنت سأواجهها في مالي وغيرها من بلدان العالم الثالث.

خلال هذه الشهور الستة، كنت أقيم عند عائلة زوجتي في بافيون سو بوا وكنت أتوجه كل يوم، بالأتوبيس والمترو لإدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، في طريق الأوبرا قرب اللوفر حيث كانت وزارة المالية. كنت أصل قرب العاشرة صباحاً وأعود بين الرابعة والثامنة مساءً حسب ظروف العمل والمزاج، وكان الوضع مناسباً تماماً فيما عدا الحرمان من راحة القيلولة! وقد علمت من إيلي لوبل عندما لحق بنا في باماكو بعد ذلك، أنه عانى من نفس الشيء عندما انضم إلى إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، ولذلك أحضر سريراً سفرياً لمكتبه لذلك الغرض، مما كان محل تندر من زملائه الفرنسيين! أما أنا فلم تخطر ببالي تلك الفكرة، وتأسفت لذلك.

في باريس، شعرت أنه من واجبي أن أعاود الاتصال بالحزب الشيوعي لتعريفه بالأوضاع في مصر. وزرت أغيون، ولا أذكر الآن إن كان قد رجع من منفاه الاختياري في إيطاليا، وفتح ما كنت أسميه «البوتيك القهوة» أي غاليري الصور في بولفار سان جيرمان قرب القهوة التي كنا نغشاها كثيراً أيام الدراسة في كلية العلوم السياسية. وكذلك قابلت فريق مجلة «الديمقراطية الجديدة»، حيث تقبل مديرها نواريه التحليل الذي قدمته. ولكنني شعرت، بشكل عام، بأن الحزب الشيوعي تضايق من هذا التحليل، فقد كانت موسكو راضية عن عبد الناصر، ولم يكن من المناسب التوسع في تعريف الجمهور الفرنسي بمعاملته للشيوعيين. كذلك عاودت رؤية الكثير من الأصدقاء، ومنهم جاك فيرغيس الذي كان غارقاً في العمل الجماعي مع مجموعة المحامين الذين كانوا يدافعون بشجاعة عن الجزائريين، ويعرِّضون حياتهم للخطر الذي يتهددهم من جانب منظمة الجيش السرِّي الفرنسية.

وفي 1960، كان الخلاف الصيني السوفييتي محتدماً، فقرأت كل ما كتب بشأنه وخاصة الأدبيات الصينية التي كانت بدأت تنتشر. واتفقت، بلا مواربة، مع الانتقاد الماوي للسوفييتية، وقد امتلأت صفحات كثيرة بالتحذيرات من أنه سيأتي يوم قريب تعود فيه الرأسمالية بكامل عنفها للاتحاد

السوفييتي. ولكن الحزب الشيوعي الفرنسي حدَّد موقفه، وأيد الخط السوفييتي بلا تحفظ، فاضطررت للابتعاد بعض الشيء.

وفي يوليو/تموز عادت إيزابل، وكان معها على الطائرة أندريه غالي، ومعه طفله الذي وضعته زوجته، شقيقة أوديت بوليتي، ثم ماتت أثناء الوضع. وكانت رحلة مؤلمة، ومثيرة للحزن.

كان علينا أن نقرر ماذا سنصنع، وقد اقترح غريسون أن أبقى مع إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، ولكنني كنت أميل إلى حلٍّ آخر. فالبقاء في فرنسا بهذا الشكل كان يعني أن أضع جهدي، وطاقتي العلمية في خدمة إدارة الرأسمالية. فلماذا لا أضعهما في خدمة التحرر والتقدم في مكان ما بالعالم الثالث؟ كما كان البقاء في باريس يعني بشكل أو بآخر الانضمام إلى جماعات «اللاجئين السياسيين»، وقد أقنعتني معايشتي لهؤلاء اللاجئين بأن ذلك هو من أكثر الأمور إحباطاً. فقد رأيتهم يعيشون في وهم أنهم ما زالوا في بلدهم الأصلي، ويحاولون التحرك هناك عن طريق الآخرين. ولم يكن هذا يتمشى مع طباعي.

اقترحت على جان بينار حلاً آخر: وهو السفر إلى باماكو. وكنت قد تحدثت معه طويلاً في فترات الغذاء في إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية عن خبرتي في «التخطيط» في القاهرة، وعن تحليلاتي السياسية، كما كان يعرف ما أعمله في الإدارة. كان هو وشارل بتلهايم يعملان كمستشارين للحكومة الجديدة لجمهورية السودان (السودان الفرنسي سابقاً)، والمرتبطة مع السنغال في جمهورية مالي الفدرالية، التي لم تعش طويلاً (انحلت في أغسطس/ آب 1960). وكانا يعتقدان أنهما لا يستطيعان أداء مهامهما جيداً من دون وجود ممثلاً دائماً لهما في باماكو، ذا كفاءة اقتصادية، ويعتمد عليه سياسياً. ولم يكن هناك، في ذلك الوقت، مالي تنطبق عليه هذه الشروط، ولم أكن قد قابلت في أيام دراستي طلاباً ماليين. في الواقع لم يكن هناك طلاب من مالي على الإطلاق. فجميع الطلاب من بلدان أفريقيا الغربية الفرنسية، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية، جاؤوا من السنغال أو توغو-داهومي، أو الكونغو، ولم ترسل بقية البلدان أحداً تقريباً، ولا بلدان الساحل كذلك. في المقابل، كنت قد قابلت بعض السياسيين من مالي (في المستقبل)، مثل كوناتي العجوز الذي توفى وحلَّ محله موديبو الذي لم أكن أعرفه، وكنت أعرف كذلك ماديرا كيتا الذي كان يحتل المكان الأكثر راديكالية في التجمع الديمقراطي الأفريقي. وقد وافق ماديرا على ترشيحي فوراً، وتقرر الموافقة على الموضوع. وفي يوم 20 سبتمبر/أيلول 1960، سافرنا أنا وإيزابل بالطائرة إلى باماكو. وهو تاريخ دقيق لا يمكن أن أنساه لأن فيه اجتمع الاتحاد السوداني يعد يوم من انفصال الاتحاد الفدرالي لمالي، وأعلن أن «الماركسية اللينينية هي دين الدولة»، كما كنت أقول وقتها. ولم يكن هذا أسوأ الاختيارات، ولعلَّ

إعلان المسيحية أو الإسلام أو النيولبرالية ديناً للدولة كانت ستكون أسوأ. وعل كل حال كانت الصدفة حسنة، فكان هذا أفضل وضع!

باماكو: 1960-1963

هكذا وصلنا باماكو يوم 20 سبتمبر/أيلول 1960، بعد أن توقفت الطائرة في داكار في الصباح الباكر، ولم يكن المطار أيامها قد اكتسب الشكل الحديث المحترم الذي صار إليه لاحقاً. كان مجرد حظيرة، وعندما توجهت إيزابل لدورة المياه، عادت لتقول نحن في مصر! فقد كانت مليئة بالصراصير الكبيرة. وفي أثناء نزول الطائرة نحو المطار القديم، رأينا شريط نهر النيغر الذي يشبه نهر النيل، وإلى جانبيه الأرض مخضرة، وبعدها تمتد السافانا الخفيفة التي تكاد تكون صحراء. وفي المطار قابلنا الجمهور من الذكور في جلابيبهم البيضاء.

السودان الكبير كما سمَّاه العرب، يمتد من الأطلنطي حتى البحر الأحمر، بالمظهر تقريباً، وتأكدت من هذه الوحدة عندما زرت الخرطوم فيما بعد. لذلك كان الفرنسيون على حق عندما أطلقوا على مستعمرتهم «السودان الفرنسي»، وأصبحت بعد ذلك «الجمهورية السودانية» (لتمييزها عن «جمهورية السودان» أي السودان المصري الإنكليزي السابق)، ثم صارت جمهورية مالي، بعد تفكك اتحاد مالي الفدرالي.

وفي باماكو، أقمنا لمدة شهر تقريباً في فندق «غراند أوتيل» وهو فندق قديم على الطراز الكولونيالي، وكان بحالة جيدة، بغرفه الواسعة، وفراندا تطل على الحديقة بأشجار المانغو الباسقة، وأشجار المطاط، وعليها البوغنفيليا المتسلقة، بألوانها المتعددة. كان المنظر بديعاً. وكانت أمسية الفندق يحييها لوي دي جونزاج وهو شخص بدين للغاية، يلبس ملابس متعددة الألوان، وتبين أنه من أحفاد أسرة البوربون. وكان يشبههم فلكن بشكل كاريكاتوري، كما لو كان صورة هزلية من لويس السادس عشر، وقد رأيناه فيما بعد، في «الكوبول» في باريس.

خصصت لنا الإدارة المالية فيلا بسيطة على تل كولوبا الذي يشرف على المدينة التي كانت تمتد أسفلنا بطول الشاطئ الأيسر (فقط) من النهر. وكانت المدينة تكاد تختفي وسط الحدائق المزهرة، ولم يزد عدد سكانها حينذاك عن 200 ألف (زاد عدد سكانها اليوم عن المليون، وهي تمتد اليوم على جانبي نهر النيجر). كان طريق ضيق يتلوى صاعداً إلى التل حيث تتركز المدينة الإدارية من عهد الاستعمار، حيث قصر الحاكم الذي صار قصر الرئيس، وثلاث أو أربع وزارات كبرى، منها

وزارة الاقتصاد والخطة التي كنت أتبعها. كانت الفيللا عبارة عن غرفة معيشة، وغرفة نوم واسعتين، وحمام لا يقل اتساعاً وإن كان ريفياً في تجهيزاته (الدوش عبارة عن غردل ينتهي برأس به ثقوب ويملأ بالماء في الأسفل ثم يرفع لمكانه باستخدام حبل يمر على بكرة مثبتة قرب السقف)، وفراندا جميلة. والأثاث على الطراز الكولونيالي الأفريقي، أو طراز لوي «كيس» كما كانوا يقولون، وقد جهزناها ببعض الأدوات والأغطية «السودانية» الزاهية الألوان. أما المطبخ فكان في الخارج، كما هي العادة (حتى الآن) في هذا الجزء من أفريقيا. كان المنزل مريحاً، ومحاطاً بالحدائق والأشجار التي تعيش فيها القردة، والتي كانت أحياناً تلح في طلب الأكل. ففي نهاية موسم الجفاف، كانت تتجمع في الفراندا ولا تنصرف إلا بعد إطعامها. وتحتفظ إيزابل بذكرى سيئة لهذه القردة، ففي أحد الأيام كانت تتمشى في الطريق المتجه للمدينة عندما هاجمها، هي وبعض بائعات المانغو، قرد جائع، عضها في ساقها. ما زالت آثار الجرح ما زالت باقية، فالغرز كانت متقنة جداً، وبالطبع اضطرت لتلقي العلاج ضد مرض الكَلَبْ. وبعد عدة سنوات، وكنا في «نوسي بي» حكت إيزابل هذه القصة لسيدة قابلتها، وحكت لها كذلك أنه في اليوم ذاته كان هناك رجل عضه ثعبان، وكان يخشى أن يموت ويترك زوجته الحبلى من دون معين. فقالت السيدة: «أنا هي السيدة الحبلى، وهذه الطفلة الجميلة هي التي كانت في بطني، وزوجي لم يمت، وقد أخبرني عن حادثتك»! وكانت تعيش بالقرب منا حيوانات أخرى خطرة، منها ثعبان بَيْثون كبير كان يأتي للحديقة أحياناً، والأخطر منه بعض الثعابين الصغيرة السامة (فوفوني)، وبعض العناكب السامة. في أحد الأيام تجمع خمسة أو ستة من هذه العناكب الضخمة (من عشرة إلى عشرين سنتيمتراً) بأرجلها المنفرجة، فأرعبت إيزابل. ولكن لا داعي للمبالغة في هذه الأحداث الصغيرة، فالمكان كان هادئاً، وجميلاً، وآمناً رغم كل شيء.

خصصوا لي سيارة، في أول الأمر من طراز دوفين. كانت سيارة سيئة جداً، وغير ثابتة ولا تتناسب مع الطرق في أفريقيا. من حسن الحظ أن ترخيص السير لم يُجدد، فأعطوني بدلاً منها سيارة سيتروين قوة 2 حصان متينة، وقادرة على الوصول لأي مكان.

خطة مالي

كانت معرفتي بحزب الاتحاد السوداني سطحية، رغم أن الجناح اليساري به (ماديرا) استقبلني كشقيق، وبإخلاص شديد. وهذا ما دفعني لاستكمال هذا النقص بأسرع فرصة حتى لا يعرقل قيامي

بعملي على الوجه الأكمل. لذلك باشرت بمناقشات مطولة مع ماديرا، وجيم سيللا، مدير مكتب الخطة، الذي صار صديقاً حقيقياً، وإدريسا ديارا، سكرتير منظمة الحزب، وآخرين بالطبع.

خرجت من هذه المناقشات ببعض النتائج، العادية في الواقع، ولكنها تستحق الذكر هنا لأنها تلقي الضوء على ما تلا من أحداث. كان الاتحاد السوداني قد فرض نفسه في الواقع كحزب وحيد منذ المرحلة الاستعمارية، حيث ضم جميع القوى المعادية للإمبريالية، وعزل أولئك المستعدين للتعاون مع الإدارة الاستعمارية. وفي يوم 20 سبتمبر/أيلول أعلن نفسه الحزب الوحيد بقوة القانون والذي «توجهه الماركسية اللينينية». لكنه استمر في الواقع كجبهة واسعة لقوى اجتماعية مختلفة، وبداخله بعض التناقضات.

كان الجناح اليميني في الحزب يضم التجار (الديولا)، الذين كان لهم دائماً تأثير كبير في المجتمع، فضلاً عن علاقتهم بالفلاحين الذين كانوا يشترون منهم المحاصيل، في علاقة استغلالية ملتبسة، ويؤدون لهم بعض الخدمات. وكان التجار هم مموّلو الحزب بصفة أساسية. وكان الجناح اليساري يضم صغار الموظفين ـ فلم يكن يوجد في المرحلة الاستعمارية موظفون كبار من «السكان الأصليين» ـ أي المدرسين، والممرضين، وموظفي الدولة الذين كانوا يقودون النقابات القوية نسبياً لهذه المهن. وكان الحزب الشيوعي الفرنسي قد ساهم كثيراً في التكوين السياسي لهذه القيادات.

نجح الاتحاد السوداني بفضل تغلغله في جميع أنحاء البلاد، في رفع المستوى السياسي لكل الشعب إلى مستوى لا يتصوره أغلب علماء السياسة المتخصصين في دراسة أفريقيا. والدليل على ما أقول هو الفرق الواضح بين لهجة الخطاب الذي كان يستخدمه قادة الاتحاد السوداني في الاجتماعات الجماهيرية، حيث يناقشون مشاكل جدية، والخطاب الذي يوجهه حكام بعض المستعمرات « لتابعيهم» في مالي قبلها بثلاثين عاماً. فكان يلقي القليل من الجمل بالفرنسية (مع بضع كلمات محلية)، يذكرهم فيها بفضائل الوطن الأم ـ وخاصة قوتها العسكرية! ـ ويدعو السكان الأصليين للاحتفال جيداً بعيد 14 يوليو، بموسيقى الطبول، والشراب (النبيذ)، وأن ينجبوا الكثير من الأطفال، ليعملوا جنوداً فيما بعد.

كانت الجماهير الواسعة من الشعب تضم صغار الفلاحين المنظمين جيداً في مجتمعاتهم القروية، وفي هذا الإطار، كان الرؤساء المحليون، الذين يوصفون خطأً أحياناً بالإقطاعيين، يحتفظون بدرجات متفاوتة من النفوذ من منطقة لأخرى. ولم تنجح الإدارة الاستعمارية في جذب هؤلاء الرؤساء بالكامل إلى صفها، وقد استعاد الاتحاد السوداني أغلبهم إلى صفوفه. ولم يكن الفلاحون كتلة سلبية كما يظن الكثيرون ممن لا يعرفونهم، بل كانوا يحتفظون بالكثير من الاستقلال بالنسبة

للرؤساء، والتجار، والمناضلين من أهل المدن من الاتحاد السوداني. إلا أنهم لم تكن لهم قيادات خاصة من بينهم، فيما عدا بعض النوايات هنا وهناك من قدماء المحاربين (الذين كان الجيش الفرنسي يسميهم «الرماة السنغاليين»، وكانوا في أغلبيتهم من مالي، ومن فولتا).

وكان القرويون يحافظون على استقلاليتهم عن طريق «الكومو»، الذي كثيراً ما يُترجم خطأً بالسحر، وهو في حقيقة الأمر جمعية سرية مهمتها المحافظة على النظام الاجتماعي. وهي تعمل سراً في الليل لمعاقبة مرتكبي الخطأ (مثل النساء العاهرات)، ويستخدمون السم، ويتصلون بالقوى فوق الطبيعية، وهي في واقع الأمر تعمل تحت الرقابة الدقيقة لمجلس كبار السن. هذا هو الشكل العادي لإدارة السياسة في المجتمعات التي لم تعرف شكل الدولة بعد. ومجالس كبار السن هذه تعمل بالضبط مثل الشورى في الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده، وليس لها الحق في التجديد، إنما ينحصر دورها في المحافظة على التقاليد (القبلية، وفي الحالة العربية القبلية والإسلامية). ولكن الديمقراطية تعني بالضبط الحق في التجديد، أي بنقل سلطة التشريع من الله للإنسان، أو المناداة بأن الفرد والمجتمع يصنعون تاريخهم، ولا يخضعون له فقط. فإذاً الشورى لا تتميز لا بالخصوصية ولا بالديمقراطية. أما الخطاب الإسلامي المعاصر الذي يدعي العكس فلا يختلف بالمرة عن خطاب «الاشتراكية الأفريقية» الذي يُدّعى إقامته على أساس هذه الديمقراطية التقليدية المزعومة في القرى، وقد استمعت للكثير من عيناتها التي تكاد لا تختلف الواحدة عن الأخرى من بلد أفريقي لآخر أيامها.

استمر نظام الكومو في البقاء بعد الكثير من أنظمة السيطرة على القرى سواء أيام الممالك العسكرية قبل الاستعمار، أو الإدارات الاستعمارية، وذلك لدرجة أنه قيل إن السودان الفرنسي كان مسلماً بنسبة 90% (بمعنى أن 90% من السكان يجيبون على السؤال «هل محمد رسول الله؟» بنعم)، و90% وثني (بمعنى أن 90% من السكان يعتقدون بالقدرات الخارقة للطبيعة للكومو). وقد بذل الاتحاد السوداني جهوداً كبيرة، وبقدر من النجاح، لاستبعاد الكومو من وعي الجماهير، في الواقع، من أجل تثبيت سلطة مناضليه، ومن ثم سلطة إدارته. كانت الحجة هي استئصال الخرافات والأساطير (كما هو معتاد فالأسطورة تخلفها أسطورة أخرى!). وكان الهدف الحقيقي هو تفكيك استقلالية جماهير الفلاحين. وبهذا ساهم الاتحاد السوداني في تعميق أسلمة البلاد، ولعله يدفع الثمن اليوم بظهور الحركات الأصولية.

كان للاتحاد السوداني مثقفيه، وهم المناضلون اليساريون من أهل المدن، الذين تلقوا تدريبهم في مدرسة الشيوعية، لكنه لم يكن يضم أصحاب الشهادات العليا، ولستُ أخلط بينهم وبين المثقفين.

والسبب بسيط، وهو أنه لم يكن هناك تعليم ثانوي يُذكر (أظن أن السودان الفرنسي كله لم يكن به سوى ليسيه واحد). أما الجيل الأول من أصحاب الشهادات، فلم يصل إلا بين 1962 و1965، ولم يكن لهم ماضٍ سياسي نضالي، لكنهم استفادوا من تكوينهم العلمي للوصول مباشرة إلى مراكز المسؤولية المرتفعة نسبياً في الإدارة. وساعد هذا الوضع على ظهور الانتهازية، والمزايدة اللفظية في الوطنية، أو الاشتراكية المزعومة، وفي كثير من الأحيان على الادعاء والتعالي. وكان لهؤلاء مسؤولية كبيرة عن التخبط التالي الذي أدى لانهيار النظام، وانضموا للنظام الجديد من دون أي شعور بالذنب.

فماذا كان دور التنمية والتخطيط في ظل هذه الظروف؟ ما سأذكره في السطور التالية كان النتيجة الدقيقة لتبادل عميق في الرأي بين مجموعة صغيرة من المشاركين الأجانب (فور، ومول، وأنا، ثم لوبل عندما لحق بنا، وبينار عندما كان يحضر في مهمات)، ومن الجهة الأخرى، مجموعة صغيرة من قادة اليسار في الاتحاد السوداني (وكان من أنشطهم ماديرا، وإدريسا ديارا، وجيم سيلا). لم يكن هذا اليسار المالي متعصباً، بل كان واعياً بوزن الرؤساء، والتجار، وبالتنازلات اللازمة، وبضرورة تعبئة القدرات التنظيمية لهذه الفئات لمصلحة مشروع مجتمعي تقدمي، ولمحاولة «تحييدها» (أي منعها من الاستيلاء على القيادة) لا معاملتها كأعداء. وكانت الظروف تسمح فعلاً بتحقيق التقدم، ولم يكن التخبط اللاحق أمراً مقدراً في خارطة البداية.

أخذنا على محمل الجد التصريحات والأهداف المعلنة من الحزب باقتناع وإخلاص. وقد كانت هذه الأهداف تعبر عن الحس السليم، وهي: تحقيق أعلى نسبة في التعليم، تطعيم الجماهير ضد الأمراض المعدية، إنشاء مراكز صحية في القرى، تحسين شبكة الطرق، إلغاء عزلة المناطق النائية، ومضاعفة الإنتاج الزراعي لكل عائلة فلاحية (لم يحدد الهدف لا الوسائل الفنية مثل الري، ونشر البذور المحسنة، والأدوات الزراعية كالجرارات، ولا الوسائل الاجتماعية، مثل درجة نشر التعاونيات، ولا أسعار المحاصيل أو طريقة جمعها، وكان هذا أمراً حسناً لأنه يسمح بهامش من المرونة عن طريق المناقشة ونتائج الخبرة)، ولم يقل بالتصنيع المغالى فيه كما ادعى منتقدو النظام، بل البدء في التصنيع، بخلق بعض الصناعات الخفيفة للإحلال محل الاستيراد بالطبع (وخطاب البنك الدولي ضد هذه الصناعات التي يضع في مقابلها الصناعات الموجهة للتصدير، مجرد هذيان لا معنى له)، وذات الاستهلاك العالي (الأسمنت، والطوب، والنسيج، والصناعات الخشبية، والصناعات الغذائية، وورش الإصلاح)، وإصلاح السياسات المالية لتحقيق عدالة الضريبة وحسن تحصيلها، والتقليل من البيروقراطية الحكومية، ومقرطة الحياة الاجتماعية... الخ. كان الحزب في

هذه المرحلة يترك الكثير من الاختيارات بالنسبة للوسائل، تاركاً الباب مفتوحاً للقطاعين العام والخاص، ولأشكال الإدارة المختلفة، كما فتح الأبواب أمام المناقشات الضرورية بشأن الديمقراطية (دور المنظمات الشعبية، والنساء، والنقابات، والتعاونيات الريفية، ودرجة استقلالها).

كانت مسؤوليتي الخاصة هي اقتراح مجموعة من البرامج ـ بالأرقام المتعلقة بالاستثمارات المطلوبة، والناتج المتوقع ـ في هذه المجالات. وكان من الضروري التأكد من تماسك هذه البرامج على مستوى التمويلين العام والأجنبي، وتحديد السياسات ـ الائتمان، والأجور، والأسعار (الدعم، والضرائب، والرقابة الإدارية) ـ اللازمة لتنفيذ هذه البرامج. ولم يكن الهدف تحديد المسار المشرق والمتعجل على طريق التقدم، وإنما بالأكثر توقع العقبات على طريق مليء بالأشواك، أو هذا على الأقل تعريفي للتخطيط. بالطبع كان هذا التخطيط يفترض تبادلاً مزدوجاً ودائماً، بين مجموعتنا المختصة بالخطة، والأجهزة الفنية بالوزارات المختصة، وبيننا وبين اللجنة الوطنية للتخطيط، وهي هيئة مختلطة تضم الوزراء الأساسيين، ورؤساء الإدارات من جهة، والمكتب السياسي للحزب، وقيادات المنظمات الجماهيرية من جانب آخر. وكل هذا كان هذا جميعه طبيعياً، وكانت هذه اللقاءات تجري في جميع الاتجاهات بشكل طبيعي، ومن دون مشاكل كبيرة، في أول الأمر.

كان لا بد من ابتداع أدوات لقياس التماسك والفاعلية في مواجهة المشاكل التي وصفتها، وكان علي أن أتصور هذه الأدوات. فمن المعروف أنه لا توجد مراجع أو كتب «دليل» للتخطيط توفر هذه «الوصفات» أو الصيغ، أما من يعتقدون بوجودها ـ ومنهم مع الأسف الكثير من «الخبراء» ـ فهم على الأرجح لم يكونوا مسؤولين أبداً عن تطبيق خطة. فهذه الأدوات يجب صياغتها لتناسب كل موقف على حدة، وكل منها له خصوصيته. إن التخطيط عمل حرفي (أو لعله عمل فنان)، كالبذلة المفصلة على المقاس، وليست من «الجاهز» الذي يُصنع بالطرق الميكانيكية للإنتاج الواسع.

لذلك كان عليَّ أن أخترع نظاماً للمحاسبة القومية «على المقاس» ـ آخذاً في الاعتبار النقص في المعلومات، وطبيعة الأهداف الأساسية ـ يسمح بإبراز الآثار ذات المغزى للاختيارات المختلفة الممكنة. وقد أخذت هذه المهمة مني ما يقرب من العام، وكنت أخصص لها نصف وقت العمل، وأعتقد أنها كانت صيغة ناجحة، فقد تلقيت التهنئة عليها من إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، ومن جهات أخرى. ولم تكن هناك إمكانية لمداواة نقص المعلومات بعمل تحقيقات إحصائية سريعة حيث لا يتوافر لا الوقت، ولا الموارد المالية، ولا الأفراد المدربين بأعداد كافية. وقد تغلبت على ذلك بالغوص بشكل منتظم في منجمين للمعلومات اكتشفتهما لدى فردين غير عاديين. كان أحدهما سكرتير الغرفة التجارية (وللأسف لا أذكر اسمه) صاحب عمل فرنسي صغير، يطبق بأمانة قواعد

اللعبة لمصلحة الدولة المالية الجديدة. وكان يعرف كل شيء عن الاستيراد ـ بغض النظر عن الإحصاءات التي كانت شبه غائبة لأن اتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية كان قد انهار لتوه ـ مثل الكميات الفعلية الدقيقة لكل نوع من المنتجات، وأسعارها، وأسواقها (للحكومة أو الاستهلاك الخاص... الخ). أما الرجل الثاني فكان جان مول، الإداري السابق (قائد الدائرة)، الذي كان يستطيع أن يحدد عدد الأفراد وأيام العمل لبناء منزل ريفي، وكم سنة يعيشها هذا المسكن، وكمية الذرة أو القطن التي تستطيع عائلة فلاحية إنتاجها في كل من مناطق البلاد، وكمية السماد التي تلزمهم لإنتاجها، وكمية الطعام التي يستهلكونها... الخ. كان ذلك منجماً من المعلومات غير المسجلة، وعندما أتيحت لي الفرصة فيما بعد للتنقيب في أرشيفات مالي، تبين لي كيف أن بعض الإداريين (الأفضل منهم بالطبع) كانوا يكتبون تقاريرهم بجدية. وقد حصلت منها على ما يمكن اعتباره نوعاً من التاريخ الاقتصادي للسودان الفرنسي، في الأعوام 1920-1958.

بناءً على هذه المعلومات، وغيرها مما استطعت جمعه من مصادر أخرى، والتي ناقشناها طويلاً نحن الثلاثة، تصورت مجموعة من المؤشرات. كان الشرط أن كلاً من هذه المؤشرات يمكن أن «يلخِّص» الوضع في أحد القطاعات والذي يناظر أحد الأهداف الممكنة للتنمية. مثلاً، مؤشر لتكلفة التعليم الابتدائي لكل عشرة آلاف من السكان، ومؤشر لتكلفة توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية للعدد نفسه، ومؤشر لتكلفة شق مئة كيلومتر من الطرق في مساحة 50 ألف كيلومتر مربع مع كثافة سكانية «س»، ومؤشر لاستهلاك العائلة الريفية من الغذاء لكل منطقة، أو للعائلة الشعبية في المدن، أو للعائلة من الطبقة المتوسطة (تكلفة سلة من المنتجات النوعية)، ومؤشرات مناظرة للمسكن، وللأثاث في مساكن الفئات السابقة، ومؤشرات لهوامش التسويق، والنقل، والضرائب، المناظرة لكلٍّ من المؤشرات السابقة.

وفي نهاية هذا الجهد، كنت قد جمعت في أدراج مكتبي أدوات مخصصة ذات فاعلية واضحة. وهكذا تحولت أهداف الخطة مباشرة إلى معدلات نمو هذه المؤشرات. ومن مؤشرات الأهداف هذه، صار من الممكن أن أحدد بقواعد النسبة والتناسب البسيطة، قيمة كل من البنود الرئيسية للمحاسبات الوطنية. وبوضع هذه المؤشرات في أماكنها المحددة في الجدول الاقتصادي العام، كان من الممكن رؤية المصاعب المتوقعة، والعقبات، بنظرة واحدة. وذلك يسمح لي بتقديم «خطة معدلة» للجنة الوطنية، توضح ما تسبب من اقتراحات اللجنة، في ظهور هذه المشاكل.

كانت هذه الطريقة تسمح بالإجابة على عدد من الأسئلة الأساسية، مثل: مستوى الأجور المطلوب، ومعدل زيادتها، والأسعار النسبية لشراء المنتجات الزراعية الرئيسية، مؤشر أسعار الاستهلاك،

ومعدل الاستقطاع الضريبي... الخ. أي أنها سمحت بإدخال المغزى الاجتماعي إلى صلب الخطة، أي الزيادة في عدم المساواة أو التقليل منها، وخاصة بين المدينة والقرية، وجدول الأجور، وحجم أرباح القطاع الخاص... الخ. كما سمحت كذلك، بإبراز أشكال الإصلاح الضريبي المرغوب فيها، وأشكال الرقابة على الواردات (بل والتحكم فيها مستقبلاً)، ومعدل الصادرات (وبالتالي خطط تنمية الإنتاج التي تُمنح الأولوية).

لحسن الحظ لم يكن لدي حاسوب، ذلك أنه في رأيي، ليس فقط لا فائدة منه، بل إنه ضار لنوع العمل الذي كان علي أن أقوم به. كانت أداتي الوحيدة هي المسطرة الحاسبة التي يستخدمها المهندسون، وهي التي استخدمتها طوال حياتي المهنية، وفي التعليم. وأعتقد أن الغالبية العظمى من الحسابات الاقتصادية التي يحتاجها الأمر فعلاً لمواجهة المشاكل التي يمكن مواجهتها في أغلب الحالات في أفريقيا، تندرج تحت حساب الأرباح المركبة، ومسائل النسبة والتناسب! وهذا لا يستبعد طبعاً استخدام الحاسوب في أوضاع مختلفة، مثل بناء النموذج ذي الأسعار المتغيرة في إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية الذي أشرت إليه أعلاه.

بالطريقة نفسها التي وضعتها للخطة في مالي، كنت أتسلى بعد بضعة أعوام بحساب التوقعات للخطة المطبقة في ساحل العاج. ولما كان ذلك في عام 1965، فقد اخترت تاريخاً مقترحاً هو 1985 أي بعد عشرين سنة، ووصلت إلى النتيجة القائلة بحدوث كارثة في ذلك التاريخ، أي من جهة الديون الخارجية... الخ. ولإثبات خطأي، قام البنك الدولي بعد ذلك بعشر سنوات، بدراسة كلفت الملايين بين مكافآت الخبراء، وتذاكر السفر بالدرجة الأولى، والإقامة في الفنادق الفاخرة، لتصل إلى النتيجة أنه بحلول 1985، سيكون كل شيء على ما يرام في ساحل العاج (التي ربما تكون قد تجاوزت ما قد حققته كوريا!). كانت درجة من الغباء المثير للسخرية، ولكن بتكلفة عالية. تأثر بعض كبار المسؤولين في ساحل العاج بدقة «تنبؤاتي» ـ فقد حدثت الأزمة فعلاً في عام 1985، وكانت أشد مما توقعت ـ فاستدعوني لشرح الأمر، وكانوا ينظرون إلي كما يفعل الأفريقيون الذين يستشيرون الكاوري (الوَدَع). شرحت لهم أنني لم أستشر الكرة البلّورية، وإنما استخدمت الحس السياسي السليم، وقاعدة النسبة والتناسب ولا أدري إن كانوا فد اقتنعوا بما قلت.

يقول المنتقدون، إن أسلوب التخطيط الذي شرحته في حالة مالي، يعتمد على التماسك أكثر مما يعتمد على الفاعلية، وهذا صحيحإلى حدٍ ما. ولكنني أؤكد أن التركيز على الفاعلية، الزائدة في حالة الخطاب النيولبرالي، وهمية إلى حدٍّ كبير وكاذبة. وعلى أي حال فهذا الخطاب يقوم على أساس فرضية أساسية ـ وهي أن الأسواق تنظم نفسها ـ لا علاقة لها بالواقع (فالأسواق تسير طبقاً لما

يفرضه رأس المال المسيطر)، وتستبعد مقدماً وضع الاقتصاد في خدمة التنمية الاجتماعية. وكانت الفاعلية في حالة مالي تتلخص في اكتشاف الوسائل لضمان الإدارة السليمة للمشروعات وللإدارات الحكومية، وهذا كافٍ في حد ذاته، بل كثير ويصعب تنفيذه في الواقع. لكن الحس السليم يقضي بالبدء بذلك.

كانت خطة مالي التي تمخَّضت عن هذه الطريقة، والتي أُقرَّت رسمياً بدرجة أو أخرى (وأقول بدرجة أو أخرى لأنها كانت مصحوبة بتصريحات رنانة متضاربة من هذا الوزير أو ذاك)، في رأيي جيدة، بمعنى أنها كانت إيجابية، وقابلة للتنفيذ، وتقدمية. أدى تنفيذها، حتى وإن شابته بعض الفوضى للأسباب التي سأشرحها بعد قليل، في مجموعها ذات تأثير إيجابي على مالي، وكانت تصلح كقاعدة قوية للتقدم التالي. جاء التخبط بعد ذلك، فكما قلت، كانت الخطة تترك الهامش لمناقشة الاختيارات المهمة، من جهة لمغزاها الاجتماعي والسياسي،ومن وجهة نظر الفاعلية الاقتصادية. وقد بدأ التخبط في هذه المجالات.

كنت أحب أن أناقش الزملاء في عملي، فقد اعتقدت دائماً أن التفكير الجماعي الخلاَّق أغنى من تفكير الفرد المنعزل. ففي القاهرة، كنت أستفيد من المناقشة شبه اليومية مع إسماعيل، وفي إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، كنت لا أتناقش فقط مع ناتاف، وإنما مع جميع الزملاء. وفي باماكو، كنت أتناقش مع زملائي في وحدة الخطة، ومع بينار، وبرو، وآخرين كلما أتيحت الفرصة. لا أستطيع أن أفصل حجم انتقاداتهم الإيجابية واقتراحاتهم، وقد دخلت جميعها في نسيج «منتجي النهائي»، وأدين لهم جميعاً بالفضل.

في باماكو، زارني الكثير من «الخبراء» السوفييت، ومن البنك الدولي، والأمم المتحدة. ويمكنني القول من دون تواضع كاذب، أنني لم أتعلَّم منهم شيئاً على الإطلاق. فالسوفييتيون كانوا يكررون دائماً «المبادئ» التي تقول بأنه من الجيد أن تتدخل الدولة، ومن السيئ عدم تدخلها، ولا شيء محدد أكثر من ذلك. استنتجت من ذلك أنهم بعض البيروقراطيين من الدرجة الثانية الذين يكسبون عيشهم بتكرار هذه التصريحات التي بلا طعم ولا رائحة. لكن رجال البنك الدولي كانوا دائماً على المستوى نفسه، وإن كانت المبادئ التي ينادون بها على النقيض بالكامل: فمن الجيد قيام القطاع الخاص دائماً بالعمل. وخطاب الجانبين أيديولوجي بالكامل، ويمكن التأكد من ذلك بمقارنة أدبيات الجانبين، فلا شيء أقرب لكتيبات الدعاية السوفييتية من تقارير البنك الدولي. وفي الحالتين تكفي قراءة العنوان، فيمكن منه معرفة المضمون حتى التفاصيل، فكل شيء يثبت أن النظرية الأساسية للهيئة صحيحة، وتفسر كل شيء. أما الوقائع فيجري تجاهلها، بل حتى تزويرها (والتعبير ليس مبالغاً فيه). فبالنسبة

للبنك الدولي، يعود نجاح كوريا لأفضال السوق، أما المصاعب الحالية (الأزمة المالية) فتعود لتدخل الدولة. هكذا بكل بساطة، مع أن الواقع أن كلا القولين خطأ! وبالعكس، كان تدخُّل الدولة حاسماً في تحقيق النجاح الكوري، وجاءت الأزمة ـ لا بالصدفة ـ عندما انضمت للمنظمة الأوروبية للتنمية والتعاون، فاضطرت لاتباع سياسة التحرر. لكن، ما أهمية الوقائع؟ فالنيولبرالية على حق دائماً، كما كانت الماركسية السوفييتية المزعومة في الماضي، فالدوغماطيقية هي نفسها، ولعلَّ المستقبل يكون هو نفسه.

إذا كنت قد تعلمت في باماكو الكثير من الأشياء المفيدة، فالفضل في ذلك يعود لعدد من الخبراء، ومنهم بعض الأفريقيين البسطاء ولكنهم يعرفون موضوعاتهم جيداً، من زراعيين، وأطباء، وبيطريين، وكذلك من عبقري اسمه رينيه ديمون، وبعض الخبراء الصينيين. تجولت مع هؤلاء الخبراء، وديمون في أنحاء البلاد، وأنا تعجبني كثيراً هذه الجولات، ليس فقط لأني أستمتع بالمناظر (ولم لا؟)، ولكن لأنني أعتقد أن الرؤية بالعين تعلِّم الكثير. طبعاً، هذا لا يعني القبول بأسلوب بعض الصحفيين الذين يظنون، بعد جولة لبضعة أيام في بلد من البلدان، لا يعرفون تاريخه أو ثقافته، أنهم قد ألموا بكل شيء عنه. لكن الرؤية بالعين تضيف الكثير إذا تحلَّى المرء بالتواضع، واهتم كما أفعل دائماً بالقراءة الجادة للتاريخ، والثقافة، والأنثروبولوجيا، والاقتصاد، فهي تكمل هذه الدراسات ، بل تضاعف قوتها. قدرت قيمة نظرة العين للزراعيين الأكفاء مثل ديمون، والخبراء الصينيين، الذين يتمتعون بالفهم السياسي والاجتماعي. وفي أحد الأيام عندما كنا نستعرض دلتا نهر النيغر القاحلة، بهدف توطين 30 ألف فلاح فيها، سألت الصينيين الواقفين إلى جانبي، إذا كان ذلك من الممكن. فأجابني أحدهم بعد الإمعان في النظر إلى الأفق، وإلى التربة، بأنه من الممكن توطين 3 ملايين بتكاليف زهيدة، وهكذا شعرت بمشكلة قلة السكان في أفريقيا.

لم تكن لديَّ مصادر أخرى للتفكير والعمل بموجبها أيامها، فقد كانت دراسات لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية، الخاصة بالتخطيط في بداياتها الأولى، ولم تكن معروفة لي على أي حال. وكانت جمعيات الدراسات الفرنسية التي تَوسَّع نشاطُها في أفريقيا في الستينيات والسبعينيات، ما زالت تحبو في عملها. وسأعود لهذه المشاكل في فصلٍ تالٍ من هذه الذكريات.

الحياة اليومية

كوننا في باماكو مجموعة صغيرة من الأصدقاء الأجانب والماليين الحميمين جداً. كان مارسيل فور من رجال الإدارة في المستعمرات، وقد انضم لقوات فرنسا الحرة، وحارب في بيرحكيم، وفي إيطاليا، وفرنسا. وعلى الرّغم من حصوله على نوط رفاق التحرير، إلا أنه انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، لذلك حُرم من الوظائف العليا التي كان يستحقها، وقد كان عضواً دائماً في الاتحاد العام للعمال. كانت زوجته سولانج تقضي فترات طويلة في باماكو. وعند تقاعده، عاد لفرنسا وأقام قرب مارفيجول في مقاطعة اللوزير، وأعاد خلق جو «الغابة» في منطقته المنعزلة، حيث زرناه، والدتي وجدتي، وإيزابل، وأنا حوالى عام 1970. ونظم لنا في حديقة منزله مأدبة رائعة للشواء، مما يثبت أن الضأن في أوروبا لا يقل عن مثيله في أفريقيا. وكان فور ذو الجثمان القوي يهوى صيد الحيوانات الكبيرة، وقد ترك قرن جاموسة برية، آثار جرح كبير في كتفه، في الوقت الذي أفلت فيه من طلقات الرصاص، وانفجارات القنابل في بير حكيم، وكاسينو. كان يشتاق كثيراً للصيد والقنص، وكان يقوم برحلات الصيد لأفريقيا كلما تيسَّر له ذلك.

كذلك كان جان مول من رجال الإدارة الاستعمارية، وكان قريباً من التجمع الديمقراطي الأفريقي، ويؤيده دائماً، وكانت زوجته بلانش مدرسة، ثم مديرة مدرسة. وكان إيلي لوبيل إسرائيلياً غادر بلاده بسبب ثورته على ما اقترفه الصهاينة من جرائم بحق الفلسطينيين، فقد شارك في باريس في شبكة تأييد منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك اضطر لمغادرة فرنسا على وجه السرعة. وبالنظر لما أبداه من مهارة أثناء عمله في إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دعوناه للانضمام إلينا. بعد ذلك عاد لباريس حيث عمل في المجلة الإسرائيلية-العربية «خمسين»، وتوفى مبكراً، وحضر جنازته ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، وكان صديقه ويحترمه كثيراً. بعد ذلك بقليل، انضم إلينا بدوره، الشيوعي البرتغالي روي دي نوبريغا، الذي كان لاجئاً في فرنسا بعد هروبه من جنوب أفريقيا وموزمبيق، ومعه زوجته نيكول وأولادهما. كان روي متخصصاً في الأعمال البنكية، وكانت خبرته مفيدة جداً في إقامة نظام بنكي مالي مستقل. وكان قد استعمل للوصول إلى مالي جواز سفر مزور، فأعطاه الماليون جواز سفر صحيح، ولكن بدلاً من إعطائه اسماً مناسباً، مثل بيريرا بحيث يبدو مختلط النسب، وضعوا لوالده اسم مامادو، ولوالدته اسم خديجة، ومكان مولده في ريف مالي! وعندما كان عليه أن يتوجه لهونغ كونغ، قال القنصل البريطاني: «لقد رأيت الكثير من جوازات السفر المزيفة، ولكن هذا الجواز يجب ختمه!»

كان أقرب أصدقائنا الماليين جيم سيلا وزوجته أومو، وفي رأيي صار جيم فيما بعد، من أفضل الكادرات القادرة على إدارة اقتصاد مالي، فالذكاء والجدية في العمل، والحس السياسي كثيراً ما

تتفوق على الدبلومات. وكان قادة التيار اليساري في الاتحاد السوداني جميعهم من الأصدقاء الحميمين، وعلى رأسهم ماديرا كيتا «العجوز»، وإدريسا ديارا، وعثمان با، ومامادو غولوغو، وهنري كورانتان من الكاريبي. ومن بين المناضلين الجادين من هذا التيار الذين دفعتنا العلاقات السياسية معهم إلى الصداقة بالضرورة، ديارا (مدير المكتبة الشعبية الذي بذل جهوداً كبيرة لتوفير المطبوعات التي تساهم في تكوين المناضلين)، المحامي دِمبا ديالو، والصيدلي سامبا ديالو (الذي نظم بكفاءة توزيع الأدوية الأساسية على كامل البلد)، وسامبا لامين تراوري (مدير هيئة تنمية نهر النيغر)، وباكاري وزوجته تيريز توريه (وكان مهندساً للمناجم)، وعمر ماكالو الذي تخصص في إدارة المالية العامة، وجاساما المتحدث بالإذاعة (كان يتحلى بالمرح وروح الدعابة، ففي أحد الأيام لاحظ أن نشرات وكالات الأنباء لا تتضمن أي أخبار تهم الماليين، فاكتفى بالقول: «اليوم لا توجد أنباء، إلى الغد!»)، ودياكيتة وهو مدير بنك شعبي جديد، وآخرين فاتتني أسماءهم.

وكان لدينا أصدقاء آخرين جيدين، منهم لاجئون أفريقيون مثل دودو جبيه وزوجته ماري لويز، وعمر ديم (مدير المطبعة القومية) ورفيقته ريموند مالبي فاكير (وكانت مدرسة)، والشقيقتين الجميلتين جاكلين (التي تزوجت سنغالياً اسمه مومار ساخي)، وأوجوستين التي قابلناها بعد ذلك في داكار، وقد صارت عائلتاهما من أصدقائنا الحميمين. وقد روت لنا جاكلين أنوليه ساخو كيف كانت وهي طفلة تعبر نهر النيجر سائرة على قدميها في المخاضة لتصل للمدرسة، وكانت المياه عميقة لدرجة أنها تضع الكتب فوق رأسها حتى لا تبتل، وهي صورة جميلة كما أتصورها. وأذكر أوجوستين الجميلة رغم تعدد مرات حملها، رافقتنا في زيارتنا لجزيرة كرابان في الكازامانس، وباتت معنا في المنزل الريفي الوحيد المخصص للزوار في الجزيرة. وكنا قد اقتربنا أكثر من اللازم من القائمين على أحد الطقوس التقليدية، وفي المساء جاء الكومو (الذين أشرت إليهم أعلاه) لإرهابنا. ألقى رجالهم المكلفين بالقتل بعض الأحجار الصغيرة على سقف المنزل، وقلدوا أصوات الحيوانات المتوحشة، وأصيبت أوجوستين برعب قاتل. حاولنا طمأنتها بالقول إنهم لن يفعلوا أكثر من ذلك، فأجابت: «بالنسبة لكم نعم، فأنتم «توباب معدودون» (وهي تقصد بذلك أن القرويين يعرفون أن اختفاء مثل هؤلاء القوم يُلاحظ على الفور ويسبب لهم المشاكل)، أما أنا فزنجية، ويستطيعون قتلي». وكذلك عدد قليل من الفرنسيين الناشطين ضد الاستعمار منذ وقت طويل في أفريقيا، ومنهم روبير بيار (توفى بعدها ببضع سنوات)، وبعض مرتادي الغابة مثل مولينياري، وبيير جامبا ذو الألف مهنة ـ مدير فندق، أو مخيم، وطابع ـ والمحب للخمر، وكنا نلقاهم من آن لآخر في مقهى لي بيري في وسط المدينة أمام المتجر الحكومي الرئيسي، بجانب السوق، هم

وبعض الماليين من أمثالهم مثل جاساما، ومولاي (وكان مديراً للمالية). وبعض الفرنسيين الذين وفدوا لأعمال المعونة الفنية، مثل برنار ديمون (المكلف بإصلاح القوانين الاجتماعية) وزوجته جنفييف المدرسة، وكلودين سولومون (أستاذة العلوم الطبيعية). ومن بين ممثلي بلدان شرق أوروبا كنا نتزاور مع المجريين، وكانوا الأكثر انفتاحاً بين هذه المجموعة، وخاصة بالير (الذي كان يمثل الشركة المجرية التي تورد السيارات والشاحنات لمالي).

كنت مهتماً بتدريب الجيل الجديد الذي كنت أقابله في أثناء المناقشات التي كانت تجري في الجامعة الوليدة، مثل فونيكي كيتا (وقابلته في جامعة لومومبا في موسكو في 1965)، والأخوان جاكو (وقد عمل لامين معي في المعهد الأفريقي للتخطيط والتنمية، ثم في منتدى العالم الثالث) وديني تراوري الأستاذ في تلك الجامعة فيما بعد (مثل كاري دِمبيلي، وبرنار سيسوخو). وهو جيل أنجب الكثيرين ممن قادوا النضال الشعبي ضد دكتاتورية موسى تراوري، والذين وصلوا لقيادة ADEMA (مثل ديكو)، و CNID (مثل مونتاغا تال). وقد تعرفت عليهم في المراحل الأولى لتكوينهم، ثم قابلتهم بعد ذلك.

كان هناك الكثير من «المرسلين» كما كانوا يسمونهم المارين على باماكو، ومنهم أنثروبولوجيين مثيرين للاهتمام مثل كلود مياسو. وأحياناً بعض الشخصيات التي تستحق الذكر مثل المدرس الفرنسي من الجنوب الغربي (لا أذكر اسمه)، وكان اشتراكي راديكالي علماني متشدد، يلبس دائماً بإهمال ولكن بالبذلة الكاملة ورباط الرقبة، مهما كانت درجة الحرارة، ولا أعرف ما كان يعمله. كان يتلمَّظ عندما يذهب لإحدى القرى متوقعاً أنه سيحظى بطعام لذيذ كالذي كان يجده في بلاده. وعندما يُصدم بالطعام الرتيب الذي يتكون من عصيدة الذرة المحلاة بالسكر في الصباح، والمملحة في المساء، كان يصطاد أرنباً برياً، ويطبخه بزبد الكاريتي (النباتي) وبعض الأعشاب القابلة للأكل (وكان يتذوقها بتركيز)، وهكذا يطبخ «يخنة» لذيذة بالأرنب كالطباخين المهرة.

وتعرفت على المهاجرين اللبنانيين في باماكو لأول مرة، والتي وجدتها بحجم أكبر في داكار وغيرها من المدن الأفريقية فيما بعد. وهو وسط توجه له كثيراً أحكاماً قاسية وذلك لأسباب صحيحة بصفة عامة. وهؤلاء اللبنانيون في مجموعهم هم شريحة من الطبقة الكومبرادورية، ولكنها طبقة كانت تابعة بالأمس لرأس المال الاستعماري (الذي استوردهم)، واليوم للطبقة البرجوازية-البيروقراطية، التي تقود البلدان الأفريقية، وهي كومبرادورية بدورها. لهذا السبب، كثيراً ما يستخدمهم السياسيون الديماجوجيون ككبش فداء. وهذا لا يستبعد طبعاً بعض الملاحظات التي في صالحهم، فهم لطاف وخدومين بطبعهم، ولديهم جلد في العمل، كما أنهم يجيدون تذوق الحياة، ومن

هنا كثرة المطاعم والمقاهي التي لولاها لكانت الحياة تفقد الكثير من بهجتها لنا. فاللبنانيون يحبون التكسب، لكنهم كذلك ينفقون جيداً. وكان الحلاق الذي أتعامل معه نزل من جبل لبنان وهو أمِّي، وبقي لثلاثة شهور في بيروت ليتعرف على المدينة، ويتعلم حرفته، ثم ركب سفينة بضائع نقلته لأبيدجان، ومنها على شاحنة تنقل البطاطس إلى باماكو. وفي اليوم التالي فتح دكانه من غرفة واحدة، وكرسي، ومرآة، ومقصات. لكنَّ الرجل تغير بالكامل، فالجلف صار مهندماً، ويتحدث بلغتين جديدتين عليه، وهما البمبارا والفرنسية، وتعلم الكتابة. وبعد عام أرسل للبنان رأس المال الصغير الذي قدمته له قريته، من دون إيصال، ليعاد إعطاؤه لفقير آخر ليتقدم مثله. ويقوم الهنود في شرق أفريقيا بالمهمّة نفسها تقريباً، وأعتقد أنهم مروا بالطريق عينه. وبين المجموعتين، يظهر التمايز الاجتماعي الواضح بعد الجيل الثاني أو الثالث، فالبعض يكتسبون ثروة كبيرة أو ينضمون للمهن الحرة، والبعض يصيرون مثقفين حقيقيين كالذين قابلتهم في كينيا أو تانزانيا، أو كما صار إليه الطالب شربل الذي علمته في داكار.

كانت المجموعة اليسارية الصغيرة في الاتحاد السوداني، مترابطة جداً، حيث طلبنا ماديرا في أحد الأيام للقاءٍ في منزله. كان وزيرٌ للداخليّة، وكان معتاداً الاتصال تليفونياً: «في الساعة السابعة عند ماديرا»، من دون أي توضيح. ذهبت كالآخرين من دون معرفة الهدف من الاجتماع، وقال ماديرا: لقد جمعت السكارى، وكما ترون، يمكن اعتبار هذا اجتماعاً تكتلياً لليسار. نعم لا بد من شرب الويسكي فهذا تقليد رسمي يجب المحافظة عليه، ولكن لا تفرغوا الزجاجة بالكامل». وكان بين الحضور جولوغو وهو مؤلف سيرة ذاتية ذات عنوان معبر «الهارب من الإثيلوس»! وقلت لماديرا إنني لا أعتبر نفسي من كبار شاربي الخمر، فقال نعم أعرف ذلك فرجال شرطتي أكفاء، ولكم ما دمت تقابلهم كثيراً، فلا مانع من أن تعظهم قليلاً.

كانت إيزابل تعمل كمدرِّسة بالمدرسة الرئيسية في ميدان ماغينو بمركز المدينة. وكانت المدارس في أيام الاستعمار تعمل في الصباح فقط، ولكن النظام فرض عليها العمل طبقاً للنظام الفرنسي، وهذا كان معناه العمل بعد الظهر وهو توقيت سيئ جداً عند نهاية الموسم الجاف. وكان الأطفال الأفريقيون ينامون في هذه الأوقات، أما الأوروبيون، فيبكون من شدة الحرارة، فكانت إيزابل تبلل رؤوسهم الصغيرة بإسفنجة تغمسها في دلو به ماء. ومن بين هؤلاء الأطفال اللطاف، كانت ابنتا روي ونيكول، وطفلة فيتنامية تدعى للي بيومي، كانت قد أنقذت من تحت جثة أمها التي قتلت في أثناء الحرب. وقد تبناها شخص يدعى بيومي، ممن يسمون المغاربة-السنغاليون، وكان أجداده قد توجهوا من مصر إلى المغرب ثم إلى السنغال، حيث شاركوا في نشر الإسلام هناك، وكانت زوجته

فيتنامية، وقد عاد بعد ذلك إلى السنغال، وانضم إلى التجمع الديمقراطي الأفريقي. بعد أن توفى والداها، بحثت للي عن عمل، وهي حالياً السكرتيرة التنفيذية لمنتدى العالم الثالث. وعندما حضرت للقاهرة في عام 1997، للمشاركة في مؤتمر أفريقي آسيوي، تعجب ضابط الجوازات في المطار وسألها: «اسم مصري، وجواز سنغالي، وهيئة آسيوية، كيف؟» فأجابته: «إنها العولمة!»

لم تكن الحياة اليومية في باماكو تتصف بالرتابة رغم اعتيادنا عليها، فكنا كثيراً ما نتناول العشاء في منزل أحد أفراد المجموعة، خاصة والبعض منا (فور، ومول، وجيم سيلا، ولوبل، ونحن) يسكنون على بعد خطوات من بعضهم البعض في كولوبا. وفي أمسية الآحاد، كان الكثيرون منا يتواجدون في مطعم-حديقة على حافة النهر، قرب الكوبري الذي يربط باماكو بجنوب البلاد، واسمه الآن «الكايمان الثلاثة»، ولا أذكر اسمه أيامها. وفي أيام الآحاد كنا كثيراً ما نذهب لنستحم في مياه النيجر عند سوتوبا، ولم يكن الخزّان قد أقيم أيامها. وكانت توجد في الموسم الجاف، الكثير من الجزر الرملية الناعمة النظيفة التي يمكن الوصول إليها قفزاً من حجر لآخر في المخاضة، وكنا نحضر معنا الشماسي، والطعام. في إحدى المرات، كان شارل بِتلهايم حاضراً في مأمورية، أخذناه معنا هناك، فاختار الأطفال الماليون الذين كانوا يستحمون هناك، هذا الرجل الناضج الوقور ليلعبوا معه كالجد المحبوب. وأخذوا يقفزون على ظهره ويرشونه بالماء، وهو يتجاوب معهم وهو في غاية السعادة.

لم نعاني أنا أو إيزابل من حرارة الجو في مالي، ولعلنا من حيوانات المناطق الحارة. ومن وجهة نظري لا توجد بلدان معتدلة، بل فقط مناخ إنساني (حار)، أو غير إنساني (آخر). مع ذلك فإيزابل تعتقد أنني كبقية المصريين، لا أشعر بالبرد أو الحر. لعل جلدي سميك، ومعتاد على التغيرات الكبيرة في درجات الحرارة، حيث قد تهبط بمقدار 20 درجة بعد غروب الشمس ببضع ساعات. وهكذا، لم أكن أتضايق من الحر في مالي، مع أن الحرارة كانت تتجاوز في بعض الأحيان 45 درجة. وفي أحد الأيام كانت إيزابل مريضة فقاست حرارتها، فارتعبت من قراءة الترمومتر، وتكرر الشيء نفسه في اليوم التالي، فدعونا الطبيب أوتان لفحصها، فأكد أنها لا تعاني من أي شيء غير عادي. فشرحنا له موضوع قراءة الترمومتر، فأجاب بلغته الخشنة كطبيب في الجيش الاستعماري القديم: «أنت تضعين الترمومتر في درج حرارته 50 درجة فما الغرابة؟ ضعيه في الشرج ليبرد قليلاً!»

والآن بعض النوادر اللطيفة التي لا أنساها: فبعد وصولي بقليل، كنت أمر بالسيارة في تقاطع خالي من المساكن، فهدأت السيارة لكنني لم أتوقف تماماً، وإذ برجل البوليس يستوقفني بصفارته:

«ماذا يجب فعله عند إشارة التوقف؟»، فأجبته بخبث: «أهدأ وأنظر جيداً، فإذا ما لم يكن هناك شيء أكمل» «لا، يجب التوقف تماماً» «حسناً لم أكن أعرف ذلك، أنا آسف فقد أخطأت». فانفجر ضاحكاً، وقال «كرر، قد أخطأت»، فكررتها، فتركني أمضي وهو سعيد جداً، قائلاً: «هذه أول مرة أسمع رجلاً «أبيض» (توباب) يقول «قد أخطأت»».

عندما تقرر نقل وزارة الخطة إلى وسط المدينة، قام العمال المكلفون بنقل الملفات بوضعها في شاحنة من دون أخذ الاحتياطات الكافية. كانت حديقة الحيوانات تقع عند أسفل الطريق النازل للمدينة، وعند مرور الشاحنة أمام الحديقة، قامت لفحة من الريح بتطيير بعض الأوراق، فسقطت عند قدم أحد الفيلة فالتهمها، وكان من بينها النسخة الأصلية من الخطة (ولحسن الحظ كانت لدينا نسخ كثيرة منها). وقصصت القصة على الوزير قائلاً: «انتهى الأمر، لقد التهم الفيل الخطة»!

كثيراً ما كنا نذهب في المساء للسينما، وجميعها في الهواء الطلق، وندخل أحياناً تحت المظلة عندما تمطر، ونرى الفيلم من خلال ستارة من المطر. وفي أحد الأيام، كان يعرض الفيلم «العام الماضي في مارينباد»، وكان يجلس إلى جانبي رجلين شعبيين من مالي، أحدهما يترجم لزميله حوار الفيلم من الفرنسية إلى البمبارا. وقال المترجم له: «هذا الكلام لا معنى له»، وكنت أشاركه الرأي، فأجاب زميله: «نعم، ولكن هذا ما يقولونه».

وقصة أخرى. قررت الحكومة إنتاج «مشروب وطني»، بتعبئة مشروب الجنزبيل في زجاجات، وهي فكرة طيبة، فالمشروب طعمه لذيذ. ولسوء الحظ كُلف بذلك مصنع سابق للصابون، ونظراً لعدم تنظيف دنان الصودا جيداً، فقد كان المشروب الذي جرى تحضيره عبارة عن «الشَربة الوطنية». وفي اليوم التالي تغيب الرئيس، والوزراء، وغيرهم من كبار الموظفين عن العمل، ولم ينجُ من ذلك إلا ماديرا الذي اكتفى بشرب الويسكي، وقال: «لقد أنقذت البلاد من انقلاب، فقد كان من السهل تحقيقه بالأمس».

كنا نسافر كثيراً في رحلات ينظمها برنار ديمون. وفي أحد الأيام توجهنا لأعالي النيجر قرب الحدود مع غينيا، لرؤية الباحثين عن الذهب، واقترح ديمون أخذ لحم نيئ لنشويه، وحاولنا إيقاد نار للشواء، لكننا لم نبدِ إلا القليل من المهارة في ذلك. والتفَّ العمال حولنا في دائرة يتفرجون على محاولاتنا الفاشلة، واقترب أحدهم مني وناولني علبة سردين وقطعة خبز قائلاً: «أظن هذه عملية أكثر!».

كنا نذهب كثيراً كذلك «للصيد والقنص» عند نهر باولي، وهو أحد روافد نهر السنغال، في غرب مالي، وهي منطقة جميلة بها غابة محمية. كان الصيد مجرد حجة للتنزه في الصباح الباكر لرؤية

الغزلان والقردة، وهي كثيرة في المنطقة، وأحياناً بعض الأسود. وكان المخيم غير مريح لدرجة أننا قررنا أنه من الأفضل وضع الأسرَّة وتحيطها الناموسيات خارج المبنى، وفي تلك الليلة لم نستطع النوم، فقد كانت الأسود تزأر في مكان قريب طوال الليل. وقد طمأننا فور قائلاً: «لا داعي للخوف، فلم يحدث أبداً أن جاء أسد ليزيح الناموسية ليرى الطعام الموجود داخل «النملية». وفي مرة أخرى، كان معنا المجري باليرـ وكان المفروض أن يتبعنا للمخيم، لكنه تأخر كثيراً وبدأنا نشعر بالقلق، وأخيراً وصل، وقد غاض لونه. تبين أنه اضطر للسير للوراء بحذاء النهر وتتبعه إيجوانا كبيرة. والمعروف أن هذه الحيوانات، وهي غير خطيرة بالمرة، تتميز بالفضول الكبير لحد الغباء.

أدت هذه الرحلات إلى باولي إلى اكتشاف حقيقة كنت لا أعرفها عن نفسي، وهي أنني «أيسر». فكل مرة كنت أصوب فيها البندقية، كنت أخطئ الهدف بحوالى 20 سنتيمتراً نحو اليمين، ومع ذلك فأنا لا أرتجف، وأصوب بهدوء، فما السبب؟ لا أذكر من اقترح عليَّ نقل البندقية للكتف الأيسر، وإغلاق العين الثانية، وإذا بي أصيب الهدف بدقة، وهذا معناه أني أيسر. هنا تذكرت أنني أستخدم اليد اليسرى لأداء الكثير من الأعمال، فقد «أصلحت هذا العيب»، وتذكرت أن مدرستي في المرحلة التحضيرية، ميل المصري، قد فرضت عليَّ إمساك القلم باليد اليمنى، وأطعتها، ويحتمل أن شقاوتي بالمدرسة، والتي استمرت طويلاً، كانت الثمن الذي تحملته. وعلى أي حال، لا أعتقد أن هذا التصحيح قد سبب لي مشاكل ثقافية، أو خُلُقية خطيرة، مع أن هذا يحدث أحياناً (يتسبب في حدوث الثأثأة في بعض الحالات). وفي المقابل لا أظن أن ترك الأمر كما يفعل الأمريكان هو الحل الصحيح، فالطفل الذي يمسك القلم بيده اليسرى ليس بالضرورة أيسر. وإذا لاحظنا أعداد الأمريكيين الذين يكتبون في أوضاع غريبة، وليست سهلة، يشير إلى أن القليل من التوجيه لم يكن ليضر بهم.

قضينا بعض السهرات التي لا تنسى في قصر الرياسة، ومن بينها زيارتي لتيتو، ونكروما. ولفت الأنظار عند زيارة تيتو الطاولة الخاصة التي جلس إليها مع موديبو، وزوجتاهما. وبعد العشاء، بدأت الموسيقى الراقصة بالتشاتشاتشا الأفريقية، ودعا موديبو اليوغسلافية الحسناء للرقص، وكان على تيتو أن يرقص بالمثل مع زوجة مضيفه. ولكن تيتو، الذي ربما يعرف كيف يرقص الفالسات الدانوبية، كان يرقص مثل الدب في السيرك. لكن هذه الزيارة أنتجت لي رحلة جميلة ليوغسلافيا سأعود إليها لاحقاً. وعند زيارة نكروما، فضلت الشرطة مراقبة المومسات من أصل غاني وهن كثيرات في باماكو. لكن البعض منهن أفلتن من الرقابة، وحضرن لفندق غراند أوتيل حيث استقبلهن بعض أعضاء الوفد الغاني لتهدئة غضبهن، فقد اعتبرن أنهن من أتباع الرئيس الغاني. ودخلت

إحداهن إلى الفندق حيث رأت السفير البريطاني الذي قالت إنه يعرفها جيداً، وإنه رفض أن يحييها فبصقت عليه وهو يستعد للسلام على الضيف الكبير.

أدت مشاكل ميزان المدفوعات، إلى جانب سوء الإدارة في الشركات التجارية الحكومية، إلى اختفاء الكثير من السلع من الأسواق. وفي إحدى المرات، كنت أعرف بائعة في المتجر الحكومي في وسط المدينة، فسألتها همساً في أذنها: «هل عندكم أمواس حلاقة؟» فأجابتني همساً: «لا، ولكن عندنا سردين». وهكذا اشتريت بعض علب السردين.

زرنا، إيزابل وأنا، مناطق كثيرة من هذا البلد الشاسع، سواء حيث كنت أقوم بمأموريات، أو كنا نقوم بإجازة. وفي بلاد الدوغون، التي يعرفها جميع السياح اليوم، لم يكن المخيم الوحيد القائم أيامها في باندياغارا جيداً، وعندما وصلنا ضمن مجموعة في عشية عيد الميلاد في إحدى المرات، كنا نتندر قائلين: سنجده مشغولاً بالإنكليز (القادمين من غانا)، وقد كان. وجدنا إنكليزية جميلة ممددة على السرير الكبير الوحيد في المخيم، فقال لها بعضهم: «إن هذا السرير يكفي خمسة أفراد!». ولا أعلم من شاركها في السرير، ولكن الباقين اكتفوا بالالتفاف في أغطيتهم على الأرض. كانت بلاد لا تُنسى: من جِنة، وموبتي، والسير على ضفاف النيجر، وطريق الساحل شمال النهر، وشواطئ البحيرات في نيافونكي، وجوندام، وجاو. كدنا نتوه في مناطق الساحل، مع العجلات التي تُثقب في الطرق الوعرة، وتركيب الإطار الداخلي الاحتياطي، ثم نفخ العجلات بمنفاخ الرِجل... الخ. ومرة، في أثناء مأمورية في تمبوكتو، حفلة استقبال لا تُنسى، فقد أعد مهَمان هَيدارا، رئيس الجمعية الوطنية، حفل شواء على شرفي. وقد اصطف الحضور بشكل تلقائي في صفوف حول ثلاث أو أربع خراف على النار. ففي الصف الأول وقف مهمان، والمحافظ، ومفتش البوليس، وأنا، وآخرون، ووراءنا في الصف الثاني، كبار الموظفين وأعيان المنطقة، وفي الصف الثالث الرجال «الأحرار» من عامة الشعب، ووراءهم في الصفين الأخيرين، الفئات المنبوذة من «العبيد» والشحاذين، والمرضى بالجذام... الخ. وخصص لنا الطباخون القطع المميزة، ثم الأقل منها، يناولونها من وراء ظهورهم للصف الثاني، ثم سمعنا جلبة الواقفين في الصفوف الأخيرة، الذين لم تصل إليهم إلا العظام. وفي أثناء تناول الطعام، نظر إليَّ مهامان، وقال: «حقيقة، سنقيم الاشتراكية فعلاً يا سمير». وأجبت: «بالتأكيد، بما في ذلك المساواة بين الجميع». ونظر إليَّ باستغراب ـ والرجل كان مخلصاً بالفعل ـ وأضاف: «هذا سيستغرق الكثير من الوقت». فقلت: «نعم ولكن لا بدَّ من البدء يوماً ما». فضحك ضحكته الصافية وقال: «ولكن التاريخ لن يقول إن ذلك بدأ اليوم».

قمنا كذلك برحلات جميلة أخرى. ففي إحدى المرات، كنا مسافرين بالسيارة، ومعنا ريموند، صديقة إيزابل، وكانت حبلى، وعلى حجرها طفلتها الصغيرة ذات العامين، ويساعدها ابنها ذو التسعة أعوام، وكنا متجهين نحو الجنوب، إلى سيكاسو ثم إلى غرب ساحل العاج في أوديني ومان، عبر الغابة الاستوائية الكثيفة. فاجأتنا عاصفة استوائية لا مثيل لها إلا في هذه المناطق، زوبعة دائرية (تورنادو)، وأشجار ضخمة ساقطة تعترض الطريق، وتصورنا أننا لن نستطيع عبور الغابة، بهدف عبور الحدود إلى شرق غينيا، لكن المشاكل على الحدود اضطرتنا للعودة على أعقابنا.

كان عملي يؤدي لدعوتي كثيراً للسفارات، وكنت أحاول التقليل من ذلك ما أمكن، كما كنت أتجنب الحديث إلا في العموميات. لكن البعض كانوا يصرون على السؤال، ومنهم السكرتير الأول في السفارة السوفييتية، والمحتمل أن يكون من رجال الكي جي بي، وطلب مني أن أشرح له الأوضاع في مالي. لم يكن لدي مانع من تعريفه بالبلد لعلّ هذا يساعده في التعرف عليه، فحاولت أن أشرح له تاريخ الاستعمار، والسياسة والاجتماع، والمشاكل الاقتصادية... الخ. فقال: «لا، لا أريد شيئاً من هذا، لا أريد الماركسية، بل الحقيقة!» فانفجرت ضاحكاً قائلاً: «إن الأدوات الماركسية هي بالنسبة لي أدوات الوصول إلى الحقيقة». وبالطبع، لم يكن يرى ذلك، فالحقيقة في عُرفه، هي السياسة الحقيقية، أي معرفة إن كان زيد أو عمرو من الناس التي يمكن شراؤها أم لا.

تلقت السفارة المصرية ملفّاً خاصاً بي، مما أثار حنق السفير. وقد تصور موديبو أنه من الممكن «تسوية المشكلة بيني وبين الحكومة المصرية»، واقترح عليَّ مصاحبته في السفر للقاهرة. فشرحت له أن المشكلة لم تكن شخصية، وأنها مرتبطة بالعلاقة بين عبد الناصر والشيوعيين، وأنه طالما تعرض هؤلاء للقمع، فلا يمكنني أن أذهب لأتجول في القاهرة ضمن وفد مالي، فلن يتفهم رفاقي موقفي هذا. أعطاني موديبو الإحساس بأنه فهم، بل ربما أقرني على موقفي في أعماقه.

وتذكرني هذه القصة بقصة أخرى ربما كانت من توابعها فبعد ذلك بعدة سنوات، حدثت فضيحة في باريس، فقد حاولت زوجة أحد موظفي السفارة المصرية الانتحار هي وأولادها، ونقلت إلى المستشفى للعلاج النفسي، ومُنع الزوج من رؤيتها. كان الزوج قلقاً جداً بسبب هذا الوضع، فسأله مصطفى صفوان، الذي كان الزوج قد ضايقه عن طريق بعض التعقيدات الإدارية بالنسبة لأوراقه، عن السبب في قلقه، فأخبره بالسبب. «لا تهتم! لدي طرقي الخاصة» واتصل صفوان، طبيب التحليل النفسي، تليفونياً بمدير المستشفى، وبعد أن أنهى المكالمة، قال: «نعم، نحن لا نعجبكم، ولكننا نعجب عالم الرجال المهمين، فاعتبرنا من القوم المريبين من درجة «مهم جداً» أو لوكس، أو ما شئت من الدرجات». وهذا ما تم، على ما أعتقد. وبعد ذلك ببعض الوقت، سلمني نجيب قدري،

سفير مصر اللامع في داكار، الملف الخاص بي وقرأته في مكتبه، فقلت له: «يمكنني تصحيح الكثير من الأخطاء الواردة في الملف»، فأجاب ضاحكاً: «لا فائدة، فهذا على كل حال ملف حُفظ».

مأموريات في غينيا وفي غانا

أكدت البلدان الثلاثة في غرب أفريقيا التي أعلنت نفسها اشتراكية ـ أغانا وغينيا ومالي ـ منذ 1961، رغبتها في تكوين «اتحاد» يلعب دور النواة لاتحاد فدرالي لكل أفريقيا، كما كان نكروما ينادي به. وكانت تلك هي الفترة التي انقسمت فيها البلدان الأفريقية إلى مجموعتين متعارضتين، وهما كتلة الدار البيضاء (المغرب، والجزائر تحت جبهة التحرير، ومصر، وغانا، وغينيا، ومالي) التي تكون الجناح الراديكالي بدرجة أو بأخرى لحركة التحرر الوطني، وكتلة مونروفيا (بقية الدول الأفريقية المستقلة الأخرى تقريباً)، التي كانت ترى أنه بعد الحصول على الاستقلال السياسي، لم يعد هناك «عدو إمبريالي» يجب محاربته. وقد شرحت هذه القضية بشيء من التفصيل في الفصل المعنون «تحقيق وتأكل مشروع باندونج» في كتابي «سيرة ذاتية فكرية»، وسأعود لذلك فيما بعد.

وما حدث أن اتحاد غينيا-غانا-مالي، الذي صار موضوعاً لأغنية، لم يتقدم أكثر من ذلك. وقد كلفتني حكومة مالي بمأمورية قصيرة للبحث في إمكانيات التعاون الاقتصادي بين البلدان الثلاثة، وبهذا الهدف، سافرت مرة واحدة إلى كوناكري، ومرتين أو ثلاثة إلى أكرا.

وأعطتني مأمورية غينيا فوراً، انطباعاً أكثر من سلبي بشأن نظام سيكوتوريه. وقد وصلت إلى كوناكري في أواخر عام 1962، بعد «مؤامرة المدرسين» المشهورة، ونزلت في فندق فرنسا (ولا أعلم إن كان اسمه قد تغيَّر منذ ذلك الوقت). وهو فندق جميل على الطراز الكولونيالي، بُني على طرف البرزخ المبنية عليه كوناكري القديمة وهو حي بولبينيه (وهي تعني بلغة المالنكي «نهاية العالم»)، في مواجهة جزر لوس، وهو منظر ساحر. لكن الفندق كان في حالة تدهور، فالمطبخ لم يعد يعمل، وعلى النزلاء إحضار طعامهم كما هو الحال في كوخ إسباني. وكان هناك قرب الفندق متجر لبناني يبيع للنزلاء علب التونة والخبز والفاكهة التي يتناولها النزلاء في قاعة الطعام الفخمة بالفندق!

قابلت عدداً من كبار الموظفين والوزراء الذين لم يكن لديهم ما يقولونه. كانوا يكررون المقولات العامة التي علمها لهم سيكوتوري، ولا يزيدون. وأخيراً، وبناء على إلحاحي رتبوا لي مقابلة مع الرئيس ذاته، وهو كما فهمت الوحيد الذي يستطيع اتخاذ أي قرار، بل قول أي شيء. كانت المقابلة

مخيفة، فلم أكد أنتهي من تقديم «احتراماتي» بكل أدب، حتى انطلق سيكوتوريه في مونولوج طويل استغرق ما يقرب من ساعة، وهي مدة المقابلة، وبمجرد انتهائه من هذا الخطاب، مد يده لي مودعاً! فماذا قال؟ كل شيء فيما عدا ما جئت لأجله، لقد تكلم في عموميات من كل نوع، لا رابط بينها، وغير مفهومة، لدرجة أنني بمجرد خروجي من هذه الجلسة العجيبة لم أكن أذكر شيئاً مما قاله.

أكدت هذه المقابلة الأثر السيئ الذي تركه لدي سيكوتوري في باريس، أيام الدراسة، وهو أنه رجل التكتيك السياسي فقط، من دون أي رؤية استراتيجية، وربما القليل من المبادئ.

ومع ذلك، فهذا الحكم القاسي يحتاج إلى قدر من التحفظ، فغينيا ليست مجرد سيكوتوري. والحزب الديمقراطي الغيني، وهو فرع من التجمع الديمقراطي الأفريقي، كان له وجود حقيقي. وفي مرحلة النضال ضد الاستعمار، لم يكن سيكوتوري هو المحرك الوحيد للحزب. وهذا الحزب الذي يعتبر من أجنحة التجمع الديمقراطي الأفريقي الأكثر تقدماً، والأكثر تنظيماً، قد صار أكثر راديكالية بفضل النضال الذي خاضه ضد الرؤساء التقليديين الأقوياء الذين استخدمتهم الإدارة الفرنسية. وسواء وُصفوا بالإقطاعية (وهو في رأيي وصف خاطئ)، أو وُصف القضاء عليهم ـ الذي سبق لحسن الحظ الاستفتاء الذي جرى عام 1958 ـ بأنه إصلاح زراعي أو غير ذلك (في رأيي أنه من الأولى تسميته بالإصلاح السياسي)، فتلك ليست القضية. فقد كانوا الخصم الحقيقي، وفتحت هزيمتهم الباب لتغييرات حقيقية. لكن هذه الهزيمة جعلت من الحزب الديمقراطي الغيني، واقعياً، الحزب الوحيد، بكل ما يعنيه ذلك من مزايا، ومن أخطار.

هكذا فتحت الاستجابة للاستفتاء «بلا» الباب أمام الكثير من الإمكانيات، وأثارت الحماس في طول أفريقيا وعرضها، ووضع الكثير من الكادر في كثير من بلدان أفريقيا الغربية الفرنسية السابقة ـ وخاصة من داهومي والسنغال، كذلك من مالي والنيجر (مثل عبده موموني) ـ أنفسهم تحت تصرف الجمهورية الجديدة. كذلك وسمح الاستقلال بالتوسع بسرعة في ربط العلاقات الدبلوماسية مع بلدان الكتلة الشرقية، والصين، وبقية بلدان العالم الثالث، وفتح آفاق اتصالات جديدة مع قوى سياسية ودول، لم يحلم بها الغينيون من قبل. ومع الأسف، لم تلبث هذه الإمكانيات الحقيقية أن اختفت بسبب النمو السريع لأشكال أوتوقراطية متزايدة للسلطة، لأسباب متعددة بلا شك، ولن أحاول أن أجمعها هنا في بضع كلمات. وكنت قد تعرفت في باريس على فوديبا كيتا، أول من صمم رقصات الباليه الأفريقية ـ وهو إنجاز ثقافي لا يستهان به ـ وفي الوقت نفسه مناضل مستنير. وفي كوناكري، كان وزير الداخلية، من القلائل الذين قابلوني بحرارة. وقد انتهى كما هو معروف، بالاغتيال في السجن في ظروف مرعبة، حيث كانت التعليمات تقضي بقتله جوعاً ولكن على نار هادئة. عانى

ديالو تيلِّي وغيره من الزعماء المقربين من سيكو توريه مصيراً مشابهاً، فقد ألقي القبض عليهم واغتيلوا في السجن. كذلك جرى استبعاد سيف الله ديالو الذي كنت أعرفه، وإن كان من حسن الحظ أنه فرضت عليه الإقامة الجبرية لا السجن، ولم يفعل موديبو ولا نكروما مثل ذلك الأمر، الذي يشرفهما. وكانت في مطار كوناكري صورة معلقة لسيكوتوري مرسومة بالطريقة المعروفة التي تجعل العينين تتبعانك أينما كنت، والمعنى واضح، فحيثما كنت، فعينا الرئيس تتبعانك.

وما آخذه على الكثير من المثقفين والسياسيين التقدميين الذين عاشوا هذه الفترة في غينيا، أنهم ساعدوا على استمرار إيهام الرأي العام بأن غينيا دولة طليعية، وأنها رغم كل شيء، تتقدم للأمام. كما حاولوا أحياناً تبرير القمع الوحشي (الذي اتخذ أشكالاً غير مسبوقة، كما لو كان سيكو توريه شخصياً يُسر منها)، أو التخفيف من شدة إدانته. ولا شك أن أحد أسباب هذا الموقف هو أن الدبلوماسية الغينية كانت تخدم أهداف السوفييت. وفي نفس الوقت، لم تكن هذه الدبلوماسية تضر بمصالح احتكارات الألومنيوم، وبالذات شركة فريا، التي حققت في غينيا المكاسب نفسها التي كان من الممكن تحقيقها في البلدان الأخرى المسماة «استعمارية جديدة». والحكم على التجربة الغينية يجب أن لا يقوم على أساس خدماتها للسوفييت، ولا خدمتها لشركة فريا، وإنما على أساس ما حققته من مكاسب سياسية، واقتصادية، واجتماعية للشعب الغيني، ومن هذه الوجهة، لم تكن هذه التجربة ممتازة بأي شكل من الأشكال. وبالتأكيد إنَّ النظام الذي تلاها لم يكن أفضل منها، بل إنه لم يختلف عنها كثيراً، ولكن هذا لا يعيد البريق للنظام السابق له. إن استمرار الربط بين نظام سيكوتوري، الفظيع في بعض جوانبه، والفاشل في الكثير من الجوانب الأخرى، والأهداف النبيلة للاشتراكية من الجهة الأخرى، لا يخدم قضية التحرر والتقدم الاجتماعي، وإنما يساهم في الإضرار بها.

عند السفر من كوناكري، حُمِّلت بكمية من الأوراق التي لا قيمة لها، وهي مجموعة خطب سيكوتوري. لم تكن الأعمال الكاملة لسيكوتوري قد صدرت بعد، والتي تزيد عن أعمال لنين (أكثر من 50 مجلداً)، لكن وكان لديهم كمية كبيرة من الأوراق من النوع نفسه، وعند الوصول إلى باماكو تركتها لموظف الجمرك، ولعله انتفع بها في تعبئة الفول السوداني. وفي طريق العودة توقفت طائرة إير غينيا في كانكان من دون أن يكون ذلك ضمن برنامجها. وانصرف الطاقم ولم يعد إلا بعد ساعتين قضيناهما تحت ظلال بعض الأشجار في الموقع، فالحرارة داخل الحظيرة ذات السقف من الصاج المضلع كانت لا تطاق. وعند العودة اكتشفت أن الطاقم مصري، فسألتهم عن سبب التوقف، فأجابوا ببساطة: «لتناول الطعام، فلا يوجد على طائرتنا أي شيء يؤكل. ولو كنا نعرف أنك معنا لدعوناك لتناول الطعام معنا».

فإذا كنت لم أحقق شيئاً من زيارتي لكوناكري، فقد كان الأمر مختلفاً في أكرا التي زرتها عدة مرات بين عامي 1963 و1965.

كان صديقي القديم إيف بيو يقيم هناك، بعد أن ترك كوناكري حيث كان يدرِّس في الليسيه هناك، ترك ذكرى مدرِّس أحبه تلاميذه كثيراً، واعترفوا بأنهم تعلموا الكثير على يديه (وقد قابلت عدداً منهم بعد). وكان إيف يدرِّس في أكرا الفرنسية، ولكنه كان ينسق تحرير نشرة فرنسية اسمها «الشرارة»، وكانت تُحرر نسخة منها بالإنكليزية كذلك، وتعمل على تعبئة القوى المعادية للإمبريالية في القارة الأفريقية. كان يقوم بذلك العمل فريق جيد يضم عدداً من الغانيين اللامعين مثل كوفي باتسا، الذي انتهى مع الأسف، كرجل أعمال في نيجيريا، وعدداً من المتحدثين بالفرنسية مثل دامز من داهومي، وقد اختفى عن ناظري منذ ذلك الوقت.

فضلاً عن ذلك، كانت أكرا مدينة مرحة، وقد قضيت الساعات في الحديث مع المناضلين الغانيين، وآخرين من جميع أنحاء القارة، وحركات التحرر الوطني في أفريقيا الجنوبية، والمستعمرات البرتغالية، ولم نكن نعرف الملل.

وقد ساعد هؤلاء الرفاق كثيراً على تسهيل مهمتي، وكانوا أيامها في مراكز ذات نفوذ. وكان كبار الموظفين في الوزارات الاقتصادية الذين استقبلوني، وخاصة مِنساه، وأومابوي، في إدارة الخطة من الأكفاء. وكانت غانا تسبق المستعمرات الفرنسية ونيجيريا بعشرين أو ثلاثين عاماً من ناحية تدريب الكادر، لكنهم كانوا «متكلنزين» بشكل خطير، وبدرجة تفوق كثيراً تأثر المتحدثين بالفرنسية بفرنسا (فيما عدا بعض السنغاليين). وعلى عكس الفكرة الشائعة، فإن درجة الاستيعاب الثقافي للمتحدثين بالانكليزية لا تقل عن مثيلها للمتحدثين بالفرنسية. وهناك فرق آخر يخص المناضلين الشعبيين، ففي المستعمرات الفرنسية كان التدريب الأساسي لهؤلاء يجري عن طريق الحزب الشيوعي الفرنسي، وهو المدرسة السياسية الوحيدة المفتوحة أمامهم. أما في المستعمرات الإنكليزية، فقد كانت الكنيسة هي الجهة الوحيدة المنظمة للمجتمع المدني، وهذا أحدث فرقاً كبيراً، نشاهده حتى اليوم.

كان الكادر الغاني في أغلبيته الساحقة محافظاً، ليس فقط بالنظر لعلاقاتهم الطبقية، والعائلية (وخاصة مع أغنياء الزارعين)، وإنما كذلك بفضل تكوينهم الثقافي والأيديولوجي الذي تكون في المدرسة الإنكليزية والكنيسة، وهو أمر خطير. كانوا فخورين بما حققته التنمية الاستعمارية التي ورثوها، فقد سبق ساحل الذهب، ساحل العاج المشابه بثلاثين عاماً من التنمية. ولم يتفهموا أن هذا النموذج الاستعماري قد استنفذ إمكانياته التاريخية، وكانوا يتصورون أنه من الممكن السير في هذا

الطريق من دون نهاية. ونظراً لأن هذه «التنمية» الاستعمارية كانت في جوهرها «منفتحة» على السوق الرأسمالي العالمي، فقد كانوا مهيئين لقبول توصيات البنك الدولي باتباعها باستمرار على أساس «المزايا النسبية»، مع أن هذا الاختيار لا يقدم أي مكاسب لأفريقيا الحديثة.

لم يكن لديهم إذاً، أي مقترحات بشأن الأهداف المباشرة لمهمتي، بل إنهم حتى لم يفكروا فيها. وقد اقترحت عليهم الفكرة العادية جداً، بأنه ما دامت مالي وغانا في طريقهما لإقامة بعض الصناعات البديلة للاستيراد، فإنه قد يكون من الأفضل أن تتفقا على توزيع هذه الصناعات بين البلدين حتى تستفيدا من زيادة حجم وحدات الإنتاج المقترحة لتناسب حجم السوق الأكبر للبلدين معاً. فواجهت الدهشة من جانب من حدثتهم، وبصفة أخص عندما تحدثت عن استراتيجية المدى الطويل لبناء مجال اقتصادي يختلف عن تلك المجالات الصغيرة التي تركها الاستعمار، والمتجهة نحو الساحل. ويستلزم بناء هذا المجال القاري بطبيعة جغرافيته (ولكن ألا تضم الولايات المتحدة قارة بأكملها، وكذلك روسيا) ربطه بالسكك الحديدية التي تخترقه، وكذلك تنمية الأنهار الكبرى... الخ. وأنا هنا أقف ضد الفكرة المبسطة التي تروج لها وسائل الإعلام بأن جميع «المشروعات الكبرى» غير رشيدة، وغير اقتصادية، وضارة بالبيئة، وباختصار فرعونية (ولكن لو لم تقم المشروعات الفرعونية لما عاشت مصر للآن!)، وأن كل ما هو صغير جميل. وينسون أن عدم التنمية قد يؤدي لتخريب البيئة على أوسع نطاق، عن طريق قطع الغابات الحتمي إذا لم ترتفع إنتاجية الهكتار من الأرض، وعدم حصول الريفيين على مصادر للطاقة بديلة عن فحم الخشب. وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى.

وفي المقابلة التي رُتبت لي مع الرئيس نكروما تمكنت من عرض اقتراحاتي العاجلة (التنسيق في إقامة الصناعات، وشركات الطيران المشتركة، والبنوك وشركات التأمين المترابطة)، وكذلك إنشاء خلية للتفكير في المدى المتوسط (التقارب في مجالات التشريع الاقتصادي، والضرائب، والاتحاد النقدي المرتقب... الخ.)، وعلى المدى الطويل. ويجب أن أقرر هنا أن نكروما كان مختلفاً عن سيكو توريه، فقد قبل جدول الأعمال المقترح، وشرح وجهة نظره، وأصر أن أشرح وجهة نظري، في مناقشة مفتوحة. وطبعاً من المؤكد، أنه من حيث أني كنت أجنبياً عابراً، فمن الممكن أني عوملت بشكل يختلف عن المعاملة العادية للآخرين، وخاصة من بين السياسيين المحليين، وهذا شيء عادي تماماً.

عندما اضطر نكروما أن يلجأ بعد الانقلاب الذي أطاح به في 1966، إلى كوناكري، أحسست بالإشفاق عليه، فقد كان يستحق أفضل من أن يكون الضيف المضطر لسيكو توريه.

وجدت في غانا بلداً مثيراً للاهتمام، وبدأت تنضج في داخلي فكرة مقارنتها بساحل العاج وهي مقارنة يمكن أن نتعلم منها الكثير، وذلك على الأقل، لما بين البلدين من تشابه كبير، وأن التنمية الاستعمارية في ساحل العاج ـ وكانت حينئذ في أوجها ـ كانت تكرر ما حدث من قبل في غانا، والتي كانت حدود ازدهارها قد بدأت تتضح. وقد تابعت هذه الفكرة في السنوات التالية.

حصلت على المواد المتعلقة بخطة التنمية في غانا من سلطات الخطة الذين دعوني للمشاركة معهم في مناقشتها، وهو ما فعلته. كانت الخطة، في رأيي، لا تتمتع بالجرأة الكافية، وهو ما يفسره الروح المحافظة لواضعيها، فهي لم تكن خطة التصنيع المجنونة بحب الضخامة كما يدعي المنتقدون الدائمون لأفريقيا، من دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التأكد من صحة ادعاءاتهم. ويقال اليوم، ويُكرر كثيراً، إن الدخل بالنسبة للفرد في غانا في عام 1960 كان يزيد عن مثيله في كوريا، فهل كان في استطاعة هذه الأخيرة الوصول لما هي عليه الآن، من دون التركيز، بالدقة، على التصنيع، المتمحور على تكثيف الزراعة، وتدريب الكادر، والجميع بمعدلات تفوق بكثير تلك المقترحة في غانا، مع تدخل كبير، متعدد المستويات للدولة؟ ولكن التحيز المسبق ـ وعلى أسس عنصرية في نهاية المطاف ـ الذي يقضي بأن ما يستطيع الآسيويون القيام به، لا يستطيع الأفريقيون، «بطبيعتهم»، القيام به، هو الذي يتحكم في عقلية هؤلاء المنتقدين، كما يثبت تقرير بيرغ الشهير للبنك الدولي.

وبالتأكيد هناك أسباب لعدم تحقيق غانا لما حققته كوريا، ولكن هذه الأسباب تكمن في المجتمع، والتاريخ الاستعماري، وسياسات حركات التحرر، وكذلك في الظروف المصاحبة، بما في ذلك الجيواستراتيجية، التي يجري عبرها التفاعل بين القومي والنظام العالمي، وليس في مجالات أخرى. وهي أسباب استحوذت على جوهر مناقشاتنا في أكرا مع إيف بينو، وكوفي باتسا، وآخرين من الكادر اليساري في الحزب. وقد قابلت عدداً من الشباب، ومن هم أقل شباباً، الذين يكونون كادر المنظمات الشعبية التي مهدت الطريق لانتصار رولنغز. وسأتحدث عنهم في أجزاء تالية من هذه الذكريات.

كالعادة، أحب أن أكمل مناقشاتي بشأن المجتمع الغاني بزيارة على الطبيعة، فزرت كومازي بغابتها ومناطق زراعة الكاكاو، وتامالي والشمال الذي يورد الأيدي العاملة المهاجرة، وسيكوندي تاكورادي بمينائها الحديث والمناطق الصناعية، وموقع سد أكوسومبو المستقبلي (وقد زرت هذا الموقع فيما بعد ورأيت البحيرة الصناعية). وعند زيارتي لسوق أكرا، لاحظت أن «صاحبات الحوانيت» يرفعن لافتات يُعلن فيها عدد منح الدراسة التي يمولنها، وهو عمل من أعمال الوطنية

الذي يتمسكن بأدائه، وهو معيار لنجاحهن كذلك. سألت إحداهن: «لمن تعطين هذه المنح؟» فأجابت: «لابني بالطبع، وابن شقيقتي... الخ». فسألت: «للصبيان فقط وليس للفتيات؟» فنظرت إلي بما يشبه الاحتقار قائلة: «إن الفتيات ذكيات ولا يحتجن للذهاب إلى المدرسة، أما الصبيان فأغبياء بدرجة أنهم إذا لم يحصلوا على شهادة تفتح لهم باب العمل في أحد المكاتب، فإنهم لا يصلحون لأي عمل».

بعض الإجازات المهمة

كنا، إيزابل وأنا، نقضي كل عام إجازة صيفية في أوروبا (وهو الشتاء في مالي). وقد قررنا أن نقوم في صيف 1961، بجولة في اسكندنافيا كنوع من التغيير، فتركنا باريس بالسيارة متوجهين لكوبنهاغن ثم استوكهولم، ومنها سرنا مع ساحل النرويج الرائع من تروندهايم حتى الرأس الشمالي، وبعدها توغلنا في لابونيا السويدية ثم الفنلندية. وكانت السويد في ذلك الوقت تختلف كثيراً عما آلت إليه فيما بعد، فلم يكن بها أي أجانب، والتعامل مع الناس صعباً (فلم يكن أحد يتكلم الإنكليزية، واليوم يتكلمها الجميع تقريباً)، وأمانة غير عادية (فمن الممكن أن تترك حافظة نقودك على أحد المقاعد العامة، وتعود بعد ساعة لتأخذه ثانية). يقابل ذلك جهلاً كاملاً بالعالم الخارجي، وشعوراً عاماً بالملل، إلى جانب ذلك تحرراً كاملاً في العلاقات الجنسية بين الشباب لا مثيل له في أوروبا في ذلك العهد (فكنت ترى الشباب من الجنسين يتقابلون في الأماكن العامة في المدن لممارسة الجنس بكل حرية وبلا مقابل طبعاً).

في العام التالي، حققت زيارة تيتو لنا رحلة جميلة ليوغوسلافيا، فقد قدَّم تيتو منحة لتدريب الفتيات الماليات على نسج السجاجيد في سكوبيا في مقدونيا. فتوجه عدد من الفتيات إلى هناك، ولكن بعد بضعة شهور وصلت الشكوى بأن هناك أشياء تحدث قد تؤدي لحادث دبلوماسي بين البلدين. فدعانا السفير اليوغسلافي، إيزابل وأنا، لرحلة ليوغسلافيا، يكون من بين أهدافها حل هذه المشكلة. قابلتنا الفتيات في سكوبيا، وكنا نعرف البعض منهن من قبل، كمحررين، وتبين أن المشكلة تتلخص في أنهن غير معتادات على الطعام المطهو على الطريقة المحلية في المطعم في المعهد، ويطلبن إعطاءهن المواد المخصصة على أن يقمن بطهيها بأنفسهن. تمكنت من إقناع مدير المعهد بتنفيذ مطلب الفتيات بعد أن كان يرفض ذلك بعناد، وكادت الفتيات يحملننا على الأعناق. لكننا استفدنا من الرحلة في زيارة واسعة للبلاد، فقد وصلنا إلى زغرب، ومنها بالسيارة إلى رييكا، ومنها بالمركب على طول ساحل دلماسيا الرائع حتى دوبروفنيك، ثم بالسيارة عبر الجبل الأسود والبوسنة حتى

بلغراد وسكوبيا. وهناك نزلنا في فندق مقدونيا الذي انهار بعد ذلك بعام بالضبط، عندما ضرب الزلزال المنطقة.

لم يكن من الصعب ملاحظة الفرق في التعامل الذي يبرز الفرق بين الصرب والكروات، فعلى السفينة الملأى بالسائحين الألمان المتعالين، كان الطاقم من الكروات يتعاملون بروح الطاعة المفهومة، أما ابتداءً من دوبروفنيك، فقد تغير الجو تماماً. استقبلنا هناك رجل صربي رائع بقي معنا حتى نهاية الرحلة، وكان من قدامى المحاربين في الحرب العالمية الأولى، ثم من رجال المقاومة في الحرب العالمية الثانية. كان شيوعياً، لكنه مشايع بقوة للروس وللفرنسيين، وكان مثقفاً ولطيف المعشر مما أضفى على زياراتنا أهمية زائدة. كانت يوغسلافيا قد خرجت بالكاد من العزلة التي فرضها عليها الكومنفورم، ولم تتوثق بعد علاقاتها بالغرب، خرجت بسياستها الدولية الجديدة، واستقبلت عبد الناصر في بريوني وساهمت بقوة في سياسة عدم الانحياز.

على الرغم من ملاحظتنا للفروق بين الصرب والكروات، لم نتخيل مطلقاً التطورات المأساوية التي حدثت بعد ذلك. سمعنا ما قاله نيريري لتيتو: «لديكم أبجديتان، وثلاث ديانات، وأربع لغات، وخمس جمهوريات، وست قوميات، فكيف تسير الأمور؟» فأجابه تيتو قائلاً: «نعم ولكن لدينا حزب شيوعي واحد». وينسى الناس اليوم نجاح سياسة تيتو على ذلك المستوى، وأن التيتوية كانت مثالاً للتعايش السلمي المتعدد القوميات، حيث تشارك جميع القوميات على قدم المساواة الكاملة في حياة البلاد، وأن الوعي الوطني بالأمة اليوغسلافية كان في طريقه للتغلب على القوميات الأصلية.

فكيف إذاً يمكن فهم هذا الانقلاب الكامل في اتجاه التطور؟ مع الأسف، فمن السهل فهم ذلك اليوم بعد فوات الأوان. لقد أدى الانفتاح على الخارج، وعلى الرأسمالية في سنوات السبعينيات مع استمرار التقسيم الفدرالي، إلى نمو اقتصادي بالفعل، ولكنه كان مصحوباً بالكثير من اللامساواة بين الأقاليم. وقد امتدح البنك الدولي أيامها «المعجزة اليوغسلافية»، ونظام السوق الذي يقف وراءها. ولكن كم من المعجزات امتدحها البنك الدولي لبعض الوقت، قبل أن تؤدي إلى الكارثة، وتدفن في قبر النسيان؟

كان الكثير من الشيوعيين اليوغوسلاف، الذين تناقشت معهم، واعين بأخطار هذه التطورات سواء على المستوى القومي أو الاجتماعي. وقد لاحظوا أن الإدارة الذاتية، وهي النظام الأفضل للرد على التناقض السوق/الملكية الاجتماعية للشركات، تعرضت بسبب هذا الانفتاح، الذي يقل التحكم فيه بالتدريج، إلى تدهور شديد، وأن متابعة العاملين للإدارة قد تضاءلت لمصلحة المديرين ـ الذين

كونوا برجوازية محتملة، وصارت برجوازية فعلية بعد انقسام البلاد. ولم تكن تلك المشاكل مجهولة وقتها.

كانت أزمة الرأسمالية العالمية في أعوام الثمانينيات، التي أدت لتوقف النمو الاقتصادي في يوغسلافيا وصارت عرضة للهزات في إطار نظام الترابط العولمي غير المتساوي، وراء هذه المأساة. ففي رد فعلها على الأزمة، فقدت الطبقة الحاكمة ـ النومنكلاتورا الشيوعية، التي غزتها آثار «المعجزة» المزعومة، شرعيتها التي قامت بالضبط على أساس هذا النمو، الذي سمح لها بتوسيع دائرة المنتفعين. وقد رأت استعادة شرعية سلطتها بالانحياز لليبرالية، وبذلك أمكنها التحول إلى برجوازية عادية ـ وتبني الشوفينية القومية، وبهذا تتحمل هذه الطبقة المسؤولية عن المأساة. وبذلك صبَّت سياسة بون بتشجيعها للانفصال، والتي أيدتها الجماعة الأوروبية، الزيت على النار.

لم تخطر على البال أبداً، في عام 1962، مثل هذه التطورات، ولكن عندما زرت يوغسلافيا بعد ذلك في سنوات الأزمة في الثمانينيات، شعرت بالقلق بالفعل. لكنني أعترف بأنني لم أتصور وقوع الحرب الأهلية، وكان الأمل هو إمكان الوصول إلى حلول وسط أقل تدميراً عن ذلك.

في باريس، توثقت معرفتنا، في فترات العطلات، بأصدقائنا الجدد وعائلاتهم، مثل بينار وزوجته الجميلة الرقيقة سيلفي، وبرو وزوجته سوزان، التي بدأت تشتهر بقصصها المنشورة (أو لعل ذلك حدث فيما بعد؟)، وابنتهما آن فرانسواز. وكنا نقابل كثيراً جاك فيرجيس، وبعض زملائه في الدفاع عن جبهة التحرير الجزائرية. وبمجرد توقيع اتفاق استقلال الجزائر توجه جاك للإقامة بالجزائر مع زوجته جميلة بوحيرد، التي أنقذها من حبل المشنقة، والتي تعرفنا إليها في باريس.

حدثت حادثة طريفة في تلك الفترة، وهي قصة «فريق أكرا». فقد هرب عدد من المناضلين من المستعمرات البرتغالية ووصلوا إلى باريس، كان المطلوب سفرهم لأفريقيا من دون أن تكون معهم أوراق ثبوتية صحيحة، فما العمل؟ وكانت الفكرة العبقرية هي وضعهم في ميكروبوس ومعهم مجموعة آلات موسيقية، وملابس غريبة ملائمة للمغنين الأفارقة، ومعهم دليل أوروبي (معه جواز سفر صحيح)، وعند الحدود مع لوكسمبرغ، وكانت مشهورة بالتساهل، مثلوا دور السكر الشديد. قال الدليل لرجال الحدود، أرجو أن يلحقوا بموعد حفلتهم وهم في حالة تسمح لهم بالغناء، وفعلاً نجحوا في عبور الحدود، ومن هناك طاروا إلى أكرا. وكان من بينهم من صار من الأصدقاء الأعزاء فيما بعد مثل ماريو دي أندراد، وإليزا دي أندراد، وغيرهما.

كان المكانان المفضلان لدينا في باريس هما الكوبول، والدكان/المقهى المملوك لأجيون. وكنا كثير ما نتناول العشاء في الكوبول ومعنا بعض الزملاء من فرقة باماكو، ولم يكن أيامها من الأماكن

التي يرتادها السياح بكثرة كما يفعلون اليوم، فتصل حمولة أتوبيس كاملة من اليابانيين أو الاسكندينافيين ومعهم المرشدين السياحيين فيملأون المطعم. كان الزبائن أيامها من الفنانين الحقيقيين، والرسامين المعروفين الذين تمتد معهم الأحاديث المسلية. والمكان الآخر المفضل لدينا هو غاليري أجيون، وكان ريمون، وهو لا يميل للتجارة بطبيعته، يشعر بالملل كثيراً إذا لو يكن لديه ضيوف، ومن بينهم إيزابل وأنا. أما الزبائن الحقيقيين، الذين سيشترون اللوحات، فيعطونه الإحساس بالملل! وكنا نقابل دائماً هناك فيامتا (واسمها يعني اللهب الصغير)، وهي فنانة ساخرة كانت تصنع الكثير من الرسوم الصغيرة. وأحد الزوار الدائمين لأجيون كان رساماً روسياً لا أذكر اسمه، كان يلاعبه الشطرنج، فيقول: أنا أتقدم بالسيدة (الملكة أو الوزير). فأسأل أجيون: «ألا يتحدث الفرنسية»؟، فيجيب: «لا، فهو لم يعش في باريس سوى خمسين عاماً فقط!».

من التخبط إلى الانهيار

لن أشرح هنا بالتفصيل المراحل التي مرَّ بها تنفيذ خطة مالي، كتبت عنها في حينه، وقد مر هذا التنفيذ بعدد من المشاكل، سأعرضها باختصار في النقاط الست التالية.

الصعوبة الأولى: «التكنوقراط»، فبعض الوزراء مثل مامادو أو وزير الأشغال العامة، كانت لديهم ولا شك الكفاءة الفنية، ولكن ليس بالضرورة، التقدير السليم للاقتصاد. وكان الاتجاه الطبيعي لديهم هو إعطاء الأولوية للمشروعات الجاهزة تحت أيديهم. وفي بعض الحالات، كان من الممكن أن تكون هذه المشروعات جيدة ولكنها لا تصير ضرورية إلا في المدى الطويل جداً، مثل مشروع «كايي ميناء بحري»، عن طريق إنشاء سد مانانتالي الكبير. واليوم، أُنشئ هذا السد، ومع ذلك، وبعد مرور 40 عاماً، لم تتم أعمال إصلاح مجرى نهر السنغال ليصير صالحاً للملاحة حتى مدينة كايي. وآخرون كانوا مصابين بحمى التحديث السريع، من دون التفكير في مواءمة ذلك لظروف البلاد، مثل لامين تراوري الذي كان يدافع في هيئة تنمية نهر النيجر عن الميكنة الثقيلة، على الطريقة الأمريكية أو السوفييتية. وتتكرر الأمثلة.

الصعوبة الثانية: الاتجاه للمشروعات ذات الوجاهة لكنها عالية التكلفة (مثل الاستاد الرياضي، والقصر الرئاسي، والفندق الكبير، والتجهيزات الحديثة جداً لشركة طيران إير مالي)، وهي المشروعات التي يميل إليها السياسيون عادة.

الصعوبة الثالثة: إعطاء السياسة الأولوية المطلقة، من دون النظر للآثار الاقتصادية. وكان الرئيس يعاني من هذا الضعف بالتأكيد، ويغذي ذلك تملق بعض المحيطين به. وأنا ممن يعتقدون بأن «السياسة يجب أن تكون الموجِّه» ولكن بمعنى السياسة الصحيحة التي تحدد بدقة المحتوى الاجتماعي لمشروع المجتمع، وليس إلقاء الخطب، والمظاهرات المسرحية. وكان من عادة موديبو أن يدعو بعض المسؤولين في الصباح الباكر لاستشارتهم (في باماكو كان العمل يبدأ مبكراً في حوالى السابعة والنصف لتجنب الحر الشديد في فترة الظهيرة). وفي أحد الأيام دعيت للمقابلة، وقال لي الرئيس: «يا رفيق سمير لقد فكرت أنه من المفيد أن نوقف الخط الحديدي مع داكار». تخيلت من نظرته أن هذه الفكرة قد طرأت له في الحلم. وبعد تدبر للتفكير في طريقة لإقناعه، مع مراعاة الاحترام الواجب، لم أجد إلا مقارنة، لعلها كانت سيئة الاختيار، فقد فأجبته قائلاً: «أيها الرفيق الرئيس، أرجوك أن تترك هذه الفكرة، فهي كمن يقوم بإخصاء نفسه لإغاظة زوجته!» «كيف؟» «لأن مالي هي الخاسرة من العملية، صحيح أن السنغال ستخسر عوائد العبور على بضائعنا، ولكننا سنضطر إلى الاستيراد عن طريق ساحل العاج، فندفع رسوم العبور في أبيدجان، ثم ننقل على الطريق مما تزيد تكلفته عن خمسة أضعاف السكة الحديد». لكن يبدو أن التشبيه الذي قدمته كان أشد من اللازم، فقد علمت أنه استدعى فوراً بعض المسؤولين الشبان الذين أجابوه بلا شك، بأن تلك كانت ضربة سياسية عبقرية. فقد قُطع الاتصال بالسكة الحديد، وأُنشئ أسطول من ثلاثمائة من الشاحنات ليحل محله.

الصعوبة الرابعة: كانت صعوبة إدماج التجار في الجو «الاشتراكي» الجديد، وهي صعوبة حقيقية، وموضوعية، وكان الكثير من المسؤولين الماليين واعين بها. لكنه كان من الواضح ـ أو ذلك ما كان يجب أن يكون ـ أنه إذا تدهورت الإدارة العامة، وأدى العجز في الميزانية، وفي الميزان التجاري، إلى التضخم، وإلى العجز المتكرر في أرصدة السلع، فإن ذلك سيخلق فجوة لا بد ان ينتهزها التجار ويحققوا مكاسباً ضخمة من السوق السوداء. وكانت المعركة لتحييد التجار تقتضي التشدد في الإدارة العامة، ولم يكن ذلك مفهوماً على الدوام، وكان البعض من المسؤولين يعتقدون أن القمع هو الحل لجميع المشاكل.

الصعوبة الخامسة: نقص الكادر في المستويات الدنيا للإدارة، وهي صعوبة موضوعية حقيقية. وأحد الأمثلة: عندما أُصدرت العملة الوطنية في يوليو/تموز 1962، أصدرنا في مكتب الخطة، منشوراً دورياً يوضح بالتفصيل، وبلغة سهلة، ما يجب على رجال الجمارك عمله. وفي يوم ما، قال لي جيم سيلا: «مصيبة! إنهم لم يفهموا التعليمات». ففي سيكاسو جاء تاجر مالي وطني ومعه مبلغ

ضخم من الفرنكات الأفريقية، وأعلن عنها في إقراره الجمركي. فما كان من الجمركي إلا أن صادر النقود، وأهان التاجر لأنه «يستخدم هذه العملات الإمبريالية»، وأحرق النقود! كان هذا درساً من بين دروس كثيرة، وهي أنه يجب تدريب الكوادر الإدارية بعناية شديدة في جميع المستويات، بما فيها أقلها درجة. ولم يكن الكثير من كادر الإدارة العليا واعياً بأهمية ذلك، أو أنهم كانوا يحتقرون هذه المستويات الدنيا.

الصعوبة السادسة: عودة الطلاب الذين تعلموا في الخارج. وكان أغلبهم يتعجلون الحصول على أعلى المناصب مباشرة، ولم يلبث الأثر السيئ «لريع الدبلومات» أن ظهر دون تأخير. كانوا من دون خبرة كافية ـ وهذا أمر طبيعي، فالتدريب أمر ضروري ـ لكنهم لا يعترفون بذلك، ويستخدمون الخطاب الرنان، بدلاً من التفكير الهادئ والعمل الدؤوب. ولأنه لم يكن لهم ماضٍ نضالي ـ وهذا ليس خطؤهم ـ فقد كان لديهم التوجه لتملق المسؤولين. كانت هناك استثناءات بالطبع، لكنها لم تكن كثيرة، وبصفة عامة، لعب هذا الكادر الجديد دوراً سلبياً للغاية بالتعجيل في التخبط.

نتيجة لهذا كله، اختفت الخطة خلال بضعة أشهر وحل محلها واقعياً، مجموعة من المشروعات المتباينة، غير المدروسة جيداً، تتجاور يوماً بعد يوم، في فوضى كاملة من القرارات المتخذة هنا وهناك، والأمور الواقعة. حاولت، مع بينار خلال زياراته، أن ندق ناقوس الخطر، وأخذت أرسم خطوط التوقعات المقبلة، وخاصة بالنسبة للمالية العامة، والتعاملات الخارجية، لإبراز أنه في خلال عامين أو ثلاثة، سنواجه مشاكل لا حلَّ لها. ولا أعتقد أن هذه المذكرات التحذيرية قُرأت في الدوائر العليا، فقد حولت «للشباب الوطني المتحمس» للتعليق عليها، فأجابوا: «غباء رجعي، لنتجاهل الأمر».

أدى التخبط إلى الهروب للأمام، فقد ساء العجز المزدوج للمالية العامة، وميزان التعاملات الخارجية. لكن السلطات تصورت أن لديها الحل، ابتداءً من يوليو/تموز 1962، بطبع البنكنوت للتغلب على عجز الميزانية، والاستدانة، لبعض الوقت، لسد الفجوة في العملة الأجنبية. لم أكن معارضاً من ناحية المبدأ، لإصدار النقد المحلي وتأميم البنوك، لكنني لم أقترح استخدامها كما استُخدمت، بل بالعكس، كنت أرى أن تستخدم لضمان تشدد الإدارة، والرقابة عليها.

وساعد الهروب إلى الأمام على تفسخ الحزب، فقد كانت الخطة تطلب من المسؤولين إجراء مناقشات واسعة بشأن بعض القضايا الأساسية المحددة والتي لم تكن قد حُسمت بعد، مثل التعاون في الريف، وطرائق تحديث الزراعة، وتنظيم التسويق، وإدارة المؤسسات... الخ. ولم تجرِ أي مناقشة جادة لهذه الموضوعات، واستُبعد مناضلو الحزب، وحلت محلهم لجان متخصصة. قام شباب الكادر

داخلها بالمزايدات السياسية، مقدمين مشروعات قرارات غير مدروسة، في تقارير متعجلة، مصاغة بلهجة تملق الزعماء الذين «لا يقف أمامهم عائق».

تغيرت طبيعة الاتحاد السوداني، فتحول من حزب شعبي إلى منظمة تضم الطبقة الجديدة. وانكمشت قاعدته الحزبية، رغم المظاهر بتوزيع بطاقات عضوية الحزب (شبه الإجبارية)، والمؤتمرات العامة، حيث لا تجري مناقشة جادة، بل فرقعات منظمة. وهكذا، فكما يحدث للأحزاب المشابهة، عندما أصدر الدكتاتور الجديد، في نوفمبر/تشرين الثاني 1968، مرسوماً بإلغاء الحزب، اختفى فوراً من دون ضجة. في حين انتقلت نواة الطبقة الجديدة التي كانت قد سيطرت على الاتحاد السوداني، بقضها وقضيضها، إلى جانب الدكتاتور المنتصر. ومع ذلك عاد الاتحاد السوداني للظهور من جديد، في صفوف مقاومة الدكتاتورية، ولكن بعد بعض الوقت، بفضل عناد وصلابة حفنة من الزعماء التاريخيين، من يسار الحزب القديم، من بينهم ماديرا وغولوغو بالطبع. في الوقت ذاته، اغتيل موديبو في السجن على يد طبيب دعي لإعطائه حقنة، وانتحر الطبيب فيما بعد بسبب تعذيب الضمير. وبعد موت موديبو تحول إلى رمز تاريخي لمقاومة الدكتاتورية، أما مسؤوليته عن الكارثة فقد نسيت، وهو أمر كثير الحدوث في التاريخ.

أدى التخبط كذلك، إلى هروبٍ للأمام بالحديث الرنان كبديل عن تفسخ الحزب، وهكذا فبدلاً من توفير التدريب والمناقشات للشباب، جنَّدوهم في «ميليشيات» تشرف في المساء على تحرك السيارات، وساعد ذلك على تفريغ تمردهم على «الأغنياء». لكن العملية كانت هزلية، فقد ضج مفتشو البوليس من إيقاظهم في منتصف الليل للقبض على جواسيس، أو مخربين وهميين. وقد وصل الأمر إلى القبض علينا، أنا وإيزابل، بهذه الطريقة لأننا نسينا أوراقنا في إحدى المرات. فقلنا لهم إما أن تصحبوننا للمنزل لتروا الأوراق، وإما أن تأخذوننا لمركز البوليس، وتوقظون المسؤولين، ماديرا كما قلت لهم (وكنت آمل أن أشعره بغباء العملية). فترددوا، ثم خافوا وأطلقوا سراحنا.

بدا من المستحيل وقف هذا التخبط. وكان أول وزير للخطة، حتى سبتمبر/أيلول 1962، سيدو باديان كوياتي، مسؤولاً عن الكثير من هذا التخبط. فقد كان من الماليين القلائل الذين حصلوا على مؤهل جامعي قبل الاستقلال، وأعتقد أنهم كانوا يُعدون على أصابع اليد الواحدة. كان طبيباً، وهذا أهَّله للتطلع للوظائف العليا، مع أنه لم يكن قد مارس النضال من قبل. وهذا جعله يتعرض لخطر الاقتراب في تصرفاته من الشباب الحاصلين على مؤهلات الذين وصلوا بعد قليل، بأن يعوض ما لديه من ضعف سياسي، بالمزايدات اللفظية والتملق. وقد وصل فعلاً لهذا الوضع، لهذا اقترب من هؤلاء الذئاب الذين صاروا من محاسيبه.

كان الوزير لا يفهم مبادئ التخطيط، وبدا أنه لا يريد أن يفهمها، وكان يتمسك ببعض المشروعات الصغيرة التي لا جدوى منها، ومن بينها مشروعان يوضحان أسلوبه في التفكير. فقد أراد كوياتي إقامة مصنع للعجائن الغذائية، وهو أمر لا يمكن إعطاءه الأولوية بأي شكل في مالي، التي لا تنتج القمح. فأجاب بأنها تنتجه فعلاً في تمبوكتو، فقلت بأنها كميات صغيرة جداً لصناعة الخبز العربي الذي يؤكل كأنه نوع من الحلوى. فأجاب: «عن قريب سننتج كميات من القمح لا نعرف كيف نصرِّفها، وهو أمر بعيد عن الواقع، فإنتاج تمبوكتو لا يتعدى 1% من القمح الذي تستورده مالي». وحكى لي خبير إيطالي تابع للجماعة الاقتصادية الأوروبية، كان قد استُدعيَ لباماكو لدراسة مشاكل زراعة الأرز، أن الوزير قد أبلغه بفكرته، فسأله: «أي نوع من المكرونة، سباغيتي أم فيونكة؟ فكل نوع له ماكينات خاصة». فأجاب كوياتي: «متنوعة»!. وفي مرة أخرى قال لي الوزير أنه يخشى أن تواجهنا مشكلة فائض الإنتاج من الأناناس، فوجهت نظره إلى أن الأناناس لا ينمو في مالي إلا في بضع حدائق خاصة، وأن ساحل العاج تنتجه بكثرة لموافقة مناخها، وتورد لنا كل استهلاكنا منه بأسعار مناسبة. لكنه ركب رأسه، وبدأ يتفاوض مع اليوغسلافيين على إنشاء مصنع لعصر الأناناس بقدرة عالية. وقد حاولت إقناعه بالعدول عن المشروع، ونجحت في تخفيض حجمه إلى 1% من الحجم المقترح أولاً. أما المهندس اليوغسلافي، وكانت لديه روح الدعابة (عندما جاء لزيارتي قلت له: «لقد أخطأت الطريق إذ كان الواجب أن تستقل طائرة كوناكري»، فانفجر ضاحكاً)، فقد اقترح على الوزير أن يركب في حديقة الوزارة عصارة فواكه كبيرة لتقوم بملء الزجاجات التي يحضرها الموظفون كل صباح، وهذا يحقق الإنتاج الذي يريده بمشروعه.

كل هذه النوادر لم تكن تسبب ضرراً كبيراً لو كان كوياتي يقوم بما ينتظره بينار وخليتنا الصغيرة في باماكو منه، وهو أن يعرض الخطة على أجهزة اتخاذ القرار، ويدافع عنها، ويعرض علينا انتقاداتهم واقتراحاتهم. لكنه لم يكن يفعل ذلك أبداً، لا سلباً ولا إيجاباً، لماذا؟ كان يقال في باماكو ـ وقد سمعتها من الجميع بمن فيهم أعلى المستويات وأدناها ـ إنه من بين طائفة «المغنواتية»، فإن كوياتي كان من أكثرهم تملقاً. وكان هناك مغنواتي آخر هو دياباتي وهو تاجر عاديات أفريقي غني مرح وبلا عُقَد، كثيراً ما كنا نزور متجره المملوء بالتحف الثمينة، وقد قال لي ذات مرة: «هناك اثنان من المغنواتية الناجحين في هذه البلاد: الوزير كوياتي، وأنا التاجر الغني». لم أقبل هذا التفسير، ولا أقبله اليوم، فالطوائف في المجتمعات الأفريقية تعتبر من الموضوعات المحرمة، ولا يجوز الحديث عنها، ويُكتفى بترديد بعض العبارات المحفوظة، أو الادعاء بالفهم الإثني الموسوعي من دون إصدار الأحكام. وبالطبع، فالفضائل والنقائص لا تنتقل عن طريق الدم، وإنما تُكتسب

بالتعليم الذي يمكن أن يغير منها، أو أن ينفيها بالكامل. وهي تتغير عادة لتتأقلم مع الاقتصاد والمجتمع الحديث. والعلاقات بين الطائفة والطبقة لم يعد لها اليوم ما كان لها من قوة في المجتمعات الريفية القديمة، ولكن، مع ذلك، تبقى الكثير من التحيزات السابقة للكثير من الأسباب. وألاحظ أنه في البلدان التي تعرف نظام الطوائف، يصعب تصور أن ينتمي الرئيس أو رئيس أركان الجيش، إلا لطائفة رفيعة، وفي المقابل، نجد أن الكثير من وزراء الإعلام أو الشرطة من طوائف «دنيا». فهل يعود ذلك إلى أن المنتظر منهم هو عمل الخدم، أو الأعمال المتدنية، مثل الدعاية، والتجسس، والتعذيب؟ وأحياناً ما توكل أعمال الخطة لمسؤولين يُنتظر منهم السير على الدرب المعتاد، وهذا يفسر الفكرة الشائعة عن الخطة: إنها وثيقة تُستخدم للدعاية، ولا تؤخذ مأخذ الجد. وأعتقد أن هذا كان الوضع في مالي.

دفع كوياتي غالياً ثمن إخلاصه للمجموعة الحاكمة في الاتحاد السوداني، وهذه نقطة لصالحه. فهو لم يكن ممن غيروا مسوحهم بمجرد حدوث الانهيار النهائي. لذلك قضى سنوات طويلة في سجن كيدال، في ظروف مخيفة، مع موديبو، وماديرا كيتا، وعثمان با، وبقية زعماء اليسار في الاتحاد السوداني، مع أنه لم يكن من البارزين فيهم في واقع الأمر، على الرغم من مزايداته اليسارية (عندما اختار موديبو هذا الهروب إلى الأمام). وكان عليَّ أن أذكر هذه الحقيقة، التي لا تشينه.

انتعشت آمالي قليلاً في سبتمبر/أيلول 1962، فقد حدث تعديل وزاري وأعطيت مسؤولية الخطة لجان ماري كونيه، فسرت ذلك بأنه دليل على الفهم لوقف التخبط، لا بد من فرض احترام الخطة. لم يكن كونيه ينتمي ليسار الاتحاد السوداني، وإنما للجناح المعتدل، ولم أكن أرى في ذلك ضرراً في ظل الظروف السائدة، فقد كان من الضروري تحويل الدفة قليلاً في الاتجاه الآخر. فضلاً عن ذلك فقد كان كونيه من الزعماء التاريخيين، وكان ذلك يمنحه قدراً من السلطة. وكان العام الذي قضيته تحت إدارته مقبولاً تماماً. فقد كان كونيه يوجه الأسئلة الأساسية، وكان يستمع جيداً لتحليلاتنا، وتعليقاتنا، بل واقتراحاتنا، وأعتقد أنه كان يوصلها للمستويات الأعلى. لكنه جاء متأخراً جداً، على ما أعتقد، فقد تقرر الرهان، واستمر التخبط، ولم تلقَ أي من الآراء التي ربما دافع عنها، أي استجابة.

يُرجع تحليلي لأسباب التخبط المسؤولية الأساسية عنه لقادة مالي، ومن ورائهم للظروف الموضوعية لمجتمع مالي، لكن هذه الظروف لا ينبغي أن تعود لميراث التاريخ، أو للاستعمار والنضال من أجل التحرر الوطني فحسب. فالأوضاع الدولية الفعلية لأعوام الستينيات لها دورها في المسؤولية، وهذا أمر يجب ألا ننساه، وقد شرحت خطوطه العريضة فيما سبق.

لقد كانت هناك قضية خلافية بين مالي وفرنسا، وقد سويت هذه الخلافات بالمفاوضات السلمية بين الجانبين ـ أو بقرارات انفرادية من مالي، قبلتها في الظاهر، فرنسا، والجارات الأفريقيات، من دون أن يعني ذلك غياب النوايا المختفية، والمناورات، والاستراتيجيات التي سببت الكثير من المتاعب لمشروع مالي.

كانت لفرنسا قاعدة عسكرية في مالي، موجودة في كاتي، على بعد 20 كيلومتراً من باماكو. وعندما انضمت مالي لحركة عدم الانحياز، كان معنى ذلك إلغاء الاتفاق العسكري الذي بموجبه تحتفظ فرنسا بهذه القاعدة. وقد ألغته مالي، لكن ذلك أحنق بعض الدوائر في باريس. فقد كانت حرب الجزائر مستمرة رغم قرب انتهائها، فلعلَّ باريس لم تكن قد تخلَّت عن فكرة سلخ الصحراء عن الجزائر لتجعل منها دولة بترولية تابعة. وفي ظل هذه الظروف، لا بدَّ أن تكون العلاقات بين فرنسا، من جهة، ومالي والنيجر، اللتان تتقاسمان هذا الجزء من الصحراء مع الجزائر، والذي يسكنه الطوارق في البلدان الثلاث، من الجهة الأخرى، غير وديَّة.

وقرار إصدار نقد خاص بمالي في يوليو/تمّوز 1962، لم يُنظر إليه بعيون راضية، لا في باريس، ولا في داكار أو أبيدجان، لأسباب مختلفة. فباريس كانت تتمسك بالاتحاد النقدي، وبقاء مالي داخل منطقة الفرنك، والمظاهرة «الموالية لفرنسا» لتجار باماكو الذين كانوا يرفضون الرقابة على المبادلات المالية، كانت موجهة بوضوح. وقد تمسكت فرنسا بموقفها بأساليب لم تتغير إلى حين أن فرض صندوق النقد الدولي (أي الولايات المتحدة)، في عام 1994، تخفيضاً مفاجئاً للعملة (ولن أناقش هنا صحة مبررات هذا التخفيض)، وفتح بذلك عصراً من الارتباك في العلاقات بين فرنسا ـ ومعها الاتحاد الأوروبي كما تقرر معاهدة ماستريخت ـ والبلدان الأفريقية المشتركة معها. وفي هذه البلدان، واجه النموذج البديل الذي اقترحته مالي ـ وهو الاستقلال المالي أولاً، ثم إقامة نظام أفريقي للدفع، بل تكامل مالي واقتصادي ـ صدى إيجابياً. هذه الرؤية، التي نادى اتحاد غينيا ـ غانا ـ مالي بأنها رؤيته، لم تكن مجرد رؤية وطنيين متطرفين، بل كانت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا قد وضعت أفكاراً مشابهة، قبلتها البلدان المتحدثة بالإنكليزية في القارة، نظرياً على الأقل. وبالتأكيد فإن الإدارة السيئة للفرنك المالي قد ضيعت سريعاً هذه الاحتمالات للتطور، وخلقت في نهاية المطاف، الظروف التي أدت لاستسلام نظام موديبو كيتا نفسه، الذي رجا في عام 1967، العودة إلى منطقة الفرنك. لكن هذه القصة كانت قد بدأت بالكاد في عام 1962، وكانت الحجة التي دافعنا عنها في لجنة الخطة، وهي استخدام العملة لفرض النظام المتشدد لا التساهل غير المنضبط، معروفة، وكان من الممكن أن تنجح.

ابتداءً من عام 1961 ناقشنا فكرة إنشاء جامعة وطنية في باماكو، واقترحت هيئة التعاون الفرنسية النموذج التقليدي السائد في فرنسا، وفي أفريقيا الفرنكوفونية، ورفضت التعاون في أي إطار آخر. رفضت باماكو الاقتراح الفرنسي بحجج سليمة تماماً من وجهة نظري. واقترحت مالي ـ وكان لمكتب الخطة دوره في هذا ـ إنشاء سلسلة من المدارس العليا: واحدة للإدارة العليا وإدارة اقتصاد الدولة والشركات (قسم مشترك تتلوه أقسام متخصصة: للقانون والقضاء، والإدارة المدنية، والمالية العامة والاقتصاد، وإدارة الشركات)؛ ومدرسة للزراعة (مرحلة أولى للكادر المتوسط، ومرحلة عليا)؛ ومدرسة للهندسة (المدنية، والمعمارية، والميكانيكية)؛ ومدرسة للطب (فيها مرحلة أولى قصيرة)؛ ثم مدرسة المعلمين العليا لتخريج مدرسي المرحلة الثانوية. وفي رأيي، إن هذا الاقتراح كان أفضل، ويتغلب على مآزق الجامعة الكلاسيكية، ولا يقلل من ذلك ما ظهر من نقاط ضعف ـ حالياً ـ وهي تعود لأسباب أخرى. وعلى أي حال، فالجامعات الكلاسيكية تعاني من المصاعب نفسها، وهي ليست أفضل بأي شكل.

لم تكن فرنسا الشريك الأجنبي الوحيد الذي أدت بعض مواقفه إلى تعطيل التقدم الإيجابي للمشروع المالي، فبلدان الكتلة الشرقية كان لها نصيبها من المسؤولية في التوجهات الخاطئة. ورأيي الشخصي هو أن هذه البلدان، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، كانت مهتمة فقط بالبعد الدبلوماسي لخيارات مالي، وكذلك البلدان الأفريقية ذات التوجه المشابه. وبالتأكيد فإن مساهمتها المالية في التنمية لم تكن قليلة، فقد كانوا يمولون المشروعات، ويسدون الفجوات في ميزان المدفوعات. لكنهم لم يناقشوا أبداً هذه المساهمات بجدية، بل كانت المناقشات تنصب على الجوانب التقنية للتنفيذ فقط. وكانت الحجة هي أن بلدان الشرق، بعكس الجماعة الأوروبية والغرب عموماً، وصندوق النقد الدولي بكل اشتراطاته، يحترمون بكل جدية استقلال البلدان التي يساعدونها. وهذه الحجة، صادقة كانت أم كاذبة، ساعدت على التخبط في حالة مالي (وغيرها من البلدان كذلك).

كان التخبط يقود إلى الانهيار، لهذا وجدت أنه من غير المجدي أن أطيل إقامتي في باماكو، التي بارحتها في أكتوبر/تشرين الأول 1963. لكنني بقيت مرتبطاً عاطفياً بمالي (ولا زلت)، مما دفعني للعودة إليها عدة مرات في بعثات كنت آمل أن تساعد في إعادة توجيه الدفة. وهكذا عدت لباماكو في ثلاث بعثات بين 1963 و1966.

كان الهدف من البعثات الثلاث واحداً، وهو تحليل الفوضى في حسابات الخزانة، واقتراح بعض الحلول في المدى القصير والمتوسط، وكما قلت من قبل، فقد تعلمت القيام بهذه المهمة في القاهرة. وفي مالي كنا نواجه وضعاً كلاسيكياً: اشتباكاً غير معقول للأرصدة والديون بين الخزانة وشركات

القطاع العام، وفيما بين هذه الشركات بعضها البعض، وبينها وبين القطاع الخاص المحلي، وبين الجميع وبين الدائنين والمدينين الخارجيين. ولم يقم البنك المركزي بفك هذه الاشتباكات، مع أنه المسؤول عن ذلك، ولا أعرف إن كان سبب ذلك أن رئيس البنك لوي نيجر، كان رجلاً إدارياً أكثر منه اقتصادياً، أم أن هناك سبب آخر. والواقع أنهم كانوا يلجأون إليَّ دائماً للقيام بذلك، وكنت أؤدي المهمة بإخلاص. فبعد إعادة ترتيب حسابات الخزانة والقطاع العام بشكل مقروء، كانت توجيهاتي المعقولة هي إلغاء الديون المتبادلة فوراً، والاتفاق على التعامل مع الرصيد المتبقي بأفضل الشروط المالية، وفي المدى المتوسط، وضع الحد الأدنى الضروري من الإجراءات لوقف العجز غير الهيكلي، في انتظار حدوث تغيرات جديدة جذرية لإصلاح الاختلالات الهيكلية.

خلال هذه البعثات تبين لي بوضوح أن التخبط يسير في اتجاه الانهيار، فقد ازداد العجز بجميع فئاته من سنة لأخرى. وعلى المستوى السياسي، أدى الهروب إلى الأمام إلى التمادي في الحلول القمعية. وأذكر سهرة مؤلمة، لكنها دالة على الواقع، فقد كنا ضيوفاً عند بعض الأصدقاء، وكان حاضراً لوي نيجر رئيس البنك المركزي، الذي قال إن أحد الحراس لم يقدم له التحية اللائقة، فأرسله وراء الشمس بسبب ذلك. فقالت إيزابل إنّه ربما كان وراء ذلك ما يدل على شعور الناس بالنسبة للمسؤولين، وأن واجب هؤلاء هو البحث عن السبب. فكانت الإجابة الجماعية ـ وكان من بينهم ماكالو وآخرون، أسفت لانحدارهم لليمين بهذا الشكل ـ «لا، السوط، السوط، هذا شعب تافه، لا يتعلم إلا بالشدة». وبعدها بقليل وقع الانقلاب، وماذا حدث؟ جميع كادر النظام السابق، فيما عدا اليساريين الحقيقيين، غيروا لونهم في ثوانٍ، وتقدموا لخدمة موسى تراوري. وهذا لا يفضح فقط حقيقة قناعاتهم الشخصية، وإنما يعبر عن حقيقة موضوعية، فالنظام الجديد هو وريث النظام السابق، وكلاهما يستند إلى ذات القاعدة الاجتماعية المنكمشة (رغم بعض اللفتات الديماجوجية التي تلجأ إليها جميع الانقلابات خلال الأسابيع الأولى لقيامها). وعلى ذلك، فقد استمر النظام يستخدم السوط.

كان من المنتظر أن تعود الحركة الشعبية للحياة، وإن بصعوبة، وكثيراً ما تنسب هذه الصحوة للصفات التي يتحلى بها شعب مالي من الشجاعة والنضالية... الخ. يتمتع الشعب بهذه الصفات فعلاً، لكن في رأيي أن هذه الصحوة، التي خاضت معركة مجيدة، وأسقطت الدكتاتورية في نهاية الأمر، بفضل تحركات ازدادت قوة مع ازدياد القمع، جاءت نتيجة لتاريخ اليسار المالي سواء منه القديم ـ الاتحاد السوداني ـ أو الجديد، من جيل الشباب الذي حضرنا ولادته وتكوينه. ولعل هذه هي أفضل نتائج الموديبية، سواء عن قصد أو غير ذلك.

لم تكن الماركسية اللينينية في حد ذاتها المسؤولة عن التخبط في مالي، بغض النظر عن طبيعتها المدرسية، والأصولية إلى حدٍّ ما، بل لعلها ساهمت في توعية الشباب بالفرق الكبير بين المبادئ النظرية وحقيقة النظام. فهي ساهمت إذاً، في صحوة اليسار المالي، وباختصار، فإن هذه الأصولية قد تبين، في حالة مالي على الأقل، أنها أقل في سلبيتها بكثير من الأصولية النيولبرالية أو الإسلامية على سبيل المثال، التي تقدم اليوم للشباب المُحبط.

كنت قد شاركت في عام 1962، بناء على دعوة من الأمم المتحدة، في فريق عمل لإنشاء المعهد الأفريقي للتخطيط والتنمية، فتوجهت إلى أديس أبابا لأول مرة حيث قضيت شهراً في التفكير المشترك مع بقية أعضاء الفريق. وأعترف بأنني لم أكن متحمساً لما رُسم هناك، فقد كانت الأغلبية، وهي من البيروقراطيين الأفارقة، و«الخبراء» الأجانب ـ تنظر للأمر ببساطة شديدة. فالأمور جميعها واضحة، لرسم «سياسة تخطيط جيدة»، و«تعليم تقنيات التخطيط الجيد»، فهذه جميعها موجودة في تقارير الخبراء، وأدمغة الأكاديميين. وهذه سذاجة شديدة من جانب البعض، وادعاء غبي من جانب آخرين. أما وجهة نظري فمثلت الأقلية، رغم أنها حصلت على تأييد بعض الشخصيات الأساسية، في نيويورك (فيليب دي سينيس)، وفي أديس أبابا (بعض كبار الدبلوماسيين الأفارقة، وبعض كبار المسؤولين الإثيوبيين الذين تبين أنهم يتفوقون على المستوى المتوسط في القارة، رغم جميع التحيزات ضد بلادهم التي «لم من يكن من حظها أن استُعمِرت»)، ومن الإنكليزي آرثر يوينغ، السكرتير المؤقت للجنة الاقتصادية الأفريقية، لحين وصول روبرت غاردينر، الذي عبر هو الآخر عن ميله لوجهة نظرنا. وعلى ذلك كانت التجربة تستحق المشاركة، وبناءً عليه، غادرنا، إيزابل وأنا، باماكو في أكتوبر/تشرين الأول 1963، إلى داكار، مقر معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط.

الفصل الخامس: أستاذ الاقتصاد السياسي: 1963-1970

عندما انتهت دراستي، لم أختر أن أعمل بالسلك الجامعي، وفضلت عليه الانخراط في العمل الاقتصادي والاجتماعي المباشر، وهو ما تحقق في عملي بالقاهرة، وباماكو. هذا لا يعني أنني لم أكن أميل للعمل الجامعي، بل بالعكس كنت أعتقد أنني سأجد متعة في التدريس لو اخترت هذا الطريق. فهو من جهة، يخلق ارتباطاً مباشراً ومنظماً بالشباب، أي بالمستقبل، ومن جهة أخرى، لأن العرض الشفوي الذي يفرضه أسلوب التعليم، وما يصاحبه من نقاش، يسمح بتحديد الفكر، والتأكد من دقته. فأنا أحب التدريس، بشرط ألا يكون مجرد تكرار لنوع من المعارف الجامدة التي يكتفي الأستاذ بنقلها للطلاب. فالتدريس لا يثير اهتمامي إلا إذا ارتكز على البحث الدائم ـ ويفضل ألا يكون أكاديمياً، أي أن يجري في ارتباط وثيق مع العمل وليس داخل جدران المكتبات ـ لأنه يجعله دائم التجدد. وكان عرض المعهد الأفريقي للتخطيط والتنمية يدخل في إطار هذا النموذج.

أستاذ في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في داكار: 1963-1967

وصلنا إلى داكار في أكتوبر/تشرين الأول 1963، وأقمنا مؤقتاً في فندق السلام، إلى أن خُصصت لنا شقة من ثلاث غرف في الطابق السادس من عمارة «برجي»، في أفينو دي لا ريبيبليك.

اكتشفت في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط الإمكانيات المتاحة في الأمم المتحدة ـ وهي العمل الجديد ذي الطابع الدولي، وكذلك ضعف هذا النظام، المتراوح بين قوى موجهة طاردة، ومتعارضة بالضرورة، وذلك لأسباب كامنة تعود بالضبط لطبيعته الدولية.

كان التلاعب بمديري معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط خلال سنوات الستينيات، وتغييرهم سنوياً خلال أربعة الأعوام الأولى لإنشاء المعهد، في الوقت الذي كان يحتاج فيه للاستقرار، هو التعبير عن ضعف هذا النظام. وعلى الرغم من أن اللجنة التحضيرية كانت قد أعدت وثيقة تحدد أهداف المعهد، وطريقة عمله وتمويله، والخطوط العريضة لبرنامجه التعليمي (من دون أن يتضمن ذلك إجراء البحوث إلا بشكل روتيني)، فإن هذه الوثيقة كانت من طراز قرارات الأمم المتحدة، الدبلوماسية والمبهمة. ولذلك كان لدى المدير ومجموعة الإدارة، هامش كبير للاستقلال، والمناورة، إذا أرادوا استغلاله.

لا أعرف كيف عُهد بالإدارة في السنة الأولى إلى شخصين غريبين من دون تحديد دقيق لوظيفة كل منهما، وهما كرستيان فييرا (وهو رجل قانون من بنين وكانت تسمى آنذاك داهومي)، وجون مارز (وهو أستاذ اقتصاد في بريطانيا من أصل نمساوي). كان كل منهما يصرخ قائلاً: «أنا المدير»، يقولها الأول بالفرنسية، والثاني بالإنكليزية، حيث كانا كلاهما لا يميلان لإتقان لغتين، ولا يتحدثان (عادة لتبادل الشتائم)، إلا عن طريق مترجم (متضرر). كان فييرا قريباً من السياسيين المعتدلين جداً من أفريقيا الفرانكوفونية، وخاصة من داهومي، ومتأثراً جداً بأفكار خبراء التعاون الفرنسيين (أي موظفي وزارة المستعمرات السابقين، الذين أعيدت تسميتهم، من دون تغيير المكان أو الأشخاص تقريباً). أما مارز فكان أستاذ اقتصاد تقليدي لم يتعرف أبداً على «العالم الثالث»، أو يفكر في مشاكله. وكان، فضلاً عن ذلك، يبدي سذاجة سياسية غير عادية، فكان يقف في شرفة شقته (وكان يسكن الشقة التي تعلو شقتنا مباشرة)، ويصفق بحماس لأي شخصية سياسية تمر في الشارع في سيارة، أو لفرقة من الراقصين الشعبيين. وكان يعاني في الأغلب من مشاكل في الشخصية، فقد كنا نسمعه وهو وحيداً يحدث نفسه بغضب في المساء، أو يقذف بحذائه بعيداً.

كانت مجموعة الأساتذة مكونة في أول الأمر من خمسة أفراد هم: محمد محمود الإمام، الاقتصادي الرياضياتي المصري، الذي برز بعد ذلك عند عودته لمصر بين رجال النظام الناصري، وصار وزيراً (وهو صديق شخصي متمسك بمبادئه الناصرية التي لا تتزعزع)؛ وديفيد كارني من سيراليون (وكان روبرت غاردينر السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية الأفريقية أستاذه في كلية فورا باي وهي أقدم كلية من أيام الاستعمار البريطاني في غرب أفريقيا)، وكان شخصية تافهة؛ وأستاذ الإحصاء باستياني؛ وأستاذ إعادة التأهيل الاجتماعي بونييكور (وكنت أعرفه من أيام مدرسة العلوم السياسية)، وكان معاراً من إدارة التعاون الفرنسية؛ وأخيراً أنا. وكان هناك فريق من المترجمين، منهم جين هيوز الإنكليزية المثقفة والجذابة (وكانت بدأت عملها كمترجمة بين الإنكليز وقوات فرنسا الحرة أيام الحرب العالمية).

فيما بعد انضم أساتذة آخرون للمعهد، منهم المصري جمال عليش، الذي كان فائق التخصص في استخدام حسابات المدخلات والمخرجات بشكل مبالغ فيه، من دون التساؤل عن المشكلة المطلوب إيجاد حل لها، أو عما إذا كانت الإجابة تحمل رؤية سياسية أو اجتماعية معينة. بعده جاء المستشار المصري نجيب هدايت التابع لمجلس الدولة المصري (وهو هيئة مشابهة لمثيلها الفرنسي ومهمتها التأكد من قانونية القرارات الإدارية)، وكانت زوجته وهيبة ذات الوجه الجميل ـ وهو صورة من وجه نفرتيتي ـ والطبيعة النشطة، والقدرة على كسب الناس (سرعان ما أقامت علاقات مع

المسؤولين السنغاليين، وعينت في وظيفة في هيئة التخطيط السنغالية)؛ والأنثروبولوجي كلود مياسو الذي عمل لمدة عام واحد فقط؛ وكان إيلي لوبيل يحضر في مأمورية مؤقتة من آن لآخر.

كانت السنغال قد وضعت تحت تصرف معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط مبنى يقع وراء الجمعية الوطنية، كان مخصصاً من قبل لكلية العلوم الناشئة، وتم إخلاؤه عندما اكتملت مباني جامعة داكار. بقي المعهد في هذا المبنى؛ وعندما صرت مديراً للمعهد فيما بعد، أنشأت مبنى ملحق في حديقة المعهد، من المباني سابقة التجهيز، مخصصاً لتوفير مكاتب خاصة صغيرة للطلاب، لم يكن مقدراً إنشاؤها في التصميم الكلاسيكي الأصلي للمعهد، والمأخوذ عن التقاليد الجامعية الفرنسية.

تخلص روبرت غاردينر من المزدوج فييرا-مارز، وعين بدلهما في العام التالي، الدانماركي بوسيروب. شعرت بالاحترام لهذا الرجل الذي، رغم اتصافه بالجفاف على الطريقة البروسية (وكان من منطقة شليزفيغ)، كان منفتحاً، ويحب أن يعرف الأمور وأن يتعلم. كانت زوجته إستير بارعة، ويعتبر الكتاب الذي ألفته حول العلاقات بين الحركية الديمغرافية والتغيرات في التقنيات الزراعية، ذكياً وغير نمطي (فقد قلب جميع التحيزات القديمة بشأن تطور العمالة في المجتمعات «البدائية»)، ومن المراجع الكلاسيكية. صرنا أصدقاء، وقابلت بوسيروب بعد ذلك بسنوات طويلة وهو مدير معهد التخطيط في كوبنهاغن. وقد كُلف بأن يختار خلال عام واحد مديراً أفريقياً ليخلفه في عمله، وفى بوعده، ولكن اختياره لم يكن موفقاً، من وجهة نظري. فلم يكن مامودو توريه السنغالي الموريتاني مؤهلاً نهائياً لهذه المسؤولية، وإن كان ذلك لم يمنعه من النجاح فيما بعد، في صندوق النقد الدولي، الذي صار خادمه الأمين في زائير، وبعد ذلك وزيراً للمالية في داكار. كتب جوزيف ستيغليتس مؤخراً يقول إن اختيار هؤلاء الاقتصاديين المزيفين له هدف معين: وهو أن ينفذوا سياسات معينة موضوعة في مكان آخر، والغريب أن هذا المدافع الجديد عن الروح الانتقادية، لم يكتشف هذه الحقيقة عندما كان يخدم البنك الدولي! لم تكن لدى توريه أي أفكار خاصة عن دور معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي قبل أن تكون مهمته تعليم التقنيات ليس إلا. فضلاً عن ذلك، كان يخشى دائماً من إغضاب أي حكومة، أو أي وزير، لهذا كان يحاول تجنب إجراء أي بحوث قد تؤدي لذلك. أما من جهتي، فكنت لا أتصور الدراسة من دون بحوث، لذلك تابعتها، مستفيداً من هامش الحرية الممنوح لنا، بأعمال عن ساحل العاج ومالي، التي ذكرتها فيما سبق، وكذلك أبحاث عن بلدان المغرب الثلاثة، وسأعود لها فيما يلي. بعثت النتائج التي توصلنا إليها الخوف في قلب توريه، الذي كان يتمنى وضع هذه «التقارير» في الأدراج ومنعها من التداول. وهذا ما دفعني للتفكير في ضرورة ترك العمل في المعهد إذا ما بقي توريه في إدارته. وعندما تركت

المعهد في أكتوبر/تشرين الأول 1967، كان توريه ما زال مديره، ولكنه انتقل بعدها بقليل إلى صندوق النقد الدولي، وحل محله ديفيد كارني، الذي حللت محله في عام 1970.

عندما تركت المعهد، وجهت خطاباً مباشراً لسكرتير عام الأمم المتحدة ـ وكان أو ثانت وقتها ـ أشرح فيه أسباب استقالتي، من دون الإشارة لأي جوانب شخصية تمسني أو تمس الزملاء أو المدير. عرضت رأيي في أن دور معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط يجب ألا يكون مدرسة لتعليم التقنيات، وهو على أي حال لا يستطيع منافسة الجامعات في هذا المجال؛ وواجبه في المقابل، أن يحاول أن يكون مركزاً رئيسياً للفكر الانتقادي لأفكار التنمية الأفريقية وممارساتها، وأن يتمحور تدريسه حول هذا النوع من المجادلات. كان هذا الخطاب، الذي وجدته بعثة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 1969 (وكان يرأسها الفيتنامي فو فان ثاي) لاقتراح الحلول لأزمة المعهد، هو الذي أعطى المسؤولين فكرة اختياري لإدارة المعهد.

كانت جماعة الأساتذة في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط تعمل بشكل سيئ، فالاجتماعات كانت متواصلة، ولكن المديرين المتتالين يمنعون المناقشات الجادة والمهمة، المتعلقة بدور المعهد ووظائفه، واختياراته للمواد التعليمية، وموضوعات البحث... الخ. وهكذا، كان الجميع مدعوين للمناقشات التي لا تنتهي لتفاهات، مما يثير ملل الجميع، تقريباً. وكان العمل اليومي يسير بشكل صحيح بفضل ديلفي، وهو المدير الإداري الفرنسي البسيط التفكير، ولكن الكفء في عمله (وكان ذا مهارة يدوية عالية، فصنع لنفسه مركباً، وهي صفات تجعله، في نظري، شخصية جذابة). لكن كارني اضطره لترك العمل.

لم تكن تبعية معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط قد تحددت بدقة، فهل كان يتبع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومقرها في أديس أبابا في الطرف البعيد من القارة، أو يتبع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الذي يمول المعهد، أو يتبع السكرتارية العامة للأمم المتحدة؟ طالما كان روبرت جاردينر هو السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن المشاكل كانت تحل بسهولة، فقد كان حازماً سيداً مهذباً، ومحافظاً بالتأكيد، ديمقراطياً يحترم آراء الآخرين. كان يتفاهم بسلاسة مع شخص مثل فيليب دي سينيس السكرتير العام المساعد في نيويورك، وهو شخص ذكي، ودبلوماسي لامع، رجل مبادئ. وعندما توليت فيما بعد إدارة المعهد، كان من السهل جداً أن نصل نحن الثلاثة إلى اتفاق. بعد ذلك تغيرت الأوضاع عندما حل أديبايو أديديجي محل غاردينر بعد ذلك، لكنني لن أستبق الأحداث.

هكذا كنت مكلفاً بالتدريس في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، مادة الحسابات الوطنية، والتقنيات (والخبرات) الأفريقية في التخطيط. وكان التدريس في المعهد يخلق بعض المشاكل التي

يصعب حلها. فأولاً لم يكن الطلاب متجانسين في مستوياتهم العلمية التي لم تكن تتجاوز الليسانس المتوسط في الاقتصاد، وكان من الواجب التدقيق بدرجة أكبر في اختيارهم. ولم يكن ذلك ممكناً في تلك الحقبة، فقد كان المدراء متلهفين على «تحقيق الأرقام». وكانت المشكلة الثانية هي أن المستمعين كانوا خليطاً من المتحدثين بالفرنسية والإنكليزية، وبالتالي كان من الضروري الاستعانة بالترجمة الفورية. ومع أن مترجمينا كانوا يتمتعون بكفاءة مهنية عالية، إلا أن الترجمة هنا كانت أصعب من المعتاد، خاصة إذا كانت المحاضرة، الواجب أن تكون «حية»، وغير مقروءة. فضلاً عن ذلك، فالترجمة دائماً ما تذهب بجزء من المعنى، لأنها تلغي التواصل المباشر وهو أهم من مجرد الحديث (وإلا لكانت القراءة البديل الأنسب). ولأنني أستطيع التدريس بأي من اللغتين، فقد كنت أفعل ذلك بالتبادل بين اللغتين، مع بعض التكرار، وفي أثناء المناقشات، كنت أستخدم اللغة المناسبة. وكان اثنان من الأساتذة، وهم مياسو ولوبل يتحدثان باللغتين كذلك، ولو أنني لا أعرف كيف كانا يستفيدان من هذه الميزة. أما بقية الأساتذة، فلم يكونوا يتحدثون إلا بواحدة من اللغتين.

كنت في مادة الحسابات الوطنية النظامين الفرنسي، والأنكلوساكسوني (وهو النظام الذي تبنته الأمم المتحدة مع بعض التصحيحات القليلة)، وقد اجتهدت في توضيح أنه من الممكن «ترجمة» الحسابات من نظام لآخر. وأنا أعتبر أن العلاقة بين النظامين كالعلاقة بين النظام المتري في القياس، والنظام الأنكلو ـ أمريكي، فالأول مبني على قواعد موحدة ودقيقة، وتوجهه روح ديكارتية، في حين أن الثاني مبني على قواعد تجريبية متباينة. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه ليست البلدان المغربية وحدها ـ بتقاليدها الفرنسية ـ هي التي تتبنى النظام الفرنسي، وإنما مصر وبلدان الشرق الأوسط، تتبناه كذلك، فهل ستستمر في ذلك النهج؟ أسمع كثيراً عن الحسابات «الإسلامية»، ولعله من الممكن استكمال حسابات العاملين في هذه الدنيا (العائلات، والشركات، والإدارات، والوسطاء الماليين) بعمود يرتفع للسماء ليجمعهم مع ارتباطاتهم الإلهية. ولعل قصة شركة الريان «الإسلامية» في مصر تعطينا المؤشر على هذه العلاقة. فهذا البنك بعد أن استولى بالتدليس على مئات الملايين من أموال المؤمنين، أشهر إفلاسه بطرق احتيالية، فلجأ المودعون للدولة ليستعيدوا حقوقهم الضائعة. وقد شرح أحد موظفي البنك المركزي، بروح الدعابة المصرية المعروفة، الوضع قائلاً: إن هؤلاء البسطاء قد وقعوا على عقود تحيل إلى العدالة الإلهية في حالة وقوع خلاف هنا على الأرض، وأن الحكومة المصرية ليست لديها القدرة على معرفة الحكم الإلهي النهائي في هذه القضية، وهي لذلك تدعو المتضررين إلى الصَّبر لحين صدور هذا الحكم الذي سيعطي بلا شك، لكل ذي حق حقه.

كذلك كان عليَّ أن أدرس مادة التخطيط، فكنت أعرض تقنيات الدخل والخرج، وهي سهلة نسبياً، وتحتاج إلى حدٍّ أدنى من المعالجة الرياضية، التي تقتضي التحرر من العقد التي توحي للطلاب بعدم قدرتهم على معالجتها. لكنني أتمسك بما سبق أن عبرت عنه من أن هذه التقنيات يجب ألا تكون الستار الذي تختفي وراءه الاختيارات الاجتماعية السياسية الأساسية التي تأتي قبلها. كذلك كنت أُدرس تحليل المشروعات، لكنني كنت أحذر في هذا الصدد، من أن هذا التحليل إما أن يكون مجرد عملية ترشيد لحساب الربحية الرأسمالية، ويجب معرفته حتى يمكن فهم كيفية عمل العالم الحقيقي (وهو رأسمالي)، أو يكون محاولة لمد استخدام منطق هذا الحساب بتجاوز حدوده العادية، وإعطائه بعداً اجتماعياً غريباً عنه. في هذه الحالة، يُقترح على متخذي القرار المحليين، استخدام أدوات لن يستطيعوا استخدامها لأنها تتعارض مع أساليب القرارات التي يتخذها العاملون الاقتصاديون الحقيقيون. فهذا النوع من «التخطيط» الذي يفضله البنك الدولي، لدرجة أنه لا يعرف أسلوباً غيره، يعني في الحقيقة مجرد ذر الرماد في العيون. وهذا الاختيار يعني في الواقع رفض التخطيط، وهذا أمر منطقي، فإذا كان السوق ينظم ذاته، فلماذا التدخل؟ على أي حال فالتنمية لا تعني الكثير وفقاً لهذا المنطق، فهي مجرد النتيجة التلقائية «لقوى السوق»، وتصير مرادفة لتوسُّع الرأسمالية، مع أن الصفة المميزة لمفهوم التنمية هو بالضبط، أن تتميز عن الرأسمالية، وأن تكون ترجمة مشروع مجتمعي يجري تعريفه بأهدافه الاجتماعية والسياسية.

توجد مراجع جيدة بشأن تقنيات الدخل والخرج، وتحليل المشروعات، ذات قيمة تعليمية جيدة، وقد أصدرت هيئة التعاون الثقافي الفرنسية بعضاً منها في تلك الحقبة، وكنت أستخدمها. وكنت أستخدم كذلك، لتدريس الطلاب الأكثر استعداداً، الذين كنت أعطيهم برنامجاً إضافياً قصيراً، مراجع مركز الدراسات والبرمجة الاقتصادية في باريس (وهو المعهد الذي أنشأته إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية). ولكن لا توجد «مراجع توجيهية» للتخطيط، وهناك خطورة من محاولة وضعها، لأن هذا معناه تجميد الممارسات والنظرية المفروض بطبيعتها أنها تتأقلم مع الظروف المختلفة للبلدان المعنية، وتحويلها إلى دوغما أو عقيدة متحجرة. وقد حاولت هيئة التعاون الثقافي الفرنسية وضع مثل هذه المراجع، وكانت النتائج، في رأيي، مؤسفة.

هكذا كنت أركز (أكثر من ثلثي وقت الدراسة) على تحليل تماسك التوقعات التي يقتضيها التخطيط على المستوى الاقتصادي الكلي. وقد لاحظت أن ما يثير المشاكل في أفريقيا ـ من مصر إلى مالي، وغانا، مروراً بالمغرب ـ (وربما في غيرها)، هو انعدام التماسك على المستوى الاقتصادي الكلي، لمجموع المشروعات التي يُعتبر جمعها هو «الخطة». وهو فقدان للتماسك،

ترتب عليه، في جميع الحالات، عجز مزدوج للمالية العامة، وميزان المدفوعات الخارجي، وأدى بالتالي إلى الفشل.

وبناءً عليه، كان الواجب في نظري، هو تدريب الموظفين المقبلين في هيئات التخطيط، على اكتشاف عدم التماسك هذا، وأن يفهموا آليات حدوثه، وأن يقترحوا الإجراءات اللازمة لتصحيحه. وكان ما تعلمته في القاهرة، وباماكو، وفي إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، جوهرياً في هذا الشأن. وقد أدخلت ذلك على شكل تمرينات نظرية في الفصل، ثم يقوم الطلاب بأدائها بمفردهم بعد ذلك. وقد وضعت جدولاً اقتصادياً عاماً بشكل مبسط، وعرفت «الخطة» بالمحددات المستخدمة عادة (حجم الاستثمارات، والتمويل الخارجي... الخ)، ومنها نحدد التوقعات (لخمس سنوات مثلاً) للكميات الرئيسية على المستوى الاقتصادي الكلي وهو الذي نستنتج منه الارتباطات المحددة الرئيسية بين هذه الكميات (الاتجاه للاستيراد، ومعاملات رأس المال، والتكاليف المتكررة... الخ)، ثم وضع هذه الكميات في جدول اقتصادي عام مقترح، ومنه تتبين حالات عدم التماسك. والأدوات المستخدمة لعمل هذه الحسابات، هي جداول الفائدة المركبة، ومسطرة حاسبة.

هكذا كنت أفهم مهنتي كمدرِّس، وبالنسبة لحوالى ثلث الطلاب، الذين كانوا يحوزون الحد الأدنى من التكوين ـ حتى إن كان عاماً ـ أو القدرات الذهنية، والرغبة في بذل الجهد، كانت النتائج، في نظري، لا بأس بها. وقد قابلت الكثير من هؤلاء الطلاب فيما بعد، في بلدانهم، ولاحظت أن عملهم هناك، يلقى التقدير.

أغريغاسيون الاقتصاد السياسي: 1966

أنا لست ممن يسهل انقيادهم، ولم أقبل أبداً الحلول الوسط التي كثيراً ما يفترضها تحقيق النجاح المهني. وأنا لا أحتقر أولئك الذين تفرض عليهم ظروف الحياة الانخراط في إطار مفروض عليهم، قد يقبلونه أو ينتقدونه، ولكن طبيعتي لا تسمح لي بقبول ذلك إلا بصعوبة شديدة. ولذلك اضطررت لخوض المعركة تلو المعركة لضمان حريتي في الاختيار. وقد كنت محظوظاً بالتأكيد، وانتصرت في معارك حاسمة مما سمح لي بأن أقود حياتي وفقاً لرغباتي، دون أن أعاني من تشددي، فقد بلغت سن التقاعد دون أن أعاني من آلام الاستسلام، أو الإملاق المادي.

وهكذا قررت أن معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط لا يناسبني، فماذا سأفعل؟ وكان بينار قد قال لي يوماً: لماذا لا تدخل امتحان الأجريجاسيون في معهد العلوم الاقتصادية؟ فوضع الأستاذ سيمنحك

الحرية. ولِم لا؟ ومع ذلك كانت هناك بعض العوائق، أهمها أن منافسي في الامتحان أ وهي في حقيقة الأمر مسابقة أ يستعدون له «بجهد شاق» (من الطفولة كما يقول بعض الخبثاء عن أبناء الأساتذة)، ويجمعون لسنوات، معارف موسوعية في شتى أبواب الاقتصاد التقليدي. وأنا لم أهتم أبداً بذلك أ باعتبار أن أغلب هذه المراجع بلهاء أ ولم أكن أنوي فعل ذلك، بل كنت أعتبر أن تخصيص بضعة أسابيع لهذا الامتحان، هو تضحية كبيرة.

ومن حسن الحظ، وجدت الحل السحري لهذه المعضلة، فقد كان ريمون بار ـ رئيس وزراء فرنسا بعد ذلك ـ بعد أن نجح في هذا الامتحان، قد وضع دليلاً ضخماً (يقرب من الألف صفحة) لمساعدة المرشحين، وهو يضم جميع المعارف الموسوعية المطلوبة لهذا الامتحان. كان يضم المعلومات عن جميع الموضوعات التي يمكن تصورها، وتبدأ من ثلاثة أسطر، وهامش في أسفل الصفحة. فهل من الممكن أن يتصفح الإنسان هذه المعارف لمدة 45 دقيقة دون أن يشعر بالجهل المطبق؟ نعم، كانت إجابتي، نعم، وإذا كنت قد نجحت في ذلك، فبفضل قراءاتي الواسعة في الكثير من الموضوعات، والتي منحتني القدرة الانتقادية، والتعمق في سبر أغوار المشاكل، واكتشاف الإجابات الخاطئة. وفي غياب هذه القدرة، كان الحل الوحيد هو التقيد بشروط الامتحان، أي الحفظ مهما كانت المادة بلهاء وبلا فائدة.

وبعد النجاح في الامتحان التحريري (وأعتقد أنه جرى في مايو/أيّار)، كان عليَّ أن أؤدي «الدروس»، وكان موعدها في سبتمبر/أيلول على ما أذكر. وكانت القواعد المعروفة هي أن يُسحب الموضوع (بالقرعة) قبل الموعد بأربع وعشرين ساعة، ثم يحضر الدرس بمساعدة مجموعة من المساعدين. فاخترت عدداً صغيراً من الأصدقاء لمعاونتي وهم: إليان موسيه، وإيلي لوبل، وسوزان دي برونهوف، ومونيك فلورينزانو. وكنا نجتمع بمنزلي في باريس، ونقسِّم يوم العمل لثلاثة أجزاء: فكنت أبدأ بعرض اقتراحي عن الدرس الذي سأشرحه (وذلك بعد الرجوع لدليل بار)، ويتلو ذلك مناقشة تلقائية؛ ثم يذهب كل فرد من المجموعة لأحد الأركان، (أو يجتمعون معاً من دون وجودي ويتناقشون)، وكنت أطلب منهم أن يكتشفوا لي في دليل بار جملتين أو ثلاث ذات جرس، يُستحسن أن تحتمل الجدل، أو أن تكون بلهاء بصفة خاصة؛ ثم الجزء الثالث والنهائي، وهو تقديم المحاضرة التي تستغرق 45 دقيقة أمام مساعدِيَّ وتلقي ملاحظاتهم واقتراحاتهم؛ وبعد ذلك كنا نتوجه للعشاء معاً ـ من دون أي حديث بشأن الموضوع، إلا إذا خطرت لأحدهم «فكرة عبقرية» يمكن عرضها باختصار ـ ثم أتوجه للنوم (وكان الكثير من الممتحَنين يقضون الليل بطوله ساهرين في التحضير). وكنت أقدم الدرس «على الطريقة الفرنسية» أي من دون مذكرات، أو ببضع كلمات تكتب على

بطاقة زيارة (وهذا شرط مفروض، لكنني كنت ذا قدرة على «التحدث بحميمية»)، ولكن التقديم كان يقسم إلى ثلاث فترات كل منها طوله 15 دقيقة بالضبط (ليس 14، ولا 16). وقد أبلغني تادي، وهو أحد أعضاء لجنة التحكيم، عندما قابلني بعد حصولي على الأغريغاسيون (وهو أمر معتاد)، بأنه عندما وجدني بهذه الدرجة من الدقة في تنفيذ القواعد الرسمية «المفضلة»، تصور أنني أسخر من الموضوع برمته. لكن بعد مراجعتهم لاقتباساتي الغريبة (وكنت متأكداً أنهم سيراجعونها). والتي كنت أذكر بشكل عابر رقم الصفحة الموجودة بها (حتى يجدونها بسهولة)، تأكدت هيئة الممتحنين أنني لم أغالط.

وهكذا نجحت من أول محاولة، بتقدير لا بأس به، ولم أكن أريد أكثر من ذلك، وأعتقد أنني لو كنت فشلت في تلك المحاولة لما كررتها مرة ثانية.

أستاذ في بواتييه، وباريس، وداكار: 1967-1970

رُشحت، طبقاً للمعتاد، في ديسمبر/كانون الأول 1966 للعمل كأستاذٍ في إحدى جامعات الأقاليم، وكانت بواتييه. وحيث إنني حصلت على الأغرغاسيون كأجنبي، فلم يكن التعيين حقاً آلياً لي بل كان عرضاً استثنائياً. كانت هذه صدفة حسنة، فقد كان بينار يدرس في هذه الجامعة، وكان العميد جابيار، الذي صار صديقاً، يبدي تفهماً كبيراً. طلبت منه تجميع المواد التي أدرِّسها معاً بما يمكنني من التدريس في جامعة داكار في الوقت نفسه، وقد فعل ذلك بروح سمحة للغاية. وهكذا درَّست لثلاث سنوات متتالية (1966-67، 1967-68، 1968-69) في بواتييه وداكار معاً. ثم جاءت أحداث 1968، وما صاحبها من اضطرابات جامعية، وأُنشئت جامعة باريس 8، في فينسين، قبل أن تنتقل بعد ذلك بوقت طويل، إلى سان ديني، فنقلت من بواتييه إلى فينسين حيث أمضيت العام الدراسي 1969-70، مع الاستمرار في جامعة داكار في الوقت نفسه.

وحتى عام 1968، كانت الجامعات الفرنسية تتمسك بهياكلها التقليدية، وببعض المبادئ ـ التي استمرت لحسن الحظ بعد 1968 ـ التي تبدو لي الأحسن (أو الأقل ضرراً)، مثل رفض سياسة عدم الاستقرار (الأمريكية). ففي الولايات المتحدة لا تمنح الجامعات إلا عقوداً محددة المدة، وهذا يدفع شباب الأساتذة إلى التكالب على كتابة الموضوعات التي تتمشى مع الموضة السائدة حتى يمكن نشرها، بدلاً من إعطاء الفرصة للأذكياء منهم للتروي وتقديم أعمال أكثر جدية في الوقت المناسب. وتقضي الموضة في فرنسا اليوم باتباع النموذج الأمريكي، الذي ينبهر به النيولبراليين من أمثال

مادلان وشركاه، باعتباره رمز الحداثة الأكثر كفاءة لأنه مستوحى من نظام القطاع الخاص! وبلغت الأمور أنه عندما تجاسر ريجيس ديبريه بالدفاع عن «المدرسة الفرنسية»، هاجمه أتباع ما بعد الحداثة باعتباره مارقاً. صحيح أن الأسلوب الفرنسي، بضمانه للأمن المطلق، يحمي الحرية، ويعطي الوقت للتأمل الناضج، ولكنه كذلك يحمي ضعيفي المقدرة. ولا أنسى في بواتييه، الأستاذ الذي حصل على الأغريغاسيون مؤخراً والذي يكتب محاضراته التي سيمليها على الطلاب عاماً بعد عام طوال حياته (20 عاماً أو تزيد!). ويا للبؤس، بل والملل القاتل للمؤلف نفسه، ولطلبته المساكين. وقد قابلت أحدهم، في قطار باريس بواتييه، فنصحني باستخدام نوعاً من الحبر الذي لا يزول حتى أستطيع قراءة المحاضرات بعد مرور 20 عاماً... بلا مبالغة. ولعلها كانت حالة مرضية متطرفة. وأولئك الذين يمكن للكاريكاتير اللعب على حالاتهم لا يمثلون سوى شريحة من العالم الجامعي (ولعلهم ليسوا أسوأ من الأغبياء من أتباع الطريقة الأمريكية). أما الباقون فيستخدمون الحرية ليعملوا بجدية وبروح خلاقة، كما علمتني تجربة إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية. وعلى أي حال، فقليلي المقدرة يحتاجون الروب الجامعي والمنبر ليحافظوا على الاحترام الرسمي، وإلا فكيف يمكن لهم أن يحملوا الطلاب على ابتلاع عملية قراءة مذكراتهم المنسوخة «الأصلية». وقد رأيت بعض العينات من هؤلاء، الذين كادوا يبكون، من دون المنبر، عندما اضطروا لمواجهة الطلاب لبضع دقائق، للرد على استفساراتهم بعد المحاضرة.

كذلك كان التقليد يسمح للأساتذة الراغبين في ذلك، بتجميع محاضراتهم في يومين فقط في الأسبوع، وقضاء بقية وقتهم في باريس، وكنت أتبع هذا النظام، وكذلك بينار، وآخرون غيرنا. وهكذا صارت الغرفة في الفندق المتواضع في مركز المدينة، وعلى بعد خطوات من الكلية، غرفة الأساتذة، فهي في مساء الاثنين مخصصة لأمين، وفي الثلاثاء لبينار... الخ. ولكن لحسن الحظ، كان هناك من الأساتذة من يعتبرون من عُمُد الإقليم، مثل جابيار، الذين يعملون في بواتييه.

وفي الظهر، في يومي، كنت أتناول الغذاء في مطعم معين، حيث كل الأماكن محجوزة بدقة لبعض الزبائن الذين ربما سيرتادونها طوال العمر، بما في ذلك حلقة منديل المائدة بالاسم... إلخ، وهي صورة تذكرنا ببلزاك.

أدت ترتيبات مواعيد المحاضرات أنني كنت أعود من بواتييه في القطار الذي كانت تعود فيه زميلة ظريفة تدعى مدام بلونديل، وكان زوجها ينتظرها بانتظام في محطة أوستِرلِتز، وكانا يوصلاني لمنزلي القريب في الحي الثالث عشر، فكنت أسمي سيارتهما «تاكسي بلونديل». اكتشفت، أنه رغم المظهر الخارجي، فإن هذه السيدة تتحلى بروح الدعابة، وكذلك بروح الانتقاد الاجتماعي.

وعندما دعيت، كما هي العادة، للحفل السنوي الذي يقيمه بعض أعيان بواتييه ـ بالتناوب مرة كل عام ـ لمجموعة من أساتذة جامعتهم الموقرة، كانت هذه السيدة ضمن المدعوين (بحكم تواجدنا في المدينة في ذات الليلة)، ولم أجد بينهم من أستطيع التحدث إليه حديثاً جاداً سواها. وفي أثناء أحداث عام 1968، انضمت هذه السيدة للمعسكر الأكثر راديكالية.

مرة أخرى، شاءت الصدف أن محاضراتي في بواتييه كانت ستبدأ في أوائل مايو/أيار 1968, فغادرت داكار عشية يوم أول مايو/ أيّار الذي صار يشار إليه في تاريخ السنغال. وعندما وصلت إلى بواتييه، كان عليَّ أن أضرب عن العمل قبل أن أبدأ العمل فعلاً! ذات الوضع كان بالنسبة لبينار، الذي عدت معه في سيارته (فالقطارات كانت متوقفة ضمن الإضراب) يوم 12، أو 13 مايو/أيار، على ما أذكر. وعند العودة إلى بواتييه، ولا أذكر التاريخ بالضبط، كانت الحركة في قمتها، وكانت لجان الطلاب والأساتذة قد ناقشت وأعادت مناقشة الاقتراحات بالإصلاحات الراديكالية. وكنا نتناقش مع العميد واسمه جانو، وكان يُطلق عليه جانو الأرنب بسبب جبنه الشديد، وشرحنا له أن عليه ببساطة أن يقدم «استقالته» ليعبر عن التضامن مع جماعات الإدارة المنتخبة (ولا أذكر اسمها بالضبط). لكن جانو لا يريد الاستقالة (خوفاً من أن البيض لو انتصروا في هذه الثورة، «سيلومونني لأنني استسلمت»)، كذلك لا يريد عدم الاستقالة (خوفاً من أنه إذا انتصر الحمر، «فسوف يطلقون عليَّ النار»). وقد قابلت أشخاصاً مثله يشلهم الخوف في مثل هذا المأزق المأساوي، مثل جاك أتالي في موقفه الشهير فيما بعد. فماذا يفعل جانو، وماذا خطر لذهنه؟ الهرب، كيف؟ بالتوجه إلى دورة المياه، والهرب عبر كوة في السقف إلى سطح المبنى. وفي هذه المباني القديمة، يرتفع السقف كثيراً، وعندما ذهبنا لدورة المياه، بعد أن شعرنا بالقلق لطول تغيبه، تعجبنا من أنه، وهو رجل قصير وبدين ولا يمارس الرياضة، قد استطاع أن يرفع نفسه بقوة ذراعيه، وأن يخرج من تلك الكوة الضيقة. ومن الواضح أن الخوف يحقق المعجزات، حتى بالنسبة لأقل الناس حظاً. لكن بعد الوصول إلى السطح، لم يعرف العميد جانو إلى أين يتوجه، ولكن الطلاب المتجمعين بالأسفل رأوه على السطح فانفجروا ضاحكين: «جانو على السطح». ثم دعوا رجال المطافئ لإنزال العميد الهارب سيئ الحظ، واستمر الاجتماع.

كانت برامج جامعة بواتييه هذه ـ وقد شاركت فيها على أي حال ـ تختلف عن البرامج الجامعية في أيام شبابي، من دون أن تكون ثورية حقيقيذة (قبل 1968). فكانوا قد أجروا بعض الإصلاحات هنا وهناك، وأعطوا الاقتصاد قدراً من الاستقلال، وتوقفوا عن اشتراط الحصول على ليسانس الحقوق

... الخ. وهكذا درَّست هناك التخطيط، والسياسات المالية والاقتصادية، لطلاب السنة الرابعة ودبلوم الدراسات العليا.

وكان لعام 1968 آثاره في داكار كذلك، والواقع أن أحداث داكار سبقت مثيلاتها في باريس، وكانت في حالة كُمون قبلها بعامين، وكانت ـ جزئياً على الأقل ـ صدى للثورة الثقافية في الصين، وسأعود لهذه القضايا غير المعروفة في الخارج. أما على مستوى الإصلاحات الجامعية، فقد بقيت مطالبات داكار مترددة، والسلطات قوية، في الظاهر على الأقل، بدرجةٍ حدَّت من مداها. وكانت النتائج مؤسفة، وقد كان هذا الجمود هو السبب الأكبر وراء التدهور التالي في دور الجامعات، وفي موقف الطلاب من الحياة السياسية، وانكفائهم على بعض المطالب الأنانية، وسأعود لهذه القضايا فيما بعد. واستمرت لجان الإصلاح في عملها بلا نهاية، يخرب عملها رئيس فرنسي لا يفوق تفاهته الثقافية سوى ادعائه الكاذب بالألمعية. فمن وجهة نظره، كان نموذج الجامعات الفرنسية في القرن التاسع عشر هو الكمال بعينه، ويصلح لجميع البلدان، ومهما امتد الزمان، أي للأبد، هكذا بكل بساطة. أما أغلب الزملاء (وليس الأصدقاء)، الآتون من الوطن الأم، كما يقولون، فقد حضروا فقط لحمل لقب الأستاذية، ومع ذلك فقد التحق البعض منهم فيما بعد بهذه الجامعة أو تلك من الجامعات الإقليمية في فرنسا بصفتهم «خبراء» في الشؤون الأفريقية. وكان همهم الأكبر هو الدفاع عن المواقف الرسمية التي لم يتوقفوا عن تبريرها (في موضوع العلاقة مع منطقة الفرنك مثلاً)، ومع ذلك، انضموا فوراً للمواقف الرسمية العكسية (عندما فرض صندوق النقد الدولي مثلاً تخفيض قيمة العملة). أما الزملاء (الأصدقاء) من السنغاليين فقد زمجروا، من دون التجرؤ على المقاومة العلنية، فقد شعروا بأن اللعبة قد انتهت قبل أن تبدأ. وكان فوجيرولاس، وهو عضو في لجنة الإصلاح، هو الوحيد الذي تجرأ على مهاجمة الرئيس في جميع المناسبات، مستغلاً قدراته الساخرة التي تميز أهل الجنوب الغربي، وبالطبع صرنا أصدقاء من اللحظة الأولى.

وهكذا لم يحدث أي تغيير في البرامج ولا في أساليب التعليم. أما عن نفسي فقد اخترت بعض الموضوعات المتخصصة لدبلوم الدراسات العليا (مثل النظرية الاقتصادية، الأمر الذي سمح لي بتدريس الانتقادات الأساسية لهذه النظرية)، لكنني ركزت على تدريس منهج الاقتصاد العام للمبتدئين، في السنتين الأولى والثانية، ولم يكن ذلك أمراً صعباً، فأحداً لم يكن يرغب في هذه المادة، فالمدرجات تعج بالطلاب، والامتحانات عبارة عن مجزرة. وقد اخترت هذه المادة لأنني كنت أعتقد بحق، أن هذه هي البداية الصحيحة، فهؤلاء الطلاب المساكين يصلون من المرحلة الثانوية، يتقنون القراءة، إذ أنّ أحداً لم يهتم بتعليمهم أن يفهموا ما يقرأون، فما العمل؟ إملاء المحاضرة ثم سؤال

الطلبة في 80% منها، كما يفعل أغلب الزملاء مع شعور خبيث بالسرور لدى البعض، وشعور بالذنب لدى الآخرين؟ لقد كان هذا يعني بالتأكيد كشف واستبعاد أبناء الطبقات المحرومة بشكل منظم.

وعلى ذلك فقد كان همي الأول هو تعليمهم القراءة، وأن ينموا عن طريقها قدرتهم على التأمل والانتقاد. لهذا رتبت أسلوباً مبتكراً للتعليم، أعتقد أنه كان جيداً. فقد قسمت العام الدراسي إلى فصلين، الأول منهما خصصت محاضراته لمراجعة القراءة، فكنت أجعلهم يقرأون بالتوازي مرجعين من أشهر مراجع الاقتصاد الأولية: الأول هو ساموبلسون، وهو المفضل في الجامعات الأمريكية، ولدى الاقتصاديين التقليديين، والثاني هو بوبوف، وهو المفضل لدى الأكاديمية السوفييتية. وعندما أقول بالتوازي، فهذا يعني أنني كنت أحدد لكل محاضرة عدداً محدوداً من الصفحات من كلٍّ من الكتابين تتعلق بنفس الموضوع تقريباً. وكنت أبدأ المحاضرة ببعض الأسئلة الشفوية ـ ليس بغرض الاختبار ـ مع محاولة اختيار بعض الطلاب المتقدمين (وكثيراً ما كانوا من الطالبات، وقد ثبت أنهن الأكثر دقة وجدية)، والبعض من المتوسطين، وربما الأضعف قدرة، وكنت أسأل: ماذا يقولان؟ وكيف تعبر أنت عن ذلك بطريقتك الخاصة؟ ولتصحيح الإجابات، كنت أشرح النص، وبعض الألفاظ، وكيفية تكوين الحجة المقدمة. وفي الفصل الثاني، بعد أن تكون قدرتهم على القراءة قد توثقت بدرجة أو بأخرى، كنت أعيد تركيب المحاضرات حول السؤال ما هو الاقتصاد؟ ولماذا يصيغ هذه الأسئلة؟ وكيف يجيب عنها البعض (التقليديون)، وكيف يجيب البعض الآخر (الماركسيون الدوغماتيون)؟ وفيم تختلف هذه الإجابات؟ وأين تلتقي؟ ويحتفظ الكثير من الطلبة الذين تلقوا هذه المحاضرات بذكرى طيبة عنها كما لاحظت عند الالتقاء بهم فيما بعد. وعلى أي حال، ففي الامتحانات التي كانت تصحح بشكل جماعي، كان هناك تحسن ملحوظ في النتائج.

كان زميلي وصديقي في الكلية عبد اللاي واد, ونظراً لأنه أول سنغالي يحصل على شهادة الأغريغاسيون، فقد كنت أرجو أن يتولى رئاسة القسم، لكنه لم يرغب في ذلك لسبب وجيه: فقد كان يفضل أن يعطي الأولوية للعمل السياسي على المستوى الوطني. ورغم قيامي بالرئاسة الرسمية للقسم، فقد حرصت على استشارته في جميع الأمور قبل إثارتها في فريق الأساتذة، أو رفعها للرئاسة. وكان واد على درجة عالية من الاستقامة، وقد صرنا من الأصدقاء. وحاولنا تدعيم القسم بإنشاء مركز للبحوث كنا نختار له أفضل اثنين من الطلاب (أو الطالبات) من كل دفعة، ونيسر لهما القيام بتحضير رسالة جيدة، بتكليفهما بالعمل كمساعدين في الكلية مع تخفيف عبء العمل الروتيني عنهما. كان الهدف من هذه السياسة هو سرعة ملء الكادر الجامعي بعدد من السنغاليين الأكفاء،

وفي الوقت نفسه، إرساء التقاليد الأكاديمية بمعنى الكلمة في داكار. ولسوء الحظ، لم يتابع من جاؤوا بعدنا هذه السياسة لأسباب لا أعرفها، وبالتدريج اختُطِفت أحسن العناصر لتذهب للإدارة أو القطاع الخاص حيث العروض المالية المغرية.

أما بالنسبة لجامعة باريس 8 في فينسين، فقد وقفت على قمة التجديد، ربما على مستوى العالم. وفي قسم الاقتصاد، قاد ميشيل بو، الذي كان يوجه المناقشات التي لا تنتهي في اللجنة التي شاركت فيها من آن لآخر، القسم بصبر لا ينفذ. وقد اكتسب القسم بعد بعض الوقت، كوستاس فيروبولوس، وقد صرنا صديقين. وكان السائد في فنسين بطبيعة الحال، هو التحليل النظري الأساسي، وهو سلاح الانتقاد الاجتماعي الراديكالي. وبالطبع، كنت أؤيد هذا الاتجاه. مع ذلك، لم ألبث أن لاحظت خطورة الاقتصار على هذا التوجه، فجميع الطلاب ـ وكنا نريد أن يكونوا كثيرين حتى لا يقتصر الأمر على النخبة ـ لن يصيروا منظرين أو قادة حركات سياسية، فأغلبيتهم يحتاج لكسب العيش بطريقة أو بأخرى. لذلك رأينا تقسيم وقت الدراسة إلى قسمين: جزء لكسب المقدرة المهنية المتخصصة (مثل المحاسبة أو إدارة المشروعات)، وجزء آخر لكسب ثقافة الانتقاد. وهذه هي القاعدة التي حققت لجامعة باريس 8 نجاحها حتى اليوم، وإن كنت لم أتابع تطورها بدقة بما فيه من تعرجات.

من ناحيتي، فقد سمحت حرية وضع البرامج لي باختيار موضوعي فوراً، وكان يتمحور حول «الاقتصاد السياسي للرأسمالية»، أي تاريخها (وهو يختلف كثيراً عن «التاريخ الاقتصادي» التقليدي الذي يتميز بالفقر النظري الشديد)، حيث يجري التركيز، حسب الأحوال، على الجذور البعيدة، أو الوقت الحاضر (ما بعد الحرب العالمية الثانية)، بما في ذلك الأوضاع القومية (الخاصة بفرنسا و/أو العالم الثالث بصفة خاصة). وكان هذا يمثل في رأيي، أفضل إعداد للخوض في جدل جاد بشأن قضية القضايا وهي: «ما هي الرأسمالية؟» وما هو مغزى محاولات تجاوزها أو الخروج من إسارها، ومدى النجاح في ذلك (سواء بالنسبة للسوفييتية أو الماوية)؟ وكان شباب ما بعد عام 1968، مهيئين، بحق، لبحث هذه القضية، وكان من الضروري توجيههم لمناقشتها بعمق، ومن دون تنازلات، لكن بهدوء، والتخلي عن الجدل المتعصب للوصول إلى التحليل العميق لأسباب الأشياء. وقد حاولت بقدر طاقتي، أن أقوم بهذه المهمة.

وصارت فينسين أحد المراكز الرئيسية للفكر الاجتماعي الفرنسي، وكانت ميزة هذه الجامعة هي أنها كانت ترفض تماماً العزل الغبي بين فروع المعرفة، كما يحدث كثيراً في أماكن أخرى. فأساتذة الاقتصاد، وعلوم الاجتماع، والسياسة، والفلسفة، وعلم النفس، والتاريخ، والجغرافيا، كانوا ينظمون معاً برامج البحث والتعليم التي كانت مناقشتها تثري الجميع. وكان عدد كبير ممن اكتسبوا شهرة

ملحوظة ـ فرانسوا شاتليه، وديريدا، وديليز، وفوكو، وغيرهم كثيرون ـ يشاركون في هذه المناقشات. وفيها، إلى جانب نانتير، حيث عمل هنري ليفيفر، وجورج لابيكا، وآلان تورين، ومجلة الإنسان والمجتمع، وسأعود لها فيما بعد، تكونت النواة المركزية التي تفرع منها الفكر الفرنسي، تحت تأثير أحداث 1968، في الاتجاهات المختلفة، ومنها سواء للأفضل أو الأسوأ، ما بعد الحداثة، التي لم نكن نتصور، خلال مناقشاتنا في فنسين، أن تحقق النجاح الذي حققته، بعد ذلك، في أمريكا.

الفصل السادس: الإطار السياسي: 1960-1998

لا يستطيع أي حيوان سياسي مثلي أن يسجل ذكرياته من دون أن يوضح رؤيته للأحداث والتطورات السياسية في العصر الذي عاشه، لذلك قدمت فيما سبق قراءة لهذه الرؤية فيما يختص بسنوات شبابي. فقد أشرت إلى التحول الذي مثله عام 1955 ـ مؤتمر باندونج ـ لي (ولكثيرين غيري) لأنه أدى لإعادة النظر في استراتيجية انخراطنا في العمل الثوري آنذاك. لقد افتتحت باندونغ مرحلة جديدة تتميز ببدء مشروع اجتماعي وطني شعبوي في أنحاء العالم الثالث. وقد خصصت فصلاً من كتابي «سيرة ذاتية فكرية» لعرض ما أسميه «انتشار وتدهور المشروع البرجوازي الوطني في العالم الثالث (1955-1990)». وأعتقد أنه من الضروري أن أقدم هنا الخطوط العريضة لهذه الرؤية، بلا توسع.

وهذه العقود الأربعة، التي تتفق مع سنوات عمري الناضج (من عمر 30، إلى 68)، قد ميزها بالتأكيد انقطاع عام 1968، الذي يمثل، ليس بالنسبة لفرنسا وحدها كما يظن الكثيرون، ولا بالنسبة لمجموع المجتمعات الغربية ـ الأوروبية والأمريكية الشمالية ـ وإنما في نظري، تاريخاً ذا أهمية عالمية. وعلى أي حال، فهذا التاريخ يتمحور حول نشأة «حركات اليسار الجديد» كما لاحظ المراقبون. وحركات اليسار الجديد هذه، التي انفصلت عن الماركسية السوفيتية، تطورت في توازٍ مع الانتقادات الماوية في الصين أولاً، ثم بعد ذلك وبالتبعية، في العالم الثالث، والمراكز الرأسمالية. وهي صفحة من التاريخ، لا يسهل أن أقطع اليوم بأنها قد طُويت، فانتصار النيولبرالية الذي يبدو اليوم بلا منافس، هو في رأيي، هش ووهمي.

هناك تواريخ أخرى ضمن تلك الحقبة، عنت لي أهمية خاصة، وأهمها بالتأكيد هو هزيمة مصر والعالم العربي في حرب عام 1967، التي أدت لانحسار الناصرية لا محالة. أضع في هذا الإطار بدء عملي في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط خلال أعوام السبعينيات ثم في منتدى العالم الثالث، بدءً من عام 1980.

انتشار وتدهور مشروع باندونغ

مع اجتماع مؤتمر باندونغ عام 1955، بدأ التساؤل حول صحة النظرية التي تأسس عليها تفكيرنا في الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية، فقد كنا نعتبر أن الثورة الاشتراكية، كمرحلة من الثورة

المستمرة على مراحل، صارت على الأبواب في كل آسيا وأفريقيا، وأنه لم يعد هناك مكان لقيادة البرجوازية للتحرر الوطني، وأن البرجوازية ـ التي صارت كومبرادورية في كل مكان ـ لا يمكن إلا أن تكون الوسيط للسيطرة الاستعمارية المتجددة تحت سيطرة الولايات المتحدة. لكننا فوجئنا ـ بعيداً عن الصين وفيتنام وكوريا الشمالية ـ بأن الأنظمة التي نشأت عن الاستقلال في آسيا قد استقرت أوضاعها، وأن قوات حرب العصابات قد فقدت زخمها. وإذا بالهند بقيادة الكونغرس ونهرو، ومصر بقيادة عبد الناصر، وإندونيسيا بقيادة سوكارنو، تتخذ مبادرات جديدة، سواء على المستوى الداخلي، أو في مجال علاقاتها مع الإمبريالية من جهة، ومع الاتحاد السوفييتي والصين من الجهة الأخرى. وبدا أن هذه المبادرات غير المتوقعة، تشير إلى أن البرجوازية لم تستنفد دورها التاريخي بعد.

انشغلت الفترة التالية لعام 1955، بالنقاش حول السؤال المركزي، ألا وهو: هل من الممكن قيام نظم رأسمالية وطنية في بلدان العالم الثالث؟ وهل يمكن تحقيقها فعلاً، وما هي حدودها؟ وهل عليها أن تُحضِّر للاشتراكية التي ستتجاوزها؟ ومع ذلك، فحركة المد والجزْر للمشروع البرجوازي الوطني في العالم الثالث، تتمحور حول التطور العام للرأسمالية في الغرب، وحول السياسة الدولية المبنية على ثنائية القطب العسكرية، والدور الذي لعبه الاتحاد السوفييتي في المجالات الدولية، وحول الخلافات بين السوفييتية والماوية، وبين الاتحاد السوفييتي والصين.

وأضع تطور الصين في مركز النقاش، لأنها بدءاً من 1960، أعطتنا صورة للتحرر من رِبقة السوفييتية، التي اتهمتها الماوية بالسير في طريق يؤدي للعودة إلى الرأسمالية. وقد وصلت السلطات السياسية في الصين من ذلك إلى استنتاجات مهمة، سواء على مستوى الاستراتيجيات الثورية في العالم الثالث الذي اعتبرته «منطقة الزوابع»، أو على مستوى الموقف الدولي بين استراتيجيات الإمبريالية من جانب، و«الإمبريالية الاشتراكية» من الجانب الآخر. ويجب أن أعترف بأنني قد تبنيت تحليلات الحزب الشيوعي الصيني بالكامل تقريباً طوال المدة بين عامي 1957 و1980، ولكنني بدأت منذ عام 1980، انظر بعين الانتقاد للانفتاح على الرأسمالية الذي أخذ في الظهور هناك.

وقد بينت حرب كوريا (1950-53)، وحرب فيتنام الأولى (1945-54)، حدود القدرة العسكرية للإمبرياليين الغربيين؛ كما بينت حرب فيتنام الثانية (1965-75)، وحرب كمبوديا (1970-75)، أنه من الممكن السير بالتحرر الوطني في طريق الراديكالية، بل وهزيمة الجيوش الأمريكية. كذلك أثبت انهيار الاستعمار البرتغالي في أفريقيا (1974) المكاسب التي يمكن أن يحققها الصراع

العسكري الطويل الأمد. ومع ذلك، فقد انتهت حرب الجزائر (1954-62) بقيام نظام وطني راديكالي ـ نظام بومدين ـ لم يبدُ لنا أكثر تقدماً من الناصرية.

ولم يتوقف التاريخ، لا عند الثورة الثقافية الصينية، ولا عند حرب فيتنام في عام 1975. ومهما كان الأمر، فقد بدا لنا أن المد والجزر للقوات الاشتراكية في الصين، وكوريا، وفيتنام، وكمبوديا، نابع من الخلافات الاجتماعية الداخلية، وليس من التدخل الأجنبي أبداً. ولم أغير رأيي على هذا المستوى، فالتحرر المتقدم يقلل من وزن العنصر الخارجي، وهو بالضرورة غير مواتٍ، ويعيد لصراع الطبقات الداخلي أثره الحاسم. ولكن العنصر الخارجي لا يختفي مع ذلك، فإلى جانب المد للقوى الاشتراكية في شرق آسيا، بدأت في المنطقة التنمية الرأسمالية الواسعة، التي أعترف بأنها لم تكن متوقعة بالنسبة لنا، أو لبقية العالم.

وفي مصر، كانت السنوات من 1955-1967، هي الفترة الذهبية لمشروع باندونغ. ومع ذلك فنقاط الضعف كانت متعددة: بدءاً من فشل الوحدة مع سوريا (1958-61)؛ والتشبث بمعاداة الشيوعية؛ والتساهل تجاه الخطاب الإسلامي التقليدي؛ والتخبط تحت تأثير الفساد، وانتهت جميعها إلى الهزيمة. وقد فرحت عندما رأيت الشبيبة المصرية، التي ما زالت تتطلع للاشتراكية، تهاجم «الطبقة الجديدة»، ولكن ما أثار قلقي، هو أن النظام، بدلاً من السير في الطريق الذي اقترحته الشبيبة، قدم التنازلات لما صار بعد موت عبد الناصر (1970)، وانقلاب السادات على الجناح اليساري للناصرية (مايو/أيار 1971)، الانفتاح والكومبرادورية. وتخفت هذه السياسة قليلاً حتى حرب عام 1973، ثم ظهرت على حقيقتها وبصراحة، على المستويين الدولي والإقليمي، بالانضمام للمعسكر الأمريكي، وزيارة السادات للقدس، واتفاقية كامب ديفيد (1977). لذلك لم أرَ في الانفتاح «ثورة مضادة» كما رأى ذلك الشيوعيون المصريون الأقل انتقاداً للناصرية، وإنما كإسراع في تطور النظام الناصري ذاته. وبعد ذلك بعشرين عاماً حلَّلت عودة الرأسمالية الصريحة للاتحاد السوفييتي السابق بنفس المنطق.

وعلى الرّغم من ذلك، وبغض النظر عن تحفظاتي الشخصية بالنسبة للناصرية، فقد رأت فيها الشعوب العربية حركة تحريرية تقدمية. وكم من الانتقادات التي وُجهت إليَّ وقتها! وقد رأيت أن الأنظمة البعثية، والنظام في الجزائر، تشترك معها في بعض القسمات الأساسية، وهي: الرؤية البرجوازية للمستقبل، والمعاداة الأساسية للديمقراطية، والفلسفة البراغماتية المبتذلة، والمغالاة في تقدير الدعم السوفييتي (باعتباره أساس الدعم العسكري، وهي الحقيقة)، ودرجة من تغليب المصالح الآنية الرخيصة جعلتهم يعتقدون أنهم يستطيعون «اللعب بالورقة الأمريكية» إذا اقتضى الحال.

وقد كنت أشعر بشيء من الأمل من جهة الأطراف الفقيرة من العالم العربي (السودان واليمن الجنوبي)، وبالنسبة للصراع الفلسطيني. ففي عام 1964، أنشأ الشعب الفلسطيني أخيراً منظمته الخاصة، مبتعداً بذلك عن الأنظمة العربية، وجاء هذا التوجه الراديكالي متزامناً مع مثيله في عدد من الحركات الشعبية في تلك المرحلة، لذا توقعنا منه الكثير. ومع ذلك، فانحراف بعض العناصر الفلسطينية نحو الإرهاب، وكذلك تصرفها تجاه البلدان المضيفة (الأردن ولبنان)، قد سهَّل للقوى الرجعية المحلية، والإمبريالية القيام بهجومها المضاد. واستمرت الأوضاع كما هي إلى حين أخذ الشعب الفلسطيني زمام المبادرة، ونقل الصراع إلى داخل الأرض المحتلة، بالقيام بانتفاضة 1988، وفتح بذلك آفاقاً جديدة للصراع.

وواكبت السنوات التي قضيتها في باماكو (1960-63) الموجة الأولى للراديكالية في أفريقيا، فالإجابة «بلا» في غينيا عام 1958، واستقلال غانا في نفس العام، واختيار مالي في سبتمبر/أيلول 1960، كانت التعبيرات الرئيسية عن ذلك، ولكنها لم تكن الوحيدة. فقد انتصرت اللومومبية في الكونغو، وكان من المنتظر توجه الكونغو ليوبولدفيل إلى راديكالية مماثلة خلال الأعوام 1960-63. وفي 1963، وضعت الثورة الشعبية في برازافيل نهاية لحكم فولبير يولو النيوكولونيالي.

في الوقت نفسه، لم أكن أشترك في التفاؤل ـ الصبياني في رأيي ـ مع أولئك الذين رأوا في «الاشتراكيات الأفريقية» طريقاً جديداً مفعماً بالأمل. وفي رأيي كان التشابه مع الناصرية يفرض نفسه، ولكن المرء لا يخسر المعركة طالما لم يخضها بعد، وكان لا بد من خوضها. وقد انتهت المعركة بالفشل للأسباب نفسها: النضج غير الكافي للطليعة، والأوهام التي راودت «الأصدقاء» السوفييت، والتدخلات الإمبريالية، وشهية البرجوازية الجديدة، حتى وإن كانت جنينية ونابعة من الدولة. ومع ذلك، فالموجة الأولى في أفريقيا تبعتها صحوة راديكالية جديدة. ففي 1964، قامت زنزيبار بثورتها وتخلصت من السلطان؛ وفي 1967، اختار نيريري الاشتراكية بمقتضى ميثاق أروشا. ولكن الأمر اقتضى الانتظار حتى 1983، لتتبلور في بوركينا فاسو، تحت قيادة توماس سانكارا، محاولة جديدة، تستفيد من دروس الفشل السابقة، وتركز على أساليب التحرك الأكثر شعبية وديمقراطية. وفي عام 1974، أزاح العسكريون الإمبراطور هيلا سيلاسي، في بلد بدت فيه القوى الثورية قوية، ولكنها انقسمت إلى مجموعات متنافرة، مثلما رأيت في مصر، وتعرضت للشلل على يد الدكتاتورية العسكرية، التي انغمست بدورها في الحرب مع إريتريا. وهذه الحرب اتخذت أوضاعاً ملتبسة، تحت تأثير القوى الإمبريالية وعملائها من جهة، والتأييد الكامل من الاتحاد السوفييتي وكوبا للأنظمة الوطنية من الجهة الأخرى (خاصة في حرب أوجادِن عام 1978، وبعد

تحول زياد بري في مواقفه)، لم يتمكن الثوريون الإثيوبيون، رغم شجاعتهم الفائقة، من منع تفكك بلادهم. ويُعتبر سقوط تسيرانانا في مدغشقر (عام 1972)، ومحاولات اتباع سياسات راديكالية في مرحلة حكومة راتسيماندرافا القصيرة (1973)، ثم تدعيم النظام بعد تقلد راتسيراكا مقاليد السلطة (في 1975)، من مكاسب هذه الحركة.

وهناك تطورات أخرى، لعلها أقل في ما تثيره من توقعات، لكنها تشير، رغم ذلك، إلى عجز الأنظمة النيوكولونيالية عن الخروج من أزمتها الدائمة. فالانقلابات المتتالية في الكونغو، وفي بنين (وصول كيريكو للسلطة في 1972)، وانزلاق نظام كاوندا في زامبيا خلال سنوات السبعينيات نحو نظام دولتي (بمعنى سيطرة الدولة على الاقتصاد) وُصف بالاشتراكية، تشهد على هذه الأزمة المستمرة للنظم النيوكولونيالية. عمَّت هذه الأزمة في نهاية الثمانينيات، بانتشار المطالبة بالديمقراطية، أحياناً ذات بعد شعبي حقيقي (في مالي حيث أنهت حكم الدكتاتورية العسكرية لموسى تراوري)، وأحياناً أخرى ذات طابع صوري، يسهِّل على السادة الإمبرياليين التلاعب به.

وأدى طول حرب التحرير في المستعمرات البرتغالية، إلى إضفاء طابع راديكالي على هذه الحركات، على الأقل في توجهاتها الأيديولوجية، مع أنني كنت أتحفَّظ شخصياً على نظرية أميلكار كابرال التي تنادي بأن هذه الراديكالية قد تقود البرجوازية الصغيرة إلى «الانتحار كطبقة». ومع ذلك، فإن السقوط الكامل للنظام البرتغالي في عام 1974، قد عجَّل بالحصول على الاستقلال، وقلَّل بذلك كثيراً من فرصة تحقيق ذلك.

كانت النواة الصلبة لاستعمار أفريقيا هي جنوب أفريقيا بالذات، التي تصور البيض في روديسيا أنهم سيربطون عربتهم وراءها بإعلان الاستقلال من جانب واحد (عام 1965)، تساندهم في ذلك بريطانيا، وطنهم الأم، بأسلوبها المنافق المعتاد. ولكن النضال من أجل التحرر قاد في النهاية إلى استقلال زيمبابوي عام 1980، ولكن بأي ثمن؟ فقد سارت الجبهة الوطنية، بتوقيعها على اتفاق لانكاستر الذي منع أي إصلاح اجتماعي أو زراعي حقيقي، في طريق أدى بها إلى الشيزوفرينيا. فهي تتمسك بخطابها اليساري، بإخلاص ولا شك، في حين يزيد التكيف الهيكلي المفروض عليها من حدة الأزمة الاجتماعية.

فهل هناك حل مماثل يرتسم أمام جنوب أفريقيا؟ وأركز في تحليلي للظروف الخاصة لهذا البلد على قَسَمتين مميزتين قليلاً ما يراهما المراقبون. القسمة الأولى هي أن مشروع السلطة البيضاء لجعل «بلدهم» قوة صناعية حديثة ـ بتحويل العمال السود إلى حالة من شبه العبودية ـ وهو مشروع بدأ منذ الاستعمار الإنكليزي في بداية القرن العشرين، وتضاعفت شدته خلال العقود الأربعة

الأخيرة من نظام الأبارتيد، قد باء بالفشل. فصناعة جنوب أفريقيا لا تملك القدرة التنافسية، ولا تزيد من هذه الناحية ـ وهي المعيار الأساسي للعولمة الرأسمالية ـ عن أي بلد مُصنع في أفريقيا أو الشرق الأوسط، وإن كان الغربيون المؤيدون لجنوب أفريقيا على طول الخط يمتنعون عن الاعتراف بذلك من باب التحيز العنصري. وهذا الفشل يعود بالتأكيد لمقاومة الطبقة العاملة السوداء، في شاربفيل (1960) وسويتو (1976)، ثم العصيان المدني العام الذي أجبر ديكليرك على القبول بالتفاوض ابتداءً من التسعينيات. ولكن الفشل يعود كذلك، إلى التبديد الخطير الراجع إلى الأقلية البيضاء التي تستهلك مثل الغربيين من دون أن يكون لها مثل قدراتهم الإنتاجية.

القَسمة الثانية لهذا البلد هي أنه يحتوي نوعاً من النموذج المصغر للنظام الرأسمالي العالمي فهو يجمع بين أقلية من المستهلكين من العالم الأول، وجيش عامل كبير مركز في المناجم والمصانع والزراعة الاستعمارية، ويسكن في مدن السود، وجيش آخر من الاحتياطي لا يقل عنه حجماً، من الفلاحين في البانتوستانات، وفي القطاع غير الرسمي المحيط بمدن السود. فما الذي سيؤدي إليه في ظل هذه الظروف، الحل الوسط السياسي الذي اتفق عليه في نهاية نظام الأبارتيد؟ إن الضغوط الخارجية تزين للأغلبية السوداء المزايا التي ورثتها بهذه «البنية التحتية الصناعية الممتازة»، وكل ما يُطلب منها هو أن تقود البلاد نحو المزيد من القدرة التنافسية، تمشياً مع روح العصر. أو بعبارة أخرى، يُطلب من الأغلبية الكادحة أن تقدم المزيد من التضحيات لتحقق ما فشل رأس المال في تحقيقه رغم أساليبه الاستغلالية البغيضة، والتأييد العالمي له مالياً واقتصادياً، وسياسياً. وفي آسيا، استطاع مشروع باندونغ تحقيق مكاسب أقل هشاشة، خاصة في شرق آسيا، وسنعود إلى ذلك فيما بعد.

لا شك أن الفكرة السائدة عن الهند، تحت حكم حزب المؤتمر، برَّاقة أكثر من اللازم وتبرز ديمقراطيتها البرلمانية، وصناعاتها ذات القدرة التنافسية العالية، ولكن اليسار الهندي يخفف بحق من مغالاة هذه الأحكام المتعجلة. فالبرجوازية الصناعية الهندية، المتحالفة مع كبار ملاك الأرض في الشمال، لم تتصور أبداً مشروعها، حتى أثناء حياة نهرو (المتوفى عام 1964)، في تعارض مع رأس المال عابر الجنسية. وهي تدفع ثمن ذلك، فتفوقها التكنولوجي والمالي، ظاهري أكثر منه حقيقي. أما الديمقراطية البرلمانية، وهي الأسلوب الوحيد المعقول لإدارة محاور التحالفات الاجتماعية الهيمنية، التي تختلف من إقليم لآخر في هذه البلاد الشاسعة، لا تلغي التهميش السياسي للطبقات الشعبية، بل لعلها تعتمد على هذا التهميش. وهكذا يفقد هذا المشروع، الذي اتخذ في بدايته طابعاً وطنياً، اليوم قوة الدفع التي بدأ بها.

دفعت دكتاتورية شاه إيران، الذي استعاد نفوذه بعد إسقاط مصدق في عام 1953، البلاد نحو مشروع للتحديث اعتماداً على الدولة، حقق بعض النتائج الإيجابية رغم بعده الاجتماعي المحافظ. ولكن الروح المعادية للديمقراطية التي قام عليها المشروع، إلى جانب مغالاته في الاختيار الثقافي الغربي، كانت نقطة الضعف القاتلة فيه. ولكن الثورة الإسلامية في 1978/79، التي وضعت حداً لهذه التجربة لباندونغ يمينية، غير قادرة على تبني بديل حقيقي يتجاوز الطنطنة الإسلامية.

فإذا كانت إيران لا تمثل تهديداً للرأسمالية المسيطرة، فهل كانت أفغانستان قادرة أن تمثل مثل هذا التهديد؟ لقد كانت الثورة الصغيرة التي أسقطت نظام داود في عام 1978، لتحل مكانه مجموعة شعبوية تهدف للتحديث، كفيلة أن تصل من نفسها، إلى حدود مشروعها. فقد كانت الأيديولوجية الشبيهة بالشيوعية، التي عبر عنها المثقفون التحديثيون، في رأيي، في طريقها للتعديل بالتدريج. ولكن التدخل السوفييتي (عام 1979) أخذ يضرب هذه «الأحزاب الواحد بالآخر، فأعطى بذلك للولايات المتحدة فرصة لم تكن تحلم بها، لتُغرق القوات السوفييتية في المنطقة، ولتقتل مشروعات التحديث الأفغانية في مهدها. وأثبتت القوى الغربية، بدعمها للإسلاميين الذين بعد أن انتصروا عام 1992، أغرقوا البلاد في حرب دائمة، أكثر ضراوة من سابقتها، مقدار استخفافهم بمصالح شعوب المنطقة، ومدى النفاق الذي يشوب حديثهم عن الديمقراطية.

لم تشارك أمريكا اللاتينية في باندونغ، كما لم تفكر أبداً في الانضمام لمجموعة بلدان عدم الانحياز. وهناك ثلاثة أسباب على الأقل لذلك، أولها أن أمريكا اللاتينية تتكون من بلدان حصلت على الاستقلال منذ القرن التاسع عشر، وسيادة الثقافة الأوروبية فيها، والنفوذ الذي تمارسه الولايات المتحدة عليها بموافقة الطبقات الحاكمة فيها.

ومع ذلك، فقد سارت أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية، في طريق موازٍ لذلك الذي سارت عليه بلدان آسيا وأفريقيا تحت راية باندونغ. وهناك سبب أساسي واضح لهذه الأوضاع: وهو أن رأسماليتها ذات الطبيعة التخومية، تجعلها موضوعياً، في وضع مشابه لبلدان باندونغ في مواجهة النظام العالمي. وهناك ثلاث تجارب يمكن إدراجها ضمن مجموعة التجارب الراديكالية في العالم الثالث.

الحالة الأولى هي حالة كوبا، فقد حررت نفسها عام 1959، ولم تلبث الولايات المتحدة أن رأت في نظام كاسترو خطراً حقيقياً عليها، كما يدل على ذلك محاولة خليج الخنازير الفاشلة لإعادة السيطرة عليها (عام 1961). وفرض الخطر الأمريكي، الذي تمثل في المقاطعة الاقتصادية لأمريكا وحلفائها الأوروبيين، على كوبا أن تعتمد على الاتحاد السوفييتي بالكامل. وأدت أزمة الصواريخ

(عام 1962)، التي ناور خلالها حروشتشوف وكاسترو بمهارة، إلى انزلاق نظام كاسترو لتقليد النموذج السوفييتي مما عرقل من تطور النظام في اتجاه أكثر ديمقراطية، وأقل اصطناعاً.

أما الثانية، فكانت محاولة نظام أليندي إقامة نظام ديمقراطي، بالمعنى التقليدي للكلمة، في شيلي (1970-73). وقد سقطت الديمقراطية الشيلية تحت الضربات الأمريكية، لأن قيود هذا النوع من الديمقراطية كانت تشلُّ حركتها. فهل حققت كومبرادورية دكتاتورية بينوشيه الدموية التي أيدتها الولايات المتحدة وأوروبا، ذلك النجاح الذي يدعونه لدرجة أن تصبح النموذج الذي يفتخرون به في أروقة البنك الدولي، بل صار الإلهام للرأسماليين الجدد في وارسو وموسكو؟ بالتأكيد لا أرى ذلك، ليس فقط لأن الثمن الاجتماعي لهذا «التكيف» باهظ، وإنما لأنه حتى في إطار الرأسمالية المعولمة، فإن وضع شيلي هو وضع المنتج التابع، وسيبقى كذلك. وأقصى ما يطمح إليه هو العمل «من الباطن» لحساب رأس المال المسيطر وعملائه المحليين، وبذلك لن يفتح للطبقات الشعبية أي مجال لمستقبل مقبول.

وكانت المحاولة الثالثة، هي انتصار الساندينيين على الدكتاتور سوموزا عام 1979، في نيكاراغوا. واستفاد الساندينيون من دروس التاريخ فحاولوا تجنب المغالاة في دور الدولة الذي يُطلق عليه الاشتراكية، وساروا على نهج ديمقراطي حقيقي، مع التنويع في علاقاتهم الخارجية. ولكن هذا لم يشفع لهم لدى الولايات المتحدة التي ساندت حرب الكونترا ضدهم، بتأييد من أوروبا الجبانة. وفي هذه الظروف، يعتبر انسحاب الساندينيين من الحكومة بعد انتخابات عام 1989، نوعاً من الخروج المشرف الذي يسمح بادخار القوى الشعبية لمعارك أخرى فيما بعد.

وكانت مطالبة بلدان العالم الثالث «بنظام اقتصادي دولي جديد» (عام 1975)، هي نهاية انتشار مشروع باندون. فقد شعرت أنظمة باندونغ أن مواصلة مشروعهم البرجوازي الوطني تفترض «تكيف» الشمال مع ضرورات متابعة التوسع الرأسمالي المعولم بشروط مقبولة، فقد اقترحوا إصلاح النظام الدولي بما يتمشَّى مع هذا التفكير. ولكن القوى الغربية رفضت هذا المشروع، بما يدل على أن البناء البرجوازي الوطني في التخوم هو خيال محض. وما حدث فعلاً هو تكيف التخوم من جانب واحد مع متطلبات رأس المال المعولم المسيطر، أو بعبارة أخرى، التحول إلى الكومبرادورية مرة أخرى.

وقد يبدو من المغالاة تركيز تاريخ هذه المرحلة حول انتشار المشروع البرجوازي الوطني للتخوم. لكنني أتمسك بوجهة نظري، وهي أن النظام العالمي قد انتظم طوال دورة ما بعد الحرب، حول المحور الرئيسي الذي يتمثل في التحولات السياسية والاجتماعية الجبارة التي غيرت من

الأساس شكل مجتمعات القارات الثلاث، ومن هنا المجتمع العالمي نفسه، حيث تمثل القارات الثلاث أغلبية سكانه العظمى. كانت هذه تحولات كيفية كبرى، لا مقارنة بينها وبين التطورات الهادئة نسبياً في بلدان المركز، وذلك بالنظر لحجم آثارها في المدى البعيد. ومع ذلك، فالتحولات التي حدثت للرأسمالية في هذه المراكز المسيطرة، التي سأعود لها فيما بعد، كان لها دور مهم في تطور النظام العالمي.

ألا يدل على الأهمية المركزية للتحوّلات التي أصابت تخوم النظام، ما يتردد اليوم من الاعتراف الضمني، بأن بلدان شرق آسيا في طريقها اليوم لتصير «المركز» للعالم الجديد تحت التكوين؟ وهو قول يبدو لي مغالى فيه، لكنه لا يخلو من المغزى. وسواء تعلق الأمر بمعجزة أم لا، فإن التنمية الرأسمالية للمنطقة، التي بدأت في كوريا وتايوان، مستندة إلى ظروف جيوستراتيجية غير عادية (تميزت بتنازلات لم تقدمها الولايات المتحدة في أي مكان آخر، وصحبتها إصلاحات من أهمها الإصلاح الزراعي تحت ضغط منافسة العالم الشيوعي)، امتدت، في ظل إطارات مختلفة الواحد عن الآخر، إلى جنوب شرق آسيا، وإلى الصين الشاسعة. وإذا كان الأمر يتعلق، فيما يخص جنوب شرق آسيا، برأسمالية كومبرادورية تسيطر عليها الشركات متعدة الجنسية بدرجة كبيرة، فإن الأمر يختلف بالنسبة لكوريا والصين. فهل يتعلق الأمر بأشكال من التنمية الرأسمالية الوطنية التي يثبت التاريخ إمكانية تحققها، رداً على تساؤلنا السابق؟ وهل ستتمكن هذه الأشكال من سدّ الفجوة بين المركز والتخوم بالتدريج، أي أن تقيم في المنطقة مراكز رأسمالية جديدة؟ أم أنه مع اتخاذ الاستقطاب أشكالاً جديدة، فإنه رغم النجاحات التي تحققت، ستتحول هذه المناطق إلى التخوم الحقيقية للرأسمالية المعولمة غداً، في حين يجري تهميش الآخرين ببساطة؟

تدل التطورات الأخيرة في المنطقة أ الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وكوريا ـ في رأيي، على أن حرباً طويلة الأمد قد بدأت. فقد انتهزت الولايات المتحدة الأزمة المالية التي تمر بها كوريا، وهي في الواقع ثانوية (فقد مرت فرنسا وبريطانيا بعدد من الأزمات الأشد بكثير في مرحلة ما بعد الحرب)، لتفرض على كوريا تفكيك شركاتها الاحتكارية الكبيرة، و«فتحها» أمام رأس المال الأجنبي. وتستخدم أشد الحجج خداعاً لهذا الهدف، فهل يمكن تصور أن صندوق النقد الدولي ينادي بأن حل الأزمة المالية للولايات المتحدة (العجز المالي الخارجي لكل فرد من السكان يتجاوز مثيله في كوريا، واستمر لأكثر من عشرين عاماً!) يقتضي بيع شركة بوينغ لمنافسها الأوروبي إيربوس (وبوينغ شركة احتكارية لا تقل عن الشركات الكورية) فالهدف من هذه الحرب واضح إذاً، وهو: هل ستتمكن كوريا من اللحاق بوضع المركز الرأسمالي الرئيسي، أم هل ستتحول إلى تابع في إطار

الاستقطاب العالمي المنتظر؟ وإذا لم يكن هناك شك في النتيجة بالنسبة لأغلب بلدان العالم الثالث الجديدة (بلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية)، وهي التبعية والكومبرادورية، فإن الأمر يختلف، في رأيي، بالنسبة لكوريا، ومن باب أولى للصين، وربما للهند، فإن الحرب لم تكد تبدأ. فقد يحدث هجوم مضاد في مواجهة الولايات المتحدة، يبدأ في المرحلة الأولى بالتحكم في حركة المضاربة برؤوس الأموال، وباب التاريخ يبقى مفتوحاً.

في جميع الأحوال، فإن هذه التحولات في العالم الثالث، وتصنيعه، غير المتوازن، ليست نتيجة لمنطق التوسع وحيد الجانب لرأس المال المسيطر، وإنما هي نتيجة لنضال المجتمعات المعنية ضد هذا المنطق، وإن بدرجات مختلفة. وهكذا تتخذ باندونغ أشكالاً متعددة، فبحسب الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، وتفاعل القوى العالمية والإقليمية، نجد أربع عائلات من التحولات التي انتشرت بالتدريج خلال الدورة التالية للحرب العالمية:

العائلة الأولى: ذات تنمية رأسمالية صريحة، مع أيديولوجية مسماة «لبرالية»، وإن كانت كثيراً ما تتميز بتدخل الدولة، وتعمل بوضوح على التحديث، ومنفتحة على النظام العالمي (مع محاولة التحكم في هذا الانفتاح)، ومعادية للديمقراطية في جميع الأحوال. وتمثل هذه العائلة، كوريا الجنوبية، وتايوان، والمكسيك، والبرازيل، وإيران الشاه.

العائلة الثانية: تجارب شعبوية، تعتمد على الدولة إلى حدٍّ كبير، لا تعرف الديمقراطية إطلاقاً، غير واضحة بالنسبة للانخراط في غمار العولمة، وتسمي نفسها عادة «بالاشتراكية»، ويؤيدها الاتحاد السوفييتي في الكثير من الأحيان. وقد استطاعت بعض هذه التجارب أن تسير في اتجاه التصنيع إلى حدٍّ كبير، في حين لم يتقدم البعض الآخر كثيراً في هذا الاتجاه، وذلك طبقاً للظروف التاريخية لكلٍّ منها.

العائلة الثالثة: وهي التجارب التي عاشت «الماركسية»، وهي الصين وكوريا الشمالية، وكوبا. ولهذه التجارب تاريخها، فقد نتجت أول الأمر، عن ثورات راديكالية مثل الثورة السوفييتية، تسترشد بمبادئ الدولية الثالثة. وهي تتجه حالياً، وبصراحة فيما يختص بالصين، نحو رأسمالية، تدَّعي السيطرة على علاقاتها مع النظام العالمي المسيطر.

العائلة الرابعة : التجارب التي لم تتجاوز أبداً الإطار النيوكولونيالي المعتاد، ويدخل نموها (ساحل العاج، وكينيا... الخ)، أو ركودها الدائم (مثل بلدان الساحل وغيرها)، تحت مظلة الخضوع المستسلم والمطلق للمؤثرات الخارجية.

وأياً ما كان الأمر، فهذه التحولات الكبرى، تترك أوضاعاً تختلف بالكامل عن الأوضاع عام 1945. وعلينا هنا أن نستخدم كمفتاح للتحليل، المعيار الذي تستخدمه الرأسمالية المعولمة، ألا وهو وجود قطاعات محلية للإنتاج ذات قدرة «تنافسية» على المستوى العالمي، أو قادرة أن تصير كذلك بجهدٍ قليل. ومن هنا، نواجه عالماً «ثالثاً»، وآخراً «رابعاً» يختلفان الواحد عن الآخر بوضوح.

والعالم الثالث الجديد يتكوَّن من مجموع البلدان التي نجحت في «تحديث» نفسها بدرجة كافية وفقاً لمعايير المنافسة الدولية. وهي تضم بصفة عامة جميع البلدان الكبرى في أمريكا اللاتينية وفي شرق آسيا (الصين والكوريتان وتايوان)، وبلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق، فهذه في رأيي، التخوم الحقيقية غداً. أما العالم الرابع فيضمُّ بقية بلدان العالم، أي بصفة عامة أفريقيا، والعالم العربي، والإسلامي. بالطبع توجد اختلافات واضحة وكبيرة بين هذه المجموعة الأخيرة، فبعضها حقق بعض الخطوات على طريق التصنيع، ولكنه فشل في أن يكوِّن منافسة في هذا المجال (مصر وجنوب أفريقيا مثلاً)، وبعضها لم يدخل أصلاً في مرحلة الثورة الصناعية (أفريقيا جنوب الصحراء، وباكستان، وبنغلاديش، وإندونيسيا). وتوجد ضمن هذه المجموعة بلدان «غنية»، مالياً، مثل البلدان البترولية من دون سكان، وبلدان «فقيرة» بدرجات متفاوتة (من ساحل العاج وحتى الصومال). والمعيار الذي أستخدمه هنا ليس الدخل لكل فرد من السكان، وإنما القدرة على الانخراط في النظام العالمي للإنتاج. وهناك بالطبع، بلدان تختلط فيها هذه المعايير إلى حدٍّ ما، والهند واحدة منها.

تواجه جميع شعوب هذا العالم الثالث والرابع ـ الأغلبية من الطبقات الشعبية ـ التحدي نفسه، لكن ظروف نضالها ضده تختلف. والتحدي هو أن رأسمالية التخوم لا تقدم أي خيار مقبول على أي من المستويات الاجتماعية والسياسية، للأغلبية الشعبية. ومع ذلك، فالتكوينات الاجتماعية لبلدان التخوم من العالم الثالث، تضم جيشاً كبيراً من العاملين، إلى جانب جيش كبير من الاحتياطي الذي لا يمكن استيعابه. لذلك تتوفر الفرصة الموضوعية لقيام تحالف اجتماعي شعبي قوي، يستطيع أن يتبلور عبر النضال في الساحة الحقيقية من أجل إدارة نظام الإنتاج، ومن أجل ديمقراطية السياسة والمجتمع. وبالطبع هناك عقبات حقيقية، ومختلفة في طبيعتها، أمام هذا التبلور، والعقبة الأيديولوجية ـ ميراث السوفييتية، والقيود التاريخية للماوية ـ ليست من أقلها خطورة، وبلدان شرق أوروبا من هذه المجموعة، فهل ستتمكن شعوبها من التحرر من أوهام الرأسمالية، وتتجنب السقوط في القومية الشوفينية؟ الصين تقع هي الأخرى ضمن هذه المجموعة، فهل ستتمكن طليعتها من تجديد الماوية، مع إضافة مكون ديمقراطي بالمعنى الحقيقي أي التنظيم المستقل للطبقات الشعبية

لموازنة التنازلات الممنوحة للرأسمالية؟ وفي المقابل، تتعرض التكوينات الاجتماعية في «العالم الرابع» ـ «الغنية» أو «الفقيرة»، غير المصنعة أو المصنعة بدرجة قليلة (وبذلك تتعرض صناعتها للتفكيك في ظل سياسة الكومبرادورية السائدة) ـ في الواقع العملي للتناقض بين «الشعب» (غير المحدد وغير المرتبط بنظام للإنتاج يُعتمد عليه) و«السلطات». وفي هذه الحالات، فإن تدهور الصراعات نحو مجال الغيبيات يصير أحد المعطيات ـ الكارثية بالتأكيد ـ الحقيقية للأوضاع. وفي العالم العربي والإسلامي، يعطي التحالف بين أموال البترول والخطاب المنهجي التقليدي الماضوي، رغم ادعائه «الأصولية»، أكبر ضمان لنجاح الخطط الإمبريالية لفرض الكومبرادورية على المنطقة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تتخذ الاتجاهات الغيبية في بعض الأحيان أشكالاً أخرى مثل الإثنية، التي قد تؤدي لتفكيك بعض البلدان.

ألا يعطي انهيار مشروع باندونغ لنا الحق ـ بأسلوب الاستدلال ـ في الرأي الذي تمسكنا به خلال الفترة 1945-55، من أن البرجوازية القومية قد استنفدت دورها التاريخي؟ وأن مشروع التنمية الرأسمالية القومية في التخوم صار خيالياً، وانتهت فعاليته؟ ألم يكن الاتهام «باليسارية» ضد من ركزوا على مأزق مشروع باندونغ، وطبيعته البرجوازية، غير جدِّي؟ وكذلك المفهوم المزيف عن «الطريق غير الرأسمالي»؟ وعندما أعيد قراءة ما كتبته في تلك المرحلة، أخلص إلى الرأي أنها كانت في مجموعها تحليلات صائبة، بل قد أصل إلى القول بأنها كانت في بعض أجزائها، تنبؤية، مع ما في ذلك من غياب التواضع! وها هي بعض الأمثلة:

ـ التحذير المسبق في حينه ـ عام 1960 ـ بأن النهاية «الطبيعية» للناصرية قد تتخذ الطابع الذي اتخذته في «الانفتاح».

ـ التحذير من إمكانية الوصول إلى حل عام نيوكومبرادوري في الشرق الأوسط يُدخل إسرائيل ضمن الحل الإقليمي.

ـ التحليل الذي قدمته في 1965، عن «المعجزة» في ساحل العاج، والذي عارض توقعات البنك الدولي التي كذبها الواقع.

ـ الموقف الذي دافعت عنه في عام 1975، بأن الحل الأمثل في أنغولا هو العمل من أجل قيام حكومة تحالف بين مختلف حركات التحرر. ولست متأكداً من أن الجهد لتحقيق مثل ذلك التحالف كان سينجح، ولكنني لست متأكداً كذلك، من أن جهداً كافياً قد بُذل في هذا الاتجاه. واليوم، بعد سبعة عشر عاماً من حرب عبثية، ربما يفرض هذا الحل نفسه، ولكن بشكل يكاد يكون عبثياً!

- المخاوف التي عبرت عنها منذ عام 1972-74، بشأن زيمبابوي وجنوب أفريقيا، بأن حلاً وسطاً ممكن في تلك المنطقة، وهو الحل المسمى اتفاقية لانكاستر هاوس عام 1980، و«الحل الفدرالي» في جنوب أفريقيا بعد الأبارتيد.

عام 1968 وتوابعه

يجب أن أعترف بأن أحداث مايو/أيار 1968، قد فاجأتني، فقد كنت أظن أن الشباب الغربي قد صار غير مُسيّسٍ ، وأن نجاح دولة الرفاهية قد خدَّر الطبقة العاملة لفترة قد تطول. لذلك أتذكر، وأنا جالس في صيف 1967، في أحد مقاهي الحي اللاتيني مع عبده موموني الذي كان ماراً بباريس، كيف كنا نتأسف على السماء الملبدة بالغيوم، وعلى تلك الشبيبة التي لا تهتم إلا بتسريحة شعرها. ولم تتفق إيزابل معنا في وجهة النظر هذه، فقد كانت ترى أنه وراء هذه المظاهر من عدم الاهتمام، يختفي رفض عميق لمجتمع الاستهلاك المعروض على الشباب. وقد انفجر هذا الرفض فوراً، بأقوى مما توقع الجميع، وثبت حدس إيزابل السياسي. وفي بواتييه، تحدث جابيار بلغة مشابهة، فقد حكى لي أن ابنته، طالبة الليسيه، تقضي سهرات طويلة في المقاهي المعبأة بدخان السجائر، في مناقشات سياسية حامية. وكان الموضوع الأساسي لها هو كيفية بناء حركة إلى يسار الشيوعيين، الذين تجمدوا بالفعل.

كذلك عرفنا حجم حركات «الهيبيز» في الجامعات الأمريكية، ومعارضتها لحرب فيتنام. لكننا كنا نلاحظ الفرق بين هذه المعارضة الأمريكية للحرب، وتلك المعارضة التي حركت فرنسا ضد حرب فيتنام الأولى. فقد كانت تلك الأخيرة مبنية على مبادئ التضامن الدولي، وحق الشعوب في تقرير المصير، لا على «رفض الحرب» في ذاتها. وخاصة، أن الجيش الوطني لم يكن يحارب في فيتنام، بل كان جيش المحترفين، الذين يحاربون برغبتهم. من يقوم بالحرب هناك. وفي المقابل كان الجيش الذي يضم المجندين الأمريكيين هو الذي يحارب في فيتنام، وكان الدافع الأول للمعارضة هو رفض الذهاب هناك للتعرض للموت، أكثر منه من أجل التضامن الإيجابي مع قضية فيتنام. وكانت أيديولوجية الهيبيز بلغت في رأينا، حدها النهائي، فقد كانت تعبر عن فردية تجري وراء المتعة الشخصية، وهي التي صارت فيما بعد العمود الفقري لما بعد الحداثة.

لعب الانتقاد الماوي للسوفييتية، في رأيي دوراً حاسماً في أصول أحداث عام 1968، وقد تبنيت هذا الانتقاد منذ بدايته، وأنا في مصر. وقد وجد هذا الانتقاد صدى في كثير من بلدان العالم الثالث،

خاصة في السنغال بعد عام 1966، مع الثورة الثقافية. وهذه الثورة أيقظت كذلك شباب الغرب وأثارت حماسهم. ويعبر فيلم جودار «الصينية» الذي أُخرج قبل 1968، عن هذا الواقع جيداً، وإن كان نُسي بعد ذلك، أو جرى التعتيم عليه. وهذا الحماس كان الدافع لموجة التحيز للعالم الثالث لدى شباب الغرب، وسأعود لذلك لاحقاً.

وهكذا شاءت صدف المواعيد أن أشاهد، وأشارك في، أحداث مايو/أيار في فرنسا وحتى نهايتها في يوليو/تموز 1968، وكانت إيزابل تعايش موجاتها في داكار، وسأعلق عليها لاحقاً.

لن أقص هنا تفاصيل الأحداث، المظاهرات، والتصريحات، واتخاذ الأحزاب للمواقف، والإضراب العام، وهروب الجنرال دي غول في بادن بادن، وتغطية باريس بالأعلام الحمراء، والمظاهرة المضادة في الشانزلزيه، وخروج الأعلام الفرنسية... الخ. الأدبيات الموجودة تحكي تلك التفاصيل بأحسن مما أستطيع. وأنا أكتب هذه الذكريات، في موعد الذكرى الثلاثين لأحداث 1968، وهذا يوافق صدور العشرات من المطبوعات حول مايو/أيار الفرنسي. وهناك بعض الأعمال الجادة ـ بأقل مما كنت أرجو ـ التي تقدم التحليلات، بعد مرور الوقت، للتيارات والأفكار، والتحركات في تلك المرحلة، وكذلك لتطوراتها اللاحقة، والتحولات العميقة التي أثارتها في المجتمع.

تعلمت الكثير عن مثقفي اليسار في فرنسا أثناء معايشتي لأحداث 1968. ومن المعروف أنهم قد احتلوا واجهة المسرح السياسي، خلال السنوات 1930 وحتى 1970، بأكثر من أي بلد من الغرب المتقدم. وطوال القرن التاسع عشر، كان المثقفون هم أبناء الثورة، بمن فيهم اليساريون (الجمهوريون اليعقوبيون)، وأغلبية اليمينيين (الأحرار المعتدلون، الذين انضموا أحياناً للملكية كما في بريطانيا، مع استبعاد ورثة النظام القديم، ورجال الدين بصفة عامة). هذا الالتفاف العام حول روح ثورة 1789، كان من العوائق لانتشار الماركسية، كما لاحظ ماركس نفسه. وأحدثت قضية دريفوس كسراً بين اليمين واليسار، زادت راديكاليته فيما بين الحربين، فناصر اليسار الثورة الروسية، في حين اتجه اليمين نحو الفاشية. ودفعت هزيمة النازية اليمين المتطرف إلى الخروج من الساحة، من دون أن يختفي حقيقة، كما حدث في إيطاليا بعد الحرب، حيث اختبأ الفكر الفاشي. واحتكر اليسار المناصر للسوفييت (بدرجات متفاوتة)، المسرح الثقافي.

ولعلَّ أحداث 1968 وتوابعها كانت المرة الأخيرة المهمة التي يفرض فيها هذا اليسار المثقف نفسه. وفي أحداث 1968، بدا اليمين الجامعي، مع كثرته العددية، غائباً عن الصورة، كذلك تغيَّب، جميع الانتهازيين الذين كان اليسار المنتصر يجرُّهم في أذياله. تأكدت من هذه الحقيقة المؤسفة، فقد تكونت «لجان» من جميع الأنواع في مايو/أيار 1968، وتجمع فيها المئات من الجامعيين للتحدث

في كل شيء، وفجأة عندما اشتد الوضع، انخفضت هذه المشاركات إلى حدٍّ كبير. «شجعان لكن غير مندفعين»، والجبناء يهربون لتغيير الجو في الريف. وأتذكر، مع آخرين، مثلاً، اختفاء جاك أتالي، الذي لم يظهر إلا في أكتوبر/تشرين الأول، بعد أن انتهت الأحداث (وكم صرخنا عن ذلك)، وغيره كثيرون.

وهكذا مُهدت الأرض لتطور لاحق وضع حداً لاحتكار اليسار بين المثقفين، وعاد اليمين اللبرالي القديم، أو الرجعي بصراحة («اليمين الجديد»، وأتباع لي بين المستقبليين الصريحين أو المتخفين) للظهور. وصارت «اللبرالية» الجديدة، الأيديولوجية السائدة لدى مثقفي ما بعد الحداثة، بعد أن جمعت ما استطاعت من أحداث 1968، والخاضعة لمتطلبات الاقتصاد النيولبرالي المنتصر، وبعد أن انتهى زمن التصريحات الجوفاء «للفلاسفة الجدد». وقد وصفت ذلك بالعودة «للزمن الجميل». كان التخريب مخيفاً، فقد اختفى الاقتصاد السياسي من برامج الجامعات، ولم تعد تُخرِّج سوى نسخ من خريجي «مدارس الأعمال» الأمريكية البائسة، أو باحثين غارقين في الشكليات المبالغ فيها للاقتصاد «المجرد»، أو نظرية المراهنات. ورغم ذلك بدأت تظهر مع نهاية التسعينيات، حركة من التمرد ضد المطالبة بالاستسلام «للقدر» المتمثل في القوى الخارقة للطبيعة للسوق، وذلك على أساس التخلي النهائي عن القدرات الخلاقة للخيال الإنساني.

وهكذا أعود للماوية من أوائلها، فقد شاركت من 1963، في المجلة الشهرية «الثورة» التي كان يديرها جاك فيرجيس، وظهر منها 13 عدداً خلال الفترة بين سبتمبر/أيلول 1963، وديسمبر/كانون الأول 1964. وكان يشارك في المجلة محمد عبد الرحمن بابو (زنزيبار)، وفيرياتو دا كروز (أنغولا)، ومامادو غولوغو (مالي)، وسامبا نديايي (السنغال)، ورباح بيطاط (الجزائر)، وتشيدي جاجان (جويانا) وليجاسيك (جنوب أفريقيا)، وحمزة علوي (باكستان)، وحسن رياض (مصر)، وهذا الأخير ليس إلا شخصي الضعيف. وقد نشرت كتابي «مصر الناصرية» تحت هذا الاسم. وكانت المجلة تطبع في لندن كذلك، باللغة الإنكليزية («ريفوليوشن» بما فيها الثورة الأفريقية).

وكانت مجلة جميلة من ناحية الشكل، بفضل الدعم المالي من الصين، وتحتل مكاتب فخمة في شارع فرانسوا بريميبه، ثم بعد ذلك (أو ربما قبل، لا أذكر) في شارع جالاند، فقد كان فيرجيس يحب الرفاهية دائماً. فقد الصديق كين، الذي كان يدير المجلة، الكثير من الريش فيها، وهي عبارة عن الكثير من المقدَّمات التي لم يستردها أبداً، وعانى من ذلك طويلاً.

ومن ناحية المضمون، حققت المجلة نجاحاً كاملاً بفضل طبيعة التحليلات التي قدمتها وكانت في طليعة الانتقاد اليساري للسوفييتية، وفي مواجهة انتقادات اليمين من خروشتشوف وحتى

جورباتشوف، والانهيار النهائي. ولم تكن هذه التحليلات مجرد صدى لما يقوله الصينيون، بل كانت أبعد ما تكون عن ذلك، فهي ناتجة من الفكر الانتقادي الأصيل لليسار الراديكالي في العالم الثالث في تلك المرحلة. ومجرد ذكر الأسماء المشار إليها أعلاه، وغيرهم من المشاركين في المجلة، يشهد بذلك. وما لم نشعر به وقتها كان عمق تأثيرها على القراء من الشباب الفرنسي، وكان أكثر مما ظهر على السطح.

هذا الأثر العام للماوية، اندلع في 1968، بمظاهر مختلفة ومتعارضة. وقد احتلت خمسة تيارات كبرى، جميعها على اليسار من الحزب الشيوعي المصاب بالتصلب، واجهة المسرح. فقد كان هناك بالطبع، التروتسكيون، الذين لم يختفوا من الوجود أبداً، ولكن الحزب الشيوعي همَّشهم، فلم يعودوا، حتى ذلك الوقت، سوى مجموعة صغيرة. وكانت أحداث 1968 في رأي، فرصتهم التي لم يحسنوا استغلالها، في رأيي. فبعضهم ـ التقليديّون إذا صح القول ـ لم يستطيعوا تجاوز تكرار مجادلات السنوات 1920-30، وتحليل المجتمع السوفييتي الذي وضعه أستاذهم في تلك المرحلة، وهو: دولة عمالية ذات انحراف بيروقراطي. والآخرون، الذين انقسموا، حاولوا الرد على التحديات الجديدة، وهم الأساس لتيار جديد يحقق بعض النجاحات، أحياناً، على المستوى الانتخابي.

أما الماويون، كما بدأوا يُعرفون، فقد توزعوا بين ثلاث منظمات. فكان هناك «العاديون»، إذا صح القول، وقد خرجوا من يسار الحزب الشيوعي، وخاصة من شبابه، ونشروا مجلة الأومانتيه الحمراء. كانوا يوصفون بأنهم «أنصار الصين بشكل مطلق»، فقد كانوا يتبعون كتابات بكين بالحرف، كما كانوا يفعلون في الحزب الشيوعي بالنسبة لأقوال موسكو. وكانت هناك مجموعة ممن يعتنقون التقاليد الفرنسية للفوضويين مرتبطة بالماوية المعلنة من دون اهتمام بالتحليل، وكان عنوان صحيفتهم «عاشت الثورة» معبراً صريحاً عن هذه التوجهات. وأخيراً كانت هناك مجموعة سُميت بالماويين التلقائيين، تنادي بتلقائية الجماهير التي يفترضون أنها ثورية بالسليقة. وأصدروا «اليسار البروليتاري» الذي أحتلَّ واجهة المسرح بعد 1968، في حين انسحبت التيارات الأخرى.

وقد بدأ يتَّضح الكثير عن تاريخ هذه الحركة عن طريق بعض الكتابات وخاصة للأخوَين جان وأوليفييه رولان، وكان هذا الأخير من مديري «اليسار البروليتاري»، وعن طريق بعض التحليلات لهذه الوثائق، وإن كانت غير كافية. وكانت إيزابل، التي اضطرتها بعض الظروف الصحية، للبقاء لمدد طويلة في باريس عندما كنت أدير معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في داكار، تعرف هؤلاء المناضلين أكثر مني. ومنهم جان بابي وزوجته رينيه بوردون، اللَّذين كنا نراهما بانتظام، وبيني ليفي، منظِّر المنظمة، الذي كنا نعرفه عن طريق شقيقه عادل رفعت (الذي يكوِّن مع بهجت النادي

المزدوج محمود حسين)، وجان رولان، وجايزمار، وكثير من المناضلين الشبان، الذين كانوا يجتمعون عند رينيه بوردون، وكان هؤلاء المصدر الحي لمعرفتنا الشخصية بهذا التيار.

وقد أنتجت هذه الحركة، ضمن أشياء أخرى، «المثبتون» وهم أولئك الذين اختاروا أن يعملوا كبرولتاريين، ليقوموا بالنضال مباشرة في وسط الطبقة في المصانع. وبين عامي 1970 و1973، عندما حلَّت الحكومة الحركة، وبعدها، تمتعت الحركة بتأييد شخصيات مهمة، مثل سارتر الذي كان يبيع مجلة «قضية الشعب» الممنوعة. وبعد ذلك ذبلت الحركة، وتفرق أعضاؤها، وبقي الكثيرون منهم أصدقاء شخصيين، زاد عمرهم قليلاً، لكنهم ما زالوا في أعماقهم أمناء وتقدميين. وفي المقابل، ساء مآل البعض من أعلاهم صوتاً، مثل بني ليفي الذي صار سكرتير سارتر، وانغمس في قضية رفض الفيلسوف لجائزة نوبل، وفي قضية وراثة مجلة «الأزمنة الحديثة» المريبة، حيث اتهم بأنه استغل كرم سارتر العجوز. وقد تحول ليفي اليوم ليصير من المؤمنين بالغيبيات اليهودية، وهو أمر لا يثير الدهشة، ففي كثير من الأحيان ينتقل المنظِّرون المتثاقفون بتطرف مثله، من وضع متطرف لآخر من دون مشقة، وليس بالضرورة لكونهم وصوليين. وهذا يحدث لأن مثل هؤلاء طبيعتهم متديِّنة في الأساس، وهم لذلك «يهتدون» بسهولة منتقلين من اعتقاد إلى آخر بحثاً عن المطلق المستحيل. وروجيه جارودي واحد من هؤلاء، وعندما حدثني عن شبابه في أثناء الحرب ـ وكان موقفه فيها مشرفاً، فقد انضم للمقاومة ـ قال إنه اهتدى أيامها للماركسية (وكان مسيحياً قبل ذلك)، وقد قدرت فوراً مغزى هذا التعبير، الذي لم يكن يقصده بالضرورة. وفيما بعد، اهتدى للبوذية، ثم للإسلام، وهلمَّ جر. يجب ألا نقلق من وجود أمثال هؤلاء، أو من انضمامهم للحركات التقدمية، وإنما يجب أن نحذر من ارتفاعهم لمراكز مسيطرة فيها، فهو أمر لا يحقق أي مكاسب وإنما الكثير من الضرر بسبب مواقفهم المتحيزة، وهي أمر في طبيعتهم.

لم تكن أحداث 1968، مقتصرة على فرنسا، لكنها مثل ثورة 1848، ألهبت جزءاً كبيراً من أوروبا، وكانت أكثر لمعاناً في باريس، لكنها لم تكن أقل تأثيراً غيرها. وكانت الحركة الأكثر ثباتاً في إيطاليا، لدرجة أن أنّه طلق عليها «1968 الزاحفة» حيث استمرت طوال السبعينيات. وقد حققت هذه الحركة الارتباط بين النقد النظري للسوفييتية ـ وهذا ما قام به الحزب الشيوعي الإيطالي الكبير، والذي تبين فيما بعد أنه عملاق ذو أقدام من خزف ـ وبين الحركة العماليَّة، وتفسير هذا الواقع يكمن ولا شك، في خصائص المجتمع الإيطالي. وقام التوسّع الكبير في الفوردية في مدن الشمال الإيطالي على أساس العمالة الكبيرة الواردة من جنوب البلاد، أي من مواطنين ذوي حقوق كاملة (في حين كانت الهجرة لفرنسا وألمانيا من الأجانب والعرب والأتراك والأفريقيين). وهكذا حقق هذا الارتباط

ما يشبه الألعاب النارية من الحركات الجماهيرية القوية، وأعمال التنظير البارعة. وكان «المانيفستو» الذي وقَّعه روسانا روساندا، ولوتشيانا كاستلينا، ولوتشيو ماجري، وفالنتينو بارلاتو، وغيرهم يعبر عن إحدى المناسبات القوية لهذه الحركة. واختلفت الطريقة التي فقدت بها هذه الحركة قوتها عما حدث في فرنسا. فقد أدى تجمع عوامل الإرهاق الذي أصاب الحركة العمالية، مع قمع السلطة بكل الوسائل التي تذكِّر بمؤامرات فلورنسا القديمة (بادعاء حدوث محاولات اغتيال مزعومة)، مع مسؤولية قيادة الحزب الشيوعي، إلى انزلاق اليسار الإيطالي جزئياً نحو الإرهاب، عائداً بذلك نحو تقاليد الفوضوية الباقية في البلاد. وفي الوقت نفسه، تجرأت الطبقات الوسطى على التعبير عن ميلها القديم للفاشية التي كانت تختزنها في اللاوعي لسنوات طويلة بعد الحرب. وأدَّى تجمع عوامل الضعف المتوازي للديمقراطية المسيحية، والحزب الشيوعي الإيطالي، مع الإدارة المتلاعبة للاشتراكيين، إلى الأزمة العميقة التي مرَّت بها إيطاليا في التسعينيات.

لم تستطع بعض البلدان الأخرى في 1968، الخروج من الجيتو، ففي ألمانيا واليابان لم تحقق أكثر من الانزلاق السريع نحو الطائفية لجماعات وصفتها السلطات والمجتمع «بالإرهابية»، جزئياً على أساس وقائع حقيقية، وجزئياً على أساس تلاعب السلطات. هناك بلدان لم يحدث فيها شيء في 1968، منها بريطانيا مثلاً.

كذلك كانت أعوام السبعينيات، أي ما بعد 1968، هي مرحلة تدهور دولة الرفاهية التي بنيت في الغرب بعد الحرب العالمية في عام 1945. ويمكن ملاحظة محورين رئيسيين للتغير في هذا التطور، ساهما في الوصول إلى التحول للنيولبرالية في الثمانينيات. فحدث من جانب، تدهور النموذج الفوردي، في ارتباط مع فك الارتباط الفعال، بين مجال إعادة إنتاج رأس المال العالمي، ومجال الإدارة السياسية والاجتماعية لظروف إعادة هذا الإنتاج التي تبقى في محيط الدول القومية. وأدى فك الارتباط هذا، إلى تدهور فعالية السياسات القومية التي كانت تقوم عليها دولة الرفاهية للاشتراكية الديمقراطية. وهذا يمثل لأوروبا التحدي الرئيسي للقرن الواحد والعشرين. وكان هناك كذلك، من الجانب الآخر، انخفاض اللامساواة بين الولايات المتحدة والمراكز الأخرى للرأسمالية العالمية (أوروبا واليابان)، وهو انخفاض جرى بسرعة أخذت شكل «الهبوط الأمريكي» الشهير. فهل سيتحول البناء الأوروبي الذي جرى تخيله أولاً كنظام فرعي للرأسمالية العالمية المفتوحة، إلى مركز منافس للولايات المتحدة واليابان؟ وسبق أن عبرت عن شكِّي في ذلك، باعتبار أن الكتلة الغربية لم تظهر بها أية شقوق في تعاملها مع الجنوب (ومع الشرق في الماضي أو اليوم)، وذلك بالرغم من آمال ديجول في التقارب الأوروسوفييتي (خروج الجيش الفرنسي من قيادة حلف

الأطلنطي، الذي أعيد النظر فيه في عام 1986). كذلك لم تنجح الاستراتيجية السوفييتية سواء بالابتسامات (خروشتشوف وجورباتشوف) أو بالعصا (بريغنيف)، في تحقيق ذلك الفصل.

بدأت الأزمة من السبعينيات (وأقترح لذلك تاريخ إلغاء حرية تحويل الدولار عام 1971)، على هذه الخلفية، فقد انهارت الاستثمارات في المجالات الإنتاجية، ولم تعد لحالتها الأولى حتى اليوم. وملأ النمو الهائل للنفقات العسكرية الأمريكية، والمضاربات المالية، الفراغ الناجم عن هذا الانهيار، وإن كان تماسك المراكز الرأسمالية قد بقي ثابتاً (رغم التذبذبات الضخمة في سعر الدولار)، ويعود ذلك بلا شك، إلى أن التداخل بين رؤوس الأموال في مجموع بلدان المركز، يلغي فاعلية الحلول الوطنية التي كانت تتَّبع حتى اليوم.

ولكي يتحقق حل لهذه الأزمة الهيكلية للرأسمالية، كان من الضروري أن تتشكل في الغرب قوى اشتراكية جديدة، وأن تعمل هذه القوى على مستوى القارة، مكوِّنة دولة فوق قومية تحل محل الدول القومية المفلسة، وتحقِّق الحل الوسط الاجتماعي الجديد على هذا المستوى. وقد بدا هذا الحل ممكناً خلال السبعينيات، في أعقاب الهزة الأيديولوجية الكبرى لعام 1968. ففي 1968 انتُخب فيلي براندت مستشاراً لألمانيا الغربية؛ وفي عام 1970، عاد العمال إلى الحكم في بريطانيا؛ وفي 1975، سقطت الأنظمة الفاشية في إسبانيا والبرتغال؛ وفي 1980، تخلصت اليونان من الدكتاتورية العسكرية التي حكمتها منذ عام 1967؛ وفي 1981، انتُخب ميتران رئيساً للجمهورية في فرنسا. ومع ذلك، فالآمال التي ظهرت في تلك الحقبة، ذهبت أدراج الرياح، فقد ضيَّع اليسار الأوروبي الفرصة التي سنحت له لتجديد ذاته. وعندما انهار الاتحاد السوفييتي السابق وأنظمة شرق أوروبا (1989-92)، لم يكن هناك أي استعداد لإقامة بناء أوروبي موحَّد على أساس حلٍّ وسطيّ تقدمي، اغتناماً لتلك الفرصة. على العكس من ذلك، رأت قوى اليمين المسيطرة أن تستغل الفرصة لتجعل من أوروبا الشرقية، أمريكا لاتينية «تابعة لهم». وابتعدت ألمانيا الموحدة، التي وجدت نفسها في وضع متميز في إطار هذا الاستقطاب الرأسمالي الجديد، من دون إعلان، عن المشروع الأوروبي الذي استخدمته قاعدة لها، ووضعت المرحلة الجديدة له وهي معاهدة ماستريخت (1992) التي تُعد فاتحة لها، أمام باب مغلق.

والفوضى التي نتجت بشكل آلي عن سيادة الرؤية قصيرة النظر لاستراتيجيات رأس المال في غياب أي قوة موازنة من اليسار، أخذت تضرب القارة نفسها، كما رأينا في يوغوسلافيا. كما انتهزت الولايات المتحدة الفرصة للبدء في الهجوم باتخاذ دور الشرطي للعالم الرأسمالي، كما حدث في العراق في حرب الخليج (1991)، وأثبتت بذلك أن إدارة العالم بقوى السوق هي خيال محض،

وأن هذه الإدارة تتطلب تدخلات عسكرية كبيرة، يُخشى أن تزداد الحاجة إليها كلما أدت هذه الإدارة إلى نتائج اجتماعية مأساوية تسبب انفجارات لا يمكن التحكم فيها. ولا تكتسب قناعاتي الشخصية، واختياراتي السياسية، مغزاها إلا في هذا الإطار.

في عام 1970، عقدت مجلة الإنسان والمجتمع الجديدة منتدى في كابريس لمناقشة ما بعد 1968، ما العمل؟ وكابريس مكان رائع على التلال المشجرة في جراس، وهي منزل برجوازي جميل تحيطه حديقة غناء، تبرعت به لمجلة ليتر فرانسيز، أرملة أحد رجال الصناعة في شمال فرنسا، كان الألمان قد أعدموه رمياً بالرصاص. وهكذا كان هذا القصر الصغير يستقبل مثقفي اليسار لقضاء بعض الوقت للراحة أو العمل. واجتمع في المنتدى عدد من الفرنسيين منهم جوناس ، وجان برونتو، وهنري ليفيفر، وبعض الشبان (مثل غورون الذي صار فيما بعد مستشار موروا)، وبعض الإيطاليين ـ أصحاب المانيفستو الذين صاروا من الأصدقاء الشخصيين مثل روسانا روساندا، التي تجمع بين الذكاء والرقة ـ وكاستلّينا المتوقدة. وكان الجو جميلاً لدرجة دفعت المجتمعين للجلوس تحت شجرة ضخمة، بدلاً من الجلوس في قاعة تدفئها الشمس. وبدأ منتدى كابريس مرحلة من التعاون الوثيق بيني وبين مجلة الإنسان والمجتمع تحت إدارة جوناس وجان برونتو، ودار نشر أنثروبوس التابعة لهما.

كان أكبر اهتماماتي في تلك الفترة منصباً على مصير الاتحاد السوفييتي، فمنذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (عام 1956)، كان النظام الموروث من الحقبة الستالينية يحاول إصلاح نفسه، لكنه لم ينجح في ذلك. توصلت إلى وجهة النظر بأن سبب هذا الفشل يرجع إلى أن انتقاد النظام ـ من خروشتشوف إلى جورباتشوف ـ جاء من اليمين، في اتجاه التطلعات البرجوازية للطبقة المسيطرة، وأنه لهذا السبب، فإن الانهيار النهائي كان عبارة عن الإسراع في الاتجاه الذي يسير فيه النظام، وليس «ثورة مضادة». وكان فشل هذه المحاولات، التي بدأت أولها بين السنوات 1960-70، قد تحقق بعد التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا (1968)، وقبل أن يبدأ جورباتشوف في عام 1985، البيريسترويكا التي قادت إلى الانهيار.

ومن ناحية أخرى، فقد خرج الاتحاد السوفييتي من عزلته في عام 1955، عندما فهم أن تحالفه الاستراتيجي مع بلدان العالم الثالث التي تناضل ضد الإمبريالية، تعطيه ورقة رابحة مهمة. وكان هذا التحالف إيجابياً مهما كان الرأي في طبيعة النظام السوفييتي، فقد فرض على الإمبرياليين التخفيف من عنف تدخلاتهم. وتدل حرب الخليج، والأساليب الإرهابية المخرِّبة المستخدمة بمجرد

خروج الاتحاد السوفييتي من الصورة، على العنف الطبيعي لأساليب الإمبريالية عندما لا تكون هناك قيود على تصرفاتها.

مع ذلك، كان للتدخل السوفييتي في العالم الثالث جوانبه السلبية الخطيرة، ليس لأنه حاول في أي لحظة «نشر الاشتراكية» وإخضاع حلفائه البعيدين جغرافياً لتبعيته، ولكنه حاول دائماً إسباغ الشرعية على تدخلاته بالخطاب الأيديولوجي المتمشي مع خطابه الداخلي «بالاشتراكية» المدعاة. فالتحالف مع البرجوازيات القومية لم يقدم بشكل صريح، وإنما وُصف بأنه تحالف مع «قوى تقدمية» قادرة على «التطور نحو الاشتراكية»... الخ. واخترعت النظرية الشهيرة «بالطريق غير الرأسمالي» خصيصاً لهذا الغرض. وقد تبنى اليسار الراديكالي لحركات التحرير الوطنية، بل حتى أجزاء مسيطرة من التيارات الماركسية، هذا الخطاب، مما زاد من الارتباك، وحرم الطبقات الشعبية من القدرة على رد الفعل المناسب عندما بدأ تدهور مشروع باندونغ، ثم انهياره فيما بعد.

لذلك كان من المهم في ظل هذه الظروف، التحليل الجاد والعلمي بقدر الإمكان، لطبيعة السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، وتحديد أهدافها. فهل تعلق الأمر باستراتيجية دفاعية دائماً بالأساس، حيث تجري بعض المبادرات الهجومية في الظاهر كمجرد أسلوب للضغط على القوى الغربية؟ لقد تمسكت أساساً بوجهة النظر هذه، وهي تشير إلى أن الهدف الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي كان تحطيم كتلة الأطلنطي لا بهدف فرض تبعية أوروبا له، وإنما لتوسيع رقعة التناقض بين الولايات المتحدة وأوروبا، بل حتى خلق الظروف للتقارب مع أوروبا، في إطار رأسمالي مشترك (نيورأسمالي فيما يخص الاتحاد السوفييتي). لكنني لم أكن أستبعد بعض الانزلاق في اتجاه «إمبريالية اشتراكية» كما حدث في أفغانستان.

بالطبع، كان يشاركني في هذا التخوف كثيرون، وخاصة من الشيوعيين اليوغوسلاف، الذين تابعوا منتدى كابريس، وإنما على نطاق كبير خلال سنوات الثمانينيات. فكانوا يدعون كل عام إلى سافتات قرب دوبروفنيك، عدداً من الماركسيين من جميع البلدان (من الشرق والغرب، وكذلك الجنوب)، وجميع الاتجاهات الممكنة والمتصوَّرة (سوفيتيين وصينيين، وتروتسكيين واشتراكيين، وكل من كان يقف في اليسار)، لمناقشة مستقبل الماركسية والاشتراكية. وكنا نحضر هذه الاجتماعات عادة، إيزابل وأنا (وحدي في بعض الأحيان)، كلما استطعنا ذلك. وهناك كنا نقابل بعض الأصدقاء القدماء، مثل هنري ليفيفر، ومجدوف، وسويزي، وأنور عبد الملك، ولوتشيانا، أحياناً مع والدتها الرائعة. كما كوَّنا أصدقاء جدد، مثل اليوغوسلافي ميلوش نيكوليتش، واللبنانية فهمية شرف الدين. وكان ميلوش، الذي شبهته إيزابل بالقس الأرثوذوكسي، يدق الجرس لدعوة

المتأخرين في فترات شرب القهوة للعودة للجلسات. وميلوش يعيش اليوم في بلغراد، كزعيم للمعارضة اليسارية الصربية المعادية للشوفينية. وصارت فهمية صديقة عزيزة، ومنظِّمة لإحدى المجموعات النشطة في إطار منتدى العالم الثالث، حيث أقابل عادة سناء أبو شقرا، وأديب نويعم، وآخرين.

وسافتات منطقة في غاية الجمال، تقع على رأس حيث كنا نسير على شاطئ البحر، حيث نقابل نفس المقاهي الصغيرة نفسها، وقططها الدائمة. وفي بعض الأحيان كانت الطائرة لا تقوم لسبب أو لآخر، وفي الغالب بسبب الضباب فوق وادي الدانوب في أواخر سبتمبر/أيلول، وأوائل أكتوبر/تشرين الأول (وكان المنتدى يعقد عادة في ذلك الموعد). فكنا نأخذ عندئذٍ السيارة من دوبروفنيك إلى بلغراد عبر البوسنة التي صارت مألوفة لدينا. كوبري موستار، والمساجد التركية، وأزقة السوق في سراييفو. وفي إحدى المرات، قمنا بهذه الرحلة في صحبة زوجة أحد رؤساء الجمهورية من مقدونيا، وكما هو معروف فرئاسة الجمهورية تنتقل بالتبادل بين الجمهوريات الخمس. وفي بلغراد التي كانت فنادقها ممتلئة بسبب مناسبة لا أذكرها، نزلنا في أجمل مكان، وهو فندق متروبول، جوهرة الثلاثينيات، بفضل تدخل اللجنة المركزية للحزب بالطبع، كانت أيامها المركز لجميع السلطات، كبرت أم صغرت.

وفي سافتات كانت المناقشات تدور في حلقة مفرغة مهما كان موضوعها، فقد كانت الموضوعات مهمة دائماً والعروض قوية، ولكن كانت هناك كتلتين. كان الجميع ينتقدون «الاشتراكية القائمة في الواقع»، ولكن البعض كانوا يريدون تجاوزها إلى اليمين، والآخرون تجاوزها إلى اليسار. وكان الخلاف يشمل جميع المجموعات الوطنية تقريباً، مثل اليوغوسلاف، وأهل الشرق، والغرب، والجنوب، على السواء، ويقوم حوار الطرشان بين الجانبين. وفي العالم الحقيقي كان اليمين هو الممسك بالسلطة في كل مكان، وأدت استراتيجياتهم إلى النتائج المعروفة، ألا وهي الكارثة. وتبدو حججهم اليوم ضد «اليسارية» غير مقنعة على الإطلاق!

كانت سافتات فرصة لرؤية يوغسلافيا السياسية عن قرب، وكانت الصورة تبعث على القلق. وكانت روح عدم المبالاة ـ التي كانت المبالغة في شرب الكحول تكشفها ـ تتقدم بشكل واضح. ونذكر إيزابل وأنا سهرات كاشفة في هذا الاتجاه.

أما الصينوين فلم يكونوا يكشفون عن أنفسهم كثيراً في سافتات، فكانت وفودهم تنصت أكثر مما تتحدث، وربما السبب أن الصين كانت قد بدأت في السير في طريقها الجديد المعروف، فكان الماويون، أو الماويون السابقون، والمعادون للماوية لا يتقبلون بعضهم البعض. عوضنا ذلك النقص

بالكثير من الرحلات إلى الصين في أعوام الثمانينيات والتسعينيات، حيث تعلمنا الكثير، وسأعود لذلك فيما بعد.

وعند العودة لباريس غطسنا في حمام آخر، ففي خلال أعوام السبعينيات، كانت القضية الرئيسية هي إعادة بناء يسار ذي مصداقية قادر على انتزاع الحكم من اليمين الذي سيطر عليه منذ العام 1947! وحيث أن انتصار الحزب الشيوعي كان مستبعداً بشكل نهائي، والحزب نفسه في تراجع، فقد كان المطلوب هو «إعادة بناء» حزب اشتراكي ذي مصداقية ـ فالحزب الاشتراكي كان قد تجمد بسبب انزلاقه التاريخي لليمين، كما تجمد الحزب الشيوعي هو الآخر بجموده الدوغماطيقي الفارغ من المضمون ـ وكذلك بناء اتحاد لليسار. وكان البعض يعملون على أن يكون هذا الاتحاد منفتحاً على ميراث 1968، أي على «اليسار الجديد»، ويأملون أن يؤدي هذا الانفتاح لحدوث تطورات على المدى الأبعد. وأنا من أصحاب هذا الرأي، وأعتقد أنه الوحيد الممكن. وقد قربني هذا الموقف من برونتو وهو من ضمن الكثيرين الذين ساهموا في هذا التجديد. وقد ربطتنا صداقة حميمة، وكنا نتقابل كثيراً إلى أن وضعت وفاته نهاية حزينة لمناقشاتنا الطويلة.

وأتذكر حادثة في تلك المرحلة، علَّمتني الكثير عن الشخصية السياسية لفرانسوا ميتران، وقد حدثت خلال المعركة الانتخابية لعام 1974، عندما صار ميتران مرشح اليسار أمام جيسكار ديستان. وكان حاضراً في الصالة الكبرى للمدينة الجامعية، قوس قزح من جميع ألوان اليسار لما بعد 1968، وكذلك فوق المنصة حيث جلس ما يقرب من العشرين من المتحدثين. وكان ميتران محور الاجتماع، وقد شاءت الصدفة أن يكون جالساً بجواري. وكان كل من المتحدثين يقابَل بالتصفيق من مؤيديه، والهجوم من الآخرين، ميتران يصغي باهتمام ويكتب بعض الكلمات. في النهاية وقف كآخر المتحدثين، كما ينبغي، لينجح في انتزاع التصفيق من فريق بعد الآخر، من دون أن يهاجمه أحد. وكان الأسلوب الذي اتبعه هو أن يقول ما يعجب كل فريق واحداً بعد الآخر، من دون أن يقول ما يغضب أحداً. وهكذا قدم خطاباً جميلاً بالكلام ليس إلا، ولو كان كُتب لتبين عدم تماسكه، لكنه كان التعبير عن رجل سياسة من الطراز الأول. ونجح ميتران في تحقيق وحدة اليسار بالألفاظ وحدها، ومن الممكن انتقاده على ذلك، ومن الممكن لشخص نظري أن ينتقده، لكن هذه الوحدة، رغم طبيعتها الهشة، يجب اعتبارها، في رأيي، إيجابية.

وبعد هذا الاستعراض التاريخي، هل يمكن القول إن انتصار النيولبرالية في الثمانينيات، بشكل صريح على يد ريغان وثاتشر، وبشكل متخفٍ على يد ميتران ابتداءً من 1983، هو الدليل على أن 1968 قد انتهت بفشل تاريخي؟ لا أظن هذا الاستنتاج صحيحاً.

من زاوية أخرى، يمكن القول إن 1968، كأي لحظة عظيمة في التاريخ، قد وضعت المجتمع في طريق لا تراجع عنه، فلا شيء قبلها سيبقى كما هو بعدها. وبالطبع، فالتاريخ يتحرك كما يقولون، في منعرجات، وجميع الثورات الكبرى قد هُزمت بشكل أو بآخر، حيث أنَّها بعد أن تقدمت كثيراً في لحظات فورانها، عادت وتراجعت، وتبعتها ثورات مضادة. لكنها انتصرت في الوقت نفسه، لأنها وضعت الأسس التي لا تراجع عنها، والتي لم تنجح الثورات المضادة، العابرة، في إلغائها.

لم أعتقد للحظة واحدة أن أحداث 1968، كان من الممكن أن تحقق ما يحق توقع تحقيقه مما أسميه «ثورة كبرى»، أي التغيير الراديكالي لأسلوب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية المرتبطة به. ولا حتى عندما غطت الأعلام الحمراء باريس، وعندما قال لي عامل شاب مضرب عن العمل، استوقفني لتوصيله في طريقي، ولم يكن مسيّساً من قبل: «لا بد من التخلص نهائياً من أرباب العمل، وإلا فلن نتمكن من إيجاد أعمال تستدعي الاهتمام، وسنظل عبيداً لأنواع العمل الغبية». ومع ذلك، لم أعتقد أبداً، لا في أيار/حزيران مايو-يونيو، ولا بعدها، أن الثورة الاشتراكية كانت على الأبواب، لولا خيانة الحزب الشيوعي، أو اتحاد النقابات، أو حتى «اليساريين».

لقد كانت تلك الفرصة بعيدة بل بعيدة جداً، والسبب في ذلك يبدو لي سهلاً على الفهم. لقد كان ميراث الدولية الثالثة يحتضر ربما، لكنه لم يمت، وكان تأثيره على المجتمع ما زال ثقيلاً. وكان الاتحاد السوفييتي له تأثير ملتبس من الجاذبية والاستبعاد في الوقت نفسه، فقد اقترح البديل وهو الاشتراكية. وعلى الرغم من القيود التي يعنيها وصفها «بالقائمة بالفعل»، والوعي السائد بأن استبداد السلطة، وجمود الخطاب السياسي، كانت حقيقية، فإنها كانت نتيجة ثورة 1917. وحتى الانتقاد الماوي لم يكن كاملاً، بسبب القيود التي فرضها انتماء الماويّة المزدوج للتقاليد البلشفية، وميراث التاريخ الصيني، والتحديات التي واجهها هذا البلد فعلاً. ولم تتكون لا في بلدان الغرب المتقدم، ولا في العالم الثالث، رؤية بديلة متماسكة بدرجة تجعلها فعالة. ومن هنا، حدث الانزلاق، الذي يسهل فهمه، نحو الحديث الذي يستدعي المعجزات (حالاً، حالاً)، واختيار الرموز (الاستيلاء على مسرح الأوديون، بدلاً من إدارة الشرطة!) تعبير حقيقي عن العجز لا الخيانة.

وإذا لم تكن أحداث 1968، «عشية الحدث الكبير»، وما كان بالإمكان أن تكوِّنه، فإنها كانت، رغم ذلك، لحظة عظيمة في التاريخ، وثورة بشكل ما. ولا أريد التقليل من قيمة التعبير، ولا تقديمه بجميع الألوان مثلما يقال: «الثورة التكنولوجية»، أو «الثورة في الأخلاق»، أو «الثورة السكانية»، أو «الثورة في الأفكار»... إلخ. فالكثير من الحركات العابرة توصف بأنها «ثورة»، لكن الاستخدام الخاطئ يخفي مشكلة حقيقية. و«الثورة» الاجتماعية متعددة الأشكال دائماً، وليس هناك ما يفيد بأنه

من الضروري أن تكون مراحلها المختلفة، التي تتحكم في التغيرات الكيفية لأساليب الإنتاج والعمل، وفي نظم الحياة السياسية، وفي عادات الناس وثقافتهم، متزامنة، وتصل إلى غايتها في لحظة تاريخية قصيرة. ولا بد من التخلي عن هذه النظرة الساذجة، بل التبسيطية، للتغيرات التاريخية. وأنا هنا أؤكد على مفهوم «ما تحت الحتمية» الذي يترك الباب مفتوحاً للتطور في اتجاهات مختلفة، وغير محددة مقدماً، نتيجة للحظات الكبرى. وليس هذا في رأيي، تفسير يتعارض مع المادية التاريخية، التي لم يقدم ماركس إلا بدايتها، حتى وإن كانت الماركسية التاريخية، قد ابتعدت عنها، وأبعدتها عن مجالات تفكيرها، وعن التحركات التي ألهمتها.

لقد مثلت أحداث 1968 ثورة ثقافية، وأنا لا أستخدم هنا التعبير المأخوذ عن الماوية الصينية بمحض الصدفة. فقد أثارت 1968، تحولات في جميع المجالات التي تتعلق بتصور الحياة الاجتماعية، أو ضاعفت من سرعتها، فقد كانت هناك، كما هي العادة، أجنّة سابقة، وخطوات غير متساوية، ولكن حقيقية منذ أمد بعيد. ومع ذلك، فالتحولات التي دُفعت إليها كانت، وستبقى ملتبسة، لأن البعد الثقافي لا يعدو أن يكون واحداً من أوجه الحقيقة الاجتماعية ليس إلا. ونَصِفها «بالقابلة للتراجع»، وهو وصف صحيح، لكنه يعبِّر عن الكسل، فالسؤال الحقيقي هو: كيف يمكن جعل هذا التقدم «غير قابل للتراجع»؟

لا أستطيع شخصياً أن أقول المزيد، فقد أفرخت أحداث 1968، الكثير من التصورات الاجتماعية، والفلسفية التي لم تُستنفد إمكانياتها بعد. وكانت البداية اكتشاف الانتقاد على يد «مدرسة فرانكفورت» عام 1930، ومتابعته في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية وبعدها. وكان جيروم لِندون، الناشر والصديق، قد نشر كتاب «الإنسان وحيد البعد» لماركيوز في أبريل/نيسان 1968، بالصدفة. وقد قال لي بلهجته الساخرة: كان من الممكن أن أبيع منه 1000 نسخة على الأكثر لأعضاء جماعة من الفلاسفة المتخصصين، فجمهور المثقفين كانوا يجهلون حتى وجود هذه المدرسة التي ربما تصوروا أنها من مدارس الرقص الحديث، لكنني بعت منه 30 ألف نسخة في ثمانية أيام. فقد صار من الضروري أن يظهر هذا العمل في جميع المكتبات البرجوازية، حتى لمن لن يقرأوه!

أعلن البيان الإيطالي: العودة لماركس، ولكن لأي ماركس؟ والمناقشة مفتوحة منذ ذلك الوقت، لحسن الحظ. وهو جدل لا يمكن حصره في الصراع بين ستالين وتروتسكي، أو في المواجهة غير المكتملة بين السوفييتية والماوية.

وقد أعطت أحداث 1968، زخماً جديداً للفكر المعادي للسلطة بجميع أشكاله، سواء الإيجابية، أو الأقل إيجابية. وتقدم معاداة السلطة هذه في بعض الاتجاهات، أدى بها بالتدريج، إلى أرضية الفردية

الباحثة عن المتعة، وهي إحدى أسس الأيديولوجية والثقافة البرجوازية، وعن طريق بعض التحولات سهلة الفهم، إلى العدمية لما بعد الحداثة. وأنا مقتنع بأن هذا التطور هو بالفعل أحد أشكال هذا «التراجع»، حيث سبق أن قلت، إن ما بعد الحداثة هذه تتواكب مع الإدارة النيولبرالية للعالم الحقيقي، وتدعمها بفاعلية.

ولا يقلّ عن ذلك في الأهمية، أثر أحداث 1968، على الحركة الاجتماعية، سواء من ناحية الأحداث البسيطة غير المهمة، وحتى أكثر التغيرات توجهاً للأفضل. فمن الناحية العادية، هناك جيل الشباب اللاهين، الذين يعيشون كما يحلو لهم، من دون التعرض لضغوط الواجبات المنظمة.

أما من ناحية التغيرات الجادة الأساسية، فنجد الانقلاب في علاقة الرجل بالمرأة، في اتجاه المزيد من المساواة. صحيح أن الحركات النسائية لم تنتظر أحداث 1968، لكي تظهر (فهي موجودة مع وجود المرأة، أي منذ فجر الإنسانية)، أو لتحقق المكاسب كلما سمحت الظروف. ولكن 1968، أعطت دفعة للحركات النسائية حول العالم أ رغم بعض التراجعات هنا أو هناك ـ منحت الشرعية والاحترام، بل الضرورة، لمطالبها. ولا يخفى أن هذا بعد أساسي للمستقبل الاشتراكي للعالم، بدونه يصير هذا المستقبل مستحيلاً. ولم يكن هذا الاقتناع متوفراً في الكثير من التيارات المسيطرة على الاشتراكية التاريخية حتى وقت قريب. والتعبير عن هذا التحول، وعن «التحرر الجنسي»، أي الثورة في العلاقات العائلية والشخصية، أمر معقد، بأكثر مما استطاع الرواد في هذا المجال أ مثل رايش الذي شهرته أحداث 1968 أ أن يتقدموا به في زمانهم.

أما في مجال التحرك السياسي، فقد دفعت أحداث 1968، إلى قيام ما سمي «بحركة العالم / ثالثية». فقد خيبت البرولتاريا الأوروبية آمال بعض شباب 1968 بقلة ثوريتها التلقائية عما كانوا يتوقعون، فوجهوا طاقاتهم الطوباوية نحو فلاحي الآنديز، أو الهند، أو أفريقيا. وكان هذا توجه ساذج رغم كرم الدافع إليه. أما مناضلي العالم الثالث فلم يكونوا أبداً من أنصار العالم الثالث، والكثير منهم كانوا وطنيين لا أكثر، ولكن آخرين منهم كانوا ينتقدون المشروع البرجوازي الوطني، حتى إذا كان من النوع الشعبوي الذي نتج عن حركة تحرر وطني قوية وشعبية. وحركة العالم/ثالثية غربية المنشأ بالتأكيد، ولا ينتقد أعضاؤها بما فيه الكفاية الجناح اليساري للتحرر الوطني، أي الشعبوي الذي وضعوا عليه الكثير من الآمال. وهذا الاقتراب من الشعبوية قد دفع بالبعض منهم إلى الانزلاق نحو الدفاع عن الحقوق الفئوية ـ العرقية، أو الدينية وغيرها، من دون تفرقة. وبالاتجاه نحو هذا البُعد لما بعد الحداثة، انتهت حركة العالم/ثالثية نحو العمل الإنساني والمنظمات غير الحكومية التي يسهل للإمبريالية والنيولبرالية التلاعب بها. مع ذلك، فحركة العالم/ثالثية الغربية، كان لها بعدٌ

إيجابي، بفتح الباب أمام رؤى تدعم الروح الدولية، والتوعية بأن ما يحدث في بلدان التخوم، التي تضم ثلاثة أرباع البشرية، مهم بالنسبة لمستقبل البشرية بكاملها، سواء أكان ذلك يتعلق بآثار التوسع الرأسمالي في البلدان المعنية، أو بالنضال الاجتماعي ضدّ التخريب الذي يحدثه هذا التوسع. ومن هنا، ساهمت حركة العالم الثالث في تصحيح التشويه الرئيسي الذي تسببه الإمبريالية، وهو تصور أن ما يحدث في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، هو وحده الذي يؤثر على صناعة المستقبل.

الفصل السابع: مدير معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط: 1970-1980

كانت بعثة الأمم المتحدة للتقييم التي تحدثت عنها آنفاً قد توصلت إلى أن الدور الذي يجب أن يلعبه معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في أفريقيا هو أساساً تحليل خبرات واستراتيجيات التنمية والتخطيط، وأن يركز تدريسه على هذه المعرفة بالذات. كان هذا بالضبط الموقف الذي دافعت عنه في اللجنة المكلفة بتأسيس المعهد، والذي ذكَّرت به في خطاب استقالتي. وعند عثور البعثة على خطاب الاستقالة هذا في ملف المذكرات الخاصة بالموضوع، كان من الطبيعي أن تفكر البعثة في شخصي لتولِّي المسؤولية. وهذا ما فعله فيليب دي سينيس الذي لم أكن قد تعرفت به بعد.

ترددت أولاً، لشكِّي في قدرتي على إحداث التغيير المطلوب نظراً لمعرفتي بنقاط الضعف في نظام الأمم المتحدة التي بدأت في التعرف عليها. لكنني كنت في وضع قوي يسمح لي بالتفاوض، فلمَ لا أحاول؟ بناءً عليه، توجهت للمقابلة الشخصية (كما يقال) مع فيليب دي سيني في نيويورك. وحيث إنني كنت مدعواً رسمياً من الأمم المتحدة، فلم تتلكأ الإدارة الأمريكية في منحي التأشيرة كما فعلت في عام 1969 (وهي قصة طريفة سأرويها فيما بعد). وهناك تعرفت على شخص جذاب يستحق جميع الأوصاف التي أطلقتها عليه، وكانت المناقشة معه ودية وصريحة في الوقت نفسه، وقد صرنا أصدقاء منذ ذلك التاريخ. وقد أكدت له أنني أتمسك بآرائي الخاصة بهذا الشأن، والتي قد لا تعجب الجميع. كانت إجابته أن شخصاً لا رأي له لا يستطيع أن يؤدي العمل المنوط به في مثل هذا الموقع. وإليك مثال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، فإن بول بريبيش لا يتردد في الاستعانة بمثقفين ينتمون جميعاً لصفوف المعارضة في بلادهم، بل إن منهم لاجئين سياسيين مثل البرازيليين سيلسو فورتادو، وفرناندو هنريكي كاردوسو. ويعود نجاح هذه اللجنة إليهم، وإلى سيادة الحرية الأكاديمية فيها.

لذلك قبلت القيام بالوظيفة من حيث المبدأ، ووضحت أن «المهزلة» (وهذا هو التعبير الذي استخدمته) لن تدوم في الغالب، أكثر من ثلاثة أشهر. فعليَّ أن أجمع مجلس إدارة المعهد، الذي يرأسه السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لأعرض اقتراحاتي عليهم، ولا أعتقد أنها ستحوز موافقتهم، ولن أحاول المناورة لأحصل منهم على موافقة غير صريحة. لكنني، كما أكدت، لن أستخدم التهديد بالاستقالة، وسنرى النتيجة، «فهل أنت على استعداد، يا مسيو دي سيني، لتسلم خطاب استقالتي بعد 3 أشهر»؟. فأجاب: «أقبل المخاطرة، لكنك ستكتشف أنني على حق،

فالمخاطرة ضئيلة». فأجبت بأنهم سينتزعون جِلدي في المقابل. فأجاب بأن ذلك سيستغرق الكثير من الوقت، أكثر بكثير مما تعتقد. وثبت أنه كان على حق، فقد استغرق ذلك عشر سنوات كاملة.

كان الأمر يقتضي كذلك، موافقة حكومة السنغال على ترشيحي، وأُبلغ الرئيس سنجور بذلك. ولا أعلم إن كان سنجور ـ المشهور بتذكره للناس ـ يتذكر شخصي. وقد كنت واحداً من الكثير من الطلاب الذين استقبلهم في باريس، وربما وصل إلى علمه ما كنت أُدرسه في جامعة داكار، ولكن بمعرفة من، وبأي صورة؟ ولكن سنجور وافق على الترشيح، وكنت وقتها في باريس لحضور الامتحانات في فينسين ـ كان ذلك حوالى أيار/حزيران مايو/يونيو 1970 ـ لذلك استدعى سنجور إيزابل، التي كانت في داكار لاستكمال العام الدراسي، عن طريق صديقنا دودو جيبه. واكتفى سنجور بأن يقول لإيزابل إنه استدعاها لتقنعني بالقبول، فالنساء لهنَّ دائماً تأثير حاسم على قرارات أزواجهن، كما قال، وسمير أمين لديه جميع المؤهلات لملء هذا المركز. تأكدت فيما بعد، أن سنجور كان يعرف جيداً من أكون، فقد كان رجلاً مثقفاً يجيد القراءة، ولا يخشى الأفكار المدروسة، حتى إن كانت تخالف أفكاره.

وعلى ذلك عدت في أغسطس/آب 1970، إلى داكار وقدمت نفسي لإدارة المعهد، التي كانت قد أُبلغت بتعييني بالطبع.

إشعاع معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في أفريقيا

بمجرد بدء العمل اتصلت تليفونياً بغاردينر لأبلغه برغبتي في مقابلته، وإبلاغه بخططي، فأجابني بأنه يعرفها، حيث إنني عبرت عنها من قبل. فقلت له إنه يعرف خطوطها العامة، ولكن يجب الاتفاق كذلك على أسلوب الأداء، كما أنني أود أن أعرف رأيه فيها، حيث يجب أن يتفق عليها في مجلس الإدارة. ورغم هذا الحديث المجامل، لم أكن متأكداً من أن موافقة جاردينر على تعييني كانت مخلصة.

قمت في داكار بتفقد المعهد، وقابلت العاملين، وكان من بينهم كوامي أموا الذي عين بعد تركي المعهد، وكان متضايقاً ويفكر في ترك العمل. وقد لاحظت فوراً أنه يتمتع بصفات ممتازة، فخلف الواجهة المتحفظة على الطريقة البريطانية، كان هذا الشاب الغاني يتصف بالذكاء، والدقة، والتفكير المتزن، والتقدمية في ردود الفعل. لذلك فكرت في البدء بإحداث تغيير في نظام المعهد، بإنشاء وظيفة مدير مساعد، وإسنادها إليه. فقد كنت مصرياً ومعتبراً من المتحدثين بالفرنسية، في حين كان

هو من غرب أفريقيا، ويتحدث الإنكليزية، وذلك يخلق توازناً في تمثيل المعهد. فضلاً عن ذلك، فإنَّه يضمن وجوداً دائماً للإدارة، فكلانا سيضطر للتنقل كثيراً، كما قدرت قدرته الكبيرة على التنظيم. وفي الواقع كان لديه ما هو أكثر من تلك القدرة، فقد كانت له صفات الدبلوماسي الذي يعرف كيف يصوغ الاقتراحات، ويتفاوض، ويميز النقاط الأساسية ويتنازل عما هو أقل أهمية. وقد صرنا أصدقاء حميمين، وقد قلت عنه إنه يصلح لتولي وزارة الخارجية في دولة كبرى. ولم يكن أي من المدراء السابقين قد فكر في تعيين مدير مساعد، فمثلهم مثل جميع البيروقراطيين لم يكونوا يرون في زملائهم سوى منافسين يتكالبون على أخذ مكانهم!

ولم أكن أعرف أعضاء مجلس الإدارة الذين ينتخبهم «مؤتمر المخططين الأفريقيين»، الذي يجتمع مرة كل عامين، في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. رغم أن المفروض أن يحضره الوزراء المختصون، إلا أنه كان مجرد اجتماع لمسؤولي التنمية، وكان من بينهم موظفون أكفاء، وكذلك بعض الإمعات. ولم يكن الأكفاء هم بالضرورة الذين يختارون لمجلس إدارة المعهد، كما كان، مما يعقد الأمور، ضرورة مراعاة التمثيل الجغرافي للقارة (أفريقيا الشمالية، والغربية، ووسط أفريقيا، وأفريقيا الشرقية والجنوبية)، وكذلك التوازن اللغوي. وعلى ذلك كان من الممكن التلاعب في تكوين المجلس، وكان غاردينر يكره ذلك، ربما لطبيعته الخاصة، ولكن أديديجي كان يلجأ لذلك فيما بعد. وقد ابتعدت عن جميع تلك المناورات، حيث قررت من ناحية المبدأ، ألا أحاول «أن أكوِّن صداقات» في داخل المجلس. والمجالس التي عملت معها كانت ذات تركيب متنافر، مثلها مثل الإدارات في أفريقيا، وغيرها. وكان من بين أعضائها إداريون أكفاء ومتفهمين، يمكن التناقش معهم، لكن من بينهم كذلك، الأعضاء الذين يجرون وراء التنقل والحصول على بدل السفر، أي القابلين للإفساد. بل كان من بينهم ليبي، لم يكن يحضر إلى داكار إلا ليشرب فيها من الخمور ما حُرم من شربه في طرابلس طوال العام، فكنت تجده سكراناً منذ ساعة وصوله، حتى لحظة سفره. وقد وافق جاردينر على اقتراحاتي من دون أي تحفظ، ولكن ربما من دون حماس. ووافق المجلس عليها من دون أي مشاكل.

استحدثت، بموافقة المجلس، فكرة «المجلس الاستشاري الأكاديمي»، فقد كنت مقتنعاً بضرورة عدم الاستئثار بالعمل، والاستعانة بآراء ذوي الخبرة، وهذا أمر في طبعي. ولم يكن مجلس الإدارة يكفي لملء هذه الحاجة، لذلك قدمت لجاردينر قائمة بالأسماء المقترحة، فوافق عليها قائلاً: هؤلاء قوم كبار ولن يحضروا للعمل معكم، لكنهم حضروا جميعاً. وكان من بينهم دادلي سيرز الذي أنشأ الجامعة البريطانية الحديثة في برايتون، وسيلسو فورتادو الذي زودنا بالخبرة المجمعة في أمريكا

اللاتينية، ومجلس الاقتصاد والتنمية لأمريكا اللاتينية، والنيجيري أونيتري وهو من أقدم الجامعيين في أفريقيا، وإسماعيل صبري عبد الله، وشارل برو مدير مركز الدراسات الاقتصادية بوزارة المالية الفرنسية، وأؤكد ـ ولا أظن ذلك ضرورياً ـ أن هذين الأخيرين، رغم أنهما من الأصدقاء، لا يمكن أن يكونا «متحيزين»، فقد كانت لهما من الانتقادات، والاقتراحات الحرة، ما يماثل ما أبداه الآخرون.

كان الهدف الأساسي هو جعل معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، مركزاً للفكر الأفريقي على أعلى مستوى، وأن ينتزع من المعاهد الأجنبية، «للمساعدة الفنية» أو «التعاون»، سواء أكانت أوروبية، أو أمريكية، أو تابعة للأمم المتحدة، احتكار التفكير نيابة عن أفريقيا. أي ضرورة التركيز على البحث، وتفصيل الدراسات على المقاس، بهدف توجيه النقاش، وتفعيله.

تعددت أساليب تحقيق الهدف، فقد أنشأنا دراسات طويلة نسبياً (سنة أو سنتان)، حتى تحقق نتائج فعّالة، وتجر أفضل الطلاب لإجراء البحوث، ليتدربوا، وليكتسبوا السيطرة على آليات البحث. وكان من بين المستحدثات المهمة، نظام حلقات البحث لمدة 4 إلى 6 أسابيع خارج داكار. وكانت تحقق عدة مزايا: مضاعفة عدد الطلاب، فكل حلقة تضمّ من 50 إلى 100، من الدارسين، وذلك بتكلفة قليلة (كانت الحلقات تستخدم لغة واحدة، والمشاركون فيها يقيمون في نفس البلد المقامة فيه)، وكذلك توثيق الروابط مع الجامعات المحلية المدعوة للمشاركة في المسؤولية عن الحلقات، وكذلك ومع الإداريين القائمين على التنمية. وكان معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط كثيراً ما يلعب هنا دور العنصر المساعد، أو الماص للصدمات بين هذه الإدارات والجامعات التي كثيراً ما كانت تكره الواحدة منها الأخرى، وكذلك بين القوى السياسية، والتيارات الفكرية التي لا تتقابل بعيداً عن دعواتنا.

وعُقد أكثر من ثلاثين من هذه الحلقات الدراسية في خمس وعشرين عاصمة أفريقية خلال السبعينيات، فأعطت إشعاعاً قارياً للمعهد. وكان كل من هذه الحلقات حدثاً مهماً في البلد المعني، جرت حوله التعليقات لمدة طويلة، وبقي حيّاً في أذهان من شاركوا فيها. وبالنسبة لي شخصياً، أذكر ما يقرب من العشرة من هذه الحلقات بدقة (عُقدت في الجزائر، وباماكو، وكوتونو، وإيبادان، ودوالا، وبرازافيل، وكنشاسا، ومقديشيو، ودار السلام، وتاناناريفو)، وقد أشير إليها بالتفصيل فيما بعد.

لتحقيق هذه المهام، كان من الضروري تجنيد العاملين ذوي المستوى المناسب، وبالعدد الأدنى الكافي للتنفيذ. وقد نجحنا في ذلك إلى حدٍّ كبير، واجتذبنا للمعهد عدداً من المثقفين الذين اشتهر

البعض منهم بمؤلفاتهم مما لا يجدي معه ذكرهم هنا.

امتلأت الهيئة بالتدريج، وضمت بين وقت وآخر، نورمان جيرفان (من جامايكا)، وأوسكار براون (من الأرجنتين)، وهكتور سيلفا ميشيلينا (من فنزويلا)، وفوزي منصور، ونجيب هدايت، وحسن خليل (من مصر)، وسامبا سو (من السنغال)، وجاك بونييكور ودوهاميل (من فرنسا)، وبرنار فونو (من الكاميرون)، وكادمان أتا ميلز (من غانا)، وغاغديش سايغال (من الهند)، ومارك فرانكو (من بلجيكا، والذي حقق نجاحاً بعد ذلك في المجلس الاقتصادي الأوروبي)، وأنطوني أوبينغ (من غانا)، وجوزيف فان دين ريسين (من الكونغو). وعند رجوع حسن خليل إلى القاهرة مع زوجته الإنكليزية الحسناء، تحوّل إلى الأدب، ونشر مذكرات جميلة. وقد نجحنا في تدعيم المعهد بعددٍ من «المبعوثين» سواء بتمويل من المعونة الفرنسية (من بينهم بيير فيليب ري، وكاترين كوكري فيدوروفيتش، وأندريه فارحي، وفرانسين كان)، أو من الأفريقيين الذين تعرفنا عليهم في الحلقات الدراسية. وارتبط بعض هؤلاء الأخيرين ببرامج البحث التي حصلنا على تمويل لها، ومنهم الغينيين بالدي، وكوياتي، والمالي لامين جاكو، والسوداني حميد غريب الله، والسنغاليين عبد السلام كان وأليون سال (المرتبطين ببرنامج البيئة من أجل التنمية في أفريقيا)، والكيني عبد الله بوجرا، والمالاوي ثانديكا مكانداويري. وقد ساعدتنا كذلك، أمريكية شابة اسمها باربارا ستَكي حاصلة على بعثة من جامعة لوس أنجيليس، وكانت شديدة الانتقاد لمجتمع بلادها، ونظام التعليم فيه (وسأتحدث عنها عند الحديث عن زيارتي لكاليفورنيا). وكنت وأموا نشارك في التدريس رغم مهامنا الكثيرة، فأنا لا أقبل عن نفسي أن أكتفي «بإدارة» المعهد دون مشاركة الزملاء في المعرفة المباشرة بالمشاكل، أي من دون الاتصال المباشر بالطلاب، ومن دون المشاركة النشطة في مجموعات البحث.

بالطبع كانت هذه المجموعة قادرة على القيام ببرامج للبحث ذات مغزى، وكما تعلمت في إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، فإن أحسن البرامج هي تلك التي يحددها القائمون بها بأنفسهم، وينفذونها بحرية. وهكذا كانت المجموعة تمثل غرفة لمناقشة الاقتراحات، والتعهد الطوعي للمشاركين، والجدل حولها خلال مراحل العمل. وإذا كان من الممكن للبعض أن يستغلوا هذه الطريقة للتهرب من المسؤولية، فإن النتيجة العامة لهذا الأسلوب تأتي عادة بنتائج تفوق تلك الناتجة عن توزيع المهام من قِبل السلطة. والدليل على ذلك عدد أوراق العمل التي قُدمت ـ وهي تزيد عن 400 ـ وبعضها في حجم كتب كاملة، والبدء في نشر هذه الأعمال، مع دار نشر أنثروبوس للغة الفرنسية، وجامعة دار السلام للإنكليزية.

وأدى إشعاع معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط بدوره، إلى الالتجاء للمعهد لتقديم بعض البعثات الاستشارية، ليس للحكومات فقط، وإنما كذلك لهيئات أفريقية إقليمية، ومنظمات جماعية في العالم الثالث (مجموعة 77، وعدم الانحياز). ومع الأسف لم نستطع الاستجابة إلا لجزء من هذه الطلبات، حتى مع التركيز على أكثرها جدية، فلا الموارد المالية، ولا الموارد البشرية، كانت تسمح بتحقيقها من دون الإخلال بتوازن مجموع أنشطة المعهد، التي كنا نحرص على تكاملها بقدر الإمكان. ومع ذلك، كان لبعض هذه البعثات من الأهمية السياسية ما لا يمكن معه رفضها، لأنها كانت ستسمح لنا بقدر من التأثير الفعلي على القوى السياسية التي عبرت عن اختيارات تقدمية، وسأعود لهذا فيما بعد.

كنت أعتبر كسر نطاق العزلة التي فرضها الاستعمار على أفريقيا، من الأهداف ذات الأولوية، لذلك نظمنا، بهذه الروح، أول اجتماعين كبيرين للمثقفين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية (في داكار عام 1972)، ثم لأفريقيا وآسيا (في تاناناريفو عام 1974). كانت هذه بالنسبة للكثيرين منهم، المرة الأولى التي يستطيعون فيها مناقشة القضايا الكبرى للعالم الثالث فيما بينهم. وحتى ذلك الوقت، كان البعض منهم بالكاد قد تقابلوا في مؤتمرات دولية لا تتضمن جداول أعمالها القضايا الحيوية التي تهمهم. وكانت هذه هي الفرصة الأولى للكثير من الأمريكيين اللاتينين، والآسيويين، لزيارة أفريقيا، ولن أذكر الأسماء، وهي معروفة في أغلب الحالات. وكانت مدرسة «التبعية» الأمريكية اللاتينية ممثلة بأبرز ممثليها: فرناندو إنريكي كاردوسو، وروي ماريو ماريني، وتيوتونيو دوس سانتوس، وبابلو غونزاليز كاسانوفا، وأندريه غوندر فرانك، وأنيبال كيجانو، وجيرار بيير شارل... الخ. كانت هذه أول مرة تطأ قدما كاردوسو القارة التي تمثل أهمية كبيرة للبلد الذي صار رئيسه، وهو البرازيل، فإن أحداً لم يدعه من قبل. وقد وصل إلى داكار بصحبة زوجته، قادماً من المغرب حيث أصيب بعسر الهضم بسبب الإفراط في تناول التمر الذي لم يكن يعرف قيمته الغذائية المركزة. وأعتقد أنه لن ينسى عسر الهضم هذا، فقد عالجناه منه، وبعد المنتدى أخذناه مع زوجته لزيارة بقايا الاستعمار في سان لوي، ثم إلى دغوش للاستمتاع بمنظر الطيور. وفي تاناناريفو، فوجئ الآسيويون، وخاصة الإندونيسيون والماليزيون بأنهم في بلاد تشبه بلادهم إلى حدٍّ كبير، في حين استمع الأفريقيون إلى مجموعة من أبرز علماء الاجتماع في ذلك البلد القارة ألا وهو الهند.

واحتاج التوسع في أنشطة معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، إلى الحصول على موارد مالية إضافية بالنسبة للميزانية العادية للمعهد، التي تموّلها الحكومات الأفريقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد نجحنا في الحصول على 50 % إضافية بالنسبة لما تعهدت به الحكومات الأفريقية،

أي أكثر من 600 ألف دولار في العام. وهذه النسبة تزيد عن نسبة تحصيل الأمم المتحدة لاشتراكات أعضائها على مستوى العالم، وتزيد كثيراً عن نسبة ما تدفعه الدول الأفريقية لأي هيئة أفريقية أو دولية. لكن هذا لم يمنع بعض المتقولين مثل دو كينغ (مدفوعاً من الأمريكيين في إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وبيرتان بورنا (ممثل الأمم المتحدة المقيم في داكار)، وبعض الآخرين مثل بول كايا الكريه، من الصياح: فقط 50 %؟! ويكفي أن أقول إنه بعد تركي داكار، حينما وجد هؤلاء المنتقدون الجو الذي يسمح لهم بالتحكم في الأمور وصلت هذه النسبة إلى ما يقرب من الصفر!

في الوقت نفسه، كنت أبحث عن مصادر تمويل إضافية، وذلك بموافقة كاملة من فيليب دي سينيس وغاردينر، وقد نجحت في الحصول على موارد ضاعفت تقريباً من ميزانية المعهد. وعلى هذا المستوى، كان موقف المعونة الفرنسية داعياً للأسف، ولم يتغير بعدها. فبسبب القيود المالية، وربما لأسباب شوفينية، توقفت هذه المعونة عند تحمُّل تكاليف المدرسين والباحثين الفرنسيين الذين ذكرت أسماءهم آنفاً. وهو أسلوب في المساعدة لا يعرف المرء أيهما المستفيد الأكبر منه: المعهد المعان، أم فرنسا ذاتها التي تكسب بهذه الوسيلة مزيداً من المعرفة بالخارج. وحققت نتائج أفضل مع إيطاليا، فقد وافقت على تمويل برنامج للبحث (قام به بالدي وكوياتي)، وبالأكثر مع السويد، التي أبدت مؤسسة سارِك، التابعة لها (والتي تأسست في عام 1975، على ما أذكر)، درجة عالية من الكرم بالنسبة لمشروعاتنا. وسأعود لعلاقاتي مع أولوف بالمه الذي فتح لي أبوابه فيما بعد.

وساند القائمون على الشؤون الإدارية في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط جهودنا بشكل لا يسعني إلا أن أشكرهم عليه. وتدفع هيئات الأمم المتحدة عادةً، مرتبات لموظفيها في بلدان العالم الثالث تفوق بكثير ما يحصل عليه نظراؤهم في الإدارة المحلية أو القطاع الخاص، وهي تحصل لذلك، على موظفين محليين عالي الكفاءة، بما قد يفوق أحياناً كفاءة من يديرون هذه الهيئات! وهذا يفسر الموقف المعادي الذي يتخذه البعض من هؤلاء الأخيرين تجاه العاملين المحليين، وكان هذا هو الوضع في حالة المعهد، فقد اكتشفت أن الأفضل من بينهم قد وضعوا في «المخزن» كما كنت أقول لهم. فمثلاً كانت المساعدة الإدارية مارسيل هوشار مكلفة بالآلة الكاتبة، مع أنها كانت تستطيع الرد على أغلب المكاتبات الواردة لي بناء على جملة أو جملتين أقولهما لها شفاهة. لا شك أن الرؤساء يخافون من الأذكياء، ولا غرابة أنها عندما تركت العمل في المعهد، استطاعت أن تجد في جنيف وظيفة سمحت لها بالتقدم الوظيفي. وكانت جنفييف كولان التي حلَّت مكانها، من نفس المستوى، ويمكنني تأكيد الوصف نفسه بالنسبة للكثيرين من الموظفين المساعدين في معهد التنمية الاقتصادية

والتخطيط، ومنهم الجزائري مدني، القائم على تنظيم السفريات، فقد أدارها بكفاءة مما خفض الكثير من التكلفة من دون أن أطلب منه ذلك بشكل خاص.

كانت التكلفة الكليَّة لهذه الإدارة مرتفعة بالتأكيد، وذلك بالأكثر لأسباب موضوعية تجعل من المستحيل تقريباً ضغطها، فالمرتَّبات مرتفعة طبقاً للمعمول به في الأمم المتحدة، واستخدام لغتين في المعهد (مما يفرض استخدام الترجمة والترجمة الفورية)، ووجود مكتبة كنت أصرّ على تزويدها بكل ما يلزم من كتب ومجلات. ومع ذلك، كانت هناك أوجه للإنفاق من الممكن في رأيي، تخفيضها، فإدارات الأمم المتحدة متخمة بالوظائف الإدارية والمالية التي تكون تلاً من التنظيم الهرمي. وطريقة إمساك الحسابات من أكثرها تعقيداً، مع ذلك فهذا التعقيد لا يسهِّل عمليات المراجعة الضرورية، بل بالعكس فهو يسهِّل حرب العصابات البيروقراطية إذا سمحت الظروف بذلك! لذلك دعوت غوستاف ماسيا الذي أعرف قدراته في هذا المجال لدراسة القضية. مع ذلك لم أنفِّذ الاقتراحات الذكية التي تقدم بها، فقد تبيَّن لي أنني بذلك أعرِّض نفسي للهجوم في المجال الذي يناسب الخصوم، وهو ليس المجال الذي اخترت أن أواجههم فيه.

ولنفس الأسباب تخليت عن فكرة مقرطة الإدارة، ففي مجمع الآلة الكاتبة، وجميعه من النساء، كان التغيب كثير الحدوث، ولأسباب موضوعية في الكثير من الحالات (بسبب مشاكل العائلة، أو الأطفال، أو الصحة). وقد جمعت مجموعة الآلة الكاتبة وقلت لهنَّ: لا أريد أن أكون المرجع للإذن بالغياب، وليس لدي على أي حال معيار موضوعي للحكم على جدية الأعذار المقدمة. وأنتن تستطعن أكثر مني تنظيم العمل بحرية وبشكل جماعي فيما بينكن. وكل ما أطلبه هو القيام بالعمل، وعليكن تقسيمه فيما بينكن. وبعد أسبوعين جئن جميعاً مطالبات بالعودة لنظام العمل السابق بما في ذلك الموافقات المكتوبة، والرقابة الرئاسية.

ولم أكن أتصور أن يقوم معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط بملء جميع الوظائف المطلوبة من مركز رئيسي للفكر وحده، لذلك كان لا بدَّ من المبادرة بخلق مؤسسات أخرى أكثر تخصصاً، أو ذات دور تكميلي. وكانت إدارة المعهد في وضع يسمح لها باتخاذ مثل هذه المبادرات، وهذا ما قمت به في ثلاثة اتجاهات.

وكنت قد دعيت لحضور مؤتمر ستوكهولم (في عام 1973 على ما أذكر)، الذي بدأ بالتنويه على أهمية مشاكل البيئة على المستوى العالمي. وقد شعرت فوراً بأهمية القضية، وتفاوضت مع السويديين على مساندة برنامج تجريبي أول لأفريقيا. وعند عودتي إلى داكار، كلفت جاك بونييكور بتنفيذ المشروع في 1974، وكان هو الذي اقترح تسمية البرنامج البيئة من أجل التنمية في أفريقيا.

ونظراً للعلاقة الحسنة التي كانت تربطه بالمعونة الفرنسية، فقد حصل منها على التمويل اللازم لخلق نواة من العاملين في المشروع (على ما أذكر تضم ماتييه، وجيبير، وميل موتان، ولانجلي، وفيما بعد، مهلانجا)، مما مكن من البدء الفوري للمشروع، ثم توسعه فيما بعد. وحسب أسلوبي المعتاد، منحت بونييكور الحرية المطلقة في تلمّس الوسائل لتنفيذ برنامجه، الأمر الذي قام به بالكفاءة التي عُرفت عنه. ومع ذلك، بقي برنامج البيئة من أجل التنمية في أفريقيا يتبع قانونَ معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، إلى أن تحوَّل في عام 1977، إلى هيئة مستقلة، وهو ما كنت أهدف له من أول الأمر.

والقصة نفسها بالنسبة للمجلس الأفريقي للبحوث الاجتماعية (كوديسريا)، الذي نشأ أولاً على غرار الكلاكسو في أمريكا اللاتينية، الذي كنت قد درست نظامه مع سكرتيره التنفيذي اللامع، الأرجنتيني أنريكي أوتيزا، الذي صار صديقاً شخصياً. لذلك انتهزت فرصة المنتديات القومية لجمع نواة الآباء المؤسسين للمؤسسة، لكن الأمر كان يحتاج إلى سكرتير يقوم بالحد الأدنى من العمل، ولم يتيسر التمويل لذلك. فقبلت القيام بهذه المسؤولية خلال السنوات الخمس الصعبة لابتداء المشروع (فكنت أول سكرتير). وقد جندت مثقفين أفريقيين للمساعدة في العمل، وهما عبد الله بوجرا، وهو باحث اجتماعي قابلته في دار السلام، وشرحت له الأمر، وثانديكا مكانداويري، وهو طالب شاب لامع من مالاوي قابلته في السويد. وقد قاما بالمهمة على الوجه الأكمل، فقام بوجرا، وبعده مكانداويري، بأعمال السكرتارية التنفيذية التي وضعت كوديسريا على الطريق القويم، وأكسباه ثقة الباحثين الأفريقيين المتميزين. وبعد عشرين عاماً، منحني كوديسريا نيشان البَوباب الذهبي، الذي يزين مكتبي في منتدى العالم الثالث، تقديراً لدوري كمنشئ للمجلس، وهو تقدير أعتز به. في الوقت نفسه، ساعدت بوجرا ورئيس مجلس إدارة كوديسيرا، الأستاذ الغاني تشومباريبا، على التفاوض مع السنغال لاتخاذ داكار مقراً للمؤسسة ولم يكن الأمر مفروغاً منه، فقد كانت هناك دول أخرى مرشحة. وقد طلب الرئيس سنجور من عبده ضيوف، وكان رئيساً للوزراء، أن يستقبلنا معاً، وأن يوافق على الطلب.

سأتحدث فيما يلي بمزيد من التفصيل عن إنشاء منتدى العالم الثالث الذي بادرت بإنشائه مع مجموعة من الزملاء والشخصيات من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وقد دعانا الرئيس الشيلي أييندي في عام 1973 (قبل انقلاب بينوشيه بما لا يزيد عن ثلاثة أشهر) للاجتماع في سانتياغو لاستكمال المشروع. ثم انعقد المجلس التأسيسي للمنتدى في كراتشي في عام 1975، حيث تمكن أحد الأعضاء من الحصول على تمويل الاجتماع من البنك الوطني الباكستاني. وسأعود بتفصيل

أكبر إلى مقابلتي مع أولوف بالمه (في العام نفسه على ما أذكر)، وما تبعه من تمويل مؤسسة سارِك السويدية، بما سمح بالقيام الفعلي لهذه المؤسسة المهمة المختصة بشؤون العالم الثالث.

وكانت سنوات السبعينيات هي سنوات الازدهار لمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط. ومن دون تواضع كاذب، يمكنني تأكيد أن اسم المعهد اشتهر، واكتسب الاحترام في جميع أنحاء القارة، لهذا السبب بالذات، كنت أعرف أن ذلك لن يدوم.

وكانت إدارة الولايات المتحدة هي عدوّنا الأساسي، كما تعادي جميع قوى التحرير في العالم الثالث. لذلك كان من الضروري لها أن تدمر معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، مهما كان دور هذه المؤسسة ثانوياً في الساحة العالمية. فالاستراتيجية الأمريكية لا تتجاهل واجباتها على جميع المستويات، كبيرها وصغيرها.

وبدأت الحرب على موقعي منذ 1972، عن طريق أطراف ثالثة، من البيروقراطيين الأفريقيين متوسطي الكفاءة (أو الفاسدين)، وبالتالي الذين يتوقف استمرارهم في العمل بالأمم المتحدة على الدرجات التي تمنحها لهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وكان ردي على إطلاق النار يسير وفق استراتيجية بسيطة، وهي كسب الدول الأفريقية إلى صفنا، وذلك تطبيقاً للمقولة الصينية: «الدول تريد الاستقلال، والأمم تريد التحرر، والشعوب تريد الثورة». أي أن المعركة كانت تدور حول احترام مبدأ استقلال الدول الأفريقية. حيث قد اخترت هذه الساحة لخوض المعركة (لذلك أهملت الساحات الثانوية التي أشرت إليها من قبل)، كانت استراتيجيتي البسيطة هي: إحاطة الدول بما يحدث، ليس من تفاصيل المؤامرات التي يحيكها الخصوم، بل بالعكس تجاهل هذه المؤامرات، وتأكيد الشفافية الكاملة لأنشطتنا، والتعريف بها حتى العمق وعلى أعلى المستويات، بمن فيها رؤساء الدول، الذين نعرف مدى حساسيتهم لحجة الاستقلال، وفهمهم للقيمة الإيجابية لأنشطتنا.

ولكن الفرصة سنحت للخصوم لدعم هجومهم، فقد ترك غاردينر سكرتارية المجلس الاقتصادي لأفريقيا، وكان أديبايو أديديجي الذي حل محله ذئباً صغيراً متسلطاً ونهماً، فضاعف من عنف حرب العصابات عن طريق رئيس الإدارة الذي يتبعه شخصياً، بتكليفه بإغراقنا في «المذكرات» لتعطيل العمل. وقد رفضت دخول المعركة في هذه الساحة، وامتنعت عن الرد على هذه «المذكرات». وهنا اضطر أديديجي لرفع الهجوم لمستوى أعلى، ففي عام 1978 نقل تبعية المعهد من الأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادي لأفريقيا، أي لنفسه، ثم أخذ في التلاعب بمؤتمر المخططين الأفريقيين، وأعضاء مجلس إدارة المعهد، ودفعهم لاتخاذ قرارين كارثيين بالنسبة لمستقبل المعهد. وكان القرار الأول هو إلغاء الحلقات الدراسية القومية، والإبقاء على الدراسة في داكار وحدها، بحجة تدعيمها،

والنتيجة أن حجم النشاط الدراسي يقاس بعدد المتدربين/شهر، الذي كان قد تضاعف تقريباً (بلغت الزيادة بين عامي 1970 و1977، 90 %) وهبط في عام 1979، إلى المستوى الذي كان عليه عند تسلمي العمل في 1970، ولم يرتفع عن ذلك فيما بعد، على حد علمي. وكان القرار الثاني هو إلغاء الميزانيات الإضافية التي يتفق عليها بشكل مستقل، وإجراء أي مفاوضات تالية حولها عن طريق المجلس الاقتصادي لأفريقيا، لا عن طريق معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط. وبالطبع ولم يتفاوض المجلس الاقتصادي على أي ميزانيات جديدة، أو على الأقل لم يحصل على أي شيء. وبالطبع أنقذت «الأثاث»، فقد كان من الممكن فصل مشروع البيئة من أجل التنمية في أفريقيا، وكوديسريا، ومنتدى العالم الثالث، عن معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، فقد كان لدى كلٍّ منها الوسائل لتعمل مستقلة. أما أنا، وأموا (لدهشة أديديجي) فقد قدمنا استقالتنا في مايو/أيار عام 1980.

وهكذا طالت الأشهر الثلاثة من «المهزلة» لتصير عشر سنوات. أما أديديجي فلم يحقق نجاحاً يُذكر في حياته المهنية. فعندما اضطر لترك سكرتارية المجلس الاقتصادي لأفريقيا، حاول الوصول إلى إحدى الوكالات المهمة مثل منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة (يونيدو)، لكنه فشل في ذلك، وهنا عاد للغة الأفريقي الوطني. وعندما قابلته بعد ذلك بعدة سنوات، سألته بشكل مباشر: «أنت كنت ضد بقائي في موقعي، ليكن، ولكن لماذا اخترت عصام منتصر (وهو مصري مثلي) ليخلفني؟ أي شخص كان بإمكانه أن يرى مباشرة أن هذا الشخص غبي، وأنه غير مستقر الشخصية، ولا يمكن لشخص له مثل ذكائك أن تفوته ملاحظة ذلك. أنت، باختياره، قررت قتل معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، فلماذا؟ وأجابني أديديجي بحزن: «لقد تلقيت مكالمتين تليفونيتين اضطرتاني لذلك، واحدة من السفارة الأمريكية في القاهرة، وكان أمراً لا يجوز مناقشته. والثانية من مكتب الرئيس السادات، ترجوني أن أفعل ذلك. «وهكذا يتخذ الأمريكان القرار، ويقوم المصريون والنيجيريون بتنفيذه، هذا ما يمكن استنتاجه». ولم يرد أديديجي.

كانت السنوات العشر في إدارة معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط مهمة بالنسبة لي، وكذلك للمعهد. فهذه المرحلة الخامسة من حياتي المهنية، بعد المؤسسة الاقتصادية في القاهرة، وإدارة الدراسات الاقتصادية والمالية في باريس، والخطة في مالي، والعمل في التدريس، لم تغير من شخصيتي كثيراً، لكنها سمحت لها بالتطور. وأنا بطبيعتي ذو شخصية حاسمة، ومبادرة، بل حتى عنيدة، وقد لاحظت إيزابل، وأموا، وبقية مساعدي ذلك، ويمكن نسبة الكثير من الأحكام الخاطئة التي ارتكبتها إلى ذلك العناد، ساعدني المقربون مني على تجنب الكثير من الأخطاء الأكثر خطورة. وأيّاً ما كان الأمر، أعتقد أن شخصيتي قد ساعدت على تحقيق الهدف الذي كنا نطمح إلى تحقيقه عن

طريق معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط. وهناك رأي عام في أفريقيا يؤيد ذلك، وليس هناك شك في إشعاع المعهد خلال سنوات السبعينيات، وفي اختفائه كلياً من الساحة، بدءً من عام 1980، مع الأسف. ومن حسن الحظ أن منتدى العالم الثالث قد حمل الراية، فقد جهزناه لذلك.

قدت سياسة معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط كما تسير الحرب، فالواجب أولاً تحديد الهدف الاستراتيجي، وهو دائماً قرار سياسي. ومن وجهة نظرنا كان الهدف الاستراتيجي هو إقامة مركز للفكر الانتقادي المستقل في أفريقيا. ومن هنا يجب اختيار ساحة المعركة، وإجبار الخصوم على خوضها في هذه الساحة، ليس في الساحة التي يختارونها هم. إذاً، يجب تحديد الخصم الرئيسي، وهو هنا ليس نظام الأمم المتحدة بأي شكل، وإنما هو الدبلوماسية الأمريكية التي تحاول بشتى الطرق إخضاع نظام الأمم المتحدة لأهدافها الخاصة. والأمريكان لهم داخل النظام وخارجه حلفاء بالتأكيد، لكن لهم قبل ذلك، وكلاء للتنفيذ، وهؤلاء، ليسوا خصوماً أساسيين، وإنما يصيرون خصوماً فقط في بعض الأحيان. لذلك كان علينا، لنقوي حائط المقاومة لهجوم العدو، أن نحقق تحالفات فعّالة مع جميع أولئك الذين تتأثر مصالحهم من الهيمنة الأمريكية. ولعلِّي كنت أصلح في ظروف مختلفة لقيادة حرب، وأنا أميل لقراءة الكتب التي تتحدث عن فن الحرب! وكنت في صغري أهوى لعبة الشطرنج، لكنني لم أجد الوقت الكافي، الذي أضيعه حسب رأيي، في إتقان هذه اللعبة.

وقيادة الحرب، ربما تنمِّي التصرف التسلطي، ولكن ما حماني من الوقوع في الأشكال الأخطر من ذلك التصرف هو اختياراتي الأيديولوجية النظرية، وكذلك طبيعتي الشخصية. فأنا أحب المساواة، وأحب أن يحيط بي أصدقاء ومساعدين أمنحهم ثقتي الكاملة، وأحب الاستماع إلى وجهات نظر مختلفة، وإلى مناقشتها. وجميع مساعدي، وجميع من كانوا ـ بطبيعة الأشياء ـ يعملون بالأجر في مؤسسات تحت مسؤوليتي، يشهدون بأنني لم ألجأ أبداً لوسائل القهر، حتى الحميد منها، فأنا لا أستطيع ذلك، بل هي تؤذيني، ولا أفعلها. وليحدث ما يحدث، حتى إن لم تسر بعض الأمور كما ينبغي. وألاحظ ـ ولعلها من جانبي نوع من التفاؤل بالطبيعة البشرية، أنه في المحصلة النهائية، أن التسامح الديمقراطي، حتى إن اقترب من الفوضى، يؤتي أُكله، وتسير الأمور في مجموعها بشكل أفضل، أو على الأقل ليس أسوأ.

لهذه الأسباب، يثير منظر الأوتوقراطي في المؤسسات، وهو منظر شائع ليس في المؤسسات الأفريقية وحدها، وإنما في كل مكان، اشمئزازي، واحتقاري المطلق. ولم أشعر في أي وقت بالرغبة، شبه المرضية، في المظاهر الخارجية للسلطة، مثل المكاتب الفخمة والسيارات الفارهة، بل أرى فيها قيوداً تضايقني، ولم أحفل بها أبداً.

وخلال عقد السبعينيات كان الرئيس سنجور يستقبلني مرة كل عام، ولم يكن الهدف مناقشة أمور معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، فقد كانت المناقشة حول هذا الموضوع تتخذ الشكل التالي: كيف حال المعهد؟ فأجيب: إنه يسير بشكل جيد يا سيادة الرئيس. وكان سنجور يحدد جدول أعمال الحديث، وهو السياسة في أغلب الأحوال. ما رأيك فيما يدور في الشرق الأوسط (بعد أحداث 1973، أو 1977)؟ فكنت أقدم له تحليلي للأحداث، وكان يعبر عن اختلافه معي، ويدافع عن وجهة نظره. وفي بعض الأحيان كان الحديث يدور حول الشؤون الثقافية، التي كان يعطيها أهمية حاسمة، ربما بشكل مبالغاً فيه بالنسبة لرجل سياسة. وأحياناً كان الحديث يدور حول أشياء طريفة تشي بشخصية خبيثة، ففي إحدى الأمسيات، أشار إلى الخزينة الموجودة بمكتبه، وسألني: ماذا تظنني أخبئ في هذه الخزينة؟ لعلها بعض أسرار الدولة. لا، إنها أكوام من الأوراق المالية، وأستخدمها كالتالي: أفتحها بعدم اكتراث في حضور بعض الأشخاص، وأقيس مدى طمعهم بحسب طبيعة نظرتهم للنقود. وفي مرة أخرى قال لي: عندما أستقبل أحد السفراء الآسيويين، فإن لديه ما يقوله لي، وسواء كان ذلك مُرضياً أم لا، فإنه يقوله. أما أغلب السفراء الأفريقيين (والسفراء العرب ليسوا بأحسن منهم)، فإنهم يحضرون ليقولوا لي ما يعتقدون أنه يسرني، فأقابلهم بجمود، فلا يعرفون ماذا يقولون بعدها. فضحكت، وقلت له: أنت بالتأكيد على حق، ولكن هناك تفسير لهذه الظاهرة، فالأولون يمثلون قوى سياسية حقيقية، لها طبيعتها الخاصة لكنها موجودة، أما الآخرون فلا يمثلون شيئاً على الإطلاق. لا! هذا أسلوبك الماركسي في التفكير، أما أنا فأرى أن الأفارقة والعرب هم أشخاص مترددون ضعيفو الإرادة، وهذا هو ضعفنا الثقافي. وفي مرة أخرى، كانت مقابلتي تتلو استقباله لبعض النيجيريين بصحبة أليون ديوب، فسألني: هل تعرف من كانوا هنا قبلك؟ فقلت من الواضح أنهم اللجنة المكلفة بالتحضير لمهرجان الفنون الزنجية في لاغوس. فأجاب: بالفعل، فهل تعرف ماذا فعلوا؟ لقد جمعوا مئة مليار من الولايات المتحدة من أجل المهرجان ووضعوها بالكامل في جيوبهم، وجاؤوا يطلبون معونة إضافية. قلت لهم: إن المهرجان قد يكلف عشرة مليارات (وقد يكلف مهرجان داكار أقل من ذلك)، وكان بإمكانكم الاحتفاظ بتسعين مليار، وترك العشرة الباقية للمهرجان! ولم يرد أحد منهم!

وتذكرني قصة الخزينة بقصة أخرى، فقد ورثت من الإدارة السابقة للمعهد خزينة كبيرة في مكتبي، وأعتقد أن المديرين السابقين كانوا يعتبرون جميع مكاتباتهم غاية في السرية. وكان السفير نجيب قدري يحضر لزيارتي في بعض الأحيان ليشرب «فنجاناً من القهوة السيئة» (وبالفعل، كانت من النسكافيه). وتذكرت قصة خزينة سنجور، فقصصتها عليه، وأضفت: أما هذه الخزينة فلا تحوي

أسراراً ولا أموال، لكنها تخدمني في كل صباح في التأكد من قوة ذاكرتي. فمجموعة فتحها معقدة وقد كتبتها على ورقة ملقاة بدرج مكتبي المفتوح، لمن يريد فتحها. وكل صباح أفتح الخزينة من دون النظر في الورقة. لكي أعطي نفسي المبرر لفتحها فقد وضعت فيها علبة النسكافيه، ولا شيء آخر.

وقد زادت إدارة معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط من قدراتي على التنظيم، وأنا منظم بطبيعتي لدرجةٍ قد تعتبر مرضية. فأنا أحب تنظيم الأشياء بطريقة منظمة بحيث يسهل الوصول إليها، وأعيدها إلى مكانها بمنتهى الدقة، سواء أكانت الكتب التي تغطي جميع حوائط شقتنا في باريس (وأعترف أن ماكسيم رودنسون يفوقني في هذا الشأن، فرفوف الكتب تصل إلى وسط الغرف في منزله!)، أو الملفات الخاصة بأعمالي. ولكن إدارة مؤسسة تفرض، لكي يتمكن الإنسان من القيام بعمله بكفاءة وسرعة، أن يخترع الأسلوب المناسب للعمل، ولا يمكن لأحد أن يوفره لك. وفي رأيي، لا تمثل تقنيات الإدارة الشيء الكثير، رغم أنها تمثل باباً كاملاً من أبواب التدريب، على الموضة الأمريكية. لكن معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط قد سمح لي بالاطلاع عن قرب على نظام الأمم المتحدة، وهو من الأبعاد المهمة للحياة الدولية المعاصرة.

آلية الأمم المتحدة

يتكون العالم الحديث من عدد من الأمم المترابطة، لكنها غير متكافئة، بل إن عدم المساواة بينها يتزايد باستمرار منذ قرنين من الزمان. وتصور شكل جديد لتنظيم المجتمعات المترابطة هذه، يقضي على هذا البعد الرئيسي لواقع العالم الحديث ـ والذي أسميه الاستقطاب الأصيل في طبيعة التوسع الرأسمالي المعولم ـ ووضعه موضع التنفيذ، هو أحد الواجبات الأساسية للمدنية، وإلا تعرضت للفناء تحت تأثير التخريب المادي والأدبي الذي يحدثه الاستقطاب بشكل لا فكاك منه.

وأدى الانتصار على الفاشية في نهاية الحرب العالمية الثانية، ونمو حركة التحرر الوطني في بلدان آسيا وأفريقيا الذي فرض تصفية الاستعمار بشكله القديم، إلى قيام الأمم المتحدة، وهي المحاولة الأولى في تاريخ الإنسانية لتنظيم العلاقات الدولية على مستوى الكوكب، حتى وإن اقتضى ذلك مرور 15 عاماً بعد عام 1945، ليغطي النظام العالم بأسره تقريباً. ومن هنا يعتبر قيام الأمم المتحدة أمراً تاريخياً إيجابياً، فالأمم المتحدة ضرورية. ولو لم تكن موجودة، للزم إيجادها.

وهكذا فرؤيتي للأمم المتحدة سياسية بالأساس، بمعنى أنها تختلف عن رؤية أغلب من عملوا تحت رايتها، الذين يرون المنظمة كنوع من «مجمع للخبرة» يضعه البعض لخدمة الآخرين. وهذه الرؤية

هي التي يتبناها الخطاب السائد عن «القرية العالمية»، وهو ما أراه مثيراً للسخرية، لأنه يتجاهل الحقيقة الكبرى وهي الاستقطاب الذي يخلقه منطق النظام.

والعولمة ليست ظاهرة حديثة، ولست أول من اهتم بها حتى من قبل أن تصير الموضة الشائعة، وهذا البعد موجود في تحليلي للرأسمالية القائمة بالفعل (رسالتي للدكتوراة، عام 1957) وقد اعتقدت دائماً أن وحدة التحليل المهمة بالفعل هي النظام العالمي بأسره وليس مكوناته الجزئية. ومن يحصر بحثه داخل حدود بلد بعينه ـ الولايات المتحدة أو بلجيكا، الصين أو الصومال ـ يجد نفسه غير قادر على فهم دينامية التغير في مجتمعه ذاته.

وبالتأكيد فحل مشكلة العولمة ليس منتظراً في الغد القريب لأنه يفترض تحولات أساسية لجميع مظاهر الحياة الاجتماعية في جميع مناطق العالم، لا أتصور لها وصفاً سوى التعبير «الاشتراكية على المستوى العالمي». وهذه التحولات تفترض بالضرورة، في مرحلة معينة من تطورها، تجاوز النظرة الدولية (أي العلاقات بين الأمم)، وإقامة علاقات فوق أممية حقيقية. وليس من المستبعد أن تظهر الحاجة لهذه الضرورة أولاً في إطار بعض المناطق الكبرى، كما هو الحال في البناء الأوروبي. لكن الأمم المتحدة لا توفر هذا الإطار فوق الأممي على المستوى العالمي في الظروف الحالية، ولا حتى في شكل جنيني، فالمنظمة دولية بطبيعتها. وإذا استمرت المنظمة على هذا الوضع باستمرار، فإن ذلك سيؤدي لنسيان الهدف الذي أنشئت من أجله، وهو إعادة تنظيم العالم بنظرة إنسانية. ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع التطور في هذا الاتجاه المرغوب إلا إذا وفرت مكوناتها ـ الأمم ـ الشروط اللازمة لذلك بتحولاتها هي نفسها.

وتقف عقبات كثيرة أمام هذه التحولات، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، ولكن العقبة الرئيسية حالياً هي سياسة السيطرة التي تتبعها الولايات المتحدة. ولم تعد هذه السيطرة تستند إلى التفوق الاقتصادي والتقني الساحق الذي كانت الولايات المتحدة تتمتع به في عام 1945، والذي تآكل بسرعة. فهي تعتمد اليوم، قبل كل شيء، على احتكار القوة العسكرية، تدعمها العولمة النيولبرالية، والخطاب المبتذل «لثقافة» الرأسمالية الذي تعبر عنه الرطانة الأنكلو أمريكية.

فالأمم المتحدة ليست في نظري، مؤسسة محتقرة، لا فائدة منها، تشوه تفاعل العلاقات الحقيقية بين الأمم، أي علاقات القوى بينها، ولكنها ليست في الوقت نفسه، نواة تنظيم «القرية العالمية». هذه الرؤية الشائعة في بعض الدوائر، تبدو ساذجة في نظري، لأنها تقفز فوق حقائق آليات الاستقطاب في هذه «القرية» المزعومة.

إذاً فالخصم الحقيقي هو السيطرة الأمريكية، التي تحاول بكل طاقتها إخضاع جميع بلدان العالم، وذلك بالطبع بدرجات متفاوتة، وبوسائل مناسبة، وفي الوقت نفسه، تثبيت النظام العالمي الذي يناسبها، وهذا يقتضي استخدام الأمم المتحدة. وعلى ذلك فالمعركة من أجل الدفاع عن المنظمة الدولية، والارتقاء بمهمتها، تعني النضال ضد السيطرة الأمريكية. وإذا كنت قد توسعت هنا في هذه المبادئ العامة، فذلك لأن هذا كان الدرس الذي تعلمته من هذه المعركة الصغيرة للدفاع عن معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، والتي لا تحتل سوى موقع في ذيل جدول الأعمال الدولي، وهو موقع يكاد أن يكون بلا أهمية من ناحية أهدافه. ولكن الإدارة الأمريكية، في معركتها الدائمة، المتعددة الأشكال من أجل السيطرة، لا تتجاهل أي نقطة تفصيلية.

وقد عبرت في طريقي، على اثنين من الموظفين الأمريكيين السود في مناصب مرتفعة بعض الشيء، وحاول كلاهما (وغالباً كان كل منهما يجهل مبادرة الآخر، فقد حدثتا في أوقات وأماكن مختلفة)، التدفق في الحديث معي. وقد شككت في موقفهما وقررت الصمت الكامل تقريباً، لكنني شعرت بأنهما كانا يريدان الحديث. وقد حكيا لي، بشكل يبدو تلقائياً، كيف تتغلغل المخابرات المركزية الأمريكية في أجهزة الأمم المتحدة، وتتحكم في أنشطتها. وقد فهمت أنهما بحكم كونهما من السود في خدمة دولة عنصرية بشكل صريح، لا يخفي المسؤولون فيها احتقارهم للأفريقيين، وإعجابهم بنظام الأبارتيد، فإنهما يشعران بشيء من الندم. ونظراً لمعرفتهما بالدور الذي يحاول معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط القيام به، فقد شعرا بالعطف على أنشطتنا.

وهكذا فللمخابرات المركزية الأمريكية، عملاء في جميع إدارات الأمم المتحدة، وفي بعثات البلدان التي تعمل بينها. وهؤلاء العملاء مكلفون بإرسال التقارير بشكل منتظم ومتواتر، وتتجمع هذه التقارير في بعثة الولايات المتحدة الضخمة في الأمم المتحدة في نيويورك. وهذا النظام يسير على الطريقة الأمريكية التي تقتضي العمل الكمي الكبير، حتى في عدد الصفحات التي يجب على الباحثين في الجامعات نشرها سنوياً! وفي رأيي، إن المبالغة في المعلومات، تعني المزيد من الأخطاء، وبالتالي تضر بالفاعلية، ولكن هذه ليست مشكلتي الآن. وبناءً على هذه المعلومات، يعطي مسؤولو البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة التعليمات «لأصدقائهم» من بين موظفي الأمم المتحدة (من غير الأمريكيين). وهكذا فالنظام يقتضي وجود عدد كبير من هؤلاء «الأصدقاء»، الذين أفضل تسميتهم بعملاء التنفيذ. ومن الواضح أن عدم الكفاءة، بل الفساد، هي من الصفات التي تؤهلهم للترقية، بمساعدة المخابرات المركزية، في صفوف الأمم المتحدة. وأعرف من هؤلاء عدداً لا بأس

به من المتسلقين الأفريقيين (وهناك بالطبع الكثيرين من الجنسيات الأخرى)، الذين قابلتهم في طريقي، وخاصة في مراكز السلطة.

ولا أكشف هنا أي أسرار غير معروفة بوضوح بين صفوف السفراء المفوضين لدى الأمم المتحدة، فيما عدا بعض السذَّج منهم، ربما. بناءً عليه يأتي السؤال: لماذا يسير العمل في المنظمة من دون حدوث الكثير من الفضائح أو الاحتجاج من بقية الدول؟ وهذا يقودنا إلى التحليل السياسي: ما هو موقف الدول الأخرى من السيطرة الأمريكية؟

لقد قبلت أغلب البلدان الرأسمالية المتقدمة قيادة الولايات المتحدة، وبالتالي أنشطة مخابراتها المركزية. وقد اتخذت بريطانيا هذا الاختيار التاريخي منذ عام 1945، ولا توجد قوة سياسية ذات شأن في هذا البلد تطعن في هذا الاختيار. وقد اتخذت بقية البلدان الناطقة بالإنكليزية ـ كندا (التي تكاد تكون المقاطعة الأجنبية للولايات المتحدة)، وأوستراليا ونيوزيلندا ـ نفس الاتجاه. أما ألمانيا واليابان، فقد اتبعتا استراتيجية طويلة المدى تسير في نفس الاتجاه، فقد اكتفتا بالتوسع في نطاق إقليمي. فألمانيا منذ توحيدها تتجه نحو شرق وجنوب شرق أوروبا، واليابان تتجه نحو جنوب شرق آسيا. أما في بقية الأمور، فهما تسيران في ذيل واشنطن، وفي المقابل، تتسامح الولايات المتحدة مع التوسع الإقليمي لهاتين القوتين. ومن وجهة نظر اليابان، فإن هذه التبعية للولايات المتحدة لا رجعة فيها لأن اليابان تقف منزوعة السلاح في مواجهة الصين، بل حتى كوريا، من دون التأييد الأمريكي.

هذه الأوضاع مكَّنت الولايات المتحدة على الدوام من استخدام الأمم المتحدة، وبغير قليل من التبجح (مثل التأخير في دفع اشتراكات الولايات المتحدة في المنظمة). والوضع أسوأ اليوم، حيث تسير الدبلوماسيات الغربية وراء واشنطن في حملتها لتحقير الأمم المتحدة، وذلك لحساب حلف شمال الأطلنطي.

ولعلَّ فرنسا هي البلد الغربي الوحيد الذي يثير بعض الضجة من آنٍ لآخر، ولا يكفي تفسير ذلك بنسبته لبعض الحساسية «الثقافية» تعبر عنها حركة الفرانكوفونية، مع أن وسائل الإعلام المعادية لفرنسا تحاول إثبات ذلك، فهذا التفسير يسهل مهمتها. لكن هذا التناقض يبقى حتى اليوم، ثانوياً، بمعنى أن تضامن الثالوث (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان)، في مواجهة العالم الثالث (وبالأمس ضد الشرق)، يبقى العنصر الحاسم. ومن هنا بعض المواقف غير الحاسمة للدبلوماسية الفرنسية. وتزيد الارتباطات الراجعة للاتحاد الأوروبي من تعقيد الأمور.

ويمكن القول إنه توجد إلى جانب القوى المتوسطة التي ذكرناها، قوى أخرى متقدمة ونشطة داخل نظام الأمم المتحدة، مثل الدول الاسكندينافية. وفي الواقع تحتل هذه البلدان مكاناً مهماً في هذا النظام

من ناحية المساهمة المالية، والمراكز القيادية، فهل تستغل هذه البلدان وضعها هذا؟ الإجابة، على هذا السؤال، ليست سهلة. لقد سمعت كثيراً القول بأن ممثلي هذه البلدان على قدر من السذاجة، وأنهم لذلك، يميلون إلى تأييد المواقف الهيمنية للمركز الأمريكي الكبير، لكنني أعتقد أن هذه التفسيرات، في أحسن الفروض، تبسيطية وخاطئة، بل ومضلِّلة إلى حدٍّ كبير. وقد اتخذت بعض هذه البلدان ـ السويد ـ مواقف شجاعة تؤيد النضال في العالم الثالث، أحياناً في مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة. واستقبلت السويد بعض الجنود الأمريكان الهاربين في أثناء حرب فيتنام (ولم يجرؤ بلد غربي آخر على فعل ذلك)، كما أيدت نضال التحرير في المستعمرات البرتغالية في وقت لم يفعل أي بلد من حلف الأطلنطي ذلك. وعليه، أعتقد أن هذه البلدان قد اتخذت الاختيار الاستراتيجي بدعم الأمم المتحدة من ناحية المبدأ، ربما لأنها، بسبب حجمها الصغير، تخشى أنها ستكون من الأكثر البلدان تعرضاً للمخاطر، في حال سادت الفوضى في الشؤون الدولية. وفي هذه الحالات، تتخذ هذه البلدان الموقف الإيجابي الصحيح، ولكن هذا لا يعني أنها تتخذ دائماً مواقف فاعلة، أو أنها تستغل وجودها داخل نظام الأمم المتحدة بدرجة كافية.

كانت دبلوماسية العالم الثالث كثيرة النشاط في داخل نظام الأمم المتحدة في أثناء مرحلة باندونغ، وخاصة بين عامي 1960، و1975. فمن منا لا يذكر اجتماعات الجمعية العامة في تلك الأيام المجيدة للأمم المتحدة، عندما كنا نقابل في قاعة الجمعية العامة بنيويورك، في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول من كل عام، رجال الدولة المهمين، وألمع رجال الصحافة. أما في أيامنا هذه، فلا يؤم هذه القاعة سوى الموظفين المتوسطين، والصحفيين غير المهمين. فقد كانت دبلوماسية عدم الانحياز، ومجموعة السبعة والسبعين، تفرض مناقشةِ أهمّ مشاكل العصر بما فيها موضوع النظام الاقتصادي العالمي، ومن ضمنها إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 1964، وكذلك مشاكل تدخُّل القوى الكبرى في شؤون العالم الثالث. وقد سمحت لي الظروف بحضور بعض هذه الاجتماعات بوصفي مستشاراً لبعض الدول الأكثر نشاطاً بين مجموعة عدم الانحياز، ومجموعة الـ 77. وقد تعلمت في أثنائها الكثير، من الخبراء ومن الموظفين الملمِّين ببواطن الأمور، كما كوَّنت الكثير من الأصدقاء. وقد خفف وزن دبلوماسية العالم الثالث وقتها من تطلعات واشنطن داخل جهاز الأمم المتحدة، على الرغم من خضوع عملاء التنفيذ، من الأفريقيين وغيرهم، داخل الجهاز.

ويحضرني حادث طريف، عندما كنت في زيارة لنيويورك بصحبة إيزابل. توجهت لمقابلة فيليب دي سينيس، وبقيت إيزابل في انتظاري في إحدى القاعات، ولم نكن قد لاحظنا أنها قاعة الانتظار

الخاصة بمجلس الأمن، وأن المجلس منعقد لبحث موضوع الإرهاب الفلسطيني. كانت إيزابل ترتدي معطفاً واسعاً، وفجأة تقدَّم نحوها ستة من الشرطيين الأمريكيين المسلحين بما يقرب من 15 سلاحاً نارياً وأجهزة الإتصال، وأسلحة أخرى، ويختبئ وراءهم رجل شرطة مدني. ارفعي يديك، الاسم؟ أجابت: أمين. عربية؟ زوجي عربي. لا تتحركي. وبالطبع كانوا متأكدين أنه توجد تحت المعطف قنبلة ستوجه ضد غولدا مائير مثلاً. وكان من الممكن تصور أن إيزابل، وعيناها مكحولتان، وشعرها مصبوغ بالحناء، إرهابية فلسطينية. ماذا تفعلين هنا؟ أنتظر زوجي. أين هو؟ عند دي سيني. فابتعد الشرطي المدني وسأل سكرتيرة فيليب ما إذا كان السيد أمين متزوجاً، لكنها لم تكن تعرف. آه! تأكدي إذاً من الأمر، وبقيت إيزابل هادئة ولكنها رافعة الأيدي. وجاءت السكرتيرة المضطربة لتسألني إن كنت متزوجاً، وأجبتها: نعم ولكن لماذا؟ وانتهت القصة بسلام، فلم تُطلق النار على إيزابل، ولكن هذه الفرق المعادية للإرهاب لا تتصرف دائماً بذكاء.

وقصة طريفة أخرى، لكنها مختلفة تماماً. فقد كنت حاضراً في أحد الأيام جلسة، لا أذكر موضوعها، من الجلسات الدولية للأمم المتحدة، أستمع للمتحدثين واحداً بعد الآخر، وقدم الرئيس «العضو المحترم» لزيلندا الجديدة (نيوزيلندا). وتصور المندوب المحترم أنه من المناسب أن يتحدث عن «الأمم الجديدة» في آسيا وأفريقيا. وقد تبادل المندوبون الصينيون، والهنود، والمصريون، والإيرانيون، وغيرهم الذين كنت أجلس بينهم، النظرات مبتسمين، وبالتأكيد لم يفهم المتحدث سبب الابتسام. ويقف وراء هذه «النكتة» ليس فقط الغرور الغربي، وخاصة من أبنائه الأنكلوساكسون، ولكن كذلك الغباء الشائع بين أبناء أوروبا «العجوز» (الغباء النسبي، لكنه غباء على أي حال!) في مواجهة العالم «الجديد» (الولايات المتحدة ومثيلاتها في أستراليا ونيوزيلندا) فمن لم يسمع أن أمريكا ستكشف لأوروبا طريق المستقبل؟ وما هو المنار الذي سيضيء طريق التقدم؟ ومن الذي يجرؤ أن يفكر بعكس ذلك، إن لم تكن أوروبا التي تتطور في اتجاه التأمرك، وإن كان الأصح أن أمريكا هي التي ستتأورب بقدر ما تتجه إلى النضج؟

مهما كانت قيمة دبلوماسية العالم الثالث في تلك الحقبة، فإن تحرُّك الأمريكيين و«أصدقائهم» كان يلغيها. وهؤلاء الأخيرين، الذين كانوا يُدفعون إلى مراكز اتخاذ القرار ـ وكانوا مجرد منفذين، كلما ارتفعت مراكزهم بفضل قلة أهميتهم، بل هشاشتهم تحت تأثير ملفات المخابرات الخاصة بهم ـ لم يكن لهم أي دور سوى ما يحدده سادتهم. ولن أذكر أسماء، ولعل فيما قلته ما يشير إلى البعض منهم.

وقد حضرت انفجار التعبير عن بعض هذه الأوضاع عند دعوتي هنا أو هناك، بمناسبة مرور هذا الشخص أو ذاك من تلك الشخصيات، واستمعت إلى التعبير عن الحقارة، والضحكات الكاشفة،

والمواقف الضعيفة (واعترافات لم أكن أتصورها): لقد قرر مكتب الملك أو الرئيس...الخ (وهي قرارات لا تعدو كونها تمييز، عن ب في الوظائف)، فماذا يمكن أن أفعل؟ إنني أنفِّذ، وأحاول أن أطيِّب خاطر ب، وأعده بتصحيح الوضع في المرة القادمة (مع أن القرار كان من سلطة الموظف الكبير في الأمم المتحدة، وليس الملك أو الرئيس المشار إليه). أو بعبارةٍ أخرى، لا نرى هنا صلف الأمير الغاشم، وإنما جبن التابع. وحتى لا نرى صلف المتعلم البريطاني متوسط الذكاء، وإنما جبن وتفاهة لأقصى حد. وكثيراً ما نجد هذه الشخصيات تتمتع بقبح يختلف عن القبح الطبيعي الذي توزِّعه الطبيعة حسب الصدفة. قبح ينعكس عن النفس الحقيرة، ويختلف عن القبح الذي حاول لمبروزو أن يصفه في «المجرم بطبعه». ومن ذلك المغربي الذي يصيح مهاجماً «الغرب»، في حين يخضع لأتباع الغرب المحليين، أو الكاميروني المتخم الفخور بحجمه «الكنغ سايز». ولا أضع أسماء وراء هذه الصور فهي واضحة بطبيعتها.

والمصيبة أنه يقف وراء هذه الشخصيات ـ «أصدقاء» الولايات المتحدة، وغيرهم من بلدان الغرب الأخرى التي تسير على سياستها ـ جحافل من «الخبراء»، بل من «المثقفين» الذين ليست لديهم القوة ليفرضوا أنفسهم على أنهم «لا يمكن الاستغناء عنهم» (وإن كان هذا التعبير محل شك، كما قال ديغول: كم يرقد في المقابر أناس «لا يمكن الاستغناء عنهم»). وهؤلاء لا يملكون الشجاعة لعدم الوقوع في إغراء «بناء مستقبلهم الوظيفي»، وبمجرد اتخاذ هذا القرار، يحدث السقوط التدريجي. ويتحول البعض منهم إلى السكر لإغراق شعورهم بالندم، ولا شك.

قصدت هنا فقط أن أرسم صورة للإطار الإنساني الذي دارت فيه معركة معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، وغيره في تلك الحقبة.

الفصل الثامن: منتدى العالم الثالث

بداية المؤسسة

سبق أن ذكرت أنني كمدير لمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، وجدت أنه من المفيد التوسع في البحوث والمناقشات التي نقوم بها في المعهد، وذلك بإقامة مؤسسات أخرى مناسبة. وهكذا ساهمت في إقامة المجلس الأفريقي للبحوث الاجتماعية (الكوديسريا)، ومشروع البيئة من أجل التنمية في أفريقيا، ومنتدى العالم الثالث. وقد كنا نرى ضرورة العمل على مستوى العالم الثالث، كما كان ذلك يمثل وسيلة لكسر العزلة التي فرضها الاستعمار على أفريقيا.

قامت منذ عام 1958، منظمة لتضامن الشعوب الأسيوية الأفريقية، أنشأتها بلدان عدم الانحياز، ومقرها في القاهرة، حيث توجد حتى الآن. وفي عام 1997، حاولت الخروج من حالة الجمود التي تعيش فيها بتنظيم مؤتمراً كبيراً بمشاركةٍ من منتدى العالم الثالث. وأقول حالة الجمود لأن هذه المنظمة لم تنجح في الخروج من تبعيتها لحكومات حركة عدم الانحياز النشطة (مصر الناصرية، والهند، وإندونيسيا حتى سقوط سوكارنو عام 1966)، ولعلها لم تحاول ذلك. وهي تتمتع بالمساندة المالية لهذه الحكومات، مما جعلها في بحبوحة من المال، ولم تعد تمثل هذه الشعوب إلا عن طريق الأحزاب الوحيدة التي نشأت عنها. وقد اتخذت المنظمة موقفاً متطرفاً في تأييد السوفييت مما قلّل من مصداقيتها. وأخيراً، لم تشارك في المنظمة من بلدان أمريكا اللاتينية سوى كوبا، لأن هذه البلدان لم تنضم لمجموعة عدم الانحياز.

وكانت كوبا، من جهتها، قد أنشأت في أواخر الستينيات مجموعة «القارات الثلاث» كممثل «لشعوب» القارات الثلاث، ولكن كيف السبيل لتمثيل الشعوب؟ إن الأسلوبين المعروفين لتمثيل الشعوب هما إما انتخاب مجلس تمثيلي، أو إنشاء أحزاب سياسية، ولكن إذا كانت هناك في بعض الحالات، وضمن بعض القيود، مجالس تمثيلية ذات مصداقية، فإنه لا توجد مجالس تجمع المجالس على المستوى الإقليمي، ومن بابٍ أولى، العالمي. ومن المعروف أن البرلمان الأوروبي نفسه لم يكتسب تلك المصداقية لعدم وجود حكومة أوروبية، حتى كونفدرالية، تكون مسؤولة أمامه. وقد خلقت بعض القوى السياسية أحياناً «دوليات» تضم بعض «الأحزاب الشقيقة» المشتركة الأيديولوجية، مثل الدوليات الاشتراكية والشيوعية. وكانت مجموعة القارات الثلاث مكاناً للتجمع من هذا النوع يضمّ حركات التحرر الوطني، والأحزاب (الوحيدة عادة) التي نشأت عن هذه

الحركات، وليس أكثر من ذلك. وقد أثبت التاريخ الطبيعة غير المتجانسة لهذه الأحزاب، فضلاً عن أن المجموعة كانت تتخذ خيارات الحكومة الكوبية بدرجة أو أخرى.

لذلك فكرنا في شكلٍ أقل طموحاً، أي جمعية تضم مثقفي العالم الثالث، ولكن كان من الضروري طبعاً تحديد الأهداف، وعلى ضوئها تحديد معايير اختيار المشاركين.

ولم نكن الوحيدين الذين فكروا في تدعيم التبادل بين المثقفين (المحددين بطريقة أو بأخرى) عبر الحدود القومية، فقد كانت السلطات في البلدان الغربية قد فكرت في ذلك قبلنا. فقد اتخذ البنك الدولي مبادرة إنشاء جمعية التنمية الدولية، ومقرها روما، وكان هدفها أن تضمّ شخصيات من الشمال والجنوب، من المهتمين بالتنمية (في الجنوب). لكن الخيار الرجعي الأصيل لمؤسسي هذه الجمعية، والذي يعتبر التنمية مرادفاً للتوسع الرأسمالي، لم يسمح لها بتجاوز خُطى البنك الدولي. وبلغ الأمر بها أن صارت صورة كاريكاتورية لنادٍ تسيطر عليه المؤسسة الأنكلوساكسونية، حيث الثقافة الوحيدة هي تلك المعبرة عن الاقتصاد التقليدي للسوق. ولم تكتسب المحاولات القليلة لإعطاء موطئ قدم صغير، من آنٍ لآخر، لأحد ممثلي العالم الثالث الذين لا يوافقون تماماً على آراء واشنطن، أي مصداقية. فهل كان من الممكن إقامة جمعية مماثلة تضم المثقفين المعارضين للمفاهيم التقليدية عن التنمية؟ وكانت فكرة المنتدى هي تحقيق ذلك. لقد كانت مراكز التفكير التابعة للقوى الحاكمة الأمريكية والأوروبية واليابانية، تقوم بدور أكبر بكثير من دور جمعية التنمية الدولية في حقبة الحرب الباردة. وكانت تعمل بشكل شبه سرّي كأداة للتعبئة الأيديولوجية ضد الاتحاد السوفييتي والشيوعية، ولكن زمانها قد انقضى، وحمل المشعل بدلها جماعات نيولبرالية أصولية، عملت هي الأخرى طويلاً في شبه سرية، لم تخرج منها إلا بعد أن اتجهت الريح السائدة معها في التسعينيات. وهذه الجماعات هي التي تقف وراء اجتماعات دافوس التي تتخذ شكل سوق المليارديرات الذين يعيشون فترة «العولمة السعيدة».

كذلك نمت فكرة تبادل الآراء بين رجال الجامعات والمثقفين من العالم الثالث المهتمين بالتنمية على مستوى القارات. وليس من الغريب أن هذه الفكرة نبتت في أمريكا اللاتينية، ولهذا عدة أسباب، أوَّلها، وهو أساسي، ظهرت نظرية أيديولوجية تسمى «التنموية» تحت تأثير المناقشات التي جرت في داخل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (التابعة للأمم المتحدة) تحت تأثير راؤول بريبيش. وهذه النظرية حفزت لظهور نظرية أخرى في منتصف الستينيات، تسمى «مدرسة التبعية»، تضم الكثير من المثقفين الذي ينتقدون «رأسمالية التبعية» المعروضة على بلادهم، وفي الوقت نفسه دوغماتية الأحزاب الشيوعية التقليدية (أي المنضوية تحت لواء السوفييتية الرسمية) في القارة.

وهكذا نشأت الكلاكسو في أمريكا اللاتينية. وساعدت تقاليد الهجرة ـ الإجبارية بسبب النفي السياسي ـ للأساتذة الجامعيين في أمريكا اللاتينية بين جامعة وأخرى ـ وهو ما سهله استخدام اللغة الإسبانية بينها جميعاً، وسهولة تحدث البرازيليين بها كذلك ـ على تحقيق ذلك المشروع. وقد تصورت أنه من الممكن إقامة مؤسسة من نفس النوع في أفريقيا تعمل، ضمن أهداف أخرى، على تحطيم التعارض الغبي بين بلدان تتحدث الفرنسية، وأخرى تتحدث الإنكليزية، وبين أفريقيا في الشمال، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأفريقيا الغربية والوسطى، وأفريقيا في الجنوب، وشرق أفريقيا... الخ، ونشأت فكرة كوديسريا عن هذه الأوضاع. أما الأوضاع في آسيا فكانت مختلفة، فمن جهة، بعض بلدانها من الضخامة ـ الصين والهند ـ بما يفرض مواجهة مختلفة. ثم إن التقاليد السياسية هنا تختلف كذلك، فالنقاش حول مثل هذه الموضوعات في الصين الشيوعية مثلاً، يدور في إطار الماركسية من دون أي إطار آخر. والهند، قلب حركة عدم الانحياز، طورت نظامها الذي أعتبره برجوازياً قومياً مع تأثيرات شعبوية، تنتقدها التيارات الماركسية الثلاث التي تتناطح فيما بينها، وهي الحزب الشيوعي الهندي (الحزب الأم)، والحزب الشيوعي الماركسي، والحزب الشيوعي الماركسي اللينيني. أما بلدان جنوب شرق آسيا، وغرب آسيا، فكانت بعيدة عن هذه التيارات الثقيلة الصينية والهندية. ولكن الاستبداد العنيف في هذه البلدان منع حتى اليوم، من قيام مؤسسات مستقلة على غرار الكلاكسو في أمريكا اللاتينية، وكوديسيرا في أفريقيا.

وأقنعني تحليلي لهذه الأوضاع أن هناك فجوة كبيرة في هذا النظام يمكن لمنتدى العالم الثالث أن يملأها. ورسمت المؤتمرات الكبيرة الأفريقية اللاتينو أمريكية، والأفريقية الآسيوية، التي نظمها معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، صورة البداية للمنتدى. كانت تمثل رؤية قومية للعالم الثالث (ولا أقول عالم ثالثية)، بالطبع، وهو ما أعترف به. وكان الهدف هو إعطاء المفكرين الناقدين من العالم الثالث الوسيلة للبدء في تصحيح النظرة غير المتوازنة التي تسود في المحافل الدولية. فالعالم يُنظر له دائماً من الشمال، وكان المطلوب إيجاد رؤية أخرى من منظور مخالف. وكان المقصود كذلك، تأكيد تعدد النظرة الانتقادية «للمركزية الأوروبية» السائدة (وهي تتمركز اليوم حول أمريكا الشمالية الشابة بدلاً من أوروبا العجوز). ومن هنا، قبول التيارات الماركسية بالتأكيد، ولكن معها التيارات الأخرى، وبالأخص، تفادي الوقوع تحت سيطرة فكر أرثوذوكسي من أي نوع، أي عدم التحول إلى مدرسة من أي نوع، وإنما مكان للجدل الانتقادي.

لذلك فكرت في تكوين مجموعة صغيرة للتفكير بشأن هذه القضايا، تضع لها هدفاً إنشاء منتدى العالم الثالث، وتحديد أهدافه، وأسلوبه في العمل. وكان من الضروري أن تكون هذه المجموعة

محدودة بقدر كافٍ حتى يمكنها البدء في العمل من دون إبطاء، ومنفتحة بقدر كافٍ لتتجنب الوقوع في المزالق الكثيرة على الطريق. وقد استشرت طويلاً عدداً من الأصدقاء الذين توسمت أنهم يؤيدون الفكرة وسيساهمون فيها، لكن الظروف ربما أكثر من التشاور المنطقي هي التي حدَّدت المجموعة الأولى غير الرسمية. وكان الاختيار صعباً بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فجميع من ينتمون لتيار «التبعية» يصلحون للاختيار، وفي النهاية كان الأكثر فاعلية في هذا التبادل الأولي للآراء هم: سيلسو فورتادو، الأكبر سناً، وفرناندو هنريكي كاردوسو، وإنريكي أوتيزا (الذي جلب خبرته في قيادة كلاكسو)، وبابلو غونزاليز كاسانوفا. أما من أفريقيا فكان لدينا مجموعة معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، الذين كنا نتناقش يومياً من دون تكاليف مالية، ودعمنا هذه المجموعة بكلود آكي (من نيجيريا)، وغوستينيان رويمامو (تانزانيا)، وإسماعيل صبري عبد الله (مصر)، ومجموعة الجزائريين الملتفين حول مركز البحوث الاقتصادية بالجزائر . ومن آسيا، اتصلنا ببعض الهنود الذين أبدوا اهتمامهم (باريش شاتوبادهاي، وأميا باغشي، ورامكريشنا موكرجي)، ومن تايلاند بعض الناشطين في بلادهم، وفي بلدان جنوب شرق آسيا (كين ثيرافيت، وسوتي براسارتسيت)، والسريلانكي بونا ويغناراغا، والصيني المقيم في كندا لكنه معروف جيداً في الصين بول لين، وفيما بعد الفلبيني جورج أسينيرو، وكان شاباً.

وقد وجدنا أنه من المفيد تدعيم هذه المجموعة الأولية باستشارة بعض الشخصيات المهمة في منظومة الأمم المتحدة، بشرط أن تكون قد اتخذت مواقف مشرفة في المنظمة، وهو الاختيار الذي أثبت التاريخ اللاحق صحته من عدمه. وفي رأيي، كان دور أنريكي إغليسياس، الذي حل محل راؤول بريبيش في إدارة اللجنة الاقتصادية والسياسية لأمريكا اللاتينية، والشيلي خوان سومافيا، والسريلانكي جماني كوريا الذي كان يدير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إيجابياً ونشطاً في المؤسسة. وكان اختيار الباكستاني محبوب الحق الذي صار بعدها وزيراً في بلاده، ثم انضمَّ لخدمة البنك الدولي، خاطئاً بلا شك. مع ذلك، فقد كان هو الذي سمح بانعقاد المؤتمر التأسيسي للمنتدى في كراتشي بتمويلٍ من بنك باكستان الوطني. ولم يقم محبوب الحق بأي نشاط ملموس داخل المنتدى.

وفي أبريل/نيسان 1973، دعتنا حكومة ألغندي في شيلي للاجتماع في سانتياغو، وأعتبر هذا التاريخ هو تاريخ قيام المنتدى، على الرغم من أن وثائق التأسيس لم توقع إلا بعد ذلك بثمانية عشر شهراً في كراتشي. وفي الواقع، فقد اتُخذ في سانتياغو عدد من القرارات المبدئية التي حددت التطور اللاحق للمنتدى، وهي قرارات أعتبرها الاختيار الأفضل.

أولاً: أن المنتدى ليس نادياً «لموظفي التنمية»، سواء على المستوى القومي (التكنوقراط العاملين في مجال الخطة أو غيرها)، أوعلى المستوى الدولي في هيئات الأمم المتحدة. أي البعد عن تقليد جمعية التنمية الدولية ـ المقربين من السلطات ـ بإقامة جمعية مماثلة للجنوب. والمنتدى يضم «مفكرين» أي مثقفين بالفعل، وقد يبدو التعبير متعالياً بعض الشيء، لكنه يعني أنه ليس مكاناً ينضم إليه أي جامعي بشكل آلي. فالمنتدى لن يكون بديلاً للهيئات الأكاديمية على غرار الهيئات الدولية (أو الأفريقية، أو العربية، أو الهندية) للاقتصاديين (الجامعيين) أو علماء الاجتماع، أو التاريخ، مع الاحترام الكامل لهذه الهيئات. لقد كنا نريد أن نقوم بدور آخر، يخرج عن نطاق العالم الأكاديمي.

ثانياً: أن هؤلاء «المفكرين» إذا كانوا حقيقة كذلك، لا يمكن حصرهم في إطار فروع المعرفة العلمية (الاقتصاد، أو علم الاجتماع، أو السياسة)، بل يجب أن يكونوا متعدِّدي التخصص. ويمكن لهم أن يكونوا جامعيين، أو موظفين، أو مسؤولين عن منظمات سياسية أو اجتماعية، لكن هذه الوظائف، وهي كثيراً ما تكون عابرة، لا تعطي الحق في عضوية المنتدى. فإذا كان للمنتدى أن يستحق اسمه، أي أن يكون مكاناً للنقاش (لا للبحوث الأكاديمية)، فإن المشاركين فيه يجب أن يكونوا على المستوى المؤهل لذلك.

ثالثاً: إن هؤلاء «المفكرين» يجب أن يكونوا انتقاديين، أي «مفكرين عضويين»، وبعد تبادل موسع للآراء حول هذه النقطة، اتُفق على الإطار الذي يتحدد فيه هذا الوصف. واتُفق على بعدين لهذا الإطار: أولهما المحور الانتقادي الناتج من الفكرة القائلة إن النظام العالمي لا يساعد بطبيعته على التنمية، أو بعبارة أخرى، أن التنمية ليست مرادفاً للانخراط في التوسع الطبيعي للنظام، في ظل منطقه الخاص. وأعبر عن هذه الفكرة بلغتي الخاصة، فأقول: إن التنمية ليست مرادفاً للتوسع الرأسمالي، فهي تفترض إذاً الصراع ضد المنطق الأحادي الذي يتحكم في ذلك التوسع. ولكن لم يتحدد شيء يتجاوز هذه النظرة الانتقادية العامة، بل ترك تقييم الوسائل المستخدمة لتغيير النظام لتقدير كل فرد، أي ليكون محلاً للنقاش داخل المنتدى. ويتعلق المحور الثاني للانتقاد بالهدف الأساسي للتنمية، وهو أن تجري لمصلحة مجموع السكان، وليس أي أقلية. وبعبارة أخرى، فالتنمية لا يكون لها أي معنى إلا إذا كانت شعبية (أي لمصلحة الشعب). ولا يُفترض أن هذا النوع من التنمية يمكن أن ينتج طبيعياً، وتلقائياً عن منطق لا يتبنى هذا المحور، أي أن ينتج مثلاً، بفضل تساقط المنافع الناتجة من التنافسية والربحية. وهنا لم يُفرض أي موقف يتجاوز هذا المبدأ الانتقادي العام، أي لم يُفرض البديل الذي يضع شعبية التنمية كهدف نهائي معياراً لاختيار الهدف من

التحرك. وهل هو الاشتراكية وفقاً لهذا التعريف أو ذاك، أو تبعاً لهذه النظرية أو تلك للتطور الاجتماعي؟ فهذه القضايا بالدقة، هي موضع الجدل، والمناقشة.

وقد اتُفق في سانتياغو على عدد من المبادئ التنظيمية، أولها أن يُكلّف عدد منا بتكوين مكاتب إقليمية، فكانت مهمتي إقامة مكتب أفريقيا ومقره داكار في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط الذي كنت مديره وقتها. وكُلف خافيير أليخو، وخوان سومافيا بإقامة مكتب أمريكا اللاتينية ومقره في إحدى مؤسسات البحوث في مدينة المكسيك، وغودفري غوناتيليكي بإقامة مكتب آسيا، ومقره في معهد مارغا في كولومبو. كذلك كُلفنا بوضع قائمة للأعضاء المحتملين للمنتدى، كلٌ في إقليمه، على أن تنطبق عليهم المعايير المحددة أعلاه، وباقتراح مشروعات لنشاط المنتدى، واستكشاف المصادر لتمويلها. كذلك كُلفت بالتنسيق بين المكاتب الثلاثة، للنظر في إمكان عقد مؤتمر يضم أعضاء الرابطة، أو ما يكفي منهم ليمثلهم جميعاً. وفي خلال عام جرى الاتصال بحوالى خمسمائة شخصية اعتُبروا أعضاءً، وأمكن دعوة أكثر من مئة منهم لحضور مؤتمر كراتشي في عام 1975.

كما اتُفق في سانتياغو على استثناءٍ وحيد لقاعدة اقتصار انتماء أعضاء المنتدى على مواطني العالم الثالث، فقد اتصلنا بالصديق السويسري مارك نيرفان. أولاً لأنه أكد بنشاطه تأييده التام لقضايا العالم الثالث، وإن كان ليس الوحيد الذي يحقق هذا الشرط، فهناك الآلاف من المناضلين الأكفاء من أجل القضايا العادلة للعالم الثالث من أبناء أوروبا، وأمريكا الشمالية، واليابان. ولكن نيرفان وضع تحت تصرف المنتدى قاعدةً للاتصالات كانت ذات فائدة جليلة للبدء في التحرك، وعلى أي حال فقد أبدى نيرفان من الكياسة أنه لم يعتبر نفسه عضواً في المنتدى، وإنما أحد أصدقائه، ومسانديه في بلدان الشمال. وقد اعتبرته دائماً من أعز الأصدقاء، ونحن جميعاً ندين له بالكثير.

وبعد مبادرة سانتياغو بقليل، بلغنا أن مجموعة من المفكرين الجزائريين من مركز البحوث الاقتصادية بالجزائر، قرّرت إنشاء «رابطة لاقتصاديي العالم الثالث». وقد سعِد المسؤولون في المنتدى، وأنا شخصياً، بهذه المبادرة التي ستشجع النقاش الانتقادي حول التنمية. واجتمع مؤسسو هذه الرابطة لأول مرة في الجزائر بدعوة من عبد اللطيف بن آشنو في عام 1979، وقد شاركت في هذا الاجتماع الأول حيث كانت المناقشات قريبة من تلك التي يدعو إليها المنتدى. وانعقد المؤتمر التأسيسي للرابطة بعدها بقليل في هافانا. ولكن ما أسفت له شخصياً، وقد أبلغته في حينه للمسؤولين عن الرابطة، هو أن هؤلاء المسؤولين قد ركزوا في اختيارهم على بعض شبه المسؤولين في الدول، مثل اختيارهم وزيراً كوبياً لرئاسة الرابطة، وقد تأثر اختيارهم كثيراً كذلك، بالاهتمام بسرعة الحصول على موارد مالية (وكانت الرابطة تأمل في الحصول عليها من الحكومة الجزائرية). وفي

رأيي أن هذه الاختيارات قد رسمت بعض الظلال على مصداقية الرابطة أكثر مما أفادتها. ومع الأسف أثبت التاريخ صحة رأيي، فقد اختفت الرابطة من الوجود بمجرد أن فقدت الحكومة الجزائرية الاهتمام بها لسبب أو لآخر.

وأعلن مؤتمر كراتشي في ديسمبر/كانون الأول 1974، ميلاد المنتدى رسمياً. وقد أقر المجتمعون المبادئ التي وُضعت في سانتياغو بشأن تحديد دور وأسلوب عمل المنتدى. وليس في ذلك ما يثير الدهشة، فقد اختير الأعضاء المؤقتون للمنتدى على أساس هذه المبادئ، وبالطبع من يريد تحقيق أي شيء عليه تحديد الوسائل والاستراتيجية. وعلى من لا تعجبهم هذه الطريقة أن يفعلوا شيئاً آخر، فالديمقراطية تعني حق الجميع في التصرف بهذه الطريقة.

ولم يكن دور مؤتمر كراتشي مجرد تكرار المبادئ المتفق عليها في سانتياغو، وإنما البدء في تحقيقها، وكانت طبيعة المشاركين تسمح بذلك، بل تقتضيها. لذلك تركَّز النقاش حول القضايا الأساسية، وهي: ما هي التحديات التي تواجهها شعوب العالم الثالث؟ ما هو العام، وما هو الخاص من بين هذه التحديات؟ كيف يحدد المفكرون الانتقاديون من المناطق المختلفة، ومن ذوي الاتجاهات الثقافية والسياسية المختلفة، ومن مدارس الفكر المختلفة، هذه التحديات؟ ما هي البدائل المقترحة، وما الحجج التي تقدم دفاعاً عنها؟ وكانت هذه مناقشة مبشرة بالكثير من الجدية للمنتدى.

وبالطبع أقر المؤتمر النظام الأساسي للمنتدى، وهذا دعا المكاتب الإقليمية لعقد مؤتمرات إقليمية للمنتدى لتضع الأسلوب لتحقيق أنشطتها. وفي هذا الإطار، عندما تركت معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي كان المقر للمنتدى خلال السنوات 1975 إلى 1980، بادرنا إلى عقد جمعية عامة أفريقية للمنتدى وضعت القواعد المنظمة في توافق مع النظام الأساسي، وكان ذلك في ديسمبر 1980. وقد ثبت مؤتمر كراتشي تكوين المكاتب الإقليمية الثلاث، كما انتخب، إسماعيل صبري عبد الله رئيساً للمنتدى، وثبت موقعي كمنسق للمكاتب الإقليمية الثلاث.

وقد كان لكلٍّ من هذه المكاتب طريقه الخاص، ففي مكتب أمريكا اللاتينية، لم يكن خافيير أليخو، وخوان سومافيا على وفاقٍ كامل، فقد كان أليخو من رجال النظام القريبين من الرئيس إتشفيريا الذي كانت لديه تطلعات عالم ثالثية أبرزها بعد انتهاء فترة رئاسته بخلق مركز ثري. لذلك كان من الضروري إعادة النظر في تنظيم مرصد أمريكا اللاتينية، وكُلِّف بابلو جونزاليز كاسانوفا بالقيام بذلك. وبابلو مثقف منتج معترف به ليس في المكسيك وحدها، وإنما في أمريكا اللاتينية بأسرها. وضممنا منطقة البحر الكاريبي بعد ذلك (في 1989)، وذلك بمعرفة الصديقين نورمان جيرفان (من جامايكا)، وجيرار بيير شارل (من هاييتي). ولبعض الوقت، لم يكن مكتب كولومبو نشطاً بما فيه

الكفاية، لذلك نُقل الإشراف عليه من معهد مارجا إلى بونا ويغناراغا، وهو مثقف سريلانكي نظم شبكة للمنتدى في جنوب آسيا خلال السنوات 1980 إلى 1985. وينتظر إقامة مرصداً آخراً في الهند بعد زيارتي لها في عام 1998. ولكن آسيا قارة واسعة لا يكفي مكتب إقليمي واحد لتغطية جميع الأنشطة التي نأمل أن يبادر المنتدى بإثارتها. لذلك طلبت من بعض المثقفين من جنوب شرق آسيا تكوين المرصد للمنتدى في منطقتهم (حوالى عام 1978، على ما أذكر). وقام جورج أسينيرو بهذه المهمة، وهو شاب (وقتها) لامع الذكاء قابلته في برنامج عن أهداف وأساليب ومؤشرات التنمية، يديره النرويجي المعروف جون غالتونغ ـ وهو برنامج كان فريق معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط يقدم له الجزء الأفريقي (والبرنامج عالمي) ـ في تعاون مع سوتي براسارتسيت، ونشطاء شبكة مراكز البحوث في شرق وجنوب شرق آسيا، في المنطقة، ومجموعة شرق وجنوب شرق آسيا ومقرها في طوكيو وهونغ كونغ، تحت إشراف الأصدقاء اليابانيين موتو إيتشيو، ويوكو كيتازاوا. وبعدها اتخذت مبادرة ضم بعض مثقفي كوريا الجنوبية الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة تحت حكم الدكتاتورية، إلى شبكتنا، وكانوا قد دعوني لزيارة كوريا عام 1984، على ما أذكر. ومنذ عام 1980، وافقت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية على المشاركة في أنشطة المنتدى، وشارك رئيسها بو شان، وبعض أعضائها بالفعل في مناقشاتنا حول مشاكل التغيرات الاقتصادية والسياسية في النظام الدولي، في عام 1980 لأول مرة، ثم بعدها مرتين، آخرهما في عام 1996.

أما آسيا الغربية غير العربية (تركيا وإيران وأفغانستان)، وكذلك آسيا الوسطى (السوفييتية حتى 1991)، فقد بقيت بعيدة في الواقع عن نشاط المنتدى، وذلك لأسباب كثيرة وهي: انغلاق السوفييت، والحرب في أفغانستان ـ وهي مستمرة ـ والخيار الأوروبي للإنتلجنسيا التركية، والدكتاتوريات المتوالية في إيران. وكنت قد حاولت في أثناء زيارة لإيران في عام 1975، ملء هذه الفجوة في شبكتنا، ولكن التخريب الخطير من جانب الشاه، باستخدام السافاك، لكل نشاط ثقافي انتقادي، سواء من بقايا حزب توده خارج السجون، أم الجناح الإسلامي الراديكالي الجديد (فدائي خلق أو مجاهدي خلق)، جعل المهمة في غاية الصعوبة. وحتى صديقنا بني صدر الذي كان لاجئاً في باريس، والذي توجه لإيران بعد نجاح ثورة الخوميني، لم يتمكن من منع انزلاق الجمهورية الإسلامية في طريق الاستبداد كما هو معروف. كذلك اضطر مناضلون إيرانيون آخرون مثل الإخوان رضوي الذين انضموا للثورة، إلى الخروج إلى المنفى (وقد اغتال بوليس الخوميني السفير رضوي خارج البلاد). ولعلَّ التطورات الجارية في المنطقة تسمح بإنشاء مكتب إقليمي قريباً، فقد اتخذ صديقنا فكرت

باسكايا الذي يدير في أنقرة منتدى لتركيا وللشرق الأوسط، مبادرة في هذا الاتجاه منذ عام 1997، مستفيداً من التحول في الرأي العام التركي الذي مل من رفض الاتحاد الأوروبي لقبول تركيا في صفوفه. وربما يظهر بعض التسامح في إيران، كما نأمل أن يخرج مثقفو آسيا الوسطى، السوفييتية سابقاً، من عزلتهم يوماً ما.

ويدير رئيس المنتدى، إسماعيل صبري عبد الله، مكتباً في القاهرة يقوم بأنشطة في منطقة الشرق الأوسط العربية، ويشاركه إبراهيم سعد الدين في مسؤولية المكتب.

وكان مقرُّ المكتب الأفريقي في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في داكار حتى 1980، كما ذكرت من قبل، ثم انتقل إلى مقر كوديسيرا في يونيو/حزيران من السنة نفسها. ولكنه يمتلك مقره الخاص في داكار منذ عام 1983، حيث لحق بي بعض الزملاء من المعهد، وهم أموا الذي استقال بعد بضع سنوات، ولامين جاكو الذي انتقل إلى باماكو بعد ذلك، وبرنار فونو. ونقوم برنار وأنا بالإدارة المشتركة للمكتب، مع قيامي بأعمال التنسيق بين الأقاليم المختلفة للمنتدى.

التوسع في الأنشطة

إن إقامة منتدى العالم الثالث، في رأيي، حققت نجاحاً غير قليل، ومجرد بقاء المؤسسة، أكثر من 30 عاماً في لحظة صدور هذه السطور، دليل على ذلك، حيث إن المقابر تضم العشرات، بل ربما المئات من المؤسسات التي ولدت ميتة، أو ماتت في سنواتها الأولى، حيث لم تنجح في التأقلم مع الأوضاع المتغيرة.

وهذا النجاح يعود في الكثير منه لأولوف بالمه. ففي أوائل السبعينيات تعرفت على رولف غوستافسين، وكان وقتها باحثاً شاباً في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في جامعة لوند، في السويد. وكان رولف ماوياً متشدداً، فدعاني لإلقاء سلسلة محاضرات في الجامعات الرئيسية في بلاده، كما ترجم كتابي «التراكم على الصعيد العالمي» للغة السويدية. وقد جاء إلى داكار كصحفي، حيث قام بشجاعة بزيارة إلى غينيا بيساو للقيام بريبورتاج عن حرب التحرير هناك. وقد ربطتنا صداقة متينة صمدت للزمن، رغم تطور رولف السياسي، حيث صار مديراً للتلفزيون السويدي، ثم مراسله في بروكسل، واتخذ مواقف وسطية للغاية. وكان الجامعيون السويديون قد أنشأوا في لحظة علت فيها ألوية اليسار، صندوقاً لدعم البحوث الانتقادية المستقلة في العالم الثالث، واتخذت مؤسسة سارك ، وهو اسم الصندوق، سياسة ديمقراطية نادرة، على الطريقة السويدية. ومع أن تمويل الصندوق

مصدره الأموال العامة، إلا أنه لا يعمل كمنفذ لسياسات الدولة، بل كهيئة مستقلة بالفعل. ومن الواضح أن الدولة السويدية وقد اختارت كخط سياسي في هذا المجال أن تدعم الفكر الانتقادي في العالم الثالث، تتمسك بهذه السياسة بشجاعة، وهو أمر نادر الحدوث.

وهكذا قدمني رولف لمسؤولي سارك، فتوفرت لي الفرصة لمقابلة أولوف بالمه لأشرح له مباشرة أهداف المنتدى ـ في عام 1976 على ما أذكر ـ معيداً له الحجج التي قدمتها أعلاه. وقد اقتنع بالفكرة مباشرة، وبالمه من أولئك السياسيين الذين يجيدون الإنصات، وبمجرد اقتناعهم بالفكرة، يضعونها موضع التنفيذ. وقد كانت له رؤية واسعة في السياسة العالمية، شديدة الانتقاد للرأسمالية كما تقوم بالفعل، وللسيطرة الأمريكية الأطلنطية. وتدل مواقف السويد من حرب فيتنام على ذلك، كما يعبر عنها تأييد السويد لحركات التحرر في المستعمرات البرتغالية، وفي جنوب أفريقيا، بما يختلف جذرياً مع نفاق سياسات بقية البلدان الغربية، التي كانت تفضل الفاشست البرتغاليين، وعنصريي الأبارتيد. وهكذا اكتسبت السويد على المستوى العالمي، إلى جانب القوى الديمقراطية والتقدمية، مركزاً يفوق بكثير الوزن المحدود لهذا البلد الصغير.

وهكذا بمجرد انتهاء المناقشة، سألني بالمه على الفور: ما المبلغ الذي تحتاجونه؟ فشرحت له أننا لا نريد أن نقع في أسر «البدء كأغنياء»، الأمر الذي كثيراً ما يكون مدمراً بما يسهله من الأمور، وأننا نحتاج إلى حوالى المئة ألف دولار في العام لمدة بضع سنوات، نستطيع بعدها التأكد من حيوية المشروع، وبذلك نحصل على موارد مالية متنوعة المصادر. وهنا أجاب بالمه: سأضاعف المبلغ، وأضمنه لك لمدة خمس، بل عشر سنوات إذا استمر الناخبون في تأييدنا خلال هذه المدة. وهذا ما حدث، فقد نجح الاشتراكيون الديمقراطيون في السويد في الانتخابات التي تجري كل ثلاث سنوات في بلادهم. وحتى نهاية الثمانينيات تابع الصندوق دعمه دون أي تردد. بعد ذلك تغيرت الأمور حيث اتجهت الريح إلى اليمين ـ شبه النيولبرالي ـ في الوقت الذي اقتربت فيه البلاد من الاتحاد الأوروبي، ثم انضمت إليه، مما أضعف من المواقف الشجاعة، غير العادية، التي اتخذتها السويد في العقود السابقة.

وهكذا وصل الدعم السخي للصندوق فيما بين عامي 1978 و1992، أكثر من مليوني دولار، وُجِّه بصفة أساسية للبرامج الأفريقية للمنتدى، لكنه سمح كذلك باستمرار أنشطة التنسيق العامة التي أقوم بها. وهذا أعطانا هامشاً كافياً للبحث عن مصادر أخرى للدعم، حصل المنتدى عليها بالفعل، وأغلبها من هيئات من النرويج، وفنلندا، وهولندا، وكندا، وإيطاليا، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الأمم المتحدة.

وفضلاً عن ذلك، اشترك منتدى العالم الثالث، في بعض برامجه، مع بعض هيئات الأمم المتحدة مثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث الذي قام بإدارة التمويل المخصص للمنتدى من مؤسسة سارك خلال السنوات من 1978 حتى1980، عندما كان مقر المنتدى في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، عندما كنت مديره. وكان فيليب دي قد تقاعد لكنه استمرَّ يعمل في هذه الهيئة التي كان يديرها ديفيدسون نيكول، وهو جنتلمان من سيراليون. واستمر هذا النظام الذي يجعل إدارة ميزانية المنتدى تحت إشراف الأمم المتحدة عن طريق معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، حتى عام 1978. وبعد انصراف نيكول، حل محله ميشيل دو كينغ، الذي حاول فرض رؤيته كبيروقراطي يسير على خطى محركيه الأمريكان، وهو أمر لم يقبله منتدى العالم الثالث. وهكذا انتقل الإشراف المالي للأمم المتحدة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، الذي توالى على إدارته الأرجنتيني أنريكي أوتيزا، والكيني دارام جاي، وهما من مثقفي العالم الثالث الأصدقاء، بل وعضوين في المنتدى. وبمقتضى هذا الترتيب، أدخلت بعض برامج منتدى العالم الثالث ضمن برامج هاتين الهيئتين للأمم المتحدة من دون أن تتوليا تمويلها، وذلك بالاتفاق بين الطرفين، وكان هذا في مصلحة الهيئتين بالطبع.

وبصفتي مديراً لمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، كنت أشارك عاماً بعد عام في اجتماع لمديري مراكز البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة، وكانت هناك دائماً على جدول الأعمال، نقطة إنشاء جامعة الأمم المتحدة. وعاماً بعد عام كانت تقدم الاقتراحات المتعارضة بين أولئك الذين يريدون ضم هيئاتهم للجامعة المقترحة، وأولئك الذين يريدون ترك الهيئات العاملة كما هي والبدء من جديد. وفي النهاية أنشئت جامعة الأمم المتحدة ومقرها في طوكيو كما هو معروف، وفقاً لنظام جعل منها مؤسسة لتمويل مشروعات يقوم بها الآخرون بأكثر من كونها جامعة بمعنى الكلمة. ولم يحظَ بتقديري لا العمداء المتعاقبون للجامعة، ولا مجلس إدارتها، ولم ينقذها، لفترة، من التردي إلا نشاط نائب عميدها الياباني كينهيدي موشاكوجي. وقد حقق موشاكوجي، وهو إنسان ذكي، ونشط للغاية، وذو روح وثابة ومنفتحة، وانتقادية، 90% من نشاط الجامعة بما يساوي 10% من ميزانيتها، في حين أنفق الباقي بإسراف وتبديد لا مزيد عليه. وقد اختار موشاكوجي منتدى العالم الثالث كشريك رئيسي لتنفيذ برنامج لمناقشة متعمقة لآفاق الدور الذي تحتله مناطق العالم الثالث في النظام العالمي، وفيما بين عامي 1980 و1985، كان هذا البرنامج يمثل أحد المحاور الرئيسية لنشاط المنتدى، وقد امتد جزئياً حتى عام 1988، وهو العام الذي اضطر بعده موشاكوجي لترك جامعة الأمم المتحدة، فقد كانت كفاءته تعطي المثال السيئ في الأمم المتحدة!

وبالطبع صار موشاكوجي صديقاً شخصياً عزيزاً حتى اليوم.

وإذا كانت مساهمات البلدان الاسكنديناڤية قد اقتصرت على برامج المنتدى في أفريقيا جنوب الصحراء، فإن المساهمة الإيطالية سمحت بالتوسع في النشاط في العالم العربي. فقد اجتمع ما يقرب من مئة شخصية من بلدان جنوب المتوسط في المنتدى الكبير الأورو-عربي الذي عُقد في نابولي في عام 1983، وهو تاريخ بداية هذا النشاط. وكان جيوسيبي سانتورو المدير العام لبرامج المساعدة الإيطالية وقتها، هو الشخصية الرئيسية في الترتيب، معي، لهذا البرنامج. وهي مبادرة مستنيرة وشجاعة، لم يهتم، مع الأسف، أي سياسي من البلدان الأوروبية المفروض أنها تهتم بمعرفة آراء المثقفين العرب الانتقاديين (وخاصة فرنسا وإسبانيا)، بمتابعتها.

ويمكن القول إن منتدى العالم الثالث قد بلغ في منتصف الثمانينيات معدل نشاطه المنتظم، فقد بلغ عدد أعضائه حوالى الألف، نصفهم على الأقل ينشطون في برنامج أو آخر. وقد نظم المنتدى في خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، أكثر من 150 فريق عمل، وجمع 2500 مداخلة نشرت في مطبوعاته، وفي الكثير من المجلات. وقد بلغ عدد الأعمال المتعلقة بأفريقيا والشرق الأوسط باللغات الفرنسية، والإنكليزية، والعربية، سبعة أو ثمانية كل عام، وظهر الكتاب الثمانون منها والمتعلق بجنوب أفريقيا في التسعينيات. وبالنظر لحجم النشاط، تعتبر ميزانية المنتدى متواضعة، وهو أمر مقصود لذاته، لإثبات أن هذه المناقشات، رغم أهميتها لأنها تتعلق بأهم القضايا في زماننا، لا تقتضي بالضرورة موارد مالية باهظة. فأعضاء المنتدى هم من المثقفين الذين يهتمون بأهمية ونوعية المناقشات التي يشاركون فيها، وليس بما يتقاضونه في مقابلها.

وقد ثبت أن اختيار داكار كمقرٍّ لمنتدى العالم الثالث كان موفقاً إلى حدٍّ كبير، فقد اقترحت ذلك على الرئيس سنجور قبل تركي معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط بوقت قصير، فشجعني على ذلك، وأكد لي دعم إدارته، ولم تتخل تلك الإدارة أبداً عن روح الصداقة المخلصة للمنتدى، من دون أي محاولة لتوجيه الضغط من أي نوع. ومن واجبي هنا أن أقدم هذه الشهادة في حق حكومة السنغال، وجميع المسؤولين فيها، ولا أعرف الكثير من البلدان الأخرى، لا في أفريقيا ولا في بلدان العام الثالث الأخرى، التي تحترم بهذا القدر الحرية الثقافية، بل وتفخر بخطورة المناقشات التي تسمح بها.

وكان منتدى العالم الثالث في كثير من الحالات رائداً في توجهاته، فقد طور قاعدة جديدة تختلف عما جرت عليه المنتديات الأخرى حيث تقدم «أوراق» من المشاركين. فقد اعتبر المنتدى أن هذه الطريقة المكلفة ليست الأكثر كفاءة للمناقشة، وتوصل المنتدى إلى تنظيم فرق عمل محدودة العدد،

يقودها منسق (يخصص 30 إلى 50% من وقته لمدة عام)، ومن أربعة إلى ستة من المشاركين (يخصصون 10 إلى 20% من وقتهم). ويُفترض أن «الملف» الناتج بشأن أحد موضوعات البحث، يمثل الرأي الخاص لفريق العمل، وتصل الملفات عادة إلى حجم المائتي صفحة أو أكثر، وتُعرض بعد ذلك على 20 أو 30 من الأشخاص المختارين على أساس كفاءتهم، ليقدموا آراءهم، واقتراحاتهم لما يتخذ بشأنها من تحركات.

وقد تعلقت البرامج التي طورها المنتدى خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة في الأساس بالتحليل الانتقادي لمفاهيم وتطبيقات التنمية، وقد اختار المنتدى ميثودولوجية اعتبار كل منطقة جزءاً من نظام عالمي كلي. أو بعبارة أخرى، أن وحدة التحليل الرئيسية هي في نهاية المطاف، النظام العالمي وليس إحدى مكوناته من مناطق أو بلدان. وهذا لا يعني تجاهل المقومات الملموسة الخاصة بكل مجتمع (في بلد أو منطقة)، وفي أي لحظة من تطورها، وإنما يعني أن هذه المقومات الخاصة، لا تكتسب مغزاها الحقيقي إلا في علاقتها بالنظام العالمي. وهذا الاختيار الذي يفرض نفسه اليوم، حيث يسود الخطاب القائل «بالسوق العالمي المفروض بلا رجعة»، كان في الواقع موقفاً رائداً، كثيراً ما أسيء فهمه، ورُفض منذ خمسة عشر عاماً، عندما بدأت فرق المنتدى مناقشاتها.

ويفترض هذا الاختيار أن تحليل التطورات المتعلقة ببلدان أي منطقة، تندرج ضمن التطورات في مجموع «العالم الثالث»، وهو جزء من النظام العالمي. أما الاختلافات في داخل العالم الثالث (تحول البعض إلى «عالم رابع»، وظهور بلدان صناعية جديدة، وتبلور علاقات الشمال/الجنوب في المناطق المختلفة...)، فقد نُظر إليها في إطار دينامية النظام العالمي. وهذا الاختيار يفترض كذلك، توجيه اهتمام خاص لتطور النظام العالمي نفسه، وظهور مميزات مختلفة كيفياً، وظهور أشكال جديدة للاستقطاب (الاحتكارات التكنولوجية المرتبطة بالثورة التكنولوجية الجارية، وعولمة رأس المال المالي، وزيادة دور الاتصالات ووسائطها، والتحكم في أسلحة الدمار الشامل... الخ)، والأشكال الجديدة «للحراك الاجتماعي»، وتطور الجدل الأيديولوجي (عودة الأبعاد الثقافية والدينية للظهور). أي بعبارة أخرى، فالمطلوب هو دراسة «العالم من وجهة نظر الجنوب»، لا دراسة «وضع الجنوب في العالم». وهنا أيضاً، اتخذ المنتدى موقفاً رائداً، أثبتت التغيرات التي صاحبت انتهاء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1990)، صحته، وسبقه.

إذا كانت سنوات الستينيات قد تميزت بالآمال العريضة ببداية عملية غير معكوسة للتنمية الشاملة لما سمي بالعالم الثالث، وخاصة أفريقيا، فوقتنا الحاضر هو زمن الآمال المحبطة. فالتنمية متوقفة، ونظريتها في أزمة، وأيديولوجيتها محل شك. ويقوم المنتدى على أساس التسليم بأن مناقشة

الاحتمالات الممكنة في الإطار المحدود للمخططات الاقتصادية الكلية، لم يعد يعطي سوى نتائج تافهة، معروفة مقدماً، وأنه لذلك، يجب الارتفاع بالتحليل للمستويات الأعلى للمشكلة، الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ووضعها في إطارها المحلي، وفي الوقت نفسه، في تفاعلها على المستوى العالمي. وبذلك يساهم المنتدى في تحدي احتكار الشمال للتفكير النظري بشأن العولمة، وآثارها المختلفة على مكوناتها الجغرافية.

وركز المنتدى في مساهمته في الجدل بشأن التنمية في المناطق المختلفة من العالم الثالث، وتطور النظام العالمي في الوقت نفسه، على المستوى المتوسط والبعيد الذي كثيراً ما تم تجاهله لحساب المدى القصير، الذي تركز عليه السلطات. وبدأ المنتدى من التسليم بأن سياسات التكيف الهيكلي قصيرة المدى، التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، لا تؤدي، في أحسن الأحوال، إلا إلى توازن رجعي، وكثيراً ما تضاعف من مشاكل التخلف، وخاصة في بعدها الاجتماعي، وأنه في نهاية المطاف، توجه هذه السياسات التطورات على المدى البعيد، في اتجاه محدد، وتلغي بالكامل تقريباً، هامش الاختيارات المختلفة الممكنة.

وللتغلب على أزمة التنمية، وأزمة نظريتها، يقدم المنتدى للنقاش مشروع «تنمية بديلة»، من وجهة النظر السياسية لعالم متعدد المراكز، لا يقتصر على ثلاث أو خمس «قوى عظمى»، لتحل محل العالم ثنائي القطبية للعملاقين العسكريين، وبذلك، يسمح بهامش حقيقي للتنمية لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، يأخذ في الاعتبار تطورها الاقتصادي غير المتساوي.

وقد حقق منتدى العالم الثالث خلال الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة توسعاً مستمراً على الرغم من قلة موارده، وهي نتيجة تستحق التنويه مع ما هو معروف عن الصعوبات التي حدثت في تلك الفترة. فالكثير من المانحين قد اضطروا للتقليل بشدة من مساهماتهم، بادئين بالتضحية بكل ما يعتبرونه لا يتضمن «النشاط الملموس». وهذا الاختيار المؤسف قد أعطى الأولوية «للموضات» العابرة، والرؤية قصيرة المدى، والبعض رفض بشكل قاطع، تأييد أي جهود للفكر الانتقادي. بيد أن السياسات السائدة لم تؤدِ إلا إلى مزيد من الفوضى والتراجع بدلاً من أي بدايات جديدة. وهكذا تكتسب إعادة فتح هذا النقاش الأساسي أهمية عاجلة، في حين يفقد التركيز على الأنشطة العاجلة (التي تهتم بها الكثير من المنظمات غير الحكومية)، بعض الاهتمام.

لقد مرّت أنشطة المنتدى المتعلقة بأفريقيا والشرق الأوسط بعدة مراحل متتالية، يمكن متابعتها في الأعداد الخمسة عشرة لنشرة المنتدى، التي صدرت منذ عام 1983، ثم حل محلها موقع إنترنت ابتداءً من عام 2004. وكانت المشروعات الرئيسية التي ميزت هذه المراحل، هي التالية: 1)

برنامج الرؤى الإقليمية (منتدى العالم الثالث/جامعة الأمم المتحدة) الذي غطى مجموع العالم الثالث (1981-1985)، والذي تمحور حول مناقشة جدلية البناء القومي/ التكامل على صعيد إقليمي وعالمي. 2) المشروع المتوسطي (الممول من إيطاليا) لتحليل العلاقات بين العالم العربي وبين كل من أوروبا الغربية والشرقية، في أبعادها المختلفة بما فيها البعد الاستراتيجي (1989- 1992) . 3) مشروع «العالم الثالث والتنمية العالمية» (المنتدى وجامعة الأمم المتحدة)، المبني على الرؤى الإقليمية، مع انتقاد نماذج التنمية (1989- 1992). 4) برنامج «البدائل لتنمية مستدامة، ومستقلة، وديمقراطية، في أفريقيا والشرق الأوسط» (1992- 1995). 5) برنامج «النظام العالمي، نظرة من الجنوب». 6) وأخيراً البرنامج الحالي الموصوف على الإنترنت.

إن قراءة ما أنتجه منتدى العالم الثالث تشير إلى تطور نظرة انتقادية متشددة، ومبكرة لسياسات التنمية المزعومة في تصورها النظري، أي اختياراتها الاستراتيجية، وأساليب تحقيقها على يد الأجهزة المؤسسية. وهوجمت أنظمة «عقود التنمية» سواء أكانت «اشتراكية»، أم «لبرالية»، بشدة. وقد أظهر التحليل وجود أوجه نقص مشتركة، كثيراً ما غطى عليها الخطاب الأيديولوجي، وهي: الاعتماد الشديد على التبعية المالية الخارجية، وفشل الزراعة، وغياب ثورة صناعية، والطبيعة غير الديمقراطية لأنظمة الحكم، والرؤية الاجتماعية الضيقة، المسماة «بالتحديث»... الخ. وهكذا اقترح التحليل بديلاً للتوجه السائد، الذي غالباً ما اقتصر على الإدارة في المدى القصير، كما اقترح أسلوباً كلياً متعدد فروع المعرفة، يتعارض مع النظرة الاقتصادية الضيقة السائدة.

وقد جند البرنامج عدداً كبيراً من المثقفين، واتبعت أساليب متعددة للتحليل، وكذلك مرجعيات نظرية وأيديولوجية مختلفة كهدف مقصود لذاته. ولم تجرِ أي محاولة لتجميع وجهات النظر المتباينة هذه في «نظرية» جامعة، فقد كانت مثل هذه النظرية ستصير «انتقائية»، وبالتالي مرفوضة من الجميع. و«تكامل» وجهات نظر الشخصيات القوية المجتمعة في المنتدى، أمر لا معنى له، فالمنتدى ليس «مدرسة فكرية»، وهدفه هو حث الجميع على الإجابة بجدية على الحجج المقدمة في مواجهتهم، بهدف إثراء الحوار.

وفضلاً عن ذلك، فقد كان المنتدى حاضراً على الدوام في المنتديات الدولية الرئيسية، مثل الذكرى الخمسين لبريتون وودز (سبتمبر/أيلول 1994)، الذي فتح الجدل حول التنمية العالمية؛ أو القمة الاجتماعية في كوبنهاغن (مارس/آذار 1995)، الذي فتح الجدل حول الأبعاد الاجتماعية للتنمية. وقد قدم المنتدى في هذه القمة، بناء على طلب سكرتارية الأمم المتحدة، التقرير الرئيسي المستقل بشأن الموضوع.

وفي مناسبة لقاء القاهرة في مارس 1997، اتخذت مجموعة من حوالى الثلاثين شخصية من القارات الخمس، من الشمال والجنوب، مبادرة إقامة «المنتدى العالمي للبدائل»، يتشرف منتدى العالم الثالث بكونه من المشاركين النشطين فيه. والمنتدى يشارك، مع الآخرين، بهذا الاقتناع بأنه في عصرنا، هنالك حاجة ملحَّة لتعميق النقاش، على المستوى العالمي، بالربط بين الشبكات التي تتابع الأهداف نفسها، ألا وهي بناء نظام عالمي متعدد المراكز، وديمقراطي، وتراها ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

الفصل التاسع: نحو جبهة مشتركة للشعوب

تواجه جميع المجتمعات على سطح الكوكب من دون استثناء، مأزقاً لا مخرج منه، سوف يؤدي إلى تدمير الحضارة البشرية. وقارئ هذه الذكريات لا بد سيصل إلى النتيجة نفسها إن هو قبل بالتحليل الذي قدمته سواء بالنسبة لبلدان العالم الثالث، أو البلدان الاشتراكية سابقاً، أو «العالم الأول». وهو استنتاج عام قد يبدو متشائماً للغاية، ولكنه ليس ما أعنيه أبداً. وما أعنيه بهذا التعبير القاسي، هو أن النظام الرأسمالي العالمي قد وصل إلى نهاية مساره التاريخي، وأنه ليس في استطاعته تقديم أي شيء إيجابي، إذا سمحت الظروف ببقائه. بناءً عليه فقد وصلت الإنسانية إلى منعطف خطير، ألا وهو: أنها لا يمكن أن تتجنب التدمير الذاتي إلا إذا اتخذت طريقاً جديداً «بديلاً» كما يقال، لكنه في رأيي، مرادف للانتقال الطويل نحو الاشتراكية العالمية. والفكر النيولبرالي، الذي يبدو منتصراً، غير قابل للحياة، ولكن نهايته، المؤكدة، لا تعني ضمان أن ما سيعقبه سيكون بشكل آلي الطريق الصحيح. قد يؤدي انهيار الرأسمالية اللبرالية لحالة من الفوضى الشاملة التي لا يمكن التنبؤ بما يتبعها. ولكن هذا ليس المخرج الوحيد من المأزق الذي تدفع الرأسمالية الشائخة البشرية إليه، فهناك قوى حقيقية موجودة في كل مكان يمكنها بداية تحولات إيجابية. وهذه القوى تظهر اليوم عبر النضالات الكثيرة التي تخوضها، والتي كسرت بحجمها زهوة الانتصار النيولبرالية.

لقد بنت الرأسمالية نظاماً عالمياً، وبذلك لا يمكن تجاوزها إلا على ذلك المستوى. فإذا كان النضال على المستوى القومي، شرطاً لا بد منه لتحقيق التقدم على المستوى العالمي، فإنه غير كافٍ في حد ذاته، بمعنى أن هامش التحولات التي يسمح بها محكوم بالضرورة بقيود العولمة. وعلى ذلك، فالنضالات القومية لا بد أن تتجمع معاً لتضمن تجاوز منطق التراكم الرأسمالي في قواعده (القومية)، وعلى المستويات الإقليمية والعالمية في وقت معاً.

وكان هدف المنتدى العالمي للبدائل الذي تأسس في القاهرة عام 1997، هو بالدقة، المساهمة في عملية تجمع النضالات هذه. وفي هذا الصدد، يمتلك منتدى العالم الثالث شبكة من المثقفين الملتزمين، كثيفة نسبياً في القارات الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، الأمر الذي لا يقلل من أهمية الشبكات الأخرى، سواء على مستوى القارات الثلاث (مثل «فيا كامبيسينا» الذي يجمع عدداً من منظمات الفلاحين، أو «شبكة العالم الثالث»)، أو على المستوى الإقليمي (مثل مجلس العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية، كلاكسو، ومنتدى ساو باولو على مستوى أمريكا اللاتينية، أو

كوديسيرا في أفريقيا، أو أرينا في آسيا، أو «التركيز على الجنوب الكوكبي» ومركزها في شرق آسيا، أو الشبكة المعروفة باسم منتدى تايغو في شرق آسيا وجنوبها)، والشبكات العربية التي ينسقها مركز البحوث الأفريقية والعربية في القاهرة، أو حتى القومية (خاصة في البلدان المترامية مثل الهند أو البرازيل). والمثقفون الملتزمون أعضاء هذه الشبكات، لهم بالطبع علاقات وثيقة، تنظيمية في كثير من الأحيان، مع الكثير من الحركات الاجتماعية في بلدانهم، والتي تضم في بعض الأحيان الملايين من المناضلين (مثل نقابات كوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، وحركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل، والزاباتيين في المكسيك). وبالمثل في الكثير من بلدان «العالم الأول»، مثل فرنسا (اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، والرابطة من أجل فرض ضريبة على المعاملات المالية)، وبلجيكا (مركز القارات الثلاث)، وسويسرا (ستيم)، وإيطاليا (المانيفستو، وبونتو روسو)، واليابان (أمبو)، وكندا (البدائل)، وغيرها. وقد ضاعفت أساليب الاتصال الحديثة من سرعة تبادل الآراء على مستوى غير مسبوق، كما سهلت الالتقاء بين حركات ذات خلفيات سياسية متباينة، مثل حركات القارة الأوروبية (حيث تسيطر الأحزاب الكبرى والنقابات على الحياة السياسية)، والحركات الأمريكية (حيث يتكون «المجتمع المدني» من عدد كبير من الروابط المحلية البعيدة عن الحزبين الكبيرين للمؤسسة الحاكمة الذين يكادان أن يتطابقا). وسرعة الاتصال هذه تفسر نجاح حركة سياتل التي أدت لفشل مشروع منظمة التجارة العالمية في يناير 2000. وفي الوقت الحالي، لا تحتل شبكات المنتدى العالمي للبدائل إلا موقعاً ضعيفاً في بلدان العالم السوفييتي السابق.

وقد نجحت هذه الحركات في مجموعها، في وقت قصير نسبياً، لا يزيد عن عشر سنوات، في مساءلة المنظمات الدولية. ويعود جزء كبير من هذا النجاح لمنظمات العالم الثالث: حركة عدم الانحياز (التي اقترحت تسميتها «عدم الانحياز للعولمة»، ومنظمة الوحدة الأفريقية (وسكرتيرها العام الأخير سالم سالم، وطني معادٍ للإمبريالية)، فالاتحاد الأفريقي الذي حل محلها أخيراً، ومنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا (التي وقفت رغم الصعوبات مع منتدى العالم الثالث في تنظيم مؤتمر القاهرة في أبريل/نيسان 1997، الذي نشأ عنه المنتدى العالمي للبدائل)، ومنظمة شعوب آسيا والباسفيك التي ظهرت قوتها في اجتماعات اللجنة الاقتصادي لآسيا والباسفيك)، وغيرها. ونظام الأمم المتحدة ذاته أبدى بعض الاستجابة لهذه التطورات، مثل حالة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي أنشأه راؤول بريبيش، وتبعته مجموعة من المديرين الذين أعرفهم شخصياً عن قرب، مثل كنيث دادزي، وجماني كوريا، وروبنز ريكوبيرو. والحال ذاته مع جامعة الأمم المتحدة (في عهد نائب العميد كينهيدي موشاكوجي)، أو اليونسكو (عندما خاض مديرها العام مختار أمبو

معركة متقدمة عن عصرها من أجل «نظام دولي جديد للاتصالات»). ولكن هذا يختلف طبعاً عن موقف الخصوم العنيدين، من أدوات الولايات المتحدة والسبعة الكبار، وهم البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، الذين اضطروا، رغم ذلك، لمحاولة مسايرة التطورات عن طريق التلاعب بالألفاظ. ومع الأسف لا ينطبق ذلك على الأمم المتحدة ذاتها، حيث أصدر سكرتيرها العام كوفي أنان، «تقرير الألفية» الذي يخيل لقارئه أنه صادر مباشرة عن وزارة الخارجية الأمريكية. وهناك هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ـ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ تتبع بشكل خانع للولايات المتحدة وحلفائها في الثالوث. أما هيئات الاتحاد الأوروبي، وخاصة البرلمان الأوروبي فتبدي بعض الاستجابة لهذه التطورات حتى إذا كان بيروقراطيو بروكسل يخضعون لحكومات الاتحاد المنضوية حتى اليوم وراء العولمة النيولبرالية. أما «القمم» التي تنعقد في ظل هذه الظروف، مثل قمة كوبنهاغن ضد «الفقر» في عام 1995، والتي قدم فيها منتدى العالم الثالث التقرير الأفريقي الوحيد المستقل حقيقة، فمداها محدود للغاية.

وانعقد آخر هذه المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة في دربان في جنوب أفريقيا، في آب/أيلول أغسطس/سبتمبر 2001. وتعود أهمية هذا المؤتمر للآفاق التي يفتحها. ففي دربان عادت رياح التضامن بين الشعوب الأفرو-آسيوية للظهور. وإعادة بناء هذا التضامن هو أحد الشروط الجوهرية ـ ولعله أهمها ـ لإقامة نظام عالمي أكثر عدالة من ذلك الذي يريد السبعة الكبار، وزعيمهم في شمال أمريكا، فرضه على شعوب الكوكب بكل الطرق، بما فيها أكثرها عنفاً، بالطبع.

لقد نجحت القوة المسيطرة ـ حكومة الولايات المتحدة، ويتبعها البنك الدولي، (الذي يعمل كنوع من وزارة الدعاية للسبعة الكبار)، والبيروقراطية في الأمم المتحدة ـ حتى الآن، في التحكم في التعبير عن «المجتمع المدني» المدعو للمشاركة في هذا النوع من المؤتمرات الدولية، عن طريق التمويل، والتلاعب ببعض المنظمات غير الحكومية غير المسيَّسة لدرجة المساهمة في اقتراحات للنظام السائد، تلغي في الواقع، احتجاجات ومطالب الشعوب التي تنتمي إليها.

وقد رُتب مؤتمر دربان بهذه الطريقة، فإدانة «العنصرية وجميع أشكال التمييز» رُتب لها أن تصير مجرد تعبير لفظي عادي. لقد دُعيت جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى الاعتراف بخطيئتها، وإعلان الأسف لاستمرار «بقايا» التمييز، الذي تتعرض له «الشعوب الأصلية»، و«الأعراق غير القوقازية» (لاستخدام التعبير الرسمي للولايات المتحدة)، والنساء، و«الأقليات الجنسية». واقتُرحت توصيات ذات طبيعة عامة جداً، مبنية على الفكر الأمريكي

الشمالي الذي يفترض أن اتخاذ الإجراءات التشريعية، كفيل بحل المشاكل. أما الأسباب الجوهرية لأشكال التمييز الرئيسية، الناتجة مباشرة عن اللامساواة الاجتماعية والدولية، التي تنتجها الرأسمالية اللبرالية المعولمة، فأُفرغت من أي مضمون في المشروع الأصلي للتوصيات.

وفشلت سياسة الولايات المتحدة وحلفائها هذه، بفضل المشاركة الواسعة للمنظمات الأفريقية والآسيوية، المصممة على إثارة القضايا الحقيقية. فقضية العنصرية والتمييز ليست مرادفة لمجموع التصرفات المدانة التي يتعرض لها هؤلاء البشر من ضحايا التحيزات «الماضية»، وهم مع الأسف، كثيرون وينتشرون في جميع مجتمعات العالم. فالعنصرية المعاصرة، والتمييز، تُنتج، ويعاد إنتاجها، بمنطق الرأسمالية القائمة بالفعل، وتوسعها، خاصة في شكلها المسمى اللبرالي. و«العولمة» التي يفرضها رأس المال المسيطر، وتوابعه السياسيين (حكومات الثالوث بالدرجة الأولى)، لا يمكن إلا أن تنتج «الأبارتيد على المستوى العالمي». كان هذا باختصار، الخط الاستراتيجي السائد الذي تبنته المنظمات الأفريقية والآسيوية الحاضرة في دربان.

ونظراً لأن حكومات السبعة الكبار اشتمَّت هذا الخطر خلال المناقشات التي جرت في اللجنة التحضيرية، فقد قررت مقاطعة المؤتمر، وحكمت عليه بالفشل مسبقاً، ولكن الأفريقيين والآسيويين تمسكوا بمواقفهم. وطبقاً للاستراتيجية التي تبنوها، فقد فرضوا مناقشة قضيتين لم تكن الدبلوماسية الغربية تريد الاستماع إليهما.

وكانت القضية الأولى هي الخاصة «بالتعويضات» عن النكبات التي ترتبت على تجارة العبيد. استعملت التنصيص للإشارة إلى أن ملفات هذه القضية قد قُدمت بطريقة تكشف الهوة التي تفصل بين الجانبين. فقد عمل الدبلوماسيون الأمريكيون والأوروبيون على تخريب القضية بتقديمها على أنها تتعلق «بمبلغ التعويضات» التي تطالب بها الشعوب المستعمرة السابقة، والتي ينظر إليها الغربيون باستعلاء، مع شيء من الاحتقار، بوصفها جماعة من «الشحاذين المحترفين». ولكن الأفريقيين لم ينظروا للقضية من هذه الزاوية، فالموضوع لم يمثل لهم مبالغاً من المال، وإنما الاعتراف بأن الاستعمار، والإمبريالية والعبودية التي ترتبت عليه، كان السبب في «تخلف» القارة، وفي العنصرية. وأثار هذا الخطاب غضب ممثلي القوى الغربية.

أما القضية الثانية فتعلقت بتصرفات دولة إسرائيل. وقد كان الأفريقيون، والآسيويون، واضحين ومحددين بشأن هذه النقطة. فالاستمرار في الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة، وطرد الفلسطينيين لصالح المستعمرين (وهو ما يمثل تطهيراً عرقياً حقيقياً)، وتحويل فلسطين إلى عدد من البانتوستانات، على غرار نظام الأبارتيد البائد في جنوب أفريقيا، لا تمثل إلا الفصل الأخير من هذه

الإمبريالية «العنصرية» بالضرورة. والجدير بالذكر، أن القضية الفلسطينية توحِّد في أفريقيا وآسيا، في حين أنها تفرِّق في غيرها من القارات.

وهكذا تهب رياح باندونغ مرة أخرى. وقد بدأ مؤتمر باندونغ (1955)، حيث تأسست حركة تضامن شعوب أفريقيا وآسيا، ثم حركة عدم الانحياز (الذي يتجه اليوم أكثر وأكثر إلى عدم الانحياز للعولمة النيو-لبرالية، وسيطرة الولايات المتحدة)، دورة أولى من التحرر الوطني. وأياً كانت حدود الأنظمة التي نشأت عن هذه المرحلة الأولى لتحرر الشعوب ضحايا الاستعمار، وأياً كانت الآمال الكاذبة التي أشاعتها (الشيء الكثير الحدوث عبر التاريخ)، فإن تدهور هذه الأنظمة هو الذي سمح بالهجمة المضادة لرأس المال المسيطر في هذه المناطق، وتوسع العولمة الإمبريالية الجديدة. وتنضج تحت أنظارنا اليوم، الظروف لموجة جديدة من التحرر، تصل لأبعد مما سبق، ودربان أحد الأدلة على قرب ذلك.

ونظراً لأن دربان مثلت انتصاراً للشعوب، فقد عمل السبعة الكبار على التقليل من أهمية نتائجها، ومع الأسف، فقد رددت أغلبية وسائط الاتصال المسيطرة، الأكذوبة التي تريد الولايات المتحدة وإسرائيل أن نصدقها.

ودربان تمثل، بالإضافة إلى سياتل، ونيس، وغوتبورغ، وجنوا، وبورتو أليجري، حلقة من سلسلة الأحداث الإيجابية لعصرنا. وحان الوقت لكي يفهم كل من يدينون، بحق، الاستراتيجية النيولبرالية المعولمة لرأس المال المسيطر، أن معركتهم مشتركة، وأن معركة شعوب الجنوب ضد الإمبريالية، وسيطرة الولايات المتحدة، لا تقل أهمية عن معركة ضحايا انعدام العدالة في البلدان المتقدمة نفسها، الذين يثورون ضد ذلك. وبعد الهجوم على الرموز التي يمثلها مركز التجارة في نيويورك والبنتاغون، فقد حان الوقت لنفهم أنه لا يمكن قيام جبهة ضد الإرهاب، من دون قيام جبهة من أجل العدالة الاجتماعية والدولية.

ويقف المنتدى العالمي للبدائل في وسط هذا العالم المعقد، وهو لذلك منتدى حقيقي، أي مكان للقاء والنقاش وليس «دولية» (شيوعية، أو اشتراكية، أو مسيحية، أو إسلامية، أو لبرالية)، ومن باب أولى ليس اشتراكية مركزية كما كانت الاشتراكية الثالثة الشيوعية. وهو يجمع تيارات للفكر والنشاط مستقلة تماماً (وهو أمر جيد من وجهة نظري)، لكنها تتقاسم وجهات النظر الانتقادية بشأن مجموع السياسات اللبرالية الجارية، أو بشأن أجزاء محددة من الإدارة الاجتماعية، مثل علاقات النوع (وهو موقف الكثير من الحركات النسائية)، أو مشاكل البيئة، أو حقوق الإنسان، أو المشاكل الطائفية، أو غيرها. فجميعها لها مكانها في المنتدى العالمي للبدائل، مهما كانت مراجعها

الأيديولوجية، أو اختياراتها في أشكال التحرك. ويشهد برنامج نشاط المنتدى العالمي للبدائل، الذي يتمحور حول مشروعات تنظيم النقاش حول أهداف، وأساليب، تخص الحركات الاجتماعية في أنحاء العالم بصفة عامة ـ مثل اكتشاف بدائل للزراعة الرأسمالية الكبيرة، أو تأملات بشأن القيم العالمية لحقوق الأفراد الاجتماعية المشتركة ـ على هذا المبدأ للخيار المنفتح. وقد شرفتني المجموعة التي تنسق أعمال المنتدى بتسميتي «رئيس المنتدى العالمي للبدائل»، ولعلَّ ما يبرر هذا التشريف هو أن نشاطي طوال الأربعين سنة الماضية، قد سمح لي بالتعرف على عدد كبير من المنظمات، وقياداتها، موزَّعين في جميع أرجاء المعمورة. وبقية زملائي في هذه المجموعة، وخاصة فرانسوا أوتار، وبيير بوديه، وجيورجيو ريولو، والكثير غيرهم، لا تنقصهم الصفات المتميزة، ولا الإخلاص اللاّمحدود.

لقد ظهر المنتدى العالمي للبدائل، لأول مرة على المستوى الدولي، عندما نُظم في دافوس، في يناير 1999، الاجتماع «المضاد لدافوس»، ليس في المركز المقدس الذي لم يُسمح لنا بدخوله، وإنما على بعد خمسين متراً منه، على الجانب المقابل للشارع المكسو بالثلج في ذلك المنتجع الشتوي. وكنا مجموعة صغيرة، تضم عدداً من المثقفين الملتزمين، وبعض الممثلين الحقيقيين للحركات الشعبية الكبرى في القارات الخمس، مثل المنظمات الفلاحية في بوركينا فاسو، والبرازيل، والهند، والنقابات العمالية في جنوب أفريقيا، وكوريا، والبرازيل، والزاباتيين في شياباس، والمناضلات من «المسيرة العالمية للنساء»، و«البدون» من فرنسا، والرابطة من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية. لقد تمكننا من دخول دافوس بفضل مناورة من مجلة الموند دبلوماتيك، ووقفنا هناك لنقول: نحن الذين نمثِّل العالم الحقيقي، وليس أنتم يا نادي أصحاب المليارات. وقد غضب منظمو دافوس، وكذلك السلطات السويسرية، بدرجة لا تسمح بتكرار المفاجأة، ومن هنا نضجت فكرة منتدى اجتماعي عالمي على مستوى آخر، واختيرت له بورتو أليجري بفضل الإمكانيات الكبيرة لحزب العمال البرازيلي.

ولم يظهر نجاح بورتو أليجري، على الصفحات الأولى للصحف الرئيسية في البلدان الغربية، فقد اختار الخصوم استراتيجية المقاطعة، ومع ذلك، بدأ أصحاب دافوس الأغنياء، في الشعور بالقلق.

وهنا، اقترحوا البدء في «الحوار» معنا، وكان من حظي أن أشارك فيه، 10 دقائق في الإذاعة. وسألني المتحدث باسم دافوس: «ما تفسير أن أستاذاً في الاقتصاد مثلك، غير مشترك معنا في دافوس؟» «الأمر في منتهى البساطة، فهناك ثلاثة أسباب لذلك: أولاً أنا لا أملك 20 ألف دولار أدفعها للإقامة في الجنة لمدة ثلاثة أيام. ثانياً: لم أُدعَ للحضور، وهذا أمر مفهوم، فآرائي معروفة.

ثالثاً: وحتى لو كنت دعيت، نتيجة لخطأ ما، لكنت رفضت الدعوة، فأنا لست من المليارديرات، ولا يهمني أن أشترك في نادٍ يضم من يخدمونهم». «ولكنني لست مليارديراً يا سيدي». «أعرف ذلك، فأنت مدبر العلاقات العامة في شركة أصحابها من المليارديرات». «فماذا تأخذ إذاً على المليارديرات؟». «مسألة حسابية بسيطة يا سيدي: فقد تضاعفت دخولهم خلال عقد التسعينيات، أما دخول بقية من ليسوا مليارديرات، وهو كثيرون، فلم تزد بالتأكيد خلال تلك الفترة بهذه النسبة. إذاً فأنت تريد اللامساواة، أما أنا فأريد المساواة، إذاً فنحن خصمان، ولا أرى ما يمكن أن نتحاور بشأنه». ومع ذلك، فلا بد أن دافوس «ستبذل جهداً»، ولن تُعدم أن تجد من بين المنظمات الاجتماعية الكثيرة، بعض «الشخصيات اليسارية» التي ستعلن التوبة بوعي أو من دونه.

لقد قاد نجاح سياتل إلى نجاح دافوس، وكما هو معروف، فالقوى «المعادية للعولمة اللبرالية»، لديها القوة حالياً للتعبير عن غضبها في جميع المناسبات التي توفرها أجندة الاجتماعات الدولية الكبرى، مثل القمم الأوروبية، أو قمم السبعة الكبار، أو مؤتمرات صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، أو منظمة التجارة العالمية.

وهذا يبين بوضوح، في رأيي، أن الجو العام في طريقه للتغير، فقد مضى الوقت الذي كانت فيه الشعوب في حالة من البلبلة، والخطاب اللبرالي يتبجح بانتصاره، وهو اليوم في موقف الدفاع، بعد أن فقد مصداقيته. ولعلَّ الحركة الفرنسية في ديسمبر/كانون الأول 1995، كانت نقطة التحول في هذا الصدد. وتحتفظ إيزابل، التي شاركت في تلك المظاهرة، بالصورة التي نشرتها صحيفة الأوبسيرفاتير وتظهر فيها صورتها وسط بحر من عمال سكة الحديد.

وما يؤكد ذلك، ما حدث في برشلونة في مايو/أيار 2001، فالبنك الدولي الذي رتب لإجراء «الحوار» مع عدد مختار بعناية من المنظمات غير الحكومية، ألغى الاجتماع خوفاً من توجيه أسئلة محرجة. وبدلاً من هذا الحوار المزعوم بين البنك الدولي و«المجتمع المدني»، قدمنا عريضة اتهام.

وتزداد مسؤولياتنا، وواجباتنا، بمعدل لا أقول إنه لم يكن متوقعاً، لكنه بالتأكيد الدليل على أن المستقبل لا يمكن أن يكون بالقتامة التي كانت بادية منذ سنوات قليلة.

وفي بورتو أليجري 2 (يناير 2002)، اتخذت خطوة كبيرة للأمام، عبر عنها «النداء» الذي أُقر في الاجتماع النهائي بشكل جيد، فقد بدأت «الحركات الاجتماعية»، كما يقال، تعمل بالسياسة، بالمعنى النبيل للكلمة. لقد تجاوزت دورها التقليدي في تنظيم النضال ضد النتائج الاجتماعية الكارثية للنيولبرالية، وبدأت تقدِّر ضرورات النظام التي تعني أكثر وأكثر اللجوء للبربرية «العسكرية»، بحجة «الحرب ضد الإرهاب». ومن المفهوم أن توابع 11 سبتمبر/أيلول 2001، كانت ماثلة أمام

الأعين لتوضح ذلك. وقد أبدى منتدى العالم الثالث، والمنتدى العالمي للبدائل، نشاطاً كبيراً في بورتو أليجري 2، حيث نظما خمس حلقات نقاشية كبرى، حيث قام ما يقرب من المئة من المثقفين الأكثر وعياً في عصرنا، بتحليل المنطق السياسي الإجرامي للنيولبرالية المعولمة.

وبدأ هذا النجاح يؤتي ثماره فعلاً، فلم يعد ممثلو تيار الاشتراكية الديمقراطية ـ وهي الشريك في الواقع للنيولبرالية، والسيطرة اﻷلأمريكية ـ بقادرة على مقاطعة المنتدى الاجتماعي العالمي، ويشهد بذلك طابور الوزراء الفرنسيين، ضمن آخرين. «إنهم يريدون شراءنا»، كما صرخ بعض اليساريين الظرفاء. وقد تلقى غوستاف ماسيا الرد المناسب: «نعم إنهم يريدون شراءنا، بالدقة لأننا صرنا نساوي شيئاً، وبالطبع لا يمكن تجنب أن يحاول الخصم شراءنا، ولكن علينا نحن أن نرفض أن نبيع أنفسنا».

والمنتدى العالمي للبدائل، يتحمل مسؤولية ثقافية رئيسية، فنحن نعيش عصر «خيانة المثقفين»، بمعنى أن الأغلبية الساحقة من «الخبراء» (بما في ذلك الجامعيين)، لم يعودوا يبحثون عن بديل للنظام الحالي. وهم يغلقون الأعين، من دون حياء، عن رؤية الأبعاد التخريبية لهذا النظام، فالبعض منهم ينضوون تحت النظام، ببساطة، بحثاً عن الثروة، وفقاً لتقاليد الانتهازية العريقة. والآخرون، يقلِّلون من قسوة «انتقاداتهم»، حتى لا تتعارض مع المتطلبات الأساسية للسلطة. وليس في هذه الخيانة ما يدهش، فهذا الوضع يتكرر دائماً في لحظات «نهاية العصر»، عندما يبدأ المجتمع القائم في التهاوي، في حين لم يتبلور بعد المجتمع الجديد، عبر التغيرات الكيفية.

إذاً فدور المنتدى العالمي للبدائل يتضمن أن يقوم في إطاره مركزاً للتفكير المنظم بشأن البديل، والخصم يعرف أهمية هذا التفكير المنظم الذي من دونه لا يمكن وضع استراتيجية للتحرك الفعال. لقد أشرت في هذه الذكريات إلى جمعية «مون بيليران» التي تأسست باكراً عام 1947 (وتظهر فيها أسماء ميلتون فريدمان، وليونيل روبنز، ولودفيغ فون ميزيس، وفون هايك، وكارل بوبر، حواريي لبرالية اليوم)، وإلى الثلاثية التي تأسست عام 1973 (حيث تظهر أسماء ديفيد روكفلر، زبغنيو برزنسكي، وسيروس فانس، وأندرو يونغ، وبول فولكر، الذين يضعون استراتيجية السلطة الحاكمة في أمريكا الشمالية). والخصم يعرف أن المشكلة الرئيسية التي تواجهه هي إدارة النظام الإجرامي الذي يريد فرضه على الشعوب. والكلمة التي تطلق على هذه الإدارة هي اسم «الحكم الجيد»، الذي جعل منه الموضوع الرئيسي ذي الأولوية على جدول أعمال المؤسسات الدولية. ومع الأسف فقد تبنَّت الكثير من المنظمات غير الحكومية هذا المفهوم لحسابها، وذلك لضعف قدرتها الانتقادية في أحسن الأحوال، ولانتهازيتها الكبيرة دائماً. ولا نعرف على وجه الدقة حالياً، كيف ينظم الخصم

عملية توزيع الأدوار لهذا الفكر، وإن كانت سوزان جورج قد تخيلته باقتدار، في كتابها «تقرير لوغانو».

والحجة الأقوى التي تُقدم لتبرير التوقعات المتشائمة بالنسبة للمستقبل، هي غياب قوات فاعلة قادرة على تحقيق التحول التاريخي اللازم لوضع حد للتخريب الخطير الذي تحدثه الرأسمالية الشائخة. والقول بأن «البرولتاريين»، أو بصفة أعم الأجراء من الطبقات الشعبية، يمثلون هذا التراث الفاعل، يبعث على الابتسام. أما المتفائل، ولعلني منهم، سيجيب بأن القوى الفاعلة لا تظهر إلا في لحظات قصيرة من التاريخ، عندما تسمح الظروف المواتية (والتي لا يمكن التنبؤ بها) بتلاقي المراجع المختلفة للحياة الاجتماعية (الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية). وعندها تتبلور القوى الفاعلة التي كانت كامنة فقط لتصير فاعلة بل حاسمة، من دون توقع، بل من دون أن يتخيل ذلك أحد. فمن الذي كان يتوقع مقدماً أن تصير الديانات الرئيسية الثلاث (المسيحية، والإسلام، والبوذية) القوى الحاسمة في التاريخ منذ ألفي عام؟ من الذي توقع أن البرجوازية البازغة في المدن الإيطالية والهولندية، ستصير القوة الحاسمة في التاريخ الحديث، طبقة في حد ذاتها لديها وعي قوي بما تريده وتقدر عليه، الأمر الذي لم يحققه خصمها، البرولتاريا، إلا للمحاتٍ وجيزة هنا أو هناك، خلال هذه الصراعات؟ من الذي توقع أن بعض «الشعوب» من التخوم ـ الشعبان الصيني والفيتنامي ـ سيتوليان حمل المسؤولية، ويصيران القوة الأكثر فعلاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ وعلى ذلك، لا يمكن القول بأن بعض الحركات الاجتماعية الحالية، لن تكوّن هنا أو هناك، القوة الفاعلة من دون توقع. علينا دائماً التفكير في الظروف الملموسة التي تسمح بذلك، والاستراتيجيات التي تسهل تجمع تلك العناصر.

ولن تجد هذه الأسئلة الإجابة إلا على ضوء النتائج المترتبة على التطورات المتسارعة هنا أو هناك في القاعدة، التي تحددها الدولة (أو الدولة الأمة)، التي تتحدد في إطارها الاختيارات السياسية، والاجتماعية. ولكن كما قلت من قبل، أعتقد أن المرحلة الحالية للعولمة، تفرض قدراً من الانتشار الإقليمي على الأقل، للاختراقات الممكنة المهمة. وأوروبا، والصين، والهند، وعالم جنوب شرق آسيا، والعوالم العربية، والأفريقية، واللاتينو أمريكية، تمثل، في نظري، المناطق الإقليمية الكبرى في العالم الحديث، التي يمكن فيها تبلور البدائل.

وبالنسبة لأوروبا، يبقى السؤال الدائم: أي أوروبا يريدها الأوروبيون، أو يمكن أن يريدوها؟ فما يريدونه اليوم غير واضح، ومن غير الواضح كذلك، أنهم «يريدون» أوروبا ماستريخت، أي تذويب أممهم في أوروبا، تلك التي تذوب في السوق العالمي من جهة، وفي إطار السيطرة السياسية

والعسكرية الأمريكية من الجهة الأخرى. فأوروبا هذه ستصير المجال لتفجر الصراعات الاجتماعية المحلية ذات الأوهام الإقليمية (مثل الباسوك وكورسيكا، وغيرها)، والتي تتلاعب بها المافيات، أو الأوهام الشعبوية الرجعية (مثل هايدر، ولي بين، والثلاثي الإيطالي،...) . وستصير عاجزة، وهو ما تعمل من أجله استراتيجية الولايات المتحدة. فإذا نجحت هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها، ستصير أوروبا أقرب ما تكون لما تخيله هتلر، أمة مركزية قوية، وحولها مجموعة من التوابع. وهذه المقارنة هي التي تجعلني أستخدم الوصف «فيشوي»، أو غيره مثل كويزلنغ، لأيديولوجية من ينادون بهذا النوع من أوروبا. و«الأوروبية» التي ينادي بها المدافعون عن المشروع الأوروبي (الحالي)، لا تختلف كثيراً عن تلك التي انضم لها المتعاونون مع النازية خلال الحرب العالمية الثانية، سوى أن الأمة القوية اليوم، ليست أوروبية، جغرافياً، لأن الولايات المتحدة هي التي ستلعب هذا الدور، في حين تلعب ألمانيا دور المدير الإقليمي الوسيط لهذا النظام العالمي الأمريكي. والحل الآخر، هو حلول الديمقراطية منخفضة المستوى محل النظام الاستبدادي الصريح (نظام «الزعيم»)، ولكن الأسلوبين يحتاجان لكي يمكن تطبيقهما، إلى وجود عدو مشترك، وإلى منطق عنصري لتحديد هذا العدو. وكان هذا العدو في السابق، «الشيوعية» (السوفيتية)، و«اليهودي»، وهو اليوم الشعوب غير الأوروبية، أو «العالم الثالث». وأوروبا المندمجة في الثالوث على هذا الأساس، هي نوع من الأبارتيد على المستوى العالمي، فمن ناحية «البيض» (ولم يعودوا هنا، فرنسيين أو ألمان... بل «بيض» فقط، فيما عدا الأمريكان المسموح لهم بحمل الصفتين، أمريكان و«بيض»)، ومن الناحية الأخرى، «الآخرين». بالطبع، فكما في حالة الأبارتيد في جنوب أفريقيا، أو أي استخدام سياسي «للعنصرية»، فإن هذا التصنيف لا يمت بصلة للواقع (المشكوك فيه) للأجناس، أو الشعوب (التي تُطلق عليها أي تسمية). واليوم، يعتبر الإسرائيليون من البيض، مع أنهم يهود، في حين أن العرب الذين لا يقلون عنهم في السامية، لبسوا كذلك (وهكذا كان الحال في جنوب أفريقيا). أما الهنود الذين يتحدثون بلغة هندو أوروبية متفوقة كما يقال (بناء على أسطورة الأوروبية المركزية المنسوبة للجدود اليونانيين)، فملوّنون. أما اليابانيين «فبيض باستثناء خاص». والأمريكيون اللاتينيون، بيض تدهوروا (بسبب اختلاطهم بالهنود الحقيقي أو المتخيل). وفي هذا الإطار، يصير المشروع الأوروبي، الجناح الأوروبي من المشروع الأمريكي.

والبديل لأوروبا من وجهة نظري، هو أوروبا غير إمبريالية في علاقاتها مع بقية العالم، أي أوروبا تبتعد عن «الثالوث». وفي هذه الحالة، يتخذ بناؤها شكل المؤسسات الفدرالية (أو الكونفدرالية، فالاسم لا يهم)، الديمقراطية فعلاً، والبعيدة عن الأوهام الرجعية للتكنوقراطيين في

المفوضية، أو البنك المركزي الأوروبي. وأعتقد أنه من الممكن قيام أوروبا مثل هذه، فالروح «العالم الثالثية» الكريمة التي تحمس لها الشباب الأوروبي في سنوات الستينيات، والتي حل محلها اليوم «الأوروبية» التي تتراوح بين التفاهة، وبين العجرفة العنصرية، تشهد بأنه من الممكن عودة الشعور العالمي للظهور مرة أخرى في هذه القارة.

وتمثل الصين القطب الثاني الذي يمكن أن تؤثر التطورات الممكنة فيه بشكل كبير على مستقبل النظام العالمي. ولا تعود أهمية الصين فقط لحجمها الكبير، وإنما لكونها البلد الوحيد في العالم الثالث (إلى جانب كوريا)، الذي حقق تقدماً نحو بناء اقتصاد يرتكز على الذات، مما يعطيها قدراً كبيراً من الاستقلالية، وفي الوقت نفسه، هامشاً كبيراً من القدرة على التفاوض. ولكن هذا لا يضمن النجاح لمشروع يمكن أن يتحرك في إطار التطور الطويل نحو الاشتراكية، الأمر الذي يفترض ازدهار الديمقراطية الشعبية. ومثل هذا التطور ليس مستحيلاً، رغم أنه ليس خيار السلطة، الوطنية لكنها مستبدة، ولا خيار البرجوازية الجديدة الكومبرادورية «صديقة الغرب».

والشرط الضروري لحدوث أي تقدم في جميع مناطق العالم الثالث الرأسمالي، هو بناء اقتصاد يرتكز على الذات، وهذا البناء الحتمي يقضي بإخضاع العلاقات الخارجية لأولويات التنمية الداخلية، وليس العكس كما يكرر الخطاب السائد بشكل مقزز، أي «بالتكيف» مع الضرورات الخارجية المسيطرة. ولم أغير رأيي بشأن فك الارتباط هذا، وأكد التاريخ طوال نصف القرن الماضي، هذا اليقين. وبالطبع، فإن الأشكال الملموسة لفك الارتباط هذا تتغير من حالة لأخرى، وهذا أمر بديهي. واليوم، يقابل بناء هذا الاقتصاد، الحتمي على المستوى الوطني، مصاعب خطيرة إن هو لم يستند إلى أشكال من التكامل الإقليمي التي تضاعف من نتائجه الإيجابية. ولكن الأمر لا يتعلق هنا بتلك الأشكال من التكامل الإقليمي التي يتحدث عنها رجال الاقتصاد التقليديين، مثل الأسواق المشتركة، وغيرها، فهؤلاء لا يستطيعون تصور أشكال تخرج عن إطار منطق التراكم الرأسمالي. المطلوب هنا، هو نوع من الإقليمية تسيطر عليها الأبعاد السياسية، وبذلك تخرج عن سيطرة الاحتكارات العلمية، والمالية، والعسكرية، التي يستخدمها العالم الأول لفرض مشروعه للتوسع الرأسمالي العالمي. ويمكن لبعض مناطق العالم، مثل العالم العربي، أو أمريكا اللاتينية، أو أفريقيا، أو جنوب شرق آسيا، أو بعض البلدان القارية مثل الهند أو البرازيل، أن تستفيد من بعض المزايا التي يوفرها لها التاريخ (مثل وحدة اللغة أو الثقافة)، ولكن تستفيد بالأكثر من وحدة الخصم المشترك. وهنا أيضاً لا تتجه رغبات السلطات المحلية في هذا الاتجاه، ولكن حقيقة أن الغالبية الساحقة من هذه الأنظمة لا تتمتع بالشرعية في نظر مواطنيها، يدل على أن البديل ممكن. ولكن هذه

الإمكانية لن تتحقق ما لم يتم التخلص من الأوهام الثقافوية للكثير من حركات الاحتجاج القائمة، لأن أولئك الذين يديرون النظام الرأسمالي، يعرفون جيداً كيف يستغلون هذه الأوهام. وبالتأكيد سيكون ذلك أصعب في بعض البلدان (مثل أرض الإسلام) عن بلدان أخرى، وفي بعض الأوساط الاجتماعية عن أوساط أخرى.

وأحسن الأوضاع الذي يسمح بالخروج من المأزق الحالي، هو الجمع بين المطالبة الواسعة بالديمقراطية، مع المطالبة بإدارة اجتماعية لمصلحة الطبقات الشعبية. ولكن أسلوب الجمع بين هاتين المطالبتين يختلف من مكان لآخر، ومن مرحلة لأخرى، فهو يتغير في الزمان والمكان. إن فن السياسة، بالمعنى النبيل للكلمة، لا يعني مجرد الانخراط فيها، سلباً أو حتى إيجاباً، كما يفعل السياسيون الطامعون في السلطة لا أكثر، وإنما العمل من أجل التغيير. والمستقبل، كما كان دائماً، غير معروف، ولا تحدده مقدماً أي قَدَرية من أي نوع (مثل رشاد السوق)، والأسوأ والأفضل كلاهما ممكن. وقد يحدث اختراق نحو الأفضل، هنا أو هناك، من دون القدرة على التنبؤ بذلك بأي قدر من التأكيد. فإذا حدثت هذه الاختراقات في عدد كافٍ من المواقع، وفي وقت متقارب، فإنها ستكبر ككرة من الثلج، وتقلب موازين القوى العالمية. وهذا ما يجب العمل على تحقيقه.

الخاتمة: بعد الحادي عشر من سبتمبر

لم تغير أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، مسار التاريخ، فهي مجرد حدث أكد بشكل أكبر من العنف، الخيارات القديمة ـ منذ التسعينيات ـ للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، من جمهوريين وديمقراطيين. وقد تصورت الولايات المتحدة دائماً أنها المؤهلة للسيادة على العالم، بل إنها تؤمن بأن هذه هي إرادة الله. وهي تخطط لهذه السيادة منذ عام 1945 بكل تصميم، عن طريق إقامة القواعد العسكرية، وشبكة التحالفات العسكرية، التي تمكنها من فرض سيطرتها على مجموع النظام العالمي. ولم يكن «الشيطان الشيوعي» (أو «إمبراطورية الشر»)، سوى المبرر لهذا المشروع. وبالطبع، لا علاقة لنشر الديمقراطية، أو الدفاع عنها، على الإطلاق بهذه القصة، وهذا واضح تماماً من الأساليب المكشوفة للدبلوماسية الأمريكية. ومن المفهوم، أن مبادئ «اللبرالية» لا تُستدعى إلا عندما تخدم مصالح رأس المال المسيطر، الوحيد الذي تُراعى مصالحه في هذا المجتمع البغيض.

وأقنع اختفاء الاتحاد السوفييتي حكّام أمريكا أن الوقت قد حان لاستكمال بناء ما بدأوه في عام 1945 (باستخدام القنابل النووية، لكيلا ننسى). وأدى توحيد العالم في الإطار الرأسمالي، إلى زيادة النفقات العسكرية للولايات المتحدة، بدلاً من بدء عصر جديد من السلام، وبذلك زاد من سيطرة هذه النفقات على هذا النموذج الخاص من التراكم الرأسمالي.

ويجب أن نعرف أن الولايات المتحدة ليس لديها ما تقدمه للإنسانية سوى استخدام الإرهاب لتبرير عدوانها الإجرامي البربري على شعوب الجنوب.

ولدى الولايات المتحدة في مشروعها الإجرامي هذا، حليف مضمون بلا شروط، وهو إسرائيل. والبلدان لهما الأيديولوجية نفسها عند قيامهما، وهي استعمار الأرض بعد إبادة الشعب المقيم عليها. ولهما ذات الرؤية للعالم: وهي رؤية تجارية تحتقر حقوق الشعوب. ولهما ذات العدو «المشترك»: وهو جميع شعوب الجنوب. وهذه الشعوب تفهم جيداً أبعاد «القضية الفلسطينية»، ولهذا قلت وأكرر، إن هذه القضية، في آسيا وأفريقيا، توحد. ومع الأسف، فالوضع ليس كذلك في أوروبا، ولا في أمريكا اللاتينية (ذات الثقافة «الأوروبية»)، لأن هذه القضية تختلط بشكل مأساوي مع «القضية اليهودية». وهي قضية أوروبية فقط، بقدر ما أن «معاداة السامية»، والأعمال الإجرامية التي تسببت فيها، هي من عمل الأوروبيين، وليست بأي شكل من عمل الشعب الفلسطيني المظلوم. ومع ذلك، فقد تخلص الأوروبيون، وأبنائهم من الأمريكان، من عقدة الذنب بإلقائها على هذا الشعب،

وفضلاً عن ذلك، جعلوا من إسرائيل سلاحهم الدائم للعدوان على الشعوب العربية، ومن ورائها على شعوب الجنوب الأفريقية والآسيوية بصفة عامة. وترد هذه الشعوب في بعض الأحيان، وكما يحدث في التاريخ عادة، بذكاء وفاعلية (انظر تاريخ الصين وفيتنام)، ولكنها ترد في أحيان أخرى، على البربرية الأصلية النابعة من رأسمالية الثالوث، ببربرية مشتقة منها. وكما يقول جلبر أشقر، فهذا لبس «صدام الحضارات»، وإنما «صدام البربريات».

أما حلفاء واشنطن الآخرين ـ الأوروبيون ـ فمن الممكن ألا يتبعوا خطة رجال الأمن في أمريكا الشمالية إلى ما لا نهاية، وعلينا أن نعرف كيف نقنعهم بأن المثل العليا الإنسانية التي تقوم عليها الحضارة الحديثة، قد صارت نسياً منسياً في عصر الرأسمالية الشائخة.

حول الكتاب

نبذة عن الكتاب

«عايش سمير أمين المحطات المفصلية والحاسمة في تاريخ العالم العربي: كان لا يزال طالباً في باريس يوم شهد انتكاسة العرب ونكبة 1948 التي تم فيها احتلال فلسطين، ثم عاش هزيمة 1967 وتداعياتها الخطيرة على مصير العالم العربي، برمّته، وبداية انهيار مشروع العرب السياسي والوحدوي. ثم قدّر له أن يشهد تفجيرات 11 أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها، التي دفع العرب «ضريبة» باهظة لها، كان سقوط بغداد إحدى نتائجها المباشرة، وإحدى علامات «موت» المستقبل العربي في ما بعد أحداث نيويورك».

في هذا الكتاب، يورد سمير أمين ذكريات من طفولته التي لم تكن طفولة عادية، وإنما عاش بعضاً منها في ظل حرب جعلته يكبر، ويهجر طفولته، قبل أوانه. ثم يتطرق إلى نشاطاته في فرنسا أيام كان طالباً فيها، والدور السياسي والاجتماعي الذي اضطلع به بين أبناء المستعمرات الذين كانوا لاجئين في فرنسا. كما يعالج الرؤية التنموية والاقتصادية التي حاول سمير أمين أن يطرحها على نطاق مصر، ومن ثم أفريقيا، من أجل النهوض بالاقتصاد وإيجاد السياسات المحفزة للتنمية واللحاق بركب الدول المتطورة

نبذة عن المؤلف

سمير أمين مفكّر وكاتب مصري ولد عام 1931. حصل على دكتواره في الاقتصاد من جامعة السوربون. انتسب عام 1951 إلى الحزب الشيوعي الفرنسي. عمل مستشاراً اقتصادياً في مالي وجمهورية الكونغو ومدغشقر وغيرها من الدول الأفريقية، كما عمل مديراً لمعهد الأمم المتحدة للتخطيط الاقتصادى IDEP بداكار لعشر سنوات طوال السبعينيات، وشارك في تأسيس منظمات بحثية وعلمية أفريقية مثل المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية والاقتصادية (كوديسريا) ومنتدى العالم الثالث الذي يترأسه حالياً.

صدر للمؤلف

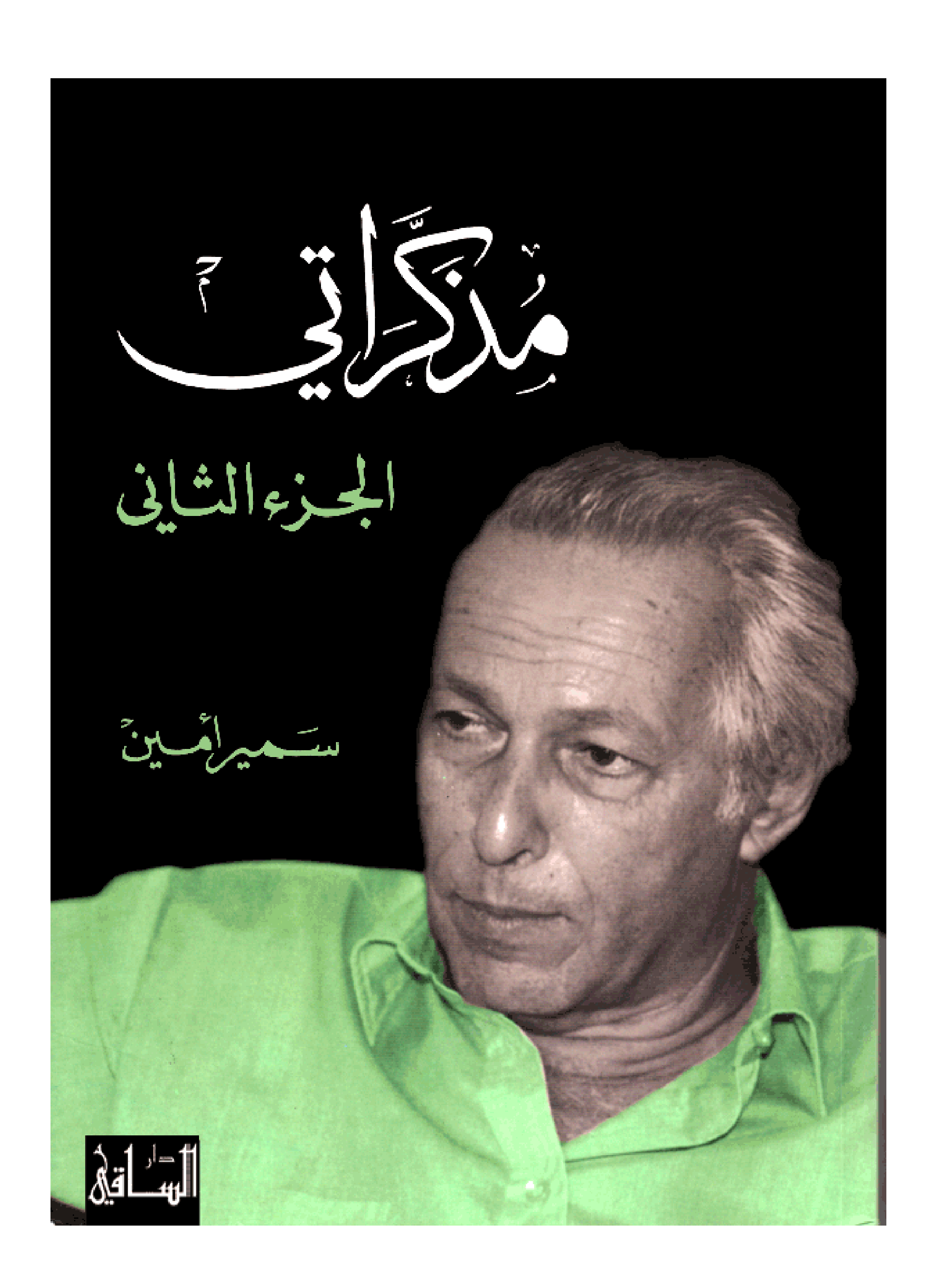
«مذكّراتي: الجزء الثاني»



الجزء الثاني

سمير أمين

دار الساقي


مذكراتي
الجزء الثاني
سمير أمين
دار الساقي

سمير أمين

مذكراتي

الجزء الثاني

بانوراما سياسية وشخصية لعصر باندونغ

ترجمة: سعد الطويل



الطبعة الورقية الأولى، 2008
الطبعة الإلكترونية، 2011

ISBN-978-614-425-104-1

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت. ص.ب.: 5342/113 . الرمز البريدي: 6114 - 2033
هاتف: 866442 1 961، فاكس: 866443 1 961

e-mail: **info@daralsaqi.com**

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com

مدخل

تقع البانوراما السياسية والشخصية التي يشملها هذا الجزء الثاني من ذكرياتي خلال الحقبة التي أسميها عصر باندونغ، وأعتقد أن النتائج التي ترتّبت على الحدث، وهو مؤتمر باندونغ في نيسان/ أبريل 1955، ذات أهمية عظمى، في حين أن الرؤية السائدة، وهي رؤية شمالية مشوّهة تحت تأثير التحيّز الأوروبي الغربي، تتجاهل التحولات الرئيسة التي تحققت في العالم تحت ضغط انتصار نضالات شعوب الجنوب.

لقد عبّرت الطبقة الحاكمة للإمبريالية المسيطرة - الولايات المتحدة - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، صراحة، عن تطلعاتها القائمة على الهيمنة، وذلك في مؤتمر بوتسدام، قبل أيام من إلقاء القنبلتين النوويتين على اليابان. معنى ذلك أن هذا المشروع كان مؤسَّساً منذ البداية على التفوق العسكري المتمثل حينئذ في احتكار القنبلة النووية. وقد استطاعت الولايات المتحدة بسهولة أن تجتذب إلى صفها أوروبا التابعة واليابان المحتلة. بذلك، وجد الاتحاد السوفياتي نفسه معزولاً رغم الدور الحاسم الذي لعبه في القضاء على الوحش النازي. وفي النهاية، كانت العقبة الحاسمة التي عرقلت استراتيجيا السيطرة للولايات المتحدة هي انتصار نضالات شعوب آسيا وأفريقيا لتحقيق تحررها الوطني، ومثّلت باندونغ في هذا المجال تاريخاً مفصلياً. سمح ذلك للاتحاد السوفياتي والصين بالخروج من عزلتهما بفضل تأييدهما لهذا النضال، وفتحَ الطريق أمام بناء نظام متعدد الأقطاب، وليس ثنائياً كما يحاول الخطاب السائد عن الحرب الباردة أن يدعي، تجد فيه شعوب الجنوب مكانها.

وقد أوضحتُ وجهة نظري في الجزء الأول من هذه الذكريات (ص53-60 من النسخة العربية) بشأن قيام النظام العالمي للنصف الأول من القرن العشرين وتطوره، وأحيل القارئ إلى هذا الجزء، كما أحيله إلى التحليل الذي قدمته عن «مشروع باندونغ» (سمير أمين، Pour un monde multipolaire ، 2005، ص108-117). ويختلف هذا التحليل، على أقل تقدير، عن الثرثرة المعيبة والحجج النمطية التي تتشدق بها وسائل الإعلام السائدة وآخرون، مع الأسف.

وفي هذا الشأن، أقيّم بكل التقدير المشاركة الفعالة في النقاش الحار حول هذه القضية من جانب الشيوعيين في بلدان آسيا وأفريقيا، كما في بلدان أميركا اللاتينية. يشكّل هذا النقاش اللحمة الأساسية

لهذه الذكريات، وهو جزء من الحوار الدائم مع الشيوعيين الأوروبيين، ومع السلطات التي تنتسب للماركسية في الاتحاد السوفياتي والصين، حتى وإن كان حوار طرشان.

باندونغ وبداية عولمة الصراع (1955 - 1980)

أعلنت حكومات آسيا وأفريقيا وشعوبهما، الممثلة في باندونغ عام 1955، رغبتها في إعادة بناء النظام العالمي على أساس الاعتراف بحقوق الأمم التي كانت مستعمَرة حتى ذلك الحين، ومتفاوَض عليه؛ وهو اعتراف فُرض على الإمبريالية التي اضطرت إلى التكيف معه مع الوقت. وكان هذا «الحق في التنمية» هو أساس العولمة في تلك الحقبة، في إطار متعدد الأقطاب. وكان نجاح باندونغ - وليس فشلها كما يجري الحديث اليوم دون تمحيص - هو الأساس لقفزة ضخمة للأمام بالنسبة إلى شعوب الجنوب، في ميادين التعليم والصحة وبناء الدولة الحديثة، وفي كثير من الأحيان في التخفيف من عدم المساواة الاجتماعية، وأخيراً في البدء بدخول عصر التصنيع. ولا شك أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار، عند تقييم الحساب الختامي لهذه الحقبة، أوجه النقص في هذه الإنجازات، وخصوصاً غياب الديمقراطية في الأنظمة الوطنية الشعبوية، والتي «مُنحت للشعوب»، من دون أن يُسمح لها بتنظيم قواها الذاتية.

وقد تم فصل نظام باندونغ عن النظامين الآخرين المميّزين لما بعد الحرب العالمية الثانية، وهما السوفياتية والماوية، ودولة الرفاهية الاشتراكية الديمقراطية الغربية. وكانت الأنظمة الثلاثة في حالة تنافس، بل وصراع (وإن استمرت الصراعات تحت السيطرة، حتى لا تخرج عن حدود الحروب المحلية المحدودة)، ولكنها كانت، ولهذا السبب، متكاملة في ما بينها. ولذلك، فالحديث في هذه الظروف عن عولمة الصراعات يكون ذا مغزى. وهذه هي، في تاريخ الرأسمالية، المرة الأولى التي تقوم فيها الصراعات في جميع أنحاء العالم، وفي داخل جميع الأمم التي يتكوّن منها، ويقوم في اتجاه تطورها.

والدليل على الترابط فيما بين هذه الصراعات، والحلول الوسط التاريخية التي ضمنت إدارة المجتمعات المعنية، يتأكد بمفهوم العكس من التطورات التالية للتآكل المتوازي لإمكانيات التنمية لكل من النظم الثلاثة. فانهيار السوفياتية أدى بدوره إلى انهيار نموذج الديمقراطية الاجتماعية الذي كانت إنجازاته الاجتماعية - وهي حقيقية - قد فُرضت لأنها كانت السبيل الوحيد للوقوف في وجه

«التحدي الشيوعي». ويجب ألا ننسى في هذا المجال صدى الثورة الثقافية الصينية في أوروبا عام 1968.

إن مرحلة التصنيع التي تحققت في عصر باندونغ لم تبدأ في إطار منطق التوسع الاستعماري، وإنما فرضته انتصارات شعوب الجنوب. ولا شك في أن هذه الإنجازات غذّت وهم قرب «اللحاق»، في حين أن الإمبريالية، والتي اضطرت للتكيف مع مطالب تنمية بلدان التخوم، أعادت تنظيم صفوفها حول الأشكال الجديدة للسيطرة. فالتناقض القديم بلدان الإمبريالية/بلدان التخوم، الذي كان المرادف للتناقض اللاحق بلدان مصنّعة/بلدان غير مصنّعة، حل محله تناقض جديد مبني على مركزة المكاسب المترتبة على «الاحتكارات الخمسة الجديدة للمراكز الإمبريالية»، وهي التحكم في التقنيات الجديدة والموارد الطبيعية وعمليات التدفّق المالية والاتصالات وأسلحة الدمار الشامل.

والنظر في إنجازات المرحلة، وكذلك في حدودها، يدعونا للعودة إلى القضية الرئيسة، ألا وهي مستقبل البرجوازية والرأسمالية في تخوم النظام. وهي قضية دائمة من حيث أن التطور المعولم للإمبريالية وآثاره المستقطبة الكامنة في طبيعته تحدّد قسمة اللامساواة الأساسية لإمكانيات التطور البرجوازي والرأسمالي بين مركز النظام وتخومه. وبعبارة أخرى، هل كانت برجوازيات التخوم مضطرة بالضرورة للخضوع لمتطلبات هذا النمو غير المتكافئ؟ وهل هي لذلك بالضرورة كومبرادورية؟ وهل الطريق الرأسمالي، لهذا السبب، مأزق لا فكاك منه؟ أو أن هامش المناورة الذي تستطيع البرجوازية أن تستفيد منه في ظل بعض الظروف، والتي يجب بالتالي تحديدها، يسمح لها بتنمية رأسمالية وطنية قادرة على التقدم في طريق اللحاق؟ وما هي حدود هذه الظروف والإمكانيات؟ ومتى يمكن لهذه الحدود أن تفرض اعتبار الخيار الرأسمالي وهماً؟

وقد قُدّمت إجابات نظرية قاطعة عن هذه التساؤلات في أحد الاتجاهات يوماً ما، ثم في الاتجاه المضاد بعد ذلك، وفي جميع الحالات، كانت هذه الإجابات مصوغة لتتواءم مع التطورات التي لم تتوقعها لا القوى المسيطرة ولا القوى الشعبية. فغداة الحرب العالمية الثانية، دمغت شيوعية الأممية الثالثة جميع برجوازيات الجنوب بالكومبرادورية، كما أعلنت الماوية أن الطريق الوحيد المؤدي إلى التحرر كان «الثورة الاشتراكية على مراحل» بقيادة البرولتاريا وحلفائها، أي الطبقات الفلاحية الشعبية بالذات، وخصوصاً الطليعة المتحدثة باسمها وهي الحزب الشيوعي. وأثبت باندونغ أن كلا الحُكمين كان متسرعاً، وأنه من الممكن دفع هذه التنمية تحت قيادة كتلة قائدة وطنية شعبوية مهيمنة من البرجوازية. وبعد طي صفحة باندونغ عن طريق الهجوم النيوليبرالي لرأس المال الاحتكاري للمركز الإمبريالي والمتمثل بالثلاثي: الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ابتداءً من عام 1980، بدا

أنه على برجوازيات الجنوب أن تخضع من جديد، وتعود للوضع الكومبرادوري بالتكيف الأحادي المفروض، أي تكيف التخوم مع ما يفرضه المركز، أو بشكل ما عكس تكيف المركز مع ما فرضته التخوم في عصر باندونغ. ولكن بمجرد حدوث هذا الانقلاب في الاتجاهات، إذ بنا نرى في البلدان المسماة «البازغة»، خصوصاً الصين، وفي بلدان أخرى مثل الهند والبرازيل، ظهور هامش يسمح بفرص لتقدم خيارات التنمية الرأسمالية الوطنية. ويظل تحليل فرص نجاح هذا التقدم، والتناقضات الكامنة فيه وحدوده، في قلب الجدل الذي يتوجب تعميقه حتى يمكن وضع الاستراتيجيات الفعالة لتجميع الصراعات على المستويين المحلي والعالمي.

مساهمة الماوية

كانت ماركسية الأممية الثانية العمالية المتمركزة أوروبياً تشترك مع الإيديولوجيا السائدة في تلك الحقبة في رؤية خطية للتاريخ، ترى أن على المجتمعات جميعها أن تمر بمرحلة تنمية رأسمالية (يضع الاستعمار بذورها، وبذلك يعتبر «إيجابياً من وجهة النظر التاريخية»)، قبل أن تتطلع إلى الاشتراكية. أما فكرة أنّ «تقدُّم» البعض (المراكز السائدة) و«تخلُّف» البعض الآخر (التخوم المَسودة)، هما وجهان لعملة واحدة لا يمكن فصلهما، ويَنتجان معاً من التوسع العالمي لرأس المال، فهي فكرة غريبة عنها تماماً.

لكن الاستقطاب اللصيق بالعولمة الرأسمالية، وهو حدث رئيس من ناحية آثاره الاجتماعية والسياسية على مستوى العالم، يثير التساؤل حول رؤية كيفية تجاوز الرأسمالية. فهذا الاستقطاب هو الأساس لاحتمال انضمام أجزاء كبيرة من الطبقة العاملة في البلدان المسيطرة إلى الاستعمار الاجتماعي، وبالأخص من الطبقات المتوسطة التي تستفيد من وضع المركز في النظام العالمي. وهو يحوّل في الوقت نفسه التخوم إلى «منطقة زوابع» (باستخدام التعبير الصيني) في حالة تمرد دائم ضد النظام الرأسمالي العالمي. والتمرد ليس مرادفاً للثورة، بل يعني إمكانية قيامها. فضلاً عن ذلك، فإن دوافع رفض النموذج الرأسمالي موجودة أيضاً في مراكز النظام، كما بينت أحداث عام 1968. ولا شك أن الصياغة التي قدمها الحزب الشيوعي الصيني في وقت ما، وهي «أن الريف يحيط بالمدن»، متطرفة جداً ولا يمكن الاستفادة منها. ومن ثم، فالاستراتيجية العالمية لتجاوز الرأسمالية في اتجاه الاشتراكية تقتضي الربط بين النضالات في مركز النظام وتخومه.

وكان لينين قد ابتعد في مرحلة أولى عن النظرية السائدة في أوساط الأممية الثانية، وقاد بنجاح الثورة في «الحلقة الضعيفة» (روسيا)، لكنه كان مقتنعاً بأن هذه الثورة ستتبعها موجة من الثورات في بلدان أوروبا. وعند ضياع هذا الأمل، اتجه إلى رؤية تمنح المزيد من الأهمية لتحول التمرد في بلدان الشرق إلى ثورة. لكن كان على الحزب الشيوعي الصيني وماو تسي تونغ أن يضعا هذه الرؤية الجديدة في شكلها النظامي.

ساهمت الماوية بشكل حاسم في تحديد دقيق للأهداف والتحديات التي يمثلها التوسع الرأسمالي-الإمبريالي المعولم. وقد مكنتنا من وضع التناقض المركز/التخوم في مركز تحليل هذا التحدي، وهو تناقض لصيق بتوسع «الرأسمالية القائمة بالفعل»، وهي إمبريالية واستقطابية بطبيعتها، ومن ذلك تعلمنا الدروس اللازمة للنضال من أجل الاشتراكية، سواء في المركز المسيطر أو التخوم المَسودة. وقد تلخّصت هذه الدروس في صيغة طريفة على الطريقة الصينية: «الدول تريد الاستقلال، والأمم تريد التحرر، والشعوب تريد الثورة». فالدول - أي الطبقات الحاكمة (من جميع بلدان العالم، إذا لم تكن من الأتباع الأذلاء الخاضعين للقوى الخارجية) - تعمل على توسيع هامش المناورة أمامها في داخل النظام (الرأسمالي)، وعلى الارتفاع من مرتبة الفاعلين «السلبيين»، المضطرين للتكيف الأحادي مع متطلبات الإمبريالية المسيطرة، إلى مرتبة الفاعلين «الإيجابيين»، الذين يشاركون في تشكيل النظام العالمي. والأمم، أي الكتلة التاريخية للطبقات الممكنة التقدمية، تريد التحرر، أي «التنمية» و«الحداثة». والشعوب، أي الطبقات المسيطر عليها والمستغَلة، تتطلع للاشتراكية. وهذه الصيغة تسمح بفهم العالم الحقيقي بكل تعقيداته، وبالتالي برسم استراتيجيات نضالية فعالة. وهي تتخذ مكانها ضمن رؤية لمرحلة انتقال طويلة - جداً - من الرأسمالية للاشتراكية على مستوى العالم، وتقطع بذلك العلاقة مع رؤية «مرحلة الانتقال القصيرة» للأممية الثالثة.

واليوم؟

لقد طُويت صفحة باندونغ في كانكون عام 1981، عندما بدأ الرئيس ريغان الهجوم لإعادة تثبيت قيادة الولايات المتحدة، والسيطرة العالمية لما أطلقتُ عليه «الإمبريالية الجماعية للثلاثي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان» (سمير أمين، الفيروس الليبرالي، دار الفارابي 2004). وإن انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990، والذي تلا تحول الصين ما بعد الماوية في الثمانينيات، يمثّل التاريخ الجديد المؤشر إلى نهاية حقبة وبداية مرحلة انتقالية نحو حقبة جديدة لم تتضح معالمها بعد.

هكذا يتكرر اليوم تساؤل الأمس: هل يسمح الطريق الرأسمالي لأولئك الذين يستطيعون السير فيه كشركاء فاعلين، بـ «اللحاق»، هم الذين يرفضون التكيف الأحادي لمتطلبات التحرك الإمبريالي، ويتمكنون من أن يفرضوا عليه التكيف مع متطلبات تنمية الجنوب؟ إن وضع البلدان «البازغة» الذي يحتل مقدمة المسرح، وتدور حوله المناقشات الحامية اليوم، هو بحقّ الدليل على صحة أطروحتنا «المضادة للأوروبية الغربية»؛ فإن ما يحدث في الجنوب له أثر حاسم على مستقبل العالم.

هو تساؤل قديم كما قلت، ففي الجزء الأول من هذه الذكريات، تحدثت عن المناقشات التي سبقت باندونغ. وقد تكلمت على المواقف التي اتخذها «الطلاب المعادون للاستعمار» في باريس، والتي اتخذتها حركات التحرر (مذكّراتي، سمير أمين، الطبعة العربية، دار الساقي، بيروت 2006، ص. 68-83).

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، استجاب الاتحاد السوفياتي للعزلة المفروضة عليه، بـ «مبدأ جدانوف»، الذي عبّر عن وجهة نظر مماثلة لموقف الولايات المتحدة، بتقسيم العالم إلى «معسكرين»، معسكر الدول الاشتراكية ومعسكر البلدان الإمبريالية، مقللاً من أهمية الدور الصاعد لشعوب الجنوب. وقد أثار تأييدنا لهذه الشعوب مشكلة تحدثتُ عنها في الجزء الأول. ومع ذلك، فقد كنا نتفق في ذلك الوقت مع وجهة نظر الكومنفورم التي عبر عنها ستالين شخصياً بعبارات قاطعة، حيث قال: «إن البرجوازيات جميعها - أي في بلدان العالم الثالث، كما في بلدان أوروبا التابعة - قد ألقت بعلم الوطنية في الوحل». كان معنى ذلك أن النضال من أجل التحرر الوطني يجب أن تقوده البروليتاريا، وبالتالي الحزب الشيوعي. كذلك فإن كتاب «الديمقراطية الجديدة» لماو، والذي صدر عام 1952، أكد المبدأ نفسه، وأكدته حرب فيتنام وحروب العصابات في جنوب شرق آسيا.

ثم استقرت الأمور وتطورت في اتجاه آخر؛ فقد ظهرت بعض العلامات الدالة على أن مبدأ جدانوف سيتم تجاوزه. وقد ذكرتُ أن مجلة «الشرق الأوسط» التي كانت تصدر في باريس، وكنت أشارك فيها، بدأت تدافع عن فكرة الحياد الإيجابي، وهو سلف «عدم الانحياز». يعني ذلك أن عصر باندونغ كان عصر ظهور مشروعات وطنية شعبية ليست برجوازية بالكامل، وإن لم تخرج عن منطق التراكم الرأسمالي. وهذه الحقبة هي ما أتناوله في هذه الذكريات.

انطوت هذه الصفحة اليوم، لكنه من الواضح أن تحوّل الطبقات الحاكمة في الجنوب «إلى الكومبرادورية مرة أخرى» أقل حسماً مما كان متوقعاً منذ خمسة وعشرين عاماً. وعاد التساؤل مجدداً: من الذي سيُخرج شعوب الجنوب وأممه من المأزق؟ والطبقات الحاكمة في البلدان البازغة

تتبنى بوضوح مشاريع التجديد القائم على منطق التراكم الرأسمالي، وإن كانت تصفه بأنه «معادٍ للهيمنة»، كما يقول الصينيون حتى يتجنبوا القول «معادٍ للإمبريالية»! وقد حللت في مكان آخر الفرص المتاحة لمثل هذه المشروعات، وتناقضاتها، والتي أعتقد أنها قائمة على الكثير من الأوهام. لكن هذا الأمر يخرج عن نطاق ذكرياتي التي تهتم بالماضي، حيث إنه يهتم بالحاضر، وبدرجة أكبر بالمستقبل.

يتعلق عصر باندونغ بالدرجة الأولى بشعوب آسيا وأفريقيا، ثم كوبا، وأضافت حركة القارات الثلاث عام 1966 الحركات النضالية لشعوب أميركا اللاتينية. وسنتعرض في الفصول التالية لتاريخ الجدل في صفوف اليسار الثوري لهذه القارة، والانتقاد الموجه لنظرية «التنمية»، وصياغة النظرية المسماة «بالتبعية»، والثورة الكوبية، والغيفارية، وأخيراً العودة القوية للحركات الشعبية التي فرضت نفسها على المسرح منذ عام 2000.

لا تمثل الصفحات التالية من ذكرياتي، بأي شكل، «تاريخاً لعصر باندونغ». فقد كتبت في المقالات والكتب الكثيرة التي تغطي هذه الحقبة بعض التأملات والتحليلات بشأن العديد من أشكال استجابة شعوب الجنوب في تلك الحقبة للتحديات الموجهة إليها من جانب الإمبريالية المسيطرة. لكن الأمر هنا يتعلق بذكريات تتضمن دائماً وبالضرورة بعداً ذاتياً واضحاً، كما تقدّم إضافات، كما أرجو، لتحليلاتي السابقة.

الفصل الأول: العالم العربي من الوطنية الجذرية إلى الإسلام السياسي

مقدمة

لقد مر العالم العربي خلال نصف القرن الماضي بتطور ذي مراحل ثلاث متميزة.

لعبت مصر الناصرية، وسوريا والعراق البعثيان، وجزائر بومدين، بين عامَي 1955 و1975، دوراً رئيساً في قيام جبهة عدم الانحياز وامتدادها نحو القارة الأفريقية. وعقد المؤتمر الأول للتحرر في أفريقيا في القاهرة عام 1957، وتمخض عنه قيام منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا. كما حُرر مشروع النظام الاقتصادي الدولي الجديد - وهو النداء الجذاب لدول عدم الانحياز - في الجزائر عام 1974، ولم تكن تلك الأحداث وليدة الصدفة.

ولكن في حين تراجعت الآثار الاجتماعية الإيجابية «للثورات العربية» (التي وصفتُها «بالوطنية الشعبوية»)، خلال مدة قصيرة راوحت بين عقد أو عقدين، فقد حل ريع البترول محلها ابتداءً من عام 1973 ليغذي الوهم بتحديث سهل المنال. ويعرف العرب التلاعب بالألفاظ في تعبير «الفورة بدل الثورة» للدلالة على هذا التغير، والذي أدى إلى حلول الرياض محل القاهرة كمركز الثقل للقرارات الاستراتيجية. وهو تغير واكب ما تبيّن من قرب نضوب هذا المورد غير القابل للاستدامة. وفي هذا الإطار، بدأت الولايات المتحدة مشروعها للسيطرة العسكرية على العالم كوسيلة لضمان الانفراد بهذا المورد الذي لا يمكن الاستغناء عنه لمصلحتها الخاصة. وابتداءً من عام 1990، صار التدخل العسكري الأميركي حقيقة واقعة، مما قلب التحديات التي تواجه الشعوب العربية، وغيرها من شعوب المنطقة، رأساً على عقب.

وإذ غرقت الأنظمة العربية في «الانفتاح» (المرتبط بأوهام البترول)، فقدت الشرعية التي كانت تتمتع بها حتى ذلك الحين، وغرقت في الفراغ السياسي الناجم عن ذلك، فحلّ الإسلام السياسي الذي تصدّر المسرح منذ ذلك الحين. «لقد مات العالم القديم، ولم يولد العالم الجديد بعد، وفي الظلمة تظهر أشباح الوحوش.» (غرامشي).

إن شخصاً في مثل سنّي عاش المراحل الثلاث يدفعه التراجع الذي حدث إلى التأمل بعمق في أسباب هذا الفشل. ونظراً إلى أنني عشت هذه الأحداث من داخلها، فقد تقدمت بتأملات مكتوبة حولها

يجدها القارئ في مكان آخر. وقد عزوت هذا التراجع إلى مجموعتين من الأسباب، تعود الأولى للتناقضات والحدود الكامنة في «النهضة» العربية التي بدأت في القرن التاسع عشر، والتي أدت لاستمرار نموذج «النظام السياسي المملوكي» (وأحيل القارئ إلى: سمير أمين، مستقبل الجنوب في عالم متغيّر، دار الأمين، القاهرة 2003، ص 80-86). أما المجموعة الثانية من الأسباب، فتعود للجيوسياسية العالمية للإمبريالية الجماعية الجديدة «للثالوث» (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان)، تحت قيادة الولايات المتحدة.

الحداثة والديمقراطية والعلمانية والإسلام

الصورة التي تعطيها المنطقة العربية والإسلامية عن نفسها اليوم هي صورة مجتمعات يحتل فيها الدين (الإسلام) واجهة المسرح على مستويات الحياة الاجتماعية والسياسية جميعها، لدرجة أنه يبدو من غير المعقول تخيّل وضع آخر. وتستنتج غالبية المراقبين الأجانب (وهم المسؤولون السياسيون والإعلاميون) من ذلك أنه لا بد أن تتواءم الحداثة، بل الديمقراطية، مع هذا الدور الحاسم للإسلام، الأمر الذي يستبعد العلمانية واقعياً.

تكوِّن الحداثة انقطاعاً في تاريخ العالم بدأ في أوروبا في القرن السادس عشر. وتعلن الحداثة أن الكائن البشري مسؤول عن تاريخه بشكل فردي وجماعي، وهي بذلك تقطع العلاقة مع الإيديولوجيات السائدة قبلها، وتسمح بقيام الديمقراطية، كما تفترض العلمانية، بمعنى فصل الديني عن السياسي. ومنذ صاغت حركة التنوير في القرن الثامن عشر ارتباط المركّب حداثة/ديمقراطية/علمانية، وطبّقته الثورة الفرنسية، صار هذا المركّب، وما تحقق له من انتصار وفشل، في قلب تشكيل العالم المعاصر. لكن الحداثة في حد ذاتها ليست مجرد ثورة ثقافية، فهي لا تأخذ معناها الكامل إلا بالارتباط الوثيق بظهور الرأسمالية ثم بازدهارها. وقد شكل هذا الارتباط الحدود التاريخية للحداثة «كما هي بالفعل». أما الأشكال الملموسة للديمقراطية والعلمانية التي نقابلها هنا أو هناك، فيجب أن يُنظر إليها كنتاج للتاريخ الملموس لازدهار الرأسمالية، أي إنها تشكلت عن طريق الظروف الملموسة للتعبير عن سيطرة رأس المال، وهي الحلول الوسط التاريخية التي تحدد المحتوى الاجتماعي للكتل المهيمنة، وهو ما أسميه «المسارات التاريخية للثقافات السياسية».

أين تقف شعوب منطقة الشرق الأوسط المعنية من هذه الرؤية؟ تعطي صور جماهير الملتحين من المصلين، والنساء المحجبات، انطباعاً متعجلاً عن درجة التعلق بالدين لدى الأفراد. ونادراً ما يُذكر

الضغط الاجتماعي الذي يفرض هذه النتيجة؛ فالنساء لم يخترن الحجاب، بل فُرض عليهن بالعنف. وتغيّب الشخص عن الحضور للصلاة غالباً ما يؤدي لفقدانه العمل، وأحياناً الحياة. ونادراً ما يستعلم أصدقاؤنا «الثقافويون» الغربيون الذين يدعون لاحترام تنوع المعتقدات عن الأساليب التي تستخدمها السلطات لإعطاء الصورة التي تريد نشرها. وهناك بالطبع «المهووسون بالدين»، ولكن هل تزيد نسبتهم عن الكاثوليك الإسبان الذين يحضرون مواكب الأعياد؟ أو الجماهير الغفيرة التي تتابع المبشرين بالدين في التلفزيون في الولايات المتحدة؟

على أية حال، إن المنطقة لم تكن دائماً على هذه الصورة. وبغض النظر عن الاختلافات بين بلد وآخر، يمكن القول إنه لا يمكن تجاهل فرص تقدم العلمانية في المنطقة الواسعة الممتدة من المغرب إلى أفغانستان، والتي تضم الشعوب العربية (باستثناء سكان شبه الجزيرة العربية)، والترك، والإيرانيين، والأفغان، وشعوب آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً. ويختلف الوضع بالنسبة إلى سكان شبه الجزيرة العربية وباكستان.

في هذه المنطقة، تأثرت التقاليد السياسية كثيراً بالتيارات الراديكالية للحداثة؛ فقد كان هناك حضور دائم لدى جميع المثقفين لعصر التنوير والثورة الفرنسية والثورة الروسية وشيوعية الأممية الثالثة، وكان لها وضع أهم من برلمانية وستمنستر، على سبيل المثال. هذه التيارات المسيطرة هي التي أوحت بالنماذج الرئيسة للتحولات السياسية التي طبقتها الطبقات الحاكمة، والتي يمكن وصفها من بعض جوانبها بـ «الاستبداد المستنير».

وكذلك بالتأكيد كانت أوضاع مصر في عهد محمد علي أو الخديوي إسماعيل، واقتربت منها الكمالية في تركيا ومحاولات التحديث في إيران. وتنتمي الأنظمة الوطنية الشعبوية في المراحل الأقرب من التاريخ إلى عائلة المشروعات السياسية «التحديثية» نفسها، مع تنويعات كثيرة (منظمة التحرير الجزائرية، والبورقيبية في تونس، والناصرية في مصر، والبعثية في سوريا والعراق)، لكنها تتشابه في الاتجاه. أما التجارب المتطرفة ظاهرياً مثل «الشيوعية» في أفغانستان واليمن الجنوبي، فلم تكن تختلف عن ذلك في واقع الأمر. وقد حققت هذه الأنظمة الكثير، ولهذا حظيت بتأييد شعبي كبير؛ وبالرغم من عدم تحقيقها لديمقراطية حقيقية، فإنها أعطت فرصة لتطور ممكن في هذا الاتجاه. وفي حالة مصر في الفترة من 1920 إلى 1950، تمّ تجريب الديمقراطية الانتخابية بتأييد من الوسط المعتدل المعادي للإمبريالية (الوفد)، وحاربتها القوة الإمبريالية المسيطرة (بريطانيا العظمى) وحلفاؤها المحليون (القصر). ولم ترفض الشعوب العلمانية - في الأشكال

المعتدلة المقدمة لها، بل كان الرأي العام ينظر إلى رجال الدين على أنهم ظلاميون - وهي الحقيقة بالنسبة إلى غالبيتهم.

ولم تكن التجارب التحديثية - من الاستبداد المستنير إلى الوطنية الشعبوية الجذرية - وليدة الصدفة، بل فرضتها حركات سياسية قوية سائدة بين صفوف الطبقات الوسطى التي عبرت بهذه الوسيلة عن رغبتها في أن تفرض نفسها كشريك كامل الأهلية في العولمة الحديثة، متمتعاً بحقوقه الكاملة. وهذه المشروعات التي يمكن أن نصفها بـ «البرجوازية الوطنية» كانت تحديثية، ذات توجهات علمانية، تحمل إمكانيات التطور الديمقراطي. ولكن نظراً لأن هذه المشروعات تعارضت مع مصالح الإمبريالية المسيطرة، فقد حاربتها هذه الأخيرة بلا هوادة، وجندت لهذا الغرض القوى الظلامية المتهالكة.

ونعرف تاريخ الإخوان المسلمين الذين خلقهم الاستعمار البريطاني والملكية في مصر في العشرينيات لقطع الطريق على الوفد الديمقراطي العلماني. ونعرف تاريخ عودتهم بالجملة من منفاهم في السعودية، بعد وفاة عبد الناصر، على يد وكالة المخابرات المركزية والسادات. ونعرف تاريخ طالبان الذين جندتهم وكالة المخابرات المركزية لمحاربة «الشيوعيين» الذين فتحوا أبواب التعليم أمام جميع الصبيان والبنات في أفغانستان. ونعرف أن الإسرائيليين دعموا حماس في بدايتها لإضعاف التيارات الديمقراطية والعلمانية في المقاومة الفلسطينية.

لم يكن الإسلام السياسي لينجح في تخطي حدود السعودية وباكستان دون الدعم القوي والدائم للولايات المتحدة. ولا شك في أن مجتمع العربية السعودية لم يكن قد بدأ في الخروج عن مرحلته التقليدية عندما تفجرت بحار النفط تحت أرضه، وحقق التحالف الذي قام فوراً بين الإمبريالية والطبقة الحاكمة السعودية «التقليدية» مصلحة كل من الشريكين، وأعطى زخماً جديداً للإسلام السياسي الوهابي. ومن ناحية أخرى، نجح البريطانيون في تحطيم وحدة الهند بإقناع الزعماء المسلمين بخلق دولتهم الخاصة التي نشأت بحكم طبيعتها ذاتها في إطار الإسلام السياسي. ونلاحظ أن «النظرية» التي بررت هذه الظاهرة الفريدة - المنسوبة للمودودي - كانت بالكامل من وضع المستشرقين الإنجليز في خدمة صاحب الجلالة.

وهكذا نفهم أهداف المبادرة الأميركية لتحطيم الجبهة المتحدة لبلدان آسيا وأفريقيا، التي قامت في باندونغ عام 1955، بإنشاء «المؤتمر الإسلامي» الذي بادرت المملكة السعودية وباكستان بالدعوة إليه عام 1957، وعن طريقه تغلغل الإسلام السياسي إلى المنطقة.

وأبسط نتيجة يمكن التوصل إليها من الملاحظات السابقة هي أن الإسلام السياسي ليس الناتج التلقائي لقوى الإيمان الديني الحقيقي لدى شعوب هذه المنطقة، بل إنه حالة تمّ بناؤها بجهد دؤوب من قِبل الإمبريالية، وطبعاً بتأييد من القوى الظلامية الرجعية والطبقات الكومبرادورية التابعة. ولهذا، فإن مسؤولية مؤكدة على قوى اليسار التي لم ترَ ولم تعرف كيف تتصرف أمام هذا التحدي.

القضية الفلسطينية

تعرض الشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور أثناء الحرب العالمية الأولى لمشروع استعماري من خلال استيطان شعب غريب أرضه، مما يهدده بمصير «الهنود الحمر»، سواء تمّ الاعتراف بذلك أو لا. وقد دعمت هذا المشروع من دون تحفظ القوة الإمبريالية المسيطرة في المنطقة، بالأمس بريطانيا العظمى، واليوم الولايات المتحدة، لأن هذه الدولة الغريبة عن المنطقة لا بد لها من أن تكون الحليف، بلا تحفظ أيضاً، للتدخلات اللازمة لإخضاع الشرق الأوسط العربي لسيطرة رأس المال الإمبريالي.

هذا أمر واضح لجميع شعوب آسيا وأفريقيا، ولهذا فإن تأكيد الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني يوحّد دائماً شعوب القارتين بشكل تلقائي. وفي المقابل، تدفع القضية الفلسطينية إلى الانقسام في أوروبا بسبب الالتباس الذي تثيره الإيديولوجية الصهيونية التي تجد الكثير من الصدى المؤيد هناك.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، تضيع حقوق الشعب الفلسطيني مع محاولة فرض المشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير، مع أن منظمة التحرير قبلت سابقاً خطة أوسلو، ومدريد، وخريطة الطريق التي وضعتها واشنطن. لكن إسرائيل هي التي تخلت عن توقيعها وبدأت تنفّذ خطة للتوسع أكثر طموحاً. وقد ضعفت منظمة التحرير بسبب هذا الموقف المتعنت، ووُجه إليها الانتقاد بأنها وثقت بإخلاص أعدائها. وأدى تأييد سلطات الاحتلال لمنافستها حماس - لبعض الوقت على الأقل - واستفحال أساليب الفساد بين الكبار في الإدارة الفلسطينية (وهو فساد سكت عنه دافعو المعونات من البنك الدولي وأوروبا والمنظمات غير الحكومية، إن لم يكونوا طرفاً فيه)، إلى انتصار حماس في الانتخابات، وهو ما كان متوقعاً، بل ربما كان مرغوباً فيه. وهكذا توافرت حجة جديدة إضافية للانضمام بلا تحفظ للسياسة الإسرائيلية مهما كانت!

لقد مثل المشروع الاستعماري الصهيوني على الدوام، فضلاً عن العدوان على الفلسطينيين، تهديداً لبقية الشعوب العربية المجاورة لها، والدليل المباشر على ذلك هو تطلعها لضم سيناء

المصرية كما ضمها الفعلي للجولان السوري. وفي مشروع الشرق الأوسط الكبير موقع خاص محجوز لإسرائيل ولاحتكارها الإقليمي للسلاح النووي، بصفة «شريك لا غنى عنه»، بالحجة المزيفة القائلة إن إسرائيل تمتلك «قدرات تكنولوجية» لا يمتلكها أيّ من الشعوب العربية! ومرة أخرى نواجه التحيز العنصري.

لن نقدم هنا تحليلاً بشأن التفاعل المركب بين صراع العرب في مواجهة العدو الصهيوني وبين الصراعات والخيارات السياسية في لبنان وسوريا. لقد قاوم نظام البعث في سوريا على طريقته ضغوط القوى الإمبريالية وإسرائيل، ولا شك أن سوريا قد استغلت هذه المقاومة لإضفاء الشرعية على طموحاتها غير المبررة للسيطرة على لبنان. هذا وقد اختارت سوريا «حلفاءها» في لبنان بعناية من «الأقل خطراً». فمن المعروف أن مقاومة مشروعات التعدي الإسرائيلي في جنوب لبنان، بما فيها سرقة المياه، قادها الحزب الشيوعي اللبناني. لكن السلطات السورية واللبنانية والإيرانية تعاونت للقضاء على هذه القاعدة «الخطيرة»، ووضعت بدلاً منها حزب الله. وقد خلق اغتيال رفيق الحريري الفرصة للقوى الإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة ومن ورائها فرنسا، لتدخّل ذي هدف مزدوج هو: ضم سوريا بشكل نهائي إلى مجموعة البلدان العربية التابعة (مصر والسعودية) - أو تصفية السلطة البعثية المتخاذلة - وتصفية ما تبقّى من مقاومة للتدخلات الإسرائيلية («بنزع سلاح» حزب الله)، ولا بأس من استخدام حجة الديمقراطية في هذا الشأن.

تحقيق المشروع العسكري للولايات المتحدة

يقضي مشروع الولايات المتحدة، الذي يؤيده بدرجات متفاوتة حلفاؤها التابعون في أوروبا واليابان، بفرض سيطرتها العسكرية على الكوكب بكامله (وهو ما أسميه توسيع مبدأ مونرو ليشمل الكوكب). وقد تم اختيار الشرق الأوسط ليكون موقع «الضربة الأولى»، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل: أولاً، لأنه يحوي أكبر موارد النفط في العالم، ويعطي الولايات المتحدة وضعاً مميزاً بفعل تحكمها العسكري فيه، حيث يضع حلفاءها، أوروبا واليابان، ومنافسيها المستقبليين، كالصين، في وضع غير مريح من التبعية بالنسبة إلى توفير مصادر الطاقة؛ ثانياً، يقع الشرق الأوسط في قلب العالم القديم، ويسهّل لها التهديد العسكري الدائم للصين والهند وروسيا؛ ثالثاً، تعاني المنطقة من حالة ضعف وارتباك تسمح للمعتدي بتحقيق نصر سهل، على الأقل في المرحلة الأولى.

وقد أدى تحقيق هذا العدوان إلى وضع البلدان والأمم الواقعة على خط الجبهة، أي أفغانستان والعراق وفلسطين وإيران، في حالة التدمير للبلدان الثلاثة الأولى، وحالة التهديد بالتدمير بالنسبة إلى إيران.

وقد حددت الدبلوماسية المسلحة للولايات المتحدة لنفسها هدف تدمير العراق بالكامل، وذلك حتى قبل أن تسنح لها الفرصتان لذلك، الأولى عند غزوه الكويت عام 1990، والثانية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، والتي استغلها بوش الابن بالكذب الصريح على طريقة غوبلز «كرر الكذبة ألف مرة، تصبح حقيقة». والسبب بسيط للغاية، ولا علاقة له «بتحرير» شعب العراق من الدكتاتورية الدموية (الحقيقية) لصدام حسين؛ فالعراق يمتلك تحت أرضه أحد أغنى موارد النفط في العالم؛ وفضلاً عن ذلك، فقد كوّن كادراً من العلماء والتقنيين قادراً بالحجم الحرج الذي بلغه على أن يحافظ على مشروع قومي متماسك. وكان من الضروري استبعاد هذا «الخطر» عن طريق «حرب استباقية» قررت الولايات المتحدة حقها في شنّها في أي وقت تشاء، وأي مكان تشاء، دون أي احترام «للقانون» الدولي.

وبغض النظر عن هذه الحقيقة الواضحة، يبقى عدد من الأسئلة الجادة التي يجب الإجابة عنها، وهي: أولاً، لماذا حققت الخطة الأميركية، في الظاهر، مثل هذا النجاح الكبير؟ ثانياً، ما هو الوضع الجديد الذي يجب على الأمة العراقية أن تواجهه اليوم؟ ثالثاً، ما هي ردود المكونات المختلفة للشعب العراقي على هذا التحدي؟ رابعاً، ما هي الحلول التي يمكن للقوى الديمقراطية والتقدمية، العراقية والعربية والدولية، أن تقدمها؟

لقد كانت هزيمة صدام حسين متوقعة؛ ففي مواجهة عدو يتركز تميزه العسكري في القدرة على الإبادة الجماعية عن طريق الهجوم بقاذفات القنابل دون رادع، فضلاً عن التهديد النووي، لا يتاح للشعوب إلا رد فعل واحد، وهو المقاومة على أرضها المحتلة. لكن نظام صدام كان قد أفلح في القضاء على أية قدرة للشعب العراقي على الدفاع عن نفسه، عن طريق التدمير الشامل لكل تنظيم، وللأحزاب السياسية جميعاً، بداية بالحزب الشيوعي، التي قام عليها تاريخ العراق الحديث، بما فيها حزب البعث ذاته الذي كان من الفاعلين الأساسيين في ذلك التاريخ. أما الأمر الذي قد يدعو للدهشة في ظل هذه الأوضاع، فليس سماح «الشعب العراقي» باجتياح أرضه من دون مقاومة، ولا بعض التصرفات مثل اشتراكه في الانتخابات التي نظمها المحتلون، ولا انفجار الصراعات بين الإخوة مثل الصراعات بين الأكراد وبين العرب السنة والشيعة، التي تبدو كنوع من القبول بالهزيمة، وهو الأمر الذي راهنت عليه الولايات المتحدة؛ إنما المثير للدهشة حقاً هو تنامي المقاومة على الأرض

كل يوم، رغم مظاهر ضعفها، فجعلت بذلك من المستحيل إقامة نظام من العملاء يستطيع التظاهر بالمحافظة على «النظام» في البلاد، وكشفت بالتالي فشل مشروع واشنطن.

ومع ذلك، خلق الاحتلال العسكري الأجنبي وضعاً جديداً: إن الأمة العراقية مهددة بالفعل، إذ إن فشل واشنطن في التحكم في البلاد ونهب ثروتها البترولية، وهو الهدف الأول للاحتلال، عن طريق حكومة ذات مظهر «وطني»، يعني أن السبيل الوحيد أمامها هو تحطيم البلاد. ولعل تقسيم البلاد إلى ثلاث «دول»، كردية وعربية شيعية وعربية سنية، كان الهدف الأميركي منذ البداية، جرياً على الطريقة الإسرائيلية، وسيكشف الأرشيف السري هذه الحقيقة يوماً ما. والواقع أن «الحرب الأهلية» هي الحجة التي تستخدمها واشنطن لتبرير استمرار احتلالها للبلاد؛ فالاحتلال كان الهدف، وما زال، إذ إنه السبيل الوحيد لضمان تحكّم واشنطن بالنفط. وبالطبع، لا يمكن إضفاء أية مصداقية على «تصريحات» واشنطن مثل القول: «سنخرج من البلاد بمجرد عودة النظام إلى الشارع العراقي». ونحن نذكر أن البريطانيين كانوا دائماً يدّعون أن احتلالهم لمصر الذي بدأ عام 1882، «موقت»، ومع ذلك لم ينتهِ إلا عام 1956! وفي الوقت نفسه، تخرّب الولايات المتحدة كل يوم جزءاً من قدرات العراق، من مدارس ومصانع وقدرات علمية، وهي تلجأ إلى الوسائل الإجرامية كافة لتحقيق ذلك.

ولا يبدو رد الشعب العراقي على هذا التحدي - في الوقت الحالي على الأقل - متكافئاً مع خطورته الشديدة، وهذا أقل ما يقال. ما أسباب ذلك؟ تردد وسائل الإعلام الغربية على الدوام الادعاء بأن العراق بلد «مصطنع»، وأن السيطرة الاستبدادية لنظام صدام «السني» على الأكراد والعرب الشيعة جعل الحرب الأهلية محتمة، وأن السبيل الوحيد لمنعها هو استمرار الاحتلال الأجنبي. وهذا يعني أن «المقاومة» تنحصر في بعض النقاط الإسلامية الميالة لصدام في «المثلث» السني. وهذه جميعها أكاذيب غير مترابطة.

غداة الحرب العالمية الأولى، واجه الاستعمار البريطاني صعوبات شديدة في كسر مقاومة الشعب العراقي. وجرياً على أسلوبهم الإمبريالي، خلق البريطانيون مَلَكية مستوردة، وطبقة من كبار ملاك الأرض، كما أعطوا بعض المزايا للإسلام السني. ورغم هذه الإجراءات جميعاً، فقد فشلوا، إذ قام الحزب الشيوعي وحزب البعث، القوتان المنظمتان الأساسيتان، بطرد المَلَكية «السنية» المكروهة من الجميع، سنّة وشيعة وأكراداً. وانتهى التنافس الشديد بين هاتين القوتين، والذي احتل واجهة المسرح بين عامَي 1958 و1963، بانتصار حزب البعث، الأمر الذي ارتاحت إليه القوى الغربية. ومع ذلك، فقد كان المشروع الشيوعي يحمل بذور التطور الديمقراطي، في حين كان البعث أبعد ما

يكون عن الديمقراطية. فقد كان هذا الأخير يؤيد الوحدة العربية من ناحية المبدأ، لكنه معجب بالأسلوب البروسي في تحقيق الوحدة الألمانية. وتطور حزب البعث في السلطة - وهو الذي يضم أعضاء من البرجوازية الصغيرة الميالة إلى التحديث والعلمانية، والمعادية للظلامية الدينية - كما كان منتظراً، إلى دكتاتورية دولتية، لا تعادي الإمبريالية إلا بنصف الإرادة، بمعنى أنها مستعدة للحلول الوسط معها كلما سمحت الظروف بذلك. ومثل هذه «الصفقات» شجعت التطلعات المشوبة بجنون العظمة للقائد الذي تخيل أن واشنطن تقبل أن تجعل منه حليفها الأول في المنطقة. وكان تأييد واشنطن لبغداد في الحرب الإجرامية غير المبررة ضد إيران خلال الأعوام 1980 إلى 1989، بما في ذلك تأمين الأسلحة الكيماوية، أن أعطى مظهر المصداقية لهذا التخيل. لم يتصور صدام أن واشنطن تخدعه، وأنها لا تقبل تحديث العراق، وأن القرار بتدمير هذا البلد قد اتخذ فعلاً. وقد سقط صدام في الفخ المنصوب له بإعطائه الضوء الأخضر لضم الكويت، وهو في الأصل جزء من العراق فصله الإمبرياليون البريطانيون ليجعلوا منه مستعمرة لتوفير النفط. ثم تعرض لعشرة أعوام من عقوبات هدفت إلى دفع البلاد نحو حافة الفقر، بما يمكّن جيش الولايات المتحدة من تحقيق النصر المؤزر على بلاد مستنزفة تماماً.

يمكن اتهام حزب البعث في جميع مراحله، بما فيها مرحلة التدهور الأخيرة تحت «قيادة» صدام، بأي شيء ما عدا إثارة الفتنة الدينية بين السنة والشيعة. فمن المسؤول إذن عن الصدامات الدموية التي تحدث اليوم بين الطائفتين؟ سنعرف بالتأكيد يوماً ما كيف قامت وكالة المخابرات المركزية، والموساد بالطبع، بتدبير العديد من هذه المذابح. لكن الواقع هو أن الصحراء السياسية التي خلقها نظام صدام، والمثل الذي أعطاه بالأساليب الانتهازية اللامبدئية، قد «شجع» بعض المتطلعين للسلطة من جميع الاتجاهات على السير في هذا الطريق، في حماية المحتل، ولعل بعضهم كانوا من السذاجة أن يتصوروا أنهم يمكن أن «يستخدموه». وهؤلاء المتطلعون، أكانوا من الزعماء «الدينيين»، سنة أو شيعة، أم من الأعيان القبليين، أم من «رجال الأعمال» الفاسدين الواردين من الولايات المتحدة، لم يكن لهم أية جذور سياسية في البلاد، بمن فيهم رجال الدين الذين ينظر إليهم المؤمنون باحترام، فهؤلاء لم يكن لهم نفوذ سياسي على جماهير الشعب العراقي. ولولا الفراغ السياسي الذي خلقه صدام لما سمع أحد بأسمائهم. وفي مواجهة هذا «العالم السياسي»، صنيع إمبريالية العولمة الليبرالية، هل يمكن أن تظهر قوى أخرى وطنية وشعبية بالفعل، قادرة على أن تصير ديمقراطية؟

في وقت ما، كان الحزب الشيوعي هو القطب الذي تتبلور حوله أفضل عناصر المجتمع العراقي، حيث كان موجوداً في جميع مناطق العراق، ويسود عالم المثقفين الذين كانوا من الشيعة في كثير من الأحيان (ورأيي أن الشيعية تنتج الكثير من الثوريين والقادة الدينيين، والقليل من البيروقراطيين والكومبرادور!). وقد كان الحزب الشيوعي بالفعل شعبياً ومعادياً للإمبريالية، وغير ميال للديماغوجية، فهل من الممكن أن يختفي نهائياً من التاريخ، بعد المذابح التي راح ضحيتها الآلاف من خيرة عناصره على يد دكتاتوريات حزب البعث، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي (الذي لم يكن يتوقعه)، وتصرف بعض المثقفين من أعضائه الذين قبلوا أن يعودوا من المنفى في أذيال جيش الولايات المتحدة؟ مع الأسف، فهذا ليس مستحيلاً، لكنه مع ذلك ليس حتمياً، بل هو مستبعد.

وقضية الأكراد قضية حقيقية، في العراق وإيران وتركيا، ولكن يجب ألا ننسى أن الغرب يمارس في هذه القضية سياسة الكيل بمكيالين. إذ لم يبلغ كبت مطالب الأكراد في يوم من الأيام في العراق أو إيران درجة الإرهاب البوليسي والعسكري والسياسي والثقافي الدائم التي بلغتها في تركيا. فلم يصل العراق أو إيران البتة إلى إنكار وجود الشعب الكردي ذاته. ومع ذلك، فقد تناسى الجميع ما فعلته تركيا، العضو في الناتو - وهي منظمة تضم البلدان «الديمقراطية» كما يصدع آذاننا الإعلام الغربي، ومنه سالازار أحد مؤسسيه، وكذلك الديمقراطيون العظام من الكولونيلات اليونانيين، والجنرالات الأتراك!

وفي كل مرة كانت الجبهات الشعبية التي قامت حول الحزب الشيوعي وحزب البعث تمارس سلطة الحكم، كانت تجد أرضاً مشتركة مع الأحزاب الكردية الرئيسة، وكانوا دائماً حلفاء.

صحيح أن نظام صدام اندفع في مواقف معادية للأكراد والشيعة؛ فقد ضرب الطيران العراقي مناطق البصرة بعد هزيمته في الكويت، كما استخدم الغازات السامة ضد الأكراد في حَلَبْجة. لكن هذا الاعتداء جاء بمثابة «رد» على تحركات الدبلوماسية الأميركية المسلحة التي جندت بعض «صبيان الساحر» ممن حاولوا انتهاز الفرص، وإن كان هذا لا يقلل من بشاعة جريمة صدام، بل وغبائها، فالنداءات الأميركية لم تلق استجابة تُذكر. وهل ينتظر من دكتاتور مثل صدام أي رد فعل مختلف؟

إن قوة المقاومة للاحتلال الأجنبي في ظل هذه الظروف تبدو كالمعجزة، لكن هذا الانطباع خاطئ؛ فالشعب العراقي في مجموعه، عرباً وأكراداً، سنة وشيعة، وبكل بساطة، يكره المحتلين، ويعرف جرائمهم اليومية من اغتيالات ومذابح وتعذيب وقصف بالقنابل. وهنا يمكن أن نتوقع قيام جبهة وطنية للمقاومة، أو سمّها ما شئت، تعلن عن نفسها وعن التنظيمات والأحزاب المشاركة فيها

وعن برنامجها المشترك. لكن هذا لم يحدث حتى اليوم، خصوصاً بسبب مجموع الأسباب الناتجة من تدمير النسيج الاجتماعي على يد دكتاتورية صدام، ومن قِبل المحتلين. مهما تكن الأسباب، فإن غياب مثل هذه الجبهة يمثل ضعفاً خطيراً يسهل تنفيذ مناورات من قبيل «فرّق تسدْ»، ويشجع الانتهازيين على تحولهم لمتعاونين، ويثير الارتباك بالنسبة إلى أهداف التحرير.

من الذي سيتغلب على هذه العراقيل؟ الشيوعيون هم الأقدر على ذلك، فمن الآن يبتعد المناضلون - وهم موجودون في الميدان - عن «القادة» (أولئك الذين لا يعرفهم سوى الإعلام السائد!) والذين يحاولون إعطاء الشرعية لـ «انضمامهم» إلى الحكومة المتعاونة بادعاء أن ذلك يكمّل عمل المقاومة المسلحة! ولكن هناك قوى سياسية أخرى كثيرة يمكنها، في ظل هذه الظروف، اتخاذ مبادرات حاسمة في اتجاه تكوين هذه الجبهة.

رغم مظاهر الضعف هذه، فقد نجحت مقاومة الشعب العراقي في هزيمة مشروع واشنطن، سياسياً إن لم يكن عسكرياً حتى الآن. وهذا ما يقلق الحلفاء الأطلسيين في الاتحاد الأوروبي؛ فهؤلاء الشركاء التابعون يخافون اليوم من هزيمة الولايات المتحدة، لأن ذلك سيقوي من قدرة شعوب الجنوب على أن تفرض على رأس المال متعدد الجنسية للثلاثي الإمبريالي أن يحترم مصالح شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وقد قدمت المقاومة العراقية بالفعل مقترحات تسمح بالخروج من المأزق، وتساعد الولايات المتحدة على الانسحاب من عش الدبابير. وهي تقترح الآتي: أولاً، إقامة إدارة موقتة انتقالية بالاشتراك مع مجلس الأمن؛ ثانياً، الوقف الفوري لأعمال المقاومة وللاعتداءات العسكرية والبوليسية لقوات الاحتلال؛ ثالثاً، انسحاب جميع السلطات العسكرية والمدنية الأجنبية في خلال ستة أشهر. وقد نُشرت تفاصيل هذه المقترحات في مجلة «المستقبل العربي» التي تصدر في بيروت (عدد كانون الثاني/يناير 2006).

إن الصمت المطبق للإعلام الأوروبي حول هذه الرسالة دليل على التضامن بين الشركاء الإمبرياليين. وعلى القوى الديمقراطية والتقدمية الأوروبية أن تتنصل من هذه السياسة للثالوث الإمبريالي، وأن تؤيد مقترحات المقاومة العراقية. فإن ترك الشعب العراقي يواجه أعداءه وحيداً ليس خياراً مقبولاً، إذ إنه يدعم الفكرة القائلة بأنه لا يمكن توقع الخير من الغرب ومن شعوبه، ويشجع بذلك انحرافات غير مقبولة، بل إجرامية، من جانب بعض حركات المقاومة.

وكلما تسارع انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية من البلاد، وكلما قويَ دعم القوى الديمقراطية في العالم وفي أوروبا للشعب العراقي، صار من الممكن تمتع هذا الشعب الشهيد بمستقبل أفضل. وكلما

طال أمد الاحتلال، ساءت النتائج بعد انسحابه الحتمي.

هذه الذكريات

خصصتُ قسماً كبيراً من الجزء الأول من هذه الذكريات لمساهماتي الشخصية في الجدل المصري، وخصوصاً الجدل في صفوف الحركة الشيوعية، قبل وبعد حركة الضباط الأحرار عام 1952، ثم بعد باندونغ، في إطار قيام المشروع الوطني الشعبوي الناصري المنتصر الذي انتهى بالهزيمة التي أوقعها به العدوان الإسرائيلي الأميركي عام 1967. لن أعود هنا لمواقفي هذه، ومواقف الآخرين، بشأن هذه التطورات، والمتعلقة بالموضوعات الرئيسة لهذا الجدل، وهي: الوحدة العربية، والمضمون الاجتماعي لهذه المشروعات، والصراع بين المصالح الوطنية ومصالح الإمبريالية السائدة، والعلاقات الملتبسة بين دول المنطقة والاتحاد السوفياتي، والغياب الواضح لأوروبا المنضمة إلى واشنطن، وجهل الشيوعيين العرب بأطروحات ماو... وأحيل القارئ هنا إلى الجزء الأول.

إن أفكاري هذه لم تقدني أبداً إلى «التقليل» من مسؤوليات الأنظمة القائمة، وخصوصاً الناصرية، بل بالعكس، فقد زخرت نقائصها بالمسؤولية الحاسمة عن الانهيار. ومن دون ادعاء التواضع، أشير إلى الكتاب الذي حررته عام 1960، وصدر باسم مستعار هو حسن رياض، بعنوان (L‘Egypte nassérienne، دار مينوي، 1963)، وتوقعت فيه أن يعود النظام إلى حظيرة رأسمالية التخوم، وهو ما تحقق بالانفتاح بعد ذلك بعشر سنوات.

وسمحت لي عودتي إلى البلاد، من خلال اشتراكي في المنتديات الاجتماعية المصرية ابتداءً من عام 2002، بتحديد مواقف انتقادية، سواء للبديل الخاطئ للإسلام السياسي، أو كذلك البديل الخاطئ لـ «الديمقراطية». وهي مواقف لا يتفق عليها الجميع بالطبع.

واليوم، تشارك في «المعارك السياسية» في مصر وفي المنطقة ثلاث مجموعات من القوى، هي: تلك التي تنادي بالعودة إلى الماضي الوطني (ولكنها لا تعدو أن تكون وريثة البيروقراطية الفاسدة للمرحلة الوطنية الشعبوية)؛ وتلك التي تنتمي للإسلام السياسي؛ وتلك التي تحاول الالتفاف حول تطبيق «ديمقراطي» يتمشى مع الإدارة الليبرالية للاقتصاد. وسلطة أي من هذه الاتجاهات غير مقبولة من قِبل يسار يهتم بمصالح الطبقات الشعبية ومصالح الأمة. وفي الواقع، فإن هذه «الاتجاهات» الثلاثة تعبّر عن مصالح الطبقات الكومبرادورية المتحالفة مع النظام الإمبريالي القائم.

وفي الواقع أيضاً، تلعب الدبلوماسية الأميركية على الصراعات بين هذه التيارات لمصلحتها الخاصة. ومحاولة الانغماس في هذه الصراعات بالتحالف مع هؤلاء أو أولئك (تفضيل النظم القائمة لتجنب الأسوأ وهو الإسلام السياسي، أو في المقابل، التحالف مع هذا الأخير للتخلص من الأنظمة)، يؤدي إلى الفشل. على اليسار أن يؤكد موقفه بالنضال في مكانه الطبيعي، أي من أجل الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية، والدفاع عن الديمقراطية وتأكيد السيادة الوطنية، ككل لا يتجزأ.

وتحتل منطقة «الشرق الأوسط الكبير» اليوم مكاناً مركزياً في الصراع بين قائد الإمبريالية وشعوب العالم أجمع؛ وتشكّل هزيمة هذا المشروع لحكام الولايات المتحدة شرطاً لإعطاء الإنجازات في أية منطقة أخرى من العالم الفرصة للنجاح والدوام. ولا يعني ذلك تقليلاً من أهمية الصراعات التي تجري في بقية أنحاء العالم، مثل أوروبا وأميركا اللاتينية وغيرها، بل يعني أنها يجب أن تجري في إطار عالمي يساهم في هزيمة واشنطن في المنطقة التي اختارتها لتوجيه ضربتها الإجرامية الأولى.

من هنا الأهمية التي أخصصها لاستمرار النقاش في صفوف اليسار العربي، وخصوصاً جناحه الماركسي.

وفّرت لي أنشطة معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط ومنتدى العالم الثالث - من حلقات دراسية، ومحاضرات، وورش بحث - ومتابعة بحوثي الخاصة، وكذلك بعض المهمات الاستشارية - من قبل بعض الحكومات، والمنظمات السياسية - التي تابعتها فيما بعد، الفرصة لمعرفة العالم بالكامل تقريباً، ما عدا أستراليا وجزر الباسفيك. لن أثير ملل القارئ بتعداد رحلاتي لئلا يعتقد بأنني أعمل كمنظم رحلات، أو أنني أنتمي للطبقة العليا (باستخدام التعبير المبتذل والغبي لأتالي، الذي علق عليه جيل شاتليه بسخرية) من «خبراء الطائرات النفاثة». وأنا لست من هؤلاء أو أولئك، ولكنني، من دون تعالٍ، مناضل من أجل الاشتراكية وتحرير الشعوب، مقتنع بأن هذه القضية عالمية، وبأن المعركة تدور لذلك في جميع القارات. وساعدت ظروف حياتي المهنية، لحسن الحظ، على فسح المجال لهذه القناعة.

وبوصفي حيواناً سياسياً، كما قلت من قبل، سأحاول هنا أن أوضح للقارئ رؤيتي السياسية الشخصية لعالمنا المعاصر. وقد كتبت الكثير في هذا الموضوع، سواء في إطار التحليل الملموس لأوضاع معينة، أو في إطار فرضيات نظرية أكثر عمومية، ولن أكررها هنا. لكنني سأضيف إلى كتاباتي بعض المذكرات الشخصية التي قد تلقي الضوء على بعض قضايا عصرنا. وفي الواقع،

كان من حسن حظي الالتقاء بالكثير من مسؤولي حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا والاشتراك معهم في نقاشات طويلة ومعمقة. وقد يبدو لهم ما أكتبه على قدر من إثارة الاهتمام، بل ربما الأهمية - سواء اتفقوا مع تحليلاتي أو اختلفوا معها - لأنهم خصصوا جزءاً من وقتهم لمناقشتها معي ومع بعض الزملاء والأصدقاء المشاركين في أنشطتنا. والصداقة الحقيقية التي ربطت في هذه المناسبات بيني وبين الكثيرين من هؤلاء المناضلين من الشباب، والأقل شباباً، وفّرت لي «مرشدين» يسّروا زياراتي للعديد من البلدان، كما سمحوا بمناقشة ملاحظاتنا في موقع الأحداث.

لقد ذكرتُ من قبل أن الكتابة والمناقشة لا تحملان لي أي معنى (ولا للكثيرين غيري!) إن لم ترتبطا بشكل وثيق بالتطبيق العملي. ولن أتبجح بالادعاء أنني شاركت في التطبيقات العملية لمجموع الحركات التي صنعت تاريخنا المعاصر، فقد كان اشتراكي، كما يحدث غالباً، انتقائياً في حدود انتماءاتي السياسية والوطنية. وفي غياب مثل هذه المشاركة، كنت أعتقد دائماً أن القراءة والمناقشة يجب تدعيمهما بزيارة الموقع. وفي هذا المجال، كان لمرشديّ السياسيين وللأصدقاء فضل كبير.

أنا لست من أصحاب الملَكات الأدبية؛ ورغم أنني تجولت بشكل معمّق في مدن عديدة، وزرت قصورها وعشوائياتها، كما رأيت مناظر من جميع الأنواع - الرائعة منها والعادية - فلن أرهق القارئ بعرض سياحي ممل، بل سأشير في المقابل إلى بعض التفاصيل المثيرة للاهتمام، إذا أشعر بأنها ذات مغزى وتستحق التنويه بها.

والنقطة الأخيرة التي تستحق التنويه هي أنه «بأي حق سأتحدث عن العالم بأسره؟» أهو الخيلاء؟ أم هو التبجح والادعاء؟ في حين لم تكلفني بذلك أية سلطة رسمية، أياً كانت، من التي تعطي لنفسها عادة مثل هذا الحق. ولم أكن في يوم من الأيام «عيناً لموسكو»، أو سفيراً متجولاً لهذه الدولة أو تلك، أو عضواً في سكرتاريا دولية ما - فوضوية أو تروتسكية أو ماوية - حتى وإن كانت ضيقة. فلن أتحدث إذن إلا باسمي الشخصي، وللقارئ أن يقرر ما إذا كانت لشهادتي هذه قيمة ما.

كنت في مصر، منذ أوائل الخمسينيات، من أنصار الوحدة العربية، مثل جميع زملائي من الشيوعيين، لكنني لم أكن «قومياً» بالمعنى الشائع في العالم العربي. كما لم أكن أقبل بالتعبيرات الساذجة، مثل أن «العربية تجري في دماء جميع العرب»...، ولا بالفكرة السطحية والشائعة بأن تقسيم العالم العربي إلى دول منفصلة إنما كان النتيجة الرئيسة، إن لم تكن الوحيدة، لـ «مؤامرة إمبريالية» الخ. وإنما كنت أعتقد أن التحرر والتقدم الاجتماعي يفرضان قيام كيانات كبيرة، وأن وحدة اللغة والثقافة تمنح العرب فرصة تاريخية عليهم ألا يفرّطوا فيها.

ومع ذلك، فعندما غادرت مصر عام 1960، لم أكن قد زرت أي بلد عربي آخر باستثناء مروري العابر بلبنان. لذلك، بدا لي من المهم أن أتعرف إلى هذا العالم الذي أريد له أن يؤكد وحدته.

المغرب العربي

بدأت ببلدان المغرب التي لم يكن العديد من المشرقيين يعرفونها في ذلك الوقت. وفي إطار قيامي بالتدريس في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، حددت هدفي بدراسة عن قرب لتجارب الجزائر والمغرب وتونس، والتي كانت في بداياتها خلال منتصف الستينيات.

تونس

تسنت لي فرصة زيارة تونس، عام 1963 على ما أذكر، فقد أرادت «إدارة الخطة» في تونس وضع إطار جديد لحساباتها القومية، وعهدت بذلك إلى «خبيرين» كنت أحدهما، بتوصية من إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية الفرنسية، وكان الخبير الآخر أستاذ الإحصاء السوري نزهت شلق. وقد نفّذنا مهمتنا بشكل جيد، في رأيي، خلال فترات امتدت كل منها 15 يوماً، وامتدت بالنسبة إلي عدة شهور. وقد ساعدنا في مهمتنا حسين زَغل وآخرون من العاملين بإدارة الخطة، بروح من الكفاءة والصداقة والأريحية العربية بحق. وكان شلق خبيراً بالإحصاء يستطيع كشف المغالطات والتناقضات في الأرقام المقدمة من هنا وهناك. وبأسلوبه اللاذع، قال لي «إنهم جميعهم يغشّون، ولكن ليس بالنسبة نفسها، وعلى الرئيس أن يحدد لجميع الإدارات نسبة واحدة للمغالطة!» وقد دفعنا بهذه المزحة في تقريرنا النهائي! تلقوا هذا التقرير بارتياح، بما يطمئن إلى الشعور بروح الفكاهة في الإدارة التونسية.

البلد بطبيعته صغير، وعندما كانت إيزابيل تنضم إلي لقضاء عطلة نهاية أسبوع طويلة، كنا نتجول في أرجاء البلاد، من جربة إلى الساحل، وتوزير، والوطن القبلي، وبيزرت، والغرب. وفي إحدى العطلات الطويلة، التي ضُمت لعطلة المولد النبوي الرسمية، اتجهنا إلى الجنوب. قرب المدينة، انكسر عمود الكاردان في سيارتي الرينو 4، فتركت إيزابيل في السيارة إلى جانب الطريق وتوجهت إلى المدينة بطريقة الأوتوستوب لطلب النجدة. هناك، تطوع لمساعدتي موظف لطيف لا أذكر وظيفته أو درجته، وجهز سيارة نقل وعدداً من المساعدين الأشداء، وفي لمح البصر رُفعت السيارة ووُضعت فوق سيارة النقل. في المدينة، وأثناء انتظارنا إصلاح السيارة، توجهنا إلى أحد

المطاعم. أثناء وجودنا هناك، توقفت سيارة أجرة ونزل منها رجل طال شعر ذقنه، دخل إلى المطعم وأجال النظر بقلق، ثم خرج بعد أن اطمأن للوضع. ثم عاد ومعه امرأتان (مبدئياً) مغلفتان بالملابس من الرأس حتى القدم، ومعهما أطفال صغار. دعاهما للصعود إلى الطابق الأول المخصص للسيدات، ونزل هو ليجلس في القاعة العامة ليتناول الطعام وحيداً. لم يستمتع الرجل بالأكل، فقد كانت المرأتان تناديان من حين لآخر: «الماء بارد جداً»، وبعد أن يحمل إليهما زجاجة أخرى، تقولان: «هذه ساخنة»، أو «الطعام حار جداً»، ثم «اللحم غير مطهو جيداً»... وكان في كل مرة يصعد إلى الطابق الأعلى لتوصيل طلباتهما لأنه لا يقبل أن يقوم النادل بذلك. وضحكنا أنا وإيزابيل كثيراً، وقلنا له بأنه يستحق ما عاناه لتناول الطعام، وأنه ربما عانت السيدتان، ولعلهما زوجته وشقيقتها، أكثر منه.

مكّنتني إقامتي في تونس من مقابلة العديد من المثقفين والأساتذة والقادة السياسيين لليسار التونسي. وكان عدد كبير منهم أعضاء في مجموعات نشطة في المنتدى، من أبرزهم فرج ستامبولي وعزام محجوب وعبد الجليل بدوي وغيرهم من أساتذة الجامعة، مثل العميد شاذلي عياري وعبد السلام دماك ومصطفى زغل وخليل زاميتي وعبد الباقي هرماسي والطاهر لبيب؛ وعدد من الناشطات، منهن علية بَفون وحسنية شلبي وعلية جانا. وقد طلب إليهم الطلبة أحياناً أن ألقي بعض المحاضرات، الأمر الذي كنت أستجيب له دوماً. لكنني لم أتعرف إلى «الزعماء الكبار» للنظام الدستوري، لا بقادة معسكر بورقيبة، ولا بقادة معسكرات بن صالح أو بن يوسف. ولم أقابل بن صالح إلا بعد ذلك بوقت طويل، بعد خروجه من السجن. كما لم أتعرف إلى التناقضات داخل النظام إلا عن طريق تفسيرها من جانب المعارضة اليسارية (حبيب عطية وآخرون).

بالطبع، زرت تونس بعد ذلك مراراً، وتابعت انهيارها - فشل انضمامها إلى المجال الدولي عن طريق استراتيجية انتقال المصانع إلى المناطق الحرة - وصعود الإسلام الأصولي. ولكن رغم كل شيء، يظل المجتمع التونسي من بين الأقل تخلفاً في العالم العربي والإسلامي، وذلك على مستوى في غاية الأهمية، وهو وضع المرأة، وأعتقد أن هذه الميزة لها أثر حاسم على المدى الطويل. ويجب أن نقر بالفضل في ذلك لبورقيبة، مهما كان رأينا في رؤيته السياسية - المحدودة جداً - وفي أوهامه بشأن الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، واتجاهاته الاستبدادية، وربما غروره القاتل (ألم يقل يوماً بعد أن شفي من حالة موقتة من فقدان الصوت: «حبالي الصوتية عادت سليمة، الآن تستطيع تونس استئناف العمل»؟) لكن هذا لا يبرر لنظام بن علي تصرفاته اليومية المكروهة.

كنت قد بدأت بتحقيق شهرة محدودة كـ «صنايعي» ماهر يستطيع وضع إطار لنظام محاسبة وطني يصلح لعملية تخطيط اقتصادي. هذه الشهرة هي بالتأكيد التي دفعت وزير الاقتصاد (أو الخطة) المغربي سلاوي إلى دعوتي إلى بلاده في الفترة نفسها تقريباً. وكنت أعرف سلاوي في شبابه كطالب شيوعي في باريس. وقد خفف كثيراً من حماسته الثورية، وإن بقي مخلصاً على طريقته لذكريات الشباب. وقد أوضحت له أنه يلزمني قبل بدء العمل أن أقضي فترة أسبوعين في جمع البيانات المتاحة، فأجاب: «ولكن هذا عمل مرهق بلا داعٍ، سأكلف أربعة من أكفأ موظفيّ ليقوموا بهذا العمل.» فأجبت: «لا مانع، وسأعتمد على هذه البيانات للعمل فيما بعد، وإلى أن يتم ذلك ماذا أفعل؟» قال: «المغرب بلد جميل، وأنت لم تزره، فتجوّل فيه قليلاً». استأجرت سيارة قمت فيها مع إيزابيل بجولة كبرى في البلاد. أخذنا نتجول في حواري فاس، ونستمتع بجمال مراكش، ومناظر الأطلس الأعلى، والجنوب، ونزور ساحل المحيط من أغادير إلى الرباط. وفي مناسبة ثانية، استكملنا معرفتنا بالبلاد بزيارة الريف.

كان سلاوي يسير على أسلوب الأرستقراطية، فهو يلقي بالأوامر دون أن يعمل شخصياً. عند عودتي، التقيت الفريق الذي قام بعمل رائع، وقررت أن أتابع العمل معهم في وضع الإطار المطلوب. كذلك أصررت على أن يحمل التقرير النهائي تواقيعنا معاً، الأمر الذي تعجّب له الوزراء كثيراً! ومن الملاحظات الطريفة أنه أضيف إلى إحصائية استهلاك المشروبات الكحولية، على شكل حاشية أسفل الصفحة، أنها تعود للأجانب من المقيمين والزوار، فقمت بحساب نسبة وتناسب خرجت منه بنتيجة سريعة مؤداها أن المغرب لا يستضيف إلا مجموعة من الأجانب المخمورين الذين يستهلك الواحد منهم 3 زجاجات من الويسكي، و10 من الريكار، و20 ليتراً من النبيذ في اليوم! وأرسلت مذكرة بذلك إلى مدير مكتب الإحصاء، فتوقفوا عن نسبة شرب الخمر لغير «المسلمين» فقط!

واكتسبت الكثير من هذه الزيارة وما تلاها من زيارات عدد من الأصدقاء الذين أحترمهم، مثل هادي مسواق وعبد العزيز بلال وعلي ياطا. وثمة واقعة طريفة أذكرها، فقد منح الملك مسواق - وكان طبيب الملك نفسه - لقب «الأستاذ الحاصل على الأغريغاسيون»، في حين لا توجد درجة أغريغاسيون في الطب في المغرب. وفي إحدى المناسبات، تضايق الملك من موقف اتخذه مسواق، فألغى لقب الأغريغاسيون، فتضايق مسواق من ذلك. قلت له: لماذا تتضايق؟ إذا كان من حق الملك

أن يمنح اللقب، فمن حقه كذلك أن يسحبه. وبغض النظر عن احترامي لحركة هؤلاء المناضلين، فإنه يبدو لي أن حزب التقدم والاشتراكية الذي ينتمون إليه لم ينجح في تجاوز دائرة النخبة الضيقة ليحصل على ارتباط قوي بالجماهير.

بالتأكيد، كان لـ «اتحاد قوى الشعب الاشتراكي»، في فترة عنفوانه، تأييد شعبي أوسع بكثير، لكن جميع من التقيتهم أعطوني الانطباع بأنهم لا يبتعدون كثيراً عن الشعبوية على الطريقة الناصرية/البومدينية/البعثية. وهو ما تبين فيما بعد حيث انزلقوا بالتدريج نحو اليمينية بالمشاركة في اللعبة المَلَكية الكبرى لتوسيع قاعدة شرعيتها. فقد حاول الملك أن يضم إلى قاعدته التاريخية المكوّنة من كبار التجار في فاس وسوس والأرستقراطية العقارية والقبلية ثم البرجوازية الكومبرادورية الجديدة، الفئات المتوسطة من التكنوقراط والبيروقراطية والبرجوازية الصغيرة في المدن والريف. ومن هنا ثورة الجيل الجديد في السبعينيات - حركة 22 مارس/آذار وما تمخّض عنها من منظمات مختلفة. وكانت «يساريتهم» تتواكب مع ما أبدوه من شجاعة حقيقية.

وقد شارك العديد من أساتذة الجامعة المرموقين في فرق العمل ولقاءات المنتدى، ومنهم حبيب المالكي وفتح الله ولعلو، وهما من زعماء اتحاد قوى الشعب الاشتراكي، وعبد الله صعف، والمناضلة النسائية فاطمة مرنيسي، والأساتذة محمد قسوس وعبد الغني أبوهاني وعبد الحق وتهامي خياري.

وساعدت مشكلة الصحراء الإسبانية على خلط الأوراق، فقد شارك حزبا التقدم والاشتراكية كما اتحاد قوى الشعب الاشتراكي في حركة «المسيرة الخضراء». ولي في هذه المشكلة وجهة نظر شخصية لا يتفق الكثيرون معي فيها. ولما شرحتُ وجهة نظري لبعض اليساريين الموريتانيين، دعاني هؤلاء، وكانت لهم بعض قنوات الاتصال بالرئاسة، لشرحها للمستوى الأعلى، وهكذا دعيت لمقابلة الرئيس الموريتاني. وكانت فكرتي بسيطة، فقد جادلت بأننا جميعاً نعمل من أجل الوحدة العربية، فلماذا نصنع دولة عربية جديدة هي الجمهورية الصحراوية؟ هل لنعطي لطبقة حاكمة صغيرة حق احتكار عوائد تصدير الفوسفات؟ وإذا كان من الواجب انضمام هذه المنطقة لبلد عربي موجود بالفعل، أليس أنسب بلد لذلك هو موريتانيا؟ إن قبائل الصحراء الغربية هي نفسها التي نقابلها في موريتانيا. أليس من المناسب إقناع البوليساريو والحكومة الموريتانية بإعلان مشترك بهذا المعنى؟ وربما، في الوقت نفسه، تكوين اتحاد كونفدرالي يضم المغرب والجزائر وموريتانيا، والدخول في مفاوضات جادة للوصول إلى مثل هذا الاتحاد؟ وأنا على يقين أن شعوب البلدان الثلاثة ستقابل هذا الاتحاد بالموافقة، لا بل بحماسة. وبدا الرئيس الموريتاني ميالاً لهذا التفكير وإن جاء

متأخراً، فقد تم التوقيع على اتفاق مدريد الذي يقسم الصحراء بين موريتانيا والمغرب. وبعدها بوقت قصير، توفى الرئيس الموريتاني في حادث طائرة، فوجهت حديثي لبعض الآخرين قائلاً: «لماذا لا تتبنى أحزاب اليسار ومنظماته وشخصياته في البلدان الثلاثة هذا الموقف المشترك؟ ستستمع إليهم شعوبهم وتؤيدهم. لكن أحداً منهم لم يفعل ذلك، ولا أدري لماذا.

كانت السلطة الجزائرية تتبنى حينذاك تطلعات «توسعية» كبيرة، وكانت تعامل حليفها الموريتاني الجديد كشبه مستعمرة. وقد سمعت شخصياً بعض المسؤولين الجزائريين يصفون الرئيس الموريتاني بأنه «والي نواكشوط». وثرت في وجههم: كيف يكون ذلك؟ هل هكذا تتحقق الوحدة العربية؟ ومع ذلك، فالنموذج الجزائري الذي تفتخرون به كثيراً بدأ يتراجع، فهل مشكلة الصحراء هي المشكلة الرئيسة بالنسبة إلى الشعب الجزائري اليوم؟ أليست المهمة الأولى لليسار الجزائري (والمصيبة أن هذا الحديث صدر عن بعض شخصيات اليسار الجزائري) هي تصحيح هذا النموذج وتعبئة الصفوف لإخراجه من المأزق؟

لم أتقدم في أي وقت بتصريحات علنية أو مكتوبة بهذا الشأن لأنني أعتقد أن هذا الأمر كان سيصب الزيت على النار، طالما أن قوى اليسار في البلدان الثلاثة لم تتولّ مسؤولياتها. لكن هذا المثال يوضح في رأيي حقيقتين: الأولى أن اليسار الجزائري اختار أن يسير بلا تحفظ وراء البومدينية التي لا يمثل إلا جزءاً منه. وقد دفع ثمن ذلك غالياً فيما بعد، إذ عندما بدأ النظام يتآكل، ثم ينهار لحساب الإسلاميين، بدا الحزب الشيوعي الجزائري أمام الجماهير الشعبية بلا موقف متميز من موقف جبهة التحرر الوطني. والحقيقة الثانية هي أن الانقسامات بين العرب لا تعود فقط، ولا حتى بصفة أساسية، إلى تلاعب القوى الخارجية أو مؤامراتها. إنها ناتجة من طبيعة الطبقات الحاكمة ذاتها، والفئات التي تتنازع معها على السلطة، ومن تطلعاتها الأنانية ونظرتها القصيرة. وقد زرت المغرب والجزائر مراراً بعد ذلك، ويؤسفني أن أجزم بأنني لم أرَ أي تقدم يذكر في أي من هذه المجالات، ولا أي نقد ذاتي.

أذكر هنا قصة أخرى ذات طبيعة مختلفة؛ فقد دعيت إلى الرباط عام 1974 من أجل «مساعدة» الأمينين العامين للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية على حل بعض الخلافات التي تضر بالعلاقات العربية الأفريقية. وكان ذلك باقتراح من منظمة الوحدة الأفريقية التي اعتبرتني جديراً بالثقة لعدم شوفينيتي، ولأنني أضع الجبهة المتحدة لشعوب العالم الثالث فوق كل الخلافات الداخلية، لذلك قبلت المهمة. واستمعت إلى كل من الرجلين وهو يشرح وجهة نظره بشأن أريتريا والسودان وتشاد وصحراء النيجر. وقدمت تحليلي لهذه المشكلات بلغة محايدة قدر الإمكان، مع التركيز على

المصالح المشتركة بين الشعوب المعنية والمبادئ التي يمكن على أساسها حل هذه المشاكل؛ أي باختصار، الاحترام الكامل للحدود، ودمقرطة جميع البلدان المعنية، والاحترام الكامل لحقوق الأقليات، ورفض اللجوء للخارج من أجل حل هذه المشاكل. ولاحظت أن فكرة الديمقراطية لم ترد على ذهن أي من الأمينين العامين، ولست متأكداً من أنني أقنعت أياً منهما، ولا حتى إن كنت قد أثّرت في تصرفاتهما اللاحقة بأي شكل من الأشكال.

من الجوانب «المسلية»، أذكر الواقعة الآتية؛ فقد كنت أشارك أمين منظمة الوحدة الأفريقية ـ وهو كاميروني يدعى إيتيكي ـ الإقامة في فيلا في سويسي، وكان علي أن أزور بعض الأصدقاء في الرباط. وقرر هو ألا أغادر الفيلا من دون رجال الحراسة على دراجاتهم النارية. رفضت قائلاً إن الزيارة شخصية، وأنا لا أخشى أي اعتداء، لكنه أصر. وهكذا توجهت لتناول العشاء عند عبد العزيز بلال في شارع بريتاني وأمامي رجلا الحراسة بصفاراتهما المزعجة. ضحكت كثيراً مع بلال وبقية المدعوين.

الجزائر

زرت الجزائر مرات عدة خلال الستينيات، بدعوة من «الخطة» (وخصوصاً الوزير عبد الله خوجة، ومساعده الرميلي، وبعدها الوزير حِدوسي)، أو بدعوة من الجامعات (العميد أحمد محيو)، ودائماً للغرض نفسه، فقد كانوا يريدون رأيي بشأن الخطة. لم أجدها أبداً تتجاوز حدود الشعبوية الوطنية، ولم يكن من السهل دائماً إفهام الكادرات الجزائرية ذلك، فقد كانوا، ومن بينهم العديد من الأصدقاء، الفخورين بحق بالنضال المجيد لجبهة التحرر الوطني الجزائرية. لكن هذا الفخر كان يقلل من حاسة النقد لديهم، خصوصاً عندما لم يكونوا قد شاركوا في النضال إلا من بعيد، حال الكثيرين منهم.

ثلاث مشاكل كانت تثير قلقي؛ الأولى جاذبية النموذج السوفياتي بما يعنيه من تصنيع غير مدروس جيداً، بعيد عن الارتباط بالتنمية الزراعية وهي الأولوية الأولى، يمول عن طريق عوائد البترول، ويقترحه تكنوقراط لا يدركون الأبعاد السياسية والاجتماعية للخيارات، ويستمد شرعية ضعيفة من نظرية «الصناعات التي تبني التصنيع» (وهي ترشيد للنموذج السوفياتي الذي حطمه بالكامل، في رأيي، تقرير ماو بعنوان «عشر علاقات أساسية»).

أما المشكلة الثانية، فكانت تآكل التوجهات الديمقراطية، والخطاب المرتفع ضد «يوطوبيا التسيير الذاتي»، الخ. واعتبر الجميع، بمن فيهم اليسار ممثلاً بالحزب الشيوعي القديم، أن ميثاق عام 1965 ممتاز. وفي رأيي، لم يكن ذلك الميثاق يخرج عن ميثاق جمال عبد الناصر لعام 1961 في شيء، لكن الإصرار على ذلك كان دليلاً على الغطرسة المصرية.

أما المشكلة الثالثة، فهي هشاشة الأمة الجزائرية، وكانت أمراً واضحاً لي. فمقارنة بالمغرب وتونس اللتين كانتا دولتين قبل الاستعمار، لم تنشأ الأمة الجزائرية إلا كنتيجة لحرب التحرير، ولا عيب في ذلك، لكن ذلك كان يعني أن شرعيتها هشة، وترتبط بشرعية جبهة التحرر الوطني التي كنت ألمس حدودها الشعبوية. ومع الأسف، أثبتت الأحداث الأخيرة والحرب التي قادها الإسلاميون صحة مخاوفي؛ فانهيار جبهة التحرر الوطني أدى إلى تعرض التضامن الوطني الأساسي للاهتزاز. وهنا أيضاً، كان تأكيد ذلك يشبه إلى حد كبير الخطاب الاستعماري الفرنسي بأن الأمة الجزائرية لم توجد بتاتاً. ومشكلة اللغة التي يشار إليها كثيراً لا تمثل سوى قمة جبل الجليد. في هذا المجال، كان اختيار السلطات الجزائرية كارثياً، وهو اللغة الفرنسية للنخبة المنفتحة على الحداثة والتكنولوجيا، والعربية للشعب، أي ترك تعليمها لأساتذة المدارس القرآنية القديمة، والتي لم يحاربها الفرنسيون البتة، بعكس الأسطورة القائلة بأن الفرنسيين حاولوا «اجتثاث الإسلام». فالفرنسيون حافظوا على أحكام الشريعة بالنسبة إلى أهل البلاد الأصليين، وحاولت جبهة التحرر الوطني التخفيف منها قليلاً. أما الإسلاميون الذين يطالبون بتطبيقها حرفياً، فهم يعودون في الواقع إلى ممارسات الاستعمار! كما تركوا تعليم العربية لأساتذة من خريجي الأزهر لا يقلون عن الأوّلين تخلفاً. النتيجة معروفة، وقد شعرت بفداحة الكارثة عندما دعيت لإلقاء محاضرة في الجامعة، فاكتشفت أن المتحدثين بالعربية لا يستطيعون التعبير بكلماتهم العربية عن أي مضمون ذي معنى تحمله تلك الكلمات.

وفي عام 1972، نظم معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في الجزائر إحدى الحلقات الدراسية التي تحدثتُ عنها من قبل، ووضعت الدولة الجزائرية والجامعة تحت تصرفنا موارد رائعة بتخصيص مبنى المجلس الوطني لنا، حيث قلت إنه لأول مرة تجرى فيه مناقشات حقيقية! وفي هذه الحلقة الدراسية، اكتشفنا مواهب فيصل ياشير. وأكدت حلقات دراسية أقل توسعاً، عقدت بالتعاون بين منتدى العالم الثالث ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية، علاقات التعاون الوثيق معه. وقد نشطت فرق البحث والمناقشة بصفة خاصة في الجزائر، بجهود «مركز الدراسات الاقتصادية الجزائري» (علي الكنز، وفيصل ياشير، وحميد آيت عمارة، ورباح عبدون، وعبد القادر جفلات، وإسماعيل خناس، وفاطة أوصديق، وزينب بن علي)، طالما كانت الظروف تسمح بالعمل في تلك

البلاد. وبعد ذلك، اضطر الكثير من هؤلاء المثقفين لاتخاذ طريق المنفى حيث لحقوا بصديقنا القديم محمد حربي.

وبعد هذه الحلقة الدراسية، استقبلني الرئيس بومدين ما يقرب من الساعتين، وقد اهتم بالحديث عن السياسة الخارجية والعربية، منتقداً مشروع روجرز للشرق الأوسط، وشارحاً رؤيته لـ «نظام اقتصادي دولي جديد» (عبّر عنه تصريح بلدان عدم الانحياز عام 1974). كنت مقتنعاً بوجهات نظره في هذا المجال، وحاولت تحويل المناقشة إلى المشاكل الداخلية في الجزائر، أي المشاكل الثلاث التي كانت تقلقني. وكان من الواضح أن هذا الأمر ضايق الرئيس، فعلى الرغم من دبلوماسيتي - لم أتهم أحداً، ولم أذكر أية أسماء، وتحدثت أولاً عن «الجوانب الإيجابية»، و«الصعوبات الموضوعية»، قبل الدخول إلى النقاط الحساسة - لم أجد فيما قاله لي ما يختلف عما يتردد في الخطاب العام. وخرجت من عنده مقتنعاً بأن السلطة الجزائرية لا تفكر في وسائل الخروج من الأزمات المنتظرة، وأنها ستنتهي بالاتجاه يميناً.

مع ذلك، فالصداقة مع العديد من المسؤولين الجزائريين وكرم السلطات الجزائرية كانتا تحيطان بنا دائماً. وكانت تجري دائماً مناقشات أخوية مفتوحة مع الجميع، مثل رابح بيطاط وزوجته زهرة ضريف، وجميلة بوحريد، وأساتذة مركز الدراسات الاقتصادية الجزائري وباحثيه، والزملاء في إدارة الخطة، وكذلك رحلة رائعة حول الجزائر بدعوة من رئاسة الجمهورية. قمت مع إيزابيل برحلة حول البلاد في سيارة تابعة للرئاسة زرنا خلالها مناطق القبائل وقسنطينة حتى أطراف الصحراء. وثمة طرفة مسلية رغم مأسويتها: أثناء العودة إلى مدينة باطنة في الصباح الباكر، توقفنا عند أحد المقاهي الصغيرة، وهناك سُلطت جميع عيون الرواد، وكلهم من الذكور، على إيزابيل. اضطر السائق العجوز لتوصيلها حتى باب دورة المياه، ووقف حارساً ومهدداً من يقترب بإطلاق النار! وفي خلال الرحلة نفسها، زرنا تامنراسيت حيث بتنا عشية عيد الميلاد في تلك البقعة الواقعة على ارتفاع 2500 متر. تمتعنا بمنظر لا ينسى لسلسلة جبال الحُقار، خصوصاً عند الشروق والغروب، حيث جميع الألوان من الوردي إلى الأحمر القاني فالذهبي، وكانت الحرارة تبلغ مع ذلك 11 درجة تحت الصفر. فيما نحن نائمان تحت عدة أغطية، والنار في الموقد تلتهم جذعا كبيراً من الخشب، فوجئنا بصوت سيارة تتوقف، وتعجّبنا لوصول أشخاص إلى هناك ليلة عيد الميلاد. وكانت الصدفة العجيبة أنهما مارك بيو وصديقته إليان، وهما من الأصدقاء، عبرا الصحراء من الجزائر حتى نيامي. وقمنا كذلك برحلة عبر الصحراء في سيارة جيب مع مدير الإقليم، وهو من عائلة الجزايري (أحفاد الأمير عبد القادر، الذين هاجروا لسوريا ثم عادوا للجزائر بعد 1962). وقمنا

بمقابلة مجموعة من الأوروبيين، ألماني وهولندي وفرنسي وإيطالي كانوا مصرين على زيارة المنطقة على ظهور الجمال. وبعد أن اضطروا لصعود التلال الحصِبة على الأقدام وهم يجرّون الجمال، أصيبوا بالإرهاق ولم يكرروا ذلك. وأذكر غيرها من القصص المسلية، كتلك التي يرويها مدير الشرطة عن السياح الذين يصرون على التجول في الصحراء بمفردهم، فيتوهون وتضطر السلطات إلى البحث عنهم باستخدام طائرات الهليكوبتر، وقصة العشاء عند الطوارق حيث قامت عجوز سقطت أسنانها بمضغ لحم الجمل قليلاً لتطريته حتى نستطيع أكله (وقد نجحنا فيما بعد بالتهرّب من تناوله!)، والخيمة المليئة بالقطط الهادئة، وهي القطط نفسها التي نراها مسافرة على ظهور الجمال، كما ينتظر من هذه الحيوانات الذكية.

وقد تتبعت بكثير من الأسى تدهور النظام الجزائري بعد وفاة بومدين الذي كان يحافظ على مظهر البناء القوي، في حين كان التعفن قد أصاب البلاد حتى النخاع. وقاد الانفتاح الانتهازي للشاذلي المتجه للكومبرادورية إلى أسوأ النتائج، حيث جاء رد الانتصار الانتخابي الوهمي لجبهة الإنقاذ الإسلامي، والانهيار الإجرامي في التسعينيات. وكان ذلك صراعاً بين شريكين لا يختلفان إلا حول الظفر بالسلطة الكومبرادورية والاستئثار بمنافعها، وهما جنرالات جبهة التحرر الوطني التي شاخت وفقدت شرعيتها من ناحية، وجبهة الإنقاذ الإسلامي من الناحية الأخرى. وكانت هذه الأخيرة قد استطاعت في المرحلة الأولى أن تستغل لمصلحتها غضب الطبقات الشعبية، وجنّدت زبانية من الشباب المتعطل، الفاقد الأمل، واستفادت من فقدان الاهتمام بالسياسة - وهي الجريمة الشائعة لكل الأنظمة الشعبوية - واعتمدت على كادرات من «الأفغان» (من المجرمين الذين تدربوا في باكستان وأفغانستان في معسكرات المخابرات المركزية الأميركية التي تمولها السعودية)، وهكذا قام «الإسلاميون» بالتخريب الذي شهدناه. وتعبّر القصص البوليسية لياسمينة خضرة عن تحليل هذه المأساة الجزائرية أفضل من أي عرض آخر. فهل أصيب الإسلاميون بالإنهاك نتيجة لمقاومة السلطات (من جبهة التحرر الوطني السابقة)، والمناورات المتتالية لزروال (بعد تصفية بوضياف الذي اغتيل على يد مجهول، ولحساب مخابرات مجهولة سواء أجنبية أم محلية)، واليوم نتيجة مقاومتهم لبوتفليقة؟ بالتأكيد، إن الأولوية اليوم هي وضع حد لهذه المذبحة، ولكن للوصول إلى أي شيء؟ هنا أيضاً، نجد أن مسؤولية اليسار التاريخي للجزائر ولمثقفيه كبيرة جداً. وقد كانت هناك أرضية موضوعية، ما زالت قائمة، لقيام «قوة ثالثة» ترفض في الوقت نفسه الإدارة المافيوية لجبهة التحرير السابقة، وتلك - المطابقة لها - الإسلامية. لكن هذه القوة الثالثة لم تنجح في الظهور، ولعل الخلافات حول القيادة لها دور كبير في هذا الفشل التعيس. ومع ذلك، أعتقد أن هناك أسباباً أساسية

لهذا الفشل، من بينها غياب رؤية تستطيع الربط بين متطلبات دمقرطة المجتمع مع إحياء الاشتراكية. ومنها أيضاً الضبابية الإيديولوجية لعناصر كانوا مجرد وطنيين شعبويين تأثروا بالنموذج السوفياتي، ثم انضموا بغباء لـ «الليبرالية»، ومن هنا العجز الذي نراه.

الجزائر وتونس والمغرب، ثلاثة بلدان متميزة على جميع المستويات، وقد عبّر بلال عن ذلك ببلاغة. فقد كنا في بيزرت، أنا وعدد من المغاربة، في ضيافة الوالي الذي ألقى خطاباً طويلاً مملاً في امتداح الرئيس. قال لي بلال: أتعرف الفرق بين بلداننا الثلاثة؟ في تونس يتحدث الرئيس طويلاً وبقوة، ويهز أعوانه رؤوسهم بالموافقة طوال الوقت. وفي المغرب، يجلس الرئيس صامتاً على مقعد مريح، ويتحدث أعوانه بما يجب قوله. وفي الجزائر، يتحدث الرئيس وأعوانه في وقت واحد. وهو تلخيص رائع. ومع ذلك، فالأنظمة الثلاثة تلتقي بشكل ما، أو هذا على الأقل ما استنتجته في الكتاب الذي استخلصته من هذه التجارب المغربية: إن التحديدات التي يفرضها منطق الرأسمالية المسيطرة تدفع بالمميزات الخاصة إلى مجال الفلكلور.

كان بن بللا في تلك الفترة في السجن، ولم أتعرف إليه ولا إلى زوجته إلا بعد خروجه من السجن بمدة طويلة، وقد بات عجوزاً عاد للشباب كمناضل حقيقي في الحركة من أجل عولمة بديلة.

موريتانيا

أنا أحب الصحراء كثيراً، بمساحاتها الشاسعة المتنوعة أكثر مما يظن من لا يعرفونها. وأحب جفاف جوها وعزة أهلها وسماحتهم وكرمهم. ومن حسن الحظ أن إيزابيل تشاركني ذلك، فلم نضيّع أبداً فرص التجول في أرجائها، في موريتانيا والجزائر والنيجر ومصر.

كانت رحلتنا الأولى عبر الصحراء الكبرى من سان لوي في السنغال وحتى أتار وشنقيط في شمال موريتانيا. هناك تعرفنا إلى هذا «الشعب ذي الخيال» كما يصفه واحد من ألمع أبنائه، وهو الصديق عالم الاجتماع عبد الودود ولد شيخ. وقد دعاني عدة مرات مدرسو هذا البلد وطَلَبته، فتمكنت من التعرف إلى الذكاء المفرط وكرم الضيافة. وأحتفظ بعناية بالصناديق الجميلة والعباءات التي أهديت إلي في مناسبات عدة.

وقد تعرفت شخصياً إلى ما كتبه كاييه عن هذه القبائل المدهشة. كنا قد وصلنا إلى بوتلميت عند غروب الشمس، واستقبلنا أحد المرابطين في خيمته الكبيرة، وأرسل في طلب خروف للعشاء، وكان هذا معناه أن اللحم المشوي لن يكون جاهزاً قبل الثانية صباحاً، لكن كان من المستحيل رفض هذا

الكرم في استقبالنا. لذلك تمددنا على السجاد طلباً لبعض الراحة، وإذا بالمرأة المكلفة السهر على راحتنا تقرصني من إصبع قدمي لتوقظني وتسأل هذا السؤال الغريب بعربيتها الحسانية: «قل لي يا من جبت العالم، كيف حاله؟» ولا أذكر الآن ما حاولت تجميعه من أوصاف لأشبع فضولها دون جدوى. ومن المعروف أن قبائل المور لا تسمح إلا بالزواج من واحدة (حيث يفسرون القرآن بأنه لا يسمح بالتعدد لتعذر العدل بين الزوجات). والنساء هناك متعلمات - حيث ينقلن المعارف والشعر - في حين يختص الرجال الأميون (باستثناء المرابطين) بشؤون الحرب.

وفي مديردرا توقفنا لتناول الشاي في معسكر الإدارة، ولاحظنا أن الرجل الذي يعد الشاي لا يبدو كالخادم، فقد كان شكله محترماً وملابسه راقية. وجهت إليه إيزابيل سؤالاً مباشراً، فأجاب بالنفي، وتبين أنه ضابط في الجيش اشترك في محاولة صغيرة لانقلاب في نيما في شرق موريتانيا عام 1961، وكنا سمعنا عن هذه الحادثة ونحن في مالي. فقد شعر بعض الضباط أن النظام صار خاضعاً للاستعمار الجديد، فحاولوا الاستيلاء على قلعة نيما لتبدأ من هناك ثورة عامة في البلاد. لكن حركتهم فشلت بسبب رؤيتهم ووسائلهم الأقرب إلى الحِرَفية، وحكم على هذا الضابط بالإعدام، لكن الحكم خفف بعد عدة سنوات من الاختفاء إلى النفي في هذا المعسكر الضائع في رمال الصحراء. عرضنا عليه مساعدته على الهرب، فاقترحنا أن نأخذه معنا في السيارة فيعبر نهر السنغال في قارب إلى إحدى القرى، وهناك يصير حراً. وقد أغرته الفكرة في البداية، لكنه بعد التفكير قرر البقاء في وطنه. عند المغادرة، بدأنا السير ببطء لاحتمال أن يغير رأيه في آخر لحظة، لكنه حيّانا وأغلق باب المعسكر.

مع ذلك، فموريتانيا ليست فردوس الصحراء، إذ إنها في الوقت نفسه، مثلها مثل السودان، حلقة الوصل وحدود المواجهة بين الشعوب العربية والزنوج الأفريقيين. ومجتمع موريتانيا مجتمع عُبودي، وهذا ما يجب الاعتراف به ورفضه في الوقت نفسه. فإن نصف أبناء القبائل من «الحراتين» من أحفاد العبيد المختطفين من الجنوب. وهم يتعرضون لجميع أنواع الإساءات، ويقومون بالأعمال الشاقة، ويتلقون الإهانات والاحتقار. ولا يتماشى وضعهم مع أي من الخطابات المخففة التي تتحدث عن «عبودية الخدمة المنزلية» من جانب المسؤولين في الدولة الحديثة والمثقفين الذين يحاولون إسباغ الشرعية على «بقايا العبودية» المزعومة.

والحياة في المنطقة الحدودية ليست بالهدوء الذي يوحي به النهر والقرى التوكولير والسونينكي على جانبيه. فالنهر ليس مجرد الحدود بين شعبين، بل هو طريق للمواصلات، وتعيش على جانبيه شعوب غير عربية، وإن كانت اعتنقت الإسلام منذ ما يقرب من عشرة قرون. والتوكولير الذين

أنشأوا منذ القرن السابع عشر «جمهوريتهم الإسلامية» (وكانوا يمارسون العبودية في داخل بلادهم، لكنهم لم يشاركوا في تجارة العبيد مع الخارج)، كانوا قبل ذلك بعدة قرون قد أرسلوا للمغرب مملكة المرابطين العظيمة. وكانت طبقات المور الحاكمة تحارب في كثير من الأحيان مثيلاتها من سكان حوض النهر، لكنهم كانوا يحترمون بعضهم بعضاً على طريقتهم.

أما الطبقات الحاكمة الحديثة من «العرب البربر» الذين يتحدثون العربية جميعهم تقريباً، فهي عنصرية بشكل صريح، والجميع عاصر أحداثاً تدل على ذلك. وفي بوتلميت، كان قائد المنطقة من التوكولير، والإدارة الموريتانية تقدم أحياناً مثل هذه التنازلات كمبادرات شكلية بالنسبة إلى الخارج. وقال لنا المور: هل ستزورون هذا الزنجي؟ نعم، وسنبيت هناك كما يقتضي الأمر، فهناك مبادئ لا يمكن أن نحيد عنها. رافقنا المور حتى أول التل الذي يقع أعلاه المركز الإداري ثم رفضوا التقدم بعد ذلك. واضطررنا لحمل حقائبنا. وعلق القائد على الأمر قائلاً: «كيف يمكن أن أقوم بعملي في هذا البلد؟»

ويتعرض التعايش بين الشعبين لمخاطر شديدة منذ الأحداث الخطيرة عام 1988، حيث وقعت مذابح عرقية في موريتانيا والسنغال أدت إلى هروب عشرات الآلاف من قرى الجانب الشمالي من النهر. من كان وراء هذه المذابح؟ كالمعتاد، لم تكن هذه الأحداث «تلقائية». وهذه الشعوب المضطرة للتعايش معاً لا تكره بعضها بعضاً لدرجة القتل المتبادل رغم التحيز الذي يضع قيوداً على العلاقات اليومية بينها. وقد نُهبت ورش الحرفيين من المور، والتي كانت منتشرة في السنغال، وقتل أصحابها أحياناً، لا على يد «الجماهير» بل على يد جماعات منظمة جيداً تصل إلى المواقع على ظهر سيارات نقل. والعديد من السنغاليين الذين أعرفهم كانوا يحمون هؤلاء الضحايا التعساء. وفي موريتانيا كذلك، ذُبح السنغاليون والسود من سكان حوض النهر على يد جماعات منظمة جيداً. وإن لم تكن السلطات هي الجهة المنظمة لهذه المذابح، فهي من عمل مع بعض فئات الطبقات الحاكمة التي تريد إثارة الفوضى ضد السلطات القائمة بهدف أخذ نصيب أكبر من الغنيمة، أو ربما الحلول مكانها. هناك مثل أفريقي يقول: «إن السمكة تفسد أولاً من الرأس»؛ والخلافات الدموية نادراً ما تنشأ تلقائياً من الانفجار الشعبي، بل تنشأ دائماً بتحريض من الطبقات الحاكمة، أو من فئات منها. إن استغلال بعض الحقائق الموضوعية التي عادة ما يكون المسؤول عنها سوء إدارة الحكام لا يجب أن يعمينا عن معرفة المسؤولين المباشرين عن الصراعات. وهذه حقيقة تصح هنا كما في أماكن أخرى من أفريقيا وآسيا وأوروبا. وهروب الفلاحين من حوض النهر يخدم الفئات التي «تنتفع» من مشروعات الري التي استولت عليها، والتي كانت تريدها خالية من الفلاحين لتقيم عليها

مشروعات «البيزنس الزراعية» التي يمولها المانحون الأجانب والبنك الدولي. وهذه الفئات جميعها ناشئة من البيروقراطية الموريتانية، وجميعها عربية، والسنغالية، وهي في غالبيتها غريبة عن المنطقة أصلاً. وبطريقة ما، نجدهم يترابطون كعصابة من اللصوص. ويمر السودان منذ ثلاثين عاماً بمأساة من النوع نفسه، وإن كانت على مستوى أعلى.

السودان

لم أزر السودان للأسف، وإن كنت زرت الخرطوم ثلاث أو أربع مرات، عندما كانت الفترات القصيرة بين دكتاتوريتين تسمح بذلك، وذلك بدعوة من اليسار السوداني، أي الحزب الشيوعي والجبهة الشعبية النشيطين في الجامعة كما في المنظمات النقابية والشعبية، وكانت أول مرة عام 1973، على ما أذكر. وكما قلت في كتابات أخرى، فقد كان هذا اليسار دائماً الضحية الديمقراطية الانتخابية التي فرضتها الانتفاضات الشعبية التي قادها هو نفسه. فإن تحكّم قادة الأنصار المهديين بالأغلبيات التي نتجت من هذه الانتفاضات كان يضع الشخصيات نفسها في الحكم، مما يؤدي إلى التبديد وسوء الإدارة نفسهما، الأمر الذي يدفع إلى انقلاب آخر، عسكري أو إسلامي أو الاثنين معاً. ولكن ما العمل؟ كيف يمكن تفكيك هذه السلطات التقليدية مع المحافظة على المعايير الديمقراطية، حتى وإن كانت ثورية؟ كان ذلك دائماً موضوع مناقشاتي الطويلة - والسودانيون قادرون على الاستمرار في المناقشة طوال الليل - مع عدد كبير من مناضلي هذا البلد. أعترف أن السودان يجذبني كثيراً لما يحتويه من خليط ناجح من الثقافة العربية (المصرية بشكل خاص)، والثقافة الأفريقية، وذلك ابتداءً من الجيل الأكبر مثل محيي الدين صابر، أحد المشرفين لمدة طويلة على منظمة الجامعة العربية للتعليم والثقافة والعلوم (نظير اليونسكو)، وفاروق عيسى، أمين عام اتحاد المحامين العرب ومقره في القاهرة، وحتى الجيل الأصغر سناً مثل هاشم التيناي الذي قابلناه لأول مرة في داكار في عام 1968 على ما أذكر، حيث قدم نفسه لي ولإيزابيل بإخراج «الكتاب الصغير الأحمر» من جيبه، مروراً بمجموعة كبيرة أنتجت أعمالاً قيّمة - وإن كانت غير معروفة في الخارج لأنها لم تترجم من العربية - منها العميد حيدر إبراهيم علي ومحمد علي تيسير وعلي التوم وصادق رشيد، دون أن ننسى المناضلتين فاطمة زاهر وفاطمة بابكر محمود. والبلاد لا ينقصها الكادرات الذين، ولحسن الحظ، غالباً ما نقابلهم كثيراً في القاهرة.

كانت قضية الحرب الأهلية دائماً في مركز مناقشاتنا. وعندما كانت الظروف (أي في الأوقات التي كان في الخرطوم نظام ديمقراطي) تسمح بفتح المفاوضات مع متمردي الجنوب، والتي كانت تدور عادة في أديس أبابا، كنت أستفيد من الثقة التي يمنحها لي الطرفان لمتابعة تطور الأوضاع. بالطبع، لم أكن أشارك في مثل هذه المفاوضات لأنني خارج القضية. وأهل الجنوب أصحاب الحق في هذه القضية، ومن حقهم أن يثوروا، والديمقراطيون في الشمال يشاركونهم الرأي؛ ولذلك، عندما يلتقي الطرفان نجدهما يتعاطفان بشعور مخلص وفي اتفاق تام. وإذا كان الاتفاق لم يتحقق، فذلك يرجع في كل مرة لتدخل الإسلاميين وإسقاطهم حكومة الديمقراطيين بالقوة والعودة للقتال. إن الإسلاميين يتحملون المسؤولية الكاملة عن هذه المأساة.

هي مأساة أولاً بالنسبة إلى السودان الذي لم يعد قائماً بسببهم؛ فحربهم تخرّب اقتصاد البلاد رغم المساعدات المالية الضخمة التي يتلقونها من المملكة السعودية لضمان متابعتهم للحرب. والنتيجة أنه لم يعد الجنوب وحده هو الذي يثور، وإنما البلاد جميعها، من دارفور في الغرب إلى كسلا في الشرق. ولكن ماذا يريد هؤلاء الجهلة المتعصبون، ما داموا يستطيعون منع شرب البيرة في الخرطوم، وقطع أيدي اللصوص الصغار (ولكن ليس الكبار)، وفرض لبس الحجاب على الفتيات الصغيرات، الخ؟ وزعيمهم الترابي، الذي تصفه وسائل الإعلام في الغرب «بالمثقف»، ينتمي أكثر ما ينتمي إلى مجرمي السلطة. والمضحك أن اسمه يصير، إذا حذفنا الألف الوسطى، «التربي» (أي حفار القبور) وهو اللقب الذي يُطلق عليه في السودان.

يخدم تخريب السودان مصالح قوى «النظام العالمي» - والإقليمي. ففي رأي الولايات المتحدة، إن السودان أكبر مما يجب؛ وعلى أي حال، فواشنطن ترى أن جميع بلدان العالم أكبر مما يجب، ما عدا الولايات المتحدة. والحرب الأهلية قد أوقفت العمل في قناة جونجلي المهمة جداً لمستقبل مصر وشمال السودان. وأعرف أن بعض جمعيات حماية البيئة ترفض «المشروعات الكبرى» جميعاً من ناحية المبدأ، وقد كتبت رأيي في عمليات التبسيط المخلة تلك عند الحديث عن السد العالي في مصر.

وقد زرت الخرطوم مرة بناء على دعوة بنك التعاون العربي الأفريقي عام 1975، في الفترة التي حاول فيها الشاذلي العياري أن يعطي البنك دوراً في التفكير بشأن أسس التعاون جنوب/جنوب. وفي منتدى العالم الثالث، أصدرنا عملين في هذا الإطار، تولاهما صديقنا الشاب شربل زعرور.

وفي الخرطوم، كان لنا، أنا وإيزابيل، الحظ في زيارة متحف النوبة، حيث استمتعنا برؤية الصور الرائعة للكنائس القبطية القديمة التي دفنت تحت الرمال منذ القرن السادس عشر. وأقول «الحظ» لأننا كنا في شهر رمضان، وكان الحراس، إلى جانب رغبتهم في النوم، يحاولون الاحتجاج على

عدم دفع رواتبهم (كنوع من الإضراب السري)، واضطررنا خوض محادثات طويلة من أجل إقناعهم بفتح الأبواب!

المشرق العربي: بلدان الخليج

أنا أعرف بلدان المشرق العربي بدرجة كافية منذ مطلع السبعينيات، وليس لدي الكثير لقوله عن بلدان «الخليج» كما يسمونها، فالكويت والإمارات ليستا أمماً، بل إنهما ليستا حتى بلدين، فأنا أراهما مجرد سوبر ماركت كبير. في الكويت، لم أقابل إلا مصريين وفلسطينيين وسوريين ولبنانيين. أما أهل البلاد الأصليون، فيدفعون ولا يعملون. وفي إحدى زياراتي لدبي، خطرت لي الفكرة العجيبة بأن أتجول في البلد قليلاً قبل موعد الاجتماع، ودخلت متجراً لبيع أجهزة الهاتف. وجدت في مساحة مائة متر مربع، وضمن خمسة صفوف، ثلاثة آلاف جهاز من جميع الأنواع والأشكال (الرقم عرفته من صاحب المتجر الهندي الفخور). لم أكن أنوي الشراء ولا أنا أحتاج هاتفاً، وقد قيل لي بعد ذلك إنه لا يصح دخول المتجر بهذه الطريقة، فأنت تدخل بعد أن تكون قد حددت الماركة، والموديل، واللون، وبالتأكيد ستجد ما تريد. وبالطبع، فإن مدن الخليج تسبب الملل القاتل.

وبالرغم من الغباء المستحكم في هذه المحميات الأميركية، نجد هناك بعض البدو المستعدين للنظر إلى الأمور بشكل انتقادي. واتفقنا أنا وإيزابيل في أبو ظبي مع سائق تاكسي على العمل معنا طوال اليوم لنتجول في المدينة وخارجها قليلاً. عند توقفنا مرة بسبب ازدحام المرور، فوجئنا بطفلة تلعب بالكرة بين السيارات المتوقفة. علق السائق قائلاً: هؤلاء الأغنياء ضائعون، إنهم لم يعودوا عرباً ولم يصبحوا أوروبيين، وأنا لم أرَ آباء أوروبيين يسمحون لأبنائهم بالتصرف بهذه الطريقة. وسألته: ماذا ستفعلون عندما ينضب البترول؟ أجاب: ستكون مشكلة خطيرة بالنسبة إليهم، أما أنا فسأعود لجِمالي. وقادنا السائق في الطريق من دبي إلى الشارقة، وهو طريق للسيارات ذو مستوى راقٍ، ولكن من دون أية فائدة: فالجمال تسير على الرمال بمحاذاة الطريق لتجنب الإسفلت الساخن جداً، والسيارات لا تسير على الطريق الذي لا يوصل إلا لمقر أحد الشيوخ الفقراء، وهو عبارة عن مجموعة من الخيام. فالأرض تحت مضربه لا تحتوي على البترول، وهو بالتالي لا يحصل على العوائد، لكن قريبه الغني أنشأ له هذا الطريق. وفي دبي، هدموا البيوت المبنية بالطريقة التقليدية التي كانت تضمن التهوئة الكافية ولا تحتاج إلى تكييف، وأقاموا بدلاً منها العمارات من الخرسانة، والمجهزة طبعاً بالمكيفات وببقية مظاهر الرفاهية.

ماذا سيكون عليه المستقبل؟ المثقفون النادرون في المنطقة يستحقون الإعجاب لشجاعتهم، ويستحق التنويه من بينهم الصديقان عبد الخالق عبد الله وخلدون النقيب اللذان قرأت بعض كتاباتهما بإعجاب.

وتثير البحرين الاهتمام بصفة خاصة؛ فهذا «البازار» العربي الفارسي له تاريخ قديم. وإذا كانت بقايا ثورة القرامطة ـ الشيوعية الإسلامية منذ ألف عام ـ قد اختفت، فلعلها تركت بعض الآثار التي تفسر النشاط السياسي في هذا البلد المتميز بين بلدان الخليج.

لم أشعر البتة بالرغبة في زيارة العربية السعودية. ويكفي أن هذا البلد الذي يعطي دروساً في الأخلاق للعالم أجمع يستورد نصف (نعم، 50%) المواد الإباحية المنتجة في العالم. وقد حكى لي عالم الاجتماع الفرنسي جان لوي بوتيلييه، وهو صديق يجيد السخرية، كيف يقضون السهرات هناك في مجموعات من الرجال، ومجموعات منفصلة من النساء، أمام خمسة أجهزة تلفزيون تعرض أفلاماً إباحية في الوقت نفسه.

أما جنوب الخليج فمختلف، وهناك نجد مجتمعات حقيقية.

عام 1975، في طريقنا إلى كراتشي، قضينا ثلاثة أيام في مسقط، وكان دخولنا البلاد صعباً، لكنه مُسلٍّ. كانت حرب ظفار في أشدّها، وكان لدى البوليس الإنجليزي في السلطنة قوائم طويلة بأسماء المصريين غير المرغوب فيهم. أخذ رجل البوليس جواز سفري وطلب إلي الانتظار ثم نادى رئيسه. في انتظار اتخاذهم القرار ـ بعد الاتصال الهاتفي بالداخل ـ شرحت لإيزابيل أنهم لو أرادوا منعنا من الدخول فإن لديهم سبباً وجيهاً، وهو أن جواز سفرها الفرنسي لا يحمل تأشيرة دخول، أما أنا، كمصري، فلا أحتاج لمثل هذه التأشيرة. طلبت إليها أن تنسى مشاعرها كناشطة نسائية، وأن تجلس مغطاة الرأس، خافضة البصر، وألا تنطق بكلمة. خرج الرجل من كابينته وأعطاني الجواز قائلاً «لا مانع، يمكنك الدخول». فكرت: «هل أعطيه جواز إيزابيل؟» ثم خطرت لي فكرة ذكية، فتناولت بطاقة الدخول وملأت خاناتها، وكتبت في خانة الملاحظات: «معي حقيبتان وزوجة»! وأشرت لإيزابيل بإصبعي، فقامت وحملت الحقيبتين وتبعتني وهي خافضة الرأس. في التاكسي خارج المطار، رحنا نضحك، فقد نجحنا في خداعهم.

مسقط مدينة عربية جميلة مليئة بعبق التاريخ... ولكن، عند تجولنا خارجها ومرورنا أمام الميناء الرائع الذي طالما سافرت منه سفن التجار والقراصنة، اكتشفنا إلى جواره قصراً تاريخياً محصناً كالقلاع، مبنياً بالحجارة الضخمة، وهو القصر السابق للسلطان، وكان يبدو مهملاً. بعده بمسافة قصيرة، بنى الملك لنفسه قصراً جديداً ملوّناً بألوان «الباستل» على الطريقة الإنجليزية، بالأزرق

والوردي والأخضر الخ، وفي أعلاه قباب شبه عربية وحليات لا معنى لها. وهو الطراز الذي أسميه «بشير وشركاه»، الذي ملأ المهندسون الأنجلو هنود من بومباي ساحل الخليج به.

قمنا بعد ذلك برحلة قصيرة إلى قرى جبل عُمان الجميلة، لكن الطرق الوعرة (في ذلك الوقت) لم تسمح للتاكسي بالاستمرار طويلاً، فاختصرنا وقت الزيارة.

اليمن

لا أعرف اليمن الجنوبي السابق، مع أنني قابلت عدداً كبيراً من رجال السياسة من ذلك اليسار المتميز الذي علّقنا عليه آمالاً كثيرة، والذي تحدثت عنه في كتابي «سيرة ذاتية فكرية». لكنني في المقابل أعرف اليمن الشمالي جيداً، فقد دعاني إليه مرّتين عميد الجامعة عبد العزيز المقالح. والجميع يعرفون طراز المباني الرائع في المدن اليمنية، ومناظرها الجبلية الجميلة (المشابهة للجبال الإثيوبية المواجهة لها)، وكذلك عادة اليمنيين في مضغ القات. وكنت أُدعى إلى مشاركتهم في هذه الجلسات المسلية والذكية بعد الظهر. تضم الجلسة أحياناً مجموعة من الرجال فقط، أو مجموعة من النساء، وأحياناً مجموعة مختلطة، وقد أبلغوني أن هذا يحدث كثيراً وأنها ليست أمراً استثنائياً ولا عادة حديثة. يبدأ أحد المدعوين بافتتاح الجلسة بالحديث مطولاً حول موضوع معين، ثم تبدأ المناقشة الحرة وهم يمضغون القات. هكذا دعيت لافتتاح المناقشات حول موضوعات خطيرة، مثل «ما الاشتراكية؟» و«الإمبريالية اليوم»، و«الأمة العربية ومشاكلها». يجب أن أعترف بأن المناقشات، وكانت حامية، كشفت عن مستويات غير متوقعة من المعرفة والنضج في التفكير. وقد قام كلّ من فهمية شرف الدين، التي كانت مدعوة معي، وبعض مثقفي اليسار الآخرين مثل السوري عصام الزعيم الذي كان يعمل في صنعاء آنذاك، بتأكيد استنتاجاتي أن هذا البلد ليس على درجة التأخر التي تنسب له - عادة - وكذلك الحال بالنسبة إلى أثيوبيا بالمناسبة. طبعاً، لم يكن بإمكاني - ولا بقية غير اليمنيين - مضغ كميات كبيرة من القات، في حين كان اليمنيون يمضغون حزمة يمكن تقديمها لحصان! وعادة مضغ القات وتخزينه تؤدي إلى انتفاخ الخدين اللذين يصبحان كالكرة! أما نحن، فاكتفينا بتذوقه.

سمح لي كرم ضيافة اليمنيين بزيارة اليمن بكامله عام 1988، ثم مرة أخرى عام 1994. وقد أصررت على زيارة الموقع القديم لميناء موكا الذي مر بأيام مجيدة في قديم الزمان. «يا لها من فكرة!» كان هذا تعليق فهمية التي استدرجتها إلى هذه المغامرة، وكذلك المرشد الذي يرافقنا وهو

أستاذ يمني. وهكذا نزلنا من الجبل ذي الطقس اللطيف إلى المنطقة الجرداء الحارة لنجد في النهاية أنه لم يبق من آثار موكا سوى مربع من الحجر محاط بالأسلاك الشائكة، وعدد من الأثريين الذين لم يجدوا الكثير. لم تعجب الرحلة فهمية، اللبنانية المعتادة المناظر الجميلة، لكنني لا آسف عليها - فأنا عنيد - لأنني رأيت آثار موكا.

سمحت لي زيارتي لليمن بفهم أهمية هذا البلد في التاريخ العربي. كان هناك دائماً سؤالان لا أعرف لهما إجابة: لماذا يخشى السعوديون اليمنيين لهذا الحد، مع أن الأولين أغنياء والآخرين فقراء؟ لماذا يقول الكثيرون من العرب، من المغرب وحتى العراق مروراً بمصر، إن أجدادهم جاءوا من اليمن؟ والإجابة التي قدمها بعض المؤرخين - ولكن ليس بالقوة الكافية في رأيي - بسيطة، فاليمن هو البلد الوحيد في شبه الجزيرة الذي يضم مجتمعاً قوياً ومنظماً. ومناخه الصحي يسمح له بنمو سكاني كبير، وكل خمسة قرون تحدث منه هجرة كبيرة غازية. هكذا أنشأوا إثيوبيا التي تشارك بلسانها السامي اللغات العربية القديمة. ومنهم تكونت غالبية الجيوش العربية للإسلام. والسعوديون يخشونهم، فهم يخافون شجاعتهم وقوة إرادتهم وقدرتهم على التنظيم.

بعد العودة إلى صنعاء، اشتركت في مناقشات طويلة بشأن المستقبل السياسي للبلاد. ساعات طويلة خصصها لي سعيد العطار، الذي كنت أعرفه من باريس والذي صار وزيراً، وهو المهتم بالقضية الفلسطينية، وكذلك أحمد الأصبحي رئيس «مؤتمر الشعب». وانتقد عدد كبير من الكادرات اليمنيين التدخل المصري في اليمن، وبحجج منطقية لا تتعلق فحسب بما يُعرف، مع الأسف، عن وقاحة الضباط المصريين من البرجوازية الصغيرة الذين كانوا ينظرون باحتقار إلى هذا «الشعب الجاهل»، ويهتمون بكسب المال لتأثيث شققهم في القاهرة، وإنما كذلك بعدم ثبات الاستراتيجية الناصرية التي كانت تتردد في علاقاتها بالسعودية، كما كان الموقف السوفياتي المتردد في أفغانستان. كان ذلك نتيجة الخلط بين موقف تقدمي حقيقي وتطلعات توسعية غير مفيدة ولا مبررة ومستوى سيئ في الأداء. وكان ذلك انعكاساً للتناقضات الداخلية لكل من النظامين. مع ذلك، لم يتخذ اليمنيون - على الأقل مَن قابلتهم - مواقف معادية لمصر، بل بالعكس، كانوا معجبين بمصر وبعبد الناصر، موحّد العرب. لكنهم يعتقدون أن أداءهم، لو تركوا وحدهم، لم يكن ليكون أسوأ، وأعتقد أنهم على حق، حيث إن جلّ ما كانوا سيقومون به هو البدء بعملية تحديث، لا أكثر ولا أقل. ولكن، هل يعرفون حدود طاقاتهم؟ تصعب الإجابة عن ذلك. وشعرت بالقلق من تقليد فكرة القذافي الشعبوية الخاصة بمؤتمر الشعب، والنتيجة التي هي الكثير من الكلام فحسب، والذي سرعان ما سمي بالاشتراكية. كان التقدميون من القادة والمناضلين في الشمال - ولم يكونوا قليلين - يعتمدون كثيراً

على المساعدة التي ستأتيهم من الوحدة مع الجنوب، لكن ما تلا من أحداث أثبت أن ضعف القوى السياسية التقدمية في الجنوب ضيّع هذه الآمال.

العراق

زرت العراق مرة واحدة للاشتراك في مؤتمر لجميع العرب، ولم أغادر بغداد. كان ذلك في بدايات دكتاتورية صدام عام 1980. كنا نتحدث بحرّية في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، مع التحفظات المعتادة عن اختيار الألفاظ. وكان يجلس في نهاية القاعة أربعة مشاركين عراقيين ذوي شوارب كثة (لا أذكر أني شاهدت عراقيين بدون شوارب، والاستثناء يلفت النظر)، وكانوا يبذلون الجهد الكبير لتسجيل كل كلمة تقال. وطلبتُ الكلمة قائلاً إني أرى أن إخوتنا المشاركين العراقيين جادون جداً ويريدون الاستفادة من كل كلمة من مناقشاتنا، فلماذا لا نسهل مهمتهم بإحضار جهاز تسجيل ونُهدي إليهم الأشرطة؟ وبذلك يتمكنون من متابعة ما نقوله بهدوء وفهم. بعد ضحك كثير، تمّت الموافقة على الاقتراح.

وفي تحدٍ لمهزلة هذا المؤتمر، كانت الصحف تنشر كل يوم أخبار الاعتقالات والأحكام الصادرة، مما يثير جواً من الرعب في البلاد بالكامل. وقد ألّفت «نكتة» سوداء: «كل يوم تذكر الإذاعة شنق 25 شخصاً، خمسة من الشيوعيين، وخمسة من البعثيين المنحرفين، وخمسة من البرجوازيين الليبراليين، وخمسة من الإسلاميين، وخمسة ممن لا رأي لهم، حتى لا يشعر أي شخص بالأمان». وحكى لي قريبي منصور فهمي، الذي يقلد اللهجة العراقية ببراعة، كيف يجري «المهرجان الثقافي العراقي»، وهي قصة من اختراعه طبعاً: طاولة كبيرة يجلس حولها 15 شخصاً من أصحاب الشوارب المتطابقة؛ يقف الأول ويتحدث باختصار، فيقول جملة واحدة: في مايو/أيار قتلنا منهم 50 ألفاً، ثم يقف الثاني ويقول: في يوليو/تموز قتلنا 100 ألف، وهكذا، ثم يقف الأخير ويقول: في أغسطس/آب قتلناهم جميعاً. وينتهي المهرجان.

مع ذلك، فالعراق يعجّ بالمثقفين على أعلى مستوى، وبعشرات الآلاف من المناضلين الذين يتميزون بشجاعة لا مثيل لها. أما مَن قابلتهم، فلم يكونوا يجرؤون على الكلام إلا بصوت خفيض، خارج منازلهم، وبعيداً عن أي مبنى. وما استمعت إليه منهم يدل على بشاعة النظام السياسي البعثي في العراق. فلا عجب إذن إن كان معظم هؤلاء المثقفين الرائعين (مثل مهدي الحافظ وهادي علوي وعصام الخفاجة وسيار الجميل وفخري كريم) قد اختاروا المنفى في نهاية المطاف.

ما حدث بعد ذلك معروف للجميع.

لبنان

قابلت فهمية شرف الدين لأول مرة في سافتات بيوغوسلافيا عام 1980، وقد صارت فوراً صديقة عزيزة، فتحت لي جميع الأبواب في لبنان. ونظراً للاحترام الكبير الذي تتمتع به من جانب القوى السياسية الوطنية الديمقراطية جميعها في لبنان، فقد كانت أفضل شخص يقوم بهذه المهمة. ولبنان بلد صغير بالفعل، لكنه جذاب وغني بكمية منتجاته الثقافية وتنوعها. ويعود ذلك بالتأكيد إلى تنوع الانتماءات الدينية فيه، مما يفرض على الجميع الشعور بالنسبية، وكذلك لما يتمتع به من ديمقراطية - رغم محدوديتها - لا مثيل لها في أي بلد عربي آخر.

وقد زرت لبنان عدة مرات خلال سنوات الحرب الأهلية التي دامت أكثر من عشر سنوات ابتداءً من عام 1975، وذلك بدعوة من كتلة القوى الديمقراطية والوطنية. والجميع يعرفون اليوم أن هذه الحرب لم تكن النتيجة التلقائية للعداء «الغريزي» بين الطوائف، وإنما كانت نتيجة المناورات المعقدة، من ناحية، للمليشيات التي احتكرت الخطاب المعبّر عن طوائفها التي ادعت أنها تدافع عنها، في حين أنها تضعها تحت سيطرتها، ومن ناحية أخرى للقوى الخارجية، وهي الصهيونية والقوى الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة، ووراءها أتباعها السعوديون، وسوريا، وإيران الإسلامية، وفلسطينيو منظمة التحرير، الذين لعبوا بهذه الورقة أو تلك، وكثيراً ما غيروا الشركاء بكل بساطة. وكانت أسوأ لحظات تلك الحرب بكل تأكيد مرحلة الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وما صاحبه من مذبحة مخيّمَي صبرا وشاتيلا للفلسطينيين على يد الإسرائيليين وعملائهم، وكذلك مذبحة الموارنة في جبل لبنان. وكان الهدف الواضح هو تفجير لبنان، واقتطاع دويلة مارونية تابعة لإسرائيل والغرب، وفتح الجنوب أمام التوسع الإسرائيلي. وقد أفشل هذا المخطط أولاً وقبل كل شيء على يد الشعب اللبناني؛ فقد رفض اللبنانيون الهروب أمام الجيوش الإسرائيلية، وأعطوا بذلك درساً للشعوب العربية والفلسطينيين، ثم قاوموا هذه الجيوش (ومع الأسف، فإن وسائل الإعلام الغربية الخاضعة لوجهة النظر الإسرائيلية تصف هذه المقاومة «بالإرهاب»). وقد تعلمت الانتفاضة الفلسطينية الأولى الدرس من خبرة هذه المقاومة الشعبية الأولى. كذلك لعبت الدبلوماسية السورية دوراً في غاية الذكاء - سواء وافقنا على النظام السوري أو رفضناه - في إفشال هذا المخطط. وفي خلال زياراتي الكثيرة للجنوب، رأيت بعيني الوقاحة الشديدة لقوات الاحتلال الإسرائيلية،

واستفزازاتها اليومية، وكذلك غارات الطيران فوق بيروت، وإلقاء القنابل هنا وهناك. لكن الرأي العام في الغرب لا يعرف بهذه الأعمال، فوسائل الإعلام هناك ليس من حقها توجيه أي انتقاد للدولة الصهيونية.

ولبنان، خلال هذه الحرب، لا بد أن يقنعنا بالصفات غير العادية للشعب اللبناني، وخصوصاً قطاعاته السياسية الديمقراطية القريبة من الاشتراكية، أي اليسارية. وها هي مدينة بيروت، المقسومة نصفين، والمعرضة للقصف من جانب المليشيات، والطيران الإسرائيلي، ورغم ذلك تعيش، وبحيوية. فالسلطات العامة لا توزع الماء أو الكهرباء، ومع ذلك فالماء والكهرباء متوافران في كل مكان بفضل التنظيم الذاتي للأحياء، من خلال تشغيل مولدات صغيرة للكهرباء، وسيارات لجلب المياه، الخ. وفي بيروت، كانت الحياة الثقافية والسياسية تسير كما لو أن الأمور طبيعية، وهكذا قدّمتُ محاضرات، وقدتُ ورش عمل في أماكن كانت تسمع فيها أصوات القصف. ولم نكن ننتقل إلى أماكن أبعد إلا عند الارتفاع الشديد لأصوات القصف، وذلك للتمكن من استكمال المناقشة. ولم يكن المناضلون من الجانب الآخر من الجبهة يترددون في الحضور للاشتراك في المناقشات. وفي الجبل ذي المنظر الرائع الذي يشرف على بيروت، نظّم حزب جنبلاط الاشتراكي اجتماعات بمشاركتي وآخرين لمناقشة المشاكل المباشرة المتعلقة بالأزمة اللبنانية، أو العربية، وأخرى ذات طبيعة عامة - حول تطور الرأسمالية العالمية وأزمات الأنظمة الوطنية والاشتراكية، والنظرية الماركسية الخ. ولدي ذكريات جميلة عن هذه الأماكن الرائعة كالقصور العثمانية في دير القمر. وفي بيروت وغيرها، لا يسع المرء إلا أن يُعجب بروح اللبنانيين المتعلقة بالحياة، هم الذين يعيدون بناء المتهدم من منازلهم دون انتظار. وهناك مقارنة تفرض نفسها علي، فقد سلمت مخطوطة كتاب لناشر في بيروت، فصدر الكتاب في الموعد المحدد، الأمر الذي لم يحدث في القاهرة! حتى الطباعة أحسن، ومن دون أخطاء! وبعد عودة السلام، تسنى لي زيارة بقية البلاد بهدوء، فزرت جبال الأرز والبقاع وطرابلس وصيدا. وفيها جميعاً عقدت مناقشات حية.

هكذا، فمجموعة المنتدى الخاصة بالشرق الأوسط يحركها أصدقاؤنا اللبنانيون بتنسيق فهمية شرف الدين وسناء أبو شقرا وأديب نعمة. والكثير من مثقفي هذا البلد مثل كريم مروة وفوزي طرابلسي وجورج قُرم وسمير مقدسي، أو من السوريين مثل جورج طرابيشي (الذي يقيم حالياً في باريس)، هم من بين من أجد الكثير من الغبطة في المناقشة معهم - سواء اتفقنا أو اختلفنا - فمعهم يمكن الغوص إلى أعماق المشاكل. وتنسق مجموعة المنتدى في بيروت نشاطنا في المنطقة بكاملها، في (سوريا والأردن والعراق والخليج وفلسطين). ومع مركز البحوث العربية والأفريقية بإدارة

حلمي شعراوي في القاهرة، لدى المنتدى قاعدتان متينتان في المنطقة. ولسنا وحدنا الذين نقدّر الدور الذي يمكن أن تلعبه بيروت في هذا الصدد، فمركز بحوث الوحدة العربية الذي يديره خير الدين حسيب من أبرز أقطاب بلورة الجدل على مستوى العالم العربي. وقد شاركت في الكثير من الأنشطة التي نظّمها وفي الكتابة في المجلة التي يصدرها. ويعقد هذا المركز بانتظام اجتماعات عامة للمثقفين العرب الوحدويين شاركت في العديد منها. ولكن يجب أن ألاحظ هنا أن هذا التجمع لم ينجح في تحديث خطابه، فينزلق بالتالي نحو التعبير (العاجز) عن الحنين للماضي، دون التمكن من مواجهة التحديات الجديدة. وهذا الحنين يخلق الظروف الموضوعية للتقارب مع الأشكال الأخرى للماضوية، وبالذات الإسلامية، ويشاركني في هذا الرأي الكثير من المثقفين العرب التقدميين. ويلعب معهد التنمية العربية، الذي كانت فهمية شرف الدين عملياً مؤسسته ومديرته لوقت طويل، دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في تجديد الفكر العربي الديمقراطي الحديث.

وغني عن البيان أن النظام السياسي والاجتماعي الذي عاد على أساسه السلام إلى لبنان بعيد عن تحقيق توقعات القوى الديمقراطية والتقدمية التي تمثل الأساس الثابت الوحيد لهذا السلام. والمضاربة العقارية التي تحقق المكاسب من تعمير العاصمة دمرت نهائياً مركز المدينة التاريخي - ميدان المدافع، والمباني العثمانية المجاورة التي أحتفظُ لها، مثل غيري، بالكثير من الذكريات الجميلة. لكن المدينة، رغم المظهر المبتذل لمركزها الجديد، بحجة الحداثة، تبقى جذابة؛ فحياة المقاهي - التي أحببتها دائماً - هي أحد المظاهر الجميلة للروح الاجتماعية للبنانيين.

سوريا والأردن

سوريا الكبرى، من خليج العقبة وبيترا حتى حلب، مروراً بالسيرك الروماني في فيليبوبوليس مدينة الإمبراطور الروماني فيليب العربي - وهو بالتأكيد أكثر المباني المماثلة حفظاً - وكذلك الأحياء التاريخية في دمشق وحمص وحماة وحلب واللاذقية، ومثلها جبل العلويين وقلعة صلاح الدين والصليبيين التي تشرف على طريق الحرير... بلد جميل، سواء بآثاره الجميلة أو بمناظره الرائعة.

وهو جمال يذكرنا بعطاء الحضارات القديمة والحضارة البيزنطية وأعمال البناء خلال قرون الحضارة العربية. ولا يكفي أن المسجد الأموي الكبير كان في الأصل الكاتدرائية البيزنطية القديمة (مثلما حدث لكنيسة آيا صوفيا في إسطنبول)، بل هناك بقايا لكاتدرائيات ضخمة تقع اليوم في مناطق

صارت صحراوية، مما يشهد بأن المنطقة كانت في الماضي تضم سكاناً كثيرين يعملون بالزراعة (وهم يعملون اليوم برعي الأغنام) حتى القرن العاشر، وأكثر بكثير من عدد سكانها اليوم. وتدل آثار تدمر على أهمية الدور التجاري للمنطقة بالنسبة إلى طريق الحرير منذ القِدم. ونرى أثر ذلك على الحِرَف اليدوية السورية حيث تظهر التأثيرات الواردة من الهند وإيران.

عندما دعيت للمشاركة في الأسبوع الثقافي في دمشق، فوجئت، وإن لم أندهش، بالخطاب الديمقراطي العلماني لعدد كبير من المثقفين الكبار (صادق جلال العظم، وحامد خليل، وزكريا خضر، وحنا مينا، وكثيرين غيرهم) من أصحاب الكتابات المعروفة. وعلاوة على ذلك، كانت الخطب تلقى في الآلاف من الشباب - طلبة وعمالاً - ومن هم أقل شباباً من المناضلين من اتجاهات مختلفة. وهو خطاب لا يمكن تصوره في أي بلد عربي آخر، حيث قد يؤدي إلى «طلب رأسك» من قِبل الإسلاميين، أو يقود بك إلى المحاكمة بتهمة «الإساءة للدين». وهي علامة طيبة بالنسبة للمستقبل. وقد أكد لي بعض الأصدقاء السوريين الذين يعيشون خارج البلاد، مثل عزيز العظمة، وجورج طرابيشي، وعصام الزعيم، وغيرهم، حقيقة هذه التقاليد القوية. ويقود فريق تحرير مجلة النهج، بقيادة فخري كريم ورزق الله هلان، مجموعة نشطة لمنتدى العالم الثالث في دمشق.

وفي المقابل، فإن المنظر المؤسف لابن خالد بكداش نصف المعتوه، الذي ورث كما يبدو السكرتارية العامة للحزب عن والده، أو هو يشارك فيها والدته أرملة الزعيم، لا يثير إلا السخرية؛ فلم يعد أحد في سوريا يأخذهم اليوم مأخذ الجد.

والقضية الفلسطينية تقع في قلب الكثير من الجدل العربي الذي شاركت فيه، وأتابعه باستمرار، غالباً مع الكثير من المثقفين الفلسطينيين من مختلف المشارب، ومنهم الراديكاليون (ماهر الشريف وفيصل دراج وميشيل كيلو وناجي علوش)، أو الإسلاميون (منير شفيق)، أو المناضلون من الأراضي المحتلة (عزمي بشاره وآخرون)، أو الإدارة الفلسطينية (نبيل شعث وآخرون). ونظراً لأنني عبرت عن رأيي في هذه القضية مطولاً، فلن أعود لها مرة أخرى هنا.

الفصل الثاني: النيوكولونيالية والاشتراكية الأفريقية

مقدمة

انقسمت أفريقيا المستقلة إلى معسكرين، الأول هو معسكر الدار البيضاء (مصر والمغرب وغينيا وغانا ومالي) الذي يعتبر أن الاستقلال الممنوح لم يُنه قضية التحرير، والثاني هو معسكر مونروفيا (البلدان الباقية) الذي يقبل المصير القائم الذي يدعوه الآخرون «بالاستعمارية الجديدة» (النيوكولونيالية). ثم اتحدت القارة في منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست عام 1963 بمبادرة من هيلاسيلاسي. وهنا انضمت بلدان أفريقيا المستقلة جميعها إلى حركة عدم الانحياز الناتجة من باندونغ، والتي اكتسبت روحها لا الشعوب فحسب، بل الطبقات الحاكمة كذلك.

ونظراً إلى أنني ارتبطت شخصياً بالحياة الثقافية والسياسية للقارة منذ تلك الحقبة، بل قبلها كما أوضحت في الجزء الأول من مذكّراتي، فإنني أعتقد أن البانوراما التي أنوي عرضها على القارئ في الصفحات التالية قد تساعد على فهم أفضل لمحاولات القارة الخروج من حمأة الاستعمار، ولتطورات تلك المحاولات.

لكن أفريقيا الجديدة هشة، تحديداً بسبب الإرث الاستعماري البائس؛ فجميع المجتمعات الأفريقية مهددة بالتفكك، والبعض منها قد سار شوطاً بعيداً في هذا الطريق الخطير. والخطاب السائد بشأن هذه الحالة يفسرها «بنقص النضج» لدى هذه المجتمعات، بمعنى أنها استقلت قبل أن تكون مستعدة لذلك. وهذا التفسير يتجاهل السبب الحقيقي لهذا الحال، ألا وهو السوق، لأن السوق يعمل بطبيعته دائماً كقوة طاردة ومفككة، ولا يتوقف عن ذلك إلا عندما تتدخل الدولة لتقنينه. وفي حالة الاقتصادات الأفريقية الهشة التي تركها الاستعمار، تصير هذه القوة المفككة مدمرة بشكل خطير، أكثر من أي مكان آخر. والسبب أنه لا يوجد هنا نظام للإنتاج جدير بهذا الاسم، والسوق لا يخلق مثل هذا النظام - وهو لم يخلق قط نظاماً إنتاجياً - والدولة، بصفتها أداة المجتمع، والحلول الوسط الاجتماعية التي تميز كل مرحلة حتى الرأسمالية منها، هي المسؤولة عن خلق نظام إنتاجي متماسك مع المشروع المجتمعي. وفي غياب نظام إنتاجي، تقوم قوى السوق، ببساطة، باستغلال الأجزاء المتفرقة لنظام غير قائم، وبالتالي غير قادر على مقاومتها. والكومبرادورية هي الشكل الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي الذي يجري عبره التعبير عن وضع «غياب الدولة» هذا. ولا يوجد تعبير

مبالغ فيه عن الدولة في أفريقيا، دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة بل مجرّد إدارة كومبرادورية سيئة لا تمثل دولة حقيقية. وبتعبير إيديولوجي، يعني ذلك انتصار المصلحة الفردية، أو مصلحة العشيرة والأتباع، وغياب التضامن (الطبقي والوطني)، وتحوّل الصراع السياسي إلى ممارسات انتهازية مبتذلة، ما يؤدي بالتالي إلى وقف تسييس الشعوب ويؤخر تكوين المواطنين الذين لديهم الشعور بالمسؤولية، الشرط الضروري لقيام الديمقراطية.

والنيوكولونيالية إذن لا تقوم إلا على أساس من الأزمة الدائمة، وهي بدورها في حالة أزمة دائمة. وهذا هو السبب في أنها تتعرض باستمرار، هنا وهناك، للطعن فيها من جانب حركات قد لا تتمتع بالتماسك والقوة اللازمتين لتكوين بديل فعال، إلا أنها قد تؤذن بمتطلبات مستقبل أفضل. ولهذا السبب، تتوالى في أفريقيا باستمرار ما أسميه هبّات وطنية شعبوية أكثر منها اشتراكية. ولم تكد أولى هذه الموجات تتراجع - في غانا نكروما ومالي موديبو وغينيا والكونغو، حتى تلتها موجة أخرى في أفريقيا الوسطى، في بنين ثم في بوركينا فاسو. وعادت المحاولة من جديد في غانا ومالي، ثم في شرق أفريقيا في تنزانيا وإثيوبيا ومدغشقر، ثم في أفريقيا الجنوبية. وقد تابعتُ عن قرب جميع هذه المحاولات لبناء بديل للنيوكولونيالية المتأزمة.

هل هذا يعني إفلاس أفريقيا؟ لا، بل يعني إفلاس الرأسمالية التي لا تستطيع تقديم أي شيء له قيمة لأفريقيا. واليوم، بعد طي صفحة باندونغ، يزداد المأزق تأزماً، ويقوم الهجوم الموجّه ضد الفلاحين من جانب مشروع اللبرلة لمنظمة التجارة العالمية بالدفع نحو تحويل القارة إلى عالم من الحقول المخربة، ومدن العشش العشوائية حول المدن. والنتيجة الحتمية هي موجات الهجرة غير الشرعية («ركاب المراكب» الجدد)، في حين يرفض الأوروبيون بعناد الاعتراف بدورهم الكبير في خلق هذه الموجات.

وسأعرض فيما يلي صورة لتجارب الاشتراكية الأفريقية، وفي مقابلها، المعجزات في الطريق المسدود، والغوص في الرمال المتحركة، وكوارث النيوكولونيالية.

عرضت في الجزء الأول من هذه الذكريات بعض التأملات بشأن تجربتَي مالي وغانا، وأحيل القارئ إلى وصفي لتدهور مالي في ظل حكم موديبو، وللاتحاد السوداني الذي كان يتمتع بشعبية حقيقية في أول الأمر قبل أن يتحول إلى المنظمة التي تجمع الطبقة الحاكمة الجديدة (ص 82-88 من الطبعة العربية). وكانت غانا بقيادة نكروما قد تركت لدي أثراً حسناً، من دون التقليل من الصعوبات العملية للتحديات التي تواجه إيديولوجية نكروما وحدودها، وهي المتأثرة بقوة بالطابع

الديني البراغماتي البريطاني. أما غينيا سيكو توريه، فقد بدت لي للوهلة الأولى كارثة متوقعة (الجزء الأول، الطبعة العربية، ص 65-82).

وإن ما تبع انهيار هذه المحاولات الأولى للخروج من مستنقع الماضي لم يكن أقل كارثية، وبدلاً من «تصحيح الأخطاء»، زادت النيوكولونيالية بجميع أبعادها.

أولاً- تجارب الاشتراكية الأفريقية

مالي

نظّم معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط إحدى حلقاته الدراسية في باماكو عام 1972، وكان ذلك حدثاً مهماً، حيث تحدثنا عن خبرة نظام موديبو كيتا، وعن السياسات التي وضعت بعد إبعاده عام 1968، دون التنازل عن انتقاد أخطاء الماضي، كما أخطاء نظام موسى تراوري. وعقدت حلقة البحث في الموتيل الشهير في تلك الأيام، قرب المطار القديم على ضفاف النيجر. وهو مكان محدود، وقد شاركنا، بناء على طلب شركائنا، في محاضرات مسائية إضافية كان يحضرها معظم الكادر القديم والجديد.

كنت أقابل، وبشكل منتظم، بعض المسؤولين السابقين بعد خروجهم من السجن، مثل مامادو جولوجو، وماديرا كيتا الذي كان يحضر من وقت لآخر لتلقي العلاج في داكار، وكان يبلغني بحضوره في كل مرة. ومع أنه كان من النوع الذي لا ينسى، وكان شخصاً لم يحصّل علوماً متقدمة، فقد كنت أجد سروراً عظيماً في الحديث مع هذا الرجل المتصف بالاستقامة، والشجاعة الكبيرة، والعاطفة الإنسانية؛ كان لا ينسى أصدقاءه، وقد تألمت كثيراً عند وفاته. وهو عم إبراهيما كيتا، أحد قادة الشباب في الثورة ضد الدكتاتور، وصار رئيس الوزراء في حكومة كوناري. وقد قال لي إبراهيما في حضور ماديرا: «عمي يسألني لماذا لست عضواً في الاتحاد السوداني، بل عضو في «أديما» - الحركة الديمقراطية الجديدة - وأعتقد أنه يظن أن جينات الاتحاد السوداني لا تفنى!» وبالإضافة إلى القدامى، تعرفت إلى الجيل الجديد من مناضلي أديما (محمدو ديكو، وعلى ديالو)، وإلى مناضلي حركة «لجنة الاستقلال والتنمية» (مونتاجا تال)، ومن الحركة النسائية إلى أميناتا تراوري، وإلى الكثير من الشباب الذين تمت تعبئتهم في تلك الفترة. وهو جيل أكثر عطاءً من جيل «الكادر» في مطلع الستينيات، والذي تحدثت عنه بقسوة في الجزء السابق. وقد أقنعتني شخصية أمادو توماني توريه، العسكري الديمقراطي المنفتح، الذي قاد حركة تحوّل تستحق الإعجاب، والذي

استقبلني بعد سقوط تراوري، بأن تعليم «الماركسية» للجيش المالي في عهد موديبو، رغم ما شابه من تبسيط دوغماتيكي مخل، كانت له نتائج مفيدة. فقد أنتج جيلاً من العسكريين لا يتصرف بالوحشية المعهودة لدى جيوش العالم الثالث. وقد رأيته مرة أخرى في القاهرة أثناء القمة اليورو أفريقية عام 2000، وكنا نتقابل في كواليس مقر المؤتمر. وقد كوّن أمانو توماني توريه بالنسبة إلي لموضوع الأمن فكراً متماسكاً، واعياً في الوقت نفسه لأضرار الابتعاد عن السياسة الناتج من الكارثة الاجتماعية للنيوليبرالية، ولاحتمالات استفادة الإمبرياليين من هذه الظاهرة. وهو يرى أن الجيو بوليتيك، والجيوستراتيجيا، تمثل أبعاداً لا يمكن أن تغفل الواقع، وأنا أشاركه في هذا الرأي. والرئيس كوناري، الذي ينصت لصوت الحركة الديمقراطية العميقة، يبدو أنه يفتتح، على طريقته، عهداً من القادة الذين، كما آمل، لن يرضخوا لإغراءات جنون العظمة المرتبط بالسلطة مثل من سبقوهم.

أدى انتصار الشعب المالي، والذي حققه بشجاعته الخاصة - ومن دون مساعدة خارجية، بل بالعكس، فقد انضمت القوى الغربية إلى جانب الدكتاتور رغم تشدقها بالديمقراطية - إلى إثارة حماسة الطبقات الشعبية، وحتى أغلبية الطبقات الوسطى والمثقفين. لذلك، كان من المنتظر أن يصغي الرئيس كوناري إلى صوت الحركة الديمقراطية التي عبأت الشعب المالي، ويبدأ أسلوباً جديداً لقيادة البلاد وحكمها.

لكن هذه الآمال تبددت، وإلى جانب المسؤولية الفردية المحتملة، أُرجع الفشل إلى الضغط الشديد الذي مارسه النظام العالمي على اختيارات مالي، الأمر الذي فرض عليها الخضوع بلا تحفظ للإملاءات النيوليبرالية. ومرة أخرى، ثبت أن الربط المزعوم بين الديمقراطية والخيارات النيوليبرالية التي لا ينتج منها إلا الكوارث، هو في جوهره معادٍ للديمقراطية. ومثال الأرجنتين التي تمر بأزمة قاسية (أكتب هذا عام 2002) أكبر دليل على هذا. والكارثة الاجتماعية ماثلة للعيان في باماكو التي زرتها أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي الأفريقي (كانون الثاني/يناير 2002) حيث وجدتها وقد صارت عاصمة بائسة، يغص مركزها بالقطاع «غير الرسمي»، وهو الحل الوحيد الذي توفره الرأسمالية للشعوب.

ومع ذلك، فهناك بارقة أمل في الأفق بصعود حركات نضالية جديدة تبشر بالمستقبل. وظهور حركة فلاحية مستقلة عن السلطة، وعن «الأحزاب» الانتهازية هو تغير لم يكن من الممكن تصوره منذ عشر سنوات فقط. فالتحكم بالفلاحين من جانب حركات التحرر، وعن طريقها، من جانب إدارة الدولة، كان سمة عامة في أفريقيا، وكان يبدو أمراً غير قابل للتبديل. واليوم، في مجموع بلدان

أفريقيا الناطقة بالفرنسية - وخاصة في بوركينا فاسو التي كانت على رأس هذا التغير - من إرث سانكارا، وفي السنغال، ومالي - يبدأ الفلاحون بالتحرر من هذه الوصاية. وفي مالي، حدث أول إضراب للفلاحين الذين امتنعوا عن زراعة القطن، مما فرض على الحكومة ورأس المال الأجنبي، الفرنسي أساساً، الذي يسيطر على قطاع القطن ويفرض أسعاره البائسة، ضرورة التفاوض.

وأكد عقد دورة للمنتدى الاجتماعي العالمي في باماكو عام 2006 آمالي بهذا الشأن، وضمن التأييد الحماسي لجميع القوى الشعبية البازغة من جديد في مالي لهذا التجمع النجاح المطلوب. وأقدّم هنا شكري العميق إلى جميع المناضلين في اللجنة المالية، وخصوصاً أميناتا تراوري. ويفتح نداء باماكو الذي أنتجه هذا المنتدى آفاقاً جديدة أمام الحركة العالمية للطعن في النظام النيوليبرالي للإمبريالية. وهكذا عادت أفريقيا لتحتل موقعها في صفوف النضال المعولم.

غانا

بعد سقوط نكروما، لم أزر أكرا إلا عرضاً، لكن زميلي قوامي أموا كان يزور بلاده بانتظام. وكان يتصل بعناية بالحركتين الشعبيتين اللتين مهدتا الطريق خلال أعوام السبعينيات لتدخل الجيش بقيادة رولنجز. وأؤكد على تعبير «تدخل» وليس «انقلاب»، لأن حركة الجيش كانت مرتبطة بطلائع الحركة الشعبية، الأمر الذي لم يمنع حدوث بعض المشاكل في العلاقات بين هذين الجناحين من حركة رفض كومبرادورية رجال الأعمال التي صبغت الأنظمة المدنية التي توالت بين عامَي 1966 و1980.

وهكذا دعينا أنا وأموا عام 1981 لمقابلة الفريق الجديد لرولنجز، وكانت مهمتنا فك طلاسم حسابات الخزانة التي كانت فوضى الأنظمة السابقة قد تركتها في ارتباك كامل. واستغل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كالعادة، الوضع لمصلحة الشركات متعدية الجنسية - وهي الجهة الوحيدة التي يشعران بالمسؤولية تجاهها. وهكذا قدما للنظام الشعبي «قائمة بالديون» لم يطالبا بتسديدها من خدمهما الفاسدين السابقين، وهي عبارة عن ديون خارجية مبالغ فيها الخ. وكنت قد اكتسبت خبرة خاصة في هذا النوع من المشاكل، وأعترف بأنني أشعر بقدر من السعادة لتفكيك خيوط مثل هذه المواقف. وقد نجحت مع أموا، وبمساعدة عدد كبير من الرفاق المحليين، وخصوصاً ب.ف. أوبنج، وكان يقوم بدور رئيس الوزراء في الحكومة الموقتة، وكويزي بوتشوي الذي صار فيما بعد وزيراً للمالية، في تقديم تقرير شامل كانت له فائدة كبيرة. وقد سمح التقرير بخفض كبير في

مطالبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعدية الجنسية، وبتأكيد مسؤوليتهم، هم الذين شجعوا بقوة على القيام بالعديد من المشروعات الفاسدة التي تسببت بالكارثة. وكان من واجب هؤلاء الموظفين أن يعرفوا أن هذه المشروعات كانت وراء السرقات الكبيرة التي غذّت جيوب أصدقائهم في السلطة. أما إذا كانوا لا يعرفون، كما حاولوا بادعاء السذاجة وعدم إدراك عمق الفساد، فإن ذلك معناه عدم كفاءتهم الفاضحة. وبالطبع لم يجتذب لنا عملنا هذا أصدقاء في واشنطن.

لكننا لم نلبث أن اتخذنا أهدافاً سياسية بصراحة، فهل كان بإمكاننا الاشتراك في تبادل للرأي أكثر هدوءاً بين المكونات المختلفة للحركة؟ فالمنظمات الشعبية، أي «لجان الدفاع عن الثورة» التي كونها وقادها كادر خرج الكثيرون منه من الماوية المحلية، كانت لها جذور بين الطبقات الشعبية وصدى بين صفوفها. لكنها لم تكن تملك دائماً رؤية استراتيجية متماسكة، والمطالب التي كانت تقدم من هنا وهناك كأولويات، كانت في كثير من الأحيان متعارضة، أو «يسارية». ولا يجب الخوف من هذه الأوضاع، فأي حركة شعبية بحق يجب أن تبدأ هكذا. ورغم ذلك، فأنا ممن يثقون بأن التنسيق والتنظيم ينتهي بأن يفرض نفسه، إذا لم نرد أن نسمح للحركة باستنفاد قواها وتمهيد الطريق بذلك لهجوم مضاد من قِبل الرجعية. ولذلك، فهذا التنظيم يجب أن يسير بطريق ديمقراطي، وأن يدعم تقدم الديمقراطية، وهو أمر ليس سهلاً. وتزداد صعوبته عندما يتوجب التعامل مع فريق من الحركة يحتل مراكز حاسمة في السلطة، وهو في هذه الحالة رولنجز ومجموعته (وبصفة خاصة أوبِنج رئيس الإدارة المدنية، وكودزو تسيكاتا وهو عسكري متميز يقوم بالإشراف على المخابرات والإشراف السياسي على الجيش، وإيمانويل هانسين منظّر المجموعة)، وجيشه. واحتاج الأمر إلى مناقشات طويلة بين ستة أفراد (أنا، ورولنجز، وأوبِنج، وتسيكاتا، وهانسن، وأموا)، أقنعتني بأن رولنجز ومجموعته ينتمون إلى هذا الجيل الجديد الأكثر حساسية من القيادات السابقة للتحرر الوطني، مع الحد الأدنى من مطالب الديمقراطية، والأكثر إنصاتاً لمطالب الجماهير الشعبية. لكنهم في الوقت ذاته، كما يحدث كثيراً في البلدان المتحدثة بالإنجليزية، تحد براغماتيتهم من قدراتهم. وكانت القضية المركزية هي الموقف من البرجوازية الغانية، من جناحها الكومبرادوري البيروقراطي الفاسد، وهو عدو، ولكن أيضاً من جناحها الاقتصادي النشط، المتمثل بالمزارعين الأغنياء والتجار. فهل نحيّد هؤلاء الأخيرين؟ أم ندخلهم إلى النظام؟ كيف نصوغ أشكالاً ديمقراطية - تعدد الأحزاب، والحركات الشعبية، وأساليب الانتخاب وإقامة السلطة - تساعد على تقدم الأمور، وتدعم الصوت الحقيقي للجماهير، مع تجنب الفوضى الاقتصادية؟

وغانا لا ينقصها الكادر الكافي لهذه المهام، والمجموعة في جامعة ليجون، التي شاركت في مناقشات المنتدى - كويزي جونا، وقوامي نينسين، وتاتسو تسيكاتا، وياو جراهام، وإدزودزينام تسيكاتا، وتشارلز أبوجري - الذين طلبوا مني الاشتراك في محاضرات للمناقشة لا أرفضها أبداً، قاموا بدور نشط في المناقشات الداخلية للحركة. وتنوعت الآراء، ولعلها تطورت بالتدريج، مع استتباب الأمر للنظام في اتجاه يمين الوسط، في ظل أوضاع عالمية وإقليمية صعبة، تدفع إلى الحذر في الحكم على الأشياء. وهذا لا يستبعد الاتجاه في المستقبل إلى يسار أكثر تماسكاً، ولا كذلك العودة مرة أخرى إلى سيادة الكومبرادورية لمصلحة الرأسمالية المسيطرة.

الكونغو برازافيل

بعد سقوط المهرج فولبير يولو في برازافيل عام 1963، طلب مني الرفاق (وهم يسمون أنفسهم كذلك) في الحركات الشعبية التي قامت بالتغيير، الحضور لمناقشتهم في الاستراتيجية الاقتصادية. وهكذا تعرفت عام 1968 إلى هذه المجموعة من الراديكاليين الشبان مثل الشقيقين أنطوان وجوزيف فان دين ريسين (وقد جمعتنا صداقة حميمة منذ ذلك الحين)، وأمبرواز نومازالايي، وباسكال ليسوبا، ودا كوستا، وببير نزيه، وآبا جانزيون، وهنري لوبيز الذي صار فيما بعد المدير العام المساعد لليونسكو، وشارل كاناو وهو دبلوماسي من أعلى مستوى يدافع عن المصالح الجماعية لأفريقيا في الكثير من المجالات الدولية، وآنج ديوارا رئيس الميليشيا ومنظم حرب العصابات الذي قتل في ظروف رهيبة بعد ذلك. كذلك استفدت كثيراً من تحليلات بيير فيليب ري الذي كان يعمل مع مركز البحوث الفرنسي لأفريقيا في برازافيل.

كانت معلوماتي عن ذلك البلد والمنطقة، حتى تلك اللحظة، سطحية ومصدرها الصحف والكتب. أدخلتني هذه الزيارة في قلب الحياة السياسية المعقدة هناك. ومن المستحيل إرجاع تلك الحياة إلى «القبلية» كما يفعل الكثير من الأنثروبولوجيين وعلماء السياسة، ولا إلى «تحليل الطبقات» كما تقترحه الاتجاهات المختلفة المتصارعة داخل الحركة، سواء من النقابيين أو المناضلين الشعبيين للشبيبة الثورية أو الكادر المثقف والبيروقراطي في الأجهزة. وقد تابعت طوال سنين عديدة التطور العشوائي للحركة الكونغولية ولاقتصاد البلاد.

وهكذا نظم معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط حلقة دراسية في برازافيل عام 1974، في لحظة مهمة تميزت باحتدام الجدل حول ما يجب عمله بالضبط في المجال الاقتصادي. وكان الإغراء

شديداً بأخذ الأمور ببساطة والاعتماد على عائدات البترول للتوسع في مسؤوليات القطاع العام، وكذلك التعليم (في بلد كانت نسبة التعليم فيه مرتفعة نسبياً عام 1960)، وتحسين الخدمات الاجتماعية. وكيف يمكن ربط ذلك ببرنامج جاد للتوسع الزراعي، وبرنامج محدد للتصنيع يتناسب مع المجال الاقتصادي المحدود جداً لهذا البلد الصغير في عدد سكانه والواسع جغرافياً؟ وقد ساعدت فريقَ المعهد وجهاتُ النظر المدروسة جيداً لأساتذة الجامعة هيلير باباسانا، وإيلينجا جابورو، ونويل ندوبا، وبيير موسى. وساعد في تقديم البعد التاريخي بيير ري وكاترين كوكري، التي اشتركتُ معها في تأليف كتاب عن التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الاستوائية.

أذكر حادثة طريفة سبقت افتتاح الحلقة الدراسية، فقد كان على فريق معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط أن يسبقني إلى هناك عن طريق كينشاسا. وقد أبلغتهم أنه بحسب خبرتي، فإن الفيزا المطلوبة لعبور المعدية هي وضع ورقة من فئة الخمس دولارات داخل جواز السفر، فيعيد إليك الموظف الجواز مختوماً، ولكن بدون النقود. وعندما وصلت إلى كينشاسا، وجدت الفريق هناك، وسألت عن السبب، وكان أنهم لم يجرؤوا على أن يفعلوا ما أخبرتهم به! وقد توجهوا مع الأستاذ كازادي، وكان عضواً في المكتب السياسي لحزب موبوتو الوحيد، بملابسه الأنيقة والسيارة المرسيدس، ذهاباً وإياباً بين مقر الرئاسة ووزارة الداخلية، وحصلوا على كل الموافقات المطلوبة، لكنهم منعوا مرة أخرى من الصعود إلى العبّارة... انتظروا، أنا سأصحبكم!

وانتحيت جانباً برئيس البوليس، وقلت له: إنهم خمسة، وهذا معناه 25 دولاراً، سأعطيك 35 دولاراً، 25 لهم، وخمسة لي، وخمسة زيادة. وهكذا ذهبوا فوراً، ووصل الأمر برجل البوليس أنه ساعد على حمل الحقائب، وسافرت أنا في اليوم التالي من دون مشاكل.

نزلنا في فندق كوزموس في مواجهة المعدية. حدثت عاصفة خطيرة في برازافيل خلال فترة الحلقة، والكل يتذكر كيف اقتلعت العاصفة الأشجار وأعمدة الكهرباء، وقلبت السيارات، وقد أصيب البعض بصدمات كهربائية في برك المياه بسبب عدم فصل التيار.

ولم تكشف المقابلة المشتركة لنا مع رئيس الجمهورية سوى الشعور المؤلم بتلك الشهية القوية لديه للسلطة غير المحدودة.

وقد زرت هذه البلاد اللطيفة عدة مرات بعد ذلك على الرغم من التطور السياسي المأسوي الذي حصل فيها. وقد طلب مني ليسوبا، وكان وقتذاك رئيس الوزراء، أن أضع له خطة لتحسين إدارة القطاع العام ولو قليلاً. قلت: «حسناً، على أن أطوف البلاد لمعاينة الواقع، من فور روسيه وماكوا في الشمال حتى بوانت نوار مروراً بنياري». خصصوا لي سيارة نقل صالحة لجميع أنواع الطرق

الوعرة، وسائقاً ومرافقاً، فتمكنت من رؤية الغابة الاستوائية العذراء بأشجارها الباسقة وأرضها التي لا يمكن التوغل فيها وجمالها الذي يثير الرهبة. وعلى طول الطريق، عندما كنا نتوقف لتناول الطعام، كان الأقزام يخرجون من حيث لا ندري، ويعرضون علينا السلعة الوحيدة التي يملكونها، وهي القردة الصغيرة. وكان المرافق يشويها ثم يصب عليها الويسكي ويوقد فيه النار، على الطريقة الباريسية كما قال. وإلى جانب ذلك، كانت الصورة البائسة لاستغلال الأقزام من جانب المزارعين من البانتو؛ فالأقزام كانوا يحضرون للعمل الشاق لجمع محصول البن، ويتقاضون أجراً عينياً من أردأ أنواع النبيذ، حيث يسمح لهم بشرب ما يريدون من براميل مزودة بأنبوبة من الكاوتشوك للسحب منها. ويشرب الأقزام حتى الثمالة ثم يرقدون على الأرض من فرط السكر. وفي الصباح يعودون إلى الغابة، ليعودوا بعد عام في موسم الجنى القادم.

وقد عرفت نتيجة زيارة البلاد صعوبة البدء بزراعة معقولة في هذا البلد القليل السكان، فقد كان هناك عدد قليل من المزارعين في جيوب ضمن الغابة ينتجون كميات قليلة يحتاج التجار إلى نقلها عبر مئات الكيلومترات من الطرق الوعرة. هل الحل هو في تجميع المزارعين؟ إنهم لا يريدون سماع ذلك على أي حال.

كذلك تبين أن «الصناعات» لا يمكن تصورها دون الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالبلاد. وقد وجدت في قلب الغابة مصنعاً متهالكاً لإنتاج زيت النخيل أنشئ عام 1898 (وهو عمر الماكينات التي لم تجدد منذ إنشاء المصنع). هل يجب إغلاقه؟ ولأي سبب؟ فالمصنع لا ينتج شيئاً للدولة، لكنه لا يكلف شيئاً كذلك، فالعمال الثلاثة الذين يديرونه يتقاضون أجرهم زيتاً. وكانوا يشغلون مولد الكهرباء الذي تحركه آلة بخارية تعمل بواسطة حرق الخشب، والفلاحون يحضرون نخيل الزيت، والخشب اللازم للحريق، ويأخذون ثمنها زيتاً! مصنع يعمل كيفما اتفق، والأجزاء مربوطة بالخيوط، والأواني مثقوبة، والزيت يخرج من كل مكان، بحيث لا يمكن العمل فيه إلا والإنسان عارٍ أو بملابسه الداخلية فقط! والفلاحون يفعلون ذلك لأخذ الزيت من الأواني المثقوبة. وقد خيل إلي أن الآلة تعمل في الاتجاه المعكوس، فاقترحت على العامل إدارتها في الاتجاه الآخر حتى تستطيع هرس النواة بدلاً من طردها. وقد جرب العامل ذلك وقال لي «أظن أنك على حق»، وكانت أول تجربة ناجحة لي في العمل كمهندس!

في طريق العودة، اصطحبنا معنا في السيارة قساً كونغولياً قابلناه على عبّارة، وكان ينتقل بدراجته ومعه «فياسكا» (زجاجة كبيرة مستديرة محاطة بقاعدة من الخوص) من نبيذ النخيل، شرب جزءاً كبيراً من محتوياتها، وكان المسكين يترنح غير قادر على حمل دراجته والزجاجة معاً! وقد

رافقنا حتى مقر المطران في فور روسيه - وكان المكان الوحيد الذي يمكن تناول وجبة معقولة فيه في المنطقة. وقد رحب المطران بنا، وقدم لنا وجبة من الدجاج المشوي، كما رحب «بالقس جان» (زميلنا في الطريق) الذي كان يعرف جيداً أنه لا يعود من جولته على المؤمنين المنعزلين إلا وهو نصف سكران. واعترف لنا المطران، المحاط بعدد من النساء (زوجاته كما قال لي المرافق)، والأطفال (أطفاله)، أنه لا يمكن تطبيق قواعد الرهبنة بتشدد في الكونغو، ولا حتى الحصول على زوجة واحدة. وقال: «لقد ذهبت لزيارة قداسة البابا لأشرح له أنه يجب التوفيق بين المسيحية والتقاليد المختلفة للشعوب، لكن قداسته لم يفهم الوضع».

وقد مررت ببرازافيل في طريقي إلى لواندا بعد يومين من الانتخابات الرئاسية التي انتصر فيها ليسوبا، وقد استقبلني، وأعجبتني مواقفه. فقد تحدث عن المزيد من الديمقراطية، وتجاوز الانقسامات العرقية، وإصلاح العلاقات مع مناضلي حزب العمل الكونغولي الذي خرج لتوه من الحكم. ولم أندهش لهزيمة هذا الحزب، فقد تمكنت بيروقراطية الدولة - التي ضمت أغلبية المثقفين - بمساعدة إيرادات البترول، أن تمتص «الحزب» الذي كان يسمي نفسه ماركسياً لينينياً، وأن تلغي استقلالية المنظمات الشعبية، وأن تذبح الشباب الثائرين. وقد صار الجيش جزءاً أساسياً من هذا النمط الشائع من نظام الدولة السلطوية، وجرى التخلي عن جميع جهود التنمية الزراعية أو الصناعية، وتم الاكتفاء بإعادة توزيع عائدات البترول لتهدئة المطالب الجماهيرية. وأمام رياح الدمقرطة التي سادت في مطلع التسعينيات، قام المتطلعون من جميع الأنواع برفع رايات التعدد الحزبي للهجوم على قلعة السلطة المتفسخة، وهي ديمقراطية هزلية لا تخدم إلا مصالح رأس المال متعدي الجنسية السائد تحت لواء النيوليبرالية المعولمة. ووضعت حداً نهائياً لفرص تجديد اليسار، على ضآلتها، وصفّت بقايا نظام الدولتية، وحديثها عن الاستقلال، دون تهديد المصالح العالمية. وهي ديمقراطية توافقت تماماً مع تحول النظام المحلي القائم نحو الكومبرادورية.

إن انتخاب ليسوبا في هذه الظروف ترك الباب مفتوحاً لجميع التوقعات، فهل انتخب لتثبيت هذه الديمقراطية الهزلية الكومبرادورية، أو العكس؟ لقد هُزم ممثلاها الحقيقيان شرّ هزيمة، وهما بول كايا التابع الأمين لفولبير يولو، وثيستر تشيكايا عضو حزب العمل الكونغولي السابق المتميز بالعنف الشديد في حلّه لأية مشاكل، والذي تحول إلى الليبرالية. لم يتبقَّ في جولة الإعادة سوى ليسوبا وممثل حزب العمل، وقد أملت شخصياً أن تكون الفرضية الثانية هي الصحيحة، وناقشت الموضوع مع عدد من المسؤولين السابقين في حزب العمل، وحصلت على إجابات متنوعة. وقد أثبت التاريخ بعد ذلك أن ليسوبا لم يكن يبحث إلا عن سلطته الشخصية، مستخدماً في ذلك أسوأ الأوراق، وهي

الشوفينية العرقية. وهيأ بذلك المجال المناسب لحدوث أعنف الصدامات. وقد قبل النيوليبرالية بلا تحفظ أو معارضة، واضعاً أمله على احتكار العلاقة مع الغرب عن طريق التلاعب الانتهازي بالعلاقات مع الأطراف المختلفة. وهكذا نجح ساسو نجيسو بسهولة، ولكن بثمن آلاف الضحايا من المدنيين، في كسب تأييد رجال الجيش لقيادته، وكذلك الرأي العام الذي سئم جنون العظمة من جانب ليسوبا.

بنين

تميز عقدا السبعينيات والثمانينيات في بنين بمحاولة القيام «بشيء ما»، فقد كانت الستينيات في رأي جميع المحللين من بنين، سواء أكانوا يؤيدون نظام الرئيس كيريكو أم يعارضونه، مجرد مهزلة، أو «لا دولة»، أي مجرد إدارة استعمارية سيئة استمرت بعد إعلان الاستقلال. كانت إدارة يقوم بها عدد من السياسيين من أسوأ الأنواع لحسابهم الشخصي، هم وأتباعهم الجهويون، ومنهم أبيثي، وزنثو، وماجا. ولهذا كان من الطبيعي أن يقابل المشروع الشعبوي للجيش وقائده كيريكو بتأييد شعبي، حتى وإن رأى فيه الماركسيون من الحزب الشيوعي لداهومي - بشيء من بعد النظر، مع بعض التحيّز - تناقضاته الداخلية، وحدوده.

وقد نظّم معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في كوتونو في بداية هذه التجربة، عام 1975، بالتعاون مع السلطات الاقتصادية في البلاد (التي كان صديقنا جوستين جيديهو ينسقها)، ومع الجامعيين، حلقة دراسية كانت أهدافها طموحة جداً، ألا وهي المساهمة في تحديد المشروع الاجتماعي والمشاكل التي سيواجهها، ووضع استراتيجيا للخطوات المؤدية لتقدمه. وأعتقد أن هذه الحلقة بقيت معلماً تاريخياً في أذهان من شاركوا فيها. ولا يعني هذا أنه وجدت الإجابات النهائية للمشاكل المذكورة أعلاه، وإنما جرى نقاش جاد وصريح وغني حولها جميعاً، وبشكل مباشر.

وقد حضر الرئيس كيريكو شخصياً نهاية الحلقة، لا لإلقاء خطاب رسمي بل للمشاركة المباشرة في المناقشة الختامية. وقد وافق على الإجابة عن الأسئلة التي وُجّهت له دون الاطلاع عليها مقدماً، ولا أعرف كثيراً من الرؤساء، في أفريقيا أو غيرها، يقبلون بمواجهة مثل هذا التحدي. ورغم أن الجو كان مشحوناً إلى حد ما - وهو ما يثبت جدية النقاش - فإنني لا أعتقد أن هذه المواجهة كانت سلبية أو غير مجدية، رغم أن نتائجها العملية لم تكن على المستوى المأمول منها.

وأنا شخصياً لا أعيب على النظام أنه لم يكن «اشتراكياً بالفعل» (مع مراعاة أنه يجب الاتفاق على المعنى الحقيقي لهذا الوصف). وفي رأيي أن نظاماً وطنياً شعبياً هو أفضل ما يمكن توقعه في حالة بلد صغير معرض للمخاطر مثل بنين. وذلك بشرط تجاوز حدود الشعبوية، لأنه لا يوجد دفاع ضد العدوان المنتظر من الخصوم، سوى التنظيم الديمقراطي المستقل للطبقات الشعبية. وقد بقي النظام شعبوياً، بل إنه انزلق تدريجاً نحو الأشكال السلطوية، وإن لم تكن إرهابية. ومرة أخرى، شوه الإعلام الغربي صورة البلاد في تلك المرحلة. ورغم أن حكومة بنين في تلك المرحلة لم ترتكب أعمال القمع الإجرامي التي اقترفتها دكتاتورية إياديما في توغو المجاورة، فإن وسائل الإعلام الغربية صورت كيريكو كوحش متعطش للدماء - لأنه أعلن أنه ماركسي لينيني - في حين سكتت عن جرائم إياديما «الليبرالي»، أي الذي يترك الكومبرادور والشركات متعدية الجنسية تفعل ما تشاء.

والعقود التي قضاها كيريكو في الحكم متنوعة سواء من حيث جوانبها الإيجابية (تراجع الجهوية، والنمو الاقتصادي الإيجابي، وتراجع اللامساواة الاجتماعية)، أو جوانبها السلبية (عدم كفاءة الإدارة، والعجز في الميزانية، والفوضى الإدارية، بل الفساد)، بحيث يصعب تقديم تقييم كامل لها. وقد قدم بولان هونتونجي وبقية أعضاء المنتدى في كوتونو (جون إجي، وتوماس هويديته، وآخرون) تقييماً دقيقاً وموضوعياً قدر الإمكان. وفي هذا التقييم يجب أن يؤخذ في الاعتبار ما جرى في البلاد بعد طي صفحة النظام الشعبوي كذلك. فقد جرت عملية «دمقرطة» مُتحكم فيها، أدت إلى نظام لتعدد الأحزاب، وإلى «انتخابات». وقد شارك فيها الكثير من المثقفين في البلاد، حتى من أفضلهم، ويمكن فهم هذا الموقف نظراً للضغط الذي وقع عليهم من نظام كيريكو، وربما لإيمانهم الساذج بالديمقراطية الانتخابية. وكانت النتيجة هي مرحلة «سوجلو». فتحت حكم رئيس موظف لا يمتلك أي حس سياسي، ويتعرض لضغوط البنك الدولي، وتحت وطأة التكيف الهيكلي، الذي وصف بأنه تصحيح لأخطاء الماضي (والتكيف الهيكلي ليس تصحيحاً للأخطاء لا في بنين ولا في غيرها، حيث إنه مجرد خضوع من جانب واحد لمتطلبات إدارة أزمة الرأسمالية العالمية)، وتحت أهواء الإيديولوجية النيوليبرالية، تعاني بنين من تدهور منتظم لأحوال جماهيرها الشعبية. ثم أعيد انتخاب كيريكو العجوز! ولكن طبعاً في ظروف لا تبشر بقرب الخروج من النفق. ويقدّم المدافعون عن هذه الليبرالية الساذجة التبرير للإفلاس بالقول بأنه يعود لتعرض هذا البلد الصغير لمصاعب الأوضاع العالمية. ولكن ألم يكن تعرض البلاد لهذه المصاعب ذاتها هو الذي أدى لفشل المشروع الشعبوي؟

وقد زرت عدة مرات هذا البلد الصغير المحبب، والذي مر بتاريخ مأساوي، حيث «ازدهرت» فيه تجارة العبيد التي أدت، وبشكل فيه تناقض، إلى نشوء أنظمة سياسية محلية تتبع منطق هذه التجارة وأخرى تقاومه. ويشعر الإنسان بالأسى عند زيارة قلعة أويدا التي كان العلم البرتغالي يرفرف عليها حتى عهد ليس ببعيد. وفي قلعة أبومي جربت الطرق التي تشبه التنويم المغناطيسي التي يمارسها «السحرة» المحليون. وبنين بلد غني بالمثقفين المرتبطين بالحداثة، وبالسحرة الذين يخشى بأسهم في المنطقة بأكملها. وقد قال لي أحد هؤلاء الأخيرين: «التقط صورة لهذا الرسم الظاهر على جدار القصر، وأؤكد لك أن الصورة لن تظهر أبداً». وقد ضبطت آلة التصوير بكل عناية وأخذت ثلاث صور لذلك الرسم، وعند تظهير الفيلم في باريس، ظهرت جميع الصور بشكل عادي فيما عدا هذه الصور الثلاث التي ظهرت سوداء. ويظهر أن الساحر قد نجح في جعلي أرتكب خطأ ما في عملية التصوير. وقد تكرر شيء مشابه في الفندق؛ فنحن إذ كنا ندفع تكاليف الإقامة أسبوعياً، وقد كنت دفعت المبلغ مقدماً، لكن موظف الاستقبال نظر في عيني بثبات وقال إنني لم أدفع. وهنا بدأت أتردد، وكدت أصدق أنني لم أدفع، إلى أن تدخلت إيزابيل، وأخرجتني من هذه الحالة، وأحرجت الموظف، فتراجع واعتذر عن ادعائه. وهناك أشياء كثيرة تثير الاهتمام في هذا البلد الصغير مثل قصر ملوك اليوروبا في بورتو نوفو الذي زرناه مع صديقي ألبير تيفودجري، وهو أحد أحفاد هؤلاء الملوك. كذلك تتميز البلاد بوجود أثاث جميل، وقد اقتنينا بعضاً منه، أنا وبعض الزملاء من العاملين بمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط.

بوركينا فاسو

في مرحلة أولى بعد استقلال فولتا العليا، انتصر حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي، المعتدل - أي سيراً على خطى ساحل العاج التي لم تكن سوى ملحق اقتصادي لها. وقد وفرت فولتا العليا، التي كانت شبه «مستعمرة لمستعمرة» الأيدي العاملة التي قامت بالدور الأساسي في بناء الاقتصاد الاستعماري لساحل العاج، في حين أن القرى الأصلية لبناة الاقتصاد هؤلاء كانت تكتفي بالفتات. وبصفة عامة، تعمل الهجرة على إفقار البلدان الأصلية التي تتحمل عبء تدريب العمال منذ ولادتهم إلى حين يهاجرون، وفي كثير من الأحيان بعد عودتهم في سن التقاعد، وتزيد ثروة الطبقات الحاكمة في البلدان المستقبلة، والتي تستفيد من عمل المهاجرين، عادة بأجر منخفض. وهذا بعكس ما دأبت النظرية النيوليبرالية على ادعائه، وما تكرره وسائل الإعلام، وتخلق بذلك شعوراً عاماً

معادياً للمهاجرين. ولذلك، كان لساحل العاج مصلحة أكيدة في «استقلال» هذا البلد، لتتخلص من عبء إعالته (وكان أغلب فولتا العليا جزءاً من مستعمرة ساحل العاج حتى عام 1947). وإذا نظرنا إلى البلدين معاً، وهو ما يتناسب مع حقيقة ارتباطهما الاقتصادي غير المتكافئ، فإن أرقام «معجزة» ساحل العاج يجب تقسيمها إلى اثنين.

وكان سكان بوركينا فاسو يعرفون هذه الحقيقة على الدوام، سواء منهم المثقفون أو الشعب، وهي تثير غضبهم بشكل تلقائي. وفي إحدى محاضراتي في جامعة واجادوجو، وجّه إلي أحد الطلبة سؤالاً «لئيماً»، فأجبته بوضوح: «خذوا دراجاتكم (وهم أكثر شعوب أفريقيا استخداماً للدراجات، بحيث تشبه واجادوجو بيجين)، وانزلوا جميعاً إلى أبيدجان، وأعلنوا وحدة البلدين. وهكذا تُحل مشكلتان بضربة واحدة: مشكلة فولتا العليا الاقتصادية، ومشكلة ساحل العاج السياسية!» وحصلت على تصفيق لم يسبق له مثيل. ولعل هذه الثورة هي التي تفسر أن الإنتلجنسيا البوركينابية كانت ولا تزال يسارية. فالجميع هنا تقريباً ينتمون لأحد التيارات الشيوعية، ابتداءً من الحزب الشيوعي PAI، إلى الحركة الماوية (الحزب الشيوعي الثوري لفولتا العليا)، وغيرهما من التنظيمات. وليس من الغريب إذن أن يمتد هذا التأثير إلى الجيش، وأن يجرؤ بعض الضباط على إنشاء «تجمع الضباط الشيوعيين»!

وعلى ذلك، لم يكن استمرار مهزلة إدارة «التجمع الديمقراطي الأفريقي» الاستعمارية الجديدة لياميوجو ممكناً، لكن التوجه الجذري لم يسيطر مقدماً. فالإثارة القوية في المدن، والتي قادتها نقابات قوية ترفض التدجين على يد سلطة الحزب الواحد (فهذا الشكل ليس احتكاراً «للاشتراكية»، فالحزب الواحد لساحل العاج، الذي باركته القوى الغربية، قد دجن النقابات)، والتي كانت مع ذلك مقيدة حكماً بالطبيعة البرجوازية الصغيرة لأعضائها (من المدرسين والموظفين) لعدم توافر قاعدة صناعية وعمالية، لم تصل إلا إلى تمهيد الأرض لنظام عسكري ضعيف، وهو نظام لاميزانا. إلى أن استولى تجمع الضباط الشيوعيين بقيادة توماس سانكارا على السلطة.

وهنا برزت على الفور المشاكل التقليدية لمثل هذا الموقف، فما العمل؟ هل نتجاوز الشعبوية، ونشجع الجماهير في الريف والمدن على تنظيم ذاتها بحرية، أم نحاول «تأطيرها» بشكل يفقدها حيويتها الكامنة؟ وكيف ستكون العلاقة بين السلطة والمنظمات الثورية الماركسية؟ هل نحاول امتصاصها في حزب وحيد جديد، أم نقبل قاعدة أكثر ديمقراطية لجبهة حقيقية تقبل الاختلاف في الرؤى، وتفتح الباب للجدل؟

هذه كانت أهداف المناقشات المتكررة مع توماس سانكارا الذي دعاني عام 1986 لعرض وجهة نظري. يجب أن أعترف أنني شعرت فوراً بجاذبية إلى شخصية سانكارا، فقد كان يتمتع ببساطة حقيقية ومباشرة (خاصة بنظرته الصريحة)؛ كان منفتحاً، يستمع إلى محدثه ويجيبه دون استغلال وضعه كرئيس. وقد كان، فضلاً عن ذلك، يؤمن فعلاً بقضية المرأة، مؤكداً على ضرورة تغيير العادات الاجتماعية لمصلحة تحقيق المساواة للمرأة - وهو شيء نادر بين «الرجال الكبار». وكان مثقفاً، قرأ جميع كلاسيكيات الماركسية كأي مثقف مدني. لذلك كنت أشعر شخصياً بالارتياح التام في العلاقة معه، ولو لم يكن رئيس دولة لصرنا صديقين دون أية مشكلة. من هنا صدمت عند اغتياله.

وفيما يتعلق «باستراتيجيا التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، فقد كانت رؤية سانكارا، في رأيي، سليمة - نظرياً على الأقل. وكان رأيه أنه في المرحلة الأولى، يجب البدء «بمشروعات صغيرة»، أي تحركات عاجلة لتحسين ظروف الإنتاج في الجمعيات الزراعية، وبأقل كلفة ممكنة، على أن تعود مكاسب هذه التحسينات بالكامل للجمعيات المعنية. وهي رؤية لم تكن مبنية على الفكرة القائلة بأن «الصغير جميل»، إنما على أساس النظرة الواقعية (أي ما هو ممكن فوراً)، والحس السياسي (تنظيم الحياة الريفية ودمقرطتها يمكن تحقيقهما عن طريق مثل هذه العمليات). وفضلاً عن ذلك، فقد قرر سانكارا - ربما مستلهماً ذلك من تجربة الصين - أن يرسل الموظفين والفنيين للتدريب في القاعدة، أي في القرى، وذلك على أمل أن «يتعلموا من الجماهير» (أي يتعرفوا على المشاكل الحقيقية)، وأن «يعلموا الجماهير» (بوضع معارفهم كزراعيين، أو بيطريين، أو مدرسين، أو أطباء، أو محاسبين، في خدمة الجماهير). ولم يكن لدي ما أضيفه على هذه الخطة أو أعارضه فيها، وكل ما قلته لسانكارا أنني أتمنى أن أرى كيف يتحقق ذلك في الواقع. ويبدو أنه كان يتوقع هذا الطلب، لكن إجابته كانت أفضل من ذلك، فقد قال لي (وكان قد رفع الكلفة بيننا ويخاطبني بصيغة المفرد): لن تستطيع رؤية كل شيء، فذلك قد يستغرق سنة كاملة، ومع ذلك، فاختر ما تراه. اذهب لرؤية أصدقائك (والكل كان يعلم أنني على علاقة بكل أجنحة اليسار البوركينابي)، واختر بناء على ما يقولونه لك (وكثير منهم يشكون في التجربة، وسيقترحون نماذج للفشل). وهذا ما فعلته، ولن أدعي أنني أستطيع أن أقدم تقريراً بناءً على ملاحظاتي، فقد كانت سريعة، وانطباعية، ولكن ما أستطيع تأكيده هو أن انطباعاتي كانت إيجابية. وربما كان ذلك عائداً لجهلي المشاكل الحقيقية، مما جعلني أتقبل بسهولة أقوال وتحليلات الفردين أو الثلاثة الذين قابلتهم في كل موقع زرته. لكن مجرد أن حوالي ثلث الموظفين والفنيين الذين قابلتهم كانوا سعداء بوضعهم (والحياة هنا أكثر خشونة منها

في واجادوجو، ولكن كم نتعلم! والمرء هنا يشعر بأنه مفيد حقاً!)، كان نجاحاً في نظري. وربما كان ثلثا الموظفين «المنفيين» بهذه الطريقة غير راضين، وصامتين. لكنني أرى أن نسبة الثلث كانت أكثر بكثير مما كنت أتوقع (كنت أتوقع 10% على الأكثر). وهذا ذكرني بكلمة أميلكار كابرال (وسأعود إليها): «انتحار البرجوازية الصغيرة كطبقة». وعلى أية حال، فقد كانت النتائج المادية للعملية - الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وفي الاستهلاك الذاتي، والمبيعات - تشير إلى نجاح جزئي على الأقل، كان من المنتظر تحسنه مع الوقت.

أما بالنسبة إلى موضوع العلاقة مع المنظمات الثورية، فقد كان الأمر اكثر صعوبة. كان سانكارا يعرف أنني سأقابل «أصدقائي»، بل إنه كان يتمنى ذلك، ويأمل، فيما أعتقد، أن أقوم بدور الوسيط غير الرسمي. أما أنا، فقد تمسكت بموقفي كشخص أجنبي يجهل الكثير عن الواقع المحلي بما لا يسمح له بلعب دور الأستاذ المتعالي. وقد قابلت الجميع، تقريباً، واستمعت إلى تحليلاتهم المختلفة، بل المتعارضة أحياناً. ومنهم بازيل وجوزفين جيسو، وتلاتا كافاندو، وأربا ديااللو، وفيليب أويدراوجو، وتلاديي تيومبيانو، وغيرهم كثيرين (دون أن أنسى رجال السياسة المعتدلين مثل كي زيربو، وشارل كابوري، والاقتصاديين مثل بيير دامبيا، وغيرهم). وكانت السلطة قد أقامت منظماتها الخاصة - وهي لجان الدفاع عن الثورة وما إلى ذلك. ولم يكن تصرف هذه المنظمات، ولا درجة تنظيمها والسيطرة عليها، ولا علاقتها بمناضلي المنظمات الثورية، على درجة من الوضوح تسمح (لي على الأقل) بالوصول إلى استراتيجية سياسية، سواء بالنسبة إلى السلطة، أو المنظمات الثورية. وكانت لهذه المنظمات، التي كنت أقابلها كلاً على حدة بالطبع، وجهات نظرها التي كنت أستمع إليها فقط. وكان تدخلي الوحيد أن أقول للجميع، بمن فيهم سنكارا، تمسكوا باختلافاتكم، واحترموا بعضكم البعض، إن أمكن، ولكن حاولوا كذلك أن تعملوا معاً حول نقاط الالتقاء، وهي موجودة. وهذا ما اعتقدته فعلاً.

وقد تطورت تجربة بوركينا فاسو في الاتجاه السيئ؛ فقد اغتيل سنكارا على يد بعض المقربين كما هو معروف، ولم تحد البلاد بعدها عن الطريق النيوكولونيالي الشائع. لكن المستقبل يبقى مفتوحاً، والتوجه مرة أخرى يساراً ليس مستبعداً إذا سمحت الظروف المحلية والخارجية بذلك. وبوركينا فاسو، مثلها مثل مالي كوناري، أو غانا رولنجز، في حالة ترقب.

تنزانيا

كانت أكرا طوال الفترة بين عامَي 1958 و1966 تلعب دور عاصمة أفريقيا. وكان الاهتمام الذي يبديه نكروما بشأن وحدة أفريقيا («أفريقيا يجب أن تتوحد»)، وتركيز وجود ممثلي حركات التحرر الوطني، والتيارات الراديكالية المطاردة في بلدانها، يعطيها أهمية كبيرة، فقدتها بعد سقوط نكروما. لكن دار السلام لم تلبث أن تتولى هذا الدور بعدها مباشرة. وقد بدأ العقد المجيد لتنزانيا بحدثين كبيرين.

الحدث الأول هو ثورة زنزبار عام 1964. وزنزبار، كما قلت من قبل، نوع من جزر الأنتيل العربية، ففيها المَزارع التي يعمل فيها العبيد والتي تنتج محصول القرنفل لكل بلدان المحيط الهندي. ويملك هذه المزارع العرب القادمون من جنوب شبه الجزيرة العربية، وانتقلت إليها لبعض الوقت عاصمة سلطنة عمان، ويعمل فيها عبيد من السود المختطفين من شرق أفريقيا. وتبعث (فيّ على الأقل) زيارة ميناء باجامويو الصغير المقابل لها في تنزانيا شعوراً عميقاً بالأسى. ومن الواجب أن تصير زيارة هذه المواقع إجبارية، مثل زيارة معتقلات النازية، حتى لا ننسى مستوى الحقارة التي يمكن للإنسانية أن تنحدر إليه. وقام بالثورة الحزب الذي كان يقوده صديقي القديم بابو، الذي رويت من قبل كيف قابلته لأول مرة في لندن عام 1953، ومرة ثانية في مقر مجلة «ريفوليوشن» عام 1963. وقد توفي بابو منذ عامين، ودعتني زوجته الإنجليزية الهندية، أمريت ويلسون، لأتحدث عن مراحل كفاحه في الاحتفال الأول بذكراه، بعد عام على وفاته. كان بابو قد وعد بكتابة ذكرياته، في حين لم يترك سوى بعض المذكرات الصغيرة. لكنني كنت أعرف ما فيه الكفاية عن تطوره الثقافي والسياسي الموازي لي، مما سمح لي بالقيام بهذه المهمة بشكل مشرِّف، على ما أظن. كانت ثورة زنزبار قصيرة لكنها دامية، فقد ذُبح السلطان وجميع مالكي العبيد - فعلى الرغم من الاعتراف بحرية الفلاحين اسمياً، إلا أنهم بالفعل كانوا يعاملون كعبيد. وكان ذلك أمراً متوقعاً، فثلاثة قرون من القهر تحت أبشع الأنواع الممكنة لم يكن ممكناً إنهاؤها إلا بانفجار من الكراهية الدموية المنتصرة.

لكن المجتمع الزنزيباري بقي مجتمعاً من الأعراق المختلطة، بكل ما يعنيه ذلك من تقسيم طبقي على أساس لون البشرة. وقد روى لي عمدة زنزبار شخصياً هذه القصة الغريبة: قال إنه حاول القضاء على ما لاحظه من استمرار هذه البقايا البغيضة من ميراث الماضي، حيث وجد أن البيض لا يتزوجون إلا من البيض، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المخلطين والسود. فقرر أن يفرض عليهم الاختلاط، فينادي شخصاً أبيض واقفاً في الطابور: يا فلان، عليك أن تتزوج هذه الفتاة (السوداء)! وهكذا... وبهذه الطريقة عمم الاختلاط العرقي على الورق! ولا تعليق!

وهناك قصة أخرى طريفة بشأن هذه الجزيرة التي لها حكومة صغيرة؛ قال لي أحد «وزرائها»: «نحن نلجأ إلى المعونة الأجنبية، فنختار شركاءنا طبقاً لتخصصاتهم، فمن الروس نأخذ الصناعة الثقيلة (في زنزيبار!)، ومن ألمانيا الشرقية البوليس، ومن المصريين الدعاية.» وكانت إجابتي أن هذه وصفة مضمونة الفشل، ولا أعتقد أنه فهم مغزى الإجابة.

أما الحدث الثاني فكان «إعلان أروشا» عام 1967، حيث أعلن حزب حركة التحرير الوطني لتنجانيقا السابقة «تانو»، وزعيمه جوليوس نيريري، عزمه على الخروج من درب الاستعمار الجديد والسير في طريق الاشتراكية. وهنا أيضاً، لم يتجاوز ما حدث في الواقع نطاق الشعبوية، رغم وجود العديد من الكادر الواعي لأبعاد المشكلة.

وهكذا صارت دار السلام عاصمة أفريقيا؛ ومن هذه الوجهة، كان اختيار نيريري مهماً، وقد جعل منه شخصية إيجابية للغاية في تاريخ أفريقيا. رحبت دار السلام بجميع حركات التحرر في بلدان أفريقيا الجنوبية: أمبالا (أنغولا)، وفريليمو (موزمبيق)، والمناضلون من أجل الحرية في زيمبابوي (روديسيا حينذاك)، والمناضلون في جنوب أفريقيا. وصارت تنزانيا القاعدة الخلفية للاستراحة وتدريب رجال المقاومة المسلحة. وكان نيريري صاحب مبادرة بلدان الخط الأول ضد الأبارتهيد، والنشط دولياً عندما كانت بلدان الغرب صامتة (وقد ذكّر مانديلا كلينتون بهذه الحقيقة). كذلك استقبلت تنزانيا بقايا اللومومبية، وشجعتهم على معاودة النضال التحرري في زائير تحت الحكم البشع لموبوتو، كما استقبلت العناصر الراديكالية بدرجة أو بأخرى، ولكن المخلصة، من حركات التحرر الوطني لأوغندا وكينيا وملاوي.

وهكذا كنت أتوجه كثيراً إلى دار السلام في تلك الفترة، وقد عقد معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط عام 1975 حلقة دراسية مزدوجة كبيرة الأهمية، في نظري. واهتم نصف الحلقة بالاستراتيجيا السياسية والاقتصادية لتنزانيا. وكان النقاش مفتوحاً، حيث عرض وجهة نظر الحكومة الوزيران أمير جمال وشاغولا، وكذلك أكفأ مساعديهما من التكنوقراط الاقتصاديين. كذلك شارك بعض المنظمين السياسيين في الدولة والحزب، من الأكثر بروزاً، (مثل نجومبالي مويري وآخرين)، وتحدثوا بالأخص عن المشروع الاجتماعي (الأوجاما) وتضميناته. كذلك قدّم بعض أساتذة الجامعة من اللامعين مثل جوستنيان رويمامو، وعثمان خروب، وعيسى شيفجي، وشاشاجي، وسيمون مبيلينيي، وغيرهم بعض الأوجه الخاصة للمشكلة. وكان الطلبة يمثلون الجزء الأكبر من المشاركين، كما شارك معهم الكثير من المناضلين، ومن بينهم نقابيون، فقدموا نتائج خبرتهم.

وأظهر النقاش وجود انقسام حقيقي. فمن جهة، أولئك الذين لا يرون أكثر من الشعبوية، ويتقبلون، دون مناقشة جدية، جميع اقتراحات الدولة، حتى أكثرها مدعاة للتساؤل، مثل تجميع سكان الريف في قرى جماعية، الأمر الذي أدى لنتائج سلبية حيث خسر حزب تانو الكثير من الشعبية التي حصل عليها خلال الصراع من أجل التحرر الوطني، مع نتيجة أخرى آجلة، وهي الابتعاد عن السياسة مما منع التقدم اللاحق على طريق الديمقراطية. وكان هؤلاء موجودين ضمن جميع الفرق، من مثقفين ومناضلين وممثلي الحكومة أو الحزب.

ومن الجهة الأخرى، أولئك الذين رأوا بوضوح حدود هذا النظام، ولم تكن اقتراحاتهم البديلة بالضرورة «يسارية»، وهي التهمة السهلة التي وجهها لهم «الراضون عن النظام». ولم يكن التركيز على الديمقراطية للعمال (النقابات المستقلة، ومشاركة العمال في إدارة القطاع العام)، والفلاحين (وقف التجميع بالقوة، وانتخابات محلية حقيقية) - في رأيي - «خطيراً»، بل بالعكس كان الرد الصحيح على التحديات. وكذلك وُجد الرفاق بين جميع الفرقاء، ولكن بابو كان من بينهم رجل السياسة الأكثر خبرة، والذي قدم التحليلات والاقتراحات البناءة.

وقد اختار نيريري الرؤية الأولى للأوجاما، ولا شك في ذلك، وربما يعود ذلك جزئياً إلى طبيعته الشخصية. وكان نيريري قسيساً ولم يقرأ الكثير بعيداً عن النصوص الدينية والأخلاقية. وقد أبلغني الأصدقاء التنزانيون الذين عرفوه عن قرب، وعلى رأسهم بابو، أنه لم يقرأ أي شيء عن الماركسية فيما عدا كتيب إنجليزي. وكانت خطاباته، ذات الطابع الوعظي، فعالة في تعبئة الشعب من أجل الاستقلال، بل والاشتراكية التي كان يعبّر عنها بالعبارات الأخلاقية البسيطة، مثل العدالة، والمساواة، واحترام الفرد، الخ. وكانت الجوانب الإيجابية لقناعاته تشرّفه - رفض «القبلية»، ورفض الديماغوجية، تحت ادعاء الوطنية، الموجهة ضد الأقليات ذات الأصل الهندي (التي لم تعانِ من الإبعاد كما عانت مثيلاتها في كينيا وأوغندا). ولكن كانت هناك حدود لتصوراته الأخلاقية للعلاقات الاجتماعية، وقد أكد لي بابو أنه لم يكن يعرف الفرق بين «الشعبية» و«الشعبوية». وقد دفع بابو غالياً ثمن اختلافه العميق مع خط الأوجاما، فقد اعتقل عام 1972 بتهمة الاشتراك في مؤامرة اغتيال نائب رئيس تنزانيا، ورئيس زنزيبار، كرومي. ولم يفرج عنه إلا عام 1978، رغم عدم وجود أي دليل يدينه. وفي المذكرات المختصرة جداً التي تركها بابو، روى أنه قابل في السجن الكثير من المناضلين من حركات التحرير الموجودة بدار السلام، والتي كان زعماؤها يريدون التخلص منهم لسبب أو لآخر (عادة لأن يسارية هؤلاء المناضلين كانت تضايقهم، أو ربما للتنازع على السلطة). وكانت السلطات التنزانية تنفذ رغبات زعماء هذه الحركات - امبالا، او فريليمو، أو

سوابو، أو اللومومبيين، أو غيرهم - دون مناقشة. ومن هذه الناحية يتحمل نيريري الكثير من المسؤولية عن التدهور الذي حدث، وانتهى بالتحول إلى الكومبرادورية، حيناً بفعل الحزب الذي أصابه الفساد، وحيناً آخر بفعل مناورات اليمين المدعوم من الغرب الديمقراطي، كما هو منتظر. لكن قوى اليسار ما زالت موجودة على الساحة في تنزانيا، كما في بوركينا فاسو وفي غيرها من البلدان. ويكتشف اليوم بعض المراقبين الأجانب، الذين كانوا معجبين «بالمعجزة الكينية»، والذين كان يسرهم تدهور الاشتراكية في تنزانيا، أن إمكانيات هذا البلد تبقى كبيرة، في حين أن الكارثة الكينية لا مثيل لها.

أما النصف الثاني من الحلقة الدراسية فقد اختص بموضوعات أكثر عمومية - بناء الاشتراكية في أفريقيا وتحرير بلدان أفريقيا الجنوبية. وشارك في هذا الجزء الحركات الموجودة في دار السلام، والمثقفون اللاجئون من كينيا وأوغندا، ومنهم محمود ممداني، وأحمد محيي الدين، وياش تاندون، ودان نابوديري، وموسيفيني (رئيس أوغندا فيما بعد)، وعبدالله بوجرا (الذي استعنت به عند تأسيس كودسريا في داكار). ومن زيمبابوي إيبو ماندازا، وناثان شاموياريرا، وتيكيرين الذي سنقابله في ما يلي. وسأعود لموقف الرفاق من المستعمرات البرتغالية الموجودين في تلك الفترة. وكان هناك الكثير من أبناء جزر الأنتيل المتحدثين بالإنجليزية، كما المتحدثون بالفرنسية في بلدان أفريقيا المتحدثة بالفرنسية. ومنهم والتر رودني الذي صار بعدها زعيماً شعبياً في غيانا، واغتيل على يد عصابة تعمل لحساب الرجعية في بلاده، وكان ذا روح لامعة وشجاعة نادرة.

وكان الجدل حامياً، والسبب واضح وهو وجهة النظر السوفياتية الرسمية بشأن هذه القضايا جميعاً. وكان لنيريري ونظامه تحفظاتهم عن ذلك، فمن المعروف أنهم كانوا يعتبرون قريبين من الصين (أي معادين للسوفيات) في نظر الدوائر الأجنبية. ولعلها نظرة سطحية، حتى وإن كان للصين مداخلها، حيث مولت المشروع الرئيسي الوحيد الذي غير الأوضاع الجيوسياسية للمنطقة، وهو خط سكة الحديد «تانزام» الذي حرر زامبيا من سيطرة جنوب أفريقيا. وكانت روث فيرست، زوجة جو سلوفو السكرتير العام للحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، هي المدافع الأول وبشراسة عن وجهة النظر السوفياتية، وعلى جميع الصعد. ما هي الاشتراكية؟ إنها الاتحاد السوفياتي المثالي، أما العيوب فهي أخطاء إنسانية صغيرة وقابلة للإصلاح. ما هو التحرر؟ إنه «الطريق غير الرأسمالي»، أو بعبارة أخرى، تلك الشعبوية التي أظهرت نماذجها من الناصرية في مصر، والنكروماوية في غانا، والأوجاما، تناقضاتها وحدودها. وأية وجهة نظر أخرى لا تعدو أن تكون انحرافاً، أو بالأحرى نتيجة تسريبات الدعاية الإمبريالية، هكذا ببساطة. ومهما بلغت براعة هذه

المناضلة العنيدة والشجاعة، التي تجمع الكثير من الصفات المحببة (من نواحٍ أخرى)، فإنها لم تنجح في إقناعي بوجهة نظرها، كما أنها أثارت حنق نصف المشاركين.

وبصفتي منظم هذه المناقشة «بين المدرستين»، حاولت إقامة التوازن الرسمي - بإعطاء حرية التعبير الكاملة للطرفين، مع الإدلاء بوجهة نظري - بتعبيرات محايدة لا تأخذ طابع الجدل المحتدم، وتتجنب أية إهانات. وبعد انتهاء هذه الحلقة الدراسية مباشرة، كتبت مقالاً عن «مستقبل أفريقيا الجنوبية»، لم أشر فيه على الإطلاق لمواقف الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا (فالوقت لم يكن مناسباً للدخول في جدل مع أحد أهم القوى الداخلة في الصراع ضد الأبارتهيد). واكتفيت بالقول بأن حلاً إمبريالياً لتناقضات المنطقة لم يكن أمراً مستبعداً، ولم تقلل اتفاقات لانكاستر بالنسبة لزيمبابوي، ونتائج سقوط نظام الأبارتهيد في جنوب افريقيا، من صواب تحليلاتي. والدليل على ذلك أنني عندما قابلت سلوفو في جوهانسبرج المحررة (وكانت روث قد اغتيلت بطرد مفخخ أرسله لها بوليس جنوب أفريقيا في منفاها في مابوتو)، أخذني بالأحضان معلناً أن خلافاتنا صارت في ذمة الماضي. وأجبته بأن الاتحاد السوفياتي لم يعد موجوداً، وأنني لست سعيداً بذلك، فقد كنت آمل أن يتجه يساراً، ولكنه سقط في اتجاه اليمين كما كنت أخشى.

وفي دار السلام كذلك قابلت لأول مرة الهندية جاناكي ناتاراجان التي كانت متزوجة آنذاك من رجل نمساوي انتقل فيما بعد للعمل في البنك الدولي. ومنذ ذلك الوقت صارت جاناكي صديقة حقيقية، مرموقة دائماً.

وتنزانيا بلد جميل جداً، ومع إيزابيل زرت منطقة جبل كليمنجارو الرائع، وحديقة نجورو الواقعة في فوهة بركان خامد، وهي من أجمل المحميات الطبيعية في العالم. وقد قطعنا مسافات كبيرة في صحبة بابو الذي يعتبر من قوى الطبيعة، ضاحكاً باستمرار وبقوة من كل شيء بفضل روح الدعابة والانتقاد التي يمتلكها، وبلا تحيزات. ومع ذلك، فقد كان جاداً في تحليلاته، ومناضلاً بلا كلل. وقد لاحظت أنه أينما توجه، كان يعرف الجميع، ملماً بكافة المشاكل، وهي صفات القائد الشعبي الحقيقي.

مدغشقر

لم يفاجئني سقوط النظام الاستعماري الجديد لتسيرانانا في مدغشقر، بل بالعكس، كان بقاؤه هو الأمر المحير الذي لا يمكن تفسيره إلا بمذابح عام 1947 التي قضت على حركة وطنية مبكرة

وقوية. ولكن في مقابل ما حدث في أماكن أخرى، بقي الحس الوطني حياً مما سمح بعودة الحركة مرة أخرى. فلم يرضَ الشعب عن تسيرانانا الذي كان يمثل الهزيمة والاستسلام. وفسرت وسائل الإعلام الفرنسية عدم شعبيته بأنه من «السكالاف» أي من المناطق الساحلية التي ينظر إليها أرستقراطيو «الهوفا» من سكان الهضبة العليا بشيء من التعالي. وهذا التفسير غير مقنع، فراتسيراكا، الذي صار الرئيس «الاشتراكي» لمدغشقر ، والذي أعيد انتخابه بعد إفلاس مهزلة النيوليبرالية، هو الآخر من المناطق الساحلية. ومدغشقر أمة حقيقية، ملتفة حول لغتها الواحدة، وحول المَلكية التاريخية التي كانت تحكم الجزيرة بالكامل رغم محدودية الوسائل التي كانت تملكها. وهي أمة تكونت من الاختلاط بين المهاجرين من إندونيسيا (ويختلف المؤرخون حول مكانهم الأصلي، ولعله سومطرة)، والبانتو الأفريقيين، حيث وصل الأولون إلى الساحل الأفريقي الشرقي، وحصلوا على العبيد من أفريقيا، مع استمرار توافد المهاجرين. وأدى الاختلاط إلى ظهور درجات متفاوتة من الاختلاف في الشكل واللون بين الطابع الآسيوي الموصوف بالأصفر، والأفريقي الموصوف بالأسود. ومع ذلك، فالاختلافات في الشكل واللون لم تخلق هنا الاختلافات في القيم القائمة في غيرها من المجتمعات المختلطة. والمهم هنا هو الانتماء للمناطق المختلفة (سكان الهضبة أو الساحل)، أو الوضع الاجتماعي (النبلاء من الهوفا، أو الفلاحون الأحرار، أو التابعون، وهؤلاء مستواهم أقل). ومن هذه الناحية، يمكن النظر إلى الأمة الملجاشية - من الخارج - على أنها متكاملة ولكن بشكل ضعيف. لكن هذا هو وضع جميع الأمم السابقة للحداثة، بل وبعض الأمم الحديثة كذلك. وقد عمل الاستعمار الفرنسي، كما هي العادة، على إثارة جميع الخلافات ليستفيد من التفرقة، لكنه لم ينجح قط في القضاء على الشعور الوطني القوي الموحد لجميع أهل مدغشقر. وهذا الفشل يفسر الظهور المبكر للحركة الاستقلالية - حيث لم يتخيل زعماء هذه الحركة إلا فكرة الاستقلال، حتى ولو بالمشاركة مع فرنسا، في حين أن الكثير من بلدان أفريقيا لم يكن يتصور في تلك المرحلة فكرة الاستقلال، كما وضحتُ في مذكراتي (الجزء الأول) - كما أن هذا الفشل الفرنسي نفسه يفسر سقوط تسيرانانا.

وقد واجهت الأنظمة المتتابعة التي حكمت البلاد بعد سقوط تسيرانانا قضية رئيسة لم تُحسم حتى الآن. فهل المبتغى فحسب تحقيق المطلب الوطني، وهو حكم مدغشقر كبلد موحد مستقل كما كان عليه الحال طوال الفترة السابقة للاستعمار؟ أو أنه حدث من التغيرات الاجتماعية، والسياسية، والإيديولوجية، تحت تأثير الانخراط في العالم الحديث، ما يقتضي تغيير المضمون الاجتماعي للسلطة الملغاشية بما يتفق مع هذه التغيرات؟ أو بعبارة أخرى، فإن صراع الطبقات هو ما يحدد هذا

المحتوى. وكما حدث في بلدان أخرى، جرى تحول عميق في مجتمع مدغشقر تحت تأثير الاستعمار، فقد تحولت العلاقات بين الطبقات الحاكمة السابقة - المسماة بالإقطاعية سواء أكان هذا الوصف صحيحاً أم لا - وبين الفلاحين، بدرجات متفاوتة، إلى علاقة بين مالكين ومستأجرين أو أجراء زراعيين، ينتجون محاصيل تجارية. وتكونت طبقة من الفلاحين الأحرار الأغنياء أو المتوسطين. كذلك يوجد عدد كبير من الأجراء في المدن، وبرجوازية صغيرة من الموظفين وبعض العاملين. وفي المدن فئة «فقراء» من النازحين من الريف، إلى جانب برجوازية كومبرادورية من التجار والوسطاء. كذلك توجد نخبة وطنية من المتعلمين تعتبر نفسها الوارث الطبيعي للطبقات الحاكمة الوطنية.

وقد دعتني الحكومة بعد سقوط تسيرانانا بقليل للمهمة نفسها التي عرفت بها بين صفوف التكنوقراط: ألا وهي توضيح أوضاع المالية العامة التي تركها التبذير النيوكولونيالي للنظام المعزول في حالة من الفوضى الشاملة. وقد قمت بهذه المهمة، لكنها كانت فرصة لكي أتعرف إلى هذا المجتمع الآفرو آسيوي الفريد والجذاب لنجاحه في الربط السليم بين تقاليد مزارعي الأرزّ الآسيويين (الدقة في الحركات، وإتقان العمل الحرفي، والذوق الفني، والعمل الدؤوب، الخ.) والفلاحين الأفريقيين (حب الحرية، والشعور بالمساواة، الخ.) كما أتيحت لي الفرصة للتعرف على التقاليد الحكومية لهذا البلد الفخور بتاريخ نظامه الملكي. وهي مَلَكية كانت أنثوية في كثير من الحالات، فملكات مدغشقر كن يغطين أحياناً على شخصيات الملوك، أو أزواجهن، ويحظين بسلطة القرار النهائي. وهذه الصفة تسود في بقية أجزاء المجتمع، حيث لا تتعرض النساء للتبعية التي تُفرض عليهن في الكثير من المجتمعات الأخرى. ولا يستغرب أحد هنا أن قيادة الحزب الراديكالي الذي تولى السلطة بعد ثورة عام 1947، في يد سيدة ذكية ونشطة (وجميلة كذلك) هي جيزيل رابيساهالا. كذلك تقضي التقاليد وجود من تسمى «ملكة مدغشقر». فقد كان للرؤساء المتتالين «ملهمات» لم يكنّ مجرد عشيقات دون وزن سياسي، وإنْ كانت لهن - في أفريقيا كما في غيرها - فرص في استخدام نفوذهن في كثير من الشؤون (خصوصاً في اختيار من يشغلون الوظائف المهمة). لكن الملهمات في مدغشقر كن دائماً من المستشارات السياسيات، المثقفات الذكيات. وبالصدفة، كانت الملهمات المتتابعات في مدغشقر دائماً من بين طالباتي اللاتي عرفن بالذكاء والجلَدَ في العمل!

والوسط الجامعي في مدغشقر نشط ومسيس، وقد أنتج عدداً من قادة الحركات والأحزاب الشعبية القوية، مثل مانانداقي راكوتونيرانا، وهو يساري متطرف، يقود حزبه «فقراء المدن» (الصعاليك

في رأي البعض، أو الجماهير الحقيقية في رأي البعض الآخر) بكفاءة. لكنه لم يلبث أن اتجه يميناً، وبعد هزيمة راتسيراكا في الانتخابات، وانضم إلى لعبة قبول النيوليبرالية دون تحفظات كثيرة. لكن الجامعة ليست المصدر الوحيد للزعامات الشعبية، فمونجا جاونا، الزعيم القديم للحركة القوية لفلاحي جنوب الجزيرة، هو قس بروتستانتي.

تلعب الديانة المسيحية دوراً خاصاً في مجتمع مدغشقر. ففي القرن التاسع عشر، انضمت المَلكية رسمياً للمذهب البروتستانتي عن طريق الكنيسة الإنجليزية. وكان هذا الانضمام أسلوباً استخدمته الطبقة الحاكمة من الهوفا لإعلان ابتعادها عن السلطة الاستعمارية الفرنسية، حيث كان رجال الجيش والمستوطنون يتبعون الكنيسة الكاثوليكية، رغم أن الدولة كانت ذات طبيعة علمانية. وهنا لجأ رجال التبشير الكاثوليك نحو الطبقات الشعبية التي لم تكن المسيحية قد انتشرت بينها حتى ذلك الوقت. لكن الملغاشيين، سواء أكانوا كاثوليك أم بروتستانت، جمعوا بين المسيحية ومعتقداتهم القديمة. وما زال التقليد متبعاً «لعودة الموتى»، حيث يخرجون بقايا موتاهم من القبور مرة كل عام ليعودوا لتناول وجبة مع الأسرة، ثم يعيدونها إلى القبر مرة أخرى، وهو أكبر مظاهر الجمع بين المعتقدات.

وكان من الطبيعي أن أفكر في مدغشقر لعقد المؤتمر الأفرو آسيوي لمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط عام 1974، والذي أشرت إليه في الجزء الأول من ذكرياتي. وقد ساهم رجال الجامعة والمناضلون وموظفو الوزارات الذين كنت أعرفهم (ويلي ليونار، وفرنسوا راجاونا الذي صار عميداً فيما بعد، وتلميذتي سيلين رابيفازاها، وليون راسولومانانا، وغيرهم) في تنظيم هذا الحدث، وأدين لهم بالكثير. وأعتقد أن المؤتمر حقق نجاحاً كبيراً، أولاً لأنه سمح لمثقفي القارتين بمعرفة بعضهم بعضاً، وبالتعرف إلى تيارات فكرية لم تكن معروفة لجميعهم، ثم لأنه سمح للمجموعتين المشاركتين بمعرفة أن هناك ما يسمى أفرو-آسيا. وكانت مدغشقر الرمز لوجود هذه الحقيقة التي بهرت وشجعت التضامن بين غير المنحازين، وهم آسيويون وأفارقة. وقد كررت لي سكرتاريا حركة عدم الانحياز هذا الرأي عدة مرات في مناسبات مختلفة، حيث اعتبرت أن هذا المؤتمر كان له تأثير فاق التصورات في هذا الجيل من مثقفي القارتين. وأشعر، بلا تواضع زائف، بكثير من الفخر بهذه النتيجة.

كما كنت أهتم بالطبع بالمشروع السياسي والاجتماعي الملغاشي، الذي كان الموضوع الدائم للمناقشات بيني وبين المسؤولين من جميع الاتجاهات. وكان البعض منهم - من اليسار المتطرف - قد أيدوا محاولة راتسيماندرافا لتجذير صراع الطبقات استناداً إلى الفلاحين الفقراء حول برنامج

إصلاح زراعي راديكالي. لكن مرحلة حكم راتسيماندرافا كانت قصيرة جداً، وانتهت باغتيال قائدها لأسباب لم تتضح قط رغم وضوح دوافعها. فالطبقات المالكة، التي لها رجالها في جميع أجهزة الدولة، لم تكن لتسمح لأحد بعرقلة مصالحها. وما تلا ذلك كان أمراً متوقعاً، فقد ألغيت الاستراتيجيا الراديكالية، وحل محلها مشروع غير واضح سمي بالتعاونيات، إحياءً لتقاليد غير مؤكدة تسمى «فوكولونانا» (جماعات القرى). أي كتطبيق للخطاب الشائع عن الاشتراكية التي تستمد جذورها من التقاليد الوطنية، وهو في الواقع محاولة لتخفيف حدة المشاكل. لكن هناك بعض الاختلافات بالطبع، فنجد من لا يريدون إحداث أي تغيير، مكتفين بالخطاب الأجوف، ومن يريدون الاستفادة من تناقضات المشروع لدفع نضال الفلاحين. إلى جانب ذلك، قامت الأنظمة الملغاشية، خصوصاً بعد تثبيتها على يد راتسيراكا، بعملية البناء الوطني، عبر ملغشة التعليم، والتأميمات، والخروج من منطقة الفرنك، والانفتاح على التعاون مع بلدان الشرق والصين، واتباع خط دبلوماسي يسير على سياسة عدم الانحياز، الخ. وفي هذا الإطار كذلك، حدثت مواجهات في المدن؛ فقد كان الكثيرون راضين عن النظام كما هو قائم، إذ كان يوفر فرصاً للبرجوازية الصغيرة المتعلمة من وظائف وترقيات، بل - في مدى أبعد - فرصاً للإثراء بطرق غير قانونية. والبعض الآخر كانوا يرون أن التطور الطبيعي للنظام لن ينجح في إخراج البلاد من حمأة الاستعمار الجديد، وكانوا برأيي على حق. لكن السؤال كان: أي من القوى الاجتماعية يجب تعبئتها لتغيير اتجاه الأمور، وكيف؟ هل هي البرجوازية الصغيرة - الشباب، والطلبة - وبدعم من النقابات؟ أم هي جماهير الفقراء في المدن؟ ونتج من هذه الخلافات صراعات حامية، سالت فيها الدماء أحياناً.

وأتيحت لي فرصة الاستماع إلى جميع وجهات النظر هذه من فم المدافعين عنها، كما تمكنت من مناقشتها بشكل مباشر مع القادة الرئيسيين للنظام، بمن فيهم «ملكة» مدغشقر، والرئيس راتسيراكا. وقد حاولت وسائل الإعلام الفرنسية رسم صورة لراتسيراكا كرجل خطر مصاب بجنون العظمة، ولكن هذا أبعد ما يكون عن الصورة التي رأيتها له. بل بالعكس، وجدته رجل سياسة متعقلاً ومثقفاً، وعلى دراية جيدة بالماركسية (وإن كان هذا يعتبر في نظر وسائل الإعلام خطيئة). وهو رجل معتدل، بمعنى أنني لم أسمع منه غير تعليقات متحفظة ومدروسة بشأن الخبرات التاريخية للاتحاد السوفياتي والصين، بعيداً عن الخضوع الإيديولوجي الغبي أو التقليل والاستهزاء المنظم. كذلك لم أجده مؤيداً للفرنسيين على طريقة العملاء، ولا معادياً لهم بشكل عصبي متطرف، فهو رجل يعرف فرنسا، ويحب ثقافتها ويسارها، لكنه لا يحب مستعمريها ولا إمبرياليتها. وفي ذكرى مذابح عام 1947، لم تُكرر الخطب الوطنية النارية الجوفاء، بل كان الخطاب ذا نظرة دولية ذكّر المستمعين

بتأييد الحزب الشيوعي الفرنسي لشعب مدغشقر. أما على المستوى الداخلي، فقد اتجه راتسيراكا لتبني خط متوسط، وهو ما بدا لي كالاتجاه الوحيد الممكن الذي يترك المستقبل مفتوحاً. ولكن يجب أن أعترف أنه لم يتمكن من فرض هذا الخط، أو أنه لم يفرضه بقوة كافية تمنع الانهيار. فكان على سلطته، البعيدة عن أن تكون مطلقة، أن تعمل حساب قوى اليمين المسيطرة على النقاط الحساسة في الحكومة، وقوى المعارضة اليسارية النشطة، فلم تتمكن من تنفيذ السياسات الوسطية المقترحة. وصار القطاع العام محل تطلعات هذه الفئة أو تلك من عشائر البرجوازية أو من أصحاب المصالح القطاعية أو الجهوية. وتدور كل هذه الصراعات على خلفية اقتصاد ضعيف وهش، مما أدى إلى تزايد العجز. ولم تنجح الإجراءات الارتجالية المتخذة لمعالجة تدهور الاقتصاد - الاستدانة الخارجية، وتأخير صيانة البنية التحتية - إلا في زيادة الأحوال سوءاً.

وهكذا، مع احتداد الأزمة العالمية، اتجه رأس المال المسيطر نحو الهجوم في جميع أنحاء العالم لفرض برامج التكيف الهيكلي مستفيداً من انهيار الاتحاد السوفياتي. وكان السلاح الذي استخدمته الإمبريالية العالمية لفرض استراتيجيتها هو «الديمقراطية»، بمعنى تعدد الأحزاب الرخيصة لأجنحة البرجوازية - وهي التي ثبتت أقدامها في إطار المشروع الشعبوي - في التنافس فيما بينها بما يسمح للمصالح الأجنبية بمجالات واسعة للتدخل. وهكذا هُزم راتسيراكا، لكن النظام الديمقراطي الذي تلاه لم يصحح شيئاً من «أخطاء» الماضي، فقد ازداد العجز. وأعيد انتخاب راتسيراكا، لكنه عاد وقد فقد شبابه، وفي ظروف داخلية وخارجية تختلف عن ظروف أعوام السبعينيات. ومرة أخرى، صارت مدغشقر بلداً في حالة توقع وانتظار.

هو انتظار يطول، فقد أتت الانتخابات الأخيرة بـ «البديل»، في شخص عمدة أنتاناناريفو، مارك راسولوملنانا. وهو واحد من «رجال الأعمال» من الطراز الأميركي، الميال إلى الليبرالية، والذي استمد كل ثقافته من إدارة أعماله (في إنتاج اللبن الزبادي). وفضلاً عن ذلك، فهو مثل جباجبو، من أتباع واحدة من تلك الطوائف الأميركية التي راجت في أفريقيا. وسينتهي انتخابه بكل تأكيد بكارثة كالتي تنتج عادة من اقتران الديمقراطية والنيوليبرالية. ومن الناحية الأخرى، أعاق عناد راتسيراكا إعادة تكوين جبهة مستقلة لليسار، مع أن مثل هذه الجبهة تمتلك أوراقاً رابحة كثيرة في هذا البلد.

ومدغشقر بالتأكيد بلد جميل، بها نباتات غير عادية (من بقايا عصور سابقة استمرت بسبب انعزال الجزيرة)، ومناظر مختلفة. وقد تجولت عبر الجزيرة، جزئياً بهدف «الفرجة» كما هي عادتي، وجزئياً لقضاء عطلة مع إيزابيل في نوسي بي.

جزر القمر وسيشيل

في طريق العودة، توقفنا أنا وإيزابيل في موروني، ولم نكن نعرف عن جزر القمر شيئاً. وحتى اليوم، لا أعرف عنها إلا ما قرأته.

وتعرفت بالطريقة نفسها إلى جزيرة سيشيل؛ فقد كنت مدعواً لحضور قمة دول عدم الانحياز في كولومبو، وحضرت عن طريق أديس أبابا، وأجرينا وقفة مدة أربع وعشرين ساعة في سيشيل. وعند الخروج من المطار، طلبت من سائق التاكسي أن يأخذنا إلى أحد فنادق الشاطئ السياحية، لكنها كانت جميعاً مشغولة. طمأننا السائق أنه في «الأعلى»، حيث تقع قرية سيشيل بعيداً عن شاطئ هذه الجزيرة الصغيرة، يوجد فندق صغير للسكان المختلطين (الكريول). وهنا وجدت ما كنت قد تعلمته عن جزر ريونيون (التي لم أزرها قط) في منزلنا في رقم 23 شارع سان سولبيس في باريس؛ عن الحديث بلهجة الكريول، والسيجا (الرقصة الوطنية)، والطعام الحرّيف الجميل، وكذلك شرب الكثير من الروم.

ولا أعرف جزيرة موريس، التي لم أتابع تطورها الاقتصادي والسياسي إلا عن طريق القراءة والمناقشة مع الفريق التابع للمنتدى والذي يضم بعض المناضلين في قيادة حركة المناضلين في جزيرة موريس (اليسار في البلاد)، وخصوصاً أميدي دارجا، وكذلك بعض أساتذة الجامعة الذين تعتبر تحليلاتهم مصدراً جوهرياً لمن لا يريد السير في الدرب المطروق للخطاب النيوليبرالي بشأن «معجزة جزيرة موريس» (مرة أخرى!)، ومنهم فينيش هو كو مسينج، وراج فيراشوامي، وغيرهما.

وإحدى القسمات المهمة من وجهة نظري، بالنسبة إلى مستقبل المنطقة، هي القسمة الجيو سياسية، وهي ما يتجاهله الاقتصاديون عادة، وهم مخطئون في ذلك. أما القادة السياسيون، وهم أقل سذاجة (فالسوق ليس كل شيء!)، فقد تحدثوا دائماً عن البعد الجيو استراتيجي، سواء في مدغشقر أو تنزانيا أو سريلانكا أو الهند. وكانت هذه القضية على جدول أعمال قمة دول عدم الانحياز في كولومبو. فالقاعدة العسكرية البحرية والذرية الأميركية في دييجو جارسيا، والتي تهدد الشرق الأوسط بكامله، قدمها البريطانيون للأميركيين عن طريق إساءة استغلال السلطة، فالجزيرة تخضع قانوناً لسيادة جزيرة موريس.

أثيوبيا

زرت أديس أبابا للمرة الأولى عام 1962، عندما كنت بصدد المشاركة في تكوين الفريق الذي كُلّف إنشاء معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، كما قلت من قبل. وبدا لي مباشرة أن أثيوبيا بلد من المهم معرفته جيداً، وهي مثل اليمن المقابل لها، بلد فقير لكنه يضم مجتمعاً متماسكاً لديه الكثير من الإمكانيات، وعلى مستوى أكبر. وأثيوبيا، البلد الثالث في أفريقيا من ناحية عدد السكان (60 مليوناً)، بها دولة قائمة منذ ألفي عام، ومن حسن حظها أنها لم تتعرض للاستعمار في القرن التاسع عشر، وإن كانت فقدت في تلك الحقبة مقاطعتها الساحلية (التي صارت أريتريا). والأثيوبيون فخورون جداً بقدم دولتهم التي يرقى تاريخها إلى ملكة سبأ (وهذه الأسطورة تعني أن أصل شعبهم يمني). والكل يعرف قصة الصحفي الأجنبي الذي سأل الإمبراطور هيلا سيلاسي في بداية الستينيات ما إذا كانت هناك طبقات في إثيوبيا - وذلك في وقت كانت جميع البلدان الأفريقية تعتبر مجتمعات «بلا طبقات» طبقاً للتقاليد الأفريقية المزعومة - فكان رده: «بالتأكيد، فنحن متحضرون!»

وقد زرت أثيوبيا كثيراً بعد ذلك، وكان صديقي جوزيف فان دن ريزين (الذي تعلم الأمهرية)، كثيراً ما قاد رحلاتنا، أنا وإيزابيل، عبر هذا البلد الجميل في جميع الاتجاهات، من مصوع وأسمرا في الشمال، وحتى أربا مِنش في الجنوب. ومن غوندار ولاليبيلا (حيث الكنائس القبطية العتيقة الرائعة، المنحوتة في الصخر)، حتى أكسوم وهرر.

وفي مطلع الستينيات، كانت إثيوبيا ما زالت تحتفظ بالكثير من تقاليدها، ففي «بُنا بيت» في إحدى القرى، كانت صاحبة المقهى تقوم بتحميص البن حسب الطلب، وهي عملية تستغرق ما يقرب الساعة. وفي الانتظار، يحضرون لك الماء البارد لتغسل وجهك، والماء الدافئ لتغسل قدميك، ثم تدلكهما فلاحة شابة. فالمفروض أن الضيف المحترم، الذي هو حضرتك، قد جاء عبر الجبال سيراً على الأقدام، أو على ظهر حصان. ولم أتمتع بهذه المعاملة الممتازة سوى مرة واحدة مع الأسف، فقد اختفت هذه التقاليد بعد ذلك.

وفي خلال رحلاتنا تعرفنا على «الفلاشة»، اليهود الإثيوبيين، وهم من الفلاحين الفقراء كالآخرين، وينتجون ذات الآنية الفخارية مثل المسيحيين (والتي تتميز فقط بنجمة داوود السداسية التي يستخدمونها في تزيين الآنية)، ولم يتعرضوا قط لأي شكل خاص من التمييز. واليهودية مثلها مثل المسيحية التي تعتنقها الأغلبية، والإسلام في بعض المناطق، تتعايش كفروع لا تتميز كثيراً عن «الديانة الحقيقية». أما التعصب الموجود حالياً، فهو من إنتاج الحداثة والبرجوازية الصغيرة في المدن. واحتاج الأمر إلى الكثير من التحايل من قِبل عملاء الصهيونية - حاخامات بولنديون

متخلفون شعروا أنه من الممكن ضمهم لجحافل الأصوليين من أتباعهم، وبعض العسكريين من ذوي التقاليد الألمانية، ورجال أعمال متأمركون وجدوا فيهم جنوداً أو عمالة رخيصة للمستقبل - لانتزاع هؤلاء البؤساء من وطنهم، وتحويلهم في إسرائيل، إلى أصحاب أدنى المراتب في هذا المجتمع العنصري.

وسواء وصفناه بالإقطاعي أو بوصف آخر، فإن نظام استغلال الفلاحين الإثيوبيين عنيف للغاية؛ فقد رأيت طوابير الفلاحين المقيدين بالأغلال، يقودهم أصحابهم إلى مكان مجهول ليعاقبوا، في الأغلب لعدم دفعهم الأعباء الباهظة المفروضة عليهم. وهذا يؤكد ضرورة نظام الإصلاح الزراعي الذي نفذه حزب «دِرج» والذي خفف من هذه الأعباء. ولكن هل سيقاوم هذا النظام - الذي ساعد على زيادة الاستهلاك الذاتي للفلاحين، بل وزاد من الكمية المتوافرة للسوق - رياح النيوليبرالية السائدة؟ كذلك تقضي تقاليد هذا البلد بأن يحمل الجميع السلاح، فالمالكون العقاريون والبرجوازيون يعلقون المسدسات تحت ستراتهم (كما رأيتهم عندما يخلعون هذه السترات في المطاعم في الريف)، والفلاحون يحملون البنادق القديمة. والمجتمع الإثيوبي عنيف بصفة عامة، وكثيراً ما يجري إنهاء الخلافات السياسية، حتى الإيديولوجية منها، بالإعدام.

وثمة حادثة طريفة وقعت لنا عند عبورنا منطقة الدناكل ذات الطبيعة الصحراوية حيث الصخور البركانية الحادة كالزجاج، إذ اعترض طريقنا عدد من صغار الإبل. وأصابنا الرعب، أنا وجوزيف وإيزابيل، لأنه من المعروف أن الدناكل، في موسم الزواج، يهدون للعروسين زوجاً من الخصى (المنتزعة من الأعداء). ولكن ما حدث كان مختلفاً، فقد جثا راعي الإبل أمامنا، راجياً أن تتقدم السيارة ببطء شديد حتى لا تتفرق الإبل المذعورة ويضطر إلى الجري لجمعها في تلك الأرض الخطيرة.

إن الاستقلال الذي تمتعت به أثيوبيا حتى عام 1935 أعطى لمجتمعها، وخصوصاً الطبقات الحاكمة المتتالية فيها، نوعاً من المواقف التي لا تعجب العواصم الغربية، حيث يفترضون دائماً أن الشعوب الأفريقية مرشحة للخضوع للاستعمار. لكن الواقع أن الطبقات الحاكمة الإثيوبية، سواء الإمبراطورية أو الاشتراكية (بين 1975 و1991) واقعية وتقبل فكرة الحلول الوسط والتحالف مع القوى الخارجية المسيطرة أو القوية، بل حتى الخضوع عند الضرورة. لكنها كانت دائماً تفضل أن تكون حليفاً لا وكيلاً، سواء في علاقة الإمبراطور هيلا سيلاسي مع الحماة الأميركيين، أو منجستو في علاقاته مع موسكو.

وأثيوبيا مجتمع «متعدد الأعراق» مثل جميع الدول التي تزيد عن حجم القرية الواحدة، في جميع العصور السابقة للرأسمالية، وفي جميع أنحاء العالم، وإن كان مفهوم الإثنية هنا غائماً كما في بقية البلدان. ومع ذلك، فالمعروف أن أثيوبيا الحديثة تضم 28% من الأمهرا، و28% من الأُرومو، و10% من التيجري، والبقية موزعة بين عدد كبير من الأعراق والمجموعات اللغوية المتفرقة. كذلك ينقسم السكان بين نسبة 61% من المسيحيين الأرثوذكس الأقباط، و33% من المسلمين.

ولا تتميز أرتريا في خضم هذا التعدد الإثني بأية خصوصية، فأغلبية سكانها من التيجري الذين نجدهم على الناحية الأخرى من الحدود التي رسمها الاستعمار، في مقاطعة تيجري، حيث أغلبيتهم من المسيحيين. ومثل جميع الحدود التي رسمها الاستعمار، فحدود أرتريا ليس لها أي أساس تاريخي، بل إن اسم أرتريا نفسه هو اختراع أوروبي غير معروف في لغة أهل هذه البلاد. وعلى هذا، فإن «الشخصية» الأرترية، إذا كانت موجودة، ليست إلا نتيجة ذلك الاستعمار. كما لا نجد هوية ثقافية جديدة ـ ففي أرتريا الاختلافات نفسها الموجودة في جميع المستعمرات ـ وإنما مجرد تطلعات البرجوازية الصغيرة، الناشئة في ظل الرأسمالية الاستعمارية، إلى تولي مسؤوليات الإدارة الاستعمارية السابقة، وهي إدماج البلاد في شبكة الرأسمالية العالمية. ولذلك راجت الأسطورة القائلة بأن أرتريا «متقدمة» عن بقية أثيوبيا، وهي في الواقع ليست كذلك، فيما عدا بعض المظاهر السطحية. أما النمو الذي حققته أرتريا بعد عام 1960، فيعود بالضبط لانضمامها إلى أثيوبيا حيث وجدت سوقاً كبيرة. أما مقاطعة أرتريا في ذاتها، فمقاطعة فقيرة تتعرض فيها الزراعة للجفاف الذي تتعرض له بلدان الساحل في بقية أفريقيا.

وقضية الأعراق في إثيوبيا ليست بالتأكيد من اختراع القوى الأجنبية، لكنها ليست بالخطورة الحاسمة التي تنسبها إليها وسائل الإعلام التي تكوّن الرأي العام العالمي.

فهل كان النظام الإمبراطوري، وبعده نظام منجستو، يقومان على سيطرة الأمهرا وقهر بقية الجماعات الإثنية؟ إن التعبيرات المستخدمة هنا مسيئة وتضفي على ممارسات المجتمع الأثيوبي صفات يجب تحليلها في سياقها التاريخي الحقيقي. وكما هو الحال في جميع الدول السابقة للرأسمالية تقريباً، فإن الطبقة الحاكمة تتعدى أصولها العرقية لتفرض سيادتها الإمبراطورية على تجمعات فلاحية مختلفة (عرقياً)، وجميعها تتعرض لاستغلالها الوحشي. والملكية الأثيوبية لم تشذ عن هذه القاعدة، وكانت طبقتها السائدة تضم رجالاً من أصول مختلفة دون مشاكل. وقد سارت الدولة الحديثة، ملكية ثم جمهورية، على هذه السياسة نفسها؛ فالإدارة العامة، والجيش، والشرطة، ومراكز اتخاذ القرار، جميعها لم تمارس أي تحيز لمصلحة الأمهرا. أما إذا كان الفلاحون الأرومو، أو

التيجري، أو الرعاة الصوماليون، أو العَفَر، قد تعرضوا لاستغلال بشع، فقد تعرض له مثلهم الفلاحون الأمهرا بالدرجة نفسها.

ومع ذلك، فقد كانت اللغة الأمهرية هي اللغة الرسمية للدولة، ولغة التعليم، فهل يعتبر ذلك قهراً ثقافياً؟ وهنا أيضاً يجب أن نحصر حكمنا في سياقه التاريخي الصحيح، فالأمهرية قد فرضت نفسها، سواء أردنا أو لم نرد، في إطار تفوقها الثقافي، لدرجة أنه لو حدث أن تفككت أثيوبيا إلى عدد من الدول الإثنية، لاضطرت هذه الدول إلى استخدام الأمهرية بدلاً من لغاتها الخاصة في شؤون الإدارة والاتصال - أو لاضطرت، مثل كثير من الدول الأفريقية - لاستخدام... الإنجليزية، أو ربما الإيطالية؟

لكن التوسع في التعليم ونمو المدن خلق مشكلة جديدة؛ ففي المجتمعات الأمية السابقة لم تكن لمشكلة اللغة أهمية كبيرة، فالفلاحون يتحدثون بلغتهم الخاصة، ولا مانع أن تتحدث الإدارة بلغة أخرى، فهي لا تتدخل عادة في شؤون الحياة اليومية. أما المجتمع الحديث فيختلف؛ إذ إن المدرسة والمدينة تفرضان استخداماً مكثفاً للغة المكتوبة. وهنا تشعر البرجوازية الصغيرة المتعلمة بمشكلة اللغة في جميع أبعادها، وقد يصل الأمر بالإحساس بنوع من التمييز «الثقافي».

ومع هذه الأوضاع، وفي بعض الظروف، لا تلعب الطبقة الحاكمة، بما فيها الكتلة السائدة المرتبطة بها (والتي تضم البرجوازية الصغيرة الجديدة في المدن) ورقة الإثنية، وإنما ورقة الوحدة «الوطنية» للدولة. وفي ظروف أخرى، تغير موقفها، وتعبئ صفوفها حول الخلافات الإثنية. لماذا؟ هذه هو السؤال الأساسي.

من هنا، لماذا اختارت القوى السياسية والاجتماعية في أرتريا، ثم في مناطق أخرى من أثيوبيا (خصوصاً في مقاطعة تيجري)، لعب ورقة الانفصال؟

تعود الحرب الأرترية لفترة الستينيات، أي زمن التحديث السريع للبلاد. وفي الواقع، كانت المشكلة عندئذ مجرد مشكلة إقليمية (غير عرقية) محدودة في بدايتها، إن لم نقل مفتعلة. وكان سببها التطلعات المبالغ فيها لجزء من الطبقة المتوسطة الأرترية التي ترفض الاندماج في الكتلة السائدة وطنياً. ولعب التشجيع والتأييد من جانب القوى العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) والذي يتغير وفقاً للرؤية قصيرة النظر للمصالح، وكذلك تدخل البلدان القريبة (العربية) برؤاها التي تدفعها الانتهازية أو التعصب الديني (باستثناء عبد الناصر)، دوراً لا يستهان به في هذا المجال.

ولكن بالطبع تقع المسؤولية الرئيسة في استمرار تدهور الوضع على عاتق السلطة المركزية الأثيوبية؛ فقد كان ردها الوحيد على التطلعات الإقليمية الأرترية هو القهر العسكري. وهنا كذلك، لا

تخرج الحالة الأثيوبية عن القاعدة العامة، بل تؤكدها. فجميع الأنظمة الاستبدادية لا تستطيع الرد على أقل تحدٍ إلا بالعنف الدموي، فهي لا تعرف ممارسات الحل الوسط - وهي عنصر أساسي في تطبيق الديمقراطية.

وكان من الممكن أن يؤدي قلب الملكية عام 1975 إلى إيجاد تغيير يحل المشكلة، وكان الأمر قيد أنملة من تحقيق ذلك. ومع الأسف، فالضعف الكامن في الحركة (التي لم تنشأ كانقلاب عسكري، وإنما كتمرد في الجيش)، والتأييد الذي منحه الاتحاد السوفياتي للنظام، والوعد بمنحه المساعدة لتحقيق «نصر عسكري» في أرتريا، جميعها عوامل ضيعت الفرصة.

وتطورت الأمور بشكل مأسوي؛ فقد استنزف الجيش، وخصوصاً مع تكرار عمليات التطهير (تصفيات غير مجدية للكثير من الضباط، وإجراءات متكررة للثأر من الجنود المتمردين). ثم تفجرت الطبقة الحاكمة والبرجوازية الصغيرة، أولاً على شكل فرق مختلفة (بمن فيها فرق ثورية، على الأقل نظرياً)، وفي النهاية إلى عشائر إثنية. وهنا ظهرت «عصابات المقاومة التيجرية»، لا على أساس عرقي، وإنما كنتيجة جانبية للتدهور العام في الأوضاع. وبالمنطق ذاته، تكونت «جبهات التحرر» للأُرومو وغيرها، لا على أساس أي ارتباط فعلي بالشعوب التي تنتسب إليها، وإنما كإعادة ترتيب في صفوف البرجوازية الصغيرة. وحدث هذا التدهور في وقت أدت فيه أزمة التراكم إلى توقف عملية التحديث الداخلية. لقد كانت سنوات السبعينيات والثمانينيات سنوات الجفاف المتكرر، والمجاعة، الخ.

لقد تابعتُ عن قرب، وبقدر المستطاع، تطور المأساة الإثيوبية، خصوصاً منذ عام 1974. لم يتخطّ مفهوم الاشتراكية في فكر نظام منجستو هايلي مريام (دِرج) قط آفاق نظام دولة استبدادية وطنية، مع بعض التوجهات الشعبوية، نظام قريب من الناصرية في كثير من الأوجه. لكن الإنتلجنسيا الأثيوبية تختلف، فهي كبيرة العدد، ونشطة، وجيدة التعليم (جامعة أديس أبابا من أفضل الجامعات في أفريقيا)، ومثقفة، ولديها الحس الانتقادي. وقد لاحظ جميع المراقبين انتشار الفكر الماركسي بين الطلبة الأثيوبيين، سواء في أديس أبابا أو في الخارج.

وكانت شجاعة الشيوعيين الأثيوبيين تفوق التصور، حيث مجرد الشك في النضالية يمكن أن يقود إلى الحكم بالإعدام. لكنهم كانوا دائماً منقسمين بين منظمات متعارضة كما كان الحال في مصر، وهنا أيضاً لم تكن خطوط الانفصال مميزة بوضوح. فالتفرقة بين الخط السوفياتي والخط الماوي مثلاً لم تكن واضحة، ويخيل إلي أنها كانت موجودة داخل كل من التنظيمين الرئيسيين: ميسون،

وEPRP. وكانت قضية التعاون مع نظام منجستو أو معارضته دائماً ضمنية في الجدل الداخلي، خصوصاً وأن النظام وصف نفسه «بالماركسي اللينيني»، وأن موسكو كانت تعامله بهذه الصفة.

وقد استمعت طويلاً إلى حجج الكثيرين منهم، وأكن الاحترام الشديد للغالبية من المناضلين الذين قابلتهم. ولكنني لا أعطي نفسي الحق في الحكم على حججهم، كما امتنعت دائماً عن اتخاذ موقف علني «تأييداً» لهذا الخط أو ذاك، رغم أنني دعيت كثيراً للتحدث علناً في أثيوبيا. وكانت الدعوات تصلني من الجامعة، أو من السلطات الرسمية (من أصدقائي طايي جورمو، وطايي ووركو، ودوري محمد، ومن الجامعيين اللامعين إيشيتو تشولي، وألولا أباتي، ورحماتو ديساليجن، ونيجوسي آيبلي، والمناضلة النسوية زين تاديسسي، وغيرهم).

ولم يكن دخول قوات المقاومة المسلحة لتيجري إلى أديس أبابا في مايو/أيار 1991، ودخول قوات جبهة تحرير شعب أرتريا إلى أسمرة، يمثلان انتصاراً عسكرياً بقدر ما كانا تعبيراً عن انهيار جيش نظام منجستو الذي تخلى عنه الاتحاد السوفياتي بعد انهياره.

وفرضت واشنطن الحل، فأرتريا تحكمها جبهة تحرير شعب أرتريا كحزب وحيد (استثناء من نظام تعدد الأحزاب الذي تؤيده القوى الغربية بصفة عامة!) أما بقية أثيوبيا فقسمت إلى 14 إقليماً على أساس عرقي زائف، على أن تجرى فيها الانتخابات على هذا الأساس.

وبعبارة أخرى، فإن «الديمقراطية» هنا أسيرة منذ البداية للإثنية، ووظيفتها أن تضفي الشرعية على هذه الإثنية، وعلى تفتيت البلاد على أساسها. ومع ذلك، فجزء كبير من البلاد لا يريدها، وذلك ليس فقط من جانب الأمهرا، «بحكم شوفينيتهم التقليدية»، كما تدعي وسائل الإعلام. فلم يأخذ أحد رأي فلاحي التيجري أو الأُمورو، فيما إذا كانت لهم رغبة في بناء «دولة» إثنية، أو حول ماهية مشكلتهم الرئيسة في أي مجال آخر. وعندما يعبر سكان المدن عن قلقهم وعن رغبتهم في الحفاظ على وحدة البلاد، يُقمعون بقسوة، كما تدل مذبحة طلبة الجامعة في كانون الثاني/يناير 1993. وفي أرتريا، لا يسمح بأية مناقشة ديمقراطية مفتوحة، خوفاً من معارضتها لفكرة الاستقلال الذي تقرر مسبقاً.

ويزداد خطر هذا التخبط الإجرامي تحت تأثير الإجراءات التي تتخذها السلطات تنفيذاً لتعليمات واشنطن. فقد تم تسريح قوات الجيش السابق بالآلاف من الجنود بلا مورد في الريف، حيث تعيد العشائر التي تتنازع السلطة تجنيدهم في خدمتها. وهكذا تخلق أوضاعاً شبيهة بأوضاع الصومال، وبالطبع سيتبرأ الغربيون في المستقبل من مسؤوليتهم عن هذه الأوضاع. وتعمل الحكومة على فرض قيام «الأحزاب العرقية»، وتعرقل قيام الأحزاب التي ترفض أن تتأسس وفق هذه الرؤية.

إن نظرة واحدة إلى خريطة المناطق الإثنية الأربع عشرة (وهي مناطق إدارة أفريقيا الشرقية نفسها على أيام موسوليني)، تبين أننا نتجه مباشرة نحو الحرب الأهلية الدائمة والترحيل القسري للسكان على نطاق واسع، الخ. وهكذا يخططون لتدمير البلاد عن طريق التقسيم العرقي الزائف كما حدث في يوغسلافيا.

وفي أرتريا ستكون المصاعب هائلة، ولن تستطيع هذه الدولة الكومبرادورية الجديدة أن تبقى إلا إذا تمكنت من بيع وجودها ذاته لبعض المصالح الخارجية. فهل تفكر الطبقة الحاكمة أن تمول بقاءها بتقاضي ثمن انضمامها لهذه الجهة (الأموال العربية؟) أو تلك (قاعدة أميركية؟ قاعدة إسرائيلية؟) حسب الظروف والإمكانيات؟ ويبقى أن نتساءل: كيف يمكن أن تتدهور جماعات «ثورية» (وقد كان الأرتريون والتيجريون يتخذون في أول الأمر لغة «الماركسية اللينينية») بهذا الشكل؟ ويدلنا التاريخ على أن مثل هذا التدهور ممكن، ويحدث كثيراً عندما تقع «طليعة» في خطأ تاريخي في تقييم القوى الاجتماعية التي تحاول تعبئتها، والأهداف التي يمكن لهذه القوى أن تتبناها. وعندما تفقد القاعدة الاجتماعية المتمسكة بخطابها، يمكن لهذه الطليعة أن تتدهور وتسير في طريق المغامرة. وهذا هو الحال في أثيوبيا.

هل يمكن وقف هذا السيناريو الكارثي عن طريق هبّة من الوطنية والرشاد من جانب الطبقات الحاكمة، والمثقفين، والقوى السياسية النشطة في أرتريا وأثيوبيا؟ هناك، لحسن الحظ، بعض المؤشرات في هذا الاتجاه. فحكومة أسمرا شعرت فوراً بجسامة المصاعب التي عليها أن تواجهها؛ فأرتريا بلد لا يستطيع العيش بمفرده، والمساعدات الخارجية المنتظرة تبيّن أنها وهمية، والسودان (ومن ورائه السعودية) مستمر في تحركاته التي تنسف الاستقرار. فيبدو أن أسمرا قد فهمت أن من واجبها التقارب مع أديس أبابا، والمحافظة على الوحدة الاقتصادية للبلدين، واختيار نوع من الوحدة الكونفدرالية. وفي أثيوبيا، ترفض القوى السياسية المختلفة الدخول في لعبة «الانتخابات الإثنية»، التي قاطعتها الأغلبية. لكن النظام الهزيل في أديس أبابا لا يستطيع رفض تعليمات واشنطن التي تصر على سياستها، وهي تدمير سلطة الدولة وتفكيك البلاد. فالوصفة، التي يحاولون تبريرها باسم الديمقراطية (!)، هي التي ستؤدي مباشرة إلى الخراب الاقتصادي والحرب الأهلية. لكنها في الوقت ذاته أفضل طريقة أمام واشنطن من أجل «إدارة أزمة» الرأسمالية العالمية، وتأكيد سيادتها. ويبقى في رأيي أن المسؤولية الرئيسة عن تدهور الأوضاع (إلى حد الوصول إلى الحرب عام 1999) تقع على أسمرا الواقعة في مأزق.

ولا غرابة في تدخل الولايات المتحدة النشيط في شؤون أثيوبيا طوال التاريخ المعاصر لهذا البلد، وهو ما درسه بعناية شريكي في تأليف الكتاب عن الإثنية (جوزيف فانسي، في كتاب: الإثنية تبادر بالهجوم على الأمم (S Amin, L'Ethnie à l'assant des nations, Harmattan, 1994). والأهمية الجيواستراتيجية للقرن الأفريقي تلعب دوراً حاسماً في الاستراتيجية السياسية للولايات المتحدة. وقد صرح فيدل كاسترو عند زيارته للمنطقة بأن حل المشكلة يكمن في تكوين اتحاد كونفدرالي يضم خمسة أو ستة أعضاء: أثيوبيا، وأرتريا، والصومال، وجيبوتي، واليمن (شمالاً وجنوباً)، وهذه البلدان جميعاً تسمي نفسها اشتراكية، والبعض منها يدعي حتى الماركسية اللينينية. والاتحاد الكونفدرالي سيضمن التوازن بين المسلمين والمسيحيين، وبين العرب وغير العرب، الأمر الذي سيشجع التسامح والديمقراطية. كما سيتحكم هذا الاتحاد بمنطقة جيواستراتيجية حيوية في العالم، ويبعد عنها التدخلات الإمبريالية. ولعله كان من المفيد التصريح بهذا الرأي، حتى وإن كانت الظروف البدائية للسير في اتجاه مثل هذا التطور غير قائمة، من حسن حظ الإمبرياليين.

وأديس أبابا هي في الوقت ذاته مقر المفوضية الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومقر منظمة الوحدة الأفريقية، وهما مؤسستان مهمتان للقارة. وفضلاً عن ذلك، فالمفوضية الاقتصادية تضم عدداً من الاقتصاديين، من بينهم عدد من الأكفاء، وكانت منظمة الوحدة الأفريقية - حتى إلغائها عام 2002، وحلول الاتحاد الأفريقي محلها - تضم عدداً من الدبلوماسيين (من بينهم بعض البارزين مثل الأمين العام السابق سالم أحمد سالم). وإذا كانت المفوضية الاقتصادية لم تلعب دورها، فذلك يعود بدرجة كبيرة لغياب الرؤية لدى الدول الأعضاء التي تكتفي بتعيين «محاسيبها» في هذه المنظمة دون انتظار فائدة ترجى. لكنها تعود بالدرجة الأولى لدور «أصدقاء» واشنطن الذين سبق أن تحدثت عنهم في الجزء الأول من هذه الذكريات. أما الاتحاد الأفريقي، فهو لا يمكن أن يتجاوز صورة الدول التي يتكون منها.

المستعمرات البرتغالية

عندما وافقت فرنسا وبريطانيا وبلجيكا في الستينيات على مبدأ إلغاء الاستعمار السياسي، رفضت البرتغال السير في ذلك الطريق، فصار لزاماً على حركات التحرر الوطني في مستعمراتها القيام بحروب التحرير. والحرب تثير دائماً توجهات نحو الراديكالية السياسية، لكنها تثير كذلك بعض الأوهام الرومنسية. وقد ساورت هذه الأوهام الكثيرين ممن أيدوا نضال هذه الحركات في أفريقيا

وخارجها (خصوصاً بين أنصار العالم الثالث الأوروبيين). وأنا لا ألومهم بكل تأكيد، فحسهم الدولي واحترامهم لحقوق الشعوب يدعوان للاعتراف لهم بالجميل، وتحركاتهم الشجاعة هي مما يشرفهم.

وبالطبع، تعرفت إلى الكثيرين من قادة هذه الحركات ومناضليها، الذين كانوا يودون مناقشتي في الكثير من الموضوعات، مثل مستقبل بلادهم، وأفريقيا، والنظام العالمي، والاشتراكية. وقد تحملت دائماً مسؤولية مثل هذه المناقشات، وقدمت وجهة نظري بحرية، مع يقيني بأن التاريخ لا يصنعه المثقفون ولا الأفكار - لا أفكاري ولا أفكار الآخرين - وإنما ينتج من المواجهة بين القوى الموضوعية. أما الأفكار فهي، على أبعد تقدير، مجرد تعبير عن الرؤى والاستراتيجيات.

الرأس الأخضر وغينيا بيساو

لعل أميلكار كابرال من أفضل المفكرين في عصرنا، ليس على مستوى بلده الصغير فحسب، بل أيضاً على مستوى أفريقيا كلها، وما وراءها. وكان كذلك مناضلاً حقيقياً، أي أنه كان يبغي فهم العالم من أجل تغييره. وقد أتيحت لي الفرصة لمناقشته في قضيتين رئيسيتين.

كانت الأولى نظريته حول «انتحار البرجوازية الصغيرة كطبقة». ولا شك أن الظروف التي تخلقها الحرب تساعد على ازدهار الصفات الإنسانية، وهي صفات لا يفتقدها البرجوازيون الصغار «بطبيعتهم». والشجاعة والتضامن والاحتكاك المستمر مع جماهير الفلاحين الحقيقيين قد تساعد على إزالة التحيزات وأشكال الجهل الأصلية. لكنني لم أقتنع بأنه بعد تحقق الاستقلال، فإن الواقع الاجتماعي - أي المزايا التي تحققها المراكز ذات المسؤولية، المقصورة بالضرورة على أقلية، حتى وإن ضمت في صفوفها عناصر من القاعدة - سيتوقف عن إفراز أشكال اللامساواة. ففي رأيي، يعني النضال من أجل الاشتراكية حرباً طويلة الأمد جداً. فضلاً عن أنه يمكن أن نرى داخل أحزاب التحرر الوطني، بالرغم من دورها التقدمي الأكيد، ظهور المراتب المتميزة، وما يصاحبها من مناورات. وساعد نموذج الأحزاب الشيوعية السوفياتية هذا النوع من التصرفات؛ فكم من المناضلين - حتى الشجعان منهم - يمكن أن يلتفوا حول القائد، أو القادة المحليين، بعلاقة «الإخلاص» غير المشروط؟ وما لم أقله لكابرال، هو أن الكثير من بين الذين عرفتهم كأحسن المناضلين، الأكثر إخلاصاً للشعب، والأكثر شجاعة في القتال، أُرسلوا إلى الخطوط الأولى - ليواجهوا الموت الأكيد في بعض الحالات - بأمر من بعض الزعماء المقيمين في الخارج بعيداً عن ساحة القتال. لقد كان رأيي «أن البرجوازية الصغيرة لم تكن مستعدة بعد للانتحار كطبقة».

أما القضية الثانية فكانت متعلقة بالمشكلة الوطنية الخاصة بالرأس الأخضر/غينيا بيساو، حيث لم أكن مقتنعاً بأن هاتين المستعمرتين تكوّنان أمة واحدة. فغينيا بيساو جزء من غرب أفريقيا مثل الدول الأخرى، دولة أفريقية محتملة، متعددة الإثنيات؛ أما الرأس الأخضر فمختلفة تماماً. فإن البرتغاليين سكنوا جزر الرأس الأخضر بعد اكتشافها، ووضعوا أسس النظام الذي بنيت عليه أميركا، وهو نظام المستعمرة القائمة على عمل العبيد في الزراعة، والداخلة في النظام التجاري الأورو أطلنطي. وقد وضع هذه الصيغة فاتحو أميركا، البرتغاليون الأذكياء، وتبعهم الإسبان ثم البريطانيون فالفرنسيون. وقد تحددت معالمها كاملة: تجارة العبيد، والمستوطنون، وطبع الجزيرة بالطابع الكريولي، وأسلوب الإدارة؛ فالرأس الأخضر سلف جزر الأنتيل والبرازيل.

وقد زرت الرأس الأخضر كثيراً بعد ذلك، ابتداءً من عام 1987، حتى بعد أن فقد PAICV السلطة. فقد زرت مع إيزابيل هذه الجزر الجذابة والمختلفة الواحدة عن الأخرى. زرنا سانتياجو ذات الطابع الكريولي المتميز، وسان فنسنتي الصحراوية الحصِبة وميناءها الصغير مِنديلو، وقبالتها سان أنتاو، وفويجو ببركانها العجيب وعلى قمته قرية فرانسيه الغريبة التي يسكنها أحفاد بحارة سفينة من الأسطول الملكي الفرنسي هربت من فاندي أثناء الثورة الفرنسية. وهم يزرعون نوعاً رديئاً من العنب يصنعون منه نبيذ «البيكيت» piquette ، ويعانون من الانحلال بسبب كثرة تناول الخمر والزواج من الأقارب من داخل هذه المجموعة الضيقة من السكان.

وهزيمة حزب PAICV على يد هذه البرجوازية الصغيرة - والبرجوازية - من الكريول التي لم تشارك في النضال من أجل التحرير، يدعو للتساؤل عن طبيعة هذا المجتمع حقيقة. ومن المحزن حدوث ذلك، فأياً تكن أخطاء هذا الحزب، فبفضله وجدت الرأس الأخضر، وهو الذي منح الأرض والتعليم لشعبها الجائع المؤلف من الحفاة. فما مبرر الهزيمة؟ التقليل من قوة الكنيسة بالتأكيد، ولكن كذلك الأسلوب المتعالي المتغطرس في التصرفات اليومية للمناضلين الشجعان السابقين عندما وصلوا إلى السلطة. وهذا هو التفسير الذي أعطاني إياه بدرو بيريس السكرتير العام للحزب، مع أن الحكومة كان لديها كادرات ممتازة، أكثر عدداً نسبياً من الكثير من البلدان الأفريقية الأخرى. ومن بين هؤلاء خوزي بريتو وأرسيليا باريتو وجورجينا دي ميلو، وكثيرون غيرهم ممن قابلتهم في الرأس الأخضر عندما حضرت سلسلة المحاضرات التي أعدّوها لي. كما قابلت في باريس صديقتنا القديمة إليزا دي أندرادي. كذلك هناك «المعارضون إلى اليسار»، الذين اتخذوا خطاً «ماوياً» واضطروا في مواجهة النظرة السيئة إليهم من جانب القيادة - مثل خوزيه دا جراسا - إلى الهجرة إلى البرتغال قبل العودة مرة أخرى. وقد انتهت هذه المشاجرات حالياً، والمهم هو خلق قوة من

اليسار الشعبي تلتف حول برنامج حد أدنى، مع الاحتفاظ بالتنوع واحترام كل طرف للآخر. ويمكنني أن أؤكد أن بعض العناصر ممن ساهموا في انتصار اليمين، من باب الرد على الأسلوب الحلقي المتسم بالعنجهية لحزب PAICV، يمكن أن ينتظموا في صفوف هذا البديل الديمقراطي الشعبي.

وعودة للقضية الوطنية، يجب أن أقرر بأن كابرال لم تعجبه وجهة نظري - وإن كان كرجل ذكي ومثقف مضطراً للاعتراف بصحتها. وفي الوقت نفسه، كان متأكداً من أنني لن أجاهر بهذا الرأي علناً، وبالفعل، لم أنطق بكلمة سواء بعد النصر أو حتى بعد انحلال اتحاد الرأس الأخضر/غينيا بيساو. لكن المتملقين المحيطين بقيادة الحزب، والذين كانوا يعرفون بمناقشتي مع كابرال، اتخذوا من ذلك ذريعة ليتهموني بما ليس من طبيعتي، وهو أنني كنت مخرباً للاتحاد!

وقد نظّم منتدى العالم الثالث، بالاشتراك مع معهد الدراسات الاجتماعية في بيساو في عام 1986 الذي كان يقوده فريق رائع (كارلوس لوبيز وديانا ليما هانديم وإبراهيما ديالو وكارلوس كاردوسو، وغيرهم)، منتدى جميلاً حول التحديات التي تواجه مجموع البلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا في ظل الأوضاع الدولية آنذاك. وهناك قابلت صديقي القديم ماريو دي أندرادي الذي لم أقابله بعد ذلك لحين وفاته.

أنغولا

لم تكن مشاكل أنغولا أقل صعوبة، وإن كانت ذات طبيعة مختلفة تماماً. وكنت أعرف القائدين التاريخيين للحركة الوطنية لتحرير أنغولا (امبالا)، ماريو دي أندرادي وأوجستينو نيتو في منفاهما. لكنني لم أقابل المؤسس الحقيقي للحركة، بنتو دي أندرادي، إلا بعد ذلك بكثير في لواندا. كما كنت أعرف جيداً ممثلَي اليسار في الحركة، فيرياتو دا كروز ولوسيو لارا.

نيتو كان يتصرف مثل «ملك»؛ شخص لا يتكلم كثيراً لأن أياً من كلماته هي بالضرورة صحيحة ومهمة. وبدا لي أنه من الصعب النقاش معه، وهو على أي حال لم يكن يرغب في ذلك، وقد قال لي ماريو دي أندرادي إنه بالفعل لا يتناقش مع أحد. نوع من ستالين صغير كالذي كانت تنتجه بسهولة، مع الأسف، الأحزاب الشيوعية في تلك المرحلة.

أما ماريو دي أندرادي، فكانت شخصيته مختلفة تماماً، ولم يقضِ في قيادة امبالا سوى فترة قصيرة «أُفرغت» من المضمون عن طريق كتلة الحلقيين الذين احتكروا القيادة، وأرسلوه

«ليحارب»، وهو ما قام به. وقد قال لي بلهجته التهكمية: «الحرب! لقد كان الجزء الأكبر منها ضد البعوض!» وهذا لا يقلل من شجاعته، بل هو دليل على تواضعه. لقد منعه تواضعه من أن يكون «زعيماً كبيراً».

إذن، كان بإمكاني النقاش مع ماريو بشأن مأساة أنغولا المستقبلية، لأنها في الواقع، ولأسباب مختلفة لا تقلل من الأهمية التاريخية لحركة امبالا، لم يكن لديها احتكار التمثيل - الفعلي أو المدَّعى - للقوى السياسية في البلاد. وبغض النظر عن الرأي فيهما، فقد وُجدت فعلاً جبهة التحرر الوطني لأنغولا بقيادة روبرتو هولدن بين الباكونغو في الشمال، وكذلك حركة أونيتا بين الأوفيمبوندو في الجنوب. أما امبالا، فكانت لها جذور قوية في العاصمة لواندا، وخصوصاً بين الفئات المتعلمة - وكثير منها مختلط الأعراق - الأمر الذي استغله كثيراً الديماغوجيون المعادون للبيض والمخلّطين. كذلك كانت الحركة حزباً شديد التمسك بفكرة أن التوجه الاشتراكي هو وحده الذي يتلاءم مع تطلعات الشعب. وكانت تضم بين صفوفها العديد من المناضلين الذين تكوّنوا في الحزب الشيوعي البرتغالي. أما جبهة التحرر الوطني لأنغولا، وأونيتا، فكانا مجرد تنظيمين قبليين يتجمع كل منهما حول زعيم ديماغوجي مطلق الصلاحية، وبالتالي، لم يكونا معاديين للشيوعية فحسب، بل كانا كذلك على استعداد للدخول في جميع أنواع التنازلات مع واشنطن وموبوتو، وحتى مع المخابرات البرتغالية، وهي أطراف عرفت كيف تستخدمهما ضد امبالا في الوقت المناسب. وفيما بعد، عندما أعطت الانتخابات للأنغوليين حق الاختيار بين امبالا وأونيتا (وكانت الجبهة قد اختفت في أثناء الصراع)، فضلوا «لصوص» امبالا، على «سفاحي» أونيتا. وكان هذا صحيحاً؛ فبعد خمسة عشر عاماً من الحكم في لواندا، كانت امبالا قد تطورت وانتشر الفساد بين صفوفها. أما سفاحو أونيتا، فكانوا يتصرفون في المناطق التي يسيطرون عليها كقتلة محترفين. لكن وسائل الإعلام الغربية كانت تهاجم قادة امبالا - لبعدهم عن الديمقراطية، وهي تهمة غير كاذبة تماماً - وتمتدح سافيمبي زعيم القتلة (وهل كان ديمقراطياً؟). لكن جبهة التحرر الوطني لأنغولا وأونيتا كانتا موجودتين بالفعل، وأونيتا لا تزال موجودة حتى الآن.

عقدت جلسة عاصفة لمنظمة الوحدة الأفريقية عندما كان عليها أن تقرر غداة عام 1974 الحكومة التي تمثل حركة تحرير أنغولا. ولم أكن مشتركاً في هذا الاجتماع إذ لم يكن لي أي وضع يسمح بذلك، لكنني دعيت بشكل جانبي بوصفي من «الحكماء» الذين يمكن «استشارتهم». لم تكن سنّي مناسبة لسن الحكماء، ولا بنيتي الجسدية، لكنه كان نوعاً من الاعتراف بأن كتاباتي كان لها بعض الصدى. وقد أوضحت أنه ليس لي أن أتحدث عن مدى تمثيلية هذه المنظمة أو تلك، أو مدى وجودها

على الأرض، فذلك من اختصاص المحققين السياسيين الأفريقيين الذين كُلفوا رسمياً القيام بذلك، وأنني لن أقوم بدور الصحفي غير المسؤول، ومنهم الكثير مع الأسف. ماذا كان دوري إذن؟ غير واضح، فكان عليّ أن أنصت، فلم أتكلم. وقد لاحظت أولاً التدخل العالي الصوت للسوفيات ووجودهم الكثيف في الأروقة. وقد أعلنوا بوضوح، ومعهم بعض الحكومات الحليفة لهم، أن امبالا وحدها هي الموجودة على الأرض، وأن من حقها وحدها تكوين الحكومة الشرعية للبلاد. وفي اعتقادي أن هذا التأكيد أضر أكثر مما أفاد، لأنه كان غير صحيح، والكل يعرف ذلك. أما الولايات المتحدة، فكانت أكثر حنكة، وأعلنت رأيها عن طريق الحكومات الصديقة لها. وتدخلت الصين بدورها في المشكلة، ففي تلك الأيام لم تكن تسمح للسوفيات والأميركيين بأن يحتلوا المسرح بمفردهم. وكان الاقتراح الصيني، المقدم بشكل غير رسمي في أول الأمر، معقولاً في رأيي، وهو تكوين حكومة ائتلافية بمشاركة الحركات الثلاث لتجنب الحرب الأهلية. وقد سمعت بأذني أحد السفراء الصينيين يقول: إذا كانت امبالا بهذه الدرجة من القوة، فإنها ستستوعب الآخرين وتهضمهم، وإن لم تكن كذلك، فالحكومة الائتلافية أكثر ضرورة. ومع ذلك، فمعاداة السوفيات دفعت الصينيين لتغيير موقفهم بعد ذلك. فحيث قامت حكومة امبالا وحدها في لواندا، وحيث إنها لم تكن تسيطر إلا على جزء من البلاد، وقبلت فكرة الحرب لطرد أونيتا من معاقلها، وتلقت الدعم السوفياتي العسكري لتحقيق ذلك (لم تحلّ المساعدات الكوبية محلها إلا بعد ذلك)، قررت الصين أن تستمر في دعم أونيتا (كما كانت تفعل قبل عام 1974، بحجة عدم ترك امبالا الممالئة للسوفيات وحدها على الأرض)، وبذلك وجدت نفسها تقف إلى جانب الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا اللتين كانتا تساعدان السفاح سافيمبي مالياً وعسكرياً. وعند مناقشتي فيما بعد لكل هذه القصة مع ماريو دي أندرادي، قال لي إن حل حكومة الائتلاف ربما كان الأفضل، لكنه ربما لم يكن ممكناً تحقيقه، فواشنطن كانت مصرة على تخريبه، وأظنه كان على صواب. وفي نهاية المطاف، لو كان الحل الوسط قد قبل، لوفّر 17 عاماً من الحرب غير الضرورية. واليوم، وفي نهاية المأساة، ومع اختفاء الاتحاد السوفياتي، وانسحاب القوات الكوبية (بعد أن هزمت قوات جنوب أفريقيا هزيمة منكرة، وهو شيء رائع)، واختفاء الأبارتهيد هو الآخر، ولم تعد امبالا تخيف واشنطن (وإن كانت الولايات المتحدة لا تغفر أبداً لمن قاوموها)، ومع بقاء يونيتا، وصل الأمر في النهاية إلى التفاوض، بل إلى قبول الحكومة الائتلافية. ويا لها من نهاية حزينة.

شيئاً فشيئاً، أخذ نوع من الحياة السياسية، التي لا يمكن اعتبارها طبيعية تماماً، يعود إلى لواندا. وفي هذا الإطار، نظم منتدى العالم الثالث مع مجموعة من الروابط الشعبية، (ينسق بينها فرناندو

باتشيكو دي سانتوس، وبعض المثقفين، والرجال والنساء السياسيين كارلوس بيلي بيلو، وخوزيه جونسالفيس، ولوبو دي ناسيمنتو، وبنتو دي أندرادي)، في لواندا، المناقشة حول التحديات الجديدة، في ظروف فرض العولمة النيوليبرالية، والتي سمح بها كذلك انهيار الأبارتهيد.

موزمبيق

بدت الأمور في موزمبيق أكثر بساطة، فقد قامت فريليمو وحدها بحرب التحرير، ولم تظهر المشاكل إلا بعد التحرير. كانت دار السلام قاعدة اللقاءات الكثيرة، وخاصة مع مارسيلينو دوس سانتوس، نائب الرئيس المقبل، ومع أكينو دا باراجانسا، الذي قُتل في حادث الطائرة الذي ذهب ضحيته الرئيس سامورا ماشيل، ومع سرجيو فييرا، منظّر الحزب. ولا أذكر الكثير عن هذه المناقشات التي كانت عادية بمعظمها.

أما التخبط، فلم يبدأ إلا بعد التحرير. فالفريليمو لم تكن وثيقة الارتباط إلا بالشمال، ولم تكن مستعدة للسيطرة على الوضع في مابوتو، ولا لاستيعاب تدفق البرجوازيين الصغار الذين لم يشاركوا في حرب التحرير، لكنهم رُقوا بسرعة ليحلوا محل البرتغاليين الذين تركوا البلاد. وكان الرد على التحدي هو «الاندفاع نحو اليسار»، وتعميم المزارع الجماعية المكروهة، الخ. وسرعان ما أضيف إلى ذلك الحرب التي فرضتها الرينامو بدعم من جنوب أفريقيا. ورغم أن «أنصار» هذا الحزب الذي باركه «الديمقراطيون» في الغرب لم يكونوا أكثر من مجرد قتلة بلا برنامج، فإنهم ما كانوا ليوجدوا أصلاً إلا بسبب أخطاء الفريليمو. وأدى الاستسلام الذي تبع اتفاقية نكوماتي مع جنوب أفريقيا عام 1987، وبدء المفاوضات مع رينامو، وكذلك اتباع نظام تعدد الأحزاب، إلى النتائج الكارثية المنتظرة، وهي الانهيار. وأدى انتصار إيديولوجية «المنظمات غير الحكومية، التي تمثل المجتمع المدني» إلى تخريب أدانه الخبير السويدي أبرامسون بشدة، وذلك لأنه من الواضح أن هذه المنظمات غير الحكومية كانت في مجموعها أداة كونتها وتلاعبت بها القوى الخارجية الرجعية (المروجون «للنظام الليبرالي الجديد» من دون دولة!)، ودعمتها البرجوازية الفاسدة في الداخل، ولم تكن التعبير المستقل عن الطبقات الشعبية. لكن معلوماتي هذه مستمدة من قراءاتي ومن المناقشات التي بدأ المنتدى بإجرائها حول فريق صغير يقوده الاقتصادي يوجينيو ماكامو، مع أصدقائنا العميد كارلوس ماشيلي وماريا دو كيو كارموريس.

زمبابوي

يعتبر عام 1980، بعد عامي 1960 و1975، التاريخ الكبير الثالث لتحرير أفريقيا. كان انهيار حكم الأقلية البيضاء التي أعلنت «استقلال» روديسيا عام 1965 بداية تفتت نظام «المحميات» في أفريقيا الجنوبية. لكن حركة تحرير زمبابوي اضطرت لقبول حل وسط، كما حدث في جنوب أفريقيا بعد ذلك بعشر سنوات. فقد منعت اتفاقيات لانكاستر هاوس إجراء أي إصلاح زراعي جذري، وبقي الفلاحون الذين طردهم المستوطنون البيض من أراضي المرتفعات التي استولوا عليها إلى الأراضي غير الخصبة، في أماكنهم. هذه الاتفاقيات أوجدت إذن ما يسميه صديقي إببو ماندازا حكومة مصابة «بانفصام الشخصية»؛ فهي حكومة مكونة من حزب ذي إيديولوجيا وبرنامج يساري، ويتمسك معظم أعضائه بهذا البرنامج، ويؤكدونه في خطابهم، لكنها ذات سياسة لا تطبق هذا البرنامج. هكذا يمضي الوقت، وتفقد الجماهير الثقة بالنظام الذي تنظر إليه بشك، في حين تتقوى برجوازية أفريقية جديدة. وما حدث هو تحقيق إصلاح زراعي محدود لامتصاص جزء من الضغط الفلاحي من جهة، لكن الأهم هو حصول فئة جديدة من المالكين الأفريقيين على جزء من أراضي المستوطنين الأوروبيين. وهو ما يشبه ما حدث في كينيا. يضاف إلى هذا المصاعب التي تواجه إعادة تأهيل الصناعات التحويلية التي نمّاها نظام الأقلية لإيان سميث، مستفيدة من المقاطعة الاقتصادية الدولية التي فرضت على النظام. وفي مواجهة اشتراط «التنافسية» التي تفرضها عليها سياسات التكيف الهيكلي وغياب المزايا والمساعدات التي كانت تمنحها الدولة، تتعرض هذه الصناعات لتهديد كبير. وبالطبع، تتعرض الطبقة العاملة لمزيد من سوء الأحوال والبطالة.

وقد وصل فريق صغير من المنتدى إلى هراري عام 1982 بعد التحرير بقليل، وهنا اكتشفت أفريقيا الجنوبية التي بدأت بالكاد بالخروج من نظام العنصرية القانوني. ولم تكن العادات قد تغيرت كثيراً مما خلق الكثير من المواقف المضحكة؛ ففي الفندق، كانت إيزابيل تجلس في أحد الأركان عندما وصل قوامي أموا، فقامت لتستقبله بالأحضان. وبالطبع تصور موظف الاستقبال بالفندق أنه يواجه حالة عدوان (من الرجل الأسود بالطبع)، وتوجه ليرد الاعتداء! وانفجر قوامي وإيزابيل بالضحك وأفهماه أن الأمر عادي. وفي المطعم، دخل الفريق بالكامل وهو يضم بيضاً وسوداً وسيدة هندية (جاناكي)، وحتى بعض الأطفال المختلطين. وارتبك رئيس النُدُل، فقد كان لديه ركن مخصص للبيض، وآخر للسود، وثالث للهنود. نبهناه أنه توجد طاولات خالية بجميع هذه الأركان، ولكن هذا زاد من ارتباكه، وفي النهاية أدخلنا إلى صالة صغيرة منفصلة، وضحكنا جميعاً من هذه الأوضاع. وقد تغيرت الأمور بعد ذلك على أية حال.

ومن أصدقائنا العديدين في هراري، إيبو ماندازا وناثان شامايارينا وتيكيري وزوجته النشيطة آن، وآخرون تعرفنا إليهم منذ فترة النضال في دار السلام. واتخذ إيبو مبادرة إنشاء مؤسسة «سابيس»، وهي دار للنشر والأبحاث تصدر مجلة «سابيم» الشهرية التي تحتوي على الكثير من التحليلات الاقتصادية والسياسية الجادة، ولكن بلغة قريبة من جمهور كبير من القراء. ويساهم فيها أفضل المفكرين في المنطقة - زمبابوي وأفريقيا الجنوبية - مثل جوناثان مويو وجيمس مويانا ودانيل ندليلا، وغيرهم. وقامت الرابطة الأفريقية للعلوم السياسية، وهي من أنشط الروابط الأفريقية، ويتعاون المنتدى معها كثيراً، باتخاذ مقرّ لها في هذه الدار. وتساعد هذه العلاقات على تنشيط تحركات المنتدى في المنطقة.

وفي أثناء تجوالي في البلاد - إلى جانب آثار زمبابوي المعروفة (أطلال القلعة المشيدة بالحجارة)، والمنظر الرائع لشلالات الزامبيزي، ومناطق الاستبس الجافة في متابيلي لاند، في غرب البلاد - تمكنت من الاطلاع العيني على نظام المحميات الذي كتبت عنه. كان هذا النظام مرتباً بعناية، فالمحميات الخاصة بالمستوطنين لا تشمل الكثير من السكان، لكنها مجهزة بالطرق الجميلة المعبدة والماء الجاري وخطوط الكهرباء والتليفون. أما المحميات المخصصة لبقية السكان من السود، فهي مزدحمة، وليس بها طرق معبدة ولا أي من الخدمات البدائية. وهكذا تضطر هذه المحميات (البانتوستانات) إلى توفير الأيدي العاملة الرخيصة لأراضي المستوطنين، وكذلك للمناجم والمصانع. وهو نظام حقير، لم يخترعه البوير كما يُدعى، بل البريطانيون بقيادة سيسيل رودس.

وقد نظم المنتدى أحد لقاءاته الإقليمية قرب شلالات فكتوريا بالتعاون مع مؤسسة «سابيس» عام 1986. وقد أطلقت اسم شلالات الزامبيزي عليها، لكن شركات الطيران لم تعترف بهذه التسمية ورفضت إصدار التذاكر إلا بالاسم القديم، شلالات فكتوريا. ورأيت تمثال لفنجستون في مواجهة الشلالات، وعليه العبارة التي تقول إنه أول من «اكتشف» تلك الشلالات. ومن المفهوم أن قطعان السود الذين يتحركون كالقرود حول هذه الشلالات لم «يكتشفوها» البتة!

كان الحل الوسط لاتفاقيات لانكاستر هاوس عام 1980، أحد العراقيل الإضافية لمنع توجه النظام نحو الراديكالية، وساعد على ذلك الوضع الدولي الذي لم يعد عام 1980 ما كان عليه في الستينيات والسبعينيات. وهكذا فقدَ الخطاب الشعبوي للنظام مصداقيته بسرعة، وأدى تصلبه إلى ظهور معارضة لم يكن لها وجود بين الأوساط الأفريقية من قبل. ومع ذلك، فبدلاً من الاتجاه يساراً كبديل ممكن للسلطة، اتجهت للدفاع عن الديمقراطية متعددة الأحزاب وعن الأفكار النيوليبرالية. وإن

انتصار هذه المعارضة لن يحقق أية حلول للمشاكل الاجتماعية للجماهير الشعبية، بل سيؤدي إلى تفاقمها كما حدث في زامبيا.

وقد اختار الحزب وموجابي أن يخوضا المعركة على أرضية الإصلاح الزراعي، وإن جاء ذلك متأخراً بعض الشيء، وبوسائل مشكوك فيها. ومع ذلك، يجب ألا ينسينا ذلك نفاق الحكومة البريطانية التي لم تفِ بتعهدها بتحمل تكلفة الإصلاح الزراعي عن طريق «تعويض» المزارعين البيض الذين استفادوا في حقيقة الأمر بمئات آلاف الهكتارات من الأرض التي أعطتهم إياها السلطة الاستعمارية من دون مقابل، بعد طرد السكان الأصليين الذين كانوا يعيشون عليها. وقد اتبع الهجوم المضاد أسلوباً عنيفاً كما هو معلوم، الأمر الذي سمح بتعبئة الرأي العام الغربي «الحساس» الذي يقال له باستمرار إن «الإصلاح الزراعي» سيؤدي ولا شك إلى كارثة اقتصادية تحرم البلاد من مزارعيها الأكفاء. وهي حجة لا تهم الفلاحين الأفريقيين من ضحايا التاريخ، فهي تتجاهل أن الربحية المالية لإقطاعيات البيض تتحقق في مقابل استبعاد الملايين من الريفيين السود المعرضين للمجاعة. وهي فضلاً عن ذلك تعني المبالغة في استغلال رأس المال العقاري (وهي حجة يتحمس لها الخضر الغربيون في أماكن أخرى، لكنهم يتجاهلونها هنا، مع الأسف!)

وأياً يكن الأمر، فالقوى الغربية تحبذ هنا، كما في البلدان الأخرى، «التناوب» الذي يأتي بمن يعجبون بهم من «الديمقراطيين» المزعومين، الذين لا يكتفون بقبول التعليمات النيوليبرالية، إنما يؤجلون الإصلاح الزراعي لأجل غير مسمى. والمؤسف أن جزءاً غير صغير من اليسار - من نقابيين ومثقفين - قد انضم إلى هذا النوع من المعارضة لموجابي.

تنذر هذه الأوضاع بمستقبل غير مضمون، خصوصاً أن الانفجار في زمبابوي يهدد بالانتقال إلى جنوب أفريقيا حيث توجد مشكلة مماثلة نشأت في ظروف تاريخية مشابهة. وخلال الثلاثينيات، كان الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا من الذكاء والشجاعة بحيث جعل من الثورة الفلاحية المعادية للاستعمار والرأسمالية أحد المحاور الرئيسة لبرنامجه، إلى جانب ثورة الطبقة العاملة ضد الاحتكارات الإمبريالية لصناعة التعدين. وعندما تخلى عن هذا المحور في أعوام الستينيات، ترك هذه القضية مفتوحة، وهي قضية لا تستطيع الرأسمالية أن تتصدى لها بأي شكل من الأشكال.

ناميبيا

بعد حصول ناميبيا على الاستقلال، وقبل تحرر جنوب أفريقيا، دعتنا سوابو - حركة التحرر الوطني - لزيارة البلاد عام 1992. اكتشفت عند ذلك مدى غباء نظام الأبارتهيد في التطبيق. ففي الحافلة التي نقلتنا من المطار، كان السائق الأسود، وهو الأعلى مهارة فنية، يتقاضى الأجر الأقل، في حين كانت فتاة بيضاء تراجع التذاكر تتقاضى أجراً أكبر بكثير، في حين كان العامل الذي يفتح باب الكاراج، وهو مختلط العرق، يتقاضى أجراً متوسطاً بين الاثنين. وقد كررت مع أموا التجربة التي حدثت في لوساكا، فقد أردنا أن نخرج من وسط مدينة فِندهوك الأبيض لنزور أحياء السود، فقال لنا سائق التاكسي إنه لا يوجد شيء يستحق الزيارة. وهكذا رأينا مرة أخرى فظاعة نظام «الطوائف»، حيث الأحياء المخصصة بالكامل على أساس الفصل العرقي والاجتماعي، ولا شيء آخر. والفكر السائد لدى الأنجلو ساكسون (حتى بين اليساريين) - والذي تحاول وسائل الإعلام الترويج له - هو اقتراح «التنمية في إطار طائفي»، بافتراض تنمية خاصة بكل من هذه الطوائف (أي تأكيد الاختلاف الدائم!) وأقترح في مقابل ذلك فكرة «التنمية الشعبية» التي تعني إلغاء العزل بين الطوائف المشار إليها.

وتسمح المسافة القصيرة بين المطار والعاصمة فِندهوك بمشاهدة جمال طبيعي لم يتيسر لي التعرف إليه من قبل إلا من خلال الصور.

جنوب أفريقيا

تشبه جنوب أفريقيا صورة مصغرة للنظام الرأسمالي العالمي، حيث تجمع، في رقعة واحدة، صفات العوالم الأربعة للنظام العالمي. فهي تضم مجموعة من السكان البيض ينتمون بطبيعة وضعهم ومستوى معيشتهم للعالم «الأول». وقد يعتبر البعض أن نظام الأقلية البيضاء المتمسك بشدة بتنظيمات «الدولة» يشبه كثيراً العالم «الثاني» الذي انهار اليوم، والذي كان يسمى بالنظام الاشتراكي. أما المدن المخصصة للسود والملونين (العرق المختلط)، فهي تتبع العالم «الثالث»، الحديث الصناعي، في حين أن سكان الريف الموصوفين «بالقبلية» والمحصورين في البانتوستانات لا يختلفون عن الفلاحين في ما يسمى «العالم الرابع الأفريقي».

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تولى البوير إدارة هذا النظام باستيلائهم على سلطة الدولة، وأطلقوا على نظامهم اسم «الأبارتهيد»، كما منحوه تبريراً إيديولوجياً لتغطية نظام التفرقة العنصرية المقرر بشكل قانوني. وخلال نصف القرن الذي تلا ذلك، جرى تصنيع تخوم النظام

العالمي، وفي إطار تلك العملية، قادت الطبقة الحاكمة مشروعها للارتقاء في سلم الرأسمالية العالمية عن طريق عملية تصنيع في حماية الدولة وبمساعدتها. وكان الأبارتهيد نظاماً منطقياً في إطار ذلك الهدف، فمستوى أجور العمال شديد الانخفاض لم يمثل عائقاً كبيراً أمام التوسع في الإنتاج، حيث من الممكن زيادة نصيب الأقلية البيضاء غير المنتجة، أو قليلة الإنتاج، مع التوسع في التصدير لدفع قيمة المستوردات الضرورية لرفع كفاءة الصناعة. أما التنظير الليبرالي الذي صور الأبارتهيد على أنه يتعارض مع الرأسمالية - كما لو كانت الرأسمالية تعني الإخاء والمساواة! - فهو بعيد عن الموضوعية.

وفي الواقع، لم تكن النتائج الاقتصادية للمشروع «التاريخي» لجنوب أفريقيا جيدة بدرجة معقولة؛ فصناعة جنوب أفريقيا لم تحقق «التنافسية»، إذ إن منتجاتها الصناعية غير المنجمية قليلة ومحصورة في الأسواق التابعة لها في أفريقيا الجنوبية. ومع ذلك، فنظام جنوب أفريقيا، رغم حقارته، كان يحصل على تأييد مالي واقتصادي وسياسي وعسكري غير عادي من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وبلدان أوروبا الغربية. ولا تفسير لذلك سوى التحيز العرقي الذي قد يلقي الضوء على حقيقة أن الهيئات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، لم تعترف بفشل عملية التصنيع في جنوب أفريقيا، في حين أن فشلاً مماثلاً لبعض الدول التي حاولت التصنيع في وجه عداوة من القوى الغربية - مثل حالة مصر والجزائر - تتحدث عنها وسائل الإعلام الغربية السائدة صباح مساء. وفي نهاية المطاف، تبقى جنوب أفريقيا مصدراً للمواد الأولية في إطار النظام العالمي، في حين تبقى البانتوستانات ضمن أكثر أجزاء العالم الرابع بؤساً، ولا تستطيع أن تضمن لسكانها مجرد البقاء على قيد الحياة. ويعود هذا الفشل للمقاومة التي تبديها الطبقة العاملة السوداء، سواء في أماكن عملها، أو في «المدن»، كما يعود للدور السياسي الناجح لمنظماتها السياسية (حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي واتحاد نقابات العمال، وغيرها)، التي قادت النضال بكفاءة وعرقلت جميع محاولات إضفاء الشرعية على نظام البانتوستانات، حتى بالنسبة إلى سكانها.

وبعد انطواء صفحة الأبارتهيد، يتعارض خطان مختلفان، وذلك لمدة قد تطول. فرأس المال المسيطر، سواء الأجنبي أو المحلي، وحلفاؤه الجدد (البرجوازية السوداء في طريق التكوين)، يدعي أن المشاكل جميعها قد حلت بقيام نظام الديمقراطية السياسية غير العنصرية. وما يُطلب حالياً من الطبقة العاملة السوداء هو تعجيل السير لتحقيق «التنافسية»، الأمر الذي لم تنجح في تحقيقه الرأسمالية بكل الدعم الذي كانت تحصل عليه من الغرب بكامله. وعلى الطبقة العاملة السوداء أن تحققه بأقرب فرصة، وأن تتحمل تكلفته كذلك!

وفي مقابل هذا المشروع، تستمر القوى التقدمية في النضال من أجل ديمقراطية حقيقية يمكن عن طريقها تحقيق التغيرات الاجتماعية - حتى إذا كانت هذه التغيرات صعبة، وتحتاج لوقت طويل، قد يصل إلى 30 أو 50 عاماً. وشروط تحقيق هذه التغيرات هي الآتية: أولاً، تفسير موحد للدستور يسمح بإعادة توزيع الدخل والاستثمارات على مستوى الاتحاد؛ ثانياً، دفع جهود التنمية بشكل كبير في المناطق الريفية المتخلفة، بالتزامن مع إعادة توزيع السكان على المدى الطويل. وهذا أمر لا غنى عنه لخلق جبهة شعبية تضم العمال والفلاحين، وتقضي على أية محاولة لبث العداوة بين الفئتين. ثالثاً، إصلاح زراعي في المناطق الريفية التي يحتلها المزارعون البيض لمصلحة البرولتاريا الريفية الأفريقية، وتشجيع التوسع في المزارع الصغيرة للسود، حيث إن «نجاح» المزارعين البيض في جنوب أفريقيا، والذي تمتدحه وسائل الإعلام كثيراً، مبني في الواقع على عمالة تكاد أن تكون مستعبدة، وعلى أسلوب ينطوي على تبديد فظيع لاستخدامات الأرض يصل إلى حد الكارثة البيئية؛ رابعاً، إعادة توزيع الدخل لمصلحة أغلبية العمال من السود، فهم القوى المنتجة حقيقة، مع تحسين ظروف معيشتهم، خصوصاً في مجال التعليم المتدني، في مقابل خفض تكاليف المحافظة على مستوى عدد كبير من بين الأقلية البيضاء غير المنتجة؛ خامساً، إعادة تأهيل تدريجي للقطاع الصناعي، لا في اتجاه التنافس في التصدير، بل مع إعطاء الأولوية لتحويله كي يتلاءم مع التغيرات الاجتماعية المرتبطة بإعادة توزيع الدخل. أي بعبارة أخرى، توفير المزيد من سلع الاستهلاك الشعبي، والتلاؤم مع نظام إنتاجي أرقى في الريف، والقدرة على سد الاحتياج للمساكن للجماهير الشعبية، وفي الوقت نفسه، الحد من الإنتاج الترفي لسد احتياجات الأقلية البيضاء، مثل التوسع في إنتاج السيارات الخاصة وغيرها من متطلبات هذه الأقلية. كل ذلك مع عدم استبعاد إجراء التغييرات اللازمة للمحافظة على القدرة التصديرية للبلاد، مع التسليم بأن ذلك بالضرورة هدف للمدى الطويل. وإلى أن يتحقق ذلك، فالاقتصاد السياسي الذي يحقق ديمقراطية حقيقية يفترض ما اسميه «فك الارتباط»، سواء أرضِيَ البعض عن ذلك أم لم يرضَ.

هذه في رأيي أهداف الديمقراطية الحقيقية. أما البديل المقترح، فهو مبني على عمودين أساسيين: «انفتاح» أكبر، وحل سياسي شبيه بالفدرالية. وهذا ما كان بالضبط أساس الاقتصاد السياسي ليوغسلافيا، الذي طالما امتدحه البنك الدولي بحماسة. ورأينا اليوم إلى أين وصل هذا النظام.

وقد زرت جنوب أفريقيا عدة مرات منذ أن تمكنت من ذلك لأول مرة، أي بعد عام 1991. وقد دعاني الشركاء من المؤتمر من أجل الديمقراطية في جنوب أفريقيا، والذي شارك في التفاوض على الدستور الجديد مع حكومة دي كليرك الانتقالية - حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب

الشيوعي، واتحاد نقابات العمال (كوساتو). وهكذا تيسر لي مناقشة المشاكل المشار إليها أعلاه مع الكثير من الرفاق من هذه المنظمات (فالي موسى وجو سلوفو ورحمات عمر وإنوك جودونجوانا ونارسو مونتي، وغيرهم)، كما مع الكثير من المناضلين من الروابط الشعبية (ماري هيلين بونين وبن طوروك، وغيرهما). كذلك تلقيت الدعوات من جامعات جوهانسبرج والكاب ودربان، خصوصاً في مناسبة انعقاد مؤتمر علم الاجتماع في أُمتاتا، ومن بعض المثقفين المنشغلين بالنضال السياسي. وقد تابعت بالطبع هذه المناقشات في هذه المجالات المتعددة. ولا يفوتني أن أنوه هنا بما أدين به لروبرت ديفير، الاقتصادي الماركسي الناشط في إدارة برنامج التعمير والتنمية، وأليك إروين وزير التجارة والصناعة، وفرانكو باركييزي من مجلة ديبيت، ودوت كيت وبيتر فال وأليكساندر نيفيل في مدينة الكاب، وماركوس بالينتولو وفيشنو بادايانتشي وآري سيلاس في دربان، ولولي كالينيكوس وإ. ويبستر في جوهانسبرغ، وكذلك الصديقين اللذين عرفتهما لسنوات طويلة في المنفى (أرتشسيالد مافيجي وبرنارد ماجوباني)، وبالطبع المنسق النشط للمنتدى هاين ماريس الذي ألف كتاباً جيداً حول جميع هذه المناقشات، وكذلك الرفيق لانجا زيتا. ولم تنته هذه المناقشات بعد، فالصراع في جنوب أفريقيا مستمر.

وكان تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية في دربان، في أيلول/سبتمبر 2001، مناسبة لتظاهرة تلقائية لشعوب آسيا وأفريقيا تأييداً لشعب فلسطين، وهي تظاهرة ضايقت كثيراً القوى الغربية وخدامها. وفي هذه المناسبة، كان للخطاب الذي ألقيته في مؤتمر المجتمع المدني تحت العنوان: «العولمة أو الأبارتهيد على المستوى العالمي» تأثير ملحوظ كما أعتقد، انعكس في نص مشروعات القرارات النهائية للمؤتمر، وبصفة خاصة في الشرف الذي منحني إياه برلمان جنوب أفريقيا بدعوتي لإلقاء ذلك الخطاب في إحدى جلسات البرلمان في كيب تاون، وكان ذلك في يوم 11 سبتمبر/أيلول بالتحديد.

وسأحتفظ دائماً بذكرى غير عادية لزيارتي الأولى لجوهانسبرغ؛ فقد أقمت في فندق كارلتون الفخم في قلب المدينة القديم المخصص للبيض - إذ كان السود ممنوعين من البقاء فيه بعد الساعة السادسة مساءً - ووجدت الفندق خالياً، وليس به سوى خمسة نزلاء! فقد هرب السكان البيض من قلب المدينة المخصص لهم، ولجأوا إلى الضواحي البعيدة. وكان هذا سبباً آخر للفرح بالنسبة إلي وإلى مرافقي، عند رؤيتنا لشعب جنوب أفريقيا وهو يحتل بلاده أخيراً.

وجنوب أفريقيا كما هو معروف، بلد جميل جداً، ورأس الرجاء الصالح هو أحد أروع المناطق في الكرة الأرضية. ومن المؤسف أن مدينة الكاب بنيت على أساس التقسيم الطائفي الذي وصفته سابقاً

عند الحديث عن لوساكا وفِندهوك. وهكذا نجد مدينة فظيعة من الناحية الحضرية في وسط الطبيعة الساحرة. وقد شرح لي عدد من الشباب - من عروق مختلفة - تاريخ هذه المدينة البائسة، فقد سكنها البوير، والهيجينوت الفرنسيون، والهوتنتوت، ومخلّطون من هذه الأجناس، ومن أحفاد العبيد (وكذلك العمال «الأحرار») المستجلبين من ماليزيا. وفيما بعد جاء الإنجليز والأفريقيون من حضارة البانتو. وقد سمحت لي زيارة أُمتاتا برؤية فظاعة البانتوستانات، منزوعة العظام، وبلا قرى مبنية. فهي عبارة عن ريف قاحل، تتخلله عشش متباعدة للسكن، لا يقيم بها إلا كبار السن والنساء وأطفال في أسمال بالية، إذ هاجر الذكور الكبار بالكامل تقريباً إلى المدن الصناعية والمناجم. وسأذكر دائماً الطريق بين أُمتاتا ودربان، والشاطئ البِكر المخيف في تلك المنطقة.

ثانياً - المعجزات الفاشلة

ساحل العاج

كنت وضعت لنفسي هدفاً أثناء عملي في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، وهو أن أدرس شخصياً، عن قرب، بعض التجارب الاستعمارية الجديدة التي يفاخر البنك الدولي وغيره من الهيئات بنجاحها، وأولها تجربة ساحل العاج.

وهكذا توجهت خلال عامَي 1963 و1964 عدة مرات إلى ساحل العاج. استقبلني في إدارة الخطة الوزير محمد دياوارا، وجمعت عن طريقه البيانات التي كانت تكشف لأي شخص لديه أي إحساس بالحقائق، وليس أي قدرة انتقادية، بأن «النمو المعجزة» لا يعدو كونه تكراراً لما عرفته غانا قبل ذلك بثلاثين عاماً دون أي تجديد. لكن الاقتصاديين متوسطي المقدرة، من إدارة المعونة الفرنسية والبنك الدولي والجماعة الاقتصادية الأوروبية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أشادوا جميعاً بالتجربة وباستخدام عمليات الامتداد الميكانيكية البسيطة، وتنبأوا لقادة البلاد بمستقبل باهر يحقق نمواً قدره 6% - بل 10% - لمدة عشرين أو ثلاثين عاماً. وبهذه الحسابات، يمكن توقع أن «يلحق» ساحل العاج بأوروبا. وقد ناقشت المسؤولين في ساحل العاج، ووجهت نظرهم للرماد الذي يُذر في عيونهم، قلت: انظروا فقط لغانا في جواركم، وسترون المشاكل التي ستواجهكم بعد 15 أو 20 عاماً؛ ولكن من دون فائدة، فقد أعمى النجاح الموقت عيون الجميع. والوحيدون الذين كانوا مستعدين لسماع أي صوت آخر غير أهازيج التمجيد للرأسمالية الاستعمارية كانوا قلة من المثقفين ذوي الروح الناقدة مثل ميمل فوتي ومصطفى دياباتي وعلي تراوري وتشارلز والي دياراسوبا.

وفيما بعد، عندما دُفن الخطاب عن «معجزة ساحل العاج»، انفتحت المعارضة الديمقراطية الجديدة على تأمل المشاكل الحقيقية للمجتمع. وعلى ذلك، فالأمل أن لوران جباجبو ودراماني سانجاري من الجبهة الشعبية، وفرنسيس ووديي من حزب العمال الإيفواري، وهم من أقطاب المعارضة الجديدة، قد يضعون البلاد على الطريق القويم.

وإلى جانب الأوراق الجافة التي كنت أدرسها، كنت أرى كالمعتاد ضرورة زيارة البلاد. وكان صديقي القديم الجراح ماليك سانجاري وزوجته يستضيفانني بكرمهما. وكان جان لوي بوتلييه الذي كان يعمل في مركز البحوث الفرنسي لأفريقيا، في ضاحية أبيدجان الصناعية، يوفر لي مسكناً في كل مرة أزور المدينة. كنت أستأجر سيارة أطوف بها وحيداً، أو مع إيزابيل في بعض الأحيان، بين القرى الريفية بشكل منتظم. وكنت أقابل بعض المسؤولين المحليين، وبعض المزارعين - الأغنياء، والأقل غنى - وأستكمل منهم جمع المعلومات الجافة التي كنت قد قرأتها. وأذكر دائماً ما قاله لي أحد مزارعي البن توقفت أمام منزله بعد فوات الظهر، وكنت أقود السيارة منذ الصباح وأشعر بالإرهاق، وطلبت إليه السماح لي بالجلوس قليلاً في الظل في شرفة منزله. وكالمعتاد في أفريقيا، قابلني بترحاب شديد، وعرض علي تقديم الطعام والشراب، فشكرته قائلاً إنني لا أشعر بالجوع، وإنني سأتحرك فوراً، وطلبت فنجاناً من القهوة القوية لتساعدني على اليقظة، فكان رده: «القهوة اللعينة، إنها للتصدير فقط»، فاكتفيت بتناول حبوب الكولا.

وقمنا بجولات لطيفة في منطقة الغابات في غرب البلاد حتى ساساندرا، وذلك قرب عيد الميلاد، وأصبنا نحن الاثنين بإنفلونزا شديدة. وفي الفندق، تعرفنا إلى رجل أبيض صغير يعيش في الغابة، ويقوم باصطياد الوطاويط مصاصة الدماء حية، ليستخرج منها السم الذي يرسله لمعهد باستير ليصنع منه المصل المضاد. وكان اختيار هذه المهنة شديدة الخطر نوعاً من التكفير عن الجرائم التي ارتكبها عندما كان جندياً محترفاً في حرب فيتنام. وأبيدجان في رأيي مدينة لطيفة بها الكثير من المقاهي والمطاعم متنوعة المستويات، والحياة الليلية بها في تريشفيل أشهر من أن أتحدث عنها هنا. لكنها في الوقت نفسه مدينة فظيعة، فيها الأحياء السكنية الفخمة مع مدن العشش الصفيح الأحقر في العالم.

ويُستعرض الغباء الشائع بين جميع الأغنياء الجدد في العالم الثالث فيها بشكل استعراضي يومي يثير الشفقة. وقد قابلت يوماً صديقة اسمها جارنييه كانت تعمل أستاذة للاقتصاد في جامعة برازافيل، وسألتني إن كنت حراً في ذلك المساء، فلما أجبت بالإيجاب قالت «إذن سأدعوك لحضور حفل مسلٍّ في فندق إيفوار، فمعي دعوة لشخصين.» كان «كلوب» الأغنياء - وهذا اسمه الحقيقي - يحتفل بعيد

إنشائه (ولا أذكر منذ كم من الأعوام). وصل المدعوون في سياراتهم المرسيدس السوداء الكبيرة، وكان يخرج منها سائق نحيل من بوركينا، يلبس الشورت ويجري ليفتح الباب الخلفي لينزل رجل بدين يلبس بذلة من ثلاث قطع، وقبعة من الجوخ، ويمسك بالشمسية - وهو اللباس الرسمي - وجميعهم بنفس الهيئة، وكما يقول صديقي السنغالي سامبا ندياي: «زنجي ملمع جيداً». واجتمعوا في صالة بالفندق: مجموعة من الرجال يميلون للبدانة، وعيونهم لا تدل على كثير من الذكاء، في جو التكييف المرتفع الدرجة حتى لا يأسفوا على لبس البذلات الثقيلة، واستمعوا إلى خطاب الترحيب الذي ألقاه شخص مهم جداً في الجمهورية وهو أوجست دنيز. خطاب بسيط ومعاد، يكاد يقول حرفياً: «أنتم أغنياء، وهذا معناه أن الأمور حسنة، وأن ساحل العاج بلد غني»! وبعد انتهاء الخطاب، دخل جيش من الخدم ومعهم زجاجات الشمبانيا - المئات منها ولا شك - وفتحوها بالفرقعة المعتادة مع نشر الرذاذ على الوجوه. وأخذوا يشربون ويشربون دون أي حديث - فهؤلاء السادة ربما ليس لديهم شيء يقال - ولكن مع الكثير من الضحكات الغبية. ثم انصرفوا، وقد انتهى احتفال الأغنياء.

وثمة الكثير من هذه القصص، فقد نشرت صحيفة فراتيرنيتيه ماتان على صفحتها الأولى صورة طفل في السادسة من عمره، بالبذلة وربطة العنق البابيون، وكتبت أن أهله (من الأغنياء بالطبع) احتفلوا بعيد ميلاده، وأنه تم فتح المئات من الزجاجات، وإنفاق كذا مليون (نص حرفي).

وأبيدجان كذلك مركز للكثير من الهيئات الأفريقية، مما أعطاني الفرصة لعدد آخر من الزيارات. وقد نظم بنك التنمية الأفريقي مؤتمراً حول المشاكل النقدية الأفريقية دعيت إليه في عام 1973. وبهذه المناسبة استقبلنا الرئيس هوفويه بوانييه في قصره، حيث تحدثت إلى «العاهرة» التي ذكرتها من قبل، والتي وصفت لي الرجال بأنهم «أوغاد وأغنياء». وقبل الوصول إلى الحديقة، مررنا بقاعة كبرى كان أحد حيطانها مزيناً، إن أمكن استخدام هذا التعبير، بلوح من الذهب مسلط عليه ضوء ساطع، مما يجعل الإنسان يأسف أنه لم يحضر نظارة شمسية لحماية عينيه من الوهج. وقد زرت بعد ذلك مشروع ياموسوكرو - قرية الرئيس - حيث تمتد الشوارع العريضة مثل مدرجات الطائرات، في الخلاء، وذلك بافتراض أنها ستصير العاصمة في المستقبل، وكذلك الكاتدرائية بحجم كاتدرائية القديس بطرس في روما، والمبنية بالرخام المستورد من إيطاليا. كانت الزيارة في يوم أحد، ولاستكمال حضور القداس، أوصل عدد من سيارات الأتوبيس حوالي خمسين من أطفال القرى المجاورة، حيث لم يكن حاضراً غير ما يقارب عشرة سياح، لم يبقوا حتى نهاية القداس. وقد قادنا في زيارة المبنى عدد من القساوسة - من البولنديين والإيطاليين كما بدا من لهجتهم - وكانت

تعليقاتهم تحمل فكراً عنصرياً خالصاً (وهم لم يتصوروا أن شخصاً «أبيض» كما هو واضح يمكن ألا يشاركهم الرأي) - وقد «استفدت» من المعاملة نفسها في زائير في منجم باكوانجا، وهي قصة سترد لاحقاً. وفي مثل هذه الحالات، أستمع في صمت لأصل لنهاية ما يقال، ثم أوجز رأيي في بضع كلمات. وهكذا، بعد انتهاء الزيارة قلت للقس المرشد: «شكراً. فأنت تنجح في بضع دقائق في تحويل محدثك إلى عدو للمسيحية، كما تقنعه بأن العرق الأبيض ينتج بعض العينات من الأكثر غباءً من بين الجنس البشري».

كانت هذه بعض أوجه النظام الرأسمالي كما هو في الواقع، والتي لا يجري الحديث عنها كثيراً. وهي بالضبط الأوجه التي يغتبط لها البعض كثيراً، ومنهم عدد من «الفنيين» الذين يتجولون في أفريقيا. ومن بينهم شخص أميركي كان يعمل في البنك الدولي، لم يكن يتصور أن شخصاً «أبيض» يمكن ألا يكون عنصرياً، فقال لي إن البلدين الوحيدين في أفريقيا اللذين يمكن العيش فيهما هما جنوب أفريقيا (وكان ذلك في عهد الأبارتهيد) وساحل العاج. وقد حدث أن أحد وزراء ساحل العاج، والذي كان من الجرأة أن زار جنوب أفريقيا في تلك الحقبة، قَبِلَ أن يوضع وراء القضبان ليحضر مباراة في كرة القدم، فقد كان من المعتاد في تلك الأيام أن يتفرج السود من وراء قضبان تفصلهم عن البيض.

وقد سمحت لي قضية العلاقات الاقتصادية بين الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (التي تضم البلدان المتحدثة بالفرنسية)، بمرافقة الرئيس سنغور لحضور قمة في أبيدجان، تقرر كيفية إعادة توزيع الرسوم الجمركية التي تحصلها البلدان الساحلية لمصلحة بلدان الداخل. وقد أعطاني الرئيس سنغور ملف القضية لقراءته في الطائرة. وكان عبارة عن عملية حسابية اقتصادية لا معنى لها لتبرير قرار سياسي بسيط، وقد أبديت رأيي بأن «النتيجة» العلمية المزعومة يمكن قسمتها على ثلاثة، أو ضربها في ستة من دون فارق. وقد قدم الرئيس سنغور هذه الحجة في الاجتماع، مما أثار دهشة الفنيين الذي اضطروا للموافقة على هذا الرأي. وفي مناسبة هذه القمة، قيل لي إن الرئيس هوفويه قال إن ما كتبته في كتابي عن ساحل العاج صحيح، ولكن لم يكن يجب كتابته، وإنما قوله له شفاهة - أي الإسرار به في أذنه. وكان ردي على ذلك: ولكن هذه ليست طريقتي لكي أنشر الفكر الانتقادي في أي بلد.

وبعد ذلك بفترة قصيرة، ألقي القبض على الوزير دياوارا بتهمة... الفساد. وجميع الوزراء وكبار الموظفين في هذا البلد، وفي غيره، كوّنوا ثروات طائلة، لم يرثوها حتماً عن جداتهم. وتهمة الفساد تستخدم بشكل انتقائي كأداة للتخلص من المنافسين في السباق من أجل المناصب، لا أكثر ولا أقل.

وقد بدا أن الأشياء في طريقها للتغير في ساحل العاج، فبعد قلب صفحة «المعجزة»، أتيحت لي الفرصة للتأكد من ذلك. فقد دعتني جمعية مستقلة من الباحثين في العلوم الاجتماعية عام 1994، يرأسها ميميل فوتي، كما دعاني فريق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المكلف دراسة الآفاق المستقبلية للتنمية في أفريقيا في السنة التالية، وكان يرأسه خوزيه بريتو. وفي تلك المناسبة، استشارني بعض المسؤولين الاقتصاديين في البلاد كـ «متنبئ» مثلما ذكرت في موضع سابق من ذكرياتي.

وكان من المتوقع أن المعجزة الإيفوارية، كما يحدث عادة لهذا النوع من المعجزات، ستنتج منها كارثة سياسية بمجرد استنفاد طاقتها. فالتخلي عن الفكر السياسي تحت تأثير أوهام مرحلة الوفرة ترك الطبقات الشعبية، وكذلك الكادر - بمن فيهم المعارضة - غير مستعدين لمواجهة المصاعب الجديدة. فساحل العاج لم يجد نفسه فقط محشوراً في المأزق، وإنما انزلق في طريق التراجع ضمن الخطاب الديماغوجي عن «الإيفوارية»، والذي يعبئ الجماهير في اتجاه العداء «للمهاجرين» (من بوركينا فاسو، ومالي) الذين ما كانت المعجزة ذاتها ستتحقق من دون دورهم. ولكن إذا كان هوفويه قد قدّر الدور الحاسم لما أضافه هؤلاء «الأجانب»، فتبنى سياسة ذكية لاستيعابهم قانونياً، فقد اختار خليفته كونان بادييه - المعروف بغبائه الواضح - أن يتملق «إيفوارية» أبناء البلاد «الحقيقيين». وأعطى الانقلاب الذي أطاحه عام 1999 الأمل في وضع حد لهذا الانزلاق الخطير. ولكن مع الأسف، اختار الدكتاتور المقترح - الجنرال جي ومن ورائه لوران جياجبو، وأحزاب العارضة - المزايدة في هذا المجال.

وقد سقط ساحل العاج منذ ذلك الوقت في صراعات عرقية لا نهاية لها لا ينتظر منها سوى التدمير الذاتي للمجتمع. وانهيار الجبهة الشعبية في ساحل العاج لم يدهشني كثيراً رغم الآمال التي كان البعض يعقدها على شخص زعيمها. وقد علمت بعد بعض الوقت أن جباجبو ينتمي إلى إحدى تلك الطوائف البروتستانتية التي تشجع الولايات المتحدة كثيراً نشاطها في أفريقيا، وهي استراتيجية مخطط لها تهدف إلى القضاء على أي أمل في خروج القارة من مأزق العالم الرابع. ويبدو أن الاختيار قد حدث، ولا أرى كيف سيجري بناء ساحل العاج من جديد، فقد غرق كما كنت أخشى. وهذا الوضع لم يندهش له سوى الاقتصاديين التقليديين - مثل «الأساتذة الفرنسيين»، الخبراء في الشؤون الأفريقية، الذين يعملون في كليرمون فيران - الذين ردوا على انتقاداتي للنموذج الإيفواري بأن هذا البلد في طريقه ليصير كوريا ثانية! ولعدم فهمهم لمغزى التحول الاجتماعي، لم يتمكنوا من تقدير غباء هذه المقولة المقدمة من المشرفين على البنك الدولي!

كينيا

كينيا ومالاوي هما البلدان الأفريقيان جنوب الصحراء اللذان عبرا العقود الثلاثة الماضية من دون الخروج عن النموذج الاستعماري الجديد، ومن دون تدهور كبير. إنهما بلدا «المعجزة» التي ينتهي عهدها حالياً، والبلد الثالث من هذا القبيل هو ساحل العاج الذي انتهى دوره هذا كما أسلفت.

كانت التنمية الاقتصادية لكينيا وملاوي محلاً لامتداح متسرع مثل ذلك الذي وجِّه لساحل العاج. وقد تعالت صيحات «المعجزة» لمجرد أن الصادرات الزراعية حققت معدلات نمو مرتفعة لبضع سنوات، وفي المقابل صمت كامل على دكتاتوريات كنياتا وموي وباندا. وتركز المديح على الاستقرار الذي اعتبر قيمة عليا. وبالنسبة إلى كينيا التي كان فيها عدد من المؤسسات الصناعية يفوق تلك الموجودة في ساحل العاج، كان المديح يفوق الوصف: ها هو بلد تكونت فيه أخيراً برجوازية قومية مبادرة، وفي مقابل هذا جرى التغاضي عن كل شيء آخر، بما في ذلك اللامساواة الاجتماعية الخطيرة. وإن بعض اقتصاديي اليسار البريطانيين التائبين من كتّاب «مجلة اليسار الجديد» (والتي تستحق اليوم أن تسمى «مجلة اليمين الجديد»)، وبعض الاسكندينافيين من أنصار العالم الثالث السذج الذين انضووا تحت راية النيوليبرالية (مثل جوران هايدن)، قد رأوا في ذلك البرهان على خطأ نظرية الاستقطاب الرأسمالي، الخ. ويا لها من نتائج هزيلة، تلك التي أنتجتها تلك البرجوازية القومية المبادرة، والتي يحتاج المرء إلى عدسة مكبرة ليكتشف الفرق بينها وبين البرجوازية الكومبرادورية. وفي الواقع، فإن سياحة شاطئ البحر والسفاري إلى المحميات الطبيعية تمثل اليوم المورد الرئيس للبلاد، ويا للعظمة!

ودفعت الأزمة الخانقة التي أصابت اقتصادَي كينيا ومالاوي إلى تفجر التناقضات الاجتماعية التي لا تُحتمل، وإلى عودة نشاط الحركات الشعبية. وإن بيتر أنيانج نيونجو ليس فقط مثقفاً لامعاً، بل هو كذلك قائد لمعارضة ديمقراطية شعبية متماسكة ونامية.

ونيروبي عاصمة بها عدد كبير من المؤسسات الأفريقية والدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأكاديمية الأفريقية للعلوم (التي يقودها الأستاذ توماس أودهامبو)، وبها جامعة جيدة (وبيتر أنيانج، ومايكل تشيجي، وأبولو نجونجو، وغبرهم من أساتذتها كانوا ينشطون في شبكة منتدى العالم الثالث). وكذلك، تنشط فيها الحركة النسائية في المجال الجامعي (وتقودها باتريشيا ماك فادن وأخريات). والعالم الثقافي في كينيا منقسم، شأنه شأن البلاد نفسها، إلى ثلاث مجموعات كبرى: الأولى المجموعة ذات الأصل الهندي تُدفع تدريجاً إلى الخروج والهجرة من البلاد؛ ثم الأفريقيون

الذين ينتمون إلى الإثنيات الكبرى في الداخل (الكيكويو، واللوو)؛ وأخيراً المسلمون السواحيلي على شاطئ المحيط الذين كثيراً ما يجتذبهم الخطاب الثقافوي «المميز» لهم من الأغلبية من الفلاحين والعمال. وعلي المزروعي مثلاً، وهو الإيديولوجي الثقافوي، له معجبون في الولايات المتحدة، التي يوجد فيها جمهور يهتم بالتميز الثقافي، أكثر مما له في بلاده. أما الآخرون، مثل صديقنا عبد الله بوجرا الذي شغل وظيفة السكرتير التنفيذي لكودسريا، فلم يهتموا كثيراً بهذا اللون من البلاغة اللفظية. وقد كوّن المنتدى أحد فرقه العاملة في كينيا قرب مومباسا عام 1986.

وقادتنا السياحة في كينيا - وهي الشيء الإجباري للجميع هناك - إلى الماساي «المتوحشين» كما تصفهم كتيبات السياحة، والذين استقبلونا وهم عراة، وملونون بالأحمر، كما هو الواجب، ويمسكون بحراب رأسية مشبوك بأطرافها ورقة مكتوب عليها «الصورة في مقابل شلن». وتبادلت إيزابيل الحديث مع امرأة شابة، بدت لها كالبديل الأسود لصديقتها الباريسية رينيه بوردون بابي. أخذتها المرأة إلى خيمتها لتريها طفلها الجميل النائم على فراش من النايلون، وقالت وهي تشير للملاءة: «إنه عمليّ جداً.» وفي خلال السافاري، اقترب الباص أكثر من اللازم من فيل عجوز يبلغ ارتفاعه ضعف ارتفاع السيارة، فهز أذنيه دلالة على الغضب، فسارعنا بالابتعاد. وبعدها بقليل، وفيما نحن ندور في منطقة موحلة، انقلبت السيارة، ولحسن الحظ لم يصب أحد، ونجحنا في إعادتها إلى وضعها الطبيعي. وبعد ذلك، كانت زيارة مؤثرة للمزرعة الشهيرة (وقد رأيتها بعد ذلك في التلفزيون) التي تديرها سيدة إنجليزية، وتجمع فيها الفيلة الصغيرة التي فقدت أمّاتها التي قتلها الصيادون المخالفون للقانون. ورأينا منظر الفيلة العجوز وهي تعلم الصغار المصطفة أمامها كيف تقطع العشب بخراطيمها وتكتشف فمها، كما تسمح لها من حين لآخر أن تغطس في الطين، وتنثره على بعضها البعض. وهو منظر رائع، ويثبت غباء أولئك الذين يؤكدون أن الحيوانات - التي لا تتصرف إلا وفقاً لغرائزها - لا تستطيع التفكير (ومع الأسف أن ديكارت العظيم كان من هؤلاء).

ملاوي

أتيحت لي الفرصة لزيارة ملاوي عام 1997 بعد انتهاء مرحلة دكتاتورية باندا، وحيث كان فريق محلي من منتدى العالم الثالث (يقوده تشينياما تشيبيتا ومجيدو مكانداويري) يقوم بعمل كبير من حيث تقييم «المعجزة» الفاشلة (واحدة أخرى)، ويقدم اقتراحات لبدائل. وكانت «المعجزة» تقوم على أساس بسيط، وهو تركيز جميع موارد البلاد لخدمة التوسع في محصول واحد للتصدير وهو

الدخان، وذلك لمصلحة كبار المزارعين - أجانب ومحليين - وكبرى احتكارات السجائر، الأمر الذي أثار طبعاً الحماسة الشديدة للبنك الدولي. أما أن هذا «النجاح» قد صحبه تدهور إنتاج الغذاء، وإفقار أغلبية الفلاحين، والدكتاتورية العنيفة «لحزب وحيد» (لكنه لحسن الحظ معادٍ للاشتراكية!)، لم يضايق بأي شكل أولئك الذين بدأوا بعد ذلك الخطاب الجديد عن «الفقر»، و«الديمقراطية متعددة الأحزاب».

وإن الحكومة التي نشأت من الانتخابات في هذه الظروف، كان من الضروري أن تعمل على متابعة سياسة الدكتاتورية، رغم ما تبين من أنها وصلت إلى نهاية دورها. وكما يحدث في زامبيا، فإن الاختيار الديمقراطي ليس مقبولاً - من جانب رأس المال متعدي الجنسية، والقوى الغربية - إلا بشرط عدم تغيير التوجهات وقبول الخضوع بالكامل لأهداف العولمة النيوليبرالية. ويعبر الناخبون عن الخديعة التي تعرضوا لها بعبارات مثل: «نأسف لزوال الحزب الواحد، فقد كنا نعرف لمن نتقدم، وكم ندفع، وكنا نضمن النتيجة. أما الآن مع تعدد الأحزاب، فنحن لا نعرف لمن نتحدث، وندفع أكثر، ولا نضمن النتيجة»!

وتلال الجنوب، في اتجاه العاصمة القديمة زومبا، حيث تقوم الجامعة التي دعتنا، ذات خضرة رائعة مع تنوع لا مثيل له في الأشجار ذات الأوراق المتعددة الألوان الخاصة بأفريقيا الجنوبية. والعاصمة الجديدة ليلونجوي، والتي أقامها الدكتاتور السابق في المنطقة الوسطى حيث نشأ، لا تعدو كونها مجموعة متناثرة من المساكن لا تحمل أياً من صفات تخطيط المدن المعتاد في المستعمرات البريطانية. أما بحيرة ملاوي، فقد وجدتها لا تتميز عن بحيرة ليمان مثلاً، وحولها مجموعة من الفيلات الفخمة والشواطئ السياحية المبتذلة والمطاعم السيئة. وبين العاصمتين، قضينا يوماً في طريق وسط السافانا التي أحبها.

وينشط زملاؤنا في ملاوي - مجيدو مكانداويري وتشينياما تشيبيتا وجي مهوني - في أول فريق عمل يقود حركة خروج المثقفين في هذا البلد من العزلة التي كان الدكتاتور باندا يفرضها عليهم.

ثالثاً - الرمال المتحركة النيوكولونيالية

أفريقيا الوسطى

تتميز أفريقيا الوسطى بالعنف في حياتها السياسية، والتفسير الشائع - وهو القبلية، بل حتى «وحشية» شعوبها، أي العنصرية العلنية - لا يقنع أبداً، فهو يتجاهل تماماً التدمير غير المعقول الذي

أحدثه الاستعمار في المنطقة. وقد وضعت كاترين كوكري إصبعها على موطن الداء عندما أكدت على تفكك هذه المجتمعات تحت تأثير النهب الاستعماري العنيف، عن طريق شركات الامتياز التي كانت تستخدم في القرن العشرين الأساليب التي خربت مجتمعات الهنود الأميركيين في القرن السادس عشر. وقد وصف أندريه جيد، بعد عودته من الكونغو، هذه الأوضاع بأسلوبه الممتع. وهكذا أمكن السيطرة على هذه المجتمعات على يد مجرم من النوع الحقير (موبوتو) أو مهرج (مثل الإمبراطور بوكاسا، أو فولبير يولو)، دون أن تذكر وسائل الإعلام أن هؤلاء المجرمين والمهرجين، هم أفضل «أصدقاء» الغرب الذي يمكّنهم من هذه المراكز بتأييده المالي، وأحياناً العسكري. لكن المنطقة، في الوقت نفسه، تحدث فيها أكثر الانفجارات راديكاليةً وعنفاً في عالمنا المعاصر. وليس من قبيل الصدفة أن يظهر في الكاميرون اتحاد شعب الكاميرون، وفي برازافيل الأمل في الاشتراكية، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية سلسلة من الهبّات الفلاحية. ولكن ليس من قبيل الصدفة كذلك أن جميع هذه الإمكانيات أمكن قمعها، على يد المهرجين الفقراء أو الأغنياء، وهم دكتاتورين في جميع الحالات، بل ومجرمون من أسوأ الأنواع أحياناً.

الغابون

كنت مديراً لمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في داكار عندما وصلتني دعوة غريبة من رئيس الغابون، دون إفصاح عن سببها، وبمجرد ذكر عبارة «استشارة خاصة». فكرت قليلاً ثم قبلت، وطبعاً رحلة بالدرجة الأولى، واستقبال في المطار بالبساط الأحمر، ثم الانتقال لفيلا مخصصة لي، دون أية إشارة إلى طبيعة الاستشارة. وكان الصديق نتوجولو في إدارة الخطة، والذي ظننت أنه صاحب فكرة الاستشارة. سألته تليفونياً، فأجاب بأنه لا يعرف عنها شيئاً. قيل لي «سيستقبلك السيد الرئيس غداً في العاشرة صباحاً، فتعرف موضوع الاستشارة في الوقت المناسب.» عند الساعة التاسعة، وصلت السيارة وتوجهت إلى القصر الرئاسي حيث جلست في مكتب مجاور لمكتب الرئيس، وقيل لي إن الاستشارة تتعلق بموضوع خاص بالنقد. وبعد عشر دقائق، انتقلت إلى مكتب الرئيس حيث جلست على أريكة منخفضة تواجه مكتب الرئيس المرتفع عن أرض القاعة. صاح الحاجب: «الرئيس»، فوقفت، ودخل الرئيس مرتدياً عباءة من المخمل الأخضر بلون الفستق الموشى برسوم ذهبية من صناعة كريستيان ديور، وجلس خلف مكتبه. اكتشفت أن رأسي كان تقريباً بمستوى قدميه اللتين انكشفتا عندما جلس، وسقط الشبشب الذي كان يلبسه، وتبين أن عليّ أن

أرفع رأسي لكي أراه. وذكّرني الوضع بفيلم الدكتاتور الكبير لشارلي شابلن، حيث يجلس هتلر وموسوليني على كرسيي حلاق، ويحاول كل منهما أن يرتفع فوق مستوى محادثه برفع الكرسي، وينتهيان قرب السقف. كان الرئيس يحاول تعويض قصر طوله، قلت: سيدي الرئيس، فيما يتعلق بشؤون النقد... وبدأت أشرح نظام منطقة الفرنك. بعد خمس دقائق، تثاءب الرئيس وقال: «ليس هذا ما يهمني؛ ما أريد معرفته، هو هل يمكن أن أضع صورتي على أوراق النقد؟» سيدي الرئيس، يمكن طبع أية صور على أوراق النقد، صورتك، أو صورة غزال (وكنت على وشك أن أقول صورة حمار لكنني منعت نفسي)، أو العلم الوطني، فهذا لا يؤثر على مشاكل النقد. فأجاب: هذا ما كنت أظنه، وأشكرك لتأكيد فكرتي، لكن الفرنسيين أكدوا لي العكس. سيدي الرئيس، الفرنسيون خدعوك. وبعد ذلك بثلاثة أشهر، أصدر الغابون عملته من الفرنك الأفريقي وعليها صورة الرئيس.

جمهورية أفريقيا الوسطى

زرنا جمهورية أفريقيا الوسطى عام 1972، أنا وإيزابيل، عندما كان جان بيدل بوكاسا لا يزال رئيساً للجمهورية مدى الحياة؛ وقد أدّت مهزلة تتويجه إمبراطوراً إلى الكثير من التعليقات المهينة لشعب هذا البلد. مع العلم أن الإمبراطور قلب نظاماً شبه عادي - وهو نظام داكو - لمجرد أنه فكّر في الاستعانة بالمعونة الصينية، في حين كان هذا الجندي المرتزق من أصدقاء باريس. بغض النظر عن أن أي من الرجلين، الجندي المرتزق أو الرئيس الفرنسي، هو الأكثر مدعاة للاحتقار، فإن هذا الأخير تقبّل هدايا من الماس واشترك في تمثيلية صيد الأسود (ومن المعروف أنه في هذه اللعبة، يأتون بأسد مخدر يمر على بعد ثلاثة أمتار من الجلاد). أما شعب أفريقيا الوسطى، فشعب من الفلاحين الراقين الذين يصنعون أدوات جميلة من الخزف، ولا يهمهم كثيراً الفرق بين رئيس مستبد وإمبراطور من العينة نفسها. ونعرف مواطناً من أفريقيا الوسطى أصيب بالمرض من جراء الإهانة التي سببها الإمبراطور لشعبه. وكم يا ترى عدد الفرنسيين الذين أصابهم المرض بسبب تهريج رئيسهم في بانجي؟

وفي الفندق في بانجي، وجدنا شحنة من العاهرات البيضاوات استقدمن بالطائرة من باريس (من عينة عاهرات بيغال الرخيصات). قال لي المدير: لا تنظر إليهن، فهن جميعاً مخصصات للرئيس، وتحت الحراسة، والرئيس غيور وقاسٍ.

ماذا أفعل في جمهورية أفريقيا الوسطى؟ مؤتمر عادي في شبه الجامعة في تلك الفترة، وكان يرأس المؤتمر أحد طلابي القدماء من غينيا، وقد رجاني أن أساعده على الخروج من هذه «الحفرة». ولملء القاعة، اضطرت السلطات لإرسال بعض الموظفين لأن عدد الطلبة لم يكن يكفي. وبعد ذلك، جولتان في البلاد، الأولى بطائرة قديمة من طراز دي سي 3 كانت تحتاج للدفع باليد حتى تتحرك، وقال لنا الطيار ألا نخاف، فالجو حار لدرجة أن البنزين يتبخر قبل وصوله إلى المحرك، أما في طبقات الجو العليا فهي تعمل بشكل عادي. واضطرت الطائرة للتحليق لثلاث دورات حول المطار في القرية التي كنا سنزورها لطرد الفيلة التي احتلت المطار. وكانت القرية جميلة بمناظر السافانا بأشجارها المتناثرة المحيطة، وبمعسكر ريفي جميل وصالة الطعام في الهواء الطلق. لكن أسداً وصل ودخل المطبخ (في الهواء الطلق)، وقلب الأواني وشم الطعام، لكنه رفض الأكل منه ثم انصرف. أما الطباخ - وهو من بورج أن بريس - فقد هرب بالطبع، وبدلاً من الطعام الشهي الذي كان أعده، قدم لنا عجة لذيذة على أي حال. أما الجولة الثانية، فكانت في سفينة في نهر الأوبانجي. توقف المحرك فجأة ونحن في وسط النهر بعيداً عن العاصمة. بدت نذر العاصفة الاستوائية، فما العمل؟ أخيراً انتبه بعض الصيادين إلى إشارات الاستغاثة، وأوصلونا إلى الشاطئ (وبقي البحار على ظهر المركب). في القرية، اتصلنا هاتفياً بالعاصمة، وعدنا على متن بعض سيارات النقل.

الكاميرون وتشاد

يرزح الكاميرون، منذ سحق ثورة اتحاد الشعب الكاميروني على يد الجيش الاستعماري الفرنسي، تحت نير دكتاتورية متوحشة منذ 40 عاماً من دون انقطاع، الأمر الذي لم يضايق المسؤولين الديمقراطيين في الغرب كثيراً، كما لم يتضايقوا من دكتاتورية سوهارتو. وهكذا، جاء بيا محل أحمدو أهيجو، وكان أسوأ منه، ومع ذلك اعتبر بطل «الديمقراطية» الجديدة (أي أنها كانت مهزلة كاملة). ومع ذلك، نظّم معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط حلقة دراسية جيدة في دوالا، بالتعاون مع معهد جميع أفريقيا للتنمية الذي كان يديره بامتياز حينذاك كوسم ديكومي. وهو معهد مسيحي يدرب الكادر المتوسط للتنمية الريفية، وكان أفضل بيئة متوافرة في تلك البلاد، لأن السلطة نجحت في منع الجامعة من تخطي عتبة الأداء البسيط. أما «المتخرجون» من هذا النوع من التعليم، فيسهل ترويضهم، أو شراؤهم، أو إفسادهم، أو ببساطة إرهابهم.

وتلا ذلك زيارة لمنطقة باميليكي الجميلة في غرب الكاميرون، قرب سفح جبل كاميرون الذي ترتفع قمته لأكثر من 4000 متر، وتختفي دائماً في السحب بسبب الرطوبة الشديدة، إذ يبلغ معدل المطر عشرة أمتار في السنة! وفي أحد الأيام، عزلت الأمطار الغزيرة منزل ديكومي وراء أمتار من المياه. وتعرفت من خلال هذه الزيارة على بلد ذي إمكانيات ريفية كبيرة تعود لطبيعة فلاحيه الأشداء، ولذلك احتاج الأمر إلى مذبحة لتحطيم ثورتهم.

وفي زيارة أخرى عام 1974، تجولت في سيارة من ياوندي حتى حدود تشاد، مروراً ببلاد الكيردي ذات القرى والمناظر الجميلة. وعندما وصلت إلى الحدود التشادية مقابل نجامينا (وكان اسمها آنذاك فور لامي)، وجدت العبّارة معطلة وتحتاج إلى يوم لإصلاحها. فقررت أن أركب في قارب مثل بقية الفلاحين والفلاحات، وحملت حقيبتي، ودفعت ضعف ما يدفعه الآخرون (50 فرنكاً أفريقياً بدلاً من 25)، وقلت للمراكبي: «هل ترى الجندي الواقف هناك؟ أريدك أن توصلني إليه»؛ فقد كنت أرفض الدخول خلسة إلى تشاد. وصلنا فعلاً إلى موقع الجندي، وأسرع الفلاحون بالهروب في أنحاء مختلفة، وتوجهت أنا إلى الجندي وقلت له «أنا آتٍ من الكاميرون، وأريد أن أذهب لفور لامي.» تفكّر الجندي قليلاً لأنه لم يكن يعرف ماذا يطلب مني وأنا أقدم له جواز سفري، ثم قال: «هل معك شهادة تطعيم؟» نعم، وعرضتها عليه.

كانت فور لامي في ذلك الوقت مدينة فظيعة، فقد كان يسيطر عليها التدخل الفرنسي قبل التدخل الليبي في الشمال. وكان مرتزقة الفرقة الأجنبية يجوبون الشوارع وهم سكارى يتحرشون بالناس، أما أهل تشاد فيسيرون صامتين بجانب الجدار.

الكونغو كينشاسا

خرّب البلجيكيون عملية تصفية الاستعمار، فصارت جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال السنوات من 1960 إلى 1963، مجالاً لصراع مأسوي. وكانت حركة التحرر الوطني قد تأخرت في الظهور، ولذلك تجذّرت في ظل ظروف صعبة حول باتريس لومومبا. وكان هناك نقص خطير في الكادر، فلم يكن في الكونغو آنذاك غير 9 أفراد حصلوا على تعليم عالٍ، منهم 6 في العلوم الدينية. في حين كان عدد الحاصلين على مؤهلات عليا في برازافيل خمسين ضعفاً لهذا العدد، مع أن عدد السكان لا يتجاوز 8% من عدد سكان الكونغو! وهكذا واجهت حركة التحرر الوطني الوحدوية قوى إقليمية وعرقية معادية للوحدة، وذات مشروعات استعمارية جديدة. فالبالوبا دعاهم

زعيمهم ألبير كالونجي - الذي أعلن نفسه إمبراطوراً - إلى إنشاء دولة الكاساي حول مناطق استخراج الماس. وأعلن تشومبي انفصال كاتانجا، لا على أساس عرقي، فالمنطقة تضم مهاجرين من جميع أنحاء البلاد، بل أعلن دولته المزعومة تحت جناح شركات المناجم في «حزام النحاس». وكانت بروكسل تؤيد هذه الحركات، لكنها كانت تريد في الوقت نفسه وضع رجالها على رأس التيار الوحدوي والتخلص من لومومبا. وقع الاختيار على موبوتو، الذي بدأ حياته كمرشد للبوليس، للقيام بهذا الدور. وأدت هذه المواجهات للفوضى. وإلى جانب الحركات العرقية، وباستقلال عنها، ثار الفلاحون في عدد من المقاطعات، وهذه الهبّات تبدو عادة إقليمية لأن كلاً منها تقتصر على فلاحي إقليم معيّن. لكن هذه الهبّات لم تكن عرقية بأي شكل، لا من ناحية إيديولوجيتها ولا مطالبها، بل كانت فلاحية بمقتضى مضمون أهدافها. وينطبق هذا بصفة خاصة على منطقة كويلو بقيادة موليلي، وكذلك على الهبّة في شرق البلاد.

وقد تابعنا باهتمام هذه الأحداث الخطيرة، وزرت جمهورية الكونغو الديمقراطية عدة مرات في تلك الفترة، ابتداءً من عام 1967. وكانت الجامعة التي كان اسمها لوفانيوم - أي فرع من جامعة لوفان - تغلي بالنشاط. وبعد استسلام كاساي بقليل، قررت السفر لمعاينة الأمور على الطبيعة، وكان عدد قليل جداً من المسؤولين في الحكومة جرؤوا على التوجه إلى مبوجي مايي العاصمة الجديدة التي أنشأها البالوبا في سفح تلال باكوانجا.

هناك، وقعت على اكتشاف مذهل؛ ففي المطار الذي أقيم على عجل، كان يقف تشريفاتي يلبس الردنجوت ويعتمر قبعة عالية (توب هات) قديمة - على طريقة شارلي شابلن - ويستقبل «المسؤولين» والشخصيات المهمة. سألته إن كان رئيس البروتوكول السابق للإمبراطور السابق كالينجا، أجاب بالإيجاب، فقلت إنني أريد مقابلة الحاكم في أقرب فرصة، فقال إنه يمكنني أن ألقاه مثل بقية الناس في المساء في منزل الدعارة (حرفياً). وقد استأذنني وهو يصطحبني إلى الفندق، أن يقوم ببعض المشتريات، فوجدتها فرصة للتجول قليلاً في المدينة، فوافقت. وفعلاً مررنا على تجار الماس - وجميعهم من السنغاليين والموريتانيين والماليين من منطقة النهر - وقد رأيتهم مرة أخرى في المساء.

وقد أُنشئت المدينة كيفما اتفق، دون أي تخطيط عمراني، رغم أن عدد سكانها بلغ 300 ألف. فكل مهاجر سأل أحد العرافين عن أماكن وجود الماس، وقام ببناء منزله الصغير فوق الموقع المعين، وأحاطه بسور، وبدأ بالحفر في الفناء بحثاً عن الماس.

تبيّن أن الفندق هو «منزل الدعارة» الذي تحدث عنه التشريفاتي، وهو عبارة عن فناء مربع واسع، تحيط به بعض الغرف، وبار راقص متسع. وفي البار كرسي كبير وآخر مماثل ولكنه هابط القاع، وبعض الكراسي الأخرى، فلما حاولت الجلوس على الكرسي الكبير، قالت لي صاحبة الفندق: «لا، فهذا محجوز للحاكم، أما أنت، وبصفتك ضيفاً مميزاً، فيمكنك أن تجلس على الكرسي الكبير الآخر ذي القاع الهابط.» وقرابة العاشرة أو الحادية عشرة مساء، وصل تجار الماس، وهم طوال الجسم وأقوياء، يلبسون العباءات الكبيرة ويسيرون في صف واحد، وفي نهاية الصف رجل قصير ونحيل يحمل حقيبة كبيرة من الجلد الجديد. جلسوا جميعاً على أريكة واحدة وقدموا لهم عصير الليمون فقط. أما البقية، وهم كونغوليون، فقدمت لهم البيرة. أما الحاكم، فقدمت له الطاولة الكبيرة (ثلاث زجاجات من الويسكي، وست من البيرة، الخ.). أما أنا، فقدمت لي الطاولة الصغيرة (زجاجة ويسكي واثنتان من البيرة).

إن الكونغوليين هم من الباحثين عن الماس، جاءوا لبيع ما حصلوا عليه، وهو ماس بحجم زجاجة من الكوكا كولا، وهو صناعي خام. فحص التجار البضاعة وقرروا الثمن الذي دفع بأوراق نقد من الحقيبة الجلدية، ثم توجه المشتري إلى الحاكم ودفع له عمولته (3%). وحمي جو السهرة بالتدريج، فالبائعون الذين امتلأت جيوبهم رفعوا سعر البيرة التي طلبها جيش من النساء والفتيات اللاتي ملأن المكان، وازداد الصخب والموسيقى والرقص شيئاً فشيئاً. أما التجار، فقد انصرفوا بمجرد انتهاء أعمال الشراء، وأخذت أتبادل أطراف الحديث مع الحاكم وبعض البائعين السعداء بما حققوه. شرح لي الحاكم أن نسبة 3% المستقطعة لا تذهب لجيبه شخصياً (أو على الأقل ليس بكاملها)، لأن عليه أن يدفع مرتبات الموظفين الذين تنساهم ليوبولد فيل، وربما (كما أستنتج) يدفع نسبة معينة للعاصمة. قدرت أنه حتى لو احتفظ لنفسه بثلث أو ربع هذه النسبة فقط، فإنه يضمن تحقيق ثروة خلال عام واحد. أما بالنسبة إلى الباحثين عن الماس، فهم كما يقال هناك إما محظوظون أو لا، وعملية البحث عن الماس بالطرق الحرفية خطيرة جداً وكثيرون يفقدون أرواحهم خلالها. وقد حسبت أنه إذا كان ناتج البيع قد وزع بشكل انتقائي، فإن السهرة الصاخبة تعيد توزيع هذا الدخل بشكل كبير. ففي الصباح، يعود معظم المنقبين عن الماس، السكارى، وجيوبهم على حالها بالأمس؛ فقد سددوا ديوناً لأقارب أو جيران، ودفعوا مبالغ كبيرة لنساء «الفتح» اللاتي اشتروا لهن البيرة. باختصار، استفادت المدينة بأكملها من مبيعات السهرة.

زرت كذلك منجم باكوانجا، وهذا شيء مختلف تماماً؛ فهو معسكر اعتقال كامل محاط بسور من السلك الشائك، تحرسه طائرات الهليكوبتر التي يقودها مرتزقة مسلحون يطلقون النار على أي

شخص يحاول الدخول. والقرية تشبه تماماً قرية تعدين بلجيكية، مستديرة تماماً، وفي وسطها كنيسة وقاعة اجتماعات. والعمال في المنجم يجندون في سن المراهقة من القرى المجاورة، يُشترون تقريباً من آبائهم (والثمن عادة دراجة)، ويحصلون على نوع من التدريب على أيدي قساوسة، ويقضون بقية حياتهم في المنجم. كما يحصلون على فتيات من قراهم كزوجات، وهن يعتبرن محظوظات لأن الماء الجاري والذرة المطحونة توفر عليهن اثنتين من أشق مهمات الزوجة. ماذا عن الترفيه؟ بعد قداس يوم الأحد، أفلام تعليمية من نوع «معجزات القديسة فلانة»، وشرب البيرة. وعند التقاعد، يعاد العجائز إلى قراهم، ومعهم هدية صغيرة: بضعة قروش... ودراجة.

وعلى مبعدة من قرية المنجم، فيلات الموظفين البلجيكيين. استقبلني المدير، فاستمعت إلى الحديث العنصري المعتاد، دون تعليق مني، فقد أردت أن أزور الموقع بكل ما فيه.

عقد معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط إحدى حلقاته الدراسية في الجامعة في كينشاسا عام 1974. وكانت حدثاً فريداً؛ كانت الفوضى شاملة، وتوجهنا في أحد الأيام إلى قاعة الاجتماع ولم نجد الطاولات ولا الكراسي، فقد سرقت أثناء الليل! ومع ذلك، كانت الحلقة فرصة نادرة لكسر عزلة العديد من أفضل الطلاب الذين سيقودون البلاد في المستقبل. لكنها لم تكن المرة الأولى التي يستمعون فيها إلى كلام مختلف عن دروس الاقتصاد الكلاسيكي. فقد اجتذب الوفانيوم عدداً من أفضل الأساتذة البلجيكيين، وساعدهم عدد من أذكى الشباب الكونغولي، آنذاك - مثل بازا وإتيين ندونجولا - والذين كانوا يهتمون بمشاكل البلاد الحقيقية.

كنا نقضي السهرات مع زملائنا وأصدقائنا من الأساتذة، ونناقش معهم جميع هذه المشاكل، وخصوصاً هبّات الفلاحين، حيث كانت مواقف بنوا فيرهيجين وليمونيه ممتازة. وقد تعلمت الكثير من هذه المناقشات، وأكملت معلوماتي فيما بعد عندما قابلت موليلي في برازافيل، وقد سُلّم موليلي مقابل خسّة إلى موبوتو الذي أعدمه، ولم تعرف خلفيات الموضوع بتاتاً. وقد بدا لي موليلي قائداً شعبياً حقيقياً، راسخاً، يعرف مطالب جماهيره الفلاحية جيداً، كما يعرف مواطن قوتها وضعفها. ولعله كان متفائلاً عندما ظن أن نواة ثورته قد تتطور لتصير «ينان» الكونغو وجيشه من قوات العصابات جيش التحرير المستقبلي. وقد قابلت بعد ذلك بعض «السياسيين اللومومبيين» اللاجئين في دار السلام بعد سقوط حكومتهم في كيسانجاني - سومبلوت، وآخرين. وقد أعطوني إحساساً سلبياً، فقد كانوا يعيشون حياة هانئة؛ على حساب من يا ترى؟ وكانوا من محترفي السياسة الذين يعرفون دخائل «السياسة العليا»، ومناورات القوى، والدول الأفريقية الصديقة (التي كانوا يعتمدون عليها أكثر من اللازم)، لكنهم قليلي الاهتمام، كما بدا لي، بمشاكل شعبهم. لكن البعض منهم كان

يعبّر عن الرغبة في عمل «شيء ما»، بمعنى فتح جبهة مقاومة والقيام بحرب عصابات في شرق البلاد، وكان كابيلا من هؤلاء. كان تشي جيفارا يقيّمهم بشكل سلبي، كما تبيّن أخيراً، فيما كان تقييمي أقل سلبية، إذ إني قدرت الفرق بين الرغبة في القيام بحرب عصابات، وبين تحقيق ذلك بكفاءة. فلم تكن غلطتهم وحدهم أن بقيت الرؤية الاستراتيجية غائمة.

ولم يكن نظام موبوتو يغرق في حمأة الأوتوقراطية الفاسدة فقط، وإنما في الفراغ المؤسسي كذلك. فالرجل لم يكتفِ بجمع ثروة تساوي دين البلاد، حيث أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنه لو قدم هذه الثروة التي لم يرثها عن آبائه، لغطت دين البلاد. لكنه اختار استراتيجية الأرض المحروقة، فقد خرب كل شيء، بما فيها المؤسسات جميعها، بدءاً بالجامعات، لدرجة أنه صار من غير المجدي زيارتها، فلم يبقَ فيها أحد. واضطر جميع المثقفين ذوي المستوى المقبول إلى الهجرة، من أمثال كاكويندا مبايا ونتلاجا نزونجولا ووامبا ديا وامبا وجاك ديبيلشان. أما الباقون، فقد تحولوا إلى حَمَلَة المباخر لموبوتو نظير المكافآت المجزية. كما دمر موبوتو أشكال الإدارة كافة في البلاد، فتركت المناطق الريفية لشأنها، بلا مدارس ولا مستشفيات ولا أية خدمات؛ ولعلها لم تكن تدفع ضرائب، لكنها كانت تدفع الجباية للجيش. وكان شرق البلاد، في كيفو وبحيرة تانجانيقا، يعيش من التجارة «غير القانونية» مع شرق أفريقيا؛ لم يكن في حالة ثورة نشطة، إلا أنه كان بعيداً عن سيطرة كينشاسا. أما نظام موبوتو، فكان يعيش على الإتاوة التي يفرضها على مراكز التعدين، بالإضافة إلى المساعدات الغربية. وكان هذا يكفي للحفاظ على حرس شخصي وعلى مجموعة من السياسيين الفاسدين المتجمعين في كينشاسا، والذين ليست لهم أية قواعد في البلاد، وصاروا فيما بعد «الديمقراطيين».

كان السقوط متوقعاً، فالنظام قد تعفن حتى النخاع، وكانت نفخة هواء كافية لاختفائه عن الأنظار. وحانت الفرصة مع مأساة رواندا؛ فبعد المذبحة التي قامت بها السلطة الاستعمارية الجديدة تحت اسم الهوتو - والمدعومة حتى النهاية من القوى الغربية، خصوصاً فرنسا وبلجيكا - اضطر جيش القتلة إلى الهرب أمام جيش التحرير والاستقرار في كيفو (ولا يهم أن هذا الجيش كان مكوناً من الأقلية من التوتسي اللاجئين لأوغندا، ومدعوماً من بلدان شرق أفريقيا). كانت خطة عودة هذا الجيش للهجوم بدعم من القوات الفرنسية في قاعدة بانجي تمثل خطراً حقيقياً. وكانت مدينة جوما الصغيرة في منطقة كيفو الزائيرية تمثل المفتاح الاستراتيجي للموقف، فلماذا لا يتم الاستيلاء عليها - أو تحريرها - وبذلك يُعزل جيش القتلة الهوتو عن الحدود مع رواندا؟ وقد تصور قادة شرق أفريقيا - أوغندا وتنزانيا - أن ذلك ممكن، وأثبت التاريخ صحة حدسهم. ونظراً لأن كابيلا كان يمتلك قاعدة

صغيرة للمقاومة في المنطقة، فقد صار من الممكن لجيش صغير أن يستولي على جوما. ونجحت العملية بسهولة فائقة، الأمر الذي لا يثير أية دهشة، فمع قوة مسلحة صغيرة دخل كابيلا إلى جوما، وهرب جيش موبوتو عند أول طلقة! ولكن بعد أن نهب السكان المفروض به أن يحميهم. ولا غرابة أن يكون كابيلا استقبل كمحرر، رغم أنه لم يكن معروفاً، ولا كانت أهدافه معروفة. وما دام الأمر بهذه السهولة، لماذا لا يستمر التقدم حتى كينشاسا؟

وللتحرير في هذه الظروف حدوده، فهو يثير بعض المشاكل، لكونه ليس من عمل الجماهير الثائرة. وقد تم قبوله لأن أحداً من شعب الكونغو لم يكن على استعداد للدفاع عن نظام موبوتو البغيض، والذي لم يأسف لزواله إلا مؤيدوه من الغربيين. ولكن المناورات بدأت تأخذ مجراها في كينشاسا، فالسياسيون الفاسدون، الذين يسيطرون على المدينة (ولكن ليس على البلاد)، والذين تحولوا إلى «الديمقراطية»، سمحوا للغربيين بقطع الطريق على أية فرصة حقيقية للتغيير. وكابيلا نفسه، مع مساعديه المنفيين عن البلاد منذ سنوات، يغريهم نداء الأوتوقراطية الذي لا يوقفه إلا تنظيم الجماهير الشعبية بشكل مستقل وعاجل. أو لعله يتصور إمكانية اللعب على الخلافات بين القوى العظمى؛ وما دام موبوتو الابن المدلل لفرنسا، فمن الممكن اللعب بالورقة الأميركية.

وفي كينشاسا، واجه كابيلا مشاكل لم يكن هو ولا مساعدوه، بل ولا شعب الكونغو، قادراً على مواجهتها. من هذه المشاكل العداء المنظم للطبقة السياسية في كينشاسا المعتادة عطايا موبوتو، لكنها تلعب اليوم بطاقة «الديمقراطية» بتأييد من القوى الغربية التي تريد التهرب من تأييدها للدكتاتور الساقط؛ ومنها خمول شعب الكونغو الذي أُبعد عن السياسة طوال 35 عاماً من الحكم الدكتاتوري الدموي؛ ومنها تدخل الجيوش التي كانت متحالفة مع كابيلا في السابق (الرواندي من التوتسي، والأوغندي)، والتي تتابع أهدافها الخاصة (تدمير بقايا القوات العسكرية من الهوتو) بأساليب مشكوك فيها. وتترتب المشاكل على التدخل المزدوج من جانب سلطات كمبالا وكيجالي من جهة (التي انضمت إليها جنوب أفريقيا)، ومن جانب مؤيدي كابيلا (أنغولا، وزيمبابوي).

وقد اختار كابيلا أن يكون رئيس الكونغو بأكمله، والمحافظة على وحدته، لا أن يكون زعيم مجموعة عرقية معينة في شرق الكونغو، وهي التي ينتمي إليها؛ وهو اختيار يُحمد عليه. في الواقع، إن الكونغو معرض للانفجار، وهناك ما يكفي من النيّات السيئة بين الدوائر الدبلوماسية الغربية التي ترجو حدوث ذلك وتعمل على إعطائه الشرعية بتبني الخطاب المختلف عن «العرقية الأساسية في أفريقيا»، والذي يتشدق به بعض الأنثربولوجيين المتخلفين، وتكرره وسائل الإعلام المسيطرة من

دون أي تمحيص. وفي الواقع، أعطى شعب الكونغو درساً في هذا المجال برفضه الدخول في هذه اللعبة ومحافظته على وحدة بلاده ومستقبلها.

أما محور كمبالا-كيحالي، وبحجة ضمان أمنه، فقد اختار ورقة تفجير الكونغو المتوسط. وانضمت أونيتا بقيادة سافيمبي إلى هذا المحور لأسباب واضحة، وكذلك ليسوبا في برازافيل. أما انضمام جنوب أفريقيا، فيثير العجب. وفي دراسة لمنسق المنتدى للمنطقة، هاين ماريه، وجد أن بريتوريا تنظر إلى جيرانها الأفريقيين كمنطقة التوسع الخاصة بها، فتكرر بذلك النموذج التقليدي للتنمية الإقليمية غير المتكافئة، ويلخص عنوان الدراسة «تدعيم السبيكة» نتائج هذا التحليل. وما يثير العجب أيضاً انضمام صديقنا الجاد وامبا ديا وامبا إلى هذا المعسكر من أعداء موبوتو وهبوطه في مطار ماتادي. لكن من المفهوم أن تهبّ أنغولا وزيمبابوي لنجدة كابيلا، أي للمحافظة على وحدة الكونغو.

ومع كل ذلك فالوضع خطير، إذ كانت النتائج المدمرة لنظام موبوتو مأسوية. وهناك مؤشرات خطيرة إلى فقدان الشعب للاتجاه، فهو يجد الملجأ بشكل متزايد في طوائف ما يسمى «الخلاص» التي تتكاثر تحت قيادة المبشرين ذوي التوجه الأميركي، والتي تنادي بالخضوع لحين الوصول ليوم القيامة (القريب)، وهي بذلك تخدم القوى الرجعية. وهؤلاء المبشرون يقفون على العكس تماماً من موقف كهنوت التحرير في أماكن أخرى من العالم. ومن جهة أخرى، فانزلاق السلطة الجديدة نحو الأوتوقراطية أمر لا يمكن استبعاده.

إن المأساة هي من نتائج دكتاتورية موبوتو الدموية؛ فقد نجحت في تدمير - لبعض الوقت - طاقة شعب بأكمله. وهذا الوضع يتكرر في أماكن أخرى، كلما أمكن إغراق الحركة الشعبية في بحر من الدماء، كما حدث عند سحق اتحاد الشعب الكاميروني، أو حركة ماو ماو في كينيا حيث تحقق نوع من الاستقرار لنظام تافه لمدة ثلاثة عقود أو أكثر. وكان نجاح نظام سوهارتو من النوع نفسه، وهو الذي قام على جثث ما يقرب من نصف مليون ضحية. ولا يتنبه دبلوماسيو القوى الغربية إلى غياب الديمقراطية عن هذه الأنظمة الاستعمارية الجديدة التي قامت بمساندتها طوال ثلاثين عاماً، إلا عندما يتبدى فشلها الاقتصادي والاجتماعي، ويدمر استقرارها الظاهري. فالديمقراطية في هذه الحالة لم تعد خطراً، بل لعلها الوسيلة لتكرار الأوضاع نفسها، أي إدارة الأزمة وعرقلة تنظيم الطبقات الشعبية.

وقد تقود السلسلة الطويلة من حالات الفشل والتوقف، والتي ذكرتها في الصفحات السابقة، إلى شعور قوي بالتشاؤم. فهناك الحالات التي جرى فيها تدمير إمكانيات شعوب بأكملها بشكل منتظم

(الكاميرون، وزائير، وكينيا)، أو تلك التي انزلقت فيها مشروعات التحرر والتقدم الاجتماعي نحو الشعبوية التي لم يتم تجاوزها (مثل مالي تحت قيادة موديبو، وغينيا، وغانا تحت نكروما، والكونغو برازافيل تحت قيادة حزب العمل الكونغولي)، أو تلك التي تواجه فيها الحركة ظروفاً عالمية معادية للغاية (مثل غانا تحت قيادة رولنجز، ومالي تحت قيادة كوناري). وهذا لم يمنع موجات الحركات الشعبية من التوالي في جميع أنحاء القارة، من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، طوال الأربعين سنة الماضية. وسأعود إلى تلك الحالات التي عايشتها عن قرب.

وسبب هذه الأوضاع هو أن الحل الاستعماري الجديد هو نفسه في حال أزمة، بل وأزمة دائمة. فليست حركات التحرر الوطني والاشتراكية هي وحدها التي تعرضت لهزائم لا يمكن إنكارها؛ فإن البديل الرأسمالي، وخصوصاً في شكله الكومبرادوري، ليس بديلاً على الإطلاق، وهو غير مقبول، وترفضه الشعوب. وعندما تسمح الظروف بالسير في مشروعه، كثيراً ما تكون الأزمة التي يمر بها، ثم الانهيار، أكثر خطورة. وتؤدي أحياناً إلى تحلل كامل للمجتمع والدولة.

النيجر

تعرفت بقدر جيد جداً على النيجر عن طريق تلميذي السابق الذي صار صديقاً، ميشيل كيتا. وقد رويت من قبل كيف ساعدنا ميشيل على عبور صحراء العير. ثم استكملنا، أنا وإيزابيل، زيارة بقية البلاد بالطريقة نفسها، من وادي نهر النيجر وشلالات أيويو عند الحدود مع مالي، حتى الحدود مع بنين ونيجيريا، بما في ذلك قرى الصونغاي المتماسكة ومنطقة الساحل حيث الهوسا بطول الحدود الشمالية لنيجيريا حتى زِندر. وقد قضينا ليلة - في فندق سيئ بالطبع - في إحدى مدن الحدود التي تعيش من تجارة التهريب الخطيرة مع نيجيريا (وهم يسرقون أي شيء لبيعه في نيجيريا - من السيارات الكاملة أو المفككة خلال الليل لتباع كقطع غيار! ويقتلون المنافسين بكل بساطة، أو الضحايا المعترضين). عاشت السوق الحرة من دون أية دولة!

صديقي القديم عبده موموني الذي توفي منذ سنوات، وكان عميداً للجامعة، وعالم الاجتماع ديولدي لايا، وكان يدير مركز الدراسات الذي يعمل فيه ميشيل كيتا، وشقيقته تريز الناشطة في المجالات السياسية والاجتماعية، والشاب (آنذاك) ماماني سديكو الذي عرفته طالباً في داكار، والذي قضى سنوات طويلة في السجن بتهمة الاشتراك في «مؤامرة» لم تكن سوى أعمال نضالية، وفيما

بعد الاقتصادي عبده إيبرو؛ هؤلاء جميعاً كانوا، ولا يزالون، أفضل مجموعة من المثقفين يمكن عن طريقها معرفة حقيقة البلاد سياسياً واجتماعياً.

والنيجر بلد تكوّن نتيجة لتقطيع استعماري لا مبرر له. وهو، فضلاً عن ذلك، لم يتخلص قط من التبعية الذليلة للاستعمار. وإن لم يكن قد تحلل بعد، الأمر الذي يتهدده باستمرار، فإن ذلك يعود إلى حكمة شعبه، وكذلك حكمة العديد من قادته. وقد كان قريباً من الوصول إلى هذه الحالة منذ بضع سنوات، عندما أخذت رياح «الديمقراطية» المزعومة تهب بقوة. فقد تحول التعدد الحزبي بسرعة إلى عدد من التكوينات المتصارعة على السلطة، جميعها عبارة عن فصائل من البرجوازية الصغيرة في المدن تعمل على تكوين جماعات من الأتباع على أسس عرقية وجهوية، معتمدة على بعض الأعيان المشكوك فيهم في الريف. وقد بدا لي الانقلاب العسكري الذي وضع حداً لهذه الأوضاع - والذي لم يوقف، لحسن الحظ، الجدل الدائر - كنوع من أنواع الإنقاذ (وشاركني الرأي كثير من المثقفين النيجيريين). فالدمقرطة اللازمة - وهي الشرط الضروري لأي تقدم بعيداً عن الطرق القديمة - لا يمكن أن تبقى مجرد اختيار بين استبداد الحزب الواحد والتعدد الحزبي الشائه.

أتيحت لي الفرصة لاكتشاف النيجر لأول مرة خلال الستينيات. فقد كانت الأمم المتحدة مكلفة دراسة الجدوى لإقامة طريق رئيسي عبر الصحراء الكبرى، وتكوّن فريق من ثلاثة «خبراء»، أنا وألان سافاري ومهندس نمساوي لا أذكر اسمه الآن (وكان يصطاد النمور في البنغال قبل ذلك). وقد وضعت تحت تصرفنا طائرة صغيرة ذات 4 مقاعد، استكشفنا بها كل القطاع الجنوبي من الصحراء، ابتداءً من داكار وحتى فور لامي، مروراً بسان لوي، وكايدي، وكايس، وباماكو، وموبتي، وجاو، وزندر. وكانت جولة ممتعة، فقد كنا نطير على ارتفاع بين خمسمائة وألف متر، مما أعطانا رؤية أفضل من تلك التي يتيحها المرور على الطريق البري. وفي نيامي، استقبلنا بوبو هاما بكل ما عرف عنه من ذوق لدى عظماء الساحل، فلم تكن هناك خطب مملة عند وصولنا للمطار، بل انتقلنا فوراً إلى فيلا مخصصة لنا حيث استرحنا من عناء السفر، وتناولنا الشمبانيا والكافيار بانتظار الشواء والاحتفال الرسمي بنا في المساء. وتبادلنا الرأي مع هذا الرجل المثقف الذي كان يبدي الاهتمام بإعادة العلاقات التاريخية بين الشعوب التي تعيش شمال الصحراء وجنوبها. وهي العلاقات التي خربها استعمار حوّل جميع عمليات التبادل لبلدان الساحل نحو خليج غينيا.

وكان من السهل كتابة التقرير الذي لم يكن يحتاج في الواقع لمثل هذه الرحلة التي منحت لنا، لكن أموال الأمم المتحدة يجب تبذيرها من أجل الاحتفاظ بالهيبة. وبالطبع، لم أجد بأساً في الحصول على

هذه الرحلة الممتعة. وهكذا قررنا أنه من المجدي إنشاء ثلاث طرق اتصال بين الشمال والجنوب عبر الصحراء، حتى وإن كانت مفاهيم التنمية السائدة المتجهة للخارج تحد من الاستخدام المباشر لها. لكن هذه المفاهيم لم تكن مفاهيمنا نحن، ولا مفاهيم البلدان المعنية ـ على الأقل في الدوائر الرسمية. وسيأتي اليوم الذي يجري فيه تكامل حقيقي في أفريقيا ليصحح التشوهات التي سببها الاستعمار، وإذّاك ستلعب الطرق عبر الصحراء الدور الذي لعبته السكك الحديدية في تنمية أميركا الشمالية وروسيا. وهذا هو التطبيق البسيط لمفاهيم الحس السليم.

كذلك دعاني الرئيس هاماني ديوري عام 1969، وقد كان يتصور أنه من الضروري إصلاح النظام النقدي لمنطقة الفرنك الأفريقي/الفرنك الفرنسي. وكان يعرف أنني من القليلين الذين يؤيدون هذا الرأي، والذين يلمون إلى حد ما بالمشاكل الاقتصادية لبلدان المنطقة. وآرائي في هذا الشأن معروفة، وقد بدأتها بعرض عام للمبادئ الأساسية. وهي تقضي أولاً بأن السياسة النقدية لا تأتي في مقدمة المشاكل الاقتصادية، بل بعد الخيارات الاجتماعية والاستراتيجيات الاقتصادية التي تتماشى معها، لا قبلها. ثم إنه إذا أرادت البلدان المعنية التخلي عن النموذج الاستعماري المتجه للخارج، والسير في طريق التنمية المرتكزة على الذات، سواء على مستوى الدول أو على المستوى الإقليمي (مع تحقيق تكامل حقيقي في هذه الحالة)، فإن نظام منطقة الفرنك كما هو قائم يكون غير مناسب. وكنت أنوي بالطبع المساعدة على تحقيق الإصلاح، وليس تقديم مشروع يُقبل أو يُرفض بالكامل. لذلك قدمت مشروعاً قدرت أنه مقبول، حيث يسمح بهوامش الحركة للبلدان التي تتبنى تنمية اجتماعية متقدمة وبداية تكامل إقليمي لا يضايق الآخرين، كما يسمح بوجود حلفاء على مستوى فرنسا والاتحاد الأوروبي يمكن أن يؤيدوا المشروع، فلا يعارضه إلا المتمسكون بالماضي الاستعماري من دون تعديل. وعلى ذلك، اقترح المشروع إصدار عملات وطنية لجميع بلدان المنطقة، مع معدلات تحويل ثابتة فيما بينها، وبينها وبين الفرنك الفرنسي، على أن يعاد النظر في هذه المعدلات عند اللزوم. وقد رأيت أن الفرنك الأفريقي مبالغ في قيمته فعلاً، ولكن بنسب متفاوتة بين بلد وآخر، وأن هذا التفاوت سيزيد، حسب سياسات التنمية الاقتصادية المختلفة بين كل منها. وأكدت على ضرورة فهم أن تخفيض العملة ليس شيئاً مخجلاً في حد ذاته، على أن تتم السيطرة عليه، لا أن ننتظر حتى يُفرض علينا من جانب «السوق»، أو الخزانة الفرنسية، أو صندوق النقد الدولي. واحتفظ النظام المقترح ببعد إقليمي قوي، كما اقترحت تدعيم هذا الاتجاه تدريجاً عن طريق الوحدة الجمركية، والتقريب ما أمكن بين نظم الضرائب، والاستخدام المشترك لجزء من الاحتياطيات من العملة الأجنبية، وإطلاق حرية انتقال الأموال بين البلدان المعنية. كذلك يبقى النظام

منفتحاً، ويحتفظ بعلاقات متميزة مع منطقة الفرنك، حيث تضمن الخزانة الفرنسية حرية تحويل الأموال وثبات معدلات تحويل العملة، على أن تكون هذه الضمانات مشروطة وقابلة للتفاوض. وقد اقترحت انفتاح النظام في اتجاهين: الأول هو احتمال انضمام - كامل أو محدود - بلدان من خارج منطقة الفرنك الأفريقي (نيجيريا وغانا)، والثاني في اتجاه خزانة دول أوروبية أخرى، و/أو تبنّي فقرة من اتفاقية ياوندي (لم تكن اتفاقية لومي قد أُقرت بعد) التي تنشئ مؤسسة نقدية أوروبية أفريقية تتفاوض حول هذه الضمانات الجماعية.

وأعتقد أنه لو كان علي اليوم أن أتقدم باقتراحات بشأن مستقبل العلاقات النقدية بين الفرنك الأفريقي والعملات الأفريقية الأخرى واليورو، لما قدمت اقتراحات تختلف كثيراً عن تلك التي قدمتها منذ ثلاثين عاماً!

وقد اقتنع هاماني ديوري شخصياً بتحليلي، ولكن كان عليه أن يقنع ساحل العاج والسنغال كذلك، وكان ردهما سلبياً تماماً، وكذلك كان رد فرنسا حينذاك. وقد بادرت جامعة مونريال بفتح النقاش حول اقتراحاتي، وتمسك ممثلا الحكومة الفرنسية - باتريك وسلفيان جيومون - بالدفاع عن الموقف الاستعماري القديم لباريس، قائلين بأن النظام الحالي رائع. وقد تمسكا بهذا الموقف إلى أن جاء اليوم الذي انضمت فيه باريس لرأي واشنطن، فأيدا خفض العملة الذي فرض بشكل أحادي عام 1994. أي أنهما قلبا البذلة التي يرتديانها، وهو أمر منتظر من أناس لا يفهمون معنى استقلال الرأي.

وهكذا فشل المشروع، وسارت الحركة بخطوات بطيئة ولكن ثابتة نحو الكارثة. واليوم، لا نجد أحداً مستعداً لا في فرنسا، ولا في الاتحاد الأوروبي، ولا في بلدان الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا، ولا في الاتحاد النقدي لدول وسط أفريقيا، ولا في بقية البلدان الأفريقية، لمواجهة المستقبل المجهول لليورو ولعلاقته بالدولار ولتماسكه الذاتي. كما لا يعرف أحد كيف ستنتظم اتفاقية كوتونو الجديدة هذه المشاكل، ولا كيف ستتطور الأمور. وأصبح انفجار المناطق النقدية الأفريقية على جدول الأعمال المحتمل، وذلك عندما تجري عملية تخفيض العملة القادمة، التي لن يمكن السيطرة عليها مثلما حدث في السابق.

هضبة العير

لنعد مرة أخرى إلى الصحراء الكبرى؛ فالعير في الصحراء النيجيرية، ليست فقط، من وجهة نظري، من أجمل بقاع العالم، بل إنها فريدة في نوعها. فكلما ازداد جفاف الصحراء، تركزت فيها

أنواع من الحياة النباتية والحيوانية القديمة، والتي اختفت من بقية أنحاء الصحارى. وهكذا نجد إلى جانب مساقط المياه غير المتوقعة في هذا الجزء من العالم نباتات لا مثيل لها في أي مكان آخر. وقد كان لنا الحظ، أنا وإيزابيل، أن نزور هذه المنطقة بتوجيه من ميشيل كيتا.

وقد كان لدي في جامعة باريس فانسين في أواخر السبعينيات مجموعة من الطلبة الأفريقيين ذوي صفات رائعة: عمر بلوندان ديوب وميشيل كيتا وعبد السلام كان وأليون سال، وقد تميزوا بالذكاء وحب الاستطلاع والثقافة والاهتمام بالسياسة. ومع الأسف، فقد لقي ثلاثة منهم نهايات مأسوية، إذ قتل بلوندان على أيدي حراسه في سجن جوريه، وقتل عبد السلام كان في حادث سيارة في مالي، واحترق كيتا في سيارته وهي محملة بأسطوانة غاز انفجرت. وأذكر مرة أنه كان علي إخضاع كيتا لاختبار شفوي في فانسين، وكنت أعرف قدراته لدرجة أني اعتبرت الامتحان أمراً لا لزوم له، فسألته، دون طرح أسئلة الاختبار، كم درجة أعطيك؟ 18 من 20؟ أجب بسرعة حتى أعطي المزيد من الوقت للطلاب الخجولين الذين يحتاجون إلى شيء من العناية. أجاب بتواضع: 18 درجة جيدة جداً. وكانت «عصابة الأربعة» تزورنا كثيراً في باريس، حتى أثناء غيابنا عن المنزل، فقد كانت والدتي تحبهم كثيراً وهم يبادلونها الحب. وكانوا يتناقشون معاً طويلاً حول كل شيء.

وهكذا رافقنا ميشيل في السيارة اللاند روفر عبر مناطق النيجر كافة. وأثناء جلوسه في هذه العلبة الحديدية، مع الاهتزازات في طرق أفريقيا الوعرة، كان يقرأ قصة مستقبلية تحكي عن مجتمع منقسم فئتين: «فئة التعايش» وفئة «القتل للجميع»، وهما تخوضان كل خمس سنوات معركة حياة أو موت في استاد مخصص لذلك، ولا تفعلان شيئاً طوال الوقت سوى الاستعداد للمجزرة المرتقبة. وكان يقهقه من حين لآخر مع تطور القصة. وفي جميع المدن والقرى التي توقفنا فيها، كان ميشيل يقابل بالأحضان- ونحن معه - من قِبل أشخاص يعرفونه ويقدرون صفاته. وقد قلت له إن من الواضح أن لديه صفات القائد الجماهيري، وهي الحقيقة.

حل المساء ونحن في الطريق، فبدأنا نفكر بضرورة البحث عن مكان لقضاء الليل. نظرنا حولنا ولم نجد شيئاً. ثم لمحنا من بعيد ثلاثة رجال على ظهور الجمال، فلحقنا بهم. نزلنا من السيارة وتبادلنا معهم التحيات الطويلة المعتادة، وحاول ميشيل سؤالهم بلغات الهوسا، ثم التارجي، وأنا بالعربية، لكنهم لزموا الصمت كعادة الطوارق الحذرين. ثم فاجأنا أحدهم بفرنسية سليمة قائلاً: «نحن لسنا من المنطقة، وإنما نقضي الويك إند هنا». ومع ذلك ساعدونا في العثور على منخفض مناسب نمنا فيه بعد أن تقاسمنا البطاطين، وقضينا ليلة غير مريحة في جو الصحراء البارد. كما

قدموا لنا بعض الفطائر اللذيذة المحضرة على طريقة الطوارق. وعند تحركنا في الصباح التالي، مررنا بفتاة جميلة ترقد إلى جانب ناقتها، ومعها فصيل الناقة الصغير. كانت لوحة جميلة.

عند وصولنا إلى عاصمة الإقليم بعد رحلتنا الشاقة، قدموا لنا الطعام الذي يقدم للجائعين، وهو عبارة عن قطعة عجين سميكة من البلح واللوز والجبن المخلوطة جيداً، طعمها لذيذ لكنها تقف في المعدة لتمنحك الغذاء لمدة ثلاثة أيام، إذ إنها تحتوي على جميع العناصر المغذية، مع ضرورة تناول الشاي كل ساعتين لإذابتها بالتدريج. لكنها سببت لنا عسراً في الهضم لعدم اعتيادنا إياها.

وفي الطريق، مررنا على منجم اليورانيوم التابع للمفوضية الفرنسية للطاقة الذرية، وزرنا هذا الموقع الخطير حيث يتعرض العمال للإشعاعات الضارة. كما زرنا حديقة عجيبة، هي عبارة عن دفيئة مكيّفة لتحمي العاملين من الحرارة الزائدة. وهناك يزرعون الطماطم بتكلفة هي الأعلى في العالم لغذاء الفنيين الفرنسيين بالموقع. وفي الخارج، يزرع الطوارق الطماطم تحت أشعة الشمس العادية، وتبيعها نساؤهم في السوق!

نيجيريا

تذكرني نيجيريا دائماً بوحش مائي، أو أحد حيوانات ما قبل التاريخ؛ فهي كبيرة، ليس فقط بسبب عدد سكانها الذي يساوي عدد سكان خمسة عشر بلداً أفريقياً آخر، وإنما بالأحرى بسبب كثافتها الهائلة. وهذا الأمر ليس وليد الصدفة، بل يعود لميراث تاريخ الدول القديمة التي قامت في ربوعها، والتي تحوي إمكانيات هائلة تبدّدت بالكامل. وهي تشبه آلة ضخمة عفا عليها الزمان ولا تنتج شيئاً تقريباً، أو تجمع المصالح غير المتعارضة بالضرورة (وإلا كان الاتحاد قد تفجر). لكن هذه المصالح مستقلة الواحدة عن الأخرى، مما يفرض على السلطة المركزية ألا تتخطى القاسم المشترك بينها، وهو يقترب من الصفر. وهي بذلك تكاد أن تكون النموذج لسوق كبير من دون دولة، وهو وضع نموذجي للحرية الليبرالية للرأسمالية، وبالتالي للكومبرادورية في هذه الحال. وتظهر تدخلات الدولة للعيان، لكنها جميعاً مما يمكن تجاوزه، لأن الدولة ذاتها مخصخصة، إذ هي مجال الصدامات والمساومات بين هذه المصالح التي تتنافس من حولها. وهو نظام يفرض على السياسة أن تعتمد على أشكال الديماغوجية، مع الكثير من العنف على طريقة المافيا.

إن نيجيريا بلد مثير عند زيارته، لكنه يثير، لدي على الأقل، شعوراً مراً بالتبذير غير المعقول. مثل مدينة لاغوس والعصابات عند نقطة الجمارك في المطار، وسيارات الأجرة، والفنادق، أو

إيبادان حيث نظّم معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط حلقة دراسية في جامعتها ذات الطابع البريطاني والمعزولة داخل أسوارها عن العالم خارجها. ومدينة كانو التي تذكّر من لا يعرف أنه كانت هناك مدن كبرى قبل الاستعمار، وهي تشبه في ذلك تمبوكتو، وجِنه، وزِندر، ولكن على مستوى أكبر بكثير.

ومع ذلك، فالقوى الشعبية المنظمة موجودة، مثل نقابات العمال، وكذلك المثقفون الانتقاديون النشطون. وإن مثقفين مثل المأسوف عليه كلود آكيه، وكذلك نولي أوكوديبا وإكينا نزيميرو وبيتر إكيه وأديلي جينادو وبادي أونيمادو وإيسكور تويو ويوسف بانجورا وجيم أديسينا وعائشة إمام (وفريقها النسائي) وأكين فاداهونسي (الذي يقود قطاعاً نشطاً للمنتدى)، يوفرون أدق التحليلات عن الواقع النيجيري والأفريقي. وكان وزن هذه القوى الشعبية والإيديولوجية المعارضة هو الذي حفظ الاتحاد من التفجر، حتى أثناء حرب بيافرا الفظيعة. وذلك بعكس عائدات البترول، التي تدعم، في المقابل، القوى الجهوية لدى أولئك الذين يأملون في الاستيلاء عليها، مع مباركة رأس المال متعدي الجنسية.

وهكذا نجد أن غالبية المجتمعات الأفريقية مهددة بالتحلل، وبعضها قد سار شوطاً في هذا الاتجاه الخطر. ويفسر الخطاب السائد هذا الاتجاه بعدم «اكتمال النضج»، ويعني بهذا ضمناً التسرع في التخلص من الاستعمار. وبهذا يغفل السبب الحقيقي للمأساة، وهو السوق، لأن السوق في حد ذاته يعمل دائماً كقوة مفتِّتة، ولا يتوقف إلا عندما تضع الدولة الضوابط لتمنعه من ذلك. وفي الاقتصادات الهشة التي ورثتها أفريقيا عن الاستعمار، يكون هذا التأثير أقوى من أي مكان آخر، لعدم وجود نظام منتج يستحق هذا الاسم، والسوق لا يخلق مثل هذا النظام. ولم يخلق السوق نظاماً كهذا في أي مكان، بل هي الدولة - بوصفها أداة المجتمع، وصانعة الحلول الوسط التي يتوصل إليها في كل مرحلة حتى إن كانت رأسمالية - التي تتولى مسؤولية خلق نظام منتج يتماشى مع المشروع الاجتماعي. وفي غياب الدولة، فإن ما تقوم به قوى السوق هو استغلال القطاعات الضعيفة في النظام الذي لا يستطيع مقاومتها نظراً لغيابه عن الصورة. والكومبرادورية هي الشكل الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي للتعبير عن أوضاع غياب الدولة هذه. ولا توجد مبالغة في نفوذ الدولة في أفريقيا، بل إدارة كومبرادورية سيئة لا تمثل دولة بأي شكل من الأشكال. وبتعبير إيديولوجي، فإن هذه الأوضاع تؤدي إلى انتصار المصالح الفردية أو العشائرية أو المحسوبية، وغياب روح التضامن (الطبقي أو الوطني)، وتدني الصراع السياسي إلى ممارسات انتهازية مبتذلة، مما يبعد

الشعب بالتالي عن السياسة ويعطل تكوين المواطنين المسؤولين، وهو الشرط الضروري للتحول للديمقراطية.

وعلى ذلك، فالاستعمار الجديد لا يترعرع إلا في جو من الأزمة الدائمة، وهو ذاته في حالة أزمة دائمة. ولهذا يتعرض باستمرار للتشكيك في مصداقيته، هنا أو هناك، من جانب حركات قد لا تكون لها القوة الكافية لتكون بديلاً منه - كما كان الحال حتى الآن - إلا أنها تعبر عن شروط قيام مستقبل أفضل. وهذا هو السبب في تتابع موجات ما أسميه الهجمات الوطنية الشعبوية، وليس المشروعات الاشتراكية، في أفريقيا دون توقف. فلم تكد الموجة الأولى من هذه الأنظمة - غانا نكروما ومالي موديبو وغينيا والكونغو - تستنفد قواها، حتى تبعتها موجة أخرى من المحاولات في غرب أفريقيا، في بنين ثم بوركينا فاسو، في حين تظهر محاولات إحياء في غانا وفي مالي. وفي أفريقيا الشرقية، تابعتُ عن قرب محاولات إقامة بدائل للنظم الاستعمارية الجديدة المتأزمة، في تنزانيا وإثيوبيا ومدغشقر. وكذلك في أفريقيا الجنوبية.

أوغندا

أوغندا بلد معقد جداً، وقد تلاعب البريطانيون بمهارة بصراع فريد في تلك المنطقة بين الكاثوليك والبروتستانت، أو بين مملكة بوجاندا وشعوب منطقة النيل الذين لا دولة لهم. وقد وضعوا نظاماً من القوانين ودستوراً وأنظمة للإدارة بشكل لا يسمح بإدارة البلاد بعد رحيلهم. ومن هنا المهازل التي تكررت في نظام أوبوتي الأول، ثم نظام عيدي أمين، ثم عودة أوبوتي في حماية الجيش التنزاني. لكن الرفاق الأوغنديين اللاجئين إلى دار السلام، وعلى رأسهم موسيفيني، فكروا في رد تقدمي على «التحدي الأوغندي»، ونفذوه. فقد شكّلوا قوة مقاومة مسلحة، وعبروا بحيرة فكتوريا مخاطرين بأرواحهم، وحرروا البلاد. والمعادلة السياسية التي صاغوها لحكم البلاد جديدة من نوعها وتفتح المجال للمستقبل. تستبعد هذه المعادلة الحزب الواحد (الذي لا بد أن يجري تأسيسه من أعلى، وتستولي عليه البيروقراطية منذ إنشائه)، كما تستبعد التعددية الحزبية (التي لا بد أن تستولي عليها العشائر البرجوازية الصغيرة للسياسة الأوغندية التقليدية). وفي المقابل، لم يُترك المكان للفراغ، بل دعيت فئات الشعب لتنظيم نفسها وانتخاب ممثليها، الخ. لم أزر أوغندا منذ ذلك الوقت، ولم يتسنَّ لي تكوين حكم شخصي على نتائج تطبيق تلك الفكرة على الأرض. ومن بين أصدقائي الأوغنديين، ينتقد محمود ممداني ودان نابوديري الواقع هناك كثيراً.

كنت قد زرت أوغندا مرة في عهد عيدي أمين، لا بغية زيارة سيادته وإنما لترتيب حلقة دراسية بالاشتراك مع جامعة كمبالا (التي كان يعمل بها محمود ممداني وأحمد محيي الدين ودان نادوبيري). ولكن ذلك لم يتحقق بسبب الشروط القاسية التي وضعها النظام. وانتهزت الفرصة لزيارة بحيرة ألبرت وشلالات مرتشيزون عند منابع النيل، واستمتعت بالمنظر الخرافي. ولا يوجد في أي مكان آخر في العالم منظر مشابه لقطعان الفيلة بالمئات تتحرك في جو من التراب الذي تثيره في طريقها، ولا منظر آلاف التماسيح المتراصة الواحد إلى جانب الآخر في الشمس على ضفاف النهر.

زامبيا

انزلقت زامبيا هي الأخرى، تحت قيادة قس بروتستانتي ثانٍ هو كينيث كاوندا، نحو «الاشتراكية الأفريقية»، الشعبوية هي الأخرى، ولكن دون معارضة من جانب اليسار رغم قوة نقابات عمال تعدين النحاس. وقد وجد صديقانا المثقفان المعارضان ديريك تشيتالا ووجلبرت مودندا نفسيهما معزولين في هذه الأوضاع.

وقد نظمنا منتدى في لوساكا بالتعاون مع رابطة العلوم السياسية لأفريقيا الجنوبية، وهي الفرع الأكثر نشاطاً من الرابطة الأفريقية للعلوم السياسية، وذلك على أمل إحياء بعض النقاش. وصلتُ وإيزابيل وأموا وبعض الآخرين إلى لوساكا يوم الجمعة، وكان موعد المنتدى يوم الاثنين. كنا نقيم في حرم الجامعة بعيداً عن لوساكا، فطلبنا سيارة لنقوم بزيارة المدينة في عطلة نهاية الأسبوع. وقال لنا السائق إنه لا يوجد ما يستحق الرؤية، لكننا صممنا على الزيارة التي أكدت لنا صحة قول السائق. فمتجرا الحلوى الوحيدان في المدينة مغلقان السبت والأحد، ولا مكان عامّاً آخر سوى الكنائس التي كانت مفتوحة، لكننا لم نكن مهتمين بزيارتها. أما الأحياء الشعبية، فقد صممها الإنجليز بطريقة تقضي على أية فرصة لحياة اجتماعية. فهي تضم مجموعات من المساكن المتشابهة بشكل ممل، وكل مجموعة مخصصة لإثنية معينة لا يسمح لغيرها بمشاركتها إياها، ولا يوجد بها أية أماكن عامة سوى الكنائس؛ ولا حتى بارات. وكل ذلك كتطبيق كامل لمبدأ «الطائفية»؛ فكل طائفة لها اختلافاتها وموقعها المميز! ولا يسمح تالياً بأي اختلاط، لا للأعراق، ولا للشعب. ولعل أنصار الطائفية يتفكرون ملياً في هذا المثال. ولا يبقى لتمضية وقت الفراغ إلا الجلوس لشرب البيرة أمام

الدار والحديث مع الجيران أو التعارك معهم. وهذا النمط من تخطيط المدن شائع في أفريقيا الجنوبية، وقد قابلت أمثلة لها في فيندهوك ومدينة الكاب.

رابعاً ـ كوارث الأنظمة النيوكولونيالية

سيراليون

دعيت إلى مؤتمر في فريتاون عام 1969 حول موضوع البرجوازية الأفريقية، عقده المعهد الأفريقي الدولي ومقره في لندن. وبعد ذلك، استمر تبادل الرأي بين هذا المعهد وبين معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في داكار، بشأن الهجرات الداخلية في غرب أفريقيا. وهكذا تمكنت من معاينة هذه المستعمرة البريطانية الغريبة التي كانت عاصمتها، فريتاون، مركزاً لاستقبال العبيد المحررين. وهي بلد لم يستطع قط الاعتراض على أسلوب الانخراط الاستعماري في العولمة. ولذلك فانطباعاتي عنها تكاد تقتصر على الجانب السياحي، فقد كانت المناقشات مع أساتذة جامعة «فورا باي»، وهي أقدم جامعات خليج غينيا، لا تثير أي اهتمام.

وقد استأجرت مرة سيارة تاكسي من سائقها، واكتشفت بعد فوات الأوان أن ناقل السرعة إلى الخلف لا يعمل. عندما أعدت السيارة إلى صاحبها في نهاية اليوم وأبلغته بالعيب الذي في السيارة، كان رده: «في الحياة، يجب دائماً السير للأمام!» وقد توجهنا إلى شاطئ رائع يسمى «النهر الثاني»، وهناك اشترينا من أحد الصيادين كمية من السمك الخارج لتوه من البحر، وقامت زوجة الصياد بتقديمه لنا مشوياً. وعندما دفعنا المال للمرأة، جاء الرجل شاكياً وهو يكاد يبكي قائلاً إنها ستحتفظ بالمبلغ بالكامل ولن تعطيه شيئاً مقابل جهده. وكان ردها: «إنه سينفقه بالكامل على شرب البيرة». فاشترينا له ثلاثة أو أربعة أكواب من البيرة لتخفيف حزنه.

كان السفر من فريتاون أمراً في غاية التعقيد، فقد وصلت الطائرة المفروض أن نسافر عليها وهي ممتلئة بالركاب المتوجهين إلى لندن. كان لا بد من تغيير بطاقات السفر والبطاقات الخاصة بالحقائب (ترتب على ذلك أن أحد المسافرين على الطائرة، وهو بريطاني، وصل إلى لندن وليس معه إلا ما يلبسه من شورت وقميص صيفي). وأخيراً وصلنا إلى الفندق، بعد رحلة طولها ساعتان، بما في ذلك عبّارة، لكن صاحبة الفندق، ذات العرق المختلط، رفضت قبولنا لأن شركة الطيران، إيرغانا، لا تدفع فواتيرها. وبعد أخذ ورد، ذهبنا جميعاً (حوالى عشرين شخصاً) في طابور من سيارات التاكسي إلى منزل مدير شركة الطيران، وأعلنا أننا سنبيت عنده إن لم يدفع لصاحبة الفندق.

وأخيراً، دفع لها نقداً لأنها لا تثق بشيكات الشركة. وهكذا عدنا إلى الفندق في الثانية صباحاً، ولم نجد ما يؤكل لأن فريق موسيقى الدكتور نيكو وصل من أجل الاحتفال والتهم كل الطعام. وسُمح لنا بالبحث في الثلاجات لنجد بعض الجبن والبيض. وفي الثالثة صباحاً توجهنا للنوم أخيراً ليوقظونا في الخامسة صباحاً لإبلاغنا أن طائرتنا قد غادرت براغ!

ودخلت سيراليون في عملية من التحلل لا تنتهي، لكن وسائل الإعلام السائدة لا تجد في ذلك نتيجة للأزمة الدائمة للاستعمار الجديد، طالما أنه لا يمكن تعليق الكارثة على شماعة الاشتراكية.

ليبيريا

تمثل ليبيريا حالة أخرى من النموذج نفسه؛ فالولايات المتحدة لم تستطع أن تقيم في شبه مستعمرتها هذه أية مؤسسات عامة تعمل ولو بقليل من الكفاءة، وذلك تطبيقاً لسياسة الليبرالية الاقتصادية من دون أية قيود. فكل شيء هنا متروك للقطاع الخاص، وبالتالي فلا شيء يعمل، والنتيجة المعروفة هي التحلل الكامل للمجتمع. وكل شيء الآن تحت سيطرة فرق من العصابات المافياوية، وكل منها أسوأ من الأخرى، وتتقاتل فيما بينها على السلطة، وتقتل بعضها البعض. عاشت الرأسمالية الليبرالية! وقد قمت بزيارة قصيرة لمنروفيا عام 1971 لحضور مؤتمر وزاري دعيت إليه، ولا أذكر الهدف منه الآن. كان اجتماعاً باهتاً، لكن المثير كان حفل استقبال الرئيس للمؤتمر. فقد حضر الرئيس محاطاً بحرسه الضخام المدججين بالسلاح، وكل منهم يضع يده على مسدسه كلما اقترب أحدهم من الرئيس. أما الرئيس فكان صامتاً، ولكن كان من الممكن ملاحظة زجاجة صغيرة من الويسكي مخفية في الجيب الخلفي لبنطاله. منظر أميركي تماماً!

وكما في حالة سيراليون، عجزت الإدارة الأميركية عن إقامة أبسط أشكال الحكم في مستعمرة صغيرة. أما الخطاب المبتذل عن «الحكم الجيد» - وهو خطاب ساذج وتافه - الذي توجهه الولايات المتحدة اليوم للعالم أجمع، فيدعو للرثاء.

قررت مرة أن أتسلى على حساب شركة بان أميركان عندما ركبت طائرتها من أبيدجان لداكار، وكانت ستمر بمطار روبرتسفيلدز في ليبيريا قادمة من كينشاسا. كنت أجلس بين سيدتين سنغاليتين تتحليان بكمية من الذهب تدل على أنهما من زوجات تجار الماس الأغنياء. عندما وصل الطعام رفضت تناوله، ثم ملت على إحدى السيدتين، وهي من الذين على استعداد لتناول وجبتين بدلاً من واحدة، وقلت لها: أنت مسلمة طبعاً، قالت: نعم. فقلت: وأنا كذلك، ولذلك رفضت الطعام. كان الطعام

من الدجاج، لكنني قلت لها إن هؤلاء الأميركيين يهزأون بنا، فهذه الصلصة البنية مصنوعة من لحم الخنزير المشوي. وفي ثوان، كانت الطائرة كلها قد رفضت الطعام، وفي مطار روبرتسفيلدز اضطرت الشركة لتجهيز وجبة جديدة تحت إشراف السيدات السنغاليات.

رواندا

تعطي رواندا المثال المأسوي للإدارة الإجرامية للنظام الاستعماري الكومبرادوري الجديد. وقد كنت أشعر دائماً باشمئزاز من الخيار النازي للبرجوازية الصغيرة الكومبرادورية من الهوتو، التي تعبئ الشعور العرقي المعادي للتوتسي لتحتفظ باحتكار الحديث باسم «جماهير الهوتو»، في حين أنها تضعهم تحت سيطرتها. وكان من الواضح أن ذلك سيؤدي إلى الإبادة الجماعية المخطط لها. لكن شيئاً من هذا لم يكن يضايق الدبلوماسية الغربية التي ترضى عن السياسات الليبرالية لهذه السلطة الحقيرة. وقد ناقشت الأوضاع في رواندا في أثناء زياراتي إلى كمبالا ودار السلام، رغم أنني لم أقابل هناك إلا بعض المثقفين من اللاجئين من التوتسي الذين يمثلون الأقلية (وهذا ليس مبرراً لذبحهم). وقد اتفقنا على أن الحل للمشكلة يقتضي تخفيف التعارض بين الهوتو والتوتسي بضم البلدين، رواندا وبوروندي، في محيط أوسع مثل تنزانيا (بالعودة إلى حدود تنجانيقا تحت الحكم الألماني)، أو أوغندا، أو في اتحاد فدرالي للدول الأربع. ذلك أنه في داخل مثل هذا الإطار، يكون الهوتو والتوتسي (سواء كانوا يمثلون إثنيتين أم لا)، مجرد طرفين ضمن عشرة أطراف (ولا يهم اعتبارها إثنيات أو قبائل أو ما شابه)، وهنا تفقد المواجهة حدتها. وعلى أي حال، فالهوتو والتوتسي في البلدان المجاورة لا يقتلون بعضهم بعضاً، لهذا السبب تماماً. وبعد الإبادة الجماعية، صار هذا الحل هو الوحيد الممكن تصوره إنسانياً. ولكن لا الفئات الكومبرادورية الحاكمة - التي ترتبط مصالحها بالسيطرة على السلطة - ولا الدبلوماسية الغربية - التي تحاول دائماً الاستفادة من الصراع - تقبل فكرة اختفاء هاتين الدولتين. ولا تبدو في الأفق أية فرصة لقيام تنمية ما غير الاستمرار في النموذج الاستعماري الغربي، طالما لم تجد هذه المشكلة حلاً لها أولاً.

الصومال

يعطي الصومال مثالاً مأسوياً آخر على مجتمع هش قامت الكومبرادورية بتفتيته لدرجة إلغاء الحد الأدنى من التضامن الوطني الذي لا تقدم من دونه أبداً.

ومع ذلك، كان الصومال يمتلك ورقتين رابحتين لا يمكن تجاهلهما. الأولى هي أنه رغم انقسامه إلى قبائل وعشائر، إلا أنه يمثل كلاً إثنياً ولغوياً واحداً. وهذا الكل التاريخي لم يكن عربياً، وإن كان إسلامياً، بل كان صومالياً. وكان اختيار التوسع في التعليم باللغة الصومالية دعماً للشعور الوطني، وكان ذلك إيجابياً. لكن المصيبة جاءت من انضمام الطبقة الحاكمة الكومبرادورية للجامعة العربية، وإعلانها أنها «عربية». كان دافعها انتهازياً، وهو الاستفادة من ورود رؤوس الأموال السعودية! لكن نتائج إعلان عروبة البلاد كانت كارثية، فقد أدت للفوضى وفقدان الهوية وتدعيم الانتماءات القبلية والعشائرية. والعروبة الزائفة لم تكن قوة موحدة كالصومالية، بل صارت قوة طاردة. أما الورقة الرابحة الثانية، فكانت الاختيار المسمى بالاشتراكي. فقد كان هشاً بالتأكيد، لكنه كان يحمل رغم محدوديته دعماً للتضامن الوطني بمنحه إياه نوعاً من التضامن الاجتماعي. لكن هذا الاختيار لم يتمكن من الوقوف ضد الاختيار المصطنع للعروبة، ولا للضغوط السعودية المرتبطة بهذا الاختيار.

كانت الحلقة الدراسية التي أقامها معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في مقديشيو عام 1975 أحد الأماكن لمناقشة جادة لهذا التحدي المزدوج، الوطني والاجتماعي. ومن وجهة النظر هذه، مثّل لحظة مهمة في التاريخ الثقافي والسياسي للبلاد. وقد شارك في هذه الحلقة أفضل المفكرين السياسيين الصوماليين - محمد آدن وإبراهيم ميجاج سماطار وويرا - الذين نظّروا وقادوا عملية تحديث تلك البلاد، وقد تعلمنا منهم الكثير عن هذه المشاكل الأساسية التي لا يتحدث الناس عنها كثيراً. وقد دفع هؤلاء المناضلون ثمن التفكير التقدمي الذي يربطونه بتوجهاتهم الوطنية سنوات طويلة قضوها في السجون. وذلك إلى اللحظة التي واجه فيها زياد بري إثيوبيا تحت حكم النجاشي، المؤيدة من الأميركان (قبل عام 1974)، وتصور أنه قد يجد معاونة من الاتحاد السوفياتي، فأعلن نفسه على حين غرة «اشتراكياً». وكانت هذه التركيبة الانتهازية - الاشتراكية بالأقوال، والعروبة المصطنعة، والدعم العسكري السوفياتي، والمساعدة المالية السعودية - وراء الكارثة. بل إنه في اليوم الذي أعلنت فيه إثيوبيا أنها صارت اشتراكية، تخلى زياد بري رسمياً عن هذه الصفة وانتقل إلى معسكر الولايات المتحدة.

وفي ظل هذه الظروف، حدث التفتت الاقتصادي الذي ينتج دائماً مع الاقتصاد الاستعماري الجديد، خصوصاً مع انهيار محاولة البناء الوطني في ظل الحد الأدنى من التضامن الاجتماعي. وبدأت حروب العشائر، وساهم فيها زياد بري بانتهازيته العتيدة، باحتكار السلطة بيد عشيرته. وهكذا ازداد التحلل عمقاً.

عدت إلى مقديشيو مرة أخرى في مناسبة قمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، كانت باهتة لدرجة أنني لا أذكر عنها شيئاً. فقد ألغيت من جدول الأعمال القضايا المهمة التي دعيت لمناقشتها مع الكثير من المثقفين الأفريقيين الآخرين. ولم يتبقَ لنا سوى الدردشة مع الصحفيين والأصدقاء الصوماليين، وجرى ذلك على الشاطئ الرائع، بعيداً عن الجلسات المملة التي كان يتعين حضورها بالبذلة الرسمية ورباط الرقبة.

كانت المناسبة الوحيدة المثيرة للاهتمام في هذه القمة هي التي قدمها أطفال المدارس في مقديشيو. فقد قدموا تمثيلية تعبّر عن تاريخ أفريقيا، بدأت بتجارة العبيد، حيث يبيع ملوك صغار من الأفريقيين إخوانهم إلى التجار الأوروبيين. وكانت هذه صورة سياسية قوية، فالمعتاد في التاريخ الرسمي ألا يعرف الصغار شيئاً عن دور طبقاتهم الحاكمة في هذه التجارة الحقيرة. وانتهت التمثيلية بصورة مشابهة، حيث يستقبل الرؤساء وهم بملابسهم المعروفة «الخبراء» (من البنك الدولي!)، ويبيعونهم بلادهم (المناجم، والمصانع، والأراضي المروية بمن عليها من عاملين)، ويعدون الدولارات الخارجة من حقائب هؤلاء «الخبراء» بجشع ظاهر. وكانت الصورة معبرة بشكل صادم، لدرجة أنني لاحظت أن الكثير من الرؤساء الذين جرى تقليدهم بهذه البراعة، كانوا يضبطون أعصابهم بصعوبة، في حين ضحك آخرون ضحكات صفراء.

الفصل الثالث: آسيا بين الرأسمالية المنتصرة والمأزق

أنا أنتمي إلى هذا الجزء من العالم الأسوأ حالاً اليوم؛ فأفريقيا والعالم العربي يضمان في مجموعهما أغلبية ما بات يعرف «بالعالم الرابع»، أي البلدان التي لم تنجح في الدخول إلى عصر الصناعة، ولم تثبت وجودها في الأسواق العالمية. وفي المقابل، فإن بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، وكذلك البلدان الكبرى في أميركا اللاتينية، تبدو سائرة في طريق الرأسمالية المنتصرة، بما يسمح بالقول إن نجاحها يكذّب نظرية الاستقطاب اللصيق بالرأسمالية العالمية، والكامن في طبيعتها.

وتقودني خياراتي الأساسية إلى النظر إلى القارتين - آسيا وأفريقيا - كمجموع واحد، أي المجتمعات غير الأوروبية تاريخياً، التي لها العدو المستعمر نفسه، وهو إمبريالية المراكز الرأسمالية. لهذا تابعتُ التغيرات التي طرأت على التنمية الاقتصادية والسياسية لبلدان آسيا بالاهتمام نفسه الذي أبديه لبلدان قارتي أفريقيا.

تركيا

ليست تركيا أحد البلدان القريبة منا جغرافياً فحسب، بل هي كذلك وارثة الإمبراطورية العثمانية التي كان العالم العربي يتبعها. لكن اختيار طبقتها الحاكمة للنموذج الأوروبي منذ كمال أتاتورك يقلل كثيراً من دوافع زيارتها بالنسبة إلينا. فمن الذي سنقابله إذا كان المثقفون وقادة جميع القوى السياسية والاجتماعية لا يريدون أي علاقة «بالعالم الثالث» المحتقر الذي يغطيه منتدانا؟ وهكذا كانت زيارتي مع إيزابيل هي الأولى لتركيا عام 1973، في طريق رحلتنا من الهند إلى باريس، ذات طابع سياحي بحت.

وسأمر على منظر البوسفور العظيم، وروعة آيا صوفيا وقصر توب كابي دون تركيز، لكن ما لفت نظري هو حالة الصدمة التي لحقت بالشعب التركي للانقطاع المفاجئ مع ماضيه، والذي حدث بسبب الانتقال لاستعمال الحروف اللاتينية للكتابة على سبيل المثال. فعند زيارة المتحف، رأيت الطلبة المراهقين بصحبة مدرسيهم وهم ينظرون إلى صور أجدادهم في بداية القرن، كما لو كانوا من شعب مجهول. وعندما كنت أقرأ لهم العناوين المكتوبة باللغة العثمانية - بالحروف العربية - كانوا ينظرون إلي كشخص أتى من كوكب آخر.

والإمبراطورية العثمانية كانت كغيرها من مجتمعات ما قبل الحداثة، لكن الشيء المؤكد هو أن تسميتها بالإمبراطورية «التركية» اختزال مخلّ. أما تركيا، في المقابل، فهي بلد جميل وتركي فعلاً، حتى وإن كان ما يقرب من ثلث سكانها من الأكراد. وحمل قيام هذه الأمة الحديثة من فلاحي الأناضول الكثير من النقاط الإيجابية، وفتح الطريق لتنمية رأسمالية - رغم أنها طرفية - إلا أنها قدمت النموذج في الشرق الأوسط الذي سارت عليه الناصرية والبعثية. لكن هذه التنمية أبرزت كذلك بعض صفات العنف المنسوبة خطأً «لطبيعة» الأتراك، أو أنها نوع من الردة لصفات أسلافهم. وفي الواقع، فإن فلاحي الأناضول كوّنوا الجزء الأكبر من جيوش الإمبراطورية العثمانية، وهو ما منح هذه الإمبراطورية صفتها التركية. لكن هذا التخصص فرض على هؤلاء الفلاحين صفات الخضوع والوحشية المرتبطة بمهنة الجندية، في حين كان يخفف منها، في ظل الإمبراطورية، الرقي العالمي الطابع للطبقة الحاكمة ذات الأصول الثقافية والدينية المختلفة للشعوب التي تضمها الإمبراطورية. ولم تتبلور برجوازية جديدة تحل محل هذه الطبقة الحاكمة الإمبراطورية بدرجة كافية، حيث أخذت شكل برجوازية التخوم كما أعرِّفُها، فلم تبنِ ثقافة ديمقراطية. لذلك لم تتجاوز هذه البرجوازية قط آفاق الوطنية، ولذلك فضلت دائماً أساليب الاستبداد والعنف الوحشي التي تتماشى مع هذه الآفاق.

وفي أحد المراكب الصغيرة التي تعبر البوسفور، لاحظنا الازدحام والتدافع المجرد من أية مراعاة للآخرين، فأسرّت لي إيزابيل: «يا للوحشية». فإذا برجل عجوز بجوارنا يقول بفرنسية سليمة: «نعم يا سيدتي لقد صرنا متوحشين، ولكننا لم نكن كذلك من قبل. وشعبنا ليس شرقياً، لكنه لم يصر غربياً كذلك.» وهو تعبير صادق عن الصدمة.

وبأفول «المعجزة» التركية (التي احتفى بها البنك الدولي في حينه)، سواء بالنسبة للأوربة أو اللحاق، بدأت الأمور بالتطور للأحسن (ببدء التفكير المنفتح المعمق بشأن حدود الرأسمالية والوطنية، والاستبداد المصاحب لهما)، وكذلك للأسوأ (بفتح المجال لإحياء التعلق بالجنة الماضوية الإسلامية). ووجود انتلجنسيا تركية أكثر تقدماً من مثيلاتها في بقية بلدان المنطقة (وهذه إحدى النتائج الإيجابية للحركة الكمالية)، تتخذ موقفاً انتقادياً من الرأسمالية دون حنين إلى الماضي (وهي علمانية بصفة عامة)، هو في رأيي، إحدى القوى الرئيسة التي تسمح بالإفلات من المأزق الراهن في اتجاه تقدمي. والقوة الثانية هي وجود تراث شيوعي يتميز بشجاعة فائقة، لم تنجح جميع الدكتاتوريات المتتالية في القضاء عليه، وإن كان يثير بعض القلق أحياناً بسبب جموده الستاليني الذي تقويه علاقته الوثيقة بالفلاحين الأكراد الثائرين الذين يمثلهم حزب العمال الكردستاني. وقد

شعرت بقدر من الانقباض بعد تبادل الآراء مع بعض هؤلاء القادة الذين دعوني إلى أنقرة واسطنبول، ولكنني شعرت كذلك بالإعجاب لدقة التحليل والإيمان الثابت بالاشتراكية والديمقراطية. وقد دعاني ألباصلان إسيكلي، وفيكرت باشكايا وزوجتاهما، عام 1991، للاشتراك في مناقشات في أنقرة واسطنبول، واتخذا مبادرة إقامة نقطة إشعاع لمنتدى العالم الثالث للاتصال بآسيا الغربية غير العربية وبآسيا الوسطى. وستبقى ذكرى كرمهم وذوقهم الرفيع (والطعام التركي الأصيل) وزيارة إقليم كابادوتشي الجميل في فصل الشتاء في صحبتهم (وهو يختلف بالتأكيد عما يشاهده السياح في الصيف) من أجمل الذكريات لي ولإيزابيل. وكانت صديقتنا يلديز سِرتِل، التي عاشت طويلاً في موسكو كلاجئة شيوعية، ثم في باريس (حيث كانت تدرس في فِنسين)، قد أدخلتنا إلى دهاليز السياسة التركية.

إيران

أفلتت الإمبراطوربة الفارسية، مثلها مثل الإمبراطورية العثمانية والصين، من ويلات الاستعمار المباشر، حتى وإن كانت قد تعرضت لشبه استعمار عن طريق المعاهدات غير المتكافئة التي فرضها عليها الإمبرياليون. ولذلك يجب ألا نتعجب لرؤية طبقتها الحاكمة تحاول هي الأخرى، في العشرينيات من القرن الماضي، تحقيق عملية تحديث من أعلى. وكما حدث في الصين وفي الإمبراطورية العثمانية، اتفقت محاولات الإصلاح المدفوعة برد الفعل الوطني مع حركات شعبية وفلاحية، حاولت الأحزاب الشيوعية منحها وجهاً ثورياً، مستفيدة في ذلك من قربها من الاتحاد السوفياتي. لكن عملية التحديث في إيران، والتي تحققت بمجرد تغيير في الأسرة المالكة، لم تقطع روابطها بالتاريخ كما حدث في تركيا. وقد شعرت بهذا الارتباط بشدة عندما أثرت فكرة كتابة اللغة الإيرانية بالحروف اللاتينية - مشيراً إلى أن اللغة الفارسية ليست عربية، وبذلك فالحروف العربية تعتبر أجنبية بالنسبة إليها مثلها مثل الحروف اللاتينية - فقوبلت الفكرة بالرفض التام من جميع المثقفين الإيرانيين - من اليمين أو اليسار - رفضاً للتخلي عن تاريخ البلاد، وتكفي رؤية الكارثة الثقافية في تركيا.

وبعد انحسار الخطر «السوفياتي» لما بعد الحرب، وبعد انهيار نظام مصدق الشعبوي في الخمسينيات بعد الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية الأميركية، انغمست الدكتاتورية الدموية للشاه في عملية تحديث نشطة من النموذج نفسه الذي اتبعته كوريا الجنوبية في الفترة ذاتها

تقريباً. وقد حققت هذه العملية قدراً لا بأس به من النجاح، رغم مظاهره السياسية والاجتماعية، ومظاهره السيئة. وقد كانت لي علاقات وثيقة مع الكثير من مناضلي حزب توده، منهم إسكندري الذي كان يكتب في مجلة الشرق الأوسط، وإكباتاني المسؤول عن الاتحاد الدولي للطلبة ومقره في براغ، وفازجين أوفانسيان، وكان زميلي في ليسيه هنري الرابع، والذي اغتاله السافاك في السجن. وكان من الصعب علي التوجه إلى إيران في قمة عهد الدكتاتورية ووكالة المخابرات المركزية، لكن الأمور هدأت قليلاً وسنحت لي الفرصة عام 1975. فبعد أن تمكن النظام من تفكيك جميع أشكال المقاومة المنظمة، بدأ في التخفيف قليلاً من قبضته، (والحديث عن الديمقراطية كما أخذت تكرره وسائل الإعلام السائدة لا يعدو كونه مهزلة)، واتخذ الكثير من المثقفين مواقف «معتدلة» على أمل دفع النظام بالتدريج في طريق حد أدنى من الديمقراطية، دون المساس بخياراته الاستراتيجية في التنمية الرأسمالية التي اعتقدوا أنها يمكن أن تحقق «اللحاق»، وتؤكد بذلك استقلالية البلاد في إطار النظام العالمي. وهؤلاء هم من دعوني لزيارة طهران، وقد قبلت الدعوة بهدف تكوين خلية للمنتدى في هذا البلد المهم.

وقد انتهزنا، أنا وإيزابيل، هذه الفرصة لزيارة جزء كبير من غرب البلاد، حيث زرنا شاطئ الخليج عند شيراز، مروراً بقم وأصفهان. وكانت زيارة سياحية لهذا البلد الجميل المليء بالمواقع التاريخية، وزيارة دراسية في الوقت نفسه.

وكان من الممكن منذ ذلك الوقت الإحساس برد الفعل الشعبي الإسلامي، ويمكنني التفاخر بأنني توقعت انتصاره، في الوقت الذي لم تتوقعه السي آي إيه، ولا الكاي جي بي، اللذين غشتهما السيطرة الظاهرية للنظام. والطبقة الحاكمة الأرستقراطية والبرجوازية لم تكن ديمقراطية، إلا ربما في بعض أطرافها المثقفة، كما لم تكن علمانية، وإنما تتجه للعلمانية. وهي في ذلك مثل بقية الطبقات الحاكمة في بلدان الشرق الأوسط العربية السابقة للشعبوية، بمعنى أن هذه الطبقات قد أدركت أن المفهوم الديني للسلطة صار عائقاً ثقافياً في طريق التحديث، وهو السبيل الوحيد لمواجهة تحدي الغرب الإمبريالي. ومن الملاحظ أنه حتى الكمالية لم تكن علمانية بالمعنى الراديكالي، فالإسلام هنا مرتبط بمفهوم الوطنية - بل بتعريف الأمة ذاته (فالمرء لا يمكن أن يكون تركياً دون أن يكون مسلماً من الناحية الاجتماعية، حتى وإن كان لا أدرياً أو حتى ملحداً). وفضلاً عن ذلك، فالأمة تعرف على أساس عرقي - وهي ظاهرة تتكرر في المجتمعات الحديثة التي لم تقم بثورة برجوازية ديمقراطية (ونجد المفهوم ذاته عن الأمة في ألمانيا للأسباب نفسها). وفي تركيا، يحتفلون بأجدادهم الطورانيين بإصرار، كما احتفل الإيرانيون بالحضارة الإمبراطورية السابقة للإسلام. وفي إيران، اتخذ هذا

الاحتفال أبعاداً كاريكاتورية هوليودية عند الاحتفال بمرور 2500 عام على الأسرة المالكة الأخمينية في بيرسيبوليس. ولم يكن الإسراف في نفقات هذه المظاهرة هو الذي أثار شعور الشعب الإيراني فحسب، وإنما تجاهل اعتقاد الشعب بأن الإسلام حرم ديانة هؤلاء الأجداد من عبدة الأوثان. وعندما زرنا آثار فارس القديمة في منطقة بيرسيبوليس وبارساجاد، وجدنا كتابة حديثة على بقايا قبر الملك قورش، تقول: «وحتى أنت أيها الإمبراطور، صرت تراباً». ولعلها تدل على رأي الإيرانيين في مهزلة احتفالات بيرسيبوليس.

وفي إطار هذه الزيارة، وجدنا مناسبات أخرى لتقدير مدى المعارضة لعملية التحديث هذه. ففي مدينة أصفهان، حيث كنا نتجول في الأحياء التاريخية على الأقدام، وقد شعرنا بالتعب من الحرارة، والضوضاء من السيارات، وأعمال الهدم والبناء، والغبار المتطاير، قررنا الاستراحة قليلاً على مقعد في حديقة محيطة بمسجد جميل، في ظل بعض أشجار البرتقال والزهور. واقترب منا مُلا وبدأت معه حديثاً بالعربية التي كان يحسنها، سأل: «ماذا تفعلان هنا؟» فأجبته بأننا نستمتع بالقليل من الهدوء في هذا المكان الجميل، فأجاب: «معكما حق، فهنا إيران، أما في الخارج فالرأسمالية»، وكانت هذه هي الكلمة التي استخدمها. وفي منطقة شيراز، قررنا أن نزور بعض القرى المحيطة، واتفقنا مع سائق التاكسي على الرحلة. ولاحظنا بعض المظاهر غير المعقولة للتحديث التجاري المفروض على البلاد؛ ففي إحدى القرى، وجدنا طاحوناً أثرياً جميلاً يعمل بقوة الماء منذ قرون، وما زال في حالة عاملة جيدة. وكان الفلاحون يأتون بغلالهم ليطحنوها فيه بالمجان، لكن السلطات أقفلته وأقامت آخر حديثاً يعمل بالبترول، وفرضت على الفلاحين أن يستخدموه في مقابل دفع التكاليف. وفي الطريق، قابلنا أحد الملالي الذي أشار إلى السيارة طالباً الركوب معنا، فطلبت من السائق التوقف لنقلّه. كان يلبس رداءه الأسود الجميل، ومعه حافظة كبيرة من الجلد، وتجاذبنا أطراف الحديث. سأل: هل تعرف ما أحمله؟ أجبت: لا، فقال: أحمل النقود. وفتح الحافظة المليئة برزم النقود، وقال: الحكومة تأخذ النقود من الفقراء لتعطيها للأغنياء، أما نحن فنجمعها من الأغنياء لنعطيها للفقراء. فقلت له: ومعك كل هذا المال، لماذا تتنقل على قدميك ولا تستأجر تاكسي؟ أجاب: هذه النقود ليست مِلكي بل هي تخص الشعب، وليس من حقي المساس بها.

جعلتني هذه الملاحظات البسيطة أفهم كيف استطاع رجال الدين الشيعة بلورة المقاومة الشعبية من حولهم لعملية التدمير الاجتماعي والثقافي التي دفعها التحديث الرأسمالي كما نفذته السلطات. لكن هذا الارتباط الوثيق بين الشعبوية والدين لم يكن ممكناً إلا بسبب التدمير المنظم للبديل اليساري لحزب توده، رغم كل نقائصه. فمعاداة الشيوعية هنا فتحت الأبواب للإسلام الأصولي الماضوي،

كما حدث في مصر الناصرية وسوريا والعراق البعثيين والجزائر تحت حكم بومدين، بشكل دفع الفئات الأكثر راديكالية من الشباب الثائر للانضواء تحت لواء التيار الإسلامي الكبير. وكان مجاهدو وفدائيو خلق رأس الحربة التي بدونها لم يكن نظام الشاه لينهار، لكنهم لقوا جزاء سنمار، فقد ذُبحوا بالفعل غداة نجاح ثورة الخميني على يد الباسداران الذين جندهم النظام على عجل من بين الصعاليك للقيام بهذه المهمة. وعندما ناقشتُ هذه الأحداث بعد ذلك بسنين طويلة مع مناضلي هاتين الحركتين، وافقوا على أنهم لم يتبينوا الخطر إلا متأخراً وأن رجال الدين الشيعة لم يكن لديهم أي مشروع مجتمعي جديد بهذا الوصف، وأنهم إنما كانوا يشعرون بالحنين للماضي فقط.

وهكذا، فالنتيجة كانت كارثة بكل المقاييس؛ فإيران التي كان من الممكن أن تكون «كوريا» أخرى، تدهورت لتصير بلداً من العالم الرابع. ولا يعني مثال كوريا أنه البديل الوحيد، أو أنني أحبذ هذا البديل، كما سيأتي فيما بعد، لكنه يترك المستقبل مفتوحاً ويخلق الظروف التي تسمح بمواجهة التحديات على أسس وآفاق جديدة، أما الخيار الماضوي فيدمر فقط. وقد تبين أن النظام الإسلامي أكثر رجعية من نظام الشاه، حيث تراجع حتى عن الإصلاح الزراعي المسمى بالأبيض! لكنه احتفظ - وسيحتفظ ربما لوقت طويل - بميزة ضبابية أصوله. فالاتجاه الغربي الصريح لنظام الشاه سمح للتيار الديني الأصولي بأن يحمل معه التيار الشعبوي الوطني المعادي للإمبريالية، في حين انه في البلدان العربية انتصر بطريقة أخرى. فقد جاء على يد الانقلابات العسكرية للضباط من البرجوازية الصغيرة، ومع ذلك فالنتائج لم تتغير كثيراً؛ فالشعبوية فتحت في النهاية الطريق للتيارات الإسلامية.

وقد دخلت «ثورة» الإسلاميين في إيران المرحلة الأخيرة لتحللها، ووقف في الانتخابات الأخيرة في عام 1999 «المتشددون» من سادة النظام في مواجهة «الإصلاحيين». وحيث يفرض الدستور بقاء الاختيار الانتخابي محصوراً في إطار «المبادئ» الإسلامية، فإن التصويت لمصلحة الإصلاحيين - وقد حصلوا على أغلبية كاسحة - يضم الكثير من الأفكار المختلفة التي لا تنحصر جميعاً في الإطار المفروض. والقاسم المشترك لجميع المحتجين والرافضين هو النتائج المؤسفة للنظام التي لا تختلف في شيء عن تلك التي حققها في بلدان أخرى أولئك الذين قبلوا نظم الإدارة الليبرالية (وهي ازدياد اللامساواة، والإفقار، الخ.)، بل لعل النتائج أسوأ من غيرها، حيث التراجع لم يسبق له مثيل. ويقف ضمن هذا القاسم المشترك رؤى ومصالح متعارضة، فمنهم جزء من البرجوازية الكومبرادورية التي ضجرت من انعدام كفاءة الملالي ومن تجاوزاتهم، ومنهم الطبقات

الشعبية المخدوعة التي ابتعدت عن السياسة تحت ضغط الدكتاتوريات المتتالية للشاه ثم لرجال الدين، ولكنهم فقدوا الثقة بالحديث الديني الأجوف.

فما المستقبل في ظل مثل هذا الارتباك؟ يحتمل الأمر الأسوأ والأفضل. فالخيار الأسوأ هو أن تنجح البرجوازية الكومبرادورية في الاستمرار في السيطرة بطريقة أو بأخرى، وأن يقبل الملالي فكرة الدكتاتورية الصريحة على طريقة الباكستان أو المملكة السعودية، وهو الحل الذي تحبذه الحكومة الأميركية بالطبع. والخيار الأفضل هو أن تنجح الطبقات الشعبية، دون أن تبلور بالضرورة مشروعاً بديلاً يتجه في المدى الطويل نحو الديمقراطية الاشتراكية، في أن تفرض نظاماً ديمقراطياً علمانياً بالضرورة (أو على الأقل يتجه للعلمانية)، ذا توجه اجتماعي.

وليس في نيتي أن أقدم هنا تحليلاً «للثورة الإسلامية»؛ فهل كانت، كما أعلنت، وكما يُنظر إليها في كثير من الأحيان، سواء في معسكر الإسلام السياسي أو في رأي «المراقبين الأجانب» على أنها نقطة البداية لتطور سيؤدي في النهاية للاستيلاء على المنطقة بالكامل، بل حتى على «العالم الإسلامي» في مجموعه، أو ما يسمى «بالأمة» (الأمر الذي لم يكنه العالم الإسلامي في أي يوم)؟ أو هل كانت مجرد حدث منفرد، خصوصاً أنه مرتبط بتفسير الإسلام الشيعي، والتعبير عن الوطنية الإيرانية؟

وفيما يهمنا هنا، أتقدم بملاحظتين. الأولى أن نظام الإسلام السياسي في إيران لا يتعارض مع انخراط البلاد في النظام الرأسمالي المعولم بحالته الراهنة (المبادئ التي يقوم عليها النظام تعتمد رؤية «ليبرالية» للاقتصاد). والثانية، هي أن الأمة الإيرانية «أمة قوية» لا تقبل مكوناتها الأساسية - الطبقات الشعبية، والطبقات الحاكمة - انخراط بلادها في وضع تابع في النظام المعولم. وهناك بالطبع تناقض بين هذين البعدين للواقع الإيراني، وثانيهما يفسر اتجاهات السياسة الخارجية الإيرانية التي تبدي الرفض للإملاءات الأجنبية.

والواقع أن الوطنية الإيرانية - القوية والإيجابية تاريخياً كما أراها - هي التي تفسر النجاح في «تحديث» القدرات العلمية والتكنولوجية والعسكرية منذ نظام الشاه وحتى نظام الخميني. فإيران أحد بلدان الجنوب النادرة (مثل الصين والهند وكوريا والبرازيل، وربما بعض البلدان القليلة الأخرى)، التي لديها مشروع «برجوازي وطني». أما نجاح مثل هذا المشروع على المدى الطويل أو عدمه (وهو ما أعتقده)، فليس موضوعنا اليوم. المهم هو أن هذا المشروع قائم الآن، إنه موجود.

وقد قررت الولايات المتحدة تدمير هذه البلاد بـ «حرب وقائية»، بالضبط لأنها تمتلك الكتلة الحرجة التي تسمح لها بمحاولة فرض نفسها كشريك على قدم المساواة. ويقوم «الخلاف» بينهما

على أرضية القدرات النووية التي تطورها إيران، فلماذا لا يكون لهذا البلد - مثل بقية البلدان - الحق في تطوير هذه القدرات، بما فيها القدرات العسكرية النووية؟ وبأي حق تتمسك القوى الإمبريالية، وتابعها الإسرائيلي، باحتكار الحق في حيازة أسلحة الدمار الشامل؟ هل يمكن تصديق الخطاب الذي يدعي أن الأمم «الديمقراطية» لا يمكن أن تسيء استخدامها كما يمكن أن تفعل «الدول المارقة»؟ خصوصاً عندما نذكر أن هذه الأمم «الديمقراطية» ذاتها مسؤولة عن أبشع جرائم الإبادة الجماعية في العصور الحديثة، بما فيها إبادة اليهود، وأن الولايات المتحدة قد استخدمت بالفعل السلاح النووي، وأنها ترفض اليوم المنع الكلي غير المشروط لاستخدام هذا السلاح؟

وقد حققت مجتمعات الشرق الأوسط جميعها - العربية والتركية والإيرانية - تراجعاً تحت تأثير هذه التوجه المأساوي، وهو الأوهام الماضوية التي تعرقل اكتساب الوعي بضرورات دمقرطة المجتمع. وكذلك تراجع الحس الوطني بالمعنى السليم له (أي تضامن الشعوب في إطار حدودها التاريخية)، لمصلحة هوية إسلامية جامعة وغائمة وعاجزة. ويجد هذا التراجع التعبير عنه في تجاهل الهوية التاريخية الكاملة لكل من هذه الشعوب؛ ففي مصر مثلاً، لا تشير كتب التاريخ التي تُدرّس للطلاب إلى المراحل السابقة لدخول الإسلام، كما لو أن تاريخ مصر لم يبدأ إلا من القرن السابع. والتخلي عن النضال على مستوى التحديات الحقيقية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، والهروب إلى تأكيد الهوية «الثقافية» التي تختزل في أداء الشعائر الدينية، مع قبول الخضوع الكومبرادوري لرأس المال العالمي من دون أية معارضة.

إن تركيا وإيران وأفغانستان بلدان قاسية بسبب ظروفها المناخية بالدرجة الأولى. وسكانها من المزارعين والرعاة الذين يحركون قطعانهم بين المرتفعات والوديان مع تغير الفصول من الصيف إلى الشتاء، لكنهم ليسوا رحلاً. واكتسب هؤلاء الفلاحون الصلابة لا من الظروف المادية لحياتهم فحسب، وإنما كذلك من تطرف ثقافتهم الأبوية وعنف أساليب الاستغلال التي يتعرضون لها (المسماة «إقطاعية»، وهي تسمية غير صحيحة في رأيي)، والطبيعة العسكرية الدائمة للطبقات الحاكمة التي تمتلك جيوشاً كثيرة. ومع هذا، لديهم قيم فنية عالية تظهر جلياً في صناعة السجاد التي برعوا فيها، وخصوصاً النساء والفتيات، ويتجلى ذوقهم واختيارهم الجميل للألوان في ثياب نساء القاشقاي. وهذه الصلابة لا تقلل من شجاعتهم واستقامتهم غير العادية، ولا من حساسيتهم التي يحاولون إخفاءها، لكنها قد تظهر فجأة في لفتات إنسانية، مثل سائق التاكسي الذي كان ينقلنا قرب شيراز، ثم توقف فجأة في الطريق، وجرى نحو أحد حقول القمح، واقتطف سنبلة وقدمها لإيزابيل. وهم عمليون في حياتهم، وعندما يتوقفون في الطريق برهة لشرب قدح من الشاي، ولعدم تأخير

الركاب، يعمدون لصب الشاي في الطبق ليبرد بسرعة بعد النفخ عليه. وبعد ذلك بسنوات، وكنا في لندن، وقد وصلنا مبكرين عن الموعد لزيارة بعض الأصدقاء، دخلنا أحد البارات وطلبت إيزابيل قدحاً من الشاي. وحتى لا نتأخر عن الموعد، كررت ما يفعله السائقون في وسط آسيا، فجاء النادل الإنجليزي المتمسك بالرسميات ليقول لها: «الشاي لا يُشرب بهذه الطريقة»، فأجابته: «بلى، في إيران يشربونه هكذا عندما يكونون على عجل.» وانصرف الرجل من دون أن ينطق بكلمة خوفاً من أن يكون في حضرة إرهابية إيرانية!

أفغانستان

في طريق عودتنا من الهند إلى أوروبا عام 1973، توقفنا في أفغانستان، وكان ذلك في فترة قيام الجمهورية الإصلاحية المعتدلة والمتمسكة بشدة باستقلال البلاد. كان النظام لا يثق بالقوى الغربية لسابق خبرته مع الاستعمار البريطاني الذي حاول في القرن التاسع عشر مد إمبراطوريته من حدود الهند حتى حدود روسيا، كما قطع الطريق بين كابول والبحر باحتلاله بلوخستان. لكنه لم يكن يشعر بالتوجس نفسه من الاتحاد السوفياتي الذي أثبت احترامه الدقيق لاستقلال البلاد، ولذلك اختارت الحكومة الأفغانية الحياد الإيجابي، مع قليل من الميل للاتحاد السوفياتي نظراً لتأييد موسكو لحياد مجموعة باندونغ، في حين كان الغربيون يعملون على زعزعة هذه البلدان. أما النظام المفضل لدى الغرب، فكان نظام باكستان، مع كل ما عرف به من استبداد كريه.

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت باكستان خصماً لأفغانستان، إذ نجح البريطانيون في أن يضموا إلى الهند أقواماً من الباثان (الباشتون) الذين تنتمي إليهم العائلات الحاكمة في كابول. لكن الصداقة التي ربطت بين النظام الحاكم في أفغانستان وموسكو همشت الجناح الراديكالي الذي كان يجتذبه التقدم الذي تحقق في آسيا الوسطى السوفياتية (خصوصاً أن سكان شمال أفغانستان من الأوزبك والطاجيق)، و لذلك صار «شيوعياً». من هنا انقسم «الحزب» بين تيارين - خلق وبارشام - الأول يميل للسوفيات، في حين يتمسك الثاني باستقلاليته.

وقد عرفتُ بعض المناضلين من هذا الحزب، ووجدتهم مثقفين لامعين، يتحلون بالشجاعة، غير منعزلين عن شعبهم بسبب التشبع بالتفكير الغربي. وكنت واثقاً بأن لهم مستقبلاً واعداً رغم أنهم لم ينجحوا بعد في تحقيق التحالفات مع الجماهير الكبيرة، والتي من دونها كانوا سيبقون - مثل بقية الطبقة الحاكمة الجمهورية - مجرد مصلحين من أعلى. وأمام الجمهوريين المعتدلين الذين لم

يجرؤوا على مواجهة «الإقطاعيين» والقيام بإصلاح زراعي، كانوا على حق في اعتبار أن هذا الإصلاح جوهري لإحداث تحديث حقيقي للمجتمع. وقد سمحت لهم الظروف بالوصول إلى الحكم عن طريق نوع من انقلاب/ثورة القصر ولكن قبل أن يحققوا التحالف مع الفلاحين. ولو تُرك «الثوريون» الأفغان وشأنهم، لتطوروا في الغالب في الاتجاه الصحيح. وقد أظهروا بعض القسوة في تطبيق إصلاحاتهم، لكنها كانت ضرورية على أية حال. ولماذا كان يوجه لهم اللوم؟ هل لأنهم فتحوا المدارس للفتيات، بل وجرؤوا على أن يعهدوا بمراكز ذات مسؤولية للنساء؟ وقد سارعت القوى الغربية بإعلان عدائها للنظام في كابول متهمة إياه بعدم الديمقراطية (مع الصمت التام حيال التصرفات المعادية للديمقراطية للنظام الباكستاني المكروه، صديقهم). وقد اتهموا نظام كابول بالقسوة (ضد من؟ ضد الآباء الذين يرفضون إرسال بناتهم إلى المدرسة؟)، في حين توصف قسوة الإسلاميين نحو النساء بأنها من «التقاليد الثقافية» المقبولة لأنها تعبير عن الهوية، الخ. وقد أنفقت ملايين الدولارات لخلق فرق مجاهدي الإسلام التي لم يكن لها وجود حتى ذلك الحين، وأنشئت معسكرات التدريب التي أنفقت عليها وكالة المخابرات المركزية الملايين، ومعها حكام باكستان العسكريون، وأمراء الحرب من تجار المخدرات. وقد جندت واشنطن ولندن وباريس وبون وبقية دول أوروبا لمحاربة حكومة أفغانستان، جميع أشكال المدافعين عن «الحق في الاختلاف»، و«حقوق الشعوب»، بل حتى بعض الحركات النسائية (!)، وجندوا لهم الموجهين من الأزهر، ومعهم بعض الشباب المحبط من ضواحي القاهرة والجزائر، الذين لم يلبثوا أن صاروا قتلة حركة الإنقاذ في الجزائر - ولم تكن صدفة تسميتهم بالأفغان. ويا لها من معركة للغرب من أجل الديمقراطية، ولعلها أكبر تكذيب لادعاءات الغرب بالعمل من أجل نشر الديمقراطية.

وكان التدخل السوفياتي منذ البداية بلا فائدة، وأدى فضلاً عن ذلك إلى مصاعب إضافية للسلطات الأفغانية، والتي كانت في رأيي جماعة من الإصلاحيين أكثر من كونها من «الشيوعيين». لكن هذا التدخل أضفى مسحة من الشرعية على دعم القوى الغربية لأشد أعداء تحرير الشعب الأفغاني. ولم تتضح دوافع هذا التدخل من الجانب السوفياتي. أما على الجانب الأفغاني، فلا بد من توجيه أشد الانتقاد لأولئك من بين الإصلاحيين الراديكاليين (وهم لم يكونوا الأغلبية على أية حال) الذين تصوروا أنه من الذكاء دعوة السوفيات للتدخل. وقد أدانهم التاريخ.

وبمجرد انسحاب السوفيات، تعرضت سلطة هؤلاء الإصلاحيين لضراوة الهجوم العسكري العام المؤيد من الخارج، وبدون هذا التأييد الخارجي، ما كان للإسلاميين أن يستولوا على كابول. وما حدث من جانب السلطة الإسلامية هو حرب بلا نهاية بين لوردات الحرب، لكن الرأي العام الغربي

لم يعد مهتماً بما يحدث، ووسائل الإعلام لم تعد تطالب بالديمقراطية في أفغانستان، فقد تحقق الهدف، وقضي على أية فرصة لخروج هذا البلد من النفق. وانتصرت واشنطن، فقد دخلت أفغانستان في إطار التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والإسلاميين الذي ثبت السيطرة النيوليبرالية المعولمة ودفع الشعوب المسلمة في اتجاه التدهور والتهميش.

أما الإسلاميون تحت حكم الطالبان الكريه، فقد كانوا من الحلفاء المفضلين للنظام الأميركي. إلى أن جاء اليوم الذي ثار فيه عميلهم بن لادن، لأسباب لم تعرف بعد، ضد واشنطن، ويبقى أن نعرف ما إذا كان هو الذي رتب لمجزرة 11 أيلول/سبتمبر (وهو ما أشك فيه)، أو أن هناك نوعاً من التواطؤ من جانب وكالة المخابرات المركزية والموساد (وهو ما يبدو لي محتملاً جداً). وما حدث بعد ذلك معروف تماماً بما لا يدع مجالاً للخوض فيه، وهو إقامة المذابح للشعب الأفغاني بالغارات الإرهابية الأميركية، وربط ذلك بإقامة نظام جديد من المكارثية في الولايات المتحدة، واستخدام المجرم شارون لورقة «محاربة الإرهاب» لتبرير المجازر ضد الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، نظمت حملات الإعلام «لكشف» فظاعة نظام الطالبان أمام الرأي العام الغربي (وخاصة بالنسبة إلى المرأة). ويُبرز إعادة فتح المدارس للفتيات الأمر الذي قام به النظام «الشيوعي» في عهده، وهوجم آنذاك لأنه... «مخالف للتقاليد»...!! ويكال المديح لـ «رابطة الشمال» التي تضم لوردات الحرب السابقين، كما تجري المحاولات لإعادة الاعتبار للمَلَكية التي تخلص منها الأفغان من تلقاء ذواتهم... لكن الأمور لم تنته في أفغانستان، وأنا على يقين من أن هذا الشعب سيضاعف من شدة نضاله للتحرر من المحتلين الجدد، أي الأميركيين وحلفائهم التابعين.

وحادث 11 أيلول/سبتمبر مرشح لتحقيق نتائج خطيرة في الولايات المتحدة وأوروبا، بدرجة أكثر مما حققه في أفغانستان.

وكانت أفضل فترة في تاريخ أفغانستان الحديث هي مرحلة الجمهورية «الشيوعية» كما سميت. وهي مرحلة استبداد مستنير، متجه للحداثة، توسع في توفير التعليم للأطفال من الجنسين، ومعادٍ للظلامية، وحائز لهذا السبب التأييد الحاسم داخل المجتمع. وكان الإصلاح الزراعي الذي قام به عبارة عن مجموعة من الإجراءات الموجهة للحد من السلطات الاستبدادية لرؤساء القبائل. وكان تأييد غالبية الفلاحين - الضمني على الأقل - هو الضمان لنجاح هذا التطور الذي بدأ بالفعل. ووصفت الدعاية التي روجتها وسائل الإعلام الغربية، وكذلك الإسلام السياسي، هذا النظام بأنه «شمولي شيوعي ملحد»، يرفضه الشعب الأفغاني. وفي حقيقة الأمر، كان النظام، مثله مثل نظام أتاتورك في زمانه، بعيداً عن أن يكون «غير شعبي».

لقد كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة، وحلفاؤها في الثالوث بصفة عامة، على الدوام، الخصوم الأشداء لتحديث أفغانستان، سواء في ظل نظام شيوعي أو غير ذلك. وهم الذين عبأوا القوى الظلامية للإسلام السياسي على الطريقة الباكستانية (الطالبان)، وأمراء الحرب (رؤساء القبائل الذين نجح النظام «الشيوعي» في تحييدهم)، ودربوهم وسلحوهم. حتى بعد الانسحاب السوفياتي، كانت مقاومة حكومة نجيب الله قادرة على الأغلب على الانتصار لولا الهجوم الباكستاني المؤيد للطالبان، وتدخل قوات أمراء الحرب المعاد تكوينها، الأمر الذي زاد من حالة الفوضى.

لقد دُمرت أفغانستان عن طريق تدخل الولايات المتحدة وحلفائها ووكلائها، خصوصاً الإسلاميين، ولن تستطيع إعادة البناء تحت نير سلطتهم المختفية بصعوبة وراء المهرج بلا جذور في البلاد، الذي أسقطته من الجو عليهم شركة تكساس متعدية الجنسية التي كان موظفاً فيها. وقد صارت «الديمقراطية» المزعومة مهزلة مفضوحة، وهي التي تدعي واشنطن كذباً من البداية، ووراءها حلف الأطلنطي والأمم المتحدة اللذان دعيا للمعاونة، أنها المبرر «لوجودهما» (وهو في الحقيقة احتلال).

لا يوجد سوى حل واحد «للمشكلة» الأفغانية، وهو أن تجلو جميع القوات الأجنبية عن البلاد، وأن تمتنع جميع القوى الأجنبية عن تمويل «حلفائها» وتسليحهم. أما أصحاب الضمائر الحية الذين يخشون من تقبل الشعب الأفغاني لدكتاتورية طالبان (أو أمراء الحرب)، فأقول لهم إن الوجود الأجنبي كان ولا يزال أقوى دعم لهذه الدكتاتورية! وإن الشعب الأفغاني كان متوجهاً في اتجاه مخالف - يحمل إمكانيات أفضل بكثير - عندما كان «الغرب» أقل اهتماماً بشؤونه. لقد كان الغرب دوماً يفضل على الاستبداد المستنير «للشيوعيين»، الاستبداد الظلامي الذي يشكل خطراً أقل بكثير على مصالحه.

وأفغانستان، التي كنا نستطيع زيارتها كسياح، بلد جميل جداً يحوي الكثير من روائع الطبيعة - مثل باميان - التي وصفت وصورت بما فيه الكفاية بما لا يترك لي الحاجة لمزيد من الوصف. كذلك بالنسبة إلى آثار البوذية - وقد كانت البلاد إحدى المحطات المهمة على طريق الحرير - ولعبة «الصولجان»، وهي نوع من لعبة البولو حيث يحاول فريقان من راكبي الخيل الاستيلاء على رأس خروف (حلت محلها الكرة على أيامنا). وهي رياضة أشاعتها الحاميات التركية في بلاط الخليفة في بغداد، ونسيتها بعد ذلك، لكنها بقيت في أفغانستان، وهي تحمل جميع صفات الفروسية الماهرة للمحاربين المغول وخيولهم. وهناك بعض العادات الغريبة، مثل النداء طوال الليل لحراس المعسكر

الذي كنا نقيم فيه، بتقليد صوت الذئاب، وذلك للتأكد من يقظة الحراس، لكنها كانت في الوقت نفسه الضمان لبقائنا دون نوم طوال الليل!

باكستان

كان انعقاد المؤتمر التأسيسي للمنتدى في كراتشي، عام 1974، فرصة لي للتعرف عن قرب على هذا البلد بالإضافة إلى قراءاتي ومناقشاتي مع المثقفين الباكستانيين في المنفى. وكان قيام باكستان أسلوباً إجرامياً من جانب الإمبريالية البريطانية التي كانت تعمل بجد لتفجير الاتحاد الهندي. وبغض النظر عن الرأي في حزب المؤتمر الهندي - ولدي الكثير من الانتقاد بشأنه - يجب الاعتراف بأنه قد أسقط هذه السياسة، ونجح في إقامة اتحاد هندي متعدد القوميات يحكمه نظام انتخابي علماني. وقد كان النجاح تاماً فيما عدا موقف المسلمين الهنود؛ وهكذا فالتحالف الاستراتيجي بين الإمبريالية وفكرة الحكم الديني الإسلامي كان الأساس وراء قيام الانفصال لجزءي باكستان (الغربي والشرقي اللذين صارا فيما بعد بنغلادش). وكانت النتيجة هي هذه الدولة العجيبة، الرجعية للغاية، والتي حكمتها على الدوام دكتاتوريات إسلامية عسكرية، صديقة دائمة للولايات المتحدة التي حلت محل البريطانيين. وهو سبب آخر للتشكيك في صدق خطاب القوى الغربية بشأن «الديمقراطية».

والباكستانيون ليسوا إلا هنوداً مسلمين، فهم يشتركون مع غيرهم من الهندوس في التاريخ والإقليم واللغة والحضارة. ومع ذلك، فمعظم مثقفي هذا البلد قد استبطنوا خطاب الحكم الإسلامي لدرجة أنهم نسوا أصله، وتصوروا أنه النتاج الأصيل للحضارة الإسلامية «المتميزة». وفي الواقع، فإن هذه النظرية التي تنهل منها جميع أشكال الأصولية الإسلامية المعاصرة وضعها - حتى أدق التفاصيل - رجال المخابرات البريطانية، ونقلها عنهم مولانا المودودي المعلم الأبرز للأصولية المعاصرة. وتظهر في كتابات المودودي فقرات بكاملها مأخوذة حرفاً حرفاً من تقارير المخابرات البريطانية التي تحدد موضوعات الدعاية المطلوب متابعتها لتخريب الحركة الوطنية الوحدوية الهندية. ومنها فكرة أن الإسلام لا يتقبل التفسيرات الحديثة المبنية على مبدأ الفصل بين السياسة والدين، وأنه لا يتقبل فكرة التطور والمواءمة، وأنه لا يسمح ببقاء المسلمين كأقلية مع غيرهم في بلد واحد، الخ.

لكن مشروع تجميع «المسلمين» في دولة واحدة، دون مراعاة أية أبعاد أخرى للهوية (اللغوية والتاريخية)، لم يصمد أمام امتحان الزمن. وهكذا انفصلت بنغلادش عن باكستان الغربية، واعترفت بحقيقتها كالبنغال المسلم. والطبقات الحاكمة في باكستان الحديثة تعامل الشعب كما كان يعامله

أسلافهم من الغزاة لشمال الهند في الماضي، أي كشعب مقهور تحت سيطرتهم، سواء احتفظ بدينه أو اعتنق الإسلام.

وفي باكستان، منحت الطبقات الحاكمة نفسها «صفة خاصة» إضافية مشكوكاً في أصلها. وقد تأكدتُ من ذلك عدة مرات، حيث كنت أقول لهم بلهجة فيها قدر من التحدي: «أنتم مجرد هنود مسلمين، وإن عدد المسلمين في الاتحاد الهندي يزيد عن عدد سكان باكستان». وكنت أحصل دائماً على الجواب ذاته: «نحن لسنا هنوداً بل نحن من آسيا الوسطى.» وكنت أوجه نظرهم إلى أن هذا هو أصل غزاة شمال الهند بأكمله، وليس الجزء الغربي منه فقط، وأن هؤلاء الغزاة كانوا دائماً أقلية صغيرة من الأتراك المغول تحكم شعباً بقيَ هندياً. والدليل على ذلك أن اللغة الرسمية لباكستان (الأردو) هي اللغة الهندية مكتوبة بالحرف العربي الفارسي، وأنه لا يوجد أي شعب في الهند يتحدث بأية لغة تركية من لغات آسيا الوسطى. لكن باكستان تحتاج إلى هذه الأسطورة لتؤكد «اختلافها»، كما تحتاج إلى نظرية الحكم الديني الإسلامي لتبرر رفضها قيام دولة جامعة في الهند.

وقد وضع حكام باكستان شعبهم في مأزق مأسوي يجد التعبير عنه في سيطرة الكومبرادورية، ورفض أي تحول إلى الديمقراطية (بزعم أنها فكرة «غريبة» عن الإسلام). ولهذا، فالقاعدة هنا هي الدكتاتورية الإسلامية العسكرية، ومحاولات التحول للديمقراطية من جانب ذو الفقار على بوتو في منتصف السبعينيات، وابنته بعد ذلك، باءت بالفشل. أما السيدة بناظير بوتو التي تقدمها وسائل الإعلام الغربية على أنها بطلة الديمقراطية، بل وحتى العلمانية، فقد اختارت تقديم الدعم الكبير لقوات الطالبان في أفغانستان، وبدون هذا الدعم ما كانوا ليستولوا على كابول. لكنها لقيت جزاء سنمار؛ فهي لم تفهم أن الإسلاميين لا يريدون الكثير من السلطة، وإنما السلطة برمّتها، من دون شريك لهم فيها.

لا أدعي القدرة على وصف الطريقة التي يعاني بها هذا الشعب مشاكله اليوم. وقد يستطيع صحفي جريء، بعد رحلة عبر البلاد، من الصحاري القريبة من البحر وحتى جبال البامير ذات المناظر الرائعة، مروراً بآثار موهندجو دارو ومدينة لاهور الهندية المكتظة بالسكان، أن يقدم الحلول لهذه المشاكل المعقدة. أما أنا، فأفضل أن أستكمل انطباعاتي بالمناقشات مع أولئك المثقفين الباكستانيين ذوي النزعة الانتقادية - وهم موجودون - سواء من كان منهم في المنفى (مثل صديقنا إقبال أحمد، والمأسوف عليه فيروز أحمد)، أو النشطون في إطار المنتدى داخل البلاد (مثل صديقنا حسين كمال).

وتضم باكستان قوميات كثيرة مثلها مثل الهند، وهي تشمل أربع قوميات متميزة هي البنجابيون والباثان (البشتون) والبلوخ والسند، دون أن ننسى أهل التيبت في منطقة البامير. ويضاف لهؤلاء «المهاجير»، وهم المسلمون الهنود الذين هاجروا إلى باكستان عام 1947، سواء برغبتهم أو تحت الضغط. وهؤلاء تجمعوا في مدينة كراتشي بشكل حوّل أهلها من السند إلى أقلية في مقاطعتهم الأصلية. وهؤلاء لا يقبلون هذه الأوضاع، مما جعل الحرب الأهلية بين الطرفين مستمرة منذ أكثر من خمسين عاماً، أعلنية كانت أو مستترة. كما ثار البلوخ ضد سيطرة البنجابيين والباثان، لكنهم سُحقوا وأبيدوا كشعب قليل العدد من الرُحّل. والمفارقة أن إبادتهم جرت في عهد ذو الفقار علي بوتو في محاولة منه لكسب ود عصبة العسكريين الإسلاميين. ولم ينفعه هذا الإجراء، حيث إنه عُزل عام 1979، وأُعدم على يد هذه العصبة. وتم ملء الفراغ الذي حدث في بلوخستان بعد ذلك باللاجئين الباثان القادمين من أفغانستان، والذين يسيطرون اليوم على المقاطعة في شبه انفصال. أما البنغاليون في شرق باكستان، فقد انفصلوا رسمياً كما هو معروف.

وتعترف الهند بأنها دولة متعددة القوميات، وتكونت بهذا الشكل، أما الباكستان فترفض ذلك لأن إيديولوجيتها العقيمة من الحكم الديني لا تعترف بهوية غير «الإسلامية»، وترفض الهوية القومية. والنتيجة مؤسفة، وتضمن، كما هو الحال في غيرها من الأنظمة التي تنتمي للإسلامية، الحرب الأهلية الدائمة والتحلل الاجتماعي. وهو الوضع في السودان، على سبيل المثال، أو في الجزائر، حيث يدعي الإسلاميون أنه لا يوجد ناطقون بالعربية، وآخرون ينطقون باللغة البربرية، وإنما هم «مسلمون» فقط!

وكان البديل للتقسيم الإجرامي للهند البريطانية هو إقامة دولة فيدرالية كبيرة متعددة القوميات، وهو ما قامت عليه الهند الحالية، على الرغم من القيود الخاصة بنظامها السياسي والاجتماعي. وفي معظم ولايات الهند حيث الأغلبية من الهندوس، تجد أقلية غير صغيرة من المسلمين (12% على مستوى الهند كلها). وكان من المقترح أن تكون الولايات الشمالية الغربية والسند وبلوخستان ثلاث ولايات ذات أغلبية مسلمة كبيرة، في حين تكون البنجاب والبنغال وكشمير ثلاث ولايات ينقسم سكانها بالتساوي تقريباً بين المسلمين من جهة والهندوس والسيخ من جهة أخرى. لكن قادة المسلمين، الذين احتكروا التحدث باسم جميع المسلمين (وبمساندة من الإمبرياليين) رفضوا هذه المقترحات المتزنة التي قُدمت في حينه، وتمسكوا بالتقسيم. وقد طُرد غير المسلمين جميعاً من باكستان بقسوة (تطبيقاً لمبدأ الدولة الثيوقراطية)، لكن الهند رفضت اتباع الأسلوب نفسه، وإن كانت

الوحشية التي أبدتها بعض الجماعات الهندوسية المتعصبة تجاه المسلمين دفعت البعض منهم للهجرة بعد الانفصال.

وبالطبع، فالإسلاموية لا تعني بالضرورة نفي القومية، فعندما يسود نظام من هذا النوع أمة قديمة وقوية كما هو الحال في إيران (أو تركيا)، فإنه من الممكن أن يتعايش مع قومية متعصبة، «ضد العرب» في هذه الحالة. وهكذا نجد في الحالة الإيرانية تطابقاً بين القومية الإيرانية والمذهب الشيعي للإسلام المنظم في شكل مؤسسة شبه قومية. وفي حين لا يجري الاعتراف بهذا الترابط لتعارضه مع مبدأ الدولة الثيوقراطية (الدينية)، يُستخدم هذا المبدأ أحياناً لإنكار حقوق الأقليات في أذربيجان الناطقة بالتركية، أو في كردستان.

وتقود الإسلاموية المتشددة إلى صدمة أخرى لا تقل ضرراً في آثارها، ألا وهي إنكار التاريخ السابق للإسلام للشعوب المعنية. ففي مصر وإيران، يجري طمس كل التاريخ السابق للقرن السابع، بوصفه مرحلة «الجاهلية»، وفي باكستان التي تدعي أنها «ليست هندية». وقد قام الكثير من أساتذة الاجتماع والسياسة المنتقدين في البلدان المعنية بتحليل الآثار الخطيرة لهذه الصدمة الحضارية التي ترتبت على «اختفاء» هذا الماضي السابق للإسلام رغم ما كان له من مجد تليد. وقد انتقلت الحضارة القديمة للبلدان المعنية إلى الإسلام الذي دخلها، وأثرت فيه لدرجة كبيرة. ومن دون هذا التاريخ القديم، لم تكن الحضارة الإسلامية قد قامت، واستبعاد هذه الحضارة القديمة يعني إفقار المجتمعات المعنية بحرمانها من جزء مهم من حضارتها. وهذا هو بالضبط ما ينادي به الأصوليون. ألا يدينون الفلسفة العربية الإسلامية الرائعة لعصر الخلفاء العباسيين لعدم انفصالها عن الفلسفة اليونانية؟ ومع ذلك، فهذه الفلسفة الإسلامية كانت بهذا الغنى بالضبط لأنها لم تقطع علاقتها بقرون «الجاهلية» المزعومة.

ومثل هذا التشويش الإيديولوجي لا بد أن يقترن بأشكال من الاستغلال الماضوي الوحشي الذي لا يمكن الطعن فيه لأنه كان موجوداً في التاريخ الإسلامي، ولم يرد نص «بتحريمه». وتقدم باكستان في هذا المجال المثال الأشد بروزاً على هذا النوع من الاستغلال، حيث توجد مناطق برمّتها (مثل بهاوالبور) لا’يزال يستمر فيها نظام القنانة، ويعامل الأقنان بمنتهى القسوة. وبالطبع توجد أماكن أخرى في العالم تجري فيها مثل هذه الممارسات (في الهند مثلاً)، ولكن يمكن للحركات الاجتماعية أن تقاومها دون أن تواجه بالفكر الديني الأصولي الذي يستند إلى النصوص الدينية لتجريم هذه المقاومة.

والجمود الديني بكل ما يعنيه من إنكار للهويات القومية، أو محاولة لإلغاء التاريخ، ليس وقفاً على التاريخ الإسلامي؛ فالكنيسة المسيحية في القرون الوسطى كانت تتصرف بالطريقة ذاتها. ولكن يجب أن نعترف بأنه في عصرنا الحاضر، لا توجد قوى أصولية تعمل كقوى سياسية تمسك بزمام السلطة المطلقة إلا في بعض البلدان الإسلامية.

كيف يمكن بالتالي تفسير هذه الظاهرة؟ من جهتي، أربط بينها وبين صعود «الطبقات الوسطى» الناتج من التوسع الرأسمالي في بلدان التخوم. فهذه الطبقات غير المثقفة، التي لا يمكن لها إلا أن تبقى طبقات كومبرادورية تابعة في إطار النظام العالمي، والراضية بهذا الوضع في مقابل المكاسب المادية التي تحققها، تعيش في حالة من انفصام الشخصية لا شفاء منه. وهي تريد الاستفادة من المزايا المادية للعالم الحديث - في أكثر أشكالها من الاستهلاك المادي فجاجة - ولكنها ترفض ما يمثله هذا العالم من حرية التفكير. والأوهام الماضوية الدينية ليست الأسلوب الوحيد للمواءمة بين الخضوع الكومبرادوري لرأس المال العالمي السائد، وبين المحافظة على «هوية» مزعومة. فالشوفينية العرقية يمكن أن تلعب هذا الدور في بلدان أخرى من العالم.

وقد قادت جميع أشكال الشعبوية إلى هذا المأزق الذي لا مخرج منه، حتى عندما كانت لهذه الشعبوية بعض الإصلاحات الإيجابية، كما في البلدان العربية، والتي كانت ضرورية، وخففت من حدة الاستغلال. وهنا نتحدث عن تراجع إسلامي حدث استجابة لأزمة الشعبوية السابقة عليه (وهو ما حدث في تركيا كذلك)، وساعد على هذا التراجع الارتفاع الكبير للريع البترولي. والعربية السعودية الفقيرة فيما مضى، والمرتبطة بالفكر المتخلف، ما كان من الممكن أن تجتذب الطبقات البرجوازية العربية الجديدة؛ وهل نسينا كيف كانت مصر في السابق تساعد مكة والمدينة غير القادرتين بمواردهما الخاصة على استقبال الحجاج؟ لقد ساعد الجمع بين الثروة الطارئة في بلدان الخليج، التي مصدرها الوحيد هو البترول، وبين هذا الفكر المتخلف الذي لا تهدده أية قوى اجتماعية محلية، على بقاء الأسطورة غير المنطقية بأن هذه الثروة مصدرها هذا التخلف! ويا لرضاء الإمبرياليين!

والحكم الديني الإسلامي - مثل بقية أشكال انفصام الشخصية للطبقات الكومبرادورية في التخوم الحديثة - يشير إلى إعادة بناء الدول على أساس من «التجانس» يفترض إقامته على أساس الوحدة الدينية أو العرقية - حتى لو جرى ذلك بطريقة «التطهير العرقي»، أو إبادة الأقليات الدينية - وهكذا يتحول العالم إلى مجموعة من الأنظمة السياسية الكريهة المعادية للديمقراطية، المقامة على هذه الأسس، والمندمجة جميعها في السوق الرأسمالي العالمي. وهذا المشروع هو القطب المعاكس

بالضبط للدولية الشعبية التي هي الرد الوحيد على كوزموبوليتية رأس المال. وهو مشروع الإمبريالية - حتى إذا قدم في الصورة الأقل عنفاً لـ «احترام الطوائف» (المحببة للإيديولوجية العنصرية للأنجلو ساكسون). وهو أساس التحالف الاستراتيجي بين السادة في واشنطن والماضويين الدينيين أو العرقيين في التخوم، وهو مشروع الطبقات الكومبرادورية في العالم الثالث. أما الشعوب، فليس لها شأن بهذا المشروع، فهي ضحيته التي يجري التلاعب بها حتى اليوم لأسباب مختلفة.

آسيا الوسطى

كانت آسيا الوسطى تجتذبني على الدوام، لا لمجرد إعجابي بمناظرها الرائعة، وإنما لمحاولة التعرف بشكل أكثر قرباً على شعوبها التي استطاعت غزو الصين والهند وأوروبا والشرق الأوسط، والتي تركت بصمتها الواضحة على الحضارة الإسلامية. ورغم أن الكثير من كتب التأريخ الرسمي، وكذلك المخيلة الشعبية، تعامل هذه الشعوب بوصفها من «البرابرة»، إلا أنها تستحق أن يُنظر إليها بقدر أكبر من التمايز. وقراءة أعمال كبار المؤرخين الروس - وهم الوحيدون، في رأيي، الذين درسوا هذه المنطقة بعناية وتدقيق - أقنعتني بأن فهم دورها في تشكيل العالم يمثل قضية مهمة في تقدم نظرية المادية التاريخية.

وقد أتيحت لي الفرصة لهذه الدراسة، بفضل برنامج اليونسكو المسمى «طريق الحرير» بقيادة السنغالي دودو دبين الذي يتميز بدقته وقدراته التنظيمية والدبلوماسية - والذي انضم لقائمة الأصدقاء. وسمح لي البرنامج بزيارة سنكيانغ صيف 1990، وآسيا الوسطى السوفياتية صيف 1991، ومنغوليا صيف 1992. رافقتني إيزابيل في الزيارتين الأخيرتين، وقد دامت كل زيارة شهراً كاملاً. لم يكن الأمر مجرد زيارات سياحية، بل زيارات للدراسة الجدية. وقد أثيرت مناقشات جادة بين المؤرخين الروس (والسوفيات الآخرين في تلك الحقبة) وبين الصينيين، ويعود الكثير من الفضل لهذه المناقشات في إنضاج التحليل الذي قدمته عن كيفية عمل النظام العولمي القديم - الذي فككته الرأسمالية لتقيم مكانه النظام الحديث تحت سيطرة أوروبا الأطلنطية. وفي المقابل، يغرق الكثير من الغربيين في الحديث عن الصفات الغريبة لهذه الشعوب، كما يبدي الصحفيون وأطقم التلفزيون، كما يحدث كثيراً، الكثير من الغطرسة على الرغم من جهلهم - أو ربما لتغطية هذا الجهل. كذلك شارك عدد من الخبراء المرموقين في الفنون البوذية (مثل محافظ متحف جيميه في

باريس)، وفي الغناء المنغولي (وهو نوع من الغناء الجميل، والمتميز في نوعه، ويخرج من الصدر والحنجرة بتقنية غير عادية، جعلت المنغوليين يتعجبون عندما استطاع شخص فرنسي أن يقلد غناءهم). كذلك شارك في المهمة جواسيس، مثل الإسرائيلي المكلف الاتصال بالطوائف اليهودية في آسيا الوسطى، والأميركيون واليابانيون غير المختصين بالتاريخ، وإنما الخبراء في استراتيجيات الاتصال، أو المصادر المنجمية. ومن المؤسف أن الشرقيين (العرب والأتراك والإيرانيين)، المفروض أنهم من أكثر المهتمين بهذه الدراسة، لم يشاركوا فيها. وكان فريق اليونسكو المحيط بدودو ديين على درجة عالية من الكفاءة والرقة، مما خفف الكثير من مشقة هذه الرحلات المرهقة.

وإلى جانب تأمل الماضي التاريخي للمنطقة، والتمتع بمناظرها، سمحت الرحلة باكتشاف بعض المظاهر المثيرة للانتباه بالنسبة إلى مشاكلها الحديثة. وكان التنظيم الدقيق للرحلة في الصين، في مقابل الفوضى في الرحلة في الاتحاد السوفياتي، وغياب أي نوع من التنظيم في منغوليا، مثيراً للاستغراب، لكنه ذو مغزى عميق.

سنكيانغ

كنت قد وصلت إلى بيجين متأخراً، ولذلك لحقت بالقافلة على أبواب سنكيانغ، عند دونهوانغ، عند نقطة الخروج من الممر الذي يربط الصين - في مقاطعة خانسو - بمنغوليا وسنكيانغ. وقد توجهت بالطائرة إلى لانغو، ومنها بفضل تدخل أصدقائي الصينيين في الأكاديمية، سافرت بالسيارة حتى نقطة الالتقاء بالقافلة. وكانت هذه الرحلة مصدر معرفة جيدة لي، فزيارة عاصمة هذه المقاطعة، وهي من أفقر مقاطعات الصين، تبين التقدم الكبير الذي تحقق بفضل إعادة توزيع تراكم الموارد العائد لمساهمة المقاطعات الساحلية الغنية. وكثيراً ما يتجاهل المدافعون عن «الطريق الرأسمالي» الذي يتبعه النظام، وكذلك منتقدوه، هذا الوجه من استراتيجية التكامل بين المقاطعات. وقد دعم من هذا الانطباع، المعدل البطيء للتنقل بالسيارة في الصين. وكان مرافقي/المترجم من الأكاديمية شاباً ظريفاً، وكنا نتحدث عن كل شيء - في السياسة بالطبع، وبكل حرية كما هو المعتاد في الصين. وكنا نتوقف دون ترتيب مسبق في بعض القرى الكبيرة لتناول الشاي، أو لبعض الطعام، في نوع من المقهى/المطعم/المتجر (ولا أعرف كيف أسمي مثل هذا المتجر الموجود في جميع أنحاء الصين)، وهو عادة تحت إدارة الوحدة المحلية. ويخدم في هذه «المتاجر» موظفون بشوشون ويؤمها زبائن من الفلاحين الضحوكين الفضوليين (وكانوا دائماً يتقدمون سائلين عمن أكون، ومن

أين أتيت، وما إذا أعجبني الطعام المحلي، ورأيي في قريتهم، الخ.) والمكان عادة نظيف (فيما عدا دورة المياه بالطبع). والانطباع - طبقاً لنوعية المباني والمساكن - مماثل لأوروبا فقيرة في القرن التاسع عشر، ولكن من دون الصور المؤسفة التي نراها في جميع بلدان العالم الثالث، حتى الأكثر ثروة بدرجة كبيرة.

وبدأت قافلة اليونسكو من خيان، وهي إحدى عواصم الصين القديمة، وكانت نقطة بداية ونهاية التجارة بعيدة المدى في تلك الأزمنة القديمة. وكنت قد زرت خيان مع إيزابيل، في رحلة سابقة، وتمتعنا بمشاهدة آثارها - من سور ومعابد قديمة - وكذلك المقبرة العجيبة التي تضم تماثيل بالحجم الطبيعي لجيش إمبراطوري كامل، والتي تعتبر كنزاً من الفن والتاريخ الصينيَّين. والمنظر الطبيعي من الممر الذي يمثل «الإصبع الغربي» لمقاطعة خانسو لا يُنسى؛ فإلى يساره قمم كينهاي التي تصل إلى ارتفاع 5000 متر، وإلى يمينه السور العظيم - الذي نقترب منه ثم نبتعد عنه طوال الطريق - الذي يفصل بين الصين الريفية والفلاحية وبين صحراء جوبي والمراعي المنغولية. وفي دونهوان توجد أول الكهوف البوذية الرائعة، وهناك التقيت الفريق.

في كل مرحلة من الرحلة، كنا ندعى إلى جلسة تستغرق من ثلاث إلى أربع ساعات من المناقشات، يبدأها المؤرخون الصينيون بعرض لمختلف جوانب تاريخ المنطقة، ودورها في العلاقات بين الصين، والهند، والشرق الأوسط البيزنطي، والإسلامي (وتطور ظهور شعوب ودول الأويغور، والتطورات الدينية - البوذية، والمسيحية النسطورية، والانتقال للإسلام، وكذلك هياكل المجتمع - وأساليب الإنتاج الزراعي والري، والتجارة، وانتقال التكنولوجيا، والأساليب الفنية، الخ). وجميع ذلك من قبيل التطبيق لمنهج المادية الجدلية. وما أثار انتباهي - وربما انتباه الكثيرين غيري - هو حجم بقايا المدن الكبرى التي اندثرت منذ تلك الحقبة.

وفي طُرفان، نزلنا إلى واحة لعلها أكثر نقطة انخفاضاً على سطح الأرض (168 متراً تحت سطح البحر)، حيث وجدنا مدينة صغيرة تتميز بصفة لم أرها في أي مكان آخر؛ فبعض شوارعها، بما فيها أكبرها، والتي تسير فيها السيارات، مغطاة بعريش ينمو عليه شجيرات العنب. وهكذا يمكنك المرور فيها سواء على قدميك، أو راكباً دراجة، أو عربة تجرها الجياد، في الظل، ويمكنك أن تقطف من فوق رأسك بعض حبات العنب لترطب حلقك.

ومدينة قاشغار، وهي نهاية الرحلة، هي العاصمة التاريخية للأويغور الأتراك، وهم على علاقة وثيقة بتركستان الغربية، وكذلك الأوزبيك، والطاجيك، وعن طريقهم بفارس والهند. وتتحكم قاشغار، باتجاه الشرق، بالطريقين اللذين يقودان إلى الصين نفسها، ويلتفان إلى الشمال والجنوب

حول الصحراء المجدبة لتاكلا ماكان. وهي تتحكم كذلك بمدخل الممرات الكبيرة التي تقود إلى الغرب لتدور حول جبال البامير إلى الطريق إلى أفغانستان حتى ممر بيشاور. وكانت جميع هذه المناطق ذات الجبال والوديان الجميلة محرّمة على رحلتنا الاستكشافية، فقد صارت زيارة أفغانستان مستحيلة بالطبع. وهكذا لم نتمكن من زيارة قلب دولة كوشان، حيث نقطة التقاء الطرق الثلاث المؤدية إلى إيران والهند والصين. ولحسن الحظ، كنت وإيزابيل قد تجولنا في هذه البلاد عام 1973. وقاشغار مدينة جميلة تتميز بخفة الظل، ومظاهر التاريخ، ويمكن فيها زيارة مبنيين غريبين هما قنصليتا بريطانيا وروسيا قبل عام 1914. وكانا المركزين للجاسوسية النشيطة والمؤامرات لكلا البلدين اللذين يراقب أحدهما الآخر، ويتنازعان السيطرة على المنطقة.

وطوال الرحلة، كنت أتحدث مع الزملاء الصينيين في كل شيء، سواء الماضي والماركسية والسياسة الدولية، ولكن كما يحدث دائماً في الصين، عند الساعة الثانية عشرة، يتوقف الحديث مهما كانت أهمية المناقشة، فالوقت ظهراً ولا بد من تناول الطعام. وهنا يتوقف الصينيون الذواقة عن أي نشاط كان، فلا شيء يمكن أن يعطلهم عن تناول الطعام، لئلا يبرد مثلاً. وأثناء الوجبات، ينحصر الحديث في إبداء الرأي في نوعية الطعام، والثناء عليه أو انتقاده، ولا يعود الحديث في موضوعات النقاش السابقة إلا بعد انتهاء الوجبة، وذلك من آخر جملة توقف عندها النقاش قبل تناول الطعام!

وفي قاشغار شعرت برغبة قوية في صعود جبال البامير حيث كانت القمم التي تصل إلى سبعة آلاف متر تحيط بنا. وقد تفاوضت طويلاً للقيام برحلة بالسيارة في الطريق المؤدي لباكستان. ولكن كانت هناك مقاومة عنيدة من الصينيين، مترافقة مع جميع أنواع الأعذار. لم يكن السبب سياسياً، فالطريق مفتوح أمام التجارة والسياحة، لكنه كان الخوف الطبيعي للصينيين، الخوف من المرتفعات، وهم فلاحون يزرعون الأرز في السهول. والأعذار من نوع: هناك انهيارات، أو الجو بارد جداً، أو الطريق خطر للغاية، الخ. لكنني عنيد، وحصلت في النهاية على ما أريد، وهو سيارة وسائق. صحبني أحد الصينيين، لكنه قضى الرحلة بأكملها، أي ما يقرب من الأربع ساعات للصعود، ومثلها للهبوط، وهو جالس بجانبي مغمض العينين، في حالة من الرعب الكامل. وقد ضحك الجنود الصينيون في نقطة النهاية، قبل الممر الموصل إلى باكستان كثيراً، وأنا معهم، وهم يوقظونه لتناول الشاي الذي شربه ويداه ترتعشان، دون أن يجرؤ على النظر إلى هذه القمم الرائعة الجمال. ولعله لم يغفر لي أنني أقنعته بمرافقتي في هذه الرحلة الخطيرة!

وقابلتنا في باكستان قصة مشابهة، أنا وإيزابيل؛ فقد توجهنا بالسيارة نحو شمال البلاد الرائع ومعنا موظف «أفندي» أرسلته السلطة المحلية ليرافقنا كنوع من الدليل. ولم يكن وجود هذا الموظف في

البنك الوطني، بالبذلة ورباط الرقبة، والآتي من سهل البنجاب المنبسط، ضرورياً في بلد مثل باكستان حيث يتحدثون بالإنجليزية في كل مكان. والأهم أننا لاحظنا أنه يكاد يموت خوفاً من السير في هذه الطرق الجبلية، فقد أخذ يردد كل نصف ساعة: «يجب العودة، فالطريق مليء بالجبال والجروف المنهارة»، ثم أخذت التحذيرات تتكرر كل ربع ساعة! تجاهلناها وواصلنا المسير، ولكن للأسف لم نتمكن من الوصول إلى جيلجيت حيث وصلنا إلى مكان انقطعت فيه الطريق بفعل انهيار سببه زلزال حقيقي حصل في اليوم السابق. تنفس دليلنا الصعداء، فقد انتهت محنته أخيراً.

وقد واجهت حالة الخوف ذاتها مع سائق مصري؛ فقد استأجرنا سيارة مع سائقها، أنا ووالدتي وإيزابيل، لتنقلنا من القاهرة إلى سيناء. وكان الرجل المسكين لم يغادر وادي النيل قط، فبمجرد أن وصل الطريق إلى المنطقة الجبلية وبدأ في التعرج والصعود، رأيت أنه بدأ يعرق، وقال: «لا يا بيه، مش ممكن، المكان خطر، جبل». وأخذت أطمئنه قائلاً: «لا تخف، يمكنني أن أقود السيارة بدلاً منك، والجبل ثابت في مكانه، لن يتحرك ولن يسقط فوق رؤوسنا».

ومن قاشغار ركبنا الطائرة نحو أورومتسي عاصمة سنكيانج، حيث عُقدت حلقة الدراسة التجميعية الختامية، والتي كانت مهمة للغاية. وهناك قمنا بجولة قصيرة في منطقة جبال ألطاي فوق المدينة، والتي تطل على سهل دجونجاري المتجه إلى بلاد القوزاق وسيبيريا، وهي ذات المناظر الرائعة. وأورومتسي مدينة إقليمية جميلة، وإن كان طراز تحديثها مشكوكاً في أصالته، كما يحدث عادة.

وسنكيانغ مقاطعة ذات استقلال ذاتي، وكان يسكنها قديما الأويغور المسلمون الناطقون بالتركية فقط، ولكن انضم إليهم عدد كبير من الصينيين (الهان) الذين يعملون بالزراعة في السهول الواسعة بفضل مشروعات الري الكبيرة. وتنتج بعض المشاكل من التعايش بين هاتين الفئتين، ولست ممن ينكرون ذلك. ولا شك أن الإدارة تتصرف بعجرفة كبيرة، ولكن هذا يحدث في الصين نفسها. ورغم أن الإدارة تضم في سنكيانغ من الأويغور بقدر ما تضم من الهان، إلا أنه ينظر إليها بوصفها «صينية» من جانب أغلبية السكان الأصليين. ولا يكفي التقدم الذي حققه النظام - في التعليم والصحة - إلى جانب تخليصه هذا الشعب من بؤس خطير، واستغلال كريه (يوصف بالإقطاعي)، للرد على المساس بالشعور القومي. واحتج أغلبية الأعضاء الغربيين في قافلتنا كثيراً على هذه الأوضاع، واتهموا الحكم الصيني بالإمبريالية، الخ. وهي غطرسة غير مقبولة، خصوصاً أن الكثير منهم ينتمون إلى مخابرات قوى إمبريالية بالفعل. وقد قابلت هذا النوع من التصرفات مرة أخرى في آسيا الوسطى السوفياتية ومنغوليا.

كان المسؤول الذي يقود القافلة هو نفسه من الأويغور، وقد درس العربية في دمشق ويتحدثها بطلاقة بلهجة سورية واضحة (وكنت قابلت في نانكين صينية تعلمت العربية في القاهرة، وتتحدث المصرية الدارجة بطلاقة، بل واتخذت سمت المصريات!) ونظراً إلى أنه لم يكن يتحدث بأية لغة غربية (فقد كان يعرف الصينية والأويغورية والروسية والعربية، فقط)، فقد ثار ضده الكثير من الغربيين في القافلة، قائلين «أنت لا تتحدث بلغات أجنبية»، فأجابهم: «لكن العربية والروسية لغتان أجنبيتان بالنسبة إلينا». وقد تناقشت معه ومع غيره من الصينيين حول مشكلة سنكيانغ بحرية، وقلت لهم رأيي بصراحة. لم أؤيد السياسة الصينية «بلا تحفظ»، بل قلت إنني أشعر بأن النظام لم يقدم الحل الصحيح للمشكلة القومية في التبت وسنكيانغ. وقلت إنني في الوقت نفسه أرفض الخطاب الغربي الذي يؤيد «المنادين بالاستقلال» في هذين البلدين. فقد حرر النظام الصيني التبتيين والمنغوليين من العبودية (بالمعنى الحرفي للكلمة) التي كانت تعاملهم بها الطبقة الحاكمة من الرهبان البوذيين (وعلى رأسهم الدالاي لاما). وكما أيد «الديمقراطيون» الغربيون بالأمس الإسلاميين في أفغانستان، نجدهم اليوم يقومون بدور الأداة التي تستخدمها استراتيجية الهيمنة للولايات المتحدة التي تحاول تفكيك الصين، ومصلحة الشعوب لا تدخل في الاعتبار في هذه القضية. وقد أثبت السادة الأميركيون هذا بتأييدهم لأسوأ أنواع الأنظمة، وأكثرها إجراماً، وخطابهم عن الديمقراطية «وحقوق الشعوب» لا مصداقية له. ولو استقلّت التبت أو سنكيانغ، فسينتج من ذلك تراجع اجتماعي مخيف، وسيطرة استراتيجية للولايات المتحدة (بل وربما احتلال عسكري) على البلدين. وهذا هو الهدف الحقيقي لواشنطن ولحلفائها الأوروبيين واليابانيين.

آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً

أما زيارتنا لآسيا الوسطى السوفياتية، فقد جرت في ظروف مختلفة جداً؛ كنا في منتصف تموز/ يوليو 1991، أي قبل محاولة الانقلاب ضد غورباتشيف بشهر واحد، وفشل هذه المحاولة، وانهيار النظام، وتفجر الاتحاد السوفياتي. وبدأت قافلة اليونسكو من ميرف، وهي آخر محطات التركمان الرحّل، وباب طريق الحرير الذي يفتح على خراسان الفارسية، بمدينتيها التاريخيتين، مشهد ونيسابور. وكنا قد بدأنا رحلتنا، أنا وإيزابيل، متأخرين من باريس، فلحقنا بالقافلة بالطائرة قي خيفا، مروراً بموسكو.

ومع قافلة من السيارات، وعبر طرق مقبولة، زرنا المدن التاريخية خيفا بخارى وسمرقند، وهي مدن مهمة بالتأكيد وجميلة على طريقتها. وكان زملاؤنا من المؤرخين السوفيات، وغيرهم من الخبراء، أفضل من يقوم بقيادة الرحلة. كانت المناقشات التي يديرونها في أماكن الزيارة، خصوصاً في المساء، في الفندق، على أعلى مستوى. وحيث كنت قد قرأت أفضل ما كُتب في المراجع الروسية والسوفياتية المترجمة إلى الفرنسية أو الإنجليزية، عن المنطقة وتاريخها، فقد كان لدي الكثير من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات، وأعتقد أنني حصلت على أفضل الإجابات الممكنة. كانت عملية تجديد المباني الأثرية مثيرة للإعجاب، بل ربما مبالغاً فيها، حيث إن البعض منها - مثل المباني الشاهقة التي بناها تيمورلنك في سمرقند - قد أعيد بناؤها بالكامل تقريباً. ورغم أن العمل روعي فيه احترام الأصل تماماً، لكنه يوحي بأنه «جديد». ولم أرَ عملاً مشابهاً إلا في مدينة لوكسمبورغ حيث جددت المدينة القديمة «الرائعة»، وأعيد طلاؤها بشكل يوحي بأنها «تقليد» حديث للمدينة الأصلية، مع أن الحقيقة غير ذلك. وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لهذه المباني الأثرية، فإنها تبدو - في رأيي - أقرب إلى نموذج النُزل أو الخان، مستوحاة من مصادر مختلفة، وتفتقد الدقة التي تبدو في الآثار الفارسية في قم أو أصفهان أو شيراز. والعلاقة بين الطرازين هي العلاقة نفسها بين ثقافة الأتراك الرحّل، والمصدر الفارسي المستوحاة منه، أي أنهم أقاموا مباني من الطراز نفسه، ولكن تنقصها الرقة.

ومن سمرقند سرنا جنوباً باتجاه نهر الأموداريا الذي لاقيناه عند مدينة ترمز، وهي بوابة أفغانستان، أي باكتريان القديمة على أيام الإسكندر الأكبر، ثم صارت دولة كوشان، نقطة التقاء العلاقات الفارسية/الهندية/الصينية. ومما زاد من الأثر القوي لطريق «أبواب الحديد» التي عبرها الإسكندر، هبوب عاصفة هوجاء طوال هذا الجزء من الرحلة. وقد ساعدتني المناقشات الطويلة على إدراك أهمية هذه المنطقة في الماضي السابق للرأسمالية، ومعرفة السبب في أن ترانس أوكسيان - خوارزم في عهد الحضارة الإسلامية - التي كان يُظن أنها على الهامش بالنسبة إلى خلافة بغداد، وأنها كانت نصف بربرية، أنتجت هذا العدد الكبير من المفكرين من فلاسفة وعلماء من أعلى المستويات.

وعندما عدنا إلى الشمال، وصلنا إلى دوشامبي عاصمة الطاجيك عند سفح جبال البامير، وهي مدينة سوفياتية حديثة لا أهمية معمارية كبيرة لها، ومنها نزلنا إلى حدائق فرغانة التي تبدأ من كوكند.

وعلى الرغم من جهود دودو ديين والطاقم الكفء لليونسكو، كان تنظيم الرحلة فوضوياً. كنا نبدأ كل يوم متأخرين مدة ساعتين أو أكثر، فقد كان هناك شيء ناقص كل يوم: ماء الشرب، أو البنزين، أو أحد السائقين، أو أحد الأدلاء، الخ. على الطريقة السوفياتية. وبالتالي، كنا نصل دائماً متأخرين عن الموعد، ولكننا كنا نجد المسؤولين في انتظارنا، ثم بدأوا يمتنعون عن الانتظار لأن خطة الرحلة التفصيلية المعدة مسبقاً كانت «تتغير» باستمرار. وهذا يذكرني بكلمة صديقي السوري شلق الذي كان يذكر دائماً مثلاً عربياً (ولعله من تأليفه) يقول: «كل شيء بالتخطيط، والتخطيط ارتجالي». وعلى مائدة العشاء، كنا نجد دائماً «المفاجأة» نفسها وهي طبق «البيلاف» (وهو الأرز مع لحم الضأن)، والذي يقدم على أنه الطبق الخاص بالمنطقة (ويبدو أن المنطقة بأكملها لها التخصص نفسه)، وقد يكون ساخناً أو بارداً أو أعيد تسخينه، ولكنه يؤكل على أي حال عند الجوع. ولا يتصور الصينيون تنظيم رحلة دون الاستعانة بطباخ (محترف أو هاوٍ ولكنه بارع). أما الروس، فلا يفكرون كثيراً في هذه الأشياء. وهناك آخرون أقل منهم اهتماماً على أي حال.

وكانت الفنادق التي نزلنا بها لا تكاد تستحق هذا الاسم، حتى وإن كان منظرها الخارجي مهيباً. وإحدى الخصائص المميزة لجميع بلدان «الاشتراكية كما هي في الواقع»، هي مواسير المياه السيئة، فهي دائماً خارج الحائط، وبها الكثير من الانحناءات غير الضرورية إلا إن كان المقصود من ذلك تزيين الغرف! وتقول إيزابيل إن هذه الظاهرة هي الدليل على قيام الاشتراكية، فهي ظاهرة مشتركة بين الصين ويوغسلافيا والاتحاد السوفياتي، حتى أنها تظهر بشكل أقل في الفنادق الحكومية في مصر الناصرية وجزائر بومدين ومالي موديبو، وهي الدليل القاطع على أن هذه البلدان تسير في طريق الاشتراكية. ويبدو أن هناك احتقاراً لدورات المياه العامة، فإما أنها غير موجودة، أو هي في أماكن غير مناسبة على الإطلاق، مثل وضعها أعلى جرف في منطقة تكاد الريح أن تسقطك من فوقها. وقد لاحظت فعلاً في قطار سوفياتي في ريغا أنه لا توجد دورات مياه بالمرة، وهو أمر فريد من نوعه.

ومع ذلك، فآسيا الوسطى السوفياتية لم تكن الجحيم الذي تريد وسائل الإعلام السائدة اليوم إقناعنا به. وبقدر كبير من سوء النية، يتناسون أنه عام 1917 كانت آسيا الوسطى الروسية أكثر بؤساً وقذارة من بنغلادش، في حين أنها اليوم تبدو كبلد أوروبي فقير. لكنهم يقومون بمقارنتها بألمانيا ليقنعونا بالكارثة التي حققتها الاشتراكية! مع أنه طوال نصف قرن كانت الأجزاء الأكثر تقدماً من الاتحاد السوفياتي - روسيا وأوكرانيا بالذات - هي التي تمول عملية اللحاق هذه، وهو لحاق نسبي ولكنه تم بفضل النظام. أما القوى الغربية، فتفعل العكس بالضبط، وهي لم تتوقف عن نهب التخوم

التابعة لها. وكانت صحراء كاراكوم جنوب نهر الأموداريا، وصحراء كيزيل كوم بينه وبين نهر سير داريا، من أكثر البقاع القاحلة على الأرض، لكن مشروعات الري العظمى حولتهما إلى مصر أخرى. وأحاط بهذه المناطق الزراعية مناطق جديدة من الاستبس بفضل نباتات الصبار وغيرها، والتي تمت زراعتها بواسطة الطائرات لحماية المناطق المستصلحة من غوائل التصحر من جديد. فهل كان من الممكن لأي استعمار أوروبي أن يحقق 10% من هذه الإنجازات؟ لننظر إلى أفريقيا ونرى إنجازات الاستعمار التي يصدعون أدمغتنا بها كل يوم. ولذلك يركزون على بعض الأضرار البيئية التي ترتبت على هذا النوع من «التنمية»: الري يستهلك الكثير من الماء مما عجّل بجفاف بحر آرال؛ الاستخدام المفرط للكيماويات في الزراعة؛ الصيد الجائر في البحار الداخلية... وهذا كله صحيح، ومن الصحيح كذلك أن النظام السوفياتي كان يتجاهل تماماً الاعتبارات البيئية، لكنه يشارك الرأسمالية في هذا الاحتقار للطبيعة التي كان ينظر إليها كمورد يجب استغلاله؛ هذه البيئة نفسها التي لا يقل تخريبها في اليابان أو شمال شرق الولايات المتحدة. وأسلوب التنمية السوفياتي الذي أسميه «الرأسمالية من دون رأسماليين»، لم يكن خطأه «المغالاة في الاشتراكية»، وإنما بالعكس، كان تجاهل مبادئ الاشتراكية. ونظراً إلى أنه بدأ في ظروف بلد فقير، فقد ترك هذا النمط من التنمية آثاراً من القبح الصادم، وأكواماً من المخلفات من كل نوع حول كلّ من مدنه الكبيرة.

هل كان من الممكن تحقيق ما هو أفضل؟ أعتقد ذلك، وأرى أنه من الضروري السعي نحو الأفضل دائماً. ومع ذلك، فمن المؤكد أنه بدون مشروعات الري هذه، لم يكن ممكناً الإبقاء على السكان الذين يكوّنون هذه الأمم حالياً. وفي الواقع، فإن أكبر لوم يوجهه الروس الرجعيون اليوم للنظام السوفياتي هو أنه «أنفق أكثر مما يجب» على آسيا الوسطى. وفي الحقيقة، لم تكن آسيا الوسطى أكثر أهمية من الناحية السياسية والاجتماعية من بقية الاتحاد السوفياتي، والأوتوقراطية التي كانت تحكمها لم تكن نتاج الاشتراكية، بل كانت نفياً لها. ومرة أخرى يجب ألا نخلط بين انتقاد النظام من وجهة نظر يسارية، والانتقاد من وجهة نظر اليمين كما تقترحه وسائل الإعلام السائدة.

وكذلك، فسياسة القوميات كما طبقت في المنطقة ليست فوق مستوى الشبهات، فغطرسة القومية الروسية الكبرى كانت حقيقة. لكن الحدود بين الجمهوريات لم تكن محددة بهدف خلق المشاكل، كما يراد لنا أن نصدق، وإنما بهدف حل هذه المشاكل. فهذه الحدود - وكانت مجرد حدود إدارية كما كان الحال في يوغسلافيا - لم يكن المقصود منها أن تكون الحدود بين دول مستقلة، بل رُسمت لتحل بعض المشاكل ذات الطبيعة المختلفة. فمثلاً، قسمت المناطق التي يسكنها الأوزبك المتحدثون بالتركية، والطاجيك المتحدثون بالفارسية، لوضع حد للعداوات بين الجماعتين (حيث إن ترانس

أوكسانيا كانت فارسية بالكامل، ولكنها تتركت بفعل غزو الرحّل الذي لم يكن قد اكتمل بعد عند قيام الثورة الروسية). وكان البديل لهذه الحدود المعقدة (أو الجيوب العرقية مثل التي بين أرمينيا وأذربيجان) هو ترحيل السكان (وهو تعبير مخفف للتطهير العرقي). وهذه الحدود غير المنتظمة لم تعرقل طرق الانتقال ولا الاتصالات ولا التكامل الاقتصادي. بديل آخر كان خلق دولة شاسعة مثل كازاكستان، لتعيد الكرامة لسكان الاستبس البؤساء الذين كان جزء كبير من أرضهم قد عمره الروس منذ زمن بعيد. إن انقسام هذه المنطقة إلى خمس دول هو الذي خلق مشكلة، وسيخلق المزيد من المشاكل في المستقبل.

كانت الرحلة عبر المنطقة مفيدة على جميع المستويات - لي على الأقل - وكانت أشكال الاحتكاكات البادية (مثل مراجعة الأوراق عند الحدود الشكلية في تلك الأيام، تخفف منها دبلوماسية دودو دبين، وكذلك جهود الكثير من شركائنا السوفيات). ومن الشخصيات المثيرة للانتباه، سياسي أوزبيكي - عضو في الحزب، كما ينبغي - (وهو الآن بالتأكيد عضو في حزب الحكومة، وهو الحزب ذاته)، خفيف الظل، مراوغ ولكن دون عقد. كان يدعونا لركوب السيارات قائلاً بالروسية: «بو كونيام» (وتعني «إلى ظهور الخيل»). كذلك سائق الأتوبيس، الذي كان يقرأ في أثناء جولاتنا الطويلة على الأقدام رواية «الملوك الملعونون» (مترجمة إلى الروسية بالطبع)، وكم من السائقين في الغرب، لديهم مثل هذه التوجهات الأدبية؟ والشقراء الجميلة، وهي من نتائج خليط بين الروس والقوزاق، التي كانت تتمرغ فوق العشب عند كل توقف للسيارات. باختصار، كان الجو يوحي بإجازة لطيفة من عدة جوانب.

عودة بعد ذلك إلى موسكو الحبلى بالتوقعات. كان عمال شركة إيروفلوت مضربين، لكنهم لم يريدوا إبلاغنا بذلك، وانتظرنا مدة اثنتي عشرة ساعة في سمرقند، أولاً في المطار، ثم عدنا إلى الفندق، ورحنا نتصل بالشركة كل ساعة. أُبلغنا أخيراً بأن الطائرة وصلت، وبأننا سنتناول العشاء أولاً، وكانت الساعة قد بلغت السابعة مساءً. صاحت إيزابيل: «هذا معناه عدم اللحاق بالطائرة». وكانت محقة، فقد كان الوقت يكفي بالكاد للتوجه للمطار، وأقلعت الطائرة بعد ركوبنا بربع ساعة. وهو تصرف نمطي يعبّر عن قدر من اللاعقلانية عند الروس.

منغوليا

سنة (1992)، اشتركت وإيزابيل في المرحلة الثالثة من برنامج طريق الحرير. بدأنا من أولان باتور التي وصلناها بالطائرة من بيجين، فعبرنا النصف الغربي من منغوليا حتى كوبدو. وكان الذهاب والعودة من طريقين مختلفين - بإجمالي أربعة آلاف كيلومتر - وذلك من دون طرق إسفلتية، ولا حتى ترابية! ولم يمر طريق الحرير قط عبر منغوليا، لكن اليونسكو خضعت لأسباب دبلوماسية لإلحاح هذا البلد على إدخاله ضمن البرنامج. وكانت الرحلة رغم ذلك ذات فائدة أخرى، وهي التعرف إلى هذا البلد المنعزل.

من بين الرحلات الثلاث، كانت هذه الأقل تنظيماً، بل لعلي أقول إنها لم تكن منظمة على الإطلاق. ولم يكن السبب في ذلك يعود إلى اليونسكو، وإنما يعود كله إلى السلطات المحلية. كانت الحكومة المسماة بالشيوعية قد حلت محلها حكومة الائتلاف «الليبرالي» التي حصلت على الأغلبية في أول انتخابات متعددة الأحزاب. لكن الشيوعيين السابقين عادوا إلى الحكم بعدها في انتخابات تالية.

وفي أولان باتور كانت الفنادق جميعها قد احتلها المغامرون من كافة الأنواع، توافدوا لاقتناص الأرباح السريعة من التحولات الاقتصادية «الليبرالية». ولم تحترم الفنادق الحجز السابق لأعضاء القافلة، فاضطروا لإرسالنا إلى نوع من محطة لإقامة الشباب تبعد حوالى عشرة كيلومترات عن المدينة. هو مكان جميل، لكنه غير مجهز بشكل جيد؛ فالحمامات ودورات المياه مشتركة، والماء بارد اكثر مما هو ساخن، إضافة إلى البعد عن المدينة التي كنا نهتم بزيارتها. والمدينة ذات طابع سوفياتي واضح، وبالتالي فهي ليست مهمة من الناحية المعمارية. لكن عودتنا صادفت مع عيد كبير شبه وطني مخصص لإعادة الاعتبار لجنكيز خان الذي لم يكن النظام السوفياتي يمنحه القداسة. فقد كان غازياً إقطاعياً، وهو ما كان النظام السوفياتي يحاربه، لكن النظام الجديد كان يحاول اكتساب شرعيته على أساس وطني بعد أن استنفدت القيم «الاشتراكية» للنظام السابق قدرتها على التعبئة. وكان عيد جنكيز خان «فُرجة» جميلة للفرسان المغول على جيادهم الصغيرة وبثيابهم المزركشة على طراز عهد جنكيز خان. كان عرضاً جميلاً لكنه بلا مضمون سياسي أو اجتماعي.

وقد اكتشفنا غياب أي قدرات استقبال في البلاد حيث اضطررنا للإقامة في معسكرات، وأعطي لكل منا خيمة كندية وبطانية واحدة، واكتشفنا فيما بعد انه كان يوجد كثير من البطانيات، لكن المسؤولين المنغوليين أخفوها، غالباً للاستيلاء عليها فيما بعد. وبعد الكثير من الشكوى (والليل في منغوليا، حتى في الصيف، بارد جداً)، هاجمنا الشاحنة واكتشفنا البطانيات المخبأة. وكل شيء سار بالطريقة نفسها؛ فالمطبخ كان قطعة تاريخية تصلح للعرض في متحف للتاريخ العسكري، إذ كان هناك فرن متحرك على عجلات، يعمل على الحطب وله مدخنة عالية؛ وزنه عدة أطنان وتجره

شاحنة. ولعله كان يعمل مع أحد الجيوش الإمبريالية الروسية أو الصينية في القرن التاسع عشر. ولم تكن عربة المطبخ تسبقنا، بل كانت تتحرك معنا، وكان هذا يعني أنها تصل بعدنا بساعتين أو ثلاث، أو حتى خمس ساعات. لذلك كان جزء كبير من الليل يمر قبل أن نتمكن من تناول أي طعام، بل ربما ننام بلا عشاء، ولا يصل الطعام إلا في موعد الإفطار في الصباح.

ومع ذلك، فلا يمكن تسمية ما يقدم لنا على أنه وجبة، فلم يكن هناك طاهٍ، بل رجل (أو امرأة)، مكلف إشعال الفرن، ووضع خروف عجوز في القدر، مع بعض الكرنب، ويوزع الحساء الناتج من ذلك علينا في إناء معدني حصلنا عليه في بداية الرحلة، ونستخدمه في كل شيء، تناول الطعام، وغسل الفم والأسنان، والحلاقة، وأخيراً بعض الاستخدامات الأخرى في أثناء الليل. وكان علينا أن نغسله في الجدول القريب من موقع المعسكر. وفي النهاية، انفجرت سيدة سويسرية مغامرة - ولا أعلم ما الذي أتت لأجله - وقالت وهي تبكي، مشيرة إلى الطعام: «هذا الشيء لا أعطيه لكلبي». ومع ذلك كنا نأكله إذ لم يكن هناك شيء آخر، فأنا وإيزابيل من النوع الذي يستطيع التأقلم مع جميع الظروف... تقريباً، وكنا أكثر قدرة على المقاومة من الباقين على أية حال. وقد كان الشباب من الصحفيين المتعالين ينظرون إلينا في أول الرحلة من علٍ، ويفكرون: هذان المسنان لن يصمدا. وفي النهاية كانوا هم أول من شكا من المتاعب التي تفرضها عليهم المهنة. وكانت معنا صحفية هندية، نباتية، عاشت طوال شهر كامل على البسكويت الذي أحضرته معها، وكانت سيدة جذابة، خفيفة الظل، قادرة هي الأخرى على التأقلم، وسرعان ما صرنا أصدقاء. وكنت قد أكلت في الصين حساءً شهياً مصنوعاً من الضأن مع كمية كبيرة من الخضر والبهارات ومكونات أخرى، يقدم معه نوع من الشعيرية الصينية، ويسمى «القِدر المنغولية». وعند العودة إلى بيجين، قلت لصديق صيني إنني لم أتناول في منغوليا ولا مرة واحدة «القِدر المنغولية»، فأجاب بأن هذه طبق من أطباق شمال الصين. فسألته عن سبب التسمية، فأجاب: «إن المنغوليين لم يخترعوا أي شيء من أنواع الطعام، ولذلك حاولنا أن ننسب إليهم شيئاً ما». وهذه الوجبة كانت هي الطعام الوحيد، سواء للإفطار أو الغداء أو العشاء. وقد كان الكثيرون قد احتاطوا بأن أخذوا معهم بعض علب الشاي أو النسكافيه، وبعض البسكويت، مما خفف قليلاً من سوء الحال.

كنا نسافر في ثلاثة أنواع من السيارات، منها سيارات الجيب الأميركية، والجيب الروسية (جاز)، والأتوبيسات العادية. وكانت هذه فرصة لاختبار القدرات الفائقة للصناعة السوفياتية، فقد كانت هذه الأتوبيسات تصعد المنحدرات الحصبة بزاوية 45 درجة، وتعبر النهيرات حتى تصل المياه لأقدامنا

ونحن في السيارة! أما الجيب الأميركية المتقدمة، فكانت دائمة التعطل، فنحتاج إلى جرّها. وبالطبع، كانت المقاعد في الأوتوبيسات من الخشب وغير مريحة.

ولم يكن المرافقون من المنغوليين يبعثون على الاهتمام، وعلى درجة من الجهل، كما كانوا يحتسون الفودكا حتى الثمالة، من أول النهار، كما كانوا كثيري الصياح ويتشاجرون بعنف. ولم يكن «الرئيس» أفضل منهم كثيراً، ولذلك لم يكن الأدلاء ذوي فائدة كبيرة عند اختيار مواقع المخيمات. ولولا كفاءة دودو ديين وقدراته الدبلوماسية، لساءت النتائج كثيراً. وكان نصب الخيام يستغرق الكثير من الوقت، خصوصاً أن الكثيرين منا لم تكن لهم دراية سابقة بذلك، وأنا واحد منهم على أية حال. إن طقس هذه البلاد حاد وسريع التقلب؛ وفي أحد الأيام، أقمنا المعسكر قرب بحيرة كبيرة، رائعة الجمال، وكان الطقس جميلاً. وفجأة قامت عاصفة عاتية، وتحولت البحيرة إلى محيط ثائر، ووقفنا أمام خيمنا نحاول المحافظة عليها قائمة، ونحن نمسك بالأوتاد المثبتة في الأرض. وثبتت خيمة إيزابيل جيداً، أما خيمتي فانهارت، وبعد توقف العاصفة بحلول المساء، أعدنا تثبيت الخيم مرة أخرى.

أما عن الجانب العلمي، فلا شيء يمكن مقارنته بمستوى المعلومات المقدمة من الصينيين أو السوفيات؛ فالجماعة المنغولية لا تضم مؤرخين يمكن مقارنتهم بهؤلاء. وكان هناك شخص واحد بينهم، وهو «شيوعي» قديم، دائماً بالبذلة الكاملة، لا يشرب، ويمكن اعتبار أن لديه شيئاً يقوله. لذلك كنت أتحدث معه بلغة شبه إنجليزية، شبه روسية، وبالاستعانة ببعض المترجمين النادرين (السيئين). كان في الواقع إدارياً أكثر منه عالماً، لكنه كان يعرف بلاده ومشاكلها وتاريخها جيداً. أما بالنسبة إلى الأعضاء الأجانب في الفريق، فقد كانوا بصراحة سيئين. وكان على رأسهم أستاذة من ألمانيا الغربية - متخصصة فعلاً في تاريخ منغوليا - لكنها رجعية لدرجة أنها كانت تهتز طرباً لذكر «غزوات» جنكيز خان ومذابحه. ولعلها لو كانت أكبر سناً لاهتزت بالطريقة نفسها فرحاً بانتصارات القوات الهتلرية بلا شك. ومن بينهم أميركية غبية، جهولة، كانت بالتأكيد لا تعرف تحديد مكان منغوليا على الخريطة، قبل هذه الرحلة، فماذا جاءت تفعل؟ واليونسكو لم ترفض ترشيحها، لأنها تحاول إرضاء الولايات المتحدة، مع أن هذه الأخيرة كانت تقاطع اليونسكو، وهو موقف مخزٍ. وكانت هذه الأميركية تحتكر جيباً أميركياً أكثر راحة. كان هناك أيضاً إنكليزيان صامتان يتصفان بحب الذات لدرجة مقززة. وأستاذ فرنسي في علم الموسيقى - وهو الذي قلد الغناء المنغولي القوي ببراعة - كفء وخفيف الظل. وكانت هناك الصحفية الهندية الجذابة، وفريق

سكرتارية دودو ديين - إيزابيل مورينو والآخرون - والذين تميزوا بالكفاءة والذوق الرفيع، وهؤلاء الأصدقاء هم الذين جعلوا من هذه الرحلة الشاقة تجربة جميلة محببة.

أما لناحية تحديث المجتمع المنغولي، فالانطباع الواضح هو أن التقدم الذي حققه النظام الذي نتج من ثورة عام 1920 كان ظاهراً، وإن لم يكن كبيراً، وأهم نتائجه تحرير الشعب من استعباد رجال الدين البوذيين. وبالتأكيد لم يكن النظام قريباً من الديمقراطية بأي شكل، ولكن الإدارة، رغم غطرستها، كانت تقدم بعض الخدمات التي اختفت تماماً بعد «الليبرالية» الرأسمالية. فلم تعد هناك مدارس، ولا عيادات طبية، ولا حتى خدمات تجارية؛ فالقطاع الخاص لم يحل محل القطاع العام التجاري الذي ألغي، الأمر الذي كان من الممكن توقعه. وفجأة وجد مربو قطعان الماشية أن الأشياء البسيطة التي يحتاجون إليها مثل الشاي والكبريت والكيروسين لإنارة لمباتهم قد اختفت، كذلك لم يعد هناك من يشتري منهم إنتاجهم من الحيوانات أو منتجاتها. والعجيب في هذا البلد الذي تعد فيه قطعان الخيل والبقر والغنم بالملايين، أن لا تتوافر اللحوم في العاصمة أولان باتور! ولا غرابة حينئذ إن عاد المنغوليون الشيوعيون السابقين إلى الحكم مرة أخرى. وقد خفف من المعاناة التي ترتبت على اختفاء المبادلات التجارية فجأة، ظهور بعض التجار الصينيين المتجولين - على غرار الوضع في القرن الثامن عشر - ولكنه خير من لا شيء. وبفضل أحد هؤلاء التجار الذي لمح قافلتنا عن بعد وأسرع لملاقاتنا، تمكنّا من تجديد مخزوننا من الشاي والبسكويت، كما اشتريت سترة جميلة مبطنة بالزغب للتدفئة في الليالي الباردة.

ورغم كل ما سبق، فإنني وإيزابيل لم نأسف لاشتراكنا في هذه الرحلة الجميلة، فقد كانت المكافأة تستحق الجهد المبذول. فألوان الطبيعة التي لا مثيل لها، والتي يصعب علي وصفها، سواء لجبال ألطاي، أو السماء، كانت رائعة، وكذلك منظر قطعان الخيول البرية والجمال الآسيوية ذات السنامين، وهي جميعاً مناظر لا يمكن الاستمتاع بها دون قطع هذه الآلاف من الكيلومترات، بعيداً عن الطرق الممهدة. وكانت في الوقت نفسه الطريقة الوحيدة للتعرف إلى الشعب المنغولي ولو قليلاً. ومعروف أن المنغوليين فرسان بطبيعتهم، ولكن يجب أن تراهم لتفهم الوحدة بين الراكب وفرسه، وبراعتهما معاً. ومن المناظر المدهشة سباق الأطفال (من سن السادسة)، من الصبيان والبنات، فوق خيولهم الصغيرة، من دون سروج، وهم يقطعون مسافة السباق (خمسون كيلومتراً) عدواً وشعرهم يطير في الهواء، وهو منظر يصعب تصوره إذا لم تره بنفسك. وفي مخيماتهم، تذوقنا الجبن الجاف الذي يصنعونه، وكان يعني تغييراً عن حساء الضأن الممل، كما تذوقنا لبن الخيل الرائب الذي أعجب به البعض، ولست منهم. أما دودو ديين، بصفته الرئيس، فقد دعي لتناول ذيل الضأن، وهو

مجرد دهن، لكنه ذو قيمة غذائية عالية لمقاومة برد الشتاء القارس، وقد تحمل هذا النوع من المجاملة بشجاعة يحسد عليها. وأخيراً، كان مهماً التعرف إلى هؤلاء البشر الذين، رغم مظهرهم الخشن بفعل ظروف حياتهم، وكما في البلدان جميعها، كانت لديهم حساسية كبيرة؛ مثل الشاب الذي يجري في الخلاء، ويعود حاملاً بعض الزهور البرية ليقدمها لإيزابيل، والآخر الذي حاول أن يهدي إليها الذئب الصغير الذي كان يلهو به، وكادت إيزابيل أن تضعف أمام هذا الإغراء وتقبل الهدية، ولكن كان من المستحيل نقل هذا الحيوان المشهور بأنه متوحش عبر الحدود الدولية.

وقد رأينا الكثير من المناظر الطبيعية، ولكن القليل من المباني الأثرية، فيما عدا بعض الأديرة البوذية المتروكة، لكن النظام الجديد يفكر في افتتاحها من جديد. وأبدى الكثير من زملائنا الغربيين الإعجاب الشديد بتماثيل بوذا في هذه الأديرة، وعبّروا عن الغضب لأن «الإرهاب الشيوعي» أغلقها. ولم أكن الوحيد - إضافة إلى إيزابيل - الذي تضايق من هذا الشعور، فقد شاركنا الكثير من المنغوليين، شيباً وشباباً، موقفنا، مذكرين بأن الرهبان الذين عاشوا في بحبوحة في هذه الأديرة بلا عمل كانوا يستعبدونهم ويستغلونهم أبشع استغلال، وأن نظامهم قد قُلب بثورة شعبية، وأن الأديرة أقفلت لعدم توافر رهبان جدد بعد أن تعيّن على الجميع العمل لكسب عيشهم.

وتدل الآثار الباقية من عاصمة جنكيز خان - كاراكروم - والبسيطة الحجم، والتي لا تقارن بمدن الموتى في سنكيانغ، أو حتى بقايا مدن أوزبكستان، على دور منغوليا المحدود في التاريخ؛ فقد حققوا غزوات كبيرة ولا شك، ولكن دون استمرارية. وقد أكد ماركوبولو الذي زار كاراكروم في أيام مجدها هذه الحقيقة حيث قال إن سكانها حوالى ثلاثين ألفاً. وما يؤكد ذلك أن طرق الحرير لم تمر قط بمنغوليا. وعند العودة إلى أولان باتور، تمكنا خلال لقاء قصير مع بعض المثقفين النقديين من المركز التاريخي، الذين استُبعدوا عن الرحلة، من استكمال معلوماتنا عن البلاد بقدر أكبر من الجدية.

الهند

الهند مثل الصين، بلاد قارية لا يمكن تجاهلها إذا اهتممنا بمستقبل النظام العالمي. ومن حسن الحظ أن الإنتلجنسيا الهندية، التي يسودها اليسار بالمعنى الواسع للكلمة، قد قدمت أنضج التحليلات، ومن السهل الاطلاع عليها لكونها منشورة باللغة الإنجليزية. والكثير من هؤلاء المثقفين هم من معارفي، أو حتى من أصدقائي، وبعضهم نشط في شبكة المنتدى، وأشعر بالكثير من الرضا عند

النقاش معهم. لكنني كنت دائماً أشعر بضرورة استكمال المعرفة التي يمكن الحصول عليها من هذه المناقشات بالرؤية المباشرة من خلال «زيارة الموقع». ولهذا أعطي أهمية كبيرة للانطباعات التي خرجت بها من زياراتي الكثيرة للهند خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، والتي زرت خلالها بعض أكبر مدنها (دلهي وفارناسي وباتنا وبومباي وبنجالور وكلكوتا ومدراس وحيدر أباد)، حيث رأيت مبانيها وقصورها العظيمة، وكذلك مدنها العشوائية، كما «رأيت» حملات وادي الغانج والديكان. ورغم قصر هذه الزيارات، وعدم إمكان وصفها بأنها إقامة للدراسة، فإن حقيقة أنه كان يشاركني في هذه الزيارات بعض من أرقى المثقفين كانت ميزة لم يتمتع بها العديدون ممن زاروا الهند.

إن المجتمع الهندي الحالي مرفوض تماماً من وجهة نظري، فأنا بالتأكيد لست بين الكثيرين من الغربيين الذين يُعجبون بالهندوسية وخطابها بشأن «نبذ العنف». وأشارك الرأي أولئك المثقفين الهنود الذين ينتقدون بشدة الكارثة الاجتماعية المترتبة على سيادة مفهوم وممارسات تقسيم المجتمع إلى طوائف متميزة. ولا أنوي أن أتقدم هنا بأي تحليل لهذا البعد الأساسي لتاريخ الهند وثقافتها وتنظيمها السياسي، وللعلاقات بين طبقاتها الاجتماعية القديمة والحديثة، ولا لأسلوب الاستغلال فيها، ولا لانخراطها في التطور الاستعماري الجديد والرأسمالية التخومية المعاصرة، ولا لوظيفتها في إطار السلطة والحياة السياسية. وتوجد أدبيات كثيرة وجادة بشأن هذه الموضوعات جميعها، وقد نوقشت في إطار فرق العمل في المنتدى. وأكتفي بالقول إن هذه الحقيقة القاسية تلغي كل الخطاب المتعلق بـ «نبذ العنف»، فالمجتمع الهندي في واقع الأمر عنيف بشكل خاص.

ويتحمل الاستعمار البريطاني مسؤولية خاصة في بقاء نظام الطوائف الذي لا مثيل له في العالم الحديث. وبما عرف عنهم من البحث عن المصلحة الذاتية، عمل الإمبرياليون البريطانيون على دعم سلطة الطبقات المسيطرة المستغلة «التقليدية» (المهراجات، والزامندار، وغيرهم)، وإدماجهم في النظام العام تحت سيطرة رأس المال. ودون هذا التحالف، لم يكن من الممكن للإنجليز أن يحكموا هذا البلد الشاسع وأن يستغلوه لمصالحهم. وبما عرف عنهم من نفاق، حاولوا كذلك إسباغ الشرعية على هذا التحالف غير المقدس، بامتداح «خصوصية» التقاليد المحلية، وخصوصاً نظام الطوائف، و«احترام التقاليد»، السيئة منها بالطبع.

والنتيجة أن في الهند صورة من البؤس الإنساني لا يراه المرء في أي مكان آخر، إلا في باكستان وبنغلادش بالطبع. والخطاب الذي يمتدح الديمقراطية الهندية، ويقارن ذلك مع غيابها في الصين، يتجاهل بالكامل هذه الحقيقة الرئيسة. ومن دون الحاجة إلى إحصاءات، من الواضح أن الصين،

بفضل ثورتها، لم تعد تحوي مثل هذه المناظر. ويكفي التنقل عبر طرق البلدين ـ الأمر الذي قمت به كثيراً ـ للتأكد من هذه الحقيقة، إذا توافر حسن النية. وكان منظر هذا البؤس المدقع فظيعاً بشكل لم تتحمله إيزابيل في أول زيارة لنا للهند عام 1973. كنا في دلهي، خلال الصيف، ننزل في أحد فنادق الدولة الفخمة ـ ولا أذكر اسمه اليوم ـ وهو قلعة حصينة معزولة عن البلد الحقيقي. وعند خروجنا للتجول في المدينة، فوجئنا بطفل يكاد يموت جوعاً ينحني على قدمي ليقبلها، وكل ما استطعنا فعله هو الهرب، يغمرنا العجز والخجل، وتنهمر الدموع من عيوننا. وفي الصباح، توجهنا بالطائرة إلى كابول.

ويحد هذا الواقع كثيراً من مغزى إنجازات البرجوازية الوطنية الهندية، ومن مدى هذه الإنجازات، وهي التي أسست حزب المؤتمر، وتملأ صفوفه اليوم، وهو يكشف حدود ديمقراطيتها الانتخابية. ويبدي الكثير من الوطنيين أعداء الإمبريالية في العالم الثالث ـ بمن فيهم اليساريون ـ الحماسة في امتداح الطبقة الحاكمة الهندية لمواقفها الصلبة تأييداً لعدم الانحياز الإيجابي في العالم الأفرو آسيوي، بما يتضمنه ذلك من نواح إيجابية. وفي مقابل ذلك، لا يسقط المثقفون الهنود النقديون أبداً في فخ هذه الرؤية السطحية. فهم يركزون بدلاً من ذلك على صراع الطبقات في الهند المعاصرة، وعلى التباس وطنية البرجوازية الهندية في علاقاتها مع رأس المال الدولي المسيطر، وهذا ما جعلهم بعيدي النظر أكثر من معظم «المعجبين» بالهند، الغربيين منهم والوطنيين من العالم الثالث؛ فقد تنبأوا منذ زمن طويل بالتدهور القاتل لحزب المؤتمر، ألا وهو صعود الأصولية الهندوسية والتوجهات الإقليمية وتعميم الفساد وقيام سلطات مافيوية واستسلام الطبقات المتوسطة أمام الغرب، الخ. وحيث إنني زرت الهند كثيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد أتيحت لي الفرصة لرؤية هذا التطور بشكل ملموس عبر تغير أسلوب حياة الأجيال المتعاقبة من الطبقات الحاكمة. فقد كان الآباء يلبسون على الطريقة الهندية التقليدية، أو الغربية الوقورة، ويتناولون الطعام الهندي، كما كانوا يتعاملون بأسلوب مهذب ولا يتباهون بثرواتهم. أما الأبناء، فيتباهون بثرواتهم بشكل فج، ويقلدون «الطبقات الوسطى» الأميركية في الملبس والخطاب وأسلوب الحياة.

ومع ذلك، فإذا كانت المقارنة بين الهند والصين تميل كثيراً لمصلحة الصين، وإذا كان معنى ذلك أن الثورة في الهند لم تنجز بعد، فإن المقارنة بين الهند وباكستان تميل في المقابل لمصلحة الهند. فالهند تحت قيادة الكونجرس قد اختارت من ناحية المبدأ الدولة العلمانية متعددة القوميات. وأيا تكن محدودية تطبيق هذا المبدأ في الإطار الاجتماعي الهندي، فإنه يُبقي الباب مفتوحاً أمام إمكانية التطور للأفضل، في تميز واضح عن المأزق الذي يؤدي إليه مبدأ الدولة الثيوقراطية في باكستان.

فالأصولية الهندوسية ذاتها لم تصل - أو لم تصل بعد - لما تفرضه الطبقات الحاكمة «الإسلاموية» في باكستان، أو في غيرها. بل إنها تعتبر إلى حد كبير رد فعل على أصولية الخصوم؛ فكما قلت من قبل، لا يوجد هندوس في باكستان (فقد طُردوا جميعاً)، ويوجد الكثير من المسلمين في الهند (فأغلبية المسلمين الذين كانوا يعيشون في ما صار الهند بقوا هناك). والدولة الهندية تؤكد أنها علمانية، وهي لذلك لا تمنع بناء المساجد. وقد لاحظت شخصياً أنه في بعض الأماكن التي لا تزيد نسبة الأقلية المسلمة فيها عن 5% من السكان، تقوم هذه الأقلية ببناء مساجد كبرى قرب جميع المعابد الهندية في المنطقة، وتضع فيها مكبرات الصوت القوية، فهل يتصور أحد أن تقوم الأقلية المسيحية في مصر بالشيء ذاته؟ وعندما تحتج الأحزاب الهندوسية، تجيب الحكومة دائماً بأنها حكومة علمانية، وأنه من حق الطوائف الدينية أن تبني ما تشاء من المباني الدينية، وفي أي مكان تريده.

مع ذلك، فإن علمانية الهند مهددة اليوم من جانب اليمين الهندوسي الذي وصل إلى السلطة. وقد قامت الهند على أساس مبدأ «البهاراتفا» (مشتق من اسم البلاد «بهارات»)، وهو مبدأ قومية المواطنة الذي يؤكد على ترابط القوميات والجماعات اللغوية في شبه القارة. وينوي اليمين أن يستبدل بهذا المبدأ مبدأ «الهندوتفا» المشتق من جماعة الأديان الهندوسية، وبذلك يستبعد المسلمين والبوذيين. ويقاوم اليسار، وجزء كبير من أعضاء المؤتمر، هذه «الفاشية الدينية»، وقد توصلوا إلى إجراء تحقيق حول المذابح التي راح ضحيتها المسلمون في مهراشترا، وهو التحقيق الذي كشف بوضوح تواطؤ الإدارة. ويمكن أن نقارن مع الأسف هذه الجرأة مع نذالة «التكذيبات» الحكومية المصرية لأية أحداث مشابهة تقع ضد المسيحيين في مصر.

وما حاولت عرضه بإيجاز في السطور السابقة ليس مجرد انطباعات عن زياراتي وقراءاتي، بل نتيجة لمناقشات طويلة مع الكثير من المثقفين الهنود الذين قابلتهم عند دعوتي من قبل جامعات البلاد - وخصوصاً جامعة جواهر لال نهرو في دلهي - وكذلك مع أعضاء المنظمات الشعبية والنقابات والحزبين الشيوعيين، الماركسي، والماركسي اللينيني، بالأخص خلال المعركة الانتخابية في شباط/ فبراير 1998، وكذلك مع محرري المجلات (EPW في بومباي، وفرونتير في كلكتا)، وبعض دور النشر، مثل دار رينبو. وقائمة من تحدثت معهم من الهنود طويلة، وكثير منهم أصدقاء لي، لكنني سأشير هنا إلى أولئك الذين أدين لهم أكثر من غيرهم - والكثير منهم من النشطين في المنتدى - ومنهم من الجامعيين وقادة الأحزاب اليسارية (أميا باجتشي، وبيبان تشاندرا، ونرمال تشاندرا، وباريش تشاتوبادهياي، وآشوك ميترا، وبيبلاب داس جوبتا، ورامكريشنا موكيرجي، وسوميت شاكرافارتي، وأيجاز أحمد، وبرابهات باتنايك، وراجني كوثاري)، والمحررون والصحفيون دروفا

نارايان (رينبو)، وكريشنا راج (EPW)، وتيمير باسو (فرونتير)، ون. رام (فرونتلاين)، وكذلك التكنوقراط المختصون بالخطة (الأستاذ شوكلا)، والنقابيون (آجيت موريكين، وسريلاتا سواميناثان)، وأخيراً الصديقة الشخصية العزيزة جاناكي ناتاراجان.

وقد استقبلت الهند في كانون الثاني/يناير 2003 المنتدى الاجتماعي الآسيوي، ثم المنتدى الاجتماعي العالمي عام 2004. وقد أعجبت بقوة المنظمات الشعبية التي شاركت فيه (النقابات، والمنظمات الفلاحية، وروابط المنبوذين وهي غير المنظمات غير الحكومية). كما أعجبت بحجم المناقشات وجدية المشاركين. وستكون الهند بالتأكيد في قلب عملية بناء جبهة شعوب آسيا وأفريقيا.

والهند كما هو معروف قارة غنية بآثار التاريخ والمناظر الطبيعية المختلفة، وبعضها مذهل. لذلك انتهزنا الفرصة، أنا وإيزابيل، لزيارة كل ما يشاهده السائحون، خصوصاً في دلهي وما حولها، وطبعاً تاج محل في آجرا، وكذلك سفوح هيملايا في هيماتشال براديش في الطريق إلى سريناجار الرائعة عاصمة كشمير الهندية. ويشبه وادي نهر الغانج الذي قطعناه بالقطار، مع التوقف في المحطات المهمة - الله أباد، وفاراناسي، وباتنا - ريف الدلتا في مصر: التربة الخصبة نفسها، وأنواع المزروعات، والكثافة السكانية، وفقر الريف وقراه، رغم أن ذلك كله في الهند أفظع بكثير. ويُذكر الفضل للنظام الناصري والإصلاح الزراعي في اختفاء مناظر الشحاذين، والرجال والنساء في الأسمال البالية، والأطفال ذوي العيون الرمداء، والأشخاص ذوي الأطراف المبتورة بعكاكيزهم، ومرضى الجذام. وهؤلاء جميعاً الذين أذكرهم منذ أيام طفولتي في مصر ما زالوا موجودين بالهند اليوم. وفاراناسي مدينة جذابة رغم مظاهر الفقر فيها.

ومن حيدر أباد إلى بنغالور، مررت بالسيارة عبر الديكان، والمناظر هنا تختلف تماماً عن الشمال، فهي أقرب إلى السافانا السودانية في غرب أفريقيا. وهنا تبدو القرى أقل بؤساً، وفيها بقايا معمارية من ماضٍ مختلف تماماً. ففي الشمال نجد بقايا الطرز المغولية، وتلك التي استوردتها الطبقات الحاكمة المسلمة من مساجد وقلاع. أما في الجنوب، فتنتشر المعابد الهندوسية التي لا تعجبني هندستها كثيراً، حيث تتكدس التماثيل ذات القيمة الفنية المنخفضة. ويجب أن أعترف بأن بعض كبريات هذه المعابد - مثل معبد لاباكشي على بعد 60 كيلومتراً شمال بنغالور، ومعبد ميسور، وبعض معابد مدراس - قد أعجبتني بسبب الجمع فيها بين أنواع الحجارة والتماثيل الجيدة والطبيعة الاستوائية المحيطة.

وحيدر أباد مدينة مهمة، خصوصاً بسبب آثار المدينة القديمة الميتة. أما بنغالور، مثل مدراس، فتمثل التنسيق الحضري المنظم، وهو أمر نادر في شبه القارة الهندية. ويبدو أن بونديشري، على

مستوى صغير، وجوا على مستوى أكبر، قد بنيتا على أساس تخطيط حقيقي (ولم أسعد بزيارة هاتين المدينتين). أما البريطانيون، فلم يفعلوا شيئاً مماثلاً، إذ تركوا تجمعات «الشعوب الأصلية» على حالها بكل احتقار، واحتموا في بعض «الضواحي» الغنية بمبانيها المكلفة، لكنها ذات ذوق سيئ، والمعبرة عن الغطرسة الاستعمارية. وبنغالور - على الأقل في وسط المدينة - مرتبة ونظيفة، وهو استثناء آخر في الهند. ويجب أن أعترف أنه لأسباب مختلفة - طبيعة الناس، وبؤس أقل ربما، مع غطرسة أقل - أفضّل جنوب الهند على شمالها. وبومباي، وهي العاصمة الاقتصادية، أو شانغهاي الهند، مدينة لا بد من زيارتها، وهي المدينة الهندية الكبرى الوحيدة التي تعطيك منظر الحَضَر لا مجرد قرية متضخمة. لكن ذوق طبقتها الكومبرادورية المسيطرة، مثل حكامها الإنجليز السابقين، ليس ذا مستوى، وقد أفرز اختلاطهما الطرز المعمارية السيئة التي أسميها طراز «بُشير وشركاه»، والتي تملأ منطقة الخليج وعُمان والساحل الشرقي لأفريقيا. والحياة الثقافية أكثر نشاطاً في بومباي منها في غيرها، بما في ذلك دلهي. وبفضل أصدقائي الهنود، تمكنت من تناول قدح من البيرة ولقمة في بعض تلك «المقاهي» التي لا يعرفها الأجانب، حيث يتجمع الفنانون والشعراء والسينمائيون والصحفيون ورجال السياسة غير التقليديين، وبالتالي المثيرون للاهتمام. أما في دلهي، فالحياة الاجتماعية والثقافية «منشاة»، بسبب جو العاصمة، وكذلك الطبيعة البشرية. ويتركز في بيت الضيافة (غِست هاوس) العديد من المظاهرات والندوات (ومنها تلك التي شاركتُ فيها، مثل اجتماعات فرق عمل المنتدى)، لكنني أقدّر وسائل الراحة التي يضمها هذا المقر، والتي لا تقارن ببيوت الضيافة الفقيرة في الجامعات.

نيبال

انتهزنا، أنا وإيزابيل، فرصة إحدى زياراتنا للهند، وقضينا إجازة في كاتماندو عاصمة نيبال، وهي درة السياحة في الهمالايا، والتي توفر أبدع المناظر الجبلية التي يمكن تصورها، ومنها منظر قمة إفرست بالطبع. وهناك، قمنا بجولات عبر طرق صعبة في الوديان التي تخترق شقوق الهمالايا. كما رأينا المناظر التي تتكرر في جميع أنحاء الهند - البؤس والمعابد التي تتجول حولها وبداخلها قطعان القردة، والبقر الهزيل. ولا اهتمام هناك بالصحة العامة، فغرف الفندق وأماكنه العامة - رغم مستواه الرفيع مبدئياً - لا يتم تنظيفها إلا نادراً (ولعل الأمور تحسنت منذ ذلك الوقت). ولن أخوض هنا في التفاصيل الأكثر إثارة. والحي البوذي في كاتماندو معزول عن المدينة الهندوسية لتجنب

الاحتكاك بحيواناتهم وقذارتها. ويتناوب الرهبان البوذيون الرقابة على أسوار منطقتهم لمنع البقر الشارد الذي يتجول بحرية في الحي الهندوسي من الدخول إلى الحي البوذي، وفرشه بفضلاتها.

وللمدينة طابعها الجذاب رغم القذارة، وكانت في تلك الفترة الملاذ الأخير لمن خربت المخدرات صحتهم من شباب الهيبي الأوروبيين والأميركيين والأستراليين (شبان وشابات). وكان منظرهم يثير الأسى بهزالهم هزال سكان القبور، وجلودهم الكالحة، وهم يقبعون في الحوانيت القذرة انتظاراً للنهاية المفجعة.

لقد تابعت بعناية تطورات الصراع الاجتماعي الذي يقوده الماويون في نيبال، والذين التقيت قادتهم عدة مرات. وإن حرب العصابات التي تحرق بنيرانها ثلث شبه القارة الهندية منذ ثلاثين عاماً، بين الماويين الهنود (CPML، والمنظمات التي نشأت عن تشظيه) وطائفة المنبوذين الذين يكوّنون أغلبية الفلاحين الذين لا أرض لهم، من جهة، والسلطات القائمة في الهند ونيبال من الجهة الأخرى، لم تحقق هدفها الثوري (وهو الوحيد المقبول لشبه القارة على المدى الطويل). وبصفة خاصة، يظل الارتباط بين الرؤية السياسية للماويين وبين المطالب الخاصة بالمنبوذين معطلاً بسبب الرؤية الجامدة للعديد من الماويين الذين يقللون من أهمية البعد «الطائفي» للمشاكل. لكن هذه الحركة أبعد ما تكون عن «الهزيمة النهائية»، والانتصار الذي حققته في نيبال ليس وليد الصدفة، رغم ضعف السلطة هنا - التي لا تقارن بقوة وسائل القمع التي تتمتع بها الطبقات الحاكمة في الهند - وهو ضعف لعب دوراً مساعداً للانتصارات الحديثة للماويين في نيبال.

سري لانكا

سنحت لي فرصة التعرف إلى سري لانكا عام 1976، وكنت مدعواً إلى اجتماع قمة عدم الانحياز التي عقدت في عاصمتها كولومبو. وقد اهتم المنتدى دائماً بتطورات «عدم الانحياز»، وكانت سكرتارية الحركة كثيراً ما «تستشيرنا» بالنسبة إلى ماهية هذا المفهوم. ومن المعروف أن حركة عدم الانحياز لم تنجح قط في إقامة سكرتاريا دائمة حقيقية، ولعلها لم تُرد ذلك حتى لا تظهر تناقضاتها الداخلية إلى العلن. ولعل ذلك كان موقفاً معقولاً، ولكن في المقابل، لم يكن التحضير لاجتماعات الوزراء أو القمم يجري بشكل جيد.

لكن هذا الضعف تداركته بعض السكرتاريات الوطنية، مثل السكرتاريا الهندية التي كثيراً ما دعتني لمناقشة بعض المشاكل الحرجة في لحظة معينة. وكان آخر هذه المرات في شباط/فبراير

1998، حيث دعيت لدورة عمل بشأن الأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا، والتي شارك فيها بعض من أكبر الأسماء من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في الهند. وفي هذه المناسبة، اقترحتُ بعض عناصر التأمل بهدف إعادة تنشيط الحركة، مع الاحتفاظ باسمها واستكماله ليتلاءم مع الأوضاع الجديدة، ليصبح الاسم: «عدم الانحياز في ظل العولمة». وقد أتيحت لي فرصة أخرى لمناقشة هذه المشاكل مع فريق صيني - يضم أعضاء من الأكاديمية والحزب والحكومة - بهدف الإجابة عن السؤال: «هل هناك قاسم مشترك أعظم، يمكن على أساسه إعادة بناء جبهة بلدان الجنوب (دول وشعوب) ضد السيطرة الأميركية؟» وفي أفريقيا، كانت زيمبابوي مكلفة التحضير لإحدى هذه القمم، فاستدعاني ناثان شاموياريرا، وكان حينذاك وزيراً للخارجية، لأتناقش معه بشأن «أزمة» حركة عدم الانحياز وشروط تأقلمها مع التغيرات العالمية.

جاءت قمة كولومبو لعام 1976 غداة تقديم حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين الاقتراح بخصوص «نظام اقتصادي دولي جديد» لهيئات الأمم المتحدة، وخصوصاً الأنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). ولذلك كنا قد كوّنا في المنتدى الوليد - وكذلك في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في تلك الفترة - فريقاً للمناقشة، قدمت له «ورقة عمل». وطلبت مني سكرتاريا حركة عدم الانحياز الحضور إلى كولومبو لعرض هذه الورقة على فريق من الخبراء والوزراء مكلف تقديم تقرير عنها للقمة. وأعطتني إنديرا غاندي التي حضرت دون ترتيب مسبق لتطلع على استنتاجات الفريق - في نهاية جلسة من المناقشات استغرقت حوالى ثماني ساعات - كما أعطت الجميع على ما أعتقد الانطباع بأنها سياسية على أعلى مستوى من الذكاء. فقد تقدمت بثلاثة أو أربعة أسئلة مختصرة ولكن حاسمة، قُدمت على البديهة، وبتعليقين أو ثلاثة، مختصرة كذلك، ولكنها تكشف نقاط الضعف أو التناقض في الخطابات بشأن الموضوع. وكانت هذه القمة مثيرة لاهتمامي إلى أقصى درجة من ناحية ما أمكنني أن أعرفه من المناقشة مع هذا الشخص أو ذاك. لكن نتيجتها كانت بالضرورة تبنّي اقتراح «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» الذي كانت فرصة تقبله من جانب القوى الغربية، في تقديري، صفراً. فقد كان نوعاً من التعبير عن النيات الطيبة من جانب السلطات الحاكمة في أن تقوم المراكز الرأسمالية بالتأقلم مع شروط استمرار النموذج الشعبوي للتخوم الذي بدأ يفقد القدرة على البقاء. ومع الأسف، فقد أثبت التاريخ صدق حدسي بهذا الشأن. أما أنا فاقترحت في مقابل هذا الاختيار الاستراتيجي برنامجاً للإصلاحات الداخلية يوسع مجال التدخل للجماهير الشعبية، ويقوي بذلك استقلالية العالم الثالث وقدرته على التفاوض مع الشمال من مركز أقوى. وقد قدمت هذا الاقتراح مستخدماً التعبيرات التي يمكن أن تكون مقبولة من جانب المستمعين.

وقد انتهزت فرصة دعوتي إلى هذه القمة لإطالة مدة بقائي في سري لانكا، والتعرف بعد القمة على المثقفين الانتقاديين في ذلك البلد. فعرّفني جوماني كوريا (ولا أذكر إن كان قد صار السكرتير التنفيذي للأنكتاد أو لا) على فريق جوناتيليكه (الذي تحدثت عنه في الجزء الأول من المذكرات). لكن الأكثر دينامية كان الصديق بونا ويكناراجا الذي أسس فريقاً للمنتدى كان الأنشط على مستوى جنوب آسيا (الهند وباكستان وبنغلادش ونيبال وسري لانكا). سمح لي ذلك بتوثيق علاقاتي مع بعض مثقفي بنغلادش المعروفين، وهم رحمان سبحان وحسين مشرف وغيرهما (رغم أني لم أزر بلدهم حتى الآن). وقد ساعدني أصدقائي السريلانكيون على رؤية جزء من بلادهم ذات الطبيعة الرائعة، كما أخذوني إلى كاندي بالطبع، وفي أثناء ذلك، كنا نتناقش في شأن مشاكل البلاد. كان العديد منهم يؤيد الاستراتيجية الشعبوية لليسار في البلاد - «الانفتاح والنمو السريع (بوجه إنساني كما قيل بعد ذلك) مع برامج اجتماعية نشيطة» (خصوصاً للصحة والتعليم). لكن البعض كانوا قد بدأوا يشعرون بتناقضات هذه الاستراتيجية وحدودها ومخاطر انزلاقها نحو الفشل والانفجار. وقد أثبت التاريخ صحة حدسهم؛ فبعد بضع سنوات انتهت «معجزة سري لانكا» (مرة أخرى تنتهي إحدى معجزات البنك الدولي بكارثة)، واختارت الطبقات الحاكمة المأزومة أن تحرّف الاحتجاجات الشعبية نحو الصراع الإثني الذي لم تخرج منه البلاد حتى اليوم.

هونغ كونغ

من أجل التحضير للحلقة الدراسية الأفرو آسيوية لمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط التي تحدثت عنها في ما سبق من ذكرياتي، قمت مع إيزابيل برحلة في صيف عام 1973، قادتنا إلى طوكيو، وهونغ كونغ، وتايلاند، وماليزيا، وإندونيسيا، وانتهت بالهند. وبالطبع كانت لدي قائمة بالاتصالات الأولية في هذه البلدان، أبدأ عن طريقها في بناء شبكة المنتدى في شرق وجنوب شرق آسيا. وكانت طوكيو وهونغ كونغ - وتبقيان - المقرين النشيطين للشبكة الإقليمية النشيطة الوثيقة الاتصال بي على الدوام.

وسأعود في ما يلي إلى الاتصالات التي قمت بها مع المنظمات اليابانية المعادية للإمبريالية، وعن طريقها، مع بعض الجماعات النشيطة في شرق آسيا، وجنوب شرقها، والتي اضطرها قهر الدكتاتوريات المحلية إلى العمل في المنفى.

كانت هونغ كونغ التي زرناها لأول مرة ما زالت تحت نير الاستعمار البريطاني؛ فطوال 95 عاماً كانت المستعمرة تعيش في ظل نظام بوليسي قاسٍ لا يعترف للصينيين بأية حقوق بسيطة مثل حق التأكد من مشروعية الاعتقال. وكان المناضلون والنقابيون، وبصفة خاصة الشيوعيون، يتعرضون للاعتقال التعسفي والتعذيب، وحتى الاغتيال بدم بارد. ولم يعترف البريطانيون للبلد بقانون أساسي «ديمقراطي»، وانتخابات، إلا قبل موعد تسليمها للصينيين عام 1997 ببضع سنوات. وكان الهدف من هذه التنازلات واضحاً تماماً.

وموقع هونغ كونغ، التي زرناها كسياح، موقع رائع كما هو معلوم، وكان الانطباع الذي خرجت به من هذه الزيارة هو أنه بمجرد خروج البريطانيين، لن يبقى أي أثر لبقائهم الذي استمر قرناً. وقد أكدت زيارتنا التالية عام 2002 هذا الانطباع تماماً. فلم يبق سوى المباني القليلة الضخمة على الطراز الفكتوري - لبنوك مثل تلك التي نراها في شنغهاي بطول رصيف، وفي أمبوا (هوانغ بو)، ولا شيء أكثر من ذلك. وكان نظام العزل الكامل الذي مارسه البريطانيون في المستعمرة، وانعزال الأقلية البريطانية، وعنصريتها العميقة، واحتقارها للصينيين، قد منع هذه الأخيرة من ترك أي تأثير ثقافي من أي نوع. وهكذا عاد الصينيون، الذين لم تتغير طبيعتهم طوال فترة الاستعمار، صينيين عاديين كبقية مواطنيهم بمجرد زوال الحكم الأجنبي. ولهذا السبب، وغيره، لم أعتقد قط أن عودة هونغ كونغ إلى الصين ستخلق أية مشكلة خاصة، وذلك بعكس رأي أغلبية المراقبين والصحفيين الخبراء المزعومين في شؤون الشرق، وحتى في رأي عدد كبير من المثقفين اليساريين. فهنا، كما في شنغهاي، يتوقف المستقبل أساساً على تطور العلاقات الداخلية في الصين ذاتها، أي بين الطبقات الشعبية وطبقاتها الحاكمة، أو بين الفلاحين والبرولتاريا من جهة، وبين برجوازيتها القديمة والجديدة (في شنغهاي، وهونغ كونغ، وغيرهما) من الجهة الأخرى، أي على نتيجة الصراعات بينها، سواء أدى ذلك إلى انتصار «الاشتراكية» (في شكلها الدولتي على الأخص)، أو انتصار شكل من الرأسمالية، وطنية أو كومبرادورية، أو أخيراً، انتصار شكل من أشكال الحلول الوسط التاريخية المرحلية.

وقد انتهزنا فرصة الرحلة، فزرنا ماكاو كذلك، ثم عدنا لزيارتها عام 2002. وتختلف هذه المستعمرة الصغيرة تماماً عن هونغ كونغ؛ فهنا، كما في جوا في الهند، اختلط البرتغاليون تماماً بالسكان الأصليين، وخلقوا بذلك ثقافة مختلطة ذات طابع خاص. فمثلاً، هناك أصناف الطعام الصينية البرتغالية التي تختلط بتقاليد كانتون، بما فيها زيت الزيتون والنبيذ. كذلك أوجدوا الخليط نفسه على صعيد فن العمارة.

تايلاند

كان ينتظرني في تايلاند عام 1973 فريق قوي يضم خيين ثيرافيت، وثوري براسارتسيت، وثوسانجوان فاتشاريا، ووارين وُنجانتشوا، الذين كوّنوا فيما بعد فريقاً نشيطاً للمنتدى. وبانكوك كذلك مقر مفوضية الأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ ومعهد التخطيط ودراسات التنمية (الموازي لمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في أفريقيا). وأتيحت لي الفرصة كثيراً بالطبع للمشاركة في ندوات ولقاءات نظمتها هذه الهيئات التابعة للأمم المتحدة. وقد وصلت من ذلك إلى نتيجة أنها جميعاً لا تساوي شيئاً، لأن القائمين عليها موظفون يرتعبون لمجرد فكرة توجيه أي انتقاد لسياسات الحكومات، أياً كانت، في حين أن هذه السياسات تتناقض بين حكومة وأخرى، ومن فترة لأخرى. أما الجامعات الوطنية من جهتها، فتستحق الاحترام، وقد دعيت للحديث إلى طلبتها وأساتذتها وباحثيها، وكوّنت فيها الكثير من الأصدقاء الذين صحبوني لزيارة بلادهم الجميلة. ويصدر فريق «التركيز على الجنوب العالمي» (والدين بيلو ونقولا بولارد وآخرون)، ومركزه في بانجكوك - والذي أقابل أعضاءه دائماً في إطار نشاطاتنا الدولية المشتركة - بعض أفضل التحليلات للمشاكل الاقتصادية للمنطقة.

إن جسر نهر كواي، والذي خلده الفيلم الشهير، شكّل فرصة لأستمع إلى تعليق طريف من التايلانديين، وهو أن ما أغضب الإنجليز من اليابانيين هو أنهم عاملوهم «كما لو كانوا هنوداً»! وتايلاند ليست مجرد فردوس السياحة الجنسية للأوروبيين واليابانيين والأميركيين، ولا مجرد بلاد للبلاجات الرائعة (مع أنني استمتعت مع إيزابيل بقضاء أيام بديعة هناك). لكنها كذلك بلاد يسكنها شعب منفتح ومجتهد ومناضل، بدأت أتعرف إلى ثقافته «الهندصينية» - وهي تركيب متجانس من عناصر وردت من الغرب ومن الشمال بفضل أصدقائي المحليين. وهو تركيب ناجح من بعض النواحي، لكنه ليس بهذا القدر من النجاح من نواحٍ أخرى، برأيي وبرأي إيزابيل. فقد رأينا أن المعابد في مجموعها مبالغ في تزيينها، وتقرب من أسلوب الخان المقتبس. وفي بانكوك، يعجب الزوار بالقنوات، لكنهم لا يلاحظون بؤس الشعب الذي يستخدمها، ويسكن فيها أحياناً.

فعلى الرغم من النجاح الاقتصادي للنظام - حتى حدوث الأزمة المالية التي تحدق به منذ عام 1997 - فإن اللامساواة الاجتماعية في تزايد بلا انقطاع. وهو أمر ظاهر للعيان ولا يحتاج إلى دراسة الإحصائيات للتأكد من ذلك، ويكفي أن يزور الإنسان البلاد عدة مرات خلال الخمس وعشرين سنة الماضية - وهو ما قمت به فعلاً. وأكبر نجاح لهذه «المعجزة» هو التكدس الفظيع

للسيارات في شوارع بانكوك. وقد مُزقت أحشاء المدينة - وكانت جميلة بطريقتها الخاصة في أول الأمر - بعدد من طرق السيارات القبيحة المنظر، ويزداد الأمر قبحاً بالإعلانات الكثيفة السيئة الذوق على الطريقة الأميركية. وتحيط هذه الطرق السريعة بجزر من الأحياء الشعبية المحرومة من الشوارع والأرصفة التي يمكن أن تحمل هذا الاسم. أما البرجوازيون والطبقات المتوسطة النهمة للاستهلاك - وهي الأساس الاجتماعي للنظام - فلا يهمهم الأمر، إذ إنهم لا يسيرون أبداً على الأقدام، وينتقلون عبر طرق السيارات السريعة - رغم تكدسها - من إحدى القلاع المحمية، حيث يسكنون في القصور والفيلات الأكثر غنى، أو في المجموعات السكنية من العمارات الفخمة المحاطة بالأسوار ورجال الأمن المسلحين - إلى قلعة محمية أخرى، هي حي الأعمال بوسط المدينة. ويستغرق هذا الانتقال ساعات طويلة، ويصل الأمر إلى أنهم يأخذون في سياراتهم أدوات لقضاء الحاجة في السيارة.

وفي خلال جولة في بانكوك، رأينا أنا وإيزابيل رجلاً «صينياً» يقدم عرضاً للسياح، وهو عبارة عن قتال بين حيوانات مختلفة، مثل عدد من الأسماك المقاتلة في حوض واحد، فتتقاتل حتى لا يبقى منها سوى سمكة واحدة، أو نمس يقاتل كوبرا حتى الموت، الخ. وهي تسلية مقيتة جعلتنا نقترح عليه أن يدفع بعض السائحين للقتال حتى الموت! لكنه لم يفهم مغزى الاقتراح.

وتايلاند - رغم فظاعة طبقتها البرجوازية الكومبرادورية المسيطرة - تمتلك أوراقاً مهمة، من وجهة نظري؛ فهي أمة حقيقية كان من حظها أنها لم تتعرض لصدمة الاستعمار المباشر، ولذلك لا تسمع فيها الخطاب العصبي عن تأكيد «الهوية». وفيها طبقة حاكمة لا تخفي تمسكها بالثروة التي أتاحتها لها الرأسمالية، دون أن تبدي أي اهتمام بالقيم الديمقراطية. وهناك الطبقات الشعبية التي تعرف جيداً أنها لا يمكن أن تنتظر شيئاً من النظام، والتي تحاربه في حدود إمكانياتها. والإنتلجنسيا التي تقف إلى جانب الشعب موجودة، وكانت موجودة منذ بداية العصر الحديث، وهي التي نشأ عنها الكادر المعادي للفاشية في الجيش، ومناضلو الحزب الشيوعي، وقوات حرب العصابات الماوية. وهي توفر اليوم الكادر للحركة الديمقراطية القوية التي تربط بين انتقاد الخيارات الرأسمالية للطبقات الحاكمة والنظام المسيطر عالمياً وإقليمياً، وبين اقتراح إجراءات اجتماعية تقدمية وإدارتها بشكل ديمقراطي.

ولعل وجود هذه الإنتلجنسيا الحديثة والانتقادية النشطة هو ما يفسر استمرار الدور المهم للحركة الطلابية في هذه البلاد، في مقابل تدهور الحركة الطلابية والجامعية في الكثير من بلدان العالم الثالث. وهكذا، لم تأتِ الأزمة المالية لعام 1997 كمفاجأة للمحللين من فريق العمل التابع للمنتدى؛

فقبلها بثماني سنوات، نشر منتدانا دراسة تتضمن تحليلاً للتناقضات في «المعجزة»، ويتنبأ بالأزمة المقبلة حتى أقل التفاصيل، مما أكدته الأحداث التالية. ولي أن أفخر بهؤلاء الزملاء بالتأكيد، والذين لم يتيسر لمنافسيهم من خبراء البنك الدولي وغيرهم أن يتفهموا مقدار ذكائهم الحاد.

ماليزيا

جربت ماليزيا خلال ربع القرن الأخير نوعاً من التنمية الرأسمالية من النوع نفسه الذي أجرته تايلاند، كما بالقدر نفسه من «النجاح» (طبقاً لمعايير الرأي التقليدية السائدة، أي معايير البنك الدولي)، أو من مظاهر الضعف، التي كشفها ببراعة فريق المنتدى لجنوب شرق آسيا، ومنسقه جورج آسنييرو. وقد زرت البلاد عدة مرات خلال السبعينيات والثمانينيات، وأتيحت لي الفرصة لمناقشة مشاكله الاقتصادية والسياسية مع بعض مثقفيه الأكثر براعة واطلاعاً على الحقائق، وخصوصاً جومو سوندارام الذي أعتبره من أفضل الاقتصاديين في عصرنا الحاضر، ومع أستاذ السياسة والأنثروبولوجيا حسين علي، ومع مارتن خور أحد مؤسسي شبكة العالم الثالث، وهي شبكة يكمل تحركها بسلاسة تحركات منتدانا. وفي جامعة كوالالمبور، وفي بينانغ مقر رابطة المستهلكين التي انبثقت عنها شبكة العالم الثالث، خصصتُ عدة أيام لدراسة عدد من الملفات التي أعدت خصيصاً لاطلاعي، موضحة الأبعاد المختلفة لمشاكل البلاد، الأمر الذي سمح لنواة فريقنا من المنتدى بالبدء في العمل في ظل أفضل الظروف الممكنة. ومع ذلك، فقد كان من الضروري دائماً الحرص على صعيد اللغة واختيار التعبيرات التي لا تستنزل الغضب القاتل للبوليس السياسي القوي.

لكنه كان من الواضح - لي على الأقل - أن ماليزيا لا تمتلك المزايا التي تمتلكها تايلاند؛ فهنا لا توجد أمة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل بلاد مقسمة بين عدد مختلف من «الطوائف» أو الجماعات. فالصينيون يحتكرون روح المغامرة (الرأسمالية)، ومن صفوفهم يخرج أكثر العمال المهرة. أما الماليزيون، فيحتكرون السلطة السياسية. ويعمل هذا التقسيم بشكل جيد طالما أن مصالح الطبقة الحاكمة السياسية والمشروعات الرأسمالية تلتقي، وهو الحال حتى اليوم حيث يتركز تدخل الدولة في دعم التراكم الخاص. ومع ذلك، فالصينيون في سنغافورة، وهم يشكلون هناك الأغلبية الساحقة من السكان، قرروا أنه من الأكثر فاعلية أن يستقلوا بمدينتهم/ الدولة عن ماليزيا القديمة، وأن يجعلوا منها العاصمة الصناعية والمالية للمنطقة.

إذا امتدت الأزمة، وإذا نجح رأس المال الدولي المسيطر أن يفرض رأيه، أي أن يفرض «تراجع الدولة» طبقاً لمبادئ النيوليبرالية العالمية - وهو ما يحقق مصالح الشركات متعدية الجنسية والبرجوازية الكومبرادورية الصينية، وليس مصالح الطبقة الحاكمة السياسية الماليزية - فقد يهدد ذلك وحدة الكتلة المسيطرة المحلية. وستزداد حدة هذه التوترات الداخلية بقدر ما ستزداد حدة الصراعات الاجتماعية وتجذرها. فماذا سيكون رد فعل الفلاحين الماليزيين، والطبقات «الاقطاعية» التي تحوطهم عادة، وبروليتاريي المدن (وأغلبهم من الصينيين والهنود)، والمزارعين، والفئات المتوسطة التي تكونت داخل الطوائف جميعها؟ يصعب التنبؤ بكافة ردود الأفعال هذه، لكن خبرة التاريخ تشير إلى أن اللجوء إلى «الطائفية»، بل الأصولية الإسلامية للماليزيين، قد يكون الوسيلة التي قد تأمل بعض القوى السياسية أن تعيد بها الشرعية الضائعة.

وتحليل الأزمة القائمة - التي لا ترجع في رأيي إلى أسباب «ظرفية» يمكن التغلب عليها لمصلحة النموذج الذي قاد النمو خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية، بل هي الدليل على أن هذا النموذج قد استنفد إمكانياته - يجب أن يكون محل اهتمام جميع القوى التقدمية والديمقراطية في ماليزيا، وهي موجودة، لحسن الحظ، رغم جميع أشكال القهر التي صاحبت «المعجزة» التي تغنّى بها البنك الدولي. وبعد انقشاع أوهام المعجزة المزعومة، يمكن لهذه القوى أن تزدهر من جديد. وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، تبلورت هذه القوى حول واجبات تحقيق الاستقلال الوطني، والثورة الاشتراكية، حسب النموذج الشيوعي لتلك الحقبة، والذي اقترحتُ إعادة قراءته في كتابي «سيرة ذاتية فكرية». وهزيمة هذا المشروع - المشترك بين جميع بلدان جنوب شرق آسيا، باستثناء فيتنام، ولاوس، وكمبوديا - لم تعنِ القضاء على الآمال في الحرية والعدالة الاجتماعية التي بعثها في شعوب المنطقة إلى الأبد. وبالطبع، فإن «تكرار» الماضي ليس الرد على التحدي الجديد الذي يعمل في ظروف محلية وعالمية تختلف تماماً عن ظروف ما بعد الحرب. ومن حسن الحظ أن لا أحد يفكر بهذه الطريقة، ولا يوجد حنين لهذا الماضي (كما قد يكون موجوداً في الفليبين). ويصعب لذلك التنبؤ بمسار تبلور برنامج للديمقراطية والتقدم الاجتماعي في الفترة القادمة. وعلى أي حال، فقد كان هذا موضوع مناقشات دارت بيني وبين جومو سوندارام، وآخرين في الهند، في شباط/فبراير 1998.

ولن أقول الكثير عن البلاد التي قطعتها عبر الطريق من كوالالمبور إلى بينانغ، فهي رائعة بلا شك. وقد بقيت بينانغ مدينة صغيرة تذكرنا عمارتها بما كانت عليه المنشآت في هذا المضيق ذي الحيوية التجارية، قبل مجيء الأوروبيين، وبعد رحيلهم.

الفليبين

تأخرت زيارتي للفليبين حتى عام 1997 بسبب ظروف مختلفة، إلى أن تمكنت أخيراً من الاستجابة للدعوة الموجهة لي من رجال كهنوت التحرير. وجورج آسنييرو، منسق أنشطة المنتدى لشرق وجنوب شرق آسيا، فليبيني، وقد أتيحت لي فرصة مناقشة مشاكل هذا البلد معه بالطبع، ومع ريناتو كونستانتينو - الرجل البارز في التجديد التقدمي لما بعد الحرب - ومع زوج ابنته راندولف ديفيد الذي لعب دوراً بارزاً في سقوط ماركوس، وكذلك مع فرانسيسكو نيمينزو، وغيرهم ممن قابلتهم في فرق العمل.

وتاريخ الفليبين مأسوي، ويختصره الفليبينيون بسخرية في جملة واحدة: «400 عام في دير إسباني، و40 عاماً في كوميديا موسيقية هوليوودية، و4 أعوام في معسكر اعتقال ياباني.» وأضيف أنا: «ثم التعلق بالعولمة الرأسمالية بعد هذا التحضير المجيد». وأخيراً، قضي على دكتاتورية ماركوس الدموية والغارقة في الفساد التي أقامتها واشنطن وساندتها، وهي التي لم تفكر قط في انتهاكات حقوق الإنسان، ولا في غياب أبسط أشكال الديمقراطية في هذا النظام. وحدث ذلك بفضل ثورة في المدن قامت بها «الحركة الاجتماعية الجديدة»، وهي تجمّع لعدد من المنظمات الشعبية للدفاع عن الديمقراطية، وجماعات حماية البيئة، وحركات نسائية، ورجال دين (ينتمون إلى تيار كهنوت التحرير). ولا شك أن البرجوازية الكومبرادورية المحلية، ومن ورائها الولايات المتحدة، نجحت في احتواء هذه الحركة عن طريق تجمّعها حول الشخصية المثيرة للشبهة لمدام أكينو، بل والتلاعب بها.

ولهذا السبب، فإن جزءاً آخر من اليسار التاريخي في البلاد، وهو الذي اتخذ مبادرة القيام بحرب عصابات في المناطق الريفية تحت قيادة حزب شيوعي كلاسيكي تطوّر نحو الماوية ابتداءً من الستينيات، تمسّك بانتقاد هذا «اليسار الجديد» غير المتجانس، وبلا مبدأ نظري، والذي يتهمونه بأنه قائم أساساً على الطبقات المتوسطة، وبلا استراتيجية، وبأنه بالتالي يجري التلاعب به من الطبقات الحاكمة المحلية، ومن واشنطن. وهذه العصابات، المستقرة في جبال جزيرة لوزون، لم يمكن اقتلاعها منها، بل هي مستمرة، كما يقول المدافعون عن الاستراتيجية الجديدة في المدن: «لتبقى كما هي، دون أمل في القدرة على تحرير البلاد - مدنها وريفها في السهول الغنية».

وقد استمعتُ إلى وجهتَي النظر، يدافع عن كل منهما مناضلون أكنّ لهم كل التقدير، وحجج كل طرف قوية، وكذلك الانتقاد الذي يوجهه كل فريق إلى الآخر. ولست ممن «يعطون الدروس» مثل

البعض، وهم كثيرون لسوء الحظ، ولذلك امتنعت دائماً عن «البتّ» لمصلحة هذا الفريق أو ذاك، وأنا أحترم آراءهم، وشجاعتهم جميعاً. لذلك اكتفيت دائماً بتكرار ما أعتقد به حقيقة، وما أرجوه: أليس من الممكن التغلب على أوجه النقص لدى الطرفين - بافتراض أن النقط الأساسية في الانتقادات المتبادلة حقيقية، وهو ما أصدقه - وأوجه التقارب، بدلاً من الإصرار على الجدل العقيم الذي يعبر عن العناد عند الطرفين؟

وما أمكن لي رؤيته من هذا البلد، وهو جزء من جزيرة لوزون، رائع. ويدّعي آسنييرو، وهو من مندناو، أن جزيرته أجمل بكثير من لوزون. ولذلك يؤسفني أنني لم أتمكن حتى الآن من معرفة الأرخبيل ولا تعريف إيزابيل به، وأنني لم أتمكن من تلبية الدعوة الرقيقة من جورج وزوجته ماريا.

أما مانيللا فكارثة، تماماً مثل بانكوك، ففيها عدد من طرق السيارات السريعة تحيط بمدن العشش المخيفة. وفيها أحياء البرجوازية التي هي مثل القلاع المحصنة، وحركة السيارات المجنونة، الخ. أما ما بقي من المدينة الإسبانية القديمة - وهي صغيرة جداً بالمقارنة بتجمع مانيللا-مترو - فهي جميلة، وتثير الحنين إلى... الدير الإسباني.

أما ثورة المورو - المسلمون في مندناو - فلا معنى حقيقي لها في رأيي، فالمورو لا يتعرضون لأي تمييز. أما فكرة أنه لكونهم مسلمين يحق لهم الحصول على دولة خاصة بهم، فلا يقبلها إلا أولئك الذين يقبلون الخطاب الإيديولوجي الإسلاموي، و«الطائفية». إذن، فالأمر يتعلق بحركة يمكن التلاعب بها، ومن المحتمل أنه يجري التلاعب بها (من قِبل واشنطن). والحرب الصغيرة التي يقومون بها لا يشارك فيها إلا بعض العصابات الإجرامية من جانب المورو، والجيش المتوحش التابع لنظام هو بطبيعته عاجز عن الرد الصحيح على تحدٍ من هذا النوع. وهذا يخدم أولئك الذين يبحثون عمن يخرج لهم الكستناء من النار، أي بعبارة أخرى، واشنطن.

إندونيسيا

كانت إندونيسيا منذ عام 1966 بلداً ممنوعاً دخوله عملياً. وكنت أعرف بعض المسؤولين في الحزب الشيوعي الإندونيسي منذ مطلع الستينيات، كما استمعت إلى بعض المسؤولين في نظام سوكارنو في اجتماعات دول عدم الانحياز. وذكرتني العلاقات بين هاتين القوتين المسيطرتين اللتين انبثقتا من حرب التحرير بما حدث في مصر في الحقبة ذاتها. وكان أمام الشيوعيين الاختيار بين الانضواء تحت علم شعبوية النظام، أو محاولة تجاوزها بشكل جدي، وفي حالة الاختيار الأخير،

بأية طريقة. وكان سوكارنو يذكرني كثيراً بجمال عبد الناصر، فكل من الرئيسين كان عدواً أصيلاً للشيوعية، ويحاول موازنة تأثير اليسار الشعبي بأساليب متشابهة. فكل منهما كان يعمل على إبعاد الشعب عن السياسة بمنع تبادل الآراء، ومحاولة إطراء تطلعات البرجوازية الصغيرة التي يقوم عليها نظاماهما وإفسادها، وتشجيع التيارات الرجعية وخصوصاً الإسلامية. والفارق أن الحزب الشيوعي الإندونيسي كان أقوى بكثير من نظيره المصري، ما جعله يفرض نفسه كشريك معترف به رسمياً، مع أنه كان يتعرض في الواقع لكبت مستتر. وبشكل ما، كانت سوريا والعراق يقعان في مكان متوسط بين النموذجين المصري والإندونيسي. وفي جميع الأحوال، فإن لعبة هذه القيادات الشعبوية المعادية للشيوعية، والتي كانت تظنها لئيمة، انقلبت عليها وانتهى الأمر بانتصار قوى اليمين عليها، بدعم من تدخلات الإمبريالية. وفي إندونيسيا، وبالذات بسبب قوة الحزب الشيوعي، احتاج قلب نظام سوكارنو إلى حمام من الدم لا نظير له في التاريخ الحديث. ولم يتحرك سوهارتو بمفرده في هذه العملية، فقد ساهم الإسلاميون فيها، لكن الدور الأكبر لعبته وكالة المخابرات المركزية التي نظمت بشكل عملي ذبح 300 ألف شخص على الأقل (وربما 500 ألف) - من رجال ونساء وأطفال وشيوخ. واليوم حيث تكونت بالفعل «محكمة جنائية دولية» لمحاكمة المتهمين بجرائم ضد الإنسانية، فالمتهم الأول الذي يجب أن يقدم لهذه المحكمة هو حكومة واشنطن. وبالطبع، فالأمر ليس وارداً، كما أنه ليس من المنتظر أن يتقدم الرئيس الأميركي بالاعتذار للشعب الإندونيسي، مع أن هذا أقل ما يجب عليه فعله. فمن بين المجرمين في عصرنا هذا، لن يقدم لهذه المحكمة إلا الذين لا يرضى عنهم السادة الإمبرياليون.

ومع ذلك، حاولت عام 1973 أن أعيد الاتصال مع بعض الناجين من المذبحة، والذين لم ينضموا إلى الدكتاتورية المزدوجة لسوهارتو وواشنطن، بعد سقوط سوكارنو عام 1966. وكان ذلك في غاية الصعوبة، فقد كان الرعب من المذبحة، والإرهاب - عن طريق التعذيب لأقل «شك» (على أساس قوائم تقدمها واشنطن) - يشل جميع الأفراد المتفرقين. وفي ظل هذه الظروف، تعرفت إلى بعض الأشخاص الذين يمكنني اليوم الكشف عن أسمائهم بعد سقوط سوهارتو. وأهم هؤلاء الأشخاص هو آدي ساسونو، وهو مناضل من أجل الديمقراطية، وناقد لاستراتيجية التنمية الرأسمالية التابعة التي تدفع إليها واشنطن عن طريق البنك الدولي. لكن آدي ساسونو لم يلبث أن اقترب من النظام، وخصوصاً مع حبيبي، الذي خلف سوهارتو. ومن المهم أن حبيبي أعلن نفسه المدافع عن الإسلاميين، فقد كان هذا هو الشرط الذي فرضته واشنطن لدعمه، كمحاولة لوقف الاندفاع الشعبي الذي أنهى دكتاتورية سوهارتو، إذ لم يكن سقوط الدكتاتورية سببه الأزمة

الاقتصادية والمالية كما ادعت وسائل الإعلام المسيطرة. وبالعكس، فالدكتاتورية هي أنجع الأدوات لإدارة الأزمة لمصلحة رأس المال الدولي والبرجوازية الكومبرادورية المحلية. وكان رفض الطبقات الشعبية دفع ثمن هذه الإدارة، والتعبئة القوية لهذا الرفض بالدور الكبير الذي لعبه الشباب والطلاب، هو الذي وضع حداً لسلطة سوهارتو. ونظراً لعدم استعداده للرد على الحركة الديمقراطية والاجتماعية للجماهير، فقد كان رد فعل الدكتاتور - كما يحدث كثيراً - «سيئاً» (من وجهة نظر الأميركيين)، فقد حاول «عودة» أخيرة وطنية ديماغوجية. وهنا فقط تخلى عنه أولئك الذين تنبهوا فجأة إلى أنه قد تعدى على مبادئ الديمقراطية، ودفعوا بشخصية حبيبي المشكوك فيها للأمام. ويبقى أن المشاكل لم تنته بعد في هذا البلد الذي هو في حالة غليان، رغم الاستقرار الظاهر الذي يبدو أن انتخاب ابنة سوكارنو قد حققه. وحتى الآن، لا يبدو في الأفق أي شكل لإدارة الأزمة سواء لخدمة السادة الإمبرياليين، أو لمصلحة الحركة الشعبية والاجتماعية التي ترفض إلقاء السلاح.

وهكذا حصلنا أنا وإيزابيل على تأشيرة سياحية، فنزلنا في دنباسار، وقضينا عدة أيام على شواطئ جزيرة بالي الرائعة. وفي تلك الفترة، لم تكن بالي قد اجتاحتها جحافل اليابانيين والأستراليين، وغيرهم، ولم يكن بها سوى بعض الهيبيز. وزيارة هذه الجزيرة التي تسودها الهندوسية تعطي الفرصة لتأمل التاريخ الحقيقي لشعب إندونيسيا وأصوله قبل الإسلام، والتي يحاول الأصوليون التغطية عليها، هنا كما في غيرها من البلدان. وهكذا يُعِدّ التحالف بين الدبلوماسية الأميركية والأصوليين لمصائب ومذابح قريباً. وهو أمر تعرفه واشنطن، لكنها ترغب في حدوثه؛ فهو أنجع الوسائل لمنع إندونيسيا من الاستقرار كبلد قوي، وبالتالي مستقل، قادر على رفض السيادة الأميركية. ومرة أخرى، لا يحظى الخطاب الغربي عن الديمقراطية، والذي تتلاعب به وسائل الإعلام، بأية مصداقية.

وأعترف بأنني لا أملك رأياً محدداً بشأن تيمور وإيريان الغربية. وتيمور الشرقية استعمرها البرتغاليون، وتركوا عليها بصمتهم التي لا تقارن ببصمة الهولنديين التي تكاد تكون غير موجودة اليوم. وشعب إيريان الغربية من البابو (مثل بابوا غينيا الجديدة)، وليسوا إندونيسيين؛ فهل هذا سبب كافٍ ليجعل من الاستقلال الرد الوحيد - أو الأفضل - على المشاكل التي تنجم عن التنوع القومي والثقافي؟ ليس من المستحيل أن تكون أغلبية شعب تيمور ترغب في الاستقلال عن إندونيسيا، وقد يصح ذلك أيضاً بالنسبة إلى شعب إيريان الغربية (لكن هذا ليس معروفاً). وإن عجز الأنظمة الشعبوية والدكتاتوريات اليمينية عن توفير الحلول الصحيحة لمثل هذه المشاكل، يكاد يكون صفة أصيلة لها، وهي تتحمل المسؤولية الأساسية عن ثورة ضحايا دكتاتوريتها. ولكن هل الانفصال هو

الحل؟ أو أنه يخلق بالضرورة بلداناً هشة لا تستطيع مقاومة العولمة التي يسيطر عليها الإمبرياليون، في حين أن البلدان الكبيرة (مثل إندونيسيا) تستطيع أن تفرض نفسها بشكل أفضل، بشرط تطورها في اتجاه شعبي وديمقراطي، حقيقي طبعاً؟ وإن تأييد الرأي العام في البلدان الإمبريالية للمطالبات بالاستقلال، والذي يدفع إليه تلاعب وسائل الإعلام الموجهة من السلطات المسيطرة، يثير توجساً حقيقياً لدي.

وتتطلع أستراليا، كتابع لواشنطن، إلى لعب دور القوة الإمبريالية الإقليمية، وهي تتدخل (حكومة ورأياً عاماً) في هذا الاتجاه، وهذا ما يؤكد اعتقادي بخطورة الوضع. وإن تدخلاتها لا تراعي حتى أبسط قواعد التعامل المهذب، فما هي مصداقية حملات الحكومة والصحافة الأسترالية ضد «الاستعمار الفرنسي» في كاليدونيا الجديدة؟ فإذا كانت أستراليا لا تعاني من مشاكل مع السكان الأصليين، أليس سبب ذلك أنها أبادت جميع هؤلاء، وكانت ترفض حتى وقت قريب (عام 1967 على ما أذكر) أن تمنح حقوق المواطنة للأفراد النادرين الباقين منهم على قيد الحياة؟ ومن المعروف أن إبادة شعب تسمانيا كانت «كاملة»، بحيث لم يبقَ منهم أحد، ولا حتى رضيع (فالأستراليون العنصريون لم يتصوروا أن يتبنوا أحداً منهم)، مما خلق مشكلة لعلماء اللغات الذين لم يستدلوا على أصول هذه اللغة التي اختفت كلها مع شعبها. وتصور أن تعطي أستراليا هذه دروساً للآخرين!

والأميركيون لا يحبون الدول الكبيرة التي يحاولون تفكيكها جميعاً حتى لا يبقى على وجه الأرض سوى دولة كبيرة واحدة - الولايات المتحدة. ويجري التلاعب باستمرار بحقوق الشعوب، وكذلك بالديمقراطية، لخدمة استراتيجيا الهيمنة هذه.

كوريا

تختلف التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية عن مثيلاتها في بقية بلدان جنوب شرق آسيا، ومع ذلك فالخلط بينها يحدث كثيراً. والبنك الدولي يجهل بطبيعة الحال مفهوم رأسمالية التخوم، وهو بالتالي لا يميز بين نماذج التوسع وبين تلك التي تتميز بها المجتمعات الرأسمالية المركزية، فرؤية البنك لا تعترف بالظلال والاختلافات الجزئية. وهو يضع أشكال التوسع الرأسمالي الشديدة التنوع في سلة واحدة، ويرتبها وفقاً لمعيار واحد، وهو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبهذا المقياس، يضع كوريا وتايلاند وماليزيا جميعاً تحت بند «قصص النجاح» (المعجزات، التي تُنسب لفضائل «السوق»)، دون محاولة فهم كيف يجري تقنين هذا «السوق» عن طريق سياسات الدولة التي تتغير

من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى. لكن العديد من مناضلي اليسار - في آسيا وفي غيرها - يكررون الخلط ذاته، وإن كان بحجج أخرى. فبسبب كراهيتهم للاختيارات الرأسمالية وللميول الأميركية لنظام سيول، يسمون النموذج الكوري الجنوبي بأنه مجرد نوع من التنمية الرأسمالية التابعة، أي أنه مماثل لبقية بلدان جنوب شرق آسيا. والعديد من مناضلي اليسار في العالم الغربي يعاملون التنمية الرأسمالية في الصين بالطريقة نفسها، ويخلطون بينها وبين نماذج التنمية الأخرى في شرق وجنوب شرق آسيا، بل حتى في بقية بلدان العالم الثالث.

من جهتي، لا أوافق على هذا النوع من الخلط، وأعتبره مجرد أسلوب للجدل يفرغ القضايا المركزية المتعلقة بطبيعة الكتلة المهيمنة من المضمون، كما يفرغ علاقاتها بالطبقات المسودة، وبالتالي استراتيجيتها بالنسبة إلى الإمبريالية.

والكتل المهيمنة في جنوب شرق آسيا ذات طبيعة كومبرادورية، وتفتح بلادها للتدخل المسيطر للشركات متعدية الجنسية. لكن سياسات الدولة المطبقة تؤدي وظيفة مهمة في النظام، فهي أولاً تحافظ على حسن سير قوة العمل باستخدام القهر الشديد، في الوقت الذي تضمن للفئات المتوسطة الاستفادة من التوسع الاقتصادي، وتدعوها للتمتع بمزايا الحياة «الاستهلاكية» ودعم اختيار نظام سياسي معادٍ للديمقراطية. وهي ثانياً تفرض على رأس المال الدولي المسيطر، وهو المستفيد الأول في النموذج، أن يشرك البرجوازية الكومبرادورية المحلية في عملية النهب، وأن يدعم استحواذها على الثروات الضخمة، إما عن طريق الفساد المباشر، أو عن طريق خلق شركات محمية مخصصة لها. وهذا النوع من النمو - حتى عندما ينجح، وقد كان ناجحاً لمدة عقدين - لم يخرج إندونيسيا من النموذج شبه الاستعماري التقليدي المبني أساساً على الاستغلال المدمر للموارد الطبيعية (الغابات بصفة خاصة). وفي تايلاند وماليزيا في المقابل، كان النمو مرتبطاً أساساً بالتوسع في الصناعات التحويلية بالاشتراك مع رأس المال الخاص المحلي (الصيني في ماليزيا). إن ضعف هذه النماذج وتعرضها للمخاطر، أكانت نتائجها متوسطة (الفليبين) أم براقة ظاهرياً (في تايلاند وماليزيا)، واضح للعيان. وقد شرحت فِرق عمل المنتدى هذه الأوضاع، بتنسيق من آسنييرو، وجاءت الأزمة لتؤكد تحليلاتها. ويستحق هذا النموذج اسم «الرأسمالية المغشوشة»، وهو الذي اعتمد بدرجة كبيرة على التمويل والتكنولوجيا الأجنبية، ولم ينمّ قدرته على السيطرة في هذه المجالات حتى يتمكن من الحلول محل الأجنبي بمرور الوقت.

أما الكتلة المهيمنة في كوريا الجنوبية، فهي ذات طبيعة مختلفة تماماً، إذ إنها مرتبطة أساساً بالدولة لدرجة يمكن معها اعتبارهما مندمجتين عملياً. ولذلك فاستراتيجية هذه الدولة وطنية، فإذا

استعانت بالشركات متعدية الجنسية وبتكنولوجيتها، فهي تُخضع ذلك لمتطلبات تخطيط يحدد الخطوات للتدرج لأعلى في تراتب مستويات الرقي التكنولوجي، وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا (مع التركيز على التدريب، والقيود المفروضة على الشركات متعدية الجنسية)، وإقامة نظام من الاحتكارات (الشايبول) التي يمكن اعتبارها قطاعاً خاصاً أو عاماً على السواء، كوسيلة للحفاظ على مِلكية رأس المال، الخ. وكوريا هي البلد الوحيد في العالم الثالث «غير الاشتراكي» (باختياراتها بالنسبة للتحالفات الدولية) الذي يحاول الخروج من محيط رأسمالية التخوم لتتحول إلى مركز حقيقي جديد. وقد قبلت الولايات المتحدة هذا الاختيار (لبعض الوقت)، بل دعمته (بفتح أسواقها من جانب واحد للصادرات الكورية مثلاً) وذلك لأسباب جيو استراتيجية خاصة. وقد قبلت هنا ما كانت تحاربه في أماكن أخرى. كذلك دفعت الحرب الكورية (1950-1953) الطبقة الحاكمة المحلية إلى تقديم تنازلات غير متوقعة في أماكن أخرى، وخصوصاً الإصلاح الزراعي الموجه لإرضاء الفلاحين الذين كان يجتذبهم النموذج المنافس في كوريا الشمالية. هذه هي الظروف التي سمحت للطبقة العاملة الكورية بالقيام بنضال ناجح أدى في المرحلة الأولى إلى رفع الأجور، ثم قاد إلى الهجوم على نظام السلطة السياسية المعادية للديمقراطية.

ولذلك لم أندهش كثيراً عندما وصلتني دعوة من بعض المثقفين والجامعيين الكوريين عام 1984. وهناك اكتشفت أن أعمالي قد قُرِئت بعناية، باللغة اليابانية (وأعمالي الرئيسة تترجم دائماً إلى اليابانية، وفي عدد من النسخ يفوق تلك التي تصدر باللغة الفرنسية أو الإنجليزية!)، بل حتى باللغة الكورية (ترجمة للاستخدام الجامعي، ثم تولاها بعض دور النشر التجارية)، وباللغة الصينية (وذلك في ترجمة قامت بها أكاديمية العلوم في بيجين). كذلك تبينت أنه بالرغم من القهر الشديد، فاليسار (بل والماركسية) له وجود قوي في عالم المثقفين، وهو ليس معزولاً، بل له علاقات منظمة مع عالم العمال والفلاحين، ويجري هذا الارتباط عن طريق الطلاب من أصول اجتماعية شعبية. ولذلك اتسمت مناقشاتنا بأكبر قدر من الأهمية وشملت جميع جوانب المشكلة. وقد قابلت في كوريا مناضلين ينتمون إلى الماركسية أو الماوية بصفة عامة، لكنهم استطاعوا تجنب الكثير من التبسيطات الواسعة الانتشار في أماكن أخرى. وهذه الفورة الثقافية هي التي تفسر كبر حجم الحركة الاجتماعية والسياسية التي تهز البلاد منذ بضع سنوات. وحيث صرت صديقاً لهؤلاء الرفاق، فقد زرت هذا البلد الجميل بصحبتهم، منتقلاً بواسطة السكة الحديد من سيول إلى الشواطئ الجنوبية وميناء بوسان (حيث زرت الترسانة البحرية الضخمة هناك)، مروراً بالمدن الداخلية ومدينة تايجو.

ويمثل نجاح كوريا خطراً حقيقياً للإمبريالية، فهذا البلد يمكن أن يصير قوة منافسة، خصوصاً وأن توحيدها أمر محتمل، وهو سيحدث في ظروف مختلفة عن تلك التي سمحت بضم ألمانيا الشرقية إلى بون. فهذا البلد يمكن أن ينزلق إلى اليسار، بصيغة يصعب التنبؤ بها مقدماً، ولكن تناضل من أجلها قوى اجتماعية وسياسية لا يستهان بها، وهي تتدعم باستمرار على مدى السنوات الماضية.

لذلك لم أندهش لمحاولة دبلوماسية واشنطن وحلفائها اليابانيين والأوروبيين انتهاز فرصة الأزمة المالية لتفكيك الإمكانيات الكورية. والأزمة المالية الكورية أزمة ثانوية، من النوع الذي عانت منه فرنسا وبريطانيا عدة مرات خلال فترة ما بعد الحرب العالمية، دون أن تقترح واشنطن عليهما ما تحاول أن تفرضه على كوريا اليوم. وهي أزمة صغيرة بمعنى أنها مأخوذة بشكل نسبي، بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي مثلاً، أو بالنسبة إلى طول مدتها (منذ كم سنة؟) تقل عن أزمة الولايات المتحدة! فماذا يفعلون؟ يدعي صندوق النقد الدولي أن سبب الأزمة هو وجود احتكارات في كوريا الجنوبية (كما لو كانت الشركات الكبرى الأميركية واليابانية والأوروبية ليست احتكارات هي الأخرى!)، ويقترح تفكيكها، وضم الأجزاء الأكثر ربحاً منها للاحتكارات الأميركية! وعلى ذلك، يُنتظر من صندوق النقد الدولي، على المنوال نفسه، أن يقترح حلاً للأزمة الأميركية هو ضم شركة بوينغ (وهي احتكار فيما أعلم) إلى منافسها الأوروبي شركة إيرباص (وهي احتكار آخر). ورغم أن مسيو كامديسو فرنسي، إلا أنه كان سيفصل في التو بقرار من المستر كلينتون لو جرؤ وقدّم مثل هذا الاقتراح العجيب! هل نندهش إذن إذا وجدنا الصحف الكورية تتحدث عن حرب كورية جديدة، يكون المعتدي فيها واشنطن؟ وهذه الحرب ستستمر، في رأيي، وستمر بفترات صعود وهبوط، ولكن ليس من المؤكد أن الولايات المتحدة وحلفاءها سينتصرون فيها.

الفصل الرابع: أميركا اللاتينية: نهاية مبدأ مونرو؟

اختلف تاريخ أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي كثيراً عن تاريخ بلدان آسيا وأفريقيا. فجميع المجتمعات الحديثة في القارة الأميركية نتجت من نمط خاص من الاستعمار حقق وظائف حاسمة في تطور النظام التجاري (المركنتيلي) لأوروبا الأطلنطية، وكانت في تلك المرحلة المركز الذي تُبنى حوله الرأسمالية العالمية. وهذا التاريخ يختلف تماماً عن تاريخ المجتمعات الأفريقية والآسيوية التي خضعت للتوسع اللاحق للرأسمالية الصناعية المنتصرة. ففي أفريقيا وآسيا، احتفظت المجتمعات بهويتها القومية والثقافية السابقة، كما احتفظت بلغاتها ودياناتها (غير المسيحية). لكن أنظمتها - التي أصفها في تحليلي بالنظم الخراجية - أُخضعت وشُوهت لخدمة الرأسمالية الصناعية المتوسعة. ولهذا السبب احتفظت هذه المجتمعات طويلاً ببعض الخصوصيات المهمة التي وصفت «بالإقطاعية» في الخطاب التبسيطي لحركات التحرر الوطني الحديثة. أما تكوين أميركا الحديثة، فقد دمر بشكل جذري مجتمعات السكان الأصليين، إن لم يكن قد استأصلها تماماً عن طريق سياسة الإبادة الجماعية المنظمة التي اتبعها الإنجليز في أميركا الشمالية. وتحولت أميركا بالكامل إلى المسيحية (رسمياً على الأقل)، كما استخدمت اللغات الأوروبية (رغم التحفظ عن هذه المقولة فيما يتعلق ببلدان الكاريبي الكريولية، والمناطق ذات التركيز السكاني الهندي في مناطق جبال الآنديز والمكسيك).

ومن السهل تفهم اشتراك الإنجليز والفرنسيين والهولنديين، في غزو أميركا وإقامة النظام التجاري، فهذه البلدان الثلاثة كانت تمثل طليعة الرأسمالية الوليدة. وحيث انتهت الحروب المستمرة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر بين هذه البلدان بالنصر الحاسم للبريطانيين، فلا غرابة أن ينتهي الأمر بطرد الفرنسيين والهولنديين عملياً من القارة لمصلحة الاستعمار الإنجليزي. ولكن ما التفسير لتوسع إسبانيا والبرتغال في أميركا، في حين أن هذين البلدين كانا بعيدين عن أن يوصفا في القرن الخامس عشر بأنهما مجتمعان رأسماليان تجاريان؟ أعتقد أن «حرب الاستعادة» (Reconquista) كانت الدافع وراء هذا الغزو الكبير لأميركا. لقد تميز العام 1492 بحدثين مهمين، هما طرد المسلمين من الأندلس ورحلة كريستوفر كولومبس الأولى إلى أميركا. لقد دفعت حرب الاستعادة إلى إنشاء جيوش إقطاعية جرارة في جميع أنحاء شبه جزيرة إيبيريا بقيادة أمراء الحرب. وبعد طرد المسلمين، ربما كان المتوقع أن يتابع هؤلاء الأمراء حروبهم بغزو شمال

أفريقيا، لكن اكتشاف أميركا فتح أمامهم مجالاً بديلاً للتوسع اتضح أنه أغنى بكثير. وبما أن هذه الجيوش لم تكن مبنية على أساس العلاقات الرأسمالية التجارية، مناظرة لتلك التي تبلورت في أوروبا شمال غرب الأطلنطي، حملت لأميركا الإيبيرية روحاً مختلفة، متأثرة كثيراً بالإقطاعية الأوروبية. وهذه الأشكال هي التي أثارت المشاكل بالنسبة إلى توصيف مجتمعات أميركا اللاتينية، وسأعود لهذا في ما يلي.

وتكوّن قلب هذا النظام المركنتيلي من المستعمرات القائمة على المزارع التي يعمل بها العبيد (وخصوصاً مزارع قصب السكر والقطن)، وهو اختراع للبرتغاليين بدأوه في الرأس الأخضر كما أوضحت سابقاً، ثم عُمّم على نطاق واسع في جزر الأنتيل والمستعمرات الإنجليزية في الجزء الجنوبي من أميركا الشمالية وفي شمال شرق البرازيل. وكان استيراد العبيد من أفريقيا الأساس الذي قامت عليه هذه التخوم المركنتيلية الرئيسة.

أما في المناطق المكتظة بالسكان من الهنود - في المكسيك والآنديز - فقد أقام الإسبان نظاماً يعتمد على استرقاق السكان الأصليين لاستخراج المعادن بدلاً من إقامة المزارع، وعمموا نظاماً لشبه إقطاعيات كبرى مقتبسة من النظام الإيبيري، ومرتبطة بدرجات متفاوتة بالنظام الرأسمالي العالمي الآخذ في التوسع. وفي المناطق التي ليس فيها سكان أصليون كثيرون، أي في جنوب البرازيل وأوروجواي والأرجنتين، أنشأت مزارع كبرى جلبت لها العمال الزراعيين من إيبريا وإيطاليا وألمانيا وبلدان أوروبية أخرى. أما في المناطق الهندية، فقد قاموا بعملية «إدماج» السكان الأصليين على طريقتهم - أي بالعنف والقسوة - بعد إدخالهم في المسيحية بدرجة أو أخرى. لكن هذا الاندماج تقدم بشكل كيفي حقيقي في المكسيك دون غيرها، بفضل ثورة الفلاحين خلال السنوات 1910-1920، ونتج من الإصلاح الزراعي وشعبوية حزب الثورة المؤسسية (PRI) قيام أمة حقيقية إسبانية/هندية على قاعدة هذه الثورة الشعبية.

كذلك أنتج تطور الرأسمالية في شمال أوروبا، وخصوصاً في إنجلترا، فائضاً من السكان غير المالكين الذين كوّنوا الجحافل التي وفرت السكان لأميركا، وتكونت منهم إنجلترا الجديدة (نيو إنجلاند). وهذه المستعمرة التي يسكنها مالكون صغار يبنون اقتصاداً تجارياً مرتكزاً على الذات بدت قليلة الجاذبية للنظام التجاري المسيطر، لدرجة أنهم تنبأوا بأن لا مستقبل لها. أما المستعمرات الرائعة التي وصفها «خبراء» ذلك الزمان «بالمعجزات» (للأسباب نفسها التي يستند إليها خبراء البنك الدولي اليوم)، فقد نشأ عنها... هايتي وشمال شرق البرازيل، في حين تحولت نيو إنجلاند المعتمدة على الذات والفقيرة إلى... الولايات المتحدة!

ولا تستحق «ثورات» نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر هذا الوصف رغم أنها تحتل موقعاً مركزياً في الإيديولوجية الأميركية الحديثة. فهي لم تزد عن كونها هبات من طبقات حاكمة محلية ضد سيطرة الإدارة التابعة للعاصمة الأم، ولم تضع في برنامجها أي تحول اجتماعي. ولذلك، فلا غرابة على الإطلاق في أن يكون قادة حرب الاستقلال الأميركية الشمالية - واشنطن ورفاقه - من مالكي العبيد، واستمروا كذلك في الولايات المتحدة التي أقاموها. وحدث الشيء نفسه بالنسبة إلى كريول أميركا اللاتينية. أما الثورة الحقيقية الوحيدة في تلك الحقبة، فكانت ثورة العبيد في سان دومينغو.

وفي هذه الظروف، انتهى القرن التاسع عشر بظهور مركز جديد (ووحيد، بالنسبة للقارة) وهو الولايات المتحدة، متطوراً من نيو إنجلاند، ودمج باقي أميركا في نطاق الرأسمالية الصناعية، بوصفها تخوماً توفر المواد الأولية الزراعية والمعدنية. ولم تلبث ملكية المزارع الكبرى في هذه المناطق أن فقدت طبيعتها شبه الإقطاعية الأصلية، وتحولت إلى شكل من المِلكية الرأسمالية للأرض، وتحول المجتمع إلى مجتمع رأسمالي تخومي. وبهذا المفهوم، قرّب القرن التاسع عشر بنية بلدان أميركا اللاتينية بالتدريج من بنية آسيا وأفريقيا، حيث تحولت إلى شكل من أشكال رأسمالية التخوم. وفي ظل هذا الإطار الجديد - الذي ابتعد كثيراً عن الأشكال السائدة في القرون المركنتيلية - حدثت دورة من الثورات الشعبية كانت الأولى على مستوى القارة (باستثناء ثورة سان دومنغو)، منها الثورة المكسيكية في السنوات 1910-1920، والثورة الكوبية المنتصرة عام 1959.

وبالتأكيد، لم تنقص شعوب أميركا اللاتينية الشجاعة، فقد ازدحمت أعوام العشرينيات والثلاثينيات بالهبّات الثورية - المجيدة في كثير من الحالات - ضد كبار مالكي الأرض وأتباع الإمبريالية. وكانت بقيادة ساندينو في نيكاراغوا، وفارابوندو مارتي في السلفادور، ربما مستوحية الثورة المكسيكية العظيمة. وفي كوبا عام 1933، اقتلعت الثورة بقيادة سان مارتان دكتاتورية ماتشادو التابعة للأميركيين؛ وفي بيرو، حاول حزب APRA بعث قوة جديدة في جماهير الفلاحين الهنود؛ وفي العشرينيات، استحق لويس كارلوس بريستيس لقب «فارس الأمل»، بعد قيادته طابوراً من الفلاحين بلا أرض في المسيرة الطويلة عبر البرازيل. ولكن يجب الاعتراف بأن أياً من هذه الهبّات لم تصل إلى نتيجة دائمة، فالدكتاتوريات التي قامت على أنقاضها - مثل سوموزا في نيكاراغوا، وباتيستا في كوبا - استمرت بهدوء خلال العقود التالية، إلى حين انتصر كاسترو في كوبا عام 1959، والساندينستا في نيكاراغوا بعدها بعشرين عاماً.

ولا أنوي أن أقدم في هذه الذكريات تفسيراً متعجلاً بالضرورة لهذه الإخفاقات، فكل منها له تاريخه الخاص، وتعرض للتحليل والنقاش الجاد، المثري لي شخصياً للغاية، في المرات التي كان لي حظ الاشتراك فيه، خلال أعوام السبعينيات والثمانينيات. ولا أعتقد أن الشيوعيين المحليين في العشرينيات والثلاثينيات - ولم يكونوا كثيرين إلا في بلدان المخروط الجنوبي - ولا الكومنترن الذي كان يعطي نفسه الحق في قيادتها، يتحملون المسؤولية الرئيسة عن هذه الإخفاقات. والكومنترن، على أية حال، كان أوروبي التركيز ولا يفهم الكثير عن مجتمعات أميركا اللاتينية، ما عدا بلدان المخروط الجنوبي الذي كان يضم أغلبية من المهاجرين الإسبان والإيطاليين الذين أحضروا معهم التقاليد العمالية الفوضوية والاشتراكية من بلدان أوروبا اللاتينية. وهكذا تأسست أحزاب شيوعية متماسكة ظاهرياً في أوروغواي والأرجنتين وشيلي، كانت مفهومة بالنسبة لقادة الكومنترن الذين بنوا آمالهم عليها، لكنهم دفعوها أول الأمر في طريق مغامرات فاشلة (متصورين أن الثورة الاشتراكية على الأبواب في كل مكان)، ثم فرضوا عليها التوافق مع الدبلوماسية السوفياتية الستالينية، دون الأخذ في الاعتبار الفروق بين مجتمعات رأسمالية التخوم ومجتمعات المراكز الأوروبية. وقد ارتكب الكومنترن الأخطاء نفسها في آسيا وأفريقيا، دون أن تخضع شعوبها للاستراتيجية المرسومة لها. فقد فرضت الأحزاب الشيوعية في الصين وفيتنام استقلاليتها، أما حركات التحرر الوطني، سواء تحت قيادة هذه الأحزاب أم لا (كما في الهند، أو إندونيسيا، أو الشرق الأوسط)، فقد تابعت طريقها طبقاً للمحتوى الاجتماعي للقوى القائدة فيها.

بناء عليه، لا أستطيع تفسير تفرّد تاريخ أميركا اللاتينية إلا بتاريخ طبقاتها الحاكمة، الكومبرادورية بالكامل منذ قيامها، والمنبهرة بجاذبية أوروبا (عن طريق الولايات المتحدة). وهكذا، لم تتمخض الهبّات الشعبية المقهورة التي قامت ابتداءً من الحدود الجنوبية للمكسيك، وحتى تلك التي تفصل بين المخروط الجنوبي وعالم الآنديز الهندي، إلا عن دكتاتوريات سوقية قائمة على أساس من الركود الاقتصادي. وفي المقابل، بقيت الحركة الاجتماعية في المخروط الجنوبي حية رغم النكسات الثورية، وفتحت الطريق للأشكال المختلفة من الشعبوية الأميركية اللاتينية، وذلك سواء جاءت مبكرة، كما حدث في البرازيل والأرجنتين، أو متأخرة حيث انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فقد بقي العقدان التاليان لتلك الحرب «هادئين»، واستمرت أميركا اللاتينية منتظمة في صف الولايات المتحدة، وصمتت الأحزاب الشيوعية، في حين كانت نظيراتها في آسيا وأفريقيا على رأس التحولات الكبرى في التاريخ الحديث.

ولم أتعرف إلى هذا التاريخ إلا عن طريق قراءاتي، ولم أقدّر بشكل جيد، مثلي مثل الكثير من الأفريقيين والآسيويين، الطبيعة الخاصة لأميركا اللاتينية، كما أوضحت في كتابي «سيرة ذاتية فكرية»، وساعدتني قراءاتي في المرحلة الأولى على التعرف إلى «التنموية» التي قدمت كإطار إيديولوجي لاستراتيجية التنمية لسنوات الخمسينيات والستينيات، ثم تعرفت في أواخر الستينيات على الانتقادات الأولى الموجهة لهذه النظرية من جانب اليسار الجديد في أميركا اللاتينية.

ولم أقتنع قط باستراتيجية «التنموية» إلا بشكل جزئي. صحيح أنها كانت تتحدث عن تنمية يمكن وصفها بالمرتكزة على الذات بشكل ما، والداعية للتصنيع المحلي (لتوفير البديل عن الاستيراد)، وتحت حماية من المنافسة القاتلة لمراكز الاحتكارات الإمبريالية، لكنها تصورت أن البرجوازية المحلية يمكن أن تكون القائد لهذه التنمية، أي أنها افترضت أن هذه البرجوازية «وطنية» بالمعنى الذي نعنيه بهذه الكلمة، أي معادية للإمبريالية. وكانت النظرية المقترحة تفرق بين أصحاب المزارع الكبرى، بوصفهم المستفيدين الوحيدين من الاندماج في السوق العالمي، وبالتالي مُعادين للتصنيع، وبين البرجوازية الوطنية التي يمكن أن تعبر عنها الإنتلجنسيا القائمة بتحديث الدولة. وعلى ذلك، يجب قبول دفع «ثمن» هذا التحديث وتمويل التراكم الأولي المرتبط به، وكذلك غياب الديمقراطية، التي ستتحقق «فيما بعد» كنتيجة طبيعية لقيام طبقة متوسطة جديدة.

وما تجاهلته هذه النظرية هو أن الطبقات المتوسطة المعنية هي التي ستستفيد وحدها من التنمية الجديدة، وأنها، لكي تُخضع الطبقات الشعبية للاستغلال اللازم لتحقيقها، لن تختار بأي شكل التحول الديمقراطي للحياة السياسية. وفضلاً عن ذلك، فالإحلال محل الواردات إنما يعني استيراد أدوات إنتاج وتكنولوجيات بدلاً من استيراد سلع الاستهلاك، وهذا يعني مزيداً من الاندماج في النظام العالمي، وليس فك الارتباط معه، وهو أمر ترحب به الاحتكارات الإمبريالية. بعبارة أخرى، يجري استبدال طبقة كومبرادورية جديدة لها الطبيعة نفسها (الطبقات المتوسطة ودولتها)، بالطبقة القديمة التي تسيطر بواسطتها الإمبريالية (كبار مالكي الأراضي). وهكذا صار التحديث عبارة عن تحديث الاستغلال (أي حلول العمل المأجور منخفض الأجر في مصانع حديثة ذات إنتاجية مرتفعة نسبياً، محل عمل الأقنان). كما صار عبارة عن تحديث الفقر (العشش والمساكن العشوائية محل القرى البائسة)، أو تحديث الدكتاتورية (أي البوليس «العلمي» والتعذيب وفرق الاغتيال بدلاً من العصابات التي تعمل لحساب الزعماء).

وكان لا بد لقوى يسار الماركسية ـ التي كنت أنتمي إليها ـ أن ترفض هذه النظرية، فقد وجدت فيها وسيلة لإضفاء الشرعية على مشروع الإمبريالية والبرجوازية المحلية، ذات الطبيعة

الكومبرادورية، حتى لو اتخذت شكلاً جديداً يتماشى مع تطور الرأسمالية. وبعد اطلاعنا على كتاب «الديمقراطية الجديدة» لماو تسي تونغ في مطلع الخمسينيات، اقتنعنا بأن برجوازية التخوم لا يمكن أن تكون وطنية، وأنها لا يمكن أن تتصور التنمية إلا في إطار شروط العولمة. أما لكي تقطع الصلة مع هذا الطريق المسدود - الذي سينتهي بتعميق الاستقطاب (أي التناقض مراكز/تخوم، المرادف للتناقض إمبريالية/شعوب مسودة) - فإن فك الارتباط لا يمكن أن يتحقق إلا تحت قيادة الطبقات الشعبية. لذلك نادينا بقيام الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين بتخطي الثورة البرجوازية ضد الإمبريالية والإقطاع، وتحويلها إلى المرحلة الأولى من الثورة الاشتراكية.

وبدأ الجدل حول هذه القضايا في آسيا وأفريقيا في نهاية الخمسينيات، حيث اندمج سريعاً في الخلاف الصيني السوفياتي. أما الجانب السوفياتي، فقد أعطى الأولوية للحرب الباردة، إذ كان من الضروري الخضوع للتنازلات التي يفرضها التعايش السلمي (وهي الوسيلة الوحيدة لتجنب الحرب النووية، كما ادعت موسكو). وكما صرح خروتشوف، فالاشتراكية ستنتصر لأن البلدان الاشتراكية تحقق معدلات للنمو تفوق البلدان الرأسمالية، وبذلك ستنجح في اللحاق، بل وستدفن العالم الرأسمالي. أما ماو، فقد قدّم نظرية أخرى للرأسمالية العالمية مبنية على استمرار الإمبريالية، وهكذا فإن أشد أعداء الرأسمالية هم من يهددون الإمبريالية، أي أولئك الذين اقتنعوا بالديمقراطية الجديدة، فربطوا بين التحرر الوطني والثورة الاشتراكية، وابتداءً من فترة 1957-1960، حسمت الماوية هذه القضية.

وفي هذا الجدل الذي دار أساساً على المسرح الأفرو آسيوي، غابت أميركا اللاتينية عن الصورة. وكانت «التنموية» تبدو كافية في نظر من أسميناهم «بالمراجعين»، ولم تكن صدفة أن الأحزاب الشيوعية الأميركية اللاتينية، التي انضمت إلى جانب موسكو ضد الصين، أيدت هذه التنموية. وقد اعتبرت أن تفسير هذه الظاهرة يعود لخصوصية تاريخ أميركا اللاتينية الذي بيناه أعلاه، فالطبقات الحاكمة في هذه القارة انتمت دائماً إلى النظام الرأسمالي العالمي، فهي من نتاجه. وهي لذلك كانت تتجه دائماً للنموذج الذي تمثله القوى المسيطرة عالمياً: أي لإنجلترا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة ابتداءً من عام 1945. فالإيديولوجية التي كانت تشيعها، والتي صارت هي السائدة في مجتمعاتها، لم تكن ترفض النموذج الرأسمالي، وتبعيتها الثقافية للتقاليد الأوروبية كانت تسهل بالتأكيد ذلك الانتماء. فالرأسمالية لم تبدُ هنا على أنها تحمل عدواناً ثقافياً، وبالعكس، فاللحاق سينجح بالخضوع لها، ونصل إلى ما نهدف له، أي أن نكون كالأوروبيين أو الأميركيين الشماليين. والأحزاب الشيوعية، واليسار الثقافي لأميركا اللاتينية، كانا يؤيدان أنصار «التنموية» في نقطة

جوهرية، وهي أن عدو التقدم (بوصفه «اللحاق») هو الكتلة المسيطرة من أصحاب الملكيات العقارية الكبيرة (بوصفها إقطاعية كما كان أجدادها من إقطاعيي إيبيريا)، وليس البرجوازية.

لكن الأمور بدأت بالتحرك في أميركا اللاتينية؛ فانتصار الثورة الكوبية التي دخلت هافانا في أول كانون الثاني/يناير 1959، مثّل تحدياً محدداً لاستراتيجيات «التنموية»، وكذلك للتحالفات الانتخابية للأحزاب الشيوعية. وكانت هناك تطورات الكاسترية، وانفصال تشي جيفارا عنها عام 1963، ثم رحلاته في أفريقيا عام 1964، وأخيراً موته مع محاربي العصابات في بوليفيا عام 1967. ثم جاء عام 1968 ومعه انفجار التحدي على المستوى العالمي لجميع مثقفي اليسار. وعلى مستوى التحليل النظري، جاءت الكتابات المبكرة لأندريه جوندر فرانك لتخلق انقطاعاً، فقد قال بأن مجتمعات أميركا اللاتينية رأسمالية وليست إقطاعية، وإنها كانت كذلك منذ قرون المركنتيلية (التي توصف بالمرحلة الأولى من الرأسمالية)، وإنها لم تكن يوماً ما إقطاعية. وفي نهاية الستينيات، وخصوصاً بعد عام 1968، تبلورت نظرية جديدة سميت فيما بعد «مدرسة التبعية»، وهي في نظري تسمية غير موفقة، مع أن أصحاب النظرية هم الذين أطلقوها. وقد اهتممت بهذه التطورات على ثلاثة مستويات: أولها مستوى كوبا، ثم بظهور يسار يضع نفسه على يسار الأحزاب الشيوعية، في عدد من بلدان القارة، وكان يضم في بعض الحالات الماويين (لكن هذا كان الاستثناء في أميركا اللاتينية)، ثم بظهور نظريات جديدة متعلقة برأسمالية التخوم.

وهكذا كنت قرأت كمية لا بأس بها من الكتابات المبكرة لهذه المرحلة الجديدة، وكانت أسماء مؤسسي المدرسة الجديدة في أميركا اللاتينية معروفة لي عندما قررت أن أقيم اتصالاً جاداً معهم، أي أن أزور بلادهم. وهذه الزيارة الأولى مع إيزابيل في صيف عام 1971 قادتنا إلى البرازيل والأرجنتين وشيلي وبيرو وبوليفيا. وفي العام التالي، حضرت في المكسيك المؤتمر العام لمنظمة «كلاكسو» التي استوحينا منها فكرة إقامة «كوديسريا». ثم نظمنا في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، اللقاء الكبير الأول بين مثقفي أفريقيا وأميركا اللاتينية الانتقاديين الذي ذكرته أعلاه، كذلك زرت وإيزابيل فنزويلا حيث استضافنا هكتور وأديسيا ميشيلينا اللذان عادا إلى بلدهما بعد الفترة التي قضياها في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في داكار. وقد تمكنت من زيارة شيلي عدة مرات، كانت آخرها قبل سقوط آليندي عام 1973 بقليل، وذلك للتحضير للاجتماع التأسيسي لمنتدى العالم الثالث الذي أشرت إليه سابقاً. كما زرت المكسيك بدعوة من الرئيس إتشيفيريا. لكن البرنامج المشحون دائماً لزياراتي منعني من زيارة بلدان الكاريبي، فلم أتعرف إلى جامايكا إلا عام

1989، حيث قابلت صديقي نورمان جيرفان الذي دعوته لزيارة معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في داكار.

كانت أميركا اللاتينية التي زرتها في السبعينيات تمر بأحلك سنوات الدكتاتورية التي عرفتها، رغم أنها كانت قد بدأت في التفسخ. وكانت هذه أمماً أنشأها الاستعمار ولم يكن لها وجود قبله، كما يقول أمير صادر، وبالتالي طبقات حاكمة لم تتصور نفسها قط خارج النظام الرأسمالي المعولم وهي إحدى نتائجه، وأجهزة دولة (وخصوصاً الجيوش) لم تتصور نفسها قط إلا أداة لقهر الشعب، ومن هنا الخضوع الكامل لهذه الطبقات الحاكمة لإملاءات واشنطن. وفي المقابل، لم يتصور العسكريون الأميركيون قط أن تكون أميركا اللاتينية منطقة خطيرة بالنسبة إلى مشروعات الهيمنة العالمية. وهذا ما يفسر السهولة التي تم بها خلق منظمة الدول الأميركية بمبادرة من واشنطن عام 1948، وهي منظمة وصفها المنتقدون القليلون في تلك المرحلة بأنها عبارة عن «وزارة المستعمرات الأميركية». وانضمت الطبقات الحاكمة في أميركا اللاتينية في أيام الحرب الباردة إلى واشنطن دون تردد، ورفضت دائماً الانضمام إلى معسكر دول عدم الانحياز (ما عدا كوبا) الذي بقي أفريقياً آسيوياً بالفعل. وبين عامَي 1945 و1960، عندما كانت شعوب آسيا وأفريقيا، بل وبعض حكوماتها، تناضل ضد الإمبريالية، بقيت أميركا اللاتينية صامتة. وعندما حاول الرئيس جاكوبو آربنز في غواتيمالا القيام بإصلاح زراعي، وقامت وكالة المخابرات المركزية بقلب نظامه، لم تتحرك دول أميركا اللاتينية. ومع ذلك، جاء انتصار الثورة الكوبية عام 1959 إيذاناً بأن النظام بدأ في التراجع.

واتحدت واشنطن مع الطبقات الحاكمة في أميركا اللاتينية فوراً لعزل كوبا، واتخذ الرئيس كنيدي عام 1961 مبادرة «التحالف من أجل التقدم». وهو تحالف يكذّب اسمه، لأنه تحالف للمحافظة على الوضع القائم، أي أنه ضد التقدم. وهكذا جعل «الديمقراطي» كنيدي من نفسه الحامي لأسوأ الدكتاتوريات، والمبادر إلى تحديثها، واستغل «المثقفين» - الزبانية لحسابه - مثل هنتنجتون - عالم الاجتماع المأجور لوكالة المخابرات المركزية - الذي حاول إعطاء الشرعية لهذا الاختيار بالتصريح ببساطة أن الديمقراطية عدو «التقدم» (المعرف طبعاً بالتوسع الأميركي). وفي الوقت نفسه، كان وزير الدفاع روبرت مكنمارا يضاعف الهجوم على فيتنام، والغارات الإرهابية على المدنيين (والمستوحاة دون شك من إرهاب النازيين في حرب إسبانيا)، وكانت واشنطن في قلب جميع الاعتداءات على شعوب العالم الثالث. فنظمت وكالة المخابرات المركزية عام 1966 المذابح في إندونيسيا، والانقلاب ضد حكم «الوحدة الشعبية» المنتخب ديمقراطياً في شيلي. أما أصدقاؤها

الحقيقيون في أميركا اللاتينية، فهم الجنرالات من عينة كاستيو برانكو وفيديلا المسؤولين عن «اختفاء» الآلاف، والذين تدربت قوات بوليسهم «علمياً» على يد المدربين من أميركا الشمالية. ولم تعتذر الحكومات «الديمقراطية» في واشنطن قط عن أعمال الإرهاب والمذابح هذه، ولن يصدر مثل هذا الاعتذار عنها أبداً.

ومع ذلك، نظّم اليسار في أميركا اللاتينية الرد على هذه الغطرسة الإجرامية من قِبل واشنطن وعملائها المحليين. فقد انفصل عن الأحزاب الشيوعية الخائفة، ونادى بالصراع المسلح، فقامت جماعات حرب عصابات فلاحية وفقاً لمقولة تبسيطية للماوية («حصار المدن عن طريق الريف»)، دون مراعاة الظروف الخاصة التي قدّم فيها ماو هذه النظرية، بشأن البعد العسكري للثورة. واختار آخرون حرب العصابات في المدن، دون تحديد الحدود الفاصلة بينها وبين «الإرهاب» بدقة. وفي أميركا الوسطى، لم تتوقف الثورة في غواتيمالا بتاتاً، وكذلك في فنزويلا مع دوجلاس برافو والقوات المسلحة للتحرر الوطني، وفي كولومبيا مع كاميو توريس وجيش التحرر الوطني، وفي البرازيل مع مارجيلا والحركة السياسية، وفي أوروجواي مع التوباماروس، وفي الأرجنتين مع المونتينيروس، وفي شيلي مع حركة اليسار الثوري الوطنية. وفي غيرها، احتلت حركات المقاومة هذه مقدمة المسرح خلال جزء كبير من الستينيات والسبعينيات. وهكذا تابعت باهتمام هذه التطورات، وحضرت أحياناً بداياتها عن طريق المجلة الماوية «الثورة». وخلال السبعينيات، قابلت في أميركا اللاتينية بعض المسؤولين عن هذه المنظمات.

ويجب أن أقول، من دون تواضع مصطنع، إنه مع احترامي الشديد لشجاعة هؤلاء الرفاق، ورغم الصداقة التي نمت بيني وبين البعض منهم، فإن تحليلاتهم لم تقنعني. فقد بدت لي ماركسيتهم سطحية لحد ما، تتحدد أحياناً بشكل كاريكاتوري في تأكيد أن الشعب ثوري تلقائياً، وأنه ينتظر مجرد قيام أقلية بإعلان الثورة، حتى يهب تلقائياً ويتبعها. وبدت لي محاولات ريجيس ديبريه لتنظير هذه الاستراتيجية تحت اسم «الثورة داخل الثورة» صبيانية لحد ما. وصحيح أن الانتقادات التي وجهها هؤلاء الرفاق للأحزاب الشيوعية بدت لي سليمة، فهذه الأحزاب تختصر مفهوم نضال الجماهير في النضال بالانتخابات (عندما توجد، و/أو يطالب بها). وهذا التحول التدريجي إلى موقف يصل إلى الاقتصار على المطالبة بالديمقراطية دون غيرها يتعارض مع النضال البطولي لبعض هذه الأحزاب في الثلاثينيات، وهذا يعود جزئياً لفشل هذه المحاولات السابقة، لكنه يعود كذلك لانتهازية الدبلوماسية السوفياتية بعد الحرب. وفي رأيي أن المطالب الديمقراطية، إن لم يصاحبها برنامج للتحولات الاجتماعية وتحركات لتحقيقها، تفقد قوة الإقناع. فشعوب التخوم الرأسمالية لا تتوقع منها

الكثير بصفة عامة، ليس فقط لغياب أية تقاليد ديمقراطية لهذه البرجوازيات، ولكن أيضاً لأن الخبرة العملية لهذه الشعوب علمتها مقدار هشاشة الإصلاحات التي يمكن أن تنتج من النصر في الانتخابات. لكن هذا الانتقاد لا يمكن تخطيه بمجرد استبدال شعار الثورة المسلحة بشعار الصراع الانتخابي، إذ لا بد أن يرتبط الصراع المسلح بنضال جماهيري ثابت، يحقق فترة تحضير طويلة، وإلا لبقيت الثورة المسلحة دون ارتباط حقيقي بالجماهير الشعبية. ولم أقتنع بأن الرفاق الذين كانوا ينتقدون «المراجعة» كانوا يربطون في الواقع مناداتهم بحرب العصابات بهذا النضال الجماهيري الضروري.

ولكن من الواجب تلوين هذه الانتقادات التي تبدو كالوصفات الجاهزة، و«المراجعون» (وهو تعبير يستخدمه الماويون لوصف المدافعين عن الخط الرسمي للأحزاب الشيوعية الموالية لموسكو) يقومون بهذا الخلط، فهم على سبيل المثال، يتهمون جيفارا بأنه الأب الشرعي لهذه «اليسارية». لكن جيفارا شخصية أكثر تعقيداً من ذلك بكثير، وقد صارت أكثر وضوحاً اليوم بعد نشر كتاباته أخيراً، وهي مختصرة على نحو مذكرات شخصية. وقد تبين أن أحكام جيفارا على المجتمع السوفياتي كانت صائبة، وإن كانت مبكرة، أي في منتصف الستينيات، فقد رأى أن ثورة تشرين الأول/أكتوبر قد استنفدت طاقتها، وأن الاتحاد السوفياتي قد خسر حتى معركة الثورة التكنولوجية الدائرة داخل المعسكر الرأسمالي. كذلك رأى جيفارا أن النظرية القائلة بأن أميركا اللاتينية كانت إقطاعية بأكثر من كونها رأسمالية - وبالتالي كانت تحتاج إلى المرور أولاً بمرحلة رأسمالية «وطنية»، وبذلك بررت التقدم بمطلب تحقيق الديمقراطية البرجوازية - لم تكن أكثر من مبرر للسير في الواقع وراء استراتيجيات البرجوازية الكومبرادورية المسيطرة. ولم يكن تشي يجهل أن الثورة المسلحة هي المرحلة الأخيرة من عملية يجب أن تبدأ بالنضال الجماهيري. ولكن من المؤكد أنه كان متعجلاً نوعاً ما، ومن هنا بالغ في تقدير التقدم الذي حققه النضال الجماهيري. ونظراً لأن آسيا وأفريقيا خاضتا منذ عام 1945 حركات جماهيرية واسعة ضد الإمبريالية، فقد انضم إلى جانب أولئك الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تجذير مضمون هذه الحركات الاجتماعية، وهذا ما كان يؤدي كذلك إلى وضع استراتيجية تؤدي إلى كسر عزلة كوبا.

وكان التواطؤ الأميركي مع حلفائه الأوروبيين والطبقات الحاكمة في أميركا اللاتينية قد عزل كوبا بالكامل ابتداءً من بداية الستينيات. ولضمان البقاء، كان على كوبا التوجه إلى الاتحاد السوفياتي، لأنه البلد الوحيد القادر على تحطيم الحصار (وتوفير البترول الذي بدونه لا يستطيع الاقتصاد الكوبي أن يستمر)، وحمايته من العدوان المسلح للولايات المتحدة، المخطط له والذي

تأجل بعد فشل مؤامرة خليج الخنازير، ثم عملية الصواريخ السوفياتية في كوبا. وكان هناك حلفاء آخرون محتملون لكوبا في آسيا وأفريقيا، لكن تأييدهم كان يقتصر على الجوانب الدبلوماسية لعدم قدرتهم على تقديم العون الاقتصادي، ما عدا الصين. ولعل هذا التأييد السوفياتي كان حاسماً في منع الولايات المتحدة من تكرار مغامرة فيتنام مرة أخرى.

وقد وعت الدبلوماسية الكوبية أهمية الرهان تماماً، وجرؤت على تحدي مبدأ مونرو الذي احترمته جميع البرجوازيات الحاكمة في أميركا اللاتينية جيداً حتى يومنا هذا. وهكذا اتخذت من المبادرات ما تابعته بدقة، وقد ذكرتُ من قبل تكوين منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا، ومؤتمرها الأول في القاهرة (1958)، والثاني في أكرا (في العام نفسه)، والثالث في كوناكري (عام 1960، وهو التاريخ الرسمي لقيام المنظمة). لكن منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا مرت منذ قيامها بتناقض شلها تماماً؛ فمن جهة كانت سلطات الدول الناشئة عن حركات التحرير الراديكالية (وبالتالي الشعبوية) قد اختارت سياسة التحالف الدبلوماسي مع موسكو، وهو ما سمح لها برفض الإملاءات التي حاولت الدول الغربية فرضها بحجة ضرورات الحرب الباردة التي بدأتها. ووجدت دلهي وجاكرتا والقاهرة ودمشق، وكذلك موسكو، مصلحتها في ذلك، ولكن في المقابل، كانت الحركات التي لم تنتصر بعد (مثل الجزائر والمستعمرات البرتغالية وجنوب أفريقيا) تتعاطف مع نظرية الصين التي تعتبر أن الإمبريالية هي العدو الرئيسي. وفي مؤتمر وينيبا (في غانا) عام 1965، والذي تابعتُه عن قرب إذ كنت أزور غانا حينذاك، كان السجال الكلامي الصيني السوفياتي يخفي خلافاً مستتراً بين ممثلي الحكومات وممثلي حركات التحرر. وكانت هذه هي اللحظة التي زار فيها تشي أفريقيا، على أمل أن هذه الحركات (وخاصة اللومومبية)، باتخاذها مواقف أكثر راديكالية، ستزيد من فرص التحرر من النير الاستعماري. وقد ذكرت في ما سبق ردود فعلي على اقتراحات جيفارا في تلك الفترة، وعلى تعليقاته التي لم تُعرف إلا بعد ذلك بوقت طويل.

وفي ظل هذا الجو، اتخذت كوبا المبادرة عام 1966 للدعوة لتجمع «القارات الثلاث»، أي لضم أميركا اللاتينية إلى جانب آسيا وأفريقيا. وقوبل ذلك بتردد وتحفظات من جانب هؤلاء وأولئك، وخاصة من حكومات عدم الانحياز، والدبلوماسية السوفياتية، ما أدى لإقامة منظمة خاصة لبلدان أميركا اللاتينية، وهي منظمة التضامن الأميركية اللاتينية التي تأسست في هافانا عام 1967، موازية لمنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا. ولكن بعكس هذه المنظمة الأخيرة، التي تناصرها أغلبية الدول المستقلة في آسيا وأفريقيا، فإن منظمة التضامن الأميركية اللاتينية لم تضم إلا حركات في صراع مع حكومات أميركا اللاتينية التي بقيت مصطفة في معسكر واشنطن. واضطرت هذه

الحركات للدخول في صراع مع الأحزاب الشيوعية التقليدية، والدخول في أشكال من الصراع العنيف كما ذكرنا آنفاً. لكن هافانا كانت بحاجة لتأييد موسكو، التي يعتمد بقاؤها عليها، ومن هنا ولدت منظمة التضامن الأميركية اللاتينية ميتة.

وقد أوردت هذه المقدمة الطويلة لأن ما ناقشته مع الرفاق من أميركا اللاتينية في تلك الحقبة وحتى اليوم، حيث زادت سرعة التحولات في النظام العالمي بما يضع حداً لفترة ما بعد الحرب، لا يتخذ معناه العام إلا في هذا الإطار.

البرازيل

في البرازيل، كان الصديق الأول الذي استقبلني هو فرناندو هنريكي كاردوسو الذي كان يقود آنذاك في ساو باولو CEBRAP، ويقف بشجاعة وحزم ضد أكثر الدكتاتوريات وحشية في أيامنا. وعقدتُ مناقشات طويلة معه ومع زوجته روث، ومع رفاقه هليو جاجواريبي وفرانسيسكوويلفورت وأكتافيو إياني، وغيرهم. وكنا متفقين في الرأي، كما كنت معجباً - وما زلت - بالكتاب الصغير الذي ألفه بالتعاون مع الشيلي إنزو فاليتو. وهكذا اتفقنا على ضرورة لقاء كبير أفريقي لاتيني، وهو ما رتبته بعد ذلك في داكار، حيث رد فرناندو وروث لنا الزيارة. وكان كاردوسو من أوائل من انتقدوا نظرية «التنموية» وأسسوا تيار «التبعية». فقد انفصل عن تقاليد الماركسية السائدة وحلل بوضوح الطبيعة الكومبرادورية لبرجوازيات التخوم، أكانت مالكة للعقارات الكبيرة في مرحلة أولى (وليست «إقطاعية» كما وصفتها الماركسية المدرسية المتبنية للمركزية الأوروبية)، أم كونها تقوم حالياً بعملية تصنيع تابعة هي الأخرى. ويُذكر أن كاردوسو كان قد قال: «يجب نسيان كل كتاباتنا أيام الشباب»؛ وإذا كان ذلك صحيحاً، فهو أمر مؤسف، لأن هذه الكتابات لها قيمتها المستمرة بين جميع الكتابات القوية لأميركا اللاتينية الحديثة.

وقد قابلت كذلك العديد من البرازيليين في المنفى، في أوروبا أو في شيلي في عهد آليندي، أو في المكسيك، ومنهم ثيوتونيو دوس سانتوس، والمأسوف عليه روي ماورو ماريني، والشاب (في ذلك الوقت) أمير صادر، الذي صار من أصحاب الأدمغة الأكثر أصالة في سنوات التجدد في التسعينيات، وماريا كونسيساو تافاريس، و«العواجيز» دارسي ريبيريرو وسيلسو فورتادو، وهو أول برازيلي عرفته مع جورجي أمادو في باريس، وكنت ما زلت طالباً.

ثم قمت بجولة في هذا البلد القارة، للتأكد بالمعاينة، حتى إن كانت سريعة، بما في ذلك شمال شرق البلاد - باهيا ومحيطها، ومنطقة المراعي - وريو دي جانيرو التي لا تقارن، وساو باولو الفظيعة، والعاصمة الجديدة برازيليا الحزينة. ولو كنت أحسن الكتابة في هذه الموضوعات لكتبت الكثير. وحيث كنا في صحبة أصدقاء، فقد رأينا أكثر بكثير من الأشياء التي يراها السائح العادي، سواء عند زيارة الكنائس والمباني الأثرية، في باهيا العتيقة، أو في مقاهي ريو الحية بأحيائها الراقية ومناطق العشش الفقيرة والغابات الاستوائية في قلب المدينة. وقد وصفت ساو باولو بأنها مدينة مخيفة، فمثل جميع المدن الكبرى في القارة، بما في ذلك في الولايات المتحدة، ساو باولو هي نتاج هذه الرأسمالية المتوحشة التي لا نراها إلا في أميركا، وهي حقيقة تاريخية. فيها تجد قلاعاً يحتمي بها الأثرياء الفاحشو الثراء، كما تجد أحياء عمالية (للسود) متدهورة وخطيرة مثل تلك التي تجدها في شيكاغو أو نيويورك أو لوس أنجلوس، وهي عشش لا تُحتمل للفاقة والبؤس فيها. وتجد هناك جميع الرذائل الموجودة في الولايات المتحدة - كالعنصرية الموروثة عن عهد العبودية - بالإضافة إلى الفقر المادي «للعالم الثالث» الصناعي. أما برازيليا، فكانت في تلك الأيام مدينة منظمة لدرجة توحي بأنها بلا حياة، فلا بد من مرور عدة أجيال حتى تتكون فيها حياة حضرية، وهذا أمر واضح. وأشار المعرض العظيم «البرازيل - 500 عام» الذي زرناه في ساو باولو عام 2000، إلى مشكلة البرازيل، وهي أن كل ثراء ثقافتها الفنية يعود إلى الشمال الشرقي الذي يسكنه السود والمخلطون.

والبرازيل بلد جذاب بالتأكيد، لي على الأقل، وكذلك لإيزابيل التي رأت منها الكثير من الأوجه في زيارة لاحقة مع صديقتها المصورة الإيطالية كارلا بينيديتي. وهذا لا يعني القبول بالأوضاع الفظيعة في مجتمعها، والتي يتجاهلها العديد من المثقفين البرازيليين لأن ذلك يضر بدفاعهم عن الأمة البرازيلية. فالاغتيال المنظم للأطفال - الذين يتركون بمئات الآلاف لينموا كالحيوانات البرية - على يد عصابات من القتلة (وهؤلاء ليسوا قتلة عاديين بل أقرب إلى صائدي الحيوانات)، يتلقون أجرهم من التجار وغيرهم من البرجوازية الصغيرة، بحجة أن السرقات الصغيرة التي يقوم بها هؤلاء الأطفال تضر بمصالحهم. ولا يوجد بلد آخر في آسيا أو أفريقيا به مثل هذه الوحشية. وهذا هو الدليل في رأيي على أن «الرأسمالية الكاملة»، أي الانتصار الكامل «لقانون السوق»، مرادف للوحشية الكاملة. وهي وحشية لا تخفف من غلوائها لا بقايا العلاقات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية (في آسيا وأفريقيا)، ولا مكتسبات النضال من أجل الديمقراطية (للطبقة العاملة في أوروبا). والقارة بأكملها من ألاسكا وحتى تيرا ديل فويجو متأثرة بهذه الوحشية التي يكمن تفسيرها الوحيد في تكوّن هذه القارة في إطار السياسات المركنتيلية التي ذكرناها آنفاً.

لقد ناقشنا، أنا وإيزابيل، هذه الموضوعات مع الكثير من أصدقائنا البرازيليين وغيرهم من أميركا اللاتينية، وعرضنا على سيلسو فورتادو نظريتنا القائلة بأن الوحشية تظهر بشكل أكبر في تصرفات «المهاجرين الجدد» الذين وفدوا إلى أميركا لتحقيق الثروة بأي ثمن، مما تظهر في تصرفات «البرازيليين القدامى». وقد وافق سيلسو على صحة حدسنا. لكن قضية الوحشية في المجتمع هي بالتأكيد من أكثر القضايا تعقيداً، والظاهرة تتضمن الكثير من الأوجه، بحيث لا يمكن تفسيرها بأسباب ذات طبيعة واحدة.

وأحد أبعاد التخريب العائد للعبودية - وكثيراً ما يجري تجاهله - هو تدمير فكرة العائلة. فلما كانت معاملة البشر كحيوانات تؤدي في النهاية إلى تصرفهم كحيوانات، فلا عجب أن نرى في قطاعات كبيرة من السكان ظاهرة تخلّي الآباء عن أطفالهم، بل وأحياناً تخلّي الأمهات عنهم كذلك (وإن كان ذلك أقل حدوثاً)، وهي ظاهرة قامت على قاعدة من العبودية وباتت واسعة الانتشار بدرجة كبيرة.

ومع ذلك، فالوحشية ليست بالتأكيد احتكاراً أميركياً، فكأس العالم في الوحشية ناله النازيون بجدارة، وفي مجتمع أوروبي كان يصنف على أنه «متحضر». ولست كذلك من المدافعين عن المجتمعات السابقة للرأسمالية، والذين يحصرون الاتهام بالوحشية بآثار قانون الربح الرأسمالي. فهناك الآلاف من أشكال البربرية، قديمة قدم الإنسانية، في التعامل مع «الآخرين» (الشعوب أو الأعراق الغريبة عن الجماعة)، و/أو مع المرأة. ولكن يحدث كثيراً في أيامنا أن تكون مظاهر البربرية من هذه الأشكال ناتجة من المآزق التي يجد فيها ضحايا تحديث رأسمالية التخوم أنفسهم، وليست مجرد بقايا من الماضي. والأمثلة على ذلك موجودة في حالات الأصولية الدينية والتطهير العرقي. ومن المؤكد أن الوحشية أقل ظهوراً اليوم في بلدان الرأسمالية المركزية، ولكنها باقية، على الأقل في انتشار الذكورية العدوانية، وفي معاملة الحيوانات، ولعلها ظاهرة عبر تاريخية باقية من أيام «أكلة لحوم البشر».

ويبقى في رأيي أن بناء الرأسمالية في الأميركتين قد ضاعف أسباب الوحشية عشر مرات، وأن الدوافع التي حركت الكثير من المهاجرين، ممن يطلق عليهم «الرواد»، ساعدت على تفشي هذه الظاهرة. وبدت لي البرازيل كحالة نمطية في هذا الصدد؛ فالمهاجرون الجدد من نهاية القرن التاسع عشر، وكانوا في الأغلب آتين من ألمانيا وبولندا وأوروبا الوسطى والشرقية، إضافة إلى بعض اللبنانيين، لم يختاروا البرازيل بالذات، وكانوا ربما يفضلون الوصول للولايات المتحدة. وبعد أن تخلوا عن النضال الجماعي في مجتمعاتهم (وهذا لا يعني أنني ألومهم على ذلك، فهو نتيجة لظروف لا سيطرة لهم عليها)، راحوا يتمسكون بأمل النجاح الفردي في الغابة التي انفتحت أبوابها أمامهم.

وعندما زرت برازيليا مرة أخرى عام 2002، بدت لي كئيبة للغاية. فالمساكن الجماعية من طراز لي كوربوزييه، والتي كانت تعتبر حينئذ تجديداً يحرر الناس، تبدو اليوم كالمساكن الشعبية في الضواحي، كما لا أرى أن الطرز المعمارية لنيماير تستحق المديح الذي وجه لها. ويزداد القبح بسبب التمسك الشديد «بالوظيفية» كأساس للتخطيط بالكامل: فهناك حي للفنادق، وآخر للبنوك، وشارع المطاعم (!!!)، بل حتى شارع مخصص للصيدليات (!!!). لقد نسوا أن كل حي في مدينة حقيقية يجب أن يكون خلية يمكن الحياة فيها، وأن يجد الساكن فيها صيدلية، أو بقالة، أو مقهى، أو مطعماً قريباً من المنزل.

وألقت زيارة مدفن جانوس كوبتشيك الضوء على أسباب هذا الفشل في التخطيط الحضري، فالشعبوية التي سادت العالم بين الثلاثينيات والخمسينيات تبدو هنا بشكل تكراري مبتذل. وتتوالى صور «الزعيم الكبير» متحدثاً إلى الجماهير المعجبة، والوعود بالتحديث العاجل وبالثروة والقوة، وهناك مظاهر عبادة طفولية للزعيم (مثل خزائن العرض المليئة بالنياشين، والأشياء الخاصة، الخ.)، ونجد مثل هذا في مدفن أتاتورك. فالشعبوية تنظر إلى كل شيء من أعلى، وتقتل جميع المبادرات التلقائية التي تكوّنت منها المدن الحقيقية عبر التاريخ.

وتحقق مقاطعة ماناوس ما ينتظر منها، فهي تذكر بعصر المطاط المجنون في بداية القرن الماضي، وتحتفظ بالكثير من بقايا ذلك العصر؛ ومن حسن الحظ أنها ترمم حالياً. أما منطقة الأمازون، فكشفت لي أن عدد الهنود هناك أكبر بكثير مما كنت أتصور، ولهم وجودهم المادي الواضح، وأثرهم الثقافي «الآسيوي» غير المتوقع. وقد بدا لنا الفندق الصغير في المخيم القريب من الغابة كما لو كان يديره فيتناميون، سواء من ناحية الاهتمام بالزوار أو من ناحية التنظيم الجيد. وقد لاحظت إيزابيل أن الريش المستخدم بكثرة في استعراض الكرنفال، والذي يعطيه الألوان الرائعة، هو بالتأكيد من عمل الهنود، حيث لا يوجد في أفريقيا ما يشبه ذلك.

أما الكرنفال، فيبدو في نظري مجرد استعراض مبتذل وليس أي شيء آخر، رغم ما يعبر عنه من خيال غير عادي للشعب البرازيلي؛ فهو يمثل التكرار الممل لرقصة السامبا، لكنه يعبر كذلك عن الروح التجارية المبالغ فيها، ويستخدمه النظام ليُنسي الناس حالة البؤس التي يعيشون فيها. تماماً مثل مصارعة الثيران، وبقية ألعاب السيرك.

ولن أدخل في وصف جمال الطبيعة في البلاد، من شلالات إجواسو، إلى المياه الدافقة في الأمازون، وتلك الجبال الصغيرة، وتلك الشواطئ البكر، وكذلك مدنها من أيام الاستعمار، كبيرة وصغيرة (مثل باراتي على الشاطئ بين ريو وسانتوس).

وصارت بورتو أليجري عاصمة مهمة، حيث استضافت ثلاث مرات - أعوام 2001 و2002 و2004 - المنتدى الاجتماعي العالمي.

وكان منتدى الأمازون الذي نظمه في بيليم المحافظ الظريف إدميلسون رودريجيز، والذي حضرناه عام 2003، الفرصة لزيارة ساو لويس، وهي مدينة سان لوي البرازيلية الموازية لتلك التي أسسها ريشيليو في السنغال؛ الثانية لتصدير العبيد والأولى لاستقبالهم! والعمارة متشابهة وجميلة. وبها مناظر غير عادية لكثبان الرمال في مارانياو، وهي تشبه موريتانيا في وسط الغابون! وهناك قابلنا عائلة من البرازيليين الظرفاء؛ الزوج رجل عسكري متقاعد، لكنه واضح التفكير ويعرف أن العدو الوحيد لبلاده هو الولايات المتحدة.

خلال السنوات الماضية أتيح لي، بفضل مساعدة بعض الرفاق والأصدقاء (أمير صادر وجيورجيو رومانو، وآخرين)، أن أطلع على مدى تنظيم القوى الشعبية في هذا البلد الشاسع، وبطريقة نادرة في أيامنا هذه، مثل حزب العمل، والفلاحون بلا أرض، واتحاد نقابات العمال. وتبدو البرازيل في نظري كإحدى الحلقات الضعيفة في سلسلة النظام العالمي، ولهذا لا يجوز التساهل مع طليعتها، إذ إن الاحتمالات لما يمكنها تحقيقه كبيرة، فهل ستحققها؟ هذا هو السؤال. والخطر الرئيس من وجهة نظري هو ذلك الناتج من الوهم «الأوروبي»، وهو موجود لدى الكثير من القيادات المناضلة، ويشجعه بعض «الأصدقاء» الأوروبيين لحزب العمل. وأعني بذلك الوهم بأن البرازيل تستطيع «تقليد اليسار الأوروبي» في دوره أمس واليوم، بل ربما غداً. وهم ينسون بذلك أن البرازيل تنتمي إلى تخوم النظام لا إلى مراكزه. وهناك أدلة كثيرة على أن هذا الوهم يؤثر على الإغراءات الانتخابية التي تتضمن كالعادة الكثير من الانتهازية. وهذا الوهم الذي تعود جذوره إلى التاريخ الثقافي للقارة الذي شرحته آنفاً، قد تسبب في الكثير من الأضرار، مثل تجربة نظام آليندي في شيلي والتدهور الدائم في الأرجنتين، كما تسبب في إجهاض الكثير من الحركات التي كان من الممكن أن تفتح طرقاً مغايرة.

وعندما قابلت لولا عام 2001، أعطاني الإحساس بأنه رجل سياسة من الطراز الأول، ذكي ومتواضع، ويجيد الاستماع والإجابة بغير الإجابات النمطية، ولكن هل سيستطيع هو ورفاقه مقاومة الإغراء؟ وهل سيستطيع حزب العمل تجنب الانفصال بين قياداته وبين المناضلين في القاعدة؟ وتوجد من الآن إشارات في هذا الاتجاه. وهل سينجح الحزب في التغلب على نقص التجانس بين المصالح الاجتماعية التي يتعين عليه تجميعها، واكتشاف وسائل جديدة تحقق خطوات إلى الأمام في طريق الديمقراطية، والتقدم الاجتماعي، ومعاداة الإمبريالية؟ وهذا كله ممكن كذلك.

وتواجه البرازيل تحدياً ثلاثياً، وهو تحقيق التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، والاستقلال الوطني. ويجب أن يجري التقدم على هذه المسارات الثلاثة متزامناً حتى يساند الواحد منه الآخر. والشعبوية كان لها مشروع وطني واجتماعي، ولكن غير ديمقراطي؛ أما الدكتاتورية «الوطنية»، فكانت تحتقر التقدم الاجتماعي، وتقشعر لذكر الديمقراطية؛ أما كاردوسو، فقد ضحّى بالتقدم الاجتماعي والاستقلال من أجل الديمقراطية. ويجب على لولا بعد انتخابه بأغلبية ساحقة أن يدفع البلاد في الاتجاهات الثلاثة في وقت واحد. وأنا ممن يعتقدون أن تحقيق تقدم متواضع، ولكن متواز، يفوق في المدى الطويل تحقيق قفزة في أحد الاتجاهات مع التضحية بالاتجاهات الأخرى.

الأرجنتين

زرت الأرجنتين مع إيزابيل للمرة الأولى عام 1973؛ وفي زيارة ثانية عام 2003، كدنا لا نتعرف إلى المجتمع الأرجنتيني؛ فقد تغيّر تاريخ الأرجنتين كثيراً خلال تلك السنوات. عام 1900، كانت الأرجنتين على رأس قائمة الدول من حيث متوسط دخل الفرد، واعتقد الأرجنتينيون أنهم - على الرغم من التفاوت الفظيع في توزيع هذه الثروة - قد بنوا في هذا الفردوس الأميركي أوروبا جديدة تتمتع برفاهية تختلف جذرياً عن الفقر الذي تركه المهاجرون في بلدانهم الأصلية.

وسمحت لنا الزيارة الأولى، التي حصلت عند عودة بيرون عام 1973، بالاطلاع عن قرب على ما أستطيع أن أسميه السياسة العصبية بسبب التدهور المستمر الذي أصاب البلاد. ولا أعني بهذا الوصف أي معنى سيئ، فالتاريخ مليء بتدهورات مشابهة، منها الأصوليات شبه الدينية وشبه العرقية، كأمثلة مؤسفة.

وتعطيني الأرجنتين المثل على بلد من تخوم الرأسمالية العالمية يرفض أن يعترف بهذه الحقيقة، بحجة أنه يشعر بأنه «أوروبي». وهذه الأوروبية لم تضايقنا - فلسنا، أنا وإيزابيل، من هواة الأشياء الغريبة - كما لم تزعجنا أوروبية بوينوس آيريس التي كنا نتوقعها.

ويجد الرأي العام صعوبة في تفهم أنه يمكن لمجتمعات تخومية أن تكون، رغم ذلك، غنية في ظل ظروف معينة. فطبيعة التخومية تتحدد بكون المجتمع المعين لا يلعب دوراً نشطاً في تشكيل النظام العالمي، الذي يضطر إلى التكيف معه عن طريق عملية «تكيف هيكلي» دائمة (باستعمال التعبير الذي أستخدمه منذ 50 عاماً). وتعطي دول الخليج البترولية الغنية أقرب مثال على ذلك، وأشعر بقلق كبير لتصور ما سيكون عليه رد فعلها غداً عندما تعود إلى حالة الفقر (التي ستكون ولا شك

أشد بكثير من حالة الأرجنتين). ويمكنني أن أقول إنه في ظل العولمة الدائمة، يوجد معولِمون (بلدان المركز)، ومعولَمون (بلدان التخوم). ومن المفهوم أن ذهاب الثروة - إذا ارتبطت بالأوربة - لا تكون غير مقبولة فحسب، بل غير مفهومة كذلك.

عام 1973، كانت العصبية جلية منذ لحظة وصولنا إلى المطار؛ فقد بدا التزاحم كأسلوب طبيعي للتصرف العادي، ولعلها كانت صدفة يمكن أن تتكرر في أماكن أخرى. لكن إيزابيل توصلت فوراً إلى قرار: «إنهم يتناولون الكثير من اللحوم». وكان من الممكن أن تمر الحادثة التافهة دون أن تترك أثراً، لو لم يتبعها ما يؤكد تشخيص العصبية الجماعية. فعند زيارتنا للكاتب الكبير خورخي ساباتو، كدنا أن نشعر بالغثيان من أقواله وتصرفاته. فقد اتسمت بذكورية مبالغ فيها، يزيد من أثرها تصرف النساء من حوله (لعله مفروض)، مثل الصمت باحترام، وتقديم الأطباق أو منفضة السجائر «للسيد»، الخ. ومن حديثه «التعليمي»: «نحن الأرجنتينيين أوروبيون بحق، فلا يوجد لدينا زنوج ولا هنود». وهل هذا مثار للفخر لهذه الدرجة؟ ولعل خورخي ساباتو استثناء يمكن مقابلة أمثاله في أماكن أخرى. لكن السياسة أكدت، مع الأسف، الحكم بالعصبية. ورغماً عن ذلك، فقد كان رد فعل الأرجنتين على تدهور ترتيبها العالمي قيام حركة اجتماعية جماهيرية، وصراع عمالي إيجابي لدرجة أدت إلى قيام أول نظام شعبوي حديث في الأربعينيات بقيادة بيرون. ويمكن للمرء أن يبتسم اليوم لصور تلك الفترة، وللتعبير عن عبادة الزعيم، والأرجنتين لا تحتكر هذه الصور على أية حال. ووصف هذه الأوضاع بالفاشية ليس صحيحاً - فشعبوية بيرون كانت معادية للإمبريالية، وتقدمية بطريقتها الخاصة. والخطب والتلويح المبالغ فيه من قِبل بيرون وإيفيتا لا تغطي الإجراءات الإيجابية لمصلحة العمال. ويمكن أن يبتسم الإنسان - أو يجد الأمر محزناً - حين يراقب التنقلات الأخيرة للجنرال العجوز ومعه الصندوق المصفح الذي يحتوي جثة إيفيتا - «بقايا إيفيتا». لكن هناك مشكلة أكبر؛ ففي تلك الفترة لم تكن شعبوية بيرون قد جرى تجاوزها، وكنت أشعر دائماً بالقلق - وأحياناً بالانزعاج - لكون جميع المناضلين ورجال السياسة الذين قابلتهم منتمين للبيرونية. كان منهم بيرونيو اليسار أو اليسار المتطرف، والبيرونيون المعتدلون، واليمينيون، واليمينيون المتطرفون، لكنهم كانوا جميعاً من البيرونيين. ولا أعتقد أن هذه الظاهرة، التي لم أرَ لها مثيلاً في أي مكان آخر، يمكن تفسيرها بأسباب تعود للسياسة أو لصراع الطبقات.

وقد عرفت في الأرجنتين العديد من المثقفين اللامعين ذوي الشخصيات الجذابة، ومنهم أنريكي أوتيزا، وهو المنشئ الحقيقي لمنظمة الكلاكسو، وقد أعطى لمدرسة «التبعية» سمعتها العالمية. وهو صديق رقيق جداً يتمتع بروح نضالية عالية من دون جعجعة. ومويز إيكونيكوف الذي رأيته كثيراً

في باريس وبوينوس آيريس، بروحه السمحة دائماً، رغم اختياره دور التهريج السياسي. وأوسكار براون الذي دعوته للانضمام لهيئة التدريس في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، وقام بواجباته في التدريس على أحسن وجه. وأتيليو بورون الذي تابع عمل أوتيزا، وأعاد لكلاكسو أيامها المجيدة بعد أن كانت قد سقطت لبعض الوقت في أحابيل الليبرالية المنتصرة. ولكن هل هي مصادفة أن جميع هؤلاء الأصدقاء يشعرون بقدر من النفور من ظاهرة البيرونية؟ وهل من المصادفة أن البعض بقوا على ولائهم للحزب الشيوعي العتيق، حتى وإن كان قد عجز عن وضع استراتيجية فعالة تستطيع تجاوز الشعبوية التي كان يرى حدودها الضيقة.

ومع ذلك، فإن صفحة البيرونية في طريقها إلى التغيير. فبعد الدكتاتورية الكريهة لفيديلا - رجل واشنطن - الذي أغرق البلاد في حمّام من دماء «المختفين» الذين كان بوليسه (المدرب على أيدي الخبراء الأميركيين) يقتلهم كل يوم، وبعد مهزلة كارلوس منعم - رجل واشنطن الآخر في عهد النيوليبرالية - يبدو أن الظروف تتجمع لإعادة الصراع السياسي والاجتماعي بعد التخلص من شبح البيرونية.

وقد انتهى فيديلا، مثل صدام حسين، بفقدان الاتجاه، عندما تصور أن استرداد جزر المالوين ستمنح حكمه الشرعية الوطنية. فالمالوين أرجنتينية، مثلما الكويت عراقية، وهنا تحوّل الدكتاتوران، عن دون قصد منهما، إلى عدوين يجب القضاء عليهما.

والديمقراطية الجديدة، باختيارها معسكر النيوليبرالية، وخضوعها لأوامر رأس المال المالي للولايات المتحدة، كان لا بد أن تصل إلى الكارثة. فالدولرة التي حياها البنك الدولي كطريق الخلاص، قادت إلى حالة إفلاس مدوية في نهاية عام 2001. وهنا جرى إفقار الطبقات المتوسطة بشكل خطير، حيث فقدت كامل مدخراتها التي سرقتها البنوك (الأميركية بالطبع، في عملية نهب صريح). لكنها لم تستجب بالطريقة المنتظرة، أي بانحراف نحو الفاشية يهاجم الديمقراطية التي فقدت مصداقيتها لدى الجماهير. وما يذكر بالفضل لهذه الطبقات أنها بدلاً من ذلك قامت بحركة جماهيرية واسعة هي حركة «المعتصمين».

قمنا بزيارتنا الثانية للأرجنتين غداة هذه الحركة. وتبدأ الطبقة العاملة، المفتتة كما في أماكن أخرى بسبب سياسات النيوليبرالية، بالانفتاح على التجديد في التعبير عن ذاتها. واتحاد العمال الجديد، الذي عرفتنا عليه صديقتنا الكوبية الأرجنتينية إيزابيل راوبير، يعمل على ابتداع أشكال جديدة للتنظيم قادرة على الجمع بين العمال المنظمين والعاطلين والمهمشين. وبهذه الطريقة يثري

ممارسات الديمقراطية ويدفعها إلى الأمام. وهي تجارب طليعية (على المستوى العالمي) تسير في طريقها.

وفي هذه الظروف، يشعر المرء بقدر كبير من التفاؤل؛ فإقامة جبهة متحدة للعاملين وتحديد شروط حل وسط اجتماعي مقبول من الطبقات الوسطى أصبحا ممكنين. وتحقيق ذلك سيعطي الأرجنتين دور الطليعة في تحرير أميركا اللاتينية، وتخطي دور «الديمقراطية (البرجوازية) ذات المستوى المنخفض».

ويجب أن أعترف أنني قد تعلمت الكثير في ظل هذه الظروف، من خلال المحاضرات والمناقشات التي نظمها لي اتحاد العمال خلال شهر آب/أغسطس 2003. وقد كنا نتنقل من حي إلى حي في بوينوس آيريس، وفي روزاريو (مع الزيارة الإجبارية لحي المواخير لعام 1900)، وفي نويجين. وسأمر باختصار على الجولات الجميلة في حي النمر (في الدلتا الرائعة لنهر البارانا)، وفي باتاجونيا المتوحشة، وفي جبال الآنديز حيث بركان مماثل لفوجي ياما، على الطرف المقابل تقريباً من الكرة الأرضية. وأتجاوز كذلك كارديل والتانجو، وهو تجميع رائع للفن الإيطالي والكاستيلاني (الإسباني).

شيلي

زرت شيلي لأول مرة بعد الانتصار الانتخابي لحزب الوحدة الشعبية والرئيس آليندي بقليل. وقد فتح لي المسؤولون الاشتراكيون والشيوعيون - وخصوصاً كلودوميرو ألتاميرا وجونزالو مارتنر وبدرو فوسكوفيتس - أبواب المكاتب الحكومية التي كانوا يشغلونها، وشرحوا لي برنامجهم. لم يكن الأمر يتعلق بثورة اشتراكية تلغي المِلكية الفردية بشكل جذري، وإنما مجرد برنامج إصلاحات جذرية تشمل تأميم مناجم النحاس مع التعويض العادل لأصحاب المناجم (الاحتكارات الأميركية)، وإصلاح زراعي يخفف من حجم المزارع الكبرى ويحقق الحد الأدنى من مطالب فقراء الفلاحين والمعدمين منهم (وهم منظمون جيداً)، وقوانين لإصلاح أوضاع العاملين بالأجر (وهم منظمون جيداً كذلك). لقد تعلق الأمر إذن بنظام يستبدل إدارة رأسمالية متحضرة، يحدّ من عنفها ما حققه العمال من تقدم، بالإدارة الوحشية السائدة في أميركا. أو بعبارة أخرى، عمل ما قام به الاشتراكيون الديمقراطيون الجيدون في أوروبا بعد الحرب العالمية. وكان الأمر يتعلق كذلك بتثبيت أدوات إدارة وطنية تقلل من قدرات التدخل لرأس المال الأجنبي المسيطر.

من هذا الوضع بدأ النقاش حول المستقبل الأبعد مدى. فالمعتدلون - من الديمقراطيين المسيحيين مثل أوزفالدو سونكل، وربما بعض الاشتراكيين - كانوا يعتبرون هذه الإصلاحات الهدف النهائي حالياً، ويحبذون ترك التاريخ يحدد التطورات اللاحقة التي تنتج منها. أما بالنسبة إلى الآخرين، وخصوصاً في الدوائر الاشتراكية والشيوعية، فإن هذه الإصلاحات تفتح الطريق لبناء الاشتراكية تدريجاً.

وكان اليسار الجديد قوياً، ولعب دوراً أساسياً في تعبئة الطبقات الشعبية وتنظيمها. أما المسيحيون من حزب «مابو»، والذين تعرفت عليهم عن طريق أحد أهم منظريهم، وكان من قادة كهنوت التحرير (فرانز هنكلمايرت)، فكانوا يكوّنون جناحاً قوياً من هذا اليسار الجديد. أما حركة اليسار الثوري «مير»، وكنت أعرف بعضاً من كادرهم القيادي عن طريق أندريه جوندر فرانك وزوجته مارتا فوينتس ومارتا هارنيكير (وهي شيلية اختارت في ما بعد العيش والنضال في كوبا)، والكثير من اللاجئين الأميركيين اللاتينيين (وخصوصاً البرازيليين)، فكانوا يقفون في خط اليسار الجديد، ويكوّنون المنظمة الأقوى إلى يسار حزب الوحدة الشعبية.

وكنت أُدعى إلى كل مكان، إلى الجامعات الثائرة في هذه اللحظة التاريخية، والمناقشات الطويلة المسائية في منزل هذا الرفيق أو ذاك (حيث تستمر حتى الفجر تقريباً)، على طريقة أميركا اللاتينية. وكنت أستمع وأدلي برأيي الشخصي بصراحة. ولكن كما قلت من قبل، لست من أولئك الذين يعطون الدروس، وخصوصاً لمناضلين كانوا يشاركون جميعاً في المعارك على أرضية الواقع.

وفي الواقع، كان الأمر الوحيد الذي يقلقني، بل ويقلقني كثيراً، هو السذاجة التي يبديها المسؤولون في السلطة بشأن رد الفعل المحتمل (المؤكد من وجهة نظري) لواشنطن بالنسبة إلى برنامجهم. وما ضايقني هو هذه السذاجة وليس محدودية الإصلاحات التي قاموا بها، فهذه الأخيرة كانت تمثل خطوة أولى لا تراجع عنها، وسيظهر بعدها ما إذا سمحت ديناميكية الحركة الاجتماعية بتجاوزها. وحتى إذا لم يتحقق هذا التجاوز - على الأقل في فورة نجاح الاتحاد الشعبي - كنا سنأسف لذلك، لكننا سنتقبل الوضع، فالتاريخ يتقدم على قدر الممكن. ما كنت أخشاه إذن هو ألا تتقبل الولايات المتحدة برنامج إصلاحات حزب الاتحاد الشعبي، لأنه من الواضح لي أن المساس بالأرباح الفائقة للاحتكارات الأميركية يعني جرح الجزء الأكثر قداسة - بل الوحيد المقدس - من الجسم الأميركي. وقد اعتبرت واشنطن هذه الإصلاحات بمثابة إعلان للحرب، فكان لا بد لها من الرد عليها بالقوة. فلا الخطاب المتكرر الممل عن «الديمقراطية»، ولا أي قدر من احترام سيادة الشعوب والأمم، قادران على منع العدوان الأميركي. وبكل برودة أعصاب، لا تتوقف الدبلوماسية الأميركية أمام

اغتيال رئيس دولة مهما كان منتخباً ديمقراطياً، ولا أمام المذابح لعشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء على يد دكتاتورية نصّبتها (بل مئات الآلاف كما حدث في إندونيسيا) من أجل إعادة الأرباح الهائلة المهددة لشركاتها. وبالطبع، تبحث الولايات المتحدة - وتجد - حلفاء محليين، وهي تجد الكثيرين منهم، خصوصاً في أميركا اللاتينية حيث الطبقات الغنية والجيوش مخلصة لهم. كذلك تستغل الأخطاء التي قد يرتكبها خصومهم (وحتى النظم الديمقراطية يمكن أن ترتكب الأخطاء!). ولم أتوقف عن تكرار هذا السيناريو المحتمل لمن تحدثت إليهم من الشيليين، وأدهشني أن الأغلبية الساحقة منهم لم تصدق ذلك. وكان أ. ج. فرانك، وهو مفكر متزن يفهم جيداً عقلية قادة الولايات المتحدة، وقلة من الرفاق من «مير»، هم الذين شاركوني مخاوفي.

مع الأسف، أثبت التاريخ صحة توقعاتنا. وعندما عدت لزيارة سانتياغو قبل انقلاب بينوشيه ببضعة أشهر، وجدت الأوضاع متدهورة جداً، لا بسبب أخطاء الحكومة وإنما بسبب تنفيذ استراتيجيات التحالف بين واشنطن والقوى الرجعية المحلية. حدثت إضرابات ناقلي البضائع بالسيارات، ومظاهرات لجماعات فاشستية تثير الضجة، ولم تقمعها الحكومة، ولكن وسائل الإعلام الأميركية كانت تحييها على أنها من عمل «الديمقراطيين»!! ومع ذلك، بقي المسؤولون الحكوميون بلا حراك، بل بدا لي أنهم غير واعين للخطر المحدق.

ونظراً لانشغالي الكبير بهذه المناقشات، لم تتح لي فرصة زيارة هذا البلد، باستثناء جولة قمت بها في فالباريزو. فقد دعاني الرفاق المحليون لتذوق القواقع اللذيذة في كازينو من الخشب على شاطئ البحر، مثلما نجد عندنا في مصر، وكان يوماً جميلاً. أما زيارة جبال الآنديز الساحرة حيث كان ينتظرنا أعضاء نقابة عمال مناجم النحاس، وزيارة الخلجان على الساحل التي دعاني إليها طلاب الجامعة الإقليمية، فقد تأجلتا «لما بعد»، وهو ما لم يحصل بسبب انقلاب بينوشيه. وما أسفت له، من هذه الناحية السياحية، هو عدم زيارة تيرا ديل فويجو، وهي في أقصى جنوب القارة الأميركية الجنوبية، ولكن من يدري ما يخبئه المستقبل؟

وشيلي بلد أُعجبنا كثيراً بأهله، أنا وإيزابيل؛ إذ فضلاً عن الكثير من الرفاق، بل الأصدقاء، فإن اللقاءات مع بعض الطلبة، أو غيرهم من أبناء هذا الشعب، كانت شيقة جداً. أما الهزات الأرضية شبه اليومية هناك، فالمرء ينتهي بأن يعتادها. وأذكر مع ذلك أنني حضرت هزة كانت أعنف بكثير من المعتاد. فقد كنا في اجتماع في مبنى لجنة الأمم المتحدة لأميركا اللاتينية «سيبال»، وكان أنريكي إجليسياس يرأس الاجتماع. حدث صرير مكتوم كأنه من العالم الآخر أوقف فجأة جميع المتحدثين. وبعد ما يقرب من نصف دقيقة من الصمت الرهيب، قال إيجليسياس: «ابقوا هادئين في أماكنكم،

فهذا المبنى مصمم لتحمل أقوى الهزات الأرضية.» وهكذا يمكنني القول إن منتدى العالم الثالث، الذي وُلد في ذلك اليوم في سنتياجو، قد هز الكرة الأرضية، أو أنها هي التي هزته، واختر ما يعجبك من النبوءتين.

وهكذا زرت «سيبال» الذي يضم الكثير من المحللين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع الممتازين. وكان يرحب باللاجئين السياسيين من اليسار (من البرازيل والأرجنتين خصوصاً، كما من بيرو وكولومبيا وبوليفيا)، طبقاً للتقاليد المشرفة التي وضعها راؤول بريبيش، وتابعها إيجليسياس من بعده. ومع ذلك، وجدت أن أعمال مدرسة «التنموية» تبدو بلا طعم في مقابل أعمال مدرسة «التبعية» الموجودة هنا بفعل وجود اللاجئين السياسيين. وفي هذه المناسبة، قابلت راؤول بريبيش وأقمت معه مناقشة طويلة، ولم أخفِ عنه انتقادي لأفكار التنموية. وقد تأثرت بقامة الرجل الفكرية وثقافته وتواضعه الجم وقدرته على الاستماع بعناية. كانت إجاباته الدقيقة تعبر عن الشك العميق، وهي من صفات المفكرين العظام، وهو لم يرفض الانتقادات الموجهة للتنموية، بل كان يفهم ما تحمله من تناقضات وقيود، لكنه لم يكن يرى أي بديل ممكن. ومع تقدمه في السن، ازداد بريبيش راديكالية بفعل دروس التاريخ. وقابلته مرة أخرى بعد ما يقرب من خمسة عشر عاماً في فيينا عام 1988، حيث كنا نناقش تقرير براندت والآفاق الجديدة للعولمة. وفي هذه المرة، كنا على اتفاق تام، ووجهنا الانتقاد بالسذاجة نفسها للاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين الذين كانوا يتسيدون الموقف. وقد قال لي: «إنهم لم يفهموا أسباب فشل «التنموية»، أما أنت فقد رأيتها».

بيرو

في بيرو، استقبلَني، وإيزابيل، أنيبال كيجانو وخوليو كوتلير وفريقهما، وكانوا يقفون وحدهم تقريباً، منتقدين نظام فيلاسكو الشعبوي الذي كان قد أطاح عملاء واشنطن التقليديين. وقد ذكرني الجو العام بمثيله في مصر الناصرية: أسلوب الخطاب نفسه، والتركيز إياه على الجوانب الوطنية، كذلك إهمال الجوانب الاجتماعية واحتقار الديمقراطية. وليما مدينة جميلة، يمثل ميدان السلاح فيها أحد معالم الاستعمار الإسباني. وعلى الرغم من الاختلاط العرقي - مع سيطرة العِرق الهندي - يحمل سكان العاصمة الحضريون الطابع الإسباني. أما في المناطق العشوائية التي لا تكف عن الاتساع، فالوضع ليس كذلك، والمهاجرون الجدد من الريف «أكثر هندية» كما قيل لي.

وتحدث الصدمة عند صعود جبال الآنديز. قمنا برحلة ممتعة، أنا وإيزابيل، من كوزكو التي وصلناها بطائرة دي سي 3 صغيرة نزلت بشكل حلزوني مخيف بين قمم يصل ارتفاعها إلى 7000 متر، وبالقطار إلى العاصمة لاباز، وبالسفينة على التيكاكا، وبوسطة التاكسي؛ ويا لها من مناظر. والرحلة عبر ممر على ارتفاع 5000 متر إلى هضبة ألتيبلانو التي تملؤها قطعان اللاما الجميلة تترك أثراً لا يمحى. وفي بلدة بونو، كان علينا قضاء الليل؛ ورغم أن وكالة السياحة التي نظمت الرحلة في ليما أكدت الحجز في «الفندق» ادعوا عدم معرفتهم بذلك. والفندق، الذي لا يستحق هذا الاسم أصلاً، لم يكن يحتوي سوى عنبر للنوم، حيث تدثرنا بملابسنا الكاملة بين الأغطية المشكوك في نظافتها. وكان يشاركنا العنبر حوالى العشرين من الفلاحين الهنود مع صوت شخيرهم العالي. وبعدها، رحلة قصيرة بالمركب عبر بحيرة التيكاكا، ثم استكمال الرحلة حتى لاباز.

وكنا قد سافرنا من كوزكو إلى آثار ماتشو بيتشو بالقطار الجبلي الذي يتلوى في طريق ضيق، وعن يساره قمم الآنديز، وإلى يمينه الهبوط الحاد نحو سهل الأمازون، وبينهما حافة لا يزيد عرضها عن مترين عليها سكة الحديد. لكن الرحلة الخطرة تستحق الجائزة المنتظرة، وهي الآثار التي تُطبع صورها على البطاقات البريدية؛ ومن المؤكد أن منظرها على الطبيعة أروع بكثير. لكن الأغرب هو بقاء هذه الآثار سرية مدة ثلاثة قرون، حيث أخفاها الهنود عن عيون الغزاة الإسبان، مع أنهم كانوا يتوجهون إليها بانتظام لممارسة شعائرهم الدينية. وهذه الحقيقة أكثر دلالة من جميع التحليلات «العلمية» عن قوة الشعور الوطني في البلاد. فهناك بَلَدان متميزان، وسأعود لهذا الموضوع الذي تأكد لي بما أقنعني بقوة، وإن كان يتخلل ذلك بعض الظلال التي سأوضحها.

بوليفيا

على الحدود مع بوليفيا، انتظار طويل ومناقشات مع رجال الجمارك والبوليس ورجال الجيش المنتشرين في كل مكان بوجوههم المتسمة بصرامة الفلاحين الهنود. وأخيراً، الرحلة بالتاكسي نحو العاصمة لاباز في طريق الألتيبلانو الجميل. وفجأة، وفي مكان منقطع عن أي عمران، تقف شامخة كاتدرائية عملاقة - متروكة، وإن لم تكن في حالة انهيار - شاهداً على جنون الغزاة الإسبان، وعلى غنى مناجم الفضة التي كانوا يستنزفونها. وهي التعبير عن البدايات المجيدة للرأسمالية، المبني على جثث الملايين من العبيد، كما قال ماركس في تحليله للتراكم الابتدائي. وعند التوجه بعد بضعة أيام من العاصمة لاباز إلى المطار، سار التاكسي في الطريق الجبلي المؤدي إلى هناك. وعند أحد

المنحنيات الخطيرة، يقف شاهد ليوجه انتباه السائقين لخطورة الطريق، وهو بقايا سيارة مهشمة سقطت في الوادي المجاور. ويغلق السائق عينيه ليرسم إشارة الصليب، قلنا له: افتح عينيك على الأقل! وعبرنا المنحنى بسلام.

عند وصولنا إلى لاباز، وجدنا بلداً آخر، فقد كانت «الثورة» قد انتصرت لتوها، والأعلام الحمراء والشعارات المعروفة معلقة في كل مكان. وقد استقبلنا زعماء الثورة التروتسكيون المعروفون، وأسجل هنا أقوالهم الصادمة: إنها ثورة بروليتارية يا رفيق، ونحن لن نرتكب الأخطاء التي ارتكبها الشيوعيون المزيفون في الصين وغيرها، والذين ربطوا الفلاحين بحركتهم، وأفسدوا بذلك نقاءها البرولتاري. هنا الطبقة العاملة وحدها هي التي في السلطة! وكانت السلطة قد استقبلت زعماء الفلاحين ورفضت أن تعدهم بأي شيء، وخصوصاً الإصلاح الزراعي الذي سيخلق كتلة من المالكين المعادين للاشتراكية! ولذلك اكتفيت بالقول لهؤلاء الزعماء التروتسكيين: إن ثورتكم النقية لن تدوم أكثر من يوم واحد، فجيش الفلاحين الهنود لن يثور ضد ضباطه الرجعيين، وإنما سيستمع لأوامرهم ويسحقكم.

وكانت لاباز تعيش وهماً خطيراً ذكّرني بمشهد برشلونة عام 1936، خلال الساعات المجيدة لـ POUM، التي كنت رأيت بعضاً من صورها في أفلام وثائقية. وفي المساء، دعانا الأصدقاء إلى نوع من الكاباريه الشعبي، حيث تأكل قليلاً، وتشرب أكثر، وتستمع إلى المغنين الشعبيين الذين يعزفون على الغيتار. وكانت الأغاني غريبة، جزئياً بالإسبانية (التي أفهمها)، وجزئياً بلغة الكويشوا (التي ترجمت لي). يقول المغني: لقد سئمنا منكم أيها الإسبان، ومن ديانتكم، الخ. بَلَدان مختلفان ولا شك. لكن مضيفينا - من المثقفين طبعاً - حاولوا التخفيف من مغزى هذه الأغاني، وإن كانوا قد تضايقوا منها بعض الشيء.

تركنا لاباز بعد بضعة أيام. وبعد أسبوع، قام الجيش البوليفي، الذي نفّذ ما يزيد عن 130 انقلاباً، بإنهاء الاحتفال. وبالطبع، حدثت اعتقالات بالجملة، واغتيال للمناضلين، الخ. والقصة معروفة.

فنزويلا

وفي فنزويلا، استضافنا الصديق العزيز هكتور سيلفا ميشيلينا وزوجته آديسيا بمنتهى الكرم الذي يتميزان به، وكانا قد قضيا عامين في معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، بدعوة مني. وهكتور شخصية ذات مستوى رفيع، سواء بالنسبة إلى ثقافته الواسعة، وقراءته المتعمقة للماركسية، وقوة

حجته، وكذلك عاطفته الجياشة. كما صرنا أصدقاء لأخويه لودوفيكو الفيلسوف اللامع الذي مات مبكراً لكثرة تعاطي الخمر، والسياسي الثابت المأسوف عليه خوزيه سيلفا. كذلك صار من أصدقائنا في كاراكاس عدد من مجموعتهم الصغيرة، وخاصة هاين زونتاج وأرماندو كوردوفا.

وفنزويلا ليست المكسيك؛ قال لنا الصديق ألونسو أجويلار في الطائرة التي أقلتنا من كاراكاس إلى المكسيك إن البرجوازية الفنزويلية حديثة العهد بالنعمة، بعكس تلك التي في المكسيك. وتشتهر كاراكاس برجال الأعمال الذين كانوا في الأصل أصحاب حانات أو مواخير، وارتبطوا بجميع أنواع المافيات العالمية، ومعظمهم رجال تجارة أو صناعة. وتدفق أموال البترول لم يحسّن من هذه الأوضاع، بالطبع. وتسود أوساط البرجوازية الفيلات/القصور والأساور من الذهب الخالص والبذلات والأحذية البيضاء. أما في الأوساط المتوسطة والشعبية، فتهيمن مطاعم ماكدونالد، والبلاستيك، والجاهز من الطراز الأميركي. ولعل مدن الصفيح البائسة هي الشيء الوحيد المحتفظ بطابع أميركا اللاتينية.

وكانت عائلة ميشيلينا قد استضافتنا في جولة في جزء من هذا البلد المتسع، من ساحل الكاريبي عند ماراكيبو حيث مظاهر الثروة البترولية المزدهرة، ثم الممرات في جبال الآنديز، إلى المدينة الصغيرة مدينا دا لوس آنديز، وهي ميناء إسباني صغير ضائع في موقع رائع الجمال.

لم أعد إلى فنزويلا إلا بعد أربعين عاماً لحضور دورة المنتدى الاجتماعي العالمي في كاراكاس عام 2006، ووجدت بلداً لا صلة له بالبلد الذي عرفته من قبل. لقد حدثت ثورة اجتماعية حقيقية - ولفظ الثورة ليس مبالغة - بمعنى أنه أخيراً يمكن للإنسان أن يرى مخلطين من الهنود والسود - وهم الأغلبية في البلاد - في مكان آخر غير الشارع! فحتى وصول شافيز للحكم، كانت جميع السلطات محجوزة بكل تشدد لأبيض البيض، ذوي الأصول الأوروبية. وهذا التغير لا يمثل في نظري أهمية ثانوية، لأنه يثبت أن السلطة السياسية (ولكن لا أكثر من ذلك كما سأوضح) قد انتقلت إلى الشعب الفنزويلي بتكوينه الحقيقي. وهو يثبت أن سلطة شافيز ليست سلطة قائد عسكري كيفما كان - حتى وإن كان من المخلطين - وإنما نتاج حركة جماهيرية حقيقية. وهذا يؤذن بالكثير من الإمكانيات الجديدة التي تحمل، في المدى الطويل، بذور تغيرات اجتماعية جذرية لا بد منها. وهذا هو التحدي الجديد الذي يواجهه شعب فنزويلا. ومن المعروف أن عدداً كبيراً من مثقفي فنزويلا، من اليسار حتى عهد قريب، قد اتخذوا مواقف، لا انتقادية (وهو أمر مطلوب)، ولكن رجعية صراحة، وذلك بالضبط لأنهم لم يؤيدوا بزوغ رجل الشارع بحالته الحقيقية. ولم أندهش كثيراً لهذه الأوضاع، فريع

البترول قد أتلف بالفعل الطبقات المتوسطة. وقد كان منظر هؤلاء المثقفين في فيلاتهم الفاخرة يبدو لي دائماً كأمر غير صحي وغير مقبول.

المكسيك

دعيت إلى مؤتمر الكلاكسو في مدينة مكسيكو عام 1973، وهناك وجدت بلدين مختلفين، مما يستحق تعليقين مختلفين. كنت وصلت يوم الجمعة، والاجتماع يوم الاثنين، فقضيت نهاية الأسبوع كسائح، وتزودت بخريطة للمدينة، وزرت كل ما يتوجب زيارته. لم تؤثر فيّ الكاتدرائية بضخامتها ولا بهندستها، ولكن بمنظر المؤمنين داخلها، وكانت تعج بالمصلين، رجالاً ونساء، شيباً وشباباً من الطبقات الشعبية، وسحناتهم جميعاً تقريباً هندية، ويمسكون بأيديهم زهوراً من الورق، وهياكل عظمية من البلاستيك، وصوراً لقديسين ذات سحنات هندية، ورؤوس مغطاة بالريش، الخ. وفي يوم الاثنين، خلال الصالة الكبرى لكلاكسو، منظر مختلف تماماً، يشبه تماماً برشلونة أو مدريد. وقد تجرأت فقلت لهم: «بالأمس كنت في آسيا، واليوم أنا في أوروبا، ألا يمثل هذا مشكلة لكم؟» وأعتقد أن قولي هذا لم يعجبهم بتاتاً.

وبعد جولة صغيرة مع إيزابيل في هذا البلد الكبير، لاحظت أن هناك اختلافاً بين المكسيك وكل من بيرو وبوليفيا. وقد زرنا منطقتين هنديتين هما أوكساكا ويوكاتان مايا في مدينة ميريدا، وحولها منطقة شيشين إتزو. وأعتقد أن المراقب الأجنبي - إذا اهتم بملاحظة هذه الأشياء - سيجد أن المكسيك تضم أمة واحدة، حتى وإن سميناها أمة إسبانية /هندية. وفي اعتقادي أن هذه الأمة هي نتاج الثورة الكبرى لفترة 1910-1920. إذ بعيداً عن الرومانسية التي أوحت بها مغامرات زاباتا الفلاحية، وعلى الرغم من قضاء البرجوازية على هذه الثورة، فإنها قضت نهائياً على الإرث الاستعماري. وهذا يختلف عن الأوضاع في بلدان الآنديز التي لم تمر حتى اليوم بتحول مماثل.

والمكسيك بلد جميل، ومعرفتي به ليست قليلة، وذلك بفضل الكثير من الزملاء المكسيكيين، وعلى رأسهم بابلو جونزاليز كاسانوفا، وهو صديق حميم هو وزوجته. وبابلو هو عماد المنتدى لأميركا اللاتينية، وهو رجل سياسة مكسيكي من الدرجة الأولى يحظى باحترام جميع القوى الديمقراطية والشعبية في بلاده. والمناقشات معه كانت دائماً مفيدة لي، خصوصاً كمصدر لمعرفة المكسيك وأميركا اللاتينية. كذلك ساعدني زملاء مكسيكيون مثل ألونسو أجويلار وهوجو زيميلمان وأنريكي ليف على التحرك في دهاليز السياسة المكسيكية المعقدة.

ومكسيكو مثيرة للاهتمام ولا شك، إن بسبب الجزء التاريخي من المدينة، أو لغنى متاحفها، أو لحياتها الثقافية والسياسية النشيطة. لكن هواءها شديد التلوث بسبب السيارات التي تستخدم وقوداً منخفض النوعية، وهي تقع على ارتفاع 2500 متر فوق سطح البحر، مما يجعل الأكسجين فيها أخف، فضلاً عن أنها تقع في منطقة تحيط بها جبال مرتفعة، فتتجمع فيها أدخنة المصانع الملوثة. والأغنياء يهربون من هذا الجحيم إلى المدن الجميلة القريبة مثل كويرنافاكا. وقد توجهت إلى أبعد من ذلك، أي غوادالاخارا وبويبلا، ولا أذكر اليوم عدد المداخلات التي قدمتها في جامعات البلاد. أما أهرامات المكسيك التي يعرفها جميع السياح، فتستحق عناء الانتقال لرؤيتها؛ وتسلقها سهل، لكن النزول منها قد يصيب المرء بالدوار.

وقد أبدى الرئيس إتشيفيريا اهتماماً أكثر من سابقيه ومن لاحقيه من الرؤساء بتقوية العلاقات بين بلاده وبين آسيا وأفريقيا. وكان قد أخذ رأيي في الموضوع عند مروره في زيارة رسمية في داكار، ثم دعاني إلى المكسيك لاستكمال المناقشة. وقد قبلت الدعوة لأنني أعتقد أن أية مبادرة تهدف لتدعيم جبهة الجنوب تستحق المساندة، حتى لو كانت الظروف الموضوعية، أي الطبيعة الاجتماعية للسلطات المعنية، تحد من فاعلية هذا التدخل. وكان الرئيس إتشيفيريا قد نظم حفلة كبيرة في قرية جميلة بناها كورتيز في بقعة خلابة على طريق فتوحاته. وقد أُجلست قرب الرئيس الذي وجه لي العديد من الأسئلة - الذكية والمحددة - بشأن الاقتصاد العالمي، ومشاكل آسيا وأفريقيا، وقد أجبت عنها، كعادتي، بصراحة مع توضيح حججي. لكن صوت الموسيقى كان مرتفعاً لدرجة جعلت من الصعب سماع الحديث، فقلت للرئيس: «لعل الحديث يكون أسهل لو ابتعد الموسيقيون عنك قليلاً». فقهقه الرئيس ضاحكاً وقال: «إنني هنا مجرد الرئيس، وفي المكسيك يأتي الموسيقيون قبل الجميع!» وهكذا استأنفنا الحديث في جو أكثر هدوءاً في مكتبه في مدينة مكسيكو.

من الواضح أن إتشيفيريا كان يريد استخدام منتدانا بطريقة ما. وكان الاختيار الأول لنقطة ارتكازنا في أميركا اللاتينية، الذي أشرت إليه من قبل في هذه المذكرات، غير موفق، ولعله أثار بعض تطلعات البيروقراطية في «حزب الثورة المؤسساتي». وقد صححنا الوضع مباشرة وأنهينا أي التباس بالنسبة إلى أهداف المنتدى.

دعم الديمقراطية في أميركا اللاتينية، 1980-2000

لقد تغيرت الثقافة السياسية لأميركا اللاتينية كثيراً خلال الثمانينيات والتسعينيات، وبدأت هذه البلدان حركة دمقرطة لا مثيل لها في آسيا (ربما باستثناء الهند) ولا في الشرق الأوسط ولا في أفريقيا (باستثناء جنوب أفريقيا). ولا أتحدث هنا عن المظاهر، أي الواجهات التي تسمى بالتعددية الحزبية، وعقد انتخابات - تكون نزيهة أحياناً، ومهزلة في أغلب الأوقات - والاعتراف ببعض حقوق الإنسان نظرياً، وحتى عملياً. فهذه «الإصلاحات» التي تروّج لها وسائل الإعلام السائدة لا تضمن بأي شكل ديمقراطية المجتمع، ولا حتى الحياة السياسية بشكل فعلي. وهي لا تزيد في أغلب الأحيان عن أن تكون وسيلة لإدارة الأزمة التي تحيق برأس المال متعدي الجنسية المسيطر في المرحلة الحالية من الفوضى، كما ذكرت في مناسبات أخرى. لكنني أتحدث هنا عن تغيرات جدية، تتعلق بديمقراطية الثقافة السياسية، والتفسيرات الإيديولوجية.

ومن هذه الناحية، تبدو أغلبية مجتمعات أميركا اللاتينية في طريقها إلى قفزة كيفية. فإن «تقاليد» الأوتوقراطية في العلاقات بين الحكام والمحكومين، وبين الزعماء والجماهير، وبين رؤساء الأحزاب (بما فيها أحزاب اليسار، وحتى الثورية والماركسية منها، بالطبع) وبين المناضلين في القاعدة، وبين الرجال والنساء، وبين السلطة المركزية والتجمعات المحلية، قد تخلخلت جميعها بوعي متزايد وتحركات متعددة الأشكال. ويعود الفضل في فهمي لهذه الحقيقة للصديق بابلو كاسانوفا الذي يؤكد على هذه الحقيقة الجديدة التي هي في سبيلها للتبلور، وأعتقد أن حججه في هذا الشأن قوية. وهذا الاتجاه العميق للديمقراطية حقيقي، ولا يتعلق الأمر ببعض التمنيات الطيبة والأوهام التي تغذيها تغييرات سطحية، بل هي موجة من الأعماق.

لا توجد اتجاهات مماثلة في آسيا وأفريقيا. وبصفة عامة، تبقى المطالبة بالديمقراطية (وأعني بها عملية عميقة وطويلة المدى، وليست الديمقراطية التي تتحدد في بعض القوانين الجزئية، ومحدودة المدى) غريبة عن الثقافة السياسية للطبقات الحاكمة والمحكومة. بل إن هناك الكثير من الدلائل على التراجع في هذا المجال، مثل التفاف الحكام، أو المحكومين، حول سراب الأصولية الدينية أو الطائفية العرقية. وهذه التراجعات تُفرغ «الإصلاحات» المسماة بالديمقراطية - حتى عندما تطبق - من أي مضمون جدي. وهناك بالطبع بعض الاستثناءات المختلفة في المدى وفي الطبيعة، مثل كوريا، والصين على طريقتها الخاصة، وفي الهند حيث تبدو جرعة من الديمقراطية ثابتة في الإدارة السياسية، وفي جنوب أفريقيا بفضل الانتصار على نظام الأبارتهيد البغيض. لكنها مجرد استثناءات ما زالت هشة، بل ربما مهددة.

لكن تطلعات الشعوب إلى الديمقراطية في العلاقات الاجتماعية والسياسية في أميركا اللاتينية، كما في الاستثناءات الآسيوية والأفريقية، تصطدم منذ الآن بالقيود التي تفرضها العولمة الرأسمالية. فاللامساواة في توزيع الدخل، وإفقار الجماهير، واستبعاد الفئات «المهمشة»، والتي يفرضها الخضوع لليبرالية الرأسمالية بشكل حتمي، يفرغ الخطوات الديمقراطية من المضمون، ويضعفها، ويحولها - إذا ما استمر هذا الخضوع - إلى ما أسميه «الديمقراطية ذات المستوى المنخفض». والواجب المفروض من اليوم هو وضع استراتيجيات شاملة - اقتصادية وسياسية - تضمن التقوية المتبادلة للتطلعات للديمقراطية، و«للعدالة الاجتماعية» (وهو تعبير لا أحبه كثيراً لأنه مطاط وملتبس، لكنني أستخدمه للتعبير عن مجموع الإصلاحات اللازمة لضمان أكبر قدر ممكن من المساواة والاندماج الاجتماعي). وهذه الاستراتيجيات المطلوبة تفترض الخروج من دائرة التبعية النيوليبرالية، واتباع المبدأ القائل بضرورة تقنين «الأسواق» لوضعها في خدمة التنمية الحقيقية لمصلحة الطبقات الشعبية. ودرجة الوعي بهذا التناقض الجديد والاستجابات له تتغير بين بلد وآخر، وبين اتجاه سياسي وآخر. ويمكن من هذه الوجهة تسجيل بعض التقدم، ولكن بعض التراجعات كذلك. وتقف هنا بعض بلدان أميركا اللاتينية، وآسيا (كوريا والصين والهند)، وأفريقيا (جنوب أفريقيا) في الطليعة، بمعنى أنه يجري فيها التساؤل - في النظرية والتطبيق - حول موضوعات لم تظهر على جدول الأعمال في غيرها من بلدان رأسمالية التخوم.

وقد تابعت بكثير من الاهتمام التجديدات الإيديولوجية التي مهدت لهذه القفزة الكيفية، وخصوصاً المناقشات بين صفوف اليسار الثوري بالطبع والتي أشارك فيها قدر المستطاع. وفي قلب هذه المناقشات التخلي عن الجمود الستاليني (بما في ذلك ما يتعلق بتنظيم الحزب والحركات الاجتماعية)، وكذلك انتقاد ما حل محلها من «ثوروية» نادت بها الحركات المناضلة خلال العقد 1965-1975. ويبدو لي الزاباتيون في المكسيك، وحزب العمل في البرازيل، والماويون الجدد في الصين (وهذا هو الاسم الذي يطلقونه على أنفسهم)، والاتجاهات الراديكالية التي تظهر في الأحزاب الشيوعية (أو حولها) في الهند وجنوب أفريقيا، في طليعة هذه المناقشات. ولا أقول إن هذه القوى الجديدة قد حددت بالفعل بدائل مقنعة، قوية وفعالة، بل أكتفي بالقول إنها تحمل هذه الإمكانية. وفي المقابل، تبدو العوالم الإسلامية والعربية والأفريقية مصابة بالعقم حتى الآن.

كذلك تابعت بكثير من الاهتمام ظهور تيار راديكالي آخر جديد وتطوره، وهو لاهوت التحرير عند المسيحيين في أميركا اللاتينية والفليبين. وأنا ممن يعتقدون أن الأمر يتعلق بأحد المكونات المهمة لعملية التغير الراديكالي على جدول الأعمال الحتمي اليوم. وهذا التيار الذي يبدو لي أنه قام

على أساس كتابات غوستافو غوتيريز عام 1968، قد استقطب عدداً من المفكرين على أعلى مستوى، مثل ليوناردو بوف وفرانتس هِنكلمان وفرانسوا أوتار. وقد تعلمت الكثير من كتابات هذا الأخير الذي صار من الأصدقاء الذين يتمتعون باللطف مع الصرامة والحزم. وهكذا شاركت في بعض المناقشات الكبرى للاهوت التحرير، وخصوصاً المشاركة في مؤتمرهم الذي انعقد في مانيلا عام 1997. وقد صار المسؤولون الذين قابلتهم في هذه المناقشات، مثل إسرائيل باتيستا وسام كوبيا وجيمس أوبوريو إكوارو وخافييه جورونستياجا، وغيرهم، من المحاورين الدائمين لي. لكن نجاح هذه الحركة لا يتوقف عند مستوى الفكر، فتيار لاهوت التحرير لم يكتفِ بتحقيق الكثير من «التحركات الصغيرة» عند القاعدة (وكل حركة كبيرة، تبدأ بتحركات صغيرة)، وإنما قد صار حركة جماهيرية فرضت نفسها، كما في البرازيل، حتى عند مستوى مؤتمر الأساقفة، وذلك لفترة على الأقل. فقد فرض الهجوم المضاد من جانب الكنيسة المحافظة، بقيادة البابا، التراجع على الحركة، في مواجهة قيام حركة أصولية مسيحية يمينية، بل هي تنتمي إلى اليمين المتطرف. وهنا أيضاً نلاحظ الكر والفر، وهي القاعدة في كل حرب حقيقية.

وقد جعلت حركات ديمقراطية ذات طابع سياسي محض تقودها بصفة عامة الطبقات المتوسطة - لكنها تحظى بتأييد عالم العمل - الدكتاتوريات تتراجع في المخروط الجنوبي من أميركا اللاتينية، بدءاً من عام 1985. وإن كون هذه الحركات تحظى بتعاطف القوى الغربية المسيطرة، بما فيها واشنطن بالطبع - وذلك بسبب أن الدكتاتوريات كانت قد استنفدت أغراضها وقدرتها على إدارة الأزمة - لا يلغي الدور الإيجابي لهذا التطور للطبقات المتوسطة. وفي أماكن أخرى - خصوصاً في العالمين الإسلامي والأفريقي - اختارت هذه الطبقات طريقاً مختلفاً تماماً وانزلقت في اتجاه الفاشية الدينية أو العرقية، مع تأييد واشنطن لهذا التطور كذلك. والواقع أنه في كلا الحالتين، تقبل هذه الطبقات الخضوع لإملاءات العولمة النيوليبرالية، وهو كل ما تهتم به السلطات المسيطرة لرأس المال متعدي الجنسية. وما حققته هذه الحركات الديمقراطية اللاتينية الأميركية هو، من جهة، تقدم «الديمقراطية السياسية»، وفي الوقت نفسه تراجع «مأزق نيوليبرالي يضعف التقدم الديمقراطي». وأوضح مثال على هذا المأزق هو حكومة كاردوسو التي قبلت هذه الوصفة التي رفضها حزب العمال بقيادة لولا. وحالة الركود الاقتصادي التي ضربت البرازيل كنتيجة حتمية للسياسات النيوليبرالية تكذّب جميع الوعود التي تربط بشكل آلي بين «السوق والديمقراطية». وتطبَّق الوصفة ذاتها في الأرجنتين تحت رئاسة منعم، ولكن بشكل أكثر سوقية. وفي شيلي، أضعف الحل الوسط مع

القوات المسلحة، التي بقيت تحت قيادة بينوشيه، بشكل أكبر مجال الديمقراطية السياسية، التي ظلت مقيدة إلى حد كبير.

وتبدو تطورات ثلاثة أخرى - أو بدت - أكثر إشراقاً، وأولها انتفاضة الزاباتيستا في تشياباس التي حدثت - ليس بمحض الصدفة - مع توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) التي أدمجت المكسيك في مجال الولايات المتحدة. وتمثل حركة الزاباتيستا انتصاراً على مستويين؛ أولهما أن الحركة لم تحصر نفسها في المجال الإقليمي أو العرقي، بل حققت تجاوباً كبيراً في كل أرجاء المكسيك. وهذا يؤكد كيان الأمة المكسيكية (وهي حقيقة إيجابية)، ويؤكد أنها تتطلع بقوة إلى الديمقراطية. وعلى المستوى الثاني، يمثل أسلوب التعبئة والتنظيم، وكذلك الخطاب السياسي لنائب القائد ماركوس، تقدماً غير مسبوق في الرد على التحديات المعاصرة. وسيثبت التاريخ من الذي سينتصر في المرحلة التي نمر بها اليوم، هل هو التحالف الديمقراطي الذي يقوده الزاباتيون الجدد، والذي سيخرج البلاد من المأزق الذي تفرضه عليها النيوليبرالية واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية، أو هو التحالف بين القوى المكسيكية المحافظة وواشنطن.

وقد شهدتُ شخصياً التغيرات التي مرت بها أميركا اللاتينية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وهي في رأيي إيجابية وإن كانت ملتبسة. وتختلف تلك المجتمعات كثيراً عن تلك التي عرفتها خلال زياراتي الأولى وعبر قراءاتي. ولكن لعله من الممكن قول الشيء ذاته عن مجتمعات العالم جميعها.

والأمر الإيجابي هو أنه يبدو أن أميركا اللاتينية قد بدأت في عملية من الدمقرطة الحقيقية. ولا يرجع ذلك إلى مجرد أن الحكومات تأتي اليوم عبر الانتخابات بدلاً من الانقلابات العسكرية (وإن كان بعض هذه الانتخابات يثير الشك، مثل إعادة انتخاب فوخيموري في بيرو عام 1999، والذي اضطر للفرار بعد ذلك بقليل). بل إن الأهم بكثير هو أن الطبقات الشعبية بدأت تشعر بضرورة التعبير الديمقراطي عن مطالبها المستقلة. وفي المكسيك، أدت الاستراتيجية الذكية لحركة تشياباس إلى منع وقوع الزاباتيستا في غيتو العمل الإقليمي بين السكان الأصليين، ليصيروا الطليعة النشيطة لشعب المكسيك المطالب بالديمقراطية. وقد حضرتُ مع إيزابيل وقائع التصويت الشعبي غير الرسمي (بمعنى أنه تصويت لم تنظمه الحكومة) الذي نظمته الحركة عام 1998. وقد تجولنا في الأحياء الشعبية بصحبة مجموعة من المناضلين عرّفنا بهم صديقنا ب. ج. كاسانوفا، وقد تأكدنا من جدية الحملة (وكانت دانييل ميتران ممن حضروا هذا التصويت الشعبي). وتحقيق هذا التصويت

نجاحاً لا يختلف عن الكثير من عمليات الانتخاب الرسمية يمثل في نظري مؤشراً لا مثيل له في العالم المعاصر.

وتسير هذه العملية الديمقراطية في أماكن أخرى، مثل جمهورية الدومينيكان، وكذلك كوبا وهاييتي، تحت قيادة مناضلين من القاعدة يقودون الكثير من التحركات (خصوصاً إيزابيل راوبر وأصدقاءنا في هاييتي). وقد رأينا كيف تبث هذه التعبيرات عن الحاجة إلى الديمقراطية السياسية والاجتماعية في الطبقات الشعبية الثقة بالنفس واستعادة التسييس، وتساعدها على تجاوز تقاليد السير بلا تحفظ وراء زعماء كاريزميين، أو ممن يدّعون ذلك.

أعطتنا الزيارة الجديدة إلى البرازيل عام 2000 الثقة في مستقبل هذا البلد، حيث تعمل قوى اجتماعية يسارية بنشاط في كل مكان. وقد أتيحت لي الفرصة للنقاش مع البعض من قادة هذه الحركات، مثل حركة الفلاحين بلا أرض واتحاد نقابات العمال وحزب العمل (وأحتفظ بذكرى مؤثرة لبعض هذه الشخصيات، مثل عامل المعادن تارسيسيو سيكولي، ومنظم التعاونية الزراعية روبرتو فييلا، وهو من الأعضاء السابقين في جماعة «كارلوس ماريجيلا»، والمستشار النقابي جيورجيو رومانو شوته). كما استمعت إلى تحليلات حول التحديات والمصاعب التي تواجههم (وأذكر هنا بصفة خاصة تحليلات أمير صادر).

إن الانقلاب في الاتجاه الذي قام به ف. كاردوسو - ولا أجد وصفاً أفضل من هذا لانتقاله إلى صفوف اليمين البرازيلي - يمكن تفسيره بالتطلعات الشخصية لهذا الرجل الذي كان يتطلع باستمرار لمنصب «الرئاسة»، وانتهى بأن يعمل أي شيء لتحقيق هذا الهدف. وكانت لديه بعض الصفات الشخصية التي لاحظتها، مع أنني كنت أعرفه جيداً وأقدره من قبل، وهي التي تشرح في رأيي هذا التغير. وأمام هذه الحقائق، فإن الصور الوردية للنظام التي يروجها الكثير من الأوروبيين (ومن بينهم ألان توران) تدعو للابتسام.

لكن هناك دائماً «الوجه الآخر للميدالية»، فالتطلعات الديمقراطية في أميركا اللاتينية لم يصاحبها رفض صريح للخطاب النيوليبرالي السائد. والصراعات الاجتماعية تتخذ موقف الدفاع، وتناضل ضد هذه النتيجة المرفوضة أو تلك من نتائج تنفيذ الطبقات المسيطرة للمشروع النيوليبرالي. وفي المقابل، إن الكثير من المبادئ الأساسية للرأسمالية المعاصرة مقبولة، إما بسبب غياب روح الانتقاد، أو لأن مصداقية البديل الاشتراكي غير كافية. ويتحمل المثقفون مسؤولية خاصة عن هذه الأوضاع، فتخليهم عن واجبهم ساهم بقوة في استمرار أوهام خطيرة في أميركا اللاتينية، ربما بدرجة تزيد عما هو عليه الوضع في آسيا أو أفريقيا. واليسار في أميركا اللاتينية يحافظ على تقاليد توجيه الأنظار

نحو «الغرب» ونماذج رأسمالية المركز للولايات المتحدة وأوروبا. وتفسيري لهذه المواقف هو أنها تعود لتبعيتهم الثقافية واللغوية التاريخية لأوروبا التي جاءوا منها. واليوم، يتصور هذا اليسار أنه يستطيع تقليد الديمقراطيين الاجتماعيين الأوروبيين - الذين صاروا في حالة يرثى لها بسبب تبنيهم لليبرالية - والتقارب معهم (بالانضمام للدولية الاشتراكية مثلاً). وهم لا يتقبلون الفكرة القائلة بأن التحديات التي تواجه مجتمعاتهم هي تلك الخاصة برأسمالية التخوم، وأن هذه التحديات تفرض عليهم إعادة بناء الجبهة المعادية للإمبريالية مع آسيا وأفريقيا، بشكل تلقائي. وصحيح أن الوضع الحالي ليس مشجعاً في بلدان آسيا وأفريقيا، حيث نجد الكثير من التنازلات المشابهة لليبرالية، لكنني أعتقد أن تبني هذه السياسات في هذه البلدان أقل حماسة، وأن الروح الانتقادية للرأسمالية بوجه عام، ورأسمالية التخوم بوجه خاص، ما زالت حية. بل إن هذه الروح مدعوة للتجدد بعد أن تخلصت أحزاب اليسار التاريخية من العقائد الجامدة للسوفياتية، وكذلك من أفكار التحرر الوطني الشعبوية الراديكالية. والجدل الدائر في الهند بهذا الشأن يعطي مثالاً جيداً عن هذا التطور.

وهكذا يعرف المسار الديمقراطي في أميركا اللاتينية حدوده، ولهذا تبدو لي عملية الدمقرطة هشة ومحفوفة بالمخاطر، بل ربما قابلة للانتكاس. ولا يعود ذلك فقط إلى احتمال عودة سادة النظام العالمي (أي حكام الولايات المتحدة) إلى تشجيع الدكتاتوريات الدموية إذا كانت مصالح رأس المال الذي يمثلونه تقتضي ذلك (وليست لدي أية ثقة بالخطاب «الديمقراطي» الحالي لهؤلاء الحكام). وقد تسقط الشعوب نفسها مرة أخرى في أوهام الشعبوية بسبب خيبة أملها بالديمقراطية ذات المستوى المنخفض المرتبطة بالليبرالية. وانتخاب شافيز في فنزويلا مثال حديث على ذلك؛ فرغم أننا نعلق الآمال على انتخابه، فهل سيستطيع أن يتخطى التقاليد الشعبوية في مواجهة العدوان المستمر من جانب الإمبريالية الأميركية، المستند إلى الفئات المتوسطة الكومبرادورية؟

وحدثت تطورات مشابهة أخيراً في أماكن أخرى من آسيا وأفريقيا. ففي العالم الإسلامي والهند، تستمر الأوهام الثقافوية المستندة إلى الإسلام أو الهندوسية، وتؤدي إلى مصاعب مشابهة. وطالما أن النضال من أجل ديمقراطية المجتمع بجميع أبعادها (الأمر الذي يستوجب الرفض المطلق للمشروع الليبرالي)، لا يرتبط باستراتيجية تتجه من جديد نحو آفاق الاشتراكية، فستبقى الخطوات المتقدمة التي تم إحرازها هنا أو هناك، عرضة للانتكاس. وفي المكسيك على سبيل المثال، انتهت دكتاتورية الحزب الثوري المؤسسي بالفعل، ولكن لحساب من؟ هل للوهم الذي يربط بين الديمقراطية الشكلية والخضوع لليبرالية ولسيطرة واشنطن؟ وما الذي يمكن أن ينتظره شعب المكسيك من هذا التطور؟

أليس انضمام منتدى ساو باولو إلى ما سمي توافق بوينوس أيريس مؤشراً إلى أن التهديد الذي يمثله هذا الوهم موجود كذلك في أجزاء أخرى من القارة؟

وفي مواجهة هذا الخطر، تقف شخصية سيلسو فورتادو شامخة ومعترضة. وعندما دعيت عام 2000 للمشاركة في الاحتفال بعيد ميلاده الثمانين، لم أندهش عند سماع التحليل الذي قدمه عن الليبرالية، وهو من أكثر ما قيل في انتقادها راديكالية وتماسكاً وقوة. وكان ذلك في منطقته في شمال شرق البرازيل بمدنها التاريخية الجميلة، مثل ريسيفي وجوا بيسوا، اللتين زرتهما بهذه المناسبة. وفي بلد كالبرازيل، الذي ربما يكون أحد الحلقات الضعيفة في سلسلة النظام الرأسمالي الليبرالي، من المهم أن يبقى صوت فورتادو متمتعاً بالاحترام الواجب.

استمرت أميركا الوسطى جنوب المكسيك بؤرة للتمرد الدائم منذ عشرينيات القرن الماضي (فترة الحركات الأولى لساندينو ومارتي). وعلى الرغم من الدكتاتوريات الدموية الطويلة - مثل دكتاتورية سوموزا في نيكاراغوا، أو تلك التي خنقت غواتيمالا بعد الانقلاب على آربنز - فالنار لم تخمد تحت السطح. ولم يكن من المدهش انتصار الثوار الساندينيين عام 1979 في نيكاراغوا، أو توسع نضال جبهة فارابوندو مارتي إلى السلفادور عام 1980، أو على الأقل هي لم تثر دهشتي أنا. وقد أتيحت لي الفرصة لمقابلة بعض المناضلين من هذه الحركات، قبل وبعد انتصارها. وإلى جانب الاحترام الواجب الذي أكنه لجميع المناضلين الشجعان من الحركات الشعبية المعادية للإمبريالية، فإنني قد اتفقت بصفة عامة مع تحليلاتهم التي بدا لي أنها قد قدمت نقداً جاداً للجمود العقائدي الستاليني، وكذلك لرد الفعل «اليساري»، وتمسكت بالبعد الديمقراطي، وقد وفروا أدلة حقيقية على ذلك بعد الانتصار. ومع الأسف، لم يمنع ذلك من انزلاق نظام نيكاراغوا، مما أعطى الفرصة للولايات المتحدة التي دعمت مؤامرات «الكونترا»، وانتهى الأمر بالهزيمة الانتخابية عام 1989. وقد تابعتُ عن قرب تطورات هذه المأساة التي حللها صديقنا جوروستياجا بكل وضوح. كذلك اضطرت جبهة فارابوندو مارتي إلى قبول حل وسط ضعيف في السلفادور.

ولا يعني هذا الفشل استبعاد هذا النوع من ردود الفعل الإيجابية على تحديات العصر بشكل نهائي. فهناك أشكال أخرى من النضال الجماهيري التي يمكن أن تجمع بنجاح بين التحرر من الإمبريالية وبين الديمقراطية. لكن الفشل في أميركا الوسطى شجع على فرض الاختيار بين نضال الجماهير (بمعنى صراع الطبقات)، والنضال الانتخابي كما قام به حزب العمل البرازيلي بقيادة لولا. وأدى هذا الاختيار إلى بلورة منتدى ساو باولو الذي يجمع الكثير من الأحزاب والحركات من أهم بلدان أميركا اللاتينية. وقد حققت هذه الأحزاب بعض النقاط على المستوى الانتخابي لا يجوز التقليل من

أهميتها؛ فقد كان لولا على قاب قوسين من كسب معركة انتخاب الرئاسة في البرازيل ضد كاردوسو - الذي كان المرشح المفضل لليمين كما قال صديقنا القديم دارسي ريبيرو - ثم كسبها بالفعل بعد ذلك ببضع سنوات. ولا يمكن التقليل من أهمية اكتساب السيطرة على بلديات مدنٍ ضخمة مثل ساو باولو وبورتو أليجري ومنتيفيديو بعد ذلك، الأمر الذي يؤكد قوة هذه الحركات الشعبية.

لكن هذه النجاحات، بل حتى الانتصارات، تخلق بعض المشاكل؛ فهي تشجع الأوهام الانتخابية دائماً، كما تؤخر بلورة استراتيجيات هجومية متماسكة وفعالة للربط بين الديمقراطية والتقدم الاجتماعي (الذي يفترض الانسلاخ عن النيوليبرالية). وعلى هذا المستوى، أصابتني خيبة أمل حقيقية من موقف منتدى ساو باولو والقوة الأساسية فيه، وهي حزب العمل البرازيلي، إذ إني أجد في مناقشاته - التي تابعتها عن قرب - ما يدل على وعي كافٍ لطبيعة التحدي. ولذلك لم أندهش عندما أبدى هذا المنتدى بعض الدلائل على فقدان النَفَس، بدت أولاً في شكل أزمة حزب العمل، وكذلك مواقف الأطراف الموقعة على «توافق بوينوس آيريس»، حيث رأت الأحزاب المشاركة أنه من الضروري أن تكسب المعارك الانتخابية في بلدانها المعنية، مثل الاشتراكيين الشيليين، والراديكاليين الأرجنتينيين، والديمقراطيين في فنزويلا والمكسيك. ومن المعروف أن هذه الأحزاب جميعها قد وافقت في النهاية على فكرة أن الليبرالية المعولمة صارت واقعاً نهائياً في الحاضر والمستقبل. ويا له من خطأ جسيم، في رأيي. وفي اللحظة التي وافقت فيها الأحزاب الكبرى في أميركا اللاتينية التي كنا نبني عليها الكثير من الآمال على هذه الفكرة الغبية، كانت الأزمة العالمية للرأسمالية النيوليبرالية تنفجر في شرق وجنوب شرق آسيا، وتتوسع ببطء، ولكن بثبات (فهي تضرب روسيا اليوم، وتهدد غيرها). ونرى في هذه البلدان بزوغ بعض ردود الأفعال المعادية لليبرالية (مثل تأكيد الرقابة على تحركات رؤوس الأموال في الصين والهند...) من جانب الطبقات الحاكمة نفسها، والتي لا تتصف بالضرورة بالديمقراطية. وفي هذه اللحظة بالذات، يختار الاشتراكيون الشيليون مواقف هي على يمين الديمقراطية المسيحية الخجولة في بلادهم، ولعلهم يحلمون بمنافسة توني بلير أو شرودر، وتشجعهم الدولية الاشتراكية في هذا التدهور.

وتبدو بلدان جبال الآنديز بعيدة عن هذا التطور العام في القارة. ففي بيرو، تستمر عملية التمرد التي بدأت في ستينيات القرن الماضي في شكل حركة «الطريق المضيء» (الماوية الزائفة)، وفي كولومبيا، تتجدد الحرب الأهلية باستمرار. وفي المقابل، لا تجد سلطات واشنطن، ومعها الطبقات الحاكمة، في كولومبيا، وبيرو، وبوليفيا كذلك، سوى الدكتاتورية كأسلوب لإدارة حالة الركود والأزمة.

انتصارات جديدة وتحديات جديدة

لقد قدمت في الجزء الأول من هذه الذكريات بعض التأملات بشأن «الحركات الاجتماعية» التي وجدت في المنتديات منذ بداية هذا القرن، وبشأن وضع المنتدى العالمي للبدائل، الذي شرفني باختياري رئيساً له.

وتسمح لي مسؤولياتي النضالية في داخل هذه المنظمات أن أتحدث عنها من الداخل، لأنني أتابع عن قرب المناقشات في جميع هذه المنظمات، في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية على السواء. وأؤيد جميع أولئك الذين يعتقدون أن هذه الحركات عليها أن تصير فاعلاً جماعياً، واعياً ومستنيراً، قادراً على تحليل «الالتقاء في ظل التنوع»، وأهم من ذلك تحقيقه في الواقع، والقيام معاً بالدخول في المعارك، والانتصار فيها. ويندرج نداء باماكو في هذا الإطار، كما كتبنا أنا وفرانسوا أوتار في عدد أيار/مايو 2006 من مجلة الموند دبلوماتيك.

ومن وجهة النظر هذه، تبدو لي أميركا اللاتينية متقدمة على بقية القارات، لأن الحركات التي عُبئت هنا ليست من النوع الصغير الهامشي، أو المحصور في الطبقات الوسطى، كما هو الحال في أماكن أخرى. بل يتعلق الأمر هنا بحركات كبيرة، شعبية بالمعنى الحقيقي للتعبير، تجمع حولها في المعارك جماهير تصل إلى الملايين.

ويمكن الجدل حول الأسباب التي أدت لهذه القفزة الكيفية، وهي الاستفادة من الظروف الديمقراطية الحسنة والروح المستقلة لهذه الحركات بالنسبة إلى الأحزاب التقليدية. وفي هذا الشأن، كانت حركة تشياباس المبادرة في الطريق الأفضل.

والواقع أن هذه الحركات قد بدأت تغيرات سمحت بانتصارات انتخابية يصعب تصور حدوثها في أماكن أخرى. وكان انتصار لولا في البرازيل، الأول في القائمة، وهو انتصار للطبقات الشعبية ولا شك. ولهذا السبب، فإن فشل مثل هذه التجربة ستكون له نتائج كارثية. وقد تبعه انتصار كيشنر في الأرجنتين في مواجهة البرامج الليبرالية السائدة. أما شافيز، فقد فرضته حركة شعبية كبرى سمحت له بكسب المعركة الانتخابية، وكذلك استفتاء صعب، كما حطمت انقلاباً قامت به الرجعية المحلية بدعم من وكالة المخابرات المركزية. وأتى الشعب الهندي في بوليفيا بإيفو موراليس، ومن الممكن تحقيق انتصارات أخرى. وفي بيرو، لم ينجح مرشح اليمين إلا بصعوبة. وفي بلد مر بالكثير من المتاعب حيث جرى انفلات حركة الطريق المضيء ثم انهيارها، لا تعتبر هذه النتيجة سيئة. وفي المكسيك يتقدم اليسار الجديد بقوة واضحة.

وفي هذا الإطار، نلاحظ بزوغ «الشعوب الأصلية»، ولا نجد منها مطالبات «طائفية» انفصالية، كما يحدث كثيراً في أماكن أخرى. بل الأمر يتعلق بمطالب مواطنين يعملون لمواجهة المشاكل الأساسية لأمم القارة، التي يجب من الآن فصاعداً أن ندعوها الأمم الهندية /الأفرو/لاتينية.

هناك انتصارات إذن، ولكن من يتحدث عن انتصارات يجب أن يذكر كذلك التحديات الجديدة التي يجب تقدير مدى اتساعها. لأن هذه الانتصارات لم تأتِ نتيجة لما نسميه بالتعبير الكلاسيكي «ثورات»، والتي تكتسح الماضي بما فيه، وتقود المجتمع في طريق تحولات جذرية.

حدث التغير بالنسبة إلى الحكومات، لكن السلطات الاقتصادية والاجتماعية، والكثير من السلطات المؤسسية مثل القضاء، لا تزال تحت سيطرة رأس المال الكبير المحلي والأجنبي، وكبار مالكي الأرض، وخدامهم السياسيين. وفي البرازيل، تواجه حكومة لولا هذه القوى الرجعية القوية حتى في طرقات الكونجرس وفي الولايات والبلديات. والوضع نفسه في البلدان الأخرى، مثل فنزويلا وبوليفيا، رغم تأميم الغاز.

وفي مثل هذه الظروف، «ما العمل»؟ كيف يمكن البدء بالتحولات الضرورية للعلاقات الاجتماعية ودفعها للأمام في الاتجاه الذي يخدم الطبقات الشعبية؟

ليس لدي دروس أقدمها بشأن هذه القضايا، بل ربما بعض التحذيرات. وأنا لست ضد «سياسة الخطوات الصغيرة»، ولا أعتقد أنه من الممكن تحقيق ما هو أفضل من ذلك في الظروف الحالية، أو حتى السير بسرعة أكبر. لكنني ممن يعتقدون أن الصراع مع الرأسمالية الاحتكارية العالمية والقوى الرجعية المحلية المرتبطة بها أمر حتمي. واختيار «الحلول الواقعية»، وكذلك «التكيف مع العولمة الليبرالية»، كما يوصي الليبراليون الاجتماعيون الأوروبيون والبنك الدولي وغيرهم، لن يؤدي إلا إلى كارثة. ومع الأسف، فهذا الاختيار هو الذي يصل لأذنَي حكومة لولا، كما يثبت إسراعها بإنقاذ منظمة التجارة العالمية، عندما واجهت الصعوبات في هونغ كونغ عام 2005. في حين أن هزيمة هذه المنظمة كان سيمثل انتصاراً كبيراً لشعوب الجنوب، فيبدأ بناء عالم متعدد الأقطاب بحق. وهكذا فضلت البرازيل تحت قيادة لولا أوهام «البلدان البازغة» التي تطري عليها القوى الغربية، ودافعت عن مصالح كبار مالكي الأرض، مثلها مثل الهند!

وهكذا صار من الممكن تصور قيام جبهة من أمم أميركا اللاتينية في مواجهة الغطرسة الأميركية، وهو هدف «المبادرة البوليفارية للشعوب الأميركية». وهي خطة للتضامن السياسي هدفها الاقتصادي لا يقوم على فكرة «السوق المشترك» (مثل الميركوسور)، وإنما على بناء التكامل بين البلدان، بداية من التكامل في الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها.

تمثل كوبا بالتأكيد حالة خاصة في أميركا اللاتينية. وكانت السلطات في كوبا «تقاطعني» شخصياً باعتباري ميالاً للصين، وبدرجة أكبر لاتخاذي بعض المواقف التي تختلف مع موسكو - والتي تؤيدها هافانا بدون تحفظ، عن اقتناع أو مكرهة - بشأن بعض القضايا المتعلقة باستراتيجيات التحرر في بلدان أفريقيا، والتي أشرت إليها في موضع سابق من هذه الذكريات. تغيرت الأمور بعد ذلك، وقد ساعدتني مناقشاتي مع خوليو كارانزا وإيزابل مونال ومارتا هارنيكر، وغيرهم ممن قابلتهم بالخارج، على متابعة المناقشات الجارية في الداخل، والتي تفرضها الظروف اليوم، رغم تأخرها كثيراً.

نُظِّمت زيارتي الأولى لكوبا عام 1999 تنظيماً جيداً بمعرفة الرفاق في رابطة الاقتصاديين الكوبيين (روبرتو فيرييه)، وخصوصاً الصديق داريو ماتشادو وزوجته الأرجنتينية - المناضلة المحبوبة - إيزابيل راوبير. وكان برنامجاً مشحوناً يشمل مناقشتين عميقتين أو ثلاثاً، كل يوم، في الهيئات الرئيسة للدولة والحزب، بما لم يترك وقتاً للراحة. ومع ذلك، اقتنصنا بضع زيارات سريعة، مما سمح لنا بمعرفة أن مدينة هافانا القديمة منذ أيام الاستعمار قد نجت بالكاد. وهي كانت مهددة بالتدمير على يد البورجوازية الكومبرادورية وشركات السياحة الأميركية متعدية الجنسية، والتي لا تحلم إلا بناطحات السحاب. وقد أنقذتها الاشتراكية، وإن كانت تركتها طويلاً تتدهور بسبب قلة الموارد، وهي اليوم في طريقها للتجديد. وقد اكتشفنا، أنا وإيزابيل، مقدار ثرائها. وسمحت لنا زيارة مدينة ترينيداد الاستعمارية القديمة بتقدير جمال الجزيرة، وفي سانتا كلارا رأينا تمثال غيفارا المهيب، كما زرنا القبر التذكاري الذي يضم رفاته ورفات رفاقه. وفي المركز الثقافي للمدينة، قابلنا رساماً للكاريكاتير، أُعجبنا به كثيراً وتأكدنا أن السخرية لا تزال تلعب بالفعل دوراً سياسياً تقدمياً في كوبا. كذلك سعدنا بمقابلة صديقتنا القديمة جاكلين ميبييل التي حكمت عليها محكمة باريسية مع إيزابيل بالتهمة ذاتها... توزيع منشورات معادية للإمبريالية!

والشعب الكوبي لا يتحلى فقط بالانفتاح، والاحتفاء بالغرباء، وطيب المعشر، لكنه كذلك شجاع، ويعرف أن عليه تحمل الكثير من التضحيات لمقاومة أطماع الأميركيين. ولولا هذه الوطنية، لكان النظام قد سقط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان قد صار حامي النظام وفقاً لطبيعة الأشياء - الواقع الجيواستراتيجي - ولأخطاء القيادة الثورية التي اقتنعت بالمفاهيم السوفياتية لبناء الاشتراكية. وكان الأصدقاء والأعداء لا يتوقعون أن يتخطى النظام سنوات 1992/1995 المرعبة، حينما كان

من الضروري تخفيض حصص الطعام إلى ما دون مستوى الحد الأدنى. وقد استطاعت كوبا تخطي الأزمة، ولكن ما العمل اليوم؟ وكان هذا بالطبع موضوع مناقشاتنا جميعها. وما هي التنازلات الواجب تقديمها للرأسمالية العالمية المنتصرة؟ وكيف يمكن منع التدهور الاجتماعي الداخلي الذي ستفرضه هذه التنازلات؟ وتتسع دائرة الإجابات التي استمعت إليها، أو استنتجتها أحياناً، لتشمل مجموعة مفتوحة من الآراء، تعبيراً عن مصالح اجتماعية حقيقية متصارعة، وعن رؤى اجتماعية وإيديولوجية ذات طبيعة متنوعة.

الأخطار واضحة؛ وللخروج منها، كان على كوبا أن تنفتح على السياحة التي لا تقتصر أضرارها على النواحي الثقافية، وإنما تمتد إلى الجوانب السياسية والاجتماعية. وفي جميع بلدان الكاريبي، كانت الاختيارات المتاحة لـ «إعادة النمو» متطابقة، عن طريق إعادة الانخراط في النظام العالمي بعد استنفاد الطاقة الاقتصادية لمحصول السكر، وهي: الهجرة (مع إرسال التحويلات المالية للعائلة)، والسياحة، والمناطق الحرة المفتوحة لاستقبال الصناعات الخفيفة المخصصة للتصدير والتي تجني أرباحها الكبيرة - بفعل رخص الأيدي العاملة والإعفاءات الضريبية - الشركات متعدية الجنسية، التي تسيطر على التكنولوجيات المتقدمة وعلى الأسواق. ومع ذلك، لم تتحول هذه الأنشطة، في أي من بلدان الكاريبي، إلى المحاور التي تدور حولها التنمية كما وعد البنك الدولي، بل تحولت إلى قرحة لا تنمّي بقية الاقتصاد والمجتمع، بل تخربهما. فالعملات والأرباح التي تنتج من هذه القطاعات يعاد تصديرها أو تستثمر للتوسع في النشاط نفسه الذي يخرّب الاقتصاد. وتقوم البرجوازية الكومبرادورية، وهي المستفيد المحلي الوحيد من هذا النوع من التنمية غير المتوازنة، والتي تتقوى سياسياً بفضله، بدورها كسير توصيل في إدارة هذه الرأسمالية التخومية.

فهل ستنجح كوبا في تجنب هذا المصير؟ هناك جزء من «الطبقة الجديدة» التي نتجت من الاشتراكية البيروقراطية للعقود السابقة، تتطلع فعلاً للقيام بمثل هذا الدور الكومبرادوري عن طريق الخصخصة واقتصاد الدولار. ولكن هناك أصوات أخرى تُسمع في المجتمع الكوبي؛ فالكوادر التي تشبّعت بروح الماركسية لا تحنّ جميعها إلى هذا التفسير الجامد الضيق للاشتراكية. والبعض يفهم (ولعلهم كُثُر) أن الطبقات الشعبية لن تدافع عن الاشتراكية إلا إذا كانت تعني سيطرتها الفعلية على اتخاذ القرار على كافة المستويات. وبفضل أصدقائنا الكوبيين الذين يتبنون وجهة النظر هذه، أمكن لنا أن نتعرف إلى قيام بعض التنظيمات المستقلة للطبقات الشعبية. فهل تكون من القوة لدفع الأمور في اتجاهها؟ وهل ستتمكن من الازدهار وفرض نفسها؟ من الصعب الإجابة عن هذه الأسئلة. وماذا سيحدث بعد كاسترو؟ وكاسترو الذي يحظى بهالة من الاحترام المستحق (والذي لا يمارس «عبادة

الفرد» التي لا وجود لها في كوبا)، يمكنه المحافظة على التوازن بين التيارات المتعارضة، والتي قد تدخل في معارك مشكوك في نتيجتها عند اختفائه.

في الواقع، تبين لي من بعض المناقشات التي أجريتها أن «الكادر القيادي» كان على وعي أكيد للمخاطر التي يمثلها مركّب «السياحة/المناطق الحرة/دعوة رؤوس الأموال الأجنبية/ الدولرة»، واحتمال تحوله إلى «قرحة». وهناك إجراءات تتخذ لتجنب هذه المخاطر، عن طريق فرض تحويل الأرباح المحققة نحو تمويل أنشطة أخرى موجهة لتدعيم استقلال الاقتصاد في مواجهة النظام العالمي (بتعزيز الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وربما الطاقة كذلك). فهل تطبق هذه الإجراءات فعلاً، وبقوة كافية؟ الإجابة صعبة.

وقد سمحت لي الزيارة كذلك بالاستماع إلى وجهات نظر البعض من أعلى مستويات المسؤولية عن تدخل كوبا في أفريقيا، بمن فيهم الرفيق ريسكيه. وليس لديهم أقل شك في مسؤوليتهم الدولية الأساسية، بل يمكنني القول إنهم لا يقعون بتاتاً في شرك التأثير الأوروبي الذي يجعل معظم تيارات اليسار في أميركا اللاتينية ينسى أن بلاده تنتمي مثل آسيا وأفريقيا إلى عالم رأسمالية التخوم، وهذا الاختيار من جانبهم يدعو للاحترام. ومع هذا، يمكن للمرء أن يعترض على بعض التناقضات والقيود على هذا المفهوم الاستراتيجي، واختيار بعض التحالفات المترتبة على هذا التدخل، وهي التي ترتبت على السير في الطريق الذي كان يسير فيه الاتحاد السوفياتي.

ورغم ذلك، وبغض النظر عن الآراء المختلفة بشأن الاستراتيجية الأفضل التي تسمح لكوبا بالمحافظة على مكتسباتها الاجتماعية الهائلة (مقارنة ببقية أميركا اللاتينية)، والتأقلم مع المعطيات الجديدة لفقدان المساواة في العالم، وفي الوقت نفسه ترك الباب مفتوحاً لتطور إيجابي في المستقبل، فإني أؤكد هنا (وأكرر ذلك في جميع الفرص المتاحة)، أن واجب جميع الديمقراطيين في العالم أن يساندوا كوبا ضد المعتدين الأميركيين الشماليين الذين يريدون إعادة سيطرتهم على شعب كوبا، رغم كل الطنطنة «الديمقراطية» التي يتشدقون بها. وتقع المسؤولية الرئيسة في هذا المجال على الأحزاب الديمقراطية في أميركا اللاتينية واليسار الاشتراكي الأوروبي، فهم وحدهم الذين لديهم القدرة على دفع المعتدين وإعطاء الشعب الكوبي الوسائل والوقت الكافي لحل مشاكله. وهم مع الأسف لا يقومون بذلك؛ فأحزاب أميركا اللاتينية تصمت وتحاول تبرير صمتها بعبارات مثل: «إن كوبا لم تعد النموذج». هذا صحيح، لكن القضية ليست هنا. أما أحزاب الديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية الأوروبية، فتتبع خطاب اليمين العالمي الذي تقوده واشنطن وأدواتها المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية). ولا هذه الأحزاب ولا تلك تعطي أية أهمية

لحقيقة أن كوبا قد حلت المشاكل التي لم يبدأ حتى في حلها أي من بلدان أميركا اللاتينية - حتى تلك الأغنى منها بمراحل. كما لا تعطي اهتماماً لكون الحل «الليبرالي» الذي تريد الولايات المتحدة فرضه بكل الوسائل سينتهي بالتأكيد بتراجع خطير على جميع المستويات، سواء منها الاجتماعية أو الديمقراطية.

جزر الأنتيل

أما جزر الأنتيل الإنجليزية وهاييتي، فتمثل عالماً مختلفاً تماماً عن أميركا اللاتينية، فيما عدا الجوار الجغرافي. وتعتبر هذه المنطقة قلب النظام المركنتيلي العبودي، وقد تعرضت بالتالي لأشد التخريب في تاريخ الرأسمالية.

وفي جمايكا، استقبلني صديقي نورمان جيرفان، وهو ممن دعوتهم إلى معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، والصديقة كاري بولانيي، ابنة كارل بولانيي، وكنت قد تعرفت إليها عند مرورها بداكار في بداية السبعينيات، ثم في جامعة ماجيل في مونريال بكندا، وهي تقسم إقامتها بين مونريال وكنجستون. وقد تعرفت إلى الكثير من أهل الأنتيل المتحدثين بالإنجليزية الذين تملأهم روح الدعابة والسخرية. وكان نورمان قد بذل جهداً كبيراً في دعم الحكومة الوطنية الشعبوية الأولى لمانلي، لكنه انزوى بعدها داخل أسوار الجامعة، لأنه لم يتوقع أي خير بعد عودة مانلي للسلطة واتباع السياسة الليبرالية بحجة ألا مفر من ذلك (وذلك عام 1989). وعلى ذلك، اقتصرت مناقشاتنا على العولمة بشكل عام، حيث كان نورمان ملماً بشكل دقيق باستراتيجيات الشركات متعدية الجنسية التي تنهب ثروات بلاده.

زرنا هذا البلد الصغير بصحبة هؤلاء الأصدقاء، ورأينا شواطئه الجميلة التي تفصلها عن بقية البلاد؛ أسوار - خوفاً من عداء السكان - من الأسلاك الشائكة، ورجال الأمن المدججون بالسلاح على الطريقة الأميركية. وكانت إيزابيل قد رسمت هذه الصورة الكاريكاتورية للسياحة في بلدان العالم الثالث. ويروي الجمايكيون بسخرية أنهم يمرون بجانب الأسلاك الشائكة، ويرفعون قبضاتهم في تحدٍّ للسائحين، لكن هؤلاء يعودون للولايات المتحدة قائلين إنهم يرون أن شعب جمايكا لطيف، ويرحب بهم... ولكن بطريقة غريبة. ومررنا بأراضي المزارع الاستعمارية المتوحشة التي دمرت التربة (وكذلك الرجال من العبيد). ويقيم العبيد الفارون في هذه الأراضي المتروكة بلا زراعة.

وكان من الممكن، انطلاقاً من الشاطئ، رؤية غواصة أميركية تقف داخل المياه الإقليمية دون استئذان، لتذكير الجمايكيين بالصلف الأميركي الوقح.

وحدثت واقعة طريفة أثناء إقامتي، فقد فُتشت طائرة تابعة لشركة إير جمايكا في فلوريدا وكانت تحمل شحنة من المخدرات. وعرض التلفزيون الأميركي من فلوريدا تحقيقاً على الهواء مع بعض الركاب، فقالت راكبة برجوازية من جمايكا تذهب للتسوق في فلوريدا: «ولكن هذه طائرة الأربعاء، والكل يعرف أنها التي تنقل المخدرات!» وهذا يعني أن رجال الجمارك الأميركيين لهم باع في العملية، وأن التفتيش جرى بسبب خلافات بين رجال العصابات، أو بينهم وبين رجال الجمارك الأميركيين. وبالطبع، لم يشر أحد إلى تورط الأميركيين، ولو ضمناً، وتقوم وسائل الإعلام الأميركية بتوجيه الاتهام لمهربي المخدرات الأجانب، دون الإشارة إلى مستورديها الأميركيين، أو إلى موظفي الجمارك الأميركية الفاسدين.

وكنت أعرف هاييتي عن طريق قراءاتي ومناقشاتي مع المناضلين في المنفى، منهم جيرار بيير شارل (الذي قضى سنين طويلة في المكسيك) وزوجته الدومينيكية سوزي كاستور (وقد أقمنا في منزلهما في بور أو برنس). وقد عاد بيير شارل إلى بلاده بمجرد أن صار ذلك ممكناً بعد انتخاب أرستيد أول مرة، ودعاني بعدها للزيارة. وكانت الدعوة بترتيب من مؤسسة «كرسفيد» اليسارية المعارضة بقيادة لينيك هوبرون وآخرين. وكان المؤتمر الجماهيري الذي حضرته مع فرانسوا أوتار يذكر بأجمل لحظات التعبئة الشعبية.

وكانت ثورة العبيد في سان دومنجو في القرن الثامن عشر أول ثورة في أميركا، ولم تقم بعدها ثورات إلا في المكسيك في فترة 1910-1920، ثم في كوبا في فترة 1950-1960. أما حرب استقلال المستعمرات الإنجليزية الثلاث عشرة، وكذلك حروب استقلال بلدان أميركا اللاتينية، فلم تكن ثورات، حيث إنها لم تمس العلاقات الاجتماعية التي وضعتها الطبقات المسيطرة لرأس المال المركنتيلي (بما في ذلك نظام الاستعباد الاستعماري بالطبع)، وكل ما حققته هو إحلال السلطات المسيطرة المحلية مكان السلطة السياسية للبلدان الأم. ولذلك، ليس من المستغرب أن قادة «الثورة» كانوا جميعاً من مالكي العبيد، وأنهم لم يجدوا أي تناقض بين خطابهم «الديمقراطي» وبين هذه الأوضاع. أما في سان دومنغو، فقد كان الثائرون هم ضحايا النظام الاجتماعي لا المستفيدون منه. لكن العبيد الذين تحرروا لم يكن لديهم أي مشروع اجتماعي سوى العمل كمزارعين أحرار يزرعون لإعاشة عائلاتهم لا أكثر. ولكن هذا المشروع الطيب والإنساني كان في تناقض مع مشروع رأس المال العالمي المسيطر الذي لا يسمح للطبقات الحاكمة المحلية بالاندماج فيه. لذلك

استخدمت هذه الطبقات سلطات الدولة بكل إجراءاتها الإرهابية لإعادة تكوين الملكيات الكبرى وفرض الضرائب على صغار الفلاحين، حتى يمكن زراعة المحاصيل التي يطلبها السوق العالمي (السكر والبن). لكن مقاومة شعب هاييتي المحرر القوية والمستمرة لم تسمح قط لهذا المشروع بتحقيق نجاح يذكر لهذا الشكل من رأسمالية التخوم، كما حدث في أماكن أخرى من القارة الأميركية.

وهذه المقاومة الشعبية، على الرغم من المآزق الكثيرة التي مرت بها، وأدت للكثير من التخبطات العنيفة، تجعل من هاييتي بلداً محبباً، بالنسبة إلي على الأقل. وتقع على مثقفي هذا البلد مسؤولية خاصة، إذ عليهم أن يساهموا في توجيه هذه الإرادة الشعبية في اتجاه يليق بتطلعاتها الإنسانية. وطوال القرن التاسع عشر، لم يلعب المثقفون هذا الدور، بل انخرطوا في مشروع الطبقات المسيطرة، وهو الاندماج في النظام العالمي. وقدمت شيوعية الأممية الثالثة مشروعاً بديلاً، وهو الانسلاخ عن هذا النظام وبناء الاشتراكية. لكن تطورات الشيوعية التاريخية، ثم تخبطاتها وانهيارها، قد تدفع للعودة إلى أوهام الانخراط في النظام العالمي، لكنها قد تدفع كذلك إلى تحرير الفكر والنشاط الاشتراكيين، والبدء بمرحلة جديدة من تحقيق ذلك الهدف. ويساعد على ذلك أن كوبا المجاورة، التي قامت بثورة ونجحت في تجنب الانهيار الذي كان متوقعاً بعد الانهيار السوفياتي، قد تنجح في التوجه مرة أخرى في هذا الاتجاه الصعب، ولكنه ليس مستحيلاً. ويساعد كذلك أن الاختيار المتاح في جميع بلدان الأنتيل هو نفسه الذي تعلمت هذه الشعوب أن تقاومه، وأن الرأسمالية المعولمة لا تقدم لها من بديل سوى السياحة والهجرة واسعة النطاق.

وكان موضوع هذه الخيارات في صلب المناقشات التي جرت بيني وبين المناضلين من هاييتي وجمايكا وجمهورية الدومينيكان وكوبا وبقية جزر الكاريبي. وأكثر من أي منطقة أخرى، كان خط الخلاف واضحاً بين أولئك الذين لم يتخلوا عن محاولة الانخراط بشكل افضل في الرأسمالية العالمية، على أساس إصلاحات اجتماعية وسياسية داخلية جادة، والتعاون الإقليمي، وبناء جبهة من بلدان الجنوب قادرة على فرض مفاوضات حقيقية مع الشمال الإمبريالي، وأولئك الذين يخشون أن مثل هذه المحاولات لن تسفر إلا عن أوهام جديدة. ومن الصعب الاختيار بين وجهتي النظر هاتين، «فالإصلاحيون» هنا راديكاليون بالفعل، ولا يجب الخلط بينهم وبين البرجوازية الكومبرادورية التي تكتفي بتحقيق المكاسب من العولمة كما هي في الواقع. أما «الثوريون» فليسوا بالضرورة «مغامرين» لا يقدّرون المسؤولية، أو من الدوغماتيين جامدي التفكير الذين عفا عليهم الزمن. وكلا الفريقين من نتاج شعوب شجاعة ومتمرسة في تقاليد النضال. وسلطات أميركا الشمالية تعرف ذلك

جيداً، وهي لذلك تعتبر الكاريبي منطقة «خطيرة»، ولا تتورع عن استخدام أبشع أنواع التدخل السافر لكسر أية محاولة للتحرر أو التقدم الاجتماعي أو الديمقراطي لشعوب هذه المنطقة. وتأييدها المستمر للعملاء في هاييتي، وتدخلها العسكري المنافق (باسم الديمقراطية!) بهدف منع أي تقدم نحو الديمقراطية، ونزول قواتها في جرانادا، ودعمها المستمر لقوات الكونترا في نيكاراجوا، واستفزازاتها اليومية لكوبا، ودعمها لأرستيد اليوم بعد شرائه، جميعها تثبت هذا التوجه. وفي مواجهة هذا، يقف الأوروبيون مترددين، بل ويسيرون وراء واشنطن معظم الوقت.

وبعكس هاييتي، أمكن دمج الجزء الإسباني من سان دومنغو (جمهورية الدومينيكان) بشكل أقل صعوبة في النظام الرأسمالي العالمي لأسباب واضحة. فقد كان هذا الجزء من الجزيرة قليل السكان عندما قامت ثورة المستعمرة الفرنسية، وقام سكان هاييتي بـ «تحريره» دون مشاركة فعالة من سكانه، ثم عاد الاستعمار الإسباني المتأخر لـ «حمايته»، ودخل أخيراً في المجال الأميركي الشمالي الذي يستورد منه هجرة كثيفة (ومعها بعض المخدرات بالطبع). وبقايا هذه المستعمرة الإسبانية الأولى (وكانت أول نقطة نزل فيها كولومبوس)، وأول عاصمة لنائب ملك إسبانيا، رائعة، وفي حالة جيدة جداً. وكما في كوبا والمكسيك والبرازيل، تشهد هذه المدن القديمة، التي لا تقارن بصحارى الولايات المتحدة، على الثراء الثقافي للمشروع الاجتماعي الإسباني والبرتغالي بالمقارنة بمثيله الإنجليزي في الشمال. والجزيرة التي عبرناها أنا وإيزابيل متمهلين رائعة الجمال، ومظاهر البؤس في الأحياء الشعبية تبدو أقل في الأجزاء الإسبانية مما هي في هاييتي. وبفضل المناضلة إيزابيل راوبير عضو القاعدة في الكثير من الحركات الشعبية في القارة، تمكنّا من رؤية محاولات الطبقات الشعبية لتنظيم ذاتها بشكل مستقل.

والنتيجة هي قيام حكومة غير واضحة الهوية، من عائلة «الديمقراطية الاجتماعية للفقراء»، ولكنها نشطة في محاولة جادة للحوار بين الشمال والجنوب، مثل التي أبداها ماكس بويج عند النقاش مع الاتحاد الأوروبي لتجديد اتفاقية لومي. وقد استقبلني الجامعيون في جمهورية الدومينيكان بحرارة لم أتوقعها، وقدموا لي الأستاذية الفخرية في جامعة سانتو دومينغو، الأمر الذي يعبر عن شعور مخلص بمعاداة الإمبريالية.

وبعد زيارة هاييتي والدومينيكان، تعطي الزيارة لغواديلوب صورة مختلفة. وقد تعرضت الأنتيل الفرنسية كأخواتها لبشاعة الاستعباد، واستمرت مستعمرات بائسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وينسى الفرنسيون اليوم أن التحول أصاب نظام «المقاطعات لما وراء البحار» نتيجة نضال الشيوعيين المحليين بمساندة رفاقهم في فرنسا ضد الفكر الاستعماري لليمين، ونضال الاشتراكية

الديمقراطية. ولولا الشيوعيون، لبقيت جزر الأنتيل مستعمرات، ولكانت اليوم تناضل من أجل الاستقلال مثلما حدث في الأنتيل الإنجليزية. وأدى اختيار «الاندماج»، أي تطبيق قوانين العاصمة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلى تهميش دور المطالبين بالاستقلال الذين لا يعبرون اليوم إلا عن الثورة - المبررة - ضد بقايا العنصرية (وإن كانت في طريقها للزوال)، وضد الأضرار الناتجة من السياحة. فالاندماج في إطار نظام بقي رأسمالياً (في حين أن الشيوعيين حينذاك كانوا ينظرون إليه في إطار تحول اشتراكي) لم يستبعد استمرار اللامساواة الأصيلة في هذا النظام، وإن كانت تخف بالنسبة إلى مستوى المعيشة بفضل الهجرة، والتوسع في وظائف الدولة الفرنسية للسكان الأنتيليين، وكذلك بفضل السياحة والدعم الاقتصادي والاجتماعي.

عام 2003، مررت وإيزابيل بغويانا في طريقنا إلى بيليم. وهناك رأينا قاعدة الأبحاث الفضائية الضخمة، والتي تبعث على الثقة عندما نلاحظ أن التكنولوجيا الفرنسية المستخدمة لا تقل عن الأميركية، وقد تتجاوزها بسهولة إذا ما جرى تبني هدف وضع حد لعنجهية واشنطن.

وكنت تعرفت وأنا طالب في باريس إلى عدد من المناضلين وقادة الشيوعية من الأنتيل (ومن ريونيون) وشاركتهم الاختيار، وهو الاندماج، ولا أظنهم كانوا مخطئين. وبالطبع، أُحبطت آمالهم في الاشتراكية، لكن النضال من أجل الاشتراكية يمكن، بل يجب، الاستمرار فيه اليوم، إلى جانب بقية أجزاء المجتمع الفرنسي. وفرص هذا النضال لا تقل بأي حال عن فرصه لدى بقية شعوب الأنتيل اليوم في مواجهة الغول الأميركي.

وكان شعب هاييتي اختار هدفاً مشابهاً بعد ثورته، وهو الحصول على حقوق المواطنة في جمهورية فرنسا الثورية. وقد فهم الجبليون هذا المطلب، لدرجة جعلت البعض منهم يعبرون عنه بالقول: «إنهم (أي عبيد سان دومنغو) قد استردوا حريتهم، لقد صاروا مواطنين». لكن نابليون، بتحيزاته المحافظة، وبالتالي الاستعمارية، لم يكن مستعداً لتقبل ذلك.

الفصل الخامس: عالم «الاشتراكية القائمة بالفعل»

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي

سأبدأ بالقول بأني لا أحب التعبير المستخدم في العنوان، فقد اخترعه رودولف باهرو، وهو يعني ضمناً أن الأنظمة المشار إليها كانت اشتراكية في أسسها الجوهرية، لكنها تعرضت لتشوهات، خطيرة في نظر البعض، وأقل خطراً في نظر البعض الآخر، ولكن من الممكن التغلب عليها، بما يسمح بإصلاحها، وتطوير هذه الأنظمة نحو نوع أفضل من الاشتراكية، سواء كانت إصلاحات يوجهها مفهوم «اشتراكية السوق» أو مفهوم أساسه أشكال من الديمقراطية تستبعد الانحراف التجاري أو الاقتصادي.

فهل كانت تلك الأنظمة قابلة للإصلاح أم لا؟ والسؤال سيئ، إذ لا يوجد مجتمع غير قابل لتغيير ذاته. والمستقبل مفتوح دائماً، ويتوقف على النضالات الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية التي تجري فيه رداً على المشاكل التي تواجهه. وفي رأيي، كانت الأنظمة «السوفياتية» محكوماً عليها بالتحول أو الاختفاء في يوم أو آخر، وقد كتبت ذلك منذ الستينيات. لكنه كان من الممكن لها أن تتطور وتسقط إلى اليمين، أو إلى الوسط، أو إلى اليسار، وذلك طبقاً لنوع الصراعات التي ستحدث داخلها. وكنت أتمنى بالطبع أن تتطور أو تسقط إلى اليسار، بمعنى أن تتمكن الطبقات المسودة من دفعها في هذا الاتجاه، أو قلبها تحت ضغط حركة قوية تدفع في اتجاه هذا البديل. ولم يكن هذا الأمل وهماً، أو أمراً غير معقول، وكان النضال من أجل تحقيقه السبيل السياسي الوحيد الممكن الدفاع عنه، في رأيي. بل كنت أعتبر أن التطور إلى «الوسط» أمر إيجابي، بمعنى إصلاح يضع أسساً ثابتة - لبعض الوقت - «لاشتراكية السوق» تتضمن أشكالاً مسيطرة من الملكية الجماعية، واعتماداً كبيراً على سوق مقنن. ومن منظور الانتقال طويل النفس نحو الاشتراكية، لا تعتبر مثل هذه المرحلة بالضرورة غير معقولة. لكنهم سقطوا في النهاية في اتجاه اليمين، أي نحو أسوأ البدائل. وهذا أمر يمكن تفسيره، لكنه لم يكن البديل الوحيد الممكن.

وأولئك الذين تبنوا هذا التعبير - وهو الرأي السائد في العالم الغربي - لم يعتقدوا قط أن الاشتراكية ممكنة. وبعد أن قرروا «عدم قابليتها للإصلاح»، توقعوا أن تسقط ليحل مكانها عودة كاملة للرأسمالية (وهو ما أدعوه السقوط إلى اليمين)، وذلك لعدم وجود بديل آخر. ولهذا السبب يعجبهم

تعبير «الاشتراكية القائمة بالفعل»، فهذا يدل على أن الاشتراكية هي يوطوبيا خيالية غير قابلة للتحقيق، بعكس الأنظمة القائمة بالفعل. أما في رأيي، فهذه الأنظمة لم تكن اشتراكية. ولن أعود للتحليلات التي قادتني إلى اعتبارها نوعاً خاصاً من الرأسمالية، أي «الرأسمالية بلا رأسماليين»، كما كتبت في ذلك الوقت.

وأضيف هنا أن من يتحدثون عن «الاشتراكية القائمة بالفعل» لا يتناقشون بشأن الرأسمالية بالتعبيرات ذاتها. فالإيديولوجية السائدة المسماة بالليبرالية تتحدث عن الرأسمالية بعبارات مجردة بوصفها نموذجاً مثالياً ثابتاً لا تاريخ له. وهذا يوفر عليهم مواجهة حقيقة الرأسمالية، وبصفة خاصة، التعارض بين أشكالها المركزية وتلك التخومية، وهو الأمر الأصيل في توسعها العولمي.

وقد تحدثت من قبل في ذكرياتي هذه عن زياراتي المبكرة - وكنت طالباً - إلى ثلاث من الديمقراطيات الشعبية، وهي تشيكوسلوفاكيا وبولونيا والمجر. ولم أعد إلى اثنتين من تلك البلدان إلا بعد أكثر من خمسة وثلاثين عاماً، بعد انهيار أنظمتها المسماة بالشيوعية.

ففي أيلول/سبتمبر 1991، اشتركت في ندوة عقدت بمدينة صغيرة تدعى فينيتسي تقع على ضفاف بحيرة جنوب غرب بودابست، وألقى خلالها أوليج بوجومولوف حديثه الغريب الذي علقت عليه. وعدت إلى بودابست التي كنت قد نسيت معالمها تقريباً فلم أكن أذكر إلا مدينة بودا القديمة (التي جددت اليوم لتباع شققها للبرجوازية الجديدة)، والبرلمان - وهو نسخة من مبنى وستمنستر - والجزيرة الكبيرة في وسط الدانوب الذي يقترب عرضه من عرض نهر النيل، لا السين، أو التيمز، أو الراين! كذلك شعرت ببعض الحنين إلى ذلك المقهى من طراز عام 1900، في مكان جميل من بشت، وقد جددت هي الأخرى، وكذلك ميدان الأبطال حيث تقف تماثيل آباء المجر، هان وأتيلا وغيرهما، بسحناتهم المغولية وشواربهم الكثة. كذلك انتشرت فيها متاجر الأدوات الجنسية، وصالونات «التدليك» لحساب السياح الألمان الجدد. وقد نزلنا أنا وإيزابيل في فندق عتيق في بودا (اسمه جبليرت)، أعجبتني فيه الحمامات من الطراز التركي ذات المياه المعدنية. ويعتبر الفندق تحفة من «العصر الجميل».

ومن الأصدقاء المجريين، إمري مارتون، وهو شيوعي قديم كان هارباً إلى فرنسا من دكتاتورية هورتي، ومقاوم عاد إلى المجر عام 1945، وخبير بالشؤون الأفريقية، عاش بعض الوقت في غينيا. وكنت أتناقش معه دائماً بكل حرية في مشاكل الاشتراكية، كما دعوته مرة للمشاركة في أحد اللقاءات الكبرى بين الشمال والجنوب التي يعقدها منتدى العالم الثالث. وقد سقط مارتون في حالة من اليأس القاتل عندما سقط النظام في المجر في اتجاه اليمين، وتوفي عام 1998.

ومن الأصدقاء المجريين أيضاً الاقتصادي تاماش سِنتس الذي قابلته لأول مرة في دار السلام خلال السبعينيات، وهو في رأيي من أفضل من يحللون الرأسمالية العالمية ومشاكل «الاشتراكية القائمة بالفعل». وهو شخصية محترمة، يتمتع بروح الفكاهة، وكان يشغل مركزاً مرموقاً في اللجنة الحزبية المكلفة بالإصلاح في النصف الثاني من الثمانينيات. وقد دافع في هذه اللجنة بقوة وذكاء عن إصلاحات ذات طبيعة وسطية (اشتراكية السوق تتحكم في العلاقات الخارجية، وتضمن توزيعاً سليماً للدخل). وقد حكى لي بالتفصيل كيف رفضت «الأغلبية» هذه الخطة، ولماذا. قال: «قصدت البرجوازية في داخل الحزب ببساطة إعادة الرأسمالية لحسابها الخاص.» واليسار لا يزال حياً في المجر، وقد أتيحت لي فرصة مناقشة مستقبله مع الشباب الذين يحملون الراية، ومنهم الشابة الجميلة واللامعة الذكاء أندريا سيجو، وآندور لاسلو، والزوجان آنييس وجابور كابيتاني، الذين يناضلون في خدمة نقابات العمال، ويصدرون مجلة محترمة (أشارك فيها من وقت لآخر) تبحث في مشاكل النضال من أجل الاشتراكية. وفي المقابل، فالكثيرون ممن كانوا يمثلون الحرس القديم من الاقتصاديين للنظام القديم، قلبوا ببساطة مواقفهم، وتابعوا دورهم المهني - في المعسكر الآخر - ويقوم البنك الدولي بحرق البخور تمجيداً لهم (مثل كورناي).

وقد عدت إلى زيارة تشيكوسلوفاكيا في زيارة سياحية منذ بضع سنوات، مع إيزابيل وابنتي آنا وصديقتها كلير، وقضينا ثلاثة أيام في براغ. كنت أذكر بدقة هذه المدينة الرائعة والمتميزة بغناها غير المعتاد بالعمارة الباروك، ليس فقط على صعيد المعالم المعمارية، بل كذلك في جميع شوارع المدينة القديمة. وعدت لأجدها كما هي. وفي المقابل، وجدت المدينة الجامعية في أوبليتالوفا - التي كنت قد عشت فيها متخفياً - قد دُمرت، أو تغيرت بشكل يجعلها شيئاً مختلفاً. ولم أقم بأي اتصال سياسي. وفي الطريق المخصص للسياح الألمان، تصطف متاجر الجنس. كما يتجهون إلى المحمية الجديدة بوهيميا/مورافيا التي تنتظر التحول للسوديت الألماني قريباً ولا شك. وقد شعرت باحتقار عميق للطبقة الحاكمة الجديدة، وخصوصاً رئيسها فاتسلاف هافيل، الذي يمجدونه بصفته محرراً ديمقراطياً، وهو لم يكن طوال حياته أكثر من مؤلف مسرحي سيئ. ويدّعون أن مسرحياته كانت تقاطع من النظام الشيوعي، ومع ذلك فهي لا تثير أي اهتمام، ولذلك لا تعرض اليوم كذلك. وتتميز البرجوازية التشيكية الجديدة بالوقاحة والسوقية، ولذلك لا نتعجب عندما نستمع إلى وزير المالية فاتسلاف كلاوس «الليبرالي»، يقول: «سنجعل هؤلاء العمال الخنازير (والتعبير بالنص) يعيدون ما أخذوه في السابق!» وفي ندوة نظمتها إحدى المؤسسات الألمانية، التقيت واحداً من «الكادر الليبرالي» الجديد الذي قال لي: «نحن بلد صغير، وسنكون دائماً تابعين. والأفضل لنا أن نتبع

الأغنياء (مثل الألمان)، من أن نتبع الفقراء (مثل الروس).» وأجبته: «نعم معك حق، وإليك مثال هاييتي، وهي تابعة للولايات المتحدة، ولعل هذا هو الفردوس الذي تحلم به كمستقبل لتشيكيا». ولم يتفوه بكلمة.

ولم أزر ألمانيا الديمقراطية السابقة إلا بعد اختفائها بعد ضمها لألمانيا الغربية. وقد قابلت هناك بعض المثقفين من الأكثر وعياً وجاذبية في ألمانيا (مثل الفيلسوف يواكيم فيلكه، وقادة الحزب الديمقراطي الاشتراكي أندريه وميكايل بري، وآخرين). والكثيرون منهم كانوا ينتقدون (بشجاعة) «الاشتراكية الفعلية» في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ومن هنا (وهي ليست صدفة) فهم مكروهون في ألمانيا الموحدة (سواء من جانب الديمقراطيين الاجتماعيين أو اليمين)، أكثر من أولئك الذين كانوا من فئة البيروقراطيين الذين غيروا مقولاتهم بكل سهولة. فهل سينجح الحزب الديمقراطي الاشتراكي في تجميع ما يكفي من القوة في الشرق لكي يؤثر قليلاً في الغرب، وينفخ فيه القليل من الفكر الاشتراكي يتجاوز الاستعراضات الرخيصة على طريقة شرودر؟ فإذا لم ينجح في ذلك، فسيكون هناك خطر أن تجتاح ألمانيا جميعها الانزلاقات الشعبوية الوطنية على طريقة هايدر في النمسا، أو فيني/بيرلوسكوني/عصبة لومبارديا في إيطاليا.

والقلب التاريخي من برلين موجود في الجزء الشرقي من المدينة حيث معظم المعالم الشهيرة والأحياء القديمة الجميلة (وهي في طريقها للتجديد) بشكل يختلف عن تفاهة النموذج الأميركي في الجزء الغربي للعاصمة. ويبتعد عن هذا الجزء البرجوازية السياسية الألمانية التي تعود فخورة إلى عاصمتها القديمة، وكذلك الفئات المتعالية التي لا تخلو منها مجتمعات الغرب المتقدمة، والتي تسير وراء «موضة» الوحدة. ولم أكن أعرف أن الهوجينوت (البروتستانت الفرنسيين) قد تركوا هذا الأثر العميق في برلين التاريخية، لكن ألمان الشرق، الذين يلمّون بتاريخهم وبثقافتهم يعرفون ذلك. أما ألمان الغرب، فلا يعرفون ذلك حيث تعلموا في مدارس البيزنيس الأميركية. وقد عبّر عن ذلك أندريه جوندر فرانك عندما قال: «تسأل في ألمانيا الشرقية: «من هو فرانك (وهو والد اندريه)؟» وستجد الكل يجيبون: «إنه كاتب معادٍ للنازية». وجّه السؤال نفسه لمثقفي ألمانيا الغربية، وستجدهم يجهلون هذا الاسم.» وهل يا ترى ستعود الثقافة الماركسية لألمانيا التاريخية إلى الحياة، والتي بقيت على طريقتها في الجانب الشرقي، رغم ما شابها من قصور عقائدي مأسوي، في حين أنها اختفت في الغرب؟ سؤال لا أعرف الإجابة عنه.

وقد تتبعت بشكل أفضل بكثير تطور يوغسلافيا التي زرتها بانتظام ـ لحضور المؤتمرات السنوية في سفتات بين 1977 و1989، وقد تحدثت عنها في ذكرياتي من قبل. وقد بدا لي نظام اشتراكية

السوق فيها مقبولاً، بشرط اعتباره مرحلة في التطور الطويل المدى نحو الاشتراكية، وليس وصفة «نهائية» (كما كانوا يعتبرونه بالفعل)، وبشرط التحكم في تحولاته حتى تتمكن من مقاومة مخاطر التطورات المحلية أو الدولية. وقد شعرت فوراً بخطورة تناقضاته وقيوده، فلم تكن هناك ديمقراطية حقيقية في السياسة (فالسلطة الحقيقية بقيت مركزة في يد بيروقراطية الحزب)؛ وتركت حرية واسعة للسوق (المرتبط بانفتاح كبير على الخارج، وغير المتحكم فيه، مع تأثيرات الفدرالية رغم أنها الحل الصحيح للدولة متعددة الأعراق) فكان لا بد في هذه الظروف أن يؤدي ذلك إلى كارثة؛ وازدياد اللامساواة بين الجمهوريات؛ والتعرض لتهديدات أوضاع الرأسمالية العالمية؛ وتلاعب فئات من البيروقراطية بالسلطات التي يملكونها؛ وأخيراً التجاء هذه البيروقراطية للشوفينية كوسيلة لوضع اليد على المؤسسات. ناقشت هذه القضايا جميعها عاماً بعد عام، مع الرفاق والأصدقاء «الصرب» ميلوس نيكوليتش ورادميلا ناكارادا وميريانا جيفِتش، و«البوسني» بلاجويي بابيتش، و«الكرواتي» فييكوسلاف ميكيسين، و«السلوفيني» أنطون فراتوسا، ومع كثيرين غيرهم. وأذكر أني استمعت إلى وجهات نظر مختلفة، لكنها تعبّر عن انفتاح كافٍ وإخلاص لمفهوم الاشتراكية من قِبل الأغلبية، مما أعطاني انطباعاً بالتفاؤل باحتفاظ النظام بطبيعة اجتماعية، إن لم تكن اشتراكية، في مواجهة تحدي الهجوم المحلي والدولي للرأسمالية، وبالتالي إنقاذ الاتحاد. لكن الأحداث كذبت تفاؤلي هذا.

وأعترف بأني أخطأت في توقعاتي بشأن رد فعل الشعب اليوغوسلافي على تحديات العولمة الليبرالية. وكنت قد لاحظت بنظرة انتقادية التنازلات التي قُدمت مقابل الانخراط في السوق العالمي، وعبرت عن مخاوفي - المبررة - من أن هذه التنازلات، المصحوبة بتخفيف شديد لقيود المركزية في المجال الاقتصادي، ستؤدي إلى زيادة اللامساواة في التنمية بين الأقاليم، مما يؤدي إلى تخبطات خطيرة في الإدارة السياسية المتعددة القوميات.

وهذا ما حدث بالفعل. وكنت قد أملت رغم كل شيء أن الطبقات الشعبية، بل حتى جزء من الحزب الشيوعي - وله تاريخ مضيء في هذا البلد - ستتجنب الأوضاع الأسوأ، وتحقق توازناً، ولو نسبياً، في «الوسط»، يقود في النهاية إلى تطور نحو اليسار. لكن البلاد انزلقت نحو اليمين، وتحولت الشوفينية العرقية - رغم أنها ليست متأصلة بين الطبقات الشعبية كما تدعي وسائل الإعلام - إلى الراية التي تسير وراءها الفئات المسيطرة من الطبقات الحاكمة المتصارعة فيما بينها. ولن أعود هنا إلى ما كتبته من قبل، عن أن جميع القيادات «القومية» قد اشتركت في الجرائم التي ارتكبت، سواء كانت من الصرب، أو الكروات، أو مسلمي البوسنة، أو اتحاد ألبان كوسوفا،

أوغيرهم. وشجعت الولايات المتحدة والقوى الأوروبية هذه الاختيارات الإجرامية. وروجت دعاية الولايات المتحدة، وأتباعها من الأوروبيين في حلف الأطلنطي، للتشويه المنتظم لدور الصرب في بداية العملية (وهو غير صحيح)، وارتكاب فظائع تزيد كثيراً عن فظائع الآخرين (وهو كذلك غير صحيح). ونجاح هذه الدعاية في ترويج هذه المقولات يدفعنا للتأمل في دور الميديا الخاضعة تماماً للسلطات الحاكمة، وإلى رفض هذا الخضوع. ومع الأسف، فالغرب لا يتخذ مثل موقفنا، فنجحت العملية الأميركية في تحقيق هدفها تحت غطاء حلف شمال الأطلنطي، والشعارات الإنسانية (وانضم كوشنر إلى هذه المهزلة، كما فعل في أماكن أخرى).

ذكرت من قبل في هذه الذكريات أننا، أنا وإيزابيل، زرنا موسكو ولنينجراد في صيف عام 1964، لكننا لم نر هذا الكيان وهو يعمل بشكل طبيعي. وإليكم الصورة الكاريكاتورية المعروفة للجميع: في فندق أوكرايينا، وهو قصر ضخم من العهد الستاليني، حيث المقاعد الثقيلة التي يستحيل تحريكها (ولعل خطة الإنتاج كانت تحدد الأهداف بالطن)، والمشرفات يجلسن لمراقبة جميع الطوابق، وخدمة تقديم الطعام بالساعات، لدرجة أن نزيلاً إيطالياً صاح شاكياً: «إنه نظام الساعات الثماني: 8 ساعات للعمل، و8 للنوم، و8 لتناول الطعام، ساعتان للإفطار، و3 ساعات لكل من الغداء والعشاء!» وأعطانا عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي وصفة للإسراع بتناول الطعام، بشرط تناول الطعام في المطعم ذاته كل يوم. في اليوم الأول تطلب الطعام، وتؤكد للنادل أنك على عجلة من أمرك لأن لديك موعداً مهماً، ثم تنتظر بصبر. بعد ساعة، يصل النادل بالطلبات، لكنك تنظر إلى ساعتك، وتقف معتذراً بحلول موعدك، وأنك سبق أن نبهته، وتنصرف. ويترتب عليه إنهاء إجراءات إعادة الطعام المرفوض. وفي اليوم التالي تختار مائدتك في المكان نفسه الذي يخدم فيه نادل الأمس، فيصلك الطعام بعد خمس دقائق من الطلب. وفي متجر جوم الكبير، الكائن في مبنى فخم من عام 1900، تجد البضائع مرصوصة على طريقة المتاجر «السورية» في بلدان أواسط أفريقيا. تطلب من البائعة التي يفصلك عنها بنك طويل يعزلك تماماً عن المعروضات، الصنف الذي تريده، والإجابة السريعة تكون: «الصنف غير موجود»، «ولكنه موجود وراءك على الرف»، «هذا الرف عالٍ جداً». وعندما تصر على طلبك، تدعو عاملاً طويلاً يقف على كرسي صغير ليحضر الطلب، ثم تحرر لك فاتورة من خمس نسخ، وبينها ورق الكاربون. وعند الصندوق تدفع، ثم تسلم نسخة هنا، وثانية هناك، وثالثة يوضع عليها خاتم وتعود للبائعة لتسلم مشترياتك. أما سيارات التاكسي فمشكلة خاصة، ويبدو أنهم يتقاضون أجورهم مقابل الوقت، لذلك يختبئون في الأزقة غير المطروقة. فإذا ما عرفت المكان، عليك بالسير بهدوء (فلو فهم أنك تنوي ركوب

التاكسي فسيهرب على الفور)، ثم عندما تصل إلى السيارة، تفتح الباب بسرعة وتجلس داخلها، ويتصور السائق أنك من أهل البلاد. قال لي أحدهم: «إن الأجانب لا يعرفون هذه اللعبة!» وفي القطار من موسكو إلى لنينجراد، لم تكن هناك سوى خمس درجات، واخترنا أفخمها، وتسمى الأكثر راحة (فهم لا يستخدمون الدرجات الأولى أو الأولى الفاخرة). ووجدنا عربة قطار النوم الفخمة، مثل قطار الشرق السريع، مليئة بالمخدات والستائر الجميلة، والساموفار، والخادمة التي تمر بين حين وآخر لتعيد ملء فناجين الشاي.

وأعجبنا كثيراً بموسكو ولنينجراد، فهما مدينتان غير عاديتين، ولا شك أن الكثير من الزوار أعجبوا بهما. ولا داعي للإطالة إذن في الحديث عن الكريملين، والميدان الأحمر، وبعض الأديرة القريبة، وأرصفة نهر النيفا، والمدرعة أورورا، وقصر الصيف، وكذلك المتاحف، والبولشوي، الخ. وتوجد بطاقات بريدية لجميع هذه المعالم.

وفي الجانب السياسي، تظهر الحقيقة رغم الخطاب التقليدي الممل. في زيارة لأحد المزارع التعاونية القريبة، نستمع إلى خطاب مدير المزرعة المليء بالإحصاءات التي لا ينتبه لها أحد، فقد قدموا لنا كمية من الفراولة اللذيذة (لا يوجد مثلها في المتاجر)، وانهمك جميع أعضاء الفريق الزائر (من العالم الثالث) في التهامها. قلت لمديرنا الظريف إنه إذا كانت الأرقام التي يقدمها صحيحة (90% من الأرض الجماعية تنتج 50% من الإنتاج بحسب القيمة، والعشرة بالمائة الباقية تنتج مثلها) فإن هذا يثبت أن الاشتراكية فاشلة. إلا إذا كانت الحقيقة أن هذه الإحصاءات تخفي حقيقة أن جزءاً من الإنتاج يعطى لأعضاء المزرعة لتسويقه على أنه من إنتاج قطعهم الصغيرة (بأسعار أعلى بالطبع). وينظر إلي مبتسماً ولا يجيب. ويقص علينا بعض الطلبة الأفريقيين من جامعة لومومبا، وخصوصاً الشاب المالي فونيكِه كيتا، قصصاً تختلف كثيراً، وتسأل إيزابيل أحد زملائه من الطلبة الروس: «كم نسبة أعضاء الكومسومول بين الطلبة؟»، والإجابة: «97%»، «وماذا يحدث للثلاثة بالمائة الباقين؟»، «يلاقون بعض المصاعب، ويتشدد الأساتذة معهم في الامتحانات، كما يحصلون على الوظائف السيئة بعد التخرج.» وتجيبه إيزابيل: «هؤلاء هم الشيوعيون، ونسبتهم 3% كما في البلدان الأخرى.» وفي متحف لنينجراد، يدعونا رسام شاب غير تقليدي لرؤية بعض اللوحات المخفية عن الجمهور. وهذا يذكرني بمقولة لصديقي الرسام البرازيلي تيبيريو: «ماذا يحدث لرسام لا يرسم الأشخاص عندما يسير في شوارع موسكو؟»، «يتبعه «شخصان» في كل مكان! وفي مكتب الخطة، «الجوسبلان»، قابلني شخص لا أذكره، وكرر لي ما يقال للجميع، «كل شيء على ما يرام». ولكن عند السير في طرقات المكان، مررنا بموظفين صغار يحملون أكداساً

من الملفات، وموظفين كبار يسير وراءهم من يحمل حقائبهم الجلدية. وفي المكاتب، وجدنا موظفات منشغلات بتقليم أظفارهن، وعند دخولنا يتصرفن كمن ضبط متلبساً بجريمة.

ومررنا على موسكو مرة أخرى عام 1991، عند الذهاب والعودة من آسيا الوسطى، ووجدنا شكل المدينة متغيراً حضارياً واجتماعياً، وكانت في حالة فوضى شاملة. ووجدنا شارع أربات مزدحماً بجماهير مبتهجة، وهم يبيعون كل شيء، بما في ذلك الدمى الخشبية المتداخلة، ففي الخارج دمية تمثل غورباتشوف، وبداخلها أخرى تمثل بالترتيب أندروبوف، ثم تشرنينكو، ثم بريجنيف، ثم خروتشوف، ثم مالينكوف، ثم ستالين، وأخيراً الدمية الأصغر تمثل لينين. ونركب الأتوبيس، وثمن التذكرة بضع كوبيكات، لكن التضخم أخفى هذه العملة التي لم تعد تساوي شيئاً. وأقول للمحصّل إن أصغر عملة معي هي روبلان، فيقول: «لا بأس، إنه مجاناً الآن، فلا أحد يملك نقوداً». وفي فندق أكاديميسكايا، كان علينا أن نقضي ليلة إضافية بسبب تأخر قيام الطائرة، فسألت موظفة الاستقبال عن قيمة الليلة الإضافية فقالت مائة دولار، أجبت أن هذا كثير بالنسبة لمستوى الفندق (لا يزيد عن نجمة واحدة)، فقالت إنه مؤسس على أنه فندق فاخر. وهنا خطرت لي فكرة عبقرية: «كم السعر بالروبلات؟» أجابت: «50 روبلاً»، «حسناً سأدفع بالروبل». وكان الدولار في ذلك الوقت يساوي 35 روبلاً، أي أننا دفعنا ما قيمته دولاراً ونصف الدولار. ولم يبد على موظفة الاستقبال أي تأثر من هذا التناقض في النظام، أما نحن فقد استفدنا.

وكنت أعرف بعض أعمدة النظام، خصوصاً من «الأكاديميين»، أي الأساتذة والباحثين في أكاديمية البحوث الاجتماعية، ومن بينهم الأرمني أفاكوف (أفاكيان)، الذي قضى سنوات طويلة في اليونسكو. وهو وزوجته شخصان ذكيان ومحببان، واستقبلانا للعشاء في منزلهما حيث تحدثنا بحرية. وقادنا أفاكوف في دهاليز الأكاديمية حيث شعرنا بنهاية النظام. وقد كان الاهتمام الوحيد لجميع الأكاديميين آنذاك هو وضع اليد على شيء ما، سيارة أو داتشا، أو شقة، أو بعض الأثاث، ولم يجر أي حديث بينهم إلا حول مثل هذه الأشياء، كيفية الحصول على الوسائل اللازمة، أو مقابلة مَن يمكنه تسهيل الأمر... وعندما حاولت تحويل المناقشة نحو أي موضوع سياسي، قوبلت بشعور كامل بالضجر من جانب محدثيَّ الذين أبدوا عدم اهتمام كامل. ومع ذلك، أعرف عن الكثيرين منهم أنهم كانوا ممن يهاجمون المنحرفين أعداء السوفيات، وأعرفهم بالاسم وبالشهرة، ولعل هؤلاء كانوا الأسوأ.

وكل ما قلته آنفاً لا يلغي عظمة الشعب الروسي، والصفحات الرائعة التي سجلها عام 1917، وعندما أنقذ البشرية من النازية بشجاعته الفائقة. وهو شعب محبب إلي جداً، حتى بأخطائه الناتجة

من تاريخه كالعادة. هذا الخليط من الصبر الطويل، الذي قد يظهر على أنه استسلام (وهو ليس كذلك)، والرومانسية، والفوضوية، واللاعقلانية، وغياب الشعور بالجوانب العملية، والشعور الفياض الذي ينسب «للسلافية» (مثل الشعور بالبهجة عند إلقاء الكؤوس أرضاً بعد الشرب منها)، وهذا كله ليس عادياً، ولا مستهجناً. وهو لا يقارن بعقلية الخضوع التي فرضها تاريخ بائس على بعض الشعوب، ولا روح النمطية والنفاق في الإيديولوجيا الأنجلوسكسونية السائدة. وهكذا، فالربط بين الشيوعية والفاشية في التعبير «الشمولية» أمر لا معنى له على الإطلاق. وبعض الظواهر الاجتماعية المتماثلة في الظاهر (مثل المظاهرات الجماهيرية) كانت في الواقع مشتركة بين المجتمعات الصناعية كافة، كناتج للرأسمالية (ونسختها الاشتراكية) في تلك المرحلة من تطورها. والآلام التي تسببها الرأسمالية المتوحشة اليوم لشعوب الاتحاد السوفياتي السابق تثير تقززي الشديد.

أتيحت لي الفرصة عام 1997 لزيارة ريغا عاصمة لاتفيا المستقلة حديثاً، لحضور ندوة عقدها فريق محبب من علماء علوم الطبيعة (الفيزياء والكيمياء...) منفتح على الفضول الاجتماعي. وكنا نقيم على الشاطئ في منتجع سياحي مشهور على بعد حوالى عشرة كيلومترات من ريغا ذاتها الواقعة على ضفاف نهر دفينا.

وكان المنتجع الجميل الذي أقيم في عهد إمبراطورية القياصرة الروس يشبه منتجع دوفيل الفرنسي، ويضم داتشات في قلب الغابة. وللذهاب إلى ريغا، كنا نركب قطار الضواحي، وهو الذي اكتشفت فيه أن بعض القطارات السوفياتية ليس بها دورات مياه. والأهم أنني لاحظت أن جميع السكان (98% ؟) يتحدثون الروسية، وأنهم يقرأون صحفاً جميعها مكتوبة بالروسية، ولم أسمع حديثاً واحداً باللغة اللاتفية، كما لم أسمع شخصاً واحداً يتكلم اللاتفية. لكن المتحدثين بالروسية، ويعتبرونهم «أقلية» (وفي تقديري أن هذه الأقلية تبلغ 80% من السكان في ريغا)، لا يتمتعون بأي حقوق، فجميع الحقوق مقصورة على اللاتفيين «الخُلَّص»! وقد اكتشفت حقيقة أحد هؤلاء الأخيرين، الذي حضر الندوة ليلقي حديثاً خاوياً مرسلاً، بأنه فاشستي أبله. وبسبب بلاهته، سقط في جميع الفخاخ التي نصبتها له بأسئلتي. «هل تعتزمون إعطاء بض الحقوق للروس؟»، «لا أبداً». «ولا حتى من أقام أجدادهم هنا منذ القرن الثامن عشر؟» (علماً بأن بلدان البلطيق ضُمت لإمبراطورية روسيا عام 1720)، «حتى هؤلاء». وعلقت على هذه الإجابة قائلاً لزملائي في الندوة: «هكذا يكون الكيل بمكيالين من جانب الميديا الغربية. لقد جاء الروس إلى بلدان البلطيق في التاريخ ذاته الذي وصل فيه الاسكتلنديون البروتستانت إلى إيرلندا، فهل يخطر على بال هذه الميديا أن الألستر يجب ألا يسكنها إلا الإيرلنديون الكاثوليك؟ ويقال إن الروس لا يتكلمون اللاتفية، فهل خطر على بال أحد

أنه على البريطانيين في إيرلندا الشمالية أن يتعلموا اللغة الكلتية الإيرلندية؟ ولماذا يوصف الإيرلنديون الكاثوليك الذين ربما يريدون أن يفعلوا ما يفعله اللاتفيون «بالإرهابيين»، في حين يوصف اللاتفيون «بالديمقراطيين»؟

وريغا مدينة تستحق الزيارة لعمارتها من طراز موانئ الهانزا، وكذلك الريف اللاتفي الذي قمت بجولة صغيرة فيه بالسيارة. لكن السلطات السياسية «صديقة الغرب» تتصرف بعجرفة كريهة في هذه البلاد المعاد الاستيلاء عليها.

وعودة إلى القضايا الروسية، فقد التقيت الكثير من البيروقراطيين السوفيات (النومنكلاتورا)، واستمعت إليهم، ولم أشعر بالرغبة في عقد صداقة مع أي منهم، فيما عدا فلاديمير كولونتاي، والقنصل السوفياتي في بورسعيد، تشيكوف. وقد عرفت بعضاً ممن يقضون على من يسمونهم بالمنحرفين، بل حتى عملاء الإمبريالية مثل أوليج بوجومولوف، لكنني كثيراً ما سمعت أسماء هؤلاء المحاربين تظهر بين أعيان النظام الجديد (وذلك تحت اسم الديمقراطيين أو الإصلاحيين...)، أو زعماء المافيا، أو المليارديرات الذين استحوذوا على ثلث بترول سيبيريا، أو ما شابه، وأكتشف أن هذا الشخص البارز من أعمدة النظام الجديد هو من كنت أستمع إليه، وأتناقش معه، بل وربما قدرت ذكاءه.

وقد قابلت أخيراً بعضاً من المثقفين من اليسار الماركسي الجديد الذي يقف إلى اليسار من الحزب الشيوعي (وهو أمر ليس صعباً!)، ومنهم فلاديمير جوردانسكي الذي كنت أعرفه من قبل، وهو رجل يتميز بالاستقامة الشديدة. وهم كثيرون بالتأكيد في الاتحاد السوفياتي السابق، لكنهم لا يتحدثون عن أنفسهم، ولا يعطيهم أحد الكلمة، لا في روسيا الجديدة ولا في الميديا الدولية. ومنهم بوريس كاجارليتسكي، وألكسندر بوزجالين، ولم أكن أعرفهما من قبل، وقد تناقشت معهما كثيراً، وقرأت كتاباتهما، وأنوي الاستمرار في تبادل الرأي معهما.

ويبدو لي مستقبل روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق مظلماً لأن شعوبها ليست مستعدة لمواجهة تحديات رأس المال العالمي، الذي لا تفهم حتى أهدافه الحقيقية. وتقع المسؤولية الرئيسة عن هذه الكارثة المزدوجة - التراجع الاجتماعي والاقتصادي، وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق - بالطبع على النومنكلاتورا «الشيوعية» التي تحولت بالتدريج إلى «أركان حرب البرجوازية» كما كتب ماو في عام 1960. وهي البرجوازية التي كانت في عجلة من أجل الاستيلاء على الملكية العامة التي كانت تديرها منذ مدة طويلة كملكية شبه خاصة. كذلك كان انفجار الاتحاد السوفياتي نتيجة للاختيار القومي الشوفيني الضيق لهذه الطبقات التي كانت في أوضاع محرجة. وحدود هذه

الجمهوريات (وكذلك أوضاعها) لم تكن مخططة كحدود بين دول مستقلة، فكازاخستان مثلاً - وهي ذات أغلبية روسية - كان من الممكن أن تكون جمهورية ذات استقلال ذاتي داخل الاتحاد الروسي. وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، رغم بعض الخصائص المحلية، لا تعدوان أن تكونا أحد عناصر الأمة الروسية. وهناك الكثير من الأمثلة على المشاكل المأسوية التي تركها الانفجار غير المنطقي للاتحاد لشعوبه. وأدى اللاتسييس المنظم للشعوب السوفياتية إلى إخفاء النيات الحقيقية «للطبقة» الحاكمة، وهو السبب في هذا الإفلاس للاشتراكية القائمة بالفعل. وتستغل الطبقات المسيطرة في المراكز الرأسمالية الغربية هذا الانهيار لتزيد من عمقه، ولا ينبغي للخطاب الخاص بدعم الديمقراطية أن يغشنا، فهذا ليس الهدف الحقيقي لدبلوماسية بلدان حلف الأطلنطي. ولم تؤدِّ الكارثة السوفياتية إلا إلى تقوية السيطرة الأميركية، وإخضاع الأوروبيين الذين ساروا في ذيلهم. وأي حديث آخر إنما هو ذر للتراب في العيون، والأدلة على هذا الاختيار الاستراتيجي لحلف الأطلنطي متوافرة. وألاحظ في الواقع، أن الدبلوماسية الغربية تدعم - بالإجماع - أسوأ المرشحين لإدارة بلدان الاتحاد السوفياتي السابق (الأسوأ لشعوبه، والأفضل لرأس المال المسيطر)، مثل يلتسين ضد غورباتشوف، الخ. وفي سبيل ذلك، يطأون جميع مبادئ الديمقراطية التي تتشدق بها دعايتهم، كما حدث عند ضرب البرلمان الروسي على يد يلتسين.

ويتبع أسلوب الكيل بمكيالين في العلاقات مع روسيا بشكل نافر. وبالتأكيد لم يكن مبدأ القوميات الذي قام عليه البناء السوفياتي مثالياً في التطبيق الفعلي، وقد قدمت في مواضع أخرى انتقادي له، ولن أكرره هنا. لكن الميديا السائدة لا تسجل إلا عيوب النظام، فهي تكرر بشكل مثير للقرف الريبورتاجات الواسعة الانتشار بشأن بؤس شعوب الساموديين والياقوت في سيبيريا. وهم يمتنعون عن ذكر حقيقة أن السوفيات منحوا هذه الشعوب الإدارة المستقلة ذاتياً لسيبيريا. ولعله من المستحيل تصور أن الولايات المتحدة وكندا تعطيان نصف مساحتهما للهنود، وتمنحانهما - حتى على الورق - درجة الاستقلال الذاتي نفسها! وهنا نجد مرة أخرى مَثَل القذى الذي تكتشفه في عين أخيك، وتنسى الخشبة التي في عينك! ويمكننا تكرار عشرات الأمثلة المشابهة التي تميز الحملات المعادية للسوفيات في الميديا السائدة.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وضعت القوى الغربية نفسها فوراً في خدمة «البيروقراطيات الإثنية» المعادية للروس. ونحن نعرف كيف مولت وكالة المخابرات المركزية «الثورات الوردية والبرتقالية»، لتضع في الحكم في جورجيا دكتاتورية دموية لا تتميز بشيء من دكتاتورية شيفرنادزة، وفي أوكرانيا مافيا تثير الاشمئزاز. وتركز وسائل الإعلام الغربية انتقاداتها الحادة على

روسيا البيضاء، ببساطة لأن حكومتها ترفض الليبرالية، وتحافظ على «المكاسب الاجتماعية» للنظام السوفياتي، الأمر الذي ترحب به الطبقات الشعبية وتعطيه أصواتها في الانتخابات (حتى وإن كانت نسبة التأييد التي تتجاوز 90% تذكّر بالتقاليد السابقة!). ولا تذكر الميديا تقارير المنظمات غير الحكومية التي تقرر أنه لا يحدث تعذيب في سجون مينسك، وإنما في سجون تبليسي.

الصين

دفعتني اختياراتي السياسية لمتابعة تطورات الصين عن قرب منذ عام 1960. ومنذ عام 1980، أخذنا أنا وإيزابيل نزور الصين بشكل منتظم، حيث نقضي شهراً في كل زيارة، ونحن نقضي وقتاً في بيجين، حيث تتم دعوتي بشكل منتظم من جانب المعاهد المختلفة التابعة للأكاديمية، وأقابل عادة بعض المسؤولين في الحزب، وفي الإدارة الاقتصادية للبلاد، كما نقضي وقتاً آخر في الزيارة المنظمة لهذه البلاد الشاسعة. هكذا قطعنا آلاف الكيلومترات من بيجين إلى تيانجين، وشانغهاي، ونانكين، وهانججو (وهي المقاطعات الغنية في منتصف الساحل الشرقي)، ومن هونان إلى جويلين، ومن كانتون إلى هونغ كونغ، ومن بيجين إلى خيان (أي المقاطعات الفقيرة في الشمال الغربي)، ومن زيشوان (شنجدو وشونجكينج) إلى أقصى غرب البلاد في قاشغار. والمناطق المهمة التي لم نزرها بعد هي الشمال الشرقي (منشوريا السابقة) ويونان والتبت.

وقد استوعب الرسامون الصينيون القسمات الخاصة التي تميز مناظر بلادهم، من الجبال التي تشبه أقماع السكر، والضباب الذي تختفي فيه قممها. لكن لا شيء يقارن بالتجول بين هذه المناظر غير المألوفة التي لا مثيل لها حسب علمي. والصين شاسعة، ويختلف الطقس فيها من السيبيري إلى شبه الاستوائي، ومن المحيط برياحه الموسمية المطيرة إلى صحراء تاكلاماكان الأشد قسوة من الرَبع الخالي، أو صحراء تينيريه. وكذلك تضاريسها التي تتدرج من جبال إيفرست إلى المنخفض الأكثر عمقاً على سطح الكوكب، ومن سهول مزارع الأرزّ المستوية إلى التبت، إلى جبال كينهاي وألطاي، والتي تعطي الزائر عدداً لا ينتهي من المناظر المختلفة.

وفي زيشوان (وهي مقاطعة لا يسكنها سوى 120 مليوناً)، تمتعنا بالكثير من الجولات الجميلة، من حقول الأرزّ الغنية التي يرويها نظام من سدود الري تعود للعصور القديمة، حيث «نقلت الجبال» بالفأس والجاروف، «لتلقى في النهر» لتحول مياهه. وعلى السفوح العارية من الجانب الشرقي للتبت، تقبع الأديرة البوذية الرائعة. ومن شونجكينج إلى ووهان، قطعنا رحلة لمدة أربعة

أيام على سفينة جميلة تقل بعض السياح الأجانب، مع جمهرة من أعضاء البرجوازية الصينية الجديدة الذين يقضون إجازاتهم، حيث مررنا بمضايق نهر اليانجتسي وفروعه. وكان معنا فوزي وجردا منصور، وكانت السنة الأخيرة التي تجري فيها هذه الرحلة قبل أن تغيّر السدود التي أقيمت هناك من معالم المنطقة. ولزيارة أحد المضايق لأحد الفروع الصغيرة، اضطررنا لترك السفينة الكبيرة، وركبنا لنشاً كان يقاوم التيار بصعوبة. وعلى ضفتي النهر يقف الفلاحون الصينيون ضاحكين كعادتهم، يتأملون هؤلاء الغرباء باهتمام، وقد وضعوا منتجاتهم (من البسكويت والشاي والأصواف، الخ.) استعداداً «لإنقاذنا» عندما يغرق اللنش الصغير الذي نستقله، وهي فرصة لهم لبيع منتجاتهم! أما منظمو الرحلة الصينيون، فقد أبدوا درجة كبيرة من المخاطرة تصل إلى حد عدم تقدير المسؤولية. فقد وصلنا إلى شاطئ النهر متأخرين بعد حلول الظلام، وكان هناك دير بوذي نريد زيارته، فشغّلوا نظام الكراسي المتحركة رغم هبوب عاصفة، وزرنا الدير على ضوء الشعلات.

ولن أعدد بالتفصيل المدن والمناظر التي زرناها: في بيجين، السور العظيم والمدينة المحرمة وقصر الصيف وغيرها من المعالم، وفي خيان - وهي مدينة رائعة تحيط بها الأسوار القديمة حتى اليوم - زرنا المقبرة الرائعة الشهيرة التي تضم تماثيل الجيش الإمبراطوري. وفي نانكين الجسر على نهر اليانجتسي وغيره الكثير، وفي مدن مثل هانجزو وسوجو ومدينة شاو خي القديمة مقاهي الشاي الجميلة على الجزر الصناعية التي يبدعها الصينيون. وفي شنغهاي الميناء الكبير لعاصمة الكومبرادور هذه، والمقسمة بين الجاليات الأجنبية، الخ. ومنظر الطمي الأصفر على ضفاف النهر الأصفر، في الطريق إلى ينان، وحقول الأرزّ الشاسعة في سهول الوسط الشرقي. والجبال الغريبة في جوان خي تحيط بمدينة جويلين، ومع نهر لي، ثم عبر جوانجدونج بطول نهر اللؤلؤ. والجبل الأخضر هوانج شان الذي طالما ألهم الرسامين والشعراء، ثم النزول من فوق الجبل سيراً على الأقدام من ارتفاع 1860 متراً! ومن حسن الحظ أن هناك عند السفح من يقوم بتدليك الأقدام.

وفي بيجين، عام 1980، نزلنا في منزل الضيافة الرئيسي لضيوف الحزب، بعيداً عن المدينة. وكان هذا تعبيراً عن اهتمام خاص براحتنا، وإن كنا نفضل أن ننزل بأحد الفنادق في وسط المدينة، وقد زاد عددها أخيراً.

وفي المرحلة الماوية التي شهدناها، كانت بيجين تقدم ذلك المنظر الذي لا يُنسى لنهر الدراجات الذي يملأ شوارعها الرئيسية الطويلة. والبذلة المسماة طراز ماو (والحقيقة أنها أدخلت بمعرفة صَن يات صِن) الزرقاء أو الخضراء (وهو اللون العسكري، وقد تبناه الشباب تعبيراً عن توجههم نحو

اليسار في الحزب)، والكاسكيت التي تلبسها الفتيات مائلة كثيراً لإظهار جمالهن، كانت اللباس السائد لجميع السكان. ولم أعتبر هذا التوحيد سيئاً، بل على العكس، كانت وسيلة جيدة لبدء خلق الشروط لتحقيق المساواة بين الأفراد؛ وفضلاً عن ذلك، فالسترة الزرقاء كانت متينة وأنيقة في الوقت نفسه، وخلقت بها الصين - دون قصد منها - موضة عالمية مثل موضة الجينز الأميركية. وقد صنعنا أنا وإيزابيل الكثير من البذلات الماوية - زرقاء وخضراء ورمادية - وكنا نلبسها بشكل شبه يومي عندما يسمح الطقس بذلك. وكان البعض ينظر إلينا وكأننا «ديناصورات»، لكن هذا لا يهم. وقد تخلى الصينيون اليوم عن هذا اللباس الموحد، ويلبس الرجال البذلة الكاملة مع ربطة العنق. لكن تخلي الفتيات الصينيات، وهن في نظري جميلات بصفة عامة، عن بذلة ماو سمح لهن بإظهار جمالهن، حيث يلبسن فساتين خفيفة وقبعات صغيرة من القش مزينة عادة بوردة صغيرة، أو في المناسبات الرسمية، الفستان الصيني المشقوق الذيل على الجانب.

وبيجين ليست مدينة عادية، وقبل الإسراع في عملية تحديثها في السنوات الأخيرة، كانت تحتفظ بوقار العاصمة الإمبراطورية. وشوارعها طويلة وضيقة نوعاً ما، لكنها مستقيمة، وعلى جانبيها جدران منتظمة لونها رمادي تخفي وراءها «اليامِن»، وهي مساكن أرستقراطية مربعة تفتح على فناء داخلي يعزله عن الخارج باب صيني جميل. أما ما يرى من الخارج، فهو السقوف المائلة المغطاة بالآجر المتعدد الألوان، والتي تخفف من قتامة الجدران الرمادية. وكان صديقانا سول وباتريسيا آدلر يسكنان أحد هذه اليامن الجميلة في شارع نانكاوتشانغ (كان دنغ هسياو بنغ يسكن هناك عام 1949 بعد تحرير بيجين). وكان ماو قد أصدر أمراً في تلك الفترة بإخلاء جميع تلك المساكن الجميلة، إما لإسكان الأصدقاء الأجانب فيها، أو لتخصيصها كمدارس أو مراكز ثقافية. وكان سول أميركياً عجوزاً جاء ضمن بعثة لمساعدة الصين في أثناء الحرب ضد اليابان، وقد بقي فيها، مثله مثل بيل هِنتون الذي أعرفه هو الآخر، ووضع جميع كفاءاته في خدمة الصين الماوية. وكانت كفاءاته متعددة، مثل الثقافة، والبراعة، والإلمام بالسياسة الأميركية، والرؤية الاستراتيجية لطبقتها الحاكمة. وقد عاملت الصين دائماً أصدقاءها الأجانب بمنتهى الثقة الأخوية، وذلك حتى في أشد لحظات الثورة الثقافية، حيث كانت الشكوك تحيط بالجميع. ومن هذه الناحية، لا مقارنة مع تصرفات السلطات السوفياتية التي كانت تتخذ أحياناً مواقف كريهة مع الأجانب. وقد توفي سول، ولعل وجوده في الصين منحه عدة سنوات إضافية من العمر، فقد أصيب بسرطان الرئة، وأجرى له أفضل الجراحين الصينيين عدة عمليات ناجحة.

وفي بيجين شارع يضم متاجر «الأنتيكات»، وأنا وإيزابيل نحب التجول فيه كثيراً، وبائعو الأنتيكات الصينيون، حتى في القطاع العام، متخصصون ويتمتعون بالذوق والبراعة. ويوجد كذلك في بيجين سوق كبير (مثل سوق خان الخليلي) حيث يباع كل شيء بما في ذلك أشياء جميلة وثمينة. وقد صحبنا ليقودنا في التجوال في هذا السوق طالب شاب صيني كان قد حضر بعض محاضراتي، وهو شاب ظريف، قادنا لأماكن قل أن يطرقها الأجانب، وطوال هذه الجولات كنا نتناقش في السياسة (وكان يتحدث الإنجليزية بقدر من الصعوبة، ولكن بما يسمح بالنقاش). وكان ينتقد النظام من وجهة نظر يسارية، لكنه مقتنع بفائدة البقاء في الحزب حيث فيه من الحياة ما يسمح بالنقاش الحر والجاد. وقد تناولنا الطعام معه في مطاعم شعبية رخيصة، ولكن طعامها جيد، والطعام في الصين جيد بصفة عامة.

والتحديث في بيجين لم تترتب عليه كوارث، وهذه حقيقة مهمة. وناطحات السحاب التي تظهر في كل مكان تمثل مجموعات متميزة ذات خصائص متقاربة معمارياً، وجيدة التهوية، فالصينيون يهتمون بتخصيص الفراغات الكافية لزرع الأشجار والحدائق، حيث يتريضون. وقد تعرضت المدينة القديمة لبعض التدمير، ولكن في المقابل، أعيد تجديد أحيائها الأرستقراطية والتجارية التي كانت تدهورت، ربما بشيء من المبالغة!

وقد وعى الصينيون متأخرين - كما في جميع أنحاء العالم الثالث - أهمية الحفاظ على التراث القومي. ويدل على هذا الوعي تجديد المدن القديمة مثل شان خي، أو الأحياء القديمة في كانتون، حيث مناطق الامتيازات الفرنسية والإنجليزية الجميلة.

وبصفة عامة، يجب الاعتراف بنجاح عملية بناء الحضر في الصين، ويلاحظ أن سكان الحضر يبلغون اليوم 400 مليون شخص، منهم 200 مليون من الجيل الأول في الحضر، حيث هاجروا من الريف لأول مرة. ويتميز تخطيط المدن الجديد بالأصالة والتجديد، وبمجموعات المباني المتجانسة. ففي مقابل هونغ كونغ، بنى الصينيون في خمسة عشر عاماً مدينة شِن زِن التي يسكنها 7 ملايين شخص، أي أن الصينيين بنوا في 15 عاماً قدر ما بناه البريطانيون في 100 عام!

إن هونغ كونغ التي زرتها أول مرة عام 1972، ثم زرتها من جديد عام 2002، لم تعد تبهر، ولم يبقَ بها أي أثر للوجود البريطاني فيما عدا أسماء الشوارع التي لا معنى لها، ولكن لم تتغير تنفيذاً للوعد بعدم تغيير «أي شيء». وقد تنبأ العديد من الغربيين المتخصصين في شؤون الصين بأن هونغ كونغ «ستبتلع» القارة، لكنني لم أصدق قط هذه الترهات، وما حدث هو العكس، فهونغ كونغ هي التي في طريقها أن تُمتص، لا أكثر.

وهناك مقارنة تفرض ذاتها؛ فبرازيليا وهي مدينة بنيت حديثاً، ولكنها كريهة، أما المدن الصينية الجديدة مثل شِن زِن، فجميلة.

والشعب الصيني ليس شعباً عادياً، ومن السهل التواصل معه، ما عدا تلك العقبة الكؤود الخاصة باللغة! والصينيون في مجموعهم محبون للاستطلاع، ويتقدمون للاتصال بالأجانب دون مشاكل، ولم يفرض النظام البتة فصل الأجانب على الطريقة السوفياتية. لذلك أحب التجول في شوارع بيجين، وفي مساء أحد أيام أيلول/سبتمبر، وفي الفصل الرطب، توجهت للتنزه في ميدان تيين آن مِن. والصينيون شعب من الفلاحين، ويتصرفون بأسلوب «بلدي»، فكانوا يملأون الميدان لقضاء بعض الوقت في الراحة. ويفرشون ملاءة من البلاستيك على الأرض، ويضعون عليها بعض الوسائد أو الكراسي المحمولة، ويفتحون علب البسكويت وترموس الشاي الذي لا يفارقهم، أو يتناولون البطيخ. وقد دعوني لمشاركتهم، ووافقت وبدأت محاولة الحديث، واستدعوا شاباً من مجموعة مجاورة يعرف القليل من الإنجليزية. والحديث بحرية عن السياسة طبعاً؛ والكلام على «السوق»، وهو جيد من بعض النواحي، لكنه ينتج أغنياء، وهذا مرفوض، الخ.

والمراقب للجمهور الصيني يلاحظ ظاهرة الاختلاط بين الجنسين بشكل واضح لا مثيل له في كثير من مناطق العالم الثالث. وبين الشباب، نجد الجنسين يتلاقيان بلا تحفظ، كما أن المحبين لا يخفون علاقتهم. لكنهم يقولون إنه بالبحث قليلاً تحت الجلد سنجد النواة الصلبة للمجتمع الأبوي، وهذا صحيح، لكنه لا ينفي التقدم الظاهر، خصوصاً لدى الفتيات المتحررات اللاتي يعرفن متى يوقفن الشبان عند حدهم عند اللزوم، ولا يظهرن أي مظاهر جبن. ولا نجد مثل هذه التصرفات عند اليابانيين أو الكوريين، حيث تسود القيم الأبوية، وتحدد جميع التصرفات اليومية. ونجد في الصين التصرفات المتحررة نفسها بين زملاء العمل. سبق أن قلت إن الصينيين فلاحون وهم لذلك ينتهزون أية فرصة للاحتفال معاً، وفي المطاعم المنتشرة في جميع المدن الصينية، تجد نصف المكان تقريباً مقسم على شكل مقصورات تفصلها الواحدة عن الأخرى ستائر رقيقة، وتستمتع المجموعات بهذا القدر من الخصوصية. وهم ينتهزون المناسبات جميعها لترتيب احتفالات من هذا النوع، مثل الأعياد الرسمية، أو تقاعد زميل في العمل، أو ترقية زميل آخر، الخ. وجميع هذه المناسبات مختلطة، حيث يتجمع الزملاء من الجنسين. والصينيون يشربون الخمر (على الأقل في هذه المناسبات)، ويأكلون قدر الإمكان، ولا يتحفظون كثيراً في عباراتهم، كما قيل لي.

وهناك جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية الصينية تلاحظ بسهولة، فالكونفوشية لم تُستأصل رغم الثورة الثقافية، والكادر المثالي في نظرهم، هو الشخصية الكونفوشية، المهندم، والمتزن، والهادئ،

والمهذب. وفي عصر ماو الذي لم يكن يختلف في ملبسه عن الجميع، كان ما يميزه هو أسلوبه الهادئ المحترم دون تعالٍ. وكان «الكهل» وانج يوي الذي رافقنا كدليل في زيارتنا الأولى للصين المثال الكامل لهذه الشخصية، وكذلك بو شان. وأعترف بأن الإيديولوجية الكونفوشية، رغم أبعادها المحافظة الواضحة، تنمي كذلك بعض الصفات الجيدة. وفي المرحلة الماوية، كان الكادر ينقسم إلى فريقين، الكونفوشيين (وهذا لا يعني أنهم جميعاً ذوو اتجاه واحد، فمنهم اليميني، والوسطي، واليساري)، و«البرولتاريين». وهؤلاء الأخيرون خرجوا من صفوف البرولتاريا، أو فقراء الفلاحين، وهم جميعاً معادون للكونفوشية من الناحية المبدئية لأسباب وجيهة (فهي إيديولوجية الطبقة المسيطرة في الصين التقليدية)، ولأنها - من وجهة نظر الفلاحين - متأثرة تماماً بالتاوية. والثورة الثقافية لم تعترف بصفة الكادر الشيوعي إلا للمنتمين لهذه الفئة الثانية. واليوم ظهر نموذج ثالث بشكل علني، وهو البرجوازي، وأضيف بلا تردد، من طراز الحديث النعمة، أو الكومبرادور، والسوقي. وتراهم بسهولة في الفنادق الفخمة، كما رأيناهم على السفينة التي تنزهنا بها على نهر اليانج تسي. ما أصلهم؟ الكثير منهم من صينيي الخارج، وكانوا دائماً كذلك. هل ينتشرون كبقعة الزيت بين «رجال الأعمال» الصينيين الجدد؟ يصعب تحديد ذلك.

وأحد الجوانب المهمة في الحياة الصينية هو العائلة، التي تضم الأبوين والأطفال («الوحيدون»). وقد كانت العائلة تمثل دائماً الخلية الأساسية القوية في الصين، بشكل لا تجده في مناطق أخرى (ما عدا المجال الثقافي الصيني، أي فيتنام وكوريا واليابان). والكادر في الصين لا يتقاعد، ففي عمر الثمانين، يبقى مديراً «عاملاً» (أو هكذا يقال)، وبعدها يسمى «الرئيس» حتى يستمر في تلقي التحية من الشباب، ويقدم بعض الاستشارات. أما الجدات فموجودات باستمرار، ويتجمعن في الحدائق العامة، أو على الرصيف أمام العمارة، ويحرسن الأطفال. والأطفال مدللون أكثر مما يجب بسبب القانون الذي يفرض طفلاً واحداً للعائلة، ويحيط بهم الأبوان والجدود حتى سن الرابعة. وعبّر لي الكثير من الصينيين عن القلق مما سيحدث في المستقبل بسبب الأثرة التي تنميها هذه السياسة الديمغرافية.

دعيت إلى الصين، بصفة خاصة من جانب رفيقين يحتلان مواقع مرتفعة في السلم القيادي، وهما وانج يوي وبو شان. وكان وانج مكلفاً متابعة بعض أنشطة الماويين في العالم الثالث، ومن بينها العلاقة مع مجلتنا «ريفوليسيون» التي تحدثت عنها في هذه الذكريات من قبل. وهو، مثله مثل بو شان في الأكاديمية، من الكادر الأكثر اطلاعاً على ما يحدث في العالم، خارج حدود الصين، وكنت أشعر دائماً بالكثير من الغبطة عند النقاش معهما. وقد توفي وانج، للأسف.

وكان المترجم الذي خصص لنا هو الشاب (في ذلك الوقت) لي باويوان، الذي درس في فرنسا في إيكس، ويتحدث الفرنسية بطلاقة. وهو فضلاً عن ذلك، يعرف فرنسا والحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية فيها جيداً. وكان لي المثقف، أفضل من يترجم محاضراتي، والتي كنت أهتم ألا تقل في دقتها وما تعبر عنه من ظلال عما أقوله في أي مكان آخر. كنت أتحدث في موضوعات صعبة تتعلق بالنظرية الماركسية، وأطروحاتي المتعلقة بالرأسمالية العالمية، ومجتمعات العالم الثالث، وخصوصاً في أفريقيا والعالم العربي. وقد تأكدت بهذه المناسبة أن أطروحاتي معروفة في الصين، فقد تُرجم الكثير منها للغة الصينية، وتتداول بين أعضاء الأكاديمية، واللجنة المركزية للحزب، والبعض منها أعيد تحريره لاستخدام الجامعات والجمهور العادي. وكنت أجهل هذه الحقائق. وألاحظ هنا بالمناسبة أن السوفيات لم يترجموا حرفاً واحداً مما كتبت، ومع ذلك فبوجومولوف وأمثاله يهاجمونني بقسوة في مجلاتهم! وبالطبع، صار لي من أصدقائي، وقد جاء بعدها مع زوجته ييبينج إلى داكار حيث عمل سكرتيراً أول في سفارة الصين، وقد رأيناهما أخيراً في بيجين.

وقد اتبعت في الصين وصفة أعجبت مضيفينا، فقد كنت أدرك أنه من المرهق للصينيين استقبال هذا العدد الكبير من الأجانب المتشوقين لمعرفة المزيد عن بلادهم، فيسألون ويستجوبون دون أن يقدموا شيئاً في المقابل. لذلك اقترحت على مضيفينا أن نتبادل الجهد، ففي اليوم الأول أحضر جلسة يجري فيها الحديث عن الصين ومشاكلها (حيث أوجه أسئلة وأعلق، الخ)، وفي اليوم التالي أقدم أنا عرضاً لموضوع يتعلق بأفريقيا، أو العالم العربي، أو النظام العالمي، أو مشاكل الاشتراكية والماركسية، ثم تجري المناقشة المشتركة. وقد نجحت الفكرة تماماً، وسمحت لي بتحقيق اتصال جيد مع الصينيين. ولا أذكر الآن العشرات من المناقشات التي اشتركت فيها بدعوة من المعاهد المختلفة التابعة للأكاديمية، ومدارس الكادر في بيجين، ونانكين، وشنغهاي، وشنجدو. وصارت معظم هذه المعاهد مطروقة من جانبي، وهي تقع بطول شارع جيانجنوميني داجي في بيجين. وفي شانغهاي، نزلنا أنا وإيزابيل في منزل فخم، نصف تقليدي ونصف حديث، يعود لتاجر صيني غني، ويقع في قلب الحي الفرنسي السابق الذي هو من أجمل مناطق شنغهاي، وكان المنزل يستخدم لاستضافة كبار الزوار. وتدعي إيزابيل أنها تعرفت إلى بعض الأماكن التي قرأت وصفاً دقيقاً لها في قصة ما عن شنغهاي.

وكان المشاركون الصينيون، وكانوا في بعض الأحيان كثيرين، يتجمعون وفقاً لمواقفهم السياسية كما في البرلمانات، يساراً، ووسطاً، ويميناً، كما في كل مكان. وما لفت نظري أنه كان يوجد في كل مجموعة عدد من الرجال - وعدد أقل من النساء - من جميع الأعمار، ابتداءً من الشباب في العقد

الثاني، وحتى الكبار في العقد الثامن، والذين يعاملون باحترام كبير من المشاركين من فريقهم. وكنا نتناقش بكل حرية، ولا وجه للمقارنة مع الجو في بلدان العالم السوفياتي، حيث كان من المستحيل دعوة أحد للحديث في الموضوعات الكبرى، مع عرض وجهة نظر تنتمي للماركسية دون أن تكون مطابقة لوجهة النظر الرسمية. وفي العالم السوفياتي، كانوا يدعون أساتذة أميركيين رجعيين، ويستمعون إلى ثرثرتهم الليبرالية باحترام، بل بإعجاب صريح. وهذا هو الخطاب الوحيد الذي يمكن الاستماع إليه، ما عدا الخطاب الرسمي الممل. أما في الصين، فالأمر كان مختلفاً تماماً، إذ إن المناقشات كانت حية، بل صاخبة أحياناً، مع إعلانات مدوية من هذا الجانب أو ذاك. وقد كنت دائماً أعبر عن وجهة نظري دون قيود ما عدا ما تفرضه قواعد أدب الحوار، وهو ما أتمسك به دائماً.

وهذا الموقف جعلني أُعتبر من الأصدقاء المخلصين للصين، وهي الحقيقة. ولدي بالتأكيد آرائي في الكثير من المشاكل، لكنني لست من أولئك الذين يظنون أن لديهم دائماً الحل الصحيح. وأنا أقدم حججي وأستمع إلى حجج الآخرين. وفي جميع الأحوال، فمستقبل الصين يتوقف على الصينيين، وحديث الغربيين الكثيرين عن أفضال السوق، وكفاءته، بل وديمقراطيته لن تلعب دوراً مؤثراً. والصينيون جميعهم يعرفون هذا كما يعرفه الجميع، أو يمكنهم استنتاجه بأنفسهم. واختيار الصينيين هو، كما في كل مكان آخر، نتيجة لصراع الطبقات وللحلول الوسط التي تنتج منه. ويمكن أن نعتبر أن هذا الاختيار جيد أو سيئ، ومن حقنا التعبير عن ذلك الرأي، ولكن ما أتمناه هو أن تبقى الصين قوية وقادرة على مقاومة الضغوط الخارجية. وهذا أحد الشروط الضرورية لكي يجد الخيار الأفضل - من وجهة نظر المستقبل الاشتراكي للإنسانية - طريقه للتطور هناك، وبهذا المعنى، أُعتبر «صديقاً للصين». وبهذا المعنى، أرفض بشدة أن أؤيد جميع أولئك الذين يصلون في النهاية إلى دعم الأهداف الاستراتيجية للهيمنة الأميركية، وهي إضعاف الصين، وتقطيعها من خلال تأييد الأهداف الانفصالية للتبت أو سنكيانج، أو تشجيع الاتجاهات الطاردة للكومبرادور، أو تشجيع الشعارات «الديمقراطية» في الظاهر، والموجهة في الحقيقة لخدمة الأهداف الإمبريالية المعادية للاشتراكية. أما أن عيوب سياسات الدولة/الحزب تخلق أرضية تخدم العدو الإمبريالي، فهذه قضية أخرى، وأنا لا أخفي رأيي في هذه العيوب. والحلول التي تنادي بها قوى الرأسمالية العالمية السائدة لا يمكن أن تكون الأفضل، بل هي الأسوأ دائماً.

وكانت المناقشات التي شاركت فيها في هذا الإطار تمتد دائماً إلى مناقشات مع الأصدقاء بو شان ووانج يوي ولي باويوان وآخرين من الشباب. وهكذا تعرفت إلى الجماعة التي تسمي نفسها «الماويون الجدد»، وهم مخلصون للمبادئ الأساسية للماوية، لكنهم ينتقدون ممارساتها المعادية

للديمقراطية. والديمقراطية التي يدافعون عنها تعمل على تحقيق هدفين، أولهما الانفتاح على التعددية الإيديولوجية والسياسية، والثاني السماح للطبقات الشعبية بالدفاع عن مطالبها الاجتماعية. وهي مفاهيم يدافع عنها لين تشون بحجج في منتهى القوة النظرية والسياسية. وهي بعيدة بالتأكيد عن تلك التي تطبّل لها الميديا الغربية التي تبرز بعض الشعارات المرفوعة في أثناء احتلال ميدان تيين أن مِن، من جانب أولئك الذين يحاولون تدعيم مواقفهم الرأسمالية عن طريق الربط بين الديمقراطية والسوق. وبالنسبة إلى هؤلاء، «فالديمقراطية» ليست سوى وسيلة تحقق لهم سرعة الانتقال لفرض سيطرتهم، ثم يتخلصون منها بعد ذلك، فهدفهم الحقيقي هو انتصار «السوق»، لا أكثر.

وفي مناسبات أخرى، تمكنت من إجراء مناقشة جدية للاستراتيجيات الاقتصادية للدولة، خصوصاً مع ما جيانتانج المسؤول عن الخطة في مجلس الدولة (الموازي لمجلس الوزراء). وانصبت أسئلتي على ثلاث نقاط أساسية، وهي إعادة توزيع الدخل اجتماعياً، ودعم التكامل بين جميع مقاطعات الصين في نظام إنتاجي موحد، وفي هذا الإطار، تمويل المقاطعات الفقيرة من جانب المستفيدين من الانفتاح، والسيطرة على العلاقات الخارجية. وقد علقت في موضع آخر على الإجابات التي قدمت لي، والوثائق المعززة التي قُدمت معها.

وهناك ملاحظة أخيرة أود أن أضيفها في هذه الذكريات، بشأن توقعاتي بالنسبة إلى الأوساط الحاكمة الصينية. تتوزع الطبقة الحاكمة في الصين، منذ دِنج وخلفائه بالتأكيد، بين اتجاهات مختلفة. وإلى جانب التيارات المتعددة داخل قيادة الحزب، يجب أن نضم لهذه الطبقة رؤساء الشركات الخاصة، وكذلك الشركات نصف العامة التي تعود ملكيتها للمقاطعات والمدن ومجموعات القرى وكذلك للدولة. وهناك مصالح أخرى سياسية اجتماعية - كالجيش طبعاً، والنقابات في بعض الحالات - ممثلة كذلك في الطبقة الحاكمة. ومجموع أوساط النفوذ هذه تتجمع أحياناً (كثيراً؟) في كتل للدفاع عن مصالح المقاطعة، حتى ضد الدولة المركزية. وبالنظر إلى الحجم الكبير للبلاد، وإلى الاحتمالات الآنية للنمو غير المتكافئ، يمكن لهذه الاتجاهات أن تصير على درجة كبيرة من الخطورة، خصوصاً أن القوى الخارجية (المتمثلة بصينيي الخارج والإمبريالية الأميركية) تعمل على تدعيم توجهاتها الطاردة. وتوقعاتي أن السلطة المركزية قد نجحت حتى الآن في المحافظة على وحدة نوع من الكتلة الوطنية المسيطرة، عن طريق سياسة وسطية تجنح نحو يمين الوسط (بتشجيع الرأسمالية). وتبدو الأساليب المتبعة لهذا الغرض فعالة، بفضل الشعور الوطني الوحدوي القوي، من ضمن أسباب أخرى. فعلى الرغم من الاتجاهات الإقليمية بسبب اتساع البلاد، فإن الأمة الصينية (الهان) حقيقة ثابتة (لحسن الحظ). والمشكلتان القوميتان الوحيدتان اللتان يمكن الحديث عنهما جدياً

(علماً بأنني لا أوافق بتاتاً على وجهات نظر «المدافعين عن الديمقراطية»، الذين يتحولون لامتداح اللامات والملالي الذين، فضلاً عن ظلاميتهم، طالما استغلوا شعوبهم بوحشية لا مثيل لها، إلى أن حررتهم الثورة الصينية) هما التبت والأويغور. والإمبريالية لا تني عن استغلال نقاط ضعف النظام. وأسير بتوقعاتي أبعد قليلاً، فقد أتيحت لي الفرصة لمناقشة مشاكل متنوعة مع قادة من المستوى المتوسط الأعلى (لا أكثر) يحتلون مراكز متنوعة، وأعتقد أن من يتولون الإدارة الاقتصادية يتوجهون على الأغلب نحو اليمين، في حين أن من يديرون السلطة السياسية لديهم اليقظة بالنسبة إلى نقطة أعتبرها أساسية، فهم «لا يحبون» الولايات المتحدة، وهم يعتبرون أن نزعة السيطرة لواشنطن هي العدو الرقم واحد للصين (كأمة ودولة، وليس لمجرد كونها اشتراكية)، وهم يقولون ذلك ببساطة، وكثيراً. وقد لفت نظري الفارق بين لغتهم هذه، وبين اللغة التي سمعتها من القادة السياسيين السوفيات (باقتناع كما بدا لي)، ومن باب أولى من قادة الديمقراطيات الشعبية السابقة. وبدا لي دائماً أن هؤلاء الأخيرين غير واعين للأهداف الحقيقية لواشنطن وحلفائها الأوروبيين. فالخطاب الذي تحدث به غورباتشوف في ريكيافيك، وأعلن فيه - بسذاجة غير معقولة - «نهاية» عداء الولايات المتحدة بالنسبة للاتحاد السوفياتي، لا يمكن تصوره في الصين. وبالصدفة، ناقشت هذا الموضوع بعد ذلك بقليل في بيجين، وكان الصينيون الحاضرون جميعاً مندهشين من هذه «السذاجة»، ثم زادوا فقالوا: الولايات المتحدة عدونا الرئيسي، وستبقى كذلك.

والأحكام التي أصدرها على الصين الحالية، والتي أعلم أنها قد اتخذت طريق الرأسمالية، قد تبدو غريبة على أولئك الذين يعرفون ارتباطي الذي لا ينفصم بالاشتراكية. وليست هذه الذكريات بالمكان المناسب لتكرار التحليلات السياسية بهذا الشأن - والتي نشرتها في أماكن أخرى. وحتى اليوم، تختلف التنمية الرأسمالية في الصين عن تلك التي نراها في بقية بلدان العالم الثالث، لماذا؟ لأن الشعب الصيني مر بتجربة القيام بثورة كبرى، ومن هنا فقد صار شعباً حديثاً، خالياً من العُقد، لا يعاني المرض شبه الثقافي حيال «الخصوصية» التي نراها تزدهر في غيرها من البلدان. ولذا لا يقارن شعب الصين نفسه بشعوب العالم الثالث، وإنما بشعوب العالم الأول. أما تصوره أنه يستطيع «اللحاق» بها، فوهم خطير يداعب مخيلة الطبقات المتوسطة الجديدة، ويخدم انتهازية الطبقات الحاكمة. لكن هذه القفزة في اتجاه الحداثة لها جانبها الإيجابي؛ فالطبقات الشعبية الصينية تعرف كيف تحارب، ولديها ثقة بالنفس، ولا تظهر أي موقف فيه استسلام أو خضوع، مما نراه كل يوم في أماكن كثيرة. وهناك عدد قياسي من النضالات الاجتماعية، العنيفة في كثير من الحالات، والتي لا تنهزم إلا قليلاً، بل تفرض على الطريق الرأسمالي أن يتواءم بقدر الإمكان مع مطلب المساواة الذي

خلقته الثورة. والصينيون لديهم إحساس بالمساواة والعدالة الاجتماعية لا يقل عن مثيله لدى الفرنسيين، على سبيل المثال (الذين قاموا بثورة كبرى كذلك). والصين، وكذلك فيتنام (التي قامت هي الأخرى بثورة كبرى) هو البلد الوحيد في العالم حيث احتفظ أهل الريف حتى اليوم بحق الحصول المتساوي على الأرض، والذي لا يمكن التراجع عنه بسهولة.

والنتيجة هي أن الصين بلد فقير (وإن كان يستطيع تغذية 22% من سكان الأرض، رغم أن مساحة الأرض القابلة للزراعة فيه لا تساوي إلا 6% من مثيلتها في العالم)، لا نرى فيه الكثير من الفقراء. والعكس على خط مستقيم حالة البرازيل، فهو بلد غني لا نرى فيه سوى الفقراء. وأنا أزن قولي بدقة، فقد قطعت آلاف الكيلومترات عبر مقاطعات الصين، الغنية والفقيرة، ولم أر فيها ما يشبه ما نراه في كل خطوة في الهند أو مصر أو المكسيك أو البرازيل أو جنوب أفريقيا. هنا ترى قرى غنية يمكن مقارنتها بقرى اليابان، وقرى فقيرة تشبه ما كانت عليه القرى في بعض مناطق أوروبا منذ أقل من خمسين عاماً، ولا تجد الملايين من سكان العشش في المدن، كما تراه في كل مكان آخر.

وقد يقال إن هذا كله في خطر؛ ألن يفرض المنطق الرأسمالي نفسه في النهاية؟ ومن يحملون هذا المنطق في الصين لا ينالون مني أي تعاطف، بل أراهم مثل جميع البرجوازيات الكومبرادورية المبتذلة في عصرنا الحاضر. وابتعاد الشباب عن السياسة (خصوصاً في الطبقات المتوسطة)، الذي تشجعه انتهازية السلطة الأوتوقراطية، يعمل في اتجاه التطور السلبي المحتمل، ولكن هل سيسمح الشعب الصيني بذلك؟ لا أظن ذلك، وأرى أن وجهة النظر - التي قد يرى البعض أنها متفائلة - يشاركني فيها أصدقائي الكثيرون في الصين، والذين طالما سألتهم رأيهم بهذا الشأن.

فيتنام

كانت أول زيارة لي لفيتنام عام 1997، وكانت إيزابيل معي. فمثل كوبا، كانت السلطات الحاكمة في فيتنام قد اتخذت مواقف «ميالة للسوفيات» بلا مواربة، لدرجة أن الانهيار التام الذي حدث عام 1991 قد فاجأهم كما فاجأ الكثيرين. ولم أُسرّ بهذا الانهيار، خصوصاً بالشكل الذي اتخذه، رغم عدم مفاجأتي به؛ فمنذ ثلاثين عاماً، لم أكف عن الحديث والكتابة منبهاً إلى أنه إذا لم يقم النظام بإصلاحات في اتجاه اليسار (في اتجاه الديمقراطية واشتراكية حقيقية للملكية العامة)، فإنه سيعجل بتطوره - ربما بشكل كارثي (وهو ما حدث) - نحو إعادة الرأسمالية «العادية» بكل بساطة، وهو ما كانت الطبقة الحاكمة السوفياتية تريده. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، بدا لي النظام الفيتنامي،

المحصور في نطاق الجمود الفكري المهدد، واقعاً تحت الإغراء الشديد لنموذج الانفتاح الرأسمالي في جنوب شرق آسيا (تايلاند، وماليزيا). ولعل الأزمة التي تضرب المنطقة ـ وكانت بدأت للتو عند زيارتنا لفيتنام ـ ستدفع قادة النظام لإعادة التفكير، وتهيئ الفرصة لاتباع طريق آخر.

وشعب فيتنام محبب للغاية، ولذلك شعرنا، أنا وإيزابيل، بحب فيتنام على الفور. وكنت مدعواً لمؤتمر بشأن الفرانكوفونية عقد في هوي، تمهيداً للقمة التي عقدت في هانوي بعدها بشهرين. وقد زرنا هانوي أولاً، وكانت رحلتنا قد رُتبت عن طريق الاتصالات التي رتبها صديقنا القديم نجو مانه لان، ولذلك جرت بكل سلاسة.

وقد استقبلنا «مرشد» اسمه فام خوان فونج وهو عقيد متقاعد في الجيش الفيتنامي، وكان قد اشترك في حرب التحرير عام 1946، وهو في أول شبابه، ولم يترك الجيش إلا عام 1975 بعد تحرير سايجون. وهي ثلاثون عاماً من الحرب المستمرة، أولاً ضد فرنسا ـ وكان فام نقيباً خلال معركة ديين بيين فو، واستولى على قلعة سجن فيها كبار الضباط الفرنسيين ـ ثم الحرب الأميركية. وبالطبع، شخص مثل هذا صار صديقاً لنا منذ أول وهلة، وتناقشنا معه طويلاً حول الموضوعات جميعها، وخصوصاً إيزابيل التي سألت عن جميع التفاصيل. وعن الناحية الشخصية، علمنا أن والدته كانت قد تزوجت مرة أخرى، خلال المرحلة الاستعمارية، من شخص من كورسيكا، وولدت له ابناً، وهذا الأخ غير الشقيق انضم للجيش الفرنسي ـ بعيداً عن فيتنام ـ ووصل هو أيضاً إلى رتبة عقيد. وقد سافر فام أخيراً إلى كورسيكا حيث زار قبر والدته. وقد زار الجنرال بيجار فيتنام أخيراً حيث رافقه فام لزيارة ديين بيين فو. وبكل العجرفة الاستعمارية، أصر الجنرال بيجار على إقامة نصب هناك لذكرى قتلى... الجيش الفرنسي. لكن السلطات الفيتنامية أقامت نصباً لذكرى جميع القتلى. وقد ثارت إيزابيل لهذه العجرفة، وكتبت خطاباً للجنرال بيجار تسأله عن رد فعله لو طلب الألمان إقامة نصب في نورماندي لذكرى قتلاهم هناك. كذلك أشارت في خطابها إلى الأكاذيب التي كتبها عن المعاملة السيئة التي لاقاها وهو مسجون هناك، وقد كانوا يتناولون الطعام نفسه الذي يأكله الجنود الفيتناميون، لكن هؤلاء كانوا راضين عن ذلك لأنهم يعرفون لماذا يحاربون. وقد رد عليها الجنرال بما يتماشى مع تاريخه المؤسف، وهو تاريخ ابن العسكرية الذي لا يتلقى أي ثقافة سياسية (ويبدو أنه بدأ يعي هذا النقص).

ومع ذلك، فالفيتناميون يفرقون بين الفرنسيين والأميركيين؛ فالحرب الفرنسية كانت حرباً استعمارية إجرامية، لكن الجيش المحترف ـ فمقاومة الشعب الفرنسي منعت إرسال الجيش المجند إلى فيتنام ـ كان يحارب بالوحشية التقليدية التي تميز تصرفاته (الإعدام بدون محاكمة والتعذيب).

أما الأميركيون في المقابل، فلم يكونوا يحاربون، فقد تعلموا من ضرب النازيين لجويرنيكا بالقنابل أنه من الأفضل إخضاع الشعب «العدو» بالغارات الإرهابية التي يسمح لهم بها تفوقهم التقني. وصرح لنا فام أن جنودهم كانوا جبناء، وبمجرد الإحاطة بهم كانوا ينهارون، وأنهم كانوا يقتلون بعضهم بعضاً. وكانت قيادتهم تنتقم لهزيمتهم بإلقاء القنابل بغزارة على جميع القرى المجاورة. وهذا لا يمنع السلطات الأميركية من التبجح بمطالبة الحكومة الفيتنامية بإرجاع جميع جثث جنودهم الذين اختفوا أو ماتوا، في كثير من الأحيان من الجوع، أو العطش، أو بسبب جروحهم... لأن جميع الأسرى عوملوا بطريقة حسنة. وهذا لم يكن مصير الجنود الفيتناميين، الذين كانوا يعدمون فوراً على يد الجنود الأميركيين، أو ضباطهم، أو عملائهم المحليين. وفضلاً عن ذلك، فالفيتناميون يفرقون بين معارضة الشعب الفرنسي الذي كان يرفض المشاركة في حرب يعتبرها عادلة من وجهة نظر الفيتناميين، وبين الشعب الأميركي الذي لم يحركه إلا الخوف من «الموت في فيتنام». وعلى طول الطريق الطويل الذي قطعناه بالسيارة من شمال فيتنام إلى جنوبها، كنا نقابل كل خمسة كيلومترات تقريباً مدافن للمقاتلين والمدنيين الذين ذبحوا. وهي كثافة للموتى لا تجدها إلا في شمبانيا أو حول فيردان. ولهذا السبب، أشعر بكراهية عميقة لا حدود لها نحو الطبقة الحاكمة الأميركية. إنها العدو الرئيسي لجميع الشعوب، الطبقة الأخطر إجراماً في عصرنا الحاضر.

كان من الممكن التفاهم بسرعة مع مرشد مثل فام، فاتفقنا على برنامج مكثف للزيارة. في هانوي، نزلنا في قلب المدينة القديمة، على بعد أمتار من شارع الحرير، في فندق صغير لكنه مريح للغاية. وهذه المدينة الإمبراطورية محببة جداً، وفضلاً عن ذلك، فقد ترك فيها الفرنسيون مباني جميلة على الطراز الكولونيالي - وكذلك في سايجون - صانها الفيتناميون بكل العناية التي يحسنونها، أي إلى أقصى الحدود المعقولة. يجب زيارة المتحف الحربي، كما يجب متابعة تمثيل معركة ديين بيين فو والتعليق عليها، فهو درس بليغ. وفي سايجون، زرنا كذلك المتحف الحربي، وتابعنا تمثيل معركة تحرير عاصمة الجنوب. وأذكر أنني كنت بالصدفة في ذلك اليوم من عام 1975 في نيويورك، وكم كانت سعادتي بمتابعة انهيار الجيوش الأميركية مباشرة على شاشة التلفاز، وذلك المنظر غير المصدق، وإن كان متوقعاً، للضباط الأميركيين يدفعون بعضهم بعضاً، ويدفعون النساء والأطفال (الأميركيين بالطبع) للقفز أولاً في طائرات الهليكوبتر، وهم يحملون تحت إبطهم روائع الفن الفيتنامي التي سرقوها من البلاد. وكم كانت سعادتي لرؤية الضباط الفيتناميين وهم ينظرون إلى هذه المشاهد، وينظرون إلى ساعاتهم لمعرفة إن كانت المهلة التي أعطوها للهاربين قد انتهت أم لا.

وما لم أكن أتوقعه - واكتشفته في متحف الفن الحديث - هو أنه يوجد فن ممتاز للرسم فيتنامي، جمع في أصالة بين الفن التقليدي (الصيني الطراز) وبين الحداثة التي جلبها الفرنسيون. ولا يوجد مثل هذا الفن في الصين، ولا حتى في هونغ كونغ. وهذه إحدى العلامات الكثيرة على العلاقات المركبة بين فيتنام وفرنسا. وفيتنام لم تتوقف قط عن النضال ضد السيطرة الاستعمارية، السخيفة بصفة خاصة في هذه البلاد التي تضم أمة قوية لم تشعر البتة بأي عُقَد تجاه الآخرين. ولكن لأنه بلا عقد (وهو أمر ليس شائعاً بين الشعوب المستعمَرة)، وبالتالي ليس لديه حالة مرضية لإبراز «خصوصيته»، فإن الشعب الفيتنامي ينظر إلى فرنسا - وكذلك إلى بقية العالم - كما هي، بكل تنوع قسماتها. وهي ميزة يمكن أن تكون حاسمة، أي نقطة إيجابية في فرص حسن التصرف في مواجهة تحديات العالم المعاصر.

وبالطبع، زرنا كذلك على ظهر سفينة خليج آلونج، وهو خليج شهير نُشر له الكثير من الصور الرائعة، بشكل أعطانا الانطباع كأننا زرناه من قبل. لكن هذا لا يقلل من جمال المكان وطيب الإحساس عند التنزه عليه. وفي مطعم صغير قريب من الفندق الذي نزلنا به في القرية الصغيرة على ضفاف الخليج، استمعنا إلى ثرثرة الشاب الذي يمتلك المطعم - وهو فيتنامي من كاليدونيا الجديدة عاد إلى بلاده - كان يتذكر بحرارة الزيارات المتكررة للممثلة الفرنسية الشهيرة كاترين دي نيف، حيث كانت تصور الفيلم «الهند الصينية».

ومن هانوي، قمنا برحلة صغيرة في اتجاه الحدود الشمالية الغربية للمقاطعة الجبلية سون لا، حيث توقفنا في القرية التايلاندية موك تشاو على الطريق المؤدي إلى ديين بيين فو. وكان هذا حافزاً للمتابعة وزيارة المزيد من المواقع، لكن ضيق الوقت لم يسمح بذلك.

إن هوي، حيث انعقدت الندوة الفرانكوفونية، مدينة مهمة في تاريخ فيتنام، إذ كانت العاصمة الإمبراطورية في القرن التاسع عشر. ومن الواجب زيارة المقابر الإمبراطورية القديمة، والمعالم من طراز الباروك التي بناها الأباطرة في عهد الحماية، بحيث تجمع بين الطرازين التقليدي والحديث. كذلك لا بد من زيارة بقايا القصر الإمبراطوري القديم الذي خربته قنابل الأميركيين الوحشية الحقودة، وهو في مرحلة التجديد حالياً لحسن الحظ. كما لا بد من تناول الطعام الفيتنامي، وهو متنوع ولذيذ بصفة عامة، ومنه ما يقارب عشرين صنفاً من «بانه كوون» (وهو رافيولي مصنوع من عجينة الأرز).

وقطعنا الطريق من هوي إلى سايجون في سيارة مستأجرة مع مرشد لطيف رشحه لنا أحد أصدقاء نجو مانه لانه. وهكذا مررنا على «تل السحاب» الرائع، وبطول خليج دا نانج الذي خربه

الأميركان مثل خليج كام رانه إلى الجنوب منه، والذي استخدم مدة طويلة كقاعدة بحرية وجوية رئيسة لقاذفات القنابل الأميركية في مهماتها الإجرامية، والذي اجتثت كل الحياة النباتية المحيطة به باستخدام المبيدات الكيماوية لمنع تسلل الجنود الفيتناميين إلى القاعدة. وبالطبع لم نسمع صوت المدافعين عن البيئة الأميركيين! ولعل غرين بيس تثير هذه القضية، وتقدم لمحكمتها المجرمين الذين قاموا بهذه المذبحة، وأولهم ماكنمارا، صديق الشعوب (كما يسميه البنك الدولي الذي تولى رئاسته)، الذي أصدر الأوامر بها.

وبعد دا نانج بقليل، مررنا بميناء هوي آن القديم. وهوي آن مدينة صغيرة رائعة، مرت بفترة ازدهار في القرن الثامن عشر عندما كان التجار البحريون من الصين واليابان يزورونها لشراء المنتجات الغربية، ومنها أصداف اللؤلؤ. وبعدها جنوباً توقفنا عند محطة الحمامات في نها ترانج، حيث الشاطئ الرائع في مواجهة بعض الجزر التي لا تقل روعة، والقليل الرواد، فقد كنا الأجانب الوحيدين، إلى جانب القليل من العائلات الفيتنامية المتناثرة على الشاطئ تحت المظلات.

وبعد نها ترانج، تفرّع الطريق نحو الداخل ليقودنا إلى دالات، وفي الطريق مررنا بأبراج تشامبا من بقايا الحضارات السابقة على غزو الفيتناميين للبلاد أخيراً. ودالات تشبه بشكل كبير مدن «المياه» الفرنسية، وقد كانت كذلك في العهد الاستعماري. وهي محطة جبلية، ولذلك تتمتع بجو جاف ولطيف يختلف كثيراً عن الجو الرطب الحار للسهول القريبة من الشاطئ التي تميز الريف الفيتنامي، ولكننا معتادون الأجواء الاستوائية، وهي لا تضايقنا كثيراً. ومن دالات إلى سايجون، مررنا بجوار مزارع المطاط الضخمة التي يملكها المستفيدون الرئيسيون من المرحلة الاستعمارية.

وتختلف سايجون كثيراً عن هانوي، فقد كانت العاصمة التجارية والاقتصادية في العهد الاستعماري - وبقيت جزئياً كذلك اليوم - وتتميز بعمارة حديثة طرازها جميل جداً في رأيي. وقد أحببنا سايجون مثل هانوي، ولكن بطريقة مختلفة. ومعالمها المعمارية من العهد الاستعماري - مثل دار البلدية والأوبرا - رائعة، وفي حالة جيدة من الصيانة. أما المقاهي، فتشبه كثيراً المقاهي الباريسية، ويستمتع بها المتنزهون على الأقدام مثلنا.

الفصل السادس: ماذا عن «العالم الأول»؟

لقد اعتقدت دائماً أنه بالنظر إلى كون الرأسمالية نظاماً عالمياً وليس مجرد تجميع الأنظمة الرأسمالية الوطنية، فإن النضالات السياسية والاجتماعية عليها، لكي تكتسب الفاعلية، أن تجري على المستوى الوطني (وهو الحاسم لأن الصراعات والتحالفات والحلول الوسط السياسية والاجتماعية تجري في هذا المجال)، وعلى المستوى العالمي. ويبدو لي أن وجهة النظر هذه - وهي عادية في رأيي - كانت وجهة نظر ماركس والماركسية التاريخية («يا بروليتاريي جميع بلاد العالم، اتحدوا»، وفي المثيل الماوي، «يا بروليتاريين، وأيتها الشعوب المضطهدة، اتحدوا»). وهي في الوقت نفسه وجهة نظر المدافعين عن الليبرالية المعولمة، الذين يقترحون الوصفات الاقتصادية والسياسية نفسها، لجميع بلدان العالم المعاصر، وعلى جميع المستويات، من القومي إلى العالمي.

وقد جرت المناقشات والمعارك التي خضتها - ولا بد أن القارئ لاحظ ذلك - على هذه المستويات المختلفة. وهذا افترض ضمناً نظرة عالمية (أو دولية)، لا مجرد نظرة «عالمثالثية»، وهو فرق واضح أكدته كثيراً. وطبيعة المنظمات التي جرى فيها النقاش الذي شاركت فيه - سواء معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، أو منتدى العالم الثالث، أو المنتدى العالمي للبدائل - تفترض أننا كنا نعمل على بناء جسور فاعلة للنضال الدولي.

ودون العودة إلى التحليلات التي طوّرتُها بشأن الرأسمالية العالمية القائمة بالفعل، وليس مكانها هذه الذكريات، فإنني أكتفي بالتذكير بنتائجها فقط، ألا وهي أن الإنسانية لن تستطيع السير بجدية في بناء بديل اشتراكي للرأسمالية إلا إذا تغيرت الأوضاع في الغرب المتقدم. وهذا لا يعني أبداً أنه على بلدان التخوم أن تنتظر هذه التغيرات، وأن تكتفي في انتظارها «بالتكيف» مع الإمكانيات التي تقدمها العولمة الرأسمالية. بل بالعكس، فإن الأرجح هو أنه بقدر بدء الأوضاع بالتغير في التخوم، واضطرار مجتمعات الغرب للتواؤم معها، بقدر ما سيدفع هذا الوضع هذه المجتمعات بدورها لأن تتطور في الاتجاه المطلوب لتحقيق تقدم الإنسانية بأسرها. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن الأسوأ، وهو البربرية وانتحار الحضارة الإنسانية، هو الأقرب للحدوث. ومن المفهوم أنني أضع التحولات المنشودة والممكنة في مراكز وتخوم النظام العالمي في إطار ما أسميه «مرحلة الانتقال الطويل». كذلك قادتني تحليلاتي إلى تحديد أوروبا والصين، بوصفهما الموقعين الأكثر احتمالاً لوقوع هذه

التطورات الإيجابية الممكنة. وأعترف أنه لا يمكن استبعاد جانب الحدس أو «التخمين» من هذه التحليلات المستقبلية.

وعلي هنا أن أوضح بعض ما أستند إليه في هذه التخمينات المتعلقة أولاً بـ «العالم الأول». فالكل يعرف، أو يعتقد أنه يعرف، مجتمعات الغرب المتقدم، وقوى القصور الذاتي الناتجة من وضعها المركزي في النظام العالمي، والاستقرار النسبي لهذه المجتمعات بفضل هذا القصور الذاتي، وكذلك روح الانفتاح التي تتمتع بها، وخيالها الخلاق، أو بعبارة أخرى قدرتها على الاستجابة للتحديات، بمبادرات تثير الدهشة، وكثيراً ما يصعب التنبؤ بها. والكل يعلم بالحجم الهائل من المعارف - الجيدة، والأقل جودة - المتراكمة في الجامعات ومراكز البحث في «العالم الأول». وأحاول تقدير حجم هذه المعارف بحكم أنني دعيت كثيراً، كغيري، إلى أكبر هذه الجامعات في الولايات المتحدة (هارفارد وبرنستون وكولومبيا وكاليفورنيا ودنفر)، وفي أوروبا، من بريطانيا إلى إيطاليا، ومن البرتغال وإسبانيا واليونان إلى ألمانيا واسكندينافيا، وفي اليابان. وكذلك بحكم أنني تابعت مناقشات أكبر المؤتمرات العالمية المتعلقة بالاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السياسة، أو تلك التي نظمتها الهيئات الكبرى للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز، الخ.

وكان قيامي بعملي يقتضي أن يكون تبادل الآراء هذا كثيفاً. ولا شك أن عملي هيأ لي الاتصال بدرجة أكبر بتلك الأوساط العلمية والثقافية والسياسية في العالم الأول التي تشاركنا ذات الاهتمامات، أي التأمل الانتقادي بشأن العولمة والتنمية. كذلك احتاج الأمر مني إلى تخصيص بعض الوقت للبحث عن الوسائل المالية لدعم تحركاتنا.

إن خبرتي «بمانحي المساعدات» كما يقال عادة باللغة الدارجة في أوساط المهنة، مختلطة ولا شك. فبعض الهيئات تعمل بصراحة في خدمة الإمبريالية (مثل المساعدات الأميركية، والمؤسسات الكبرى الأميركية، وكذلك معظم إدارات المساعدة للقوى العظمى الغربية). ولم يكن من المجدي، بل كان من المرفوض سياسياً التوجه إليها. ولكن هناك مؤسسات أخرى من الممكن في لحظات معينة أن تكون محاوراً يتقبل التعبير عن وجهات نظر لا تتفق مع التيارات السائدة التي تعبر عن المتطلبات الأحادية الجانب للتوسع الرأسمالي. وذلك إما لأنه في لحظة معينة سمحت الظروف السياسية بوجود إدارة لهذه المؤسسات تقبل ذلك، وإما لأنه في بعض الحالات، كانت تستفيد فعلاً من وضع ديمقراطي حقيقي، وتعبر عن روح انفتاح معينة. وفي حالتنا، كان هذا هو وضع مؤسسات التعاون الهولندية والنرويجية والسويدية (إلى أن تحول هذا البلد الأخير نحو اليمين في مواقفه من السياسة الدولية)، وإيطاليا (إلى أن انتصر اليمين الجديد في هذا البلد)، وبعض الهيئات ذات التوجه

المسيحي، وبعض الهيئات النادرة ذات التوجه اليساري الصريح (مثل مؤسسة روزا لوكسمبورغ التابعة للحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني)، وبعض هيئات الأمم المتحدة (مثل جامعة الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية في بعض المناسبات). وكان موقف إدارات التعاون البريطانية والفرنسية واليابانية، فضلاً عن الأميركية، مخيباً للآمال إذا صح القول (وإن كان مفهوماً)، فهي تتبع سياسات بلدانها. أما نظام الأمم المتحدة، فهو تابع بشكل كامل للسادة الأميركيين (مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دون أن ننسى البنك الدولي بالطبع).

وسأعود في ما يلي إلى بعض التقديرات العامة بشأن الرؤى المختلفة لمشاكل العولمة والتنمية كما حللتُها (وهي الرؤى السائدة، ولكن أهم منها تلك الانتقادية، بل الراديكالية). لكنني سأبدأ بأن أرسم بلمسات خفيفة، تكاد أن تكون انطباعية، وهو ما يتناسب مع أسلوب الذكريات.

ولا بد أن القارئ قد اكتشف مبكراً أنني لا أشارك في الخطاب الشائع اليوم لامتداح الولايات المتحدة. فأنا لا أنتظر شيئاً جيداً من هذا المجتمع السيئ التكوين منذ بدايته، والمؤسس على إبادة الهنود (وحتى إبادة الجاموس البري والذئاب كذلك)، والعبودية، وتوافد المهاجرين الذين بهروبهم من النضال الجماعي في بلدانهم كانوا يجرون دائماً وراء النجاح الفردي بأي ثمن. وقد أكد سويزي حدسي القائل بأن موجات الهجرة الكبرى للولايات المتحدة كانت وراء الإجهاض المتكرر للحركات العمالية والاشتراكية.

وقد خيبت الجامعات الأميركية الكبرى - التي زرتها كثيراً - أملي بفقرها الفكري بصفة عامة، والذي يستبدلون به الهروب للأمام بالتخصص المبالغ فيه، والشكلية الزائدة العقيمة.

وحيث إنني كنت أرفض دائماً استمارات طلب الحصول على تأشيرة الدخول، ذات الطابع البوليسي، وغير المبررة لبلد يدعي أنه ديمقراطي، فقد كنت محروماً من زيارة هذه الأرض الموعودة. ذلك إلى اليوم الذي أبلغت فيه جامعة هارفارد أنني لا أستطيع قبول دعوتهم لهذا السبب، الأمر الذي أثار الارتباك، وإذا بالسيدة القنصل تتصل بي بعد يومين وتمنحني التأشيرة دون أية إجراءات، أي فيزا خاصة لـ «شيوعي». ولذلك، ومن باب التسلية، وضعت فوق أغراضي في حقيبتي صورة كبيرة لماو ليراها رجال البوليس الذين سيفحصونها سراً ولا شك. ولرجل البوليس الذي أوضح لي على خريطة لمنهاتان حدود المنطقة المسموح لي بزيارتها، أي من الشارع رقم 6 إلى الشارع رقم 100، قلت: «إذن فلن أستطيع زيارة وول ستريت، ألا يمكنك تعديل الخريطة بحيث تشمل وول ستريت؟» فارتبك وقال إنه مكلف فقط بتبليغي الأوامر، وليس له حق اتخاذ أية مبادرة.

وكان ردي: «يا للأسف، فليس لك الحق في اتخاذ أية مبادرة، ولكن هذا أسوأ من الاتحاد السوفياتي.» ولا أظن أنه فهم ما أعنيه.

ومن الأطلنطي وحتى الهادي، تقدم الولايات المتحدة منظر الصحراء الحضرية، والتي لا يقطع رتابتها إلا الاختراع العبقري لمنهاتن في عشرينيات القرن الماضي. أما لوس أنجيليس التي قالت لنا باربارا ستاكي بعد أن عبرناها بالكامل عبر طريق السيارات: «هذا كل شيء»، فقد أوحت إلي بكتابة مقال عنوانه: «الولايات المتحدة البلاستيكية». ومع ذلك، ففيها مناظر رائعة، ولكن غرف الفنادق تطل على ساحة السيارات بدلاً من خانق كولورادو، وبطول الطريق الذي يطل على شاطئ كاليفورنيا الرائع، تتناثر المقاهي التي تطل على الطريق بدلاً من صخور الشاطئ! والقمة هي لاس فيجاس، حيث تجد نماذج من الورق المقوى لروما كما تخيلها الإيطاليون الأميركيون من الجيل الثالث، مع تمثال عملاق هو خليط من باخوس ونيرون، يدور حول نفسه ويتحدث باللكنة الأميركية. ومدينة ديزني لاند حيث تستمتع بجولة حول العالم نظمها بنك أوف أميركا الذي يعلن بفخر: «حيثما يعمل بنك أوف أميركا، تشعر الشعوب بالسعادة»! أو فيلم الرسوم المتحركة - الذي رآه أكثر من مائة مليون مشاهد - «لقد حضرتم هنا لتغتنوا، وستغتنون»، ولا أظن أن مثل هذا الفيلم سيقابل في أوروبا إلا بالصفير والاستهجان. وفوق هذا كله، جحافل البدناء (والبدانة تكاد تكون مرضاً عضوياً). ويمكن تعداد الأمثلة المشابهة، بما يكاد يكون صورة كاريكاتورية لا مثيل لها في العالم.

وجميع هذه الحقائق المؤسفة تعود في رأيي للتخريب الذي سببته رأسمالية هي «الأنقى» من بين مثيلاتها في أي مكان آخر. ولكن خلف هذه الواجهة من البلاستيك المزيف، يوجد شعب على أية حال، مهما قيل عن سذاجته السياسية. وما عدا أصدقائي الشخصيين، الذين أكن لهم كل الاحترام (بول سويزي، وهاري وبيدي ماجدوف، وفريق المونثلي ريفيو إمانويل وبياتريس والرستاين، وباربارا ستاكي، وإليز والمرحوم كينيث بولدنج، وإيريك كانيبا، ونعوم تشومسكي، وبوجدان دنيتش، ورونالد تشيلكوت، وريتشارد فالك، والمأسوف عليه ستيفين مارجلين، وويليام تاب، ولوري والاتش، ومارتا بِتروسوويتس، الخ)، فإنني أعتقد، وتشاركني إيزابيل الرأي، أن الشعب الأميركي لطيف (بالمعنى الطيب للكلمة، أي أنه غير شرير). وفي الغرب الذي زرناه، توقفنا في مقهى بغداد حيث كل شيء في حالة رثة كما في بلدان العالم الثالث (السرير الهابط، والشباك الذي لا يُغلق، والثلاجة وجهاز التكييف بصوتهما المزعج، الخ) لم نجد صاحب المكان من طراز البرجوازي الصغير الممرور الذي تلقاه في أوروبا في الظروف المشابهة، كما تجد الكثير من المختلين! وإنما الشخص الهادئ غير المبالي. ومع ذلك فالشعب الأميركي هو أحد شعوب ثلاثة (إلى جانب

الفرنسيين والسويديين)، الذي اتجه نحو اليسار في مواجهة الأزمة العالمية في أعوام الثلاثينيات. وما حدث في سياتل عام 2000، والاستقبال الذي لاقاه جوزيه بوفيه، يذكرنا بإمكانيات هذا الشعب.

ومع ذلك، فتوقعاتي لا توحي بأن مبادرة التغيير ستأتي من هناك، حتى وإن لم يكن من المستحيل أن تتعلق العربة الأميركية بالآخرين الذين سيبدأون عملية التغيير. وكنت، كالكثيرين غيري، قد وضعت بعض الأمل في السود الأميركيين. وبعد حضوري لتجمعهم في الأيام البطولية للفهود السود، والذي انعقد في النهاية في مونريال بكندا عام 1972 لاستحالة عقده تحت تلك الراية في الولايات المتحدة، شعرت بفداحة الكارثة الفكرية والثقافية والسياسية التي أصابتهم، والتي لا يتصورون كيفية الخروج منها. ولذلك تجد من قِبلهم الكثير من اللفتات اللطيفة، والمسلية أحياناً (مثل لصق صور لماو في ممرات فندق إليزابيث الثانية الفخم) ولكن لا تجد أية تحليلات، بل مواقف عاطفية بالكامل تعبر عن تقبّل العنصرية، بل استبطانها ثم تحويلها إلى الجانب الآخر. وعندما جلس صديقنا النيجيري عبده مومونى بالقرب من قدمَي إيزابيل، في صالة مكتظة بالحضور، «ثار» بعض منظمي الاجتماع باعتبار أن هذه الجلسة تدل بالتأكيد على التعبير عن الخضوع! مع أن إيزابيل قد «مرت باختبار» قبل السماح لها بدخول الصالة : «هل تجرئين على إطلاق النار على رجل بوليس أبيض إذا هاجم الاجتماع؟» وكان رد إيزابيل التلقائي: «نعم بالتأكيد» مفاجئاً لهم، فهم لا يتصورون مثل هذا التصرف في الولايات المتحدة. وهذا مع الأسف شاهد صحيح على عمق تغلغل العنصرية في هذا المجتمع، والخراب الذي يعانيه حي هارلم، لا يحيق بالمساكن فقط، بل إن جحافل المتعاطين للمخدرات هناك تزيد عن أعداد الثائرين النشطين.

وهذا ما يجعلني لا أتوقع خيراً كثيراً من هذا المجتمع، فذلك يتعارض مع قدرة الإيديولوجيا السوقية للرأسمالية التي يقبلها الجميع في صورتها الأكثر تخلفاً وخواءً من جهة، والطبيعة الإجرامية الخاصة لطبقتها الحاكمة، من الجهة الأخرى. في إيديولوجيا النور، ترتبط قيم الحرية والمساواة كما لو كانتا متقاربتين، في حين أنهما متناقضتان، وإن البناء الذي يجعلهما متكاملتين يتطلب تصور نظام اجتماعي «يتجاوز الرأسمالية». وفي الولايات المتحدة أكثر من غيرها، تفرض قيمة «الحرية» ذاتها بشكل وحيد الجانب، الأمر الذي يعطي الشرعية للامساواة. وكون الحرية في هذه الظروف تفقد قدرتها الخلاقة وتتحول إلى خضوع متوافق عليه وقابل للتلاعب به، حيث يتحول «الفرد» الذي يقدسه الخطاب ويحوّله إلى مجرد دمية بلا صلابة غير قادرة على المشاركة في تحديد مستقبلها، ليس محل مساءلة من ضحايا النظام، كما يتبين من عزوفهم الجماعي عن المشاركة في الانتخابات مثلاً. وهناك بالطبع تفسيرات لهذه الأوضاع توصلت إليها عبر التأمل في قراءاتي،

وبعد مناقشاتي مع الكثير من الأميركيين. لكن النتيجة أن هذه الحالة تسمح للطبقة المسيطرة بأن تقود المجتمع بما يحقق مصلحتها الخاصة، باستخدام وسائل خطيرة تجمع بين القهر المتبجح في الواقع، وبين النفاق الشديد في الخطاب. وأتفق مع نعوم تشومسكي في الرأي القائل بأن الولايات المتحدة هي «الدولة المجرمة» الحقيقية والرئيسة في عالمنا المعاصر، مستخدماً تعبير كلينتون، ولا أتوقع منها سوى الأسوأ (بما في ذلك الإبادة الجماعية لخصومها). وأولئك الذين يعرفون هذه الطبقة جيداً (ومن الداخل) مثل سويزي وسوزان جورج، يؤكدون تخوفاتي. ولكن أن تجهر بمثل هذه الآراء يؤدي إلى أن توصم على الفور بأنك «معادٍ للأميركانية»، وهو اتهام سهل يعبر عن الاستسلام الجبان للمثقفين في الصحف ووسائل الإعلام، الأمر الذي يذكرنا في فرنسا بخضوع حكومة فيشي وأتباعها، وبأمثالهم في بلدان أخرى.

وكان انتخاب جورج دبليو بوش - المطعون فيه - بمثابة شبه انقلاب، وصارت الولايات المتحدة تحت حكم عصبة من مجرمي الحرب أعطت لبوليسها سلطات مشابهة لسلطات الجستابو. وعلى المدى القريب، لا يبدو أن الشعب الأميركي قادر على أن يعي فداحة المأساة التي يحملها له المشروع الإجرامي البالغ الضخامة لهذه العصبة (وهو «السيطرة العسكرية على العالم»)، وهو المشروع الذي يجر العالم إلى غياهب الحرب الدائمة، ويدمر معنى الديمقراطية التي صارت نكتة مبتذلة.

والعلاقة الجدلية المتناقضة الحرية/المساواة تظهر في أوروبا بشكل مختلف بعض الشيء، وهذا ما يجعلني أعتقد (أو لعلي آمل) أن فرصة القارة العجوز في إثارة عملية تغير عالمي ربما كانت أكبر.

هل تستطيع كندا أن تكون شيئاً مختلفاً عن مجرد الولاية الخارجية للولايات المتحدة؟ إن الأوضاع الاقتصادية لا تسمح بتصور كندا مختلفة عن ذلك، بالرغم من التقاليد السياسية البريطانية، والرفض الثقافي لكيبيك. لكن الأشخاص الأكثر استنارة في البلاد - مثل كاري ليفيت بولانيي، وبيير بوديه، وميشيل تشوسودوسكي، وروبرت كوكس، وجيل دوستالر، وستيفين جيل، وبوني كامبيل، وجيل دوروفليه، وغيرهم - لا يتصورون فقط هذه الضرورة، وإنما يعملون على دفع الوعي لها. لكن الطريق أمامهم طويل وصعب. ومهما كان لطف شعب كيبيك - في نظر إيزابيل وفي نظري - ومهما كانت عدالة نضاله الثقافي، فإن القوى السياسية الرئيسة في البلاد - مركزة على البعد اللغوي لمقاومته - لن تسمح بفك ارتباط اقتصاد كندا مع الجار الكبير. وهذا الجار لا يهتم، بناء على ذلك، باستقلال ذاتي لإقليم كيبيك، أو حتى باستقلاله. وستستمر الولايات المتحدة في نهب الموارد الطبيعية

الضخمة لكندا - بما في ذلك الماء - لمصلحة التبديد الأميركي، دون أن تعتبر هذه الموارد، مثل تلك الموجودة في منطقة الأمازون، «ملكاً للبشرية جمعاء».

وجمال مناظر كيبيك، التي قطعناها في سيارة مستأجرة من خليج هدسون حتى جاسبيزيا، مروراً بلورانتيد، في الصيف، معروفة من الجميع. ولا تقل عنها مناظر منطقة فانكوفر، ولكن من الذي يهتم بها؟ ولا بأوتاوا أو تورونتو! ويؤسفني أنني لم أستطع (حتى اليوم) التريض على أرض بافين مثلاً، التي أتذكرها من قراءاتي أيام الطفولة.

ويمكن لأميركا اللاتينية - وخصوصاً البرازيل والمكسيك - من ناحية المبدأ، أن تثير عملية التغيير في القارة الجديدة، بأن تبدأ برفض سيطرة الولايات المتحدة، وتساعد بذلك شعبها على كسب الوعي بطبيعة مشاكله. وأشك في أنها ستفعل ذلك، خصوصاً بسبب الانحراف «المركزي الأوروبي» لطبقاتها الحاكمة ثقافياً، والتي أشرت إليها سابقاً.

وماذا عن اليابان؟ هو بلد وضعه معاكس تماماً، فهناك اقتصاد رأسمالي مسيطر، وفي الوقت نفسه سيطرة ثقافية غير أوروبية. فأي من هذين البعدين سينتصر، التضامن مع الشريكين في الثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا) ضد بقية العالم، أو الرغبة في الاستقلال بمساندة الروح «الآسيوي»؟ والتأمل في هذا الموضوع يمثل وحده مكتبة كاملة.

والتحليل الاقتصادي، وكذلك الجيو سياسي، يدفعانني إلى الاستنتاج بأن اليابان ستبقى سائرة في ذيل واشنطن. كما ألمانيا التي استمرت كذلك حتى حرب العراق، ولأسباب مطابقة تقريباً. وتقوم العولمة السائدة - وهو ما لا يقال أبداً تقريباً - على عدم تماثل بين الشركاء الرئيسيين في الاقتصاد العالمي. فمن جهة، تحقق الولايات المتحدة عجزاً بنيوياً في ميزانها التجاري، ارتفع من 30 مليار دولار عام 1980 إلى 200 مليار عام 2000. وهو عجز يغطى بالكامل تقريباً من الفائض الاقتصادي لليابان وألمانيا، الذي ارتفع من لا شيء تقريباً عام 1980 إلى حوالى 150 ملياراً اليوم. وعدم التماثل هذا أساس التضامن بين الشركاء الثلاثة في المحنة، لأن القضاء عليه سيدفع الرأسمالية بكاملها إلى حالة من الفوضى لا يمكن تصورها، لن تنجو منها الإنسانية إلا باختراع نظام جديد. ويبدو هذا التضامن قوياً ومتماسكاً، ليس فقط لأن الطبقات الحاكمة في اليابان وألمانيا تعيه بوضوح، وإنما كذلك لأن شعبيهما يبدوان على استعداد لتحمل الثمن. فلماذا، وإلى متى؟

والإجابة السهلة عن هذا السؤال، تشير إلى التقاليد الأوتوقراطية، وروح الخضوع، والقبول بمبدأ عدم المساواة، الخ. وهذه جميعها حقائق تاريخية، لكنها ليست أبدية. والإجابة الفضلى في رأيي تشير إلى الاختيارات الاستراتيجية للولايات المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية، فقد قررت واشنطن ألا

«تدمر» هذين الخصمين - الوحيدين اللذين هددا تقدم الولايات المتحدة نحو السيطرة على العالم - بل أن تساعدهما على إعادة بناء ذاتهما، فيصيرا حليفين مخلصين لها. والسبب الواضح هو أنه كان هناك في ذلك الوقت تهديد «شيوعي» حقيقي من الاتحاد السوفياتي والصين. وأضيف هنا بالمناسبة أن القادة الجدد لروسيا لم يفهموا هذه الحقيقة، فقد سمعت أن البعض منهم يعتقدون أنهم ما داموا قد اختاروا الرأسمالية، فإن روسيا تصير في وضع مماثل لوضع اليابان وألمانيا؛ فقد خسرت الحرب، ولكن يمكن أن تكسب السلام والمعركة الاقتصادية. وهذا معناه نسيان أنه في ظل عدم وجود منافس خطير، اختارت السلطة الأميركية أن تدمر خصمها المهزوم بالكامل. وهي تسير في هذه الخطة بكل تبجح طالما أن أوروبا تتبع خطاها، دون أن تفهم أنها بذلك تساهم في جعل أي مساس بالسيطرة الأميركية أمراً أصعب بكثير.

وفي العودة إلى موضوع اليابان، هل توجد أية إشارة لرد فعل شعبي (ولا أقول شعبوي بالمعنى الديماغوجي)، أو وطني (ولا أقول قومي بالمعنى الشوفيني)؟ فكيف يفكر الشعب الياباني، من وراء الأشكال التقليدية التي تدفع لرسم صور كاريكاتورية، أو الحديث عن «نهاية المعجزة» أو فقدان النَفَس للحزب الوحيد في السلطة؟ والمجتمع الياباني عصي على الفهم، وحاجز اللغة هو سبب جزئي لذلك، فاليابانيون يترجمون كل ما يكتب في العالم تقريباً (فكتبي تبيع في هذه اللغة نسخاً أكثر مما يباع منها بالفرنسية أو الإنجليزية أو العربية!)، ولكن أحداً لا يترجم من اليابانية تقريباً. ولذلك، فلكشف الحقيقة يجب أن يعرف المرء بعض اليابانيين، وأن يعرفهم جيداً. وقد حظيت بالفعل بمعرفة جيدة بالبعض منهم، مثل ماساو كيتازاوا، وكينهيدي موشاكوجي، وموتو إتشيو، ويوكو كيتازاوا، والمناضلين من جماعة «آمبو». كما استمعت إلى تحليلات الشيوعيين القدامى (والشباب)، الأرثوذكس منهم، والماويين (وهؤلاء لم يسمع بهم أحد في الخارج). وبعد كسر قشرة الجليد الخارجية، نكتشف شعباً مثله مثل الآخرين، وهو في الحقيقة شعب معرض للمخاطر، «وغير واثق بنفسه»، وتكرار الكلمة «ني» (وتعني أليس كذلك) يشي بهذا. وقد دعيت للمسرح - حيث كان يتم تمثيل ميلودراما مرعبة، وبالتالي كانت مفهومة - ورأيت كبار البيروقراطيين، بالملابس الرسمية، وربطات العنق، يخرجون مناديلهم لمسح الدموع الهاطلة. ومثال آخر على الحساسية اليابانية المبالغ فيها، فقد كنت أشتري تذاكر أوتوبيس لزيارة داخل البلاد، في منطقة فوجي ياما الساحرة، وحسبت ثمن التذكرة عقلياً بأدق من البائع بآلته الحاسبة، وقلت له ذلك. ورأيت من رد فعله أنه سيقتلني على الفور، أو ينتحر بطريقة الهراكيري، وأخذ مني جهداً كبيراً لإقناعه بأنه ليس أبله. وأذكر قصة أخرى طريفة؛ كنت حاضراً في اجتماع مجلس جامعة الأمم المتحدة، ووقف أميركي شمالي ليتحدث

بكل العنجهية البلهاء، وكنت أجلس بجوار أحد المسؤولين الجامعيين اليابانيين الكبار. ورأيت جاري يحمر وجهه من الغيظ لدرجة أني تصورت انه سيمتشق سيف أحد الساموراي ليقطع رقبة المتحدث الأبله. فملت إلى جاري واقترحت عليه بصوت خفيض أن يفعل ما تصورته، تعبيراً عن تضامني معه. فإذا به ينفجر ضاحكاً بصورة لفتت أنظار كل من في القاعة!

وهكذا زرت بشكل منتظم أكبر الجامعات في البلاد (طوكيو، ويوكوهاما، وناجويا، وكيوتو، وأوساكا)، وشاركت في مناقشات لا أعتبرها عادية، ولا مقتصرة على الموضوعات «التقنية» (علم الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي) كما يفرض اليابانيون عادة على ضيوفهم الأجانب (بهدف مكشوف هو الحصول على الفائدة من الأجانب، دون إعطاء شيء في المقابل). وهذا ما يجعلني أعتقد أن صورة الثقة بالذات التي تختفي وراء قناع الرسميات الشكلية ليست بهذا القدر من التماسك الذي يتصوره البعض. وعلى سبيل المثال، رأيت نوعاً من «مركب النقص» تجاه الصين، يتردد من آن لآخر، كالقول: «لقد لخبطنا عملية التحديث بالنقل من الغربيين، ولكن الصينيين سيفعلون أفضل من ذلك» (ولعل الجزء الثاني من الجملة محل شك، ولكن تلك قضية أخرى). واللغة الصينية هي اللغة المرجعية ثقافياً، في حين تبقى الإنجليزية السيئة لغة العلاقات التجارية. وقد لفت نظري أن أحد كتبي المترجمة إلى اليابانية يبدو مطبوعاً بالصينية وليس اليابانية، لكن المترجم قال لي بفخر: «إن هذا كتاب مهم، ولهذا كتبته كما يفعل الإمبراطور في خطابه أمام الدييت، أي باليابانية طبعاً ولكن بحروف صينية»! وفي مناسبة أخرى كنت مدعواً لزيارة رئيس تحرير صحيفة كبرى توزع عدة ملايين من النسخ يومياً، وقد فوجئت بأن لغته الإنجليزية سيئة جداً، فسألته: «ألا تتحدث بلغات أجنبية؟» فكانت الإجابة عن سؤالي الغبي: «طبعاً أتحدث بالصينية والكورية كما يفعل الجميع»! ومع ذلك، فالتقارب مع الصين الذي يؤدي إليه هذا الأسلوب في التفكير يبقى متعذراً، أولاً لأن رأس المال الذي يسيطر على اليابان يبقى على طبيعته الإمبريالية، ثم لأن الصينيين والكوريين يعرفون هذه الحقيقة، وذلك فضلاً عن توجسهم - المبرر - من عدو الأمس. وأعترف أنني معجب بالدقة اليابانية، بل أحبها (ولعل لدي الطبيعة نفسها). وقد حدث مرة أن حُدد لي موعد في الساعة 15 وثلاث دقائق، وعندما وصلت في الموعد بالضبط، وهي دقة تتجاوز التعليق، تبين لي أن مضيفي، لفرط أدبه، أراد أن يضمن راحتي. فالقطار الذي كنت سأستقله يصل إلى المحطة في الساعة 15، وكان الوقت اللازم للوصول إلى مكان المقابلة يستغرق دقيقتين، فلو كان حدد الموعد في الساعة 15، لكان علي أن أجري لألحق بالموعد، ولو كان حدده في الساعة 15 و15 دقيقة، لكان عليّ أن أدور في دوائر لأضيع 12 دقيقة حتى يحين الموعد!

فهل هناك فرصة أكبر لحدوث التغيير في أوروبا قبل الولايات المتحدة أو اليابان؟ أعتقد ذلك - من باب التخمين - دون التقليل من الصعوبات التي تعود إلى تنوع «الأوروبيين»، وأود أن أشرح وجهة نظري هنا.

السبب الأول لهذا التفاؤل النسبي يرجع إلى حقيقة أن الأمم الأوروبية لديها تاريخ عريق ومتنوع، تدل عليه التراكمات الهائلة من بقايا التاريخ الإقطاعي المؤثرة. وتفسيري لهذا التاريخ يختلف بالتأكيد عن ذلك الذي تتبناه المركزية الأوروبية السائدة والذي رفضتُ أساطيره (وأعتقد أني دحضتها تماماً)، حيث طورت في المقابل الأطروحة القائلة بأن التناقضات ذاتها الخاصة بالمجتمع الإقطاعي، والتي تجاوزها اختراع الحداثة، ما زالت تعمل في أماكن أخرى. لكنني أرفض بالقوة نفسها الترهات «المعادية لأوروبا» التي يتشدق بها بعض المثقفين في العالم الثالث الذين يحاولون إقناع أنفسهم بأن مجتمعاتهم كانت أكثر غنى، وأكثر تقدماً، بل وأفضل من أوروبا الإقطاعية «المتخلفة». ومثل هذا الفكر يتجاهل أن أسطورة العصور الوسطى المتخلفة إنما هي نفسها من نتاج نظرة الحداثة الأوروبية إلى تلك القرون الغابرة. وفي الواقع، فإن كان تاريخ أوروبا السابق للحداثة ليس أفضل منه في مناطق العالم الأخرى - وفي رأيي أن المسارات التاريخية متشابهة أكثر مما يظن الكثيرون - فإنه بالتأكيد ليس «أسوأ» ولا أكثر «تخلفاً». وعلى أي حال، فإذ عبرت أوروبا أولاً عتبة الحداثة، فقد حققت منذ تلك الفترة إنجازات من غير المعقول إنكارها.

ومن المفهوم أن أوروبا متنوعة، مثل بقية أنحاء العالم، والكثير من الأوروبيين الذين يراقبون خصائص الآخرين، دون أن يختصروها في النموذج الفارغ المسمى بالشرقي (أورينتال)، يعمدون، رغم دلك، إلى مقارنة الاختلافات التي يلحظونها بـ «نماذج» أوروبية يتخذونها مقياساً - أخذاً بمركزيتهم الأوروبية. فهم يقولون مثلاً إن اليابان هي بروسيا الآسيوية. وقد أتيحت لي الفرصة لمناقشة المشاكل المتعلقة بالعام والخاص في التاريخ مع مثقفين آسيويين (بالذات من الصين واليابان)، ووجدت أفكارهم ذات أهمية، جزئياً لأنهم كانوا يقلبون تعبيرات المقارنة، ويرون مثلاً في ألمانيا نموذجاً يابانياً، وفي فرنسا أو روسيا «الصين الأوروبية». وعملية القلب هذه، والتي لم تكن دائماً غير واعية بل مقصودة، تفرض على المرء أن يفكر بطريقة عالمية، سواء في العموميات أو الخصوصيات. وهذا هو الأسلوب الذي أعمل جاهداً على اتباعه.

وفي أوروبا المتنوعة هذه - رغم الخطاب الفارغ المعادي للأمة من جانب «أنصار أوروبا» - ما هي العناصر الإيجابية والسلبية بالنسبة إلى احتمالات التغيير؟

إنجلترا وفرنسا هما صاحبتا مبادرة الحداثة، فهما المجتمعان اللذان بنياها بشكل منتظم، وهذا التأكيد القاطع لا ينفي أنه كانت هناك لها جذور سابقة، خصوصاً في المدن الإيطالية وهولندا. ومساهمة كل من فرنسا وإنجلترا في بناء الشكل النهائي للحداثة الرأسمالية لم تكن متشابهة، بل دارت حول محاور مختلفة، حتى وإن كان من الممكن اعتبارها متكاملة.

وقد مرت إنجلترا بمرحلة مضطربة من تاريخها عند ظهور العلاقات الرأسمالية (المركنتيلية) الجديدة؛ فقد تحولت من «إنجلترا المرحة» الإقطاعية، إلى إنجلترا البيوريتانية (التطهرية) الأسيفة، فأعدمت الملك وأعلنت الجمهورية في القرن السابع عشر. ثم عادت الأمور إلى الهدوء، فعبرت مرحلة اختراع الديمقراطية الحديثة، حتى وإن كانت ريعية، في القرن الثامن عشر، وبعدها في القرن التاسع عشر مرحلة التراكم التي افتتحتها الثورة الصناعية، من دون صراعات كبرى. لقد استمر صراع الطبقات بالتأكيد، وانتهى بالميثاق في منتصف القرن التاسع عشر، ولكن من دون أن تأخذ هذه الصراعات طابعاً سياسياً يهدد النظام في مجموعه. ويستمر هذا الطابع، كما هو ظاهر، حتى يومنا هذا.

أما فرنسا في المقابل، فقد اجتازت المراحل ذاتها عبر سلسلة غير منقطعة من الصراعات السياسية العنيفة. فالثورة الفرنسية هي التي اخترعت الأبعاد السياسية والثقافية للحداثة الرأسمالية المتناقضة، وفي فرنسا تسيست صراعات الطبقات الشعبية - وإن كانت أقل تبلوراً منها في إنجلترا حيث البرولتاريا الحقيقية الوحيدة في أوروبا في تلك الحقبة - عام 1793 ثم عام 1848 وبعده عام 1871 وبعد ذلك عام 1936 حول أهداف اشتراكية بالمعنى الكامل للكلمة. وتحركات عام 1968 لم تحدث في إنجلترا.

وهناك بالتأكيد العديد من التفسيرات المقدمة لهذين المسارين المختلفين، ولن أتوسع فيها هنا. وقد شعر بها ماركس بقوة، ولم تكن صدفة أنه ركز معظم تحليلاته على هذين المجتمعين، فركز انتقاداته للاقتصاد الرأسمالي بناء على خبرة إنجلترا، وانتقاده للسياسة الحديثة على أساس تطبيقها في فرنسا.

ولعل الماضي البريطاني يفسر الحاضر، فأي مراقب يرى بوضوح كيف يقبل هذا الشعب التدهور المستمر لمستوى معيشته بالنسبة إلى بقية شعوب أوروبا. ولا حاجة للرجوع إلى الإحصائيات لمعرفة ذلك (وهذه الإحصائيات تدلنا على أن إنتاجية العمل في بريطانيا تساوي حوالى 60% من مثيلتها في فرنسا أو ألمانيا)، فخبرة الحياة اليومية كافية لإثبات ذلك. كل شيء متدهور في هذا البلد، من القطارات (فالقطار يقطع المسافة بين لندن وإدنبرة في خمس ساعات ونصف، وهو

الوقت نفسه على أيام ماركس، الذي اندهش لتلك السرعة!)، والمنازل ذات التدفئة السيئة، وشيوع الغذاء السيئ، الخ. وأخطر من ذلك، الفقر الواضح، فلم أرَ في أي بلد أوروبي سيدات مسنات من البرجوازية الصغيرة يبعن تفاهات في المترو لتحسين معاشهن، تماماً كما يحدث في موسكو. وليس أقل خطورة تدهور التعليم، وهناك الكثير من الأرقام التي تثبت ذلك. صحيح أن اللامساواة في التعليم كانت دائماً أكثر في بريطانيا منها في فرنسا أو ألمانيا، حيث كان التعليم مخصصاً لأبناء الأرستقراطية مما منحه طابعاً متعالياً (أكسفورد وكمبردج). وكانت إنجلترا الصناعية متأخرة بالمقارنة مع فرنسا وألمانيا في ما يتعلق بالتعليم الابتدائي، أو حتى مجرد تعلم القراءة والكتابة. وبالتأكيد أن إنجلترا المعاصرة لا تنقصها المهارات العلمية، وتصل للقمة في بعض فروع البحث، ولكن إلى جانب ذلك تشيع الشكلية الفارغة، خصوصاً في العلوم الاجتماعية. ومع الأسف، فهناك تطورات سيئة مماثلة في بقية البلدان، وفي الجامعات الفرنسية على الأقل، وإن كان عدد الطلاب في المرحلة العمرية 20 إلى 25 عاماً أكبر في فرنسا بكثير. وكل هذا أقنعني بأن الأمر لا يعود بالدرجة الأولى إلى «أفول الإمبراطورية»، ولا إلى تدهور الصناعة (فهذه نتيجة وليست سبباً للوضع)، بقدر ما يعود إلى عدم تمسك البريطانيين بقيمة المساواة. وقد حاول حزب العمال البريطاني وقف التدهور في المرحلة التالية مباشرة لانتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن يبدو أن هذه الصفحة قد طويت، ويقبل المجتمع البريطاني أن يرى مستقبله يهترئ دون أن يبدو في الأفق المنظور أثر لرد الفعل المقاوم.

ولعل هذه السلبية تعود إلى تحويل الكرامة الوطنية البريطانية نحو الولايات المتحدة، فهي لا تعتبر بالنسبة للبريطانيين بلداً أجنبياً مثل الأخريات، بل هي تبقى في نظرهم الابن العاق، المتوحش قليلاً. ومن المعروف أن بريطانيا اختارت منذ عام 1945 السير في ذيل واشنطن. ولعل السيادة العالمية للغة الإنجليزية تساعد على تحمل هذا التدهور، دون حتى إدراك مدى خطورته، والإنجليز يعيشون تاريخهم المجيد مرة أخرى في شخص الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فبريطانيا العظمى ليست بلداً بلا أهمية، ويمكننا أن نحرر قائمة طويلة بأسماء المفكرين المعاصرين الانتقاديين. وحتى إذا كان جزء مهم من «اليسار الجديد» قد انزلق نحو اليمين (وأقصد هنا النيو ليفت ريفيو) ـ ومع ذلك فهذه الظاهرة منتشرة في جميع أنحاء أوروبا ـ فإن هناك كتيبة من المثقفين البريطانيين تساهم بنشاط في تجديد الفكر الانتقادي. وهذا بالطبع يشمل إيريك هوبزباوم وتيودور شانين، وآخرين.

وفضلاً عن ذلك، فلندن في رأيي واحدة من ثلاث عواصم عالمية لا غير، بالإضافة إلى باريس ونيويورك. والمدينة في حد ذاتها قبيحة بسبب التدمير الذي لحقها، وبسبب انعدام الذوق لدى رأسماليتها المبكرة في العهد الفكتوري، ولكنها تعجبني لطابعها الكوزموبوليتي الحقيقي. أما بقية عواصم العالم الأول، مثل برلين وروما ومدريد وطوكيو، فإقليمية الطابع بالمقارنة بالعواصم العالمية الثلاث. والوضع مماثل بالنسبة إلى العواصم الكبرى في العالم الثالث، مثل بيجين ومكسيكو وساو باولو والقاهرة وبومباي. وعدد الأجانب ليس المعيار الأساسي في تقديري، فهناك عدد كبير من العمال المهاجرين في جميع عواصم العالم الأول. والطبيعة الكوزموبوليتية للعواصم العالمية الثلاث تضرب بجذورها في التاريخ، وليس مجرد التاريخ الاستعماري أو الإمبريالي. ولا يمكن فهم باريس مثلاً، دون معرفة دورها في انتشار الرسم العالمي الحديث. ولا يمكن الادعاء بمعرفة عالم لندن اليوم، مع تجاهل دور أصدقائي من فريق كرستيان إيد (الأوغندي جيمس إيكوارو، والإثيوبي آبي هايلو)، ودون الإحساس بمشاكل الأفريقيين والآسيويين الكثيرين الذين يجيئون ويروحون في لندن، مثل غيرهم في باريس. أما مشكلة التعايش مع الطبقات الجديدة من العمال المهاجرين، فقضية مختلفة تماماً. والاتجاه العام هو وضعهم في غيتوات. وحتى هنا يجب ملاحظة الفروق؛ ففي إنجلترا وألمانيا كما في الولايات المتحدة، فإن عزلة السود، وكذلك الإسبان، أشد بكثير مما هي عليه في فرنسا. ويكفي للتأكد من ذلك مراقبة الخروج من المدارس (المختلطة في فرنسا، والمنفصلة في أكثر البلدان الأخرى)، أو نسبة الزواج المختلطة بينهم. فالتقاليد الفرنسية القائمة على مبدأ الاستيعاب - والتي تهاجَم اليوم باسم الحق الرجعي غير المنطقي في «الاختلاف» - تختلف بوضوح عن التقاليد «الفئوية» أو حتى «العرقية». واستطلاعات الرأي هنا مضللة، وتكذبها الوقائع الفعلية.

والتاريخ لم يصل لنهايته في بريطانيا كما لم يصل في أي مكان آخر، ولكنني أشعر أن هذا البلد لن ينضم إلى قطار التغيير، إلا إذا قطع الحبل السري بينه وبين الولايات المتحدة، وليس قبل ذلك. ولا أرى أية علامة على ذلك في الوقت الحالي، وهي وجهة نظر يؤيدها مع الأسف أصدقائي مثل فكتوريا بريتان الصحفية اللامعة في الغارديان، ومحرر زد النشط جداً روبرت مولتينو.

وهل تستطيع ألمانيا القيام بذلك؟ والتشابه الذي أشرت إليه أعلاه بينها وبين اليابان - وهما المساعدان اللامعان للولايات المتحدة التي يكوّنان معها الثالوث الحقيقي، الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، وليس أميركا الشمالية وأوروبا واليابان - لا يوحي بذلك.

ولم تكن ألمانيا ولا إيطاليا ولا روسيا قادرة على الوصول للحداثة الرأسمالية دون الثغرات التي فتحتها إنجلترا وفرنسا. ولا أعني بهذا أن هذه الشعوب لديها سبب مجهول يمنعها من تحقيق هذا

الاختراع الذي لا يقدر عليه سوى النبوغ الأنجلوفرنسي. إنما أعني أن احتمالات استحداث اختراع مشابه هنا كانت مساوية لمثيلتها في بقية أرجاء العالم - الصين أو الهند أو اليابان مثلاً. ولكن بعد الولوج إلى الحداثة الرأسمالية، يحدد كل شعب أسلوبه الخاص لتنظيمها، سواء كان ذلك على شكل مركز جديد (مثل حالات البلدان الأوروبية المذكورة واليابان)، أو على شكل تخوم مسودة.

وأقرأ تاريخ ألمانيا - وغيرها - في ضوء هذا الاختيار الأساسي للأسلوب. وهذا يفسر في نظري أن القومية الألمانية دفعتها الطموحات البروسية لتعوض ضعف البرجوازية الألمانية التي أسف عليها ماركس. والنتيجة لم تكن فقط شكلاً أوتوقراطياً لإدارة هذه الرأسمالية الجديدة، والتي رغم الروح العرقية التي بنت عليها قوميتها (في تعارض مع الإيديولوجيات العالمية الإنجليزية، وبشكل أقوى الفرنسية، ثم الروسية)، لم تستطع أن تجمع الألمان جميعاً (ومن هنا مشكلة الوحدة مع النمسا التي لم تُحل حتى الآن). كذلك، كانت هذه الروح عنصراً مساعداً على الانحراف الإجرامي المجنون للنازية، ولكنها كانت أيضاً، بعد الكارثة، دافعاً قوياً لبناء ما يسميه البعض، «الرأسمالية الرينانية» (نسبة لنهر الراين) التي ساندتها الولايات المتحدة للأسباب التي ذكرتها أعلاه. وهو شكل من الرأسمالية اختار صراحةً النمط الديمقراطي الأنجلو/فرنسي/الأميركي، الذي بقي رغم ذلك سطحياً، أو بدون جذور تاريخية محلية عميقة، عندما نأخذ في الاعتبار قصر فترة جمهورية فايمار (اللحظة الأكثر ديمقراطية في تاريخ ألمانيا)، ولالتباس اشتراكية جمهورية ألمانيا الديمقراطية، باستخدام تعبير مخفف. وقد أكد العديد من الأصدقاء الألمان إحساسي بهذا الشأن، ومنهم المأسوف عليه أوتو كري وزملاؤه في شتامبيرج، أو إلمار ألتفاتر، أو فولفجانج وفريدا هاوج، أو يواكيم بيشوف، أو ماريان مولر التي اعترفت لإيزابيل أنها تتنفس الصعداء في كل مرة تعبر الحدود إلى هولندا. كذلك قال لي إريك، ابن شقيقتي الفرانكو/ألمانو/مصري أنه يتنفس هواءً أكثر حرية عندما يعبر جسر كيل في اتجاه ستراسبورغ.

وتفسيري لهذه الأوضاع تاريخي وليس من قبيل الردة الوراثية، والتاريخ بلا نهاية. وألمانيا اليوم تواجه مشاكل خطيرة لأن الرأسمالية الرينانية ليست «الرأسمالية الطيبة» في مقابل النموذج الليبرالي المتطرف الأنجلوسكسوني، أو دولتية فرنسا «اليعقوبية». وكل نموذج منها يختلف عن الآخر، لكنها جميعاً تعاني مرضاً واحداً هو أنها رأسماليات متهالكة تسود فيها الأوجه المدمرة. فالرأسمالية قد وصلت إلى نهاية حدودها التاريخية، وهي لم تعد قادرة على دعم التقدم الإنساني كما فعلت في المراحل السابقة من تاريخها. لقد صارت تهديداً لبقاء الإنسانية.

وفي مواجهة هذه التحديات، ماذا يمكن أن نتخيل أن يكون رد الفعل الألماني المحتمل؟

في المدى القصير جداً، يبدو وضع ألمانيا - في ظل العولمة تحت الهيمنة الأميركية، ومثل اليابان - مريحاً. وقد توحي العودة للتوسع نحو الشرق بأن اختيار برلين مستدام. وهذا التوسع هو بتحويل تشيكيا، وبولونيا، والمجر، وسلوفينيا، وكرواتيا، ودول البلطيق، إلى نوع من أميركا اللاتينية - وهي الفضلات التي تلقي بها الولايات المتحدة. ويكتفي هذا الاختيار بديمقراطية من النوع المنخفض الدرجة، ووضع اقتصادي واجتماعي عادي، مدعماً باختيار نظام ماستريخت الأوروبي، واليورو. ولكن يجب ألا نستبعد، في حالة إصرار الطبقة السياسية الكلاسيكية المسيحية والليبرالية، واليسار الديمقراطي الاجتماعي، على السير في هذا الطريق المسدود، ظهور حركة شعبوية يمينية، ذات توجهات فاشية، دون تكرار التجربة النازية لفترة ما بين الحربين. والمثال من هذا النوع هو هايدر في النمسا، والثلاثي برلوسكوني فيني بوسي الذي يهدد إيطاليا. ونجاحات الجبهة الوطنية في انتخابات فرنسا تشير إلى جدية الخطر.

وعلى مدى أبعد، في إطار هذا التوجه، ستزداد مشاكل ألمانيا بدل أن تقل. وضعف ألمانيا يتلخص في حقيقتين: انحسار سكاني (خلال ربع قرن، لن يتجاوز الحجم السكّاني لألمانيا الحجم السكّاني لفرنسا أو لبريطانيا)، وقدرة محدودة على الاختراع. فنظام التعليم الألماني ينتج منفذين جيدين، لكنه لا يشجع القدرات الخلاقة، كما شرح لي صديق من ألمانيا الديمقراطية السابقة، لدرجة أن بلده الصغير المتداعي كان أفضل في هذا الشأن من ألمانيا الغربية الغنية. والقوة الاقتصادية الألمانية الحالية تستند إلى الإنتاج الصناعي الكلاسيكي (الميكانيك والكيمياء) الذي يعتمد أكثر وأكثر على برامج حاسوبية مستوردة لتحديث مستواه. وتعترف ألمانيا بذلك عندما تفتح أبوابها لأخصائيي المعلوماتية والرياضيات الهنود.

فما الذي سيحدث؟ تتعاقب الأجيال، ويخفت الماضي السلبي، ولا شيء يمنع الشعب الألماني من إدراك أن عليه البدء في تغير بعيداً عن السبل المطروقة. وأعتقد أنه إذا اتخذت فرنسا، وربما روسيا كذلك، المبادرة، وعادتا إلى دور «المحرك» الذي لعبه هذان المجتمعان في التاريخ الحديث، فقد يصير من الممكن تحقيق مستقبل مختلف لأوروبا بكاملها.

وهذا الدور المحرك الذي يمكن لفرنسا أن تلعبه - وإن لم يكن خيار طبقاتها السياسية من اليمين واليسار - يمكن أن يجر التحركات الإيجابية التي بدأت في أوروبا المتوسطية والشمالية، ثم أجهضت بسرعة.

اندفعت أوروبا الجنوبية لفترة ما إلى قلب الفكر (والتحرك) الانتقادي، ابتداءً من «عام 1968 الطويل» والسبعينيات. وقد تابعت هذه التطورات بقدر الإمكان، وزرت إيطاليا كثيراً في تلك الحقبة

مستنداً إلى فريق المانيفستو ابتداءً من عام 1970-1972 (لوتشيانا كاستيللينا، وروسانا روساندا، ولوتشيو ماجري، وفالنتينو بارلاتو، وقد صاروا جميعاً من أخصّ الأصدقاء)، واليسار الانتقادي (كوستانزو بريفي، وأمبرتو ميلوتي، وسيلفيا بوبا، ونيكولا تشيبولا)، ومؤسسة ليليو باسو (ليندا بيمبي، وبييرو باسو، وكنت أعرف ليليو جيداً في مرحلة تأييده النشط لحركات التحرير)، وكثيرون غيرهم. وكانت قوة الحركة كافية للتأثير على حكومة «يسار الوسط» لتلك المرحلة، رغم انطواء الحزب الشيوعي الإيطالي على ذاته، الأمر الذي كان سلبياً. وهكذا تمكن منتدى العالم الثالث من الحصول على دعم من الدولة الإيطالية (بما فيه الدعم المالي) بفضل جيوسيبي سانتورو النشيط، الذي قضي عليه في عملية مريبة «للعدالة» الإيطالية التي يقال إنها «مستقلة». وهي التي تتبع في إيطاليا، كما في فرنسا، استراتيجية ثابتة لتخريب الاستقلال السياسي لليسار. وكانت الندوة العظيمة التي عقدت في نابولي، في كاستل ديل أوفو عام 1983، والتي أشرت إليها في الجزء الأول من ذكرياتي، أحد نتائج هذا التعاطف المعلن لإيطاليا الرسمية نحو سياسة تجاه الجنوب تختلف عن تلك التي تتبعها البلدان الأخرى في الشمال. وهو ربما موقف مؤيد للعالم الثالث، مثل المتبع في البرتغال واليونان والسويد، وهو استثناء بالنسبة إلى أوروبا.

وفي الجانب الشخصي، قصة طريفة من زياراتي لإيطاليا، فقد دعيت لتوقيع بروتوكول الدعم المالي لمنتدى العالم الثالث، وكان مضيفي هو أندريوتي - شخصياً مصحوباً ببعض مساعديه - الذي استقبلني في فندق فخم جداً على الشاطئ قرب نابولي كان أصلاً ديراً تم تحويله إلى فندق فخم، ويشمل حمامات تطل على البحر، حيث تتمدد في البانيو/حمام السباحة، وتستمتع بمنظر البحر. وعلى العشاء، كان يحتل المائدة المجاورة رجلان يحتفظان بقبعتيهما، ويلبسان الأحذية البيضاء، ويتناقشان بصوت خفيض، ومعهما شقراوان من ذوات الجمال السوقي. والمافيا هنا، بشكلها الكاريكاتوري، موجودة باستمرار. وفي صقلية، مررت مع صديقي نيكولا تشيبولا وعمدة باليرمو عبر قرية كورليوني الشهيرة، في يوم حار بعد الظهر، والشوارع مهجورة، ولكن كان مرورنا بالتأكيد تحت ملاحظة العيون المتلصصة من وراء النوافذ المغلقة! لكن صقلية ليست مجرد بلاد المافيا، فهي كذلك بلاد من قاوموها، والذين ذُبحوا عام 1944 بتواطؤ صريح من السلطات الأميركية، وأقيم تخليداً لذكراهم نُصبٌ مبتكر هو عبارة عن كتل ضخمة من الحجر فوق النقاط التي سقطوا فيها، وهي فكرة في غاية الروعة. ومررنا من باليرمو إلى كاتانيا، مروراً «ببوادي الألبان» الغريب، بصحبة جيورجيو ريولو الذي تنتمي عائلته إلى هذا الوادي حيث يتحدثون الألبانية حتى اليوم. وصقلية هي المقاطعة الوحيدة في إيطاليا التي تبدو غريبة عن بقية البلاد، حيث تمتزج

الثقافات الثلاث، اللاتينية والبيزنطية والعربية، في تجمع لا مثيل له في منطقة المتوسط، وهو التقاء أنتج ثقافة غنية بشكل استثنائي. والذكرى الأكثر عاطفية لي من إيطاليا كانت «الدبلوم» الذي منحني إياها عام 1975 عمال المناجم في ساردينيا. فقد اختارت رابطتهم الثقافية كتابي «التنمية غير المتكافئة» لتمنحه جائزتها. وهذا الاختيار من جانب رابطة تختار مثيلاتها شاعراً محلياً أو باحثاً من هواة الآثار في المنطقة لتكريمه، دليل على مدى ارتفاع الوعي السياسي في تلك الحقبة.

وقد طويت هذه الصفحة المجيدة من تاريخ إيطاليا، وهذا يثير التساؤلات حول ضعف المجتمع الذي سمح بانطوائها. وعلى أقل تقدير، هذا يدل على غياب الشعور القومي بالمواطنة، وهو ما تفسره صديقتنا كارلا دي بنديتي بالقول إن حكام الولايات الإيطالية كانوا في أكثر الأوقات غرباء عن شعوبها التي رأت أنهم خصوم يجب مقاومتهم قدر الإمكان. والأمة الإيطالية - وهي موجودة بالفعل - لم تتغلب بما يكفي على هذا العائق، وهذا الأمر أضعفها، ما سمح بقيام هذا الانطواء الخطير الذي تمثله «عصبة لومبارديا» . وهذه النكبة تتمحور حول ظهور نوع من الشعبوية تتغذى على صعود الفاشية من القاع إلى السطح مرة أخرى. ففي إيطاليا، مثل فرنسا، كان التحرر بعد الحرب العالمية الثانية يكاد يكون حرباً أهلية. ومن هنا، اضطر الفاشست للاختباء طوال العقود التي تبعت عام 1945، لكنهم لم يختفوا قط في الحقيقة.

ومع ذلك، يصعب فهم مثل هذا الانطواء دون استدعاء السببين الآتيين: أولاً، إن تطور اقتصاد البلاد تطور هشّ، رغم «المعجزة» التي حققها، حيث يعيش الإيطاليون اليوم في مستوى أعلى من البريطانيين. وهي هشاشة يتجاهلها الخطاب الامتداحي عن «إيطاليا الثالثة»، و«رأسمالها الاجتماعي» الاستثنائي. ثانياً، إن الاندماج في أوروبا (كما تتصوره ماستريخت) قد شجع التدهور والأوهام المترتبة عنه. وفي رأيي أن الاختيار الأوروبي دون تحفظ، الذي ساد كل المجال السياسي الإيطالي، هو المسؤول الأول عن الطريق المسدود الذي سارت فيه البلاد. ومرة أخرى، أعتقد أن بداية انتقادية في مكان آخر ستجد صداها في إيطاليا التي تبقى مستعدة للمشاركة في تصور التغير.

وأدى الانضواء المتعجل بدون تروٍّ للمشروع الأوروبي بحالته الراهنة بقوة إلى إجهاض إمكانيات التوجهات الراديكالية للحركات الشعبية التي وضعت حداً للفاشية في إسبانيا والبرتغال واليونان.

وقد كانت هذه الإمكانية في الواقع محدودة في إسبانيا، حيث اختفت الفرانكوية لمجرد وفاة رئيسها، في حين أن المرحلة الانتقالية كانت قد أعدتها بعناية البرجوازية نفسها التي كانت العمود الفقري للفاشية الإسبانية. وكانت المكونات الثلاثة للحركة العمالية، وهي الاشتراكيون والشيوعيون والفوضويون، قد اقتلعتها الدكتاتورية الدموية التي استمرت على دمويتها حتى السبعينيات (وكان

الإعدام قتلاً بالرصاص يجري حتى ذلك الوقت)، وهي الدكتاتورية التي ساندتها الولايات المتحدة في مقابل عدائها للشيوعية ومنحها القواعد للقوات الأميركية. وفي عام 1980، فرضت أوروبا على إسبانيا، كشرط لانضمامها إلى الجماعة الأوروبية، أن تنضم لحلف الأطلنطي، أي أن تخضع نهائياً وبصفة رسمية للهيمنة الأميركية! ومع ذلك، فقد حاولت الحركة العمالية أن تلعب دوراً في المرحلة الانتقالية عن طريق «اللجان العمالية» التي تكونت في ظل ظروف السرية خلال أعوام السبعينيات، والتي التقيتها بمجرد أن سمحت الظروف بذلك. وما زالت «إزكييردا أونيدا» (مانويل مونيريو وآخرون)، والماويون (خوزيه ماريا فيدال) الذين ورثوا هذه الحركة، من الأصدقاء النشطين. وكان من الواضح مع الأسف أنه نظراً إلى عدم القدرة على تجميع بقية قطاعات الطبقات الشعبية والمثقفين، فإن هذا الجناح الراديكالي من الحركة لم يستطع أن ينتزع من البرجوازية الرجعية قيادة المرحلة الانتقالية. ومن المفهوم إذن ارتباك، بل ربما تخبط، الشيوعيين القدامى مثل خورخي سِمبرون (الذي دعاني لزيارة مدريد عندما كان وزيراً للثقافة)، أو فرناندو كلودان (وكنت أعرفه منذ وجوده في المنفى في فرنسا)، والراديكاليين الآخرين مثل رامون تاماميس.

وفي المقابل، كانت الإمكانيات الراديكالية للقوات التي هزمت بالفعل الفاشية في البرتغال واليونان أمراً لا يمكن تجاهله.

وقد تبع هبّة القوات المسلحة التي أنهت المرحلة السالازارية في نيسان/أبريل 1974 انفجار شعبي ضخم كان عموده الفقري الشيوعيون، سواء من الحزب الشيوعي الرسمي أو الماويين، وكان الجو في لشبونة التي زرتها في صيف عام 1974 أكبر دليل على ذلك. ومع إيزابيل، زرت لشبونة، تلك المدينة الرائعة، حيث كنا ضيفين على أصدقائنا من أيام باماكو، وهم عائلة دا نوبريجا. وكانت فرصتي لمناقشة عدد كبير من القادة الشعبيين في تلك المرحلة، وخصوصاً مع أوتيلو كارفاليو، وتقدير مدى تأثير قراءة كتبي على تفكيرهم الاستراتيجي. وكان كارفاليو يحرك الاتجاه العالمي-الدولي للفريق القائد في البرتغال، ولا يثق - عن حق - في «أوروبا» بحالتها الراهنة. وقد أدت هزيمة هذا الاتجاه، واعتقال كارفاليو، إلى تعرضي لاستقبال غريب عند وصولي للشبونة بعد ذلك بقليل. فقد تردد البوليس في المطار في السماح لي بدخول البلاد، فاقترحت عليهم الاتصال تليفونياً بالرئاسة، ففعلوا. وبعد دخولي بيومين، استقبلني الرئيس إيانس، وشرح لي (أو حاول ذلك) أنه لا تناقض هناك بين الخيار «الأوروبي» و«الدولي»، دون النجاح في إقناعي بذلك. وهذا التحول ساعد قوى اليمين، ونقل السيطرة من مدينة لشبونة والجنوب حيث اليسار هو الأقوى، إلى الفلاحين الكاثوليكيين التقليديين في الشمال الذين يخرج من بينهم معظم المهاجرين البرتغاليين في أوروبا.

وهكذا، انتقلت قيادة اليسار إلى الاشتراكيين غير الشجعان. ومنذ تلك الفترة، غرقت البلاد سياسياً في سبات عميق، وما بقي من الحركات الثورية يعيش في حنين لفترة 1974-1975. وليس من قبيل الصدفة أن دار النشر التي نشرت كتبي بالبرتغالية (بقيادة الرفاق النشطين في «أبريل ومايو»، وهم برونو دا بونتي، ورودريجيز مارتينيز، وأنا باراداس) اختارت أن تسمي نفسها «في دار الديناصور».

وفي اليونان كذلك، لم يكن اختيار الانضمام إلى أوروبا في حالتها الراهنة أمراً مفروغاً منه غداة سقوط حكومة الكولونيلات. والشعب اليوناني لم ينسَ أن الولايات المتحدة وأوروبا قد دعما هذا النظام الفاشي، حتى وإن كانت فرنسا استقبلت عدداً كبيراً من المثقفين كلاجئين سياسيين. وقد تعرفت إليهم في جامعة فانسين، وبدأت علاقات الصداقة مع كوستاس فيرجوبولوس منذ تلك الحقبة، ومن بينهم المأسوف عليه نيكوس بولانتزاس، وتسوكالاس، وأرسينيس، وفيرنيكوس. وقد قابلتهم، وآخرين (مثل ميخالس خرامبيليس) في مراكز قيادية في أثينا. وكان أندرياس باباندريو الذي كسب انتخابات عام 1980 هو نفسه الذي ترجم كتابي «التراكم على الصعيد العالمي» إلى اليونانية في أثناء منفاه في كندا، مما يدل على أن اختياراته الدولية في تلك الفترة لم تكن من دون أساس فكري ناضج. وحتى إذا كان للحزبين الشيوعيين (في الداخل والخارج) تحفظات عن شخصية باباندريو - للطابع الأبوي لقيادته - وعلى عدم تجانس حزب الباسوك، فإنهما كانا يتقاسمان إرث حركة «إيام». وكان الحزب الشيوعي قد نجح في أثناء الحرب العالمية الثانية، مثله مثل الحزب اليوغسلافي، في حشد الجبهة الموحدة ضد الفاشية حوله. ومن هنا فقد كانت اليونان ويوغوسلافيا البلدين الوحيدين في أوروبا اللذين لم يكتفيا «بمقاومة» الغزاة الألمان مثل بقية البلدان، وإنما قادا باستمرار حرباً حقيقية لعبت دوراً حاسماً في الانهيار الكامل للقوات الإيطالية عام 1943، وفي حجز قوات ألمانية كبيرة على أرضهما. لكن المقاومة اليونانية، التي صارت ثورة عام 1945، إنما هزمتها القوات الأميركية والبريطانية. أما اليمين اليوناني الذي تولى السلطة بفضل هذا التدخل، فلا يمكنه ادعاء أنه قام بأية مقاومة، بل إنه الذي قام بدمج البلاد في حلف الأطلنطي (إلى جانب تركيا!)، والذي يقوم في ظله المشروع الأوروبي بحالته الراهنة. بناءً عليه، لا يصعب فهم تشكيك الطبقات الشعبية اليونانية وقياداتها السياسية في دعوات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ابتداءً من عام 1980، وهو تشكيك ذو أسس سليمة.

وأدت المصاعب الاقتصادية التي عانتها اليونان تحت حكم الباسوك - المعزولة واقعياً - إلى جانب الضغوط الأوروبية، إلى تآكل الآمال المعقودة على الخيار الدولي «الحيادي» ذي الميل

«العالمثالثي». وهكذا تطورت اليونان بالتدريج في اتجاه الاندماج في أوروبا الجديدة، وهو اندماج قوّى بدوره البرجوازية ذات الطبيعة الكومبرادورية «الكوزموبوليتية» (بالمعنى السلبي للكلمة) في هذا البلد. ونموذج هذه البرجوازية هم أصحاب أساطيل السفن (ولبعضهم تعاملات مريبة)، وصار الباسوك في مواجهتها حزباً اشتراكياً عاجزاً كبقية الأحزاب الاشتراكية في أوروبا. ومع ذلك، تبقى غصة في حلق الشعب اليوناني، وهي الوضع المسيطر لتركيا في النظام الإقليمي لحلف الأطلنطي (الذي غفر لها ببساطة عدوانها على قبرص)، وكذلك عدوان حلف الأطلنطي ضد يوغسلافيا. وتصف وسائل الإعلام المسيطرة احتجاجات الشعب اليوناني هذه على أنها نتيجة «للتضامن بين الأرثوذكس»، وهذا يوفر عليها الحاجة لتحليل الواقع، أي ما يشعر به الشعب اليوناني من تناقض بين الخطاب الديمقراطي الأوروبي وسيرها على درب الولايات المتحدة المتناهي الرجعية.

وقد عاينتُ انقلاباً مماثلاً في جزيرة مالطة الصغيرة، وهي بلد غريب ومحبب، لغته عربية، وديانته كاثوليكية، بعد أن استعادها النورمانديون من العرب ثم سيطر عليها فرسان مالطا (أصلاً فرسان رودس). وذكرى الماضي لا تزال قوية، بحيث يسمي المالطيون الصيام الذي يسبق عيد القيامة «رمضان». والكلمات القليلة التي اقتبسها المالطيون من اللغة الإنجليزية يعرّبونها بالكامل. فهم يستعملون كلمة «كاش» مثلاً، بمعنى الدفع نقداً، ويجمعونها جمع تكسير «كواش»! وكان حزب العمل (لابور بارتي) وهو حزب يساري شعبي، أكثر راديكالية من الأحزاب الاشتراكية، وله ميول شيوعية، حاصل على الأغلبية، ولديه بعض الأمل في تقارب حقيقي مع العالم العربي. ولعل الاحتقار الذي كان البريطانيون يعبرون عنه نحو هذا الشعب نصف العربي وراء هذا الاتجاه. لكن الدول العربية - بقدر كامل من التجاهل - لم تستجب لتوقعات المالطيين، الذين لم يكونوا يتذكرونهم إلا كقوم من الدرجة الثانية، يأتون في ذيل الجيوش البريطانية. وعندما دعاني زعيم هذا الحزب مفسود بونيتشي، عام 1991، لمناقشة هذه المشاكل مع القيادة السياسية للحزب والحكومة، أحسست بتغير اتجاه الريح. فهل كان من الممكن لمالطا أن تقاوم الإغراء الأوروبي؟ بعد ذلك ببضعة شهور، اختارت الأغلبية الكاثوليكية الجديدة الانضمام لأوروبا. وفي الأغلب، سيكون مصير قبرص مشابهاً، فمرحلة الأسقف مكاريوس، صديق الاتحاد السوفياتي، وعبد الناصر، قد ولت.

ولأسباب مختلفة ولا شك، حافظت بلدان الشمال حتى وقت متأخر على مواقف متشككة من المشروع الأوروبي بحالته الراهنة. وقد اختارت السويد بمحض إرادتها أن تبقى خارج حلف الأطلنطي، أما فنلندا فاتخذت الموقف نفسه مضطرة، في حين انضمت إليه النرويج والدانمارك.

وكانت السويد تحت قيادة أولاف بالمه هي التي حاولت دفع موقف عالمي/دولي حيادي إلى أبعد مدى ممكن. ولن أعود هنا لما قلته من قبل بشأن اتصالي المبكر بهذه البلاد، واشتراكي في المؤتمر بشأن البيئة عام 1972، وعلاقاتي مع أولاف بلمه و«ساريك» ابتداءً من عام 1975، ومجموعة محاضراتي التي ألقيتها في جامعات البلاد. وكانت السويد تبرز في تلك الأيام شكلاً متميزاً تماماً في أوروبا، عبرتُ عنه باختصار بالوصف «اتحاد سوفياتي متحضر». وكنت أعني بذلك أن اختياره «الدولتي/الاشتراكي» وروحه الدولية كانا يقطعان العلاقة بينه وبين قوى الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية. وأصدقائي العديدون من السويد تعرفت إليهم في تلك الحقبة المضطربة، وأولهم غرهارد هولتكرانتس المدافع المخلص عني داخل ساريك، والصحافي اللامع من صحيفة داجينز نيهتر، ستيفان جونسون، ويان ميردال، وبيورن هِتني، وفريق بحوث السلام في غوتبورغ، والوزير بيير شوري، وسفين هامريل من مؤسسة داج همرشولد، والمثقفون الراديكاليون الذين يصدرون مجلات زِنيت وكومنتار وأورد أُخ بيلد مثل إنجا براندبل ولارس روديبيك. وكذلك أولف هيملستراند الذي كان أول من فكر في شراء ملكية رأس المال لحساب صناديق معاشات العمال والنقابات، وهو أحد المنادين «باشتراكية السوق»، وماريكا فالين، وغيرهم كثيرون. أما الصديق رولف جوستافسون الذي قدمني إلى هذه الأوساط جميعها، فقد تحوّل إلى الليبرالية، كما ذكرت من قبل.

وهكذا كان الانقلاب كاملاً ابتداءً من الاختيار الأوروبي للبلاد ثم انزلاق الديمقراطية الاجتماعية بالسرعة نفسها إلى اليمين. والخطاب الرائج معروف، ألا وهو: لقد انتهى عصر دولة الرفاهية، وعلينا أن نكون كالأوروبيين الآخرين، الخ. ولا جديد في هذه الثرثرات. لكن هذا الانقلاب يفرض علينا التأمل في نقاط الضعف في هذه التجربة غير العادية للسويد. ولعله الدور الشخصي جداً لأولاف بالمه، أو أوهام الشباب الذي كان معزولاً لمدة طويلة في هذا البلد القصي، ثم اكتشف العالم متأخراً بعد عام 1968، وهو مثقل بمستوى مرتفع من السذاجة، أو الماضي المتهالك، خصوصاً أثناء الحرب العالمية الثانية، والذي أخفي طويلاً.

والمجتمع النرويجي المكون من صغار الفلاحين والصيادين، والذي ليس لديه طبقة أرستقراطية مثل تلك الموجودة في السويد والدانمارك، لديه إحساس قوي، لهذا السبب، بموضوع المساواة، الأمر الذي يفسر بلا شك القوة النسبية لحزبه اليساري (الشيوعي) AKP ، والاختيار الراديكالي لديمقراطيته الاجتماعية التي تقاوم بطريقتها، حتى اليوم، الإغراءات الأوروبية والنيوليبرالية. وقد ظهر الخضر في هذا البلد قبل بلدان أخرى، ومُنظِّرهم يوهان غالتونغ صديق قديم. وكذلك ترتيت آسلاند الذي دافع بوضوح عن ملف المنتدى في نوراد، بفكرة تقوية الاتجاه العالمي الكوكبي النشط

في صفوف الرأي العام. وفي المقابل، فإن عضوية البلاد في حلف الأطلنطي، والبحبوحة المالية التي يحققها بترول بحر الشمال (وهي بحبوحة مُفسدة دائماً على المدى الطويل)، تعرقل بالتأكيد هذه الاتجاهات الإيجابية.

لم يكن الاستقلال الذي حصلت عليه فنلندا من دون قتال، في أثناء الثورة الروسية (فقد وافق عليه لينين دون أي تحفظ)، محل إجماع كما يقال عادة. فدوقية فنلندا كانت تتمتع، داخل الإمبراطورية الروسية، بدرجة من الاستقلال الذاتي، كان الرأي العام وقتها يعتبرها مناسبة، وكانت طبقاتها الحاكمة تخدم القيصر بالإخلاص نفسه الذي تبديه بلاد البلطيق (وتمثال القيصر في هلسنكي لم يُمس البتة). أما الطبقات الشعبية، فلم تكن غير مبالية ببرنامج الثورة الروسية، لهذا لم يحل الاستقلال مشاكل البلاد، التي لم يجري حلها إلا بعد حرب أهلية داخلية كسبتها الرجعية بتأييد من ألمانيا الإمبراطورية، ثم من الحلفاء. وانزلقت هذه الرجعية بعد ذلك نحو الفاشية التي صارت حليفتها خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فبالنظر إلى ما آل إليه الاتحاد السوفياتي، فقد كان استقلال فنلندا في نهاية المطاف أمراً إيجابياً. أما ما يسمى «فنلندنة»، وتعتبره دعاية حلف الأطلنطي أمراً مرفوضاً، فلا يعدو أن يكون نوعاً من الحيادية (كان مفروضاً في أول الأمر بمقتضى معاهدة السلام)، كان أحرى بأن يكون قاعدة لإعادة البناء الأوروبي أفضل من المشروع الأطلنطي. وبقاء اليسار الفنلندي حتى اليوم تحت راية «تحالف اليسار» الذي أتيحت لي فرصة مناقشة جميع هذه الأمور مع قادته، دليل في رأيي على استمرار بقاء إمكانية هذا الحياد. فهل ستنجح الضغوط الأوروبية التي نجحت على المستوى النقدي (باشتراك فنلندا في اليورو) في استنزاف هذا الإرث التاريخي المهم؟

ولا أنتظر الكثير من الدانمارك التي يعتمد اقتصادها أكثر من اللازم على ألمانيا. وهذه التبعية تؤدي إلى قدر من العصبية، كما تدل عليه عمليات التصويت المتتالية من دون حسم قضية اليورو. ولكن لا يبدو لي أن هذه التبعية ستُمس على يد الديمقراطية الاجتماعية التقليدية هنا. ويبدو لي أن الصديقين جاك وهيلين هيرش، وكذلك الأصدقاء في «التحالف الأحمر-الأخضر»، سيبقون معزولين بدرجة ما.

لا يمكن تجاهل أن هولندا كانت من مؤسسي الثورة البرجوازية في القرن السابع عشر، قبل إنجلترا وفرنسا. لكن صغر حجم «المقاطعات المتحدة» منع هذا البلد من تحقيق ما حققه تلاميذه المنافسون. ومع ذلك، فإرث هذا التاريخ لم يضع بالمرة، فهولندا الديمقراطية تقف، رغم طبيعتها البرجوازية، في طليعة التسامح والحرية. وهي كذلك بلد كوزموبوليتي (بالمعنى الإيجابي للكلمة)،

وأمستردام، مثلها مثل لندن وباريس، مدينة عالمية ـ بحجم أصغر ـ لا بكثرة المطاعم «الغريبة» وعدد المهاجرين، وإنما بالجو السائد فيها، وكذلك بعض المؤسسات، مثل معهد الدراسات الاجتماعية والمعهد المتعدي القومية ومدرسة أمستردام للبحث الاجتماعي. ولذلك لم أندهش عندما وجدتُ تأييداً فعالاً لأنشطة المنتدى في هذا البلد، وذلك بفضل تدخل صديقي يان برونك، من ضمن عوامل أخرى. ومع ذلك، فعلى مستوى النظام الاقتصادي والمالي والنقدي، تتطور هولندا في حضن ألمانيا.

في لحظة ما من عقدي السبعينيات والثمانينيات، كنت أعتقد أنه من الممكن قيام محور أوروبي شمالي جنوبي «حيادي»، يضم السويد وفنلندا والنمسا ويوغسلافيا واليونان، وأن هذا المحور سيكون له آثار إيجابية، سواء على النواة الأوروبية الغربية أو على بلدان الشرق. وكان هذا المحور سيدفع أولاً لإعادة التفكير في انتمائهم الأطلنطي، وربما سيكون له صدى إيجابي في فرنسا. ولكن مع الأسف، كان ديغول قد اختفى عن المسرح، ونسي الديغوليون ببساطة تحفظات الجنرال عن حلف الأطلنطي. ولعل مثل هذا المحور كان سيساهم في زيادة فرص تحول بلدان شرق أوروبا في اتجاه يسار الوسط، بدلاً من سقوطهم فيما بعد في اتجاه اليمين. لكن هذه الصفحة قد طويت اليوم على أي حال.

هل من الممكن اليوم توقّع التشكيك في المشروع الأوروبي ـ الأطلنطي بحالته الراهنة، وبلورة بناء لأوروبا اجتماعية وغير إمبريالية بالنسبة إلى بقية العالم؟ أعتقد ذلك، بل أعتقد أن بداية ذلك من أحد الأقطاب الأوروبية سيجد بسرعة صدى في الكثير من المجتمعات الأوروبية.

حول الكتاب

نبذة عن الكتاب

بين السرد والتحليل، يقوم سمير أمين في هذا الجزء الثاني من مذكّراته بجولة حول العالم، يزور خلالها البلدان المختلفة ويبيّن ما يعتبره تفاصيل المشروع الإمبريالي، الأميركي تحديداً. مشروعٌ بدأ برأيه بعد مؤتمر بوتسدام، بالتحالف مع أوروبا واليابان المحتلّة.

التفوّق العسكري؛ الشركات المتعدّدة الجنسيات؛ الطبقات الحاكمة العميلة؛ نقد تطبيق الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي والصين... ومن جهة ثانية، المناضلون اليساريون والمحلّلون التقدّميون، أصدقاء المؤلّف، وثورة دائمة لا تتراجع... هذا ما نقرأه في هذا الكتاب الزاخر بالوصف الجميل، والتحليل المبسّط، وحتى الأحداث الطريفة.

نبذة عن المؤلف

سمير أمين اقتصادي ومفكّر وكاتب ماركسي مصري. رئيس مركز البحوث العربية في القاهرة ومدير منتدى العالم الثالث في داكار في السنغال. له كتابات عديدة في الاقتصاد والتاريخ والاجتماع.

صدر للمؤلف

«مذكّراتي: الجزء الأول»